

## المسألة ٩٣ :

### الإضافة<sup>(١)</sup>

#### تقسيمها :

تنقسم قسمين ؛ محضة ، ( وتسمى : معنوية ، أو حقيقية ) وغير محضة ،

( ١ ) فيما يلي إيضاح لدلولها النحوي الدقيق ، ولبعض المصطلحات الهامة التي تتصل بها :

أ - في جملة مثل : « الولد مُنصف » ، أو : « أنصف الولد » يكون المراد هو : الحكم على الولد بالإنصاف . أى : إسناد الإنصاف إليه . وإن شئت فقل : نسبة الإنصاف إليه .

وفي جملة أخرى مثل : « الصنفُ حَسَنٌ » أو : « يحسنُ الصنف » يكون المراد أيضاً هو : الحكم على الصنف بالحسن ، أى : إسناد الحسن إليه ، أو : نسبته له . وكذلك لو قلنا : « الحقود غير مستريح » أو : « الحقود لا يستريح » ، فإن المراد هو : الحكم بعدم الراحة على الحقود ، أى : إسناد عدم الراحة إليه ، أو : نسبة عدم الراحة له ، ونفياً عنه . وهكذا الشأن في كل جملة اسمية أو فعلية ، مثبتة ، أو منفية ؛ فالمراد من الجملة لا بد أن يكون هو : « الحكم » ، أى : « الإسناد » ، أى : « النسبة » . وهذه الألفاظ الثلاثة متحدة في مدلولها الذي هو : ( المعنى المفهوم من الجملة ؛ إثباتاً أو نفياً ) . ويعبر عنه النحاة بأنه : ( الربط المعنوي بين طرفي الجملة ربطاً يقتضى أن يقع على أحدهما معنى الآخر ، أو ينفى عنه ) .

ويجوز على ألسنتهم كثيراً ذكر : « النسبة الأساسية » أو : « النسبة الكلية » ؛ يريدون بها ذلك المعنى ، أو : الربط المعنوي الذي لا يمكن أن تخلو منه جملة مستقلة بمعناها - كالجملة غير الشرطية - ، ولا أن تسمى جملة إلا به . وقد يختصرون فيقولون : « النسبة » . دون وصفها بصفة « الأساسية » أو بـ « الكلية » ؛ لاصطلاحهم على أنها المقصودة عند الإطلاق ؛ أى : عند حذف الوصف والتحديد .

ب - على ضوء ما سبق نفهم أن المراد الأصيل من الجملة الحقيقية المستقلة هو : « النسبة الأساسية » أو : « الكلية » .

لكن الملحوظ عند سماع جملة مثل : « أقبل ضيف » أن تعدد الاحتمالات الذهنية في أمر هذا الضيف : ما اسمه ؟ ما بلده ؟ ما صلته بنا ؟ ما غرضه ؟ ما شأنه ؟ . . . و . . . كل هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجملة وحدها ، ولا تدل عليه النسبة الأصلية فيها . ومن ثم كانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تؤدي إلى زيادة معنوية ؛ كأن نقول : أقبل ضيف عظيم ؛ فنسب العظمة للضيف . فهذه نسبة أيضاً ، ولكنها نسبة جزئية أو فرعية ، ليست أصيلة كالسابقة ؛ إذ لا يتوقف - في الغالب - =

= على هذه النسبة الجزئية أو : الفرعية ، المعنى الأساسي للجملة ، ولا يختل بحذفها ؛ فن الممكن - غالباً - الاستغناء عنها بالاستغناء عن الزيادة اللفظية التي جلبتها .

وكذلك لو قلنا : أقبل الضيف مبتسماً ، أو فرحت بالضيف يوماً ... أو غير هذا من الزيادات اللفظية الفرعية التي منها : الحال ، والتمييز ، والمفعولات ، والتوابع ، وغيرها من سائر « المُكَمَلات » التي تزداد على طرفي الجملة الأصلية ؛ فتكسبها معنى جزئياً جديداً ، قد يمكن الاستغناء عنه .

والنحاة يسمون هذه النسبة الجزئية ، أو الفرعية : « القيد » ، أو : « النسبة التقييدية » يريدون بها : « النسبة التي جاءت لإفادة التقييد » ، أي : لإفادة نوع من الحصر ، والتحديد ، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عاماً مطلقاً يحتمل أنواعاً وأفراداً كثيرة ؛ فجاءت التكلفة ( أي : القيد ) فنعت التعميم والإطلاق الشاملين ، وجعلت المراد محدداً محصوراً في مجال أضيق من الأول ، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التي كانت تتوارد من قبل .

ج - من أمثلة التكرلات كلمة : « الغرفة » في نحو : « أضاء مصباح الغرفة » فلو لم نذكر هذه الكلمة لكانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تتبعها زيادة معنوية جزئية ، تزيل التعميم والإطلاق عن المراد من كلمة : « مصباح » ؛ إذ لا ندري : أهو مصباح للغرفة ، أم للطريق ، أم للمصنع ، أم للنادى ... ؟ فلما جاء القيد - وهو كلمة : « الغرفة » - أزال تلك الاحتمالات ، وقصر الفهم على واحد منها ؛ فأفاد التقييد ؛ بأن جعل العام المطلق محدوداً محصوراً . ومثل هذا : قرأت أدب العرب - تختمت بأدب العرب ... . فقد تبع الزيادة اللفظية الجزئية زيادة معنوية جزئية .

وما يلاحظ أن التكلفة ( أي : القيد ) مجرورة في أمثلة هذا القسم : « ج » لا تفارق الجر مطلقاً . أما في غيرها فقد تكون التكلفة مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، أو مجزومة ... على حسب حاجة الجملة . وتسمى التكلفة الجزئية التي تلازم الجر دائماً : « المضاف إليه » ويسمى اللفظ الذي قبلها ، والذي جاءت لتقييده ، وتحديد مدلوله : « المضاف » ويطلق عليهما معاً : « المتضايغان » ، و « الإضافة » هي : الصلة المعنوية الجزئية التي بين المتضايغان ، ( وهما : المضاف ، والمضاف إليه ) ؛ ويقول النحاة في تعريفها :

« إنها نسبة تقييدية بين اسمين ، تقتضي أن يكون ثانيهما مجروراً دائماً » . نعم ، قد يكون المضاف إليه جملة - كما سيحىء البيان في ص ٢٨ وله إشارة في ص ٧٨ و ٨٣ و ٨٤ - ولكن الجملة في هذه الحالة بمنزلة المفرد ، أي : الاسم الواحد ؛ فحلها الجر ، أما المضاف فلا بد أن يكون في جميع حالاته اسماً يعرب على حسب الحاجة ، ولا يصح أن يكون فعلاً ، أو حرفاً ، أو جملة . ( انظر ص ٧٧ ) .

بما تقدم نعلم ؛ أن التكلفة تسمى : « القيد » ، أو : النسبة « التقييدية » وليست مقصورة على الإضافة ، بل تشمل جميع المُكَمَلات . وأن التكلفة في الإضافة تسمى : « المضاف إليه » ولا بد أن يسبقه : « المضاف » وكلاهما لا بد أن يكون اسماً واحداً ، وقد يكون « المضاف إليه » جملة بمنزلة =

(وتسمى : لفظية ، أو : مجازية <sup>(١)</sup> - ولها ملحقات <sup>(٢)</sup> - . )

فالأولى : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قوياً ، وليست على نية الانفصال <sup>(٣)</sup> ، لأصالتها ، ولأنّ المضاف - في الغالب - خال من ضمير مستتر يفصل بينهما .

والأكثر أن يكون المضاف في الإضافة المحضة واحداً مما يأتي :

١ - اسم من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها <sup>(٤)</sup> ، كالمصادر <sup>(٥)</sup> ، وأسماء

= الاسم الواحد أى : المفرد - كما سبق - وكذلك نعلم أن المضاف إليه مجرور دائماً ، أما المضاف فلا يلزم حالة إعرابية واحدة ؛ بل يعرب على حسب حالة الجملة التي يكون فيها .

والأغلب في المضاف أن يكون مفعولاً . وقد يكون اسماً مبنياً ؛ مثل : « حيث » ، و « إذا » الشرطية ، و « كم » الخبرية ، ( كما ستعرف في هذا الباب ) . ومثل بعض أنواع مبنية على فتح الجزأين من المركب المزجي العددي في نحو : هذه خمسة عشر - محمد - ؛

طبقاً لما هو مذكور في باب العدد - ج ٤ م ١٦٤ ص ٤٠٠ .

« ملاحظة » : يتردد في النحو اسم : « الشبيه بالمضاف » وهو يختلف اختلافاً واسعاً عن « المضاف » .

وتفصيل الكلام على هذا الشبيه ، وعلى أحكامه ، مدون في ج ١ م ٥٦ باب : « لا » النافية للجنس ، عند الكلام على حكم اسمها ، ص ٦٩١ .

( ١ ) يريدون « بالمحضة » : التي بين طرفيها قوة اتصال وارتباط ، وليست على نية الانفصال ؛ لأصالتها ، ولأنها لا يفصل بين طرفيها ( وهما : المضاف والمضاف إليه ) ضمير مستتر كالضمير الذي يفصل في الإضافة غير المحضة ؛ فيجعلها كأنها غير موجودة ؛ بسبب وجود هذا الفاصل الملحوظ ، وإن كان مستتراً - كما سيبيحى - في ص ٣٤ - عند الكلام عليها . . . . .

ويريدون « بالمعنوية » : أنها تحقق الغرض المعنوي الذي يراد منها تحقيقه ؛ وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص - كما سيأتى في ص ٢٣ - ، ولأنها تتضمن معنى حرف من حروف الجر ستعرفه بعد في ص ١٦ .

ويريدون بالحقيقية : أنها تؤدي الغرض المعنوي السابق حقيقة ، لا مجازاً - والمجاز المنوع هنا هو الآتى في ص ٣٣ وليس هو المعروف في البلاغة - ، ولا حكماً أو تقديرًا . ( وهذا خير ما يفسر به وصفها بالحقيقية ) . . .

وستجىء إشارة لكل هذا بمناسبة أخرى في ( ص ٢٣ و ٣٣ ) .

( ٢ ) ستجىء الملحقات في ص ٤٠ - د -

( ٣ ) يتضح المراد من « نية الانفصال » ومن خلو الكلام من الضمير المستتر بما يجىء في ص ٣٤ .

( ٤ ) أى : غير المؤولة بالمشتق .

( ٥ ) وسيجىء في باب النعت عند الكلام على وقوع المصدر نعتاً ، أن هناك مصادر مسموعة أضيفت إلى معرفة ، فلم تكتسب منها التعريف بسبب أنها مصادر مؤولة بالمشتق ؛ فإضافتها غير محضة . ( انظر ص ٤٦٤ ) .

المصادر<sup>(١)</sup>، وكثير من الظروف، والجوامد الأخرى، نحو: لا يتم حسن الكلام إلا بحسن العمل - لو استعان الناس كعون النمل ما وُجد بينهم شقي، ولا محروم - عند الشدائد تُعرَف الإخوان - لسان العاقل وراء قلبه، وقلب الأحمق وراء لسانه -

ومن الأمثلة للجوامد المضافة، الباقية على جمودها، الكلمات: أرض - بعض - جسم - فؤاد - في قول الشاعر:

أيها الراكب الميِّم<sup>(٢)</sup> أرضي      اقر<sup>(٣)</sup> من بعضي السلام لبعضي  
إن جسمي - كما علمت - بأرضي      وفؤادي ومالكه بأرضي

ب - المشتقات الشبيهة بالجوامد؛ (وهي المشتقات التي لا تعمل مطلقاً<sup>(٤)</sup>)، ولا تدل على زمن معين (كصبيغ أسماء الزمان، والمكان، والآلة؛ مثل الكلمات: مسكن، مزرعة، مبحر، منجل، مذرارة، مغرب... في نحو: (الفلاح كالذجلة الدوب النافعة؛ يغادر مسكنه قبل الشروق، قاصداً مزرعته؛ يعمل فيها ويكد؛ فلا تراه إلا قابضاً على محراثه، أو منحنيًا على فأسه، أو حاصداً بمنجله، أو مذرّياً بمذرّاته، أو متعهداً زروعه... ويظل على هذا الحال حتى المغرب؛ فيرجع من حيث أتى، دون أن يعرج على مسكنه، أو منتهى، أو منتهى يسهر فيه، ثم يقضى الليل هادئاً نائماً حتى يوافيه الصباح الجديد).

ويدخل في هذا النوع: المشتقات التي صارت أعلاماً؛ وفقدت خواص الاشتقاق، بسبب استعمالها الجديد في التسمية<sup>(٥)</sup>؛ مثل الأعلام: محمود - حامد - حسن...

(١) سبق الكلام على اسم المصدر وإيضاح خصائصه في ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥. وسيجيء الكلام عليه وعلى المصدر في باب خاص بهما. (ص ١٨١ و ٢٠٧).

(٢) القاصد.

(٣) المراد: اقرأ، سهلت الهنزة؛ - بأن صارت ألفاً؛ أي: اقرأ. - ثم بنى فعل الأمر على حذف هذه الألف، كالشأن في كل فعل أمر معتل الآخر، فإنه يبنى على حذف حرف العلة.

(٤) سيجيء لها إشارة أخرى في ص ٣٠ من هذا الجزء عند الكلام على المشتقات (اسم الفاعل و... و...).

(٥) كما سيجيء في هامش ص ١٨٢.



ح - المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقّق فيه معناها<sup>(١)</sup> ؛ نحو : قائدُ الطائرة مأمونُ القيادة ؛ فإن كلمة : « قائد » اسم فاعل مضاف ، وليس في الجملة دليل على نوع زمن القيادة ؛ أهو الماضي ، أم الحال ، أم المستقبل ؟ وكذلك كلمة : « مأمون » التي هي اسم مفعول . . . ( وتسمى هذه المشتقات الحالية من الدلالة الزمنية : « المشتقات المطلقة الزمن<sup>(٢)</sup> » ) .

د - المشتقات الدالة على زمن ماضٍ<sup>(٣)</sup> فقط ؛ نحو : عابر الصحراء أمس - كان مملوء النفس أمناً واطمئناناً .

ه - أفعال التفضيل - على الرأي المشهور<sup>(٤)</sup> - وهو من المشتقات التي لها بعض<sup>(٥)</sup> عمل - مثل : أُعجبت بشوقي ؛ أشهر الشعراء في عصره ، وقولهم : أكملُ المؤمنين إيماناً أحسنهم أخلاقاً .

و - إضافة الوصف إلى الظرف مع وجود القرينة الدالة على المضى أو على الدوام ؛ مثل : أزال ساطع الصباح البهيج حالك الليل البهيم ، وكقوله تعالى عن نفسه : ( مالك يوم الدين ) .

\* \* \*

( ١ ) كما سيجيء في « ب » من ص ٤٠ .

( ٢ ) سيجيء الكلام عليها في أبوابها الخاصة ، من هذا الجزء ، ولها إشارة في ص ٣٠ .

( ٣ ) لا يكتفى دلالتها على الزمن الماضي وحده ، بل لا بد مع ذلك أن تفقد العمل ؛ فقد بعض شروطه . ( وستجىء في ص ٢٣٨ ) .

( ٤ ) راجع الصبان والتصريح - وغيرها - في هذا الموضوع . ثم حاشية ياسين على التصريح ج ٢ باب : « أفعال التفضيل » ، عند الكلام على إضافته للنكرة . ويرى شارح المفصل ( ج ٣ ص ٤ ) ومن معه أن إضافته غير محضة ، ويطيل الإيضاح لهذا ، ويؤكد .

( ٥ ) كمله الجرفي المضاف إليه ، والنصب في تمييزه ، ولأنه يرفع الفاعل ، ولا ينصب المفعول به ؛ ففي مثل : « مررت برجل أفضل القوم » ، ما سمع فيه أفعال التفضيل مضافاً إلى المعرفة مع أن المفضل فكرة - يعرب أفعال التفضيل بدلاً من المفضل ، لا صفة له ، بناء على الرأي الأشهر السالف ؛ لكيلا تقع المعرفة نعمتاً للنكرة . نعم إن البدل المشتق قليل ؛ كما يقول الصبان عند كلامه على الإضافة غير المحضة - ، ولكنه جائز مع قلته ومخالفته للأكثر ، ( كما في ص ٣٨ ) ويعرب نعمتاً بناء على الرأي الآخر . لأنه لم يكتب التعريف من المضاف إليه ... وإذا أضيف : « أفعال » المراد به التفضيل ، وجب أن يكون بعضاً من المضاف إليه وفرداً من جنسه ؛ نحو : محمد أفضل الناس ، أو : أفضل القوم ، فلا يصح : الحصان أفضل الطيور ، ولا الطائر أفضل الخيول ، - كما سيجيء تفصيل هذا في ص ٤٠٢ من باب - .

والثانية : ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفاً<sup>(١)</sup> ، عاملاً ، دالاً على الحال ، أو الاستقبال ، أو الدوام . ( ويسمى هذا الوصف : « المشبه للفعل المضارع في العمل والدلالة الزمنية » ) ، وينحصر في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، بشرط أن يكونا عاملين ، دالّين على الحال ، أو الاستقبال . وفي الصفة المشبهة - في الرأي الراجح بين آراء أخرى قوية<sup>(٢)</sup> - ولا تكون إلا للدوام غالباً ؛ نحو : ( استجب لطالب الحق اليوم ، قبل أن ينتزعه بعامل القوة غدآ ) - ( إذا شاهدت غلاماً مشرد النظر ، موزع الفكر ، مسلوب الهدوء ، فاعلم أنه بائس يستحق العطف ، أو جان يستحق الزرابة ) - ( عظيم القوم من يهوى عظيماً الأمور ) . ويلحق بالإضافة غير المحضة بعض إضافات أخرى سيجيء الكلام عنها في موضعه المناسب<sup>(٣)</sup> عند تناول ما سبق بالإيضاح .

ولا بد في جميع حالات الإضافة المحضة وغير المحضة من أن يكون المضاف اسماً<sup>(٤)</sup> وكذا المضاف إليه . وقد يقع المضاف إليه - أحياناً - جملة ؛ فيكون في حكم المفرد - كما سنعرف -<sup>(٥)</sup> :

\*\*\*

### الأحكام المترتبة على الإضافة<sup>(٦)</sup> :

يترتب على الإضافة بنوعيتها أحكام ؛ بعضها واجب ، وبعضها جائز . وأشهر الأحكام الواجبة أحد عشر<sup>(٧)</sup> :

( ١ ) ومن غير الغالب أن يكون المضاف غير وصف ؛ كبعض الصور المتعددة الآتية في : « د » ص ٤٠ وما بعدها ، ومنها الصورة التي تستعمل في مدح شخص ، أو : ذم ، أو : الدعاء عليه وهي ( في ص ٤٦ ) : « لا أبا فلان » - على اعتبار زيادة اللام بين المتضايين - وتفصيل الكلام عليها في ج ١ م ٨ في الأسماء الستة .

( ٢ ) انظر ص ٣٧ و ٢٩ و ٣٠٧ .

( ٣ ) في « د » من ص ٤٠ . مما يسمى بالأنواع الشبيهة بالإضافة غير المحضة .

( ٤ ) كما أشرنا في هامش ص ٢ ويحيى في ص ٧ .

( ٥ ) في ص ٢٨ و ٨٤ .

( ٦ ) للأحكام التفصيلية الآتية منخص مناسب في ص ٧٠ .

( ٧ ) هذه الأحكام حتمية ( أى : واجبة للمراعاة والتطبيق ) أما الأحكام الأخرى الجائزة فأشهرها

أربعة ، ستذكر بعدها مباهة . : : : : ٦٣ .

الأول : أن يكون « المضاف إليه » مجروراً دائماً<sup>(١)</sup> ، لا فرق بين أن يكون مجروراً في اللفظ ؛ ( نحو قول الشاعر :

على قَدَرِ أهلِ العزمِ تأتي العزائمُ وتأتى على قدرِ الكرامِ المكارمُ  
ونحو : من وثق بأعوانِ سوءٍ ليقى منهم شرَّ المصائبِ . . . ) ، ومجرور المحل<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : مَنْ التَّمَسَّ تقويم ما لا يستقيم كان عابثاً ، وإخفاقه مُحَقَّقاً .  
ونحو : نِعَمَ العربي ؛ يُسْرِعُ للنجدة حين يدعو الداعي . . . و . . .  
فكلمة : « ما » مضاف إليه مبنية على السكون في محل جر . والضمير « الهاء » - في إخفاقه - مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر . والجملة المضارعية : « يدعو » مضاف إليه في محل جر .

وإذا كان المضاف إليه هو : « ياء المتكلم »<sup>(٣)</sup> فإنه يستوجب أحكاماً أخرى غير الكسر ، ستجىء في باب خاص به<sup>(٤)</sup> .

أما المضاف فلا بد أن يكون اسماً - كما سبق - ويعرب على حسب حالة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو غير ذلك . . . والكثير أن يكون معرباً . ومنه ما يكون مبنياً ، ولا يمنع البناء من أن يكون مضافاً ؛ مثل : حين - حيث - إذ - إذا - لَدُنْ . . . و . . .<sup>(٥)</sup> وغيرها مما سينمر بعضه في هذا الباب . . .

والمضاف هو عامل الجر في المضاف إليه<sup>(٦)</sup> - تبعاً للرأى المشهور - . . .

(١) ومعناه يخالف معنى المضاف ؛ لأن الإضافة - ولا سيما المحضة - تقتضى مفايرة المتضاهين في مدلولهما ؛ ( كما سيجىء ، في رقم ٦ من هامش ص ٤٠ ) إلا بعض حالات هناك ، ولا بد أن يكون المضاف إليه اسماً ، ولو تأويلاً ؛ كما في هامش ص ٢ وفي ص ٦ .

(٢) يكون مجروراً في اللفظ إذا كان معرباً ، ويكون مجرور المحل إذا كان مبنياً ؛ كالفائز ، والموصولات و . . . أو كان جملة ، فالملئى والجملة كلاهما في محل جر .

(٣) الإضافة لياء المتكلم المحذوفة أو المنقلبة ألفاً تسمى : « الإضافة المقدرة » .  
أما الإضافة للياء المذكورة فتتبع من « الإضافة الظاهرة » . - كما سيجىء في « ب » من ص ١٧٣ - .  
وهذا تقسيم آخر للإضافة . . . (٤) ص ١٦٩ .

(٥) لما تقدم إشارة في آخر : « ج » من هامش ص ٢ .  
(٦) قلنا في الجزء الثانى ( باب حروف الجر ، هامش ص ٣٣٨ م ٨٩ ) إن جر الاسم بالإضافة هو سبب من أسباب ثلاثة أصيلة ، كل واحد منها يوجب جره ، أولها : جره بحرف الجر ، =

الثاني: وجوب حذف نون المثني، ونون جمع المذكر السالم، وملحقتهما - إن وقع أحدهما مضافاً مختوماً بتلك النون. فمثال حذفها من آخر المثني المضاف<sup>١</sup> قول الشاعر:

العينُ تعرفُ منَ عَيْنَيْ مُحَدَّثِيهَا      إن كان من حزبها أو من أعاديها

ومثال حذفها من آخر الملحق بالمثني<sup>(١)</sup> قول الشاعر:

بدت الحقيقة غيرَ خافٍ أمرُها      واثنتاً<sup>(٢)</sup> على يشهدان بما بدّا

ومثال حذفها من جمع المذكر: الجنود حارسو الوطن، باذلو أرواحهم

= وثانيها: جره بالإضافة، وثالثها: جره بالتبعية لمتبوع مجرور، كأن يكون التابع نعتاً، أو: معطوفاً، أو: توكيداً، أو بدلاً، والمتبوع في كل تلك الحالات مجرور؛ فيجب جر التابع محاكاة له.

وهناك سببان آخران للجر؛ أحدهما الجر على: « التوهم »؛ ومن صواب الرأي إهماله، وعدم الاعتداد به ( كما قلنا في ج ١ ص ٦٠٩ م ٤٩ حيث توضيحه، وتفصيل الكلام عليه ).

والآخر الجر على: « المجاورة »؛ والواجب التشدد في إغفاله، وعدم الأخذ به مطلقاً. ( كما أشرنا في الموضوع السابق وفي ج ٢ م ٨٢ ص ٣٢٣ وص ٤٠١ م ٨٩ ). أما الداعي لاتخاذ سبباً للجر فورود أمثلة قليلة جداً، وبعضها مشكوك فيه -، قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة؛ منها: ( هذا جحرٌ ضبٌ خرب )، بجر كلمة: « خرب »، مع أنها صفة « لجحر » ولا تصلح صفة « لضب »؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب، ومنها:

« يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهن... » بجر كلمة: « كل »، مع أنها توكيد لكلمة: « ذوى » المنصوبة؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة: « الزوجات » لقال كلهن. وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله: هذا جحرٌ ضبٌ خربٌ الجحرُ منه، أو خرب جحره، ثم حذف ما حذف، وبقى ما بقى، واشتد الجدل في نوع المحذوف وصحة الحذف وعدم صحته، على الوجه المبين في المطولات ( ومنها مع الهوامع ج ٢ ص ٥٥ ) وقالوا في المثال الثاني إنه خطأ أو ضرورة.

واتفق كثير من أئمة النحاة على أن الجر بالمجاورة ضعيف، أو ضعيف جداً. وجاء في « المحتسب » لابن جني - ج ٢ ص ٢٩٧ - ما نصه: ( إن الخفض بالمجاورة - أى: بالمجاورة - في غاية الشذوذ ) اه بل جاء في كتاب « مجمع البيان » لعلوم القرآن - ج ٣ ص ٣٣٥ - ما نصه: ( إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً في كلامهم... ) اه، أى: في كلام العرب؛ وعلى هذا لا يصح القياس عليه، ولا يستعمل إلا في المسموع ( كما جاء في خزانة الأدب، للبغدادى، ج ٢ ص ٣٢٤ ).

( ١ ) من الملحق بالمثني: « اثنان » و « اثنتان » وقد سبق تفصيل الكلام على المثني وملحقاته في ج ١ ص ٧٦ م ٩.

( ٢ ) أى: عيناه، أو: صاحباه.

في حمايته . ومثال حذفها من الملحق<sup>(١)</sup> به قولهم : أَحَبُّ الناس للمرء أهله ؛ فلا يَقْضِ سِنِي حَيَاتِهِ في معاداتهم ، أو مقاطعتهم . وقول بعضهم يصف شهراً من شهور الصيف : لقد اشتدت وَقْدَتُهُ ، وتَأَجَّجَ سَعِيرُهُ ، وأُحْرِقَتْنَا ثَلَاثُوهُ . وكان الأصل<sup>(٢)</sup> قبل الإضافة : عَيْنِينَ - اثْنَانِ - حَارِسُونَ - بَاذِلُونَ - أَهْلُونَ - سَنِينَ - ثَلَاثُونَ .

فإن كانت النون الأخيرة ليست للتثنية ولا لجمع المذكر السالم ، ولا للمحققاتهما لم يَجْزِ حذفها من المضاف ؛ كالنون التي في آخر المفرد ، مثل : سلطان - حنان - ، وكالتي في آخر جمع التذكير ، مثل : بساتين - رياحين ؛ تقول : سلطان الضمير أقوى من سلطان القانون - حنان الآباء والأمهات لا يسمو إليه حنان أحد - كان العرب القُدَامَى مفتونين ببساتين الشام ورياحينها ، يكثرُونَ القول في وصفها ، والتغنى بمباهجها .

(١) ومن الملحق بجمع المذكر السالم : أرضون - سينون - عالمون - أهلون . . . . . (وقد سبق الكلام على هذا الجمع وملحقاته في ج ١ ص ٨١ م ١١) .  
(٢) يجب أن يحذف مع نون المفتي وجمع المذكر حرف اللام الذي يقع فاصلاً بينها وبين ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه ، في مثل : هذان أستاذاي ، وهؤلاء أستاذي .  
ومثل قول الشاعر :

خَلِيلِي إِنِّ الْمَالُ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا لَمْ يَنْلُ مِنْهُ أَخٌ وَصَدِيقٌ

وقولهم : إِنِّ مَكْرِيسِيَّ أَهْلٌ تَنْفُضُ لَا أَنْسَاءُ .  
والأصل : أستاذان لي ، أستاذون لي ، خليليَّين لي ، مكرمين لي ، ثم حذفت اللام مع النون . وقيل إنها حذفت للتخفيف . وسواء أكان هذا أم ذاك فلا بد من حذف اللام مع النون ، فلا قيمة للخلاف . . . . .  
كما سيأتي في باب : « المضاف للياء » . ( رقم ١ من هامش ص ١٧٨ ) .

## زيادة وتفصيل :

١ - هناك حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها من آخر المثني وجمع المذكر السالم ، مع عدم إضافة كل منهما . وتحقق هذه الحالة في الإضافة غير المحضة حين يكون المضاف وصفاً عاملاً بعده معموله . والغالب<sup>(١)</sup> في هذا الوصف أن يكون صلة « أل » ؛ نحو : اشتهر المتقنان العمل - اشتهر المتقنون العمل . . . فعند إثبات النون في الوصف - كما في المثال - يتحتم إعراب كلمة : « العمل » مفعولاً به للوصف . وعند حذفها - مثل : اشتهر المتقناً العمل ، اشتهر المتقنو العمل - يجوز في كلمة : « العمل » أمران ؛ أحدهما : الجرّ على اعتبارها مضافاً إليه ، والوصف قبلها هو المضاف ، حذفت من آخره نون التثنية ، أو الجمع ؛ بسبب إضافته .

والثاني : النصب على اعتبارها مفعولاً به للوصف ، حذفت النون من آخره للتخفيف ، لا للإضافة ؛ إذ الوصف في هذه الصورة ليس مضافاً ، وإنما حذفت من آخره « النون » - بالرغم من عدم إضافته - ؛ متابعة لبعض القبائل التي تجيز حذفها من آخر المثني ، وجمع المذكر السالم ، بشرط أن يكون كل منهما وصفاً عاملاً - يغلب<sup>(١)</sup> أن يكون صلة « أل » وبعده مفعوله غير مجرور ؛ كما شرحنا .

(١ و ١) لأنها قد تحذف في حالات أخرى (سبق بيانها في ج ١ م ٥٦ ص ٦٩١ باب : لا النافية للجنس) .

وإنما قلنا : الغالب في الوصف أن يكون صلة « أل » اعتماداً على ما قاله الصبان هنا وفي الجزء الأول (في باب : الإعراب ؛ عند الكلام على حركة نون المثني والجمع) حيث صرح فيها بأن الوصف صلة . ومعلوم أن الوصف لا يكون صلة إلا لآل . أما غير الغالب فعدم وقوعه صلة لها ، وهذا يفهم من كلامه في باب الإعراب السالف في الموضع المشار له ، كما يفهم من ج ٢ آخر باب الإضافة عند كلامه على مواضع الفصل بين المتضايين بشبه الجملة .

.....  
 .....  
 لكن من الخير إهمال هذه الصورة اليوم ، وعدم محاكاتها — وإن كانت  
 محاكاتها جائزة — لما قد تحدثه من لبس وإبهام ينافيان الغرض الصحيح من  
 اللغة ، وما يجب أن توصف به . وإنما عرضناها ، كما نعرض نظائر لها في بعض  
 الأحيان ؛ للسبب الذي نردده كثيراً ، وهو : الاستعانة بها على فهم الوارد منها .  
 في النصوص القديمة ، دون الموافقة على محاكاتها .

\* \* \*

الثالث : وجوب حذف التنوين إن وجد في آخر المضاف قبل إضافته ؛ كقولهم : بناءُ الظلمِ إلى خرابٍ عاجلٍ ، وكلُّ بنيانٍ عدلٍ فغيرُ منهدمٍ . فقد حذف التنوين من الكلمات المعربة : ( بناء - كل - بنيان - غير . . . ) ، بسبب الإضافة . ولو زالت الإضافة لعاد التنوين .

الرابع : وجوب حذف « أل » من صدر المضاف ، بشرط أن تكون زائدة <sup>(١)</sup> في أوله للتعريف ، أو لغيره ، وأن تكون الإضافة محضة ، نحو : بلادنا تاجُ الفخارِ للشرق ، وهي درةٌ عقيده . والأصل : البلاد - التاج - الدرة - العقد . فحذفت « أل » من أول كل مضاف .

فإن كانت « أل » غير زائدة ؛ ( نحو : ألف ، وألْبَاب ) <sup>(٢)</sup> لم تحذف .

أما إن كانت الإضافة غير محضة فيجب حذف « أل » أيضاً - إلا في الحالات الأربع التالية <sup>(٣)</sup> .

ا - أن توجد في المتضايقين معاً ( أى : في المضاف والمضاف إليه ، معاً ) ؛ نحو : الوالدان هما الرحيمان القلب - العلماء هم المؤسسون الحضارة .

ب - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافاً إلى اسم مبدوء بها ؛ نحو : أعاونُ المؤسسى نهضة البلاد ، وأعتقد أنهم الرائدو خيرِ الوطن .

ج - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ويكون المضاف إليه مضافاً

( ١ ) أى : بشرط أن تكون غير لازمة ، واللازمة - هنا - هي المعدودة من بنية اللفظ ، أى : من حروفه التي لا بد من وجودها ليؤدى المراد الأصيل منه ، كالتى لا تفارق الأعلام مطلقاً ؛ مثل : ( ألكن ، ألفسى - وأطاف - ، وإلهام ، وألوان ، وألحان ) - أعلاما . . .

( ٢ ) جمع : لب ، بمعنى : عقل .

( ٣ ) مما تجب ملاحظته : أن « الإضافة » تعتبر محضة لا يجوز فيها وجود « أل » في « المضاف » إذا كان هذا المضاف « المشتق » دالا على الزمن الماضى فقط مع عدم استيفائه لبقية الشروط اللازمة للإعمال ، ( والى يحيى بيانها فى ص ٢٤٦ ؛ - كما سبق فى ص ٥ و ٦ ) - فلا يصح : جاء العابر النهر أمس . فلا بد لصحة الجمع بين « أل » و « الإضافة » فى المشتق العامل ( كاسم الفاعل . . . ) أن يكون عاملا زمنه للحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذى يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ نحو : انظر العابرَ النهر الآن - انظر العابرَ النهر غداً ، إن الله المدبر الأمور .



إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها ، نحو : المجد أنتم المتركو قيمته ،  
والفضل أنتم الباذلو غايته .

د - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثنى  
أو جمع مذكر سالمًا ، نحو : أنتم الصانعا معروفٍ - أنتم الصانعو معروفٍ .  
ومنه قول الشاعر :

وما لي كلام الناس فيما يريئني أصول ، ولا للقائليه أصولُ  
وفي غير هذه الحالات الأربع الخاصة بالإضافة غير المحضة يجب حذف « أل »  
كما قلنا . ففي كلمات مثل : العزيز - الشاهد - السارق - الأفضل . . . و . . .  
وأشباهها نقول فيها عند إضافتها : عزيزُ قومه مطاع فيهم - شاهد زورٍ أكبر  
ضرراً من سارق مالٍ - أفضل مواهب المرء عقله . . . و . . .

## زيادة وتفصيل :

١ - الكوفيون يجيزون في الإضافة المحضة دخول « أل » على المضاف ، بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعداد ، وفي أوله « أل » أيضاً ؛ فلا بد من وجودها فيهما معاً ، نحو : قرأت الثلاثة الكتب في السبعة الأيام . وحجتهم في هذه الإجازة السماع عن العرب ، وورود عدة أمثلة صحيحة تكفي عندهم للقياس عليها . والبصريون لا يجيزون هذا ، مستندين في المنع إلى أن العدد مع المعداد هو ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق ؛ فكما لا يصح أن يقال : اشترت الرطل الفضة ، - بالإضافة - لا يصح كذلك أن يقال : الثلاثة الكتب ، بالإضافة ؛ حملاً للتنظير على نظيره ، وقياساً للشئ على ما هو من بابهِ . فعلة المنع عندهم : « التنظير » .

والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل ؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء غير أن المذهب البصري أكثر شهرة ، وأوسع شيوعاً ؛ فمن الخير الاكتفاء بمحركاته ؛ لتماثل أساليب البيان اللغوي ، وتوحد ، حيث يحسن التماثل والتوحد<sup>(١)</sup> .

ب - في مثل : « جاء المكثرمك » . - من كل وصف عامل مبدوء : « بأل » ومفعوله ضمير بعده<sup>(٢)</sup> - يعرب هذا الضمير ( وهو هنا : الكاف )

(١) وهذا ما دعانا إلى استحسان الرأي البصري ، والاقتصار عليه عند الكلام على المعرف « بأل » إذا أريد إضافته .  
(البيان ، والصور المتعددة ، ج ١ ص ٣٢٠ م ٣٢) .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري احضّر الوغى وأن أشهد اللذات، هل أنت مغلدى؟

ومثل البيت الأخير من أبيات « شوق » التالية ، يخاطب أبا البنات ، الذي لم يرزق بنين :

إن البنات ذخائرٌ من رحمة وكنوزٌ حبٌّ صادقٌ ووفاء  
السّاهرات لعلّة ، أو كبرة والصابرات لشدة وبلاء . . . -

والباكياتك حين ينقطع البكا والزائراتك في العراء النائي

( الكبرة : الشيخوخة - العراء النائي : الخلاء والفضاء البعيان . والمراد بهما : المقابر ) .

مفعولاً به في محل نصب ، ولا تصح الإضافة ؛ لوجود : « أل » في صدر المضاف ؛ إذ هذه الصورة ليست من الصور السالفة <sup>(١)</sup> التي تباح فيها الإضافة مع وجود : « أل » في المضاف .

ويتعين في الضمير ( الكاف ) الجر المحلى بالإضافة إن كان الوصف مجرداً من : « أل » في مثل : « جاء مكرمك » ، لفقد التنوين ؛ إذ لم نقل : جاء مكرمٌ ليالك . أما إن كان مفعول الوصف ظاهراً بعده فإن آثار الإضافة ستظهر عليه جليةً ؛ وتبين بجره ، مع حذف التنوين من الوصف المضاف ، وإلا فلا إضافة ، فينصب المفعول به بعد الوصف . . .

ومثل الضمير ( الكاف ) في وجوب النصب : الضمير « الهاء » في : « أَوْضَعَهُ » من قولهم المأثور : « لا عهد لي بالألمَ فقاً منه ، ولا أَوْضَعَهُ » . بفتح العين - كما وردت سماعاً - فـ « الهاء » هنا مثل « الكاف » في المثال السابق . إلا أن « الكاف » مفعول به ، و « الهاء » مشبه بالمفعول به هنا ، لأن اسم التفضيل لا ينصب مفعولاً به . وليست كلمة « أَوْضَعَ » مضافة ، و « اذْء » مضافة إليها ؛ لأنها لو كانت مضافة لوجب جرّها بالكسرة لا بالفتحة التي سُمِعَتْ بها . على أنه لا مانع من جرّها في استعمالنا الآن على الإضافة <sup>(٢)</sup> .

وفي مثل : « مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره » ، يجوز جر : « أحمر » بالفتحة ؛ على اعتباره معطوفاً على كلمة « أبيض » ، و « الهاء » بعده في محل نصب ؛ على التشبيه بالمفعول به « لأصفة المشبهة : ( وهي أحمر ) ويجوز جر : « أحمر » بالكسرة : على اعتباره معطوفاً على أبيض أيضاً ، مضافاً ، و « الهاء » مضاف إليه ، مبنية على الضم في محل جر <sup>(٣)</sup> .

• • •

(١) في ص ١٢ وما بعدها .

(٢) لهذه المسألة اتصال وثيق بالحكم الهام الذي يحى في ص ٢٢ ، باب : « أفل التفضيل » خاصاً به إذا كان معطوفاً على « أفل » آخر .

(٣) وقد نص على هذا صاحب المحقق ونقله عنه الصبان في هذا الموضع من الباب .

الخامس : وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي<sup>(١)</sup> ، مناسب ، اشتمالاً أساسه التخيل والافتراض ، لا الحقيقة والواقع ؛ فيلاحظ وجوده ، مع أنه غير موجود إلا في التخيل ، أو : في النية<sup>(٢)</sup> — كما يقولون — .

والغرض من هذا التخيل : الاستعانة بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده ؛ كالشأن في حرف الجر الأصلي<sup>(٣)</sup> ، وأيضاً الاستعانة على كشف الصلة المعنوية بين المتضايقين ، ( وهما : المضاف والمضاف إليه ) ، وإبانة ما بينهما من ارتباط مُحْكَم ، وملازمة ( أى : مناسبة ) قوية لا تتكشف ولا تَسِين إلا من معنى حرف الجر المشار إليه<sup>(٤)</sup> . بشرط أن يكون هذا الحرف خفياً متخيلاً ، مكانه بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون أحد ثلاثة أحرف أصلية ؛ هي : « من » — « في » — « اللام »<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) أما غير المحضة فالصحيح أنها لا تشتمل على حرف جر ( خفى ملحوظ ) . وقيل : إنها تشتمل على « اللام » والأول هو الأرجح الذى يجب الاقتصاد عليه .  
( ٢ ) هذا تعبير النحاة .

( ٣ ) أوضحنا هذا في باب حروف الجر ، ج ٢ م ٨٩ ص ٣٤٠ .

( ٤ ) يرى بعض النحاة أن الإضافة المحضة ليست على تقدير حرف خفى ، ولا على ملاحظة وجوده مع اختفائه . وحجته : أنه لو كان هناك حرف خفى ملحوظ ما وقع فرق في المعنى بين : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد ؛ فيتساوى المعنيان ، مع أنهما غير متساويين في الواقع ، لأن كلمة : « كتاب » الأولى معرفة ، والثانية نكرة ؛ وفرق كبير في المعنى بين المعرفة والنكرة .

وقد دفعوا حجته بمنع المساواة ؛ قائلين : إن المراد من كون الإضافة على معنى حرف — كاللام — مثلاً — مجرد ملاحظة معنى : « اللام » . وهذه الملاحظة المجردة لا تمنع من تعريف المضاف ، ولا من تخصيصه ، على الوجه الآتى في الحكم السادس — ص ٢٣ — ما دام حرف الجر مخفياً لا يظهر في الجملة بين المتضايقين . أما إذا ظهر بينهما فإن الأمر يتغير ؛ فتحلوا الجملة عندئذ من اسم المضاف والمضاف إليه ؛ لأن كلا منهما يفقد اسمه هذا بسبب ظهور حرف الجر ، ويزول ما كان يكتبه المضاف من المضاف إليه من تعريف أو تخصيص ؛ حيث لا يوجد الآن إضافة مطلقاً .

فجرد الملاحظة لا يستلزم المساواة التامة بين « كتاب محمد » و « كتاب لمحمد » من كل وجه إذ المراد من « كتاب محمد » ، بمعنى : « كتاب لمحمد » ملاحظة معنى « اللام » فقط دون التصريح بها ، ودون منع تعريف أو غيره مما يستفيده المضاف من المضاف إليه . فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور وأشباهه ؛ من ناحية الملك ، أو : الاختصاص ، ونحوه ، ليس غير .

( ٥ ) وبسبب هذا الأثر المعنوى ، مزيداً عليه الأثر الموضح في الحكم السادس التالى — ص ٢٣ —

سميت « إضافة معنوية » — كما سبق في رقم ١ من هامش صفحة ٣ ، وكما يبيح في صفحة ٢٤ .

ولإنما انحصر الاختيار في هذه الثلاثة لأنها — دون غيرها — أقدر على تحقيق الغاية المعنوية؛ فالحرف: « من » يدل على أن المضاف بعض المضاف إليه . . . ، والحرف: « في » يدل على أن المضاف إليه يحوى المضاف كما يحوى الظرفُ المظروف . . . . والحرف: « اللام » يدل على ملكية المضاف إليه للمضاف، أو اختصاصه به بنوع من الاختصاص . . . . فثال: « من » قول أعرابية لابنها الخارج إلى القتال ، وقد رأته متزينًا :

حرامٌ على من يرومُ انتصاراً ثيابُ الحرير ، وحلَى الذهبُ  
أى : ثيابٌ من الحرير ، وحلىٌ من الذهب . ومثال « في » قول الشاعر :

ولقد ظفرتُ بما أردت من الغنى بكفاحِ صبحٍ ، واجتهادِ مساءٍ  
أى : بكفاح في صبح ، واجتهاد في مساء . ومثال « اللام » قول الشاعر في وصف الصحف :

لسانُ البلادِ ، ونَبْضُ العبادِ وكهفُ الحقوقِ ، وحربُ الجَنَفِ<sup>(١)</sup>  
أى : للبلاد — للعباد — للحقوق — للجنف .

ومن الواجب التنبه لما قلناه من أن الحرف الجار — في الأمثلة السالفة وأشباهها — لا وجود له في الحقيقة الواقعة ، ولا في التقدير الذى يقوم مقامها ، وإنما وجوده مقصور على التخيل ، ومجرد النية . ولهذا لم يعمل الجر في المضاف إليه ، — في رأى المشهور — ولم يحتاجا معاً إلى عامل يتعلقان به ؛ إذ التعلق لا يكون إلا للجار والمجرور الحقيقين الأصليين . وبالرغم من أن هذا الحرف خيالى محض فإن التصريح به جائز في أكثر الإضافات المحضة<sup>(٢)</sup> . . . .

لكن أ يصلح كل حرف من تلك الأحرف الثلاثة لكل إضافة محضة ؛ بحيث يصح أن يحل هذا الحرف محل ذاك ، والعكس ، بغير ضابط ولا اشتراط شيء ، أم أن الأمر في الاختيار مقيد بشرط خاص ، وخاضع لضابط معين ؟ .

وبعبارة أخرى : أيباح استعمال كل واحد من الأحرف الثلاثة في كل إضافة

(١) الميل عن الحق — الظلم .

(٢) سيجىء في قسم « ا » ص ٢١ بعض الصور التى لا يصح فيها التصريح بجر الجز .

محضة ، أم أن لكل إضافة محضة حرفاً واحداً يناسبها ، ولا يصلح لها سواه ؟ .

نعم لكل واحدة منها حرف يناسبها ، ولا يجوز اختيار غيره ، وإلا فسد المعنى المراد . ولهذا قالوا إذا صلح لواحدة أكثر من حرف جر وجب أن يختلف المعنى باختلاف الأحرف الجارة الصالحة ؛ لأن لكل حرف من الثلاثة معنى خاصاً به ، لا يؤديه غيره ، فلا يمكن أن تتفق المعاني في إضافة واحدة مع اختلاف هذه الأحرف .

وفيما يلي بيان الضابط الذى يراعى عند اختيار أحد الأحرف الثلاثة :  
( وقد جرى الاصطلاح النحوى عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف ؛ فيقال : الإضافة على معنى « من » <sup>(١)</sup> - أو : الإضافة على معنى « فى » - أو الإضافة على معنى « اللام » ) .

\* \* \*

١ - تكون الإضافة على معنى : « من » ، إن كان المضاف إليه جنساً عاماً يشمل المضاف ، ويصح إطلاق اسمه على المضاف . وإن شئت فقل : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، مع صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ خبره المضاف إليه <sup>(٢)</sup> ، من غير فساد للمعنى ، مثل : ثياب حرير ، حلّى ذهب . . . فالحرير : مضاف إليه ، وهو جنس عام ، يشمل أشياء كثيرة ؛ منها الثياب ، وغيرها . والذهب جنس عام يشمل أشياء متعددة ، منها الحلّى وغيره ، فالمضاف فى الحالتين - ونظائرهما - بعض مما يشمله المضاف إليه ، ولو سمي باسم المضاف إليه لكانت التسمية صحيحة ، ولو وقع المضاف مبتدأ خبره المضاف إليه ما فسد المعنى ، فيصح ؛ الثيابُ حريرٌ - الحلّى ذهبٌ . . .

(١) هى « من البيانية » التى سبق بيانها وبيان أحكامها الأخرى فى باب حروف الجر - ٢

ص ٣٣٨ م ٩٠ .

(٢) إلا فى المسألة التى فى هامش الصفحة الآتية .

## زيادة وتفصيل :

من الإضافة التي على معنى : « من » إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ نحو : اشتريت أربعة كتب . ويدخل في هذا النوع إضافة العدد إلى عدد آخر ؛ نحو : عندي من الكتب ثلاثمائة <sup>(١)</sup> .  
ومنها : إضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة ؛ نحو : بعث فدان قطن .

وإذا كانت الإضافة على معنى : « من » جاز في المضاف إليه أوجه إعرابية أخرى ، فيجوز أن يعرب بدلا ، أو عطف بيان ، وتزول بوجودهما الإضافة وتكون حركة آخره تابعة لحركة المتبوع الذي كان مضافاً في الأصل . كما يجوز أيضاً — إن كان نكرة — نصبه على الحال أو التمييز بعد الاستغناء عن الإضافة ؛ ففي مثل : هذه ساعة فضة ، يصح إعراب : « فضة » مضافاً إليه مجروراً ، والمضاف هو كلمة : « ساعة » — خبر مرفوع ، مجرد من التنوين . ويصح في كلمة : « فضة » إعرابها بدلا ، أو عطف بيان ، فتكون مرفوعة ، تبعاً لكلمة « ساعة » المرفوعة ، والتي يجب أن يرجع إليها التنوين في هذه الصورة بعد زوال الإضافة . ويصح أيضاً إعراب كلمة : « فضة » حالاً أو تمييزاً ؛ فيجب نصبها كما يجب تنوين كلمة : « ساعة » ، في هذه الصورة أيضاً ، بعد زوال الإضافة .

ولكل صورة إعرابية من الصور الصحيحة السالفة معنى يختلف عن الآخر ؛ لأن المعنى الذي يؤديه البدل أو عطف البيان يغير ما يؤديه الحال أو التمييز ، وكذا ما يؤديه هذان . . .

\* \* \*

(١) عرفنا أنهم اشتروا في الإضافة التي على معنى : « من » أن يكون المضاف إليه جنساً مضاف . . . ، وأن يصح وقوع المضاف إليه خبراً عن المضاف . لكن هذا لا يتحقق في إضافة العدد للعدد ؛ إذ لا يصح أن يقال : « الثلاث مائة » . . . غير أنهم قالوا إن إضافة العدد للعدد هي على معنى « من » ولا يضر عدم صحة الإخبار في الظاهر ؛ لأن المراد بالمضاف إليه هنا الجمع فيشمل المضاف . فالمقصود من المائة (وهي المفرد المضاف إليه) المئات ؛ فكأنك تقول : الثلاث مئات . . . وبهذا التأويل يتحقق الشرط السالف .

وقد يقال : لا داعي للتأويل والتقدير ما دامت العرب قد نطقت بهذا . . .

ب - تكون الإضافة على معنى : « في » إن كان المضاف إليه ظرف زمان أو مكان واقعاً فيه المضاف <sup>(١)</sup> : نحو : يحرص كثير من الناس على رحلة الشتاء إلى المشاتي ، ورحلة الصيف إلى السواحل البحرية . أى : رحلة في الشتاء ، ورحلة في الصيف . ونحو : قول شوقي في وصف الظبي :

« عروسُ البِيدِ ، الفاتن كالغيد . . . إذا شرع في السماء رَوْقِيَّهٍ <sup>(٢)</sup> ،  
خلتَه دُمِيَّةٌ محرابٍ ، أو شجيرةٌ عليها ترابٌ » . يريد : عروس في البید - دمية في محراب . . .

ح - تكون الإضافة على معنى « اللام » إن كان معناها هو الذى يحقق القصد، دون معنى : « من » أو « في » ؛ كالإضافة التى يراد منها بيان الملك ، أو الاختصاص ، فى مثل : يضع العربى يده فى يد أخيه ، ويعاهده على النصر والتأييد والفداء . أى : يد له فى يد لأخيه . وقول شوقي يخاطب أبا الهول <sup>(٣)</sup> :

أبا الهولِ ، أنت نديم الزمانِ نَجِيّ الأوانِ <sup>(٤)</sup> ، سَمِيرُ العَصْرِ <sup>(٥)</sup>

أى : نديم للزمان - نجى للأوان - سمير للعصر ، فالإضافة فى هذه الصور وأشباهاها على معنى : « اللام » ولا تصلح أن تكون على معنى « من » أو : « فى » .

والغالب فى اللام الملحوظة أن تكون لبيان الملك أو الاختصاص <sup>(٦)</sup> . فإن صلح فى مكانها ملاحظة حرف آخر وجب أن يقوم المعنى على ملاحظة الحرف الذى يحقق القصد ؛ لأن لكل حرف - كما أشرنا <sup>(٧)</sup> - معنى يؤديه ؛ فالحرف الذى يؤدى المعنى الذى يريده المتكلم يكون هو الحرف المطلوب .

(١) ليس من اللازم أن يكون المضاف إليه ظرفاً حقيقياً للزمان أو المكان تنطبق عليه شروطهما ، وإنما الغرض أن يكون وعاء للمضاف ، وغلافاً يحتويه . ويمكن أن تكون الظرفية مجازية .

(٢) قرنيه . - ثنية : قرن -

(٣) تمثال فرعونى من أقدم آثار الفراعين ، وأروعها سورة ، وأكملها إتقاناً ، رأسه رأس إنسان

وجسمه جسم أسد . (٤) الزمن الحديث .

(٥) بمعنى : الدهر . أو : جمع عصر .

(٦) انظر رقم (١) فى الصفحة التالية - وقد سبق شرح هذا فى الجزء الثانى ، باب : « حرف

الجر » - ص ٣٦٤ م ٩٠ .

(٧) فى ص ١٨ .



.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

(١) قد تكون الإضافة على معنى : « اللام » ولكن لا يصح التصريح<sup>(١)</sup> بهذا الحرف ، مثل : يوم السبت - يوم الأحد . . . و . . . ومثل : علم الحساب - علم الهندسة . . . و . . . وفي هذه الحالة يكتب من اللام بتحقيق الغرض من مجيئها ؛ وهو : إفادة الاختصاص .

وهناك صور أخرى لا يصح التصريح فيها باللام إلا إذا تغير لفظ المضاف وحل محله لفظ آخر يرادفه أو يقاربه ؛ ومن هذه الصور : ذو مال - عند على - مع الوالد - كل رجل . . . فتصير بعد التغير الذى لا يفسد المعنى : صاحب مال - مكان على - مصاحب الوالد - أفراد الرجل .

(٢) الأصل أن تكون النسبة الإضافية قوية ، أى : أن تكون الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه وثيقة ، والربط بينهما محكمًا بحيث يظهر ويتحقق جليًا معنى الحرف : « من » أو : « فى » أو : « اللام » على حسب القصد . وهذه الإضافة تسمى : « الإضافة قوية الملائمة » ( أى : قوية المناسبة ) .

وقد تقوم دواع بلاغية تقتضى أن تكون الصلة بين المضاف والمضاف إليه ضعيفة ، لكنها واضحة مفهومة ، ويعبرون عنها بأنها « الإضافة لأدنى ملائمة »<sup>(٢)</sup> ومن أمثلتها : « قمر القاهرة ساحر ، وشمس حُلوان »<sup>(٣)</sup> رائعة . فقد أضيف القمر إلى القاهرة ، ونسب إليها ؛ إضافة على معنى « اللام » . فأين ما تفيدته الإضافة التى على معنى « اللام » من المِلْك أو الاختصاص ؟ . . . إن صلة القمر بمدينة القاهرة ضعيفة لا تستحق تلك الإضافة ، ولا هذه النسبة ؛ إذ يشاركها فيها آلاف من البلاد الأخرى ؛ فلا داعى لاستثارتها بالقمر . غير أن

(١) أشرنا لما يأتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٧ .

(٢) وهى جائزة فى السمة والضرورة . ( أى : فى النثر والشعر ، وملحقاته . . . ) .

(٣) إحدى ضواحي القاهرة ، جنوباً .

هناك داعياً بلاغياً اقتضى هذه النسبة وتخصيص القمر بالقاهرة ؛ هو : إفادة أنه يمنحها مالا يمنح سواها ، ويضنى عليها جمالا قلَّ أن تفوز به مدينة أخرى . فكأنه خاص بها ، مقصور عليها . ومثل هذا يقال في المثال الثانى وأشباهه <sup>(١)</sup> . . .

\*\*\*

(١) كقوله تعالى : « كأنهم لم يلبثوا إلا عشيةً أو ضحاها » . فقد أضيف الضحا إلى : « ها » التى هى ضمير العشية ، فالتقدير : كأنهم لم يلبثوا إلا عشية ، أو ضحا العشية . ولا صلة هنا تربط المضاف بالمضاف إليه ربطاً معنوياً قوياً يحقق معنى الحرف إلا صلة واهية ؛ هى : أن الضحا أول النهار والعشية آخره ؛ فبينهما أزمنة أخرى ، لكل زمان منها اسم الخاص . ولكن البلاغة اقتضت إغفال هذه الأزمنة ، وإجراء إضافة لأدنى ملازمة بين المضاف والمضاف إليه . وكقولهم : ( نجم الأحق ) ؛ وهو نجم كان إذا أشرق ورآه بعض الحمقى ، هداً واستراح ، وخفت حدة حمقه . وكذلك ما جاء فى « الكامل » للمبرد ( ج ١ ص ٢٤٣ ) ، من قول الشاعر :

أَهَابُوا بِهِ ؛ فازداد بُعْداً ، وصدّه عن القرب منهم ضوءُ برقٍ ووابله  
فقد أضاف الشاعر كلمة : « وابل » إلى ضمير « البرق » ؛ فكأنه أضافها إلى البرق نفسه ؛  
قال « وابل البرق » مع أن « الوابل » ليس للبرق . قال المبرد : قد يضاف ما كان كذلك على السعة  
كقول الشاعر :

حتى أَنَحْتُ قَلْوَصِي فى دياركمو بخير من يحتلدى نعلا وحافيهما  
فأضاف « الحافى » إلى « النعل » وهو يريد : حاف منها

السادس : استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً ؛ بشرط أن تكون الإضافة محضة ؛ فيستفيد الأول من الثاني ، ويبقى الثاني على حاله <sup>(١)</sup> لم يفقد شيئاً بسبب الاستفادة منه .

وإيضاح هذا : أنه — في الإضافة المحضة — إذا كان المضاف نكرة : وأضيف إلى معرفة — فإنه يكتسب منها التعريف مع بقائها معرفة ؛ كقولهم : كلامُ المرءِ عنوان لعقله ، وعقله ثمرةٌ لتجاربه . فالكلمات : ( كلام — عقل — تجارب ) — هى فى أصلها نكرات ، لا تدل كلمة منها على معين ، ثم صارت معرفة بعد إضافتها إلى المعرفة ، واكتسبت منها التعيين الذى يزيل عن كل واحدة منها إبهامها وشيوعها . ومثل كلمة : « يد » المضانة للمعرفة فى قول الشاعر :

الغِنَى فى يد اللِّيمِ قَبِيحٌ      قدرَ قبح الكريم فى الإملاقِ

فإن كان المضاف معرفة باقية على التعريف لم يصح — فى الأغلب — إضافته إلى المعرفة <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه لا يستفيد منها شيئاً ، ولهذا السبب لا يصح — أيضاً — إضافة المعرفة الباقية على تعريفها إلى النكرة .

أما إذا كان المضاف نكرة وأضيف إلى نكرة فإنه يكتسب منها — مع بقائها على حالها — « تخصيصاً » يجعله من ناحية التعيين والتحديد فى درجة بين المعرفة والنكرة ؛ فلا يَرْقَى فى تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة الخالصة الحالية من الإبهام والشيوع ، ولا ينزل فى الإبهام والشيوع إلى درجة النكرة المحضة الحالية من كل تعيين وتحديد . ومن أمثله قولهم : (فلانٌ رجلٌ مرءوٌّ ، وكعبةٌ أملٌ ، وغايةٌ فضلٍ) . . . فالكلمات : (رجل — كعبة — غاية) . . . نكرات محضة قبل إضافتها . فلما أضيفت إلى النكرة قلَّتْ أفراد كل مضاف بعد الإضافة ؛

(١) إذا توالى الإضافات — نحو : هذا بيت والدٍ محمودٍ ، وقرأت أكثر قصائدِ ديوانِ شعيرِ المتنبي . . . — انتقل التعريف أو التخصيص من المضاف إليه الأخير إلى الذى قبله ، فالذى قبله حتى يصل إلى المضاف الأول .

(راجع الصبان ج ١ آخر باب أداة التعريف . وكذا المفصل ج ٦ ص ٣٤) .

(٢) قد يصح إضافة العلم بعد تنكيره ، وإزالة علميته ، لداع من الدواعى التى تقتضى إضافته . وفى ج ١ ص ٢٠٤ م ٢٣ بيان هذا وتفصيله .

فكلمة : « رجل » تدل على أفراد لا حصر لها ؛ منها رجل مروة ، رجل علم ، رجل حرب . . . إلى غير هذا من رجال لا عِدَاد لهم ، فإذا قلنا : « رجل مروة » انحصر الأمر في نوع معين من أفراد الرجل ، ولم يبق مجال لدخول أفراد أخرى ؛ كرجل علم ، أو حرب ، أو زراعة ، أو . . . وكذا كلمة : « كعبة » و « غاية » وأشبادها ؛ فكل كلمة من هذه الكلمات قد اكتسبت نوعاً من « التخصيص » أفادها بعض التجديد الذي خفف من درجة إبهامها وشيوعها ، وإن كانت لم تستفد التعريف الكامل ، ولم تبلغ في التعيين درجة المعرفة الأصلية . . .

واستفادة المضاف من المضاف إليه التعريف <sup>(١)</sup> أو التخصيص على الوجه المشروح - هي الأثر المعنوي الثاني الذي ينضم إلى الأثر المعنوي الناشئ من الحكم الخامس <sup>(٢)</sup> ، فيحدث من انضمامهما معاً إدراك السبب الحقيقي في تسمية هذا النوع من الإضافة المحضة : « بالإضافة المعنوية » كما أشرنا من قبل <sup>(٣)</sup> .

وهناك ألفاظ مسموعة ملازمة للتذكير في الأغلب ؛ لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفاً ، ولا تخصيصاً - في أكثر الاستعمالات - ؛ ولذا تسمى : « بالألفاظ المتوغلة <sup>(٤)</sup> في الإبهام » ؛ ومنها : ( غير - حسَب - مِثْل -

(١) سبق شرح التكررة والمعرفة في ج ١ ص ١٤٤ م ١٧ ومن ذلك الشرح السابق نعلم أن المعارف مختلفة في درجة التعريف وقوتها ، متفاوتة من هذه الناحية ، وأن المضاف إلى معرفة هو في درجة المضاف إليه ؛ إلا المضاف للتضمير ؛ فإنه في درجة العكس على الصحيح . . .

(٢) انظر ص ١٦ .

(٣) في رقم ١ من هامش ص ٣ وفي رقم ٥ من هامش ص ١٦ .

(٤) سبقت الإشارة للألفاظ المتوغلة في الإبهام ( أي : المتعمقة المتغلغلة في داخله ) في رقم ٢ من هامش ص ١٩٠ من الجزء الأول ( م ١٧ ) ثم الجزء الثاني في بابي : « الظرف والاستثناء م ٧٩ و ٨٢ ص ٢٨٠ و ٣٢١ » . وقلنا في باب الظرف ، ص ٢٣٨ م ٧٩ ما ملخصه : ( إن اللفظ المتوغل في الإبهام هو : الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، وإنه في أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفاً ، إلا بامر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين ضدين معرفتين ( كما نص على هذا « العكبري » في أول كتابه : ( إملأ ما من به الرحمن . . . - أول سورة الفاتحة - ج ١ ص ٥ ) في مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وقوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » ) فوقوع كلمة « غير » بين ضدين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك في مثل : أبصرت رجلاً غيرك . فكل رجل سواك هو غيرك ؛ فلا تعين ولا تخصيص . . . وهذه المناسبة تعرض للكلمة « غير » من ناحية دخول « أل » عليها أو عدم دخولها فننقل ما جاء في المصباح المنير ، في مادة « غير » ، ونضف : ( تكون وصفاً للتكررة ، تقول : جامف رجل غيرك . وقوله تعالى : « غير المغضوب عليهم » إنما وصف بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة -

= فعوملت معاملتها ، ووصف بها المعرفة . ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة وهو الألف واللام . ولك أن تمنع الاستدلال ، وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف ، بل للتخصيص . والألف واللام لا تفيد تخصيصاً فلا تعاقب إضافة للتخصيص ولا تدخله الألف واللام ( . . . ) . ١٠٨ .

وجاء في الصبان - عند الكلام على ما يسميه بعض النحاة : « الإضافة شبه المحضة » ، وما كان منها شديد الإبهام لا يقبل التعريف ، كغير ، ومثل ، وشبه . . . - ما نصه وقد نقله عن غيره : « ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف « بأل » أيضاً ؛ لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها « بأل » . ونقل الشنوافي عن السيد أنه صرح في حواشي الكشف بأن « غير » لا تدخل عليها « أل » إلا في كلام المولدين ( ) . ١٠٨ . وسيجيء الكلام عليها بمناسبة أخرى في ص ١٣١ .

وكذلك الشأن في كلمة : « مثل » إذا أضيفت لمعرفة بغير وجود قرينة تشير بمائلة خاصة ؛ فإن قولنا : « مثل محمد » يشمل أفراداً لا عداد لها ؛ منها واحد في طوله ، وآخر في عمله ، وثالث في علمه ، ورابع في حسنه ، و . . . . . وهكذا بما لا آخر له . فالإضافة للمعرفة لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها ؛ ولهذا وقعت نعتاً للنكرة في قوله تعالى : ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) ، فنعتاً وأصلح فأجره على الله ؛ إن الله لا يحب الظالمين . . . ) أما إن أضيفت إلى معرفة ، وقارنها ما يشمر بمائلة خاصة فإنها تتعرف ، نحو : رافقي هذا الخط ، وأسكتب مثله . وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمة « غير » و « مثل » مغايرة خاصة ، ومائلة خاصة - حكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في كلمة : « غير » إذا وقعت بين متضادين . وأما قوله تعالى : . . . صالحاً غير الذي كنا نعمل » حيث وقعت كلمة . « غير المتوسطة بين المتضادين » المضافة للمعرفة صفة لنكرة - فتعرب هنا بدلاً ، وإن كانت جامدة ، ولا داعي لإعرابها صفة ( راجع العكبري ، في أول الفتاحة ، ثم الأشوفي والصبان ، أول باب الإضافة ، عند الكلام على الإضافة غير المحضة ) .

« ملاحظة » : تصدى لبحث هذه المسألة مؤتمر الجمع اللغوي المنعقد بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين ( شهر فبراير سنة ١٩٦٩ ) وأرقتى الرأي القائل : إن كلمة « غير » للواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة : ويصح في هذه الصورة التي تقع فيها بين متضادين وليست مضافة أن تقرن بأل فتستفيد التعريف . وفيما يلي النص الحرفي لقرار الجمع منقولاً من مجلته ( الجزء الخامس والعشرين الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ٢٠٢ ) بناء على اقتراح لجنة الأصول بالمجلس التي تقول : « ( تختار اللجنة - وفاقاً لجماعة من العلماء - أن كلمة : « غير » إذا وقعت بين ضدين لا قسم لهما ، تتعرف بإضافتها إلى الثاني منهما إذا كان معرفة . وإذا كانت « أل » تقع في الكلام معاقبة للإضافة فإنه يجوز دخول « أل » على « غير » فتفيد التعريف في مثل الحالة التي تعرفت فيها بالإضافة إذا قامت قرينة على التعمين . . . ) » . ١٠٨ .

واللفظ المتوغل في الإبهام لا يصلح - في أكثر حالاته - لأن يكون نعتاً ، أو منوعاً ، ومنه : « قبل » و « بعد » ، ما عدا بعض ألفاظ منها « غير » و « سوى » فيصلحان للنعت - كما سيجيء في باب : النعت ، ص ٤٦٦ .

بقى أن نذكر ما قرره النحاة بشأن الألفاظ المبهمة التي لم تستفد التعريف من المضاف إليه المعرفة . فسيبويه والمبرد يقولان إن الإضافة في هذه الحالة غير محضة ، فائتها للتخفيف ، وما يتصل به مما عرفناه ، وما يجيء مفصلاً في ص ٣٠ . وغيرهما يقول : إنها محضة ومعنوية تفيد التخصيص ، وإن كانت لا تفيد التعمين .

ناهيك<sup>(١)</sup> . . . فإنها نكرات ( في أغلب حالاتها ) وإن أضيف لمعرفة ؛ نحو :  
غيرك - حسبك - مثلك . . .

ومنها : المعطوف على مجرور « رُبَّ » ، والمعطوف على التمييز المجرور بعد « كَمْ » ، نحو : رُبَّ ضيف وأخيه هنا - كم رجل وكُتِبَهِ رأيت - . وسبب ذلك أن المجرور بعد « رُبَّ » و « كَمْ » ، لا يكون إلا نكرة ؛ فما عطف عليها فهو نكرة كذلك ؛ لأنه في حكم « المعطوف عليه » من ناحية أن عامل الجرفيه هو العامل في المعطوف عليه ؛ فكلا « المعطوف والمعطوف عليه » لا بد أن يكون نكرة ، أو في حكم النكرة ليصلح معمولا للعامل المشترك .

وقيل إن المعطوف في الحالتين السالفتين يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ، ولاداعي للتمسك بتنكيره بسبب العامل : « رُبَّ » أو « كَمْ » ؛ لما تقرر<sup>(٢)</sup> من أن التابع قد يُغْتَفَرُ فيه ما لا يغتفر في المتبوع . وسبق<sup>(٣)</sup> أن الأخذ بهذا الرأي أولى .

ومنها : كلمة : « وَحَدَّ » و « جَهَدَ » ، و « طاقَ » ، في مثل قولهم : ( يحترق الحاسد وحده ، ويتمنى جهده أن تزول نعمة المحسود ، ويجتهد طاقته أن يلحق به النقائص والعيوب ) . وهي - في أكثر استعمالاتها - أحوال مؤولة . والحال في أصله لا يكون إلا نكرة ، وتأويل تلك الكلمات : « منفرداً » - « جاهدأ » - « مُطِيقاً »<sup>(٤)</sup> .

وإلى هنا انتهى الكلام على « الإضافة المحضة » ، من ناحية ما يكتسبه المضاف

= هذا ، ومن الألفاظ السماعية المتوغلّة في الإبهام : شهبك ( بكسر فسكون أو بفتح الأول والثاني ) - ضربك - تربك - نحولك - نذكك ؛ وكلها بمعنى : نظيرك في علم أو سن ، أو نحوها - خذتك ، بمعنى : صاحبك - ( شربك سقاة ليطك ) - والثلاثة ، بمعنى حسبك . ولا يقاس على هذه الألفاظ غيرها ما لم يرد به السماع . وهناك أمور خاصة تتعلق بالظروف المبهمة وأحكامها سبقت في ج ٢ ص ٢٠٣ و ٧٨ ص ٢٣٨ م ٧٩ وسيجيء هنا بعض أحكام مناسبة تختص بالهمهم ص ٦٦ و ٨٠ و ٨٧ . ( ١ ) معناها في مثل : ناهيك السفر . . . - ، السفر ناهيك عن التطلع لغيره ؛ لكفايته . وقد سبق بيان معناها وإعرابها في ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ .

( ٢ ) انظر ج ١ ص ٤٤٤ م ٤٨ و ج ٢ ص ٢٦٢ م ٨١ .

( ٣ ) هنا وفي ج ١ م ٩٠ ص ٤٠٥ .

( ٤ ) سبقت لها الإشارة في ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ .

من التعريف أو التخصيص ، وننتقل إلى « غير المحضة » للكلام عليها من هذه الناحية <sup>(١)</sup> :

(١) فيما سبق يقول ابن مالك مختصراً :

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ ، أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ ، اِخْدَفُ ، كَطَوْرِ سِينَا  
أى : اِخْدَفْ مَا تُضَيِّفُهُ : « نُونًا » تَلِي الإِعْرَابَ ( وهى نون المثني ، ونون جمع المذكر السالم ، وملحقاتها .  
وتقع بعد علامة الإعراب ؛ لأنها تقع بعد ألف المثني ، ويائه ، وبعد واو جمع المذكر السالم ، ويائه .  
وهذه الحروف هى علامة إعرابهما ) .

وكذلك اِخْدَفُ : « التَّنوين » الذى فى آخر الاسم الذى تريد إضافته . ومثَّلْ لِحْدَفِ التَّنوين من  
المضاف بكلمة : « طور » عند إضافتها إلى كلمة : « سينا » . و « الطور » اسم جبل فى صحراء  
« سينا » أو : « سيناء » وهى من الحدود المصرية فى الشمال الشرقى ، ثم قال :

وَالثَّانِي أَجْرُزْ ، وَأَنْوِ : « مِنْ » ، أَوْ : « فِى » إِذَا  
لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ . وَ : « اللَّام » خُذَا :  
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ . وَأَخْصُصْ أَوَّلًا

أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى نَلَا

يريد : اِجْرُرِ الثَّانِي دَائِمًا ، وهو المضاف إليه . وعند جره وإتمام الإضافة انو وتخيَّل وجود الحرف :  
« مِنْ » أو « فِى » إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما . فإن لم يصلح أحدهما فخذ - بعد ذلك -  
اللام ، وانوها فى كل موضع سوى الموضع الصالح لأحد ذَيْنِكَ الحرفين . أى : أن اللام لا تنوِّى فى الموضع  
الذى يصلح له الحرف « مِنْ » أو « فِى » . وقد عرفنا أن هذه الحروف لا تجر المضاف إليه ، ولا تحتاج معه  
إلى عامل يتملقان به . وإنما الذى يجره هو المضاف .

ثم قال : اِخْصُصِ الْأَوَّلَ ( وهو المضاف ) أو : عَرِّفْ بِالَّذِى تَلَاهُ ، ( وهو المضاف إليه ) . يريد :  
أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه . وهذا كله فى الإضافة المحضة ؛ فيتخصص المضاف  
النكرة بالمضاف إليه النكرة ، ويتعرف المضاف بالنكرة بالمضاف إليه المعرفة . أما المعرفة الباقية على  
تعريفها فلا تصاف لمعرفة ولا لنكرة . وقد سبق شرح هذا مفصلاً .

## زيادة وتفصيل :

إذا كانت الإضافة « محضة » والمضاف إليه جملة ، فإن هذه الجملة في حكم المفرد المضاف إليه ؛ لأنها تُؤَوَّل بمصدر لفعلها ، مضاف إلى فاعله إن كانت الجملة فعلية ، وبمصدر خبرها مع إضافته إلى مبتدئه إن كانت اسمية . ولا يحتاج هذا المصدر المؤول إلى أداة سبك ، فالأولى : مثل : أزورك حين يوافق الوالد . وتأويلها : أزورك حين موافقة الوالد . والثانية : أزورك حين الوالد موافق\* ، وتأويلها : أزورك حين موافقة الوالد .

ويترتب على ما سبق أن المصدر الناشئ من التأويل يكون معرفة إن أضيف لمعرفة ، ونكرة متخصصة إن أضيف لنكرة<sup>(١)</sup> . نعم إن الحمل نكرات في حكمها<sup>(٢)</sup> ولكن لا ينظر لهذا هنا . ووقوع الجملة صفة للنكرة المحضة في كل الأحوال لا يقدر في هذا ؛ لأنها تكون صفة باعتبار ظاهرها ، وقطع النظر عن تأويلها بمصدر مضاف لمعرفة أو نكرة .

\* \* \*

(١) وستجىء إشارة لهذا ولفائدة الإضافة للجملة - وشروط هذه الجملة - في ص ٨٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وقد سبق أيضاً في آخر باب الموصول ج ١ ص ٢٩٥ م ٢٩ .

(٢) إيضاح هذا في باب النعت عند الكلام على وقوع الجملة نعتاً (في ص ٤٨٠) أما الحكم على الجملة نفسها بأنها نكرة أو معرفة ففي « و » من ص ٤٨٠ - ولهذا إشارة في ج ٢ هامش ص ٣١١ م ٨٤ ، وفي باب : « النكرة والمعرفة » ج ١ ص ١٤٢ م ١٧ .



## عودة إلى الإضافة غير المحضة :

عرفنا<sup>(١)</sup> أن الإضافة غير المحضة : هي التي يَغلب أن يكون المضاف فيها (وصفاً<sup>(٢)</sup> عاملاً) ، ( وزمنه للحال ، أو : الاستقبال ، أو : الدوام ) . ومتى اجتمع الأمران - الوصفية العاملة ، والزمنية المعيّنة - كان المضاف مشتقاً يشبه مضارعه في نوع الحروف الأصلية التي تتكون منها صيغتهما ، وفي المعنى ، والعمل ، وكذلك في نوع الزمن - غالباً - وهذا كله يتحقق في المضاف إذا كان اسم فاعل يعمل عمل فعله ، أو اسم مفعول كذلك ، فكلاهما وصف عامل ، زمنه للحال أو للاستقبال على حسب المناسبات . كما يتحقق في الصفة المشبهة<sup>(٣)</sup> الأصلية أيضاً ؛ لأنها تعمل عمل فعلها اللازم ، وتنفيد في أكثر حالاتها الدوام والاستمرار ، وهذان يقتضيان أن تشتمل دلالتها على الأزمنة الثلاثة : ( الماضي ، والحال ، والمستقبل ) ، إذ لا يتحقق معنى الدوام والاستمرار بغير عناصره الأساسية الثلاثة . فلا يمكن أن تكون للماضي وحده - وإلا كانت إضافتها محضة - ولا للمستقبل وحده . وكذلك لا يمكن أن تخلو من الدلالة على زمن الحال ؛ فلا بدّ أن تشتمل الدلالة على الثلاثة ؛ الماضي والحال والاستقبال ، إلا أن دلالتها على الحال أقوى تحقّقاً ووجوداً من دلالتها على غيره ، وبسبب هذا كانت إضافتها غير محضة في رأى كثير من النحاة<sup>(٤)</sup> . . . .

أما باقى المشتقات غير ما ذكرناه هنا بقيوده ؛ من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة - فإنضافته محضة ، لانطباق شروطها عليه ، دون شروط الأخرى . فثال اسم الفاعل : يشكو راكب الباخرة اليومَ بطئَها بالنسبة للطائرة . وغداً يشكو راكب الطائرة بطئَها بالنسبة « للصاروخ » ؛ فكلمة : « راكب » في الجملتين مضافة . وهى في الأولى اسم فاعل للزمن الحالى ، وفى الثانية اسم

(١) فى ص ٦ .

(٢) أى : اسماً مشتقاً . . . .

(٣) فى هذا الجزء - ص ٢٨١ - باب خاس بها ؛ يبين خصائصها وأحكامها التى منها : أنها لازمة كفعالها ، وأنها تدل على الحال دائماً وتدل معه على غيره - كما سيجىء - لأنها تفيد الدوام فى أكثر أحوالها ، والدوام يستلزم الحال ، مزيداً عليه زمن آخر .

(٤) يبين الرأى الحق فى هذه المسألة فى ص ٣٧ .

فاعل للزمن المستقبل . وكقولهم : من تراه جاحداً النعمة الساعة تراه فاقداً هماً غداً .  
ويدخل في اسم الفاعل صيغ<sup>(١)</sup> المبالغة العاملة أيضاً ؛ كقولهم : في هذا الشهر  
يتفرغ فلان للعبادة ؛ فتراه صَوَّامَ الفمِ نهراً عن الطعام ، حذراً اللسان من اللغو ،  
حبيس النفس عن الهوى . ومثال اسم المفعول : مجهول القدرِ اليومَ قد يصير  
معروف المكانة غداً . . ومثال الصفة المشبهة قولهم :

— عزيز النفس من يأبى الدنيا —

فإن فقد المضاف أحد الشرطين كانت الإضافة محضة ؛ كأن يفقد  
الوصفية لكونه اسماً جامداً ، غير مؤول بالمشتق ؛ كالمصدر في نحو : بذلُ الودِ  
والنصيحة لمن لا يستحقهما كبذر الحب في الصخر الأصم . أو يفقد العمل دون  
الوصفية بسبب أنه من المشتقات التي لا تعمل مطلقاً ؛ (كأسماء الزمان . والمكان  
والآلة) . أو يكون في أصله من المشتقات العاملة ، ولكنه فقد شرطاً من شروط  
العمل ؛ فلا يعمل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول إذا كانا للماضي<sup>(٢)</sup> الخالص  
دون دلالة على الحال أو الاستقبال ؛ نحو : باذل الخير أمس . يسعد اليوم بما قدم  
وماضى أعماله عنوان صفحته التي كان بها مسروراً أو محزوناً .

• • •

### أثر الإضافة غير المحضة :

لا تأثير لها في المعنى — في أغلب الحالات — لأنها ليست على نية حرف من  
حروف الجر الثلاثة التي يفيد كل منها الفائدة التي أوضحناها فيما سلف ،<sup>(٣)</sup>  
ولأنها لا تكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، والتعريف والتخصيص

(١) لها بحث خاص يجيء . في ص ٢٥٧ .

(٢) وكذلك إن لم يدل على زمن مطلقاً . فعند عدم دلالتها على الزمن وخلو الأسلوب مما يدل عليه  
تكون إضافتها محضة ، كما تقدم في ص ٥ .

(٣) في ص ١٦ ، والذي يدل على أنها ليست على نية حرف الجر إمكان الاستغناء عنها في كل  
أسلوب من أساليبها من غير أن يتأثر معناه ، — في الأغلب — ومن غير أن تزداد عليه كلمة ، أو تنقص  
منه ، أو يتغير ترتيب كلماته . ويتلخص هذا الاستغناء . بالأنا نطلق على الوصف اسم : « المضاف »  
ولا نطلق على معموله اسم المضاف إليه ؛ وإنما نعرب الوصف على حسب حاجة الجملة ، من غير  
تسميته مضافاً ، ونجعل المضاف إليه المجرور معمولاً للوصف ؛ إما فاعلاً للمفعول ، وإما مفعولاً به ؛  
على حسب حاجة الوصف ، ويزول الجر السابق . فهذه الإضافة غير لازمة ، ولا دائمة ، ولا يتأثر  
— في الأغلب — المعنى المعين بوجودها أو بالعدول عنها ؛ بل إن العدول عنها هو الأصل (كما في ص ٣٤) —

أثران معنويان لا صلة للإضافة غير المحضة بجلههما للمضاف ، وعلى هذا لا نصيب لها من التأثير المعنوي الذي « للمحضنة » .

والدليل على أنها لا تفيد « المضاف » تعريفاً - دخول « رُبَّ » عليه مع إضافته للمعرفة <sup>(١)</sup> . مثل : ( رُبَّ مخرج الزكاة ، مسرورٍ بإخراجها - قد أبطل ثوابها بالمن والأذى ) . فلو أن المضاف - وهو : مُخرج - اكتسب التعريف من المضاف إليه ما دخلت عليه « رُبَّ » ؛ لأنها لا تدخل إلا على التكرات <sup>(٢)</sup> .  
وشيء آخر ؛ هو أن هذا المضاف إلى المعرفة يصح أن يقع نعتاً للنكرة ، فكيف يقع نعتاً للنكرة إذا صحَّ أنه يكتسب من المضاف إليه التعريف ويصير معرفة ، والمعرفة لا تكون نعتاً للنكرة <sup>(٣)</sup> ؟ ومن الأمثلة لوقوعه نعتاً للنكرة : أتخير للصدقة زميلاً مخلص المودة ، مأمون العثرات . بادل الجهد في الإخاء <sup>(٤)</sup> .

كما أن الدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصاً هو أن الأصل قبل

= لأن الوصف شبيه بالفعل ؛ يعمل عمله ، من الرفع أو النصب ، والفعل لا يعمل الجر . فكذا ما يشبهه ؛ بخلاف المحضة فهي لازمة لأداء المعنى المراد ، ولا سبيل للمحافظة عليه إلا بتغيير يتناول الأسلوب في كلماته ، أو في ترتيبها ، أو فيها معاً .

( ١ ) ومن الأدلة أيضاً وقوع المضاف لمعرفة حالاً في الإضافة غير المحضة - مع أن الحال المطردة لا تكون إلا نكرة - كقول المتنبي بلسان عجز وقبي :  
خُلقت ألوفاً ؛ لو رجعت إلى الصبا لفارقت شبيبي موجه القلب باكياً

( ٢ ) سبق تفصيل الكلام عليها في ج ٢ ص ٣٨١ م ٩٠ . وبعض الأمثلة الماثورة يجيء هنا في هامش ص ٣٥ .

( ٣ ) ومثلها الاسم النكرة الذي دخله التخصيص فإنه لا يقع نعتاً للمعرفة في الصحيح .  
إلا مسألة يصح أن يقع فيها المشتق الذي إضافته غير محضة ، وكذلك غيره من التكرات ، نعتاً للمعرفة ، هي أن يكون المنعوت منادى ، نكرة مقصودة ، ونبتاً نكرة ( كالوصف المضاف إضافة غير محضة . . . ) نحو : يا ساكت مستمع الخطيب الآن ، أو المستمع الخطيب الآن . فالمشتق نعت ونكرة ، مع أن المنعوت نكرة مقصودة معرفة بالقصد والدعاء . فاختلف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً ، وقد قالوا : إن هذا الاختلاف في المسألة السالفة مقبول ، لأن تعريف النكرة المقصودة تعريف غير أصيل ، فهو طارئ ، والتعريف الطارئ الذي كتعريفها يتسامح فيه ، فتوصف بالمعرفة أو بالنكرة ، ولا يصح هذا في غيرها من المعارف - ( راجع التصريح ج ٢ باب النداء عند الكلام على القسم الثاني ، وكذا المحضري والصبان ، باب : تابع المنادى . وسمي لهذا إشارة في باب النعت هذا . - ص ٥٥٠ - وفي ج ٤ باب حكم تابع المنادى م ١٣٠ رقم ٨ من هامش ص ٤٢ )

( ٤ ) في باب النعت - أمثلة ماثورة . عند الكلام على انشت بالمشتق - ب ص ٤٦٥ -

الإضافة في مثل : ( أتخير زميلاً مخلص المودة ، باذل الجهد ، . . . ) هو : مخلصاً المودة - . . . باذلاً الجهد . . . بنصب كلمتي « المودة » و « الجهد » مفعولين للوصف ، والمفعول به يخصص الوصف ؛ فتخصيص الوصف ثابت ومتحقق قبل أن يصير مضافاً ويصير معموله مضافاً إليه مجروراً .

١ - وإنما فائدتها : « التخفيف اللفظي » ؛ بحذف نون المثني ، وجمع المذكر السالم وملحقتهما من آخر المضاف إذا كان وصفاً عاملاً . وكذلك حذف التنوين من آخره ؛ فكل من النون والتنوين يُحذف ثقلًا على اللسان عند النطق بالوصف مع معموله من غير إضافتهما . فإذا جاءت الإضافة زال الثقل ، ونف النطق . يتضح هذا الثقل في مثل : ( أنتما خطيبان الحفل غداً ، وساحران الأبواب فيه . ولا أشك أن سامعين الخطاب ، وعارفين الفضل - سيُعجبون بكم أشد الإعجاب ) وفي مثل : ( تخيرت زميلاً ، مخلصاً المودة ، باذلاً الجهد . . . ) .

ويختفي الثقل حين نضيف الوصف إلى معموله ، ونحذف النون والتنوين من آخر الوصف المضاف ؛ فنقول : ( أنتما خطيباً الحفل غداً ، وساحراً الأبواب فيه ، ولا أشك أن سامعي الخطاب ، وعارفي الفضل - سيُعجبون بكم أشد الإعجاب ) . كما نقول : ( تخيرت زميلاً مخلص المودة ، باذل الجهد . . . )

ب - وقد تكون فائدتها الفرار من القبح الذي يلزم بعض الصور الإعرابية الجائزة مع قلتها وضعفها . فمن الجائز الضعيف في أساليب الصفة المشبهة أن نقول : الصديق سمح الطبع ، عف اللسان ، مخلص المودة ، بإعراب كلمة : « الطبع » المرفوعة فاعلاً للصفة المشبهة قبلها . وكلمة : « اللسان » فاعلاً مرفوعاً للصفة المشبهة قبلها . وكذلك كلمة : « المودة » وأشباهها . ففي هذا الإعراب الجائز نوع من القبح جعله ضعيفاً ؛ هو : خلو أسلوب الصفة المشبهة من ضمير يعود على الاسم الذي يقع عليه معناها ومدلولها<sup>(١)</sup> . ومن الجائز نصب تلك الكلمات الثلاث المرفوعة ، وإعرابها : « شبيهة بالمفعول به » وليست مفعولاً به ؛

(١) لأن أسلوب الصفة المشبهة في أكثر الاستعمالات الفصيحة لا يكاد يخلو من هذا الضمير للذي يمد بمنزلة الرابط بين الصفة المشبهة وما تجرى عليه . ( أي بين الصفة المشبهة وما ينطبق عليه مدلولها ومعناها ) .  
كما سيجيء في بابها - ص ٣٠٩ و ٣١٠ - م ١٠٥ .

لأن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم ؛ فهي كفعالها لا تنصب المفعول به .  
 فإذا وقع بعدها معمولها وكان نكرة منصوباً أعرب « تمييزاً » ، أو : « شبيهاً  
 بالمفعول به » ، وإن كان معرفة أعرب شبيهاً بالمفعول به ؛ كالكلمات الثلاث  
 السالفة ؛ فإنها لا تصلح تمييزاً ؛ لعدم تنكيرها . فضبطها بالنصب - مع  
 جوازه - يؤدي إلى ما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » . وهذا النوع قد يختلط أمره  
 على كثير ؛ فيقع في وهمهم أنه مفعول به ، مع أنه ليس بالمفعول به الصريح .

وإذا كان الرفع والنصب قبيحين في تلك الكلمات - ونظائرها - فإن الجر  
 بالإضافة خال من ذلك القبح ، وفيه ابتعاد عما يُستكره<sup>(١)</sup> كقول الشاعر :

وإذا جميلُ الوجهِ لم يأت الجميلُ فما جماله ؟

ولا كانت فائدة هذه الإضافة مقصورة على التخفيف بحذف التنوين ونون  
 المثني، وجمع المذكر السالم ، من آخر المضاف ، وعلى التحسين المترتب على  
 إزالة القبح ، وهما أمران لفظيان - سميت : « إضافة لفظية » ؛ لوقوع أثرها  
 المباشر على الألفاظ دون المعاني ؛ إذ أنها - في الأغلب - لا تؤثر في المعاني ؛  
 كما سبق ( فلا تفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً ، ولا تتضمن معنى  
 حرف من حروف الجر الثلاثة المعروفة . . . ) وقد يسمونها - لهذا - : « الإضافة  
 المجازية »<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها لغير الغرض الحقيقي من الإضافة ، وهو الغرض المعنوي الذي  
 أوضحناه .

أما تسميتها : « بغير المحضة » فلأن المضاف فيها لا بد أن يكون في

(١) هذا تعليل نحوي . وهو - على حسنه المصنوع - ليس مقنعاً . والتعليل الحق هو الاستعمال  
 العربي المأثور ، الذي يتغلب فيه الجر على الرفع والنصب في تلك الأمثلة ونظائرها . أما العرب أهل اللغة  
 الأصلية فلا علم لهم بشيء مما نحن بصده ، ( من مفعول ، وشبهه ، وعائد ، ورابط ، وصفة مشبهة ، ..  
 و . . . ) ولو أنهم نطقوا بالمعمول مرفوعاً أو منصوباً أكثر من نطقهم به مجروراً لكان التعليل الحق  
 - لاستحسان الرفع والنصب - هو محاكاة العرب ، ليس غير .

(٢) كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٣ وفي ص ٢٣ - ويقولون : ليس المراد « بالمجازية » أنها  
 بمعنى « المجاز » المعروف في البلاغة ، الذي يحتاج إلى علاقة وقرينة ... وإنما المراد أنها إضافة في الظاهر  
 والصورة ، لا في الحقيقة والمعنى .

الأغلب<sup>(١)</sup> وصفاً عاملاً — كما سبق — وأكثر الأوصاف العاملة يرفع ضميراً مستتراً عند الإضافة . وهذا الضمير المستتر — برغم استتاره — يفصل بين الوصف المضاف ، ومعموله المضاف إليه ، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال ، وغير متمكنة من أداء مهمتها بسبب الفاصل ؛ إذ الأصل الغالب في الإضافة الأصلية ألا يقع بين طرفيها فاصل يضعف قوة الارتباط والاتصال بينهما .

وشيء آخر ؛ هو أنه يمكن العدول عن الإضافة اللفظية ، بالرجوع إلى الأصل الذي كان قبلها من غير أن يتأثر المعنى — في الأكثر — ؛ وذلك يجعل المضاف إليه معمولاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، على حسب حاجة الوصف بعد إزالة تلك الإضافة ؛ ولهذا يصنفونها بأنها على : « نية الانفصال » ، يريدون : أنها في النية والتقدير ليست موجودة ، وليست ملحوظة ؛ لأن الذي يُلاحظ ويُعتبر موجوداً تتجه إليه النفس هو الأصل الأصيل ؛ ففي مثل : ( الصديق خالصُ النصيح ) — بالإضافة — يكون التقدير الملحوظ في النفس هو : ( الصديق خالصُ النصيح ) ، والمعنيان متحدان . ولكن الأسلوب الثاني الخالي من الإضافة هو الأصل الذي يُنوى ويلاحظ ؛ بسبب اعتبار الوصف شبيهاً بالفعل في بعض نواحيه التي منها العمل . والفعل يرفع دائماً ، وقد يرفع وينصب ، وهو في كل حالاته لا يعمل الجرّ ، فالأنسب فيما يشبهه أن يكون كذلك ، والمخالفة — لداع أقوى — هي مخالفة للأصل ، والداعي لها أمر طارئ له اعتباره ، ولكنه لا ينسبنا الأصل الأول المكين ، ومن ثمّ كان هو الملحوظ مع وجود الإضافة غير المحضة ، وكانت معه على نية الانفصال<sup>(٢)</sup> .

مما تقدم يتّضح — مرة أخرى — السبب في تسمية النوع الأول : « بالإضافة المحضة » ، أو : « المعنوية » ، أو : « الحقيقية »<sup>(٣)</sup> وما يترتب على هذا من آثار مختلفة ، منها : عدم زيادة « أل » في أول المضاف ، في حين يجوز — أحياناً —

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٦ .

(٢) ينطبق على هذا التعليل ما سبق في رقم ١ من هامش الصفحة الماضية .

(٣) سبق إيضاح آخر لهذا في رقم ١ من هامش ص ٣ وفي ص ٢٤ . وص ٣٠ .

زيادتها في المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة ؛ كما شرحنا <sup>(١)</sup> .

(١) في ص ١٢ . وفيما سبق من الأحكام يشير ابن مالك إلى بعضها تاركاً بعضاً آخر ؛ فيقول :

وَلِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصَفًا - فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

كَرَبٌ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحِيلِ

يريد : أن المضاف إذا كان وصفاً مشبهاً : « يفعل » ( أى : مشبهاً للفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال ... ) ، فإنه لا يعزل عن التنكير ؛ أى : لا يفارق التنكير مطلقاً ؛ سواء أكان مضافاً إلى معرفة أم إلى نكرة ؛ لأن هذه الإضافة لا تفيد تعريف ولا تخصيصاً . وضرب لهذا أمثلة تؤيد ما يقول : هى : « رب راجينا » فالمضاف - وهو كلمة « راج » - اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير : « نا » بدليل ، دخول « رب » على هذا المضاف ؛ وهى لا تدخل إلا على التكررات . ومن الأمثلة الواردة قول شاعرهم :

يَا رَبِّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُم لَأَقَى مِبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا

وكذلك المضاف : « عظيم » ؛ فإنه صفة مشبهة ، أضيفت إلى المعرفة بعدها ؛ فلم تكتسب منها التعريف ، بدليل أن كلمة : « عظيم » هذه تعرب نعتاً لكلمة : « راج » النكرة ، ولا يمكن أن تكون المعرفة نعتاً للنكرة - إلا في مسألة سبقت في رقم ٣ من هامش ص ٣١ - ، وكذلك : « مرووع » فإنها اسم مفعول مضاف للمعرفة بعده ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابه صفة لكلمة : « راج » النكرة . كما سبق . ومثله كلمة : « قليل » فإنها صفة مشبهة مضافة للمعرفة بعدها ، ولم تكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابها نعتاً لكلمة : « راج » . ومثلها : « هدياً » في قوله تعالى : ( هَدِيَاً بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ ) . ثم بين أن الإضافة التى من هذا النوع تسمى : « لفظية » وأما التى من النوع الآخر فتسمى : « محضة » و « معنوية » فاللفظية : لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، بخلاف الأولى حيث يقول :

وَذَى الْإِضَافَةُ أَشْمُهُا : « لَفْظِيَّةٌ » وَتِلْكَ « مَحْضَةٌ » وَمَعْنَوِيَّةٌ

وأوضح بعد هذا أن زيادة : « أل » جائزة في أول المضاف الذى إضافته لفظية - ، بشرط أن تزداد أيضاً في الثانى ( أى : في المضاف إليه ) أو في الذى أضيف إليه الثانى . . . يقول :

وَوَصَّلُ « أَل » بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَفَرُ إِنَّ وَصَلْتَ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرُ

أَوْ بِالَّذِى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِى كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِى

ساق مثالين ؛ أحدهما مثل : ( : راقنى عناية الجعد الشعر بتصفيفه ) للمضاف المبدوء « بأل » ( وهو : الجعد ) ؛ وللمضاف إليه : المبدوء بها أيضاً ( وهو : الشعر ) ؛ فهى داخلة عليهما معاً .

والآخر ؛ وهو : « زيد الضارب رأس الجانى » للمضاف المبدوء « بأل » ( وهو : الضارب ) ، وللمضاف إليه ، الخالى منها مباشرة ( وهو : رأس ) ولكنه مضاف ، وبعده المضاف إليه : ( الجانى )

المبدوء بها . . .

= ثم ذكر بعد هذا حالة أخرى يصح أن يكون فيها المضاف وحده مبدوءاً بـ «أل» ؛ وهي الحالة التي يكون فيها المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً اتبع -ببيل المثنى ( أى : تحققت فيه الشروط الواجبة في المثنى ) ؛ وهو جمع المذكر السالم ؛ يقول :

وَكُونُهُمَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنًى أَوْ جَمْعاً ، سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

يريد : يكفي وقوع «أل» في صدر المضاف الذي إضافته غير محضة بدون اشتراط شيء آخر سوى اشتراط أن يكون ذلك المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً تحققت فيه شروط التثنية (وهو جمع المذكر السالم) . وقد ترك بقية الحالات الأخرى التي تدخل فيها «أل» على المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة وما يتبع هذا من شروط وتفصيلات أوضحناها في الصفحات السابقة .



## زيادة وتفصيلان :

١ - في هذا الجزء أبواب خاصة بالمشتقات ، لكل منها باب مستقل شامل ، وسنكتفي هنا بلمحة موجزة تناسب ما نحن فيه ، ولا تغني عن الرجوع إلى تلك الأبواب .

اسم الفاعل : اسم مشتق ، يدل على أمرين معاً : ( معنى مجرد ، وصاحب هذا المعنى ) . ولا بد في اسم الفاعل أن يشتمل على حروف مضارعه الأصلية ، وأن يماثله في ترتيب حركاتها ، وترتيب حركاتها ، وسكناتها ؛ مثل : قاعداً ويقعد - ذاهباً ويريد - منصتٌ وأنصتُ - متعلمٌ ويتعلم . . . . وهو يفيد حدوث معناه ، ولا يفيد الدوام أو الثبوت ، إلا إذا تخلص عن دلالاته الخاصة ، وانتقل إلى اختصاص آخر ؛ هو : اختصاص « الصفة المشبهة » . وهي : اسم مشتق ؛ يدل على أمرين معاً : ( معنى مجرد ، ولكنه ثابت دائم ، أو كالدائم ، وصاحب هذا المعنى ) . فدلالاتها على الزمن شاملة أنواعه الثلاثة ، بسبب ذلك الدوام <sup>(١)</sup> ، ولا بد أن تشتمل على الحروف الأصلية لمضارعها ، ولكنها - في الغالب - لا تماثله في ترتيب الحركات والسكنات إلا إذا كانت في الأصل اسم فاعل أريد به الدوام <sup>(٢)</sup> . فمثال الصفة المشبهة الأصلية : فرحٌ ويفرح - حسنٌ ويحسن - بليغٌ ويبلغ . . . ومثال الصفة المشبهة التي كانت في أصلها اسم فاعل يفيد الحدوث ، ثم أريد بها الدوام والثبوت بعد ذلك ، كلمة : بئس - مشرق - محارب ؛ في مثل : فلان بئس الثغر - مشرق الوجه - محارب الطغيان .

وإذا كانت الصفة المشبهة دالة على ثبوت معناها ودوامه ، - غالباً - ، فإن زمنها بمقتضى هذه الدلالة لا بد أن يشمل - كما سبق <sup>(٣)</sup> - الماضي ، والحال ، والمستقبل . فكيف تكون إضافتها « غير محضة » ، مع أننا اشتربنا في « غير المحضة » : أن يكون الزمن فيها الحال ، أو الاستقبال ؟

الحق : أن إضافتها قد تكون محضة في بعض الصور ، وغير محضة في

(١) كما سبق ، في ص ٢٩ .

(٢) كما سيجيء في هامش ص ٢٣٨ وفي ص ٢٤٢ و ٣٠٨ .

(٣) في هذه الصفحة مكانها .

أخرى<sup>(١)</sup> ؛ فقد قالوا : إن الاستمرار (أو : الدوام) يحتوى على الأزمنة الثلاثة دائماً . لكن قد توجد قرينة تُفَوِّى جانب الزمن الماضى على غيره — وللقرينة المقام والاعتبار الأول دائماً — فتضاف الصفة وتعمل الجر مع تلك القرينة ؛ إذ تغلب الإضافة ؛ وتكتسب الصفة التعريف من المضاف إليه ؛ ككلمة : « مالك » فى قوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين » . . . فكلمة : « مالك » وصف مشتق ؛ زمنه يشمل الماضى ، والحال ، والمستقبل ؛ لأن الله متصف بصفة التملك فى جميع الأزمان . وقد وجدت قرينة تدل على تغليب الزمن الماضى ؛ فصارت الإضافة بسببها محضة<sup>(٢)</sup> ؛ وهذه القرينة هى : أن كلمة : « مالك » نعت للفظ الجلالة : ( الله ) وهو أعرف المعارف ، فلا يمكن أن يكون نعته نكرة ؛ فلا بد أن تكون كلمة : « مالك » ، معرفة . فمن أين جاءها التعريف ؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه ، وقد اكتسبه أيضاً من الإضافة إلى ما بعده . وكل هذا يقتضى أن تكون إضافة الصفة هنا محضة .

ولو أعربنا كلمة : « مالك » بدلا ، أو : عطف بيان ؛ لكان فى هذا الإعراب — مع جوازه — عدول عن الظاهر الشائع ؛ وهو : إعراب المشتق نعتاً ، لا بدلا ، ولا عطف بيان ، إذ يغلب على الأول الاشتقاق ، وعلى الأخيرين الحمد — كما تقدم<sup>(٣)</sup> — هذا إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف الدال بالقرينة على المضى أو على الدوام محضة<sup>(٤)</sup> ، عند جمهور النحاة .

أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال ، بأن قامت قرينة تؤيد أحدهما — فالإضافة غير محضة ؛ فلا يتعرف بها الوصف ، ولا يتخصص . ويجوز إزالتها ، وإعمال الوصف فى معموله عملاً آخر غير الجر ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى :

(١) انظر ص ٦ و ٣٠٧ .

(٢) لما سبق فى : « د » من ص ٥ من أن إضافة المشتق الماضى الزمن محضة .

(٣) فى رقم ٥ من هامش ص ٥ ويحيى فى ص ٦٦٥ .

(٤) وقد سبقت الإشارة لهذا فى « و » ص ٥ .

« فائقُ الإصباح ، وجاعلُ الليلِ سَكْنًا<sup>(١)</sup> » ؛ فجعلُ الليلِ سَكْنًا أمرٌ لا يقتصر على زمانٍ دون آخر ؛ فقد وقع في الماضي ، وهو يقع الآن ، وسيقع بعد ذلك . غير أن الكلام فيه ما يقوى جانب الحال والمستقبل على الماضي ، ويجعل الإضافة غير محضة ؛ هو أن المحضة تقتضى — غالباً — أن يكون المضاف اسماً جامداً ، أو في حكم الجامد ، فلا يعمل ؛ وهذا يؤدي إلى اعتبار كلمة : « جاعل » في حكم الجامد ؛ فلا تنصب مفعولاً به ، ولا مفعولين ، وإلى إعراب كلمة : « سَكْنًا » المنصوبة ، مفعولاً به لعامل محذوف ، تقديره « يجعل » ، أو ما يمثله ، وكأن الأصل : جاعلُ الليلِ يجعله سَكْنًا . وفي كل هذا عدول عن النسق الظاهر ، والإعراب الواضح الذى يُدخل الوصف « جاعل » هو وفعله في سلك الألفاظ العاملة التى تنصب مفعولين . وقد أضيف الوصف إلى أحدهما ، ونصب الثانى مباشرة ، فلا حاجة إلى تأول وتقدير يبعدان عن هذا السنن الواضح .

وشئى آخر ؛ هو : أن زمن الوصف في الآية دائم مستمر ؛ يشمل الماضي والحال ، والمستقبل . ولكن هذا الدوام الزمنى ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع ، وإنما يتخلله انقطاع يزول ، ثم يعود مرة ، فأخرى ؛ فحين يجعل الله الليل سَكْنًا يكون الليل موجوداً ، وحين لا يجعله سَكْنًا يختفى . ثم يجعله مرة أخرى ؛ ثم يزيله ، ثم يعيده ؛ وهكذا ، دَوَّالَيْكُ ؛ . . . فالاستمرار موجود حقاً ؛ ولكنه على ما وصفنا ؛ من توالى الإيجاد والإزالة بغير توقف ، ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع<sup>(٢)</sup> أما الدوام المتصل على حالة واحدة ، — هى : جعل الليل سَكْنًا في جميع لحظات الزمان وأوقاته — فلا وجود له .

ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع ، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال — كان الوصف ( المشتق ) الذى يشاركه فيهما شبيهاً به من الناحية المعنوية ، ومحمولاً عليه في ناحية أخرى ، هى

( ١ ) شيئاً يستريح إليه المتعب بالهار ، ويسكن للراحة والاطمئنان فيه . ( انظر ج « ص » ٤٠ )

( ٢ ) وهذا يسمى : الاستمرار المتجدد ، أو الاستمرار التجددى . وله إشارة أخرى في رقم ٤ من

الدلالة الزمنية أيضاً . أى : أنه شبيه به فى الدلالة على التجدد والحدوث ، وفى الدلالة الزمنية المعينة . وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محضة <sup>(١)</sup> .

ب - إذا كان الوصف المضاف مطلق الزمن ؛ أى : لا دليل معه يبين نوعاً من أنواع الزمن الثلاثة - كانت إضافته محضة ؛ نحو : « صاحب السلطان كراكب السفينة » <sup>(٢)</sup> . . . ؛ فلا قرينة فى المثال تدل على ربط المعنى المقصود بزمن معين ؛ ماض ، أو حال ، أو مستقبل ؛ أو ما يشمل الثلاثة . . . ( وقد سبقت الإشارة لهذا ) <sup>(٣)</sup> .

ج - أشرنا <sup>(٤)</sup> إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف نوع من الإضافة المحضة وأوضحنا شرط ذلك ؛ كالمثال السابق : « مالك يوم الدين » أى : مالك الأمر والنهى فى يوم الدين . بخلاف : « جاعل الليل سكناً » لأن الليل مفعول به ، فى الأصل قبل الإضافة ، وليس ظرفاً ، وإلا فسد المعنى <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

د - من الإضافة غير المحضة ما يأتى من الأنواع الملحققة بها <sup>(٦)</sup> ، وهى :

( ١ ) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة نعتاً للمضاف ؛

( ١ ) كل ما سبق تعليل خيالى - مقبول هنا - للأمر الواقع المستمد من الكلام العربى . والعللة الأولى هى الكلام العربى نفسه ، وأنه يسير على النظام الذى سبق تعليله ، برغم أن العرب لا تعرف اصطلاح الإضافة المحضة ، ولا غير المحضة .

( ٢ ) يريدون بذلك : أن ركبها لو سلم من الفرق لم يسلم من الفرق . أى : من الخوف .

( ٣ ) فى « ج » من ص ٥ .

( ٤ ) فى « و » ص ٥ . وفى ص ٣٨ .

( ٥ ) إذ المراد - عند أصحاب هذا رأى - : جعل الليل نفسه بظلامه وانقطاع الحركة والعمل فيه ، وبخصائصه الأخرى - هو للسكن ، لا أن السكن واقع فيه . ( وسبقت إشارة للآية فى آخر ص ٣٨ ) .

( ٦ ) وبعض صورته لا يختلف فيه معنى المتضايين ، مع أن الأصل فى الإضافة بنوعيتها ، ولا سيما المحضة . - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧ - أن يختلف فيها معنى المتضايين ، ومدلولها . ويدور الجدل فى الأنواع التى سذكرها - وهى التى أشرنا إليها إشارة عابرة فى تلك الصفحة وسنفصلها هنا ، وبعد الفراغ من تفصيلها نمرض - فى ص ٤٧ وما بعدها - للجدل وموضوعه ، ونهى رأى فيه ، وفى كل ما تناوله .

( وهذا ما يعبرون عنه بأنه إضافة الاسم المنعوت إلى نعته ) . كقولهم : « صلاة الأولى » تُذهب الحسول — كان الخلفاء السابقون يقصدون « مسجد الجامع » ليذيعوا على الناس ما يريدون إذاعته — إنى أحرص على « ديانة القيمة » ، لأسعد .

والأصل : الصلاة الأولى ، أو : صلاة الساعة الأولى — المسجد الجامع أو : مسجد الوقت الجامع — الديانة القيمة ، أو : ديانة الملة القيمة <sup>(١)</sup> .  
( ٢ ) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة منعوتاً للمضاف . فصار بعدها هو : المضاف إليه . ( أى : إضافة النعت إلى منعوته ) كقوله تعالى : « إن هذا لَـهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ » . وقوله تعالى : « وإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ » والأصل في الآيتين : اليقين الحق ، فتقدمت الصفة على الموصوف . وصارت مضافاً ، وصار الموصوف مضافاً إليه مجروراً . ومثله ما جاء في خطبة قائد جيش جنوده : « إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحسن منكم صادق الجهاد ، وعظيم البلاء ، وملائم قلبه فزعاً ، وضربتموه كما تُضرب عوادي الوحوش ، وطردتموه كما تُطرد غرائب الإبل ، وتركتم جنوده بين صريع وأسير . . . » أى : الجهاد الصادق — البلاء العظيم — الوحوش العوادي — الإبل الغرائب . . .  
( ٣ ) إضافة المسمى إلى الاسم <sup>(٢)</sup> ، نحو : شهر رَجَبٍ معظم في

( ١ ) في الأمثلة السالفة حذف المضاف إليه المنعوت ، وأقيم النعت مقامه ، فصار مضافاً إليه .

( انظر ما يتصل بهذا في ص ٥٠ ) .

( ٢ ) وعكسه ( وهو إضافة الاسم إلى المسمى ) مثل إضافة : « لسان وعند » طبقاً لما سيجيء في

ص ١١٩ .

( ٣ ) جاء في التصريح — ج ٢ باب التوكيد عند الشاهد : « يا ليت عدة حول كله رجب . » ما نصه : ( قال الدنوشى : هل « رجب » منصرف ، وكذلك « صفر » أو لا ؟ قال سعد الدين في حاشيته على الكشف : إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فنصرقان . قال فاصر الدين اللقاني : وكان وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر ، كما قالوا في « سحر » إنه معدول عن السحر فيما أريد به « سحر » بعينه ؛ ففيهما العلمية والعدل . وقد يقال إن المانع هو العلمية والتأنيث باعتبار المدة . ) . ا هـ ، وستجىء إشارة لهذا في باب المنوع من الصرف ج ٤

ص ١٩٦ م ١٤٧ .

الجاهلية والإسلام - شجر التفاح كثير في الشام. وهذه هي إضافة : « البيان  
أو : « الإضافة البيانية » التي يقصد منها إيضاح الأول وبيانه بالثاني <sup>(١)</sup> وهي  
كثيرة في استعمالنا ؛ كإضافة الأيام والعلوم إلى أسمائها ؛ مثل : يوم الخميس -  
يوم الجمعة - علم الحساب - علم الهندسة . . . ولها أمثلة أخرى وردت  
في المطولات ، منها قولهم : لقيته ذات مرة ، أو ذات ليلة - مررت به ذات  
يوم - داره ذات اليمين ، أو ؛ ذات الشمال - مشيناً ذا  
صباح <sup>(٢)</sup> . . .

ومن المفيد المهم أن ننقل هنا ما دونه ابن يعيش شارح المفصل <sup>(٣)</sup> خاصاً  
بهذا . قال ما نصه ( مع حذف بعض الأمثلة ، اكتفاء ببعض ) :

« اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان ؛ لأن الجمع  
بينهما أكد ( أقوى ) من إفراد أحدهما بالذكر . وفي ذلك دليل من جهة  
الذم على أن الاسم عندهم غير المسمى ، إذ لو كان إياه لما جاز لإضافته إليه ،  
وكان من إضافة الشيء إلى نفسه . فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة ؛  
عيناً كانت تلك الحقيقة ، أو معنى ؛ تمييزاً لها باللقب مما يشاركها في النوع ،

( ١ ) فرق بعض النحاة بين الإضافة التي « للبيان » ، والإضافة البيانية ؛ بأن التي للبيان يكون  
بين جزأها عموم وخصوص مطلق ، وأن « البيانية » يكون بين جزأها عموم وخصوص من وجه . وهذا  
الخلاف شكلي ؛ لا أثر له ؛ لأنه محصور في المراد من اصطلاح معين عند كل فريق . هذا وقد سبق  
( في ج ١ ص ١٩ م ٢ ) معنى العموم والخصوص المطلق والوجهي .

( ٢ ) « ذا » و « ذات » - ولهما بيان آخر خاص بإضافتهما ، في ص ٧٤ - من الظروف غير  
المتصرفة بشرط إضافتهما للزمان ، دون غيره ؛ فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية إلا على لغة ضعيفة  
رفضها جمهور النحاة . ومن الأمثلة التالية ما يساير هذه اللغة . كما أن « ذات » قد تضاف إلى كلمة :  
« اليمين » أو « الشمال » وهما من الظروف المكانية ، فتصير ظرفاً مكانياً متصرفاً ومتصرفاً . وقد تكون  
اسماً محضاً مستقلاً ، معناه حقيقة الشيء وماهيته والنسب إليها : « ذَوِيَّ » باعتبار أصلها ، أو :  
« ذاتي » باعتبار لفظها الحالي . - ( طبقاً لما سبق في ج ١ م ٢٦ ص ٣٥٨ ، أما البيان التفصيلي  
ففي باب النسب ج ٤ م ١٧٨ ص ٥٥٤ ) .

( ٣ ) في ج ٣ ص ١٢ .

والمسمى تلك الحقيقة ؛ وهى ذات ذلك اللقب ، أى : صاحبه<sup>(١)</sup> . فمن ذلك قولهم : «لقيته ذات مرة» والمراد : الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو : مرة ومثله : ( ذات ليلة - ومررت به ذات يوم - وداره ذات الشمال - وسرنا ذات صباح ) كل هذا معناه وتقديره : داره شمالاً ، وسرنا صباحاً . . ، بالطريق التى ذكرناها . إلا أن فى قولنا : ذا صباح ، وذات مرة - تفخيماً للأمر . « ومن ذلك قول الشاعر :

عزمت على إقامة ذى صباحٍ لأمر ما يسودُّ من يسودُّ

المراد : على إقامة صاحب هذا الاسم ، وصاحبه هو : صباح ؛ فكأنه قال : على إقامة : صباح . . . ومثله قول الكميت :

إليكم ذوى آلِ النبيّ تطلعتْ نوازعُ من قلبى ظيماءُ والسَّبُّ<sup>(٢)</sup>

فالمراد : يا آل النبي ، أى : يا أصحاب هذا الاسم الذى هو آل النبي ، ولو قال : «آل النبي» لم يكن فيه ما فى قوله : «يا ذوى آل النبي» من المدح والتعظيم . - ثمة هذا الأسلوب ظاهرة ؛ لأنه لما قال يا ذوى آل النبي - جعلهم أصحاب هذا الاسم ؛ وهو آل النبي . ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً معظماً محالة . . . ( مثله قول الأعشى :

فكذبَ برهما بما قالت : فصَبَّحَهُم ذوآلِ حَسَّانَ يزُجِّى الموت والشرِّعا<sup>(٣)</sup> أى : صبحهم الجيش الذى يقال له : آل حسان . ومثله قول الآخر :

(١) بمعنى أنها الذات المختصة به ، المرادة منه .

(٢) الألب جمع : لُب ، والقياس : أَلْبٌ بالإدغام الذى منع منه ضرورة الشعر ) .

(٣) (يزجى = يسوق . الشرع : كمين ، جمع شرع ؛ بكسر فسكون - وهو الثأر والوتر) .

إذا ما كنتُ مِثْلَ ذَوَيْ عَدِيٍّ ودينارٍ ، فقامَ عليّ ناعي  
 أى : مثل كل واحد من الرجلين المسميين « عدياً » و « ديناراً » . . .  
 « وحكى عن العرب : هذا ذو زيد ، ومعناه : هذا صاحب هذا الاسم ،  
 وقد كثر ذلك عندهم . وربما لَطُفَ<sup>(١)</sup> هذا المعنى على قوم ؛ فحملوه على  
 زيادة . « ذى » ، و « ذات » . والصواب ما ذكرناه ) اهـ .

وهذا كلام جليل فى إيضاح تلك الأساليب التى أضيف فيها المسمى إلى  
 الاسم ؛ لتحقيق غرض بلاغى هام ، كالإيضاح مع التوكيد . . .  
 ومن أمثلتها الواردة أيضاً قولهم : « اذهب بذى تسلم » اذهبوا بذى تسلمان —  
 اذهبوا بذى تسلمون . . . » . أى : اذهب بسلامتك التى تلازمك ولا تفارقت  
 اذهبوا بسلامتكم — اذهبوا بسلامتكم<sup>(٢)</sup> . . .

( ٤ ) إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة ؛ كقول الشاعر :  
 علا زَيْدٌ نَسَافُومُ النَّقْمَارِاسَ زَيْدِ كُفْمُ بِأَبْيَضَ ، ماضِي الشَّقَرَتَيْنِ يَمَسَانِي . . .<sup>(٣)</sup>  
 أى : علا زَيْدٌ صاحبُنَا رَأْسَ زَيْدٍ صاحبِكُم ، فحذف الصفتين ،  
 وجعل الموصوف خلفاً عنهما فى الإضافة . ويرى بعض النحاة أن البيت ونحوه  
 هو من إضافة الشيء إلى ملابسه<sup>(٤)</sup> بعد تنكير العلم ، وإضافته إضافة محضة من  
 غير حاجة لتأويل بما ذكر<sup>(٥)</sup> . والرأيان صحيحان .

( ١ ) خَفِيَ وَدَقَّ .

( ٢ ) وسيجى الإيضاح الأوفى لهذا ، والإعراب ، فى المكان المناسب ، ص ٩٥ .  
 وكذلك سبقت الإشارة لكلمة : « ذا » و « ذات » وما يتصل بهما لمناسبة فى باب الظرف  
 ( ج ٢ ص ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٢٩ م ٧٩ ) ولمناسبة أخرى فى ج ١ ( بابى الأسماء الستة ، والموصول )  
 وفى باب الموصول الكلام على جمع « ذو » وإفرادها وعلى « ذو » الطائفة التى بمعنى « الذى » وفروعه ،  
 وحكمها .

( ٣ ) سبق هذا البيت فى الجزء الأول ( م ٢٣ ص ٢٦٥ ) لمناسبة أخرى هناك ؛ هى بيان السبب  
 فى إضافة العلم أحياناً ، أو فى تعريفه بإحدى وسائل التعريف ، مع أن الأصل فى العلم أن يكون معرفة .

( ٤ ) أى : ما له به نوع اتصال لأدنى ملابسه . وقد سبق بيان هذا النوع فى رقم ٢ من ص ٢١ .  
 ( ٥ ) إيضاح هذا فى باب العلم ج ١ ص ٢٠٧ م ٢٢ .



(٥) إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المبهمة (أى : التى لا تُحدّد ببداية وانتهاء معروفين ؛ مثل كلمة : حين - وقت ... - زمن - أيام ... ونحوها مما سبق الكلام عليه في الجزء الثانى ، باب : « الظروف » ) ، نحو : إذا اشتدت وقدة الصيف أسرع الناس إلى سواحل البحار ؛ ليقيموا بها ما وسعهم الأمر ، وحيثذ ينعمون بجو معتدل ، وهواء رطب منعش ... أى : حين إذ يقيمون ... ينعمون ؛ فحذفت الجملة المضارعية الأولى ، وهى المضاف إليه ، وعوّض عنها التنوين . فالمؤكّد هو : « الحين » وهو زمن مبهم . والمؤكّد هو : « إذ » الظرفية المضافة إلى الجملة المضارعية المحذوفة<sup>(١)</sup> . والمراد من لفظ : « الحين » المبهم هو المراد من لفظ : « إذ » المخصصة بالجملة التى أضيفت إليها ، فالظرف الزمنى الثانى مؤكّد للأول ؛ لاتفاق معناهما ، والمراد منهما ، مع مجيئه بعده<sup>(٢)</sup> .

ويرى بعض النحاة - بحق - أن مثل هذا يُعدّ من إضافة العام إلى الخاص ، لا المؤكّد إلى المؤكّد ، لتخصيص الظرف الثانى - كما قلنا - بالجملة التى أعربت مضافاً إليه ، وهى الجملة المضارعية التى حذفت وقام مقامها التنوين عوضاً عنها ...

ومن النادر أن تكون إضافة المؤكّد إلى المؤكّد في غير أسماء الزمان المبهمة ؛ كقول الشاعر :

فقلت أنجبوا عنها نَجْماً الجلد ، إنّه سيرضيكما منها ستّامٌ وغاربه<sup>(٣)</sup>

(١) مع ملاحظه أن الظرف لا يسمى ظرفاً - اصطلاحاً - إلا إذا كان منصوباً (لفظاً أو محلاً) على الظرفية . فإذا صار مضافاً إليه ، أو مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير النصب على الظرفية ، فإنه لا يسمى في الاصطلاح ولا يعرب ظرفاً .

(٢) ومن الأمثلة أيضاً البيت الآتى في صفحة ٥٦ وهو :

أنجبَ أيامَ والداه به إذ نَجَلاه ؛ فنغم ما نَجَلّا

وشرح البيت وموضع الشاهد فيه موضحان هناك ...

(٣) قاله أعرابى نزل عنده ضيفان ، فذبح لهما ناقة . فقالا : إنها مهزولة . فقال لهما البيت ... ومعنى : انجوا : اسلخوا . . . يقال : نجوت الجلد ، بمعنى : سلخته و « السنام » : الجزء المنحى المرتفع في ظهر البعير والناقة ، وهو مقر الدهن ، و « الغارب » أعلى الظهر بين السنام والعنق .

يريد : اسلُخا عن الناقة نَجَّيًا الجلد — والنجا ، بالقصر — هو : الجلد .  
 (٦) إضافة الاسم المُلغى<sup>(١)</sup> إلى الاسم المُعْتَبَر<sup>(٢)</sup> ؛ كقوله تعالى :  
 « مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ .. فِيهَا أَنْهَارٌ ... » ، ومثل : مررت بكم  
 فَأَلْقَيْتُ اسْمَ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ . والأصل : الجنة التي وعد المتقون ... — أَلْقَيْتُ  
 السلام عليكم<sup>(٣)</sup> ...

(٧) إضافة الاسم المُعْتَبَر إلى الاسم المُلغى كقول الشاعر :  
 أَقَامَ بَيْتَ دَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرَّحٌ<sup>(٤)</sup>  
 (٨) ومن الإضافة غير المحضة قولهم : « لَا أَبَا لِفُلَانٍ » ؛ لوجود الفاصل بين  
 المتضايقين . وقد سبق<sup>(٥)</sup> — في مناسبة أخرى — الكلام على هذا الأسلوب من  
 ناحية الإضافة ، ومن ناحية إعرابه ومعناه .

(٩) ومن الإضافة غير المحضة إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه —  
 مسايرة لبعض اللغات الجائزة فيه — نحو : قامت الطائرة من « أَفْغَانِ سِتَّانٍ »  
 فوصلت إلى « بُورِ سَعِيدٍ » في بضع ساعات .

(١) الزائد الذي يمكن حذفه فلا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه .

(٢) الأصل الذي لا يمكن حذفه إلا بفساد المعنى .

(٣) ومن هذا قول لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ لِبَنَاتِهِ ، حين حضرته الوفاة ، ينصح لهما بعدم اللطم ، إن هو  
 مات ، وبترك الجزع . وحسبهما البكاء المجرد حولا كاملا . ثم هو يسلم عليهما ... ؛ يقول :

إِلَى الْحَوْلِ ، ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ

وكذلك : « فنن القصون » في شعر نقله القرطبي في مقدمة تفسيره ( ج ١ ص ٢١ ) جاء فيه :

مَا هَاجَ شَوْقُكَ مِنْ هَدِيلِ حَمَامَةٍ تَدْعُو عَلَى فَنَنِ الْقَصُونِ حَمَامَا

(٤) وهذه الزيادة على اعتبار ألا توجد بلدة اسمها : « بغداد » ؛ ولا أخرى اسمها : « دمشق » ،  
 غير هاتين . أما عند علم المتكلم بوجود غيرها فالإضافة محضة ، من نوع إضافة العلم إلى ما يخصه بعد  
 أن فقد علميته ؛ بسبب اشتراكه بين أفراد متعددة —

( كما سبق في باب العلم ج ١ م ٢٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ . — )

(٥) في ج ١ ص ٧٥ م ٨ عند الكلام على الأسماء الستة وفي ج ١ ص ٥٢٨ م ٥٦ باب « لا » .

وإنما كانت الإضافة هنا لفظية لأن كلاً من الجزأين يكمل الآخر كما يكمل الحرف الواحد في الكلمة الواحدة نظائره فيها ، كالحاء ، أو الشين ، أو الباء . . . في كلمة : « خشب » - مثلاً - .

وفائدة هذه الإضافة التخفيف الناشئ من التركيب ، مع التنبيه إلى شدة الامتزاج <sup>(١)</sup> .

(١٠) ومن الإضافة غير المحضة : « الكسنية » على الوجه الذي سبق تفصيله وإيضاحه في الجزء الأول <sup>(٢)</sup> . . .

\* \* \*

إلى هنا انتهت تلك الإضافات الملحقمة « بغير المحضة » . ونعود إلى ما أشرنا إليه <sup>(٣)</sup> من الجدل الدائر حولها . ويتركز فيما يأتي :

أحضة هي أم غير محضة ؟ أم هي نوع ثالث مستقل بنفسه ، ولكن إضافته « شبيهة بالمحضة » ؟ ويجب أن يسمى بهذا الاسم ؟ .

ثم لهذا النوع - عندهم - اعتباران ؛ أحدهما الاتصال ؛ لأن المضاف غير مفصول من المضاف إليه بالضمير الذي يلاحظ ويُنَوَى في الإضافة غير المحضة ، كما سلف بيانه . والآخر : الانفصال ، لأن المعنى لا يصح إلا بتأول

(١) كما يجب في ج ٤ باب المنوع من الصرف . . - م ١٤٨ ص ٢١٧ .

(٢) في الجزء الأول ( م ٢٣ ص ٢٧٧ عند الكلام على « العلم » ونقلنا بعضه في « ا » من ص ٤٢٩ نقلنا ما نصه في الجزء الأول : « أما الكنية فهي علم مركب تركيباً إضافياً بشرط أن يكون صدره ( وهو المضاف ) كلمة من الكلمات الآتية : ( أب ، أم ) ، ( ابن ، بنت ) ، ( أخ ، أخت ) ، ( عم ، عمة ) ، ( خال ، خالة ) . . . وليس منه أب لمحمد ، وأم لهند ، وغيرها من كل ما لا إضافة فيه على الوجه السابق . . . » .

ثم قلنا في رقم « ا » من ص ٤٢٩ ما نصه : ( والكنية - مع تركيبها الإضافي - معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادى ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية ؛ فإذا وقع بعدها تابع - كالنعت مثلاً في قولنا : جاء أبو على الشجاع - فإن النعت ( وهو هنا كلمة : « الشجاع » ) يعتبر في المعنى نعتاً للاثنتين معا ، أي : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط ، وإلا فسد المعنى ، لكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده . . . ) ا راجع النص كاملاً .

(٣) في رقم ٦ من هامش ص ٤٠ .

وتكلف يخرجان الإضافة عن ظاهرهما <sup>(١)</sup>. فأيهما الصحيح ؟. وبعد كل ما سبق  
أقياسية هي أم سماعية ؟ .

لكل رأى أدلته التي يقويها أصحابه بتأويل الأسلوب تأويلاً يبعده عن ظاهره ،  
وبتخريجه إلى حيث يريدون من إثبات رأيهم ودعمه . . .

والأمر لا يحتاج إلى هذا العناء الجدل الذي له أسبابه التاريخية النحوية التي  
لا تعيننا اليوم ؛ فحسبنا أن نترك فضول التأويل والتخريج ، ونعول على ظاهر  
الأسلوب الإضافي تعويلاً لا يعارض المراد منه — فنجد تلك الإضافات المتعددة  
قد انحصرت في قسمين :

أولهما : يكون فيه المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ، مع اختلاف  
لفظهما . أى : أن اللفظين مختلفان ، ولكن مدلولهما متحد ، كإضافة المسمى  
إلى الاسم ( فى مثل : شهر رمضان — شجر البرتقال — علم الهندسة . . . ) ، ومثل  
هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، لأن المضاف من حيث  
المعنى هو نفس المضاف إليه ، أو بمنزلة ؛ والشئ لا يتعرف ولا يتخصص  
بنفسه ، أو بما هو بمنزلة نفسه ؛ فلا يمكن أن تكون الإضافة فى هذا القسم  
« محضة » ؛ إذ « المحضة » لا بد أن تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً إذا كان  
غير متوغل فى الإبهام ، وأن تتضمن معنى حرف من أحرف الجر الثلاثة  
المعروفة <sup>(٢)</sup> ، و « الإفادة والتضمن » ، يقتضيان أن يكون معنى المضاف غير معنى  
المضاف إليه .

ثانيهما : يكون فيه أحد الاسمين المتضامنين أصلياً والآخر زائداً ( يمكن  
الاستغناء عنه من غير أن يتأثر المعنى المراد بحذفه ) نحو : مررت بكم فألقيت اسم  
السلام عليكم . . . فكلمة : « اسم » زائدة ؛ لا فائدة منها مستجلة ، وإذا كانت  
كذلك فكيف تعتبر إضافتها محضة ؟ .

إن الإضافة المحضة تؤثر فى الأسلوب تأثيراً معنوياً ؛ لا غنى عنه — كما  
قلنا — فحيث يمكن الاستغناء عن أحد طرفي الإضافة لا تكون الإضافة محضة .

(١) راجع الهمع والصبان .

(٢) بيانها فى : ( ا و ب و ج ) ص ١٨ و ١٩ و ٢٠ .

أما قياسية تلك الإضافات الملحقة بغير المحضة ، أو عدم قياسيتها ، فكثرة النحاة تنقصها على المسموع ، ولا تبيح فيها القياس . إلا الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع ، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه ، بحجة أن الوارد من تلك الإضافات كثير كثيرة تكفي للقياس عليه ، وأن الحاجة قد تدعو لاستخدام القياس ؛ للانتفاع بفائدة تلك الإضافات المتعددة الأنواع ، فإنها لا تخلو من فائدة معنوية — كالإيضاح مع التوكيد — ، برغم أن هذه الفائدة المعنوية تختلف نوعاً ومقداراً — عن الفائدة المعنوية التي للإضافة المحضة <sup>(١)</sup> . . .

ورأى الكوفيين سديد مفيد . وفي الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياة الناس كما طلبته قديماً . لكن من المستحسن — وبخاصة القسم الثاني — أن نأخذ به في أضيق الحدود ؛ حين تشتد إليه الحاجة ، وتقوم قرينة على بيان المراد منه ، بحيث لا يشوبه لبس أو غموض .

وقد صرح بعض كبار النحاة باستحسان الرأي الكوفي ، ففي شرح شواهد العيني للبيت المرقوم ( ٤٤٨ ) وهو الذي سبق هنا في الإضافة الخامسة ( ص ٤٥ ) وصدره ( فقلت : انجؤوا عنها نَجْماً بالجلد إنه . . . ) ما نصه :

( الشاهد في : « نجا الجلد » حيث أضاف المؤكّد إلى المؤكّد ؛ لأن « النجا » — بالقصر — هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء : إن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى . . . « حق اليقين » <sup>(٢)</sup> . . . ) اهـ وقال الأشموني عند الكلام على بيت ابن مالك <sup>(٣)</sup> :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ  
ما نصّه : « لا يضاف اسم لما اتحد به معنى ؛ كالمُرَادِف مع مرادفه ؛

( ١ ) ومع أن السماع يؤيدهم يزيدون فيستخدمون « قياس التنظير » فيقولون : إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان : كقول قائلهم : « وألفى قولها كَذِباً ومَيْتاً » . . . والمين هو الكذب . والأصل في عطف التنسيق المفارقة . والمضاف والمضاف إليه كالمطوف والمعلّوف عليه ؛ لهذا قال « ياسين » في هذا الموضع من حاشيته على « التصريح » : ( إنهم استدلووا بالسمع والقياس ، ووافقهم في التسهيل ) . ٥١ .

ولما تقدم إشارة في رقم ٨ من ص ٦٦٠ .

( ٢ ) انظر رقم ٤ من هامش ص ٥١ :

( ٣ ) ستجىء له إشارة أخرى في هامش ص ٦٥ .

والموصوف مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره في المعنى ؛ فلا يقال ، قمحٌ برٌّ ، ولا رجلٌ فاضلٌ ، ولا فاضلٌ رجلٌ . وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قوطم : « جاءني سعيدٌ كُرُزٌ » . وتأويله : أن يراد بالأول المسمى ، وبالثاني الاسم ؛ أى : جاءنى مسمى هذا الاسم <sup>(١)</sup> . وبما أوهم

(١) للاسم مع المسمى حالات مختلفة ؛ فقد يكون الاسم هو المسمى نفسه وذاته ، وقد يكون غير المسمى ، و ... ، عرض لتفصيل الكلام على هذا الموضوع تفصيلا وافيا ابن السيد البطليوسي الأندلسي في رسالة خاصة نقلتها : « مجلة المجمع اللغوي بدمشق » ، في الجزء الثاني من مجلدها السابع والأربعين ص ٣٣٣ . وعنها نقلنا النص التالى : « (الباب الأول : فى تبين كيف يكون الاسم غير المسمى . . . ، إن الاسم الذى يقال إنه غير المسمى هو الاسم الذى يراد به التسمية ، والعبارة عن المعنى الذى يروم المتكلم تقريره فى نفس من يخاطبه . وهذا الاسم هو المراد بقوطم للرجل : « ما اسمك ؟ وعرفنى باسمك . » ؛ لأنه ليس يسأله أن يعلمه بذاته ما هى ؟ وإنما يسأله أن يعلمه بالعبارة المعبر بها عنه ، المشار بها إلى ذاته . وكذلك قوطم . » محووت اسم على من الكتاب ، وأثبت اسمه فى الديوان » فالاسم فى هذا كله غير المسمى اضطرارا ؛ لأن اللفظة ليست الشخص الواقع تحتها . والاسم والتسمية فى هذا الباب لفظان مترادفان على معنى واحد ؛ كما يقال : سيف ، وصمصام ، وحسام . والاسم ها هنا وإن كان يفيد ما تفيد التسمية فبينهما فرق ؛ وذلك أن التسمية مصدر ، من قولك : سميت الشيء اسميه تسمية ، فأنا : مسم ، وهو : مسمى ؛ كقولك : سويته ، أسويه ، تسوية ؛ فأنا : مسو ، وهو : مسوى . والاسم ليس بمصدر ؛ إنما يراد به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء ، كحمد ، وعلى ، وجوهر ، وعرض . ويدلك على الفرق بينهما أن التسمية تعمل عمل الفعل ، والاسم لا يعمل عمل الفعل ؛ ألا ترى أنك تقول : عجبت من تسمية زيد ابنه كلبا ؛ كما تقول عجبت من تسوية زيد الثوب . ولا تقول : عجبت من اسم زيد ابنه كلبا . وهذا كما تقول : « عجبت من قوت زيد عياله » - بفتح القاف - فإن ضمنت القاف لم يحز ؛ لأن « القوت - بفتح القاف - مصدر قاته ، يقوته ، قوتاً . و « القوت » - بضم القاف - الطعام نفسه ؛ فجرى مجرى الاسم فى الامتناع من العمل ، لأنه نوع من أنواع الاسم .

وبما جاء من هذا الباب قوله تبارك وتعالى : ( والله الأسماء الحسنى ، فادعوهها ) يريد : التسميات . ومن ذلك قوله عليه السلام : « إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة » . ولو كان الاسم هنا هو المسمى بعينه لكان الله تسعة وتسعين شيئا . وهذا كفر بإجماع ... و ... ومن ذلك قول الشاعر :

وسميته يحى ليحيا ، ولم يكن لرد قضاء الله فيه سبيل

ولو كان الاسم هنا هو المسمى لوجب أن يموت من سمي : « يموت » . ويحيا من سمي « يحيى » . . . وهذا النوع كثير فى القرآن والحديث وكلام العرب يفنى ما ذكرناه منه عن الإكثار منه ) اهـ . ثم عرض بعد ذلك لأنواع أخرى ؛ منها ما يكون فيه الاسم هو المسمى ، كلاهما ملازم الآخر لا يفارقه مطلقا ، مثل كلمة : « حى ، أو « متحرك » . فن المستحيل أن توجد الحياة بغير الجسد الذى تحل فيه ، ومن المستحيل أن توجد الحركة مستقلة بنفسها بغير جسم تظهر فيه . إلى غير ذلك مما عرضه .

إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : « حبةُ الحمقاء » ، و « صلاةُ الأولى » ،  
و « مسجدُ الجامع » ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حبة البقلة الحمقاء ،  
وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع<sup>(١)</sup> . ومما أوهم إضافة الصفة إلى  
الموصوف قولهم : جَرَدُ قطيفة<sup>(٢)</sup> « وسَحَقُ عمامة<sup>(٣)</sup> » ، وتأويله : أن يُقَدَّر موصوف  
أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ؛ أى : شئٌ جَرَدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ  
سَحَقٌ من جنس العمامة . اهـ كلام الأشموني .  
ثم قال ما نصه :

« أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين . ووافقهُ  
ابن الطَّرَاوَة ، وغيره ، ونقله في « النهاية » عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك ما ورد في  
الآيات القرآنية من نحو : « وَلَدَارُ الْآخِرَةِ » - « حَقُّ الْيَقِينِ » - « حَبْلُ  
الْوَرِيدِ » - « جَنَاتُ حَبِّ الْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته<sup>(٤)</sup> ) اهـ . الأشموني .  
ويقول الرضی فی شرح الکافیة<sup>(٥)</sup> - بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم  
وعرض أمثلة مما سبق - ما نصه : « والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه »<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر ما سبق متصل بهذا في رقم ١ من ص ٤٠ .

(٢) بمعنى : قطيفة مجردة .

(٣) بمعنى : عمامة مجردة .

(٤) ومن الأمثلة القرآنية أيضاً قوله تعالى : « ( فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ ... ) » قال « المصباح  
المنير » في مادة : « عرم » ما نصه « ( العرم قيل : جمع « عَرْمَة » مثل : كَلِمَة وكَلِمَة ، وهو : السد ، وقيل :  
السيل الذي لا يطاق دفعه . وعلى هذا فقولهُ تعالى : « فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ » بإضافة الشيء إلى  
نفسه ؛ لاختلاف اللفظين ) ، اهـ وجاء في المصباح المنير أيضاً ما نصه في مادة : « ظهر »

« ( أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى . المراد : نفس الغنى . ولكن أضيف للإيضاح والبيان ؛  
كما قيل : ظهر الغيب ، وظهر القلب . والمراد : نفس الغيب ، ونفس القلب . ومثله : « نسيم الصَّبَا » ،  
وهي نفس الصَّبَا . قاله الأخفش ، وحكاها الجوهري عن الفراء أيضاً . والعرب تضيف الشيء إلى نفسه ،  
لاختلاف اللفظين ؛ طلباً للتأكيد . قال بعضهم : ومن هذا الباب : حقُّ اليقين ، ولدار الآخرة ... ) » اهـ  
(٥) ج ١ ص ٢٨٨ .

(٦) وزاد على هذا قوله : « ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات  
كثيرة » ...

وقد أطلنا الكلام في أمر الإضافات السالفة لنفصل في أمرها بحكم قاطع  
 - وهو إباحتها - فيُحسَم النزاع ، ويوقف الجدل الذي امتد حتى وصل إلينا  
 عنيفاً ، واستخدمه اليوم - بغير حق - بعض الباحثين في إصدار أحكام بالفساد  
 والخطأ على بعض الإضافات الشائعة ، مثل : « استرحنا من عناء التعب » ، -  
 و « نعيمنا برغد الرخاء » .

\* \* \*



السابع : عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر ، أو بضمير بارز<sup>(١)</sup> ، أو بغيرهما ، لأن المتضايين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين ، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل . غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل في السعة<sup>(٢)</sup> — فإباحتها في الشعر ، وملحقاته ، أقوى — . ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة<sup>(٣)</sup> .

أ — فأما مواضع الفصل في السعة فمنها :

(١) أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه هو فاعله في الأصل قبل الإضافة ، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر<sup>(٤)</sup> ؛ كقول الشاعر :

حملتُ إليه من ثنائي حـديقة سقاها الحـيجا سقى الرياض السحابِ والأصل : سقى السحابِ الرياضَ . وقول الآخر :

عَتَوْا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَافَةً فَسُقْنَاهُمْ سُوقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ<sup>(٥)</sup> يريد : سوقَ الأجَادِلِ البُغَاثَ ، فوقع الفصل في المثالين بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب .

وإما ظرف للمصدر ؛ كقولهم : تركُ يومًا نفسك وهواها ، سعى لها في

(١) أما المستتر فقد يفصل في الإضافة غير المحضة — كما عرفنا في ص ٣٤ .

(٢) أى : في النثر المرسل ؛ حيث يجد النثر من فسحة القول ، وحرية التعبير ، والتصرف — ما لا يجده الشاعر — ونحوه — المقيد بقيود الشعر ، وضوابطه ؛ من وزن ، وقافية ، وخصائص شعرية ترهقه ، وتضيق بها حريته في التعبير ، ولهذا منحوه أنواعاً من التيسير لم يمنحوها النثر ، وأباحوا أن يقع في الشعر — وملحقاته — بعض أمور معينة لا تباح في النثر المرسل ؛ تخفيفاً على الشاعر ، ونزولاً على حكم الضرورة . وسما تلك الأمور المحددة : « الضرورات الشعرية ، ونظائرها » . ولا شك أن ما يباح في النثر مباح في النظم بالأولوية . هذا ، وفريق من البصريين يمنع الفصل بين المتضايين في السعة ، وسيجيء في ص ٥٨ .

(٣) أى : الضرورة الشعرية ، وما يلحق بها ، مما أوضحنه في ج ٤ م ١٤٨ ص ٢٠٦ باب : « لا ينصرف » . حيث البيان الكامل للضرورة ، وملحقاتها .

(٤) بشرط أن يكون المفعول غير جملة ؛ فلا يجوز : سرق قولُ : — الدينُ حقٌ — المملد ، أى : قول المملدِ : الدينُ حقٌ .

(٥) معنى البيت : إن الأعداء عتوا ، ( أى : أفسدوا ) بعد أن رحمتهم ، وأجبناهم إلى السلم رافة بهم . فلم نجد بداً أن نظاردهم ونسوقهم أمامنا كما تسوق الأجادل البغاث . ( الأجادل . جمع أجْدَل ، ويسمى : الصقر ؛ وهو من جوارح الطيور القوية التي تحسن اصطياد الطيور الضعيفة . والبغاث : طائر ضعيف ، يصاد ، ولا يصيد ، ولا ينتفع صائده بشئ منه ) .

رَدَّآهَا . فقد فصل الظرف : ( يوماً ) بين المصدر وفاعله ، وهما : تَرَكَ نفسك . . . (١)

(٢) أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال ، والمضاف إليه هو مفعوله ، والفاصل بينهما ؛ إما : مفعوله الثاني ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور المتعلقان بهذا المضاف ، فثال الفصل بالمفعول الثاني قول الشاعر :

ما زالَ يوقنُ من يثؤمُّكَ بالغنى      وسواك مانعٌ - فضله - المحتاج  
أى : مانعُ المحتاج فضله . والأصل قبل الإضافة مانعُ المحتاج فضله ؛ فاسم الفاعل هنا ناصب مفعولين ، ثم أضيف إلى أولهما ، وبقي الثاني منصوباً ، ولكنه تقدم وفصل بين المتضايفين . ومثال الظرف قول الشاعر :

وداعٍ إلى الهيجا وليس كفاءها      كجالب - يوماً - حتمه بسلاحه  
والأصل : كجالب حتمه يوماً . . . ، ومثال الجار والمجرور المتعلقين به قوله عليه السلام : هل أنتم تاركو - لى - صاحبي . والأصل : تاركو صاحبي لى .

(٣) الفصل بالقسم ، أو : بإمّا ، أو : بالجملة الشرطية ؛ سواء أكان المضاف شبه فعل (٢) أم غيره ؛ فثال القسم : شرٌّ - والله - البلاد بلادٌ لا عدل فيها ولا أمن . ومثال « إما » قول الشاعر :

هُمَا خُطَّتَا (٣) - إِمَّا إِسَارٌ (٤) وَمِثَّةٌ (٥)      وإِمَّادَمَ ، والقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ  
أى : هما خُطَّتَا إِسَار . . . وقد حذف نون المثني المضاف وفصلت بينه وبين المضاف إليه كلمة : « إما » . ومثال الشرط ما نقل من نحو : هذا غلامٌ - إن شاء الله - أخيك . والأصل : هذا غلامٌ أخيك إن شاء الله .

(٤) الفصل بـ « ما » الزائدة حين يكون المضاف منادى ، وحرف النداء هو : « يا » ؛ كقول الشاعر :

(١) والأصل : تَرَكَ نفسك شأنها ، وحذف المفعول أو : مضاف لمفعوله وفاعله محذوف ، أى : تَرَكَكَ نفسك .  
(٢) المراد به هنا : نوعان - فقط - من الأسماء التى تشبه الفعل فى معناه وعمله ، هما : المصدر ، واسم الفاعل للحال أو الاستقبال .

(٣) أصل الكلام : خطتان ؛ تشبیه خطة ، بمعنى : حالة وطريقة .

(٤) أى : أسر ، وهو : وقوع المحارب مغلولاً فى يد عدوه المنتصر .

(٥) امتنان بإطلاق السراح ، ومنح الحرية .

ياشاةَ - مآ - قَسَنَصَ لِمَن حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتٌ عَلَى وَلِيَّتِهَا لَمْ تَحْرُمَ

(٥) الفصل بالتوكيد اللفظي بشرط أن يكون المضاف منادى قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظي ، من غير أن يضاف اللفظ الذي جاء للتوكيد ، نحو : ( يا صلاح - صلاح - للدين الأيوبي ، ما أطيب سيرتك ) ؛ على اعتبار أن كلمة : « صلاح » ، الأولى منادى ، منصوب ، مضاف ، وكلمة : « الدين » مضاف إليه ، وكلمة : « صلاح » الثانية هي التوكيد اللفظي للأولى ، وقد فصّلت بين المتضايقين <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ب - وأما مواضع الفصل المباح في الضرورة فنحنها :

(١) وقوع المضاف اسماً - مُشَبَّهًا بالفعل في العمل ، رافعاً بعده فاعله الذي يفصل بينه وبين المضاف إليه ؛ كقول الشاعر :

نَرَى أَسْهَمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي <sup>(٢)</sup> وَلَا تُنْمِي <sup>(٣)</sup>

وَلَا نَرْعَوِي <sup>(٤)</sup> زَعْنُ نَقْضُ - أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمُ  
فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة : « أهواؤنا » وهي فاعل المصدر المضاف . والأصل : عن نقض العزم أهواؤنا . أى : عن أن تنقض أهواؤنا العزم .

(٢) أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًا من المضاف ، ( أى : أن يكون الفاصل معمولًا لعامل آخر غير هذا المضاف ) ؛ كالفصل بالفاعل الأجنبي في قول الشاعر :

(١) وكان من الجائز أن تنون ، ولكن حذف تنوينها بقصد المشاكلة بين الاسمين . ولهذا المثال ، وأشباهه - طرق مختلفة في ضبطه وإعرابه . وبيانها المفصل في موضعها الأنسب من باب المنادى ( ج ٤ ص ٤٠ و ٤١ م ١٣٠ ) ، ومن تلك الطرق اعتبار الاسم المكرر زائدًا زيادة محضة بين المتضايقين لا يوصف فيها بإعراب ولا بناء . عند من يميز زيادة الأسماء .

(٢) تصيب فتقتل الصيد ، والصائد يراه .

(٣) أنمى الصياد الصيد ، رماه فأصابه ، فذهب الصيد بعيداً عنه ومات . فنى لا تنمى ، لا تخطئ الإصابة القاتلة .

(٤) لا نرعى : لا نرجع عن النى ، ولا نرتدع .

أُنْجَبَ<sup>(١)</sup> أَيَّامَ - وَالِدَاهُ بِهِ - إِذْ نَجَلَاهُ<sup>(٢)</sup> ؛ فَتَنْجِمُهُمَا نَجَلًا  
والأصل : أنجب والداه به أيام إذ<sup>(٣)</sup> نجلاه . . . فقد فصل الفاعل<sup>(٤)</sup> وهو  
( والداه ) بين المضاف : - أيام - وبين المضاف إليه وهو : « إذ نجلاه » ،  
والفاصل هنا ليس معمولاً للمضاف .

( ٣ ) الفصل بالمفعول الأجنبي ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف فتاة :

تَسْقَى امْتِيحًا<sup>(٥)</sup> نَدَى - الْمِسْوَاكَ - رِيقَتِهَا  
كَمَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمَرْزَنَةِ الرَّصَفُ<sup>(٦)</sup>

يريد : أنها تسقى المسواك ندى ريقتها . فقد توسط المفعول به الأجنبي ،  
( وهو : المسواك ) بين المضاف والمضاف إليه ، وفصل بينهما ، مع أنه معمول  
للفعل : « تسقى » وليس معمولاً للمضاف .

( ٤ ) الفصل بالظرف الأجنبي<sup>(٧)</sup> ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف رسوم

الدار بأنها :

كَمَمَا خُطَّ<sup>(٨)</sup> الْكِتَابُ بِكَفِّ - يَوْمًا  
يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ<sup>(٩)</sup> أَوْ يَزِيلُ<sup>(١٠)</sup>

( ١ ) أنجب الرجل : ولد له ولد نجيب .

( ٢ ) ولداه ، ورزقا به .

( ٣ ) « أيام » ، مضاف ، و « إذ » مضاف إليه ، من إضافة العام للخاص ، أو المؤكّد  
للمؤكّد . ( وقد سبق الكلام عليها مع الإشارة لهذا البيت فى النوع الخامس ص ٤٥ ) و « إذ » مضاف ،  
والجملة بعدها مضاف إليه .

( ٤ ) الفاصل فى البيت هو الفاعل ومعه الجار والمجرور ، فيؤخذ من هذا البيت الذى استشهد به  
النحاة على الفصل بالفاعل ، جواز الفصل بالفاعل فقط ، أو به ومعه الجار والمجرور .

( ٥ ) الامتياح : استخدام السواك لتنظيف الأسنان ، ويعرب هنا : حالا مؤولة ، أى : متاحة .  
وهذا الإعراب أحسن من غيره .

( ٦ ) الحجارة المتراسة المتلاصق بعضها إلى بعض . والماء المتراكم فوقها ، أو النافذ منها . ، يكون  
أنى وأصنى من غيره ، المفرد : رَصَعة .

( ٧ ) أى : الذى ليس معمولاً للمضاف .

( ٨ ) كُتِبَ .

( ٩ ) أى : يقرب الكلمات والحروف بعضها من بعض .

( ١٠ ) يَزِيلُ ( بفتح الياء ) يباعد ويفرق .

والأصل : كما خُطَّ الكتاب يوماً بكفّ يهوديّ ؛ فوقع الظرف الأجنبي فاصلاً بين المضاف وهو : « كف » ، والمضاف إليه ، وهو : « يهودى » .

( ٥ ) الفصل بالجار مع مجروره الأجنبيين ، كما فى قول الشاعرة <sup>(١)</sup> :

هما أخوا- فى الحرب - من لا أخالَه<sup>٢</sup> إذا خاف يوماً نَبْوةً<sup>٣</sup> ، ودعاهما  
تريد : هما أخوَا من لا أخالَه فى الحرب . وقول الآخر <sup>(٢)</sup> :

كأن أصوات- من إياهن<sup>(٣)</sup> ، بنا- أواخرِ الميسِ<sup>(٤)</sup> أصواتُ الفراريج<sup>(٥)</sup>  
يريد : كأن أصوات أواخرِ الميسِ . . .

( ٦ ) الفصل بنعت المضاف ؛ مثل :

وَأَتَيْنَ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ<sup>٦</sup> يَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ - مُقْسِمِ  
أى : يَمِينِ مُقْسِمِ ، أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ .

( ٧ ) الفصل بالنداء ، كالذى فى قول الشاعر :

وِفَاقُ<sup>(٦)</sup> - كَعَبُ<sup>(٧)</sup> - بُجَيْرٍ مُنْقَذٍ لَكَ مِنْ<sup>٨</sup>  
تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ<sup>(٨)</sup> ، وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا<sup>(٩)</sup>  
أى : وِفَاقُ بُجَيْرٍ ياكعب . . .

\* \* \*

( ١ ) هو لامرأة من بنى قيس . كما جاء فى الجزء الأول من كتاب : « الموشح » للمرزبانى ، عند الكلام على الشاعر : أبو حية النميرى .

( ٢ ) هو : ذو الرّمة . ( ٣ ) مبالغتهن فى السير .

( ٤ ) الميس : شجر تصنع منه الرجال . والمراد هنا : الرجال .

( ٥ ) جمع فرّوج ، وهو فرخ الدجاج . والشاعر يشبه أصوات الرجال وقت سير الإبل المسرّة بأصوات الفراريج -

( راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن ، ٣ ص ٤ ) .

( ٦ ) موافقة . ( ٧ ) ياكعب .

( ٨ ) هلاك . ( ٩ ) سقر : جهنم .

وأصل القصة : أن « كعباً » و « بجيراً » أخوان ، أبوهما : « زهير بن أبى سلمى » الشاعر الجاهلى المشهور . وقد أسلم « بجير » قبل أخيه ، فأراد أن يسلم أخوه ، فقال شعراً يحجب إليه الإسلام ، ويحذره سوء العاقبة إن خالف ، ومنه هذا البيت . ومعتاه : موافقة بجير - ياكعب - تنقلك من الهلاك ، ومن الخلود فى سقر .

تلك أشهر مواضع : « الفصل » - بنوعيه - بين المضاف والمضاف إليه كما رأها كثرة النحاة .

لكن فريقاً من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل في السَّعة ، ويَقْصُرُونَهُ على الضرورات . والأخذ برأيهم أفضل ؛ حرصاً على وضوح المعاني ، وجريئاً على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب . فما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايقين لا يخلو من إسدال ستارٍ مآً على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكريٍّ يقصرُ أو يطول ، وأن الأسلوب المشتغل على : « الفصل » غريب على اللسان والآذان ، ولا سيما اليوم .

سواء أخذنا بهذا الرأي الأفضل أم بذاك - وكلاهما جائز - فلا مناص لمن يبيح الفصل أن يبيحه حين تقوم القرينة عليه ، ويتضح المعنى معه ، في غير إبهام ولا غموض <sup>(١)</sup> .

( ١ ) وفي الفصل ومواضعه يقول ابن مالك في آخر باب : « الإضافة » أبياته التالية . المختصرة الملتوية ( وقد منها من موضعها الذي في ص ؟ لتساير الترتيب المعنوي الأنسب للسائل المترابطة التي يتم بعضها بعضاً ، على أننا وضعنا هنا على يسار كل بيت رقمه الذي يدل على ترتيبه في الباب ؛ كما رتبته الناظم ) .

فَصْلٌ مُضَافٌ ، شَبْهُ فَعْلٍ مَا نَصَبَ  
مَفْعُولًا ، أَوْ : ظَرْفًا : أَجْزُ . وَلَمْ يُعَبَّ : ٣٤

فَصْلٌ يَمِينٌ . وَأَضْطَرَّارًا وَجَدًا  
بِأَجْنَبيٍّ ، أَوْ : بِنَعْتٍ ، أَوْ : نِدَا - ٣٥

التقدير : أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل ، حالة كون المنصوب مفعولاً به ، أو ظرفاً . ( يريد : إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً به ، أو ظرفاً ) فكلمة : « فصل » مفعول للفعل : « أجز » . و « فصل » مضاف ، وكلمة : « مضاف » ، التي بعدها هي المضاف إليه . « شبه » نعت لكلمة : مضاف . و « فعل » مضاف إليه مجرور . « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل للمصدر الذي هو كلمة : « فصل » . و « نصب » جملة فعلية ، لا محل لها ، صلة الموصول . والمفعول ضمير محذوف ، والتقدير : نصبه . و « مفعولاً » ، حال من الضمير المحذوف ، و « أو » حرف عطف . « ظرفاً » معطوف على « مفعولاً » .

ثم يقول : واضطراً وجد الفصل بأجنبي . والمعنى : يجوز الفصل بين المضاف والمضاهي للفعل ، -

.....

.....

## زيادة وتفصيل :

من مواضع الفصل للضرورة : الفصل بين المتضايقين بالفعل الزائد ( أى :  
الذى يمكن حذفه مع فاعله <sup>(١)</sup> بغير أن يفسد المعنى ) ومنه قول العربى يسأل  
عن أهله :

بأى - تراهم - الأَرْضِين حَلَّوْا ؟ أبا الدَّبرَان ، أم عَسَفُوا الكِفَارَا  
يريد : بأى الأَرْضِين ؟ فجملة : « تراهم » <sup>(٢)</sup> زائدة ، فاصلة بين المتضايقين ، ثم  
يسأل : أحلوا المكان الذى يسمى : الدبران - بفتح الباء - أم قصدوا المكان  
الآخر المسمى : الكِفَار ؟ .

وأيضاً الفصل بالمفعول لأجله ؛ كقول الشاعر :  
أشَمَّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عِبُوسٌ معاودٌ - جرأةٌ - وقت الهوادر  
والأصل : مُعَاوِدٌ وقت الهوادر ؛ جرأةٌ . أى : يعاود الحرب وقتَ ظهور  
أعناق الخيل ، لجرأته فى الحرب <sup>(٣)</sup> .

وكذلك الفصل بلام الجر الزائدة بين المضاف المنادى والمضاف إليه <sup>(٤)</sup> كقول

الشاعر :

\* يا بؤس للحرب ضَرَّاراً لأقوامٍ \*

\* \* \*

= والمضاف إليه بشئ نصبه ذلك المضاف ، لكن بشرط أن يكون هذا الفاصل المنصوب مفعولاً به ،  
أو ظرفاً . وقد أوضحنا هذه القاعدة بالشرح والتفصيل ، وبالتفصيل المناسب  
ثم بين بعد ذلك أن الفصل بين المتضايقين جائز باليمين . أما فى حالة الضرورة فقد وجد الفصل  
بالأجنى ( وهو الذى ليس معمولاً للمضاف ) أو بالثمت ، أو بالندا . هذا والثمت والندا يدخلان فى  
الفصل بالأجنى ؛ ولكنه خصهما بالذكر مبالغة فى إيضاحهما . ثم إن تخصيص هذه المسائل بحالة الضرورة  
يدل على أن ما سبده قبلها يكون فى السعة .  
( ١ ) إن كان له فاعل ، لأن بعض الأفعال الزائدة لا فاعل له ، وإذا حذف الفعل مع فاعله كان  
المحذوف جملة .

( ٢ ) ليس من اللازم ما يقولونه من أنها زائدة هنا .

( ٣ ) أشار الصبان إلى أن صدر البيت ورد مكان المعجز فى بعض المراجع

( ٤ ) سبقت إشارة لهذا عند الكلام على لام الجر ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٧ وهناك تكملة هذا الشطر ،

وتفصيل الكلام على البيت ، وعلى لام الجر .

الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير<sup>(١)</sup> ، وانتقال هذا الوجوب من الثاني للأول . فإذا كان المضاف إليه لفظاً من الألفاظ التي يجب تصديرها في جملتها - كألفاظ الاستفهام . . . . و . . . - فإنه يفقد التصدير حين يصير مضافاً إليه ، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذي ليس من ألفاظ الصدارة الحتمية ؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ في مثل : كتاب مَنْ معك ؟ والخبر في مثل : صباحَ أيَّ يومٍ السفرُ ؟ والمفعول به في مثل : دعوةَ أيَّهم تُجيب ؟ والجار والجرور في مثل : مِنْ بلادِ أيَّ الأنصار أقبلت ؟ وهكذا . . . وأصل الكلام : معك كتاب مَنْ ؟ - السفرُ صباحَ أيَّ يوم ؟ - تجيب دعوةَ أيَّهم ؟ - أقبلت من بلادِ أيَّ الأنصار ؟ . ففي الأمثلة السابقة تتقدّم وجوباً كل من المبتدأ ، والخبر ، والمفعول به ، والجار مع مجروره . . . . و . . . مع أن كل واحد من هذه الألفاظ ليس من الألفاظ الواجبة التصدير لذاتها ؛ ولكنه استفاد حق التصدير الواجب من المضاف إليه ، وسلبه هذا الحق ، إذ المضاف إليه هنا أداة استفهام ، وأدوات الاستفهام واجبة التصدير بنفسها قبل أن تصير : « مضافاً إليه » فحين صارت مضافاً إليه فقدت هذا التصدير الواجب ، وانتقل منها إلى المضاف .

التاسع : وجوب تقديم المضاف ، على المضاف إليه ، وكذلك على معمولات المضاف إليه<sup>(٢)</sup> ، إنْ وُجدتْ . فلا يجوز أن يتقدم المضاف إليه ، ولا شيء من معمولاته ( سواء أكانت هذه معمولات مفردة ، أم جملة ، أم شبه جملة ) ، إلا حالة واحدة يجوز فيها تقديم المفعول ؛ هي : أن يكون المضاف كلمة : « غير » التي يقصد بها النفي<sup>(٣)</sup> ؛ ففي نحو : ( أنا مرشدُ الغرباء . . . ) لا يصح : ( أنا الغرباء مرشدُ . . . ) وفي نحو : « أنا مثلُ كاتبِ سطوراً » ، لا يصح أن يقال : ( أنا - سطوراً - مثلُ كاتبِ ) أما في نحو : ( أنا غيرُ منكرٍ فضلاً - ) فيجوز : ( أنا - فضلاً - غيرُ منكرٍ ) ؛ لأنه يجوز : ( أنا فضلاً لا أنكر ) . ومنه قول الشاعر :

( ١ ) بشرط أن يكون المضاف إليه واجب الصدارة .

( ٢ ) علامتها : أن يصح إحلال حرف نفي وفعل مضارع محل كلمة : « غير » والمضاف إليها ، مع استقامة المعنى .



إنّ امرأ خصّتي عمداً مودّتهُ على التناثي لعندي غير مكفور

والأصل : لغير مكفور عندي ؛ فقدّم : « عندي » وهو معمول المضاف إليه ، على المضاف وهو : « مكفور » ، لِيَحَقُّقَ الشرط ؛ فكأنه قال : لعندي لا يكفر . فإن لم يقصد بكلمة : « غير » النفي لم يتقدم عليها معمول المضاف إليه . كما في مثل : « فاز المتسابقون غير راكب فرساً » فلا يصح : فاز المتسابقون فرساً غير راكب ؛ لعدم قصد النفي بكلمة : « غير » ، لأنه لا يصلح وضع حرف النفي والمضارع موضعها مع مجرورها ؛ فلا يقال : فاز المتسابقون لا يركب فرساً ، لعدم الرابط المناسب في الجملة الحالية .

ومما تقدم نفهم المراد من قول النحاة : « إن المضاف إليه لا يعمل شيئاً في المضاف ، ولا فيما قبل المضاف ، إلا في صورة واحدة <sup>(١)</sup> » .

العاشر : وجوب استفادة المضاف الذي ليس مصدراً ، من المضاف إليه المصدرية ، في بعض الصور ؛ ( كأن يكون المضاف في أصله اسم استفهام ، أو صفة لمصدر محذوف ) <sup>(٢)</sup> ، مثل قوله تعالى : « وسيعلم الذين ظلموا أيّ متقلبٍ <sup>(٣)</sup> ينقلبون » ، والأصل : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أيّ منقلب ؟ أو : سيعلم الذين ظلموا ينقلبون متقلباً أيّ منقلب . فكلمة : « أي » مفعول مطلق <sup>(٤)</sup> فهو — هنا — نائب عن المصدر ، وقد اكتسب المصدرية من المضاف إليه .

الحادي عشر : وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرط أن يكون المضاف هو لفظ : « كل » ، أو : « بعض » أو ما يدل على الكلية أو الجزئية ؛ وأن يكون المضاف إليه ظرفاً في أصله <sup>(٥)</sup> ؛ كقولهم : قد تخفى خديعةُ

(١) أما تقديم معمول المضاف إليه على عامله فقط ؛ ( أي : على هذا « المضاف إليه » وحده ) فنوع من الفصل بين المتضامين ، سبق حكمه في ص ٥٣ .

(٢) وقد تقدمت في باب : « المفعول المطلق » — ج ٢ م ؟

(٣) منقلب : مصدر ميمي ، بمعنى : انقلاب .

(٤) ناصبه هو الفعل المضارع : « ينقلبون » .

(٥) إذا خرج الظرف عن نصبه على الظرفية إلى غيرها ولو إلى جره بالإضافة أو بغيرها ، لم يصح

تسميته ظرفاً في حالته الجديدة — كما فصلناه في باب الظرف ، ٢٠ —

اللّهم بعض الأحيان ، ولكنها لا تخفى كلَّ الأحيان<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

إلى هنا انتهت الأحكام الحتمية المطردة . وبقيت الأحكام الأربعة الأخرى التي أشرنا إليها من قبل<sup>(٢)</sup> ، وهي التي يجوز مراعاتها وعدم مراعاتها ؛ وتدخل تحت العنوان الآتي مباشرة<sup>(٣)</sup> .

(١) (وقد تقدم هذا الحكم مفصلاً في باب الظرف ص ج ٢ ٢٠٨ م ٧٩) .

(٢) في رقم ٧ من هامش ص ٦ .

(٣) وهو عنوان : « زيادة وتفصيل » ص ٦٣ - . وترتيب تلك الأحكام . : الثاني عشر ، والثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر .

## زيادة وتفصيل :

الثاني عشر : جواز استفادة المضاف المذكر من المضاف إليه التأنيث وذلك بشرطين :

أولهما : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه <sup>(١)</sup> ، أو كلاً له .

وثانيهما : أن يكون المضاف صالحاً للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى . ففتى بتحقيق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسياً ، مع قلته وضعف درجته البلاغية بالنسبة لعدم التأنيث ، ولكنها « قلة نسبية » <sup>(٢)</sup> لا تمنع القياس ، فمثال المضاف الذى هو جزء من المضاف إليه : « أسرع بعض السحاب حين ساقتها بعض الرياح . فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعلين : « أسرع » و « ساق » ؛ لتدل على تأنيث فاعلهما ؛ وهو كلمة « بعض » مع أن كلمة : « بعض » مذكورة فى ذاتها ، لكنها اكتسبت التأنيث من المضاف إليه بعدها ؛ وهو كلمة : « السحاب » و « الرياح » فصحّ تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين ؛ لأنّ الفاعل المضاف هنا بعض من المضاف إليه ، ومن الممكن حذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه من غير أن يفسد المعنى ؛ فيقال : « أسرع السحاب حين ساقتها الرياح . ومثل هذا قول الشاعر :

وتَشْرِقُ بالقول الذى قدْ أذعتهُ  
كما شَرِقَتْ صدرُ القناة من الدم

(١) جزء الشيء هو ما يدخل فى تركيب ذلك الشيء ، بحيث لا يتم التركيب الكامل إلا به ؛ كالرأس ، أو : الرجل ، أو اليد ؛ بالنسبة للإنسان . أى : أن « الكل » لا يتحقق وجوده كاملاً إلا بذلك الجزء . وقد يراد به : الفرد الداخلى فى تكوين الجماعة . أما الشبيه بالجزء فهو ما تجتمع « بالكل » صلة قوية بمعارضة - غير صلة الجزئية - من كل ما يدل على الاتصال العرضى ، والاتِّباط السببى الطارئ ( أى : على الاتِّباط غير الأصيل ) مثل اللون ، أو : الخلق ، أو : الحب ، أو : الثياب ، أو نحوها ، مما له صلة بالكل من غير أن يدخل فى تركيبه الأساسى .

(٢) شرحنا القلة بنوعيتها فى رقم ٣ من هامش ص ٧٩ .

فقد أنث الفعل الماضي : « شَرِقَ » لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين - وهو : « صدر » - تأنيثاً مكتسباً من المضاف إليه الذى هو كلٌّ للمضاف .

ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه قول الشاعر :  
وما حُبَّ الديار شَغَفَنُ<sup>(١)</sup> قَلْبِي ولكنْ حُبٌّ من سكن الديارا  
فكلمة : « حُب » - الأولى - مبتدأ مذكر ، خبره الجملة الفعلية :  
« شَغَفَنُ » والرباط بين المبتدأ وخبره : ضمير النسوة : « النون » وصح أن يكون  
العائد على المبتدأ المذكر ضميراً مؤنثاً لأن المبتدأ المذكر مضاف ، وكلمة :  
« الديار » مضاف إليه مؤنثة ؛ فاكتسب منها التأنيث . والمضاف هنا وهو  
كلمة : « حُب » ليس جزءاً من المضاف إليه ، ولكنه يشبهه فى أن له اتصالاً  
عرضياً ، وارتباطاً سببياً به ؛ فالصلة بين الحب وديار الأهل والأصدقاء معروفة ،  
والشرط الثانى متحقق هنا ؛ فمن الممكن حذف المضاف ، والاكتفاء بالمضاف إليه  
من غير فساد للمعنى ؛ فيقال : الديار شغفن قلبى .

ومثال المضاف الذى هو « كُلُّ » للمضاف إليه قول الشاعر يصف نباتاً  
ناضراً :

جاءتْ عليه كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٌ<sup>(٢)</sup> فترَكْن كلَّ حديقة كالدَّرهم

فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعل : « جَادَ » للدلالة على تأنيث فاعله ؛  
وهو : « كل » ، مع أن هذا الفاعل مذكر فى ذاته . ولكنه مضاف ، اكتسب  
تأنيثه من المضاف إليه . أى : من : كلمة « عين » المؤنثة . فصح لذلك تأنيث  
فعله . وقد تحقق الشرطان ، لأن المضاف كلٌّ عامٌ يشمل المضاف إليه ، ولا يفسد  
المعنى بحذف المضاف هنا وإقامة المضاف إليه ؛ فيقال : جاءت عليه عين ثرة<sup>(٣)</sup>  
ومثل هذا قوله تعالى : « يوم تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ من خيرٍ مُحْضَرًا » ...

(١) أَصْبَنَ شَغَافَ قَلْبِي . (والشَّافُ بفتح الشين المشددة ، وفتح الغين) غشاء يلف القلب .

(٢) عين ثرة ؛ أى : بئر منهرة ؛ فيأضه الماء .

(٣) يتصل بهذا الحكم شيء آخر ؛ هو وقوع لفظ « كل » مضافاً ، يليه « المضاف إليه » ،

ثم « نعت » بعدها . فلايهما يكون هذا النعت ؟

الجواب فى « ج » من ص ١٦٧ .

فَقَدْ أَنتَ الْمَضَارِعَ : ( تجد ) لتأنيث فاعله المضاف - المستوفى الشرطين - تأنيثاً مكتسباً من المضاف إليه ؛ لا تأنيثاً ذاتياً <sup>(١)</sup> .

فإن فَقَدْ المضاف أحد الشرطين لم يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، فمثال ما فقد الشرط الأول : قولهم : « أعجبتني يوم العروبة » ، فلا يصح : أعجبتني يوم العروبة ، لأن المضاف ليس كلا ، ولا بعضاً ، ولا كالبعض ، مع أنه صالح للحذف ، فيقال : أعجبتني العروبة <sup>(٢)</sup> . ومثال ما فقد الشرط الثاني : سرتني ربان الباخرة ، فلا يصح سرتني ربان الباخرة ، إذ لا يمكن حذف المضاف وإقامة

(١) وفي هذا التأنيث المكتسب يقول ابن مالك :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا  
(موهل - بفتح الهاء - بمعنى : مؤهل ، أى : صالح . أو هلت الرجل للعمل ؛ جعلته صالحاً له ، وأهلاً لمزاولته) . يريد : أن الثاني - وهو المضاف إليه - قد يفيد الأول التأنيث ؛ إن كان الأول صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني ؛ كما شرحنا . وقد أهمل الشرط الأول .

وكلمة : « ربما » قد تفيد التكثير فالقياس عليه صحيح . وقد يكون معناها التقليل ، وأن استفادة للتأنيث السالفة قليلة . وهذا صحيح ، ولكنها قليلة لاتمنع القياس عليها ؛ إذ هي « قليلة نسبية » ، لا ذاتية (وقد شرحناها في رقم ٣ من هامش ص ٧٩ وأشرنا هناك إلى المرجع ، وإلى ص ٥٨٥ من الجزء الرابع ، باب جميع التكسير) م ١٧٢ حيث البيان المقيد عن المطرد ، والقياس ، والأكثر ، و...و. وما يصح أن يقاس عليه وما لا يصح ( . - فليست قليلة في ذاتها لا يصح القياس عليها ، ولكنها قليلة بالنسبة للكثرة التي لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ومع أنها قليلة نسبية تكفي للقياس عليها ، نرى الأحسن المدول عن محاسنها قدر الاستطاعة .

ويل هذا البيت في الترتيب بيت سبق شرحه في المكان الأنسب من ص ٤٩ . . . - وهو :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَّ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مُوَهَّلًا إِذَا وَرَدَ

(٢) هذا نص كلام « الخضرى » والمثال منقول عنه . وهو مثال لا يخلو من « شبه الجزء » ولكن هذه المشابهة ضئيلة لا يلفت إليها ؛ إذ تعذر الوصول إلى إضافة خالية من تلك المشابهة خلواً تاماً ، لإرتباط فيه بين المتضايقين ولو كانت الإضافة غير محضة : فالمقصود : المشابهة القوية كما أشرنا قبل .

.....  
.....

المضاف إليه مكانه مع المحافظة على المعنى الأول<sup>(١)</sup> . . . .

الثالث عشر : استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين المذكورين في الحكم الثاني عشر . ولكن هذه الاستفادة قليلة في النصوص الماثورة قلة لا تبيح القياس عليها ؛ فمثال المضاف المؤنث الذي هو جزء من المضاف إليه المذكور قولهم : مُضْعَمَةُ اللسان جالِبٌ للبلاء ؛ ودافعٌ للنقَم ، ومثال المضاف الذي يشبه جزء المضاف إليه المذكور قول الشاعر :

رُؤْيَا الفِكْرِ مَا يَشْغُولُ لَهُ الْأَمْرُ رُْمُعِينَ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

وقول الآخر :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا

ومثال المضاف الذي هو « كل » للمضاف إليه : عامة الإقليم منصرف إلى الإصلاح والتعمير ، فكلمة : « عامة » مبتدأ مؤنث ، لكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه ، فجاء الخبر ( وهو : منصرف ) مذكراً لذلك<sup>(٢)</sup> . .

الرابع عشر : جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء ، وذلك في ثلاثة مواضع :

أولها : أن يكون المضاف اسمًا معربًا متوغلاً في الإبهام<sup>(٣)</sup> غير زمان ؛ ( ككلمة : غير - شبه - مثل . . . ) والمضاف إليه مبنياً ، كالضمير -

(١) بمناسبة الحكم « الثاني عشر » والحكم « الثالث عشر » الذي يليه مباشرة ذشير إلى « الملاحظة » المدونة في رقم ٢ التالي تتضمن حكم كلمتي : « أحد ، وإحدى » المضافتين من جواز تذكيرهما وتأنيئهما في بعض استعمالهما . . .

(٢) « ملاحظة » : أشرنا في الجزء الأول ( م ٣٤ ص ٤٥٨ موضوع « المطابقة بين المبتدأ والخبر » إلى تأنيث كلمتي : « أحد ، وإحدى » المضافتين ، وتذكيرهما . وقلنا ما نصه بين الأحكام الهامة المعروضة هناك : « من الخبر الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : « أحد وإحدى » المضافتين إذا كان المضاف إليه لفظاً يخالف المبتدأ في التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز في الكلمتين موافقة المبتدأ أو الخبر ؛ مثل : المال أحد السعادتين ، أو إحدى السعادتين ؛ بتذكير : « أحد » مراعاة للمبتدأ : « المال » وهو مذكر ، وبالتأنيث مراعاة للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمة : « السعادتين » ومثل : الكتابة أحد اللسانين ، أو إحدى اللسانين ؛ بالتأنيث أو بالتذكير ، طبقاً لما سلف هناك . اهـ

(٣) تقدم الكلام في هذا الباب - ص ٢٤ - على الأسماء المتوغلة في الإبهام ، وسنعود لها بمناسبة أخرى تأتي في ص ٨٠ - و « هـ » من ٨٧ - و ٩١ - و ١٣١ - و ١٤١ وما بينهما .

واسم الإشارة ، و . . . و . . . <sup>(١)</sup> فيجوز في المضاف إبقاؤه على إعرابه كما كان ، أو بناؤه على الفتح ؛ نحو : أجيبُ داعيَ المروءة ، ولو دعاني غيرهُ ما أجبت . فكلمة « غير » فاعل ؛ إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبنى على الفتح - لإضافته إلى المبنى وهو الضمير - في محل رفع ، فالأمران جائزان - ( عند غير ابن مالك فإنه لا يبيح بناء المضاف بسبب إضافته لمبنى ، كما سبق في باب : « الظرف » ) . ونحو ؛ مثلكَ لا ينال على ضم يراد به . فكلمة : « مثل » مبتدأ ، إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبنى على الفتح في محل رفع ؛ فالأمران جائزان ، ( عند غير ابن مالك ) ، ومثل هذا قول الشاعر :

وما لامَ نفسيَ مثْلُها لىَ لائمٌ ولا سدَ فقرى مثْلُ ما ملكتْ يدى

فكلمة : « مثل » في الشطرين فاعل ، وهى إما معربة مرفوعة بالضممة مباشرة ، وإما مبنية على الفتح في محل رفع . وسبب بنائها على الفتح لإضافتها للمبنى ، وهو الضمير « ها » في الشطر الأول ، واسم الموصول « ما » في الشطر الثانى .

ثانيها : أن يكون المضاف زماناً مبهماً <sup>(٢)</sup> معرباً في أصله ، والمضاف إليه مفرداً <sup>(٣)</sup> مبنياً ؛ مثل : « إذ » ؛ كقوله تعالى : « فلما جاء أمرنا نجسنا صالحاً والذين آمنوا معه برجمة منا ، ومن خزي يومئذ . . . » وقوله تعالى عن هول يوم القيامة : « يَوَدُّ المجرمُ لو يفتنَّدى من عذاب يومئذٍ ببنيهِ . . . » . فكلمة : « يوم » في الآيتين ؛ يجوز فيها الأمران ؛ الجر مباشرة مع الإعراب ، أو البناء على الفتح في محل جر . وهى في الحالتين اسم زمان مبهم مضاف <sup>(٤)</sup> وبعدها المضاف إليه : « إذ » . وإنما كان « اليوم » هنا مبهماً لأن المراد منه

(١) ويشترط بعض النحاة ، لانتقال البناء من المضاف إليه المضاف أن يكون المضاف إليه مذكوراً - لاحظوا . والصحيح أن هذا الشرط مرفوض ؛ (طبقاً للبيان الآتى في رقم ٢ - هامش ص ١٣٢)

(٢) المراد بالزمان هنا : ما يشمل ظرف الزمان ، وما يدل على الزمان من غير ظرفية . - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٨٦ -

(٣) أى : غير ضمير وإشارة ، وغير جملة ، وهما الموضعان : السابق والآتى . ويشترط في اسم الزمان ألا يكون مثنى ؛ وإلا وجب إعرابه - ( كما في رقم ٤ من هامش ص ٨٩ ) .

(٤) وهو في الوقت نفسه مضاف إليه أيضاً ، وقبله المضاف : ( خزي - عذاب ) .

مجرد الزمن من غير تعيين « يوم خاص » ، ولا تحديده بعدد محدود من الساعات .  
ثالثها : أن يكون المضاف زماناً مبهمًا معربًا في أصله ، والمضاف  
إليه جملة فعلية فعلها مبني ؛ بناءً أصلياً<sup>(١)</sup> ، أو عارضاً<sup>(٢)</sup> ؛ فنثال الأصلي  
قول الشاعر :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصَّبَا      وقلتُ : أَلَمَّا أَصْنَحُ<sup>(٣)</sup> والشيبُ وازعُ ؟  
ومثال العارض قول الشاعر :

لَأَجْسَدَ بَنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلَمًا      على حينَ يَسْتَصِينُ كُلَّ حَلِيمٍ  
فيجوز في كلمة : « حين » في البيتين إما الإعراب والجر المباشر « بعَلَى »  
ولما البناء على الفتح في محل جر . والبناء أحسن .

فإن كان المضاف المعرب زماناً مبهمًا والمضاف إليه جملة اسمية ، أو جملة  
مضارعية ، مضارعها معرب — جاز في المضاف الأمران أيضًا : ( الإعراب أو  
البناء على الفتح ) . ولكن الإعراب أفضل<sup>(٤)</sup> . فنثال الجملة الاسمية قول الشاعر :  
أَلَمْ تَعْلَمْ — يَا عَمْرُكَ اللهُ<sup>(٥)</sup> — أني      كريمٌ على حينِ الكرامِ قليلُ  
وقول الآخر :

تذكرَ ما تذكرُ ، من سُلَيْمَى      على حينِ التوصلِ غيرُ دانٍ  
ومثال الجملة المضارعية التي مضارعها معرب قوله تعالى : « هذا يومٌ ينفع  
الصادقين صدقهم » فيجوز في كلمة « حين » الإعراب والبناء لوقوع المضاف  
إليه جملة اسمية ، وكذلك يجوز في كلمة : « يوم » الأمران : لوقوع المضاف

(١) هو بناء الماضي .

(٢) هو البناء الطارئ على المضارع ؛ بسبب اتصاله بنون التوكيد ، أو نون النسوة .

(٣) بمعنى : ألم أتيقظ من النفلة ؟

(٤) انظر ما يختص بهذا الحكم في : « أ » من ص ٨٧ .

(٥) « يا » حرف تنبيه . أو حرف نداء ، والمنادى محذوف . و « عركه الله » تحتل أمراً كثيرة  
في معناها لإعرابها . من أوضحها : إعراب كلمة « عمر » مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير أعمر  
عمره بالله ؛ أي : أعمر قلبك بتذكير الله ، « والله » منصوب على نزع الخافض .



إليه جملة مضارعية مضارعها معرب . والإعراب في الحالين أعلى - كما سبق ،  
وكما سيبيء في مكان آخر من هذا الباب <sup>(١)</sup> .

الخامس عشر : جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف ، بشرط أمن  
اللبس عند حذفها ، وعدم خفاء المعنى . ومن هذا قوله تعالى : « . . . وَأَوْحَيْنَا  
إِلَيْهِمْ فَعْلَ الْخَيْرَاتِ ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ . . . » . وقول الشاعر :  
إِنَّ الْخَلِيلَ <sup>(٢)</sup> أَجْدُ وَأُ <sup>(٣)</sup> الْبَيْتِ إِذْ رَحَلُوا وَأَخْلَفُوكَ « عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا  
وَالْأَصْل : إقامة الصلاة - وعدة <sup>(٤)</sup> الأمر ؛ فحذفت تاء التأنيث ، من  
المضاف ؛ تخفيفاً في النطق ، ولم يترتب عليه لبس ولا خفاء في المعنى . أما إذا  
ترتب على الحذف شيء من هذا فإنه يمتنع ؛ فلا يجوز الحذف في مثل : ثمرة  
- خمسة ، ونحوهما .

والأفضل الأخذ بالرأى السديد الذي يمنع القياس على هذا الحذف ، منعاً  
باتاً ، ويحصره في دائرة السماع وحدها .

\* \* \*

(١) ص ٧٨ وفي رقم ٤ من ص ٨٩ .

(٢) الأسرة ، أو الشركاء ، أو الرفاق ، أو : غيرهم من كل جماعة متشابهة في أمرها .  
(٣) جددوا .

(٤) مصدر : « وعد - يعد » وسيجيء في الجزء الرابع (م ١٨٤ - باب . الإعلال بالحذف)  
وجوب حذف « الواو » التي هي فاء الفعل الثلاثي ، المفتوح العين في الماضي ، مكسورها في المضارع  
فيجب حذف هذه الواو من المضارع والأمر ؛ مثل : وعد يعد - وصف يصف . . . وكذلك يجب حذفها  
من مصدره بشرط أن يكون هذا المصدر على وزن « فَعْلَلَة » (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأن تكون التاء  
التي في آخره هي تاء العوض عن الواو المحذوفة ، فيقال : عِدَّة - صِفَة . . . في : وعد - وصف . . .

## الملخص

ما تقدم هو أشهر أحكام الإضافة ، جمعنا شَتَيْتِهِ <sup>(١)</sup> في مكان واحد ، ليسهل الرجوع إليه ، والانتفاع به <sup>(٢)</sup> .  
فإن أردنا تركيزه في خمسة عشر حكماً - منها أحد عشر حتمية ، وأربعة جائزة - وهي كما يلي مرتبة ترتيبها في الشرح السالف :

- ( ١ ) وجوب جر المضاف إليه في جميع أحواله .
- ( ٢ ) وجوب حذف نون المثني وجمع المذكر السالم إن وقع أحدهما مضافاً . ويسرى هذا الحكم على ملحقاتهما .
- ( ٣ ) وجوب حذف التنوين من آخر المضاف .
- ( ٤ ) وجوب حذف « أل » الزائدة من صدر المضاف ، إلا في بعض حالات معدودة .
- ( ٥ ) وجوب اشتغال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي متخيل .
- ( ٦ ) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً ، بشرط أن تكون الإضافة محضة .
- ( ٧ ) وجوب الاتصال وعدم الفصل بين المتضايين إلا في حالات معينة . . .
- ( ٨ ) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير الحتمي .
- ( ٩ ) وجوب تقديم المضاف على المضاف إليه ؛ وعلى معمولاته ، إلا في حالة واحدة .
- ( ١٠ ) وجوب استفادة المضاف الذي ليس مصدراً من المضاف إليه المصدرية
- ( ١١ ) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرطين .

\* \* \*

- ( ١٢ ) جواز استفادة المضاف المذكور من المضاف إليه التأنيث ، بشرطين .
- ( ١٣ ) جواز استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين
- ( ١٤ ) جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء .
- ( ١٥ ) جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف بشرط أمن اللبس .

(١) ما تفرق منه .

(٢) وقد جمع أكثرها من غير إيضاح واف صاحب « المنى » في الباب الرابع من الجزء الثاني .

## المسألة ٩٤ :

تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافاً ، وعدم وقوعه .

الاسم نوعان : نوع يتمتع أن يكون مضافاً ، ومنه أغلب المبنيات ، كالمضمرات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول . وأسماء الشرط . وأسماء الاستفهام ، . . . ويستثنى من الثلاثة الأخيرة : « أى » الموصولة ، والشرطية ، والاستفهامية ؛ فإنها تقع مضافاً - كما سيحىء في حكمها <sup>(١)</sup> - :

ونوع آخر لا يتمتع بإضافته ؛ فيضاف جوازاً ، أو وجوباً . ومن المضاف جوازاً أكثر الأسماء المضافة إلى المفرد <sup>(٢)</sup> الظاهر ، أو إلى الضمير ؛ كالتى فى قولهم : من خير ضروب الشجاعة كلمة حق<sup>٣</sup> يقال فى مجلس حاكم جائز ، هواه متسلط ، وسيفه طائش . . . و . . .

أما الذى يضاف وجوباً فأقسام أربعة ؛ ملخصها : ( ما تجب إضافته لمفرد <sup>(٢)</sup> مع جواز قطعه عن الإضافة لفظاً <sup>(٣)</sup> دون معنى ؛ سواء أكان المفرد اسماً ظاهراً أم ضميراً ) . ( وما تجب إضافته للمفرد أيضاً ، ولكن مع امتناع قطعه عن الإضافة اللفظية ) . ( وما تجب إضافته للجملة - الاسمية أو : الفعلية - وبعضه قد يصح قطعه فى اللفظ عن الإضافة ) - . ( وما تجب إضافته للفعلية وحدها مع جواز قطعه عن الإضافة ) . . . - وفيما يلى التفصيل :

فأولها : ما يضاف وجوباً إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير ، مع جواز قطع المضاف عن الإضافة لفظاً - فقط - دون معنى <sup>(٣)</sup> ) وذلك

(١) فى ص ١٠٤ وما بعدها .

(٢ و ٢) المفرد هنا ؛ ما ليس جملة .

(٣ و ٣) المضاف لفظاً ومعنى هو : ماله « مضاف إليه » مذكور صراحة فى الكلام ، متم للمعنى المقصود من المضاف . أما المضاف معنى فقط فهو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع ، مع قيام قرينة تدل عليه . وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله له كما يلاحظ وهو موجود ، - ويتأق إشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٤ - .

يحذف المضاف إليه ، والاستغناء عنه بالتونين الذى يحىء عوضاً عنه ، ودَلاًً عليه ، مع إرادة ذلك المحذوف وتقديره ، الحاجة المعنى إليه ؛ فيكون المضاف فى هذه الحالة مضافاً فى المعنى دون اللفظ ، ويبقى له حكمه فى التعريف أو التنكير كما كان<sup>(١)</sup> . مثل الكلمات : ( كل<sup>(٢)</sup> ) - بعض -

( ١ ) وقد ارتضى بعض النحاة أن يسمى هذا النوع من التونين فى آخر الأسماء المعربة : « تونين للعوض والأمكنية معاً » لأنه عوض عن المحذوف ، ولأن الاسم الذى يحويه اسم معرب منصرف - راجع حاشية الحضرى ، أول باب المنوع من الصرف - .

وهذا رأى أوضح وأدق من رأى الآخر القائل : إنه للأمكنية فقط ؛ بحجة وقوعه فى اسم معرب منصرف لا بد من وجوده فى آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه ؛ فيحذف التونين لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التونين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تونيناً جديد النوع ، وإنما هو تونين الأمكنية الذى يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتى هنا ؛ اختفى بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان -

وقد سبق فى ج ١ ص ٣٢ م ٣ . الكلام على أنواع التونين المختلفة ، وأشرنا إلى هذا النوع من التونين وأبدينا رأى فيه .

( ٢ ) بشرط ألا تكون كلمة : « كُلٌّ » ، للتوكيد ؛ مثل : أجمال الأصدقاء كلهم ، ولا ألذمت . مثل : شجاع الرأى هو الرجل كلُّ الرجل . فإن كانت للتوكيد أو ألذمت وجب إضافتها لفظاً ومعنى - ( كما سيجىء هنا ، وفى باهما ص ٤٦٦ و ٥٠٠ ) ولا يجوز قطعها عن الإضافة

هذا ، وكلمة : « كُلٌّ » فى لفظها مفردة دائماً ومذكورة . وقد يطابقها ما بعده فى هذين الأورين أولاً يطابق ، على حسب البيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٤٥١ و ٤٩٦ . ولأنى يتممه ما فى ص ٦٢ وما فى « ج » من ص ١٦٧ .

أما حكم « كُلٌّ » و « بعض » من ناحية تعريفهما أو تنكيرهما إذا انقطعا عن الإضافة بأن حذف المضاف إليهما - فقد سبق له بيان مفيد ، فى ج ١ م ٣ ص ٣٨ عند الكلام على تونين العوض ، وفى التصريح كلام عن ذلك ( وقد نقله الصبان ) ونصه : « ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ؛ ولذلك يأتى الحال منهما ؛ فتقول : مررت بكلِّ قائماً ، وبعض جالساً والأصل فى صاحب الحال التعريف . وذهب الفارسى إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفاً ، وسدساً ، وثلاثاً ، وربعاً ، ونحوها . . . . . معارف ؛ لأنها فى المعنى مضافات ، وهى إذ تعرب حالا - نكرات بالإجماع ؛ لوقوعها أحوالاً . ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده ، وأحياناً لا تريده . ودل بحجى الحال بعد : « كل وبعض » على إرادته » . ا هـ .

والمفهوم أن هذا الخلاف حين يكون المضاف إليه معرفة - كما صرح بعضهم - فإن كان نكرة ( وهذا جائز ، كما سيجىء فى « ب » ص ١١٥ ) - فلا خلاف ؛ فى تنكيرهما ؛ إذ المضاف إليه حين يكون نكرة لا يفيد المضاف تعريفاً .

وبناء على رأى سيبويه والجمهور لا يصح إدخال : « أل » التى للتعريف على « كل ، وبعض » المعرفتين فى تلك الصورة ، ويصح عند الفارسى ، ومن معه . وفى رأيه تيسير ، واه أنصار من قدامى النحاة واللغويين . يقول الحضرى - ٢ أول باب « البدل » : ( جوزه بعضهم ، ؛ لعدم ملاحظة إضافة ) . ا هـ .

- راجع ماله صلة بهذا الحكم فى البيان السابق بالجزء الأول فى الموضوع المشار إليه -

أى<sup>(١)</sup> . ومثل ؛ (غير - مع - الجهات الست) ، ونحوها . لكن لكلمة : « غير » وأشباهاها أحكام خاصة تختلف عما سبق ، وسيجيء ذكرها<sup>(٢)</sup> .

نقول مع الإضافة : كل امرئ بما كسب رهن . ومثل :

قد كنت أشفق من دمعى على بصرى فالיום كل عزيز بعدكم هانا  
بعض العتاب دواء ، وبعضه بلاء - أى نبيل تصاحبه يخلص لك -  
الأعمال قيم الرجال ؛ فأيتها تمارسه بنى عنك . . . . .

ويجوز فى الكلمات المضافة السابقة - وأشباهاها - القطع عن الإضافة ؛ نحو :  
( قل كل يعمل على شاكلته ) - ( حسناتيك !! بعض الشر أهون من بعض )  
( أيتا تعمل تلق الجزاء ) . . . . . والأصل : ( كل إنسان . . . ) ( من بعضه ) . . . ( أى عمل يعمل . . . ) فحذف المضاف إليه مع إرادته ، وجيء بالتثوين عوضاً عنه .

ويشترط فى قطع كلمة : « كل » عن الإضافة ألا تكون توكيداً ، ولا نعتاً  
فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظاً ، وعدم قطعها ؛ نحو : فاز المخلصون  
كلهم - أنت الأمين كل<sup>(٣)</sup> الأمين<sup>(٤)</sup> .

( وهناك شروط وأحكام خاصة لإضافة « أى » ، وكذا : « غير » ، ومع ،  
والجهات الست » - كما قلنا - سيجيء إيضاحها ، وبسط الكلام عليها فى الموضع  
المناسب من هذا الباب<sup>(٥)</sup> .

وثانيها : ما يضاف وجوباً للمفرد أيضاً - دون الجملة - ولكن لا يجوز

(١) الشرطية ، أو : الموصولة ، أو الاستفهامية . أما التى تكون نعتاً أو حالا فواجبة الإضافة لفظاً ومعنى ، - كما يجيىء ، فى ص ١٠٤ - .

(٢) فى ص ١٢٤ و ١٣١ وما بعدها .

(٣) « كل » هنا ، نعت للأمين قبلها . وسيجيء تفصيل الكلام عليها فى النعت ( ص ٤٥١ )  
وفى التوكيد ( ص ٤٩٢ ) وفى هذه الصفحة بيان كثير من واقعها الإعرابية ومطابقة الضمير المائد  
عليها .

(٤) لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

(٥) ص ١٠٤ و ١٣٠ وما بعدها ؟ وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَيَعْضُ الْأَسْمَاءُ يُضَافُ أَبَدًا وَيَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتُ لَفْظًا مُفْرَدًا ،  
أى : بعض الأسماء لا بد من إضافته حتماً . ومع أن إضافته حتمية قد يكون منه ما يقع لفظاً =

قطعه عن الإضافة لفظاً ؛ فيجب أن يظل مضافاً في اللفظ ، وله أربع صور :

١ - أن يضاف إلى اسم ظاهر مفرد<sup>(١)</sup> ، مع امتناع القطع ؛ مثل الكلمات :  
( أولو<sup>(٢)</sup> - أولات<sup>(٣)</sup> ) . - ( ذو<sup>(٤)</sup> - ذات<sup>(٥)</sup> ) . . . ، وفروع هــدَين ؛  
وهي : ذَوَا - ذَوُو - ذَوَاتَا - ذَوَاتِ . . . نحو : الآباء أولُو فضل -  
الأمهات أولاتُ نعمة - ذو النصيحة أخُ بارٌّ - العُرُوبة رابطة ذاتُ  
قوة . . . و . . . و . . .

ب - أن يضاف إلى ضمير المخاطب - في الغالب - دون غيره من الضمائر ،  
مع امتناع القطع ، كالمصادر المثناة في لفظها ، دون مَسْعَنَاهَا : وهي المصادر  
التي يراد منها التكرار الذي يزيد على اثنين<sup>(٦)</sup> . مثل : لَسْبَيْكَ<sup>(٧)</sup> ، وسَعْدَيْكَ

= مفرداً ؛ لانقطاعه عن الإضافة ، لفظاً ، لا معنى ؛ فهو في أصله واجب الإضافة لفظاً ومعنى ، ولكنه  
قد ينقطع عن الإضافة لفظاً دون معنى ؛ بأن يحذف المضاف إليه مع إرادته في المعنى . مثل كلمة ؛  
كل - بعض - أئ . . . إلى غير هذا مما شرحناه .

( ١ ) أى : ليس جملة . كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٧١ .

( ٢ ) بمعنى : أصحاب . . . ( ٣ ) بمعنى : صاحبات . . .

( ٤ ) بمعنى : صاحب كذا . . . ولها إيضاح سيجيء في ص ٩٥ وآخر سبق في ص ٤٢ وفي  
الجزء الأول في باب الأسماء الستة .

( ٥ ) بمعنى صاحبة . . . ولهذا إيضاح سبق في ص ٤٢ ، وفي ج ١ في باب : الموصول .

( ٦ ) جاء في الصبان - ونقله عنه الخضرى باختصار قليل - ما نصه الحرفى عن المصدر « لبك » :

( أصله : أَلْبُ لك إلباين . أى : أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً ؛ لأن التثنية للتكرير - نحو قوله تعالى : « ثم ارجعْ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ » ، أى : كَرَّرَاتٍ - فحذف الفعل « ألب » وأقيم المصدر مقامه ، .  
وحذفت زوائده ، وحذف الجار من المفعول « الكاف » وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليسرع المحجب  
إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهى . ويجوز أن يكون من « لَبَّ » بمعنى : « أَلْبُ » فلا يكون مخنوف  
الزوائد . قاله الرضى . ومثله في حذف الزوائد الباقي ) . إله كلام الصبان .

وإذا كان من الصحيح اعتباره - مباشرة - مصدراً للفعل : « لَبَّ » أى : لبَّ لباً ، بمعنى :  
« ألب إلباباً » ، كمل يدل عليه الكلام ، وكما صرحت به كتب اللغة ، فالداعى للعدول عن هذا رأى  
الصحيح الذى لا يستدعى حذفاً ولا بعداً ؟ لا داعى . . .

( ٧ ) سبق بيان آخر لهذه المصادر - وغيرها - في ج ٢ م ٧٦ ص ١٩١ في آخر باب :

« المفعول المطلق » .

وَحَسَنَانِيكَ ، وَدَوَالِيكَ ، وَهَذَا أَذِيكَ . . . . . و . . . . . نحو : ( لَبَّيْكَ أَيُّهَا الدَّاعِي للخير ؛ بمعنى : أَقِيمُ على إجابتك إقامة بعد إقامة ) - ( سَعْدَ يَكُ أَيُّهَا المستعين ؛ بمعنى : أَسْعِدُ إِسْعَاداً<sup>(١)</sup> لك بعد إسعاد . . . والأكثر في استعمال ؛ : « سَعْدَ يَكُ » أن تكون بعد « لَبَّيْكَ » ) - ( حَسَنَانِيكَ أَيُّهَا الحزين بمعنى : أَنَحْنُ تَحَنُّناً عليك بعد تحنن ) ، ومثل :

حَسَنَانِيكَ<sup>(٢)</sup> مَسْئُولاً ، وَلَبَّيْكَ دَاعِياً وَحَسْبِي مَوْهُباً ، وَحَسْبُكَ وَاهِباً ومثل :

تَأْكُلُ الْأَرْضَ ثُمَّ تَأْكُلُنَا الْأَرْضُ ضُ ، دَوَالِيكَ ، أَفْرَعَا وَأَصُولاً بمعنى تداولاً بعد تداول ؛ أَيْ : تَوَالِيّاً بعد توال ، - ( وَهَذَا ذِيكَ أَيُّهَا الصَّارِخُ ، بمعنى : أَسْرِعُ إِسْرَاعاً بعد إِسْرَاع ) . . . . . و . . . . .<sup>(٣)</sup>

ولما كانت هذه الألفاظ مثناة في ظاهرها دون معناها - إذ المراد منها الكثرة والتكرار الذي يزيد على اثنين ، كما قلنا - اعتبروها ملحقة بالثنى في إعرابه ، مراعاة لمظهرها وأصلها ، وليست ثنئ حقيقياً من ناحية معناها . ويُعْرَبُونَهَا مفعولاً مطلقاً<sup>(٤)</sup> لفعل من لفظها ، إلا : « هَذَا أَذِيكَ » فإنه من معناه وهو : أَسْرِعُ ؛ إذ لا فعل له من لفظه<sup>(٥)</sup> . . . . .

ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه إضافة إحدى الكلمات السالفة - وأشباهاها -

(١) أَيْ ، أَسَاعِدُ مُسَاعِدَةً . . . . .

(٢) هِيَ فِي الْبَيْتِ كَلِمَةٌ : اسْتَعْطَافٌ لِلْمَخَاطَبِ ، بِمَعْنَى : تَحَنُّنٌ حَتَانًا بَعْدَ حَتَانٍ . وَكَقَوْلِهِمْ :

حَتَانِيكَ ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ .

(٣) وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ : حَسْبُكَ أَرِيكَ ، أَيْ : مُحَاجَزَةٌ بَعْدَ مُحَاجَزَةٍ . وَحَسْبُكَ أَرِيكَ ، أَيْ :

حَذَرًا بَعْدَ حَذَرٍ .

(٤) وَهَذَا الْإِعْرَابُ أَفْضَلُ مِنْ إِعْرَابِهَا حَالًا مَوْوَلَةً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ مَعَارِفٌ ؛ بِسَبَبِ إِضَافَتِهَا

لِلضَّمِيرِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَالِ أَنْ تَكُونَ ذِكْرَةً بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ ، لَا مَعْرِفَةً ، قَدْرَ الْإِسْطَاعَةِ . وَتَفْضِيلُ إِعْرَابِهَا مَقْذُوفًا مُطْلَقًا إِنَّمَا يَكُونُ حَيْثُ يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى ، فَلِذَا اقْتَضَى الْمَعْنَى بَيَانَ الْهَيْئَةِ - وَهَذَا مِنْ خِصَائِصِ

الْحَالِ - وَجِبَ التَّزْوِيلُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ .

(٥) نَقَلَ بَعْضُهُمْ - وَالْأَخَذَ هَذَا أَحْسَنُ - أَنَّ لَهَا فِعْلًا مِنْ لَفْظِهَا هُوَ : هَذَّ ، يَهْذُ - هَذَا

- بِمَعْنَى - : أَسْرَعَ ، يَسْرِعُ - إِسْرَاعًا . وَمِنْ مَعَانِيهَا : كَفَّ - يَكْفُفُ .

إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، أو إلى اسم ظاهر ، كالقليل الوارد في « لبيك » ، فقد سمع فيها : « لَبَيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي » بالإضافة لضمير الغائب . كما سمع فيها بالإضافة إلى اسم ظاهر في قول أعرابي استعان بآخر اسمه : « مِسُور » في دفع غرامة مالية فادحة ، فأعانه ، فأراد الأعرابي المستعين أن يتجزئه خيراً على صنيعه ؛ فوعده بتلبية يَدْعَى مِسُور إذا دعاه لأمر هام :

دَعُوْتُ - لِمَا نَابَنِي - مِسُورًا فَلَبَّيْ<sup>(١)</sup> . فَلَبَّيْ يَدْعَى مِسُور<sup>(٢)</sup>  
فالمضاف هنا هو كلمة : « لَبَّيْ » ، والمضاف إليه اسم ظاهر ، هو كلمة : « يَدْعَى » . . . . . المنشأة . ( وأصلها : « يَدْعَيْن » ) ، حذف التثنية للإضافة . وخص « اليبدين » بالذكر لأنهما اللتان قدَّمتا المال والمعونة للمستعين ، وبهما يكون إنجاز الأمور ) .

وقول الآخر :

لَبَّيْ نَدَاكَ . لَقَدْ نَادَى فَأَسْمَعْنِي يَقْدِيكَ - سَن رَجُل - صَحْبِي وَأَفْدِيكَ  
ح - أن يضاف إلى الضمير مطلقاً : ( سواء أكان للمتكلم أم لغيره ، وللمفرد أم لغيره ، وللمذكر أم لغيره . . . ) مع امتناع القطع أيضاً ؛ مثل كلمة « وَحْد »<sup>(٣)</sup> وكلمة : « كُل » المستعملة في التوكيد ؛ كدعاء بعضهم : ( رَبَّنَا .

( ١ ) مفعول هذا الفعل محذوف ، والتقدير : فلباني ، أو : فلبى ندائي .

( ٢ ) فتلبية بعد تلبية ليدى مسور ، أبادر إليه إذا ناداني كما بادر إلى . فكلمة : « لَبَّيْ » مفعول مطلق ، مضاف لاسم ظاهر .

( ٣ ) ما إعراب كلمة : « وَحْد » ؟ وما نوع المضاف إليه بعدها ؟ جواب هذا في « الجمع » - ج ٢ ص ٥٠ باب : « الإضافة » - حيث يفهم منه أن : « وَحْد » منصوب لزوماً . . . ، إما لأنه مفعول مطلق لفعل من لفظه ، يقال : وَحَّد الرجل - بفتح الحاء - يَحْد - بضمها - إذا انفرد ، وإما لأنه حال ، وإما على نزع الحافض . . . وقيل غير هذا . ولكن الآراء كلها تتفق على النصب ، مع اختلافها في سببه ، وفي عامله . ثم جاء في « الجمع » بعد ذلك مباشرة ما نصه - مع زيادة بضع كلمات للإيضاح - : ( هو لازم الأفراد والتشكيك ؛ لأنه مصدر ، وقد يشق شذوذاً ، أو يجر بعمل ، فقد سمع : جلسا على وَحْدٍ يَهِيمَا ، وقلنا ذلك وَحْدَيْنَا ، واقتضيت كل درهم على وَحْدِهِ ، وجلس على وَحْدِهِ . وقد يجر بإضافة ، والمضاف هو كلمة : نَسِيج ، أو قَرِيع - بوزن « كَرِيم » فيها - أو جَحِيش ، أو عَصِير ، مصغرين ، مع إلحاق علاجات التثنية ، والجمع بهذه الكلمات على الأصح ، يقال : هو نَسِيج وَحْدِهِ ، وقريع وَحْدِهِ ، إذا قصد قلة نظيره في الخير - وأصله في الثوب ، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره . و « القريع » السيد . )

( وهو جَحِيش وَحْدِهِ ، وعَصِير وَحْدِهِ إذا قصد قلة نظيره في الشر ، وهما مصغر « عَصِير » بمعنى : =



عليك وحدك أعتمد ، ومن اعتمد عليك فلن يكون وحدَه في معركة الحياة الطاحنة ؛ فلا تتركني وحدي يا خير ناصر ومجيب ) . . . ومثل قوله تعالى : « قل إن الأمر كله لله » ، وقوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها . . . » ، وقوله : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون . . . » <sup>(١)</sup> و . . .

د - أن يضاف إلى اسم ظاهر ، أو ضمير ، مع امتناع القطع فيهما أيضاً ؛ كالكلمات : كِلَا - كِلْتَا - عند - لدى - سيوى - قُصَارَى الشيء - حُمَادَى الشيء ؛ ( ومعنى كل من هذين : غايته ) . . . نحو : قول الشاعر :

كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا <sup>(٢)</sup> فِي النَّائِبَاتِ ، وَإِلَام <sup>(٣)</sup> الْمَلَمَّاتِ <sup>(٤)</sup>  
وقول الآخر :

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ - إِذَا مَتْنَا - أَشَدُّ تَغَانِيًا وَنَحْوُ : ( كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكُلَهُمَا . . . - كِلْتَا هُمَا نَاضِرَةٌ يَانِعَةٌ . . . ) - ( عند الشدائد تُعَرِّفُ الْإِخْوَانُ . وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ) - ( لدى الأمين تُصَانُ الْوَدَائِعُ ؛ ولديه تُحَفَظُ الْأَسْرَارُ ) - ( قُصَارَى جَهْدِ الْمُنَافِقِ )

= حِمَار ، و « جَحش » وهو ولده ، ( يذم بهما المنفرد باتباع رأيهِ ) ويقال : هما نسيجا وحدهما ، وهم نسجاء وحدهم ، وهى نسيجة وحدها ، وهكذا . . . وقيل ، لا يتصل بكلمة ؛ « نسيج » . وأخواتها العلامات الدالة على التثنية والجمع ؛ فيقال : هما نسيج وحدهما . وهكذا .

وكلمة : « قَرِيع » لم يذكرها في التسهيل ، وذكرها أبو حيان ، وشيخه الشاطبي ، وزاد الشاطبي : رَجِيمٌ وحده ) « أَهْ كَلَامُ الْهَمْعِ ، ونقله عنه الصبان مختصراً .

( ١ ) يقول ابن مالك فيما سبق خاصاً بإضافة بعض الأسماء إلى ضمير المخاطب وحده ، أو إليه وإلى غيره من الضائرات :

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمًا امْتِنَعُ إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ كَوَحْدٍ .. لَبِيَّ .. وَذَوَائِي .. سَعْدِي .. وَشَدَّ إِيْلَاءَهُ « يَدِي » . لِ « لَبِيَّ »

أى : أن بعض الأسماء التي يتحم إضاقتها حيث وقعت من الأسلوب قد يمتنع أن يليه الاسم الظاهر . يريد : أن المضاف إليه بعد تلك الأسماء لا يكون اسماً ظاهراً ، وإنما يجب أن يكون ضميراً . وسرد بعض تلك الأسماء التي لا تضاف لاسم ظاهر ؛ ومنها : « وحد - لى » ، وحكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً ، وهو : « يد » بعد كلمة : « لى » .

( ٢ ) مُمِينًا ، وسنداً ناصراً . ( ٣ ) نزول . ( ٤ ) الشدائد .

كسب مؤقت ، وخسارة دائمة . وقصاراك ألا تنخدع بظاهره ) - ( حمادى  
المنافق كسب سريع ، وبلاء مقيم . وإن شئت فقل : حماداه ربح عاجل ، وضباع  
آجل ) - ( لا أبتغي سوى مرضاة الله ؛ فكل شيء سواها تافه رخيص ) .

مما تقدم يتضح أن كل حالات القسم الثانى الأربعة ، لا يجوز فيها قطع  
المضاف عن الإضافة مطلقاً .

( هذا ، وسيجيء <sup>(١)</sup> إيضاح الكلام على إضافة : « كلا ، وكلتا » وما يتصل  
بموضوعهما . ثم على كلمات أخرى ملازمة للإضافة ) .

• • •

وثالثها : ما يضاف وجوباً إلى جملة <sup>(٢)</sup> اسمية ، أو فعلية ، ومنه « حيث »  
و « إذ » <sup>(٣)</sup> . « و » <sup>(٤)</sup>

١ - فأما : « حيث » فأشهر استعمالاتها أن تكون ظرف مكان <sup>(٥)</sup> ... يضاف  
للجملة <sup>(٦)</sup> الاسمية ، أو الفعلية ، - والفعلية أكثر - سواء أكانت مثبتة أم منفية ؛

( ١ ) فى ص ٩٨ وما بعدها .

( ٢ ) سيجيى فى « ب » من الزيادة ( ص ٨٤ ) فائدة الإضافة للجملة دون المفرد ، وأن المضاف فى  
هذه الحالة واجب البناء إن كانت إضافته للجملة واجبة .  
ويشترط فى الجملة الواقعة مضافاً إليه أن تكون خبرية ؛ فلا تصح أن تكون إنشائية ،  
ولا أن تكون شرطية مبدوءة بإن الشرطية ، أو ما يشبه « إن » فى التعاليق - طبقاً لما جاء فى « الجمع »  
و « الصبيان » فى باب الجواز ، عند الكلام على ما يحزم فعلين - ، كما يشترط أن تكون غير مشتملة على  
ضمير يعود على المضاف ؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف فى التقدير إلى مفرد هو مصدر منها  
( على الوجه المبين فى ص ٨٤ ) فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه ، إلى المضاف كذلك  
لا يعود منها إليه .

هذا إلى أن اشتغالها على ضمير يعود على المضاف قد يوهى - فى بعض الحالات - أنها نعت أو شيء  
آخر غير المضاف إليه ؛ فيتغير المعنى المقصود تبعاً لذلك ؛ لأن معنى المضاف إليه يختلف عن معنى  
النعت وغيره .

( ٣ ) فى اللغة أسماء تشبه « إذ » فى دلالتها ، وبعض أحكامها ، سيجيى الكلام عليها  
فى « ٨٥ » من ص ٨٧ .

( ٤ ) من النادر الذى لا يحسن القياس عليه أن تقع شيئاً آخر ؛ كظرف زمان ، أو غيره .  
وليس بين الظروف مكانية - على الأرجح - ما يضاف للجملة إلا « حيث » ( كما سيجيى فى صفحة ١٢٢ )  
وإذا أضيفت إلى جملة اسمية وجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - ألا يكون الخبر فيها جملة  
فعلية . والأشهر بناؤها على الضم ) .

وقد سبق الكلام عليها من ناحية الظرفية فى ج ٢ ص ٢٣١ باب الظروف .

( ٥ ) مع ملاحظة الشروط التى تقدمت فى رقم ٢ و ٤ من هذا الهامش ، وملاحظة شرط آخر  
نفس عليه المبرد فى كتابه : « المنقضب » - ج ٢ ص ٥٤ - هو ألا تكون مختومة بما الزائدة .

ومن الأمثلة قوله تعالى لأهل الجنة : « فكلُّوا منها - حيث شئتم -- رغداً » :  
وقول الشاعر :

وقد يسهلِكَ الإنسان من باب أمنه وينجو بإذن الله من حيث يحذر<sup>(١)</sup>  
وقول بعض الأدباء : « هنا تطيب الحياة ، حيثُ الشملُ ملتئمٌ » ، وفيضُ  
الود غامرٌ ، وحيثُ الجمعُ مؤتلفٌ ، وإخوان الصفاء كثيرٌ .

وهي في كل أحوالها مبنية على الضم ؛ لما تنقَرَّر من أن الاسم الذي يُضاف  
للمجملة وجوباً بيّني وجوباً كذلك<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز قطعها عن الإضافة لفظاً .

ويبيح فريق من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية على الضم ؛ نحو : أنا  
مقيم حيثُ الهدوء ، وحيثُ الاطمئنان . وحجته أن الأمثلة المسموعة الدالة على  
إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة ، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها لأنها قلة  
نسبية ، وليست قلة ذاتية .<sup>(٣)</sup> ولا داعي عنده لتأويل تلك الأمثلة<sup>(٤)</sup> ، أو الحكم

(١) ومثل هذا قول الآخر يصف حبه وفاءه :

تَغْلَخَلْ حيثُ لم يبلغ شرابٌ ولا حزنٌ ، ولم يبلغ مرور  
(٢) لهذا الحكم بيان خاص بالظرف : « إذ » يحى في ص ٨٣ .

(٣) أشرنا (في رقم ١ من الهامش ص ٦٥) وفي ص ٥٨٥ ج ٤ م ١٧٢ إلى : « القلة النسبية  
والقلة الذاتية » ، - (وكذا في مواطن متفرقة من أجزاء الكتاب ومنها ص ٤٢٢ م ٩٠ ج ٢) . - وقلنا  
عن الأولى : إنها قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تحالفاً في حكم . وكلا  
النوعين في ذاته كثير العدد ، يصح محاكاته والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عدداً من الآخر ؛  
فالآخر قليل بالنسبة للأكثر . فالموازنة العددية بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه .  
ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته ؛ وهذا هو المراد من قولهم : « (إن التخريج على القليل  
إذا كان قياسياً فصيحاً ، سائق) » اهـ - راجع حاشية الصبان ، ج ٢ باب : « الحال » عند انكلام  
على تقدم الحال على صاحبها المجرور . . .

أما « القلة الذاتية » فقلة عديدة أيضاً ؛ ولكنها بارزة واضحة في ذاتها ، لا تحتاج إلى موازنة بينها  
وبين غيرها ؛ لنسبتها العددية ؛ بحيث يمكن الحكم سريعاً بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها .  
- انظر ص ٣٢٥ - والحق أن تحديد هذه القلة الذاتية موضع خلاف شديد حتى اليوم . - وسيجيء في  
ج ٤ ص ٥٨٥ باب جمع التكسير ، م ١٧٢ بيان مفيد عن معنى المطرد ، والكثير ، والأكثر ،  
والقياس ، والقليل ، والنادر ، والشاذ ، وما يقاس عليه وما لا يقاس .

(٤) ومن الأمثلة المسموعة . قول الشاعر :

أما ترى حيثُ سهيلٌ طالعاً نجم يضيء كالشهاب لامعاً

وقول الآخر :

ويطعنهم تحت الحبِّ بعد ضربهم بببيض المواضي حيثُ لى العمائم

عليها بالشنوذ ، ويؤيده أن بعض النحاة - بناء على هذا المسموع - يميز فتح همزة « أن » بعدها ، فتكون « حيث » في هذه الحالة مضافة ، داخلة على المفرد ؛ وهو : « المصدر المنسبك من « أن » مع معموليها » . كما يميز كسر همزة « إن » ؛ فتكون داخلة على جملة ؛ هي : « المضاف إليه » .  
وهذا رأى سديد ، فيه تسمح وتيسير ؛ إذ يجرى اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقوى .

\* \* \*

ب - وأما : « إذ » <sup>(١)</sup> فهي في أكثر أحوالها ظرف للزمان الماضي المبهم <sup>(٢)</sup> ، ومعناها : زمن ، أو : وقت ، أو : حين ؛ وتضاف للجملة بنوعيها <sup>(٣)</sup> وجوباً كقول المادح :

فرحنا إذ قدِمَ قدوم سعيد      وإذ رؤياك <sup>(٤)</sup> في الأيام عيدُ  
فقد أضيفت في أول البيت للجملة فعلية ماضوية ، وأضيفت في آخره للجملة اسمية . وإذا أضيفت للجملة فعلية وجب أن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى معاً ؛ كالمثال السابق ، أو معنى فقط ( بأن يكون الفعل مضارعاً في لفظه دون زمنه ؛ فيصح أن يوضع مكانه ماضيه الحقيقي الزمن فلا يتغير المعنى <sup>(٥)</sup> ) ؛

( ١ ) سبق الكلام عليها بمناسبات أخرى في ج ١ ص ٢٦ م ٣ - وفي ج ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : « الظرف » ، وفيه أحكام هامة لم تذكر هنا . ومن تمام الاستفادة الرجوع إليه ، وربط المسائل المشتركة المعروضة هنا وهنالك . . .

( ٢ ) سبق الكلام عليه - في ج ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٢٢٥ م ٧٩ - بما ملخصه : أنه نكرة لا تدل على عدد محصور ، ولا على زمن محدود بأول معين ، وآخر مضبوط ؛ كالأمثلة المعروضة هنا ( وقت - زمن - حين . . . ) . ويدخل في المجهم ما يدل على وجه من الزمان دون وجهه ، مثل : عشية - صبح - غداة - .

وأيضاً سبقت الإشارة إليهم في هذا الجزء ص ٢٤ و ٦٦ وله إشارة في ص ٩١ وهامش ص ١٣٢ .  
( ٣ ) مع ملاحظة ما تقدم من الشروط والإيضاحات في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وملاحظة شرط آخر - نص عليه المبرد في كتابه المقتضب ، ج ٢ ص ٥٤ - هو : ألا يتصل بآخرها « ما » الزائدة . فهي في هذا مثل : « حيث » - كما تقدم في رقم ٥ من هامش ص ٧٨ .

( ٤ ) الرؤيا هنا ، بمعنى : الرؤية الحسية التي هي المشاهدة البصرية في اللحظة ، فليست الرؤيا مقصورة على المنام ، كما يتوهم بعض الأدباء ، وقد نص بعض اللغويين على صحة استعمالها حسياً ومناماً ، ( أي : في الحالتين ) .

( ٥ ) وقد اجتمعت الحالات الثلاث السالفة في قوله تعالى عن رسوله الكريم : « (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ، إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ؛ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ ..) » فقد أضيفت للجملة ماضوية ، ثم للجملة اسمية ، ثم للجملة مضارعية في اللفظ دون المعنى . - وستأتي الآية المناسبة أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٨٦ -

كالذى فى قوله تعالى : « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل » ، لأن الزمن الذى رُفعت فيه القواعد كان سابقاً على نزول الآية بما اشتملت عليه من مضارع وغيره . فلو وضع الماضى الحقيقى الزمن هنا مكان المضارع ما تغير المعنى <sup>(١)</sup> . . .

وسبب هذا الوجوب أن « إذ » - فى الأغلب - ظرف للزمن الماضى المبهم ، فيجب أن يماثلها المضاف إليه فى نوع الزمن : كى لا يقع بينهما تعارض ، وأن يماثلها عاملها أيضاً ، ولهذا قالوا : ( إن الحملة المضارعية لا تقع « مضافاً إليه » بعدها ، إلا حين يكون المضارع ماضى المعنى ، فيكون فى ظاهره مضارعاً وفى معناه ماضياً <sup>(٢)</sup> ) . . . كآية ، وأن عاملها لا بد أن يكون دالاً على الماضى ؛ إذ لا يعمل فيما يدل على الماضى إلا مثله ) .

هذا إن أضيفت لجملة فعلية ، أما إن أضيفت لجملة اسمية فيجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - أن يكون معنى هذه الجملة الاسمية قد تحقق قبل النطق بها ، أو أنه سيتحقق فى المستقبل على وجه لا شك فيه <sup>(٣)</sup> . ومن المستتبع - وقيل : من الممنوع - أن يكون خبر المبتدأ فى هذه الجملة الاسمية -

( ١ و ١ ) الأغلب أن « إذ » ظرف للماضى المبهم ، وقد تكون - على الأصح - هى ونظيراتها ، ظرفاً للزمن المستقبل بمعنى : « إذا » حين تقوم القرينة الدالة عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى : « الذين كذبوا بالكتاب ، وبما أرسلنا به رسلنا ، فسوف يعملون ؛ إذ الأغلال فى أعناقهم والسلاسل يُسحبون فى الحميم ثم فى النار . . . » فكلمة « إذ » فى الآية ظرف للمستقبل بمعنى : « إذا » التى للظرف المستقبل ، بقرينة أن الوصف ليوم القيامة ، وقرينة المضارع قبلها . أو يقال فى الآية ونظائرها : لما كان المعنى بعدها محقق الوقوع - اعتبروا زمنه بمنزلة الماضى تأويلاً ، فهو من تنزيل المستقبل المضمون تحققه منزلة الماضى ، ويلجئون إليه لسبب بلاغى ؛ هو : القطع بأنه آت لا محالة . وغاية الرأيين واحدة . وعلى هذا تكون « إذ » الظرفية لازمن الماضى إما حقيقة لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، وإما تأويلاً حين يكون المضاف إليه جملة مضارعية زمنها مستقبل ، ومعناها مضمون الوقوع ، أو جملة اسمية مضمونة التحقق . أو نقول : إنها بمعنى : « إذا » فى هاتين الحالتين . ( انظر « ج » ص ٨٥ و « هـ » من ص ٨٧ ) .

( ٢ ) ولو تأويلاً ، بأن يكون مغناه محقق الوقوع ، لا شك فى أنه سيتحقق حتماً - طبقاً لما سبق فى رقم ١ - كآية الروم ، ( وهى مذكورة بتمامها فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية ) وتتضمن أنهم غلبوا ، ولكنهم سيغلبون بعد ذلك فى بضع سنين . ثم قال : « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله » ، أى : ويوم إذ يغلبون . والمضارع هنا سيتحقق معناه فى المستقبل ، لأن خبر الله عن شيء مستقبل لا بد أن يتحقق .

جملة ماضوية ؛ كالتى فى قولنا : حضرت إذا الجو اعتدل - كما سنعرف - <sup>(١)</sup> .  
 ويجوز قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى ؛ فيحذف المضاف إليه ( وهو )  
 الجملة ، ويحىء التنوين عوضاً عن هذه الجملة المحذوفة ، كقوله تعالى : « ويومئذ  
 يفرح المؤمنون بنصر الله ... » <sup>(٢)</sup> والأصل قبل الحذف : ويومَ إذْ يغلبون <sup>(٣)</sup>  
 يفرح المؤمنون بنصر الله <sup>(٤)</sup> . . .

وقطع « إذ » عن الإضافة لفظاً إنما يقع - فى الغالب - حين تقع « مضافاً  
 إليه » والمضاف اسم زمان ؛ نحو : يومئذ ... - حيثئذ ... - ساعتئذ ... ومن النادر  
 الذى لا يقاس عليه غير هذا ؛ كما فى قول الشاعر :  
 نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ <sup>(٥)</sup> . . . صحيح  
 والأشهر فى « الذال » عند التنوين تحريكها بالكسر للتخلص من التقاء  
 الساكنين .

( ١ ) فى « ج » ص ٨٥ . حيث بيان السبب .

( ٢ ) وقد يحذف شطر الجملة الواقعة مضافاً إليه ، مع ملاحظة هذا المحذوف ، وتحليل وجوده ،  
 إذ لا يتم المعنى إلا به ؛ كقول الشاعر :

كَانَتْ مَنَازِلَ أَلْفٍ عَهْدَتْهُمْ  
 إِذْ نَحْنُ - إِذْ ذَاكَ - دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا  
 فالتقدير : عهدتهم إخواناً دون الناس إذ نحن إذ ذاك متحابون . فكلمة : « إذ » الأولى ظرف للفعل :  
 « عهد » ، و « إخواناً » : مفعوله . و « نحن » مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : متآلفون . والجملة  
 من المبتدأ والخبر فى محل جر هى المضاف إليه . أما المضاف فكلمة : « إذ » الأولى أما كلمة : « إذ »  
 الثانية فظرف للخبر المحذوف ، وهى مضاف ، و « ذا » مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : « كذلك » ،  
 والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف هى المضاف إليه ؛ فالأصل ؛ إذ ذاك واقع ، أو : كائن . . . ومثله :  
 « والعيش منقلب إذ ذاك أفناناً » ، أى : إذ ذاك كذلك ؛ فليست مضافة لمفرد وإلا لم يتم  
 المعنى الأساسى .

( ٣ ) راجع الآية كاملة أول سورة الروم ونصها :

( أَلَمْ غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ، وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ،  
 فِي بِضْعِ سِنِينَ ، لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ، وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ  
 بِنَصْرِ اللَّهِ ) .

( ٤ ) انظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١ .

( ٥ ) التقدير : وأنت إذ نهيتك . . .

ولما كانت « إذ » واجبة الإضافة للجملة ، كانت واجبة البناء ؛ تبعاً لذلك <sup>(١)</sup> ،  
لما تقدم <sup>(٢)</sup> من أن كل اسم واجب الإضافة للجملة ؛ يجب بناؤه ؛ سواء أكان  
المضاف إليه (وهو : الجملة) مذكوراً ، أم محذوفاً قد عوض عنه التنوين <sup>(٣)</sup> . ولا شأن  
لهذا التنوين بالإعراب أو البناء : فقد يوجد في آخر الأسماء المعربة وفي آخر المبنية ،  
لأن أمره مقصور على التعويض ؛ كما عرفنا <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) - والبيان في ص ٧٨ ، وهو مع الشروط في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي « ب » من ص ٨٤ -  
ويقولون إن السبب في بنائها هو مشابهتها للحرف في الافتقار اللازم . وقد ناقشنا موضوع المشابهة ( في ج ١  
ص ٥٥ م ٦ ) ، انتهينا فيه إلى أن السبب الحق هو استعمال العرب ؛ ليس غير .

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي ص ٧٩ .

(٣) وفيما يضاف وجوباً إلى الجملة الاسمية والفعلية يقول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ : « حَيْثُ » وَ « إِذْ » . وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ  
إِفْرَادُ « إِذْ » . . . . .

والمعنى : ألزم النحاة : « حيث » - و « إذ » الإضافة إلى الجمل ؛ محاكاة للكلام العربي  
الصحيح - بالشروط التي سبق إيضاحها في رقم ٢ و ٤ و ٥ من هامش ص ٧٨ .

ثم قال : وإن يذون « إذ » ( وذلك بعد حذف المضاف إليه ، وبجاء التنوين عوضاً عن المحذوف )  
كان من المحتمل إلحاز أفرادها ، أى : قطعها عن الإضافة لفظاً ، لا معنى - كما شرحنا - وقد أكل  
البيت الثاني بأحكام سنعرّفها فيما يأتي مباشرة .

(٤) سبق إيضاحه ١ - ص ٢٧ م ٣ .

## زيادة وتفصيل :

١ - إذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون هذه الجملة غير شرطية<sup>(١)</sup> ، وأن تكون مستوفية ببقية الشروط التي سلفت<sup>(٢)</sup> .

ب - قلنا<sup>(٣)</sup> إن الجملة الواقعة : « مضافاً إليه » هي في حكم « المضاف إليه » المفرد ؛ ( أى : الذى ليس جملة ) وأنها في تأويله من غير وجود أداة سابكة ، وذكرنا شروطها . ومن الممكن الوصول إلى هذا المضاف إليه الحكمى أو المؤول بغير حرف مصدرى سابك ، إما بالإتيان بمصدر الفعل في الجملة الفعلية مضافاً إلى فاعله ، وإما بمصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ في الجملة الاسمية ، ففي مثل : ( وقفت حين أقبلَ الوالدُ - أسارع وقت يدعو الداعى للخير - أتكلم زمن الكلامُ مطلوبٌ ، وأستمع زمن الاستماعُ محمودٌ ) . . . - يكون التقدير : ( وقفت حين إقبال الوالد - أسارع وقت دعاء الداعى - أتكلم زمن طلب الكلام ، وأستمع زمن حسن الاستماع ) . وقد تقدّم<sup>(٤)</sup> أن الذى يضاف للجملة وجوباً - لا جوازاً - يبنى وجوباً أيضاً .

وإذا كان الشأن في الجملة الواقعة « مضافاً إليه » ما عرفنا ، فهل تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ؟ .

الأحسن الأخذ بالرأى القائل<sup>(٥)</sup> إن الحكم في هذا متوقف على حالة المصدر الناشئ من التأويل ( أى : على حالة المضاف إليه الحكمى ، أو : المؤول ) فإن أضيف هذا المصادر إلى ( فاعل أو مبتدأ ) معرف اكتسب من المضاف إليه التعريف ، وانتقل منه للمضاف ، وإن أضيف إلى واحد منهما منكر ، اكتسب منه التخصيص وانتقل منه أيضاً للمضاف ؛ فشأنه شأن كل مصدر مضاف إلى المعرفة أو النكرة . .

( ١ ) راجع التمع والصبان في باب « الجواز » عند الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين

( ٢ و ٢ ) في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفى ص ٧٩ .

( ٣ ) في « ج » من ص ٢ - وفى ص ٢٨ -

( ٤ ) قد سبق في ص ٢٨ .



بقى سؤال هام : لمّ الالتجاء إلى « المضاف إليه » الجملة ، دون الالتجاء المباشر إلى « المضاف إليه » المفرد الذى تؤول به ، ومعلوم أن الجملة إذا وقعت « مضافاً إليه » صارت فى حكم المفرد وتأويله - كما تقدم ؟ -

السبب : أن الجملة حين تقع « مضافاً إليه » - مباشرة - تفيد ما يفيد المفرد الذى تكون فى حكمه ، تقديرأ ، ويحل محلها بعد أن تؤول به ، ولكنها تزيد فائدة أخرى لا يؤديها هذا المفرد ؛ هى : أنها تدل على مضى الزمن إن كانت ماضوية ، وعلى حاليتته أو استقباله وتجدده أو عدم تجده إن كانت مضارعية ، وتدل على مجرد الثبوت وما يتصل به إن كانت اسمية ، فالمضاف إليه - وهو هنا المفرد الناشئ عن الجملة بعد تأويلها - مصدر يفيد مجرد الحدث ؛ ( أى : المعنى الخالى من الدلالة على الزمن وما يلابسه ، ومن الدلالة على الثبوت وما يلازمه ) ، بخلاف المضاف إليه إذا كان جملة فعلية ؛ فإنها تدل على الحدث مزيداً عليه الزمن بملاساته ، وإذا كان جملة اسمية ؛ فإنها تدل على المعنى مع إفادة الثبوت . . . . و . . . .

ح - عند إضافة « إذ » لجملة اسمية ، الخبر فيها جملة فعلية ، يجب - وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن - ألا يكون الفعل ماضياً ؛ وعلى هذا يمتنع عندهم - أو يقبح - : جئت إذ الغائب جاء ، كما سبقت الإشارة <sup>(١)</sup> ؛ وحجتهم : أن « إذ » للزمان الماضى فى أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضى مناسب لها فى الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما وهما فى جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً ( ولا بد أن يكون بمعنى الماضى ، ولو تأويلاً - كما سلف <sup>(١)</sup> - ) ففصله عنها وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن ، نحو : سعدنا بتزهره الأمس بين الجداول والبساتين ؛ إذ المياه تنعشنا بتدفقها وجريانها ، والأزهار بطيبتها وأريجها . وإذ تداعبنا النسمات بلمساتها الندية المرفقة . . . .

د - « إذ » ظرف ملازم للبناء ، فى محل نصب على الظرفية ، ولا يخرج عن النصب المحلى على الظرفية إلا حين يقع « مضافاً إليه » والمضاف لفظ دال

على الزمان<sup>(١)</sup>، كحينئذ، ويومئذ... ففى هذه الحالة لا يكون ظرفاً<sup>(٢)</sup>، ولا يكون فى محل نصب؛ وإنما يكون مبنياً فى محل جرّ؛ مضافاً إليه. فأمره مقصور إما على البناء فى محل نصب على الظرفية، وإما على البناء فى محل جرّ بالإضافة، ولا محل له - عند كثرة النحاة - إلا أحد هذين؛ فلا يكون مفعولاً به، ولا بدلاً، ولا غيرهما. وأما قوله تعالى: «واذكروا إذ أنتم قليل...» وقوله تعالى: «واذكروا فى الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً» فإن «إذ» ظرف لمفعول به، محذوف، وليست مفعولاً به فى الآية الأولى ولا بدلاً فى الآية الثانية. فالتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل... - واذكر قصة مريم إذ انتبذت... (أى: ابتعدت واعتزلت الناس...) لأن المعنى على ظرفية المفعول به المحذوف، لا على مجرد المفعولية الأخرى؛ أو: البدلية... فالمراد: اذكروا النعمة التى نالتكم فى زمن معين، هوزمن قلستكم - واذكروا قصة مريم فى زمن انتبازها، وليس المراد هنا اذكروا مجرد زمن القلة، أو: مجرد زمن الانتباز؛ لأن تذكر الزمن المجرد لا يفيد فى تحقيق الغرض المعنوى المراد هنا<sup>(٣)</sup>.

(١) أوضحنا - فى رقم ٢ من هامش ص ٦٧ - أن الاسم الدال على الزمان يشمل ظرف الزمان، وهذا ينصب على الظرفية، ولا يخرج عنها إلا إلى شبه الظرفية، وهو - فى الغالب - الجر بالحرف «من» (كما يشمل كل اسم آخر يدل على الزمان من غير ظرفية، مثل: حين، ولحظة...).

(٢) السبب الذى تقدم فى رقم ٥ من هامش ص ٦١.

(٣) لا يوافق على هذا صاحب: «المعنى»، وآخرون. ففرضوا مثلاً لكلمة «إذ» الظرفية بقوله تعالى عن النبي عليه السلام: «إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا...» - وقد سبقت هذه الآية لمنااسبة هامة أخرى فى رقم ٥ من هامش ص ٨٠ - ول «إذ» الواقعة مفعولاً به بقوله تعالى: «واذكروا إذ كنتم قليلاً فكشركم...» ومثل هذا يقع كثيراً فى أوائل القصص فى القرآن؛ فتكون - فى رأيهم - «مفعولاً به» لفعل محذوف تقديره: «اذكر»، أو نحوه... كماقوله تعالى: «وإذ قال ربك للملائكة...» «وإذ قلنا للملائكة...» - «وإذ فرّقنا بين البحر...» ول «إذ» الواقعة «بدلاً» بقوله تعالى «واذكروا فى الكتاب مريم. إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً» وحجتهم فى عدم إعرابها ظرفاً فى الآيات السابقة أن إعرابها يقتضى الأمر بالتذكر فى ذلك الزمن الماضى، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل توجيه الخطاب للمكلفين منا؛ فيتعارضان؛ وإنما المراد: تذكّر الوقت نفسه، لا التذكرفيه. وخالفهم الكثرة بأن وقوع «إذ» الزمانية «مفعولاً» أو «بدلاً» أو شيئاً آخر غير الظرف والمضاف إليه - ليس مسموعاً عن العرب. وطال الجدل بين الفريقين.

والحق أن «إذ» قد تكون «مفعولاً به» إذا كان المراد وقوع أثر العامل عليها، لا فيها. وقد يكون =

وقد تجيء : « إذ » لإفادة التعليل ؛ كقوله تعالى : « وإن ينفعكم اليوم - إذ ظلمتكم - أنكم في العذاب مشتركون » ، أى : لأجل ظلمكم ، وبسببه . ولا تصلح هنا للظرفية ، لأن الظلم لا يكون يوم القيامة ، وإنما كان في الدنيا . وتعتبر في هذا الحالة : إمّا حرفاً زائداً للتعليل - وهو الأيسر - ، وإما ظرف زمان ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ <sup>(١)</sup> .

وقد تجيء لإفادة المفاجأة <sup>(٢)</sup> ، بعد : « بينمّا » <sup>(٣)</sup> ، أو : « بينمّا » <sup>(٤)</sup> ، نحو قول الشاعر :

استَقْدِرَ اللهُ خَيْرًا ، وارْضَيْنِ به فبينما العسرُ إذ دارت مياسيرُ  
وبينما المرءُ في الأحياء مغتبطُ . إذ صار في الرّمس ، تَعَفّوه الأعاصيرُ  
ونحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل غريب فأكرمناه . .  
والأحسن في هذا - وأشباهه - اعتبارها حرفاً معناه المفاجأة ، أو : حرفاً زائداً لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ لا ظرف زمان ولا مكان .

ه - سبق <sup>(٥)</sup> أن : « إذ » تكون في أغلب استعمالاتها - ظرفاً للزمان الماضي المبهم <sup>(٦)</sup> ، ومعناها : وقت ، أو : زمن ، أو : حين . . . أو . . . وأنها في هذه

= « بدلا » أو غيره إذا اقتضى المعنى خروجها عن الظرفية لشيء آخر . فلا داعى للتأويل من غير حاجة .

( ١ ) يتضح هذا في مثل قولنا : « عوقب اللص إذ سرق » . باعتبار « إذ » للزمان ، فيؤدى ظاهر العبارة - إلى أن السرقة هي سبب العقاب ، وعلته .

( ٢ ) أى : مفاجأة ما بعدها لما قبلها وقت تحقق معنى السابق . بمعنى : هجوه عليه بغتة عند وقوع معنى المتقدم .

( ٣ و ٤ ) إذا اتصلت « ما » الزائدة ، أو « الألف » الزائدة بآخر الظرف : « بين » وجب أن يكون له الصدارة في جملة مع إضافته لهذه الجملة : ( راجع الأحكام المتعددة في البيان الخاص . بهذا في ج ٢ باب : « الظرف » م ٧٩ ص ٢٦٨ ) ومنه قولهم في وصف أحد العظماء : « بينا هو حلیم أواب ، إذا هو أسد وثاب » . وجاء في القاموس ما نصه : ( وبيننا وبيننا من حروف الابتداء ) ه أى من كلمات الصدارة .

( ٤ ) أسأله أن يقدره لك .

( ٥ ) في ص ٨٠ .

( ٦ ) وردت إشارة للزمان المبهم وبعض أحكامه ، في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفي ص ٦٦ و ٦٧ و ٩١ و ١٣٠ و ١٤٠ .

الحالة تضاف وجوباً للجملة بنوعيتها ، ولا بد في هذه الجملة أن يكون معناها ماضياً<sup>(١)</sup> ولو تأويلاً ، أى : أنه قد تحقق فعلاً ، أو بمنزلة المتحقق . . . . . ويتساوى في هذا الجملة الاسمية والفعلية . . . . .

ونذكر هنا أن في اللغة كثيراً من الأسماء التي قد تشابه « إذ » في دلالتها السابقة ؛ (وهي : الدلالة على الزمن الماضي المبهم بصوره التي شرحناها) وقد تخالفها ، ومن هذه الأسماء التي قد تشابه حيناً وقد تخالف حيناً آخر : وقت - زمن - عصر - لحظة - برهة - حين . . . . . وكذلك : يوم ، وساعة ، بشرط ألا يراد بواحد منهما مدة زمنية محدودة بساعات محصورة ودقائق معدودة ؛ وإنما يراد بكل واحد منهما وما سبق ، مدة زمنية محضة ، لا تنقيد بعدد مضبوط من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد الحصر والتحديد .

وحكم هذه الأسماء - ونظائرها - أنها حين تكون بمعنى : « إذ » يجوز<sup>(٢)</sup> أن تضاف إلى ما تضاف إليه « إذ » من الجملة بنوعيتها ، كما يجوز أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف مطلقاً . ولكنها إن أضيفت إلى الجملة يجب أن يتحقق في هذه الجملة بنوعيتها كل ما يجب تحققه حين يكون المضاف هو « إذ » وذلك بأن يكون معنى الجملة قد وقع فعلاً أو سيقع حتماً<sup>(٣)</sup> . . . . . و - كما شرحنا - وأن تكون الجملة مستوفية الشروط التي تجعلها صالحة للوقوع مضافاً إليه<sup>(٣)</sup> .

وما تقدم فاعلم أن بعض أسماء الزمان قد يشبه « إذ » في الدلالة المعنوية وفي الإضافة ، وأثارها ، مع مراعاة الفروق الأربعة الآتية :

(١) أن « إذ » لا تكون إلا في محل نصب على الظرفية ، أو في محل جر على الإضافة (تبعاً لرأى الكثرة ، وقد أبدينا ما فيه)<sup>(٤)</sup> . أما « شبيهاتها » فتصلح للأمرين السالفين ، ولغيرهما مما يقتضيه الأسلوب ، فتقع مبتدأ ، وخبراً وفاعلاً ومفعولاً به . . . . . وهذا شأن كل اسم من أسماء الزمان المختلفة ، ليس ظرفاً .

(١ و ٢) طبقاً للبيان الذي سبق في ص ٨٠ ، وللتفصيل الذي في هامش ص ٨١ .

(٢) فليس بالواجب .

(٣) وقد سبقت الشروط في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ .

(٤) في ص ٨٦ وفي رقم ٣ من هامشها .

(٢) أن إضافة : « إذ » الظرفية للجملة واجبة محتومة ، لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط — كما سبق<sup>(١)</sup> — . . . أما إضافة « شبيهاتها » فجائزة للجملة ، وللمفرد ، ويجوز عدم إضافتها مطلقاً . . .

(٣) أن إضافة « إذ » للجملة الفعلية ، توجب أن تكون هذه الجملة الفعلية إما ماضوية لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ( بأن تكون الجملة الفعلية فعلها مضارع في الظاهر ، ولكن معناه ماض ، ومن الممكن أن يحل الماضي محله ، كآلية السالفة ، وهي « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل » ) — وإما ماضوية تأويلاً ، بأن يكون معنى المضارع مضمون التحقق في المستقبل .

وأما إضافتها للجملة الاسمية فلا تصح إلا حين يكون مدلولها قد وقع في الزمن الماضي وتحقق ؛ فإن كان سيقع في المستقبل وجب أن يكون وقوعه محققاً قاطعاً ؛ ليكون بمنزلة ما وقع في الماضي من ناحية التحقق واليقين ؛ وبهذا تكون « إذ » الأصلية في الظرفية هي للماضي حقيقة أو تأويلاً ، كما أشرنا<sup>(٢)</sup> .

أما « شبيهاتها » فقد تكون للزمن الماضي وقد تكون لغيره . وقد تضاف للجملة جوازاً ، لا وجوباً . فإذا كانت « الشبهات » للزمن الماضي وأضيفت لجملة فعلية أو اسمية كان حكم الجملة هنا كحكمها هناك من الناحية الزمنية ، أى : أن شأن الجملة ( وهي : المضاف إليه ) واحد مع « إذ » ومع الشبهات بها الدالة على الزمن الماضي ؛ فإذا كانت الجملة فعلية وجب أن تكون ماضوية ، ولو تأويلاً وإن كانت اسمية وجب أن يكون مدلولها قد وقع فعلاً ، أو تأويلاً بأنه سيقع على وجه محتوم : كشأنها مع « إذ » .

(٤) بناء « إذ » واجب في جميع أحوالها بسبب إضافتها إلى الجملة<sup>(٣)</sup> . . . أما شبيهاتها فيجوز فيها — عند إضافتها للجملة — البناء على الفتح<sup>(٤)</sup> ، أو

(١) في ص ٨٠ و ٨١ وهامشها .

(٢) في رقمي ١ و ٢ من هامش ص ٨١ .

(٣) طبقاً لما سلف في ص ٨٣ .

(٤) انظر الحكم الرابع عشر في ص ٦٦ . ولا يصح البناء على غير الفتح . ويشترط لبنائها أن

تكون غير مشناة ، فإن كانت مشناة وجب إعرابها ، — طبقاً للمبين هنالك — .

الإعراب على حسب ما يقتضيه الأسلوب . غير أن البناء على الفتح أحسن عند إضافتها إلى جملة فعلية ، فعلها مبنى أصالة ، كالماضي ، أو مبنى عرضاً ؛ كالمضارع المبني لاتصاله بإحدى النونين ، والإعراب أحسن عندما يكون المضاف إليه جملة مضارعية مضارعها معرب ، أو جملة اسمية <sup>(١)</sup> . . .

ويلاحظ أن جواز البناء والإعراب ليس مقصوراً في الشبهات على الحالة التي تكون فيها دالة على الزمن الماضي ، وإنما هو عام ينطبق عليها في حالتها دلالتها على الماضي أو غيره . إلا أنها في حالة الدلالة على الماضي الحقيقي ، أو التأويل - وقد شرحناهما <sup>(٢)</sup> - تكون بمعنى : « إذ » وفي حالة الدلالة على المستقبل تكون بمعنى : « إذا » الخاصة به . ومن الأمثلة :

١ - انقضى حينٌ عجيب على الإنسانية ؛ حينٌ ساد الجهل ، وشاع الظلم ، وانتشرت الأوهام . وقد اختفى اليوم كثير من تلك البليات ، « وسيقبل حينٌ آخر ؛ يكون الناس فيه أقرب إلى السعادة ، وأدنى إلى الاطمئنان ، حين تخضع الأمم والأفراد للدواعي المساواة ، وأحكام العدالة ، حين لا قوى مُسيطرٌ ، ولا ضعيف مستذل . ومثل قول الشاعر :

ألم تعلمي - يا عمر كـ (٣) الله - أني كريم على حين الكرام قليلٌ  
وقول الآخر :

ولستُ أبالي حين أقتلُ مسلماً على أي حال كان في الله مَصْرَعِي  
ب - مضي وقتٌ وجاء آخر ؛ وقتٌ أكرم الناس فلاناً لماله ، ووقتٌ أكرم الناس فلاناً لأعماله - سيُقبل الوقت المأمول بعجائبه ؛ وقتٌ يصل الناس إلى كشف الفضاء المجهول ، وغزو الكواكب ، وقتٌ لا أرضٌ مَهْدة وحدها ، ولا أجرام سماوية محتفظة بأسرارها

ج - أين نحن من الأمس ؛ زمنَ كان العلمُ أملاً بعيداً ، وغاية لا تدرك ؟ وما شأنه في حاضرنا ، زمنَ يناله من يريده ، ويدركه من يرغب فيه ، زمنَ الأسباب ميسرة ، والوسائل مبدولة . . . و . . . وهكذا

(١) سبقت الإشارة المفيدة لهذا في ص ٦٨ .

(٢) سبق إعراب هذا الأسلوب في رقم ٥ من هامش ص ٦٨ ، حيث ذكر البيت لمناسبة هناك .

(٣) في ص ٨١ وهامشها .

فإن فقدت هذه الأسماء دلالتها على الماضي - ولو تأويلا - أو لإبهامها ، لم تكن محتومة الشبه « بإذ » ، في الإضافة التي أوضحناها ونوعها ، ولم تجر مجراها وجوباً . فعند فقدها الدلالة على المضي تضاف - جوازاً - إلى الجملة الفعلية فقط ، وتكون بمعنى : « إذا » - كما تقدم - ؛ نحو : أجيئك حين يجيء الصديق الغائب ، وأزورك زمن يزورنا . ويجرى عليها في هذه الحالة من ناحية إعرابها وبنائها ما كان يجري عليها من قبل مما شرحناه . ولا يصح - عند الأكثرين أن تضاف في هذه الحالة إلى الجملة الاسمية ؛ لأنها تكون بمعنى : « إذا » الدالة على المستقبل الخالص ، والتي لا تضاف للاسمية <sup>(١)</sup> - .

وعند فقدها الإبهام يصح أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف إليه ، على حسب المعنى ؛ ولا يصح أن تضاف لجملة ، مثل شهر - حول - سنة - عام . . . . . وغيرها من المعهديات المحددة ، نحو : شهر رمضان مبارك ، وحولنا الحال طيب .

وهذه المناسبة تذكرنا بالمسائل الثلاث التي سبقت قريباً <sup>(٢)</sup> ، والتي يجوز أن يستفيد فيها المضاف المعرب من المضاف إليه البناء ( بالشروط والانتفصيلات الخاصة بكل مسألة ) ، وهي إضافة اسم الزمان المبهم ، المعرب في أصله . . . إلى جملة

( ١ ) - كما سيجيء في ص ٩٣ - وهذا رأى جمهرة النحاة . لكن وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المضاف إليه جملة اسمية ؛ منها قوله تعالى : ( يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ) .  
وقول الشاعر المسمى بسواد .

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةَ      بِمُعْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ  
ولا مانع من الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس على هذا ؛ بشرط أن يكون في الكلام ما يدل على أن معناه سيقع في المستقبل ، وأنه محقق الوقوع ؛ فيكون المستقبل فيه بمنزلة الماضي ، لتحقيق وقوعه ؛ كما في الآية والبيت ؛ فإن فتنة النار مستقبلية محققة ، وكذلك الشفاعة يوم القيامة ؛ سواء أكانت تنقذ أم لا تنقذ ، ولا داعي للتأويل . ( وانظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١ ) .

( ٢ ) في ص ٦٦ ، . . . . .

وهناك أحكام خاصة بالبهيم في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفي ص ٦٦ و ٦٧ و ٩٠ و ١٣٠ و ١٣٩ .

فعلية، وإضافته إلى مفرد مبني، مثل : حينئذ ويومئذ ، وإضافة الاسم المعرب المتوغل في الإبهام والذي لا يدل على زمان — إلى مفرد مبني ، كإضافة : غير — مثل — شبه . . . . . ، إلى الضمائر أو غيرها من المبنيات <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) يقول ابن مالك في أسماء الزمان الشبهات بكلمة : « إذ » .

... وما « كإِذْ » مَعْنَى ، كإِذْ أَضِيفَ جَوَازًا ، نَحْوُ : حِينَ جَاءَ ، نُبِذَ يريد : ما كان مثل « إذ » في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم ، فإنه يضاف جَوَازًا — لا وجوبًا — إلى مثل ما تضاف إليه « إذ » من الجمل الفعلية والاسمية ؛ مع ملاحظة ما قد يكون بين الإضافتين من فوارق أوضحناها في ص ٨٨ وما بعدها . وضرب مثلاً لما يشبه « إذ » هو : حين جاء الخائن نبذ شأنه . . . أي : ما كان مثل « إذ » في المعنى فإنه يضاف مثلهما للجمال ، ولكن إضافته جائزة ، لا واجبة .

وَأَيْنَ ، أَوْ أَعْرَبَ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَأَخْتَرُ بِنَا مَتَلَوْ فِعْلٍ بُنِيَا وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبَ . وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْسَدَا (يفند = يفسد) أي : ابن أو أعرب ما جرى عليه شبه « إذ » ولكن المختار بناء ما يتلوه فعل مبني ، وإعراب ما بعده مبتدأ أو فعل معرب . ومن بنى في جميع الحالات فلن يفسد .



ورابعها - ما يضاف وجوباً إلى الجملة الفعلية دون غيرها . ومنه : إذا <sup>(١)</sup> الشرطية الدالة على الزمان المستقبل ، نحو قول الشاعر :  
 وإذا تباعُ كريمةٌ أو تُشتَرى فسِواكَ بائعها وأنت المشتري  
 ووقوع الماضي في جملة شرطية أو جزائها لا يخرجها عن الدلالة على الزمن  
 المستقبل ؛ ( لأنها تجعل زمن الماضي للمستقبل ، شأنها في هذا شأن جميع  
 أدوات الشرط غير الامتناعي ) ، نحو : إذا غدر المرء بصاحبه كان بسواه أغدر .  
 وقولهم : إذا عَشَرَ الكريم أخذ بيده الكرام . . . . . <sup>(٢)</sup>  
 ومنه : « لَمَّا <sup>(٣)</sup> » الظرفية ؛ كقوله تعالى : « فلمَّا جاء أمرُنا نجَّيْنَا صالحًا  
 والذين آمنُوا معه برحمة منَّا » ، وقول الشاعر :  
 عتبتُ على عمرو ، فلما فقدتُهُ وجرتُ أقوامًا بكيتُ على عمرو  
 ومنه ألفاظ أخرى منثورة في المراجع اللغوية والأدبية <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) وهي مبنية دائماً - .

وقد سبق الكلام على : « إذا » بتفصيل مناسب ( في ج ٢ ص ٢٦٠ م ٧٩ باب : الظرف ) يشمل  
 مرد معانيها ، وأحوالها ، وأحكامها المختلفة . وسيجيء الكلام عليها بمناسبة أخرى ، ولغرض آخر ؛ هو :  
 « الشرطية » في ج ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ باب : « الجوازم » - .  
 واكتفى ابن مالك ببیت واحد سجل فيه أنها من الأسماء التي تضاف إلى الأفعال لزوماً ، ولم يزد شيئاً ؛  
 حيث يقول :

وَالزَّمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ ؛ كَهَنُ إِذَا اعْتَلَى

( هن إذا اعتلى : تواضع وتساهل إذا أظهر رفيقك أو غيره الاعتلاء ؛ أي : التكبر ) .  
 ( ٢ ) ويجوز أن يحذف المضاف إليه ( أي : الجملة ) ويحيى التنوين عوضاً عنه ؛ كقولهم :  
 من يحمّد الفضل فليس إذا يُمَدَّ من أهله . التقدير : فليس إذا ( يحمّده ) يمدُّ من أهله . فحذفت  
 الجملة الواقعة مضافاً إليه ، وجاء التنوين عوضاً عنها .

( راجع ج ١ من التصريح والصبيان في مبحث تنوين العوض ) .

( ٣ ) تسمى : « لما الحينية » ؛ لأنها بمعنى كلمة : « حين » عند من يجعلون « لما » ، اسماً .  
 وقد سبق - في ج ٢ ص ٢٧٥ م ٧٩ باب . « الظرف » - إيضاح الكلام عليها بتفصيل لاغنى عنه ،  
 ولا سيما البيان الخاص بشرطها ، وجوابها ، ونوعهما ، وتقدم هذا الجواب . وسيجيء لها إشارة مفيدة -  
 بمناسبة الكلام على أنواع « أن » ج ٤ ص ٢٢١ م ١٤٨ باب : لإعراب الفعل .

وهي غير « لَمَّا » الحرفية الهازمة التي سيحيى الكلام عليها في ج ٤ م ١٥٣ ص ٣٠٥ - وغير « لما »  
 الحرفية التي بمعنى « إلا » المفيدة للاستثناء والتي سبق إيضاحها في بابها ( ج ٢ م ٨١ ص ٢٥٤ ) .  
 ( ٤ ) سنذكر بعضها في « ب » من الزيادة والتفصيل .

## زيادة وتفصيل :

١ - أشرنا <sup>(١)</sup> إلى أسماء الزمان التي تشبه « إذ » في الدلالة على الزمان ، الماضي ، المبهم ، ومنها : حين - وقت - زمن - لحظة - ... ، ونعيد ما قلناه هناك من أنها تضاف جوازاً إلى ما تضاف إليه : « إذ » ، من الجمل الاسمية ، والفعلية ، بشرط دلالة هذه الجمل على الماضي والإبهام معاً ، بالتفصيل والإيضاح السالفين . فإن فقدت المضي المقصود لم تكن بمعنى « إذ » وإنما تصير بمعنى « إذا » الدالة على الزمن المستقبل الخالص ، فعند إضافتها تضاف - مثلها - إلى الجمل الفعلية ، دون الاسمية <sup>(٢)</sup> . نحو : أسافر غداً حين تبدأ العطلة ، وسأركب الطائرة زمن أجد لها مهياً . . .

وتحتفظ هذه الأسماء الزمانية لنفسها بجواز البناء والإعراب عند إضافتها للجملة ؛ سواء أكانت بمعنى : « إذ » أم بمعنى « إذا » ؛ فهي جائزة البناء والإعراب في حالتها دلالتها على الماضي ، أو على الاستقبال ، إلا أن البناء أحسن حين يكون المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى . والإعراب أحسن حين يكون فعلها معرباً ، وحين يكون المضاف إليه جملة اسمية - كما سبق تفصيله هناك - . أما إذا فقدت الإبهام فيجوز إضافتها للمفرد ، أو عدم إضافتها إليه على حسب المعنى ، ولا يصح إضافتها للجملة <sup>(٣)</sup> . . .

ب - قد أضيف إلى الجملة الفعلية جوازاً ألفاظ مسموعة غير زمانية ، ولكنها تشبه الزمانية في أنها بمنزلة الزمن والوقت لارتباطها به . ومنها كلمة : « آية » ؛ بمعنى : « علامة » . والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها ، كما أن العلامة تتصل بالوقت ، فصح إضافة : « آية » إلى الجملة الفعلية كما يضاف الوقت إليها : لأنهما في النتيجة ينتهيان إلى شيء واحد <sup>(٣)</sup> . . . قال قائلهم :

(١) في « ٨ » من ص ٨٧ .

(٢) (٢٠٢) يلاحظ التفصيل الذي في ص ٨٠ وهامش ص ٨١ .

(٣) هذا تعليلهم الصناعي . والتعليل الحق هو استعمال العرب .

ألا من مبلغ غنى تميميا      بآية ما يُحبون<sup>(١)</sup> الطعام  
بآية يُقدِّمون<sup>(٢)</sup> الخليل شعُثًا      كأنَّ على سَنَابِكها مُداما

وكلمة : « آية » المسموعة بهذا القصد لا تُضاف جوازاً إلا للجملة الفعلية ، بشرط أن يكون فعلها متصرفاً ، سواء أكان مقروناً « بما » النافية<sup>(٣)</sup> ، أو المصدرية ، أم غير مقرون . إلا أن أن بعض النحاة يوجب تقدير « ما » المصدرية الظرفية عند عدم وجودها ، أو تقدير كلمة : « وقت » قبل الجملة الفعلية ؛ لتكون الإضافة من نوع إضافة أسماء الزمان التي شرحناها . وهذا خلاف شكل ؛ لا أثر له .

لكن كلمة : « آية » لا يسرى عليها ما يسرى على أسماء الزمان السالفة من جواز الإعراب والبناء عند إضافتها للجملة ، وإنما يبقى لها حكمها الذي كانت تستحقه قبل إضافتها . وعلى هذا تكون كلمة : « آية » في البيت الثاني معربة مضافة إلى الجملة المضارعية ، والمراد : أبلغهم كذا ، بعلامة إقدامهم الخليل شعُثًا متغيرة من التعب . . . . . وهي معربة مضافة في البيت الأول إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية<sup>(٣)</sup> والجملة المضارعية . والمراد ؛ إذا رأيت تميمًا فبلغهم عنى الرسالة . فكأن قائلًا قال : بأى علامة تُعرَف تميم ؟ فأجاب : بعلامة ما يحبون الطعام .

ومن تلك الألفاظ السماعية كلمة : « ذى » في قولهم : ( اذهب بذى تسلم<sup>(٤)</sup> ) واذهبًا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ) ، والمسموع في كلمة : « ذى » الجهر « بالباء » في هذا الأسلوب . والمعنى : اذهب بأمر هو سلامتك التي تلازمك ،

( ١ ) ورواية أخرى يبتدئ المضارع فيها بثناء الخطاب ، بدلا من ياء الغائب .

( ٢ ) مثل قولهم : بآية ما كانوا ضاعفًا ولا عزُلاً .

( ٣ ) يصح أن تكون « ما » زائدة . والجملة المضارعية بعدها هي المضاف إليه . ويجرى تأويل

المضاف إليه على الطريقة التي سبق شرحها في تأويل الجملة الواقعة مضافاً إليه ، ص ٨٤ .

( ٤ ) هذا الأسلوب هو الذي وعدنا ( في رقم ٢ من هامش ص ٤٤ ) أن يكون إيضاحه هنا .

ولا تفارقك ؛ فكأن القائل يريد : اذهب ومعك أمر ؛ وهذا الأمر هو ؛ سلامتك الملازمة لك . ولما كانت الإضافة للجملة الفعلية هي في تقدير الإضافة للمفرد ( وذلك بالإتيان بمصدر الفعل مضافاً إلى فاعله ؛ - كما سبق <sup>(١)</sup> - ) كان التأويل : اذهب بأمر سلامتك ، أى : اذهب ومعك أمر هو سلامتك المصاحبة لك - اذهباً بأمر سلامتكما - اذهبوا بأمر سلامتكم . . .

ويرى بعض اللغويين أن « ذى » فى الأساليب المسموعة السابقة معناها : « الذى » فالمراد : اذهب بالذى تسلم به ، أى : بسلامتك ؛ مصحوباً بها ، أو أن معناها : الوقت .

والمعاني الثلاثة متقاربة ، وفيها تكون الإضافة من نوع إضافة « المسمى إلى الاسم » سماعاً <sup>(٢)</sup> . فالمسمى هو : « ذى » ، بمعنى : الأمر ، وهذا الأمر المعين وذاته ... اسمه : « السلامة » <sup>(٣)</sup> ، أو : بمعنى « الذى » أو الوقت . والمراد منهما : السلامة أيضاً <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

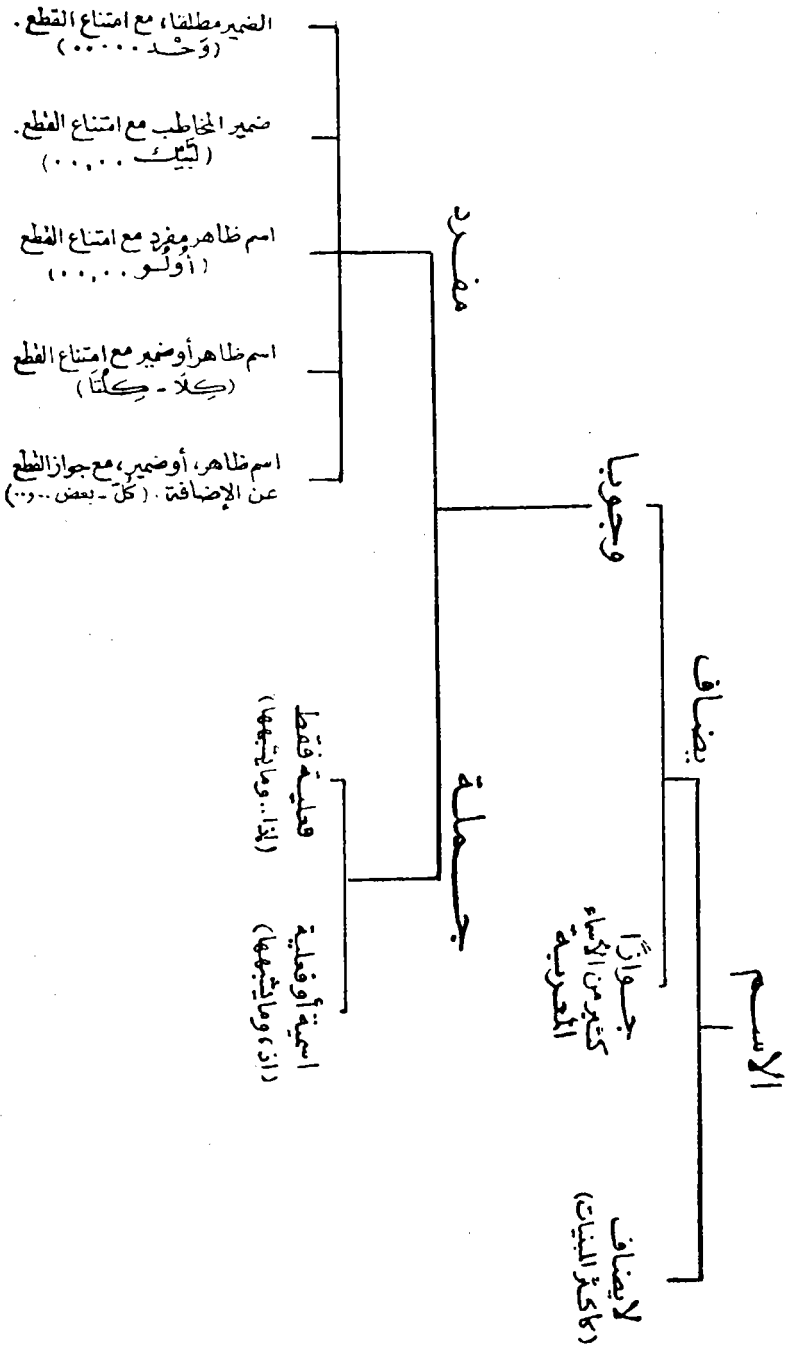
( ١ ) فى آخر هامش ص ٢ - والبيان فى : ص ٢٨ وفى « ب » من ص ٨٤ ...

( ٢ ) سبق لها الإشارة بمناسبة أخرى فى ص ٤٢ .

( ٣ ) راجع فيما سبق ج ٣ ص ١٨ من شرح المفصل ، والجمع ج ٢ ص ٥١ ( باب الإضافة ) .

( ٤ ) فالبراء للمصاحبة ، أو : بمعنى « فى ... »

وفيا إلى حصص مرسكو<sup>(١)</sup> لكل ما تقدم من أقسام المضاف ، وأنواع المضاف إليه .



(١) وفي ص ١٣٤ تلخيص آخر لبعض النحاة .

## المسألة ٩٥ :

أسماء أخرى واجبة للإضافة :

(كَلَا ، وَكَلَيْتَا<sup>(١)</sup> - أَيْ - لَدُنْ ، وعند - غَيْرَ ، ونظائرها - . . . ) .  
 « كَلَا » : اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على اثنين مذكورين ؛ نحو : كَلَا طَرَفَيْ الْأُمُورِ ذَمِيمٌ ، ونحو :  
 إِنَّ الْمَعْلَمَ وَالطَّيِّبَ كِلَاهُمَا لَا يَنْصَحَانِ ؛ إذا هما لم يُكْرَمَا  
 و « كَلْتَا » : اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على اثنتين مؤنثتين ؛ نحو : كَلْتَا الْخَصْلَتَيْنِ رَذِيلَةٌ ؛ الضَّمْعَةُ والكِبَرُ . ونحو :  
 الثَّرْوَةُ وَالشَّهْرَةُ ، كَلْتَاهُمَا مِنْ أَسْبَابِ الْجَاهِ .

ولأن « كَلَا وَكَلْتَا » مفردين لفظاً ، مُثْنَيْنِ معنى<sup>(٢)</sup> ، جاز في خبرهما ،  
 - وفي كل ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما - مراعاة لفظهما ، وهو الأفصح ،  
 ومراعاة معناهما وهو فصيح ؛ كقولهم : ( كلا الرجلين عظيم ؛ من دعا للخير ،  
 ومن استجاب له ) - ( كلا القائدين بَطْلَانِ ؛ هذا يقود جيوشه في غمرات الحروب  
 وهذا يقود أعوانه في ميادين الإصلاح ) - ( كَلْتَا الزَّعِيمَتَيْنِ وهبت نفسها لأعمال  
 البر ، ولم تدخر وسعاً ) - ( كَلْتَا الْمَدِينَتَيْنِ وقفتا في وجه العدو المُغِيرِ حتى ارتد  
 خاسراً . . . ) .

و « كَلَا » و « كَلْتَا » من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى معاً ،  
 ولا بد في المضاف إليه بعدهما أن يجمع ثلاثة شروط .

( ١ ) سبق الكلام عليهما بمناسبة أخرى ( هي : بيان حكمهما الإعرابي . . . ) في ج ١ ص ١١١ م ٩ - المعنى وملحقاته . وهما في لفظهما المفرد مع إفادتهما معنى : التشبية ؛ شبيهتان بلفظة :  
 « كل » ؛ في أن لفظها مفرد ، لكنها تدل على معنى غير مفرد ، هو ؛ معنى الجمع .

( ٢ ) تتضح هذه الدلالة في مثل : الرجلان كلاهما مسافران . فالمعنى الرجلان الاثنان  
 مسافران . وفي مثل : الرجلان كلاهما مسافر ، يكون المعنى : الرجلان كل واحد منهما مسافر ،  
 أي : أنه يصح أن يحل محلهما إما كلمة : ( الاثنان ) ، وإما : ( كل واحد منهما ) . وهذا  
 على حسب الأساليب ؛ كما في المثاليين السالفين . والنتيجة في الحالتين واحدة ؛ وهي دلالتها على  
 اثنين . ومثلها : « كَلْتَا » .

الأول : أن يكون دالاً على اثنين أو اثنتين ؛ سواء أكان اسماً ظاهراً ، أم ضميراً<sup>(١)</sup> بارزاً ، كقوله تعالى : « كَلَّمْنَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا . . . » . وقوله تعالى : « وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ . . . » . وإنما كانت دلالة على الثنية شرطاً لأن الغرض من « كلا » و « كلتا » هو تقوية الثنية في هذا المضاف إليه ، وتأكيدها ، فإذا لم يكن مثـّ وقع التعارض بين المضاف والمضاف إليه .

الثاني : أن يكون كلمة واحدة . ( وهذه الكلمة الواحدة هي التي تقوم بالدلالة على المثني ؛ من غير سرد أفراده متعددةً ، ولا ذكرها متفرقة ) فلا يجوز قرأت كلتا المجلة والرسالة ، ولا عاونت كلا الأخ والصدیق . وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة لم يتحقق فيها هذا الشرط ، فلم توافق كثرة النحاة على القياس عليها ، منها :

كَلَا أَحْيَى وَخَلِيلِي وَآجِدِي عَصْدًا ۖ ۖ ۖ فِي النَّائِبَاتِ ، وَالْإِمَامِ الْمَلِكَمَاتِ  
والثالث : أن يكون معرفة كالأمثلة السالفة ، فلا يجوز أن يكون نكرة عامة ؛ كالتى فى مثل : حضر كلا رجلين ، وانصرفت كلتا امرأتين ؛ فإن كانت النكرة مختصة بالأحسن الأخذ برأى من يجيز وقوعها مضافاً إليه بعد « كلا وكلتا » ؛ فيصح المثالان السابقان — وأشباههما — بعد التخصيص ؛ فيقال : حضر كلا رجلين عالمين ، وانصرفت كلتا امرأتين أديبتين<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) إذا كان المضاف إليه اسماً ظاهراً دالاً على اثنين سمى : « مثنى لفظاً ومعنى » أما إن كان ضميراً بارزاً دالاً على اثنين ، أو : اسم إشارة للمفرد ولكنه يدل على اثنين بقرينة خارجة عن لفظه ؛ فإنه يسمى : « مثنى معنى » فقط . ومثى كانت دلالة على الثنية بقرينة خارجية ؛ كاسم الإشارة — سميت « دلالة مجازية » ( كما سيأتى فى الزيادة . وكما سبق البيان فى ج ٩ ص ١٠٨ وهاشمتها رقم ١ وفى ص ١١١ )

( ٢ ) وإلى الشروط الثلاثة أشار ابن مالك باختصار حيث يقول :

لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفِ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضْيَفِ « كِلْتَا » وَ « كِلَا »  
يريد : أضيفت « كلتا وكلا » لمفهم اثنين ( أى : لما يدل على اثنين ) مع تعريفه ، وعدم تفرق أفرادها .

## زيادة وتفصيل :

١ - اشترطنا هنا <sup>(١)</sup> أن يكون « المضاف إليه » دالاً على اثنين ، أو اثنتين ، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً بارزاً . هذه الدلالة قد تكون بلفظه الصريح في التثنية ، الحقيقي فيها ( لا المجازي ) نحو قوله تعالى : « كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا » ، وقوله : « إِمَامًا يَبْتَغِيَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا » . فالمضاف إليه وهو كلمة : « الجنتين » ، وكلمة : « هما » - من الألفاظ الصريحة في التثنية ، التي تؤدي معناها على وجه الحقيقة لا المجاز . وقد تكون الدلالة بلفظه الحقيقي ، ولكنه مشترك اشتراكاً معنوياً بين المثني والجمع ، كالضمير : « نا » فإنه صالح من جهة المعنى للأمرين ؛ كقول الشاعر :

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ      وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدَّ تَغَانِيًا  
وقول الآخر :

كُونُوا كَمَنْ وَأَسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ      نَعِيشُ جَمِيعًا ، أَوْ نَمُوتُ كَلَانَا  
وقد تكون بلفظه الذي دخله التوسع والمجاز ؛ فصار يدل على اثنين دلالة أساسها التوسع والمجاز ، لا الحقيقة اللغوية ، كقول الشاعر :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالْشَّرِّ مَدَى <sup>(٢)</sup> وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ <sup>(٣)</sup> وَقَبِيلٌ <sup>(٤)</sup>

فكلمة : « ذا » تدلّ في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ، ولكنها تدل هنا بمعناها على المثني ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر ؛ وهو : الخير والشر ؛ فالمراد : « كلا » ما ذكر من الخير والشر . . . وهذه الدلالة مجازية <sup>(٥)</sup> ؛ لأن دلالة « ذا » على غير الواحد مجازية ؛ كالتثنية ؛ في هذا البيت ، وكالجمع في قول لبيد :

( ١ ) في ص ٩٩ . ( ٢ ) غاية ينتهي عندها . ( ٣ ) ما يستقبلك من الشيء .

( ٤ ) طريق واضح . أو : جهة . والمعنى : إن كلا من الخير والشر له نهاية ، وكلاهما أمر واضح يستقبل الناس ، وهو معروف لهم ؛ كالطريق الواضح المطروق . أو : كلا الخير والشر ذو نهاية ، وله وجهة ينصرف إليها .

( ٥ ) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .



.....  
 .....

ولقد سُمْتُ من الحياة وطولها      وسؤال هذا الناس كيف لسيّد ؟  
 ب - لا تضاف « كلا وكلتا » لشيء من الضمائر إلا لواحد من ثلاثة ؛  
 هي : « نا » ، و « الكاف » المتصلة بالميم والألف ، و « الهاء » المتصلة بالميم  
 والألف . ( أى : كلانا - كلاهما - كلتانا - كلتا كما - كلتاها ) .  
 ح - حكم « كلا » و « كلتا » من الناحية الإعرابية موضع في مكانه  
 المناسب من الجزء الأول<sup>(١)</sup> عند الكلام على المثنى ، وملحقاته . ومضمونه : أن لهما  
 حالتين ؛ إحداهما : إعرابهما إعراب المثنى ، والأخرى إعرابهما إعراب الاسم  
 المقصور :

( ١ ) فيعربان إعراب المثنى بشرط إضافتهما إلى ضمير دالّ على التثنية ؛  
 سواء أكانتا للتوكيد أم غيره . فتنى أضيفت إحداهما للضمير الدال على التثنية  
 وجب إعرابهما إعراب المثنى . فن أمثلة استعمالهما للتوكيد : ( أعجبنى النابغان  
 كلاهما - أكرمت النابغتين كليهما - أثنت على النابغتين كليهما ) -  
 ( فازت الطبيبتان كلتاها - مدحت الطبيبتين كليهما - أصغيت إلى الطبيبتين  
 كليتهما ) . ومن أمثلة استعمالهما في غير التوكيد مع إعرابهما كالمثنى : جاء كلاهما  
 أو كلتاها - رأيت كليهما ، أو : كليتهما ، استمعت إلى كليهما ، أو : كليتهما .  
 ولا بد عند استعمالهما للتوكيد أن يكون الضمير المضاف إليه مطابقاً للاسم  
 المؤكّد قبلهما<sup>(٢)</sup> ( أى : أنه لا بد من وجود الضمير المضاف إليه ، ومن وجود  
 المؤكّد قبلهما ، وتطابق المؤكّد والمؤكد في التثنية ، والإعراب ، والتذكير ، والتأنيث ) ؛  
 كقولهم في الدعاء ؛ « لا زمتك الحسنيتان<sup>(٣)</sup> كلتاها ، . . . وأمنت  
 البليّتين<sup>(٤)</sup> كليتهما » . . . وقولهم في الدعاء للمسافر : صاحبك الأحمد أن<sup>(٥)</sup>

( ١ ) ص ١١٢ م ٩ . وهناك تفصيلات هامة تقتضى الرجوع إليها .

( ٢ ) كما سيجيء في باب التوكيد ( ص ٥٠٨ ) عند الكلام على استعمالهما .

( ٣ ) الصحة والثروة . ( ٤ ) المرض والفقر .

( ٥ ) الإيمان والسلامة .

كتلاهما - وسلمت من الأرذليين كليهما<sup>(١)</sup>.

ومما تجب ملاحظته أن استعمالهما في التوكيد يوجب إضافتهما إلى الضمير المطابق للمؤكد السابق ، لكن لا يلزم من إضافتهما للضمير المطابق أن يكونا للتوكيد ؛ فقد يتعيّنان للتوكيد كما في الأمثلة السابقة ، وقد يتعين إعرابهما شيئاً آخر غير التوكيد ؛ كما في قولنا : الوالدان كلاهما نافع ، والأختان كلاهما مثقفة ؛ فتعين إعرابهما في هذين المثالين - وأشباههما - مبتدأ ، ولا يصح التوكيد ، كى لا يترتب عليه إهمال المطابقة بين المبتدأ والخبر ، بقولنا : (الوالدان نافع - الأختان مثقفة) ؛ فيقع الخبر مفرداً مع أن مبتدأه مثنى ، وهذا غير جائز في مثل ما نحن فيه .

وقد يجوز إعرابهما توكيداً أو غير توكيد في مثل : الوالدان كلاهما نافعان - الأختان كلاهما مثقفتان ؛ فيصح إعرابهما توكيداً ؛ لإضافتهما للضمير المطابق للمؤكد السابق ، والاسم الظاهر بعدهما خبر للمبتدأ ، مطابق له . كما يصح إعراب « كلا وكلتا » في المثالين مبتدأً ثانياً ، مضافاً للضمير ، والاسم الظاهر بعدهما هو الخبر لهما . والجملة الاسمية منهما ومن خبرهما خبر المبتدأ الأول . فالإعرابان جائزان ، وتفضيل أحدهما متوقف على وجود قرينة ترجحه على الآخر .

فالأحوال ثلاثة عند إضافتهما للضمير مع وجود لفظ سابق يصلح أن يكون مؤكداً يرجع إليه الضمير عند إضافتهما ويطابقه ؛ هى : وجوب إعرابهما توكيداً فقط ؛ وامتناع إعرابهما توكيداً ، وجواز الأمرين .

(٢) فإن لم يضافا للضمير مطلقاً ( بأن أضيفا إلى اسم ظاهر ) - لم يكونا للتوكيد ، ولم يصح إعرابهما كالمثنى ، بل يجب إعرابهما إعراب المقصور ( وهو الإعراب بحركات مقدرة على الألف الثابتة ، الملازمة لآخرهما في جميع الحالات ) ؛ نحو : كلا القطبين ثلجى مقفر - إن كلا القطبين ثلجى مقفر - ذاع عن كلا القطبين أنه ثلجى مقفر - كلتا المنطقتين القطبيتين غير مأهولة - إن كلتا المنطقتين غير مأهولة - سمعت عن كلتا المنطقتين . . .

.....  
 .....

كل ما سبق هو الأشهر الذى يحسن الاختصار عليه . وهناك آراء أخرى فى  
 إعرابهما ؛ فبعض العرب يعربهما إعراب المشتى فى كل الحالات من غير  
 تفرقة بين توكيد وغيره . وبعضهم يعربهما إعراب المقصور فى كل الحالات من  
 غير تفرقة كذلك ... و ...

\* \* \*

أى - أنواعها الملازمة للإضافة خمسة<sup>(١)</sup> ؛ كل نوع منها مبهم ؛ (لأنه صالح لكل شيء من الأمور الحسية والمعنوية . ولا تعيين له إلا بالمضاف إليه) ؛ وهى : « أى » الاستفهامية ؛ مثل : أى عمل تختاره ؟ - أى الرجال المهذب ؟ - أى الناس تصفو مشاربه ؟ .

و « أى » الشرطية ؛ مثل : أى نفع يلمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالأعلى عليه .

و « أى » الموصولة ، مثل : يعجبني السباقون ، وأسأفهم أيهم هو أسبق ( بمعنى : الذى هو أسبق ) .

و « أى » التى للتعنت<sup>(٢)</sup> ، مثل إن الصادق عظيم أى عظيم .  
و « أى » التى للحال ، مثل : قبلت كلام الناصح الأمين : أى ناصح أمين .  
ومن الخمسة السابقة نوعان ملازمان للإضافة ؛ لفظاً ومعنى معاً ؛ هما :  
النعنية والحالية<sup>(٣)</sup> ، أما الثلاثة الأخرى فلأزمة للإضافة إماً لفظاً ومعنى معاً  
كأمثلتها السابقة ، وإماً معنى<sup>(٤)</sup> فقط ؛ مثل (الأعمال كثيرة ؛ فأى تختاره ؟) -  
(من ألوان النفع ما يؤذى ؛ فأى يلمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالأعلى عليه) -  
(يعجبني السباقون ، وأسأفهم أيهم هو أسبق) . . . . . وفيما يلى بيان أوفى :

\* \* \*

١ - « أى » الاستفهامية<sup>(٥)</sup> : وهى معربة ، واجبة للإضافة لفظاً ومعنى ،

(١) هناك نوع سادس لا يضاف أبداً ؛ هو : « أى » : التى تكون وصلة لنداء ما فيه : « أل » ( وتفصيل الكلام عليها فى باب « النداء » ، أول الجزء الرابع ) . وقد سبق الكلام على الستة ملخصاً لمناسبة أخرى فى باب الموصول ج ١ ص ٢٦٠ ، ٢٦٢ م ٢٦ .

(٢) تفصيل الكلام عليها فى ص ١١١ ، ولها إشارة فى باب التعنت ص ٤٦٨ .

(٣) كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٧٣ وفى الجزء الأول ص ٢٦٠ م ٢٦ .

(٤) تقدم ( فى رقم ٣ من هامش ص ٧١ ) أن « المضاف لفظاً ومعنى » هو : ماله مضاف إليه مذكور سراحة فى الكلام ، متمم للمعنى المقصود من المضاف . وأن « المضاف معنى » فقط هو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع مع قيام قرينة تدل عليه ، وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله ، كما يلاحظ عند وجوده . وقد يحىء التذوين عوضاً عن المحذوف .

(٥) « ملاحظة » : الأحكام الآتية مقصورة على « أى الاستفهامية » غير المستعملة فى : « الحكاية » أما المستعملة فى « الحكاية » فقد تخالف هذه فى بعض الأحكام ، طبقاً للمذكور فى باب : « الحكاية » .

أو معنى فقط . وتضاف إلى ما يأتي ليزيل إبهامها :

(١) النكرة مطلقاً (أى : لمتعدد أو غير متعدد) ؛ فتشمل النكرة الدالة على الأفراد ، والدالة على التثنية ، أو على الجمع ، بنوعيهما ؛ نحو : أى رجل فاز بالسبق ؟ أى رجلين فازا بالسبق ؟ أى رجال فازوا بالسبق ؟ أى فتاة فازت ؟ . . . أى فتاتين ؟ . . . أى فتيات ؟ . . . ومن المفرد قول الشاعر :

أتجزعُ مما يحدثُ الدهرُ للفتى ؟ وأى كريمٍ لم تُصِبهُ القوارعُ ؟

وقد اجتمعت إضافتها للنكرة المفردة والنكرة المجموعة في قول الشاعر يتحنن لبعض لياليه الخالية :

أهّا لها من ليالٍ !! هل تعود كما كانت ؟ وأى ليالٍ عاد ماضيها  
لم أنسها مذ نأت عني ببهجتها وأى أنسٍ من الأيام ينسيها ؟

فهى في الأساليب السابقة — ونظائرها — اسم استفهام يُسأل به عن المضاف إليه النكرة كله <sup>(١)</sup> . وهى في الوقت نفسه مطابقة لمعناه تمام المطابقة . ولهذا كانت بمعنى : « كُـلٌّ » الذى يقصد به المضاف إليه جميعه ، على حسب المراد من العموم في المفرد ، أو : المثنى ، أو : الجمع . فالمراد من « أى » هنا هو المراد من المضاف إليه النكرة كاملاً ، ومدلولهما واحد <sup>(٢)</sup> . والمعنى في الأمثلة السابقة : أى واحد من الرجال فاز ؟ أى اثنين منهم فازا ؟ أى جماعة منهم فازوا . . . وهكذا <sup>(٣)</sup> .

(٢) المعرفة <sup>(٢)</sup> بشرط أن تكون دالة على متعدد ، ولا فرق في التعدد بين أن يكون حقيقياً ، أو : تقديرياً ، أو : بالعطف بالواو .

١ — فالمتعدد الحقيقى ما يدل بلفظه الصريح المذكور في الجملة ، على تثنية ،

(١ ١) المراد : إن كان « المضاف إليه » النكرة واحداً فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؛ لا بعضه ، ولا جزء منه . وإن كان « المضاف إليه » مثنى فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بعضهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعاً ؛ فإن المراد منها الجمع كله . . . وسبب ذلك ما عرفناه من إبهام « أى » والذى يزيل إبهامها هو « المضاف إليه » فلا بد أن يتساويا في المعنى ؛ لكيلا تختلف الدلالة نوعاً ، أو مقداراً بين المفسر والمفسر ، والمبين والمبين .

(٢ ٢) يترتب على إضافتها للنكرة أو للمعرفة أحكام تختلف في الحالتين . وسيجيء البيان

أو : جمع ؛ نحو : أى الفريقين أحق بالإعجاب ؟ ... و ... أىكم أحسن عملاً ؟ أى الرجال المهذب ؟ .

ب — والمتعدد التقديرى : هو ما يدل بلفظه على مفرد له أجزاء متعددة <sup>(١)</sup> ، بعضها هو المقصود بالاستفهام عنه عند الإضافة ؛ فيكون « المضاف إليه » مفرداً فى ظاهره ؛ ولكنه متعدد فى التقدير ؛ بسبب تلك الأجزاء التى يتكون منها ؛ ويقوم المعنى على أساس ملاحظتها وتقدير وجودها ، برغم أنها غير موجودة فى الكلام ؛ فكأن : « أى » ليست مضافة إلى معرفة مفردة ، وإنما هى مضافة — تقديرًا — إلى معرفة متعددة . وإن شئت فقل : إنها ليست مضافة إلى المعرفة المفردة مباشرة ، وإنما هى مضافة إلى كلمة محذوفة ، هى كلمة : « أجزاء » ، أو ما يشابهها ؛ مثل : أى الشجرة أنفع ؟ أى الوجه أجمل ؟ أى التمثال أدق ؟ تريد : أى أجزاء الشجرة أنفع ؟ أى أجزاء الوجه أجمل ؟ أى أجزاء التمثال أدق ؟ فكلمة : « أى » فى الأمثلة السابقة — ونظائرها — مضافة إلى معرفة مفردة ، لها أجزاء هى الملحوظة عند الإضافة ، وعند السؤال بكلمة : « أى » التى معناها والمراد منها هو معنى المضاف إليه ؛ لما سبق من أنها مبهمة ، والذى يزيل إبهامها هو المضاف إليه ، فلا بد أن يتساويا معنى ؛ إذ لا يصح أن يختلف الموضح والموضح فى المعنى أو فى مقداره .

ولما كان المراد من المضاف إليه — فى الاستفهام — هو جزؤه <sup>(٢)</sup> لأكثله ، وجب أن يكون المراد منها هو ذلك الجزء أيضاً . ولهذا يقال عنها إنها بمعنى : « بعض من كل » ، ( يريدون : بعض المضاف إليه ... ) ويجيبون عنها بالأجزاء أيضاً ؛ فيجيب عما سبق بأنه : ( جذعها ، أو : ثمرها ... ) — أو : ( العين ، أو : الأنف ... ) — أو : ( الرأس ، أو : الظهر ... ) فكأن المضاف إليه متعدد ، أو أن « أى » مضافة ، والمضاف إليه كلمة محذوفة ملحوظة فى النية ، تدل على متعدد ، والتقدير : أى أجزاء كذا . والأمران سيان .

( ١ ) قد يدل المتعدد التقديرى على أنه مفرد له أنواع متعددة ، لأجزاء متعددة ؛ فتكون الأنواع هى المقصودة عند الإضافة ، ويجرى عليها حكم الأجزاء ؛ نحو : أى الدينار ديناراً ؟ أى الكسب أطيب ؟ ( ٢ ) أو نوعه ، طبقاً للمبين هنا ، وفى هامش الصفحة الآتية .

ح- والتعدد بالعطف يتحقق هنا بأن يُعطف على المعرفة المفردة معرفة مفردة أخرى بحرف العطف « الواو » دون غيره من حروف العطف — فينشأ من العطف التعدد المطلوب ( أى : الذى يجعل المضاف إليه فى حكم المتعدد ) ، مثل : أىّ زراعة الفاكهة وزراعة القطن أربح ؟ تريد : أيُّهُما . ؟ بمعنى : أىّ واحدة من زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ ومثل قول الشاعر :

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ ؛ أَيَّ وَأَيُّكُمْ  
غَدَاةَ التَّقْسِينَا — كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا ؟  
فإنه يريد : أيُّنا <sup>(١)</sup> . . . . .

و « أى » فى جميع هذه الصور التى تضاف فيها لمعرفة ، هى اسم استفهام ، يُسأل به عن المضاف إليه المراد منه بعضه — كما تقدم — ، ومعناها فى الوقت نفسه ينصبّ على بعضه هذا ، أى : جزئه ، لا على كله ؛ فليس يراد منها معناه كاملاً .

\* \* \*

(١) ليس من اللازم فى حالة التعدد بالعطف . تكرار : « أى » بإعادتها بعد الواو ؛ فيصح تكرارها وعدمه فى مثل : أى زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ أو : أى زراعة الفاكهة وأى زراعة القطن أربح . وإنما يجب تكرار . « أى » وإعادتها بعد الواو إذا كان المعطوف عليه الأول ضميراً للمتكلم نحو :

فَلْتَنْ لِقَيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْرَابِ ؟

وقال بعض المحققين : لا داعى للتقييد بهذا الشرط ، ورأيه حسن .

## زيادة وتفصيل :

« أى الاستفهامية » لفظها مفرد مذكر دائماً ، أما معناها فيختلف بحسب ما تضاف إليه <sup>(١)</sup> .

ا - فإن أضيفت إلى مُنْكَر كانت بمعنى المضاف إليه كاملاً ، ولذا تعتبر بمعنى : « كُلٌّ » - كما سبق <sup>(٢)</sup> - وفي هذه الحالة يجوز في خبر : « أى » وفي الضمير العائد إليها ، وفي كل ما يحتاج للمطابقة معها : إما مراعاة لفظها في الإفراد والتذكير في كل الحالات ، وإما مراعاة معناها الذى يوافق المضاف إليه في إفراد ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيته ، وهذا هو الأكثر والأفصح ؛ نحو : أى زميل أقبل ؟ أى زميلين أقبل ، أو : أقبلا ؟ - أى زملاء أقبل ، أو : أقبلوا ؟ - أى زميلة أقبل أو أقبلت ؟ . . . أى زميلتين أقبل ، أو أقبلتا . . . أى زميلات أقبل ، أو : أقبلن ، أو : . . . وهكذا . . .

ب - وإن أضيفت إلى مُعْرِف كان المراد منها بعضه ، ولذا تعتبر بمنزلة كلمة : « بعض » ، أو تعتبر كأنها مضافة لكلمة محذوفة ، تقديرها : « أجزاء » ، مثلاً . كما شرحنا <sup>(٣)</sup> ، فيجب - فى الأفصح الأغلب - مراعاة لفظ : « أى » فى إفراده وتذكيره عند الإخبار عنها ، وعود الضمير إليها ، وكل ما يحتاج للمطابقة . ولا عبرة بتثنية المضاف إليه أو جمعه أو تأنيته <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) ومثلها الشرطية . - كما سيحىء عند الكلام عليها فى ص ١٠٩ .

(٢ و ٣) فى ص ١٠٥ - حيث بيان المراد من كلمة : « كُلٌّ »

(٣) المناسبة أخرى ذكرنا ما سبق فى ج ١ ص ٢٦٣ م ٢٦ باب الموصول .



ب - أى الشرطية : اسم شرط جازم ، معرب ، يجزم فعل الشرط والجواب معاً ؛ كقولهم : ( أى صاحب يصحبك لغاية يرجوها ، يهجرُك بعد إدراكها ) . وهو يفيد تعليق الجواب على الشرط ؛ فإذا وقع الشرط وتحقق ، وقع الجواب - غالباً - وتحقق تبعاً لذلك ؛ وإلا فلا يقع <sup>(١)</sup> . . . .

وهذا الاسم فى دلالة عام مبهم ؛ فهو صالح لأن يراد منه كل أمر من الأمور الحسية والمعنوية . ولكن هذا التعميم والإبهام يزول بالمضاف إليه ؛ فإنه يحدد المراد ويعينه ؛ ( كالشأن فى جميع أنواع « أى » المضافة ) .

ومن الواجب إضافة « أى » لفظاً ومعنى معاً ، كالمثال السابق ، أو معنى فقط ؛ نحو : ( أى . . . يصحبك لغاية يهجرُك بعد إدراكها ) .

( ١ ) ويجوز إضافتها لنكرة مطلقاً ( دالة على أفراد ، أو : على تثنية ، أو : جمع ) ؛ نحو : أى ضعيف يستعنْ بى أعاونهُ - أى ضعيفين يستعينا بى أعاونهُما - أى ضعاف يستعينا بى أعاونهُم - أى ضعيفة تستعنْ بى أعاونهُا - أى ضعيفتين تستعينا بى أعاونهُما - أى ضعيفات يستعنْ بى أعاونهُن . . . . و . . . .

وإذا أضيفت « أى » إلى النكرة كان معناها ، ومدلولها المراد هو : المضاف إليه جميعه ، وهو النكرة كاملة ، ولهذا تكون « أى » بمنزلة كلمة : « كُل » ، مثل قول الشاعر :

أى حين تُلِمَّ بى تُلِقَ ما شئت من الخير ؛ فاتخذنى خليلاً

( ٢ ) وكذلك يجوز إضافتها إلى معرفة بشرط أن تكون هذه المعرفة دالة على متعدد حقيقى ، أو : « تقديرى » ، أو « بالعطف بالواو » ، ( والمراد به : عطف معرفة مفردة <sup>(٢)</sup> على الأولى بالواو خاصة . . . ) ، وقد شرحنا أنواع التعدد الثلاثة ، ومعنى كل <sup>(٣)</sup> . فن أمثلة المتعدد الحقيقى : أى الرجال يكثُرُ مزحه تَضَعُ هيئته . ومن أمثلة التعدد التقديرى : أى الوجه يعجبُك يعجبُننى ؛ بمعنى :

( ١ ) كما سيجىء للبيان فى الباب الخاص : ( عوامل الجزم : ج ٤ ) .

( ٢ ) وهى التى لا تدل على متعدد .

( ٣ ) فى رقم ٢ من ص ١٠٥ .

أى أجزاء الوجه . ومن أمثلة العطف — ولا يكون ، إلا بالواو خاصة — ، أبى وأبك يتكلم يحسن اختيار كلامه ؛ بمعنى : أينما . . . ، ونحو : أى الزراعة وأى الصناعة يخلص له صاحبه يدرك أبعد الغايات ، بمعنى : أيهما . . .

وإذا أضيفت إلى معرفة كان معناها والمراد منها هو بعض المضاف إليه لا كله ، ولذا تكون «أى» ، بمعنى : بعض .

« فأى » الشرطية كالاستفهامية فى وجوب الإضافة لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ، وفى إضافتها إلى النكرة مطلقاً وإلى المعرفة بشرط التعدد ، وفى أنها فى الحالة الأولى تكون بمعنى : « كل » ، وفى الثانية بمعنى : « بعض » .

والشرطية — كالاستفهامية — لفظها مفرد مذكر دائماً . ومعناها يختلف بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت لنكرة جاز فى خبرها ، وفى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يحتاج إلى المطابقة معها — مراعاة لفظها ، أو : مراعاة المضاف إليه ( وهو الأحسن ) على الوجه الذى وفيناه من قبل فى « أى الاستفهامية » <sup>(١)</sup> وإن أضيفت لمعرفة وجب ( فى رأى الأحسن ) مراعاة لفظها دون المضاف إليه .

هذا ، ومراعاة اللفظ أو المعنى . مقصور على الاستفهامية والشرطية . كما أسلفنا .

\* \* \*

ح — « أى » الموصولة : اسم مبهم ، بمعنى : « الذى » ؛ نحو : أصحاب من الإخوان أيهم هو أكرمُ خلقاً ؛ بمعنى : الذى هو أكرم خلقاً فيهم ، وهى معربة فى كل حالاتها ، إلا فى حالة واحدة <sup>(٢)</sup> . ولا بد من إضافتها لفظاً ومعنى معاً — كالمثال السابق — أو معنى فقط ؛ نحو : أحمد من الرجال أيأ هو أشدُ عزماً . وأصدقُ قبلاً . والأصل : أيهم هو أشد . . . ويزيل إبهامها المضاف إليه والصلة معاً ، وأحدهما لا يكتفى . ولا تضاف إلى النكرة — فى

(١) فى ص ١٠٨ .

(٢) هى التى تكون فيها مضافة وصدر صلتها ضمير محذوف — وتفصيل للكلام على إعرابها وبنائها مدون فى ج ١ باب الموصول م ٢٦ .

الرأى المعنوي عليه<sup>(١)</sup> - وإنما تضاف إلى المعرفة ، بشرط أن تدل المعرفة على متعدد حقيقي ، أو تقديرى ، أو بالعطف بالواو - على الوجه المشروح فيما سلف<sup>(٢)</sup> - ؛ فمثال التعدد الحقيقى ؛ يعجبني أيكم هو حريص على رفعة وطنه - ومثال التعدد التقديرى : أصلح أى التمثال هو معيب ، بمعنى : أى أجزاء التمثال . . . ومثال التعدد بالعطف بالواو : اقتتن أى القسائم وأى الثوب هو أبداع . ولا بد فى المطابقة من مراعاة لفظها .

\* \* \*

د - « أى » التى تقع نعتاً للنكرة : اسم معرب ، مبهم ، يزيل « المضاف إليه » إبهامه . والغرض منها : الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى ؛ مدحاً أو ذمماً ؛ نحو : أعجبت برجلين من أعظم رجالات التاريخ ؛ هما العادلان : عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، وأولهما صحابى جليل أى صحابى ، والآخر خليفة أموى أى خليفة ، وكقول الشاعر :

دعوتُ امرأً أى امرئ فأجابنى      وكنت وإياه ملاً ذاً وموئلاً

ونحو قولهم : أودى الظلم بكثير من الدول ، وقضى على أهلها ما انغمسوا فيه من ترف ، وما انتشر بينهم من فساد . فلقد كان ظلماً أى ظلم ، وترفاً أى ترف ، وفساداً أى فساد .

وتختص « أى » النعتية بأحكام ثلاثة مجتمعة هى : وجوب إضافتها لفظاً ومعنى معاً ، وأن يكون المضاف إليه نكرة - فى الأغاب - ؛ مفردة أو غير مفردة ، وأن تكون هذه النكرة ماثلة للمنعوت فى التنكير<sup>(٣)</sup> ، وفى اللفظ والمعنى

(١) لأن معنى « أى » هو معنى « الذى » المراد منها واحد معين ؛ فلا بد أن يكون المضاف إليه واحداً معيناً : ( معرفة ) ذلك أن « أى » مبهم ، يزيل إبهامها المضاف إليه مع صلتها ، كما عرفنا . . . فهو مع الصلة المفسر والموضح لها . ولما كان معناها معنى « الذى » المعرفة وجب أن يكون المضاف إليه معرفة أيضاً ؛ لكيلا تختلف الدلالة بين المفسر والمفسر ، وهذا لا يجوز . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها فقط .

(٢) فى رقم ٢ من ص ١٠٥ .

(٣) هذا يقتضى أن يكون المنعوت نكرة كذلك . وسيأتى فى « الزيادة » ص ١١٥ وما بعدها رأى آخر هام ، حاسم ؛ لا يشترط التنكير فيه ، ولا فى المضاف إليه - ولهذا رأى إشارة فى باب النعت ، ص ٤٥٢ - ثم انظر « ب » ص ١١٥ .

معاً ، أو فى المعنى فقط ، نحو : استمعت إلى شاعرة أى شاعرة ، وإلى فتاة أى شابة . ونحو : مررت بشاب أى فتى ، وطبيب أى نيطاسى . ولا يجوز استمعت إلى شاعرة أى مهندسة ، ولا إلى فتاة أى عالمة ، ولا إلى رجل أى طبيب . . .

\* \* \*

## زيادة وتفصيل :

١ - سبق القول <sup>(١)</sup> أن كلمة : « أى » هذه ، إن أضيفت إلى نكرة ، وكانت النكرة اسماً مشتقاً - كان المقصود من المدح أو الذم أمراً واحداً ، هو المعنى المجرد المفهوم من الاسم المشتق . ( أى الأمر المعنوى الذى يدل عليه هذا المشتق ، بغير نظر إلى ذات أو غيرها ) ، فإذا قلنا : رأينا فارساً أى فارس . . . فالمقصود هو المدح بالفروسية وحدها ، المفهومة من المشتق : « فارس » . وإذا قلنا : احترسنا من خائن أى خائن ، فالمعنى المراد من الذم هو مجرد الوصف بالخيانة المفهومة من المشتق : خائن .

أما إذا أضيفت « أى » إلى نكرة غير مشتقة فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن توصف بها هذه النكرة ؛ فمن يقول لآخر : « إني مسرور بك ؛ فقد رأيتك رجلاً أى رجل . . . » فكأنما يقول : رأيتك رجلاً جمع كل الصفات الطيبة التى يمدح بها الرجل . ومن يقول عن امرأة بغیضة : « إنها امرأة أى امرأة . . . » فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات الرديئة التى تدم بها المرأة .  
والأغلب فى هذه النكرة ( التى هى الموصوف <sup>(٢)</sup> ) أن تكون مذكورة فى الكلام ، ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه - فى رأى كثير من النحاة - ورود السماع بها محذوفة فى قول الشاعر :

إذا حارب الحجاج أى منافق      علاه بسيف كلما هزّ يقطع

ويقول السيوطى : « إن هذا فى غاية الندور » <sup>(٣)</sup> فلا يصح - عندهم -

( ١ ) فى ج ١ باب الموصول ، م ٢٦ ص ٣٣٠ .

( ٢ ) والتى ليست مصدراً ؛ لأن المصدر قد يحذف ، وتنوب عنه صفته .

( ٣ ) عبارة السيوطى فى شرحه الجمع ( ج ١ ص ٩٣ - باب : الموصول عند الكلام على

النكرة الموصوفة « بأى » هى :

( الغالب ذكر هذه النكرة ، وقد تحذف ؛ كقوله : « إذا حارب الحجاج أى منافق . . . »  
أى : منافقاً أى منافق ، وهذا فى غاية الندور ) ١ هـ . مع أنه قال فى المتن قبل ذلك مباشرة فى حذف هذه النكرة الموصوفة بكلمة : « أى » النعتية التى نحن بصدها ما نصه : ( حذفها نادر ، وقيل : سائغ ) ١ هـ . ثم انظر ص ١١٥ وهامشها حيث رأى الحاسم .

محاكاته . ثم يزيدون التعليل بما نصه <sup>(١)</sup> : ( فارقت « أئ » سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه ؛ لا تقول : مررت بأى رجل ؛ لأن المقصود بالوصف بأئ هو المبالغة وتقوية المدح أو الذم . والحذف يناقض هذا ) اهـ .

فمن المحتم عندهم إضافتها لفظاً ومعنى ، وأن يكون الموصوف بها مذكوراً . لكننا رأينا موصوفها محذوفاً سماعاً في البيت السالف ، ورأيناه محذوفاً كذلك في كلام لعل بن أبى طالب ، نصه <sup>(٢)</sup> . —

( « اصحب الناس بأئ خلق شئت يصحبوك بمثله . » ) اهـ . يريد : بخلق أئ خلق . وهى لا تصلح هنا أن تكون موصولة . لأن الموصولة لا تضاف عند الجمهور إلى نكرة . كما لا تصلح نوعاً آخر . فورد موصوفها محذوفاً في الشعر وفي نثر الإمام على أفصح البلغاء ، يبيح استعمالها مع حذفه ولو كان هذا الاستعمال قليلاً بالنسبة للرأى الآخر . وفوق هذا كله نجد الضوابط النحوية العامة لا تمنع حذفه ؛ فن الجائز — طبقاً لتلك الضوابط — اعتبار « أئ » في مثل الأساليب السالفة صفة لموصوف محذوف ، ولا ضعف في هذا مطلقاً ، ولا شىء يمنع من الأخذ به ؛ قياساً على ما جاء في « أئ » من قوله تعالى في سورة الانفطار : ( يأيتها الإنسان ما غرك ربك الكريم الذى خلقك فسواك فعد لك في أئ صورة ما شاء ركبك . . . ) ، فقد قال المنسرون في إعرابها أقوالاً مختلفة ، ومنها ما جاء في تفسير الألوسى لتلك الآية ، ونصه :

( « في أئ صورة ما شاء ركبك » — أئ : ركبك ، ووضعك في أئ صورة اقتضتها مشيئته تعالى وحكمته جلّ وعلا من الصور المختلفة ؛ في الطول ، والقصر ، ومراتب الحسن ، ونحوها . فالجار والمجرور متعلق : « بركبك » . و « أئ » للصفة ، مثلها في قوله :

أرأيت أئ سوائفٍ ونجادٍ برزت لنا بين السّوى وزرودٍ

ولما أريد التعميم لم يذكروا موصوفها . وجملة : « ما شاء » صفة لها ، والعائد

( ١ ) كما جاء في : « الدرر اللوامع » ، ج ١ ص ٧١ .

( ٢ ) نقلاً عن ص ٧٨ من كتاب : « مجمع الحمام في حكم الإمام » لإخراج وتحقيق على

الجندي ، وزميليه .

.....  
.....

محذوف ... و « ما » مزيدة ... وجاز ... وجاز ...  
وقيل : « أى » موصولة صلتها : « ما شاء » كأنه قيل : « ركبك فى الصورة  
التي شاءها ». وفيه : أنه صرح أبو على فى التذكرة بأن « أياً » الموصولة لا تضاف  
إلى نكرة ، وقال ابن مالك فى باب الإضافة ، من الألفية :

..... واخصصن بالمعرفة موصولة . وبالعكس الصفه  
ثم ... ثم ... إلى أن قال الألوسى :

« ويجوز أن يكون الجار متعلقاً « بعدلك » وحينئذ يتعين فى « أى » الصفه ؛  
كأنه قيل : فعذلك فى صورة أى صورة ، أى : فى صورة عجيبة ، ثم  
حذف الموصوف ؛ زيادة للتفخيم . و « أى » هذه منقولة من الاستفهامية ،  
لكنها لانسلاخ معناها عنها بالكلية عمل فيها ما قبلها . ويكون « ما شاء ركبك »  
كلاماً مستأنفاً ، و « ما » موصولة ، أو موصوفة ، مبتدأ ، أو مفعولاً مطلقاً  
« لركبك » . أى : ما شاء من التركيب ركبك فيه ، أو : تركيباً شاء ركبك » اهـ .  
كلام الألوسى .

وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام  
عربى ، وأن نجد بين النحاة من يقول إن حذف الموصوف « بأى الوصفية »  
سائغ<sup>(١)</sup> . . . . .

ب - اشترطت كثرة النحاة فى « أى » النعتية تنكير المضاف إليه والمنعوت .  
ولكن آخرين لم يشترطوه فيهما ؛ كما فى بعض المطولات ، ومنها : « شرح

(١) انظر رقم (٣) من هامش ص ١١٣ . وقد أخذ بهذا الرأى مؤتمر « مجمع اللغة العربية »  
فى دورته الخامسة والثلاثين بالقاهرة ( فى شهر فبراير سنة ١٩٦٩ ) . وفيما يلى النص الحرفى لرأيه  
منقولا من مجلته ( العدد الخامس والعشرين الصادر فى فبراير سنة ١٩٦٩ ص ١٩٦ ) :  
( شاع بين الكتاب مثل قولهم : « اشتر أى كتاب » باستعمال « أى » مضافة إلى اسم نكرة .  
ومثل قولهم : « اشتر أى الكتب » بإضافتها إلى معرفة . ومثل قولهم : « لا تبال أى تهديد » بإضافتها  
إلى مصدر . والمقصود فى كل هذه الاستعمالات هو : الإيهام ، والتعميم ، والإطلاق . ولا بأس  
بتجوز ذلك كله : استناداً إلى أن « أى » تحمل فى مختلف دلالاتها - ومنها الوصفية - معنى  
« الإيهام » ، وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه . ويجوز أن تضاف إلى معرفة ، وحينئذ يكون  
موصوفها معرفة ، ذكر أو حذف ، وأنها تدل على التبعيض فى استعمالها نائبة عن المصدر ، ويمكن  
أن يقاس عليه أحوالها الأخرى » اهـ .

التصريح « ، فقد جاء في الجزء الثاني منه في : باب - الإضافة عند الكلام على «أى»  
 النعتية - ما نصه : ( قال المصنف في الحواشي : لا أجد مانعاً أن يقال مررت بالرجل  
 أى الرجل ، وبالغلام أى الغلام ، كما جاز أطعمنا شاة كل شاة ، وهم القوم كل  
 القوم ، فأضيفت - كل - إلى النكرة والمعرفة ) ١٥١ .

يريد أن كلمة : « كل » هنا للدلالة على الغاية الكبرى في المنعوت ، وقد  
 أضيفت للنكرة والمعرفة ؛ فهي في تأدية المعنى مثل : « أى » ؛ فحقق « أى » أن  
 تكون مثلها في الإضافة للنكرة والمعرفة <sup>(١)</sup> . وهو رأى حسن فيه تيسير . ولكن  
 الأول أحسن وأعلى ؛ لأنه المسائر للمسموع الأفصح . فليست إجازته قائمة  
 على مجرد حمله على نوع آخر جائز ، كالذى اعتمد عليه الرأى الآخر ، ولم يؤيده  
 بأمثلة مسموعة .

ومن أمثلة وقوعها نعتاً : أن يكون المنعوت مصدراً مبيناً قد حذف ونابت  
 عنه صفتة <sup>(٢)</sup> نحو : - تعلمت أى تعلمت <sup>(٣)</sup> . والأصل : تعلمت : تعلمت أى  
 تعلمت .

\* \* \*

( ١ ) سبق الكلام - في ص ٧٢ - على إضافة . « كل » و « بعض » ، ونوع هذه الإضافة ،  
 وما يترتب عليها من صحة دخول « أل » عليهما أو عدم صحتهما . . .

( ٢ ) لأنها من الأشياء التي تصلح للنيابة عنه . وقد سبق في الجزء الثاني ص ١٧٣ م ٧٥ من باب  
 المفعول المطلق - سرد تلك الأشياء ، ونجى في ص ٤٦٨ و ٤٩٤ إشارة لهذا .

( ٣ ) هذا التعبير صحيح فصيح ، وبيان الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عن المصدر المؤكد  
 والمبين - مدون في موضعه من الجزء الثاني ص ١٧٢ م ٧٥ .



هـ - «أى» التى تقع حالا : اسم معرب ، مبهم ، يدل على ما تدلّ عليه الحال من بيان هيئة صاحبها المعرفة فى الغالب .

ويزول الإبهام عن «أى» بالمضاف إليه - كباقي أنواع «أى» المضافة - ويشترط فى هذا «المضاف إليه» أن يكون نكرة مذكورة فى الكلام - فلا يجوز فى «أى» الحالية قطعها عن الإضافة - ؛ نحو : لله أبو بكر أى خليفة ، وخالد بن الوليد أى قائد<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وفى ما يتلى تلخيص ما سبق<sup>(٢)</sup> من أنواع : «أى» المضافة ، وحكم إضافة كل ، والغرض منه ، وبيان المضاف إليه :

(١) لم أصادف نصاً يعرض للفظ : «أى» الحالية من ناحية تذكيره ، ولا للضمير العائد عليه ، وقد يكون السبب أن للضمير يعود على صاحب الحال ، فلا حاجة لمودته إلى «أى» .

(٢) وقد أشار إليه ابن مالك إشارة بمجملته موجزة ، حيث يقول :

وَلَا تُضِفْ لِمُقْسَرَدٍ مُعْرِفٍ أَيًّا . وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ  
أَوْ تَنَوِّ الْأَجْزَا ، وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا . وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ

يريد : لا يجوز إضافة «أى» للمفرد المعرفة إلا مع تكرارها ، أو مع نية الأجزاء ( بتقدير مضاف إليه محذوف ، يدل على الأجزاء ، أو : مع ملاحظة ما فى المضاف إليه من أجزاء ، إن كان ذا أجزاء ) وهو يقصد بالحكم السالف «أى» الاستفهامية ، والشرطية ، والموصولة ، لأن هذه الثلاثة هى التى تضاف لمعرفة . أما «أى» التى تقع وصفاً ( ويريد بها : التى تقع حالا ، أو نعمتا ) فلا تضاف إلا للنكرة ، - فى الأغلب - «فهى عكس الموصولة كما يقول . وكما يفهم من كلامه أن الثلاثة الأولى تضاف للمعرفة ، وأن الأخيرتين لا يضافان إليها - يفهم كذلك أن الاستفهامية والشرطية يضافان للنكرة أيضاً ، بدليل أنه صرح بعد ذلك بتخصيص الموصولة بالمعرفة ؛ والموصوفة ( بنوعها النعتية ، والحالية ) بالنكرة . فهذا التخصيص يدل على أن الاثنتين الأوليين غير مخصصتين بمعرفة ولا بنكرة . ويؤيد هذا بيته التالى :

وَلِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا

يريد : كمل الكلام بها وبما أضيفت إليه مطلقاً ، سواء أكان المضاف إليه نكرة أم معرفة . وقد شرحنا المعرفة التى تقع مضافاً إليه للثلاثة الأولى ، وشرطها .

أما قوله : «موصولة» «أيا» فكلمة «موصولة» حال مقدمة من كلمة «أيا» والأصل . واخصص بالمعرفة «أيا» - موصولة .

نوع « أئ »	حكم إضافتها	الغرض من « أئ »	بيان المضاف إليه
الاستفهامية	واجبة الإضافة لفظاً ومعنى معاً ، أو : معنى فقط ؛ ليزيل المضاف إليه في الحاليتين إبهامها	السؤال عن المضاف إليه ، مع تضمينها معناه كاملاً أو مجزأ ، على حسب حاله من التأكيد أو التعريف ، — طبقاً للتفصيل الذي عرضناه —	النكرة مطلقاً ، والمعرفة بشرط تعددها . وتكون أئ مع النكرة بمعنى : « كل » ومع المعرفة بمعنى : « بعض » . وللمعنى المراد أثره المختلف في المطابقة كالسابقة .
الشرطية	كالسابقة .	تعليق جوابها على شرطها . مع أدائها معنى المضاف إليه ضمناً	كالسابقة .
الموصولة	كالسابقة . ولكن إبهام الموصولة لا يزول إلا بالمضاف إليه وبالصلة معاً ؛ وأحدهما لا يكتفى .	بمعنى « الذي » الدالة على واحد معين .	المعرفة — في الرأي المعتمد — بشرط تعددها . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها .
النعتية	واجبة الإضافة لفظاً ومعنى معاً ؛ ليزيل المضاف إليه في الحاليتين إبهامها .	وصف منعتها النكرة — وهذا هو الأكثر — بالغاية الكبرى ، مدحاً أو ذمماً .	النكرة ، بشرط مماثلتها المنعوت في لفظه ، ومعناه ، (وتنكيره) في الأكثر — وهناك رأى آخر . .
الحالية	كالنعتية .	بيان هيئة صاحب الحال المعرفة .	النكرة .

«ملاحظة» : من هذا الجدول ومما سبقه من شرح ، يتبين أن : لكلمة « أئ » المضافة ثلاث حالات — في أشهر اللغات ، وأفصحها — هي الإضافة للنكرة والمعرفة ؛ وذلك في الشرطية والاستفهامية ، والإضافة للمعرفة فقط — تبعاً للرأي الأقوى — ؛ وذلك في الموصولة ، والإضافة للنكرة فقط ؛ وذلك في التي تقع

نعتاً<sup>(١)</sup>، أو حالاً<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

لَدُنْ<sup>(٣)</sup>، وَعِنْدَ<sup>(٤)</sup> - ظرفان مبهمان، ملازمان في أكثر حالاتهما للإضافة لفظاً ومعنى معاً.

وفائدتهما : الدلالة على مبدأ الغاية<sup>(٥)</sup> الزمانية أو المكانية ؛ نحو :

(١) في الرأي الشائع فيه ، دون رأى آخر.

(٢) فيه لغات كثيرة، فيكون على وزن : عَصْد - جَيْدَر - وَيَيْد - وقلت . . . . . وقد تحذف نونه ويصير على وزن : هَكَ - أو قل - أو : هَلْ . . . . . ويحسن - اليوم - الاقتصار على الأكثر شيوعاً ؛ كالأولى ، وما عداها نستعين به على فهم ما ورد منه في النصوص للعربية القديمة .

وإذا أضيف بعد حذف نونه وجب إرجاع النون .

(٣) سبقت الإشارة لهذين الظرفين بمناسبة أخرى في باب الظروف ( ج ٢ ص ٢٣١ م ٨٩ ) وتركنا هنا بعض ما سجلناه هناك ؛ اكتفاء بما سبق .

(٤) لإيضاح معنى « الغاية الزمانية والمكانية » نسوق بعض الأمثلة التي توضحها ، منبهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات ، وقد كرر في مناسباتها ( كما سجلنا هذا في ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ من الطبعة الأخيرة ، وكما سيجيء في هامش ص ١٤١ حيث أوضحنا معنى « الغاية » هناك بما يناسب الموضوع ) .

١ - في مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية ، تشتمل الجملة على الفعل : « سافر » ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحقيقه من نقطة مكانية معينة يبتدئ منها السفر ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين كالمدكورين هنا ، وهما : البيت والضاحية ، وبين نقطتي الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : « الغاية المكانية » أى : « المسافة المكانية » أو « المقدار المكاني » ، وهى تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تفصل هذه بتلك . وقد دخل لفظ « لدن » على كلمة هى بداية الغاية ؛ فدخله على هذه الكلمة - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : « سافر » على أن السفر استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتان - إحداها للابتداء ، والأخرى للانتهاء - زنيتان مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة ( أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما ) ما يسمى فى الاصطلاح : « الغاية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزمانى » . ودخول لفظ : « لدن » على الكلمة التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هى نقطة البداية ؛ أى : أول جزء من أجزاء الغاية .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ « لدن » للدلالة على بداية الغاية فما الداعي =

مشيت من لَدُن الجبل إلى النهر، وقضيت في المشي من لَدُن صَبَاحنا إلى

المحجىء الحرف . « من » قبله ومعناه الابتداء أيضاً ؟ أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة : « لَدُن » على بداية الغاية ليست مألوفة في الأسماء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون في الأعم الأغلب مذكوراً ( راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضوع ) .

والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تعليل آخر .

( ب ) ما سبق يقال في الظرف : « عند » ؛ فلو وُضعناه مكان « لَدُن » في الأمثلة السالفة - وأشبهها - لم يتغير الأمر ؛ ففي مثل : « قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة » ، نجد الفعل : « قرأ » لا يتحقق معناه كاملاً إلا بنقطة مكانية معينة تبتدئ منها القراءة ؛ هي المقدمة ، ونقطة أخرى تنتهي إليها ؛ هي الخاتمة ، وبين النقطتين المكانيتين مسافة مكانية تصل بينهما هي المسافة الأخرى المحددة المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : ( أى من نقطة البداية الكنائية ، ونقطة النهاية الكنائية ، وما بينهما ) يتكون ما يسمونه : « الغاية الكنائية » التي يحجىء الظرف « عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها .

وإذا قلت : « قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب » نشأت الغاية الزمانية التي تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ، ويدخل الظرف . « عند » على أول جزء منها فيكون وجوده دليلاً على أن ما بعده ( وهو المضاف إليه ) نقطة البداية الزمانية . . .

ويفهم مما سبق أن « لَدُن » ، و « عند » اسمان يدلان على ما بعدهما . . . فسمى كل منهما : نقطة البداية نفسها ، وليس « الابتداء » الذي هو أمر معنوي . ولهذا كانا اسمين - عند النحاة - دون « من » و « منذ » الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوي . فإضافة « لَدُن » ، وعند « إنما هي من إضافة الاسم إلى معناه .

( هذا ، وقد أطلنا الكلام - في ج ١ ص ٦٥٦ - عن سبب تفرقهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الجارة المفيدة للابتداء واعتبارها حرفاً ) .

كذلك يتضح الفرق بين « الغاية » ومبدأ الغاية ، الذي يدل عليه « لَدُن » أو « عند » ؛ فالغاية تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : ( إن : معنى « لَدُن » و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو الكنائية ) . ويصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفي القرآن الكريم : « آتيناها رحمةً من عندنا ، وعلمّناها من لَدُنّا عِناهما » فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر بلجاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظي بغير داع بلاغى .

( ح ) إذا دخل « لَدُن » ، أو : « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفي أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفى به .

( د ) ليس الأمر في كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التي تعمل في الظرف وتحتاج في تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملاً إلا بملاحظة الغاية ، يتساوى في هذا أن يكون العامل فعلاً ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل . . .

الضحا . ويصح في المثالين وضع الظرف : « عند » مكان « لَدُنْ » . ولكن استعمال « عند » في بدء الغاية الزمنية قليل ، وهو - مع قلته - قياسى ؛ كالحديث الشريف : الصبر عند الصدمة الأولى . وقولنا : السفر عند الساعة الثامنة .

و « لَدُنْ » ، و « عند » يختلفان - بعد هذا - في أمور ، أشهرها ستة : الأول : أن « لدن » ظرف يكاد يلزم الدلالة على بدء الغايات . وقد يستعمل أحياناً للدلالة على مجرد الحضور . أما « عند » فيستعمل كثيراً في الدلالة على بدء الغايات ، وفي الدلالة على الحضور المجرد ، مثل : جلست عندك . فإنَّ تحقق معنى الجلوس لا يقتضى ابتداء مكانياً معيناً ، أى : لا يستلزم تعيين نقطة البدء المكاني ؛ إذ لو كان له ابتداء مكانى لوجب أن يكون له انتهاء مكانى أيضاً ؛ لعدم وجود ابتداء بغير انتهاء . فأين مكان انتهاء الجلوس في المثال السابق وأشباهه ؟ لا وجود له . وعلى هذا لا ابتداء له أيضاً . فن القليل أن يقال : جلست من لدنك . وتشدّد بعض النحاة فنعاه ، وليس بممنوع ؛ ولكنه قليل جائز .

الثاني : أن « لَدُنْ » مبنى على السكون في أكثر لغات العرب . أما « عند » فعرب عندهم .

الثالث : أن « لدن » قد يتجرّد للظرفية المباشرة<sup>(١)</sup> ، ولكن الأغلب أن يخرج منها إلى « شبه الظرفية » ؛ بالجر « بمن » ( فيكون ، مبنياً على السكون في محل جر « بمن » )<sup>(٢)</sup> . أمّا « عند » فينصب كثيراً على الظرفية المباشرة ، أو يجر « بمن » . والغالب أنه لا يدل على بدء الغايات إلا إذا كان مسبوقاً بهذا الحرف الجار ، فإن لم يكن مسبوقاً به كان - في الغالب - للدلالة على مجرد الحضور ، لا لبدء الغاية . وجره « بمن » على كثرته قليل بالنسبة لجر « لَدُنْ » به .

الرابع : أن « لدُنْ » يضاف<sup>(٣)</sup> للمفرد - كالأمثلة السالفة - ويضاف

(١) فيكون مبنياً على السكون في محل نصب .

(٢) ومن الأمثلة لهذا قوله تعالى : ( إن الله لا يظلم شيئاً ذرّةً ، وإن تك حسنة يضاعفها ، ويؤت من لدُنْه أجراً عظيماً ) .

(٣) وهو مضاف مع بنائه .

للجملة بنوعها أيضاً . وإذا أضيف للجملة كان مقصوراً على بداية الغاية الزمانية دون المكانية ؛ إذ الأرجح أن الظروف المكانية لا يضاف منها شيء للجملة إلا : « حيث » — كما سبق <sup>(١)</sup> . فن أمثلة إضافته للجملة الفعلية قول الشاعر :

صریحُ غَوَّانٍ رَاقِمْهُنَّ وَرُقْنَهْ لَدُنْ <sup>(٢)</sup> شَبَّ ، حَتَّى شَابَ سَوْدُ الدَوَائِبِ  
ومثال الاسمية : وَتَدُ كُرْنُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَتَافَعُ . . .

وعلى هذا يكون المضاف إليه بعد « لَدُنْ » مجروراً لفظاً إن كان اسماً معرباً ، ومجروراً محلاً إن كان اسماً مبنياً أو جملة .

أما « عند » فلا يضاف للجملة ، فالمضاف إليه بعده مجرور لفظاً إن كان اسماً معرباً ، ومحلاً إن كان مبنياً .

الخامس : أن « لدن » قد يستعمل مفرداً <sup>(٣)</sup> مع ظرفيته ؛ بشرط أن يقع بعده كلمة ؛ « غُدْوَة » — من غير فاصل بينهما — منصوبة ، أو مرفوعة نحو : مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب . فالنصب على اعتبارها خبراً لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لدن كان الوقتُ غدوةً . . . والرفع على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة التي معناها : ظهرَ « ووجد » ؛ والتقدير : لَدُنْ كانت غُدْوَةٌ ، أى : ظهرت غدوةٌ ووجدت . وعلى هذين الإعرابين يكون الظرف « لَدُنْ » مضافاً للجملة تقديراً . وليس مفرداً . أما على إعراب : « غُدْوَةٌ » المنصوبة تمييزاً ، سماعياً ، صاحبُه « لَدُنْ » المفرد ، أو منصوبة على « التشبيه بالمفعول به » <sup>(٤)</sup> فلا يكون « لَدُنْ » مضافاً على الصحيح . والأخذ

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٧٨ .

(٢) الظرف « لدن » تنازعه ثلاثة عوامل : هى : صريح - الفعل : « راق » الأول - الفعل : راق ، الثانى .

(٣) أى : غير مضاف لفظاً ولا معنى .

(٤) يقولون في هذا الإعراب كلاماً يجدر بنا إهماله ، وعدم التعميل عليه ، هو : أن « لدن » في آخرها ذون ساكنة ، قبلها دال تفتح ، أو تضم ، أو تكسر ، وقد تحذف نونها ؛ فحرف الدال في ضبطه المتعدد شابه الحركات الإعرابية في التبدل . وكذلك شابهت النون التنوين ؛ من جهة جواز حذفها ؛ فصارت : « لدن غدوة » في اللفظ مثل : راقود خلا ؛ فنصب « غدوة » على التمييز للمفرد بـ « لدن » مثل نصب كلمة : « خلا » براقود . أما نصبه على التشبيه بالمفعول به فلائنه عندهم مثل : أنا =

بالإعرابين الأولَيْنِ ، أفضل ، لبعدهما عن التكلف ، والتعقيد ، والضعف .  
ويصح في كلمة : « غُدْوَة » الجر على اعتبار « لدن » مضافاً أيضاً و « غُدْوَة »  
هى المضاف إليه المجرور .

أما « عند » فلا ينقطع عن الإضافة إلا إذا ترك الظرفية وصار اسماً محضاً ؛  
كأن يقول شخص : « عندى مال » . فيقول له آخر : « وهل لك عند » ؟ فكلمة  
« عند » هنا مبتدأ مرفوع . ومثل : « الكتابُ عندى » . فيقال : « هل يصونه  
عندك » ؟ فكلمة : « عند » فاعل مرفوع . وهى فى المثالين — وأشباههما —  
اسم خالص الاسمية ، لا علاقة له بالظرفية .

السادس : أن « لدن » لا يكون إلا فضلة ؛ لأنه ظرف غير متصرف ( فهو  
مقصود على النصب على الظرفية ، أو الخروج منها إلى الجر بمن ) بخلاف  
« عند » فإنه قد يكون عمدة فى مثل : « السفر من عند البيت » . فالجار والمجرور  
هما — أو متعلقهما — الخبر . ولما كان الخبر عمدة ، وكلمة : « عند » جزء منه  
وقد اشتركت فى تكوينه ، صارت مشتركة — تبعاً لذلك — فى وصفه بأنه عمدة .  
ولا يصح أن يقال : « السفر من لدن البيت » ، لأن هذا يخرج « لدن » من نوع  
الفضلة إلى العمدة <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

— مكرم عليها . فإن « فون لدن » تثبت تارة وتحذف أخرى ، كنون التنوين فى اسم الفاعل فعلت عمله . . .  
و . . . ( راجع المطولات ومنها شرح التصريح فى هذا الباب والموضع . ) وهو كلام جدلى محض ، بعيد عن  
الواقع الحق . وقد ذكرناه ليطلع عليه المتخصصون ، ثم يسلوه إن شاءوا . لأن السبب الحق هو كلام العرب .  
( ١ ) وفى « لدن » يقول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ «لَدُنْ» فَجَرَّ وَنَصَبُ «غُدْوَة» بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ  
يريد : أن العرب ألزموا لفظ « لدن » الإضافة ، فجر المضاف إليه . ( يشير بهذا إلى أن عامل  
الجر فى الإضافة هو المضاف نفسه ) ثم استدله فقال : إنه قد يتجرد من الإضافة وينصب فى النادر كلمة  
معينة ، هى : « غُدْوَة » دون غيرها .

## زيادة وتفصيل :

يقول بعض النحاة : لو عطف على : « غُدُوَّةٌ » المنصوبة - ( نحو :  
أختار السباحة لدنْ غُدُوَّةٍ وعُشِيَّةٍ ) - أو جاء لها تابع آخر ، جاز نصب التابع  
مطلقاً<sup>(١)</sup> ، مراعاة للفظ المتبوع الآن ؛ وجاز جره مراعاة لأصل المتبوع ؛ إذ الأصل  
في كلمة : « غُدُوَّةٌ » أن تكون « مضافاً » إليه مجروراً . فلا مانع عندهم من  
جرّ التابع على « تَوَهَّم » أن المتبوع مجرور ، ولم يوافق على هذا الرأي آخرون  
بمحجة جدلية .

والحق أن الالتجاء إلى الإعراب « التوهمي » كالالتجاء إلى الإعراب  
« للمجاورة » كلاهما التجاء إلى ما لا يصح الاستناد إليه . ( وقد كررنا هذا في  
مواضع مختلفة ، ومنها رقم ٦ من هامش ص ٧ السابقة<sup>(٢)</sup> ، وص ٦٠٩ ج ١  
م ٤٩ ) وبخاصة إذا عرفنا أن أصحابه لا يؤيدونه بالأمثلة الواردة التي تكفي  
للإقناع بقياسيته .

\* \* \*

( ١ ) معطوفاً أو نوعاً آخر من التوابع .

( ٢ ) وفيها بيان مناسب عنه ، ورأى بعض الأقدمين فيه .



مع<sup>(١)</sup> - لهذه الكلمة أحوال ثلاثة ؛ تضاف في اثنتين ، وتفرد في واحدة ، الأولى : الظرفية ؛ بأن تكون ظرف مكان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما ، أو ظرف زمان يدل على ذلك ، أو ظرفاً محتملاً للأمرين ، عند عدم القرينة التي تُعَيِّنُهُ لأحدهما<sup>(٢)</sup> فقط . فنال دلالة على المكان وحده قولهم ؟ ( التواضع مع التَّكَلُّفِ زهر مُصْطَنَعٌ ؛ لا في العيون نَضِيرٌ ، ولا في الأنوف عَطِيرٌ ) وقولهم : ( لا راحة لراضٍ مع ساخط ، ولا لكريم مع دنيء ) . ومثال دلالة على الزمان وحده : يغادر الطير عشه مع الصباح الباكر ، ويعود إليه مع إقبال الليل<sup>(٣)</sup> . . .

وليس من من اللازم عند استعماله في الزمان أن يكون الاجتماع والتلاقى متصلين فعلاً ؛ وإنما يكفي أن يكونا متقاربين غاية التقارب ، حتى كأنهما متصلان من

( ١ ) سبقت لها إشارة موجزة لمناسبة أخرى في باب : « الظرف » ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٨ .

( ٢ و ٣ ) لبيان ما سبق نقول : إن كل اجتماع والتقاء بين اثنين لا بد أن يكون في زمان واحد ، ومكان واحد ؛ ومحال أن يتم الاجتماع والتلاقى بغير الأمرين مقترنين حتماً . ففي مثل : قدم الزميل مع زميله في الغرفة - لا يمكن أن يتحقق قعودهما مجتمعين إلا في زمان واحد بطوئهما ، ومكان واحد بحويئهما . ومن المستحيل أن يوجد الزمان بغير المكان ، أو العكس .

فإذا أردنا أن ندل على وقوع اصطحاب واجتماع بين اثنين في أمر - كالجُلوس ، مثلاً - كان أمامنا أساليب متعددة لأداء هذا المعنى . ولكن أبلفها وأدقها هو اختيار اللفظة الواحدة المختصة بتأدية هذه الدلالة ؛ وهي لفظة : « مع » فنقول : جلس الأخ مع أخيه في بيتهما ؛ بدلاً من أن نقول : ظهر الأخ وأخوه في مكان واحد هو البيت ، جلسا فيه في وقت واحد . . . أو : نحو هذا ، من الأساليب التي قد يصيبها التفكك والضعف ؛ بسبب إهمال الكلمات الخاصة التي هي نص في معان معينة . ونقول : أكل الصديق مع صديقه ، بدلاً من أكل الصديقان في مكان واحد ، وزمان واحد . . . أو : مصطحبين زماناً ومكاناً في أثنائه . فالاجتماع - كما أسلفنا - لا بد أن يشمل الأمرين ؛ الزمان والمكان حتماً . غير أن المقام يقتضى - أحياناً - الاهتمام بأحدهما وتوجيه المعنى إليه دون الآخر ؛ لوجود قرينة لفظية أو غير لفظية توجب الاختصار على واحد ، كما في المثالين السالفين ؛ فالفعل في كل منهما قرينة تدل في السياق الخاص على أن القصد متجه للمكان ، مقصور عليه وحده ، من غير اعتبار للزمان الملازم للمكان . أما في مثل استيقظت من النوم مع الفجر ، وقصدت لعمل مع الشروق - فإن القرينة اللفظية في السياق تدل على أن الفرض المقصود هو الزمان وحده ؛ إذ لا أهمية للمكان هنا كعدم أهمية الزمان هناك ، فالقرائن اللفظية أو غير اللفظية هي وحدها - كشأنها دائماً - التي تتحكم في تخصيص كلمة : « مع » بالمكان أو الزمان . وهذا هو المراد من قولهم : « إنها ظرف زمان أو مكان » . ولكنه قول مختصر يراد منه ما شرحناه . فإن لم توجد تلك القرينة كانت « مع » محتملة للأمرين ، صالحة لكل منهما من غير ترجيح .

شدة التقارب الزمني ، مع أنهما غير متقاربين في الواقع ؛ كقولهم في وصف حركات الحصان السريع : (لأنها كثرَ مع فترَ ، وإقبال مع إدبار<sup>(١)</sup> . . . ) فاجتماع الكر والفر في زمان واحد محال ، وكذلك اجتماع الإقبال والإدبار ؛ فالمراد من الاجتماع الزمني في مثل هذا هو : شدة التقارب . وكقولهم للحزين الضائق : « لا تحزن ؛ فإن مع العسر يسراً ، وإن مع اليوم أخاه الغد ، يقبل بالخير والإسعاد » . فالعسر واليسر لا يجتمعان في زمان واحد لإنسان . وكذلك اليوم والغد . . . . . وإذا المراد من الاصطحاب الزمني والاجتماع قد يكون حقيقياً ، وقد يكون بمعنى التقارب الشديد .

ومثال صلاحه للأمرين قولهم : (احتفينا بالعلماء الأجانب مع علمائنا ، وكرّمناهم مع النابغين من رجالاتنا) .

وكلمة : « مع » بدالاتها السالفة ، ظرف غير متصرف ، ملازم - في الأغلب - للإضافة لفظاً ومعنى ؛ وللإعراب ؛ فهو منصوب على الظرفية بالفتحة . وقليل منهم يبنيه على السكون في كل حالاته ، إلا إذا وقع بعده حرف ساكن فيبنيه على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للخفض<sup>(٢)</sup> فيقول مع البناء على السكون : ( لا آمن مع ظلم الوالى ، ولا عُمُران مع طغيانه ) . ويقول عند التقاء الساكنين :

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل

بناء كلمة : « مع » على الفتح أو الكسر .

الثانية : أن تكون ظرفاً بمعنى : « عند »<sup>(٣)</sup> ، ومرادفة لها ، في إفادة معنى الحضور المجرد ، فتكون ظرفاً لا دلالة فيه على اجتماع ومصاحبة ، وتكون مغربة ، مضافة ، واجبة الجر « بمن » الابتدائية ؛ نحو : ( الكفيل على اليتيم يرعاه ،

(١) الكر : الهجوم ، والفر : الفرار . ومنها قول امرئ القيس يصف حصانه : - وله إشارة في ص ١٢٩ -

مِكرٌ ، مِفرٌ ، مقبل - مُدبر ، معا كجُلُود صخرٍ حطَّه السيلُ من على

(٢) إذا بنى على الفتح عند هؤلاء وهو مضاف ، فكيف نعلم أن الفتحة في آخره فتحة لإعراب أو فتحة بناء ؟ يكون التمييز بالقرائن ؛ كأن نعلم أن الناطق به فرد من تلك القبائل القليلة التي تبنيه ، أو من يحاكمهم .

(٣) سبق الكلام عليها في ص ١٢١ وفي ج ١ ص ٢٢٢ م ٨٩ .

ويصون ماله. وإذا أراد البذل والعطاء فلينفق من مَعِهِ ، لا من مَعِ الْيَتِيمِ ) :  
 الثالثة : أن تكون اسماً لا ظرفية معه ، ومعناها : « جميع » أى : « كل »  
 وتدل على مجرد اصطحاب اثنين — أو أكثر — واجتماعهما فى وقت واحد ، أو  
 وقت متعدد ، وفى هذه الحالة تكون معربة ، منصوبة ، منونة على أنها حال ،  
 أو : خبر ، وهى فى صورتين مؤولة بالمشتق ، ومفردة : ( أى : لاحظتُ لها من  
 الإضافة مطلقاً<sup>(١)</sup> ) وكذلك لاحظتُ لها من الدلالة على اتحاد فى الزمان أو  
 المكان بعد أن تجردت للاسمية المحضة ، إلا بقرينة<sup>(٢)</sup> ؛ فثالها حالاً لالحثى : أقبل  
 الزعمان معاً ؛ وقول الشاعر :

فلما تفرقنا كآنى ومالكاً — لطول اجتماع<sup>(٣)</sup> — لم نَبِتْ ليلةً معاً  
 ومثالها حالاً لجماعة المذكور :

وأفنتى رجالى فبادوا معاً فأصبح قلبى بهم مُسْتَقَرٌّ<sup>(٤)</sup>  
 ومثالها حالاً لجماعة الإناث : إذا حَسَّتْ<sup>(٥)</sup> الأولى سَجَعُنْ<sup>(٦)</sup> لها معاً<sup>(٧)</sup> ...

(١) تلزم إضافة الظرف : ( مع ) حين يذكر قبله أحد المصطحبين ، نحو : كنت مع الأخ  
 أقرأ . فإن سبقه المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه ؛ فينصب منوناً . نحو : سار القائد والجيش معاً .

(٢) انظر « ١ » من الزيادة .

(٣) اللام هنا بمعنى : « مع » أو : « بعد » . — كما سبقت الإشارة فى ج ٢ باب : « حروف  
 الجر » ، م ٩٠ ص ٣٧١ —

(٤) استفزه الأمر : أزعه .

(٥) الكلام عن الحمام . حنت الحمامة ، أى : ترنمت بصوت فيه رقة وحنان .

(٦) اشتركن فى الترنيمة بقوة وقوال .

(٧) ومن أمثلتها حالاً لجماعة الإناث قول الشاعر فى وصف إبل :

لا ترتجى حين تلاقى الذائدا أسبعةً لاقت معاً ، أم واحداً

فكلمة : « معاً » حال من فاعل الفعل « لاقى » وهو ضمير مستتر تقديره : « هى » يعود على « الإبل »  
 التى تدل على جماعة . فالضمير عائد على جماعة مؤنثة . ومعنى « لا ترتجى » : لا تخاف . فالرجاء معناه  
 لحوف بشرط أن يسبقه نفي ، كما جاء فى كتاب معانى القرآن للفراء ص ٢٨ .

ومثاله خبراً : المجاهدان ، أو : المجاهدون معاً ، أى : موجودان معاً<sup>(١)</sup> .  
 أو : موجودون معاً . والمراد : مجتمعان ، ومجتمعون . . . ونحو قول القائل :  
 أفيقوا بني حرب ، وأهواؤنا معاً وأرحامنا موصولة لم تنقضب  
 أى : وأهواؤنا مجتمعة ، وأرحامنا لم تنقطع .  
 وقوله : أوفى صحابي حين حاجبنا معاً . . .<sup>(٢)</sup>

---

(١) وما يصلح للحال والخبر - ولكنه أوضح في الحال - قول الأودري من شعراء الجاهلية ،  
 يصف أهل الفساد من قومه :

فينا معاشر لم يبنوا لِقَوْمِهِمْ  
 وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا  
 لا يرشدون ، ولن يرعوا لمرشدهم  
 فالجهل منهم معاً والغى معتاد  
 - انظر الإعراب في : « ب » من الزيادة والتفصيل . -

(٢) يقول ابن مالك في الكلام على « مع » :

و« مع » : « مع » فيها قليل ، ونقل فتح وكسر لسكون يتصل  
 يريد : أن كلمة « مع » فيها لغة أخرى قليلة هي : « مع » - بسكون العين ، بدلاً من فتحها - ،  
 وأنه نقل عن العرب في هذه الساكنة العين ، فتحها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها ، أى : غير  
 مفصول منها بفواصل بينهما .

( وتقدير الشطر الأول : « مع » - قليل فيها : مع ) .

## زيادة وتفصيل :

١ - قد تكون « مع » بمعنى : « جميع » ، أى : ( كل ) - كما عرفنا - فهل يتساويان فى المعنى تماماً ؟ .

قال اللغويون : إن الأساس فى كلمة : « مع » هو أن تدل على اتحاد الوقت بين الشيئين ، أو الأشياء ، ما لم تقم قرينة على عدم الاتحاد ؛ كالقرينة التى فى قول امرئ القيس يصف حصانه :

« مكرّر ، مفسّر ، مُقبِل ، مُدبر ، معاً » . . . ، لاستحالة للكرّر والفرّ ، والإقبال والإدبار فى وقت واحد<sup>(١)</sup> . أما كلمة « جميع » فقد تقوم معها القرينة التى توجب الاتحاد الزمنى ، أو تمنعه ، أو تجيزه . فى مثل : ( تتحرك كواكب المجموعة الشمسية جميعاً ) . . . يكونُ التحرك واقعاً لا محالة فى وقت واحد ؛ بخلاف : تزور الشمس والقمر جميعاً غرقتي ظهراً ، فإن اتحاد الوقت محال . أما فى مثل : زرتي عمى وخالى جميعاً ؛ فيجوز الاتحاد وعدمه . فالفرق بين أكلنا معاً وأكلنا جميعاً . . . ، أن : « معاً » يفيد الاجتماع فى حال الفعل وزمنه . وأن « جميعاً » هو بمعنى : « كلنا » سواء اجتمعنا فى زمن الفعل أم لا .

ب - لا طائل فيما يدور بين النحاة من جدل حول الأصل الأول لكلمة : « مع » الباقية على ظرفيتها ؛ أمى ثنائية الوضع منذ جرت على ألسنة العرب الأوائل ؟ أم ثلاثية الوضع ، قد حذف حرفها الأخير « الثالث » ، وأن أصلها : مَعَى ، فلما نقصت بحذف حرفها الأخير ( الياء ) سميت منقوصة<sup>(٢)</sup> لذلك ؟ أم أن بعض أنواعها ثنائى ، وبعضاً ثلاثى ؟ .

آراء متعددة خيرها رأى القائل : إن الباقية على ظرفيتها ثنائية الأصل ، معربة ، منونة ، ويحذف التنوين عند الإضافة ، فإذا لم تضاف - أحياناً - وكانت منونة منصوبة فهى ظرف باق على ظرفيته - فى بعض الآراء - ، متعلق

(١) انظر ما يتصل بهذا معنى وضبطاً ، فى ص ١٢٦ وهامشها .

(٢) المراد بالمنقوص هنا ما حذف منه الحرف الأخير ، لئلا صرفية أو لغير علة - وهو غير

المنقوص الذى مر فى باب الإعراب والبناء ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

بمحذوف ، إما حال ، وإمّا خبر على حسب السياق . . . ، ولن يترتب على  
الاقتصار على هذا الرأي وإهمال غيره إساءة تلحق الأسلوب في معناه ، أو في  
ضبط كلماته ، بل يترتب عليه راحة من تعليقات شاقة مصنوعة ، لا تقوم  
على أساس قوى ، أو دليل يسائر العقل والواقع . فوق ما فيه من تيسير  
وراحة <sup>(١)</sup> .

هذا ، إن بقيت على ظرفيتها - تبعاً لذلك الرأي . أما إن خرجت عنها ،  
وتجردت للاسمية المحضة وظلت منونة منصوبة - كما هو المسموع فيها - فقد  
تعرب حالا ، أو خبراً على حسب مقتضى السياق ، فإن كانت « حالا » فهي  
معربة . إما بالفتحة الظاهرة في آخرها ، على اعتبارها اسماً ثنائياً ليس محذوف  
الآخر ، وإما بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاءها ساكنة مع التنوين ،  
على اعتبارها اسماً ثلاثياً آخره ياء ، وأصده « مَعَيَّ » : فهي مثل : فتى ؛  
أصلها : « فَتَى » . قلب الياء ألفاً وتحذف هذه الألف في النطق لا في الكتابة  
عند تنوين الكلمة ؛ تقول : هذا فتى - رأيت فتى - أصغيت إلى فتى .

هذا إن كانت « حالا » . أما إن كانت خبراً فلا بدّ من اعتبارها ثلاثية  
الأصل مرفوعة بضمّة مقدرة على الألف المحذوفة لفظاً ، لا خطأً <sup>(٢)</sup> ولا يمكن  
إعرابها خبراً وفي آخرها الفتحة والتنوين إلا على تقديرها ثلاثية الحروف . أما من  
يعربونها خبراً مع ثنائيتها فيحتمون بقاءها على الظرفية ، وتعليقها بمحذوف هو الخبر ،  
ويمنعون خروجها عن الظرفية إلى الاسمية .

• • •

(١) لم نذكر هذه الآراء - كما نفعل أحياناً - لأن هذه واضحة الضعف ، ليس لها أثر على  
فذكرها والرد عليها يخلق رأياً جديداً يزيد عددها ، ويوسع الجدل فيها . وهذا أحد الأسباب التي تثير  
الشكوى - بحق - من المطولات القديمة . أما تعدد الآراء واتساع الجدل فيما يجدى ؛ ( كتييسر ، أو تحديد  
حكم ، أو استنباط آخر . . . أو . . . ) فرغوب فيه ؛ - بل هو هدف أساسي من أهداف المتخصص  
المتجرد لمهمته ، يصل منه إلى كشف غايات حميدة ، واستنباط نتائج نافعة .

(٢) لأنها مذكورة خطأ ، مكتوبة ياء ؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف .

غير - اسم محض<sup>(١)</sup>، يدل على مخالفة ما قبله لما بعده في ذاته، وحقيقة تكوينه،  
أوفى وصف من الأوصاف العَرَضِيَّة التي تطرأ على الذات . فنال الأول : ( الحيوان  
غير النبات ) ، أى : ذات الحيوان وحقيقته الأصلية مخالفة لذات النبات ولحقيقته  
الأصلية . ومثال الثانى ؛ ( خرج الفائز بوجه غير الذى دخل به ، ونظر للأمر  
بعين غير التى كان ينظر بها . ) فليس المراد أن ذات الوجه وحقيقته قد تغيرت ،  
ولا أن ذات العين وحقيقتها استحالت فصارت شيئاً مغايراً للأولى مغايرة تامة ،  
ولأنما المراد أن الوجه طرأ على ظاهره أمر عَرَضِيٌّ ؛ كالسرور ، والانشرح  
والإشراق . . . . . وأن العين طرأ عليها صفة جديدة عَرَضِيَّة ؛ كالنبت ،  
والصفاء ، وعدم الحركة الزائفة المضطربة . . . . .

و « غير » فى أكثر أحوالها<sup>(٢)</sup> - ملازمة للإضافة ؛ إما لفظاً ومعنى معاً ؛  
كالأمثلة السابقة ، وكقول القائل : ( غيرى على السلطان قادر . . . ) وإما معنى  
فقط ؛ ولهذا الحالة صورتان :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلوماً ، ملحوظاً لفظه فى  
النية والتقدير ، كأنه مذكور ، وأن تكون كلمة : « غير » مسبوقة بإحدى أداتى  
النفي : « ليس » أو : « لا »<sup>(٣)</sup> دون غيرهما من أنفاظ النفي ؛ نحو : ( شبح الفقر  
غادٍ ورائح على ثلاثة ليس غير ؛ مسرف ، ومقامر ، وعاطل ، ) أى : ليس غير  
الثلاثة . ونحو : ( الصبر صبران لا غير ؛ صبرٌ تَجَلَّدُ يكون من القوى المرهوب ،

(١) اسم محض ، أى : لا ظرفيه فيه . وتدخل فى عداد الأسماء غير التامة ( وهى : الأسماء الدالة  
على الغايات بالمعنى المشروح فى هامش ١٤١ ؛ مثل : قبل ، وبعد ، وأشباههما - وتلك الأسماء غير  
التامة إشارة عابرة فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٢ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥ وقد سبقت الإشارة إلى :  
« غير » وإلى أحكام أخرى تختص بالأسماء المهمة ؛ كتعرفها بالإضافة وعدم تعرفها وعدم دخول « أل »  
عليها مع تفصيل الكلام على « غير . » من هذه الناحية . ( فى ص ٢٤ و ٦٦ و ٨٠ و ١٣٢ . وإلى أشهر وجوه  
استعمالها بمناسبة أخرى فى ج ٢ باب الاستثناء ص ٢٦٨ م ٨٢ ، وص ٢٧٣ ، وما بعدها ) .

(٢) لأنها قد تنقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى فى إحدى حالاتها ، كما سيبنىء فى الصورة  
الثالثة ص ١٣٣ .

(٣) يعارض بعض النعاة فى : « لا » النافية ، ويرى الاتصاف على : « ليس » دون سواها من  
أدوات النفي . ولكن الثقات يبيحون تقديم « لا » النافية ، ويدفعون معارضته بالمنقول الصحيح من كلام  
العرب . ويجيزون القياس عليه ؛ سواء أكانت : « لا » نافية للجنس أم نافية لغيره ؛ فالشرط أن تكون  
نافية مطلقاً .

وصبرٌ تَبَسَّلَدُ يكون من العاجز المغلوب) ؛ أى : لا غير الصبرين .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه المعلوم ، مع ملاحظة معناه دون لفظه .  
وفيما يلي إيضاح وتفصيل للصورتين :

لكلمة : « غير » من ناحية الإعراب والبناء أربع <sup>(١)</sup> حالات : تعرب في ثلاث منها ، وتبنى في واحدة .

(١) فتعرب عند إضافتها لفظاً ومعنى معاً ، كما في الصورة الأولى ، وأمثلتها . وتضبط في حالة إعرابها بالرفع ، أو بالنصب ، أو بالجر على حسب حالة الجملة ، ولا يدخلها التنوين .

(٢) وتعرب كذلك إذا حذف المضاف إليه للدليل يدل عليه ، ونسوى لفظه <sup>(٢)</sup> للحاجة إليه ، أى : لوحظ نصّ لفظه حرفاً حرفاً ، دون غيره من الألفاظ ؛ فكأنه مذكور <sup>(٣)</sup> ، مع أنه غير مذكور في الكلام . ولا يجوز حذفه في هذه الحالة إلا بعد تحقق الشرطين السابقين ؛ ( وهما : ملاحظته في التقدير ، ووقوع كلمة : « غير » بعد : « ليس » أو بعد : « لا » النافيتين ، كما سبق إيضاح هذا والتمثيل له ) . وملاحظته هنا لا بدّ أن تتجه إلى لفظه نصّاً ؛ فيكون هذا اللفظ نفسه ، وبحروفه معاً ، وهو الذى تتجه إليه التية والتقدير .

وتضبط « غير » هنا بالرفع أو النصب أو الجر على حسب جملتها . ولا يدخلها التنوين ؛ لأنها كالمضافة لفظاً لا يطرأ عليها تغير مطلقاً بعد حذفه ، وإنما تظل على حالتها الأولى قبل حذفه .

(١) بل الأنسب أن تكون ثلاثة ؛ لما سيجىء في الزيادة والتفصيل « ب » ص ١٣٥ .

(٢) كل هذا بشرط ألا يكون « المضاف إليه » مبنياً ، وإلا جاز بناؤها على الفتح ؛ تطبيقاً لما شرحناه في مواضع مختلفة ، ( منها : الحكم الرابع عشر ص ٦٦ ) إذ لو كان مبنياً لحاز أن ينتقل منه البناء إلى : « غير » فيجوز فيها بعد هذا السريان الإعراب أو البناء ، ولا يكون الإعراب واجباً ( كما سذكروه في « ١ » من ص ١٣٥ ) . ولا التفات هنا - وفيما يأتي - للرأى القائل : « البناء لا يسرى للمضاف المبهم - وشبهه - من المضاف إليه المبنى المحذوف ، بحجة أن الحذف يضعفه ، فلا يقوى على التأثير في المضاف » . . . فإن هذا رأى تخيلي محض ؛ مخالف لقاعدة عامة مستمدة من نصوص كثيرة واردة . ولذا أهمله كثير من النحاة .

(٣) وتبقى أحكام الإضافة بعد حذفه على حالها ، ومنها : عدم تنوين المضاف .



(٣) وتعرب أيضاً على حسب حاجة الجملة إذا قُطعت عن الإضافة نهائياً ؛ (بأن حذف المضاف إليه ، ولم يُنَوِّ لفظه ولا معناه<sup>(١)</sup>) ؛ فكأنه غير موجود من الأصل ، وهذا حين يستغنى عنه المعنى المطاوب ، ولا يتجه الغرض إلى ذكره ؛ (لأنه معاروم ، أو لسبب بلاغى آخر) ، نحو : من زرع الإساءة حصّد الشقاء ليس غيراً . أى : ليس الحصّد مغايراً<sup>(٢)</sup> . وفي هذه الحالة تكون معربة ، منونة ، نكرة .

(١) لم ينو لفظه ولا معناه ، أى : لم يلاحظ وجوده مطلقاً من هاتين الناحيتين . فحكمه كحكم الذى لم يوجد من الأصل .

(٢) إذا لم يلاحظ لفظاً ولا معنى كان بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل - كما سبق في رقم (١) - . ويكون المراد من كلمة « غير » هو : المعنى الاشتقاقى العام ، أى : مجرد المغايرة المطلقة « التى لا تنتجها إلى شيء معين ، ولا تقع على أمر محدد غير مختلط بغيره ، ولا مبهم ، وتكون « غير » في هذه الحالة متضمنة معنى المشتق . يوضح هذا ما يأتي من الأمثلة التى لا بد منها لبيان ما فيه من دقة وخفاء .

١- إذا قلت : (اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير الفاكهة) - كان الذى واقعاً على غير الفاكهة ، أى : واقعاً على كل شيء مغاير للفاكهة . فالفاكهة لا تدخل في نطاق الأشياء المنفية ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول شيئاً مغايراً أو مخالفاً للفاكهة ؛ فهى المأكولة وحدها .

ب- أما إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير ، أو : ليس غيراً . بالتأنيؤين فهما ، مع حذف المضاف إليه ، واعتباره كأن لم يوجد من الأصل ، فيكون المراد من كلمة : « غير » المعنى الاشتقاقى العام الذى تتضمنه ، وهو : « المغاير والمخالف » ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول مغايراً . هذا المغاير « عام مبهم ، يشمل المغاير للفاكهة ، والمغاير للأكل ، والمغاير لأصول الصحة ، والمغاير للزمن ... والمغاير للقدرة المالية ... . فليس في الجملة ما يقيد النص على مغايرة معينة محددة ؛ وإنما فيها عموم وإبهام يريد بها المتكلم الحكمة بلاغية يرى إلى تحقيقها .

« - يشابه ما سبق ويزيده وضوحاً قولنا : حضر القطار قبل الميعاد ، وسافر بعد الميعاد ، بإضافة « قبل » و « بعد » إلى مضاف إليه مذكور ؛ فالقبليّة والبعديّة إنما هما بالنسبة للمضاف إليه ، فهما مقيدان به حتماً ، وليسا بمطلقين ولا مبهمين لكن إذا قلنا : حضر القطار قبلاً وبعداً بالتأنيؤين والتشكيك ، فإن الأمر يتغير ؛ فتزل تلك « النسبة الجزئية » أو « الفرعية » الناشئة من الإضافة ، ويرتفع القيد الذى يقيد المضاف ؛ فيصير عاماً مبهماً ، بعد أن كان خاصاً بقيداً ؛ ويكون اسماً متضمناً معنى المشتق ؛ فى أصنى الآراء - فمعنى قولنا « حضر القطار قبلاً » ، هو : « حضر القطار متقدماً » فهذا التقدم عام مبهم يشمل أن يكون متقدماً على ميعاده . أو : على نظيره من القطار الأخرى ، أو : على مكان وقوفه ، أو ... أو ... وكذلك يكون معنى قولنا : « حضر القطار بعداً » هو « حضر القطار متأخراً » . وهذا التأخر عام مبهم ؛ يشمل التأخر عن ميعاده ، أو عن نظيره ، أو : عن مكان وقوفه ... فالقبليّة والبعديّة إنما يراد بهما معناهما الاشتقاقى المجرد الذى يتضمنه الاسم . فالأمر فيهما وفى « غير » سواء من هذه

(٤) أما الحالة الواحدة التي تُبْنَى فيها وجوباً فحين تكون مضافة ،  
 والمضاف إليه محذوف قد لُحِظَ ونُؤَى معناه <sup>(١)</sup> دون لفظه ، وفي هذه الحالة  
 تبنى على الضم ، نحو : ( شرُّ الأصدقاءِ المعتدي ليس غير ) ؛ أى : ليس غير  
 المعتدى ، أو ليس غير الآثم ، أو : ليس غير الجاني <sup>(٢)</sup> . . .  
 وبما سبق ندرك الفرق بين المحذوف الذى يُنَوَّى لفظه ، والمحذوف الذى  
 يُنَوَّى معناه ؛ فالأول : لا بد فيه من ملاحظة لفظ المحذوف ، ونصه الحرفى .  
 والثانى : لا بد فيه من ملاحظة معناه فقط ؛ بتخير كلمة أخرى تؤدى  
 معناه ، وتخالف لفظه . فالغرض من أنها بمعناه : أن تتمم مثله المعنى الجزئى الذى  
 كان يتممه مع المضاف الموجود ؛ وأن يحقق النسبة الجزئية <sup>(٣)</sup> التى كان يحققها  
 من غير اختلاف بينهما فى الأداء المعنوى . أما اللفظ فيجب أن يكون  
 مختلفاً .

هذا ، ومن الممكن إدماج الحالات الأربع السابقة فى حالتين :  
 الأولى : البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . دون لفظه .  
 والأخرى : الإعراب فيما عداها .

\* \* \*

= الناحية التى لا وجود فيها للمضاف إليه لا لفظاً ولا معنى ، بالرغم من أن كلمة : « غير » ليست ظرفاً ،  
 وهما فى أصلهما من الظروف التى تسمى : « ظروف الغاية » وتحمل عليها : « غير » فى هذه الغاية ،  
 كما تحمل هذه الظروف على « غير » فتشابهها فى حالات الإعراب والبناء .. وسيجىء الكلام عليها  
 فى ص ١٤١ .

( ١ ) أى : نوى ولوحظ وجود لفظ آخر ، أى لفظ ، يؤدى معناه - ( كما سنذكره ، وكما سيجىء  
 الكلام عنه فى الزيادة والتفصيل ص ١٣٥ ) - وإنما ينوى معناه إذا دعت إليه الحاجة .

( ٢ ) سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٢ بيان حالة أخرى تبنى فيها جوازاً - لا وجوباً - ويكون  
 بناؤها على الفتحة .

( ٣ ) سبق - فى ص ١ - إيضاح معنى النسبة الجزئية . . .

## زيادة وتفصيل :

١ - يترتب على التفرقة بين ملاحظة المحذوف بلفظه السابق نصاً ، أو عدم ملاحظة ذلك - آثار متعددة ؛ منها : أن ملاحظة لفظه السابق تقتضى التمسك بمعناه . إذ لو وضع فى مكانه لفظ آخر لجاز أن يكون اللفظ الآخر مخالفاً له فى المعنى - ولو قليلاً - ؛ فيفسد الغرض المقصود من الأداء .

ومنها : أن المحذوف قد يكون معرفة أو نكرة ؛ فينتقل أثر هذا إلى المضاف قطعاً ما دام لفظ المضاف إليه معيناً ملحوظاً ؛ والإضافة محضة . فلو لم يلاحظ لجاز أن يحل محله ما يخالفه فى التعريف والتذكير ؛ فيتأثر المعنى بنتيجة هذه المخالفة .

ومنها : أن المضاف إليه المحذوف قد يكون مبنياً ؛ فيجوز - عند ملاحظة لفظه نصاً أن ينتقل منه البناء إلى المضاف المبهم ، - ونحوه . - وقد أشرنا (١) قريباً إلى وجوب إهمال رأى الذى يمنع انتقال البناء إلى المضاف من المضاف إليه المبنى المحذوف ؛ بزعم أنه ضعيف ؛ بسبب حذفه ؛ فلا ينتقل منه البناء للمضاف . . . وهو زعم مردود .

ب - أوضحنا المراد من « المضاف إليه » المحذوف الذى نُوى لفظه نصاً ؛ والذى نُوى معناه دون لفظه . وما قلناه هو ما ارتضاه « الصبان » و « الخضرى » - وغيرهما - ، وانتهينا إلى استخلاصه من الجدل الكثير الذى يشغله . والحق أن النفس غير مطمئنة لما ارتضياه ، بل إن « الخضرى » - وغيره - لا يزال قلق النفس ؛ فقد فرغ من الكلام عن « المضاف إليه » الذى ذكر ولم يحذف . . . وعن « المضاف إليه » الذى حذف ولم يُنَوَ لفظه ولا معناه ، . . . ثم انتقل إلى الكلام عن المضاف إليه « الذى حذف لفظه » وهذا المحذوف قد يُنَوَ لفظه نصاً ، وقد يُنَوَى معناه فقط ، فإحكام المضاف - من ناحية إعرابه وبنائه - مع هذا « المضاف إليه » المحذوف . . . ، الذى يُنَوَى لفظه نصاً ، أو يُنَوَى معناه فقط ؟ أليكون من هذا المضاف نوع معرب فقط ، ونوع

مبنى فقط ، أم الإعراب والبناء جائزان عند حذف المضاف إليه وفيه لفظه نصاً ،  
أو معناه دون لفظه ؟ يجيب بما نصه :

(الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الإعراب والبناء هو - وإن كان  
خالياً من التكلف - مخالف لإجماعهم « فيما نعلم » على تعدد الحالتين ، وأن  
حالة البناء لا يجوز فيها الإعراب وبالعكس) (١) . ١٥ .

وهذه حجة بادية الوهن ، إن صح أن تسمى هذه حجة . لعدم اعتمادها  
على الدليل الخامس ، وهو المسموع الكثير من كلام العرب . ولا شك أن الرأي  
الذي يميز إعراب المضاف وبناءه عند حذف المضاف إليه مطلقاً ( أى : سواء  
نوى لفظه ، أم نوى معناه ) رأى سديد ، فوق أنه خال من التكلف والتعقيد ،  
وقاض على القسم الغامض المتلوى ؛ قسم المضاف إليه الذى حذف ونوى معناه  
فقط ، وبذا تكون الأقسام ثلاثة ، لا أربعة ، وهذا أحسن ، ولا سيما إذا عرفنا  
أن بعض أئمة النحاة قد صرح بأن المعنى لا يختلف فى حالتى بناء المضاف ،  
وإعرابه ، ووصف الرضى هذا التصريح بأنه : « هو الحق » (٢) .

ح - تطبيقاً على ما سلف فى : « ا » وما قبلها من أحوال : « غير » -  
يجوز فى مثل : قرأت من الكتب سبعة ليس غير - اتباع ما يأتى فى ضبط  
كلمة : « غير » ، وفى إعرابها :

(١) أن نقول : « ليس غير » على اعتبارها اسم : « ليس » مرفوعة بالضممة  
من غير تنوين ، لأنها مضافة معربة ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى لفظه  
نصاً ، والخبر محذوف ، فالتقدير : ليس غير السبعة مقروءاً .

(٢) أن نقول : « ليس غير » ، على اعتبارها خبر : « ليس » منصوباً

(١) راجع الخضرى فى هذا الموضع من باب « الإضافة » عند بيت ابن مالك :

واضمم بناء غير . . . إلخ .

(٢) راجع حاشية « ياسين » على شرح « التصريح » ، فى هذا الموضع .

(٣) بشرط ألا يكون لفظه مبنياً ؛ إذ لو كان مبنياً لحاز أن يسرى منه البناء للمضاف المجهول  
- ونحوه - كما عرفنا فى رقم ٢ هامش ص ١٣٢ - تطبيقاً للحكم الرابع عشر الذى سبق فى ص ٦٥ .

مضافاً والاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع نيّة اللفظ ، فيكون التقدير :  
ليس المقروءُ غير السبعة .

(٣) أن نقول : « ليس غيراً » ، بالتنوين ، على اعتبارها : نكرة معربة ،  
خبر : « ليس » . فالاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع عدم ملاحظة لفظه  
ولا معناه . والتقدير : ليس المقروءُ غيراً .

(٤) « ليس غير » بالتنوين أيضاً على اعتبارها اسمها معرباً ، والخبر  
محذوف ، والمضاف إليه محذوف كذلك ، لم ينو لفظه ولا معناه . والتقدير :  
ليس غير مقروء .

(٥) « ليس غير » بلا تنوين باعتبارها اسم : « ليس » ، مبني على الضم  
في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى معناه فقط . والخبر محذوف أيضاً .  
والتقدير : ليس غير المذكور مقروء .

(٦) « ليس غير » ، باعتبارها اسم « ليس » ، مبني على الفتح في محل  
رفع ، بشرط أن يكون المضاف إليه محذوفاً مع ملاحظة لفظه نصاً ، ومبنيّاً  
( لينتقل منه البناء إلى كلمة : « غير » - كما عرفنا - ) والخبر محذوف أيضاً .  
والتقدير : ليس غيراً مقروء .

(٧) « ليس غير » ، باعتبارها خبر « ليس » مبنية على الفتح في محل  
نصب ، والمضاف إليه محذوف ، مبني حتماً ، قد لوحظ لفظه السالف نصاً ،  
والاسم محذوف ، والتقدير : ليس المقروءُ غيراً . . .  
وفي الجدول الآتي تركيز - بشكل آخر - للصور السالفة .

الصورة	حكم : « غير »
ليس غير ...	اسم « ليس » معرباً ، مرفوعاً بالضممة من غير تنوين ، والمضاف إليه محذوف نوى لفظه فقط . والخبر محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » مبنياً على الضم في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه فقط . والخبر محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » معرباً ، مرفوعاً ، مع التنوين ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والخبر محذوف
ليس غير ...	خبر « ليس » ، مضافاً معرباً ، منصوباً بغير تنوين ، والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه . والاسم محذوف .
ليس غير ...	خبر « ليس » مبنياً على الفتح في محل نصب ، والمضاف إليه محذوف مبنى حتماً ، وقد نوى لفظه المبني . والاسم محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » مبنياً على الفتح في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف مبنى ، وقد نوى لفظه المبني . والخبر محذوف .
ليس غيراً ...	خبر « ليس » معرباً منصوباً منوناً ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والاسم محذوف .

د - إذا حذت : « لا » النافية للجنس محل : « ليس » جاز في « غير » البناء على الضم في محل نصب على اعتبارها مضافة ، اسم « لا » والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف أيضاً . ويجوز بناؤها على الفتح في محل نصب على اعتبارها اسم : « لا » والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ فكأنها غير مضافة ، ففتحتها في هذه الحالة <sup>(١)</sup> كفتحة اسم : « لا » في قولنا : لا مطر . والخبر محذوف فيها .

ويجوز نصبها مباشرة إن كانت مضافة لغير مبنى والمضاف إليه مذكور ،

(١) وتبنى أيضاً على الفتح جوازاً إذا كانت مضافة لمبنى ؛ تطبيقاً للقاعدة التي تجزئ بناء الأسماء المبهمة . ومنها : « غير » ، وأسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت لمبنى . وقد سبق الكلام عليها في هذا الباب ص ٦٦ . وأشرنا إليها ، في ص ١٣٢ و ١٣٥ و ١٣٦ و ...

أو محذوف نوى لفظه نصّاً . وهي في الحالتين معربة منصوبة . ونكتني بالحالات السالفة . . .

هـ - إذا كانت « لا » لنفي الواحدة ( وهي التي تعمل عمل « ليس » بشروط خاصة سبق الكلام عليها في بابها )<sup>(١)</sup> جاز في « غير » البناء على الضم في محل رفع على اعتبارها اسم « لا » . والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف وجاز أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين باعتبارها اسم « لا » إن كان المضاف إليه مذكوراً ، أو محذوفاً قد نوى لفظه . ويجوز تنوينها إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه .

وفي الصور السالفة ما يعني عما لم نذكره ، أو يصلح أن يكون مرشداً إليه . « ملاحظة » : الصور السالفة كلها في : « ح » - ص ١٣٦ - والآية بعدها في : « د ، هـ » إنما تتحقق على أساس التقسيم الشائع الرباعي . أما على أساس التقسيم الثلاثي - وهو الأحسن - حيث يصير المحذوف الذي نوى قسمًا واحدًا فإن الإعراب والبناء يصلحان له .

و - إذا كانت « لا » للنفي المطلق<sup>(٢)</sup> أفادت هنا مع النفي العطف ، فكلمة : « غير » بعدها منفية ومعطوفة تسرى عليها جميع الأحكام التي تسرى على المعطوف ؛ ففي مثل : « أنفقت عشرةً لا غير » : يجوز اعتبار « غير » معربة منصوبة بغير تنوين ؛ لأنها معطوفة على عشرة ، ومضافة . والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه ؛ ويجوز اعتبارها معطوفة مبنية على الفتح في محل نصب لأنها مضافة والمضاف إليه محذوف مبني ، أو غير مبني لكن نوى معناه . ويجوز إعرابها ونصبها منونة والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

وفي نحو : زارني ثلاثة لا غير ، يجوز في كلمة « غير » أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين ، على اعتبارها معطوفة مضافة . والمضاف إليه محذوف نوى لفظه . ويجوز أن تكون مبنية على الضم في محل رفع على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه .

(١) ج ١ ص ٤٤٠ م ٤٨ .

(٢) وهي التي تنفي ولكن لا تعمل شيئاً .

ويجوز أن تكون معربة مرفوعة منونة على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضافُ إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

ويجوز أن تكون مبنية على الفتح في محل رفع مضافة ، والمضاف إليه محذوف مبنى .

ز - إذا كانت : « غير » ليست مسبقة بكلمة : « ليس » ، أو : « لا » النافيتين ؛ فأشهر وجوه استعمالها أن تكون للنعت ، أو الاستثناء ؛ على التفصيل المبين في ج ٢ ص ٣١٨ م ٨٢ .

ح - إذا كانت كلمة : « غير » مسبقة « بليس » أو « لا » النافيتين على الوجه السابق ؛ فإنها تصير من الأسماء الدالة على « الغاية » وتدخل في عدادها ، فتشبه الظروف الخاصة « بالغاية » <sup>(١)</sup> والتي سنوضحها فيما يلي .

\* \* \*

(١) سبقت الإشارة إلى « غير » وبعض الأمور الخاصة بالأسماء المبينة ، في صفحة ٢٤ و ٦٦



## « نظائر غير »

يراد بهذه النظائر : الأسماء الملازمة - في أكثر حالاتها - للإضافة ، وتنطبق عليها أحكام الإعراب والبناء التي تنطبق على كلمة : « غير » وقد شرحناها .

وهذه الأسماء نوعان ، نوع خالص الاسمية ؛ فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية ، شأنه في هذا شأن : « غير » فإنها متجردة للاسمية المحضة ، وهذا النوع قليل ، مثل كلمة : « حسب » .

ونوع آخر يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية ويدل على ما يسمى : « الغاية »<sup>(١)</sup> ، ومنه الظروف التي تسمى : « ظروف الغايات »<sup>(٢)</sup> مثل : قبل -

(١) الغاية هنا معنى غير الذي سبق في مواضع أخرى ( كما أشرنا في هذا الباب في رقم ٤ من هامش ص ١١٩ ) قال شارح المفصل ج ٤ ص ٨٥ في معناها ما نصه - وقد نقلناه في ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ المناسبة هنالك - : « ( قيل لهذا الضرب من الظروف : " غايات " ؛ لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء . وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها " أى : نهايتها " آخر المضاف إليه ؛ لأنه الذي يتم به الكلام ، وهو نهايته . فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام ، - أى : نهايته - فلذلك من المعنى قيل لها : " غايات " ) . . . ثم قال : ( وحكم : أول - وحسب - وليس غير - ولا غير - . . . حكم قبل وبعد . . . ) ا هـ .

وقد ساق هذا الكلام شرحاً لكلام الزنجشیری في المرجع السالف ، ونصه الحرف :

( الظروف منها : « الغايات » ، وهي : قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقدّم ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، ودون ، وأول ، وعل - ومن النادر ألا تكون مجرورة بالحرف : « من » - وقد جاء ما ليس بظرف غاية ؛ نحو : حسب - ولا غير - وليس غير . . . والذي هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات . فلما اقتطع عنهن ما يضمن إليهن وسكت عليهن - صرن حدوداً ينتهي عندها . فلذلك سمين غايات ) . . . ا هـ .

وملخص ما يريد المتن وشرحه هو :

١ - أن غاية الشيء هي آخره ونهايته :

ب - وأن غاية الظروف المضاف ليست هي المقصودة ، إنما الغاية المقصودة هي آخر المضاف إليه ؛ إذ به يتم المعنى الفرعي ، وتحقيق « النسبة الجزئية » المرادة من الإضافة .

ج - وقد يحذف المضاف إليه ، ولكنه يظل ملاحظاً في النية والتقدير ، بالرغم من حذفه ، وفي هذه الحالة يصير آخر الظروف المضاف هو النهاية التي تنفي عن نهاية المضاف إليه المحذوف . أى : أن الظروف المضاف يصير هو الغاية والخاتمة والنهاية بدلاً من ذلك المحذوف الماحوظ . .

( ومثل هذا في التصريح أيضاً . ) وما تقدم يوضح تعريفاً آخر لظروف الغايات ، نصه : ( هي الظروف المبنية على الضم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غاية وظرفاً بعد حذفه ) ا هـ .

- وقد ورد هذا التعريف في « المعنى » أول الجزء الثاني في الفصل المعقود للتدريب على « ما » حيث جاء بالهامش النص السابق للعلامة الأمير .

(٢) وكثير من ظروف الغايات ( مثل : قبل وبعد ) يدخل في عداد الأسماء المبينة التي لا تقع -

بعد - دون - الجهات الست (وهي : فوق - تحت - يمين - شمال - أمام - خلف . . .) وما بمعنى هذه الجهات ؛ مما هو وارد مسموع <sup>(١)</sup> ، (مثل : قدّام - وراء - أسفل - علّ ؛ بمعنى : فوق) .

فهذه الأسماء بتويعيها <sup>(٢)</sup> - المحض وغير المحض - يجوز في كل منها في أغلب استعمالاته ، ما يجوز في كلمة : « غير » من الإعراب في حالات ثلاث ، والبناء في واحدة <sup>(٣)</sup> ، أخرى . وإن شئت فقل : من البناء في حالة واحدة ، والإعراب فيما عداها . فهي شبيهة بكلمة : « غير » في تلك الحالات ، كما أن كلمة : « غير » شبيهة بها في الغاية <sup>(٤)</sup> - .

ومن هذه الظروف التي سردناها : المتصرف ( أى : الذى يكون ظرفاً وغير ظرف ؛ كمتبدأ ، وخبر ، وفاعل . . . . ) . ومنها غير المتصرف <sup>(٥)</sup> ( الذى لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى الجر « يمين » ) <sup>(٦)</sup> .

= نعمتاً ولا منعمتاً ، ( كما أشرنا في هامش ص ٢٥ ، وكما سيأتى في النعت ص ٤٦٦ رقم ٢ وسبق إيضاح آخر لها في باب الظرف ج ٢ ص ٢٢٠ م ٧٩ ) .

( ١ ) قال الرضى : ( المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة هو : قبل - بعد - تحت - فوق - أمام - قدّام - وراء - خلف - أسفل - دون - أول - علّ - علّو . ولا يقاس عليها ما هو بمعناها ؛ نحو : يمين - شمال - آخر ، ونحو ذلك ) فقول ابن مالك : يمين - شمال - . . . هو عند بعضهم غير مقبول ، لأنه غير مسموع . وقد دافع عن ابن مالك آخرون ، ووصفوه بأنه الإمام النحوى الثقة ( راجع حاشية « ياسين » على التصريح في هذا الموضع ) .  
والذى ترتاح له النفس هو رأى ابن مالك .

( ٢ ) وتسمى أيضاً : « الأسماء غير التامة » وهى هنا التى لا تدخل في عداد الأسماء الدالة على الغاية ( انظر رقم ١ من هامش ص ١٣١ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥ ) .

( ٣ ) راجع « ب » من ص ١٣٥ حيث الاعتراض على بعض هذه الحالات .

( ٤ ) سبقت الإشارة لهذا في هامش ص ١٣٣ .

( ٥ ) فوق وتحت ، لا يتصرفان فى رأى كثير من النحاة . وأرى أنهما يتصرفان أحياناً إذا صار كل منهما اسماً متجرباً عن الظرفية . ومن هذا فى « تحت » قوله عليه السلام : ( لا تقوم الساعة حتى يهلك الأوعول وتظهر التحوت ) . الأوعول : السيادة الأشراف ، المفرد : وعَلّ . قال فى كتاب : « الغريبين - للهروى » ما نصه فى مادة : « تَحْتَت » ( أراد بالتحوت : أزال الناس ، ومن كانوا تحت أقدامهم ) . وجاء فى هامشه : ( قال ابن الأثير فى النهاية ص ١٨٢ ، جعل « تحت » الذى هو ظرف تقيض « فوق » اسماً فأدخل عليه لام التمرير ، وجمعه أهـ . . . . ويعرب هنا فاعلاً . . . . )  
( يمين وشمال ) كثيرا التصرف - ( قبل ، وبعد ، وباقي الظروف ) ، متوسطة التصرف .

( ٦ ) الغالب فى : « من » الداخلة على « قبل » ، و « بعد » وعلى أكثر الظروف غير المتصرفة ؛ أن تكون « للظرفية » ( أى : بمعنى : فى ) كقوله تعالى : ومن بيننا وبينك حجاب . . . . ويجيئها لابتداء الغاية قليل ، كجئت من عندك - وهب لى من لندك - وهو مع قلته قياسى .

وقد سبق هذا فى ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على : « من » . ( راجع الألويس على القطر ص ٣٤ ) .

والظرف بنوعيه - المتصرف وغير المتصرف - حين يكون ظرفاً معرباً ،  
يكون منصوباً على الظرفية ، أو مجروراً « بِمِنْ » إن وجدت قبله ، وحين  
يكون مبنيّاً على الضم يكون في محل نصب ، أو في محل جرّ « بِسْمِنْ » إن  
وجدت قبله <sup>(١)</sup> .

خذ مثلاً الظرف : « قبل » ، فعناه الدلالة على سبق شيء على آخر ،  
وتقدمه عليه في الزمان ، أو المكان الحسى ، أو المعنوى ؛ فهو من الظروف  
الزمانية أو المكانية الملازمة - في أغلب استعمالاتها - للإضافة ؛ نحو قوله  
تعالى : « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا » ،  
ونحو : قَدَرِ لِرَجُلِكَ قَبْلَ الْخَطَرِ مَوْضِعَهَا ، ونحو : بَيْتِي قَبْلَ  
النَّهْرِ بخطوات . ونحو : الْخَلْقُ الْكَرِيمُ قَبْلَ الْمَالِ . . . وتنطبق عليه تلك الأحوال  
الخاصة بالإعراب والبناء ، وهي التي تقدمت في « غير » .

( ١ ) فيكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً « بِمِنْ » إذا أضيف في  
الصورتين وذكر المضاف إليه ؛ كالأمثلة السابقة .

( ٢ ) وكذلك يكون منصوباً على الظرفية أو مجروراً « بِمِنْ » إن حذف  
المضاف إليه ، ونُوي لفظه نصّاً لحاجة تدعو إليه ؛ نحو : أَهْدِي إِلَى  
كِتَابِ أَدَبٍ ، وكتاب تاريخ ؛ فبدأت القراءة بكتاب الأدب قَبْلَ ، . . . أو :  
مِن قَبْلَ . . . ، أى : قَبْلَ كتاب التاريخ . . . أو من قَبْلَ . . . ، كتاب  
التاريخ . وفي هاتين صورتين لا يُنَوّن المضاف ، ولا يتغير منه شيء ، لأنه  
لا يزال مضافاً كما كان ، والمضاف إليه محذوف بمنزلة الموجود .

( ٣ ) ويكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً بِمِنْ ، ومنوناً  
في صورتين - ، إذا حذف المضاف إليه ، ولم يُنَوّن لفظه ولا معناه ؛ لحكمة  
بلاغية يريد بها المتكلم ؛ فهو بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل ؛ نحو : ( داويت  
الملل بنزّه بحرية في ليلة قمرية فاتنة ؛ وكنت قَبْلًا هامد الجسم ، قليل

( ١ ) الأسماء المجردة (التي لا تدل على ظرفية) ، لا تنصب على الظرفية مباشرة . وإنما تقع مواقع  
إعرابية أخرى . كما سيتضح عند الكلام عليها قريباً . ويلاحظ أيضاً ما رأيناه ( في ب ص ١٣٥ )  
من اعتبار الحالات ثلاثاً ، بدلا من أربع ؛ للأسباب الموضحة هناك .

الذهن . . . ) وفي هذه الحالة يكون معنى : « قبل » هو معنى المشتق ؛ فيفيد سبباً مطلقاً ، وتقدماً عاماً غير مقيد بشيء ، ولا منسوباً لآخر ؛ ذلك أن من يقول : حضرت قبل مجيء القطار يريد : كان حضورى سابقاً على مجيء القطار ، متقدماً بالنسبة لهذا المجيء المعين ؛ فسببُ الحضور هنا ليس سبباً مطلقاً عاماً يشمل كل الأحوال ، ولكنه سببٌ مقيد مقصور على حالة واحدة ؛ هي حالة مجيء القطار ؛ فالحضور سابق بالنسبة لهذه الحالة وحدها دون غيرها . أما حين يقول : حضرت « قبلاً » فإن الظرف يفيد السبق المطلق ، والتقدم العام ؛ فكأنه يقول : « حضرت متقدماً » ؛ أو : « سابقاً » ، وهذا يشمل السبق والتقدم على مجيء القطار ، وعلى مجيء المسافرين ، وعلى مجيء الوقت المناسب ، وعلى كل مجيء آخر من غير قيد بحالة خاصة معينة كالحالة الأولى التي توجب التقييد بالمضاف إليه <sup>(١)</sup> . ( ومثل هذا يقال في باقي الأسماء

( ١ ) إذا كان معنى « قبل » هو معنى المشتق فهل تكون متخيلة عن الظرفية نهائياً ، وتصور اصماً محضاً يفيد سبق والتقدم ؛ فعناها هو : « سابق » ؛ أو : « متقدم » ؟ أ تكون كذلك أم تظل باقية على ظرفيتها مع تضمينها معنى المشتق ؛ فتتصب على الظرفية ، أو تخرج من إن وجدت ؟ .

يرى بعض المحققين الرأي الأول ، ويرى غيرهم أنها تتضمن معنى المشتق مع بقائها على ظرفيتها . والرأى الأول أدق وأحكم ، والاعتصار عليه أفضل ، لأنه يسائر القواعد العامة في تنوين هذه الظروف ( أى : عند تنكيرها ) ولا تتجه إليه الاعتراضات التي تتجه للثاني . وعلى هذا إذا نصب : « قبل » فلن يكون منصوباً على الظرفية ، وإنما يكون منصوب اللفظ على الحال المؤولة ، أو على غيرها بما يقتضى النصب ، إلا إن سبقته « من » الجارة فإنها تعرب حرف جر زائد ، وتعرب كلمة : « قبل » مجرورة اللفظ بها ، منصوبة المحل ، باعتبارها حالاً مؤولة ، أو شيئاً آخر - غير الظرفية - يحتاج إليه الكلام منصوباً ؛ فتكون « قبل » منصوبة محلاً . ورثلها بقية الظروف الدالة على الغاية ، وستجىء . ومن الخير أن ننقل ما سجله الرضى في هذا ، ونصه :

( قال بعضهم : إنما أعربت - يريد : « قبل » وأخواتها - إذا حذف المضاف إليه ، ولم ينولفظه ولا معناه - لعدم تضمن معنى الإضافة ؛ فعنى : كنت قبلاً ، أى : قديماً ، ومعنى : أبداً به أولاً ، أى : متقدماً ، ومعنى : من قبل ومن بعد ، أى : متقدماً ومتأخراً ؛ لأن من زائدة ) .

وجاء في تقرير ياسين تعليقاً على هذا ما نصه : « يعنى أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما غير واقعين على الزمان بل معناه اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى - غير زمان - منصوب على الحال أو غيرها » .

وقد أشرنا إلى أن هذا - وكل ما سبق - يقال في أخوات : « قبل » من سائر الظروف الآتية .

والظروف التي تناظر : « غير » <sup>(١)</sup> .

(٤) أما الحالة التي يُبَسِّتُ فيها على الضم فحين يضاف ، ويحذف المضاف إليه ويُنَوَّى معناه ، لحاجة تدعو إليه ؛ فيكون الظرف مبنياً على الضم في محل نصب على الظرفية ، أو محل جرّ إن سبقته « من » <sup>(٢)</sup> . . .

\*\*\*

للأسماء المحضة ( التي لا تدل على ظرفية ؛ مثل : « حسب » وشبيهاتها من الأسماء الخالصة من الظرفية ، الملازمة للإضافة - في الأغلب - . . . ) أحكام خاصة سيجيء بيانها . وما عدا تلك الأسماء فجميع الأحكام التي تنطبق على الظرف : « قبل » ، تنطبق أيضاً - كما قلنا - على باقي الظروف التي يقول عنها النحاة حينئذ إنها نظائر : « قبل » ، وحينئذ إنها نظائر : « غير » وقد سردناها <sup>(٣)</sup> ، ولا خلاف بين أكثرها - في شيء من تلك الأحكام الإعرابية ، والأحوال الأربعة التي شرحناها : وإنما تختلف في معانيها فلكل واحد منها معنى يؤديه ، ودلالة معينة يحققها على الوجه الذي سنوضحه .

فأما « غير » و « قبل » فقد عرفنا معناهما .

\*\*\*

وأما : « بعد » فظرف معناه - الغالب - الدلالة على تأخر شيء عن آخر في زمانه أو مكانه <sup>(٤)</sup> ؛ . . . سواء أكان التأخر حسيّاً أم معنوياً ؛ فهو من

(١) فالمراد من الظرف : « قبل » في هذه الحالة - كما يقول النحاة - هو : « المعنى الاشتقاقى للعام » أى : مجرد التقدم والسبق المبهين العامين على الوجه الذي أوضحناه هنا وفي ( رقم ٢ ) من هامش ص ١٣٣ لمناسبة أخرى هي : أن الظرف في هذه الحالة يتضمن معنى المشتق .

(٢) هنالك حالة أخرى تبى فيها جميع الأسماء المهمة وأسماء الزمان المهمة على الفتح فقط ، قد ترددت كثيراً في هذا الباب ( كما في ص ٢٤ و ٦٦ ) وغيره . وهي الحالة التي تضاف فيها تلك الأسماء والظروف إلى مبنى ، فيجوز عندئذ أن يتسرب البناء من المضاف إليه إلى المضاف فيبنى جوازاً على الفتح .

(٣) في آخر ص ١٤١ وأول ص ١٤٢ .

(٤) تكلّمنا في الجزء الثاني - باب : الظرف - عن « بعد » وقلنا إن اعتباره للزمان أو المكان هو للرأى السديد الذي يجب الاقتصار عليه دون الرأى الذي يجعله مقصوراً على أحدها وحده فقد جاء في الهمة - ( ج ١ ص ٢٠٩ ، باب : الظرف ) ما نصه : ( « بعد » ظرف زمان ، لازم للإضافة . . . ) -

ظروف الزمان أو المكان الملازمة في أغلب أحوالها — للإضافة ، ومن أمثلته قوله تعالى : « اعلموا أن الله يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا » . وقوله تعالى : « سيجعلُ اللهُ بعدَ عُسْرٍ يُسْرًا » وتطبق عليه الحالات الأربع السالفة <sup>(١)</sup> . . .

وأما « فوق » فعناه : الدلالة على أن شيئاً أعلى من الآخر حساً أو معنى : فهو ظرف مكان ملازم للإضافة في أكثر الحالات ، ومن أمثلته قوله : تعالى : « أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا . . . » ، وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ . . . » ، وقوله تعالى : « وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ، وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ <sup>(٢)</sup> » . . . وتنتطبق عليه الحالات الأربع السالفة . . .

• • •

= ولم يذكر شيئاً يدل على أنه قد يكون المكان . وكذلك صاحب « المصباح المنير » يقول في مادة : « بعد » ما نصه : ( بعد : ظرف مبهم ، لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره . وهو زمان متراخ عن السابق فإن قرب منه قيل : « بَعْدِيَّة » بالتصغير ، كما يقال قبل العصر ؛ فإذا قرب منه قيل : « قَبِيلُ العصر » بالتصغير ، أى : قريباً منه . ويسمى هذا : « تصغير التقريب » ) . وجاء في حاشية ياسين على التصريح - ٢٨ ص ٨ ، باب : حروف الجر - عند الكلام على الحرف « من » منقولاً عن بعضهم : أن الأولى في استعماله أن يكون للمكان . وبعد كل ما تقدم من الآراء يبدو الحق في جانب الرأي الذي يراه صالحاً للحالتين ، ولا داعي لتكلف التأويل الذي يجعله مقصوراً على أحدهما .

(١) تكلمنا على الظرف « بعد » وحكمه وبعض استعمالاته الأدبية بإيضاح مناسب في الجزء الثاني م ٧٩ ص ٢٦٥ باب الظرف ، وكان بما ذكرناه : من أى الصور والحالات ما يكثر في افتتاح الخطب والرسائل الأدبية ونحوها ؛ من مثل : تحية الله وسلامه عليكم . وبعد ، فإن إدراك الغايات رهن باتخاذ الوسائل الناجمة . . . ، وقول صاحب القاموس في ديباجة قاموسه ما نصه : ( الحمد لله منطلق البلاء . . . وبعد ، فإن للعلم رياضاً . . . ) . قال شارح الديباجة حين عرض لهذه العبارة قبل ذلك في تقييده الأولى التي سماها « شرح ديباجة القاموس » للهورينى - قال ما نصه : « ( بعد ، كلمة يفصل بها بين الكلامين عند إرادة الانتقال من كلام إلى غيره ، وهى من الظروف ؛ قيل زمانية ، وقيل مكانية ، وعامله محذوف . قاله الدمامينى . والتقدير : أقول بعد ما تقدم من الحمد والصلاة والتسليم على نبيه العظيم (فإن) بالفاء ، إما على توهم : « أمّا » أو على تقديرها في نظم الكلام ، وقيل : إنها لإجراء الظرف مجرى الشرط ، وقيل إنها عاطفة . وقيل زائدة . . . ) » .

(٢) وقوله عليه السلام : غصلتان ليس فوقهما شيء من الشر ؛ الشرك بالله ، والإضرار لعباد الله . وغصلتان ليس فوقهما شيء من البر ؛ الإيمان بالله ، والنفع لعباد الله .

وأما : « دون » فظرف مكان ملازم للإضافة في أكثر حالاته . ومعناه الغالب  
الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه ؛ نحو : جلست دون  
الضيف : أى : في أقرب مكان إليه . وقد يستعمل في المكان المعنوي المفضول <sup>(١)</sup>  
نحو : الحسن دون الأحسن ، واللاحق دون السابق . . . وقد يستعمل في عدم  
مجاورة الشيء السابق عليه في الكلام ، وعدم تركه إلى غيره ؛ نحو : قدمت للتقريب  
كامل العون دون تقصير ، وأولسيته صادق الرعاية دون إهمال . . . وينطبق  
عليه ما سبق على نظائره .

\* \* \*

وأما الجهات الست فعناها معروف ، هى والألفاظ الأخرى التى تشاركها  
في المعنى والدلالة ، وفى ملازمة الإضافة في أكثر حالاتها ، وفى الأحكام . إلا أن :  
« علّ » <sup>(٢)</sup> يحتاج لمزيد بيان .

\* \* \*

علّ : ظرف مكان يفيد الدلالة على العلو ، أى : الدلالة على أن شيئاً  
أعلى من آخر . فهو يوافق الظرف « فوق » فى معناه ؛ وهو : « العلو » كما  
يوافقه فى البناء على الضمّ حيناً ، وفى الإعراب حيناً آخر ، ولكن بالتفصيل التالى :  
الذى يوضح أوجه التخالف بينهما .

١ - يبنى « علّ » على الضم إذا كان معرفة ، ( أى : دالا على علوّ خاص  
معين ) . وحذف المضاف إليه ، ونُوى معناه ؛ فلا بد للبناء على الضم من  
اجتماع الشرطين ؛ نحو : تمتعت بالأزهار من أسفل دازى ومن علّ . ( أى :  
ومن فوق ) . فكلمة : « علّ » مبنية على الضم فى محل جرّ ، لأنها معرفة ،  
بسبب دلالتها على شيء محدد ، جاء تحديده وتخصيصه من قرينة كلامية ؛ هى :  
أسفل الدار ، ولأن المضاف إليه محذوف قد نُوى معناه : والأصل : من علّ الدار

(١) أى : الذى يوجد مكان آخر يفوقه ويفضله فى الدرجة والمزلة .

(٢) فيه لغات ؛ أشهرها : علّ - عال - علا - كمصا - وسيجىء لهذا إشارة فى رقم ٢ من  
هامش الصفحة التالية وفى رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ وفيهما بيان لنوع من التغير يلحقه عند إضافته  
لياء المتكلم .

المعينة ، ولا يشترط التعيين في بناء « فوق » على الضم .

ويُعرب : « عَلُّ » وينون إذا كان نكرة ؛ ( أى : إذا كان دالا على علو مجهول ، غير معين ، وليس مضافاً لفظاً ولا معنى . . . ) ، نحو ، سقط الطائر من علٍ ، وقول امرئ القيس يصف حصانه :

مِكْرَ مِفْرَ مُقْبِل مُدْبِر مَعَا كَجُلْمُودِ صَخْر حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلٍ (١)

فكلمة : علٍ ، معربة منونة مجرورة « بمن » . ومعناها في المثالين - وأشباههما - شيء عال مرتفع بالنسبة لآخر ، ولا تخصيص ولا تعيين في هذا الشيء المرتفع ؛ فقد يكون المراد : من فوق جبل ، أو من فوق بيت . أو شجرة . . .

ب - أن « عل » لا يستعمل في حالتي بنائه وإعرابه إلا مجروراً « بمن » دائماً ؛ كالأمثلة السالفة . وأنه لا يستعمل مضافاً (٢) لفظاً في أفصح الأساليب شيوعاً . وليس الشأن كذلك في « فوق » فإنه يستعمل كثيراً مضافاً وغير مضاف ، مجروراً « بمن » وغير مجرور بها .

• • •

(١) أصلها : « علٍ » - بالتنوين - وحذف من البيت مراعاة للشعر .

(٢) وعمل هذا لا داعي لوضعه في الظروف الملازمة للإضافة في أكثر الحالات . إلا على الرأي الذي يميز إضافته أحياناً ؛ كقولهم أخذت الكرسي من عل الدار ، وهو رأى يرفضه جمهور النحويين ؛ بحجة أن المسموع من الكلام الفصيح لا يؤيد استعماله . فالأولى هنا : اتباع الجمهور .

وفي لفظه لغات مختلفة ، أشرنا إليها في رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة ، منها علّا - عل وزان : عصا - والذين يميزون إضافته بوجوب في هذه اللغة قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم ، فيقولون : « علكي » .

طبقاً للبيان والإعراب المذكورين في رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ .

ومثله في وجوب قلب ألفه ياء الظرف : « لدى » عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضمائر طبقاً للبيان الذي سيجيء في رقم ٣ و ٤ من هامش ص ١٧٧ . أما طريقة إعرابه فقد سبقت مقصلة في ج ١ م ١٦ « ب » من ص ١٧٨ آخر الكلام على الامم المعتل الآخر .



وأما : « حَسَبَ » فاسم لا يدل على ظرفية زمانية ولا مكانية<sup>(١)</sup> . وأصح استعمالاته استعمالان :

أولهما : أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى ؛ نحو : أعرفُ كتاباً حَسَبَ القارئ . وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولاً بالمشتق ، بمعنى : « كاف » ( اسم فاعل من الفعل : كَفَفَ ) . فالمراد من المثال السابق : أعرفُ كتاباً كافٍ القارئ ، أى : يكفيه ويغنيه عن غيره . وفي هذه الصورة يكون معرباً ، مفرداً نكرة ، ولا يفارق التنكير ، ولو أضيف إلى معرفة كالمثال السابق ، وكقول الشاعر :

وما أبغى سوى وطني بديلاً فحسبي ذاك من وطن شريف

لأنه بمنزلة اسم الفاعل العامل : « كاف » وسم الفاعل العامل<sup>(٢)</sup> لا يكتب التعريف بالإضافة لاسمته . كما أوضحنا من قبل<sup>(٣)</sup> .

ولما كان لفظ : « حسب » جامداً ، ولكنه هنا مؤول بالمشتق من ناحية المعنى - جاز عند استعماله مراعاة لفظه ، ومراعاة معناه .

فأمّا مراعاة لفظه فتجيز معامته معاملة الأسماء الجامدة ؛ فيقع في كثير من مواقعها الإعرابية المختلفة . والصحيح الفصيح أن يقتصر من تلك المواقع الإعرابية على المبتدأ ، أو : الخبر ، أو : اسم الناسخ ، أو : الجر بحرف الجر الزائد : « الباء » . ومن أمثله مبتدأ البيت السالف ، وكذلك قوله تعالى في المناق الذي يضمم الكفر ويظهر الإيمان : « وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم ؛ فحسبه جهنم » ، ومن أمثله خبراً قوله تعالى : « ومن يتق الله فهو حسبه »<sup>(٤)</sup> . . . ومن أمثله اسماً للناسخ قوله تعالى : « وإن يُريدوا أن يخذعوك فإن حسبك الله » ومن أمثله مجروراً بحرف جر زائد :

(١) ولكنه ذكر هنا مع ظروف الغايات لأنه يشبهها ( طبقاً لما أوردنا في هامش ص ١٤١ وفي غيرها وفي بعض حالات إعرابية أخرى تجيء ) .

(٢) إذا كان لغیر الماضي - كما عرفنا في ص ٦ .

(٣) في ص ٦ و ٢٣ .

(٤) وقد يصلح مبتدأ أو خبراً عند عدم المانع ؛ كقول الشاعر :

فلا تحسبن قوماً على فضل نعمة فحسبك حاراً أن يقال حسود

بِحَسْبِكَ<sup>(١)</sup> العلم ؛ فإنه قوةٌ من لا قوة له . ولا يحسن وقوع « حسب » في موقع إعرابي غير ما سبق ، حتى لقد منعه بعض النحاة منعاً باتاً ، مجازة للكثير المسموع .

وأما مراعاة معناه فتجيز معاملته معاملة اسم الفاعل العامل النكرة الذي بمعناه ( وهو : كاف<sup>(٢)</sup> ) ، مع الاختصار من مواقعه الإعرابية على وقوعه نعتاً لنكرة ، أو حالا من معرفة ، نحو : استمعت إلى خطيب حسبك من خطيب ؛ وإلى « شوقي » حسبك من شاعر .

وموجز القول : أن « حسب » إذا أضيف لفظاً ومعنى جاز وقوعه مبتدأ ، وخبراً ، واسماً للناسخ ، ومجروراً بالباء الزائدة ، وصفة للنكرة ، وحالا من المعرفة . . .

ثانيهما : أن يكون : « حَسْبُ » مضافاً معنى لا لفظاً (وذلك بأن يحذف المضاف إليه وَيُسَوَّى معناه فقط) . وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولاً بالمشتق ، ومفرداً مُنْكَرَرًا مَبْنِيًّا على الضم ، ويتضمن النفي فيصير المراد منه : « ليس غير » أو : « لا غير » ، ويقع صفة لنكرة ، أو : حالا من معرفة أو : مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء ، أو : خبراً . وليس له - في الفصيح - موقع آخر ؛ نحو : إن لكل إقليم حاضرةً حسبٌ ، بمعنى : لا غير<sup>(٣)</sup> . وهي صفة « لحاضرة » . مبنية على الضم في محل نصب . ونحو : اتسعت لحديقة حسب<sup>(٤)</sup> أى : لا غير . وهي حال مبنية على الضم في محل نصب . . . ونحو : قرأت ثلاثة كتب ، فحسب<sup>١</sup> . أى : ليس غير . ويقولون في هذه « الفاء » إنها زائدة :

(١) انظر ما يتصل بهذا من ناحية التعريف والتخصيص في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ عند الكلام على « غير » .

(٢) دخول « إن » وغيرها من العوامل اللفظية ؛ كالباء في مثل : « بحسبك » العافية ، دليل استند إليه القائلون بأن « حسب » ليس اسم فعل بمعنى : يكفي ؛ لأن العوامل اللفظية لا تدخل على اسم الفعل . والحق أن هذه حجة تصلح للترجيح لا للتحتم ؛ لأن العرب الأوائل حين يتكلمون لا يعرفون هذه الحجة ، فلا يخضع كلامهم لها .

(٣) والأصل : حسب ، أى : كافيته .

(٤) والأصل : حسب الغرض ، أى : كافية الغرض .

لتزيين اللفظ<sup>(١)</sup> و «حسب» مبتدأ مبني على الضم في محل رفع ، حذف خبره .  
والأصل : فحسب الثلاثة مقروء ؛ بمعنى : لا غير الثلاثة مقروء . ويجوز  
العكس بشرط حذف الفاء فيكون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : المقروءُ  
حسبُ . . . ، أى : المقروء حسبي مثلاً .

وبسبب الاستعمال الأول دخل : « حسب » في عداد الأسماء الملازمة للإضافة  
في أغلب استعمالاتها . وبسبب الاستعمال الثاني - وهو : البناء - دخل في عداد  
النظائر التي تشبه « غير » و « قبل » ، لأنه قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى .

\* \* \*

وأما : « أول » - فله استعمالات أشهرها ثلاثة :

( ١ ) أن يكون اسماً لا ظرفية فيه ، معناه : إماماً مبتدأ الشيء الذي يقابل  
آخره ، نحو : أول الغيث قطرٌ ثم يستهَمِر ، أى : بدايته التي هي ضد  
نهايته . ومن هذا قول الشاعر :

عرف الناس أن حاتم طيٍّ أولٌ في الندى ، وأنت الثاني

ولإما معنى كلمة : « قديم » الذي يقابل معنى حديث ؛ نحو : بيت  
المقامر خِلُو<sup>(٢)</sup> ؛ ليس فيه أول ولا آخر . أى : ليس فيه قديم ولا حديث .  
ولإما متضمناً معنى كرامة : « سابق » أى : « متقدم » الدالة على الوصف ،  
نحو : تنقلت في البلاد عامماً أولاً<sup>(٣)</sup> ، أى : عامماً سابقاً أو متقدماً من غير

( ١ ) وزيادتها لازمة بنص صريح في ص ٢١ من حاشية الألبوسي على : « القطر » . وقد نقلنا  
النص في ج ١ ص ٣٠٥ م ٣٠ باب : « المعروف بأل » . عند قول ابن مالك  
( « أل » حرف تعريف أو اللام فقط ... ) ، وأيضاً قد يفهم هذا لزوم من حاشية الأمير على :  
« المعنى » ج ١ عند الكلام على : « قط » في باب : « القاف » . ولكنه ليس في صراحة النص السابق .  
( ٢ ) خال .

( ٣ ) بالتقوين ، وبه يتحقق أحد الفروق بين هذه الصورة والأخرى الآتية في رقم ٢ من الصفحة  
التالية . ويقولون في سبب تنوينه ، إنه قد يؤنث بالهاء ، فيقال : سنة أوله ، وسنوات أولات ، ووزن  
« أفعل » لا يمنع من الصرف إلا بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث إذا أريد به مؤنث . كما سيجيء في  
باب : « الممنوع من الصرف » : ج ٤ .

وقد سبقت الإشارة لبعض استعمالاته في ج ٢ ص ٢٢٥ ج ٢٢٧ م ٧٩ .

تعيين ولا تخصيص للعام السابق . وفي هذه الصورة يكون مؤولا بالمشتق ، وهو اسم الفاعل هنا .

ولفظ « أول » في كل ما سبق معرب منصرف .

( ٢ ) أن يكون اسماً جامداً لا ظرفية فيه ، ولكنه مؤول بالمشتق <sup>(١)</sup> ، يتضمن معنى كلمة : « أَسْبَقَ » الدالة على التفضيل . وهو في هذا الاستعمال معرب ، تطبقت عليه أحكام « أفعل التفضيل » ؛ كمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل . وكدُخول « مِن » جارة للمفضل عليه ، وكعدم تأنيثه بالتاء « . . . و . . . » وغير هذا مما يجيء في باب « التفضيل » <sup>(٢)</sup> ؛ نحو : أنت في الإحسان أولٌ من هذين الزميلين ، أى : أسبق منهما .

( ٣ ) أن يكون ظرفاً للزمان بمعنى : « قَبْلَ » الزمانية ؛ كقولك لمن يدعى أنه رأى النجم قبل غيره : أنا رأيت النجم أولَ الراصدين ، ثم رأوه بعدى . أى : قبلهم . وفي هذا الاستعمال يجرى على لفظ « أول » الأحكام الأربعة السابقة التي تجرى على « غير » و « قبل » ونظائرها .

١ - فيعرب : « أول » إذا كان مضافاً لفظاً ومعنى ؛ نحو أسرع للصارخ أول المستمعين ، ثم توالوا بعدى .

ب - ويعرب أيضاً إذا كان مضافاً ، وحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصّاً ، نحو : أسرع للصارخ أول . . .

ح - ويعرب أيضاً إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ نحو : أسرع للصارخ أولاً . ( ويكون المراد هنا : المعنى الاشتقاقى المجرد ، على الوجه الذى أوسعنا الكلام فيه <sup>(٣)</sup> . أى : سابقاً ، متقدماً ) .

( ١ ) انظر رقم ١ من هامش ص ١٤١ مع ملاحظة الفرق بين هذه الصورة والى سبقتها في رقم ١ .

( ٢ ) وهل هو في هذه الحالة « أفعل للتفضيل » لا فعل له من لفظه ؟

قيل : نعم ، وقيل : إنه جار مجزأ في الوزن ، وفي تجرده من التاء ، ودخول « من » على المفضل عليه . هذا خلاف شكل لا أثر له في صحة الاستعمال .

( ٣ ) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣٣ ورقم ١ من هامش ص ١٤٤ .

د - وبينى على الضم إذا حذف المضاف ونوى معناه ، نحو : أسرعت  
للمصارخ أول<sup>(١)</sup> . . .

\* \* \*

(١) وفيما سبق من الأحكام الخاصة بكلمة : « غير » ونظائرها يقول ابن مالك باختصار :

واضمم بناءً : « غَيْرًا » أَنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضْيِف ، نَاوِيًا مَا عَدِمَا

يقول : اضمم لفظ « غير » ضمة بناء إن فقدت ما أضيف له « غير » . أى : إن فقدت المضاف إليه ، بمعنى : لم تجده فى الكلام ، لأنه محذوف ، وقد نويت معنى هذا المحذوف ، - بالرغم من أنه لم يصرح بأن الذى تنويه هو معنى المحذوف ، لا لفظه . - يريد : ابن « غير » على الضم إن حذف المضاف إليه ونوى معناه .

أما الحالات الأخرى غير الضم فيفهم بعضها من البيتين اللذين بعده ، وهما :

قَبْلُ ، كَغَيْرُ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ ، وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا ، وَعَلُ  
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا ، إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلًا ، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

يريد : أن اللفظ : « قبل » يشبه : « غير » فى الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . وهناك ألفاظ تشترك مع « قبل » فى هذا أيضًا . وقد عطفها عليه بالواو المحذوفة أو المذكورة ؛ والأصل : قبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهاات ، وعـل - كغير ، فكلمة : قبل مبتدأ ، والجار والمجرور : « كغير » خبره . وباقى الألفاظ معطوفة على : « قبل » بالواو المحذوفة أو المذكورة .

ثم بين فى البيت الأخير أن النحاة أعربوا لفظ « قبل » وبقية الأسماء التى بعده بالنصب مع التنكير . وهذا لا يكون إلا إن حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فهذا حكم ثان جعله عامًا على كل تلك الألفاظ ، مع أنه ينطبق على بعضها مثل « قبل » و « غير » ولا ينطبق على بعض آخر ؛ مثل : حسب - عل - كما أنه ذكر بعض الأحكام ، وترك بعضاً آخر هاماً ، وتفصيلات ضرورية . وقد تداركنا ذلك كله .

## زيادة وتفصيل :

— تتصدى المراجع اللغوية والنحوية لبعض الأساليب المشتعلة على لفظ « أول » وتوضح معناه ، وموقعه الإعرابي في كل أسلوب . ومع تنوع تلك الصور ، وكثرة الآراء والاضطراب فيها ، نستصنى منها ما يأتي ، ليكون معيناً على فهم غيره في ضوء القواعد النحوية العامة ، والأصول اللغوية المختلفة ، ومن الجائز توجيه الصور الآتية توجيهات معنوية وإعرابية أخرى .

( ١ ) « ودعت الغائب منذ عامٌ أولٌ » ، يجوز في كلمة : « عام » أن تكون خبراً مرفوعاً عن « منذ » — وكلمة : « أول » صفة لها ، فكأن الكلام : ودعت الغائب منذ عامٌ أولٌ من عامنا الحاضر ، أى : منذ عام سابق على عامنا الحالى .

( ٢ ) ودعت الغائب منذ عامٌ أولٌ . . . . فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبل » . والمراد : ودعت الغائب منذ عامٌ قبل العام الحالى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، فبقى المضاف ؛ وهو كلمة : « أول » على حاله من الضبط الذى كان عليه قبل الحذف . ( تطبيقاً لما مر من أحكام « قبل » ، وبعد » ونظائرها . . . ) ، فهو ظرف زمان منصوب على الظرفية مباشرة .

( ٣ ) ابدأ يومك بالصلاة أولٌ . فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبل » مبنية على الضم في محل نصب على الظرفية . والأصل : ابدأ يومك بالصلاة أولَ الأعمال ، أى : قبلَ الأعمال الأخرى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ، فبنى على الضم وجوباً ؛ تطبيقاً لأحكام « قبل وبعد » المشار إليها . . . . فإن ظهر المحذوف وجب النصب على الظرفية الزمانية ، نحو : ابدأ يومك بالصلاة أولَ الأعمال ، أى : قبلَ الأعمال . . . . كما سبق . . . .

( ٤ ) ما رأيت الأخ مذ أمس<sup>(١)</sup> . أى : مذ ابتداء اليوم الذى قبل يومنا الحاضر ، فإن لم أره يوماً آخر قبل أمس قلت : ما رأيت الأخ مذ أولٌ من أمس . فكلمة : « أول » خبر المبتدأ « مذ » والمعنى : ما رأيت الأخ مذ الأول من أمس ،

( ١ ) في ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٤ الكلام على : « أمس » والإشارة لبعض الاستعمالات التالية ، ومنها استعمالات أخرى هامة .

أى : مذ اليوم الأسبق من أمس ، وهو اليوم المعين المعروف ، الذى يسبق أمس مباشرة .  
 فإن لم أره يومين قبل أمس قلت : لم أره مذ أول من أول من أمس . ( ولا يصح  
 أن أزيد على اليومين قبل أمس ) . فكلمة : « أول » الأولى خبر ومعناها :  
 الأسبق أيضاً . وكلمة : « أول » الثانية مجرورة بالفتحة ، ممنوعة من الصرف ؛  
 ومعناها : أسبق . والمراد : لم أره منذ يوم أسبق من يوم آخر أسبق من أمس <sup>(١)</sup> .  
 ونعود فنشير مرة أخرى إلى جواز أوجه معنوية وإعرابية غير ما عرضناه .

\* \* \*

ب — أشرنا من قبل ( فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٧ — باب الظرف ) إلى ما تسجله  
 المراجع النحوية من الكلام على أصل لفظ « أول » وأن أصله : « أوَّال » بهمزة بعد  
 الواو ، بدليل جمعه على « أوائل » . فقلبت الهمزة الثانية واواً ، وأدغمت هذه الواو فى  
 الأولى . وقيل : أصله : « وائل » ، قلبت الهمزة واواً ، وأدغمت فى الواو قبلها .  
 وقلبت الواو الأولى همزة ، ولم يجمع على « وائل » فراراً من ثقل اجتماع الواوين فى  
 أول اللفظ .

ولا شك أن هذه كلها فروض خيالية ، لا يعرفها العرب . ولكن النحاة  
 ابتكروها للوصول إلى أغراض نافعة ؛ كمعرفة أصول الكلمة وزوائدها ، وتطبيق  
 أحكام الإعلال والإبدال عليها ، والاهتداء إلى الكشف عن معناها فى المراجع  
 اللغوية ... وهذا حسن .

\* \* \*

ح — وهل يستلزم ذكر الأول وجود ثان ؟ الصحيح أنه لا يستلزم . إلا إن  
 وجدت قرينة تدل على وجود ثان بعد الأول <sup>(٢)</sup> . . .

\* \* \*

( ١ ) راجع لسان العرب فى مادة « أمس » ومادة : « وأل » وكذلك : « التاج » ثم حاشية :  
 « ياسين » على التصريح « طبعة الحلبي » بعد تدارك ما فيها من خطأ مطبعي .

( ٢ ) مما يتصل بكلمة : « أول » ما جاء فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٨ وكذا فى ص ٢٣٣ مبحث  
 « مذ ومنذ » .

د - « ملاحظة » : رأى بعض النحاة<sup>(١)</sup> تقسيم الاسم من ناحية إضافته وعدم إضافته ، تقسيماً موجزاً ، ولكنه شامل ، وملخصه :

(١) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمّر إضافة لفظية ، ويصح قطعه عن الإضافة لفظاً ، وهو : غير ، ومع ، والجهات ، ونحوها ؛ كلفظة « كل » التي ليست للتوكيد ولا للنعت .

(٢) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمّر إضافة لفظية ، ولا يصح قطعه ؛ مثل : كلا ، وكأنا ، عند .

(٣) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر ولا يصح قطعه ؛ وهو : أوّل - أوّلات - ذو ، ذات وفروعهما ؛ كذوّا ، وذوات... - « كل » التي تعرب نعتاً .

(٤) ما تجب إضافته لفظاً للمضمير مطلقاً - مخاطباً أو غير مخاطب - مثل : وحد ، وكل ، التي للتوكيد .

(٥) ما يجب إضافته للمضمير المخاطب ؛ مثل : لبيك ، وأخواتها ... ولا يجوز القطع .

(٦) ما تجب إضافته للجملة مطلقاً ( أى : اسمية أو فعلية ) ولا يقطع عنها ، وهو : حيث . فإنها لا تضاف في الأعم الأغلب إلا للجملة ، ولا يصح قطعها عن الإضافة .

(٧) ما تجب إضافته للجملة مطلقاً مع صحة جواز قطعه عن الإضافة لفظاً ؛ وهو « إذ » .

(٨) ما تجب إضافته لفظاً للجملة الفعلية - دون غيرها - وهو : « إذا » وأيضاً « لَمَّا » الحينية عند من يقول باسميتها .

(٩) ما تتمتع بإضافته ، كالضمائر ، وأسماء الإشارة ، وكذلك غير « أى » من أسماء الشرط ، والاستفهام ، والموصول .

(١٠) ما يجوز إضافته وعدم إضافته ، وهو بقية الأسماء الأخرى التي لا تدخل تحت قسم مما سلف ، وهي الأكثر .

(١) هو الخضرى - ج ٢ عند بيت ابن مالك :



## المسألة ٩٦ :

حذف المضاف . حذف المضاف إليه .

نعت أحدهما .

١ - يجوز حذف المضاف حذفاً قياسياً ، بثلاثة شروط :

أولها : وجود قرينة تدل على لفظه نصاً ، أو لفظ آخر بمعناه ، بحيث لا يؤدي حذفه إلى لبس أو تغيير في المعنى ؛ نحو : حدثني التجارب أن من يَسْبَغِي بِسِلَاحِ الْبَاطِلِ يُقْتَلُ بِسِلَاحِ الْحَقِّ . والأصل : حدثني أهل التجارب . . . . . والقرينة الدالة على المضاف المحذوف قرينة عقلية ، هي أن التجارب لا تتحدث ، وإنما الذي يتحدث : أصحابُها والمتصلون بها . . . . . فلا بد لصحة المعنى الحقيقي - لا المجازي - من تقدير مضاف محذوف ، وهو مع حذفه ملحوظ . ومن الأمثلة قوله تعالى : ( وَجَاءَ رَبُّكَ . . . ) ، وقوله : ( وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ . . . ) ، وقوله : ( لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ . . . ) ، والأصل : وجاء رسولُ ربِّك - واسأل أهلَ القرية - ولكن البرَّ برُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ <sup>(١)</sup> - . . .

فإن أوقع حذفه في لبس أو تغيير في المعنى لم يجز . كقول شوقي : « ذَكَّرُوا لِلْبُخْلِ مِائَةَ عِلَّةٍ ، لَا أَعْرِفُ مِنْهَا غَيْرَ الْجَبِيلَةِ . . . » فلا يجوز حذف المضاف ؛ وهو كلمة : « مائة » ، أو كلمة : « غير » ؛ لأن حذف الأولى يوقع في لبس وغموض ؛ إذ لا دليل على المحذوف بنصه أو بمعناه . فلا ندرى أهو كلمة : مائة ، أم ألف ، . . . ، أم غير ذلك ؟ وحذف الثانية يفسد المعنى فساداً كاملاً ، لأنه يؤدي إلى تقيض المطلوب ، فنل هذا الحذف لا يجوز قياساً ، ويجب الاقتصاد فيه على المسموع من العرب الأوائل وحدهم . ومنه

(١) والقرينة العقلية الحاسمة في هذه الأمثلة هي أنا لا نرى الله يحى أمامنا ، وأن القرية من حيث هي طوبى ؛ وحجارة ؛ ومواد بناء ، لا يتجه إليها سؤال حقيقى ، لا مجازى - ويستحيل أن يكون منها جواب ، وأن البر أمر معنوي لا يكون الخبر عنه هنا أمراً حسياً مجسماً ( أى : ذاتاً ، وجثة ) .

حذف كلمة « ابن » في قول الشاعر :

لا تَلْسُمْنِي - عَتِيقُ - حَسْبِي الَّذِي بِي  
إِنْ بِي - يا عَتِيقُ - مَا قَدْ كَفَّانِي

يريد : يا بن أبي عتيق <sup>(١)</sup> .

ثانيها : أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، ويحل محله في الإعراب - وهذا هو الغالب <sup>(٢)</sup> - فيكون فاعلاً مكانه في مثل قوله تعالى : « وجاء ربك » . والأصل كما قلنا : وجاء رسول ربك ؛ فحذف الفاعل المضاف ، وحل في مكانه المضاف إليه ، وصار فاعلاً مرفوعاً .

وقد يكون مفعولاً به ، كقوله تعالى : « وأشربوا في قلوبهم العجل » ، والأصل : حبّ العجل ، فحذف المضاف المفعول به ، وحل محله المضاف إليه ، وصار مفعولاً به منصوباً ، وقد يكون مفعولاً مطلقاً ؛ نحو قول الشاعر :

ألم تَغْتَمِضْ عيناك ليلة أَرَمَدَا <sup>(٣)</sup> وبِتَ كَسَمَابَاتِ السَّلِيمِ <sup>(٤)</sup> مُسَهَّدَا  
والأصل : ألم تغتمض عيناك اغتماضَ ليلة أَرَمَدَ ، فحذف المضاف وهو المفعول المطلق ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو كلمة : « ليلة » ؛ فصارت مفعولاً مطلقاً <sup>(٥)</sup> بدله .

وقد يكون مبتدأ ، نحو قوله تعالى : « الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ » . . . أى : زمن الحج ، أو موسم الحج . . .

وقد يكون خبراً للمبتدأ ؛ كقولهم : شرّ المنايا مَيِّتٌ بين أهله ، أى : مَنِيَّةُ مَيِّتٍ بين أهله <sup>(٦)</sup> .

(١) وهذا ثابت من التاريخ ، فقد أخبرنا أن القائل هو : عمر بن أبي ربيعة ، وأن المخاطب هو : ابن أبي عتيق . وكلمة : « ابنة » مثل كلمة : « ابن » لا يصح حذفها وهي مضافة إلا سماعاً .

(٢) كان هذا غالباً فقط للسبب الذي في رقم هـ من هامش الصفحة التالية .

(٣) الأَرَمَدُ : المريض مطلقاً . أو : المريض بمرض في عينيه .

(٤) من لدغته أفعى . وهي من تسمية الأضداد ، رجاء أن ينجو ويسلم من عاقبة ما أصابه .

(٥) تتوقف صحة المعنى على هذا التقدير ، ولا يستقيم المعنى بجعل « ليلة » ظرف زمان ؛ فليس

المُرَاد : ألم تغتمض عيناك ليلة الأَرَمَدِ . أى : في ليلة الأَرَمَدِ ؟

(٦) يريدون : من لم يشترك في الحرب ، وقتال الأعداء .

وقولهم في وصف الدنيا : « هي إقبال وإدبار » . والأصل : هي ذات إقبال . . . ، أو خبراً للناسخ ، كقوله تعالى في الآية السالفة : ( ولكن البر من آمن بالله . . . ) .

وقد يكون ظرفاً ؛ نحو : وصلت إلى عملي طلوع الشمس . أى : وقت طلوع الشمس . أو مفعولاً لأجله ؛ نحو : أطعتُ الوالدَ إرضاءً ، أى : قصدَ إرضاءه . أو : مفعولاً معه ، نحو : رجعتُ للبيت والليل ، أى : وبجىء الليل . أو حالا ، نحو : تفرق الأعداءُ أيادى سبأ ، والأصل : مثل أيادى <sup>(١)</sup> سبأ . . . أو : صفة ؛ نحو : سخرت من قومٍ أيادى سبأ . أى : مثل أيادى . . . أو مجروراً ؛ كقوله تعالى : ( ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء ) أى : من مرضاة الله . . . وقول الشاعر <sup>(٢)</sup> :

وكيف تواصل من أصبحت خلالته <sup>(٣)</sup> كأبى مَرَحَبٍ <sup>(٤)</sup>  
أى : كخلالة أبى مرحَب . . . ، فحذف المضاف في كل هذا - وأشباهه - وحل المضاف إليه محله في اسمه الإعرابى ، وحركته الإعرابية . . .

ومن الجائز أن يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف في موقعه الإعرابى وحركته . ولكن هذا قليل بالنسبة للأول <sup>(٥)</sup> . ويشترط لصحته ، والقياس عليه شرطان :

(١) لا تعرب كلمة : « أيادى » هي الحال مباشرة ؛ لأنها معرفة بالإضافة للمعرفة ، والغالب في الحال الأصلية أن تكون نكرة ، لذا كانت حالا مؤولة ؛ بمعنى : متبددين . أو : حالا من طريق قيامها مقام المضاف . المحذوف الذى هو كلمة : « مثل » المتوغلة في أغلب حالاتها في الإبهام ؛ كما عرفنا في باب الحال ، ج ٢ م ٨٤ ص ٢٩٧ - وكذلك حين تكون نعتاً لنكرة .

(٢) هو النابغة الجعدي .

(٣) الخلالة - مثلثة الخاء - الصداقة .

(٤) أبو مرحب : كناية عربية قديمة عن الظل ؛ ومن شأن الظل التثقل وعدم الثبات .

(٥) كيف يجوز أن يبقى المضاف إليه على حاله من الجر مع أننا اشترطنا - في الصفحة السالفة -

لحذف المضاف إقامة المضاف إليه مقامه في إعرابه ؟

أجابوا : إن هذا الشرط مستمد من الأعم الأغلب الوارد في الكلام الفصيح ؛ فاشتراطه إنما هو لتحقيق الأعم الأغلب ، لا لتحقيق جميع الحالات التى يجوز فيها حذف المضاف . ونتيجة هذا أنه يجوز حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً بالشرطين المذكورين بعدُ لقياسيته - مع اعتبار هذا مخالفاً للأعم الأغلب ، برغم صحته ، وقياسيته .

أحدهما : أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مضافة مذكورة ،  
تُمائله ( لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ) ، أو تقابله <sup>(١)</sup> ، لتكون دليلاً عليه بعد حذفه ،  
والآخر : أن يكون حرف العطف متصلًا بالمضاف إليه ، - الذي حذف قبله  
المضاف - أو منفصلاً منه « بلا » النافية ؛ إن اقتضاها المعنى ؛ نحو : كل فتى  
محاسبٌ على عمله ، وفتاةٌ على عملها . والأصل : وكل فتاة . فحذفت كلمة :  
« كل » الثانية : وهى المضاف ؛ بعد أن تحقق شَرْطاً <sup>(٢)</sup> الحذف ( وهما :  
الانصال ، وعطفها على نظيرتها فى اللفظ والمعنى ) ؛ وهى : « كل » الأولى <sup>(٣)</sup> .  
ونحو قول الشاعر :

أكلَ امرئٍ تحسبين امرأً ؟ ونارٍ <sup>(٤)</sup> تَوَقَّدُ <sup>(٥)</sup> بالليلِ نَاراً ؟  
أى : وكلَّ نارٍ . . . ومثال الفصل بينهما « بلا » النافية قول الشاعر :  
لَمْ أَرْ مِثْلَ الْخَيْرِ يتركه الْفَتَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَهُوَ طَائِعٌ

( ١ ) المراد بالمقابلة ما يشمل الضدين والنقيضين .

( ٢ ) هذان هما الشرطان لقياسية الجر بعد حذف المضاف ، ولا داعى لاشتراط تقدم النى أو  
الاستفهام أو غيرهما بما زاده بعض النحاة .

( ٣ ) فالعطف عطف جملة على جملة ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ باعتبار أن : « فتاة »  
مطووفة ، مباشرة ، على « فتى » لأنه يؤدى إلى فساد التركيب ؛ إذ يصير : كل فتى وفتاة محاسب على  
عمله . . . و . . . فتختل المطابقة بين المبتدأ والخبر

( ٤ ) قالوا فى إعراب كلمة : « نار » الأولى : إنها مضاف إليه مجرور بالمضاف المحذوف ؛  
وهو : « كل » . ولم تكن مجرورة بالعطف على كلمة : « امرئ » المجرورة بالمضاف لئلا يلزم العطف  
على معمولي عاملين مختلفين ، لأن كلمة : « امرئ » المجرورة ، معمولة للفظ : « كل » المضاف  
المذكور ، وكلمة : « امرأ » المنصوبة مفعول ثان : « لتحسين » فهى معمولة للفعل ، ومفعوله الأول هو :  
« كل » امرئ المقدم عليه ، فلو عطفنا بالواو كلمة : « نار » المجرورة على « امرئ » المجرورة بالمضاف :  
« كل » ، وعطفنا بهذه الواو أيضاً « ناراً » المنصوبة على : « امرأ » المنصوبة - لرتب على هذا أن نعطف  
بجوف واحد شيئين على معمولين مختلفين ضبطاً وهما لعاملين مختلفين ، وهذا ممتنع عند كثرة النحاة : لأن  
العاطف عندهم نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً معاً ، ولا يذوب عن عاملين .  
فالالتجاء إلى تقدير مضاف محذوف أولى ؛ إذ لا خلاف بينهم على صحته . أما الالتجاء إلى العطف على  
معمول عاملين مختلفين ففيه خلاف ، والكثرة لا ترضاه ، وما لا خلاف فيه أحق بالاتباع مما فيه خلاف . . .  
( راجع التصريح - وغيره - فى هذا الموضع ) .

( ٥ ) أصلها : تتوقد : رحلت إحدى التائين : للتخفيف .

أى : ولا مثل الشر . وقولهم : ما كلُّ سوداءَ فحمةٌ ، ولا بيضاءَ شحمةٌ .  
 أى : ولا كل بيضاءَ شحمةٌ<sup>(١)</sup> ، ويرى بعض النحاة عدم اشتراط الاتصال .  
 وهو رأى فيه تيسير وتوسعة ، لا مانع من الأخذ به ، برغم أنه ليس الأفصح  
 الأعلى .

ومثال المحذوف المعطوف على مذكور لا يماثله وإنما يقابله . قراءة من قرأ  
 قوله تعالى : ( تريدونَ عرضَ الدنيا ، والله يريدُ الآخرةَ )<sup>(٢)</sup> .

ثالثها : أن يكون المضاف إليه من الأشياء التي تصلح لأن تحل محل  
 المضاف المحذوف في إعرابه ؛ كالأمثلة السالفة ، فلا يصح حذف المضاف إذا  
 كان المضاف إليه جملة ؛ ( لأنها لا تصلح فاعلا ، ولا مفعولا . ولا مبتدأ . . .  
 و . . . و . . . ) كالتى فى قوله تعالى : ( فسبحان الله حين تَسْجُدُونَ وحين  
 تُصْبِحُونَ . . . ) ، فالمضاف إليه هو الجملة الفعلية . والمضاف هو : كلمة  
 « حين » ولا يجوز الحذف<sup>(٣)</sup> .

فإذا لم يتحقق شرط أو أكثر ، من الشروط الثلاثة لم يصح الحذف  
 القياسى<sup>(٤)</sup> .

• • •

( ١ ) سيجيء مناسبة لهذا المثال فى ص ٥٦٥ وله إيضاح فى ٦٣٨ .

( ٢ ) الآخرة ، - بالجذر ، فى قراءة من قرأها كذلك - مضاف إليه . والتقدير : تريدون عرض  
 الدنيا ؛ ( أى : الطارئ عليها ، الذى لا يدوم ، ولا يبق ) . والله يريد دائم الآخرة ، أو خالده  
 الآخرة ، فالمضاف إليه المحذوف ، وهو : دائم ، أو : خالد - مقابل للمذكور ، وهو : « عرض » ،  
 وليس مماثلا له .

( ٣ ) كذلك لا يجوز الحذف إذا كان المضاف إليه مبدوءاً « بآل » والمضاف منادى . فلا يصح :  
 يا العالم . تريد : يا مثل العالم .

( ٤ ) فيما سبق يقول ابن مالك :

وَمَا يَكِلِ الْمَصَافِ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا  
 ما يلى المضاف ، ( أى : ما يأتى بعد المضاف ، والمراد به : المضاف إليه ) يكون خلفاً عنه  
 فى الإعراب ، وقائماً مقامه عند حذفه ؛ فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف ؛ فيصير فاعلا بدله ،  
 أو : مفعولا ، أو : مبتدأ ، أو خبراً . . . و . . . واكتفى بهذا ، دون أن يذكر شيئاً من الشروط .  
 وقد أوضحناها : ثم قال :

النحو الوافى - ثالث

## زيادة وتفصيل :

١ - إذا حذف المضاف ، بعد تحقق الشروط الثلاثة المطلوبة جاز - وهو الأكثر - عدم الالتفات عليه عند عودة الضمائر ، ونحوها مما يقتضى المطابقة ؛ ( كالتعريف والتذكير ، والإفراد ، وغيره . . . ) فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود مع حذفه . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : ( وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا <sup>(١)</sup> بَيِّنَاتًا <sup>(٢)</sup> ) ، أَوْ هُمْ قَتَائِلُونَ <sup>(٣)</sup> . والأصل : وَكَمْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ . . . فرجع الضمير : « ها » : مؤنثاً إلى القرية . ورجع الضمير : « هم » مذكراً لاعتبار المحذوف وملاحظته . ولا تناقض بين الاثنين لاختلاف الوقت .

ومن ملاحظة المحذوف قول حسنّان في مدح الغسّانيين :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِمْ

بَرَدَى <sup>(٥)</sup> يُصَفِّقُ <sup>(٦)</sup> بِالرَّحِيقِ <sup>(٧)</sup> السَّلْسَلِ <sup>(٨)</sup>

= وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

(الذى أبقوا) أى : الذى أبقوه بعد حذف المضاف . والمراد : المضاف إليه . (قبل حذف ما تقدم) أى : قبل حذف المتقدم ، وهو : المضاف .

يريد : أن العرب قد يحذفون المضاف ويتركون المضاف إليه على حاله من الجر كما كان قبل حذف المضاف .

لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَثَّلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ  
أى : بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مذكورة ماثلة في لفظها ومعناها للمعطوف  
المضاف ، وقد شرحنا هذا ، وفصلناه .

(١) عذابنا . - (٢) ليلا .

(٣) نائمون في القيلولة ، وهى وسط النهار . (٤) واد قرب دمشق .

(٥) نهر يخترق دمشق . ولفظه مؤنث ؛ لوجوه ألف التأنيث في آخره .

(٦) يُجَنِّج . (٧) الخمر . (٨) العذب .

يريد : ماء بردى . والضمير في : « يُصَفَّقُ » مذكّر ، إذ لوحظ في مرجعه المحذوف أنه مذكّر .

ومن ملاحظة المحذوف المؤنث وعود الضمير عليه مؤنثاً دون إعتبار للمذكور قول انشاعر :

مَرَّتْ بِنَا فِي نَسْوَةِ حَقِصَصَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا <sup>(١)</sup> نَافِحَةٍ

أى : رائحة المسك فائحة من أكمامها <sup>(٢)</sup> . . . . .

(٢) قد يحذف مضافان أو أكثر فيقوم الأخير مقام الأول . فمثال حذف مضافين قوله تعالى : ( . . . وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتَكُمْ تُكْسِدُونَ . . . ) الأصل : وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم ؛ فحذف كسمتي : « بدل - وشكر » ، وكلاهما مضاف ، وأقام المضاف إليه الأخير وهو « رزق » - مقام الأول ؛ وهو : « بدل » .

ومثال حذف ثلاثة قوله تعالى عن الرسول الكريم وأن جبريل اقرب منه : « ثُمَّ دَنَا <sup>(٣)</sup> فَتَدَلَّى <sup>(٤)</sup> ؛ فَكَانَ قَابَ <sup>(٥)</sup> قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى <sup>(٦)</sup> » ،

(١) جمع : رُذْن ، بمعنى : كمّ .

(٢) ما سبق هو حكم الضمير العائد على المضاف المحذوف ، المستوفى لشروط الحذف . أما حكم عودة الضمير على المضاف المذكور فهو حكم هام سبق تفصيله ، وبيانه ؛ سواء أكان المضاف هو لفظ « كل » و « بعض » أم غيرهما من صوره المختلفة التي في مكانه الأنسب ، ( وهو : « هـ » - بحث : مرجع الضمير ) في الجزء الأول ، ( في آخر المسألة ١٩ ص ٢٣٠ - و « ز » . ن ص ٢٣٦ ، بحث تعدد المرجع ) .

(٣) أى : اقرب جبريل من النبي .

(٤) فزاد من القرب .

(٥) قدر . والمراد : قدر مسافة قوسين متلاصقين ، فقد كان من عادة أهل الجاهلية عند تحالفهم أن يحضروا قوسين ، ويلصقوا إحداها بالأخرى ؛ حتى كأنهما قوس واحد ؛ رمزاً للاتفاق واتحاد الكلمة ، وتقارب النفوس والقلوب .

(٦) أقرب .

.....  
 .....  
 والأصل : فكان الرسول قدرَ مسافةٍ قُرْبِ قابِ قوسين . فكلمة : « الرسول »  
 المحذوفة اسم كان ، والضمير حلَّ محلها ، وصار هو الاسم . وحذفت المضافات  
 الثلاثة : ( قدر - مسافة - قرب - ) وحلَّ المضاف إليه الأخير :  
 ( وهو كلمة : قاب ) ، محل المضاف إليه الأول ، ( وهو : قدر ) وصار  
 خبراً مكانه .



ب - يجوز حذف المضاف إليه ، ولهذا صور ثلاث<sup>(١)</sup> :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه ، ويُنَوَى معناه ؛ فيُسَبَّنَى المضاف على الضم ( ولا يصح أن يكون معرباً ، و منوناً ) .. وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمة : « غير » أو ظرفاً من الظروف الدالة على الغاية مثل : قبل - بعد ، ... أو اسماً آخر يشبهها : مثل : حسب . . . وسواها مما مردناه وشرحناه قريباً<sup>(٢)</sup> : نحو : استشار المريض الطبيب ليس غير ، ولم يستمع لأحد قبل . والأصل - مثلاً - : ليس أحد غير الطبيب ، ولم يستمع لأحد قبل الطبيب . فلما حُذِفَ المضاف إليه ونوى معناه بُنِيَتْ « غير » ، و « قبل » على الضم . . .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه ولا يُنَوَى لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويرد إليه ما حذف للإضافة ؛ كالتنوين . . . و . . . فكأن الكلام في أصله خال من الإضافة ؛ نحو قوله تعالى : ( وكلاً وعد الله الحسنى ) ، أى : وكل فريق . وقوله تعالى : ( أيأما ما تدعون<sup>(٣)</sup> ) ، فله الأسماء الحسنى ) ، ونحو : تشعبت فروع التخصص فبعض زراعى ، وبعض طبي ، وبعض هندسى . . . أى : فبعض الفروع . . .

ويتحقق هذا في الأسماء بنوعيها : التامة<sup>(٤)</sup> وغير التامة ( ولا سيما ما كان منها دالاً على الإحاطة والشمول ، أو البعضية ؛ كما في الأمثلة ) .

الثالثة : أن يحذف المضاف إليه ويُنَوَى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله التى كان عليها قبل الحذف ؛ فلا يتغير إعرابه ، ولا يُرَدُّ إليه ما حذف

(١) إذا كان المضاف إليه هو « ياء المتكلم » تميز بأحكام خاصة ، هامة تجمي في ص ١٦٩ وما بعدها - م ٩٧ -

(٢) في ص ١٣١ و ١٤١ وما بعدها .

(٣) « أيأما » أداة شرط ؛ للعموم والإبهام . « تدعون » فعل شرط ، مضارع ، مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعل « وما » زائدة .

(٤) في رقم ١ من هامش ص ١٣١ أن المراد بالأسماء التامة هنا ما لا تدل على الغايات ، المشرحة في هامش ص ١٤١ .

أما غير التامة فهي قبل وبعد وأشباههما و . . . مما شرحناه في هذا الباب في ص ١٣١ وما يليها .

للإغمفاة - كالتنوين . . . وإنما تظل أحكام الإضافة سارية بعد الحذف كما كانت قبله .

ويشترط في المضاف المذكور إن كان اسماً تاماً<sup>(١)</sup> أن يُعْطَفَ عليه اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف في صيغته ومعناه ؛ ليدل على المحذوف نصاً ؛ فيكون في قوة المذكور ، نحو : أنفقت ربعَ ونصفَ المال ، أى : أنفقت ربع المال ونصف المال . فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب ، وهو وجود اسم معطوف : ( نصف ) وهذا المعطوف عامل في لفظ آخر ( نعى به : المال ) وهو مشابه للمحذوف في صيغته ومعناه ؛ فاستغنياً بالمذكور عن المحذوف ؛ أى : أن المضاف إليه الثانى دل على الأول المحذوف<sup>(٢)</sup> ، ومثل قول الشاعر :

سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزَنَتَهَا<sup>(٣)</sup>  
فَنِيَّطُ<sup>(٤)</sup> عُرَى<sup>(٥)</sup> الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ<sup>(٦)</sup>  
أى : سهلها وحزنها . وقول الفَرَزْدَقِ :  
يا من رأى عارضاً يُسَرِّرَ به بين ذراعَيْنِ وجبهة الأسد

(١) أما ظروف الغايات ؛ ( مثل : قبل ، بعد ، ونظائرها ) فلا يشترط فيها هذا ، كما تقدم عند الكلام عليها . ( وقد سبق شرح الأسماء التامة ، والغايات في هوامش ص ١٣١ و ١٤١ و ١٦٥ . . . ) .

(٢) هنالك تقدير آخر فيه تكلف . . . وملخصه ، أن الأصل : أنفقت ربع المال ونصفه . ثم تأخر المضاف إليه ، فصارت الجملة : أنفقت ربع - ونصفه - المال - ثم حذفت الهاء تحسيناً للفظ . ولا داعي لهذا التكلف والالتواء الذى لا فائدة منه .

ويقول القراء : إذا كان الاسمان المضافان متصاحبين في الاستعمال الكلامى الكثير كاليد والرجل ، و « قبل وبعد » أضيفا معاً للمضاف إليه المذكور ، ولا شئ محذوف ، ولا متقدم أو متأخر عن مكانه . وفى هذا راحة وتيسير ، ولكن الأول أدق . برغم أن نتيجة الآراء الثلاثة واحدة .

(٣) الحزن : الأرض الغليظة ، الصلبة . ( ضد السهلة ) .

(٤) فتعلقت .

(٥) جمع : عُرْوَة ، وهى الجزء البارز من الإناء وغيره ، كى يمكن إمساكه الإناء منه ، وكأنه حلقة مستديرة - أو نحوها - مما يكون متصلاً بظاهر الإناء ، كى تمسكه اليد فى سهولة .

(٦) الضرع : المكان الذى يتجمع به لبن الحيوانات اللبنة فى آخر بطنها ، والمراد ، هنا تلك الحيوانات نفسها .

أى : بين ذراعى الأسد ، وجهة الأسد . ولا فرق فى المعطوف العامل بين أن يكون مضافاً يعمل الجرح فى المضاف إليه - كالمثالين السالفين ، - وأن يكون عاملاً آخر غير مضاف ؛ نحو ، قول الشاعر

عَلَّقْتُ أَمَالِي فَنَعَمَتِ النِّعَمُ      بمثل أو أنفعَ من وَبُلِّ (١) الدِّيسَمِ (٢)  
أى : بمثل ، أو : بأنفع (٣) . . .

وقد يحذف المضاف إليه (٤) ويبقى المضاف على حاله إذا كان هذا المضاف معطوفاً على مضاف إلى مثل المحذوف ، - وهذه الصورة عكس السابقة - ومنها الحديث الذى رواه البخارى عن أحد الصحابة ونصه : غرونا مع رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) سبع غزوات وثمانى ، بفتح الياء بغير تنوين . والأحسن الاقتصاد فى هذ النوع على المسموع .

\* \* \*

ح - إذا وقع بعد المركب الإضافى ( كعبد العزيز - وشمس الدين - وسيف الله . . . وأنواع العلم الكنية . . . ) نعت (٥) ، فهو للمضاف ؛ لأن المضاف

( ١ ) الويل : المطر الشديد .

( ٢ ) جمع : ديسمة ، وهى المطر الذى يطول زمنه بغير رعد ولا برق .

( ٣ ) اكفى ابن مالك فى الإشارة إلى الأحوال السابقة بقوله الموجز :

وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ  
بشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلُ

يقول : إن الثانى ، ( وهو : المضاف إليه ) يحذف ولا يتأثر الأول ( وهو المضاف ) بالحذف ، بل يبقى على حاله الأول حين اتصاله بالمضاف إليه المحذوف . وهذا بشرط أن يكون المضاف الباقى على حاله معطوفاً عليه ، والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذى أخيف إليه الأول الباقى بعد الحذف .

ثم انتقل بعد هذا إلى الكلام على الفصل بين المتضايفين فقال بيتين سبق شرحهما فى موضعهما الأنسب من ص ٥٨ وهما :

فَضْلُ مِضَافٍ شَبِيهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ      مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزْ ، وَلَكَمْ يُعَبِّ :

فَضْلُ يَمِينٍ . واضْطَرَّارًا وَجِدَا . بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ : بِنَعْتٍ ، أَوْ : نَدَا ( ٤ ) إذا كان غير ياء المتكلم . فإن كان ياء المتكلم فله الأحكام الخاصة الآتية فى ص ١٦٩ و ١٧٢ .

( ٥ ) انظر فى ص ٤٤٤ ما يتصل بحكم النعت وغيره من التوابع إذا كان المتبوع كنية .

هو المقصود الأساسي بالحكم ، أما المضاف إليه فهو قيد له - كما تقدم <sup>(١)</sup> - ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى : أن يقوم دليل على أن المقصود بالنعته هو المضاف إليه ؛ نحو : أسرع إلى معاونة الصارخ الملهوف ، ولا تتسوّان في بذل الجهود الصادقة لإنقاذه .

الثانية : أن يكون المضاف هو لفظة : « كلٌّ » <sup>(٢)</sup> ، فالأحسن في هذه الحالة مراعاة المضاف إليه ؛ لأنه المقصود الأساسي . أما المضاف : « كلٌّ » فجاء به لإفادة الشمول والتعميم ؛ نحو : كل فتاة مهذبة هي دِ عامة لرقى وطنها ، وإسعاد أهلها . . . ومراعاة المضاف : « كلٌّ » ضعيفة هنا .

وتطبيقاً على ما سلف يعرض النحاة <sup>(٣)</sup> لإعراب بعض النعوت ؛ فيجيزون في كلمة : « الأعلى » من قوله تعالى : ( سَبِّحْ اسمَ رَبِّكَ الأعلى ) أن تكون نعتاً لكلمة : « اسم » ، أو لكلمة : « رب » لأن الغرض هو تنزيه المسمى ( أى : المولى جل شأنه ) . ولا مانع أن يكون الغرض تنزيه اسمه عن الأوصاف والتأويلات التي لا تليق بهذا الاسم المعظم ، وعن إطلاقه على غيره سبحانه . . .

وأما نحو : جاءني رسولٌ على الظريف . . . فالنعت للمضاف ، ولا يكون للمضاف إليه . إلا بدليل ؛ لأن المضاف إليه جاء لغرض التخصيص . ولم يجيء لذاته . بخلاف النعت في مثل : و « كلُّ فتى يتَّقِي فائزٌ » . . . فإن النعت للمضاف إليه ؛ لأن المضاف جاء لإفادة التعميم ، لا للحكم عليه . وغير هذا ضعيف ، ما لم تقم قرينة توجهه إليه بغير لبس ولا خفاء - كما أسلفنا - . « ملاحظة » - إذا كان العلم كُنيةً - والكنية لا تكون إلا مركباً إضافياً - وجاء تابع له من نعت ، أو غيره ، وجب مراعاة ما يأتي في « ا » من ص ٤٤٤ .

(١) في الصفحة الثانية من هذا الجزء .

(٢) للكلام على إضافة « كل » إشارة في ص ٦٣ و ٧٢ و ١١٦ و ٥١٣ ولوقوعها نعتاً في

ص ٤٦٣ و ٤٦٧ و ٥١٣ .

(٣) راجع فيما يأتي الجزء الثاني من « المعنى » باب : « التواضع » .

## المسألة ٩٧ :

المضاف إلى ياء المتكلم<sup>(١)</sup> .

تقتضى الإضافة أحكاماً عامة عرفناها في بابها<sup>(٢)</sup> . وفي مقدمة تلك الأحكام : إعراب المضاف على حسب حاجة الجملة التي يكون فيها ، وجرّ المضاف إليه دائماً . . . . .

لكن الإضافة لياء المتكلم تستلزم أحكاماً أخرى في ضبط ياء المتكلم ، وضبط الحرف الذي قبلها من آخر المضاف<sup>(٣)</sup> . وفيما يلي البيان :

أولاً<sup>(٤)</sup> - : يجب كسر آخر المضاف ، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح في محل جرّ ، في أربع حالات :

- (١) أن يكون المضاف اسماً مفرداً صحيح<sup>(٥)</sup> الآخر ؛ ككلمة : « نفس » ، و« وطن » و« روح » ، و« مال » في نحو : وقفت نفسي على خدمة وطني ، وسأبذل روحي ومالي في حمايته ، وقول الشاعر :
- أأَكْذِبُ عامداً من أجل مالٍ ؟ فليس بنافعي - ماعشت - مالى<sup>(٦)</sup>
- وإعراب المضاف في هذا النوع كالذي يليه ؛ وسيأتى البيان .

(١) لهذا الباب صلة وثيقة بباب : « المنادى المضاف لياء المتكلم » ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١ - ويعتبر كل منهما متمماً الآخر .

(٢) في ص ٦ وما بعدها .

(٣) سبق تلخيص مفيد لها في ج ١ رقم ٨ من ص ١٨١ م ١٦ .

(٤) سيجيء الحكم الثاني في أول ص ١٧٧ .

(٥) وكذلك ما يدخل في حكمه . وسيأتى في « ح » ص ١٧٣ - وصحيح الآخر هو : ما ليس

في آخره حرف من أحرف اللملة الثلاثة ؛ ( وهي : الألف - والواو - والياء ) ، ومثل الآخر ؛ هو :

ما في آخره حرف من أحرف اللملة الثلاثة . - كما في ج ٤ هامش ص ٤٣ و ٧٩ - .

(٦) وزن الشعر يمنع تحريك الياء هنا . - أى : أن الحركة ممنوعة للضرورة - .

(٢) أن يكون المضاف اسماً مفرداً معتلاً شبيهاً بالصحيح<sup>(١)</sup> ككلمة «صفو» و«بغى» في مثل: لا يؤلنى ويكدّر صفوى كبغى على الناس ، ولاسيا الضعفاء .

ونقول في إعراب المضاف في هذا النوع وما قبله في حالة الرفع : إنه مرفوع بضمه مقدرة<sup>(٢)</sup> ، منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، نحو : علمى وحده أنفع لى من مالى وحده - صفوى يكدره بغى . .

ونقول في حالة النصب : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ؛ نحو : إن أخى الحق من يزيد صفوى ! ويمنع بغى .

أما في حالة الجر - نحو : ( أتعلم من تجارى ما لا أعلمه من كتبى - الصوت العذب يخفف من شجوى . . ) فقد نقول : إنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، أو نقول : إنه مجرور بالكسرة الظاهرة

(١) المعتل الشبيه بالصحيح ما في آخره حرف متحرك من حرق العلة : ( الواو أو الياء ) مع سكون ما قبله ؛ نحو : ( سقى - ظبى ) - ( شجى - صفو ) - ونحو : ( حوى - عشى - خفى - وكل ما هو محتوم بياء مشددة للنسب ؛ كعبرى ، أو غير النسب ؛ مثل : كرى ، ونحوها من كل محتوم بياء مشددة ، ليس تشديدها نتيجة إدغام ياءين .

ولهذا المعتل الشبيه بالصحيح المشتمل على ياء مشددة : وتشديدها ليس نتيجة إدغام ياءين . حكم يتلخص فيما يأتى :

إذا كان المضاف - محتوماً قبل إضافته بياء مشددة ، مثل : كرى - حوى - . . . فإنه بعد إضافته تتجمع في آخره ياءات ثلاث متوالية وهذا ممنوع - غالباً - وللقرار منه يجب الالتجاء إلى واحدة مما يأتى :

إما حذف ياء المتكلم (وهى المضاف إليه) مع بقاء ما قبلها مكسوراً في كل الحالات ؛ لتكون الكسرة دليلاً على الياء المخوفة ، نحو جلست على كرى . . . بغير تنوين ، والأصل كرى . . . وإما قلب ياء المتكلم ألفاً ، وحذف الألف مع فتح ما قبلها ؛ لتكون الفتحة دليلاً على الألف المخوفة المنقلبة عن ياء المتكلم ؛ نحو ؛ جلست على كرى . . . والأصل : على كرى . . . وإما حذف إحدى الياءين الأولىين وإدغام الثانية في ياء المتكلم فتشأ ياء مشددة مكونة ز ياء ز ، السابقة منهما ساكنة ، والمتأخرة (وهى ياء المتكلم) مفتوحة . ولا فرق في الصورة الظاهرة - لا في الحقيقة - بين هذه الحالة والى قبلها . والأفضل الاختصار على الحالة الأولى . مع صحة استعمال الآخرين .

(٢) للإعراب المقدّر ( أى : التقديرى ) وكذا الإعراب المحلى ، مواضع خاصة بكل منهما ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما في موضعه الخاص ، وقد سبق بيان تلك المواضع تفصيلاً ، وتوضيح أثرهما في الباب الخاص بهما ، ( وهو : باب «المغرب والمبى» ج ١ ص ٥٢ م ٦٠ وفى ص ١٢٩ م ١٦ ) .

مباشرة ، ولا داعى لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة . وهذا أنسب <sup>(١)</sup> ، لبعده من التكلف والتعقيد . والأخذ به أولى فى هذه الصورة وأشباهها ؛ لأنه يغنيننا عن التقدير قدر الاستطاعة .

(٣) أن يكون المضاف جمع تكسير صحيح الآخر ؛ مثل كلمة : « رِفَاق » فى نحو : تخيرت رِفَاقى ممن طابت سريرتهم ، وحسنت سيرتهم . وإعرابه - رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً - كسابقه .

(٤) أن يكون المضاف جمع مؤنث سالماً ؛ نحو : تسابقتُ زميلاتى فى ميادين العمل النافع - أكبرتُ زميلاتى - أعرف لزميلاتى حقهن فى الإكبار . . .  
وحكمه : الرفع بضمّة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة . والنصب والجر بالكسرة الظاهرة ؛ طبقاً للرأى الأسهل ، أو بالكسرة المقدرة التى منع من ظهورها الكسرة العارضة ، طبقاً للرأى الآخر .

## زيادة وتفصيل :

١ - إذا كانت الإضافة محضة جاز في الحالات السابقة واحد من أمور أربعة أخرى :

إما حذف ياء المتكلم ، مع بقاء الكسرة التي قبلها لتدل عليها ، وإما قلب الكسرة التي قبل الياء فتحة ، وقلب ياء المتكلم ألفاً ؛ ففي نحو : « نفسي ووطنى » من المثال السابق <sup>(١)</sup> نقول : وقفتُ نفسٍ على خدمة وطنٍ ، <sup>(٢)</sup> أو : وقفتُ نفساً على خدمة وطننا ...

وإما حذف هذه الألف مع بقاء الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ؛ نحو وقفتُ نفساً على خدمة وطنٍ .

وإما حذفها وجمي تاء التأنيث <sup>(٣)</sup> عوضاً عنها ؛ بشرط أن يكون المضاف منادى ، ولفظه : « أب » ، أو : « أم » - نحو : يا أبت ، يا أمّت <sup>(٤)</sup> ... ولا يجوز الجمع بين التاء والياء .

وكل ما تقدم بشرط أن يكون أمر الياء المنقلبة ألفاً أو المحذوفة - واضحاً ، فلا يحدث لبس أو فساد للمعنى بسببه . وبالرغم من جواز هذه الأمور الأربعة وصحتها عند تحقق هذا الشرط فالأفضل - اليوم - التخفيف منها ومن محركاتها ؛ لأنها - مع صحتها وجوازها - لا تخلو من غموض وخفاء يتنافيان مع الغرض الصحيح من اللغة ، واستخدامها أداة بيان وإيضاح . وحسبنا فهم ماورد بها من الكلام القديم ؛ ولهذا نعرضها .

(١) في ص ١٦٩ وهو : وقفت نفسي على خدمة وطني .

(٢) وكذا قوله تعالى : « (ذلك لمن خاف مستأسي) وخاف وعيد . » أي : وعيدى . ولولا أن ياء المتكلم محذوفة لوجب نصب كلمة : « وعيد » كما يقضى سياق الآية في سورة « إبراهيم » . وفي هذه السورة تكرر حذف ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها .

(٣) مبنية على الفتح ، أو على الكسر ، وكلاهما قوى كثير . أو على الضم ، وهو قليل ، ( كما سيجيء في ج ٤ ، باب « النداء » م ١٣١ ص ٤٦ ، حيث الكلام على طريقة كتابتها . )

(٤) المنادى في هاتين الصورتين منصوب بفتحة ظاهرة دائماً - على الرغم من أن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها حتماً - ؛ إذ لا داعي للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة التاء . وهذا المنادى مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه وجاءت تاء التأنيث - وهي حرف - عوضاً عنها ، مع بقائها حرفاً للتأنيث كما كانت ، وليست بالمضاف إليه -

كما سيجيء في ج ٤ في باب المنادى المضاف لياء المتكلم م ١٣١ ص ٤٦ .



فإن كانت الإضافة غير محضة مثل : « مصاحب » ؛ في نحو : الوالد مصاحبى  
غداً في الرحلة ، — لم يجر شيء من هذه الأمور الأربعة . ووجب إثبات ياء المتكلم  
مع بنائها على السكون — وهو الأكثر — أو على الفتح ، وكسر ما قبلها في الحالتين ؛  
لأن الكسرة هي التي تناسبها .

\* \* \*

ب — النحاة يعتبرون الإضافة لياء المتكلم المذكورة في الجملة نصاً ، نوعاً من  
« الإضافة الظاهرة » . ويسمون الإضافة إلى ياء المتكلم المنقبة ألفاً ؛ أو المحذوفة بعوض  
أو بغير عوض — « الإضافة المقدرة » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ح — يدخل في حكم الصحيح عند إضافته لياء المتكلم الأسماء الخمسة الآتية :  
( أب — أخ — حم — فم — هن ) ، ودخولها قائم على الرأي الشائع الذي يحسن  
الاقتصار عليه عند إضافتها ، وهو يقضى بعدم إرجاع الحرف الأخير المحذوف من  
تلك الأسماء ، وباعتباره عند إضافتها كأن لم يكن ؛ فهي أسماء معربة بحركات مقدرة  
على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة . فبالرغم من أن أصلها :  
( أبو — أخو — حمو — هنو — فوة . . . ) بالرغم من ذلك الأصل نقول —  
في الرأي الشائع — عند إضافتها : أبى — أخى — حمى — هنى — فى . . . بزيادة  
ياء المتكلم ، مبنية على السكون ، مع كسر ما قبلها .

أما « ذو » التي تعرب إعراب الأسماء الخمسة السابقة فلا يصح إضافتها لياء  
المتكلم — كما سبق في بابها ، ج ١ ص ٧٠ م ٨ —

وهناك رأى آخر ؛ لا يحسن الأخذ به ، وإنما نذكره — كالمعتاد في أمثاله —  
لنفهم به ما ورد مما ينطبق عليه في الكلام المأثور ، دون محاكاة ، وهو رأى مستنبط  
من بضعة أمثلة قليلة مسموعة عن بعض قبائل . ومقتضاه : وجوب إرجاع الحرف  
المحذوف من تلك الأسماء الخمسة عند إضافتها ، وتسكينه ، واعتبار الاسم المضاف  
بعد إرجاع المحذوف وتسكينه ، نوعاً من المعتل الآخر يجب معه بناء ياء المتكلم على

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٣ من هامش ص ٧ .

الفتح ، وقلب حرف العلة الذى قبلها ياء ساكنة تدغم فى ياء المتكلم المبينة على الفتح <sup>(١)</sup> وعلى هذا تكون الأسماء السالفة المضافة معربة بحركات مقدرة ، منع من ظهورها السكون الذى فوق الياء الأولى ، وهو السكون الآتى للإدغام ، ولا يصح أن تكون فى حالة الرفع مرفوعة بالواو - كالأشأن فى الأسماء الخمسة ، لأن شرط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ألا تكون مضافة لياء المتكلم . والذين يقولون إن المحذوف من كلمة : « فم » ياء ، لاواو ، يرجعون هذه الياء ويدغمونها فى ياء المتكلم <sup>(٢)</sup> ، ولا يختلف الإعراب هنا عن سابقه .

( وستجىء إشارة لبعض ما سبق فى باب المنادى المضاف لياء المتكلم - ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١ ) .

\*\*\*

د - بمناسبة ما سبق من الكلام على إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو المحذوفة ... لم أرفها بين يدى من المراجع حكماً للاسم العربى المعتل الآخر بالواو الثابتة عند إضافته لياء المتكلم <sup>(٣)</sup> . ولعل السبب أن هذا النوع من الأسماء المعتلة لا يعرفه العرب الأقدمون ؛ إذ لم يرد منه إلا بضع كلمات معربة ؛ تكاد لا تزيد على ثلاثة ، لهذا لم يدخله النحاة فى اعتبارهم عند تقسيم الاسم المعتل الآخر وأحكامه ؛ فقسموه إلى المعتل بالألف ، وإلى المعتل بالياء ، وتركوا الاسم المعتل الآخر بالواو <sup>(٤)</sup> . لكننا اليوم لانستطيع إهماله ؛ لشيوعه بيننا ، وكثرة التسمية به ، فنأسماء الناس المتداولة : حميدو - زندو - زوغو - روميو - غاليليو - كاسترو - ...

( ١ ) وهل يكسر ما قبل هذه الياء المشددة تشديد إدغام ؟ لعل الأنسب هو الكسر ، مراعاة للقوابط العامة ، وإن كنت لا أعرف فيه نصاً خاصاً بهذه المسألة .

( ٢ ) راجع الصبيان ج ٢ عند الكلام على الأسماء الخمسة ، وبيت ابن مالك : « وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا ... » و ج ٢ فى آخر باب « المضاف إلى ياء المتكلم » . ويكملها ما جاء فى الجمع ج ٢ ص ٥٤ .

( ٣ ) أما معتل الآخر بالألف أو بالياء فيجىء حكمه فى ص ١٧٧ .

( ٤ ) لنا فى هذا رأى ( سجلناه فى ج ١ ص ١٢٢ ، ١٢٥ م ١٥ ) مقتضاه أنه لا يمكننا إغفال هذا القسم اليوم . ووضعنا له الحكم المناسب . وأوضحنا هناك ما يؤيد هذا الحكم ، كما تكللنا على حكم تثنيته وجمعه فى الجزء الرابع ( م ١٧١ بهامش ص ٤٥٧ ) .

ومن أسماء البلاد المشهورة : أَدُكُو - أَدُفُو - وهما بلدان مصريان - أَرَكْنُو ( اسم واحة مصرية ) - كَزْمُو - طوكيو - بُرْنِيُو - كَنْغُو - إكوادورو . . . ولأشك أن الحاجة . قد تدعو إلى إضافة اسم من هذه الأسماء وأشباهها - إلى ياء المتكلم ، فما الحكم الذي يختار للتطبيق هنا ؟

قد يكون بإضافة ياء المتكلم إلى آخر الاسم مباشرة مع إبقاء الواو ساكنة ، مراعاة لأصلها ، ودلالة عليه ؛ ( لأن تحريكها بالكسر يبعد الذهن عن إدراك هذا الأصل ، ويوقع في اللبس ) ؛ فنقول حميدُوي - زندُوي . . . و . . . ولكن في هذا الرأي - مع توضيحه المراد - مخالفة لقاعدة الإعلال التالية هنا .

وقد يكون بقلب الواو ياء ساكنة ، وإدغامها في ياء المتكلم المبنية على الفتح فتشأ ياء مشددة مفتوحة ( تتكون من الياء الأولى الساكنة ، والثانية المبنية على الفتح ) مع كسر ما قبل الياء المشددة . وإن يقع لتبس بين هذه الياء وياء النسب ، لأن الأولى لازمة التشديد مع الفتح دائماً ، أما ياء النسب ، فلازمة التشديد أيضاً ، ولكنها ترفع أو تنصب أو تجر على حسب الجملة . . .

ولعل الأخذ بهذا أولى ؛ لما فيه من مراعاة الأصول العربية الوثيقة ، والقواعد العامة في « الإعلال » ، وتطبيقها على الكلمات الدخيلة التي تقضي الضرورة باستعمالها . ومن تلك الأصول : ( أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلهما ، إلا لما منع - كما سنعرف قريباً <sup>(١)</sup> ) . على أن الأخذ بهذا الرأي أو بسابقه - أو بغيرهما - يحتاج إلى إقرار وشيوع بين المتخصصين في شئون اللغة .

هـ - من الألفاظ المستعملة : « ابنُـم » المبدوء بهمزة الوصل ، والمختوم بالميم الزائدة ؛ فيجوز عند إضافته لياء المتكلم إبقاء الميم الزائدة ، وحذفها ، مع إسكان الياء ، وكسر ما قبلها في الحالتين ؛ فنقول : ابنمسي ، أو : ابنبي .

و - عند الوقوف على ياء المتكلم يجوز زيادة هاء السكت <sup>(٢)</sup> بعدها مع بناء الياء على الفتح ؛ كقوله تعالى : « وأما من أوتى كتابه بشيئاً فيقول يا ليتني

(١) في رقم ٢ من هامش ص ١٧٨ . أما التفصيل في باب : « الإعلال والإبدال » من الجزء الرابع .  
(٢) وهي ساكنة في الأغلب .

.....  
 .....  
 لم أوتَ كتابيَّةٌ ، ولم أدُرَ ما حسَابيَّةٌ ، يا ليتها كانتَ القاضيةُ ، ما أغْنَى  
 عني ما ليَّةٌ ، هَلَكَ عني سُلْطَانِيَّةٌ ، ومنه قول عائشة في وصف أبيها :  
 « أبيَّةٌ ، وما أبيَّةٌ . . . . » .

ثانياً<sup>(١)</sup> : يجب تسكين آخر المضاف ، وبناء المضاف إليه ( وهو : ياء المتكلم ) على الفتح - فقط - في محل جر في الأحوال الأربعة الآتية<sup>(٢)</sup> :

( ١ ) أن يكون المضاف اسماً مقصوراً<sup>(٣)</sup> ؛ مثل كلمة : « هُدًى » في نحو : هُدًى خير الوسائل للسعادة . ومن العرب من يقلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها في ياء المتكلم ؛ فيقول : هُدًى خير الوسائل للسعادة . ولكن هذا الرأي - مع جواز محاكاته - لا يحسن اليوم الأخذ به ؛ منعاً لفوضى التعبير<sup>(٤)</sup> . . .

( ٢ ) أن يكون المضاف اسماً منقوصاً<sup>(٥)</sup> ؛ مثل كلمة : « هاد » ؛ في نحو : العقل هادى إلى الرشاد . . . ( والمنقوص : اسم معرب ، آخره ياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، غير مشددة ؛ مثل : الهادى - الداعى - الوالى . . .<sup>(٦)</sup> ) فهذه الياء عند الإضافة وحذف « أل » تسكن ، وتُدغم في ياء المتكلم التى يجب بناؤها على الفتح في محل جر<sup>\*</sup> : فيحدث من إدغامهما ياء مشددة ) .

( ٣ ) أن يكون المضاف مثنى - أو شبهه ؛ كائنين - مرفوعاً أو غير

( ١ ) أما الحكم الأول فقد سبق في ص ١٦٩ .

( ٢ ) مع ملاحظة ما سبق في « ب » من الزيادة والتفصيل ص ١٧٣ .

( ٣ ) هو الاسم العرب الذى آخره ألف لازمة ، مثل : الهدى : الرضا . . . وتفصيل الكلام

عليه في ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

( ٤ ) وفي هذه الحالة يكون معرباً بالياء التى أصلها الألف ، بدل حركات الإعراب التى كانت مقدرة على الألف . فهو مما ناب فيه حرف عن حركة - طبقاً للبيان السابق في موضعه الأنسب - ج ١ ص ١٠٦ م ٧ « ب » - لكن يكاد يقع الاتفاق على قلب الألف ياء في الظرف . « علّا » ( كمصا ) ( وهو لغة في : « علٌ » بمعنى : « فوق » وقد سبق الكلام عليه في الظروف ص ١٤٧ - كما سبق بيان إعرابه مفصلاً في ج ١ م ١٦ ص ١٧٨ في آخر الكلام على الاسم العرب المعتل الآخر ) . عند إضافته لياء المتكلم في لغة من يميز إضافته ؛ نحو : أحجب الشمس من على . وكذلك الظرف « لَدَى » ، ومن الواجب أن تقلب ألف « لدى » ياء عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضائرن : نحو : لَدَى العون لمن يستعينى ، ولديك الإكرام لمن يقصدك كما سبقت الإشارة . أما « على » و « إلى » . الحرفان الجاران فيجب قلب ألفهما ياء عند جرهما الضمير مطلقاً .

( ٥ ) من الحالتين الأولى والثانية يتضح حكم الاسم العرب المعتل الآخر بالألف أو بالياء عند إضافته لياء المتكلم . أما حكم الاسم العرب المعتل الآخر بالواو فقد سبق في « د » من ص ١٧٤ .

( ٦ ) تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

مرفوع<sup>(١)</sup> مثل كلمة: «يدان» في نحو: لا أتطلع إلا لما كسبت يدائى. ولا أعتد في رزقى إلا على يدائى. وكقول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيَّ الْمُلْزِمَيَّ مَلَامَةً أَعِيدُكُمْ بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِ مَا بَيَا  
(وبلاحظ أن ياء المثني - وشبهه - في حالة نصبه وجره تدغم في الياء الواقعة مضافاً إليه ، فتظل الأولى ساكنة ؛ وتبنى الثانية على الفتح في محل جر . ومن إدغامهما تنشأ الياء المشددة - كالتى في البيت السالف - أما في حالة رفع المثني - وشبهه - فتبقى ألفه على حالها ، وبعدها ياء المتكلم - وهى المضاف إليه - مبنية على الفتح في محل جر ، ولا بد من حذف نون المثني المضاف مهما اختلفت استعمالاته .

(٤) أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً - أو شبهه ؛ كعشرين - مرفوعاً أو غير مرفوع ؛ مثل كلمتى : « مشاركون » و « معاونين » في خطبة قائد في جنوده وقد انتصر : « أنتم اليوم مشاركيّ في لذة الانتصار وفخره ، كما كنتم معاونيّ في صد العدو ، والفتك به ، فرحى بمشاركيّ ، ومرحبا بهم ) .

والأصل : أنتم مشاركون لى ؛ ثم حذفت النون - وجوباً للإضافة ، وكذا اللام<sup>(١)</sup> . فصارت : مشاركوى ، ثم قلبت الواو ياء<sup>(٢)</sup> ، ساكنة وأدغمت هذه الياء الساكنة في الياء المفتوحة ( المضاف إليه ) وكُسِر ما قبلها ؛ لأن الكسرة هى التى تناسب الياء ، فصارت مشاركيّ . . .

( ١ و ١ ) تحذف مع النون اللام التى تفصل بينهما وبين ياء المتكلم التى تليها ، طبقاً للبيان الذى سبق ( فى رقم ٢ من هامش ص ٩ ) ويرى بعض النحاة أن اللام محذوفة هنا للتخفيف . وهذا خلاف لاقية له . والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذفت للإضافة ؛ لأنها لا تحذف إلا عنه وجود الإضافة .

( ٢ ) تطبيقاً لقاعدة صرفية لها شروط وتفصيلات موضحة فى مكانها من باب : « الإعلال والإبدال » - ج ٤ - وموجز القاعدة :

أنه : إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وكسر ما قبلهما ، إن لم يوجد مانع آخر . يمنع من الكسر . كبيض أمثلة هنا ؛ وهى الآتية مباشرة : ( مرتجى - مرتضى - مصطفى . . . ) .

أما « معاوئي » ، المنصوبة في المثال ، فأصلها : « معاوِينَ لى » ؛ حذفت النون واللام للإضافة ، ثم أُدغمت هذه الياء الساكنة في الياء المفتوحة ، التى هى المضاف إليه : فصارت معاوِئى ... ومثل هذا يقال فى « مشارِكيى » المحرورة ، حيث الحذف والإدغام كذلك .

وما سبق نعلم أيضاً أن « الياء » المشددة التى تنشأ من إضافة جمع المذكر السالم - وشبهه - يجب كسر ما قبلها إن كان مضموماً قبل الإضافة لياء المتكلم .. وإن شئت فقل : يجب كسر ما قبلها إن كان جمع المذكر السالم - وشبهه - مرفوعاً بالواو ، وقبل هذه الواو ضمة .

فإن لم يكن قبل الياء المشددة ضمة ، بل قبلها كسرة بقی اللفظ على حاله ، كما فى كلمتى : « معاوِئى » ومشارِكيى » السالفتين . وإن كان فتحة ، بقی على فتحه ؛ أيضاً ؛ منعاً للإلباس <sup>(١)</sup> ؛ مثل الكلمات : ( المرتضون - المرتججون - المصطفون - المستقون ... ) تقول <sup>(١)</sup> عند إضافتها : هؤلاء مرتضى - كان مرتجى من خياركم - وإن السابقين فى الحلبة مصطفى ومُنتقى <sup>(٢)</sup> .

( ١ و ٢ ) فألف المقصور الزائدة على ثلاثة تحذف وتبقى الفتحة ؛ قبلها دليلاً عليها . ثم تقلب واو جمع المذكر السالم ياء ساكنة ، وتدغم الياء فى الياء .

( ٢ ) يقول ابن مالك فى باب : « المضاف لياء المتكلم » ما نصه :

أَخْرَجَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرَ ، إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا ، كَرَامٍ وَقَذَى  
أَوْ يَكْ كَابِتَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ، فَذَى جَمِيعُهَا إِلَيَّا بَعْدُ فَتَحُهَا احْتِذَى

( « القذى » : الأجسام الصغيرة التى تقع فى العين فتؤلها . « فذى » : فهذه . « احتذى » : اتبع . ) يريد : اكسر آخر الاسم الذى أُضيف لياء - وهى : ياء المتكلم - بشرط ألا يكون هذا الاسم معتل الآخر ؛ كرام ( اسم فاعل من : رى ) وقذى . والتمثيل « برام » فيه إشارة للمنقوص ، والتمثيل « بقذى » فيه إشارة للمقصور . فالمراد بالمعتل هنا : المقصور والمنقوص . وكذلك لا يكون كابتين ، « وزيدين » يشير إلى المثنى ، وجمع المذكر ، وشبههما . فهذه الأربعة جميعها تكون بعدها « ياء المتكلم » - وهى المضاف إليه - مفتوحة - كما شرحنا - ثم قال :

وَتُدْغَمُ إِلَيَّا فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرُهُ يَهْنُ -  
أى : الياء التى فى آخر المضاف . فتدغم فى ياء المتكلم فى جميع ما سبق . وكذلك تدغم الواو أيضاً . والمراد أن ياء المتكلم تدغم فى ياء المثنى المنصوب ، وفى ياء جمع المذكر المنصوب . وكذلك تدغم فى واو -

.....

= جمع المذكر المرفوع بعد انقلاب واوه ياء . فإن وجدت ضمة بعد انقلاب واو الجمع ياء وإدغامها في ياء المتكلم - وجب قلب هذه للضمة كسرة ، ليهون النطق ؛ ( أى : يسهل ) بالكسرة قبل الياء المشددة ، بدلا من الضمة .

ويلاحظ أن مراده من « الياء » في قوله : « تدغم الياء » الياء التى فى المضاف ، وأن مراده من للتصغير فى كلمة « فيه » عائد على الياء التى هى مضاف إليه



## المسألة ٩٨ :

## أبنية المصادر (١)

المصادر الصريحة ثلاثة أنواع قياسية :

أولها : « المصدر الأصلي » ، وهو ما يدل على معنى مجرد ، وليس مبلوّه أو « بميم » زائدة ، ولا مختوماً بياء مشدّدة زائدة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ؛ ومن

(١) إذا أطلق المصدر كان المراد النوع الأول من الثلاثة الآتية ، وهو : « الصريح الأصلي » دون المؤول ، ودون النوعين الآخرين . - كما سيحىء في ص ١٨٥ و ١٨٨ و ٢٠٧ -  
وهنا موضع الكلام على المصادر الثلاثة الصريحة ، وكل واحد منها يصح أن يتعلق به شبه الجملة . مع ملاحظة ما سبق في باب : « المفعول المطلق » ( ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٦ ) من أمور هامة تختص بالمصدر من ناحية تقسيمه إلى : مؤكّد لعامله ، ومبين للنوع ، ومبين للعدد ... ، ومن ناحية ذكر عامله أو حذفه ... إلخ ...

أما المصدر المؤول فقد سبق تفصيل الكلام عليه ( في ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٥ آخر باب : الموصول ) حيث سردنا الحروف المصدرية ، ومهمة كل منها ؛ وصلته ، وطريقة السبك ، وما يمتاز به المصدر المؤول دون الصريح ، وسائر أحكامه المختلفة ...

وقد وضع ابن مالك في « ألفيته » هذا الباب بعد بابي « إعمال المصدر » و « إعمال اسم الفاعل » واسم المفعول ولعل حاجته ما رده بعض النحاة من أن الإعمال أمر نحوي وثيق الصلة بالأبواب التي سبقت ، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفي يحىء في المنزلة التالية لمسائل للنحو وأبوابه . وهذه حجة واهية - فيما نرى - إذ الترتيب المنطقي يقتضى تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصّباً على شيء معلوم مفهوم . ولا يقلل سرد الأحكام الخاصة بشيء دون أن يكون معلوماً من قبل . لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا ، وقدما باب أبنية المصادر .

كلمة عن الجمود والاشتقاق ، ومكان المصدر منها :

الاسم قسيان : ( ١ ) جامد ؛ وهو : ما لم يؤخذ من غيره . ( أى : أنه وضع على صورته الحالية ابتداء . فليس له أصل يرجع إليه ، ويُنسب له . ) مثل : شجرة - قلم - أسد - حبر - ...  
ومثل : فهم - نبوغ - ذكاء - سماحة ... والجامد قسيان : « اسم ذات » ؛ وهو : ما يدل على شيء مجسم محسوس ، كالأمثلة الأربعة الأولى ، وما شابهها من أسماء الأجناس الحسية ( وهى التى لها كيان مجسم يُدخلها في دائرة الحس ) ، « واسم نقي » ؛ وهو : ما يدل على شيء عقل محض ( أى : شيء معنوي يدرك بالعقل ، ولا يقع في دائرة الحس ) كالأمثلة الأربعة الأخيرة وأشباهاها مما ليس مجسماً ولا مشخصاً ؛ كسائر أسماء الأجناس المعنوية .



## فضل - صلاح . . . في قول شوقي يخاطب رجال الصحف الوطنية :

=زيادة ، وبتغيير يسير يدخل على بنيتها يحى المضارع أو الأمر . . . ؛ فالمصدر لهذا أحق عندهم بأن يكون الأصل . . . ، ولا يعني هذا ولا غيره بعد اشتبار الرأى الأول وشيوعه من غير ضرر لغوى فى الأخذ به . فالخلاف لا قيمة له ؛ - كما سيجىء البيان فى هامش ص ٢١٠ . - ولا سيما أن المشتقات الواردة عن العرب - وهى كثيرة - لا دليل معها ، على الأصل الذى تفرعت منه .

ب - وإذا كان المصدر الصريح هو أصل المشتقات العشرة ، فهل الاشتقاق من غيره ممنوع ؟  
بعبارة أخرى : هذا المصدر يدل على المعنى المجرد ؛ فلا دلالة له على ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أو تذكير ، أو تأنيث ، أو عدد . . . ، وهذا هو الغالب : لأنه قد يدل على المرة أو الهيئة ، كما سيجىء فى ص ٢٢٥ - أما المصدر المؤول فيدل على زمن ، وغيره ( كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ . . . و . . . ) فهل يترتب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوذاً من أسماء المعانى المصدرية وحدها دون الاشتقاق من أسماء « النوات » التى يسمونها أسماء : « الأعيان » ( يريدون : الأشياء المجسمة المحسوسة ) ودون الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست بمصادر ، كالاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها مما سياتى ؟ . ( مع ملاحظة أن بعض القدماء كان يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصادر الصريحة . - كما فى كتاب « أصول اللغة » الذى أصدره المجمع فى القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٢٢ ) .

الجواب عن هذا : أن الاشتقاق من أسماء الأجناس الخاصة بالمعانى المصدرية جائز لا يكاد يمنعه مانع . أما الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسية ؛ فنوعان :

١ - نوع جرى الترجيح قديماً وحديثاً - على قبوله ، وهو اشتقاق صيغة « مفعلة » - بفتح الميم والسين - من الجامد الثلاثى الحسى للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشئ الحسى المجمع ؛ « كمعينة » ؛ لمكان يكثر فيه العنب ، و « مخشبة » لمكان يكثر فيه الخشب . . . ( وهكذا مما سيجىء تفصيله وإيضاح حكمه فى مكانه المناسب من بابى : « اسم الزمان والمكان » ص ٣١٨ و « ح » ص ٣٢٦ ) ولا بد فى هذا النوع من أن تكون الصيغة مقصورة على « مفعلة » ؛ دون غيرها . وأن تكون من ثلاثى حسى جامد ؛ لتحقيق الدلالة على المكان والشئ الحسى الذى يكثر به ، كما سنبينه فى الموضع المشار إليه .

ب - ونوع يخالف ما سبق . واتجه رأى الأغلبية من القدماء إلى منعه ، والتشدد فى حظر القياس عليه . وقد عرض المجمع اللغوى القاهرى لهذا النوع ، وأطال البحث فيه ، وعقد بشأنه فصلاً طويلاً ترقى صفحاته على ست وثلاثين ( فى الجزء الأول من مجلته ، فى ص ٢٣٢ وما بعدها ) بعنوان : « الاشتقاق من أسماء الأعيان » وقد وثق البحث حقه ، وأولاه من العناية ما هو به جدير ، وعرض مئات من الكلمات المسنونة عن العرب الفصحاء ، مشتقة من أسماء الأجناس الجامدة العينية ، غير الثلاثية واستخلص منها قراراً نصه الحرفى - كما جاء فى المرجع السابق - : ( اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يميز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم ) . ١ . هـ .

ومن هذا النص يتبين أنه غير مقصور على صيغة معينة ، ولا نوع خاص من المشتقات العينية بالرمز من مخالفته لنص آخر سذكروه بعد ، وبالرغم من أنه مقصور على لغة العلوم . وقد سجل المجمع فى بحثه عدم حاجة الفن والأدب إلى استخدامه ؛ لكثرة الوسائل اللغوية الأخرى التى تفى عنه . وكان =

حَمِدْنَا بِإِلَهِكُمْ فِي النِّضَالِ وَأَمْسِ حَمِدْنَا بِإِلَهِ السَّلَفِ  
وَمَنْ نَسِيَ الْفَضْلَ لِلْسَّابِقِينَ فَمَا عَرَفَ الْفَضْلَ فَمَا عَرَفَ  
أَلَيْسَ إِلَيْهِمْ صِلَاحُ الْبِنَاءِ إِذَا مَا الْأَسَاسُ سَمَا بِالْغُرْفِ ؟

= الأولى أن يجعله عاماً بعد أن عرض مثبات من الكلمات المنقولة عن العرب ، والتي استند إليها في قراره . .  
وكثير منها ليس مقصوداً على ما يستخدم في لغة العلوم وحدها ؛ فالاستناد إلى تلك الكثرة الوافرة يجعل القياس  
عليها صحيحاً قوياً ، ويتضمن أن يكون ذلك القياس عاماً شاملاً لغة العلم وغيره . هذا إلى أن قصره على لغة  
العلم وحده وفصلها من لغة الأدب عسير أشد العسر في معاهد التعليم ، وفي الخطابة ، وفي غيرها من كل  
ما يقوم على اللغة الصحيحة ، وتشابك فيه لغة العلم ولغة الأدب . وهاتين أولاه نرى الاشتقاق من أسماء  
الأعيان قد شاع بين طوائف المثقفين في الشؤون المختلفة ، غير مقصور على نوع معين ، واشتهر حتى صار  
بمنزلة : « الاصطلاح » ومن الخير قبوله ما دام لا يؤدي إلى خفاء أو لبس .

وقد أصلح المجمع قراره السابق وجعله مطلقاً غير مقيد بشيء مما سبق ؛ فقد جاء في ص ٦٩ من  
كتابته المجمع الصادر في سنة ١٩٦٩ مشتملاً على القرارات الجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين  
إلى الدورة الرابعة والثلاثين ما نصه تحت عنوان : ( الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضرورة ) بناء  
على رأى لجنة الأصول ، وهو :

( قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم ، كما أقر قواعد  
الاشتقاق من الجامد . واللجنة تأسيساً على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة ، وأن  
ما ورد من أمثله في البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق ، يربح على المائتين - ترى التوسع في هذه  
الإجازة بمجمع الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة ) « اهـ .

وقد وافق المجمع ومؤتمره على رأى اللجنة ، وصدر قرارها في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين  
سنة ١٩٦٨ . أما قواعد الاشتقاق المشار إليها في القرار السالف فقد ورد بيانها في الكتاب المجمع الذي تقدم  
ذكره ؛ ففي ص ٦٢ منه النص الآتي تحت عنوان : « قواعد الاشتقاق من الجامد العربي والمغرب » ومعهما  
البحوث الخاصة بها .

أولاً - في الاسم الجامد العربي :

( ١ ) إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي لازم من الاسم العربي الجامد الثلاثي مجرد ومزيده فالباب فيه  
« نَصَرَ » ويمدى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية ، كالحزمة والتضعيف . . . ؛ مثل : قَطَنْتُ  
الْأَرْضَ تَقْطِنُ ، كَثُرَ قَطْنُهَا ، وَقَطَنْتُهَا زَرْعَهَا قَطْنًا ) .

( ٢ ) أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعد فالباب فيه « ضَرَبَ » مثل : قَطَنْتُ الْأَرْضَ أَقْطِنُهَا  
زَرْعَهَا قَطْنًا .

( ٣ ) وفي كلتا الحالتين يتأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة ؛  
لتحديد صيغة الفعل ؛ تبعاً لما ورد من هذه المشتقات .

( ٤ ) ويشق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن « فَعْلَلٌ » متعدياً ، وعلى وزن  
« تَفَعَّلَ » لازماً . وإذا كان الاسم رباعياً الأصول ، أو رباعياً مزيدياً ، مثل : درهم وكبريت ، اشتق منه على  
وزن « فَعْلَلٌ » بعد حذف الزائد من المزيدي ؛ فيقال : دَرَاهِمُ الزَّهْرِ وَكَبَّرَتْ ، أى : صار كالدرهم والكبريت =

... ومثلات أخرى . وهذا النوع - وحده - هو المقصود من كلمة : « مصدر » حين تذكر مطلقة بغير قيد يبين نوعاً معيناً . أما غيره فلا بد أن يذكر معه ما يبين نوعه .

= وإذا كان خاسياً ؛ مثل سَفَرَجَل ، اشتق منه على وزن « فَعْلَل » بعد حذف خامسه ، فيقال مفرج الثبت ، بمعنى : صار كالسفرجل .

( ٥ ) وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي .

ثانياً - في الاسم الجامد المعرب :

( ٦ ) ويشق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن « فَعَّلَ » بالتشديد متعدياً ، ولازمه « تَفَعَّلَ » .

( ٧ ) ويشق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي على وزن « فَعْلَل » ولازمه « تَفَعَّلَل » ( ... ) .

١٥ المنقول من كتاب الجمع

هذا ، ولعل قرار الجمع يشمل - فيما يشمل - الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست مصادر ؛ كالاشتقاق من أسماء العدد ؛ فإن هذه أسماء معان جامدة وليست بحسبة ، ولا بمصادر ، وكالاشتقاق من أسماء الأزمنة وأسماء الصوت ، وهما من أسماء المعاني الجامدة أيضاً . وفي مجلة الجمع ( ج ١ ص ٣٨١ ) بحث مفيد في هذا ، وفي الاشتقاق وأنواعه عامة . وقد سبقت الإشارة إليه وإلى أن بعض اللقمة كان يسمى الاشتقاق من غير المصادر الصريحة : « الأخذ » .

بناء على ما سبق من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان يقال ( كما جاء في مجلة الجمع الدوى القاهري ، ص ٨ من العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثلاثين لسنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ) « مغنط من المغناطيس ، وقصدير من القصدير ، كما قيل قديماً ذَهَب من الذهب ، وكبرت من الكبريت ... » .

وجاء في العدد الخاص بمؤتمر الدورة التاسعة والعشرين - ص ٥ - ما نصه في الاشتقاق السالف من الاسم الجامد : ( أن يكون الثلاثي اللازم من باب : « نصر » والمتعدى من باب : « ضرب » وغير الثلاثي من باب : « فَعْلَل » في المتعدى : و « تَفَعَّل » في اللازم ) . ١٥ . وقد سبقت الأمثلة .

« ملاحظة » : يتصل اتصالاً وثيقاً بما سبق ما قرره الجمع من صحة اشتقاق « فَعَّل » من العضو للدلالة على إصابته . ونص القرار - ( كما جاء في ص ٣٩ من كتابه الذي أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » مشتملاً على مجموعة القرارات التي أصدرها الجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ) بعنوان : ( اشتقاق « فَعَّل » من العضو للدلالة على إصابته ) قال بعد العنوان : « ( كثير ) ما اشتق العرب من اسم العضو « فعلا » للدلالة على إصابته . وقد نص أبو عبيد على أن ذلك عام في كل ما يشكى منه في الجسد ، وكذلك نص ابن مالك في التسهيل على أنه مطرد ) » ١٥ . لهذا ترى لجنة الأصول بالجمع قياسته . ووافقها المجلس والمؤتمر على رأيها ، وصدر قرارها بالموافقة في جلسة المؤتمر الثامنة من دورة ٢٩ سنة ١٩٦٣ هذا وفي الكتاب المجع السالف البحوث المفيدة التي اعتمد عليها الجمع ومؤتمره في إصدار القرار السالف ، مدعومة بعشرات من الكلمات المسموعة التي تؤيده ، من مثل : جكَلده - رَأمه - بَطَنه . . . ، أي : أصاب جلده - ورأسه - وبطنه . . . و . . .

وَيَدْخُلُ فِي نَوْعِ الْمَصْدَرِ الْأَصْلِيِّ الْمَصْدَرُ الدَّالُّ عَلَى « الْمَرَّةِ <sup>(١)</sup> وَالْهَيْئَةِ » فَوْقَ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَجْرَدِ ، وَلَكِنَّهُ لَا يَذْكُرُ إِلَّا مُقِيداً بِذِكْرِ الْمَرَّةِ أَوْ الْهَيْئَةِ <sup>(٢)</sup> .

ثَانِيهَا : الْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ <sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ : ( مَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مَجْرَدٍ ، وَفِي أَوَّلِهِ « مِيمٌ » زَائِدَةٌ ، وَلَيْسَ فِي آخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ زَائِدَةٌ بَعْدَهَا تَاءٌ تَأْنِيثٌ مُرَبَّوْطَةٌ <sup>(٤)</sup> ) ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ : مَطْلَبٌ - مَضْيَعَةٌ - مَسْجَلَةٌ - مَعْدَلٌ . . . ( بِمَعْنَى : طَلَبٌ - ضِيَاعٌ - جَسَلٌ - عُدُولٌ ) فِي قَوْلِ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ : « يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ إِذَا عَجَزَ عَنْ إِدْرَاكِ مَطْلَبِهِ أَلَّا يَسْرِفَ فِي الْهَمِّ » ؛ فَإِنَّ الْإِسْرَافَ فِيهِ مَضْيَعَةٌ لِلْحَزْمِ ؛ مَسْجَلَةٌ لِلْيَأْسِ ، مَعْدَلٌ عَنِ السَّدَادِ . وَإِذَا ضَاعَ الْحَزْمُ ، وَأَقْبَلَ الْيَأْسُ ، وَاخْتَفَى السَّدَادُ - فَفَرَّتْ فُرْصُ النِّجَاحِ ، وَسَاءَتِ الْحَيَاةُ .

وَهُوَ قِيَاسِيٌّ ، وَيَلْزَمُ الْإِفْرَادَ ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنَ الْمَشْتَقَاتِ <sup>(٥)</sup> . وَسَيَجِيئُ تَفْصِيلُ الْكَلَامِ عَلَى طَرِيقَةِ صِيَاجَتِهِ ، وَفَائِدَتِهِ ، وَبَقِيَّةُ أَحْكَامِهِ الْآخَرَى <sup>(٦)</sup> :

ثَالِثُهَا : الْمَصْدَرُ الصَّنَاعِيُّ ؛ - وَهُوَ قِيَاسِيٌّ - وَيُطْلَقُ عَلَى : كُلِّ لَفْظٍ ( جَامِدٍ أَوْ مُشْتَقٍّ ، اسْمٍ أَوْ غَيْرِ اسْمٍ ) زِيدَ فِي آخِرِهِ حَرْفَانِ ، هُمَا : يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ، بَعْدَهَا تَاءٌ تَأْنِيثٌ مُرَبَّوْطَةٌ ؛ لِيَصِيرَ بَعْدَ زِيَادَةِ الْحَرْفَيْنِ اسْماً دالاً عَلَى مَعْنَى مَجْرَدٍ لَمْ يَكُنْ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَبْلَ الزِّيَادَةِ . وَهَذَا الْمَعْنَى الْمَجْرَدُ الْجَدِيدُ هُوَ مَجْمُوعَةُ الصِّفَاتِ الْخَاصَّةِ بِذَلِكَ اللَّفْظِ ، مِثْلُ كَلِمَةِ : إِنْسَانٍ ، فَإِنَّهَا اسْمٌ ، مَعْنَاهُ الْأَصْلِيُّ : « الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ »

(١) سيجيء الكلام عليه في ص ٢٢٥ .

(٢) في ص ٢٠٧ تعريف مفيد آخر للمصدر .

(٣) انظر بحث مستقل في ص ٢٣١ .

(٤) يسميها بعضهم : « تاء التأنيث » ، ويسميها غيرهم : « تاء النقل » من حالة إلى أخرى ؛ كالتنقل من المذكر للمؤنث ، أو من الوصفية ( الاشتقاق ) إلى الاسمية المحضة ... ( كما في مجازي الجمع اللغوي ، ج١ ص ١٤ ، وانظر رقم (١) من هامش الصفحة الآتية ) والأمران سيان . ولكن التسمية الأولى أشهر وأوضح . وهي بكل اسمائها علامة قاطعة على التأنيث اللفظي ( وقد فصلنا هذا في ج ٤ ص ١٦٩ ص ٥٤٢ باب : التأنيث ، وفي هامش ص ٥٤٦ و ٥٤٧ ) .

(٥) كما سبق في « ب » هامش ص ١٨٢ ، وكما سيجيء في ص ٢٣٤ و ٢٣٥ لكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة ؛ كالتشأن في المصادر الأصلية الصريحة .

(٦) في ص ٢٣١ .

فإذا زيد في آخره الياء المشددة ، وبعدها تاء التأنيث المربوطة <sup>(١)</sup> ، صارت الكلمة : « إنسانية » وتغيرت دلالتها تغيراً كبيراً ؛ إذ يراد منها في وضعها بالجديد معنى مجرد ، يشمل مجموعة الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان ؛ كالشفقة ، والحلم ، والرحمة ، والمعاونة ، والعمل النافع . . . ولا يراد الاقتصار على معناها الأول وحده ، ومثلها : الاشتراك والاشتراكية — الأمد والأسدية — الوطن والوطنية — التقدم والتقدمية — الحزب والحزبية — الوحش والوحشية — الرجوع والرجعية — . . . . وهكذا

وليس لهذا النوع من المصدر القياسي صيغ أخرى ، ولا دلالة غير التي شرحناها . ولا أحكام نحوية تخالف الأحكام العامة التي لكل اسم من سائر الأسماء ، إلا أنه اسم جامد ، مؤول بالمشق ، يصح أن يتعلق به شبه الجملة ، — كما سبق <sup>(٢)</sup> — ويصح أن يكون نعتاً ، وحالاً . . . . وبخلاف <sup>(٣)</sup> النوعين السابقين ، فهما اسمان جامدان ، ولكل منهما أحكام خاصة به ، وأوزان وطرق لصياغته <sup>(٤)</sup> على حسب البيان التالي :

(١) وتسمى « تاء النقل » ؛ لأن الاسم قبل مجيئها كان محتوماً بياء النسب التي تجعله في حكم المشتق . فلما جاءت هذه التاء نقلته إلى الاسمية المحضة ، وخلصته للدلالة على الحدث ، أي : على المعنى المجرد .

(٢) في « ب » من هامش ص ١٨٢ . . .

(٣) عرضت المراجع القديمة لهذا المصدر الصناعي القياسي بما لا يخرج عما قدمناه . وكذلك عرض له مجمع اللغة القاهري عرضاً موجزاً في دور انعقاده الأول ، وفيما يلي النص الحرفي — كما ورد في محضر الجلسة الثانية والثلاثين من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ص ٤٢٦ — على لسان أحد الأعضاء قال :

( حاجتنا إلى المصدر الصناعي ماسة في علم الكيمياء وغيره من العلوم . وقد قال العلماء إنه من المولد المقيس على كلام العرب . وتخريجه سهل ، لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب ، وتاء النقل ، على رأي أبي البقاء في : « الكليات » ) . اهـ . — وتقدم المراد من تاء النقل في رقم ٤ من هامش الصفحة السالفة .

ثم جاء في المحضر بعد ذلك ما نصه : ( أن عضواً آخر قرأ نصوصاً من شرح القاموس في مادة : « كيف » ونصوصاً أخرى من « كليات أبي البقاء » وأن مناقشة الأعضاء في هذه النصوص انتهت إلى القرار الآتي وهو : « إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء » ) اهـ . وقد وافق عليه المجلس نهائياً طبقاً لذلك ، ولما في ص ٢١ من كتاب المجمع المشتغل على القرارات العلمية من للدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين .

(٤) الأصل في المصدر الصريح بأنواعه الثلاثة السالفة الحالية من الدلالة على المرة أو الهيئة أن يدل على المعنى المجرد . . . ( وهو — كما في ص ١٨١ وب من ص ١٨٣ — المعنى العقل المحض الذي لا وجود له في غير اللحن ) ، فلا يدل — بصيغته — على ذات ، ولا على زمن ، ولا أفراد ، ولا تشبة ، ولا جمع =





=خاصة. فليس بد من الأخذ بالحرب بما استنبطه ثقات العلماء الحاذقين، والاستناد إلى ما قالوه؛ فإذا قرروا - مثلاً - أن مصدر الفعل الماضي الرباعي الذي على وزن : «فَعَّلَ» هو : «التفعيل» وجب الإيمان بما قرروا ؛ فنقول في مصادر : قَوِّمَ - عَظَّمَ - كَسَّرَ - كَرَّمَ - . . . وأمثالها: تقويم - تعليم - تكسير - تكريم . . . وهكذا من غير بحث عنه في كلام عربي قديم . أو في مرجع لغوي ، أو غيره . . . فلا داعي لهذا البحث مع وجود القاعدة وانطباقها . وإذا قالوا : إن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي هو : «فَعَّلَ» وجب الاطمئنان لقولهم ، والأخذ به ، وتطبيقه - في غير تردد - على كل فعل ثلاثي متعدي ، نريد الوصول إلى مصدره ، نحو : سمع سمعاً - فهم فهماً - كتب كتباً - ونظائر هذا من مثات - بغير رجوع إلى مرجع لغوي أو غير لغوي ، ولو كان الرجوع إليه لا يكلفنا جهداً ، أو وقتاً ، أو مالا . وبهذه الطريقة المُشْتَلَى نجنب أنفسنا الشطط، ونوقها مساءة العاقبة التي تترتب على إهمال رأى للثقاق البارعين من العلماء المتخصصين المتفرغين إهمالاً يستحيل معه أن تستقيم أمور اللغة ، أو يستقر لها وضع صالح ، وخياة قوية ناهضة . فالواجب أن نعتمد على القاعدة في الوصول إلى المصدر القياسي ، للفعل ، ولا نبالي بعد ذلك أله مصدر سماعي آخر أم لا ؟

وما سبق مستمد من أقوال أئمة كبار يقررون : « أن استعمال المصدر القياسي جائز وإن سمع غيره » وفي مقدمتهم : « الفراء » الذي وصفه الإمام اللغوي النحوي : « ثعلب » - كما جاء في مقدمة كتاب معاني القرآن ، للفراء - أحد أئمة الكوفة - بقوله : ( لولا الفراء لما كانت عربية : لأنه خلصها وضبطها . ولولا الفراء ما كانت عربية ؛ لأنها كانت تتشازع ، ويدعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس فيها على قدر عقولهم وقرائحهم فتذهب . . . ) والذي وصفه عالم آخر ( كما جاء في معجم الأديباء - ج ٢٠ ص ١١٠ ) بقوله : « لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان بهما الافتخار على جميع الناس » . ١٠١ . وقيل عنه أيضاً - كما جاء في تهذيب التهذيب ، ج ١١ ص ٢١٢ - « الفراء أمير المؤمنين في النحو » . ١٠١ هـ ، وفي تاريخ بغداد : « ( كان يقال : النحو الفراء ، والفراء أمير المؤمنين في النحو ) » . وقد وصفه بحق أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهري . بأنه « إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائي ، ولا تريب علينا إذا أخذنا بمذهبه » - راجع ص ١٠٨ من محاضر جلسات الدور الرابع - .

ومهم العبقري : « ابن جني » . في كتابه الخصائص ( ج ١ ص ٣٦٢ و ٣٦٧ و ٤٣٩ ) ، ومن أوضح النصوص في هذه الصفحات ما جاء في ص ٣٦٧ من الباب الذي عنوانه : ( باب في اللغة تؤخذ قياساً ) « وقد سجلته مجلة المجمع اللغوي في أحد أعدادها وسجلته محاضر جلساته في دور الانعقاد الرابع ص ٤٥ . وسجلناه في آخر الجزء الثاني من كتابنا . ثم هو صاحب المذهب الذي أخذه عن المازني ، وبصه - كما ورد في ص ٤٤ من تلك المحاضر ، وفي ج ١ ص ٣٦٧ من كتابه - : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » . وهو القائل : « ( ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماح ، فإذا حذا إنسان على مثاله ، وأم مذهبه ، لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية ) » . ومثل هذا ما جاء =

« في » المصباح المنير ، مادة : « خلف » - ونصه : « ( عدم السماع لا يقتضى عدم الاطراد مع وجود القياس . ) » ا هـ . وأقوى من هذا كله ما دونه أبو البركات بن الأنباري - المتوفى سنة ٥٧٧ هـ - في كتابه : « لمع الأدلة » ، في أصول النحو ( الفصل الحادى عشر ص ٩٥ ) وفي مظهره يقول ما نصه : « ( اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ؛ ولهذا قيل في حده : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ؛ فن أنكر القياس فقد أنكر النحو . ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالادلة القاطعة ، والبراهين الساطعة . . . ) » ا هـ . وقد رأى الجميع اللغوى الاعتماد على ما قاله ابن جنى وعلى أدلته في كثير من المسائل الأخرى - كما في ( ج ١ ص ٢٢٦ ) من مجلته . ومن اللقائين بقياسية المصدر : الزنجشري ، ومكانته في العلوم العربية والشرعية معروفة ( راجع كلامه ص ١٣ من كتاب « القياس والسماع ، لأحمد تيمور ) .

لكل هذا لم يكن مقبولا رأى « سيبويه » ومن انضم إليه قديماً وحديثاً ، مخالفين رأى « الفراء » ومن وقف إلى جانبه ؛ إذ يرى سيبويه أن الضوابط التي تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثى لا يصح استخدامها قياساً مطرداً قبل الرجوع إلى السماع ، ويجب الاقتصاد على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه . وإنما تستخدم الضوابط والأقيسة للوصول إلى المصدر حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب ، فإذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعدة . أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز ؛ لأننا مقيدون « بالمصدر » الذي نطق به العرب الخالص ، وعرفناه عنهم ، ولا داعى معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصاً .

وهذا رأى غريب يعوق الانتفاع باللغة ، ويسلمها إلى الجمود والتخلف . وأعجب من هذا ، وأوغل في الغرابة أن يكون هناك رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً ( أى مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها ، وسيجيء في ص ٢٩١ ) . والفراء وأنصار رأيه يخالفون . ولعل أظهر حججهم أن فى رأى سيبويه إعنائاً من غير داع ؛ لأن القاعدة - أى قاعدة - إنما هى حكم عام مستنبط ، كما شرحنا - من الكثير الوارد عن فصحاء العرب ، وضابط منتزع من الغالب الذى استعملوه . فكيف يراد منا أن نمتنع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفه ولو كان شاذاً ، وأن تقتصر على هذا المخالف وحده ، دون استخدام القياس الذى يجرى على نهج الكثير الفصيح المخالف له ؟ كيف يتحتم علينا استعماله ولو كان شاذاً ، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعباراتنا على النهج الغالب فى كلام العرب الخالص مع علمنا أن الشاذ هو القليل النادر فى كلامهم ؟ ومع علمنا - كما تقدم - أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ كما سجاه ابن جنى فى المراجع السابقة ، وكما يقرره جمهرة النحاة فى مراجعهم ، ومنه ما نقله الجمع - فى باب الحال ج ١ ص ٢٤٧ - عن أبى حيان ونصه : « ( إنما نبى المقاييس العربية على وجود الكثرة . ) - كما سيأتى هنا - وما نقله أيضاً - فى باب التصريف ج ٢ ص ٢١٧ - من مذاهب القياس وفيها يقول ما نصه : ( المذهب الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله فى كلامها كثيراً وأطرده فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا . . . ) » ا هـ .

= فليس استخدامنا المصدر القياسي مع وجود السماعي إلا كأستخدامنا الألفاظ والكلمات التي نجرى عليها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم في أساليبنا الخاصة التي ننشئها إنشاءً يختار كل منا على حسب هواه ، ونؤلفها تأليفاً . يتكرر لم تنطق به العرب نصاً ، ولم تعلم عنه شيئاً ، وإن كان لا يخرج في هيئة تكوينه ، ومادة كلماته ، وترتيبها ، وضبط حروفها - على النسق الوارد عنهم ، ولا يتعدى حدودهم العامة ، فهي أساليبنا ، ومن صنعنا ، وهي في الوقت نفسه أساليب عربية صحيحة ، وتسمى بهذا الاسم ؛ لجرانها على النظام العربي الأصل في مفرداتها ، وطرائق تركيبها ، وضبط حروفها ؛ فلا مسوغ عند هؤلاء لمنع استخدام المصدر القياسي مع وجود السماعي المعروف .

وشيء آخر : هو أن قصر القياس في هذا الباب على الأفعال التي لم يرد لها مصادر مسموعة ، يقتضيها أن نرجع لكل المظان المختلفة ، ونطيل البحث ؛ حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعي للفعل ؛ كي نستطيع استعمال المصدر القياسي . وفي هذا من الجهد المضي والوقت مالا يقدر عليه خاصة الناس ، بل أنه عامتهم . ولو أخذنا به قبل استعمال كل مصدر لحملنا أنفسنا مالا تطيق ، ودفعناها إلى اليأس ، والانصراف عن لغتنا ، وأنكرنا واقع الحياة الذي قضى باستقلال العلوم والفنون ، وتفرغ طوائف العلماء للفروع المستقلة ، والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له ، واستحالة أن يتخصصوا معه في « اللغويات » .

ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد للفعل ؟ ما حدود هذا ؟ وما ضبطه ؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علماً ، وعملاً ، واقتداراً على استحضار المراجع وغيرها ؟ . . .

إن رأى الفراء وأنصاره رأى سديد ؛ فيه رفق ، وحكمة ، ومسيرة واضحة لطبائع الأشياء . وليس فيه ما يسيء إلى اللغة ، أو يسد المسالك أمام الراغبين فيها ، المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها . ولهذا يجب الأخذ به وحده ، والاقتصار عليه ، حفاظاً على حياة اللغة ، وإبقائها - على الأيام - فتية متجددة الشباب والنفع . وقد يكون المصدر الذي نصنعه ولم ينطق بلفظه العرب نصاً - غريباً على الأسماع ، ولكن هذه القرابة والوحشة يزولان بالاستعمال .

ثانيهما : أن الرجوع إلى الكلام العربي الأصل ، أو المطولات اللغوية . قد يجد مصادر أخرى مسموعة لا تسائر تلك الضوابط والقواعد برغم دقتها وإحكامها . وهذه المصادر الأخرى هي التي يسمونها : « مصادر سماعية » ، أو : « مصادر شاذة » أو : « مصادر قليلة الاستعمال » ؛ أو ما شاكل هذا من الأسماء الدالة على قلتها وعدم صحة القياس عليها . . .

والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر السماعية أنه يجوز استعمال كل واحد منها - بذاته - مصدرأ سماعياً مقصوداً على فعله الخاص ؛ فلا يجوز استخدام وزنه في إيجاد صيغة كصينته لفعل آخر غير فاء المنين ، ويجوز - أيضاً - استعمال المصدر القياسي لفعله ، فاستعمال المصدر السماعي لفعل معين لا يمنع استعمال المصدر القياسي لهذا الفعل ؛ فمن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسي فله ما شاء ، ويجرى هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع ، فإن استعمال أحدهما مباح . وإلا كلفنا جمهرة الناس مالا تطيق - كما تقدم - ؛ إذ نطالبها بمعرفة المسموع لكل قياسي ، والاقتصار على هذا المسموع وحده . وفي هذا من التعجيز وتعطيل القياس أفدح الضرر .

وما يؤيد استعمال القياس مع ورود السباع - وما أكثر ما يؤيده - ما جاء في « القاموس المحيط » ،  
- للفيروزابادى - ج ١ مادة : « سجد » من كلمات وردت في صيغة اسم الزمان أو المكان بالكسر ،  
وكان قياسها الفتح ، ومنها : مسجِد - مشرق - مفرق و... مطلق - مسقط - مجز - مسكن -  
منبت - منسك - مرفق ... ( ولهذا الحكم الخاص بالكلمات السالفة بيان وتحقيق مفيدان - في  
ص - ) .

وبعد أن سردها قال ما نصه : « ألزوها كسر العين ، والفتح جائز ، وإن لم نسمعه . » ا ه . .  
وكذلك ما جاء في « تاج العروس » ، شرح القاموس ، مادة : « حج » حيث نقل عن السابقة أن المصدر  
السباعى الدال على المرة للفعل : « حَجَّ » هو : « حِجَّة » - على وزن : « فِعْلَةٌ » . ، بكسر ، فسكون ،  
فتفتح - بالرغم من أن هذه الصيغة خاصة بالمصدر الدال على « الهية » فقط في غير هذا . ولكنها استعملت  
مصدراً لهذا الفعل يدل على « المرة » فقط ، ولا يدل على الهية مطلقاً . ثم قال بعد ذلك ما نصه الحرف خاصاً  
بصيغة « المرة » : قال الكسائى : كلام العرب كله على فعلت فِعْلَةٌ - بفتح ، فسكون ، فتفتح - في  
المرة ، إلا حججت حِجَّةً ، ورأيت رِئْدَةً . ا ه ثم أورد صاحب التاج هذا بقوله مباشرة ما نصه : « (فتبين  
أن « الفعلة » للمرة تقال بالوجهين ؛ الكسر على الشذوذ ، ولا نظير له في كلامهم ، والفتح على  
القياس) » . ا ه فهو يبيح القياس وتطبيق القاعدة مع وجود السباع المخالف لها ، الوارد عن العرب . ومعنى  
هذا أن ورود السباع لا يلغى القياس ، ولا يمنع استخدام القاعدة المخالفة .

وكذلك جاء في القاموس مادة : « فسد » ما نصه : ( لم يسمع انفسد ) ا ه ، فقال شارحه : ( والقياس  
لا ياباه ) .

هذا ، وكما ينطبق حكم السباع والقياس على المصادر المختلفة ينطبق على غيرها مما له سماع وقياس ...  
كجموع التكسير ، وسيجىء في بابها بالجزء الرابع - وكالمشتقات ، وسواها . . . ولا معنى لقصر هذا  
الحكم على نوع دون نوع يماثله ، أو مسألة دون أخرى تشابهها . قال الصبان ( ج ٤ ) في باب « جمع  
التكسير » تعليقاً على بيت ابن مالك الذى صدره : « ر والزمره في نحو طويل . . . » وعلى كلام  
أبي حيان ، ... ، ما نصه : « ر إذا سمع في جمع التكسير غير قياسه امتنع التعلق بقياسه ، وهذا أحد  
قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه ، وهو نظير ما نحن فيه . » ا ه . . . و يقول صاحب كتاب  
« القياس في اللغة العربية للخضر » ، ص ٤١ - ما نصه : « (أما الألفاظ التى لم ترد إلا على الوجه المخالف  
للقياس ؛ نحو : « عَيْيْد » - تصغير عيد - فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن  
تتعلق بمذهب من يميز إجراء الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السباع . ) » ا ه .

وسيجىء - في ج ٤ أول باب : « جمع التكسير » - أن فريقاً من أئمة النحاة - في مقدمتهم الكسائى  
زعيم المدرسة الكوفية - الذى أوضحننا منزلته في هامش ص ١٨٩ - ، يميز استعمال السباع والقياس  
في الجموع ، والمصادر ، وغيرها . فقد جاء في مقدمة : « القاموس المحيط » ، في الأمر الخامس

١ - أوزان المصدر الأصلي ؛ ( وهو المصدر الحقيقي الذى يراد عند الإطلاق ؛  
أى : عند عدم التقييد ببيان نوع معين من أنواعه <sup>(١)</sup> :

المصدر الأصلي إما أن يكون لفعل ماض ثلاثى ، أو غير ثلاثى ؛ علمًا  
بأن الفعل - ماضيًا وغير ماض - لا تتجاوز صيغته ستة أحرف . وأن الثلاثى  
لا بد أن يكون مفتوح الأول <sup>(٢)</sup> . أما ثانية فقد يكون مفتوحًا ، أو مضمومًا ،  
أو مكسورًا ؛ فأوزانه ثلاثة <sup>(٣)</sup> فقط ؛ هى : فَعْعِل - فَعِلَل - فَعْعَل .

والأساس الأول فى معرفة مصادر الثلاثى ، وإدراك صيغها المختلفة إنما  
هو الاطلاع على النصوص اللغوية الفصيحة ، وكثرة قراءتها ، حتى يستطيع القارئ  
بالدربة والممارسة أن يهتدى إلى المصدر السماعى الصحيح الذى يريد الاهتمام  
إليه . أما الأوزان والصيغ القياسية الآتية فضوابط أغلبية صحيحة تفيد كثيراً  
فى الوصول إلى المصدر القياسى ؛ فيكتفى به من شاء ، ولكن الاطلاع والقراءة أقوى  
إفادة ، وأهدى سبيلاً . وفيما يلى أوزان المصادر القياسية للفعل الثلاثى المتعدى  
واللازم :

(١) إن كان الماضى ثلاثياً متعديًّا غير دال على صناعة ؛ فمصدره

= من الأمور التى اختص بها « القاموس » ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع : « ( السماع مقدم على  
القياس عند غير الكسائى . وأجاز الكسائى القياس مع السماع أيضاً - على ما قرر فى الدواوين  
الصرفية . ) » ١٥١ .

ويجب التنبيه إلى ما أوضحناه ؛ وهوان استعمال المصدر « المسموع » مقصور على فعله ، دون باقى  
الأفعال ؛ فلا يجوز صوغ مصدر قياسي لفعل آخر على وزن هذا المصدر المسموع ، بخلاف المصدر  
القياسى فإن صياغته غير مقصورة على فعل واحد ، بل هى عامة شاملة لكل فعل توافرت فيه الشروط ، وأدخلته  
تحت العنوان العام الذى ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسى ، وهذا الحكم عام فى كل مسموع مخالف  
للقياس وليس مقصوراً على المصادر المسموعة . فيجب قصر المسموع على نفسه وحده دون استنباط حكم  
عام منه يمتد إلى غيره .

« ملاحظة » : من الألفاظ التى تتردد فى النحو : المطرد ، القياس ، الأغلب ، الكثير ، القليل ،  
النادر ... وبعض ألفاظ اصطلاحية أخرى ؛ منها ما يفيد القياس ، ومنها ما يمنع . وتوضيح هذا كله مدون  
فى الجزء الرابع ، باب « جمع التكسير » ص ٥٨٥ م ١٧٢ .

(١) ليوضح هذا فى ص ١٨١ وما بعدها .

(٢) من النادر أن يكون غير ذلك ؛ ومنه ساكن الوسط فى مثل : نَعِمٌ ، يَنْسُ .

التحوال - ثالث

القياسي : « فَعَلَّ » ، نحو : أَخَذَ أَخْذًا - فَتَحَ فَتْحًا - حَمَدَ حَمْدًا  
سمع سَمْعًا<sup>(١)</sup> . . . . .

فإن دل على صناعة فصدره الغالب : « فِعَالَة » ، نحو : صاغ الحبير  
المعادن صِيَاغَةً دقيقة - حاك العامل الثوب حِيَاكَةً مُتَقَنَةً ، ثم خاطه الصانع  
خِيَاطَةً جميلة<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن الثلاثي المتعدى لا يكون إلا مفتوح العين أو مكسورها . أما  
مضمومها فلا يكون إلا لازماً ، نحو : حَسَّنَ - ظَرَفَ - شَرَّفَ . . .

\* \* \*

(٢) وإن كان الماضي ثلاثياً ، لازماً ، مكسور العين ، غير دال على  
لون ، أو على معالجة<sup>(٣)</sup> ، أو على معنى ثابت ، فصدره القياسي : « فَعَلَّ » .  
نحو : تَعِبَ تَعَبًا - جَزَعَ جَزَعًا - وَجِعَ وَجَعًا - أَسِفَ أَسْفًا .

فإن دل على لون ، فالغالب في مصدره : « فُعْلَة » ؛ نحو : سَمِرَ  
الفتى سُمُورَةً - خَضِرَ الزرع خُضْرَةً .

---

(١) سبيح (في ج ٤ م ١٨٤ ص ٦٠٧) أن الواو التي هي « فاء » الفعل الثلاثي ، مفتوح العين  
في الماضي ، مكسورها في المضارع ؛ (مثل : وعد - يعد) يجب حذفها في المضارع والأمر ، وكذا في  
المصدر ، بشرط أن يصير هذا المصدر على وزن : « فِعْلَمَة » (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئة ،  
ومختوماً بالتاء في آخره عوضاً عن هذه الواو المحذوفة ؛ فيقال : وعد - يعد - وعدة - وعدة . . . ولا تحذف  
الواو من المضارع إلا بشرط أن يكون حرف المضارعة (وهو الجوف الذي يبتدئ به المضارع) مفتوحاً ،  
وأن تكون عين المضارع مكسورة . ومن الأمثلة قول الشاعر :

متى وعدتك في ترك الهوى عِدَّةً      فاشهد على عِدَّتِي بالزور والكذب  
وقول الناصح : لا تعد عِدَةً لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يفرنك المرتق - وإن كان سهلاً - إذا  
كان المنحدر وعراً . ولهذا المسألة تفصيلات وأحكام موضحة هناك .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

« فَعَلَّ » قِيَّاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ؛ كَرَدَّ رَدًّا

(٣) وهي المحاولة الحسية ، وبذل الجهد العمل الجسدي للوصول إلى غاية ما ، واتخاذ الوسيلة  
للتغلب على صعوبتها .

وإن دلّ على معالجة فصدره : « فَعُول » ؛ نحو : قدِمَ قُدُومًا - صَعِدَ صُعُودًا - لَصِقَ لُصُوقًا - .

وإن دلّ على معنى ثابت فقياسه : « فُعُولَة » ؛ نحو : يَبِيسُ يُبُوسَة <sup>(١)</sup> . . .

\* \* \*

(٣) وإن كان الماضي الثلاثي لازماً ، مفتوح العين ، صحيحها ، غير دال على إباء وامتناع ، ولا على اهتزاز وتنقل وحركة متقلبة ، ولا على مرض ، ولا سير ، أو صوت ، ولا على حرفة أو ولاية - فإن مصدره القياسي : « فَعُول » نحو : قَعَدَ قُعُودًا - سَجَدَ سَجُودًا - رَكَعَ رُكُوعًا - خَضَعَ خَضُوعًا . . . .  
فإن كان معتل العين فالغالب في مصدره أن يكون على : « فَعَلَّ » ، مثل : نام نومًا - صام صومًا . أو على « فِعْعَال » ، نحو : صام صيامًا قام قيامًا . . . . وإن دلّ على إباء وامتناع فصدره : « فِعْعَال » نحو : أبى إباء - نفّر نيفارًا - شرّد شيرادًا - جمّح جماحًا - .

وإن دلّ على تنقل وحركة متقلبة فيها اهتزاز فصدره : « فَعَعْلَان » ؛ نحو : طاف طَوَافًا - جال جَوَلَانًا <sup>(٢)</sup> - غلى غَلَيَانًا .

وإن دلّ على مرض فصدره : « فُعْعَال » ، نحو : سعل سُعَالًا - رَعَفَ <sup>(٣)</sup> الأنف رُعَافًا .

وإن دلّ على نوع من السير فصدره : « فَعَعِيل » ، نحو : رحل رحيلًا - ذمل <sup>(٤)</sup> ذميلًا .

(١) وفي هذا النوع يقول ابن مالك :

و « فَعِلَ اللّازِمُ بِأَبْئُهُ : « فَعَلَّ » كَفَرَحَ ، وَكَجَوَّى ، وَكَشَلَّلَ تقول: فرح المنتصر فرحاً عظيماً- وجوى الحب جوىً، بمعنى اشتدت به حرقه الحب (وأصل جوى: «جوى» ، على وزن: فَعَمَلٌ ... تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها . قلبت ألفا ، فالتقى ساكنان ؛ الألف والتنوين ؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصارت: جَوَّى ... ) وَشَلَّلَ المريض شَلَلًا ، أصابه مرض الشلل . وهو المرض الذى يمنع الأعضاء عن الحركة .

(٢) أما المصدر «تَجَوَّلَ» -بفتح التاء - فيجىء الكلام عليه فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٠ وبيان أن فعله هو : « جال » أو « تجوّل » ...

(٣) سال منه الدم . (٤) مشى مشياً فيه رفق ولين .

وإن دل على نوع من الصوت فصدره : « فَعِيل » و « فُعَال » ؛ نحو : صرخ الطفلُ صرِيحًا وصرَّ أخًا ، ونَعَبَ <sup>(١)</sup> الغرابُ نعيًّا ونُعَابًا . وقد اشتهر « فَعِيل » مصدرًا لبعض الأفعال أكثر من « فُعَال » ؛ مثل صهِلَت الخيل صهيلًا - أَرَزَتْ <sup>(٢)</sup> القُدُورُ أريزا .

( ويؤخذ مما سبق أن وزن : « فُعَال » يكون مصدرًا لما يدل على مرض أو صوت ، وأن وزن « فَعِيل » يكون مصدرًا لما دل على سير أو صوت أيضًا ) .  
وإن كان دالًّا على حرفة أو ولاية فصدره : « فِعَالَة » ؛ نحو : تَجَرَّ - تِجَارَة - سَفَرَ - سِفَارَة - أَمَرَ - إِمَارَة - نَقَبَ - نِقَابَة <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

( ٤ ) إن كان الماضي ثلاثيًا ، لازمًا ، مضموم العين <sup>(٤)</sup> فصدره : إما : « فَعَالَة » ، وإما : « فُعُولَة » . فيكون « فَعَالَة » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على وزن « فَعِيل » ؛ نحو : مَلَحَ فهو مَلِيحٌ - ظَرَفَ فهو ظَرِيفٌ - شَجَعُ فهو شَجِيعٌ . . . فالمصدر : مَلَا حَة - ظَرَا فَة - شَجَاعَة . ويكون : « فُعُولَة » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على : « فَعَل » ، نحو : سَهَّلَ فهو سَهْلٌ - عَذَّبَ فهو عَذْبٌ - صَعُبَ فهو صَعْبٌ . . . فالمصدر : سَهْوَة - عَذْوَة <sup>(٥)</sup> - صُعُوبَة . . . وهذا الضابط في الحالتين أغلبيّة منقوض بأمثلة أخرى ، مثل : ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ ، مع أن المصدر الشائع هو ضَخَامَة . وملَحَ الطعام - أَى : صار مِلَحًا - ، ومصدره : المِلُوحَة . مع أن الصفة المشبهة منه ليست على فَعَل ولا فَعِيل <sup>(٥)</sup> . . . . .

تلك هى الأوزان القياسية للفعل الثلاثى بنوعيه ؛ المتعدي واللازم ؛ وهى أوزان أغلبية . وقد يرد فى الكلام المأثور ما يخالفها ، فيجب قبوله على اعتباره مسموعًا يصح استعماله - بنصّه - مصدرًا لفعله الخاص به ، دون استخدام

( ١ ) صاح .

( ٢ ) ارتفع لها صوت من شدة الغليان .

( ٣ ) بمعنى : رأس رياسة ، أَى : صار رئيسًا .

( ٤ ) أشرنا فى ص ١٩٤ إلى أن الثلاثى ، مضموم العين ، لا بد أن يكون لازمًا .

( ٥ ٥ ) راجع الخضرى فى هذا الموضع .



صيفته ووزنها في أفعال أخرى ، أو القياس عليها في فعل غير فعله . وهذا الوزن السماعي لا يمنع استعمال الصيغة القياسية ؛ كما أوضحنا أول الباب (١) ومن أمثلة السماعي : سَخِطَ سَخْطًا ، ذَهَبَ ذَهَابًا - شكر شكرًا - عَظُمَ عَظْمَةً . . . وغير هذا كثير ؛ جعل النحاة يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسية للماضى الثلاثي ؛ أوزان جارية على الأغلب ، ولا تفيد الحصر ؛ لوجود كثير سماعي غيرها (٢) ؛ حتى قيل إنها لا تكاد تنضبط (٣) ، واقتصر بعض النحاة على سرد تسع وتسعين صيغة تخالف كل واحدة منها القياس

(١) في ص ١٩١ عند الكلام على : « ثانيهما » .

(٢) انظر « الملاحظة » التي في هاش ص ١٩٣ .

(٣) وفي مصادر الثلاثي اللازم مفتوح العين يقول ابن مالك :

و « فَعَلَّ » اللازمُ مِثْلُ : فَعَعَدَا لَهُ « فُعُولُ » باطرادٍ كَعَدَا مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا « فِعَالًا » أَوْ : « فَعَلَّانَ » فَادَّرَ ، أَوْ « فُعَالًا » أَيْ : أَنْ مَصْدَرُ « فَعَلَّ » اللازم ، مفتوح العين ، هو : « فُعُولُ » باطراد ؛ كَعَدَا غَدُوًّا ؛ ( بمعنى ذهب في وقت الغدوة ، وهي أول النهار ) وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدرًا آخر على وزن : « فِعْمَالُ » أَوْ : « فِعْمَلَّانَ » أَوْ « فُعْمَالُ » وقد بين في البيتين التاليين هذه الحالة بقوله :

فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا  
يريد : أن الوزن الأول وهو « فِعْمَالُ » يكون مصدرًا لكل فعل دل على امتناع ، نحو : أبى إباء ، وأن الوزن الثاني ؛ « فِعْمَلَّانَ » يكون مصدرًا لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب . مثل جالَ جَوْلَانًا - طافَ طَوَافَانًا - أما الوزن الثالث وهو : « فُعْمَالُ » فقد بين فعله بقوله :

لِلدَّاءِ « فُعَالٌ » ، أَوْ : لِصَوْتٍ وَشَمِلٍ صَوْتًا وَسَيْرًا : « الْفَعِيلُ » ، كَصَهَلَ (لاداء : أى : لاداء والمرض) ففعله يدل على داء ومرض ؛ نحو : سعل سَعَالًا ، أو يدل على صوت ، نحو : نعب ، نعيبًا ، وقد يستعمل « الفعيل » مصدرًا للفعل الدال على الصوت أو على السير ، نحو صهل الحصان سهيلًا - رحل الرحيل رحيلًا . ثم بين أن ما جاء مخالفًا لأنواع المصادر القياسية فأمره مقصور على النقل ، أى : على السماع . يقول :

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ ؛ كَسَخِطَ ، وَرَضَا

لأن فعلهما ثلاثي مكسور العين ، فإن كان متعديًا فقياس مصدره : « فَعَمِلَ » كما عرفنا . فيقال فيها سَخِطَ - وَرَضَى ، وإن كان لازمًا فقياس مصدره ، فَعَمَلَ ، كَدَرَجَ ، وَغَضَبَ . . . فجاء السماع فيها مخالفًا للقياس في الحالتين . ثم أشار إلى مصدر الثلاثي مضموم العين ( وهو لازم حتمًا ، كما سبق ، في =

الخاص بمصدر فعلها» . . . (١) أما المصادر القياسية لغير الثلاثي فضبوبة محصورة - غالباً - وقلّ أن تخرج على الضوابط والحدود الموضوعية لها . كما سنرى .

« ملاحظة » : وردت ألفاظ سماعية ، كل واحد منها يؤدي معنى المصدر ولكن بصيغة اسم المفعول من الثلاثي ، فهي في حقيقة أمرها مصادر سماعية من جهة المعنى ، جاءت ألفاظها على وزن : « مفعول » ؛ منها : معقول - مسجلود (في قولهم : فلان لا معقول له ولا مجلود له ؛ أى : لا عقل له ولا جلد ..) مفتون (٢) - ميسور (٣) - معسور (٤) . وكل ما سبق مقصور على السماع . ويرى سيبويه : أن تلك الألفاظ - ونظائرها - ليست مصادر في المعنى ، وأن كل واحد منها هو اسم مفعول في صيغته وفي معناه ؛ فيجب عنده تأويل الكلام الذي يحويه تأويلاً يساير اسم المفعول في المبنى والمعنى ، دون التفات إلى المصدر (٥) .

\* \* \*

مصادر الماضي غير الثلاثي :

(١) إن كان رباعياً على وزن : « فَعَّلَ » (٦) مضاعف العين ، صحيح اللام (أى : صحيح الآخر) غير مهموزها - ، فمصدره القياسي : « تفعيل » مثل : قوم تقويمًا ، وقصّر تقصيراً ؛ في قولهم : من قوم نفسه أدرك بالتقويم ما يبتغى ، ومن قصّر في إصلاح عيبه قعد به تقصيره عن بلوغ الغاية . وقد يكون على وزن : « فَعَّال » كقوله تعالى : « وكذبوا بآياتنا كذباً اباً » ،

= ص ١٩٤ وفي رقم ٤ من هامش ص ١٩٦ (

« فُعُولَةٌ » « فَعَالَةٌ » لِفَعْلًا كَسَهْلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلًا

يريد : أن لهذا الفعل اللازم ، مضموم العين ، مصدران ، هما « فُعُولَةٌ » ؛ مثل : سهّل الأمر سهولة . . . و « فَعَالَةٌ » نحو : جزّل جزالة ؛ بمعنى جاد وأعطى ، أو بمعنى : عظم . . .

(١) راجع شرح التصريح في هذا المكان .

(٢) فتنة ، (خيرة) . (٣) يُسَمَّر (سهل) . (٤) عُسْمَر .

(٥) لما سبق إشارة في « ص ٢٧٢ من باب : اسم المفعول .

(٦) الأكثر في هذه الصيغة أن تكون للتكثير والمبالغة - قياساً - كما يجيء في الصفحة التالية ،

وكما سجله المجمع اللغوي القاهري فيها - وفي « التفعّل » القياسية أيضاً على الوجه المبين بعد .

وقد يكون على «فِعْعَال» بتخفيف العين؛ كـتَمَرَّاعَة من قرأ: «وكذَّبوا بآياتنا كِذَابًا» فإن كان معتل اللام فصدره «التفعيل» أيضا، ويجب حذف ياء «التفعيل» والاستغناء عنها بزيادة تاء التأنيث في آخر المصدر - وزيادتها في هذه الصورة لازمة - فيصير: «تَفْعَلِمَة»؛ نحو: رَضِيَ تَرْضِيَّة، وَزَكَّى تَزْكِيَّة، وَوَرَّى تَوْرِيَّة؛ مثل: (رَضَى الأخ البار أخاه تَرْضِيَّة كريمة، وَزَكَّاه تَزْكِيَّة صادقة؛ وحين رأى منه بادرة إساءة، وَرَّى <sup>(١)</sup> تَوْرِيَّة تمنعه من التماهى).

وأصل الأفعال: من غير التضعيف: رَضِيَ - زَكَّى - وَرَّى - فهى معتلة اللام ومصادرهما مع التضعيف من غير حذف وتعويض هى: تَرْضِيًّا - تَزْكِيًّا - تَوْرِيًّا. . . حذف الياء الأولى التى هى «ياء التفعيل» وعُوِّض عنها - وجوبا - تاء التأنيث في آخر المصدر: فصار: تَرْضِيَّة - تَزْكِيَّة - تَوْرِيَّة. . . كما عرفنا. ومن الشاذ عدم الحذف. أو عدم التعويض.

وإن كان مهموز اللام <sup>(٢)</sup> فصدره «التفعيل»، أو: «التفعلة» - وهذه هى الأكثر - نحو: بَرَأَ تبريًّا وتبرئة، وَجَزَأَ تجزيًّا وتجزئة، وَهَنَأَ تهنيئًا وتهنيئة، وَخَطَأَ تخطيئًا وتخطئة <sup>(٣)</sup>.

«ملاحظة»: مذهب البصريين أن «التَفْعَال» - بفتح التاء وإسكان الفاء - مثل <sup>(٤)</sup>: ، تَنَذَرَ ، بمعنى: التذكر، هو مصدر: «فَعْعَل» (المفتوح

(١) دفع، أو أشار.

(٢) أى: أن الحرف الأخير من أصول الكلمة همزة؛ نحو: برأ - خبا - هنى.

(٣) يجوز في الكلمات: تبريًّا - تجزيًّا - تهنيئًا - تخطيئًا - وما شابهها - أن يقال فيها تبريًّا - تجزيًّا - تهنيئًا - تخطيئًا. . . فقد جاء على هامش القاموس في مادة: «خطأ» عند الكلام على «خطيئة» ما نصه الحرفى.

(«عبارة الجوهرى»: «خطيئة» هى «فعلية»، ولك أن تشدد الياء - يريد أنك تقول: «خطيئة» بقلب الهمزة ياء ثم تدغم اليامين - ؛ لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة، أو واو ساكنة قبلها ضمة، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق، ولا هما من نفس الكلمة - فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واوًا، وبعد الياء ياء، وتدغم. فتقول في مقروه: مَتَوَرَّوْ، وفي خبي: خَبِيَّ. . .) «أ. ه.

(٤) ومن الأمثلة أيضًا: «تَطْيَار» مصدر بمعنى: «طيران» في قول عمرو السدوسى:

فَأَصْبَحْتُ مِثْلَ النَّسْرِ طَارَتْ فِرَاحُهُ إِذَا رَامَ تَطْيَارًا يُقَالُ لَهُ قَعْرٌ  
و «تَعَقَّد» مصدر بمعنى: «العقد» في قول المرقش السدوسى:

الأول والثاني بغير تشديد الثاني) - وجيء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير .  
وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : إنه مصدر : « فَعَّل » - مفتوح العين  
المشددة - ورجحه ابن مالك وغيره ؛ لكون هذا المصدر للتكثير ، و « فَعَّل »  
المضعف العين للتكثير أيضاً ، ولكونه نظير « التفعيل » في الحركات ، والسكنات ،  
والزوائد ؛ ومواقعها <sup>(١)</sup> . . .

وأسماعى هو أم قياسي ؟ قولان ، أظهم - رُهما أنه قياسي <sup>(٢)</sup> . أما « التفعُّال »  
بكسر التاء ، كالتَّسْبِيان والتَّلْقَاء فليس بمصدر ، بل بمنزلة اسم المصدر <sup>(٣)</sup> .  
وإن كان الماضي رباعياً على وزن : « أَفْعَل » صحيح العين فصدره على :  
« إفعال » نحو : أجمل الخطيب القول إجمالاً محموداً ، وأحسن الإلقاء إحساناً  
بارعاً . فإن كان معتل العين نقلت في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت  
العين ، وعوض عنها - غالباً - تاء التأنيث في آخره ، نحو : أقام إقامة -  
أبان إبانة - أعان إعانة . . . والأصل : إقوام - إبيان - إعوان . فتعني  
المصدر حرف علة متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن ؛ فنقلت حركة  
حرف العلة - العين - إلى الساكن الصحيح قبله ؛ ( تطبيقاً للأساليب العربية  
وضوابطها ) . وحذف حرف العلة الأول للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار

لا يَمْنَعُنكَ مِنْ بُعَا ۖ الْخَيْرُ تَعْقَادُ التَّائِمِ

جاء في كتاب الامتناع والمؤانسة (لأبي حيان التوحيدي - ج ٢ ص ٢ الآية السابعة عشرة) بيان لكلمة  
« تذكَّار » وأنها مصدر له نظائر على وزنه .

(١) من الأمثلة أيضاً : تَجَرُّوَال وتَطَوَّاف - بفتح التاء فيها - وقد عرض لهما الصبان ( ج ٣  
باب : « ما لا ينصرف » في آخر الكلام على صيغة منتهى الجموع ) وسجل ما نصه « (إنهما مصدران  
لحال وطاف . وقيل : لتجَوَّال وتطوَّف .) » ا هـ .

(٢) أخذ بمجمع اللغة العربية القاهري بهذا الأظهر بعد دراسة وافية ، ورجوع لآراء المتقدمين  
ومنها : « ( ما قاله صاحب التسهيل ، ونصه : « قد يغني في التكثير عن « التفعيل » ، « تفعُّال » فقال  
شارحه ابن أم قاسم ما نصه : ( ظاهر كلام النحويين أنه مقيس ، وقد نص بعضهم على أنه مقيس ) » ا هـ .  
راجع ص ٢٥٧ الجلسة السابعة من محاضر الدورة العاشرة .

(٣) ما سبق منقول عن الصبان في هذا الوضع . لكن المراد مما هو بمنزلة اسم المصدر ؟  
لعله يريد : أنه اسم مصدر ( وسيجيء الكلام عليه في ص ٢٠٧ ) والمراجع اللغوية - كالقاموس وشرحه  
- مختلفة في الحكم على هاتين الكلمتين ؛ ف قيل : إنهما مصدران على الشذوذ - بسبب كسر التاء - وقيل :  
اسما مصدر ، وقيل . . . غير ذلك . . .

اللفظ إقام - إبان - إعان ، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره ؛ عوضاً عن المحذوف ؛ فصار المصدر : إقامة - إبانة - إعانة . . . ومن الجائز ألاّ تزداد هذه التاء . ولكن الغالب زيادتها ، كما سبق .

وإن كان رباعياً مجرداً على وزن « فَعْلَل » فصدره الغالب : « فَعْلَلَة » . وقد يكون على « فَعْلَل » <sup>(١)</sup> مع قلته ، نحو : دحرجت الكرة دحرجة ودحرجاً - سَرَهَفْت <sup>(٢)</sup> الصبي ، سَرَهَفَةً وسَرَهَافاً - بهرج <sup>(٣)</sup> المنافق حديثه بهرجة ، وبهراجاً <sup>(٤)</sup> .

ومثله الماضي الرباعي الذي على وزن : « فَوَعَلَ » و « فَيَعْلَل » فإن مصدرهما القياسي الغالب : « فَعْلَلَة » - وهذه أكثر - ، و « فَعْلَل » ؛ نحو : حوَقَلَ <sup>(٥)</sup> حوقلة وحيقالا - وبَيَطَرَ <sup>(٦)</sup> بَيَطْرَةً وبَيَطَرًا .

وإن كان رباعياً على وزن : « فاعَلَ » غير معتل الفاء بالياء - فصدره « فِعْعَال » و « مُفْعَاعِلَة » ، نحو : خاصمت الباغي مخاصمة ، أو : خِصَّامًا . صارت الطاغية مصارعة ، أو : صِراعًا . . . فارقت أهل السوء مفارقة ، أو : فِرَاقًا . . . و « المفاعلة » أكثر وأعم اطراداً <sup>(٧)</sup> . . .

فإن كان رباعياً معتل الفاء بالياء فصدره « المفاعلة » ، نحو : يامَسَتْ ميامنة ، وياسرت مياسرة ، ( أى : ذهب جهة اليمين ، وجهة اليسار ) .

\* \* \*

( ١ و ١ ) إذا كان « فَعْلَل » مصدراً مضاعفاً ؛ كالزَّلزال ، والوَسْوساس ، ونحوهما - جاز فتح أوله وكسره . وقد يراد - كثيراً - بالمفتوح اسم الفاعل في المعنى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوسواس . يكره الناس الصَّلصال المزعج برنينه ، والوعُوع الصاخب بنباحه . . والمراد : الموسوس - المصليل ؛ بمعنى : للزنان - الموعوع ، بمعنى النابج . (وعوع الكلب ، نبج) . وكل هذا قياسي .

( ٢ ) أحسنت غذاءه . ( ٣ ) أتى فيه بالزائف والباطل .

( ٤ ) قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

( ٥ ) عالج الخيل والدواب ، وما ليس بإنسان من أنواع الحيوان .

( ٦ ) ومن أمثلتها المسموعة أيضاً : « متاركة » في قول شاعرهم :

متاركة اللثيم بلا جواب أشد على اللثيم من الجواب

(٢) وإن كان خماسياً ، على وزن : « تَفَعَّلَ » فصدره « تَفَعَّلَ » نحو : تعلَّم الراغب تعلُّماً - ثم تخرَّج تخرُّجاً - وتدرَّب تدرُّباً . . .  
وإن كان خماسياً مبدوءاً بهمزة وصل على وزن : « انْفَعَلَ » فصدره « انْفَعَلَ » (والوصول إليه يكون بكسر ثالث الفعل ، وزيادة « ألف » قبل الحرف الأخير) نحو : انشرح صدرى انشراحاً عظيماً حين رأيت عدونا ينهزم انهزاماً ساحقاً .

وإن كان خماسياً مبدوءاً بهمزة وصل ، على وزن : « افْتَعَلَ » فصدره : افتعال ؛ (والوصول إليه يكون بكسر الثالث من الفعل ، وزيادة « ألف » قبل حرفه الأخير) نحو : إذا اقتصد الفقير بلغ باقتصاده الغنى - من اعتمد على نفسه كان خليقاً أن يدرك باعتماده ما يريد .

وإن كان خماسياً على وزن « تَفَعَّلَلْ » فإن مصدره يكون على وزن : « تَفَعَّلَلْ » ، بضم الحرف الرابع ؛ نحو : تدرَّج الحجر تدرُّجاً .

\* \* \*

(٣) وإن كان سداسياً مبدوءاً بهمزة وصل ، على وزن : « اسْتَفَعَلَ » وليس معتل العين - فصدره : « اسْتَفَعَلَ » (والوصول إليه يكون بكسر الحرف الثالث من الفعل ، وزيادة « ألف » قبل حرفه الأخير) ؛ نحو : استحسن واستقبح - وأشباههما - مثل : إني أستحسن قراءة الأدب الرفيع استحساناً لا يعادله إلا سماع الأغاني العالية الشجيّة ، وأستقبح تافه الكتب استقباحاً لا يعادله إلا الأغاني الماجنة الخليعة . . .

فإن كان على وزن « اسْتَفْعَلَ » مع اعتلال عينه ، نقلت في المصدر حركة عينه إلى الساكن الصحيح قبلها ، وحذفت العين ، وجاءت تاء التانيث في آخره عوضاً عنها ، وهو عوض لازم ، نحو : استعاد المريض قوته استعادة ، والأصل : استعواداً ، جرى فيها ما أسلفنا .

## زيادة وتفصيل :

ضم الحرف الرابع في الفعل الحماسي المبدوء بتاء زائدة للوصول إلى مصدره ، ليس مقصوداً على « تَفَعَّلَ » وإنما يجري عليه وعلى ما يماثله ، من كل فعل مبدوء بتاء زائدة ، وعدد حروفه ، وحركاتها ، وسكناتها - يماثل « تَفَعَّلَ » من غير تقييد بنوع الحركات والسكنات ؛ فليس من اللازم أن يكونا على وزن صرفي واحد ؛ إنما اللازم أن يقابل المتحرك متحركاً ، والساكن ساكناً ، وهذا الضابط يشمل عشرة أوزان غالبية :

- ( ١ ) تَفَعَّلَ ؛ مثل : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً .
  - ( ٢ ) تَفَاعَلَ ؛ مثل : تَغَافَلَ تَغَافُلاً .
  - ( ٣ ) تَفَعَّلَ ؛ مثل : تَلَمَّعَ تَلَمُّعاً .
  - ( ٤ ) تَفَيَّعَلَ ؛ مثل : تَبَيَّنَ تَبَيُّناً .
  - ( ٥ ) تَمَفَّعَلَ ؛ مثل : تَمَسَّكَ تَمَسُّكاً .
  - ( ٦ ) تَفَوَّعَلَ ؛ مثل : تَجَوَّزَ تَجَوُّزاً .
  - ( ٧ ) تَفَعَّنَلَ ؛ مثل : تَقَلَّبَ تَقَلُّباً .
  - ( ٨ ) تَفَعَّوَلَ ؛ مثل : تَرَهَّوْكَ تَرَهُّوكاً <sup>(١)</sup> .
  - ( ٩ ) تَفَعَّلَتْ ؛ مثل : تَعَفَّرَتْ تَعَفُّراً .
  - ( ١٠ ) تَفَعَّلَى ؛ مثل : تَسَلَّقَى تَسَلُّقاً <sup>(٢)</sup> . لكن تقلب
- الضمة هنا قبل الياء كسرة .

\* \* \*

(١) ماج واضطراب في مشيه .

(٢) أى : استلقى على ظهره .

تلك هي أشهر المصادر القياسية للفعل الماضي الرباعي ، والخماسي ، والسداسي <sup>(١)</sup> . وهي على ضبطها واطرادها لم تتسَلَّم من مصادر مسموعة تخالفها ؛ نحو :

(١) لبعض المعاصرين تلخيص موجز للمصادر المختلفة ، سلك فيه مسلكاً غير الذي جرت عليه المطولات . ومسلكه حميد ، وتلخيصه - على إيجازه - نافع مفيد ؛ قال ما نصه في مصادر الثلاثي الكثيرة ، إن الغالب :

- ا - وفيما دل على حرفة أن يكون على وزن ؛ « فَعَمَّالَة » ؛ كزراعة ، وتيجارة ، وحياكة .
- ب - وفيما دل على امتناع أن يكون على وزن ؛ « فَعَمَّال » ؛ كإباء ، وشيراد ، وجسماح .
- ج - وفيما دل على اضطراب أن يكون على وزن ؛ « فَعَمَّالان » ؛ كغليمان ، وجولان .
- د - وفيما دل على داء أن يكون على وزن ؛ « فَعَمَّال » ؛ كصدّاع ، وزُكام - ودُّوار .
- هـ - وفيما دل على سَيْر أن يكون على وزن ؛ « فَعَمَّيل » ، كرحيل ، وذَمِيل ، ورسيم (والأخيران نوعان من السير) .

- و - وفيما دل على صوت أن يكون على وزن ؛ « فَعَمَّال » أو ؛ « فَعَمَّيل » ؛ كصُراخ ، وزئير .
  - ز - وفيما دل على لون أن يكون على وزن « فَعَمَّيْلَة » ؛ كحُمرة ، وزُرّة ، وخضرة .
- فإن لم يدل على شيء مما سبق فالغالب :

- ا - في ؛ « فَعَمَّل » أن يكون مصدره على ؛ « فَعْمُولَة » أو « فَعَمَّالَة » ؛ كسَهْوَة ؛ ونَبَاهَة .
  - ب - وفي ؛ فَعَمَّلَ اللازم أن يكون مصدره على ؛ « فَعَمَّل » كصَفَح - وعَطَش .
  - ج - وفي فَعَمَّلَ اللازم أن يكون مصدره على ؛ « فَعْمُول » كصُعُود ، وخُرُوج ، ونُهُوض .
  - د - وفي المتعدي من « فَعَمَّل » و « فَعَمَّل » أن يكون مصدره على ؛ « فَعَمَّل » ؛ كفهَم ، ونَصَرَ .
- وأما الفهل الرباعي :

- ا - فإن كان على وزن ؛ « أَفَعَمَّل » فصدره على « إِفَعَمَّال » ، كأكرم إكراماً .
- ب - وإن كان على وزن ؛ « فَعَمَّل » فصدره على « تَفَعَّل » ؛ كقدَّم تقدماً .
- ج - وإن كان على وزن « فاعَمَّل » فصدره على « فَعَمَّال » أو ؛ « مُفَاعَلَة » ، كقاتل قتالاً ، وقاتلة .
- د - وإن كان على وزن « فَعَمَّمَلَّ » فصدره على « فَعَمَّمَلَّة » كدحرج دحرجة . ويحيى على وزن « فَعَمَّمَل » أيضاً إن كان مضاعفاً ؛ كوسوس وسوسة ، ووسواس .

وأما الخماسي والسداسي فالمصدر منهما يكون على وزن ماضيه ، مع كمر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره إن كان مبدوءاً بهزة وصل ؛ كأنطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجاً . ومع ضم ما قبل آخره فقط إن كان مبدوءاً بباء زائدة ؛ كسَقَدَّم تقدماً - وتدحرج تدحرجاً . ثم قال :

« تنبيه » الفعل إذا كانت عينه ألفاً تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال ، ويعوض عنها تاء في الآخر ؛ كأقام إقامة ، واستقام استقامة . وإذا كانت لامه « أَلْفَا » في ؛ « فَعَمَّل » تحذف ياء التفعيل ، ويعوّض عنها تاء أيضاً ؛ كزَكَّى تزكية . وفي « تَفَعَّل » ، و « تَفَاعَل » تقلب الألف ياء ، ويكرر ما قبلها ؛ ككتأني تأنياً ، وتغاضى تغاضياً . وفي غير ذلك تقلب همزة إن سبقها « أَلْف » ، كأتقى إلقاء ، ووالى ولاء ، وانطوى انطواء ، واقتدى اقتداء ، وارعوى ارعواء ، واستولى استيلاء ، واحلولى احليلاء . هـ .



حَوْقَلَ الطَّائِعَ حَيْقَالاً<sup>(١)</sup> - تَنْزَرَى<sup>(٢)</sup> سُرِيرَ الطِّفْلِ تَنْزَرِيًّا - تَمَلَّقَ الْمَنَافِقَ تِمْلِيقًا . . . . . والقياس : حَوْقَلَةٌ - تَنْزَرِيَّةٌ - تَمَلَّقًا<sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

(١) سبق في ص ٢٠١ الحكم بقلة المصدر : « حَيْقَالٌ » : دون المصدر : « حَوْقَلَةٌ » - وكلاهما قياسي - (٢) تحوله .

(٣) رَفَى بَيَانُ الْمَصَادِرِ الْقِيَاسِيَةِ لَغَيْرِ الثَّلَاثِ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ فِي مَصْدَرِ الرَّبَاعِيِّ الَّذِي عَلَى وَزْنِ « فَعَّلَ » ، وَالرَّبَاعِيُّ الَّذِي عَلَى وَزْنِ : « أَفْعَلَّ » وَالْخَمَاسِيُّ الَّذِي عَلَى وَزْنِ : « تَفَعَّلَ » .

وغيرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيِسُ مَصْدَرِهِ كَقُدُّسِ التَّقْدِيسِ  
وزَكِّهِ تَزَكِيَّةً ، وَأَجْمَلًا إِجْمَالٍ مِنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا

يريد : أن « فَعَّلَ » صحيح اللام مصدره « التفعيل » ، مثل : قُدُّسِ التَّقْدِيسِ . ومعتل اللام مصدره : « تَمَلُّعٌ » ، نحو : زَكَّيْتُ تَزَكِيَّةً ، أما : « أَفْعَلَّ » فصدره : « إِفْعَالٌ » ؛ نحو : أَجْمَلُ إِجْمَالًا . وأما « تَفَعَّلَ » فصدره : « التَفَعُّلُ » نحو : التَّجْمُلُ . وإليها أشار بقوله : إِجْمَالٍ مِنْ « تَجْمُلًا تَجْمُلًا » أى : أَجْمَلًا إِجْمَالٍ مِنْ تَجْمُلٍ تَجْمُلًا . ثم أشار إلى الرباعي المعتل العين والسداسى المعتل العين كذلك فبيّن أن عنيهما تحذف ، ويعوض عنها - غالباً - التاء ، قال :

وَأَسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا - ذَا - التَّاءَ لَزِمَ :  
أى : وغالباً أن هذا النوع يكون مختموماً بالتاء . والمراد من « استعاذ » السداسى معتل العين ، ومن « أقام » : الرباعي كذلك . وذكر مصدر الخيماسى والسداسى المبدوء بهمة وصل ، وأنه يكون بفتح الحرف الذى قبل آخره ومده ، فينشأ من مده ألف زائدة مع كسر الحرف الذى يلى الحرف الثانى . يريد : مع كسر الحرف الثالث :

وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدٌّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا :  
بِيَهْزُ وَصَلٌ ، كَاضْطَفَى . وَضُمَّ مَا يَرْبُعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّمَا  
أى : ما يليه الآخر (ويقع بعده الحرف الأخير) مده ، وافتحه ، وكسر الحرف الذى يتلو الثانى من فعل خماسى أو سداسى ، مبدوء بهمة وصل ، فينشأ من هذا كله المصدر القياسى ، نحو اصططفى العاقل إخوانه اصططفاءً ، واستهوى أفدتهم بكريم خلقه استهواءً .

وأشار إلى أن مصدر الخماسى الذى على وزن : « تَفَعَّلَ كُلٌّ » مثل : « تَلَمَّسَ » يكون بضم ما يربيع فعله ، أى : بضم ما يكون رابعاً ، فينشأ المصدر المطلوب وهو : « تَلَمَّسَ » . ثم بين أن « فَعْلَلْتُ » هى المصدر القياسى للفعل : « فَعَّلَلْتُ » ، وقد يكون مصدره قليلاً « فَعْلَلْتُ » : يقول :

« فَعْلَلْتُ » أَوْ « فَعْلَلْتُ » لِ « فَعْلَلًا » وَاجْعَلْ مَقْيِسًا ثَانِيًا ، لَا أَوَّلًا  
ثم عرض لمصدر « فاعل » فقال إنه : « الفِعال » و « المفاعلة » ، وصرح بأن ما جاء مخالفاً للمقيس =

.....

= من المصادر السالفة كلها ، مقصور على السماع ، لا يقاس عليه ، ونصُّ تصرُّيحه :  
لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

أَي : ساواه .

ثم ختم ابن مالك الباب ببيتين في بيان الوزن الذي يصاغ عليه المصدر الدال على « المرة والهيئة »  
- وسيجيء شرحهما في مكانهما المناسب من ص ٢٣٠ - هما :

وَ « فَعْلَةٌ » لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وَ « فِعْلَةٌ » لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ  
فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِ « التَّاء » الْمَرَّةِ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ ؛ كَالْخِمْرَةِ

## المسألة ٩٩ :

إعمال المصدر ، واسمه <sup>(١)</sup> .

(١) عرفنا - في ص ١٨١ و ١٩٣ - أن المصدر إذا أطلق كان المراد المصدر الصريح الأصلي دون المؤول وغيره من المصادر الميمية والصناعية ، وأوجزنا القول عن المصدر واسمه في ( ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥ ) لمناسبة هنالك تتصل بالمفعول المطلق ؛ ووعدنا أن نوفيها في هذا الجزء .  
فأما صيغ المصدر القياسية والسماعية ، وطريقة صياغة القيامي منها ، وأوزانها وكل ما يتصل بذلك - فله باب خاص أعده النحاة لذلك ، بعنوان : « باب أبنية المصادر » - وقد سبق في ص ١٨١ م ٩٨ - وأما تعريفه وإعماله وأحكامه فنعود الآن لبسط الكلام عليها . ( و يلاحظ أن « اسم المصدر » مقصور على السماع ) .

١ - فالمصدر الصريح الأصلي : ( أى : غير المؤول ، وغير الميمي ، والصناعي ، كما قدمنا في ص ١٨١ ، وأشرنا إليه هنا ) هو : ( الاسم الذى يدل - فى الغالب - على الحدث المجرد ، ويشتمل على كل الحروف الأصلية والزائدة التى يشتمل عليها الفعل الماضى المأخوذ منه . وقد يشتمل هذا المصدر على أكثر منها دون أن يشتمل على الميم الزائدة فى أوله ، وهى التى يبتدئ بها « المصدر الميمي » ، ودون أن يختم بالياء المشددة تليها تاء التانيث ، وهما اللذان يختم بهما المصدر الصناعى » .

وهذا التعريف - وهو بمعنى التعريف الذى سبق فى ص ١٨١ - يتضمن أمرين معاً ؛ أحدهما : يتعلق بدلالته المعنوية ، والآخر : يتعلق بصيغته اللفظية . فأما من ناحية دلالاته المعنوية فإنه يدل فى الغالب على مجرد الحدث . أى : يدل على أمر معنوي محض ، لا صلة له بزمان ، ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا بعلمية ، ولا بتذكير ، أو تانيث ، ولا بإفراد ، أو ثنية ، أو جمع أو غيره - إلا إن كان دالاً على « مرة ، أو هيئة » كما سيحيط فى ص ٢٢٥ - .

وأما من ناحية تكوينه اللفظي فلا بد أن يكون جامداً مشتبلاً على جميع حروف فعله الماضى ، أو على أكثر منها - كما سبق ، وكما تجيء أمثلته - ولا يمكن أن ينقص عنه فى الحروف . خذ مثلاً المصدر : « تحسّن » فإنه يدل على أمر عقل محض ، ندركه بعقولنا ، ولا نستطيع أن نحسه بحاسة من حواسنا ؛ إذ لا وجود لشيء فى خارج عقولنا يقال له : « تحسّن » يمكننا أن نراه ، أو نلمسه ، أو نسمعه ، أو نذوقه ، أو نشمه . فليس له وجود مادى تقع عليه إحدى الحواس ؛ وإنما وجوده محصور فى الذهن وحده ، وهذا معنى كونه حدثاً مجرداً ، أو أمراً معنوياً محضاً ، أو نحو هذا من الأسماء . ثم إن هذا اللفظ الجامد ( وهو : تحسّن ) لا يدل على زمن مطلقاً ( ماض ، أو حال ، أو مستقبل ) ، ولا يدل كذلك على مكان ، ولا ذات ( وهى : الجسم ، أو : المادة المجسدة . ) وليس علماً على شيء خاص معين ، يدل عليه كما يدل العلم على صاحبه . فكل أمره مقصور على الدلالة المعنوية السابقة . وهو إلى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله الماضى : تحسّسن « ومن أجل هذا كله يسمى : « مصدرأ » لانطباق التعريف عليه . -

بخلاف المصدر المأول :- فإنه يدل على زمن ، وغيره - كما سبق في ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ - وبما يزيد الأمر وضوحاً : ما يأتي :

(١) حين نقول : « تَحَسَّنَ » أو : « يَتَحَسَّنُ » أو : « تَحَسَّنَ » نجد كل كلمة مستقلة من هذه الكلمات لا بد أن تدل على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المحض السالف ( أى : الحدث المجرد ) والزمان ( ماضياً - أو حالاً - أو مستقبلاً . . . ) ولا يمكن أن تؤدي أحداً دون الآخر ؛ ولذلك لا تسمى : « مصدرأ » ، وإنما تسمى : « فعلا » . فالمصدر الصريح - غير الدال على المرة أو الهيئة - يؤدي شيئاً واحداً من شيئين يؤديهما الفعل ، وهذا الشيء الواحد هو ما سوى الزمان . وفيه يقول ابن مالك في بيت سبق شرحه ( في باب المنعول المطلق ج ٢ ص ١٥٥ م ٧٤ ) .

المصدرُ اسْمٌ ما سِوَى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولِ الْفِعْلِ ؛ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ (٢) وأذا حين نقول : « متحسناً » نفهم من هذه الكلمة - دون الاستعانة بغيرها - أمرين معاً ؛ هما : المعنى المحض ( أى : الحدث المجرد ) الذي أوضحناه ، و « الذات » أى : المادة المجسدة المجردة ، أو : « الجسم » الذي يتصف بالتحسن ، فلا بد من المعنى والذات معاً . ولهذا لا تصلح كلمة « متحسن » لأن تسمى : « مصدرأ » ولا فعلا ، وإنما تسمى : اسم فاعل . . . - وسيجيء الكلام عليه في ص ٢٣٨ - .

(٣) وفي مثل : أعطيت المحتاج عطاء . يكفيه ، نجد كلمة : « عطاء » تدل على معنى مجرد محض ، ولا تدل معه على شيء آخر . ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التي في فعلها المذكور في جملتها ؛ إذ الهمزة الأولى غير موجودة لفظاً ولا تقديرأ . ومن هنا لا نستطيع أن نسمى كلمة : « عطاء » مصدرأ للفعل الماضي : « أعطى » وإنما نسميها : « اسم مصدر » ؛ وسنعرّف هنا . ومثلها : كلمة « سلام » و « عون » في نحو : سلمت على اللاجيء سلام الأخ ، وعاونته عون الشقيق ؛ فإن كل واحدة منهما لا تصلح مصدرأ للفعل المذكور معها ( برغم أنها تصلح لغيره ) لأن حروفها خالية لفظاً وتقديرأ من بعض حروف فعلها ، فكلمة : « سلام » تشتمل على « لام » واحدة مع أن فعلها المذكور في جملتها مشتمل على لام مشددة تعد لامين . وكلمة : « عون » خالية من الألف التي في فعلها المذكور معها ، فكلاهما ليس مصدرأ ، وإنما يسمى : « اسم مصدر » - وسيجيء في الصفحة الآتية إيضاحه ، وأنه سماعي - .

(٤) وفي مثل : دُهِنَ وكُحِّلَ - بضم أولهما - من كل ما يشتمل على حروف فعله ولكنه ذات لا نسميه مصدرأ .

(٥) وفي مثل : بَرَّةٌ ؛ بمعنى : البِرِّ ، وسُبْحَانٌ بمعنى : التسبيح ، وحَسَّادٌ ، بمعنى : الحمد - نجد هذه الكلمات وأشباهاها ، تدل على الحدث المجرد ، ولا تدل معه على ذات ، ولا زمان ، ولا غيره ولكننا لا نستطيع أن نسميها « مصادر » ؛ لأن كل واحدة منها صارت علم جنس « يدل على المعنى الخاص به ؛ فكلمة : « برة » علم جنس على « البرة » بمعنى : البر ، و « سبحان » علم جنس على : التسبيح ، و « حَسَّاد » علم جنس على : الحمد ؛ فهي ونظائرها أسماء مصادر ( سبق الكلام عليها =

= في الجزء الأول ص ٢٠٩ م ٢٢ في علم الجنس . . .

وقد قلنا إن المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله الماضي ، أو على أكثر منها . والمراد اشتباهه عليها لفظاً أو تقديرًا . فاللفظي أن تكون جميع الحروف موجودة منظوقاً بها ؛ نحو : أخذت أخذاً - تعلم الصبي تعلماً - والتقديرى : أن يكون الحرف محذوفاً قد عوض عنه حرف آخر ، كجنى تاء التأنيث في آخر المصدر عوضاً عن واو الفعل ، في مثل وعد ، عدة ، وكالتاء أيضاً حين تكون في أوله عوضاً ، مثل سلم تسليمًا ، وعلم تعليمًا ؛ فإن إحدى اللامين حذفت من المصدر وجاءت في أوله التاء عوضاً . أو يكون الحرف محذوفاً للتخفيف وكثرة الاستعمال ، مع ظهوره أحياناً في بعض الهجاء واللغات ؛ مثل : ضارب ضراباً - قاتل قتالا . . . والأصل : ضيراباً وقيتالا ؛ فقلبت الألف ياء لوفوها بعد الكسرة ، ثم حذفت تخفيفاً ، ومن العرب من كان يظهرها .

ومثال اشتغال المصدر على حروف أكثر من حروف فعله الماضي : إكرام ، وإجمال - وأشباههما فإنهما مصدران للفعلين : « أكرم وأجمل » وقد زيد في وسط كل مصدر منهما الألف . ومثل : « فَرَقان » مصدر « فَرَّق » فقد زيد في وسطه الألف . ومثل الألف التاء في كلمة : « معاونة » مصدر : عاون .

ب - وأما اسم المصدر ( وهو مقصور على السباع ) فقالوا في تعريفه : « إنه ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلو لفظاً وتقديرًا من بعض حروف عامله - الفعل ، أو غيره - دون تعويض . وذلك كعطاء ؛ فإنه مساو لإعطاء في المعنى ، ومخالف له بنقص الهزمة الأولى لفظاً وتقديرًا من غير أن يعوض عنها شيء . فإن خلا منه لفظاً ولم يحل تقديرًا فليس اسم مصدر ؛ وإنما هو مصدر - كما تقدم - مثل كلمة قتال ؛ فإن أصلها : قيتال ، على الوجه الذى شرحناه في هذه الصفحة ، وإن خلا منه لفظاً ولكن مع تعويض عنه فليس باسم مصدر ، وإنما هو مصدر أصيل ؛ نحو : عدة ، مصدر الفعل « وعد » فقد حذفت الواو ، وجاءت التاء في آخر الاسم عوضاً عنها ؛ كما قلنا آنفاً . فلا بد في اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية أو الزائدة . وأن يكون النقص بغير تعويض عنه ، وبغير وجود المحذوف . مقدراً . إن الفرق اللفظي بين المصدر الأصل واسم المصدر واضح مما سبق ( ولا سيما قصر « اسم المصدر » على السباع ، أما المصدر الأصلي فنه القياسي ومنه السماعى .. ) ولكن الفرق المعنوي بينهما في حاجة إلى تجلية وإبانة . فاما معنى : « أن اسم المصدر يساوى المصدر في الدلالة على معناه ؟ »

ذهب النحاة في الإيضاح مذاهب لا تخلو من غموض أو نقص . ولعل خيرها ما جاء في كتاب : « الأشباه والنظائر » للسيوطي ، منسوباً لابن النحاس : قال ما نصه : ( الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كقولنا : إن كلمة : « ضَرَب » هى مصدر في قولنا : يعجبني ضرب زيد عمراً . فيكون مدلوله : « معنى » ( يقصد : أن مدلول كلمة « المصدر » ومفهومها وسماها ، هو أمر معنوي محض ، وأنه هو المصدر حقيقة ، لا مجازاً . أما اللفظ المذكور في الجملة ، المركب من حروف هجائية معينة ، فليس بالمصدر الحقيقي ) وسَمَّوْا ما يعبر به عنه مصدرًا ، « مجازاً » ، ( أى : تسمية مجازية ، لا حقيقية ) - نحو : « ضَرَب » في قولنا : إن : « ضَرَباً » مصدر منصوب ، إذا قلت : ضربت ضرباً ؛ فيكون سماه لفظاً ) . هـ .

= فهو يريد : أن كلمة « ضرباً » هي المسمى اللفظي المجازي لكلمة : « مصدر . ومقتضى هذا أن كلمة . « مصدر » اسم له مدلولان أو مفهومان ، وإن شئت فقل : له مسميان ، أحدهما : معنى محض ؛ هو الحدث المجرد ، وهذا الحدث هو المسمى الحقيقي - لا المجازي - لكلمة : مصدر . والمسمى الآخر لفظي ؛ هو اللفظ الذي ننطق به ، أو نكتبه ، والذي نقول في إعرابه : إنه مصدر منصوب ، وهو المصدر المجازي المراد منه المصدر الحقيقي المعنوي - ثم قال بعد ذلك :

( واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كسُبْحَانَ ؛ المسمى به : « التسبيح » الصادر عن الشخص المسبَّح - مثلاً - لا لفظ التاء ، والسين ، والباء ، والياء ، والحاء ، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ، ومعناه البراءة والتزكية ) ا هـ - راجع ياسين على التصريح -

ويفهم مما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازي السالف ؛ كلاهما يدل مباشرة على الحدث المجرد من غير واسطة . ولكن كثيراً من المحققين يقولون إن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد ، وأن دلالاته على لفظ المصدر تؤدي - تبعاً - إلى الدلالة على معنى المصدر ، وبذا تكون دلالاته على الحدث المجرد دلالة غير مباشرة ، وإنما هي بالواسطة ؛ إذ هي من طريق المصدر . ( راجع الحضري والصبان في هذا الموضع من الباب ) .

ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد ، وليس له فعل من لفظه يجري عليه ؛ كالتَهْتَرَى ؛ فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له - في المشهور - يجري عليه من لفظه . وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد ، ويجري على وزن مصدر الثلاثي ، مع أن الفعل المذكور معه في الجملة غير ثلاثي ؛ مثل : توضأ وضوئاً ، وأعان عوناً ، وما شابههما من الوارد المسموع - كالشأن في جميع أسماء المصادر فإنها مقيدة بالسماع - .

بقيت مسألة هامة ، تتلخص في : أن بعض الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه : « اسم المصدر » . وحجته : ما سبق هنا ، وأن تعريف المصدر الأصيل ينطبق عليه . وهذا رأي قوي ودفعه عسير . ومسألة أخيرة : ( أشرنا إليها في ص ١٨٣ ) ، نوردها بمناسبة دلالة المصدر - في الغالب - على شيء واحد من شيئين يدل عليهما الفعل ؛ فإن هذه الدلالة تثير سؤالاً : أيهما أصل للآخر ؟ فالبصريون يقولون : المصدر . ويحتجون بأدلة ، أقواها : أنه يدل على شيء واحد ؛ هو : المعنى المجرد ؛ فهو « بسيط » .. والفعل الماضي يدل على شيئين ؛ المعنى والزمن ؛ فهو مركب . و « البسيط » أصل المركب . والكوفيون يقولون : الفعل الماضي هو الأصل الذي يدخله بعض التغيير . فتنفرع منه المشتقات ؛ لأنه يدل على ما يدل عليه المصدر زيادة ؛ والذي يتضمن غيره والزيادة عليه يعد أصلاً له .

وهذا - وغيره ما ذكره الفريقان - لا يعلو أن يكون أدلة جدلية دفاعية ، لها طلاوة الجدل القوي ، وليس لها قوة الحجة المنطقية ، ولا صحة البرهان . إذ ليس لدينا في المشتقات الكثيرة المسموعة عن العرب ما يدل من قرب أو بعد على الأصل الذي تفرع منه هذا المشتق . أما المسألة في واقعها فلم تستل إلا مجرد اصطلاح محض . غير أن كلمة : « المصدر » في أصحها اللغوي معناها : « الأصل » وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاة . وأطلقوها اصطلاحاً على أنها أصل للفعل والمشتقات كلها . فلا ضرر من الأخذ بهذا . والاقتصار عليه .

يعمل المصدر عمل الفعل <sup>(١)</sup> في حالتين :

الأولى : أن يُحذف الفعل ، وينوب عنه مصدره في تأدية معناه ، وفي التعدى واللزم ، وكثير من أنواع العمل ، نحو قول الشاعر :

يَا قَابِلَ التَّوْبِ . غُفِرَانًا مَاثِمٌ ، قَدْ أَسْلَفْتَهَا ، أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

وقول الآخر :

شكراً لربك يوم الحرب نعمته فقد حمأك بعز النصر والظفر  
ونحو : تعظيماً والديك ، وتكريماً أهلك ، وإشفاقاً على ضعيفهم  
الحجاج . والأصل : اغفر ماثم <sup>(٢)</sup> . . . . . اشكر لربك - عظم والديك -  
كبرم أهلك ، وأشفق على ضعيفهم . فحذف فعل الأمر وجوباً ، وناب  
عنه مصدره ، فعمل عمله في رفع الفاعل المستتر هنا ، وفي نصب المفعول به ،  
إن كان الفعل المحذوف ينصب مفعولاً به ؛ كالفعلين : عظم ، وكبرم ، وفي  
أكبر الأعمال الأخرى التي يعملها الفعل ؛ كالعمل في النعت ، وكتعلق الجار  
والمحذور به في المثال الأخير ، وكغيرهما من باقى المعمولات ؛ فكل هذا يعمل  
المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً . ( وقد سبق <sup>(٣)</sup> تفصيل الكلام على هذا  
الموضع ، وبيان الحذف الجائز فيه والواجب ، والقياسى وغير القياسى ، وكيفية  
إعراب هذا المصدر وباقى معمولاته ، وكل ما يتصل به من هذه النواحي المختلفة . )

( ١ ) يخالف المصدر فعله في أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بالشروط التى سنذكرها ،  
وأن فاعله يكثر حذفه جوازاً ، وإذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير المحذوف ؛ إلا إذا كان المصدر نائباً  
عن فعله ( على الوجه المشروح في باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ ) .

أما رفع المصدر لنائب الفاعل فاختار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : عجبت من قياس بالطيارة  
الصحراء ، ومن إقامة فيها معامل النقط . أى : من أن تقاس الصحراء بالطيارة ، وأن تقام معامل النفط  
فيها . بخلاف الفعل ، فإنه يعمل وجوباً بغير شرط ، ويتحمل وجوباً ضمير مرفوعه المحذوف ؛ فاعلاً  
كان أو نائب فاعل .

( ٢ ) أى : ذنبياً ( المفرد : ماثم ؛ بمعنى : إثم ؛ وهو : الذنب ) .

( ٣ ) في ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ موضوع : « حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر نائباً

## الثانية :

أن يكون المصدر صالحاً - في الغالب <sup>(١)</sup> - للاستغناء عنه ، بأن يحل محله فعل من معناه ، مسبق « بأن » المصدرية <sup>(٢)</sup> ، أو : « ما » المصدرية ، فيُسبَقُ الفعل « بأن » المصدرية حين يكون الزمن ماضياً . أو مستقبلاً . ويُسبق « بما » المصدرية حين يكون ماضياً ، أو حالاً . أو مستقبلاً ، ولكنها أوضح وأقوى في الزمن الحالى ، حيث لا تصلح له « أن » ، ( لأنها لا تصلح إلا للماضى والمستقبل <sup>(٣)</sup> ؛ بخلاف « ما » فإنها صالحة للثلاثة ) . فن أمثلة الماضى : ساءنا بالأمس مدح المتكلم نفسه . التقدير : ساءنا بالأمس أن مدح المتكلم نفسه . أو : ما مدح . . . ومن أمثلة المستقبل : سنسرد غدًا باجتياز الاختراع مرحلة الاختبار . وقولهم :

تَأَنَّ ، وَلَا تَعْجَلْ بِلَوْوِكَ صَاحِبًا لَعَلَّ لَهُ عُدْرًا وَأَنْتَ تَلُومُ <sup>(٤)</sup>

والتقدير : ( . . . بأن يجتاز الاختراع مرحلة الاختبار ، أو : بما يجتاز . . . بأن تلوم صاحباً أو : بما تلوم صاحباً . . . ) ومثل : لا شيء أنقص للأحرار من إفشائهم الأسرار ، أى : من أن يُفَشِّشُوا الأسرار : أو : مما يُفَشِّشُونَ ، ومن أمثلة الزمن الحالى : نبعشنا الآن إشاعة الشمسِ الدفء . والتقدير : نبعشنا الآن ما تُشيع الشمسُ الدفء .

ومن هنا يتبين أن المصدر يصلح للعمل في الأزمنة الثلاثة بالطريقة المفصلة السالفة ؛ دون غيرها . والذي يعينه لنوع خاص منها هو : القرينة .

\* \* \*

( ١ ) انظر « ١ » في الزيادة الآتية .

( ٢ ) « أن » المصدرية تشمل الناصبة للمضارع ، والمخففة من الثقبلة . مع ملاحظة أن الناصبة لا تقع في مواضع ، منها : عدم وقوعها بعد ما يدل على اليقين . أما الناصبة فتقع . ( وقد سبقت الإشارة في الجزء الأول ص ٤٨٤ م ٥٣ إلى علامة كل واحدة ، وموضع استعمالها ، وسيجىء في الجزء الرابع في باب : « إعراب الفعل . . . ونواصبه » ) .

( ٣ ) وهى تدخل على الماضى فيبقى زمنه على حاله . وعلى المضارع فيصير خالصاً للاستقبال .

( ٤ ) الذى يعين المصدر للمستقبل هنا ما فى البيت من صيغة الأمر والنهى ، وهما للمستقبل المحض فيجب مسايرة المصدر لهما فى نوع الزمن .



## زيادة وتفصيل :

١ - قلنا : إن الحالة الثانية هي التي يصلح فيها المصدر للاستغناء عنه « بأن والفعل » الذي بمعناه ، أو : « ما والفعل » . . . هذا الاستغناء أمر غالبي - فقط - كما نصوا على ذلك . وذكرنا أمثلة لغير الغالب ؛ منها قول بعض العرب : « سَمِعُ أذني أخاك يقول ذلك » فكلمة : « سَمِعَ » مصدر ، مبتدأ مضاف إلى فاعله : « أذُن » - وكلمة « أخا » مفعول للمصدر . . . والجملة المضارعية من الفعل : « يقول » وفاعله في محل نصب « حال » سدت مسد الخبر <sup>(١)</sup> وأغنت عنه . ومثل قولنا : ( كان استقبالك الضيوف حسناً - إن إكرامك الوفود حميداً لا إعراض عن أحد ) . . فهذه المصادر - وأشباهاها - عاملة في بعض كلام العرب ، مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل الذي قبله الحرف المصدرى « أن » ، أو « ما » ، لا لتزام أغلب العرب عدم وقوع الفعل المسبوق بأحد الحرفين في هذه المواضع ؛ فلم يعرف عنهم وقوعه مبتدأ خبره حال سدت مسد الخبر ، مثل : أن تسمع أذني أخاك يقول ذلك ، ولم يعرف عنهم أيضاً وقوع « أن » المصدرية - بنوعيتها الخفيفة من الثقيلة ، والناصفة للمضارع - مع صلتها بعد « كان » و « إن » ، إلا مفصولة بالخبر ، كقوله تعالى : « إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى » ، ولا وقوع الحرف المصدرى وصلته بعد « لا » ، غير المكررة . أي : أنه لا يتحقق في هذه المواضع الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق « بأن ، أو ما » المصدريتين <sup>(٢)</sup> . . .

وليس من اللازم كذلك أن يتحقق هذا لعمل المصدر في شبه الجملة بنوعيه ، فقد يعمل فيهما من غير إحلال ما ذكر محله . أما عمله القياسي في غير شبه الجملة فيستلزم صحة الإحلال بالتفصيل السالف .

ب - من المصادر التي لا تعمل مطلقاً المصدر المؤكّد لعامله المذكور

(١) سبق بيان الحال التي تسد مسد الخبر ، بأنواعها ، وإعرابها ، وشرح أحكامها في ج ١ ص ٥٢٢ م ٣٩ - مواضع حثفت الخبر وجوباً .

(٢) سبق هذا الحكم في ج ١ م ٢٩ - باب الموصولات الحرفية رقم ٤ من هاش ص ٤١٠ بعنوان : « ملاحظة » .

في الجملة ؛ مثل : ( خرج الإنسان من نطاق الكرة الأرضية خروجاً ) ؛ لأن  
إعماله يقتضى - مراعاة للغالب - أن يصلح في مكانه إحلال الفعل مع « أن »  
المصدرية ، أو « ما » المصدرية ؛ فيكون التقدير ؛ خرج الإنسان أنْ خرج ،  
أى : خروجه ، فيصير المصدر المنسبك مضافاً إلى ضمير كان في الأصل فاعلاً  
له . وهذه الإضافة تخرجه من المصدر المؤكد : - وهو مصدر مبهم - ، إلى  
مصدر مضاف لفاعله ، والمصدر المضاف نوعي ، لا توكيدي ؛ كما عرفنا  
في باب : « المفعول المطلق » . . .

ولكن هناك نوعاً من المصدر يؤكد عامله المحذوف وجوباً ، ويعمل  
عمله - . وقد سبق إيضاح هذا النوع ، وسرد فروعه وأحكامه <sup>(١)</sup> - .  
كذلك المصدر العددي ؛ فإنه لا يعمل - في الغالب الراجح - ؛ لأن  
يجب « أن » أو « ما » وصلتهما يزيل العدد حتماً <sup>(٢)</sup> ، ويضعيه ؛ ليحلاً  
محله ، فلا يوجد في التركيب الجديد ما يدل على العدد .  
أما المصدر النوعي فيعمل في بعض حالات قليلة - ولكنها قياسية - منها :  
أن يكون مضافاً لفاعله <sup>(٣)</sup> ولو كان هذا المصدر مفعولاً مطلقاً - نحو :  
زرعت الحقل زراعة الفلاح حقله . . . أى : مثل زراعة الفلاح حقله ، فقد عمل في  
فاعله المضاف إليه ، وعمل أنصب في مفعوله . وقد تكلمنا ، بمناسبة أخرى <sup>(٤)</sup> -  
على أقسام المصدر ما يعمل منها ، وما لا يعمل .

(١) في ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ .

(٢) أكثر هذه التعليقات مصنوع ، ومن السهل نقضه . والتعليل الحق هو : استعمال العرب .

(٣) وقد ينصب المفعول به أولاً ينصبه ، كما سبقت الإشارة لهذا ( في ج ٢ - رقم ٤ من هامش

ص ١٧٢ م ٧٤ باب : المفعول المطلق ) .

(٤) ج ٢ ص ١٧١ م ٧٤ باب : المفعول المطلق .

## ج - شروط أخرى :

الشرط السابق لإعمال المصدر هو شرط « وجودي » ، أو « إيجابي » كما نقول اليوم ، ( أى : لا بد من تحققه ووجوده ) وهناك شروط أخرى يسميها النحاة شروطاً عَدَمِيَّة ( أو : سلبية ، بمعنى : أنه لا بد من عدم وجودها ) ، وأهمها :

( ١ ) ألا يكون مصغراً ؛ فلا يجوز : فُتَيْحَكَ الباب بعنف أمر لا يَسُوغ .  
تريد : فتَحِك الباب <sup>(١)</sup> .

( ٢ ) ألا يكون ضميراً ، فلا يجوز : حَيَّ الأوطانَ عظيمٌ ، وهو بلا دأً أجنبيَّةً أقلُّ . تريد : وحَيَّ بلا دأً أجنبيَّةً أقلُّ : فتاب الضمير عن المصدر المحذوف . وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين ، ورأيهم - هنا - ضعيف ؛ لأن الضمير النائب عن المصدر المحذوف لا ينوب عنه في العمل - ، طبقاً للرأى الأصح ، الأغلب الذي يؤيده الوارد الكثير - .

( ٣ ) ألا يكون مخموراً بالتاء الدالة على الوحدة <sup>(٢)</sup> ؛ فلا يصح : ابتهجت بضربتك العدو الغادر ، لأن ضَرْبَةً ، مصدر مخموم بالتاء الزائدة الدالة على المرة الواحدة <sup>(٣)</sup> . فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة ، نحو : « رحمة » و « رهبة » - جاز أن يعمل ؛ نحو : رحمتك الضعفاء دكيل نبلك ...

( ٤ ) ألا يتأخر عن معموله الذي ليس شبه جملة ؛ فلا يصح : أعجبتني

( ١ ) ورد في السماع إعماله مصغراً في مثل : رُوِيْدَ المستفهم ، بمعنى : أهمل المستفهم . « فرويد » اسم فعل أمر . ويصح اعتباره مصدر نائباً عن فعل الأمر ، وأصله « إرواد » وفعله : « أرود » ثم صغر المصدر : « إرواد » تصغير ترخيم بحذف زوائده فأنتهى إلى : « رويد » .

- كما سيحىء في باب اسم الفعل ، ج ٤ ص ١٠٨ م ١٤١ - .

( ٢ ) أى : على المرة الواحدة - وسيحىء الكلام عليه في ص ٢٢٥ م ١٠٠ - .

( ٣ ) لأن الدلالة على العدد تعارض الدلالة الأصلية للمصدر ؛ وهي الحدث المجرد من كل شيء .

آخر ؛ كعدد ، ونحوه - .  
كـ سبق عند الكلام عليه في « ب » من هامش ص ١٨٣ - .

.....  
.....

— المريض — مساعدتُك . والأصل : أعجبتني مساعدتُك المريض .  
أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح تقديمه ؛ لوروده فى القرآن الكريم<sup>(١)</sup> ، فى قوله تعالى : ( فلما بلغ — معه — السعى ... ) وقوله تعالى : ( لا يَسْبِغُونَ — عنها — حَوْلًا ) ، وقوله تعالى : ( ولا تأخذُكُمُ بهما — رَافَةً فى دين الله ) ، وقولهم : « اللهم اجعل — لنا من أمرنا — فَرَجًا » وقول الشاعر :

وبعض الحِلم عند الجه ل للذلة إذعان

والأصل : السعى معه — حَوْلًا عنها — رَافَةً بهما — فَرَجًا لنا من أمرنا — إذعان للذلة ... و ... ولا داعى للتكلف والتأويل للمنع ، من غير داع ، وبخاصة فى القرآن .

(٥) ألا يكون مفصولاً من معْموله — المفعول ، وغير المفعول — بفواصل أجنبي<sup>(٢)</sup> ، ولا بتابع<sup>(٣)</sup> ، ولو كان هذا التابع نعتاً أو غيره من التوابع الأربعة ، فلا بد أن تقع بعده — مباشرة — كل معمولاته من غير فاصل أجنبي بينها ؛ لأن الفصل بالأجنبي ممنوع مطلقاً ... فلا يجوز : إني أقوى على تأدية فى الصباح أعمالاً مختلفة ؛ أى : على تأدية أعمالاً مختلفة فى الصباح . كما<sup>(٥)</sup> لا يجوز : إني أبادر إلى تلبية صارخاً المستغيث . أى : إلى تلبية المستغيث صارخاً ... و ... و ...

(١) ولأن شبه الجملة يقع فيه التوسع والتساهل فى كلام العرب ؛ هذا إلى وروده متقدماً فى الآيات والأمثلة التالية — ولهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٣ — .

(٢) أى : بفواصل ليس معمولاً لهذا المصدر .

(٣) وإذا كان للمصدر معمولات لم يجز العطف عليه إلا بعد استيفائه جميع معمولاته .

وفى رقم ١ من هامش ص ٤٣٦ حكم الفصل بين التابع ومتبوعه ، ثم ( انظر الحالة الثانية التى فى ص ٦١٠ ) .

(٤) لهذا تأخر النعت عن المعمول شبه الجملة فى قول الشاعر :

إنَّ وجدى بكِ الشديد أَرانى عاذرا من عهدتِ فيكِ عذولا

(٥) وهذا يستلزم عدم الفصل بالأجنبي بين المعمولات .

(٦) ألا يكون مثني أو جمعاً ( فيجب أن يكون مفرداً ) ومن الشاذ  
إعمال غير المفرد ؛ كقول الشاعر :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ      أَبَا قُدَّامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَاءَ<sup>(١)</sup>

فكلمة : « أبا » ( من أبا قدامة ) مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسير ،  
وهو : « تجارب »<sup>(٢)</sup> . وأجاز بعض النحاة إعمال الجمع . ورأيه حسن ، لورود  
السماع به في بضعة أمثلة ، ولما فيه من تيسير يفيد ولا يضر .

(٧) ألا يكون محذوفاً والمعمول غير شبه جملة ؛ فإن كان شبه جملة جاز  
إعمال المصدر المحذوف ؛ ولهذا أجازوا أن يكون الجار والمجرور في :  
( بسم الله الرحمن الرحيم ) . متعلقاً بمصدر محذوف ، والتقدير : ابتدأني  
باسم الله .

\* \* \*

(١) الفنع : الكرم والخير .

(٢) راجع المعنى .

أقسام المصدر العامل المقدّر بالحرف المصدرى وصلته :

ثلاثة أقسام قياسية :

(١) مضاف ، وهو أكثرها عملاً ، وأعلاها فصاحة ؛ نحو قوله تعالى :  
(فَإِذَا قُضِيَتْكُمْ مَسَاسِكُكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ، أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا) ،  
المصدر الأول : « ذِكْر » مضاف للضمير : « الكاف » ، ومعها الميم <sup>(١)</sup> .  
وإذ أضيف المصدر فقد يضاف لفاعله وينصب المفعول به <sup>(٢)</sup> ، إن وُجد ؛  
فيكون الفاعل محموراً في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولهم ؛ ( مصاحبةُ المرءِ  
العقلاء أَلَزَمُ ، ومجانبةُ المرءِ السفهاءَ أَسْلَمُ . ) فقد أضيف كل من المصدرين :  
« مصاحبة » ، و « مجانبية » لفاعله : « المرء » وجره لفظاً فقط ؛ لأنه مرفوع  
مَحَلّاً ، ونَصَبَ المفعول بعد ذلك ؛ وهو : « العقلاء » و « السفهاء » ، ومثل  
قول الشاعر :

وَأَقْتُلْ دَاءَ رُؤْيَى الْعَيْنِ ظَالِماً يَسِيئُ ، وَيُتَلَى فِي الْمَحَافِلِ حَمْدُهُ  
فالمصدر - وهو ؛ رؤْيَى - أضيف لفاعله - « العين » المحرور لفظاً ،  
المرفوع محلاً ، ونصب المفعول به ( ظالماً ) . ومثل :  
يَا مَنْ يَعْزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ وَجَدَانُنَا كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمُ  
فالمصدر : « وجدان » أضيف لفاعله : « نا » - على الوجه السالف - ونصب  
المفعول به : « كل » .

فإذا جاء تابعٌ للفاعل - كالنعت ، أو : التوكيد ، أو : العطف ، أو :  
البدل - جاز في التابع الجرح ؛ مراعاة للفظ الفاعل المتبوع ، وجاز الرفع  
مراعاة لمحل هذا الفاعل ؛ ففي المثال الأول : نقول : مصاحبة المرءِ العاقلِ -  
العقلاء أَلَزَمُ ، ومجانبة المرءِ المهذبِ السفهاءَ أَسْلَمُ ، بجر كلمتي : « العاقل »

(١) ومن الأمثلة : « رعاية » - توتى . . . - منة ، في قول شاعرهم :

رعاية الله خير من توقينا ومنّة الله بالإحسان تغنيننا .

(٢) وهذا إن كان فعله متعدداً لواحد ، أو كان متعدداً لأكثر على الوجه المبين في رقم ٣ من هامش  
الصفحة الآتية . فإن كان الفعل لازماً جاز إضافته لفاعله ، أو للظرف .

والمهذب ؛ أو برفعهما ، على الاعتبارين السالفين <sup>(١)</sup> .

وقد يضاف المصدر للظرف <sup>(٢)</sup> ؛ فيجره ، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به إن وجِدَ ؛ نحو : إهمال اليوم المريض الدواء معتوق للشفاء .

وقد يضاف المصدر لمفعوله ؛ فيصير المفعول به مجروراً في اللفظ منصوباً في المحل <sup>(٣)</sup> ، ويجيء الفاعل بعدهما مرفوعاً إن وجِدَ ؛ كقولهم : ( صيانة <sup>(٤)</sup> الحواس الشاب ، وديعة تنفعه في شيخوخته <sup>(٥)</sup> ) . والأصل : صيانة الشاب الحواس - ؛ فأضيف المصدر : « صيانة » إلى مفعوله : « الحواس » فصار المفعول به مجروراً لفظاً ، منصوباً محلاً . وتلاهما الفاعل مرفوعاً <sup>(٦)</sup> . فإذا جاء للمفعول به تابع - من التوابع الأربعة - جاز في التابع الجرّ مراعاة للفظ المفعول به ، أو النصب مراعاة لمحلّه . فنقول في المثال السالف : صيانة الحواس الخمس الشاب ، دين عليها . . . . . يجر كلمة : « الخمس » أو نصبها . . . « ملاحظة » : إنما يضاف المصدر لفاعله وينصب المفعول به ، أو : العكس ، حين يقتضى المقام ذكرهما ، وإلا فقد يحذف أحدهما ، أو :

( ١ ) ومن ذلك قول العرب - كما جاء في كتاب : « معاني القرآن » للفراء ج ١ ص ١٦ - : عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، ( بالرفع ) ، أو بعضها على بعض ( بالكسر ) . فرفع كلمة : « بعض » على اعتبارها بدلاً من البيوت المرفوعة المحل . لأنها مجرورة لفظاً في محل رفع فاعل المصدر . . . ( ٢ ) إذا صار الظرف « مضافاً إليه » ، زال عنه اسم الظرف ؛ إذ لا يصح تسميته ظرفاً - كما كررنا في مناسبات مختلفة - إلا في حالة واحدة ؛ هي نصبه على الظرفية .

( ٣ ) فإن كان المصدر متعدياً لمفعولين أو ثلاثة جاز إضافته لأحدها ونصب ما عداه ، ثم يرفع الفاعل ، ويجوز إضافته للفاعل ، ونصب المفعول به الواحد أو الأكثر ، كما يجوز إضافته للظرف ، مع بقاء الفاعل مرفوعاً - إن وجد - وترك ما يوجد من مفعول به أو أكثر منصوباً ( إن وجد ) .

( ٤ ) أى : محافظته على سلامتها .

( ٥ ) المراد : أن من صان حواسه في شابه تصونه في شبيه وكهولته ؛ فلا يشكو الأمراض وضعف هذه الحواس ؛ لأنه لم يهملها ، ولم يسرف في الانتفاع بها زمن شبابه ؛ فظلت سليمة حتى وصل إلى زمن الهرم والكبر .

( ٦ ) ومن الأمثلة الواردة التي أضيف فيها للمفعول به ، ورفع الفاعل قول الشاعر :

نَجِدُ رِقَابَ الْأَوْسِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ      كَجَدِّ عَقَاقِيلِ الْكُرُومِ خَبِيرُهَا

فقد أضيف المصدر : « جد » إلى مفعوله : « عقاقيل » ، وجاء فاعله - وهو : خبير - مرفوعاً بعدهما . ( عقاقيل للكروم : ما زرع من فروع للعنب ) .

يُحذفان معاً . ففنّ إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول به الذى لا يتعلق  
الغرض بذكره ؛ قوله تعالى : ( وما كان استغفار إبراهيم لأبيه . . . ) والأصل :  
استغفار إبراهيم ربّه لأبيه . كما يجوز العكس بحذف الفاعل مع ذكر المفعول  
به : كقوله تعالى : « لا يسأّم الإنسان من دعاء الخير » ، أى : من دعائه الخير .

( ٢ ) مُنَوّن ، ويلى السابق فى كثرته وفصاحته ، نحو قوله تعالى :  
( . . . ) أو إطعام فى يوم ذى مسغبة<sup>(١)</sup> ، يتيماً . . . ) ، فكلية :  
« يتيماً » ، مفعول به للمصدر : « إطعام » ومنه قول الشاعر :

يَضْرِبُ بِالسَّيْفِ رُئُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ<sup>(٢)</sup> عَنْ الْمَقِيلِ<sup>(٣)</sup>  
فكلية : رؤوس ، مفعول به للمصدر : « ضَرَبَ » .

( ٣ ) مبدوء « بآل » وهو — مع قياسيته كسابقتيه — أقل منهما استعمالاً  
وبلاغة . ومن أمثله قول الشاعر يندم :

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ<sup>(٤)</sup> أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ<sup>(٥)</sup>  
فكلية : « أعداء » مفعول به للمصدر : « النكايه » .

\* \* \*

إعمال اسم المصدر<sup>(٦)</sup> :

اسم المصدر نوعان : ؛ علم ، وغير علم ، فالأول لا يعمل<sup>(٧)</sup> ؛ ومن أمثله :  
« بَرَّة » علم جنس على : « البِر » ، و « فَجَّار » علم جنس على : « الفَجْرَة »  
بمعنى : « الفجور » ، بشرط أن يكون فعلهما : « أَفْجَرَ » و « أَبْرَ » فى

( ١ ) ذى مسغبة : صاحب مجاعة . ( أى : أنه جائع ) .

( ٢ ) الهام : الروس . المفرد : هامة .

( ٣ ) المقييل : مكان الاستقرار والثبات . والمراد هنا : المنق ، إذ يستقر الرأس فوقه .

( ٤ ) التنكيل والتعذيب .

( ٥ ) معنى البيت : هذا الشخص قليل التنكيل والتعذيب لأعدائه ؛ خوفاً على حياته منهم ، لظنه أن  
الفرار من ميدان القتال يطيل الأجل ويؤخر الموت .

( ٦ ) سبق تعريفه مفصلاً ، وبيان الفرق بينه وبين المصدر فى هامش ص ٢٠٧ و ٢٠٨ .

( ٧ ) لأن العلم — فى جميع صورته ورواقعه الإعرابية المختلفة — لا يعمل مطلقاً ، ولو كان فى  
أصله مشتقاً .



مثل : أفجر فلان فلاناً ، وأبره ؛ بمعنى : صيره ذا فجور ، وبرّ . فإن كان فعلهما « فـجـرَ » و « بـرَّ » فهما مصدران مباشرة <sup>(١)</sup> .

أما غير العَلَمَ فيعمل بالشرط الذى يعمل به المصدر الذى ليس نائباً عن فعله ؛ ( وهو : إحلّال الحرف المصدرى « أن » أو : « ما » وصلتتهما محله <sup>(٢)</sup> ) .

وإعمال اسم المصدر - مع قياسيته - قليل . والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، ومن أمثلة إعماله قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمُ الْوُفَا  
وقول الآخر :

إِذَا صَبَحَ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءَ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُيَسَّرًا  
فكلمة : « الكرام » مفعول به لاسم المصدر : « عِشْرَةٌ » ، وفعله هنا : « عَاشَرَ » . وكلمة : « المرء » مفعول به لاسم المصدر : « عَوْنٌ » وفعله هنا : عَاوَنَ . . . <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر رقم ٣ و ٥ من هامش ص ٢٠٨ .

(٢) وبيان هذا فى ص ٢١٢ .

(٣) اقتصر ابن مالك على أربعة أبيات فى تدوين كل الأحكام السالفة ؛ أولها :

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مضافاً ، أو مُجَرِّداً ، أو مَعَ « أَل »  
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أو : « مَا » يَحُلُّ محلّه ، ولِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

يريد : ألحق المصدر بفعله فى العمل ، فاجعله مثله فى التعدى واللزوم وغيرهما بما أوضحناه . وهذا الإلحاق بفعله يشمل الأحوال الثلاثة للمصدر ؛ إذ يكون مضافاً ، أو مبدوءاً بأل ، أو مجرداً من أل والإضافة ؛ فيكون متوناً .

ثم بين أنه يعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبوق « بأن » أو « ما » المصدريتين محله . فإن لم يمكن إحلال أحد الحرفين المذكورين مع صلته محل المصدر لم يعمل شيئاً . وهذا كلام مبهم مجمل أوضحناه وفصلناه فى الشرح . ثم قال :

وَبَعْدَ جَرْمِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلُ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ

عرفنا أن المصدر العامل يجوز أن يضاف إلى فاعله وينصب المفعول ، أو العكس ، وهو هنا يقول :-

.....

=بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له ، وبعد جره للمضاف إليه - كل عمله بعد ذلك بالنصب أو بالرفع ، وذلك بأن تأتى باللفظ منصوباً مفعولاً به إن كان المصدر قبله مضافاً للفاعل المجرور في اللفظ ، المرفوع في المحل . أو أن تأتى بكلمة مرفوعة فاعلاً ، إن كان المصدر قبلها مضافاً للمفعول به وصير هذا المفعول مجروراً في اللفظ منصوباً للمحل . وختم الباب بقوله :

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

يريد : إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فجرَّ (فاجرَّز . . .) هذا التابع ؛ مراعيًا لفظ المجرور ، سواء أكان مرفوعاً محلاً ؛ لأنه فاعل ، أو منصوباً محلاً ؛ لأنه مفعول به . وبين أن هذا الجر مراعاة اللفظ ليس محتوماً ؛ فن يراعى المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن ، ورأيه سيدي .

## زيادة وتفصيل :

١ - بعض النحاة يجعل لاسم المصدر قسمًا ثالثًا يسميه : « المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة » . ومن أمثلته : المحمّدة ، أى : الحمد ، والمضرب ، أى : الضرب ، ومُصَاب ، ( بمعنى : إصابة ) فى قول الشاعر :

أظْلومُ <sup>(١)</sup> إن مُصَابِكُم رجلا أهدى السلام ، تحيةً - ظلمُ

لكن يرى المحققون أن المبدوء بالميم كالأمثلة السابقة - ونظائرها - هو نوع من المصدر يسمى : « المصدر الميمي » ( وله أحكام خاصة ستجىء فى بابهِ ) <sup>(٢)</sup> وإيس باسم مصدر . وهذا الرأى هو الشائع اليوم ، والأخذ به واجب ، وإعماله عمل فعله كثير بالطريقة التى سنشرحها هناك <sup>(٣)</sup> . . .

أما المبدوء بميم زائدة للمفاعلة فمصدر أصيل نحو : قاومت الباطل مقاومة عنيفة ، وناصرت أهل الحق مناصرة لا توائى فيها ولا قصور .

ب - اسم المصدر العامل ثلاثة أقسام ، كالمصدر العامل :

( ١ ) مضاف ، وهو الأكثر ؛ نحو : ناصرت الوطن نصراً حرّاً وطنه - وهتدت الباطل هدم الخيمة صاحبها .

وإضافته - كما رأينا - قد تكون لفاعل مع نصب المفعول به ، وقد تكون للمفعول به مع رفع الفاعل . ويجوز فى تابع المضاف إليه الجر مراعاة للفظه ، كما

( ١ ) المعنى : يا ظلوم . إن إصابتكم رجلا أهدى إليكم السلام للتحية ، ظلم دنكم . فكلمة

« رجلا » مفعول به للمصدر الميمي : « مصاب » على الرأى الأحسن . وكلمة : « ظلم » خبر « إن » . - وسيماد ذكر البيت فى هامش ص ٢٣٦ بمناسبة هنالك .

و « ظلوم » اسم امرأة . قال الشنقيطى - صاحب الدرر اللوامع على همع الهوامع - ج ٢ ص ١٩٦ مانصه : ( أكثر الرواة على أن الرواية : « أظْلوم » كما جاء فى الأصل ، وبعضهم قال : إن الصحيح « أَظْلَم » بالياء المثناة التحتية ) ثم نقل الخلاف فى قائل البيت وارتضى أن الصحيح نسبته إلى الحارث بن خالد ابن العاص من قصيدة مطلعها :

أَفْوَى مِنْ آلِ ظَلِيمَةِ الْحَرَمِ فَالْعَيْرَانِ ، فَأَوْحَشَ الْحَطَمِ

يجوز مراعاة محله في الرفع والنصب على الوجه الذي سبق في المصدر<sup>(١)</sup> .

(٢) منون ؛ نحو : طربت لنصير حرّ وطنه انتصاراً باهراً .

(٣) ومحلى بال ؛ مثل : عاوت الصديق كالعون الأهل ..

ح - من أحكام اسم المصدر العلم أنه لا يضاف ، ولا تدخل عليه « أل »

التي للتعريف ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يوصف ، ولا يقصد به الشيوخ ...<sup>(٢)</sup>

(١) في ص ٢١٨ .

(٢) راجع ما نقله الصبان في هذا الموضع عن « الجمع » .

## المسألة ١٠٠ :

## المصدر الدال على المَرَّة ، والدال على الهَيْئَة

عرفنا<sup>(١)</sup> أن المصدر الأصلي لا يدل بذاته إلا على : « المعنى المجرد » فلا علاقة له - في الغالب - بزمان ، ولا مكان ، ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علمية ولا عدد ، ولا هيئة ، ولا شيء آخر غير ذلك المعنى المجرد .

لكن من الممكن تناوله ببعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القليلة ، فلا يقتصر - بعدهما - على المعنى المجرد ، وإنما يدل عليه وعلى شيء آخر معه هو : « المَرَّة الواحدة » ، أو : « الهيئة »<sup>(٢)</sup> ، بمعنى : أن المصدر الأصلي يدل بعد هذا التغيير ، والزيادة اللفظية - إمّا على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة العددية التي تبين الوَحْدَة ، ( أى : أنه واحد ، لا اثنان ، ولا أكثر . . ) . وإمّا على المعنى المجرد مزيداً عليه وصفه بصفة من الصفات ؛ كالحسن ، أو : القبح ؛ أو : الطول ، أو : القِصَر . . . أو غير ذلك مما يتصل بهيئته ، وشكله ، وأوصافه ، لا بعدد مراته<sup>(٣)</sup> .

فالمصدر الأصلي في دلالاته الأساسية الأولى خال من التقييد ، بخلافه إذا دل على المرة أو الهيئة فإنه يكون في « المَرَّة » مقيداً - مع الحدث - بالدلالة على أن هذا الحدث مرة واحدة ، وفي « الهيئة » يكون مع الحدث مقيداً بوصف خاص<sup>(٤)</sup>

(١) في رقم ٤ من هامش ص ١٨٧ - أما الكلام المفصل عن أصل المشتقات ففي ص ١٨٢ -

(٢) أى : هيئة الحدث وكيفيته وشكله . وفسر بعضهم الهيئة بأنها : « النوع » .

(٣) فائدة المصدر الدال على « المرة » ، أو على « الهيئة » أنه يدل على شيئين ممّا بأوجز لفظ ، وأقل كلمات . ومن الممكن الوصول إلى هذه الدلالة بتمثيل آخر ، ولكنه سيكون تمبيراً أكثر ألفاظاً وكلمات . أما المصدر الأصلي فلا يدل إلا على شيء واحد - في الغالب - هو المعنى المجرد الخالي من كل تقييد وتمديد .

(٤) متى دل المصدر الأصل على المرة بالطريقة التي شرحناها - فإنه يصير من قسم المصدر الأصل الذي يدل معناه على المرة ، مع توكيد معنى عامله أيضاً ؛ أى : أنه يدل على الأمرين ممّا . = النحو اللوائى -

وإذا دل المصدر الأصلي - بعد التغيير - على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة على الوحدّة - وهى « المرة » - أو على « الهيئة » فإنه يظل محتفظاً باسمه كما كان . ولكنه يشتهر باسم : المصدر الدال على « المرة » ، أو على « الهيئة » فهو فى الحالتين مصدر أصلى<sup>(١)</sup> له اسمه ، وكل أحكام المصدر الأصلى<sup>(٢)</sup> . إلا أن الدال على « المرة » لا يعمل - كما سبق<sup>(٣)</sup> - .

١ - فإذا أردنا الدلالة على « المَرَّة » الواحدة من المصدر الأصلى لفعل ثلاثى فوق دلالاته على المعنى المجرد : ( أتينا بمصدره المشهور ، مهما كانت صيغته ، ومهما كان وزنه ) - ( وجعلناه على وزن : « فَعْلٌ » ، ولو بحذف أحرفه الزائدة إن اقتضى الأمر هذا ) - ( وزدنا فى آخره تاء التأنيث ) : فيصير الوزن : « فَعْلَةٌ » ، وهى صيغة المصدر المطلوب الدال على « المرة » فوق دلالاته على المعنى المجرد ؛ ولا تتحقق هذا الصيغة إلا بتحقيق الأمور الثلاثة السالفة . فالوصول إلى الصيغة الدالة على « المرة » من المصادر : أخذ - قعود - فَرَح - جَوَلان وأشباهها . . . ، يجب : ( تجريد كل مصدر أصلى من حروفه الزائدة ، إن وُجدت ) ، ثم ( تحويل صيغته بعد ذلك إلى : « فَعْلٌ » ) ، ثم ( زيادة تاء التأنيث فى آخرها ) ؛ فتصير : أخذة - قَعْدَةٌ - فَرَحَةٌ - جَوَلَةٌ ؛ وهذه المصادر الأصلية تدل هنا على

= ويكون بيان المرة هو الأهم - طبقاً لما سبق فى باب : « المفعول المطلق » ، ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٩ - وكذلك حين يدل على الهيئة ، فإنه يصير من قسم المصدر الذى يدل معناه على الهيئة مع توكيده معنى عامله ، ويكون بيان الهيئة هو الأهم ؛ طبقاً للبيان المشار إليه آنفاً .

( ١ ) كما سهقت الإشارة لهذا ( فى رقم ٤ من الهامش السابق وفى رقم ٤ من هامش ص ١٨٧ ) قال الصبان فى هذا الموضوع ما نصه : ( مقتضى ما سبق أن « فَعْلَةٌ » التى للمرة كجَلَسَةٌ ، هى من المصادر ؛ فيكون للفعل : جلس - مثلاً - مصدران ؛ أحدهما دال على « المرة » ؛ وهو « جَلَسَةٌ » ؛ والثانى لا دلالة عليها وهو : « جلوس » ) اهـ .

وأيّن المصدر الميمى ؟ الحق أن لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر - ( كما أوضحنا فى ص ١٨١ ) - أولها : المصدر الأصل الصريح الذى لا يدل إلا على المعنى المجرد . وثانيتها : المصدر الأصلى الذى يدل على المعنى المجرد مزيداً عليه « المرة » أو « الهيئة » . وثالثها المصدر الميمى . أما المصدر الصناعى فليس مصدراً للفعل ، ودلالاته تختلف عن دلالة غيره . ولا يكون هو ، ولا الميمى دالين على المرة أو الهيئة . ( ٢ ) ومنها : أن يتعلق به شبه الجملة .

( ٣ ) فى رقم ٣ من ص ٢١٥ . حيث بيان السبب ( وسيجيء ) - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٠ - أن المصدر الميمى للتوابع قد يعمل ( . . . ) .

المعنى المجرد ، وعلى المرة معاً ؛ نحو : أخذت من المال أخذة - قعدت على الأريكة قعدة - تجددت لنا فريحة بالنصر ، قمت بجولة حول المدينة . والمعنى : أخذت واحدة - قعدة واحدة - فريحة واحدة - جولة واحدة <sup>(١)</sup> .

فإن كانت صيغة المصدر الأصل موزوعة في أصلها على وزن : « فَعْلَة » : نحو : نظرة - هفوة - رافة - صيحة ... لم تدل بنفسها في هذه الصورة على المرة ، ووجب زيادة لفظ آخر معها ليدل على « المرة » أو قيام قرينة أخرى تدل عليها . والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتاً . فنقول مثلاً : ربما تنفع النظرة الواحدة في ردع المسيء - قد تعقب الهفوة الواحدة عواقب خطيرة - إن رافة واحدة بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين - أهلك الله بعض الغابرين بصيحة لم تتكرر <sup>(٢)</sup> . . .

ولا بد في صياغة « فَعْلَة » الدالة على « المرة » من تحقق شرطين : أن تكون لشيء حسي ، صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية ، وأن يكون ذلك الشيء المحسوس غير ثابت ؛ فلا تصح صياغة « فَعْلَة » للدلالة على أمر معنوي عقلي محض ، كالذكاء ، أو : العلم ، أو : الجهل ، أو : النبوغ . . . ولا تصح صياغتها من الأوصاف الثابتة ، كالظرف ، والحسن . والملاحة ، والقبح ، والطول ، والقصر . . .

وإن كان الفعل الماضي غير ثلاثي فالوسيلة للدلالة على المرة من مصدره الأصل هي : زيادة تاء التانيث في آخر هذا المصدر مباشرة ، دون زيادة ، أو حذف ، أو تغيير آخر . مثل : « إنعام » مصدر الفعل الرباعي : « أنعم »

(١) ومن الشاذ المسموع قول العرب : حَجَّ فلان حجة (بكسر الحاء) - ومنه . شهر ذى الحجة فجهاداً بالمصدر الدال على المرة مصوغاً على وزن : « فَعْلَة » (بكسر ، فسكون) وهذه الصيغة هي الخاصة بالحجة . وبالرغم من هذا السماع الوارد عنهم لا مانع أن نقول في المرة : « حَجَّة » بفتح أول الكلمة تطبيقاً لصيغة : « فَعْلَة » الخاصة بالمرة ؛ عملاً بما يبين المفيد الذي عرضناه في ص ١٩١ .

ومن المسموع أيضاً رأيته رؤيئة (بوزن فَعْلَة) مراداً بها المرة ، ولا مانع من استعمال القياس فيما أيضاً - راجع « تاج العروس » ، مادة : « حج » . هذا ، وقد نقل ابن خالويه في كتابه المسمى : « ليس في كلام العرب » أن فتح الراء مسموع أيضاً .

(٢) انظر آخر الملاحظة الآتية في ص ٢٢٩ .

و « تَبَيَّنَ » مصدر الفعل الحماسي : « تَبَيَّنَ » ، و « استفهام » مصدر الفعل السداسي : « استفهم » فإن صيغها الدالة على « المرة » هي : « إنعامه » — تَبَيَّنَتْهُ<sup>(١)</sup> — استفهامه . . . نحو ، إن إنعامه الله تعالى النفس انشراحاً — تَبَيَّنَتْهُ<sup>(٢)</sup> الحق جلبت الخير ، ودفعت البلاء — استفهامه وهداية<sup>(٣)</sup> ، خير من صمت وضلالة .

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثي مشتملاً في أصله على تاء التأنيث فإنه لا يصلح للدلالة المباشرة على المرة ، ويجب زيادة لفظ آخر معه ، أو قيام قرينة تدل عليها . نحو : « استعانة » تقول : استعانة واحدة بأريحي قد تمنع خطراً داهماً . والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتاً ، كالمثال السالف .

\* \* \*

ب — وإذ أردنا أن ندل على « الهيئة » بمصدر الثلاثي — فوق دلالته على المعنى المجرد — صغناه بالطريقة السالفة على وزن : « فِعْلَةٌ » ، ( بأن نجئ بمصدر الفعل الثلاثي ، دون غيره من الأفعال التي ليست ثلاثية ونحذف ما فيه من الحروف الزائدة إن وجدت ، ) ثم ( نزيد في آخره تاء التأنيث ) ، ثم ( نجعله على صورة : « فِعْلَةٌ » ) فهذه أمور ثلاثة لا بد من تحققها ؛ فنقول في مصادر الثلاثي السالفة : إخذة — قعدة — فِرْحَة — جيلة<sup>(١)</sup> . . . ؛ نحو : إخذة القط — فريسته مزعجة — قعدة الوقور جميلة — فِرْحَة العاقل يزينها الاعتدال — جيلة<sup>(٢)</sup> الرحالة شاهدة برغبته في كشف المجهول . والمعنى : هيئة أخذ القط ، وطريقته في الأخذ . . . — هيئة قعود الوقور ، وطريقته ، وشكل قعوده . . . — هيئة فرح العاقل وصورته في أثناء فرحه . . . — هيئة جولان الرحالة ، وشكل جَوْلانه ، ومنظره . . .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعة في أصلها على وزن : « فِعْلَةٌ » الخاص « بالهيئة » ؛ نحو : عِزَّة — نِشْدَة<sup>(٤)</sup> — رِخْوَة<sup>(٥)</sup> . . . وجب

(١) يجب فتح ما قبل تاء التأنيث هنا وفي كل موضع آخر .

(٢) أي : مع هداية : بمعنى أنها تؤدي إليها .

(٣ و ٣) أصلها : « جَوْلَةٌ » ، ( جلبت الواو الساكنة ياء بعد الكسرة . . . ) .

(٤) نشد الرجل مأربه نَشْدًا ، ونَشْدَة : طلبه وسعى وراءه .

(٥) استرخاه .



التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على « الهيئة » ؛ كزيادة بعض الألفاظ للدلالة عليها ؛ أو إقامة قرينة ، — أى قرينة — ترشد إليها ، وإلى ما يراد منها من حسن ، أو قبح ، أو زيادة ، أو نقص . . . أو غير هذا من الأوصاف التى يراد وصف المصدر بها ، مثل : العِزَّة الجاهلية تحمل صاحبها على الطغيان — نِسْدة المآرب بالحكمة كفيلة بإدراكها .

ويلاحظ أن الدلالة على « الهيئة » بالصيغة المباشرة السالفة ، إنما تقتصر على مصدر الفعل الثلاثي ؛ مع زيادة التاء فى آخر هذا المصدر إن لم تكن موجودة ؛ فنهما تتكون الصيغة الدالة بنفسها على المعنى المجرد وعلى « الهيئة » معًا . أما الأفعال التى ليست ثلاثية فلا تصاغ — قياساً — من مصادرهما الأصلية صيغة تدل على « الهيئة » ، وإنما يزداد على المصدر الأصلية قرينة ، أو لفظ يدل على الوصف المراد ، من غير التزام قرينة معينة ، أو لفظ معين . فعند إرادة الدلالة على الهيئة من المصادر : تكلم — استمع — اندفاع — وأشباهها . . . نقول : التكلم الكثير مدعاةً للملل — الاستماع الحسَن أمانة العقل الراجح — الاندفاع الطائش مقدمة البلاء العاجل .

وجمل القول : إذا كان المصدر الأصلى موضوعاً فى أصله على وزن : « فَعْلَة » كعِزَّة — وأردنا أن يدل على « المرة » وجب تحويله إلى صيغة « فَعْلَة » فنقول : ثارت فى رأس الجاهلى عِزَّة أبعدته عما يحسن بالعقل . وكذلك إن كان موضوعاً فى أصله على وزن : « فَعْلَة » ؛ كرحمة ، وأردنا أن يدل على « الهيئة » فإننا نحوله إلى صيغة : « فَعْلَة » ؛ فنقول : رَحْمَة ، مثل : ( رَحْمَة تداوى ، ورحمة تسجرح <sup>(١)</sup> ) .

\* \* \*

وخلاصة ما سبق :

(١) أن الفعل الثلاثي يصاغ — بشرطين — مصدره الأصلى الشائع على وزن : « فَعْلَة » للدلالة على أمرين معًا ؛ هما : المعنى المجرد ، و« الممرّة » .

(١) هذه حكمة قديمة ، معناها أن هيئة الرحمة ، والطريقة التى تظهر بها ، وتقدم لمستحقها — قد تكون طريقة كريمة تقيده ، وتزيل أو تخفف آلامه ومتاعبه . وقد تكون طريقة جافة خشنة تؤله ، وتجرح شعوره .

- ويتوصل إليهما من مصدر غير الثلاثي بزيادة تاء التأنيث على هذا المصدر .  
 (٢) ويصاغ مصدر الثلاثي على وزن « فِعْلَةٌ » للدلالة على أمرين معاً ؛  
 هما : المعنى المجرد ، والهيئة . ولا يصاغ المصدر للهيئة مباشرة من غير الثلاثي .  
 (٣) مصدر المرة والهيئة هو مصدر أصليّ يحتفظ باسمه ، وبخصائصه <sup>(١)</sup>  
 التي عرفناها ، وبعمله . إلا أن المصدر الدال على المرة لا يعمل <sup>(٢)</sup> .  
 (٤) إذا كانت صيغة المصدر الأصلية موضوعة في أصلها على صورة  
 المصدر الذي نريد أن يدل على المرة أو على الهيئة ، وجب إدخال تغيير  
 أو زيادة عليها أو الحذف بقرينة تدل على المراد ، وتُرشد إلى المرة أو الهيئة ،  
 طبقاً للتفصيل الذي سبق . . . <sup>(٣)</sup>

(١) ومنها أن يتعلق به شبه الجملة ، وأنه مع دلالاته على المرة أو الهيئة هو مؤكد لعامله أيضاً -  
 طبقاً لما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٥ - والتفصيل في باب : ( المفعول المطلق ) ج ٢ م ٧٤  
 ص ١٩٩ •

(٢) راجع إيضاح هذا في رقم ٣ من هامش ص ٢١٥ ، وفي ص ٢٢٦ . . . من هذا الجزء .  
 وكذلك في ص ٢٠٠ م ٧٤ ج ٢ (باب المفعول المطلق) . حيث قلنا هناك مانعه : ( قد يعمل المبين للنوع  
 أحياناً ، كأن يكون مضافاً لفاعله ، ناصباً مفعوله أو غير ناصب ؛ نحوه : تأملت من إيذاء القوى الضعيف -  
 حزن حزناً المريض . وهذا العمل على قلمته قياسي ) .  
 (٣) وفي اسم المرة واسم الهيئة وصياغتهما من مصدر الثلاثي يقول ابن مالك في ختام باب :  
 « أبنية المصادر » بيتين سجلناهما هناك في ص ٢٠٠ .

وَ « فَعْلَةٌ » لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وَ « فِعْلَةٌ » لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ  
 ويقول في صياغتهما من مصدر غير الثلاثي :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِ « الثَّأ » الْمَرَّةِ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةً ؛ كَالْخِمْرَةِ

أي : الدلالة على « المرة » من مصدر غير الثلاثي - تكون بزيادة التاء في آخر المصدر . أما « الهيئة »  
 فلا تجيء منه مباشرة ، وشذ مجيئها منه ، كقولهم فلان حسن الخِمْرَةِ ، وهي حسنة التَّعْقِبَةِ ؛ والفعل مُخِمَرٌ  
 خماسي ، هو : اخترم ، بمعنى : لف الرأس بثوب ونحوه . وانتقِبَ بمعنى لبس النقاب ، وهو البرقع .

ب<sup>(١)</sup> - المصدر الميمي

يصاغ من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي وغير الثلاثي صيغة قياسية ، تلازم الأفراد<sup>(٢)</sup> والتذكير<sup>(٣)</sup> ، وتؤدى ما يؤديه هذا المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد ومن العمل - كما سيأتى - لكنها تفوقه فى قوة الدلالة وتأكيدها<sup>(٤)</sup> .

(١) سبق الكلام على : « ا » فى ص ١٩٣ ، وهو وزن المصدر الأصلي ، كما سبق الكلام على النوع الثالث ؛ وهو : « المصدر الصناعى » فى ص ١٨٦ .

(٢) يدل على هذا ما سجله النحاة فى باب البدل - كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٦٧٦ - .

(٣ و ٤) وقد وردت هذه الصيغة لبيان السبب ، وقال الرضى فى شرح الشافية ، آخر باب المصدر ما نصه : ( يجىء « المفعلة » ، لسبب الفعل ؛ كقولهم عليه السلام : « الولد مَبْخَلَةٌ ، مَجْبِيحَةٌ ، مَحْزَنَةٌ » . ا هـ . وقول عنبرة العيسى :

نُبِئتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نَعِمَتِي      والفكر مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ الْمَنَعِمِ

وقولهم أيضاً : الشكر مَبْخَلَةٌ لِنَفْسِ الْمُفْضَلِ

والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على السماع . وكذلك صيغته المخنومة بالهاء ؛ حيث يتشدد غالب النحاة ( بغير داع قوى ) فيجعلها سماعية ، على الرغم من الأمثلة الكثيرة الواردة بالهاء - وأتى رآها مؤتمراً للمجمع اللغوى كافية للقياس عليها ، كما سيجىء فى ٣ ص ٢٣٥ - مثل : مقالة - مسرة - مهلكة - منصبة - مخافة - و . . . كقول الشاعر :

مقالة السَّوءِ إِلَى أَهْلِهَا      أَسْرَعَ مِنْ مَنْحَلِرٍ سَائِلِ

وقول الآخر :

لَا تَنْمِ وَاغْتَنِمِ مَسَرَّةَ يَوْمٍ      إِنْ تَحْتَ التَّرَابِ نَوْمًا طَوِيلًا

وقول دِعْبِيل :

أَلَمْ أَقُلْ لَكَ : إِنْ الْبَغْيَ مَهْلَكَةٌ      وَالْبَغْيَ وَالْعُجْبُ إِفْسَادٌ لَأَقْوَامٍ ؟

وقول على رضى الله عنه فيما ورد منسوباً له : ليس لواضع المعروف فى غير حقه ، وعند غير أهله ، من الحظ إلا مَحْصَدَةُ الثَّامِ ، وثناء الأشرار ، ومقال الجهال .

وقوله أيضاً : الحمد لله المعروف من غير رؤية ، الخالق من غير مَنَصَّبَةٍ . وقول الأحنف بن قيس : وب حلم قد تجرعت ؛ مخافة ما هو أشد منه .

وتسمى هذه الصيغة : المصدر الميمي <sup>(١)</sup> . وتعرب - في الأغلب <sup>(٢)</sup> - على حسب حاجة الجملة .

(١) وللاوصول إليها من الفعل الثلاثي غير المضعف <sup>(٣)</sup> نأتى بمصدره القياسى المشهور - مهما كانت صيغته - وندخل عليه من التغيير اللفظى ما يجعله على وزن « مَفْعَل » - بفتح الميم والعين - وهذه هى الصيغة القياسية للمصدر الميمي في جميع حالات <sup>(٤)</sup> الفعل الماضى الثلاثى غير المضعف . ما عدا حالة واحدة <sup>(٥)</sup> ؛ وهى التى يكون فيها الفعل الماضى الثلاثى صحيح الآخر ، معتل الفاء <sup>(٦)</sup> بالواو التى تحذف <sup>(٧)</sup> فى مضارعه ؛ ( لوقوعها بين الفتحة والكسرة ؛ مثل : وصل - وصف - وعد - وثب - وجد - . . . فإنها أفعال واوية الفاء ، ومضارعها مكسور العين ، محذوف الواو ، وهو : يصل - يصف - يعد - يثب - يجيد . . . ) - وفى هذه الحالة الواحدة تكون على وزن : « مَفْعَل » بكسر العين . . . . <sup>(٨)</sup>

(١) انظر ما يتصل بهذه التسمية فى « ١ » من ص ٢٢٣ - وسبق فى ص ١٨١ - الكلام المفصل عن المصدر الأصيل ، وعن أصل المشتقات .

(٢) البيان فى رقم ٦ من هامش ص ٢٣٥ .

(٣) مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل الفعل : مدّ - قرّ - سرّ . . .

(٤) أى : سواء أكان الفعل الثلاثى غير المضعف متعدياً ، أم لازماً - صحيحاً ، أم معتلاً -

مضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها . ( إلا حالة واحدة ستذكر ) .

(٥) وهناك حالة أخرى يجوز فيها فتح العين وكسرها ، وسيجىء الكلام عليها فى ملاحظة خاصة

- ص ٢٣٦

(٦) هو : معتل الأول ، ويسمى : « مثالا » . وسيجىء فى رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية أن

بعض القبائل يجعل المثال هنا كغيره .

(٧) بأن يكون مضارعه مكسور العين ؛ فتقع الواو فيه بين الفتحة والكسرة ، وهذا يؤدى - فى

الغالب - إلى حذفها كالأمثلة المعروضة . فلا بد فى صيغة : « مَفْعَل » - بكسر العين - من تحقق -

ثلاثة شروط ، أن يكون الثلاثى معتل « الفاء » بالواو - وأن يكون مضارعه مكسور العين - وأن يكون

حرف العلة ( الواو ) محذوفاً فيه . فإن خلا شرط من الثلاثة فالقياس : « مَفْعَل » ؛ كأن يكون صحيح

« الفاء » ، مثل : كتب ، أو يكون معتل الفاء بالياء ؛ مثل : ييس - يقين - يقظ . . . أو يكون

معتل الفاء بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين ؛ فلا تحذف فيه الواو ، قياساً ؛ مثل : وجع

يوجعُ - وحل يـُوحل - ولـه يـُولـه ، بمعنى : فقد عقله لحزن أو فرح أو نحوهما . . .

وإن كان معتل الفاء واللام فصيغته : « مَفْعَل » بفتح العين .

(٨) مع ملاحظة حالة المضعف التى يجوز فيها فتح العين وكسرها وستأتى .

فمن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح الميم والعين - : مَلْعَب ، بمعنى ؛ لَعِب - مَسْقَط ؛ بمعنى : سقط - مَصْعَد ؛ بمعنى : صعود - مَاكَل ؛ بمعنى : أَكَلَ - مَغْنَم ، بمعنى : غَنَم - مَأْتَم ، بمعنى : لَأْتَم - مَخْبِثَة ، بمعنى : خُبْث - مَنْطِق ، بمعنى : نطق - مَقْدَم ؛ بمعنى : قدم - مَعَاب <sup>(١)</sup> ؛ بمعنى : عَيْب . وأفعالها الماضية : لَعِب - سَقَط - صَعِد - أَكَلَ - غَنِم - أَلِيم - خُبِث - قَدِم - عَاب . يقال : : فلان رياضي يحسن مَلْعَب الكرة - سقط البرد ، وكان مَسْقَطه عَنيفاً - صعدت إلى قمة الجبل مسترشداً في مَصْعَدِي بخير - أهلك فلانا ما كَلَهُ الحرام . . . ومثل قولهم : ليس في الشر مَغْنَم ، ولا لوم على امرئ إلا في مأْتَم ، والكفر مخْبِثَة لنفس المُنْعَم . وقول الشاعر :

لا يملأ الهول صدرى قبل مَقْدَمه      ولا أضيق به ذرعاً <sup>(٢)</sup> إذا وقعا .

وقول الآخر :

أنا الرجل الذي قد عبتموه      وما فيه لَعَاب مَعَاب <sup>(٣)</sup>

ومن أمثلة : « مَفْعِل » - بكسر العين - مَوْصِل ؛ بمعنى : وصول - مَوْصِف ؛ بمعنى ؛ وَصَف - مَوْعِد ، بمعنى : وَعَد . . . . . و . . . . . فيقال : كان مَوْصِلِي للصديق تنفيذاً للموْعِد الذي بيننا ، وكان مَوْصِفَه لمكان التلاقي واضحاً ؛ فلم أخطئه . . . أى : كان وصولي للصديق تنفيذاً للوعد الذي بيننا ، وكان وصفه <sup>(٤)</sup> . . .

فإن كان الثلاثي مضعف العين جاز في مصدره الميمي أن يكون مفتوح العين

(١) أصلها : « مَعْعَيْب » - على وزن : مَفْعَل - ثم تناولها التغير الصرفي الذي انتهى بها إلى : « معاب » . ( بأن نقلت فتحة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فهي متحركة بحسب الأصل ، وما قبلها متحرك أخيراً ؛ فتقلب الياء ألفاً . )

(٢) الذرع : الطاقة والاحتمال . وضاق . بالأمر ذرعاً : ضعفت طاقته عن احتماله ، ولم يجد منه خلاصاً .

(٣) سيعاد البيت لمناسبة أخرى في ص ٢٣٦ .

(٤) بعض القبائل العربية الفصيحة لا يفرق بين معتل الفاء وصحيحها وإنما يحمل صيغة المصدر الميمي واحدة لجميع أنواع الثلاثي ، هي : « مَفْعَل » بفتح الميم والعين . ورأيه - على صحة محاكاته - مخالف لأكثر القبائل التي يشيع العمل برأيها اليوم وقبل اليوم . ومن المستحسن الاكتفاء بمتابعة الأكثرية .

أو مكسورها<sup>(١)</sup> كالمفسّر - بفتح الفاء وكسرهما - في قولهم : لا ينفع الجاني  
المفسّر من قصاص الدنيا ، فتصاخص الآخرة أشد . . .  
أما ما ورد من الألفاظ المسموعة خارجاً في صياغته على الضابط الموضح في  
الحالتين السابقتين ؛ مخالفاً له - فحكمه : جواز استعماله بالصيغة الواردة ، أو  
إخضاعه للضابط ، وتطبيق القاعدة عليه ؛ فيصاغ صياغة جديدة على حسب  
مقتضاها . . .

(٢) وإن كان الماضي غير ثلاثي فصدره الميمى يصاغ على صورة مضارعه ،  
مع إبدال أول المضارع ميماً مضمومة ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن  
مفتوحاً<sup>(٢)</sup> . . . . . فى مثل الأفعال : عَرَفَ ، تَعَاوَنَ - استفهم . . . . . يكون  
المضارع : يُعَرِّفُ - يتعاون - يستفهم . وتكون صيغة المصدر الميمى : مُعَرِّفُ  
- مُتَعَاوِنٌ - مُسْتَفْهِمٌ . . . . . يقال : ( كان مُعَرِّفَكَ للنظرية العلمية واضحاً ،  
والتعاون بيننا فى فهمها خير وسيلة لتحقيق الغرض ، والإجابة على كل مستفهم  
أنارت غوامض البحث ) . تريد : ( كان تعريفك - والتعاون بيننا - . . . . . والإجابة  
عن كل استفهام ) . ومثل قول الشاعر :

أَلَا إِنَّمَا النِّعْمَى تَجَازَى بِمِثْلِهَا      إِذَا كَانَ مُسْدَاهَا إِلَى مَا جِدَّ حُرٌّ  
أى : إسداؤها .

\* \* \*

وملخص ما سبق من حيث : الصياغة القياسية ، والحكم ، والدلالة :  
(١) أن المصدر الميمى للماضى الثلاثى غير المضعف يصاغ دائماً على  
وزن « مَفْعَلٌ » - بفتح الميم والعين - إلا إن كان الماضى صحيح الآخر معتل

(١) صرح بجواز الأمرين صاحب « المصباح المنير » فى فصول آخر كتابه - ص ٩٦٢ : عند الكلام  
على صوغ المصدر الميمى واسم الزمان والمكان - وساق مثالا نصه : ( فر مَفْعُلاً ومَفْعِراً ) .  
(٢) وقد يستتبع هذا تغييراً صرفياً فى بعض الحالات ؛ كالذى فى كلمة : مُقَامٌ - بضم الميم -  
فى قول الشاعر :

وإن مُقَامَ الحرِّ فى دار ذلة      لِيَدْفَعْ عَنْهُ الفقرُ شرَّ من الفقر  
فعلها : « أقام » ، والمصدر الميمى منه هو : « مُقَوِّمٌ » على وزن : مُفَعَّلٌ . ثم ينقلب حرف العلة  
- الوار - أيضاً . . . ( انظر رقم ١ من الهامش السابق ) .

الأول بالواو التي تحذف عند كسر عين مضارعه ، فيجىء مصدره الميمى على « مَفْعِيل » بكسر العين <sup>(١)</sup> .

أما المصدر الميمى للثلاثى المضعف فيجوز فيه فتح العين وكسرها .

(٢) وأن المصدر الميمى لغير الثلاثى يصاغ على صورة مضارعه ، مع إبدال الحرف الأول ميماً مضمومة ، مع فتح الحرف الذى قبل آخره <sup>(٢)</sup> .

(٣) وأن المصدر الميمى يلزم الأفراد <sup>(٣)</sup> والتذكير ، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعاً فى رأى كثير من النحاة . ويخالفهم — بحق — آخرون <sup>(٤)</sup> . والراجع أنه لا يعد من المشتقات ، ولكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة — كما سبق <sup>(٥)</sup> — .

(٤) أنه يعرب على حسب حاجة الجملة إليه إلا ما كان منه مسموعاً بالنصب <sup>(٦)</sup>

(١) هذا هو القياس فى الحالتين. أما السماع فقد يجىء بغيرهما ؛ كصيغة : « مَفْعَلَة » فى الحديث الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣١ ونصه : ( الولد مَبْخَلَة ، مَجْبِيْنَة ، مَحْمَزَة ) وفى غيره مما ذكرناه .

(٢) فهو من مصدر غير الثلاثى كاسم المفعول من غير الثلاثى ، وكاسم الزمان والمكان كذلك . والتعيز بينها يكون بالقرائن التى تعين أحدها .

(٣) كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٦٧٦ ، لمناسبة هنالك .

(٤) فى الاقتصاد على السماع تشدد بغير حجة قوية ؛ إذ الأمثلة الفصيحة الواردة بالثناء كثيرة كثرة تبيح القياس عليها . وقد عرض مؤتمر الجمع اللغوى ( المنعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧١ ) لهذه المسألة واطلع على عشرات من الكلمات المسموعة بالثناء ، سجلها فى محاضر جلساته ، وأصدر قراراً خاصاً فى جواز إلقاء تاء التأنيث بالمصدر الميمى عامة . انظر ما يتصل بهذا فى « ا » من ص ٢٢٣ . وفى رقم (٣ و ٤) من هامش ص ٢٣١ بعض الأمثلة المختومة بالثناء .

(٥) فى رقم « ب » من هامش ص ١٨٢ . ومع أنه لا يعد من المشتقات يجوز أن يتعلق به شبه الجملة : لما فى المصدر الميمى من رابحة الفعل التى تكفى مسوغاً للتعلق . ( راجع رقم ١ و ٢ من هامش ص ٢٥١ و ٣٢١ ) .

(٦) يقع المصدر الميمى فى جميع المواقع الإعرابية المختلفة ( فيكون مبتدأ ، ونعتاً ، وفاعلاً ، والخب ) .

وهناك ألفاظ مسموعة بالنصب فى أكثر أحوالها باعتبارها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، أو مفعولاً به لفعل محذوف كذلك . ومن الأول قولهم لمن يريد أن يؤدى عملاً : « افعل ، وكرامة » ، وسرة ، أى : =

(٥) ومن حيث العمل فإنه يعمل عمل مصدره <sup>(١)</sup> .

(٦) أما من حيث الدلالة فيدل على المعنى المجرد - كالمصدر الأصلي - ويمتاز الميمى بقوة دلالة وتأكيدها . ولا يدل على بيان السبب إلا سماعا .

\* \* \*

« ملاحظة » : جاء فى بعض المراجع اللغوية ما نصه <sup>(٢)</sup> :

(إن كان الماضى الثلاثى معتل العين بالياء فالمصدر الميمى مفتوح العين ، واسم الزمان والمكان مكسور كالصحيح ؛ نحو : مال مَمَّالاً ، وهذا مَمِّيلُهُ . . هذا هو الأكثر . وقد يوضع كل واحد موضع الآخر ؛ نحو المَعَّاش والمَعِّيش ، والمسَّار والمسِير . قال ابن السَّكَّيت : لو فُتِحَا جميعاً فى اسم الزمان والمكان ، وفى المصدر الميمى ، أو كسرا معاً فيهما - أى : فى الاسم والمصدر - لجاز ؛ لقول العرب : المَعَّاش والمَعِّيش ؛ يريدون بكل واحد : المصدر واسم الزمان والمكان ، وكذا المَتَّاع والمَتَّعِب ، قال الشاعر :

أنا الرجل الذى قد عبتموه وما فيه لعيَّاب معاب ... <sup>(٣)</sup>

= وأكرمك كرامة وأسرَّك . مسرة ... ومن الثانى كلمة : « مرجباً » يقال لترحيب بالثب ، أى : أنه صادف مكاناً رجباً ، ولقى موطناً واسعاً . ومنه قول القائل :

مرجباً بالخطب يبْلُونى إذا كانت العلياك فيه السببا

- وقد سبق تفصيل هذا النوع فى ج ٢ باب المفعول المطلق « م ٧٦ ص ١٩٢ -

(١) ومن أمثلة إعماله قول الشاعر يخاطب امرأة اسمها : « ظلوم » :

أظْلُومُ ، إن مُصَابِكُم رجلا أهْدَى السَّلام تحيةً - ظُلُمُ

يريد : إن إصابتكم رجلا أهْدَى السَّلام تحيةً - ظلم . وكلمة : « ظلم » خبر « إن » وقد سبق - فى ص ٢٢٣ - رواية أخرى فى البيت ، هو بيان قائله ، وشرحه .  
وقول الآخر :

وأمر تشتتْهِه النفس حُلُو تركت مخافةً سوء السَّماع

أى : خوفاً سوء السَّماع .

(٢) المصباح المنير - ص ٩٦٢ - من الفصول الأخيرة .

(٣) سبق هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٢٣٣ .



وقول الآخر :

أَزمان قَوِي والجماعة كالذى منع الرُّحالة أن تَميل مَمِيلا  
 أى : أن تَميل ميلا . والرُّحالة : الرحل ، والسرج أيضاً . وقال ابن القوطية  
 أيضاً : من العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما ؛ مصادر كنّ أو أسماء  
 زمان ومكان ؛ نحو : المَسْمَال والمَسْمِيل ، والمَسَبَات والمَسَبِيت . ( « ١٥ .

## المسألة ١٠٢ :

اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة .

تعريف كل ، وصوغه ، وإعماله .

اسم الفاعل . تعريفه :

( اسم مشتق ، يدل على معنى مجرد ، حادث <sup>(١)</sup> ، وعلى فاعله ) . فلا بد أن يشتمل على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المجرد الحادث ، وفاعله ، مثل كلمة : « زاهد » ، وكلمة : « عادل » في قول القائل : ( جئتني بالنسيم الزاهد ، أجنثك

( ١ ) أى : سارض ، يطرأ ويزول ؛ فلم يس له صفة الثبوت والدوام ، ولا ما يشابههما . ويسمى بعض النحاة في التعريف عن كلمتي : « اسم ، مشتق » بحجة أنه لا يوجد : ( لفظ يدل على معنى مجرد غير دائم ، وعلى فاعله ) إلا وهو اسم مشتق . وهذا صحيح . ولكننا ذكرناهما مبالغة في الإيضاح . أما المعنى المجرد ، أو الحدث المحض . . . فقد بسطنا الكلام فيه في هامشي ص ١٨١ و ٢٠٧ - ودلالة اسم الفاعل على هذا المعنى المجرد هي دلالة مطلقة ؛ أى : صالحة للقلة والكثرة ، إلا إذا وجدت قرينة توجه المعنى لأحدهما وحده - كما سيجيء في الصفحة الآتية - .

وأما المقصود من المشتق فهو : المأخوذ من كلمة أخرى مع تقاربهما لفظاً ومعنى . كما سبق . - وفي ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات وعددها . . . و . . . - وأما المعنى الحادث ، ( أو : غير الدائم ، وغير الشبيه بالدائم ) فهو الأمر الطارئ الذي يحدث ويزول من غير أن يدوم ، أو يطول ثباته وبقاؤه حتى يقارب الدائم ، ومن غير أن يشمل الماضي .

وقد ارتضى صاحب « التسهيل » تعريفاً آخر لاسم الفاعل لا يخرج - مع طوله - عن التعريف السابق ، ولكنه يزيده أيضاً . فن زيادة الفائدة أن نذكره . نقلاً عن حاشية الخضرى - قال :

« إنه الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتى التذكير والتأنيث - كما سيجيء في ص ٣٠٨ - المفيدة لمعنى المضارع أو الماضى . فخرج بالدالة على الفاعل ، اسم المفعول ، وما بمعناه ؛ كحمود ، وقتيل . وبالجارية على المضارع الجارية على الماضى ؛ كفتح ، وغير الجارية على فيعل ؛ ككريم ، وبالتأنيث نحو : « أهيبف » ؛ فإنه لا يجرى على المضارع إلا في التذكير ؛ لأن مؤنثه هيفاء . ولعنا أو معنى الماضى لإخراج نحو : ضامر الكشح ، مما يدل على الاستمرار . ويخرج به أيضاً : أفعل التفضيل ؛ لأنه للدوام ، كما خرج بما قبله . » فهذه المخرجات ، ما عدا الأول والأخير - وهما اسم المفعول ، واسم التفضيل - صفات مشبهة ، =

بالمستبد العادل . ) فكلمة : « زاهد » تدل على أمرين معاً ؛ هما : الزهد مطلقاً ،  
والذات التي فعلته أو ينسب إليها ، وكذا كلمة : « عادل » تدل على أمرين معاً ؛  
هما العدل مطلقاً والذات ، التي فعلته أو ينسب إليها ، ومثلهما كلمتي : « واش »  
وسائل » في قول المعرري :

أعندى وقد مارست كل خفية يُصدق واش<sup>(١)</sup> ، أو يُخيبُ سائلُ  
ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث ، أغلبية ؛ لأنه قد يدل<sup>(٢)</sup> .  
— قليلاً — عن المعنى الدائم ، أو شبه الدائم ، نحو : دائم — خالد — مستمر —  
مستديم... و...<sup>(٣)</sup>

ودلالته على ذلك المعنى المجرد مطلقة ( أى : لا تفيد النص على أن المعنى قليل  
أو كثير . . ) فصيحته الأساسية محتملة لكل واحد منهما<sup>(٤)</sup> ، إلا إن وجدت  
قرينة تُعين أحدهما دون الآخر .

= لا اسم فاعل . هذا هو الاصطلاح المشهور . وأما ما يأتي في : « أثنية أسماء الفاعلين » من أنه يطلق  
عليها اسم الفاعل فياعتبار اصطلاح آخر ، وهو مجاز — كما سيأتي —

« وإن شئت فقل : اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث ، وجرى مجرى الفعل في إفادة الحدث .  
فخرج بالأول اسم المفعول ، وبالثاني الصفة بجميع أوزانها ، وأفضل التفضيل » اهـ .

واستعمال ذلك الاصطلاح شائع قبل « ابن مالك » ، ومنه ما جاء في « أسامى القلى » — ج ٢  
ص ١٨٤ : نصه : ( قال أبو علي ؛ غمض وغمض — بفتح الميم وضمها — فن قال غمض ؛ بضم الميم ، قال في  
الفاعل : غمض . ومن قال : غمض . بفتح الميم ، قال في الفاعل غامض ) اهـ فالمراد بالفاعل في الأول :  
الصفة المشبهة ، وفي الثاني : اسم الفاعل .

( ١ ) أصلها : واشئ\* ، على وزن : فاعل ، حذفت الضمة لثقلها على الياء . ثم حذفت الياء لالتقاء  
الساكنين ، طبقاً للبيان الذي سبق عند الكلام على المنقور ج ١ م ١٦ ص ١٧٣ .

( ٢ ) شرط هذه الدلالة أن تكون هي المعنى الصريح لصيحته اللفظية ، أو أن توجد قرينة أخرى  
توجه المعنى إلى الدوام وشبهه ، مع بقاء اسم الفاعل في الحالتين على صيحته وصورته الخاصة به ، وأحكامه  
النحوية التي تفرّد بها ( انظر الزيادة الآتية في ص ٢٤٢ ) .

( ٣ ) وكذلك في الحالة التي يصير فيها : « صفة مشبهة » وستأتي في الزيادة — ص ٢٤٢ .

( ٤ ) جاء في ص ١٣٠ من شرح درة النواص ، ما نصه : « ( قال ابن برى : . . . إن باب  
« فاعل » كضارب ، وقائل . . . ، عام لكل من صدر منه الفعل ، قليلاً كان أو كثيراً ؛ فلا يمنع  
أن يقع « فاعل » موقع « فَعَّال » ، المختص بالكثير ؛ لعمومه . ألا ترى أن قوله تعالى : ( والذين في أموالهم  
حق معلوم للسائل والمحروم . . ) لا يقتضي أن يكون السائل هنا من قل سؤاله ؟ — ومثله في صفات الباري :  
الخالق والخالق ، والرازق والرازق . . والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر : ( ) اهـ وفي حاشية ياسين على شرح  
الفاكهى لقطر الندى ( ج ٢ ص ٢١٧ ما نصه : « ( قال الشاطبي في شرح الألفية : اسم الفاعل دال =

صوغه<sup>(١)</sup> :

١ - يصاغ من مصدر الماضي الثلاثي ، المتصرف ، على وزن : « فاعِل » ؛  
بأن تأتى بهذا المصدر - مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغير ما يجعله  
على وزن : « فاعِل » . ولا فرق في الماضي بين المتعدى واللازم ، ولا بين  
مفتوح العين ، ومكسورها ، ومضمومها<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : ( فتح ، يفتح ، فتحاً ؛  
فهو : : فاتح - قعد ، يقعد ، قعوداً ؛ فهو : قاعد ) - ( حسب ،  
يحسب ، حسباً ؛ فهو : حاسب - نعيم ، ينعيم ، نعيماً ؛ فهو : ناعم )  
- ( كرم ، يكرم ، كرمًا ؛ فهو : كريم - حسن ، يحسن ، حسناً ؛  
فهو : حاسن ) ؛ بشرط أن يكون الكرم والحسن أمرين طارئين ، لا دائمين<sup>(٣)</sup>

على الفعل ، كثيراً كان أو قليلاً : فيقال « فاعِل » لمن تكرر منه الفعل وكثر ، ولمن وقع منه فعل ما ...  
فإذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثلاً دالاً عليها ؛ مثل : « فَعُول » ( ١ هـ ) . ولهذا إشارة  
في ص ٢٥٧ وهامشها .

( ١ ) عقد ابن مالك باباً مستقلاً لإعمال اسم الفاعل ، وضمنه إعمال اسم المفعول ( وسيجيء شرحه  
في هامش ص ٢٥٠ ) . ثم عقد باباً آخر ( سيجيء شرحه أيضاً في هامش ص ٢٨٩ ) لأبنيتهما وصيغتهما ،  
وأبنية الصفة المشبهة ، فاصلاً بينهما بباب آخر ؛ هو : « باب أبنية المصادر » . وهذا ترتيب ارتضاه  
لسبب ذكرناه في أول باب « أبنية المصادر » ص ١٨١ ولم تقبله هناك ، ولا نستحسنه هنا ؛ إذ الكلام  
على أحكام الشيء وإعماله لا بد أن يجيء بعد معرفة ذلك الشيء وإدراك كنهه ، وهذا يقتضى تقديم الكلام  
على صيغته وأبنيته أولاً . كذلك لا نستحسن عقد بابين مستقلين ، أحدهما للصيغ والأبنية . والآخر للإعمال  
والأحكام : لما في هذا من التشعب والتشتيت من غير مسوغ

( ٢ ) مضموم العين لا يكون إلا لازماً . ( انظر البيان الخاص باللازم في هامش ص ٢٨٩ ) .

( ٣ ) نص على هذا كثيرون - في باب « أبنية أسماء الفاعلين » . - ؛ منهم « الخضرى »  
و « الصبان » ، وصاحب حاشية « التصريح » ؛ ومنهم : « صاحب المصباح المنير » في فصل الفعل  
ودلالته ، ودلالة المشتقات ، بآخر كتابه ، ص ٩٤٧ وما بعدها ، وكذلك محمد الرازى في كتابه :  
« غرائب آتى التنزيل » المطبوع على هامش كتاب : « إملأنا من به الرحمن » . . . . » للمكبرى ، ص ١٣٣  
حيث عرض للآية الكريمة : ( وضائق به صدرك ) وأوضح السبب في التعبير بكلمة : « ضائق »  
دون « ضيق » بما نصه :

( إن ضيق صدر الرسول عارض غير ثابت ، لأن النبي عليه السلام كان أفسح الناس صدرًا . ونظيره  
قولك : فلان سائد وجائذ . فإذا أردت وصفه بالسيادة والجلود الثابتين المستقرين ، قلت : سيد وجواد .  
كذا قال الزمخشري . ) ١ هـ .

ويقول ابن يعيش في الآية السالفة : ( ضائق به صدرك ) إنه عدل عن « ضيق » إلى : « ضائق » =

وكذلك بقية المعاني السابقة ، حين يكون المراد النص "على حدوث المعنى" .

ويجب أن يستحتمل في صيغة : « فاعل » المذكورة أمران ، أن يكون ماضياً الثلاثي متصرفاً ، وأن يكون معنى مصدره غير دائم . لأن الماضي الجاهل ( مثل : نعيم ، وعسى ، وليس . . . ) لا يكون له مصدر ، ولا اسم فاعل ، ولا شيء من المشتقات الأخرى . ولأن المصدر الدال على معنى دائم ، أو شبه دائم — لا يشتق منه ما يدل نصاً على الحدوث ، وعدم الدوام ، وهو : اسم الفاعل . إنما يشتق من ذلك المصدر شيء آخر يدل على الدوام أو شبهه ؛ كالصفة المشبهة <sup>(١)</sup> ، ولما صيغ متعددة بتعدد الاعتبارات المختلفة ، وأحكام خاصة بها ، سنعرفها في بابها <sup>(٢)</sup> .

= ليدل على أن هذا الضيق عارض في الحال ، غير ثابت ... ؛ ومثل هذا يقال في كلمة : « فارح » من قول أشجع السلمي يرث عمرو بن سعيد الباهلي :

(وما أنا من رزه - وإن جل - جازع ولا بسرور بعد موتك فارح

وراجع ما يأتي في ص ٢٩٢ حيث البيان والإيضاح .

(١) لها باب خاص يجيء في ص ٢٨١ .

ومثلها اسم التفضيل ، فإنه يدل على الدوام ، طبقاً للبيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٢٨٢ ، ولك سيجيء في بابها ص ٣٩٤ .

(٢) ص ٢٨١ .

## زيادة وتفصيل :

١ - قلنا : إن صيغة « فاعل » المراد بها : « اسم الفاعل » لا تستق إلا من مصدر فعل ماض . ثلاثي . متصرف . ويتساوى في هذا كل أنواع الماضي ( الثلاثي المتصرف . المتعدى واللازم . مفتوح العين . ومضمومها ، ومكسورها ) . فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضي الثلاثي المتصرف اللازم لا يصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة « فاعل » للدلالة على الحدوث نصاً . إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق ، وبقياسية : كرم الرجل : فهو : كارم - بخيل فهو : باخل - شرف فهو : شارف ، ( أى : صار صاحب شرف ) - وحسن فهو : حاسن - وغنى فهو : غان . . . . . وأمثال هذا مما فعله ثلاثي متصرف . لازم . يدل على معنى طارئ غير ثابت ، ولا شبهه بالثابت . أمّا إن كان المعنى ليس طارئاً حادثاً وإنما هو دائم أو شبه دائم - فيجب للتصرف : إمّا بتغيير صيغة « فاعل » الدالة على الحدوث إلى أخرى دالة على الثبوت أو شبهه : كأن نقول : كريم - بخيل - شريف - حسن - غنى - ( كما سيجيء في باب الصفة المشبهة ) وإما بإيجاد قرينة - لفظية أو معنوية - تدل على أن صيغة : « فاعل » لا يراد منها الحدوث : وإنما يراد منها الثبوت . ومن القرائن اللفظية : إضافة اسم الفاعل من الثلاثي اللازم إلى فاعله <sup>(١)</sup> . نحو : لي صديق ، راجع العقل ، رابط الجأش ، حاضِر البدِيهة . . . والأصل : راجع عقله .

( ١ ) إضافة اسم الفاعل إلى فاعله تخرجه - حتماً - من بابيه من غير تغيير في صيغته التي هو عليها عند إضافته لفاعله ، وتدخله في باب : « الصفة المشبهة » ؛ فتسرى عليه كل أحكامها المعروضة في بابها ( وستجىء الإشارة لهذا في ص ٢٥٦ و ٢٦٥ و ٢٩٢ والبيان الوافي في « د » ص ٢٦٥ ) نلخصه فيما يأتي :

١ - إن كان فعله لازماً ثلاثياً أو غير ثلاثي فلا يكاد يوجد خلاف في جواز إضافته إلى فاعله عند الرغبة في إبعاده عن باب اسم الفاعل وإدخاله في باب الصفة المشبهة على الوجه السابق لتحقيق الغرض المعنوي الذي تحققه تلك الصفة : متى تم إدخاله في باب الصفة المشبهة زال عنه اسمه القديم ، وصار اسمه عند فريق من النحاة « الصفة المشبهة » وعند فريق آخر « الملحق بها » وهذا الخلاف في التسمية لا أثر له في المعنى ولا في الإعراب .

ورابط<sup>(١)</sup> جأشهُ، حاضرة<sup>(٢)</sup> بديهته. ومنها: أن تكون صيغته اللفظية صريحة الدلالة على الدوام أو شبهه<sup>(٣)</sup>.

ومثال القرينة المعنوية قوله تعالى: «مالك يوم الدين»، وقول المؤمن: رباه، آمنت بك، خالق الأكوان، لا شريك لك، وخفتك قاهر الطغاة لا يعجزك شيء... وقول شوقي:

= والفريقان متفقان على أن صورته الأولى لا تتغير، بالرغم من تغير اسمه.

ب - وإن كان فعله متعدداً لأكثر من مفعول به لم يجز إضافته لفاعله. (راجع ما يتسم هذا في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٦).

ج - وإن كان فعله متعدداً لمفعول به واحد فالصحيح جواز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله للغرض السالف، وهو إدخاله في باب: «الصفة المشبهة» ليؤدي ما تؤديه، مع بقاءه على صورته الأولى. أما المفعول به الذي ينصبه هذا الفعل فالغالب الفصيح حذفه والاستغناء عنه متى وجد اسم الفاعل المضاف لفاعله، والذي انتقل نهائياً إلى باب: «الصفة المشبهة». ويجوز على قلة يباح الأخذ بها أن ينصبه اسم الفاعل الذي صار صفة مشبهة. وإنما ينصبه بشرط: أمن اللبس عند ذكره فلا يختلط بغيره، وبشرط تغيير اسمه فلا يسمى «مفعولاً به»، وإنما يسمى: «الشبيه بالمفعول به» كما يقال في إعرابه إنه منصوب لاعتباره «شبيهاً بالمفعول به»؛ كالشأن في إعرابه مع الصفة المشبهة الأصلية. وسبب الاشتراط أن اسم الفاعل في هذه الصورة الجديدة ليس اسم فاعل إلا في الصورة الشكلية والصفة الظاهرة دون الحقيقة الواقعة، وهي المعنى الذي انتهى إليه، وصار بسببه صفة مشبهة أو ملحقة بها، والصفة المشبهة وما ألحق بها - كاسم الفاعل في حالته التي نتكلم عنها - لا تنصب المفعول به الأصلي.

ولما كان كثير من لأساليب الفصيحة المأثورة، قد ظهر فيها بعد هذه الصفة وملحقاتها مفعول فعلها منصوباً وهو لا يصلح أن يكون حالا، ولا تمييزاً. ولا شيئاً آخر من المنصوبات غير المفعول به - لما للنحاة إلى التوفيق بين الدواعي المختلفة، لمنع التعارض بينها؛ فأجازوا وقوع المفعول به بعد هذه الصفة المشبهة، بشرط أن يتغير اسمه؛ فيسمى: «الشبيه بالمفعول به» لا «مفعولاً به» واشتراط وقوعه بعد ملحقاتها أن يسمى أيضاً: «الشبيه بالمفعول به» لا مفعولاً به، وألا يؤدي إلى لبس في الحالتين. وقالوا: إن الأفصح بعد ملحقات الصفة المشبهة حذفه؛ مبالغة في أمن اللبس، بالرغم من صحة ذكره - وسيجيء إيضاح آخر لهذا في هامش ص ٢٦٤ و ٢٦٥ -.

(١) ربط جأشهُ رباطة - بالكسر - اشتد قلبه - كما في القاموس - اه فالفعل هنا لازم.

(٢) طبقاً للبيان السابق في ص ٢٣٩.

قف «بروما»<sup>(١)</sup> وشاهد الأمر، واشهد أن للملك مالكا، سبحانه

فهذه الأوصاف المتصلة بالله ، من الملك<sup>(٢)</sup> والخلق ، والقهر — ليست طارئة ، ولا عارضة ، ولا مؤقتة بزمن محدود تنقضي بانقضائه ؛ لأن هذا لا يناسب المولى جل شأنه . ومن ثم كانت تلك الصيغ في معناها ودلالاتها : « صفات مشبهة » وليست « اسم فاعل » ، إلا في الصورة اللفظية ، والأحكام النحوية الخاصة به برغم أنهما على صيغة : « فاعل » ؛ فهذا الوزن وحده ليس كافياً في الدلالة على الحدوث أو على الثبوت والدوام ؛ فلا بد معه من القرينة التي تعين أحدهما ، وتزيل عنه اللبس والاحتمال ؛ كى يمكن القطع بعد ذلك بأنه في دلالاته المعنوية — لا الشكلية — اسم فاعل ، أو صفة مشبهة .

• • •

(١) يسميها العرب القدماء : رُومِيَّة .

(٢) بمعنى الملك .



ب- ويصاغ اسم الفاعل من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه ،  
 وقلب أول هذا المضارع ميما مضمومة ، مع كسر الحرف الذي قبل آخره ،  
 إن لم يكن مكسوراً من الأصل . فإذا أردنا الوصول إلى اسم الفاعل من الفعل :  
 « قاوم » أتينا بمضارعه ، وهو : « يقاوم » ، وأجربنا عليه ما سبق ؛ فيكون  
 اسم الفاعل هو : « مُقاوم » ، وفي مثل : يَتَبَيَّن - وهو مضارع للماضي :  
 « تَبَيَّن » - نقول : مُتَبَيِّن . . . نحو : الفريسة مقاومة المفترس ،  
 والغالب مُتَبَيِّنٌ للقوى . وفي مثل : أذلَّ وأعزَّ ؛ ومضارعهما يذلُّ  
 ويعزُّ . . . نقول : « مُذل » و « مُعز » كقول عائشة - رضي الله عنها -  
 في رثاء أبيها : « نضر الله وجهك يا أبت ؛ فقد كنتَ للدنيا مُذِلاًَّ بإدبارك  
 عنها ، وللآخرة مُعزِّاً بإقبالك عليها » . . . . .

ح- متجىء الصيغة من مصدر الفعل غير الثلاثي بالطريقة السالفة  
 لا يكتفى - من غير قرينة - للقطع بأنها صيغة « اسم فاعل » ؛ فقد يوهما مظهرها  
 أنها كذلك ، مع أنها في حقيقتها « صفة مشبهة » ، بسبب دلالتها على معنى ثابت .  
 ومن هذا : الصيغة المضافة إلى فاعلها <sup>(١)</sup> في مثل : ( النجم مستدير الشكل ، متوقِّدٌ  
 الجِرْمِ ؛ مستضىءُ الوجه . والكوكب مستدير الشكل ، منطفيءُ الجسم ، مظلم  
 السطح ) . والأصل : مستدير شكله ، متوقِّدٌ جِرمه ، مستضىءٌ وجهه ، منطفيءٌ  
 جسمه ، مظلم سطحه . وأفعالها هي : ( استدار - توقَّد - استضاء - انطفأ -  
 أظلم . . . و . . . ) فقد قامت في الأمثلة السابقة قرينة لفظية ، ( هي إضافة  
 الصيغة إلى فاعلها على الوجه المشروح ) وقرينة معنوية ، ( هي اليقين الشائع  
 بدوام تلك الأوصاف ) وتدل كل منهما وحدها على أن الصيغة ليست اسم فاعل ؛  
 بالرغم من صورتها الظاهرة . وإذا لا بد من قرينة تقوم بجانب الصيغة هنا -  
 كما قامت في صيغة « فاعل » المشتق من مصدر الثلاثي - ؛ لتبعد الوهم ،  
 وتحدد النوع ؛ أهو اسم فاعل نصاً ، أم صفة مشبهة قطعاً .

د- لا بد من زيادة تاء التأنيث في آخر « اسم الفاعل » للدلالة على

(١) إيضاح هذا في هامش ص ٢٤٢ وما تشير إليه من صفحات أخرى ، ولا سيما ص ٢٦٥ .

تأنيته ، سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثي ؛ إلا في المواضع التي يحسن ويكثر ألا تزداد فيها <sup>(١)</sup> ، ومنها : اسم الفاعل الخاص بالمؤنث ؛ كالمرأة مثلاً - أى : الخاص بأمر مقصور عليها ، يناسب طبيعتها وتكوينها الجسمي ؛ - فلا يحتاج لعلامة تدل على التأنيث ، وتنع اللبس ؛ مثل : الحامل ، والمرضع ، في نحو : « ولدت الحامل ، وصارت مرضعاً » <sup>(٢)</sup> .

هـ - كسر الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي - قد يكون كسراً ظاهراً كما في مثل : ( متوقّد - منطقيّ - مظلم ... ) وقد يكون مقدرّاً كما في مثل : ( مستضيء ، - مستدير - مختار ؛ . ) فأصلها : مستضيئ ، مُستمدّ ور - مُختَـسِر ... و ... فقلبت الواو في الكلمتين الأولىين ياء بعد نقل كسرتها إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد صرفية في « الإعلال » . وكذلك قلبت الياء في « مختير » ألفاً : لوقوعها متحركة بعد فتحة ...

\* \* \*

## إعماله :

يجرى اسم الفاعل مجرى فعله في العمل ، وفي التعدى واللزم ، ولحق بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالتي تجرده من : « أل » الموصولة <sup>(٣)</sup> أو اقترانه بها <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) هي مدونة في باب : « التأنيث » ج ٤ ص ٥٤٢ م ١٦٩ .

( ٢ ) إنما يكون الأحسن والأبلغ حذف تاء التأنيث من كلمة : حامل إذا كانت بمعنى : « حبلتي » فيكون الشأن في « حامل » كالشأن في « لابن ، وتامر » أى : صاحب لبن وتمر . أى : منسوب لهما . أما إن كانت بمعنى التي تحمل شيئاً فوق رأسها أو ظهرها أو نحوهما فلا تحذف التاء .

وكذلك تحذف استحساناً من كلمة : « مرضع » إن أريد بها التي من شأنها وبعقتى طبيعتها الجسمية أن تكون صالحة للإرضاع ، ولو لم تراوله فعلاً ، وكذا المرأة المنسوبة للإرضاع ؛ كالتى تتخذة حرفة ، أو تشتهر به . أما التي ترضع المفلّح فعلاً ، بأن تلقمه ثديها فيتناوله بفمه ، فهي مرضعة .

وسيجيء الإيضاح الكامل لهذا في موضعه المشار إليه من الجزء الرابع .

( ٣ ) لأن « أل » الداخلة على المشتقات العاملة هي : الموصولة - غالباً - كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٥٤ ، وكما سبق عند الكلام على « أل » في باب « الموصول » ج ١ . وهل هي في الوقت نفسه تفيد التعريف ؟ رايان .

( ٤ ) في الصفحة التالية تفصيل الكلام على حالة التجرد « ا » أما حالة الاقتران ففى : « ب »

١ - فإن كان مجرداً منها رفع فاعله بغير شرط إن كان الفاعل ضميراً مستتراً<sup>(١)</sup> أو ضميراً بارزاً<sup>(٢)</sup> ، وعمل كذلك في باقي المعمولات التي ليست فاعلاً ظاهراً ، ولا مفعولاً به .

أما الفاعل الظاهر فلا يرفعه إلا إذا كان اسم الفاعل مستوفياً للشروط الآتية<sup>(٣)</sup> ، وفي مقدمتها اعتماده على أحد الأشياء المذكورة هناك . نحو : أقادِمُ صديقُنَا الآن ؟

وأما نصبه المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفائه تلك الشروط ، ومنها الاعتماد أيضاً ، وأن يكون : بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد<sup>(٤)</sup> الذى يشمل الأزمنة الثلاثة ، مثل : ( من يكن اليوم مهملاً عمله يجد نفسه غداً فاقدًا رزقه ) . ومثل : ( ما أعجب الصانع الماهر ، مديراً مصنعه في حزم ، مُدبِّراً أمره في يقظة ) .

ويقوون في سبب لإعماله : إنه جريانه - غالباً - على مضارعه الذى بمعناه<sup>(٥)</sup> ، وإن هذه الشروط تُقَرِّبه من الفعل ، وتبعده من الاسمى المحضة . . .

( ١ ) إذا كان فاعله ضميراً مستتراً وجب أن يكون ضمير غائب ، طبقاً للبيان الذى في « - » من الزيادة ص ٢٥٢ .

( ٢ ) إلا إن كان اسم الفاعل مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فالأكثر اعتماده على نفي أو استفهام كالشأن في جميع المشتقات العاملة ( وسيجىء هذا في « أ » من ص ٢٥٢ ) .

( ٣ ) في ص ٢٤٩ . والاعتماد هنا يختلف عنه في باب : « المبتدأ والخبر » - طبقاً للبيان الآتى في « أ » ص ٢٥٢ - .

( ٤ ) الاستمرار التجددى معناه : أن الأمر يحدث ثم ينقطع ، ثم يعود ثم ينقطع ، وهكذا دواليك ، كاستمرار الليل والنهار . وهناك الاستمرار الدوامى ؛ وهو الذى لا انقطاع فيه ؛ نحو : مرتفع القامة ، واسع الفم ( وقد سبقت الإشارة الموضحة لهذا في ص ٣٩ ، وله إشارة أخرى في رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢ ) .

( ٥ ) يريدون : أن اسم الفاعل في هذه الصورة يوافق مضارعه في المعنى ، وفي الحدث - والتجدد ، وفي عدد الحروف ، وفي هيئتها ( بأن يكون الساكن في أحدهما مقابلاً في ترتيبه لساكن في الآخر ، وكذلك المتحرك فيهما ) هذا إلى الاشتراك في الحروف الأصلية . خذ مثلاً لذلك اسم « الفاعل » : « مُخْبِر » فإنه موافق لمضارعه : « يُخْبِر » في كل ما سبق ؛ فمعناها واحد ، وكلاهما أربعة أحرف ، ثانيها ساكن وثالثها متحرك ؛ فكل حرف ساكن أو متحرك يماثله في الحركة والساكن نظيره في الترتيب . وكلاهما يشابه الآخر في الحروف الأصلية . ومثله اسم الفاعل : « فاقِد » فإنه جار على مضارعه فيما سبق . وهكذا . مسافر ويسافر - وتندسرج وتندسرج - ومتعلم ويتعلم ، والسبب اسألف مستنبط من الاستعمال العربى الذى هو السبب الأول الأصيل .

ولهذا يمكن أن يحل محله المضارع الذى بمعناه .

فإن لم يكن اسم الفاعل المجرد من « أل » الموصولة مستوفياً الشروط الآتية - ومنها الاعتماد - لم يرفع فاعلاً ظاهراً ولم ينصب مفعولاً به . وإن لم يكن بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد ؛ بأن كان بمعنى الماضى المحض ، لم ينصب المفعول به إلا بشرطين :

أولهما : تحقق الشروط الآتية ، ولا سيما الاعتماد .

وثانيهما : صحة وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى . نحو : ( كانت الأمطار أمس غاسلة الأشجار ، منقية مياهاها الهواء ) ، إذ يصح : كانت الأمطار أمس تغسل الأشجار وتنقى مياهاها الهواء . ولا يصح : هذا حاصد قمحاً أمس ؛ إذ لا يقال : هذا يحصد قمحاً أمس .

وأما عمله فى شبه الجملة بنوعيه وفى باقى المعمولات الأخرى التى ليست بفاعل ظاهر ، ولا بمفعول به منصوب - فلا يشترط فيها شئ ، لأن الشروط مطلوبة لإعماله فى الفاعل الظاهر ، والمفعول به المنصوب ، - كما أسلفنا - وهذا أمر يجب التنبه له .

ولإنما أهمل اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى ، فلم ينصب المفعول به مباشرة من غير اشتراط شئ - كما نصّب فعله المتعدى - لأنه لا يجزى على لفظ الفعل الماضى الذى بمعناه ، فهو يشبهه معنى ، لا لفظاً ؛ ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة عند عدم تحقق الشروط ؛ فيجب فى هذه الصورة الإضافة ، بأن يكون اسم الفاعل مضافاً ، ومعموله مضافاً إليه مجروراً<sup>(١)</sup> ، ولا يصح تسمية هذا المعمول مفعولاً به ، ولا إعرابه كذلك . . . والإضافة فى

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٥ .

\*\*\*

وملخص ما تقدم : أن اسم الفاعل المجرد من « أل » الموصولة فى حالتى مضيه وعدم مضيه يرفع الفاعل الضمير ؛ مستتراً وبارزاً . لكنه لا يرفع الفاعل الظاهر فى الحالتين إلا بتحقيق الشروط ؛ ومنها : الاعتماد ، ولا ينصب المفعول به مباشرة - كما ينصبه فعله - إلا إذا كان لغیر الماضى ، مع استيفائه بقية الشروط الأخرى التالية . فإن كان بمعنى الماضى لم ينصب المفعول به إلا بعد استيفاء تلك الشروط مزيداً عليها صحة وقوع مضارعه موقعه . أما العمل فى بقية المعمولات الأخرى فلا يحتاج لافتراط شئ ، فهو كالفاعل الضمير ، سواء أكان اسم الفاعل بمعنى الماضى أم غيره .

هذه الصورة إضافة محضة ، لا يجوز فيها وجود « أل » في اسم الفاعل ما دام بمعنى الماضي فقط - كما تقدم في باب الإضافة<sup>(١)</sup> -

وفيما يلي تلك الشروط التي أشرنا إليها :

(١) أن يسبقه شيء يعتمد عليه ؛ كالأستفهام المذكور نصًّا ، مثل قول

الشاعر :

أمنجز أنتمو وعدًا وثقتُ به      أم اقتفيتُم جميعاً نهجَ عُرُوبٍ ؟  
أو الاستفهام المقدر في مثل : غافر أخوك الإساءة أم مُحاسِبٌ عليها ؟  
فإن الأصل : أغافر أخوك . . . ؟ بدليل وجود « أم » المعادلة<sup>(٢)</sup> . . .  
أو النداء في مثل : يا بانيئاً<sup>(٣)</sup> مستقبلَك يمينك ستدرك غايتك . أو النفي<sup>(٤)</sup>  
في مثل : ما تخلف عهدَه شريف ، وقول الشاعر :

سليم دواعي الصدر<sup>(٥)</sup> ، لا باسطاً أذى      ولا مانعاً خيراً ، ولا قاتلاً هَجْراً<sup>(٦)</sup>  
أو : أن يقع نعتاً لمنعوت مذكور ؛ في مثل : الحسد نارٌ قاتلةٌ صاحبَها . أو لمنعوت  
محذوف لقرينة ؛ مثل : كم معذب نفسه في طلب الحرية لبلاده يرى العذاب  
من أجلها نعيمًا ، وكم مُبْذَرٌ ثروته في سبيلها يرى التبديد ذُخْراً . أو يقع  
حالاً في مثل : سُحِقًا وبُعْدًا للمال جالبًا الذلَّ والشقاء لصاحبه . أو يقع خبراً  
لمبتدأ ، أو لناسخ ، أو مفعولاً لناسخ ؛ مثل : هذا منفقٌ مالا في وجوه  
البر - اشتهر العربيُّ بأنه حَتَامٌ عشيرته ، أحسب الحرَّ موطنًا نفسه على  
احتمال المشقات في سبيل حرّيته ، وكنت أزعم المشقةَ مؤهنةً عزيمته ؛ فإذا هي

(١) راجع « د » من ص ٥ ورقم ٣ من هامش ص ١٢ .

(٢) في ص ٥٨٥ - باب المطف - إيضاح الكلام على : « أم » وبيان أحكامها .

(٣) يرى النحاة في مثل هذه الصورة أن اسم الفاعل المنادى بمنزلة نعت لمنعوت محذوف ؛  
والتقدير : يا شخصاً بانيئاً . فالمسوغ عندهم هو وقوعه نعتاً لا منادى . والخلاف شكل لا يلتفت إليه ؛  
لأنه لا يغير الحكم ، ولا أثر له مطلقاً .

(٤) ويشمل النفي التقديري الذي في مثل : إنما محسن على صنيعه ؛ لأن منناه : ما محسن حل  
إلا صنيعه ، وفي مثل : غير مهمل واجبه عاقل .

(٥) دواعي الصدر : الأمور والدوافع التي تحرك القلب .

(٦) قولاً رديئاً سيئاً .

أكبر حافز - أعلمتُ الجنودَ القائدَ مضاعفًا الثناءَ عليهم . . .

(٢) ألا يكون مُصَغَّرًا ، فلا يصح : يقف حوَيْرسٌ زرعًا ؛ أى : يقف حارس زرعًا .

(٣) ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله ؛ فلا يصح : يُقبل راكبٌ مسرعٌ سيارَةً . فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز ؛ نحو ؛ يُقبل راكبٌ سيارَةً مسرعٌ . ويجوز الفصل بالنعت إن كان معمول اسم الفاعل شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ نحو : ( لا تستشر إلا قادرًا - ناصحًا - على حلّ المشكلات ، ولا تركزن إلى صداقة ساعٍ - طامعٍ - وراء مآربه ) . والأصل : قادرًا على حل المشكلات ، ناصحًا - ساعٍ وراء مآربه ، طامع .

(٤) ألا يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبى ( وهو الذى ليس معمولاً لاسم الفاعل ، وإنما يكون معمولاً لغيره ) ؛ فلا يجوز ؛ هذا مكترّمٌ - واجبهَا - مؤديةٌ . والأصل : هذا مكترّمٌ مؤديةٌ واجبهَا ؛ ففصلت كلمة : « واجب » بين اسم الفاعل ومفعوله ، مع أنها ليست معمولاً لاسم الفاعل : « مكترّم » ؛ وهذا لا يصح .

وهناك حالة يصح فيها الفصل بالأجنبى ؛ هى : أن يكون الفاصل الأجنبى شبه جملة ، أو أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ نحو : الرحيم مساعدٌ - عن النهوض - عاجزاً . ونحو : إن هذا الشاهد ناطقٌ - نافعٌ - بالحق - والأصل : الرحيم مساعدٌ عاجزاً عن النهوض - إن هذا الشاهد ناطقٌ بالحق نافعٌ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) فيما سبق يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ؛ . وضمنه إعمال اسم المفعول أيضاً :

كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ    إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلٍ  
وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا ، أَوْ : حَرْفِ نِدَا    أَوْ : نَفْيًا ، أَوْ : جَا صِفَةً ، أَوْ : مُسْنَدًا

يقول : اسم الفاعل فى العمل - من ناحية التمدى واللزوم - كفعله ، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمن الماضى ، أى : بمكان بعيد عنه . والمراد : أنه لا يكون للزمن الماضى . ويشترط أن يلى =

.....  
 .....

= استفهاماً (أى : يقع بعد استفهام) أو : بعد حرف نداء ، أو : بعد نفي ، أو : أن يكون اسم الفاعل صفة. ( والمراد بها هنا : النعت ، والحال ) . أو مسنداً . والإسناد المقصود يتحقق بكونه خبراً للبتداء أو للناسخ ، كما يتحقق بكونه مفعولاً لناسخ من النواسخ التى تنصب مفعولين أو أكثر . ( والجار والمجرور : « عن مضيه » متعلقان بكلمة : « معزل » : فإن اسم المكان فيه رائحة الفعل ، برغم أنه مشتق لا يعمل ؛ فيجوز أن يتعلق به شبه الجملة ، كما فى رقم ٥ من هامش ص ٢٣٥ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٢١ ، وكما سبق فى ج ٢ ص ٣٤٣ م ٨٩ عند الكلام على تعلق شبه الجملة ، - وراجع النخصرى عند كلامه على البيت السالف - ) . هذا ما تضمنته البيتان . وفيهما قصور واضح تداركناه فى الشرح .

أو يقع نعتاً فى المعنى لمنعوت محذوف معروف . وهذا الذى يشير إليه ابن مالك بقوله بعد البيتين السابقين :

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحْذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وُصِفَ

## زيادة وتفصيل :

١ - يختلف الاعتماد هنا عنه في باب : المبتدأ والخبر ؛ فهو هناك مقصور على النفي والاستفهام دون غيرهما - كما أشرنا<sup>(١)</sup> - ؛ فوجود أحدهما شرط « أغلبي » لكي يرفع الوصف فاعلا يغني عن الخبر . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط هناك . فيرفع الوصف فاعله الذي يستغنى به عن الخبر بدون اعتماد على نفي أو استفهام ، كما أوضحنا الحكم وتفصيله في موضعه المناسب من باب : المبتدأ والخبر<sup>(٢)</sup> .

ب - إذا وقع الوصف (ومنه اسم الفاعل . . .) مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فإنه يحتاج إلى شروط أغلبية<sup>(٣)</sup> أخرى ؛ أهمها : ألا يكون مُعَرِّفاً ، ولا مثنى ، ولا مجموعاً ؛ لأن الوصف - فيما يقولون - بمنزلة الفعل ، والفعل لا يُعَرَّف ، ولا يثنى ، ولا يجمع . وتفصيل هذا في مكانه من الباب المشار إليه . . .<sup>(٤)</sup>

ج - إذا رفع اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون مرجع هذا الضمير غائباً<sup>(٥)</sup> ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب ؛ ففي مثل : أنا ظان محمداً قائماً - يكون التقدير : أنا رجل ظان . . . ؛ فالضمير في : « ظان » تقديره : « هو » ، يعود على ذلك المحذوف ، ولا يصح تقديره : أنا<sup>(٦)</sup> . . . فقد قال النحاة إن الضمير قد يختلف مع مرجعه في مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن بمحمد آثاره ، فالضمير في كلمتي : « عالم ومؤمن » مستتر يتحتم أن يكون تقديره : « هو » كما عرفنا . لكن ما مرجعه ؟

يجيبون : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن بمحمد آثاره . فالضمير للغائب ، تقديره ؛ « هو » عائد هنا على محذوف حتماً ،

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

(٢) ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣ .

(٣) أي : مراعى فيها أنها الأغلب .

(٤) باب : المبتدأ والخبر - ج ١ م ٣٤ .

(٥) أي : يجب أن يكون ما يعود عليه هذا الضمير غائباً .

(٦) راجع الحصري ج ١ باب « ظن » عند بيت ابن مالك : وخص بالتعليق والإلقاء . . .



.....  
 .....

ولا يصح عودته على الضمير : « أنا » المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير  
 المستتر تقديره : « أنا » ، بدلا من : « هو » لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره  
 إلا على الغائب ، وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضاً .

الظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوراً على اسم الفاعل ، بل يسرى على غيره  
 من المشتقات المتحملة ضميراً مستتراً ؛ فيجب إرجاعه للغائب كذلك .

• • •

ب - وإن كان اسم الفاعل مقترناً « بأل » الموصولة<sup>(١)</sup> فإنه يعمل مطلقاً بغير تقييد بزمن معين<sup>(٢)</sup> ، ولا بشرط من الشروط السالفة التي منها : الإعتدال ، وعدم التصغير . . . . . ونحو : ما أعجب رائدنا هذا ، فهو النَّاطِمُ أَمْسَ قصيدة رائعة ، وهو الناطق - الآن - الحكمة والبيان ، وهو المواجه خصمه - غداً - بالحجة والبرهان<sup>(٣)</sup> . . . وكقول المتنبي :

القاتل السيف في جسم القتيل به      وللسيوف - كما للناس - آجال

\* \* \*

بعض أحكام اسم الفاعل العامل :

(١) إذا كان اسم الفاعل مستوفياً شروط أعماله لنصب المفعول به جاز نصب هذا المفعول مباشرة - بشرط أن يكون اسماً ظاهراً - وجاز جرّه باعتباره « مضافاً إليه » واسم الفاعل هو « المضاف » ، ففي نحو : ما أنت اليوم مصاحب الغادر - يصح نصب كلمة : « الغادر » باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل ، ويجوز جرّها باعتبارها مضافاً إليه . فإذا جاء تابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب ، مراعاةً للفظ المتبوع المنصوب ، ولا يصح إلا النصب . أما عند جر المتبوع بالإضافة فيجوز في تابعه الأمان ، إما مراعاة الأصل السابق وهو النصب ، لأن المضاف إليه كان مفعولاً به في أصله - وإما مراعاة الأمر الواقع الآن ، وهو : الجر . ففي مثل : ما أنت مصاحب الغادر

(١) لأن : « أل » الداخلة على المشتقات العاملة هي الموصولة ، غالباً ، - ( كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٤٦ ) - وهل هي في الوقت نفسه مُعرّفة ؟ رأيان .

( راجع الكلام عليها في ج ١ باب الموصول ص ٣٢٠ م ٢٦ ) .

(٢) لأنه مع فاعله سيكون صلة « لأل » الموصولة ، فهو بمنزلة الفعل ، والفعل ، يعمل ماضياً وغير ماض ، وكذلك ما كان بمنزلة ، وحل محله . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب .

(٣) وفي المقترن « بأل » يقول ابن مالك :

وإن يُكُنْ صِلَةً « أَل » فَفِي الْمُضْيِ      وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

يريد : أن اسم الفاعل إذا كان مبدوءاً « بأل » الموصولة فإنه يعمل في حالتي التعدي والازم عمله ، من غير تقييد بنوع زمن أو بغيره ، فيعمل بغير شرط سواء أكان الزمن ماضياً أم غير ماض .

والمناقق - يتعين نصب المعطوف ، وهو كلمة : « المناقق » تبعاً للمعطوف عليه المنصوب ؛ وهو كلمة : « الغادر » . وفي مثل : ما أنت مصاحبُ الغادرِ والمناققِ ، يجوز في المعطوف عليه - يجوز في المعطوف النصب ، ويذكر في إعرابه : أنه منصوب ، تبعاً لأصل المعطوف عليه ، كما يجوز فيه الجر تبعاً لحالة المعطوف اللفظية .

ويجوز في مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقوية <sup>(١)</sup> ، فتحره ؛ نحو : أنت متقنٌ « العمل » ، أو للعمل . . . ، ونحو قوله تعالى : ( فَعَمَّالٌ <sup>(٢)</sup> ) لِمَا يُرِيدُ ) ، والأصل : فَعَمَّالٌ <sup>(٣)</sup> ما يريد .

فإن كان لاسم الفاعل المستوفى الشروط مفعولان أو ثلاثة ، وأضيف إلى واحد منها - وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان . نحو : أنا ظانٌ الحوِّ معتدلاً - أأنت مُخْبِرُ الصَّدِيقِ الزَّيْرَةَ قَرِيبَةً ؟ وفعلهما : « ظَنَّ » الناصب لمفعولين ، و « أخبر » الناصب لثلاثة ؛ فاسم الفاعل المستوفى لشروط نصب المفعول به مماثل لفعله في نصب المفعول به ، أو : المفعولين ، أو : الثلاثة وعند إضافته للمفعول به منها يظل الباقي على حاله منصوباً <sup>(٣)</sup> .

وقد يضاف اسم الفاعل للخبر ؛ لشبهه بالمفعول به ؛ مثل : أنا كائنٌ

(١) سبق إيضاحها في ج ٢ ص ٣٤٨ م ٩٠ باب : حروف الجر .

(٢ و ٣) صيغة : « فَعَمَّالٌ » هذه إحدى صيغ المبالغة التي هي نوع من اسم الفاعل . وستأتي في

ص ٢٥٧ .

(٣) وإذا كان اسم الأفعال غير مستوفٍ لشروط نصب المفعول به - كأن يكون بمعنى الماضي مع خلو من : « أل » - وكان فعله ناصباً مفعولين أو ثلاثة وجب في هذه الحالة أن يضاف اسم الفاعل إلى ما يليه مما هو في أصله مفعول به للفعل ، ويترك الباقي منصوباً على حاله . وإن وجد فاعل ظاهر وجب تركه مرفوعاً ( ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله إذا بقى اسم الفاعل محتفظاً باسمه وبمعناه سواء أكان فعله لازماً أم متعدياً ؛ ( كما سيبيء في الحكم الثاني بالصفحة التالية ، والبيان في ص ٢٦٥ ) نحو : هذا مُعْطَى محتاجٌ أيس درهماً - ومُعْطَى حامدٍ أيس محموداً قادماً . والناصب لهذه المفعولات الباقية على حالها من النصب فعل محذوف يرشد إليه اسم الفاعل الحامد الذي لا يعمل . وأجاز بمض النحاة أن يكون الناصب هو اسم الفاعل المذكور ؛ لأنه اكتسب بالإضافة شبهاً بالمقرون « بَالٌ » الموصولة ، والمقرون « بَالٌ » هذه يعمل ، ولو لم يستوف الشروط - طبقاً لما تقدم - ؛ كما إذا كان بمعنى الماضي . وهذا رأى فيه تيسير ، يحسن الاقتصاد عليه ؛ لبعده من التكلف . ( وللحكم السابق تكملة هامة في هامش ص ٢٤٣ ) .

أخيك . فإن كان مفعول اسم الفاعل ضميراً متصلاً ، وجب جره بالإضافة<sup>(١)</sup> نحو ؛ والدك مكرمك ، ولا يجوز إعرابه مفعولاً به إلا في رأى مرجوح .

(٢) عرفنا<sup>(٢)</sup> أنه : لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه مع احتفاظه باسمه وبقائه اسم فاعل . لكن إن دل على الثبوت وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة ، صار صفة مشبهة يجرى عليه كل أحكامها - ومنها : أن يكون لازماً لا ينصب مفعولاً به أصيلاً ، وأن تجوز إضافته إلى فاعله<sup>(٣)</sup> ، وهذا أحد الأحكام التي يختلف فيها اسم الفاعل العامل ، والمصدر العامل<sup>(٤)</sup> .

(١) تطبيقاً لقاعدة وصل الضمير التي مرت تفصيلاتها في ( ج ١ ص ١٨١ م ٢٠ ) . فإن كان الضمير معمولاً لوصف يعرب - غالباً - صلة «أل» وهذا الوصف للمثنى أو لجمع المذكر السالم ولملحقتهما ؛ نحو : والدك المكرمك - أهلك المكرمك . . . . . فالأحسن - عند حذف نون التثنية والجمع - اعتبار الضمير « مضافاً إليه » ( كما سبق البيان في باب الإضافة ، ص ١٠ ) ونقلنا : أن بعض النحاة يميز اعتبار الضمير مفعولاً به للوصف ، ( وهو هناك اسم فاعل ) ، والذون مخذوفة للتخفيف لا للإضافة . ونقلنا إن الخير في الاختصار على الإعراب الأول ؛ منعاً للإلباس والغموض المثافيان للغرض الأصل من اللغة . كما قلنا إن هذه الذون قد تحذف في حالات أخرى ، ( عرضناها في ج ١ م ١١ ص ١٤٢ وتشمل حالة في باب « لا » النافية للجنس - ج ١ م ٥٦ هامش ص ٦٢٩ - ) .

(٢) في هامش ص ٢٤٢ . والتفصيل في « د » من ص ٢٦٥ .

(٣) لهذا إيضاح وتفصيل هامان ، سجلناها في هامش ص ٢٤٢ وفي ص ٢٦٥ .

(٤) قال شارح المفصل ( ج ٦ ص ٦١ ) - بتصرف - الفرق بين المصدر العامل واسم الفاعل العامل من وجوه أشهرها خمسة :

« أولها » : أن «أل» في المصدر مقصورة على التعريف غالباً ، ولكنها في اسم الفاعل للتعريف ، وهي اسم موصول في الوقت نفسه . - وهذا رأى شارح المفصل ويخالفه آخرون ( راجع ج ١ ص ٢٥١ م ٢٦ باب الموصول ) .

« ثانيها » : أن المصدر العامل يضاف إلى فاعله حينئذ ، وإلى مفعوله حينئذ آخر ، ولكن اسم للفاعل لا يضاف لفاعله ، إلا إذا ترك اسمه ، وصار نوعاً من الصفة المشبهة - كما سبق ، في هامش ص ٢٤٢ .

« ثالثها » : أن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة . أما اسم الفاعل فلا يعمل إلا في الحال أو في المستقبل بشروط ، وقد يعمل في غيرهما ، ولكن بشروط أيضاً .

- طبقاً للتفصيل الذي سبق في إعماله ، ص ٢٤٦

« رابعها » : أن المصدر لا يتقدم عليه شيء من معمولاته . . . ( إلا شبه الجملة ، بالإيضاح الذي -

(٣) جميع ما تقدم من الأحكام ، والشروط ، والتفصيلات الخاصة باسم الفاعل المفرد تسرى باطراد عليه إذا صار مثنى <sup>(١)</sup> لمذكر أو مؤنث ، أو جمعاً لمذكر أو مؤنث سالمين ، أو جمع تكسير . فلا فرق بين مفردة ومثناه وجمعه في شئ مما سبق <sup>(١)</sup> خاصاً بإعماله ، أو عدم إعماله ، مقترناً « بآل » أو غير مقترن بها .

\* \* \*

صيغة المبالغة : ( تكوينها ، والغرض منها ) .

(٤) يجوز تحويل صيغة : « فاعل » - وهي صيغة : « اسم الفاعل » الأصلية من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف - إلى صيغة أخرى تفيد من الكثرة والمبالغة الصريحة في معنى فعلها الثلاثي الأصلي ما لا تفيدُه إفادة صريحة صيغة : « فاعل » <sup>(٢)</sup> السالفة ، مثال هذا أن نتحدث عن شخص يزرع الفاكهة ، فنقول : فلان زارعٌ فاكهةً . فإذا أردنا أن نبين في صراحة لاحتمال معها ، كثرة زراعته الفاكهة ، ونبالغ في وصفه بهذا المعنى - نقول : فلان زَرَّاعٌ فاكهةً - مثلاً . فكلمة : « زَرَّاع » تفيد من كثرة زراعته ، ومن المبالغة في مزاولته الزراعة ما لا تفيدُه كلمة : « زارع » مع أن الكلمتين من فعل ثلاثي واحد : هو : « زَرَعَ » وكلتاها تدلّ على أمرين ؛ معنى مجرد ؛ هو : « الزرع » وذات فعلته . ولكنهما تختلفان بعد ذلك في درجة الدلالة على المعنى المجرد ، ( أى : في

= تقدم في رقم ٤ من ص ٢١٥ ) أما اسم الفاعل المقرون « بآل » فلا يتقدم عليه إلا شبه الجملة وأما غير المقرون بها فيجوز أن يتقدم عليه الجملة وغيره . ( إلا في بعض حالات تجيء في ص ٢٦٣ - ١ - ) . « خامساً » : أن اسم الفاعل يتحمل الضمير ؛ لأنه جار على فعله ، والفعل يتحمل الضمير ، أما المصدر الذي لا ينوب عن فعله فلا يتحمل الضمير ، والفاعل معه يكون ملاحظاً في النية ، مقدراً غير مستتر فيه . . . ( ويرى بعض النحاة أنه مستتر فيه ) .

هذا ملخص ما جاء في المرجع السالف بتصرف قليل يقتضيه التحقيق .

( ١ و ١ ) وهذا إذا صح تشنيته وجمعه ؛ فهناك حالات يفلب عليه أن يلتزم الأفراد والتذكير ، وقد أشرنا إلى بعضها في : « ب » من ص ٢٥٢ . ( ومنها : أن يكون مبتدأ مستغنياً بمرفوعة عن الخبر ، على الوجه المشروح في ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣ ) .

( ٢ ) لأن صيغة اسم الفاعل الأساسية مطلقة . ( أى : لا تدل بذاتها على قلة أو كثرة ) فهي صالحة للأمرين ، ما لم تقم قرينة تعين أحدهما دون الآخر - وقد سبق البيان الكامل في ص ٢٣٩ وفي هامشها - رقم ٤ - .

النحو الوافي - ثالث

مقدار قلاته ، وكثرته ، وضعفه ، وقوته ) ؛ فصيغة : « فاعل » التي هي وزن « اسم الفاعل » من الثلاثي ، لا تدل وحدها على شيء من ذلك إلا من طريق الاحتمال ، ولا تدل دلالة صريحة خالية من هذا الاحتمال ، على قوة ، ولا ضعف ، ولا كثرة ، ولا قلّة في المعنى المجرد ؛ فكلمة « زارع » لا تدل بلفظها — بغير قرينة أخرى — على أكثر من ذات متصفة بأنها تفعل الزراعة . وليس في صيغة الكلمة دليل صريح على أن تلك الذات تفعل الزراعة قليلاً أو كثيراً . . . . . ، بخلاف صيغة « فَعَّال » — مثلاً — فإنها تدل بنصها وصيغتها الصريحة على الكثرة والمبالغة في ذلك الفعل : أي : في المعنى المجرد . ولهذا تسمى : « صيغة مبالغة » ومن ثمّ كان الذي يستخدم صيغة « فاعل » يرى إلى بيان أمرين : « المعنى المجرد مطلقاً ، وصاحبه » ، دون اهتمام ببيان درجة المعنى ؛ قوة وضعفاً ، وكثرة وقلة . بخلاف الذي يستخدم « صيغة المبالغة » . فإنه يقصد إلى الأمرين مزيداً عليهما بيان الدرجة <sup>(١)</sup> ، كثرة وقوة .

وما قيل في : « زارعٌ فاكهةٌ وزراعٌ فاكهةٌ » . . . . . يقال في : ناظمٌ شعراً ، ونظامٌ شعراً — صانعٌ خيراً ، وصنّاعٌ خيراً — قائلٌ الصديق ، وقوَالٌ الصديق . . . . . ، وهكذا يمكن تحويل صيغة « فاعل » الدالة على اسم الفاعل من الثلاثي المتصرف إلى صيغة : « فَعَّال » أو غيرها من الصيغ المعروفة باسم : « صيغ المبالغة »

وأشهر أوزانها خمسة قياسيةّة ؛ هي :

✓ « فَعَّال <sup>(٢)</sup> » ؛ نحو : ما أعظم الصديق إذا كان غير قوَالٍ سيّئاً ، ولا فَعَّالٍ إساءةً ، وقول الشاعر :

وإني لقوَالٌ لِدَيِّ البَثِّ <sup>(٣)</sup> مرحباً وأهلاً إذا ماجاء من غير مرّصد <sup>(٤)</sup>

✓ و « مِفعَال <sup>(٥)</sup> » ؛ نحو : الطائر مِحْذَرٌ صائِدُه ، مِخوَفٌ أعداءه .

(١) ولهذا لا تصاغ من مصدر فعل لا يقبل الزيادة والتفاوت ، طبقاً للبيان الذي في : « ٥ » من ص ٢٦٩ وانظر الملاحظة الآتية في ص ٢٦٢ .

(٢) قد تكون صيغة : « فَعَّال » للنسب أحياناً ، طبقاً للبيان الآتي في « و » من ص ٢٦٩ .

(٣) الحزن . (٤) ميماد .

(٥) هذه الصيغة مشتركة بين صيغ المبالغة واسم الآلة الذي سيجيء الكلام عليه في باب خاص ص ٣٢٣ م ١٠٧ فهي صيغة مشتركة في البابين . والتفريق بينهما يكون خاصاً للقرائن .

و « فَعُول » ؛ نحو: البارُّ وَصُولُ أَهْلِهِ . وقول الشاعر يخاطب سيداً كريماً:  
 ضَرْوبٌ بَنْضَلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا<sup>(١)</sup> إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ  
 وقول الآخر يفتخر:  
 إِذَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ قَامَ سَيِّدٌ قَوْلُ<sup>(٢)</sup> بَمَا قَالَ الْكَرَامُ فَعُولُ<sup>(٣)</sup>  
 ومثل:

ذَرِينِي ؛ فَإِنَّ الْبَخْلَ - يَا أُمَ مَالِكَ - لَصَالِحِ أَخْلَاقِ الرِّجَالِ سَرُوقُ  
 و « فَعِيل » ؛ نحو : أَقْدَرُ<sup>(٤)</sup> من يكون سميعاً خيراً ، نصيراً عدلاً<sup>(٥)</sup>  
 وقول الشاعر :

فَتَاتَانِ : أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبِدْرَا  
 و « فَعِيل » ؛ نحو : يَسُوءُنَا أَنْ نَسْرَى جَاهِلًا مَزَقًا أَوْرَاقَتَهُ ، رَامِيًا بِهَا فِي  
 الطريق . وقول الشاعر :

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَأَمِنْ مَا لَيْسَ يُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ  
 هذه هي الصيغة الخمس القياسية . وهناك بعض صيغ قليلة مقصورة على  
 السماع عند أكثر القدماء ؛ أشهرها من الفعل الماضي الثلاثي : « فَعِيل »<sup>(٦)</sup> ،

- (١) الضمير عائد على الإبل ونحوها بما يُعْمَرُ لِيُشَوَّى ، أو يطبخ فيؤكل .  
 (٢) كثير القول . (٣) كثير الفعل . (٤) أعظم .  
 (٥) متى تزداد ثاء التانيث على صيغة « فعيل » ومتى لا تزداد ؟ لهذا بيان مفيد يجيء في ج ٤ - باب  
 « التانيث » م ١٦٩ .

(٦) يخالف هذه الأكثرية في رأيها فريق آخر ، منهم : « ابن قتيبة » في كتابه : ( أدب الكاتب ،  
 باب : اختلاف الأبنية في الحرف الواحد ؛ لاختلاف المعاني ) حيث يقول ما نصه : « ( ما كان على  
 « فعيل » فهو مكسور الأول ، لا يفتح منه شيء ، وهو لمن دأب منه الفعل ؛ نحو : رجل سيكبر ، كثير  
 السكر - وخمير ، كثير الشرب للخمر ، وفخير كثير الفخر - وعشيق ، كثير العشق - وسكيت ، دائم  
 السكوت - وضليل وصريع وظالم ، ومثل ذلك كثير . ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر  
 منه ، ويكون له عادة ... ) » اهـ فهو يقرر أن صيغة : « فعيل » كثيرة في المبالغة ، وإذا ثبتت  
 كثرتها كان القياس عليها جائزاً . وقد جعل المحقق اللغوي القاهري هذه الصيغة قياسية ، وأيست وقصورة على  
 السماع ، كما يرى النحاة الأقدمون . ونص قراره ( كما جاء في الصفحة التاسعة ، من تقرير لجنة الأصول  
 المرفوع إلى المؤتمر اللغوي الذي انعقد في آخريناير سنة ١٩٦٧ فوافق عليه ) هو : « ( في اللغة أنماط على  
 صيغة « فعيل » من مصدر الفعل الثلاثي والمتعدي للدلالة على المبالغة . وكثرتها تسمح بالقول  
 بقياسيتها ، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي - لازماً أو متعدياً - لفظ على صيغة « فعيل »  
 - بكسر الفاء وتشديد العين - لإفادة المبالغة ) » . اهـ . وقد ذكر هذا القرار مرة أخرى زمعة وبعض  
 للبحوث والمذكرات العلمية التي اعتمد عليها المجمع ومؤتمره في ص ٣٤ من الكتاب الذي أصدره المجمع  
 سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » مشتملا على القرارات من دورة ٢٩ إلى ٣٤ .

و «مِفْعَل» ؛ نحو : إنه شَرِيب أهوال ، ومِسْعَر<sup>(١)</sup> حروب . وفعلهما  
الثلاثي ؛ شَرِب ، وسَعَرَ . ومن غير الثلاثي : دَرَاكَ - سَارَ - مِعْوَان<sup>(٢)</sup> -  
مِهْوَان - نَذِير - سَمِيع - زَهْوُوق . وأفعالها الشائعة : أَدْرَكَ - أَسَارَ ( بمعنى :  
ترك في الكأس بقية ) أَعَانَ - أَهَانَ - أَنْذَرَ - أَسْمَعَ - أَزْهَقَ .

\* \* \*

أحكامها : لصيغ المبالغة القياسية أحكام ، أهَمَّتها :

١ - أنها لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي ، متصرف ، متعد ، ما عدا  
صيغة : « فَعَعَال » فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم<sup>(٣)</sup> والمتعدي ؛  
كقوله تعالى : ( وَلَا تَطْغِ كُلَّ جَلَّافٍ<sup>(٤)</sup> مَهِينٍ<sup>(٥)</sup> ) ، هَمَّاز<sup>(٦)</sup> ،  
مَشَاء<sup>(٧)</sup> بِنَمِيم<sup>(٨)</sup> ، مَسْنَاع<sup>(٩)</sup> لِلْخَيْرِ ، مُعْتَدٍ أَثِيمٍ . . . ) وقولهم :  
فلان بَسَّامُ الثَّغَرِ ، ضَحَّكَ السَّنْ ، وقول الشاعر :

( ١ ) مسعر الحرب : من يكثر إشعلها ، وإيقاد نيرانها .

( ٢ ) ومنه قول شاعرهم :

وكنْ على الخير مِعْوَانًا لذي أَمَلٍ يرجو نذاك ؛ فإن الحرَّ مِعْوَانٌ  
ومثله « مِيتَلَف » ( من أتلَف ) في قول أبي فِرَاسِ الحَمْدَانِي :

وللوفور مِيتَلَف ، وللحمد جامع وللشر تَرَاكَ . وللخير فاعل

( ٣ ) يرى بعض اللغويين أن المسموع كثير من صيغة « فَعَعَال » المشتقة من مصدر الفعل الثلاثي  
اللازم للدلالة على المبالغة ؛ ولذا يجيز - لشدة الحاجة إليها - اشتقاقها من مصدر الثلاثي اللازم  
أيضاً ، ومنه الآية التالية . وهو رأى حسن ارتضاء الجميع اللغوي ، وسجله في مجلته ج ٣  
ص ١٤ ، ١٥ .

وفي المراجع اللغوية صيغ متنوعة مسموعة - غير صيغة « فَعَعَال » - لم تستوف شروط الصياغة ،  
فيجب الوقوف فيها عند حد السماع . ومن أمثلتها « ضَحَّوكْ وَعَبُوس » في قول شاعرهم :

ضَحَّوكْ السَّنْ إِنْ نَطَقُوا بِخَيْرٍ وعند الشَّرِّ مِطْرَاقِ عُبُوس

فقد صاغ من الثلاثي اللازم كلمتي : « ضَحَّوكْ وَعَبُوس » مع أن فعلهما لازم ، كما صاغ كلمة  
« مطراق » مع أن فعلها الشائع رباعي ؛ هو : أَطْرَقَ ، بمعنى : سكت ، ونظر إلى الأرض .  
- وسيماد البيت في ص ٢٦٦ مناسبة هناك - . ومثل : « بَشَّوْش » في قول عنتره :

أَلْقَى صَدُورَ الْخَيْلِ وَهِيَ عَوَابِسُ وَأَنَا ضَحَّوكْ نَحْوَهَا وَبَشَّوْشُ

( ٤ ) كثير الحلف . ( ٥ ) حَقِير دَفِء .

( ٦ ) كثير الهمز ( أى : كثير الطعن والضرب ، والإيذاء . . . )

( ٧ و ٨ ) كثير المشي بالهزيمة ( وهى : السعى بين الناس بالإفساد ) .

( ٩ ) كثير المنع . . .



وإني لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنْوِبُنِي وَحَسْبُكَ أَنْ اللَّهَ أَثْنَى عَلَى الصَّبْرِ  
ولست بنظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتْ الْعِلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

ب - وأنها لا تجرى على حركات مضارعها وسكانته ، بالرغم من اشتغالها على حروفه الأصلية ، ولهذا كانت محمولة ، في عملها على اسم الفاعل لا على فعله . . .

ح - وأنها - في غير الأمرين السالفين - خاضعة لجميع الأحكام التي يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من : « أَل » ، والمقرون بها ، فلا اختلاف بينهما إلا في الأمرين المتقدمين ، وكذلك في شكل الصيغة ، وفي أن صيغة المبالغة بنصها الصريح أكثر مبالغة ، وأقوى دلالة في معنى الفعل <sup>(١)</sup> من صيغة اسم الفاعل المطلقة ، وما عدا هذا فلا اختلاف بينهما في سريان الأحكام والشروط وسائر التفصيلات التي سبق الكلام عليها في اسم الفاعل <sup>(٢)</sup> . . .

(١) وهو المعنى المجرد .

(٢) في الأحكام المتعددة السابقة يقول ابن مالك أبياتاً نذكرها بترتيبها في « ألفيته » ، وإن لم نلتزم ترتيبه في عرض مسائلها ، وشرحها ؛ إذ اخترنا ترتيباً آخر يصل المسائل المرتبطة بعضها ببعض . قال في صيغ المبالغة :

فَعَالٌ ، أَوْ مِفْعَالٌ ، أَوْ فَعُولٌ فِي كَثَرَةٍ عَنْ « فَاعِلٍ » بِدِيلٍ  
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي « فَعِيلٍ » قَلٌّ ذَا ، وَ« فَعِلٍ »

يريد : أن . صيغة فَعَالٌ ، ومِفْعَالٌ ، وفَعُولٌ ، تنفي - عند إرادة الكثرة - عن صيغة « فاعل » وأنها تذكر من أجل ذلك بدلا من صيغة فاعل ، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه « فاعل » من العمل عند استيفاء الشروط . ثم بين أن استعمال صيغتي : « فَعِيلٍ » و « فَعِلٍ » قليل في المبالغة .

ثم انتقل إلى تسجيل قاعدة أخرى ؛ هي : أن اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغة - لا تتغير أحكامه إن كان غير مفرد ؛ فالأحكام السابقة كلها مطردة في المفرد وغير المفرد ، إلا بعض حالات وكلاهما سواء في الخضوع لتلك الأحكام والتفصيلات التي سبق بيانها عند الكلام على اسم الفاعل المفرد ، وشروط إعماله مقترناً وغير مقترن . . . إلى غير ذلك من سائر القواعد التي سلفت . قال في هذا :

وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ  
ثُمَّ تَمَرَّضَ لاسْمِ الْفَاعِلِ الْعَامِلِ النَّصْبِ مَصْرَحاً بِجَوَازِ نَصْبِ مَفْعُولِهِ ، أَوْ جَرَهُ مِضَافاً إِلَيْهِ . فَإِنْ -

ملاحظة : ورد في المسموع الذي لا يقاس عليه بعض صيغ المبالغة خالياً من معنى : « المبالغة » ، مقتصرًا في دلالة المعنوية على المعنى المجرد الذي لا مبالغة فيه ؛ فهو يدل على ما يدل عليه اسم فاعله الخالي من تلك المبالغة المعنوية : مثل كلمة : « ظلوم » في قول الشاعر :

وكل جمال للزوال مآله وكل ظلوم سوف يُبلى بظالم

فإنها ليست للمبالغة ؛ إذ المقام هنا يقتضي أن يكون المراد من لفظ : « ظلوم » هو : « ظالم » ؛ وليس كثير الظلم ؛ لأن كلا من الاثنين سياقي ظاناً . من غير أن يتوقف هذا اللقاء إلا على مجرد وقوع الظلم من أحدهما ، دون نظر لقلة الظلم أو كثرته <sup>(١)</sup> .

=نصب أكثر من مفعول جاز جر واحد ووجب نصب الباقي . قال :

وانصب بذى الأعمال تَلَوْا ، واخفِضْ وهو لِنَصْبِ ما سِوَاهُ مُقْتَضَى  
( « ذى الأعمال » : صاحب الأعمال ، أى : المستوفى شروط العمل ، وهو اسم الفاعل . « تَلَوْا »  
تالياً - أى : المفعول به الذى يتلوه ) .

وبين بعد ذلك أن تابع الاسم المجرور على الوجه السالف يجوز فيه الجر ، ويجوز فيه النصب :  
واجرر أو انصب تابع الذى انخفض كمبتغى جاء ومالا من نهض  
والأصل : من نهض مبتغى جاء ومالا . فطفت كلمة : « مالا » على كلمة : « جاء » المجرورة  
بالإضافة ، ولكنها منصوبة باعتبارها مفعولا به لاسم الفاعل فى الأصل قبل الإضافة .

( ١ ) ينطبق هذا على كلمة : « فخور » فى قوله تعالى : ( إن الله لا يحب من كان مختالا فخوراً . ) فليس المراد هنا كثرة الفخر لأن الله يكره صاحب الفخر مطلقاً ؛ بغير نظر إلى كثرة فخره أو قلته .

## زيادة وتفصيل :

١ - إذا كان اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغة - مقروناً « بأل » لم يجوز تقديم شيء من معمولاته عليه ، إلا شبه الجملة . لأن « أل » الداخلة عليه موصولة ، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها ؛ والصلة لا تتقدم هي ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول . إلا شبه الجملة<sup>(١)</sup> ؛ لأنه محل التساهل ؛ فيصح أن يقال : أنا لك المرافق ، ومعك الدائب ، أى : أنا المرافق لك - الدائب معك . . .

أما إن كان مجرداً منها فيجوز تقديم الم معمول : مفعولاً كان أو غير مفعول<sup>(٢)</sup> إلا في بعض حالات ، فمثال التقديم الجائز : الحديقة - عطراً - فة آحة . والأصل : الحديقة فواحة عطراً .

ومن الحالات التي لا يجوز فيها التقديم أن يكون اسم الفاعل مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر أصلي ، نحو : يروقى رسم مصور طيوراً - ألا تغضب من معذب الحيوان ؟ فلا يجوز : يروقى - طيوراً - رسم مصور . ألا تغضب - الحيوان - من معذب ، بخلاف المجرور بحرف جر زائد . فيجوز أن يتقدم عليه معموله ؛ نحو : ما العزيز - الهوان - بقابل . والأصل : ما العزيز بقابل الهوان .

وأجاز قوم تقديم الم معمول إن كان اسم الفاعل : « مضافاً إليه » ، و « المضاف » كلمة : غَيْر « أو : « حق » ، أو : « جيد » ، أو : مثل ، أو : أول ، نحو : ( المنافق - الوعد - غير منجز ) . ( هذا - الأعداء - حق قاهر ، أو : جيد قاهر ) ، والأصل : المنافق غير منجز الوعد . هذا حق قاهر الأعداء ، أو : جيد قاهر الأعداء . ( شاعرنا دراً مثل ناظم ) ، ( العرب ضيفاً أول ناصر ) . وهذا الرأي حسن ؛ لما فيه من تيسير وأحسن منه براءة استخدامه في أنسب الأساليب له ، وألتيق المواقف .

(١) راجع ج ١ ص ٢٧٦ م ٢٧ وسبقت الإشارة للسبب في رقم ١ من هامش ٢١٦ .

(٢) راجع هامش ص ٢٥٦ الوجه الرابع .

ويجوز أيضاً تقديم معموله على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبراً له ، نحو :  
الضيوف أنت مصافح . والأصل : أنت مصافح الضيوف .

ب- يجوز إعمال اسم الفاعل - أحياناً - وهو محذوف ، مثل : أعلياً أنت مساعدُه ؟ فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق ، واستغنى بنصبه عن نصب الاسم السابق : فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم السابق عاملاً آخر ، محذوفاً ، يفسره المذكور على الوجه المعروف في باب : « الاشتغال » <sup>(١)</sup> والتقدير : أمساعدٌ علياً أنت مساعدُه ؟ . ومثله أيضاً : أعلياً أنت مساعدٌ أخاه ، والتقدير : أمساعدٌ علياً أنت مساعد أخاه . ومثله في كل ما سبق صيغ المبالغة .

ج- عرفنا أن اسم الفاعل يدل - غالباً - هو وصيغ المبالغة ، على الحدوث وعدم الدوام ، وعرفنا طريقة صوغه . . .

لكن قد يراد منه النص على الثبوت والدوام مع قيام قرينة تدل على هذا ، فيصير صفة مشبهة <sup>(٢)</sup> ؛ ويسمى باسمها - بالرغم من بقاءه على صورته الأصلية <sup>(٣)</sup> ؛ ويجرى عليه أحكام الصفة المشبهة ؛ فيجوز في السبى <sup>(٤)</sup> بعده إن كان معرفة :

(١) في هذا المثال - وأشباهه - نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجرور . لكنه مجرور في حكم المنصوب . لأن كلمة : « مساعد » في حكم الفعل ، وتوحيها ملحوظ وإن لم يكن ملفوظاً ؛ فالضمير هنا كالضمير في مثل : أعلياً مررت به - مجرور وهو في الحكم منصوب . كما سبق في باب الاشتغال ج ١ . (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩) .

(٢) سيجيء في ص ٢٨١ م ١٠٤ باب خاص بها يتضمن تعريفها ، وتفصيل أحكامها ، والتقدير في دلالة اسم الفاعل والصفة المشبهة .

(٣) كما سبق في ص ٢٤٣ و ٢٥٦ ويحيى في ص ٢٩٢ .

(٤) لا بد لكل اسم مشتق عامل ، من صاحب يقوم به معنى المشتق ، مثل : محمد عالم - على محسن ، الجو معتدل - فالكلمات : محمد - على - الجو - هي الصاحب الأصل الذي قام به معنى المشتق قياماً مباشراً ، اتصالاً بذاته ، وقد يقوم المعنى بشيء آخر يتصل بالصاحب الأصل بنوع اتصال ، ويرتبط به من بعض النواحي ، كأن نقول : محمد عالم أبوه - على محسن أخوه - الجو معتدل حرارته ، فالأب والأخ والحرارة . . . و . . . ليست الصاحب الأصل للوصف المشتق ؛ وإنما ترتبط معه برابط يجمع بينهما ؛ كالأبوة ، والأخوة ، والتبعية في أم ما . هذا الرابط يسمى : « السبى » . ولا بد فيه من ضمير يعود على الأصل . وقد تقوم « أل » خلفاً عن الضمير في مذهب =

الرفع والنصب والجر ، نحو : هذا عابد طائع ، مرتفع الجبهة ، طاهر القلب ، ناصع الصفحة ؛ فيجوز في السببي هنا ، ( وهو : الجبهة - القلب - صفحة ) الرفع على أنه فاعل للصفة المشبهة . والجر على اعتباره مضافاً إليه ، والنصب على أنه شبيه بالمفعول به وليس مفعولاً به <sup>(١)</sup> . . . . .

فإن كان السببي نكرة - جاز نصبه على أنه تمييز ، أو على أنه شبيه بالمفعول به . ومقتضى ما سبق أن السببي المعرفة والنكرة يجوز فيه دائماً الرفع على الفاعلية ، والجر على الإضافة <sup>(٢)</sup> ؛ كما يجوز فيه النصب أيضاً ؛ ولكن المنصوب في حالة التعريف يعرب شبيهاً بالمفعول به ، وفي حالة التنكير يعرب شبيهاً بالمفعول به ، أو : تمييزاً .

د - لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه (سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثي ، لازماً أم متعدباً) . إلا إذا أريد منه الثبوت والدوام ، وقامت القرينة على هذا ؛ فيصير صفة مشبهة ، تجرى عليه كل أحكامها ، ومنها : أن يحكم عليه باللزوم فلا ينصب المفعول به الأصيل ولو كان فعله متعدباً ، وهذا على حسب البيان المشروح فيما سبق <sup>(٣)</sup> وفيما يلي :

= الكوفيين - كما سيجيء في ص ٢٦٨ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ وفي رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ - وقد اشترطوا وجوب السببية في مرفوع اسم الفاعل إذا جرى اسم للفاعل على موصوف ؛ نحو : الرجل صادق أبوه ، - كما سيجيء في هامش ص ٣١٠ -

(١) لأن «الصفة المشبهة» الأصلية - كما سبق البيان في هامش ص ٢٤٢ - كفعلا لا تنصب المفعول به ، لأنها تصاغ من مصدر فعل ثلاثي لازم . فلما كان السببي بعدها منصوباً ، ولا يصلح لإدخاله تحت نوع آخر من المنصوبات - أعربوه «شبيهاً بالمفعول به» إن كان معرفة ، ولم يربوه مفعولاً به ؛ لأن المفعول به لا بد أن يقع عليه أثر فعل الفاعل ، وهذا لا يقع عليه أثر الصفة المشبهة ، وهي بمنزلة الفعل في هذه الحالة . ومن ثم لم يحملوه في التسمية على المفعول به الذي ينصبه اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة إنما سميت باسمها لشبهها اسم الفاعل في كثير من الأمور ، (وسيجيء بيان واف عن هذا كله في بابها) . أما إن كان نكرة فيجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو على التمييز .

(٢) بشرط خلو المضاف مما يعارض الإضافة ؛ كالتنوين . . ؟ .

(٣) في هامش ص ٢٤٢ .

اسم الفاعل المضاف لفاعله بقصد النص على الثبوت والدوام بقرينة ،  
فيترك الحدوث ، وينتقل إلى معنى الصفة المشبهة - ثلاثة أنواع ( وكذا صيغة  
المبالغة ، وهذه لا تصاغ إلا من الثلاثي ) .

أولها : نوع مأخوذ من الفعل اللازم - الثلاثي وغير الثلاثي - مثل :  
عال وشامخ .. في نحو : هذا على القامة ، شامخ الأنف ( وفعلهما :  
عَلَا - شَمَخَ ) . ومثل « تائب » في قول الشاعر :

تباركتَ ؛ إني من عذابك خائفٌ وإني إليكم تائبُ النفسِ باخعٌ<sup>(١)</sup>  
(والفعل : تاب) وقول الآخر يمدح :

ضحك السنَّ إن نطقوا بخير وعند الشرِّ مطراق عبوس ...<sup>(٢)</sup>  
ولا يكاد يوجد خلاف في جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدوث إلى معنى  
الصفة المشبهة .

ثانيها : نوع مأخوذ من فعل متعدّد لمفعول به واحد : والراجع في هذا  
النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة ، بشرط أن يكون اللبس مأموناً ؛  
( وهو : التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول به ) . فإذا لم يؤمن اللبس  
لم تجز الإضافة ؛ كتولهم : فلانٌ راحمُ الأبناء ، نافع الأعوان ، يريدون :  
أن أبناءه راحمون وأعوانه نافعون . فإذا كان المقام مقام مدح الأبناء والأعوان -  
جاز ؛ لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل ؛ كصدورها ممن يتردّ على قول  
القائل : ( ليس أبناء فلان بمفطورين على الرحمة ، ولا أعوانه بمطبوعين على النفع ) ،  
أو ممن يتردّ على قول القائل : ( أبناء فلان قساة ، وأعوانه ضارون ، بسجيّتهم ... )  
ففي هذا المثال وأشباهه مما يحذف فيه المفعول به ويؤمن فيه اللبس لقريضة لفظية ،  
أو : معنوية ، يجوز في السببي - ككلمة : « الأبناء » وكلمة : « الأعوان » -  
إما الرفع ؛ على أنه فاعل للصفة المشبهة ( وهى : راحم - نافع ) ، وإما النصب

(١) قاتل لها حزناً .

(٢) والفعل : ( أطرق - عَبَسَ ) وقد سبق هذا البيت في رقم ٣ من هامش ص ٢٦٠ لمناسبة

على أنه شبيه بالمفعول به ، ولا يصلح تمييزاً إن كان معرفة ، كما في المثال . وإما الجرح ، على أنه مضاف إليه . وهذه الأوجه الإعرابية الثلاثة هي التي تجري على معمول الصفة المشبهة الأصلية<sup>(١)</sup> ، كالتى في مثل : ( فلان جميل الوجه ، حسن الهيئة ، حلوا الحديث ) ومن أمثلة هذا النوع :

ما الراحمُ القلبِ ظلاماً وإن ظلمنا ولا الكريمُ بمنّاع وإن حرّما

وفى هذا النوع من الإضافة إلى المرفوع يكثر حذف المفعول به ، الذى كان معمولاً لاسم الفاعل قبل إضافته لفاعله ، وقبل أن يصير بهذه الإضافة صفة مشبهة . ويصح ذكر هذا المفعول به فى رأى الراجح - مع إعرابه « شبيهاً بالمفعول به » ، لا مفعولاً به أصيلاً ، مثل : « ( فلان راحمُ الأبناء الناس ، وزافعُ الأعوان أفراد كثيرة ) . فكلمتا : « الناس » و « أفراداً » شبيهتان بالمفعول به . ولاداعى لمنع هذا الشبيه المنصوب من ذكره وظهوره فى الجملة ، بزعم أن منصوب الصفة المشبهة - إذا كان شبيهاً بالمفعول به - لا يزيد على واحد كما قرره النحاة . وقرارهم حق ؛ فننصوبها الشبيه بالمفعول به لا يزيد على واحد . والذى فى المثال السابق - ونظائره - لم يزد على واحد . ولكن المانعين يتوهمون أن الواحد يشمل « المضاف إليه » بعد الصفة المشبهة ؛ لأن هذا « المضاف إليه » يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته<sup>(٢)</sup> ، فاعتبروه بمنزلة « الشبيه بالمفعول به » . برغم أنه : « مضاف إليه » مجرور ، وبسّوا على هذا عدم صحة المنصوب

( ١ ) لا يقال فى هذا النوع : إن فعله متعد فى أصله ؛ فكيف يصح تحويله إلى صفة مشبهة ، وهى لا تصاغ إلا من الثلاثى اللازم كما سبق ؟

فقد أجابوا أن المراد بالزوم إما الزوم : « الأصل » ( بأن يكون الفعل موضوعاً فى أصله لازماً ) وإما اللزوم : « التزيل ، أو : الحكى » ( بأن يحذف مفعول الفعل المتعدى حذفاً غالباً فى بعض حالاته كالتى هنا ) وإما اللزوم : « التحويل » ( بأن يكون الفعل متعدياً ولكنه يحول إلى صيغة « فَعَلَّ » - بضم العين ، وهى صيغة لازمة - ؛ لفرض معين ، كالمذبح ، أو الذم ) ونتيجة الثلاثة واحدة ؛ هى أن التعدى غير معتبر هنا . فلا تنصب الصفة المشبهة بالمفعول به الأصل كما ينصبه فعلها حين تكون منقولة عن اسم الفاعل ، ولكنها قد تنصب على « أنه شبيه بالمفعول به » ، وليس مفعولاً به -

( كما سبق الإيضاح فى هامش ص ٢٤٢ ، وستجىء إشارة هنا ، وفى رقم ٤ من هامش ص ٣٠٦ )

( ٢ ) انظر رقم ٣ و ٤ من ص ٣١٤ .

الآخر معه ؛ لئلا يزيد منصوب الصفة المشبهة على واحد إذا كان شبيهاً بالمفعول به .

قال « الصبيان » في هذا الموضع<sup>(١)</sup> : لا داعي للأخذ بالوهم السابق ، ولا بما يترتب عليه ، فالصحيح عنده في هذه الصورة وأشباهاها جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب الواحد بعده ، والذي يعرّب « شبيهاً بالمفعول به » وفي رأيه تيسير ، واستبعاد لشرط أن يكون الفعل محذوف المفعول به — كما اشترطه بعضهم — .

ثالثها : نوع مأخوذ من فعل متعدد لمفعولين ، أو ثلاثة : نحو : ( أنا ظانٌ رفيقاً قادماً ، ومُخْبِرٌ الأصدقاء السرورَ شاملاً بقدمه ) . ولا يكاد يوجد كبير خلاف في منع انتقال هذا النوع إلى معنى الصفة المشبهة من طريق إضافته لفاعله ؛ لأن الوصف ينصب مفعولين أو أكثر كفعله ، ومنصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد على الوجه الذي أوضحناه في النوع السالف . . . هذا ، ولأكثر النحاة فلسفة خيالية فيما تقدم ؛ فهم يقولون<sup>(٢)</sup> : إن إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه تتم على الصورة السابقة في ثلاث مراحل مرتبة<sup>(٣)</sup> :

أولها : تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف .

وثانيها : نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به .

وثالثها : جره على الإضافة .

ففي مثل : الطبيب رائف القلب ، يكون الأصل : الطبيب رائف قلبه ؛ — برفع كلمة : « قلب » — ثم يتحول الإسناد عن المرفوع السببي ، وينتقل إلى الضمير المضاف إليه ؛ وهو : « الهاء » ويستتر هذا الضمير في الوصف : « رائف » ، ويعوض منه « أل » في رأى الكوفيين<sup>(٤)</sup> ، وينصب المرفوع الذي تحول عنه الإسناد ؛ لأنه صار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضلة ؛

(١) آخر باب : إعمال اسم الفاعل .

(٢) كما سيجي في « ب » ص ٣١٥ في الصفة المشبهة .

(٣) والضمير في هذه المراحل قد يشابه الصورة الآتية في ص ٣١٠ ، وقد يمتنع بعض هذه المراحل ، طبقاً لما سيجي في ص ٣٠٥ .

(٤) كما سلف في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وكما يجي في رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ .



بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ؛ فينصب مثلها ، ويصير : « الطبيب رائف القلب » . ثم يجر بالإضافة ؛ فراراً من القبح البادى فى إجراء الوصف اللازم أو ما يشبهه مجرى المتعدى . ( والمراد بما يشبهه <sup>(١)</sup> ) : الوصف المتعدى لمفعول واحد ، ومفعوله محذوف ) . فيصير : « الطبيب رائف القلب » .

ويقولون فى تعليل هذه المراحل الثلاث <sup>(٢)</sup> المستخيلة : إنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعة مباشرة ؛ لأنه عينه فى المعنى ؛ فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه <sup>(٣)</sup> ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعة إلا ذلك الطريق الذى وضحنا مراحلها . ويستدلون على الإضافة بكثير من الأمثلة المأثورة تؤيد <sup>(٤)</sup> رأيهم .

وكل هذا كلام افتراضى ؛ لا تعرفه طوائف العرب ؛ أصحاب اللغة ، ورجعها الأول الصحيح . فإغفاله خير . ولن يترتب عليه ضرر .

هـ - لا تجيء « صيغ المبالغة » إلا من مصدر فعل قابل لازيادة ، فلا يقال : مَوَاتٌ ولا قَتَالٌ ، فى شخص مات أو قَتِلَ ، إذ لا تفاوت فى الموت والقتل .

و - سيجىء <sup>(٥)</sup> أنه كثُر فى الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : « فَعَالٌ » للدلالة على « النسب » - بدلاً من يائه - وكثر هذا فى الحرف ؛ فقالوا : حدّاد لمن حرفته « الحدادة » ، ونحوّار لمن حرفته « النجارة » . . وكذا : لبّان ، وبقال ، وعطّار . ونحوها من كل منسوب إلى صناعة . والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا فى النسب إلى الحرف ، لأن الكثرة الواردة منه تكفى للقياس عليه .

(١) انظر هامش ص ٢٦٧ .

(٢) أشرنا فى آخر الهامش السالف إلى أن بعض هذه المراحل قد يمتنع ؛ طبقاً لما سيجىء فى

ص ٣٠٥ .

(٣) وهذه حجة ضعيفة بعد ما تقدم فى ص ٤٠ وما بعدها من جواز هذه الإضافة .

(٤) سنعرض بعضها فى ص ٢٨٥ ونزيد الأمر وضوحاً عند الكلام عليه فى الصفة المشبهة

ص ٢٩٤ .

(٥) فى ج ٤ باب : « النسب » م ١٧٩ « - » من ص ٦٨٤ .

.....  
 .....  
 وجعلوا من استعمالها في النسب قوله تعالى : (وَمَارِبُّكَ بِظُلَمٍ لِّلْعَبِيدِ) أى : بمنسوب  
 إلى الظلم ، وحجتهم أن صيغة « فعَال » هنا لو كانت للمبالغة وليست للنسب لكان  
 النفي منصّباً على المبالغة وحدها ؛ فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ؛ فالنفي  
 هو الكثرة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيراً . وهذا معنى فاسد ؛ لأن الله  
 لا يظلم مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلاً .

## المسألة ١٠٣ :

## اسم المفعول .

تعريفه :

اسم مشتق<sup>(١)</sup> ، يدل على معنى مجرد ، غير دائم<sup>(٢)</sup> ، وعلى الذى وقع عليه هذا المعنى . فلا بد أن يدل على الأمرين معاً<sup>(٣)</sup> ، ( وهما : المعنى المجرد ، وصاحبه الذى وقع عليه ) . مثل كلمة : « محفوظ » ، و : « مصروع » فى قولهم : العادل محفوظ برعاية ربه ، والباغى مصروع بجناية بغية . « فمحفوظ » تدل على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، ( أى : الحفظ ) والذات التى وقع عليها الحفظ وكذلك « مصروع » تدل على الأمرين أيضاً ؛ المعنى المجرد ؛ ( أى : الصرع ) ، والذات التى وقع عليها . ومثل هذا يقال فى كلمة : « منسوب » من قول الشاعر :

لا تَلْمُ المرءَ على فعلِهِ وَأَنْتَ منسوبٌ إلى مثله<sup>(٤)</sup> . . .  
وهكذا . . .

وذلاته على الأمرين السالفين مقصورة على الحدوث - أى على : الحال - فهى لا تمتد إلى الماضى ، ولا إلى المستقبل ، ولا تفيد الدوام إلا بقريئة فى كل صورة .  
صوغه<sup>(٥)</sup> :

١ - يصاغ قياساً على وزن : « مفعول » من مصدر الماضى الثلاثى

( ١ ) فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات .

( ٢ ) أى : لا يلزم صاحبه . وسيجى أيضاً أن هذا المعنى المجرد يفيد الحدوث ، فلا يمتد إلى الماضى ولا إلى المستقبل إلا بقريئة .

( ٣ ) يمكن استجلاء المراد من بعض ألفاظ التعريف على ضوء ما سبق فى تعريف اسم الفاعل ص ٢٣٨ .

( ٤ ) وبعد هذا البيت :

من ذمَّ شيئاً وأتى مثلهُ فَإِنَّمَا يُزَرِّى عَلَى عَقْلِهِ

( ٥ ) أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ إلى أن ابن مالك وضع فى « ألفيته » بابين ؛ أحدهما =

المتصرف<sup>(١)</sup>؛ مثل : « محفوظ » من « حَفِظَ » و « مصروع » من « صَرَعَ »  
و « منسوب » من « نَسَبَ » ، و « معلوم » من « عَلِمَ » ، و « مجهول » من « جَهِلَ »  
و « معروف » ، من « عَرَفَ » . ومثل « محمود » ، من حميد في قول الشاعر :

لعلَّ عَتَبَكَ محمودٌ عواقبُهُ      وربما صَحَّتْ الأجسامُ بالعللِ  
ب - و يصاغ قياساً من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه  
و قلب أوله ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر .

فللوصول إلى اسم المفعول من : « سَارَعَ » نجى بمضارعه : « يسارع » ،  
ثم ندخل عليه التَّغْيِيرَ السَّالِفَ ، فيكون اسم المفعول : « مُسَارِع » ، نحو :  
لتخير مسارعٍ إليك . واسم المفعول من : « هَدَّمَ » هو : مهْدَمٌ ؛ نحو :  
عرخُ البغي مهْدَمٌ ، واسم المفعول من : « أَوْجَعَ » هو : مُوجَعٌ ؛ كما في قول  
الشاعر<sup>(٢)</sup> الكهل الوفي :

خُلِقْتُ أُلُوفًا ؛ لو رجعتُ إلى الصُّبَا      لفارقتُ شَيْبَى مَوْجَعِ القلبِ ، باكِيا  
وهكذا : استخرج - يستخرج - مستخرج ، نحو : المستخرج من  
النَّفْطِ في بلادنا يكفي حاجتنا . ومثل : « مَنْزَهَةٌ » و « كَرَمَةٌ » في قول أبي تمام  
في وصف قصائده :

مَنْزَهَةٌ عَنِ السَّرِقِ المُوَرَّى<sup>(٣)</sup>      مُكْرَمَةٌ عَنِ المعْنَى المَعَادِ

\* \* \*

= عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ولكنه ضمنه إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معاً ، فهو باب يتناول  
على إعمالهما . وقد مر شرح أبياته في مناسباتها الخاصة ابتداء من ص ٢٤٩ ، وثانيهما عنوانه :  
« أبنية أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بها » وسيجيء شرح أبياته في مناسباتها ابتداء من  
هامش ص ٢٨٩ . وفصل بين البابين بآخر عنوانه : « أبنية المصادر » وقد ارتضى هذا الترتيب لحكمة  
وأما ، قد تكون - كما يقول بعض النحاة - الرغبة في موالاة مواضع الإعمال للمصدر وللمشتقات ،  
حتى إذا فرغ من الكلام على شؤون الإعمال لهذه العوامل الاسمية التي بينها كثير من الترابط والتشابه -  
انتقل إلى الكلام على أبنيتها وصيغها . وقد سبق أن أشرنا أننا لا نرتضى هذا الترتيب ؛ لما فيه من توزيع  
الأحكام والصيغ على بابين مستقلين ومنفصلين عن الإعمال ؛ إذ الأنسب تعريف كل عامل مع ذكر  
صيغته وأحكامه في باب واحد .

( ١ ) أما الماضي الجاهد فليس له مصدر ، ولا اسم مفعول ، ولا اسم فاعل ، ولا صفة مشبهة ،  
ولا غيرها من المشتقات . . . ( ٢ ) هو : المتنبي .

( ٣ ) السرق المورى : السرقه التي يخفيها السارق .

## زيادة وتفصيل :

ا - فتح الحرف الذى قبل الآخر قد يكون ظاهراً كالأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدراً ؛ مثل : مُسْتَعَانَ - مُنْقَاد . أصلهما : مُسْتَعَنُونَ - مُنْقَدُونَ .. قلبت الواو ألفاً بعد فتح ما قبلها بنقل حركتها إليه ؛ تطبيقاً لقاعدة صرفية <sup>(١)</sup> .  
 ب - إذا كان اسم المفعول مؤنثاً وجب زيادة تاء التأنيث فى آخره ؛ كما فى آخر : ( مُنْزَهَةٌ ، ومُكْرَمَةٌ ) من بيت أبى تمام السابق .

ح - قد وردت صيغ سماعية تؤدى ما يؤديه اسم المفعول المصنوع من مصدر الثلاثى وليست على وزنه ؛ فهى نائية عن صيغة « مفعول » فى الدلالة على الذات والمعنى . ومن تلك الصيغ : « فَعِيل » ، بمعنى : مفعول ؛ نحو : كحِيل : بمعنى : مكحول . و « فَعِل » ، كذَبِحَ ؛ بمعنى مذبوح . و « فَعَلَّ » كقَنَّصَ ، بمعنى : مقنوص . و « فَعَّلَ » ؛ كغُرِّفَ ، ومُضْغَعٌ ، وأَكَلَهُ ، بمعنى : مغروقة ، ومضغوعة ومأكولة . . . وهذه الصيغ وأمثالها غير مقبسة . لكن هل تعمل عمل اسم المفعول كما تؤدى معناه ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها تعمل عمله - بشروطه - فترفع نائب فاعل حتماً ، وقد تنصب مفعولاً به - أو أكثر - إن كان فعلها المبني للمجهول كذلك ؛ فحكمها حكم المبني للمجهول . وفى هذا رأى توسعة لمن شاء اتباعه <sup>(٢)</sup> .

غير أن حكمها سيحىء <sup>(٣)</sup> لا يسرى عليها ؛ هو أن اسم المفعول يجوز أن يضاف لمرفوعه بشرط أن تكون صيغته أصلية <sup>(٤)</sup> ، فإن كانت نائية عن

(١) فى باب : « الإعلال والإبدال » - ج ٤ - .

(٢) سيحىء كلام ابن مالك على صياغة : « اسم المفعول » ، وعلى صيغة : « فَعِيل » فى

الباب الذى خصه بأبنية المشتقات - هامش ص ٢٨٩ وما بعدها - .

(٣) فى ص ٢٧٥ .

(٤) هى التى تكون من الثلاثى على وزن : « مفعول » ، ومن غير الثلاثى على وزن المضارع

بعد إبدال أوله ميماً مضمومة مع فتح الحرف الذى قبل الآخر . أما غير الأصلية . فقد أوضحناها فى « ج » هنا .

. . . . .  
 . . . . .

الأصلية - كفعّل ؛ بمعنى : مفعول ، وغيرها مما سبق - فلا تضاف  
 لمفعولها .

د - سبقت الإشارة<sup>(١)</sup> إلى أنه وردت صيغ مسموعة على وزن :  
 « مفعول » ، ولكن معناها هو معنى المصدر ؛ فهي في حقيقة أمرها مصادر  
 سماعية على وزن المفعول ، منها : معقول - مجلود - مفتون - ميسور - معسور .  
 أى : عقل - جلد - فتنة ؛ بمعنى : خبيرة - يُسر (سهل) - عُسّر  
 (ضد : سهل) ومن كلامهم « فلان لا معقول له ولا مجلود » . وقد سبق شرح هذا  
 وشرح بقية الكلمات الأخرى في ص ١٩٨ وأوضحنا رأى سيوييه هناك .

## إعماله :

يجرى على اسم المفعول كل ما يجرى على اسم الفاعل من الاقتران « بآل » وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمة لعمله . . . . .

فإن كان مقرونًا « بآل » عميلًا مطلقًا ، ( بغير اشتراط شئ ) . وإن لم يكن مقترنًا بها وجب تحقق كل الشروط التي سبقت لإعمال اسم الفاعل <sup>(١)</sup> ؛ وفي مقدمتها : الاعتماد ، وعدم التصغير ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال أو الاستمرار التجددى . . . . . فإذا استوفى شروط الإعمال كلها عميل مايعمله مضارعه المبني للمجهول ؛ فيحتاج - وجوبًا - لنائب فاعل مثله : ويكتفى بنائب فاعله إن كان مضارعه مكتملًا بنائب الفاعل <sup>(٢)</sup> . نحو : يُساعدُ القوى زميله - يُساعدُ الزميلُ - هل القوىُ مساعدُ زميله ؟ ولما سبق يمكن أن يحلَّ محلَّ اسم المفعول مضارع بمعناه مبني للمجهول .

وإذا كان مضارعه ناصبًا مفعولين ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين ينوب عنه ، ويصير مرفوعًا مثله ، ويبقى المفعول الآخر على حاله منصوبًا ، وكذلك اسم المفعول ؛ نحو : يَظُنُّ الرجلُ العومَ نافعًا - يَظُنُّ العومُ نافعًا - هل المظنونُ العومُ نافعًا ؟ . . .

وإن كان فعله متعديًا لثلاثة ثم حذف فاعله وناب أحد المفعولات عنه صار مرفوعًا مثله . ووجب نصب ما عداه ؛ وكذلك الشأن في اسم المفعول ؛ نحو : تُخَبِّرُ المُرَاصِدُ الطيارينَ الجوّ هادئًا - يُخَبِّرُ الطيارونَ الجوّ هادئًا - هل المخبِّرُ الطيارونَ الجوّ هادئًا ؟ .

ويجوز - بقليل - في الأحوال السابقة كلها أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر ؛ بشرط أن تكون صيغة اسم المفعول أصلية <sup>(٣)</sup> فيصير نائب الفاعل مضافًا إليه ، مجرور اللفظ ، ولكنه مرفوع المحل ؛ مراعاة

(١) ص ٢٤٦ وما بعدها ، وفي « ب » من ص ٢٥٤ .

(٢) وهذا يتحقق حين يكون المضارع من الأفعال التي تنصب مفعولاً به واحداً قبل بنائه للمجهول ، وقد حذف فاعله ، وقام المفعول به الواحد مقامه ، وناب عنه ؛ وصار مرفوعاً ، ولم يبق ، في الكلام مفعول به آخر .

(٣) شرحنا الأصلية في رقم ٤ من هامش ص ٢٧٣ ، وغير الأصلية في « ح » من تلك للصفحة .

لأصله <sup>(١)</sup> ؛ نحو : إن القوى مُسَاعِدُ الزميل ، هل يَشِيعُ مظنونُ العومِ نافعاً ؟ أمخَبِرُ الطيارين الجوَّ هادئاً ؟ . فإن لم تكن صيغته أصلية امتنع أن يضاف لمرفوعه . وإذا جاء تابع لهذا المضاف إليه جاز جره مراعاة للفظ المضاف إليه ، أو رفعه ، مراعاة لأصله ؛ نحو : إن القوى مُسَاعِدُ الزميلِ والزميلةُ - هل يشيعُ مظنونُ العومِ البارِعُ نافعاً ؟ - أسخَبِرُ الطيارين المسافرين - أو المسافرون - الجوَّ هادئاً ؟ يجر التابع أو رفعه في كل ذلك وأشباهه .

ما سبق حين يكون مضارعه متعدياً . فإن كان لازماً قد حذف فاعله وثاب عنه شيء آخر غير المفعول به ؛ كالظرف ، أو الجار مع مجروره أو المصدر ... فإن اسم المفعول يكون لازماً أيضاً ، ويحتاج لنائب فاعل من هذه الأشياء الصالحة للنياحة عند عدم وجود المفعول به ، نحو : ( اعتكف المريض في الغرفة ، يُعْتَكِفُ في الغرفة ، هل الغرفة مُعْتَكَفٌ فيها ؟ ) - ( اتسع المجالُ أمام المخلص - يُتَسَّعُ أمام المخلص - هل المُتَسَّعُ أمام المخلص ) <sup>(٢)</sup> هذا ، واسم المفعول حين يضاف بقلة إلى مرفوعه - نحو : الغرفة مفتوحةُ النوافذِ ، وقول المتنبي - وقد سبق - :

خُلِيتُ أَلَوْفاً ، لو رجعت إلى الصُّبا لفارقت شيبى مُوجِعَ القلبِ ، باكياً والأصل : مفتوحةُ نوافذُها - موجِعُ قلبي ) - يظل مع إضافته لمرفوعه دالاً

(١) هذا الحكم مأخوذ من كلام ابن مالك الآتي : حيث يقول :

وكلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمٍ فاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مفعُولٍ بِلا تفاضلٍ

(٢) فيما سبق من الكلام على اسم المفعول ، وأنه يجري عليه ما يجري على اسم الفاعل ، وأنه كالمضارع المبني للمجهول في أنه يرفع نائب فاعل ، لا فاعلاً - يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » وضمنه إعمال اسم المفعول -

وكلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمٍ فاعِلٍ يُعْطَى اسم مفعُولٍ بِلا تفاضلٍ فهو كفعِلٍ صيغٍ لِلْمفعُولِ في معناه ؛ كالمُعْطَى كفاً يَكْتَفَى ( بلا تفاضل ، أى : بلا زيادة في أحدهما على الآخر ) . وإعراب المعطى كفافاً يكتفى ،

« المعطى » : مبتدأ ، « أل » فيه موصولة يعود عليها الضمير الذي في كلمة : « معطى » ، وهذا للضمير نائب الفاعل ، وأصله المفعول الأول لكلمة : « معطى » ، « كفافاً » : المفعول الثاني . « يكتفى » هذه الجملة المضارعية خبر المبتدأ .



على الحدوث ، كما كان قبل الإضافة إليه <sup>(١)</sup> . إلا إن قامت قرينة تدل على أن المراد منه الثبوت والملازمة الدائمة ، فيصير صفة مُشبهة ؛ لما أوضحناه <sup>(٢)</sup> من أن الأصل في اسم المفعول أن يدل على معنى حادث غير دائم الملازمة لصاحبه (فهو) — عند عدم القرينة — يدل على مجرد الحدوث الذي لا يشمل الماضي ولا المستقبل ولا يفيد الاستمرار .) فإن قُصِدَ به النَّصُّ على الثبوت والدوام — وقامت قرينة تدل على هذا — صار صفة مُشبهة <sup>(٣)</sup> ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها ؛ بالرغم من بقاءه على صورته الأصلية ؛ إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه من الحدوث إلى الدوام والاستمرار .

والكثير الغالب في اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أريد تحويله إلى الصفة المشبهة ، ليدل مثلها على معنى ثابت دائم ، لاحداث ؛ وبشرط وجود القرينة التي تدل على ثبوته ودوامه . وإذا صار صفة مشبهة جاز في السببي <sup>(٤)</sup> الواقع بعده الرفع ، على اعتباره « فاعلاً » ولا يصح اعتباره نائب فاعل للصفة المشبهة <sup>(٥)</sup> التي جاءت على صورة اسم المفعول . ويجوز فيه النصب على اعتباره « شبيهاً بالمفعول به » إن كان معرفة ، و« تمييزاً » أو : « شبيهاً بالمفعول به » إن كان نكرة ، ويجوز فيه الجر على اعتباره مضافاً إليه ، ففي مثل : أنت مرموق المكانة دائماً ، مسموع الكلمة ؛ مُحَصَّنٌ خَلْقاً ، مكَمَّلٌ علماً — يجوز في الكلمات : <sup>(٥)</sup> (المكانة — الكلمة — خلقاً — علماً) الرفع على اعتبارها فاعلاً

(١) وهذه الإضافة مع الدلالة على الحدوث قليلة — كما سيجيء — وهي مع قلتها جائزة . لكنها لا تسائر الكثير من الأساليب الفصيحة المأثورة .

(٢) في ص ٢٧١ .

(٣) يحسن الاستئناس فيما يأتي بنظيره السابق في اسم الفاعل في « ج » من ص ٢٦٤ فكلاهما موضح للاختلاف .

(٤) أوضحنا السببي تفصيلاً في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ ثم في ص ٣١٠ وملخصه : أنه الذي ليس أجنبياً من الموصوف : فيشمل ما يحوى ضمير الموصوف لفظاً ؛ نحو : الولد مسموعة كلمته . أو تقديرأ ، نحو : الولد مسموع الكلمة ، أى : مسموع للكلمة منه . وقيل إن « أل » خلف عن الضمير ؛ تبعاً لرأى الكوفيين الذي سبقت الإشارة إليه في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وفي ص ٢٦٨ .

(٥) لأن الصفة المشبهة لا ترفع نائب فاعل مطلقاً .

للصفة المشبهة ، ويجوز فيها الجر ؛ لاعتبارها مضافاً إليه ، ويجوز فيها النصب ؛ إما على التشبيه بالمفعول به إن كانت معرفة ، وإما على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به إن كانت نكرة . ولا مناص من قيام قرينة تدل على أن المراد من الصيغة هو الصفة المشبهة ، وليس اسم المفعول .

أما إذا أضيف اسم المفعول لمرفوعه بغير إرادة تحويله إلى الصفة المشبهة وبغير القرينة الدالة على إفادة الدوام - وهذه الإضافة قليلة جائزة ، كما سبق - فإنه يظل محتفظاً باسمه وبكل الأحكام الخاصة به ، وقد عرفناها .

ولابد في اسم المفعول الذي يصير صفة مشبهة من أن يظل على صيغته الأصلية التي أوضحناها ، لا الصيغة التي تنوب عنها ، وأن يكون فعله - في أصله - متعدياً لمفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببي الذي يصح في إعرابه الأوجه الثلاثة السالفة ؛ كالمثال السابق ؛ وكقولهم : لا ينقضى يوم لا أراك فيه إلا علمت أنه مبتورُ القدرِ ، منحوسُ الحظ<sup>(١)</sup> .

فإن كان فعله لازماً لم يصلح أن يصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال إلى الصفة المشبهة . وكذلك إن كان فعله متعدياً لأكثر من واحد ؛ فإنه - في الرأي الشائع - لا يصلح<sup>(٢)</sup> ؛ سواء أذكر مع السببي مفعول آخر أم لم يذكر .

ومن الأمثلة لاسم المفعول المراد منه الصفة المشبهة<sup>(٣)</sup> ماورد عنهم في رفع السببي على الفاعلية ، وهو :

بشوبٍ ، ودينارٍ ، وشاةٍ ، ودرهمٍ فهل أنت مرفوعٌ بما هاهنا رأس<sup>(٤)</sup> ؟

(١) نَحَسَّ السعد الحظ . جفاه وتركه .

(٢) حجة المانعين هو ما سبق مفصلاً في ص ٢٦٧ وفيها الرد عليهم ، ومنه يفهم أنه لا مانع أن يكون الفعل متعدياً لاثنتين فقط ، يكون أحدهما السببي المجرور ، ويبقى الآخر منصوباً ؛ على اعتباره شبيهاً بالمفعول به ، لا مفعولاً به أصيلاً .

(٣) إذ المقصود إفادة الثبوت .

(٤) ورد البيت بهذا النص في بابي صوغ : « اسم المفعول ، والصفة المشبهة » ببعض المراجع النحوية ؛ ( كالتصريح والجمع . . . ) ولكنه ورد بنص آخر في الجزء الأول من كتاب : « معاني القرآن » للفراء - سورة البقرة ص ٥٢ ، قال :

فكلمة : « رأس » فاعل للصفة المشبهة التي هي كلمة : مرفوع .  
وفى نصبه على التشبيه بالمفعول به :

لو صُنْتَ طرفك لم تُرْعَ بصفاتها  
بدت مجلوة وجناتها<sup>(١)</sup>  
وفى جرة :

تَمَنَّى لقائى الجون<sup>(٢)</sup> مغرور نفسه  
فلما رآنى ارتاع ثمت<sup>(٣)</sup> عردا<sup>(٤)</sup>  
وهكذا . . . . .<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

= فأبلغ أبا يحيى إذا ما لقيته على العيس فى آباطها عرق يَبْسُ  
بأنَّ السَّلامِيَّ الذى بضرية أمير الحمى قد باع حقى بنى عيس  
بشوب ، ودينار ، وشاة ، ودرهم . فهل هو مرفوع بما ها هنا رأس ؟  
العرق العيس : الجفاف - السَّلامى : رجل منسوب إلى موضع بنجد ، يقال له : سَلام - ضرية :  
قرية نجدية فى طريق القادمين من البصرة إلى مكة . - وكلمة : « عيس » مجرورة ، مع أن السين فى  
آخر أبيات القصيدة كلها مرفوعة . وهذه المخالفة فى الشعر تسمى - الإقواء .  
( ١ ) الدليل على النصب أن الأنسب أن تكون منصوبة بالكسرة لتساير آخر الشطر الأول الذى  
وقعت فيه كلمة : « صفاتها » مجرورة بالكسرة .

( ٢ ) من معانى « الجون » فى اللغة : الأبيض أو الأسود ، وهو هنا : اسم رجل .

( ٣ ) بمعنى : « ثم » حرف عطف ، والتاء للتأنيث .

( ٤ ) فر هربا .

( ٥ ) فيما سبق من إضافة اسم المفعول لمرفوعه يقول ابن مالك من غير تفصيل :

وقد يضافُ ذَا إِلَى اسمٍ مُرتفعٍ مَعْنَى : كَمَحْمُودٍ الْمَقاصِدِ الْوَرَعِ  
يشير بكلمة « ذَا » إلى اسم المفعول لاتجاه الكلام السابق إليه . وأصل مثال الناظم الورع  
محمود مقاصده ، لحقه ما ذكرناه فى الزيادة التالية .

## زيادة وتفصيل :

يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بالشروط والتفصيلات التي سلفت <sup>(١)</sup> ولكن بالطريقة التي ارتضوها ، وقد شرحناها <sup>(٢)</sup> وافية في إضافة اسم الفاعل لمرفوعه ؛ أى : بعد تحويل الإسناد عن السببي إلى ضمير الموصوف ، ثم نصب السببي على التشبيه بالمفعول به ، ثم جره على الإضافة بعد ذلك ، كمثال الناظم ، وهو : محمود المقاصد الورع . فأصله : الورعُ محمودة مقاصده . فكلمة : « مقاصده » مرفوعة على النيابة « لمحمودة » ثم صار : الورعُ محمودٌ « المقاصد » بالنصب ؛ ثم صار : . . . محمود المقاصد ، بالجر .

والسبب عندهم : ما تقدم <sup>(٣)</sup> من أن الوصف هو عين مرفوعه في المعنى ؛ فلو أضيف إليه من غير تحويل للزم إضافة الشيء إلى نفسه من غير مسوغ — وهى — فى الأغلب — غير صحيحة . ولا يصح حذفه ؛ لعدم الاستغناء عنه . فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم يُنصب السببي لصيرورته فضلة حينئذ ، بسبب استغناء الوصف بالضمير ، ثم يجر السببي ، فراراً من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنتين <sup>(٤)</sup> . . .

وقد قلنا <sup>(٥)</sup> إن هذه الأمور الثلاثة بترتيبها السابق فلسفة خيالية يرددها كثير من النحاة ؛ ( كصاحب التصريح ، وعنه أخذ الصبان ) . ولا شيء منها يعرفه العربى الأصيل ، فليس فى إهمالها إساءة .

\* \* \*

( ١ ) فى ص ٢٧٥ وما بعدها .

( ٢ ) ص ٢٦٨ وما يليها .

( ٣ ) من المفرد الرجوع إلى ص ٢٦٧ وما يليها .

( ٤ ) فى ص ٢٦٩ .

## المسألة ١٠٤ :

للصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي لواحد<sup>(١)</sup>

تعريفها :

نسوق الأمثلة التالية لكشف دلالتها ، وإيضاح مافى معناها من دِقَّة :  
سئل أحد الأدباء القُدَامَى أن يصف : « أبا نُؤَاس » ؛ فكان مما قال :  
« عرفته جميلَ الصورةِ ، أبيضَ اللونِ ، حسنَ العينينِ والمتَّضَحِّكِ ،  
حلَّوَ الابتسامةِ ، مَسْنُونِ الوجهِ<sup>(٢)</sup> ، ملتف الأعضاء ، بين الطويل والقصير ،  
جَيِّدَ البيان ، عذبَ الألفاظ . . . . . » .

❏ في هذا الوصف كثير مما يسمى : « صفة مشبهة » ؛ مثل : جميل -  
أبيض - حسن - حُلُو . . . . . فإلى الذى تدل عليه كل كلمة من هذه  
الكلمات ، ونظائرها ؟

لنأخذُ مثلا كلمة : « جميل » فإنها اسم مشتق ، يَدُلُّ على أربعة أمور  
مجتمعة :

أولها - المعنى المجرد الذى يَسَمَّى : « الوصف » ، أو : « الصفة » . وهو  
هنا : الجَمَال :

ثانيها - الشخص ، أو غيره من الأشياء التى لا يقوم المعنى المجرد إلا بها ،  
ولا يتحقق وجوده إلا فيها . وإن شئت فقل : هو الموصوف الذى يتصف بهذا  
الوصف ، ( الصفة ) . . . ، ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلا بنفسه بغير  
موصوفه :

والمراد به فى المثال : الشخص الذى تنسب له الجمال ، ونصِّفه به .

(١) فى ص ٢٩٤ و ٣٠٠ وهما شهما ، سبب هذه التسمية . - وفى ص ١٨٢ بيان مفصّل  
من أصل المشتقات - .

(٢) وجه مسنون : أملس جميل .

ثالثها - ثبوت هذا المعنى المجرد ( الوصف ، أو : الصفة ) لصاحبه في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً ؛ أى : الاعتراف بتحقيقه ووقوعه شاملاً الأزمنة الثلاثة المختلفة ؛ فلا يختص ببعض منها دون آخر ، بمعنى أنه لا يقتصر على الماضي وحده ، ولا على الحال وحده ، ولا على المستقبل كذلك ، ولا يقتصر على زمَـنَين دون انضمام الثالث إليهما ؛ فلا بد أن يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ بأن يصاحب موصوفه فيها . فوصف شخص بالجمال ، على الوجه الوارد في العبارة السابقة ، معناه الاعتراف بالجمال له ، وأن هذا الجمال ثابت متحقق في ماضيه ، وفي حاضره ، وفي مستقبله ، غير مقتصر على بعض منها ( ولهذا نتيجة حتمية تجيء في الأمر الرابع التالي : ) .

رابعها - ملازمة ذلك الثبوت المعنوي العام ، للموصوف ودوامه ؛ لأنه - كما أوضحناه - يقتضى أن يكون المعنى المجرد ، الثابت وقوعه وتحقيقه ، ليس أمراً حادثاً الآن ، ولا طارئاً ينقضى بعد زمن قصير . وإنما هو أمر دائم مُلَازِمٌ صاحبه ( الموصوف ) طول حياته ، أو أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم<sup>(١)</sup> ، إذ ليس بمعتقول أن يصحبه في ماضيه وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازماً له ، أو كالمُلازم<sup>(٢)</sup> ؛ فالجمال - مثلاً - لا يفارق صاحبه ، وإن فارقهُ<sup>(٣)</sup> فمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة التي هي بالدوام أشبه . ومن ثمَّ كان هذا الأمر الرابع نتيجة للثالث<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) ويشبهها في هذا الدوام والاستمرار « أفل التفضيل » - كما في رقم ٢ من هامش ص ٢٥١ وكما سيبيء في بابه . ص ٣٩٥ - .

( ٢ ) يدخل في حكم الملازمة بعض الأوصاف التي لا تفارق صاحبها ، ولكن آثارها لا تظهر إلا في مناسبات خاصة بها ؛ ففلها يطرأ ، ويزول ، ثم يتجدد . . . وهكذا ، مما يسمى : « الاستمرار المتجدد ، أو : الاستمرار التجديدي » . ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا ؛ كالفرح ، والغضب ، والشع ، نحو : فلان فرح ، أو : غضوب ، أو شعبان . . . فهذه صفات تظهر في مناسباتها - كما سيبيء في الأمر الأول من ص ٢٨٥ وفي الثالث من ص ٣٠٧ .

( ٣ ) تكون هذه المفارقة لسبب طارئ . وقت - في الغالب - كمرض ، أو خوف ، أو شيخوخة . . .

( ٤ ) ولا بد من النص على هذا الأمر الرابع ؛ إذ لا يلزم من حصول الأمر الثالث وتحقيقه أنه يلزم صاحبه ملازمة دائمة ؛ فن الممكن حصول الأمر في الماضي وفي الحال وفي المستقبل من غير أن يلزم صاحبه الملازمة المستمرة - أو شبهها - في كل حالة ؛ ومن الممكن أن يقع فيها كلها مجتمعة من غير أن يستمر في المستقبل كذلك .

فكلمة : « جميل » ، في الكلام السالف - وأشباهه - تدلّ على :  
 (١) معنى مجرد ( أى : على وصف ، أو : صفة ) ؛ هو : الجمال  
 (٢) وعلى صاحبه الموصوف به .  
 (٣) وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتاً زمنياً عاماً . ( يشمل الماضي والحاضر ، والمستقبل ) .

( ٤ ) وعلى دوام الملازمة ، أو ما يشبه الدوام <sup>(١)</sup> .  
 والناطق بتلك الكلمة إنما يُريد الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان خبيراً باللغة ،  
 وبدلالة الألفاظ فيها .

ومثل هذا يقال في كلمة : « أبيض » ؛ فهى اسم مشتق يدلّ على ما يأتى :  
 (١) معنى مجرد ( أى : وصف ، أو : صفة ) ، هو : البياض .  
 (٢) الشيء الذى لا يقوم ولا يتحقق المعنى المجرد إلا بوجوده فيه ( أى : الموصوف  
 الذى يراد وصفه بصفة : « البياض » ) وهو هنا الشخص الذى نريد أن ننسب  
 له تلك الصفة ؛ ونصفه بها .

(٣) أن ذلك المعنى المجرد ( الوصف ، أو : الصفة ) ، ثابت له متحقق  
 في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً ؛ فليس خاصاً بزمن من الثلاثة دون غيره ، أو بزمنين  
 فالبياض ، يصاحب المتصف به في ماضيه ، وحاضره ، ومستقبله .  
 (٤) أن هذا الثبوت العام يلزم صاحبه ، ولا يكاد يفارقه ، لأن مصاحبته  
 إياه في الأزمنة الثلاثة تقتضى أن يكون ملازماً له أو في حكم الملازم ، برغم أنه  
 قد يفارقه حيناً .

فالناطق بكلمة : « أبيض » في التركيب السابق - ونظائره - إنما يريد  
 بها الدلالة على تلك الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان يفهم أسرار العربية ،  
 ويجيد اختيار الألفاظ التى توضح تلك الأسرار .

وما يقال في كلمتى : « جميل » ، و « أبيض » - يقال في : « حسن »  
 و « حلّو » ، . . . و . . . وأمثلهما . . .

من كل ما تقدم يتبين المراد من قول النحاة في تعريف الصفة المشبهة

(١) إلا إن وجدت قرينة تمنع الدوام وشبيهه ، كما سيبنى في ص ٣٠٧ . - وانظر رقم ١

الأصيلة إنها : ( اسم مشتق ؛ يدل على ثبوت صفة لصاحبها <sup>(١)</sup> ثبوتاً عاماً ) <sup>(٢)</sup>

أنواعها ، وطريقة صوغ كل نوع :

الصفة المشبهة ثلاثة أنواع قياسية <sup>(٣)</sup> ؛

أولها وأكثرها : « الأصيل » ، وهو المشتق الذى يصاغ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثى ، اللازم ، المتصرف ؛ ليدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً - وقد شرحناه بالأمثلة - ولهذا النوع أوزان وصيغ كثيرة خاصة به ، وسندكر أشهر القياسى منها . . . .

ثانيها : الملحق بالأصيل من غير تأويل ، - ويلى الأول فى الكثرة - وهو : « المشتق الذى يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل أو باسم المفعول <sup>(٤)</sup> » ، من غير أن يدل دلالتهما على المعنى الحادث وصاحبه ، وإنما يدل - بقرينة - على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتاً عاماً . وقد عرفنا طريقة صياغته فى الباب الخاص بكل منهما <sup>(٥)</sup> .

وحكم هذا النوع أنه قياسى ، وأنه بمنزلة الصفة المشبهة ؛ فله اسمها ، ودلالاتها ، وأحكامها المختلفة ، دون أوزانها ؛ لأنه يظل على صيغته الخاصة باسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويلزم وزنه السابق ، على الوجه الذى شرحناه فى باب كل منهما <sup>(٥)</sup> .

ثالثها وأقلها : الجامد المؤول بالمشتق ، وهو : « الاسم الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق <sup>(٦)</sup> » .

وحكمه : أنه قياسى يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل ، ويؤدى معناها ، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته .

( ١ ) وقد يقتضون فى التعريف على : أنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها . أو : اسم مشتق يدل على الثبوت . ولا بآن بالإيجاز إن كان المراد معه واضحاً - موافقاً ما شرحناه - .

( ٢ ) أى : شاملاً الأزمنة الثلاثة شمولاً مستمراً ثابتاً - كما شرحناه - .

( ٣ ) بيان قياسييتها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩١ .

( ٤ ) سواء أكان فعلهما ثلاثياً أم غير ثلاثى .

( ٥ و ٥ ) فى هامش ص ٢٤٢ وفى « ح » من ص ٢٦٤ وفى « د » من ص ٢٦٥ ، ثم فى

ص ٢٧٧ .

( ٦ ) ولذا يصح وقوعه نعتاً كما سيجىء فى ص ٤٦٣ « باب النعت » .



وبالرغم من قياسيته يحسن الإقلال منه قدر الاستطاعة ، وقد يزداد على آخره  
ياء مشددة للنسب ، افتقرته . من المشتقات ؛ نحو : تناولنا شرباً عسلاً  
طعمه ، أو : تناولنا شرباً عسلياً طعمه . ويجوز في معموله ( وهو هنا كلمة :  
طعم ) ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من الرفع ، أو : النصب ، أو : الجر ،  
على التفصيل المذكور في إعمالها - وسيأتي (١) - ، فنقول : تناولنا شرباً عسلاً  
طعمه ؛ بالرفع - عسلاً طعماً ، بالنصب - عسلَ الطعم ، بالجر بالإضافة .  
مع جواز زيادة الياء المشددة في كل حالة ، وعليها تقع علامات الإعراب .  
ومن أمثله قول الشاعر يهجو :

فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ ، فرعونُ العذاب ، وإن تطلبُ نداه فكلبُ دونه كلبُ  
والمراد بفراشة . . . . . طائش ، وبفرعون . . . . . أليم ، أو : شديد .  
والمعاني الثلاثة على التأويل بالمشتق ، وقول الآخر :

فلولا الله والمهرُ المفسدى لأبْتَ وأنت غريبال الإهاب  
والمراد : مُشَقَّبُ الجلد . وهذا على التأويل بالمشتق أيضاً .

\* \* \*

والآن نعود إلى صياغة النوع الأول الأصيل ، وأوزانه :  
لما كانت الصفة المشبهة الأصلية لا تصاغ قياساً إلا من مصدر الفعل  
الماضي الثلاثي ، اللازم ، المتصرف . . . . . تَحَتَّمُ أن يكون فعلها كسائر  
الأفعال الثلاثية . إما مكسور العين ( أى : على وزن : « فَعِيل » ) ، وهو أكثر  
أفعالها المتصرفة التي يقع الاشتقاق من مصدرها ، وإما مضموم العين ، ( أى :  
على وزن « فَعَّل » ) ويلى الأول في كثرة الصياغة من مصدره ، وإما مفتوح  
العين ، ( أى : على وزن : « فَعَّل » ) ، وهو أقل أفعالها ، بل أنثرها .  
وأوزانها القياسية من هذه الأنواع الثلاثة كثيرة نعرض أشهرها ، وضوابطه فيما يلي :  
(١) فإن كان الماضى الثلاثى اللازم على وزن « فَعِيل » - بكسر العين -  
وكان دالا على فرح ، أو حزن ، أو أمر من الأمور التي تطرأ وتزول سريعاً ،

ولكنها تتجدد<sup>(١)</sup> ، وتردد على صاحبها كثيراً ، لأنه اعتادها — فالصفة المشبهة على وزن : « فَعَلِل » للمذكر ، و« فَعَلِلَة » للمؤنث — ويلاحظ أن هذين الوزنين ليسا مقصورين على الصفة المشبهة من مصدر الفعل « فَعَلِل » فقد يكونان من مصدر « فَعَّلِل » أيضاً ، كما سنعرف — نحو : فَرِحَ فهو فَرِحٌ — طَرِبَ فهو طَرِبٌ — بَطِرَ فهو بَطِرٌ — حَذِرَ فهو حَذِرٌ — تَعِبَ فهو تَعِبٌ . ومن هذا قولهم : الحَذِرُ آمِنٌ ، والضَّجِرُ مكروبٌ ، والبَطِرُ مهْدٌ بزوال النعم . وقول الشاعر :

وَيْلٌ لِلشَّجِيِّ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْخَلِي<sup>(٣)</sup> فَإِنَّهُ نَصِبُ الْفَوَادِ ، بحزنه مهموم

وإن كان دالاً على خلو ، أو امتلاء ، ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر ولكنه يزول ببطء — فالصفة المشبهة على وزن : « فَعْلَلان » ، ومؤنثها — في الغالب — على وزن : « فَعْلَلَى » — نحو : عطش فهو عطشان — ظمى فهو ظمآن — صدى فهو صدّيان — شبع فهو شبعان — روى فهو ريّان — يقيظ فهو يقطّان — عرق فهو عرقان — ومن هذا قولهم في الهجاء : فلان شبعان البطن ، صدّيان الروح ، نائم العقل ، يقطّان الهوى . . .

(١) ويسمى استمرارها : متجدداً ، أو : تجديداً — كما أوضحنا في ص ٣٩ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٤٧ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢ .  
(٢) الحزين المهموم .

« ملاحظة » : في كلمة : « شَجِي » ونظائرها بيان لغوى مفيد ، نعرضه فيما يأتي : جاء في القاموس المحيط ( ج ٤ مادة : شجاء ) ما نصه : « ( شجاء : حَزَنُهُ وَطَرَبُهُ ؛ كَأَشْجَاءَ فِيهَا . ضد ... وشَجِيَّ به ، كَرَضِيَّ شَجِيَّ . والشَجِيَّ المشغول . وشد يداه في الشعر ... ) » اهـ كلام القاموس .

لكن قوله : « شد يداه في الشعر » تقييد غير صحيح ؛ فقد جاء في : « الاقتضاب » ، في شرح أدب الكتاب تأليف ابن السيد البطّاني ، في باب : ما يشدد ، والعامّة تخففه — ص ١٩٧ — ما نصه :

« ( أكثر اللّٰهويون من إنكار التشديد في لفظة : « الشَّجِيَّ » وذلك عجيب منهم ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يقال : شجوت الرجل أشجوه إذا أحزنه ، وشجيت يشجى شجياً إذا حزن . فإذا قيل : « شجى » بالتخفيف كان اسم الفاعل من « شجى » يشجى ؛ فهو شجى ؛ كقولك : ( عسى يعسى فهو عسى ) . وإذا قيل : « شجى » بالتشديد ، كان اسم المفعول من : « شجوته » أشجوه ؛ فهو مشجٍ وشجيت . كذلك مقتول وقتيل ، ومجروح وجريح . . .

ثم انبرى بعد ذلك يسرد أمثلة مسموعة للشدد تؤيد رأيه . ( ١ ) .  
وقريب من هذا المثل في معناه قولهم أيضاً : « ما أهونَ على النائم القريض سهر المسهّد المكروب . . . » ( ٣ ) الخلال من الهم والحزن .

فإن كان دالا على أمر خِلْقِي يَبْقَى ويدوم ، (مثل : لون ، أو عيب ، أو حلية ، وكل هذا خِلْقِي يَبْقَى ويثبت) فالصفة في الغالب - على وزن : « أَفْعَل » للمذكر ، و « فَعْلَاء » للمؤنث ؛ نحو : حمير فهو أحمر - خضير فهو أخضر - عرج فهو أعرج - عور فهو أعور - حور<sup>(١)</sup> فهو أحور - كحل فهو أكحل . . . ومنه قولهم : اشتهرت الخيول العربية برشاقة الجسم ، وضمور البطن ، وأنها دَعَجَاء<sup>(٢)</sup> المقلّة ، كحلاء العين ، وطُفَاء الأهداب<sup>(٣)</sup> . . .

فالصفات المشبهة التي ماضيها مكسور العين - تدور معانيها الغالبة حول ثلاثة أشياء ، أمور تطرأ وتزول سريعاً ولكنها تتردد كثيراً ، أو أمور تطرأ وتكرر ، وتزول ببطء . أو : أمور تثبت وتبقى - في الغالب - .

(٢) إن كان الثلاثي اللازم على وزن : « فَعْل » - بضم العين - فالصفة المشبهة كثيرة الأوزان ؛ فقد تكون على وزن : « فَعِيل » ؛ مثل : شُرِفَ فهو شريف - نُبِلَ فهو نبيل - قُبِحَ فهو قبيح .  
أو : على وزن : « فَعْل » ؛ مثل : ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ - شَهْمَ فهو شَهْمٌ - صَعَبَ ؛ فهو صَعْبٌ .  
أو على وزن : « فَعْل » ، مثل : حَسُنَ فهو حَسَنٌ - بَطُلَ<sup>(٤)</sup> فهو - بَطْلٌ - .

أو على وزن : « فَعَال » ؛ مثل : جَبَنَ فهو جَبَانٌ - رَزَنَتِ المرأة فهي رَزَانٌ<sup>(٥)</sup> - حَصُنَتْ فهي حَصَانٌ ، أى : عفيفة .  
أو على وزن : « فَعَال » ؛ مثل شَجُعَ فهو شُجَاعٌ - فَرَّتِ الماءُ ( بمعنى : عَدُبَ ) ، فهو فُرَاتٌ .

(١) الحَوَر : شدة بياض العين مع شدة سوادها .

(٢) الدَّعَج : سعة العين مع شدة سوادها . ( دَعَجَ ، دَعَجًا ؛ فهو أدعج ، وهى : دعجاء ) .

(٣) غزيرة شعر الجفون ( وَطِيفٌ وطِيفًا ؛ فهو : أوطف ؛ وهى : وطفاء ) .

(٤) صار بطلا .

(٥) بمعنى : متوقرة ، غير طائشة . والكثير قصر هذا الوزن على المؤنث .

أو على وزن : « فَعْلَل » : مثل : صَلَّبَ فهو صَلْبٌ - أو على وزن : « فَعِلَل » ؛ نحو مَلَّحَ الماء فهو مِلْحٌ .

أو على وزن : فَعِلَ ، مثل : نَجَّسَ الصديد فهو نَجَسٌ .

أو على وزن : « فَاعِلِل » ؛ مثل : طَهَّرَ فهو طَاهِرٌ .

وليست الأوزان السابقة مقصورة على الصفة المشبهة المصوغة من مصدر :

« فَعْلَل » بضم العين ، بل بعضها مقصور عليها ؛ وهو : « فَعَلَل »

كحَسَّنَ ، و « فَعَالَل » : كجَبَّانَ ، و « فُعَالَل » : كشَجَاعَ . . . وبعضها غير

مقصور ولا مختص ؛ لأنه مشترك بين فَعْلَل - بضم العين - وفَعِلَل ، بكسرها :

ومن هذا :

« فَعِيلِل » ، مثل : بَخِلَ الوضيع فهو بَخِيلٌ . كَرُمَ الماجد فهو

كَرِيمٌ - .

ومنه : « فَعْلَل » ، مثل : سَبَّطَ فهو سَبَّطٌ <sup>(١)</sup> ، ضَخَّم فهو ضَخْمٌ ،

ومنه : « فَعِلَل » مثل ؛ صَقَّرَ جِيبَ المسرف ؛ فهو صَفَرٌ ، - مَلَّحَ ماء

البحر فهو مِلْحٌ .

ومنه : « فَعْلَل » ؛ مثل : حَرَّرَ القويُّ فهو حُرٌّ ، (والأصل : حَرَرٌ) -

صَلَّبَ الحديد ، فهو صَلْبٌ .

ومنه : « فَعِلَل » ، كفرَحَ المنتصر فهو فَرِحٌ - نجَّسَ الطعام الحرام فهو

نَجَسٌ .

ومنه : « فَاعِلِل » ، مثل : صَحَّبَ الضوء الشمس فهو صَاحِبٌ - طَهَّرَ

ثوب المصلٍ فهو طَاهِرٌ .

(٣) وإن كان الثلاثي اللازم على وزن « فَعْلَل » بفتح العين وهو أندر

أفعالها - كما أسلفنا - فالصفة المشبهة على وزن فَعِلَل ؛ نحو : مات يموت

فهو مَيِّتٌ <sup>(٢)</sup> .

(١) طویل .

(٢) ومثله : ساد يسود ؛ فهو : سَيِّدٌ . وإنما كان ساد ومات على وزن «فعل» بفتح

العين ، لأن مضارعهما بضم العين ، وهذا لا يجيء إلا من ما مضى مفتوح العين أو مضوم العين ، ومضومها لا يصلح هنا ، لأنه - في الغالب - المدح أو الذم ، على غير ما هنا .

تلك أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة <sup>(١)</sup>.

وهناك صيغ أخرى سماعية ، متناثرة في الكلام العربي الفصيح ومراجعته ؛

(١) وقد عرض ابن مالك - كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ ورقم ٥ من هامش ص ٢٧١ - لصياغة الصفة المشبهة في باب مختلط ، عقده لصياغتها وصياغة اسم الفاعل واسم المفعول ، عنوانه :

«أَبْنِيَّةُ أَسمَاءِ الْفَاعِلِينَ ، وَالْمَفْعُولِينَ ، وَالصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ بِهَا» .

ونص ما جاء على حسب ترتيب أبياته :

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ؛ كَعَذَا  
(عَذَا الْمَاءُ : سَالَ - غَذَوْتَ الْوَلِيدَ أَطْعَمْتَهُ ، أَوْ رَبَيْتَهُ . فَالْفِعْلُ لَازِمٌ ، وَمَتَعَدٌّ ) .

يقول : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على مثال « فاعِلٌ » أى : على وزن فاعل . وضرب مثلاً للفعل الثلاثي هو : « عَذَا » ويصلح مثلاً للثلاثي المتعدي واللازم ، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه باختلاف تعدى الثلاثي أو لزمه . فالهم أن يكون ثلاثياً ، أو على وزن « فَعْعَلٌ » - بفتح العين - كما يفهم من المثال ، ومن الكلام الآتى بعد . ثم قال :

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي : «فَعْعَلْتُ» ، وَ «فَعْعَلٌ» غَيْرَ مَعْدًى ، بَلْ قِيَاسُهُ «فَعِلٌ»  
أى : أن صيغة « فاعِلٌ » قليلة إذا جاءت من مصدر الفعل «فَعْعَلٌ» أو «فَعْعِلٌ» اللّازمين ؛ نحو : حمضٌ فهو حامضٌ ، وطمعٌ فهو طامعٌ . وبين أن اسم الفاعل من مصدرهما يجرى على وزن «فَعْعِلٌ» ؛ نحو : نجسٌ فهو نجسٌ ، -فَرَحَ فهو فرحٌ ، وبَطِرَ فهو بطيرٌ . والحق أن هذه الصيغة ليست باسم فاعل حقيقى ، وإنما هي صفة مشبهة - وقد سبق البيان في هامش ص ٢٣٨ - وكذلك الصيغ الآتية التي عرضها في البيت التالى وفيها هو «فَعْعِلٌ» مكسور العين أيضاً . يقول :

« وَأَفْعَلٌ » « فَعْلَانٌ » نحو : أَشِيرَ ونحو : صَدَّيَانِ ، ونحو : الْأَجْهَرُ

يريد : أن « أَفْعَلٌ » و « فَعْلَانٌ » شأنهما كشأن : «فَعْعِلٌ» فكل من الثلاثه عنده هو اسم الفاعل من مصدر «فَعْعِلٌ» الثلاثي اللازم مكسور العين ، وضرب لها أمثلة دى أَشِيرَ الإحرق فهو أَشِيرٌ ، وصَدَّرَ الضال في الصحراء فهو صَدَّيَانِ ، ( كعَطِشَ فهو عطشانٌ ؛ وزناً ، ومعنى ، وحكاً ) . وجهير الرجل ( لم يقدر على الإبصار في الشمس ) فهو أَجْهَرُ . وكل هذه صفات مشبهة ، وليست باسم فاعل حقيقى ، كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك ( انظر هامش ص ٢٣٨ ) ، ولعل قصده - كما قال بعض الشراح - أن تلك الأفعال تدل في الغالب على معان لازمة أو ما يشبهها ، فيناسبها أن يصاغ منها صفات مشبهة بتلك الأوزان ، لا أسماء فاعلين . ثم قال :

« وَفَعْلٌ » أَوَّلَى وَ «فَعْعِلٌ» بِفَعْعَلٍ كَالضَّخْمِ ، وَالْجَمِيلِ ، وَالْفِعْلِ جَمُلٌ

أى : أن الماضى الثلاثي إذا كان على «فَعْعِلٌ» -بضم العين- فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزن «فَعْعِلٌ» أو «فَعْعِلٌ» ؛ مثل : ضَخُمُ الْفِيلِ فهو ضَخْمٌ ، وَجَمُلُ الْفَرَاةِ فهو جَمِيلٌ . . . . =  
النحو الوافى - ثالثه

فإذا عرف المتكلم صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية جاز له استعمال ما يشاء منهما ، ولكن الأفضل الاختصار على المسموعة ، ولا سيما الصيغة المشهورة .

= ثم بين في البيت الآتي أن مجيء اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزن : « أفعل » ، أو : « فمعل » قليل ، نحو : خضب فهو أخضب . وبطل العربي فهو بطل ، وكذلك بين أن اسم الفاعل - أحياناً قليلة - لا يجيء من مصدر : « فمعل » على صيغة « فاعل » التي هي الغالبة فيه ؛ نحو ، شاب الرجل فهو أشيب ، وشاخ الشاب فهو شَيْخ ، فقد استغنى عن صيغة فاعل بأخرى . وفي هذا كله يقول :

« وَأَفْعُلُ » فِيهِ قَلِيلٌ ، وَ « فَعْلُ » وَبِيسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى « فَعْلُ »

( غْنَى يَغْنَى ؛ بمعنى : استغنى . ) ونكرر ما سبق أن كل الصيغ التي من مصدر الثلاثي وليست على وزن : « فاعل » ، هي - على غير ما يفهم من ظاهر كلام ابن مالك - « صفات مشبهة » ، وليست « اسم فاعل » إلا من طريق التسمية المجازية التي شاعت قديماً حتى صارت اصطلاحاً عندهم - طبقاً للبيان السالف في هامش ص ٢٣٨ .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي ، فقال إنها : على وزن مضارعه ، مع كسر متلو الأخير ( أى : كسر الحرف الذي يتلوه الأخير ، ويجيء بعده ) وضم ميم زائدة تجيء أول المضارع بدلاً من حرف المضارعة ، نحو : ( ساعد ، يساعد ، مُساعد ) - ( تكرم ، يتكرم ، مُتكرم ) - ( واصل ، يواصل ، مُواصل . . . ) يقول :

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلاث ؛ كالمواصل  
مع كسر متلو الأخير مطلقاً وضم ميم زائد قد سبقاً

يريد : زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي هي زنة مضارعه ، بشرط كسر الحرف الذي قبل الأخير في المضارع ، وضم حرف الميم الزائد الذي يسبق بقية حروف المضارع ؛ ( لأنه يتصدر الفعل ، ويحل محل حرف المضارعة ) . نحو : المواصل ، والفعل رباعى ؛ هو ؛ واصل ، ومضارعه يواصل ، واسم الفاعل : مُواصل . وقد تحقق المطلوب ؛ بكسر الحرف الذي قبل الأخير ، وحذف حرف المضارعة من الأول ، وإحلال الميم المضمومة الزائدة محله ( وقد تكلمنا على كل ما سبق في ص ٢٣٦ ) .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على صيغة « اسم المفعول » من مصدر الفعل غير الثلاثي ؛ فأوضح أنها هي صيغة اسم الفاعل من مصدر غير الثلاثي ، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر . فلا فرق بين صيغتهما ، وطريقة الوصول إليهما إلا في أمر واحد : هو أن الحرف الذي قبل الآخر مكسور في صيغة اسم الفاعل ، مفتوح في صيغة اسم المفعول ، نحو : مُساعد ، ومُساعد - مُتكرم ، ومتكرم - ومواصل ، ومواصل - منتظر . ومنتظر ... أما صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي فهي على وزن : « مفعول » باطراد ؛ كالوزن الذي نأتى به من : « قصد » فنقول : مقصود . أو من « كتب » فنقول : مكتوب . وفيما سبق يقول :

أما إذا لم توجد صيغة مسموعة ، أو وُجدت ولكنه لا يعرفها <sup>(١)</sup> فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

وإن فَتَحْتَ مِنْهُ ما كان انكسَرَ صار اسمَ مفعولٍ : كمثِل : المنتظرُ  
وفي اسمِ مفعولِ الثلاثي اطرَدَ زنةٌ مفعول ، كاتَ مِنْ : قصَدَ  
أى : كالوزن الآتى من الفعل : قصَدَ ، وأشار بعد هذا إلى أن اسم المفعول من الثلاثي قد يكون  
على وزن « فَعِيل » ، لا مفعول ؛ فيعمل عمله - بشروطه - وأن هذا نقلٌ عن العرب ، وسماع منهم ؛  
فهو مقصور على النقل والسماع ، ولا يجوز القياس عليه ، بل يجب الوقوف عند ماورد منه ، لا نزيد  
عليه شيئاً . وقد مثل له : بفتاة كحيل ؛ بمعنى مكحولة العينين ، وفى كحيل ؛ بمعنى : مكحولهما .  
( ويلاحظ أن صيغة : « فَعِيل » التى بمعنى : « مفعول » يستوى فيها المذكر والمؤنث - غالباً - ،  
فتستعمل بلفظ واحد لهما من غير زيادة تاء تدل على التأنيث ، بشروط وتفصيلات يجيء الكلام عنها  
فى الجزء الرابع ، « الباب الخاص بالتأنيث » وأهم هذه الشروط ألا يذكر قبلها الشيء الذى نتحدث عنه  
أو نصفه ، أى : الموصوف الذى يقوم به معناها ويتحقق فيه مدلولها ) يقول :

وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ : فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلٍ

وقد تكلمنا على كل ما سبق خاصاً باسم المفعول فى ص ٢٧١ . ذو فعيل : أى صاحب هذا  
الوزن . موازنه - )

( ١ ) لخفاها عن العلماء ، لا لقصور وجهل من المتكلم .

( ٢ ) الصفة المشبهة قياسية ( كما صرح بهذا فى أول بابها الأسموى - وغيره - كالنصريح فى  
أول باب : « كيفية أبنية أسماء الفاعلين ، . . . وفى أول باب : الصفة المشبهة - » ) فيجوز  
صيغتها على وزن إحدى الصيغ التى عرضناها ، بشرط أن تتحقق الشروط والأوصاف الخاصة بهذه الصيغة .  
ولا التفتات إلى رأى القائل بوجوب الاختصار على الصيغ السماعية إن وجدت ؛ لأن الأخذ بهذا رأى  
معطل للقياس ؛ مناف لمعناه الحقيقى ، وللغرض منه . فوق ما فيه من إعنات ومشقة لا يحتملها جمهور  
الخاصة ، بله العامة ؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المراجع اللغوية ، وجميع المظان الحاوية لمفرداتها ،  
للبحث عن الصيغة السماعية قبل استعمال القياسية . فإذا ثبت عدم وجود صيغة سماعية جاز استعمال  
القياسية . . . وليس هذا بمعقول ولا سائغ ، بل ليس من صالح اللغة تضييقها على هذا الوجه  
المعوق لها ، الخائل دون استعمالها ، من غير فائدة مرجوة فى هذا التحجير والإرهاق .

وأعجب من هذا رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية ، ظلاً ( مع وجود أخرى سماعية أو عدم  
وجودها ، كالذى قيل فى صوغ المصدر ص ١٨٨ وما بعدها ) . زاعماً أن إيجاد الصيغة القياسية ،  
إنما هو إيجاد وخلق للفظ لم ينطق به العرب أصحاب هذه اللغة ، المستأثرون بخلق مفرداتها وكلماتها .  
وهو زعم خاطئ دفنناه مراراً فى أجزاء هذا الكتاب ، وأوضحنا أسباب خطئه ، قاصدين أن نكشف  
خطره وضرره ، كى لا يجد له فى أيامنا واهماً يأخذ به .

وهذه المناسبة تحملنا إلى أن نعود فنردد هنا أيضاً ما سبق أن عرضناه - فى رقم ٣ من هامش  
ص ١٨٨ - من إباحة استخدام المصدر - وغيره - استخداماً قياسياً مطرداً . ونشير بوجه خاص إلى  
كلام ابن جنى المدون هناك ، وهو كلام هام مفيد .

## زيادة وتفصيل :

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم سبق<sup>(١)</sup> فنردده لأهميته ؛ وهو : أن الصفة المشبهة قد يراد منها النص على الحدوث ، - لحكمة بلاغية ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد - فتصير اسم فاعل ؛ لها اسم ، ومعناه ، وحكمه ، وتنتقل إلى صيغته الخاصة به ، ( وهي صيغة « فاعل » من مصدر الثلاثي ) ، فلا بد أن تترك اسمها ، وصيغتها ، ومعناها ، وحكمها ، وتصير إليه في كل شأن من شئونه بغير إبقاء على حاكمها السابق . فإذا أردنا النص على وصف رجل بالفصاحة ، وبيان أنها صفة ثابتة ملازمة له ، رداً على من قال إنها طارئة عليه ، مؤقتة - أتينا بالصفة المشبهة ، ( دون اسم الفاعل الحادث ) ؛ لأنها المختصة بهذه الدلالة ، وتختصنا من صيغها وأوزانها الصيغة الملائمة للمراد . فقلنا : « فصيح » وأجرينا على هذه الصيغة اسم « الصفة المشبهة وكل أحكامها ، بشرط إرادة النص ، ووجود القرينة الدالة عليه .

لكن إذا أردنا الدلالة على الحدوث نصاً ، وأن الفصاحة طارئة غير ملازمة - أتينا باسم الفاعل الحادث ، دون الصفة المشبهة ؛ لأنه المختص بهذه الدلالة نصاً . وجئنا بصيغته الخاصة من مصدر الثلاثي ، وهي صيغة « فاعل » ، فقلنا : « فاضح » غداً ، مثلاً ، وأجرينا عليها اسمه ، وكل أحكامه وحده - كما أسلفنا<sup>(١)</sup> - . وربما تترك الصفة المشبهة دلالتها على الدوام ، وتدل على المضي وحده - وهذا نادر<sup>(٢)</sup> - . أو تدل على الحال وحده ، أو المستقبل كذلك ، من غير أن تترك صيغتها ، وإنما تظل عليها مع تغيير الدلالة ، وكل هذا حين توجد قرينة تدل على

( ١ و ١ ) في ص ٢٤١ و ٢٤٢ حيث البيان والدليل .

( ٢ ) لتحقيق هذه المسألة يمكن الرجوع إلى : « الخصري » في أول باب : « الإضافة » عند قول ابن مالك : ( وإن يشابه المضاف يفعل . . . ) حيث صرح أنها لا تكون للماض وحده مطلقاً . . . كما يمكن الرجوع للصبان أول باب : « الصفة المشبهة » حيث صرح بأنها مع القرينة قد تكون للماض وحده ، أو للحال وحده ، أو للمستقبل كذلك . وساق مثالا هو « كان زيد حسناً فقبح ، أو سيصير حسناً ، أو هو الآن فقط حسن » في الحكم خلاف ، والمختار ما قرناه من النردة . - ثم انظر رقم ١ في هامش الصفحة التالية ؛ لأهميته .



أن المراد هو الاختصار على : المضى ، أو على الحال ، أو على الاستقبال ، وليس المراد الدوام<sup>(١)</sup> ؛ بالرغم من بقاء الصيغة على صورتها ؛ نحو : ( هذا المتسابق سريع العدو في الساعة الماضية ، بطيء الحركة الآن ، وسيبدو بعد قليل فسيح الخطو ، بعيد القفز ، عظيم الأمل في الفوز ) . ولكن بقاءها على صيغتها مع تغير دلالتها بسبب اختصارها على زمن معين خاص ، — ولا سيما الماضي — رأى ضعيف<sup>(٢)</sup> ؛ . لا يحسن اتباعه ولا القياس عليه ؛ بالرغم من وجود القرينة الدالة على تغير الدلالة . أما إذا لم توجد القرينة فيجب تغيير الصيغة بتحويلها إلى صيغة : « فاعِل »<sup>(٣)</sup> .

واسم الفاعل من الثلاثي إذا أريد به — الدلالة على الثبوت — بشرط وجود قرينة — ، فإنه يصير صفة مشبهة يحمل اسمها دون اسمه ، ويدل دلالتها ، ويخضع لأحكامها وحدها . وتتغير صياغته ؛ فتصير من الثلاثي على وزن من أوزانها القياسية ، وقد يظل محتفظاً بصيغته التي كان عليها قبل الانتقال<sup>(٤)</sup> ، إلى الدلالة الجديدة ، بشرط وجود القرينة ؛ كما في مثل : أهذا الطبيب رحيب الصدر ؟ فيجواب : نعم ، راحب<sup>(٥)</sup> الصدر . وقد بسطنا القول في كل هذا في موضعه من البابين .

\* \* \*

(١) جاء في « التصريح ، شرح التوضيح » — ج ٢ باب : « أبنية أسماء الفاعلين .. » أمثلة متعددة لها ، قال بعد سردها ١٠ نصه : « ( جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت ، صفات مشبهة باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث ؛ فهي أسماء فاعلين . ) » اهـ . وجاء في الحاشية تعليقا على هذا نصه : « ( — قوله : إلا إذا قصد بها الحدوث — قضيته : إن تلك الصيغ تستعمل للحدوث ، وإن لم تحول إلى فاعل . فقولهم : « إذا قصدوا الحدوث حوت إلى فاعل » . . . ليس بواجب إلا إن أريد النص على الحدوث كما يدل عليه قول الرضى ؛ استدلالا لشيء ذكره . ولهذا اطرء تحويل الصفة المشبهة إلى : « فاعل » كحاشن وضائق عند قصد النص على الحدوث ) » اهـ .

(٢) وسيجيء في ص ٣٠٧ .

(٣) كما سيجيء في رقم ٣ من ص ٣٠٧ . وانظر رقم ١ هنا .

(٤) كما سبق في هامش ص ٢٤٢ و « ج » من صفحتي ٢٤٥ و ٢٦٤ .

(٥) بإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لتكوين هذه الإضافة هي القرينة المطلوبة .

## إعمالها :

الصفة المُشَبَّهَة الأَصْلِيَّة <sup>(١)</sup> مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم ؛ فحقها أن تكون كفعالها ؛ ترفع فاعلاً حتماً ، ولا تنصب مفعولاً به . لكنها خالفت هذا الأصل ، وشابهت اسم الفاعل المتعدى لواحد ؛ ( فإنه - كفعله المتعدى - يرفع فاعلاً حتماً ؛ وقد ينصب مفعولاً به ) ، وصارت مثله ترفع فاعلاً حتماً ، وقد تنصب معمولاً <sup>(٢)</sup> لا يصلح إلا مفعولاً به ، ولكن هذا المعمول حين تنصبه لا يسمى مفعولاً به ، وإنما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » <sup>(٣)</sup> ؛ إذ كيف يعتبر مفعولاً به وفعالها لازم ، لا ينصب المفعول به ؟ لهذا يقولون في إعرابه حين يكون منصوباً ، إنه : « منصوب على التشبيه <sup>(٤)</sup> بالمفعول به » .

ولا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط : « اعتمادها » <sup>(٥)</sup> ؛ سواء أكانت مقترونة ؛ « بأل » أم غير مقترونة . مثل الكلمات : القول - الطبع - القلب . . . في قولهم : ( إنما يفوز برضا الناس الخلو القول ، الكريم الطبع ، الشجاع القلب . ) . . . ولا يشترط هذا الشرط لعملها في معمول آخر ( غير الشبيه بالمفعول به ) : كالحال ، والتمييز ، وشبه الجملة . . .

(١) سبق في ص ٢٨٤ أن الصفة المشبهة ثلاثة أنواع : أصيل ، وملحق به ، ومؤول .

(٢) وهذا من أسباب تسميتها بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد . وسيجيء التفصيل في ص ٢٨٨ وما بعدها وفيها أنواع المعمولات التي تنصبها .

(٣) كما سيجيء في رقم ٣ ص ٣٠٠ .

(٤) أشرنا إلى هذا في مناسبة سابقة ( هامش ص ٢٤٢ و ٢٦٥ ) فقلنا إن السبب هو : صوغ الصفة المشبهة من مصدر فعل ثلاثي لازم ، وقد ورد السبب بعدها منصوباً لا يصلح أن يعرب نوعاً آخر من المنصوبات غير المفعول به ، فأعربوه « شبيهاً بالمفعول به » ولم يعربوه مفعولاً به ؛ لثلا تخالف فعلها . وأيضاً فالمفعول به يقع عليه أثر فعل الفاعل . أما معمول الصفة المشبهة هذا فلا يقع عليه الأثر ، فلم يجعلوا اسمه « مفعولاً به » . كاسم المنصوب الذي نصبه اسم الفاعل ، مع أن الصفة المشبهة سميت باسمها لشبهها باسم الفاعل في كثير من أحواله ، ومنها عمل النصب . ففي مثل : الحاكم ضارب المذنب ، يعرب « المذنب » مفعولاً به مباشرة ؛ لأنه وقع عليه الضرب . لكن إذا قلنا : الحاكم سمح الطبع ، لا يعرب « الطبع » إلا شبيهاً بالمفعول به ؛ لأن السامحة لم تقع عليه وإنما قامت به ، وفرق كبير بين الاثنين أوضحناه من قبل ( في ج ٢ ص ٥٣ م ٦٥ ) . ومثل هذا حسن الرأي ، جميل المظهر . . . ( راجع شرح الفصل ٦ ص ٨١ ) .

(٥) سبق بيان الاعتماد في ص ٢٤٩ .

لأن كلمة « معمول » ليست مقصورة الدلالة على هذا الشبيه ، ولا على النوع المنصوب منه . بل إن معمولها الشبيه البارز — ويسمى أيضاً ، السببي<sup>(١)</sup> — يجوز فيه ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup> ؛ أن يكون مرفوعاً على اعتباره فاعلاً لها ، ويجوز أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان هذا المعمول ( أى : السببي ) نكرة ، أو معرفة : كالأمثلة السابقة ، أو منصوباً على التمييز بشرط أن يكون نكرة<sup>(٣)</sup> ؛ ( نحو : . . . الحلو قولاً — الكريم طبعاً — الشجاع قلباً ) . ويجوز أن يكون مجروراً بالإضافة : ( نحو : . . . الحلو القول — الكريم الطبع — الشجاع القلب ) ، أى : أن هذا المعمول السببي يجوز فيه — دائماً — ثلاثة أوجه إعرابية ؛ ( إمّا الرفع على الفاعلية<sup>(٤)</sup> ) ، ( وإما النصب على التشبيه بالمفعول به ، إن كان المعمول — أى : السببي — معرفة أونكرة ، ويصح في المعمول النكرة دون المعرفة ، نصبه تمييزاً ) ( وإما الجر على الإضافة ) ولا فرق في هذه الأوجه الثلاثة بين أن تكون الصفة المشبهة مقرونة « بأل » أو مجردة منها ، كما تقدم ، ولا بين أن يكون هذا المعمول مقروناً بها أو مجرداً منها . إلا أن المعمول المقرون بها لا يعرب تمييزاً — كما عرفنا —

وفي جميع حالاتها لا يشترط لإعمالها : « الاعتماد » ، إلا في الحالة الواحدة التي سبقت ، وهي التي تنصب فيها « الشبيه بالمفعول به »<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) تكرر في مناسبات مختلفة إيضاح معنى « السببي » والمراد منه ؛ كالذي في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ .

( ٢ ) هناك معمولات يمتنع فيها الرفع ، وأخرى يجب . وسيجيء ذكرها في ص ٣٠٤ وما بعدها . وهناك معمولات مجرورة وأخرى منصوبة ، غير الشبيه بالمفعول به ، منها : الحال ، والتمييز ، والظروف وغيرها مما سيجيء في ص ٣٠٩ والمعمولات كلها بحالاتها الإعرابية المختلفة لا تقتضى اعتماد الصفة المشبهة إلا الشبيه بالمفعول به — كما سبق ، وكما سيجيء في رقم ٣ من ص ٣٠٠ .

( ٣ ) لأن التمييز في الأغلب لا يكون إلا نكرة .

( ٤ ) في حاشية ياسين أول هذا الباب عند تعريف الصفة المشبهة : « أن نحو : زيد حسن » ليس صفة مشبهة ، ثم جاء بعد ذلك مباشرة ما نصه : ( إن النحاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت . ) « ٥١ » .

ويفهم من هذا أنها لا تسمى صفة مشبهة في مثل : « فلان حسن وجهه » ونحوه من كل ما وقع فيه فاعلها اسماً ظاهراً أو مستتراً . وهذا رأى . رفوض — بحق — إلا عند ابن هشام .

( ٥ ) راجع ص ٢٩٤ ورقم ٣ من ص ٣٠٠ .

وينشأ من هذا التفريع صور متعددة أكثرها صحيح ، وأقلها غير صحيح .  
ومن المشقة والإرهاق أن نتصدى لخصر صورهما ، ونحدد عددهما على الوجه  
الذى فعله بعض الخياليين ؛ فأوصلهما إلى مئات ، بل ألوف <sup>(١)</sup> ، وانتهى به  
التحديد إلى ما لاخير فيه .

وإذا كان التحديد على الوجه السالف خيالياً مرهقاً ، فإن الحرص على  
سلامة الأداء ، وصحة التعبير - يقتضينا أن نعرف الصور الممنوعة ؛ كى  
نتجنبها ، ونصون أنفسنا من الخطأ . وقد وضع لها النحاة ضابطاً نافعاً ، يسهل  
فهمه واستيعابه ، فقالوا <sup>(٢)</sup> :

يُمتنع جر المعمول فى كل صورة جمعت ما يأتى كاملاً ؛ حيث لا يصح  
إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها :

(١) أفراد الصفة المشبهة ( بأن تكون غير مشاة ، وغير جمع مذكر  
سالم ) .

(٢) اقترانها « بأل » .

(٣) تجرد معمولها من « أل » ، ومن الإضافة إلى ما فيه أل ، ومن  
الإضافة إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه « أل » .

(٤) تجرد الموصوف من « أل » .

فيمتنع الجر فى : غرد محمود الرخيم <sup>(٣)</sup> صوتيه ، ولا يمتنع فى : غرد الطائرُ  
الرخيمُ صوتيه . فإذا كانت الصفة « بأل » ، وكذلك معمولها صح الجر بالإضافة  
مثل : لا تجادل إلا السمحَ الخلقِ ، العَفِ القولِ ، الأمينَ الرَّكَلِ .

ويجوز الجر بالإضافة أيضاً إذا كانت الصفة مقرونة « بأل » والمعمول  
مجرداً ، لكنه مضاف إلى المقترن بها : مثل : هذا الحكيمُ إعدادَ الخططِ ،  
الحسنُ تدبيرُ الأمورِ . كما يجوز الجر إن كانت الصفة مقرونة بأل ومعمولها  
مجرد من : « أل » ، ولكنه مضاف لمضاف إلى ضمير يعود على المقرون بها ،

(١) كما جاء فى حاشية الصبان وغيره من المطاولات .

(٢) راجع حاشية الخضرى .

(٣) الضمير عائد على « محمود » : وهو خال من : « أل » .

مثل : راقنى الطاووس البديع لون ريشه ؛ فإن الضمير الذى فى آخر كلمة : « ريش » عائد على الطاووس وفيه « أل » . وهكذا . .

هذا هو الضابط العام الذى يرشدنا إلى المعمول الذى يمتنع جره بالإضافة ، ويوضح الصور الكثيرة التى لا يجوز فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها . وأقرب هذه الصور للخاطر : الأربعة الآتية <sup>(١)</sup> ، وهى حالات جرّ ممنوع حين يكون فيها الموصوف مجرداً من : « أل » .

(١) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى ضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خالقهِ .

(٢) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خالقِ والدِهِ .

(٣) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى الخالى من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيلُ خالقِ والدِهِ .

(٤) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، خال من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيلُ خلقِ .

\* \* \*

(١) عدها الأشمونى تسمّاً نكتفى بالإشارة إليها . وفى الصفحة التالية تقسيم آخر حسن .

## زيادة وتفصيل :

١- سلك بعض النحاة مسلكاً حسنّاً آخر ، لبيان أكثر الصور الصحيحة والممنوعة التي تتردد على الخواطر ؛ فقال :  
الصفة المشبهة إما أن تكون مقرونة « بأل » ، وإما أن تكون مجردة منها .  
فإذا كانت مقرونة « بأل » فلمعمولها ستة أحوال يمتنع الجر في بعضها :  
( ١ ) أن يكون مقرونّاً « بأل » أيضاً مثل : أحبُّ الكتابَ العظيمَ  
القائدة .

( ٢ ) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف للمقرون بها : مثل :  
أحب الكتابَ العظيمَ فائدة البحوث .

( ٣ ) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لضمير يعود على الموصوف  
مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدته .

( ٤ ) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لمضاف للمقرون بضمير  
يعود على الموصوف ؛ مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدة بحوثه .

( ٥ ) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف إلى الخالي من « أل »  
والإضافة ؛ مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدة بحوث .

( ٦ ) أن يكون مجرداً من « أل » ومن الإضافة معاً ؛ نحو : أحب الكتابَ  
العظيمَ فائدة .

وهذه الحالات الست قد يكون المعمول في كل واحدة منها مرفوعاً ، أو  
منصوباً ، أو مجروراً ، فمجموع الصور ثمانية عشرة صورة . وبعضها يمتنع  
فيه جر المعمول .

هذه أحوال المعمول وصوره حين تكون الصفة مقرونة « بأل » . فإن كانت  
مجردة منها فله ست حالات هي الحالات السالفة نفسها مع تجريد الصفة من  
« أل » وبعد هذا التجريد يكون المعمول في كل حالة مرفوعاً أو منصوباً ،  
أو مجروراً ، فله ثمانية عشرة صورة أيضاً ، بعضها يمتنع جره كذلك . فمجموع صورهِ

في حالتى اقتران الصفة « بأل » وعدم اقترانها هو : ست وثلاثون صورة بعضها

يتمتع جره . وأظهر الممنوع منها هو الأربعة التى سبق لإيضاحها قبل هذه الزيادة مباشرة<sup>(١)</sup> . (وهناك غيرها ممنوع ولكن لا حاجة للإتقال بسرده ، لقلة وروده على الأذهان ، ونذكره فى الأساليب الناصعة) .

ب - ما ليس ممنوعاً من الصور يجوز استعماله . ولكنه - مع جواز استعماله - متفاوت فى درجته ، حسناً وقبحاً ، وقوة وضعفاً :

(١) فن التبيح أن تترفع الصفة المقرونة « بأل » أو المجردة منها ، فاعلا نكرة ؛ نحو : صلاح الحسن وجه " ، أو الحسن وجه أب . . . أو : صلاح حسن وجه " ، و . . .

ومن التبيح أيضاً أن تكون الصفة مقترنة بأل ، أو مجردة ، ومرفوعها مقروناً « بأل » ، أو مجرداً منها . ولهذا صور أربع .

(٢) ومن الضميف : أن تكون الصفة المشبهة نكرة ومعمولها معرفة منعمية أو مجرورة ، إلا إذا كان المعمول « بأل » ، أو مضافاً لما فيه « أل » .

ومن الضميف أيضاً : أن تكون الصفة « بأل » مضافة إلى معمولها الخالى منها . ولكنه مضاف لضمير يعود على المقرون بها .

وما عدا حالتى التبيح والضعف . - مما ليس ممنوعاً - حسن قوى .

• • •

## المسألة ١٠٥ :

أوجه التشابه والتخالف بينها وبين  
اسم الفاعل المتعدى لواحد<sup>(١)</sup>

يجدر بنا الآن — وقد عرفنا أحوال كل منهما ، وقياسيته ، وفرغنا من شرح أحكامهما — أن نعرض لموازنة نافعة بينهما .  
١ — إنها تشبهه في أمور ، ومن أجل هذه الأمور مجتمعة<sup>(٢)</sup> سميت :  
« الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد » . وأهم هذه الأمور المشتركة بينهما :

(١) الاشتقاق . فإن لم تكن مشتقة — كما في بعض أنواعها<sup>(٣)</sup> القليلة — فليست بصفة أصيلة مُشَبَّهة باسم الفاعل ، وإنما هي صفة مشبهة على وجه من التأويل ، نحو : عرفت رجلاً أسداً أبوه ، أو نَحَرَ أَخادِمْه ، أو ثَعْلَباً حارسه ... ونحو : هذه قمرٌ وجهُها ، حُريرٌ شعرها ، ( ويجوز في كل هذا النوع زيادة ياء النسب في آخره ) والمعنى التأويلي شجاع أبوه — غادر خادمه — ماکرٌ حارسه — مضى أو جميل وجهُها ، ناعمٌ شعرها ... و ... .  
وهذا النوع المؤول<sup>(٣)</sup> قياسيٌّ — على قاتله — ولكن يحسن التخفيف منه قدر الاستطاعة .

(٢) الدلالة على المعنى وصاحبه .

(٣) عملها النصب في « الشبيه بالمفعول به » بشرط اعتمادها . ولكن هذا الاعتماد عامٌ في المقرونة « بأل » والمجردة منها . ( وقد سبق بيان هذا عند الكلام

(١) أما غير المتعدى فلا تشبه ؛ لأنها تعمل النصب فيما يسمى : الشبيه بالمفعول به . وأما الفعل اللازم فلا ينصب المفعول به ، ولا ما يشبهه . أما المتعدى لأكثر من واحد فلا تشبه ؛ لأن الصفة المشبهة الأصلية مشتقة من فعل لازم .

(٢) مجموعها كاملاً هو السبب في التسمية ؛ لا بعضها .

(٣ و ٣) راجع الكلام عليه في ص ٢٨٤ .



على إعمالها ، كما سبق <sup>(١)</sup> تفصيل الاعتماد وما يتصل به في موضعه المناسب من باب اسم الفاعل <sup>(٢)</sup> ، ومنه يعلم أن الاعتماد ضرورى لعمل اسم الفاعل النصب إذا كان غير مقترن « بأل » . . . أما هى فالاعتماد ضرورى لها في الحالتين <sup>(٣)</sup> ، إذا أريد أن تنصب الشبيه . . . . .

ومما تجب ملاحظته أن الاعتماد شرط في نصب الصفة المشبهة لما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » ، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط ؛ كالرفع في فاعلها ، والجر فيما أضيف إليها ، والنصب في كل المنصوبات الأخرى ؛ ومنها : الحال ، والتمييز ، والمفعول لأجاء ، والظرف ، والمفعول المطلق <sup>(٤)</sup> ، وكل معمول مرفوع ، أو مجرور ، أو منصوب . إلا المنصوب على « التشبيه بالمفعول به » فلا بد فيه من الاعتماد .

(٤) قبول التثنية . والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، مثل : (جميل ، جميلة — (جميلان ، جميلاتان) — (جميلاون ، جميلات) ، ومثل : (حسن ، حسنة) — (حسنان ، حسنتان) — (حسنون — حسنات) ، وهكذا . . . . .

فإن لم تصلح للتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث — فليست صالحة لأن تكون صفة مشبهة ؛ مثل كلمتى : « قُسْنَعَان <sup>(٥)</sup> » ، و « دِلَاحْص <sup>(٦)</sup> » فكلتاهاما تستعمل بلفظ واحد للمفرد وفروعه ، وللمذكر والمؤنث ، تقول : (رجل . . . ، أو رجلان . . . ، أو رجال . . . ، أو امرأة . . . ، أو امرأتان ، أو نسوة) — قُسْنَعَان ، في كل حالة مما سبق . (وهذه درع . . . أو هاتان درعان

(١) في ص ٢٩٤ و ٢٩٥ .

(٢) في ص ٢٩٤ .

(٣) فاقرئها بأل — أيضاً — يقتضى الاعتماد ؛ بناء على الرأى القوي الذى يجعل « أل » فيها

للتعريف . (انظر رقم ٢ ص ٣١٣) .

(٤) تنصب المفعول المطلق في مذهب يحسن الأخذ به .

(٥) القُسْنَعَان (بضم القاف ، وسكون الذون) . من يستطيع إقناع غيره بكلامه ، ويحمّله على

الرضا برأيه .

(٦) درع دِلَاحْص : براءة لينة .

..... أو هؤلاء دروع ... ) - دلاص ، في كل حالة أيضاً . ومثل كلمة :  
 « مَرُضِع » في نحو : ما أعظم حنان ، مرضع الأولاد . فإن هذه الكلمة  
 لا تلحقها علامة التأنيث - غالباً - <sup>(١)</sup> ، لأنها خاصة بالموث ، ولا تستعمل  
 بهذا المعنى في المذكر .

\* \* \*

(١) لإلحاق لثناء بهذه الكلمة أو عدم إلحاقها بيان جليل في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦ .

## زيادة وتفصيل :

بمناسبة الإشارة إلى تأنيث « الصفة المشبهة » وتذكيرها نعرض للحالات التي يجب أن تطابق فيها الموصوف وحده ، أو السببي وحده ، والحالات التي يجوز فيها مطابقة هذا ، أو ذاك . ويشترط أن تكون الحالات السالفة وأحكامها متممة على تأنيث الصفة المشبهة وتذكيرها حين ترفع السببي للمنعوت :

(١) إذا رفعت الصفة المشبهة سببياً للمنعوت ، وكانت صالحة <sup>(١)</sup> في لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث جاز أن تطابق هذا أو ذاك ، سواء أكانا مذكرين معاً . أم مؤنثين معاً ، أم مختلفين تذكيراً وتأنيثاً ، فمثال المذكرين معاً . هذا عالم عظيم نفعة . ومثال المؤنثين معاً : هذه عالمة عظيمة والدتها . ومثال المنعوت المذكر والسببي المؤنث : هذا عالم عظيم تلميذاته ، أو عظيم تلميذاته . ومثال المنعوت المؤنث والسببي المذكر : هذه عالمة عظيم اختراعها ، أو عظمة اختراعها .

وسبب الإباحة في هذه الحالة أن الكامة صالحة <sup>(١)</sup> للأمرين — مع زيادة تاء التأنيث في المؤنث — وانتماء القبح اللفظي والمعنوي <sup>(٢)</sup> منها . بخلاف الصور الآتية ، فإن فيها قبحاً ؛ ولذا تمتنع المطابقة .

(٢) إذا كان لفظها — دون معناها — مختصاً بأحدهما وجب — في الأغلب — أن يكون المنعوت مثلها في التذكير ، أو في التأنيث ، ولا يصح — في الرأي الأغلب — أن تقع زمناً لما يخالف لفظها في التذكير ، أو التأنيث ؛ مثل كلمة :

(١) صلاحها بأن تكون صيغتها مما يستعمل لثمت المذكر حينئذ ، ولتعت المؤنث حينئذ آخر ؛ فلا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما . لا يستعمل في الآخر .

(٢) « ملاحظة » : بالرغم من جواز الأمرين في الصور السالفة يحسن مراعاة السببي تذكيراً وتأنيثاً . وذلك بوضع فعل مكان الصفة المشبهة وتطبيق ما يجرى على هذا الفعل من ناحية التذكير والتأنيث على الصفة المشبهة ؛ فإذا وجب تأنيث الفعل أو جاز أو امتنع كان الشأن في حكم الصفة المشبهة مثله . وبهذا يتوحد الحكم هنا وفي باقي أنواع النعت السببي الذي يجيء في ص ٤٥٢ .

عجزاء<sup>(١)</sup> ..... و.... ، نحو ، تلك فتاة عجزاء أختها . فلا يصح : ذلك فتى عجزاء أخته .

(٣) وكذلك إن كان معناها - دون لفظها - مختصاً بأحدهما ، فلا يصح - في الأغلب - أن تقع زعمًا لما يخالف معناها في التذكير أو التأنيث ، مثل : كلمتي : خـمـي ، ومـرضـع<sup>(٢)</sup> . . . . . في قول بعض المؤرخين : يصف بيت أحد المماليك . . . وشاهدت مملوكًا خـصـيًا خادمه ، وأميرة مرضعًا جاريتها . . . . . فلا يصح : مملوكة خـصـيًا خادمها ، ولا أميراً مرضعًا جاريتها .

(٤) وكذلك إن كان لفظها ومعناها مختصين بأحدهما ؛ كأكرمـ ( وهو خاص بالذكور ) ، ورتقاء ( وهو خاص بالنساء ) ؛ نحو : انصرف رجل أكرمـ وليده - وعجبت أم رتقاء وليدها . فلا يصح - في الأغلب - انصرفت امرأة أكرمـ ابنها - ولا : عجب والد رتقاء بنته . .

ومن الناحية من يجعل الحالات الثلاث الأخيرة كالحالة الأولى ، فيجيز أن تقع الصفة بعد موصوف يخالفها لفظًا فقط ، أو معنى فقط ، أو لفظًا ومعنى معًا ، فلا فرق عنده في جميع الأحوال الأربعة السابقة من حيث التذكير والتأنيث ، فيجيز أن تكون الصفة مطابقة فيهما للموصوف أو للسببي . وهذا الرأي - على قلة أنصاره - سائغ لما فيه من التيسير ، ومنع التشعيب ، مع موافقته لبعض النصوص العربية الفصيحة . ولكن الرأي الأول أكثر شيوعًا في النصوص العالية المأثورة التي تمتاز بسمو عبارتها ، وقوة بلاغتها ، وبعدها من القبح اللفظي . كل ما سبق مقصور على الحالات التي ترفع فيها الصفة المشبهة سببي المنعوت . لكن هناك بعض حالات خاصة تحتاج إلى إيضاح<sup>(٣)</sup> ؛ ففي مثل : « مررت

(١) امرأة عجزاء : أي : كبيرة العجيزة ؛ ( وهي : المـقـدّـة . ) ولا يقال في الفصح رجل : أعجز .

(٢) لكلمة « مرضع » بيان خاص بمعناها وبإلحاق تاء التأنيث بآخرها ، أو عدم إلحاقها - في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦ .

(٣) ما يأتي هو ما أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٢٦٨ .

بفتاة حسن الوجه<sup>١</sup> « يكون السببي ( وهو : الوجه ) واجب الرفع - ، لا يجوز فيه الجر بالإضافة ؛ لأن الجر بالإضافة يقتضى إزالة الإسناد عنه ( بالطريقة التى سبق شرحها فى ص ٢٦٨ ، . . . . . ) التى ستأتى فى « ب » ص ٣١٠ ، وتحويله إلى ضمير الموصوف وهو الضمير المستتر فى الصفة ، ومتى تحملت الصفة المشبهة هذا الضمير المستتر وجب - فى المثال السالف وأشباهه - تأنيثها بالتاء ؛ مراعاة للمنعوت ؛ فعلم التأنيث فى المثال السابق وأشباهه دليل على أن المعمول ليس « مضافاً إليه » مجروراً ؛ وإنما هو فاعل واجب الرفع .

وقد يتعين عدم الرفع ؛ كما فى : « امرأة حسنة الوجه » ؛ لأن « الوجه » لو كان فاعلاً لوجب تذكر الوصف للسبب السالف . وقد يجوز الأمران - الرفع والجر - كما فى : « مررت برجل حسن الوجه<sup>٢</sup> » .

فالصفة المشبهة إذا تحملت ضميراً مستتراً للموصوف وجب مطابقتها فى التأنيث والتذكير لذلك الموصوف ، ووجب أن يكون معمولها غير فاعل<sup>(١)</sup> . . . . .

\* \* \*

(١) - ملاحظة - : راجع كل الحالات السابقة وتوابعها فى حاشية الصبان ، آخر الباب عند قول ابن مالك : « فارفع بها » . . . . .

ب - وتخالفه في أمور وأحكام هامة ؛ تُوضّح حقيقة كل منهما ، وتميزه من الآخر . منها :

(١) اشتقاقها من الفعل اللازم حقيقة ، أو من المتعدي الذي هو في حكم اللازم وفي منزلته - فمثال الأول : حَسَّنْ ، وجميل ؛ في نحو : « الغزال حَسَّنَ الصورة » ، جميل العينين » ، وفعلهما : حَسَّنْ وجمُلْ (بضم عينهما) وهما فعلاّن لازمان . وكذلك سَمَح ، وجامد ، في قول الشاعر :

السَّمَحُ في الناس محبوب خلائقه والجامدُ<sup>(١)</sup> الكفُّ ما ينفك ممقوتا وفعلهما : « سَمَح ، وجَمَمَد » وهما لازمان .

ومثال الثاني : « هذا فارع<sup>(٢)</sup> القامة » ، على الرأس ؛ إذا أريد بكل من : « فارع » و « عال » الثبوت والدوام<sup>(٣)</sup> ، لا التجدد والحدوث . وفعلهما : « فرَع » و « علَا » وكلاهما متعد . ولكن مجيء الصفة المشبهة من مصدره - عند إرادة الثبوت نصّاً - جعله بمنزلة اللازم ، إذ أنها لا تصاغ أصالة إلا منه ، ولا تصاغ من المتعدي إلا على هذا الاعتبار الذي يجعله بمنزلة اللازم<sup>(٤)</sup> . أما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدي بغير تقييد بأحدهما .

(٢) تعدد صيغها القياسية وكثرة الأوزان المسموعة ؛ بخلاف اسم الفاعل فإن له صيغة قياسية واحدة إذا كان فعله ثلاثيّاً ؛ هي صيغة : « فاعل » . وأخرى على وزن مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة وكسر الحرف الذي قبل الآخر - كما عرفنا - إن كان فعله غير ثلاثي . والصيغتان محدودتان مضبوطتان .

(١) جامد الكف هو : البخيل . وكلمة : « جامد » في أصلها اسم فاعل ، ولكنها هنا صفة مشبهة ، بقرينة لفظية ؛ هي إضافتها إلى الفاعل ، ( واسم الفاعل إذا أضيف لرفوعه صار صفة مشبهة ؛ طبقاً لما تقرّر في بابهِ . . ) وأخرى معنوية ، هي : أن الحمود - بمعنى : البخل - صفة من الصفات الثابتة التي تلازم صاحبها غالباً .

(٢) طويل مرتفع . . .

(٣) يدل على هذا هنا إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ؛ لأن إضافته لرفوعه تصيره صفة مشبهة .

(٤) راجع إيضاح هذا وبيان أنواع اللزوم في هامش ص ٢٦٧ . ومن تلك الأنواع : أن يحول الثلاثي المتعدي ، إلى صيغة « فَعَلْ » ( بضم العين ) بقصد المدح أو الذم أو غيرها ، فيصير لازماً بالتحويل ( لأن هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة ) . وعندئذ تجيء الصفة المشبهة من مصدره قياساً ، ومن ثم كان « الرحمن » ، و « الرحيم » ، و « العليم » . . . و - ونظائرهما من صفات المولى - معدوداً - من الصفات المشبهة ، . . . مع أن فعلها الأصل : هو : « رحِم » ، « علِم » وهما فعلاّن متعديان .

(٣) دلالتها على معنى دائم الملازمة لصاحبه ، أو كالدائم ؛ فلا يقتصر على ماض وحده ، أو حال وحده ، أو مستقبل كذلك ، أو على اثنين دون الثالث ، فلا بد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة مع دوامه أو ما يشبه الدوام - ، كما شرحنا - . وهذا يعبر عنه بعض النحاة بأنه : « دلالتها على معنى فى الزمن الماضى المتصل بالحاضر <sup>(١)</sup> الممتد ، مع الدوام » ، لأن اتصال الماضى بالحاضر ، ودوام هذا الحاضر ، وامتداده - يستلزم اتصال الأزمنة الثلاثة حتماً . فغاية المبارزين واحدة . وعلى هذا لا يصح أن يقال فى رأى الأقوى الذى يجب الاقتصار عليه : الوجه حسن " أمس - أو الآن - أو غداً . أما على رأى الضعيف الذى سبق أن أشرنا بإهماله <sup>(٢)</sup> ، فيجوز ( بشرط وجود قرينة ) بقاء الصفة المشبهة على صيغتها مع تغير دلالتها إلى الماضى ، أو الحال ، أو المستقبل . وأما على رأى القوى فنقول فى هذه الصور وأمثالها مما يقتصر فيه المعنى على نوع من الزمن دون اكتمال الأنواع كلها : الوجه حاسن " أمس - أو : الوجه حاسن " الآن - أو : الوجه حاسن " غداً : وذلك بتحويل صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل ، وإخضاعها لأحكامه كلها . وهذا رأى وحده أحقّ بالأخذ . وقد سبق أن أوضحنا <sup>(٣)</sup> أن من يريد الدلالة على ثبوت الوصف ودوامه نصاً فعلياً أن يجيء بالصفة المشبهة ، ومن يريد الدلالة نصاً على حدوثه وتقديده بزمان معين دون باقى الأزمنة فعلياً أن يجيء باسم الفاعل . وأنه لا بد مع الإرادة من قرينة تبين نوع الدلالة ؛ أهى الثبوت والدوام ، أم الحدث . ولا فرق فى دلالتها على دوام الملازمة بين أن يكون الدوام مستمراً لا يتخلله انقطاع ؛ ( كطويل القامة - حاو العينين ) ، وأن يتخلله انقطاع أحياناً ، ( نحو : سريع الحركة ، بطيء الغضب ، ) فيمن طبعه هذا ، فإن الانقطاع الطارئ - ولو تكرر - لا يخرج الصفة عن أنها فى حكم الملازمة لصاحبها ، إذ أنها من عاداته الغالبة عليه <sup>(٤)</sup> .

(١) أى : بالزمن الحال .

(٢) فى ص ٢٩٣ . مع الرجوع إلى رقم ١ من هامش ص ٢٩٣ .

(٣) فى ص ٢٤٢ عند الكلام على اسم الفاعل ، وأحكامه . ثم فى ص ٢٩٣ .

(٤) على الوجه الذى سبق فى هامش ص ٢٨٢ .

(٤) مجاراتها لمضارعها في حركاته وسكناته حيناً، وعدم مجاراته أحياناً إن كان فعلها في الحاليتين ثلاثياً . (والمراد بالمجارة أمران : أن يتساوى عدد الحروف المتحركة والسكونة في كل منهما ، وأن يكون ترتيب المتحرك والسكون فيهما متماثلاً ، فإن كان الثاني ، أو الثالث أو : الرابع — أو غيره — في أحدهما متحركاً كان في الآخر كذلك . أو كان ساكناً فهو ساكن في الآخر . وليس من اللازم أن يتفق نوع الحركة في كل منهما ؛ فقد يكون الأول منتهوئاً في أحدهما ، مضموماً في الآخر — مثلاً — )

فمن أمثلة المجارة بينهما قولهم في الظم : فلان ساكن الريح <sup>(١)</sup> ، أشأم الطالع ، والمضارع من الثلاثي هو : يَسْكُنُ — يَشْؤُم . ومن الأمثلة المخالفة — رخيص — ثمين — نجيب — هجين — لطيف ، وغيرها مما في قول شوقي : « الوطن كالبنيان ؛ فقير إلى الرأس العاقل ، والساعد العامل ، وإلى العتب الوضيعة ، والسقموف الرفيعة . وكالروض محتاج إلى رخيص الشجر وغمينه ، ونجيب النبات وهجينه ؛ إذ كان ائتلافها في اختلاف رباحيته ؛ فكل ما كان منها لطيفاً موقعه ، غير ناب موضعه — فهو من نوابغ الزهر قريب ، وإن لم يكن في البديع ولا الغريب . . . » . وأفعالها المضارعة التي لا تجاريها ( وهى من الثلاثي ) : يَرُخِّصُ — يَثْمُنُ — يَسْنُجُبُ — يَهْجُنُ — يَلْطُفُ . . . .

أما الصفة المشبهة من مصدر غير الثلاثي <sup>(٢)</sup> فلا بد من مجاراتها لمضارعها ؛ إذ هى في الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثي وهما من غير الثلاثي يجاريان المضارع حتماً ، ثم أريد من كل منهما الثبوت ؛ فصار صفة مشبهة على هذا الاعتبار — كما عرفنا — لأن الصفة المشبهة لا تصاغ أصالة إلا من ثلاثي ؛ فوجب أن تكون من غير الثلاثي مجارية لمضارعها . ومن الأمثلة : فلان مستقيم الخطّة — معتدل النهج — مسدد الرأي . ومضارعها : يستقيم — يعتدل — يسدد . . . .

(١) أى : ثقيل الظل .

(٢) وهذا إن كانت في أصلها اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وقد تحول كل منهما إليها في الدلالة .



أما اسم الفاعل فلا بد أن يجارى مضارعه دائماً<sup>(١)</sup> - نحو : ذاهب ،  
ويذهب - فاهم ويفهم - سامع ويسمع . ونحو : مكافح ويكافح - مرتفع  
ويرتفع - متمهل ويتمهل .

(٥) امتناع تقديم معمولها عليها إن كان « شبيهاً بالمفعول به »<sup>(٢)</sup> ، أما  
غيره فيصح ؛ كشبه الجملة ، والمنصوبات الأخرى التي ينصبها الفعل القاصر  
والمتعدي والتي يجوز تقديمها ؛ كالمفعول لأجله ، والحال ، و . . . و . . . فلا  
يصح الغزالُ العينَ جميلٌ ؛ بنصب كلمة : « العين » على التشبيه بالمفعول به  
للصفة المشبهة بعدها .

أما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه في حالات كثيرة إذا كان<sup>(٣)</sup>  
غير مترون « بأل » مثل : العواصفُ شجراً مقتلعةً ، والسحب الكثيفة نورَ  
الشمس حاجبةً . والأصل : مقتلعةً شجراً - حاجبةً نور الشمس .

وكذلك يجوز في الصفة المشبهة تقديم معمولها عليها إن كان شبه جملة أو  
فضلة ينصبها العامل المتعدي واللازم ولا يمنع من تقديمها مانع آخر كما قلنا .  
ومن أمثلة هذا قوله تعالى : « . . . وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير »  
فشبه الجملة : « على كل شيء » متعلق بالصفة المشبهة : « قدير » وكذلك  
ما ورد في وصفهم عمرَ رضى الله عنه : « كان بالضعفاء رحيم القلب ، لين  
الجانب ، وعنى الطغاة شديد البأس . قاسى الفؤاد . وأمام الشدائد - ثقةً  
بالله - ثبتت الجنان . قوى الإيمان . . . » ، والأصل : كان رحيم القلب  
بالضعفاء - شديد البأس على الطغاة - ثبت الجنان أمام الشدائد ، ثقةً بالله .

(٦) وجوب سببية معمولها المجرور ، أو المنصوب على التشبيه بالمفعول  
به . فلا بد أن يكون معمولها سببياً في الحالتين ، وكذلك إذا كان معمولها

(١) كما أشرنا في ص ٣٧ وفي هامش ص ٢٣٨ .

(٢) وبمقتضى القواعد العامة لا يجوز تقديم معمولها المرفوع ، ولا المضاف إليه .

(٣) وقد عرضنا لتلك الحالات في باب ص ٢٦٣ .

مرفوعاً ، والصفة جارية على موصوف . والمراد بالسبي<sup>(١)</sup> : الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها<sup>(٢)</sup> ، اتصالاً لفظياً أو معنوياً . فثال اللفظي : لناصاحب سمحٌ خليقته ، حلوٌ شمائله ، كريم طبعه ، تهفو القلوب إليه كأنما بينه وبينها نسب ، وقول الشاعر :

لقد كنتُ جلدًا قبل أن تُوقد النوى      على كبدي نارًا بطيئًا خمودها  
فكل كلمة من الكلمات : خليقة ، شمائل ، طبع ، خمود - ... معمول للصفة المشبهة التي قبله ، وهو معمول سبي ، لأنه اسم ظاهر ، متصل بضمير يعود - مباشرة - على المتصف بمعنى تلك الصفة .

ومثال المعنوي قول الفرزدق في مدح زين العابدين بن الحسين :

سهلُ الخليفة - لا تُخشي بوادره      تزيينه الخصلتان : الحلم ، والكرم  
لا يُخلف الوعد ، ميمونٌ بغرته      رجبُ الفناء ، أريبٌ حين يعترم  
والأصل : سهلُ الخليفة منه - رجبُ الفناء منه ، أى : من زين العابدين في المثالين . فالضمير محذوف مع حرف الجر ، وهو مع حذفه ماحوظ كأنه موجود<sup>(٤)</sup> . أو أنه لا حذف في الكلام . وأن « أل » الداخلة على السبي تغني عن الضمير<sup>(٥)</sup> .  
أما اسم الفاعل فيعمل في السبي والأجنبي ، مثل : مُكرم - مكرم - منكرة - عاطفة ... في قولهم : ( تكريم العظيم ثأبيد له ، ونصر للفضيلة ، وتكريم الحقير لغراء له ، ومشاركة في جرائمه ، فشتانَ بين مُكرم عظيمًا

(١) سبق إيضاح السبي مرة أخرى بتمثيل جلي في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ . واشتراط سببية المفعول مقصور على حالتى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو جره بالإضافة . أما المفعول المرفوع أو المنصوب على اعتبار وجه آخر ؛ كباقى المكلمات المنصوبة - فلا يشترط فيه السببية ؛ فيجوز أن يكون أجنبياً في الحالتين ؛ نحو : أجميل النجمان ؟ وما مظلم الفرقدان : ( وهما ، نجمان متقاربان ) والوالد بك فرح . ولكن تجب السببية في مرفوعها - كما قلنا - إذا جرت الصفة على موصوف أى على شيء يجري عليه معناها ؛ نحو : البابل جميل تغريده ، وكذلك اسم الفاعل ؛ نحو : الرجل قادم أبوه .  
(٢) هو الموصوف ، أى الذى يتصف بمعناها . وقد يغنى عن الضمير « أل » على الوجه الكوفي المبين في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ . وفي رقم ٤ التالى .

(٣) واسع العقل .

(٤) لاحظ الشبه بين الضمير في هذه الصورة وبينه في المراحل الثلاث التى سلفت في ص ٢٦٨ .

(٥) كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وص ٢٦٩ ورقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ - وهذا -

يَسْتَحِقُّ التَّكْرِيمَ وَتُكْرِمُ صَغِيرًا هُوَ أَوْلَى بِالزَّرَابَةِ وَالتَّحْقِيرِ . وما الجماعة الناهضة إلا المَكْرَمَةُ عِظَمَاءُهَا ، الْمُنْكَرَةُ أَرَادَ أَلْهَآ ، الْعَاطِفَةُ أَقْوِيَاؤُهَا عَلَى ضَعْفَائِهَا) .  
(٧) استحسان إضافتها إلى فاعلها المعنوي <sup>(١)</sup> وجَرَّهَ بِالإِضَافَةِ <sup>(٢)</sup> ؛ سواء أكانت الصفة المشبهة من الصفات التي تلازم صاحبها ولا تفارقه ، مثل : البدوي طويل ، القامة ، عريض الجبهة ، أسمر اللون — أم كانت من الصفات التي تلازمه طويلا وقد تفارقه نحو : العربي قوي السمع . حديد <sup>(٣)</sup> البصر خفيف الحركة . . . والأصل : البدوي طويلا قامته ، عريضة جبهته ، أسمر لونه ، قوي سمعه ، حديد بصره . . . و . . .

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعة في أكثر أحواله التي يدل فيها على الحدوث ، لا على الدوام . وقد سبق تفصيل هذا <sup>(٤)</sup> حيث أوضحنا أن اسم الفاعل الدال على الحدوث . وفعله لازم أو متعد لأكثر من مفعول ، لا يجوز إضافته لفاعله إلا إذا أريد منه الدلالة على الثبوت . كدلالة الصفة المشبهة ، وأن الذي فعله متعد للمفعول واحد — قد يجوز إضافته لفاعله عند أمن اللبس . . . . للدلالة على الثبوت . . . و . . . إلى آخر ما سردناه هناك ، وأن اسم الفاعل إذا ترك الدلالة على الحدوث إلى الدلالة على الثبوت والدوام لا يبقى له اسمه ، ولا أحكامه ، وإنما ينتقل إلى الصفة المشبهة ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها دون أن تتغير صيغته .

\* \* \*

= الرأى الكوفي أحسن ؛ لخلوه من الخلف والتقدير . وكل ما يقال للفض منه مردود ، إذ ليس فيه ضعف . وعلى هذا يكون السبى هو الاسم الظاهر المتصل بضمير صاحب الصفة ، أو بما يفنى عن الضمير . وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر (سويد بن أبي كاهل) يصف ثغرفتا :

أَبْيَضُ اللَّوْنِ ، لَذِيذُ طَعْمِهِ طَيِّبُ الرِّيْقِ إِذَا الرِّيْقُ خَدَعَ (خدع : فسَدَ) .

(١) المراد بالفاعل المعنوي الاسم الواقع بعدها ، المتصف بمعناها ، الذي يعرب فاعلا حقيقة لها لو جعلناها فعلا .

(٢) سيجىء سبب الاستحسان في ص ٣١٦ .

(٣) في ص ٢٤٢ و ٢٦٥ .

(٤) قوى .

## زيادة وتفصيل :

١ - بقيت . أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة <sup>(١)</sup> ، ولا يشاركها فيها اسم الفاعل ، منها :

( ١ ) فيما سبق من الأحكام الخاصة بإعمال الصفة المشبهة يقول ابن مالك في باب عقده لها ؛ عنوانه : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » . ولكنه باب مختصر ؛ لم يستوف تلك الأحكام . قال في تعريفها .

صِفَةُ اسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسم الفاعل يريد : الصفة التي يستحسن أن يجز بها فاعلها في المعنى ، هي : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » ، وهي تجر باعتبارها مضافاً . وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه . وقد شرحنا هذا الاستحسان ( في رقم ٧ من ص ٣١١ وفي « ب » من ص ٣١٥ الآتية ) وقال بعد ذلك :

وصوغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كظَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

أى : أنها تصاغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على معنى متصل بالزمن الحاضر ، ( أى - الحال ) اتصال دوام وملازمة ؛ فيشمل الأزمنة الثلاثة ( على الوجه المشروح في : « ثالثاً ، ورابعاً » من ص ٢٨٢ ) ومثل لها بمثالين ؛ أحدهما : صفة مشبهة ، كانت في أصلها اسم فاعل ، ثم أريد منه الثبوت والدوام ؛ فعصار صفة مشبهة ، في معناه وأحكامه . وبقى على وزنه وصيغته الأولى الخاصة باسم الفاعل ؛ هو : ظاهر القلب ، والثاني : صفة مشبهة أصيلة في صيغتها ، وفي معناها ؛ هو : جميل الظاهر . ثم قال :

وعملُ اسم فاعل المُعْدَى لها على الحد الذي قد حداً

( قد حداً : أصله : قد حد ، زيدت ألف في آخر الفعل لأجل الوزن الشعري . والمراد : على الرسم والضبط والتحديد الذي قد حدد لكل منهما ، ووضعت له الشروط الخاصة به ) .

يقول : ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى - والمراد : المتعدى لواحد فقط - يثبت لها ؛ بشرط مراعاة الحدود والضوابط التي وضعت لكلهما ، والتي منها : أن منصوبها لا يسمى مفعولاً به . وإنما يسمى : « المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب معرفة ؛ فإن كان نكرة ، فهو تمييز =

(١) عدم تعرفها بالإضافة ( في رأى الراجح بين آراء قوية أيضاً أشرنا إليها من قبل<sup>(١)</sup> ) أما هو فيتعرف بها إذا كان بمعنى الماضي فقط ، أو أريد به الاستمرار فيلاحظ في هذا الاستمرار جانب المضى وحده .

(٢) « أل » الداخلة عليها قد تعتبر للتعريف وموصولة معاً - في رأى - وأداة تعريف فتعطف في رأى أقوى .

أما الداخلة عليه فمعرفة واسم موصول معاً ( كما سبق في بابها . وفي ج ١ ص ٢٧٨ م ٢٧ ) .

= أو منصوب على التشبيه أيضاً ، ومنصوب اسم الفاعل المتعدى لواحد يسمى : « مفعولاً به » وكذا بقية الفوارق بينهما ، فيجب مراعاتها . ثم بين شرطين من شروط إعمالها ؛ هما عدم سبق معدولها عليها . وكونه سببياً ؛ يقول :

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجِبْ

( أى : مجتنب أن يسبق ما تعمل فيه ، ووجب كون معدولها ذا سببية ) . ولم يذكر التفصيلات اللازمة . وانتقل بعد ذلك إلى كيفية ضبط هذا المعمول . فأدججه في ثلاثة أبيات حرمت كثيراً من الوضوح والتوفية ؛ هي :

فَارْفَعْ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجَرِّمْ « أَلْ » وَدُونَ « أَلْ » - مصحوب « أَلْ » وما اتصل :

يعنى : ارفع بالصفة المشبهة ، أو : انصب ، أو جر . . . ، وكل هذا جائز مع وجود « أَلْ » في الصفة المشبهة ، ودون وجودها . لكن ما الذى سترفعه الصفة أو تنصبه أو تجره ؟ بينه بأنه المعمول المصحوب « أَلْ » ( أى : المقترن بها ) ، وأنه أيضاً هو المعمول الذى اتصل

بها ، مُضَافاً ، أو مُجَرِّداً ، ولا تَجَرُّرُ بِهِمَا « أَلْ » سَمَانِ « أَلْ » خَلَا :

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَيْهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمَا

يريد : أنه المعمول الذى اتصل بالصفة مع إضافته ، أو مع تجريده من « أَلْ » والإضافة - كما أوضحنا كل هذا بالأمثلة الكثيرة ( في ص ٢٩٤ ) - وانتقل بعد ذلك إلى بيان حالات لا يجوز فيها الجر . فقال : لا تجر بالصفة المشبهة المقرونة « بَالْ » سما ( اسما ) خلا من « أَلْ » أو خلا من الإضافة إلى تالي « أَلْ » فعنده أن معمول الصفة المشبهة لا يصح أن يكون مجروراً بها وهى مقترنة « بَالْ » مع خلوه من « أَلْ » ، أو عدم إضافته لما فيه « أَلْ » . فإن لم يخل جاز الجر . وفي هذا الكلام نقص كبير .

(٣) مخالفتها فعلها اللازم أصالة ، فتنصب معمولها على التشبيه بالمفعول به دون فعلها ؛ فإنه قاصراً لا ينصب المفعول به <sup>(١)</sup> ، ولا شبهه . أما اسم الفاعل فلا يخالف فعله في التعدى واللزوم .

(٤) إعراب معمولها المنصوب مُشَبَّهً بالمفعول به - وليس مفعولاً به - سواء أكان المفعول معرفة أم نكرة ، وتمييزاً فقط إن كان نكرة <sup>(١)</sup> . . .

أما معموله ففعل به مباشرة ، ما دام منصوباً قد وقع عليه فعل الفاعل .  
(٥) تأنيثها يكون أحياناً بألف التأنيث ؛ نحو : هذه بيضاء الصفحة .  
أما هو فلا تدخله ألف التأنيث .

(٦) عدم مراعاة محل معمولها المجرور بإضافته إليها ، المتبوع بعطف ؛ أو بغيره من التوابع . بخلاف اسم الفاعل .

(٧) عدم إعمالها محذوفة ؛ فلا يصبح هذا حسنُ القول والفعل ، بنصب « الفعل » ، على تقدير : وحسنُ الفعل ؛ أما هو فيجوز : أذنت ضاربُ اللص والخائن ، بنصب الخائن . كما يجوز في باب : « الاشتغال » أن يقال : أضعيفاً أذنت مساعده ، أى : أمساعداً ضعيفاً . . . ؟ بتقدير اسم فاعل محذوف بعد الهمزة ، ولا يصبح : أو جَهِتْ هذه المرأة جميلته <sup>(٢)</sup> .

(٨) عدم الفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب <sup>(٣)</sup> بظرف أو جار ومجرور - في الرأي الأرجح - إلا عند الضرورة ، بخلافه .

(٩) وجوب تغيير صيغتها إلى صيغة اسم الفاعل إن تركت الدلالة على الثبوت - بقرينة - إلى الدلالة على الحدث . أما هو فقد يبقى على صيغته إن ترك الدلالة على الحدث - بقرينة - إلى الدلالة على الثبوت .

(١٠) جواز إتياع معموله بالنعته أو غيره من باقى التوابع . أما معمولها فلا يتتبع بنعت ، أى : لا يصبح نعته .

\* \* \*

(١ و ١) انظر ما يتصل بهذا فى ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وفى رقم ٢٠٤ هامش ص ٢٩٤ .

(٢) يوضح هذا ما سبق فى : « ب » ٢٦٤ .

(٣) أما الفصل بينها وبين معمولها المجرور فتحكم حكم الفصل بين المتضايفين ، وقد سبق فى

ب - يذكر النحاة تعليلاً جلدلياً<sup>(١)</sup> لاستحسان إضافة الصفة المشبهة لفاعلها دون إضافة اسم الفاعل لفاعله ، ولخصه هنا ( بالرغم من أنه جلد منقوض بجدل مثله ، ومعارض بأمثلة كثيرة ، أوردتها المعترضون ، وضمنوها بطون المطولات ، وأن التعليل الحق هو استعمال العرب ليس غير ) :

إن إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ممنوعة - على وجه يكاد يقع عليه الاتفاق - إذا بقي على دلالة الحدث نصاً ، وكان فاعله لازماً ، أو متعدباً لأكثر من مفعول به ؛ لأن إضافته في هاتين صورتين توقع في اللبس . فتوهم أنه أضيف ليجارى الصفة المشبهة - حيث تضاف لفاعلها كثيراً - وأنه ترك دلالته على الحدث والتجدد ليصير دالاً على الثبوت والدوام مثلها ؛ فأضيف إضافتها ليؤدى دلالتها .

أما إن كان فعله متعدباً لواحد ؛ فقد يمتنع إضافته إذا أوقعت في لبس . كما في مثل : البارّ مكرمٌ أبوه فاو قلنا : البارّ مكرمٌ الأب - لحاز أن يقع في الوهم أن الإضافة هي للمفعول ، لا للفاعل ، وأن الأصل : البارّ مكرمٌ أباه ، بل إن إضافته قليلة حين يكون فعله متعدباً لواحد ، ومعناه من المعاني التي لا تقع على الذوات ، ( أى : على الأجسام ) ؛ حيث اللبس مأمون ، والإبهام غير راقع . مثل : محمد كاتبٌ أبوه ، فلا يصح : محمد كاتبٌ الأب - إلا على قلة كما سبق - مع أنه لا لبس ولا إبهام في الإضافة ؛ إذ الكتابة لا تقع على الذوات .

أما السبب في عدم صحة هذا - إلا على قلة - فلأن الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، واستتار الضمير فيها ( كما أشرنا في ص ٢٦٨ ) ، إذ لو لم يتحول الإسناد بالطريقة السالفة للزم إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي نفس مرفوعها في المعنى ، وهو أمر غير جائز ، إلا في مواضع<sup>(٢)</sup> ليس منها الموضع الحالي . ويؤيد هذا - عندهم - تأنيث الصفة المشبهة بالتاء في مثل : مررت بالفتاة

(١) أشرنا إليه في ص ٢٦٨ .

(٢) سبقت في باب الإضافة « د » ص ٤٠ .

الحسنة الوجه<sup>(١)</sup> ؛ فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الفتاة لوجب تذكرها كما تذكر مع فاعلها المرفوع ؛ لهذا كان من المستحسن - وقيل : من الواجب - في مثل : أقبلت الفتاة الجميلُ وجهُها - أن تضاف الصفة إلى فاعلها ؛ فيقال : أقبلت الفتاة الجميلةُ الوجه ، لأن في الإضافة تخفيفاً وتقليلاً من عدة أمور تشابه في أن كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد ، ففي المثال السابق قبل الإضافة ( وهو : مررت بالفتاة الحسن وجهها ) - الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد ، وكذلك الصفة مع الموصوف ، والفعل مع فاعله ، والمضاف مع المضاف إليه . وكل هذه الأمور المتشابهة المجتمعة تقتضي التخفيف ولم يمكنهم أن يزيلوا منها شيئاً إلا الضمير حيث تصرفوا في شأنه ؛ فنقلوه ، وجعلوه فاعلاً بالصفة ، فاستتر فيها : لأن الصفة في هذه الصورة تعد بمنزلة الجارية على من هي له<sup>(٢)</sup> ، حيث رفعت ضميره ، ومن ثمَّ استحسننا الإضافة في المثال السالف ، وفي نحو : أقبلت الفتاة الجميلةُ وجهها ، فيصير : أقبلت الفتاة الجميلةُ الوجه ، ولم تستحسن ، أو لم تصح في : محمد كاتبُ الأب ( وأصله قبل الإضافة : محمد كاتبُ أبوه ) . لقلة الأشياء المتشابهة التي تقتضي التخفيف .

وسبب آخر - عندهم - هو : أن الإسناد في مثل ؛ الفتاة الجميلةُ الوجه - بإضافة الصفة إلى فاعلها - قد تغير ؛ فصار الجمال مسنداً إلى الضمير العائد إلى الفتاة كلها بعد أن كان الإسناد متجهاً إلى وجهها فقط ، وهو جزء منها ، أى : أن الإسناد في ظاهره هو للكل ، ولكن المراد منه الجزء على سبيل المجاز ؛ لأن من جمل وحسن بعضه ساغ أن يسند الجمال والحسن إلى كله ، مجازاً ؛ لحكمة بلاغية ؛ قد تكون المبالغة أو نحوها . . . وهذا لا يستساغ في مثل : محمد كاتبُ الأب ( والأصل : محمد كاتبُ أبوه ) : لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد غير مقبول ، سرى من المضاف ؛ وهو « الأب » إلى المضاف إليه ؛ وهو : « الهاء » . فهو

(١) إيضاح هذا في ص ٣٠٣ .

(٢) سبق إيضاح الكلام على الضمير العائد على من هو له أو غير من هو له في ج ١ ص ٣٥٣٣ .



من الإسناد إلى المضاف إليه ، مع إرادة المضاف . وشتان بين الإسنادَيْن  
 والمجازين ؛ فالإسناد في الأول واقع بين الكل والجزء الذي هو بعضه ، فيصح  
 إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الثاني فهو بين الأبوة والنبوة .  
 هكذا يقولون <sup>(١)</sup> ، وهو تعليل جدلي محض كما قلنا . وفيه مخالفة لما أجازوه  
 من قبل ، من إضافة الشيء إلى نفسه أحياناً . . . (٢)

(١) راجع حاشية التصريح في هذا المكان .

(٢) كالذي في ص ٤١ و ٥١ وما بينهما .

## المسألة ١٠٦ :

اسم الزمان ، واسم المكان<sup>(١)</sup>

## تعريفهما :

اسمان يصاغان من المصدر الأصلي<sup>(١)</sup> للفعل بقصد الدلالة على أمرين معاً ، هما : المعنى المجرد الذى يدل عليه ذلك المصدر ، مزيداً عليه الدلالة على زمان وقوعه ، أو مكان وقوعه .

أويقال : اسم الزمان ما يدل — بكلمة واحدة — على المعنى المجرد وزمانه<sup>(٢)</sup> ، واسم المكان ما يدل — بكلمة واحدة — على المعنى المجرد ومكانه<sup>(٣)</sup> .

ومن الميسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعابير أخرى خالية من الاسمين السالفين . ولكنها تعبيرات لن تبلغ فى الإيجاز مبلغ اسم الزمان واسم المكان ، ففزية كل منهما أنه يؤدي بكلمة واحدة مالا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة .

## صوغهما :

١ — طريقة صياغتهما ، والوصول إليهما من الماضى الثلاثى ، غير معتل العين بالياء<sup>(٤)</sup> ، تتحقق بالإتيان بمصدره القياسى — مهما كانت صيغته — ثم

( ١ و ٢ ) لم يعرض لهما ابن مالك فى : « ألفيته » . وعرضنا لهما هنا استيفاء للمشتقات . وقد سبق فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن المشتقات ، وعن أصلها ؛ أهو المصدر الصريح ، أم الفعل الماضى ؟ وأن بعض القدامى يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصدر الصريح .

( ٢ ) وفى حالة نصبه التى يكون مشتركاً فيها مع حروف عامله يعرب ظرف زمان ؛ كقوظم : قعدت مقعد الضيف ، أى : زن قعوده . فكلمة : « مقعد » ظرف زمان منصوب . ( راجع الخضرى والصبان ج ١ أول باب الظرف ) .

( ٣ ) وإذا كان منصوباً مشتركاً مع عامله فى حروفه فإنه يعرب ظرف مكان — كما تقدم فى باب الظرف فى الجزء الثانى — ؛ نحو : قعدت مقعد الغائب ، أى : مكان قعوده .

( ٤ ) أما صوغهما من الثلاثى معتل العين بالياء فقد سبق حكمه فى ص ٢٢٩ تحت عنوان :

« ملاحظة » — كما أشرنا فى ص ٣٠٨ — .

جعلها على وزن : « مَفْعَل » <sup>(١)</sup> - بفتح الميم والعين - في جميع الحالات ،  
 ما عدا حالتين ، تكون الصيغة فيهما على وزن « مَفْعِل » <sup>(٢)</sup> - بكسر العين - :  
 الأولى : الماضي الثلاثي صحيح الأحرف الثلاثة ، مكسور العين في  
 المضارع ؛ مثل : جلس يجلس - رجَعَ يرجع - قَصَدَ يقصد - حسب  
 يحسب...و... .

الثانية : الماضي معتل الفاء بالواو <sup>(٣)</sup> ، صحيح اللام <sup>(٤)</sup> ، بشرط أن يكون  
 مضارعه مكسور العين <sup>(٥)</sup> ، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحة والكسرة ، مثل :  
 «وَالْ يَسِيلُ» <sup>(٦)</sup> - وَثِقَ يَثِقُ - وَجِمَ يَجِمُ <sup>(٧)</sup> - وَخَزَ يَخْزُ <sup>(٨)</sup> - وَعَدَ  
 يَعِدُ -

فإن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح العين - للزمان : مطلع الفجر خير وقت  
 للقراءة والاطلاع النافع - لكثير من الطيور هجرة سنوية ؛ فراراً من البرد .  
 فإذا أقبل المشتى ، وحلَّ المهجر ، رحلت إلى بلد أكثر دفئاً ، وأنسب

(١ و ٢) سيجيء في « ب » من ص ٣٢٥ حكم زيادة تاء التأنيث في آخر هذه الصيغة .

(٣) بعض النحاة قد صرح بأن يكون حرف العلة الذي في أول الفعل الثلاثي هو « الواو » وبعضهم  
 أطلق ولم يعين نوع الحرف ، مكتفياً بأن يذكر أن الفعل معتل الأول . لكن السيوطي قد نص على أن  
 الماضي المعتل الفاء بالياء ، الصحيح اللام - مثل : يَقِظُ - يَمِينُ - يَسِيرُ ، تكون الصيغة منه  
 على وزن : « مَفْعَل » بفتح العين . (المعج ٢ ص ١٦٨) .

(٤) لأن معتل الفاء واللام مما يجب فيه فتح « العين » تطابقاً للقاعدة العامة ؛ وهي : أن الثلاثي  
 معتل اللام يجب أن تكون صيغة مصدره الميمي واسم زمانه واسم مكانه على وزن « مَفْعَل » - بفتح العين -  
 دائماً ؛ سواء أكان بعض أصوله الأخرى حرف علة أم حرفاً صحيحاً ؛ فاعتلال « لاو » - ولو انفردت  
 بالاعتلال - كاف لتطبيق القاعدة الساننة وجوباً .

(٥) بعض النحاة لا يشترط في معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه مكسور العين ، ولأنما يترتب  
 على كسرها من حذف الواو في المضارع أحياناً كثيرة . فيقولون « الموجِل والموحِل » . بالكسر فيهما ،  
 على اعتبار أن عين الفعل المضارع فيهما مفتوحة ( أي : وَجِلَ يُوَجِّلُ وَحِلَ يُوَحِّلُ ) وأمثالهما . وبناء  
 على هذا يجوز في اسم الزمان واسم المكان من الثلاثي المعتل الأول بالواو أن تكون صيغته على وزن  
 « مَفْعِل » - بفتح العين وكسرها - . (وقد قال شارح المفصل - ج ٦ ص ١٠٨ - إن الفتح  
 أقسى ، والكسر أفصح) . فالأمران صحيحان قويان .

(٥) «وَالْ يَسِيلُ» بمعنى : اتعأ يلتجئ .

(٦) وَجِمَ من الأمر وجوباً ، كرهه ، أو : تركه مضطراً . أو : سكت على غيظ .

(٧) طعن برمح ونحوه .

جَوْاً . والمراد : زمن طلوع الفجر - زمن الشّتو ( بمعنى : الشتاء ) ، زمن  
المهجّر ؛ ( بمعنى الهجرة ) . وأفعالها الثلاثية هي : طَلَعَ - شتا - هجر .

ومن أمثلة « مفعّل » - بكسر العين - للزمان : كلمتا مغرِس ، وموعِد في  
قولهم : لِعِرْس الشجر مواسم معينة ؛ فإذا حان المغرِس ، وحلّ موعِده ،  
أسرع الزرّاع إلى غرس ما يريدون .

ومن أمثلة « مفعّل » - بفتح العين - للمكان : ( مدّخل - مطعم -  
مطبخ - مكتب - ملعب - مشرب - منأى - مسرح - مأوى . . . ) في  
قول القائل : « زرت بيتاً لأحد الرفاق ؛ فراقني جماله ؛ وتعام نظافته ، وبراعة  
تنسيقه ، ووفائه بمطالب الحياة السعيدة ؛ فهذا مدّخل الأضياف ، يُسَلِّمهم  
إلى غرفة استقبال أنيقة . وهذا مَطْعَم واسع ، حسن الترتيب ، يُحْمِل إليه  
شهى الطعام من مَطْبَخ آية في النظافة . وفي جانب هادئ غرفة واسعة جعلها رب  
البيت مكتباً له ، تُطل على حديقة عامرة بعيون الأزاهير . وفي أحد الأطراف  
مَلْعَبٌ فسيح ، مُهدت طرقه ، وفرشت أرضه بالكلأ الناعم الأخضر .  
وفي ركن منه مَشْرَبٌ للدافئ والبارد . وفي منأى عنه مَسْرَحٌ ومأوى للطيور  
الأيّفة ، وبعض الحيزانات المستأنسة . . . »

والمراد ؛ مكان الدخول - مكان الطعام - مكان الطبخ - مكان الكتابة -  
- مكان اللعب - مكان الشرب - مكان النَّأى ، أى : البعد - مكان السَّرْح  
أى : الرعى - مكان الإيواء . . .

ومن أمثلة « مفعّل » - بكسر العين - للمكان ؛ مجلس - مرجع -  
مقصد - موثق - موثّل - مَوْرَث ؛ كقولهم ، في وصف أمير المؤمنين  
عليّ بن أبي طالب : كان واضح الجلال ، عظيم الهيبة . مجلسه مجلس علم  
ووقار ؛ لا تسمع فيه لغواً ، ولا تأثيماً ، والإمام فيه مرجعُ الفتوى ، ومَقْصِدُ  
المستفهم ، ومَوْثِقُ الشاكِّ ، ومَوْثِلُ اللائد . . .

أى : مكان الجلوس - مكان الرجوع - مكان القصد - مكان الوثوق - مكان  
الوأل ، ( أى : الالتجاء ) .

أما صيغتهما والوصول إليهما من الماضي الثلاثي المعتل العين بالياء فقد سبق بيانها <sup>(١)</sup> .

ب - فإن كان الماضي غير ثلاثي فطريقة صوغهما تتحقق بالإتيان بمضارعه ؛ ثم قلب أوله ميماً مضمومة ، وفتح الحرف الذى قبل الآخر ، فتشأ صيغة صالحة لأن تكون اسم زمان واسم مكان <sup>(٢)</sup> ، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعاً للقرائن اللفظية أو غير اللفظية ، فالقرينة وحدها هى التى تتحكم فى هذه الصيغة ؛ فتجعلها لأحدهما دون الآخر .

فن الأمثلة : مُسْمَسَى ومُصْبَح - ( أَمْسَى ، يُمْسَى ، مُسْمَسَى - أصبح ، يصبح ، مُصْبِحاً ) ، نحو : الحمد لله مُسْمَسَانَا ومُصْبَحُنَا ، ونحو قول التاجر : متجرى مُصْبَحَى ومُسْمَسَى . والمراد : الحمد لله فى وقت إمساتنا وإصباحنا - متجرى مكان إصباحى وإمساتى .

ونحو : الفلك دوّار فى حركة دائبة ، فليس له مُنْقَطَع يتوآف عنده إذا حان ، ولا مُتَوَقَّف يستريح ساعته إذا حلت . والمراد : ليس له زمان انقطاع ، ولا زمان توقّف .

ومن الأمثلة : كوخ تملؤه السكينة والطمانينة والوثام ، خيرٌ مُسْتَقَرّاً وأعظم مُقَاماً من قصر فخم يسوده القاق ، والفرع ، ودواعى الشقاق . والمراد : خير مكان للاستقرار ، وأعظم مكان للإقامة .

حكمهما :

اسم الزمان والمكان مشتقان يصح أن يتعاقى بهما شبه الجملة <sup>(٣)</sup> .

(١) فى ص ٢٣٦ بعنوان : « ملاحظة » .

(٢) وصالحة أيضاً لأن تكون مصدرأديياً ، وأن تكون اسم مفعول - لأن هذه المشتقات الأربعة مشتركة فى صيغتها التى تصاغ من مصدر غير الثلاثى ، متحدة فى طريقة الوصول إلى إيجاد هذه الصيغة . وعلى هذا يكون التفريق والتمييز المعنوى بينهما موكولاً للقرائن ، خاضعاً لوجها .

(٣) يجوز أن يتعلق بهما شبه الجملة ؛ لأن فيهما راحة الفعل ، وهى تكفى مسوغاً للتعليل ؛ ( كما سبق فى هامش ص ٢٥١ ) .

ولكنهما لا يعملان شيئاً من عمل فعلهما ؛ فلا يرفعان الفاعل - أونائبه ،  
ولا ينصبان المفعول به ، ولا غيره .

ويصح - عند الحاجة - زيادة تاء التأنيث في آخر صيغة « مَفْعُول » - بفتح  
العين ، وكسرها - بشرط أن تكون الصيغة للمكان ، مراداً تأنيث معناه ؛ وسيجيء  
البيان الخاص بهذا <sup>(١)</sup> .

---

(١) في « ب » من ص ٣٢٥ مشتملا على قرار المجمع القوي في ذلك .

## زيادة وتفصيل :

١- يقول فريق من النحاة : إن في اللغة أسماء للزمان أو للمكان على وزن « مَفْعِل » - بكسر العين - سماعاً عن العرب . وكان القياس الفتح ؛ ومنها : المشرق - المغرب - المطلع - المسجد - المَمَرَفُوق<sup>(١)</sup> - المنسك<sup>(٢)</sup> - المَفْرِق<sup>(٣)</sup> - الخِزِر<sup>(٤)</sup> - المسقِط<sup>(٥)</sup> - المنبت<sup>(٦)</sup> - المسكن - المحشر - الموضع - جميع الناس - المخزن - المركز - المرسين<sup>(٧)</sup> - المنفذ<sup>(٨)</sup> المعدن - المأوى ، إذا كان خاصاً بالإبل تتأوى إليه

والملاحظ أن النحاة كثير من مراجعهم حين يسردون الكلمات السابقة يصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ويكتفون بهذا ، دون أن يعرضوا ببيان شاف لأمرين هامين .

أولهما : ما تنص عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح في أغلب تلك الكلمات ( دون الاقتصار على أحد الضبطين )<sup>(٨)</sup> مثل : مسجد - موضع - منبت - مطلع - مسقط - مظنة ، مشرق ، مغرب ، مسكن مجمع الناس - مغرب - مرفق - منسك<sup>(٩)</sup> - محشر ... فورود السماع بالفتح أيضاً أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام ، وجعله منطبقاً عليها . وإذا لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها : « وردت مكسورة » ، وكان قياسها الفتح . فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضاً ؛ فاجتمع في الفتح السماع وانطبق الضابط

(١) مكان الفرق ( والفرق : ضد العنف والقسوة ) . ويطلق اليوم على المكان الذي يكون مقر المنفعة العامة ، كمرق الكهرباء ، أو مرفق السكك الحديدية .  
(٢) المعبد .  
(٣) مكان الفرق في وسط الرأس . . .  
(٤) مكان الذبح .  
(٥) مكان السقوط .

(٦) لموضع الرسن ، وهو الجبل الذي تقاد به الدابة . . . (٧) موضع النفوذ .  
(٨) ومن هذه المراجع التي نصت على مجيئها بالفتح والكسر نصاً صريحاً : « المصباح المنير » آخر ج ٢ ص ٩٦٤ الفصل الخاص بصيغة مفعل للزمان والمكان والمصدر الميبي .

(٩) ومن الكلمات الواردة بالفتح والكسر غير ما سبق ، ما سجله السيوطي في كتابه : المزهرة - ص ٦٣ في باب : ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها - وهي : ( المطلع ، المرفق ، المحشر ، المنبت ، المذمة ، المحل . . . ) .

العام عليه ، ( أى : اجتمع فيه السماع والقياس ) كما أن ورود السماع بالكسر يجيز فيها استخدام الكسر أيضاً ؛ مراعاة للمسموع ، دون أن يوجب الاقتصار عليه . بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس <sup>(١)</sup> . فكيف وقد اجتمع لها السماع والقياس معاً ؟

ثانيهما : أن كثيراً من أفعال تلك الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين طبقاً للوارد عن العرب ؛ كمضارع الأفعال الصحيحة : ( رفّق - فرّق - جزّر - حشّر . . . ) فليست عين المضارع فيها مقصورة في اللغة على الفتح أو على الضم ؛ بل يجوز فيها الكسر أيضاً ، طبقاً للوارد . وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسية مطردة ؛ وتكون كمنظائرها الكثيرة المكسورة التي تخضع للضابط العام ، وتنطبق عليها القاعدة الخاصة بطريقة الصوغ المطرد ، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها ، وتخصيصها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح » . فلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معاً فيها ..

وخلاصة ما تقدم أن تلك الكلمات التي تماثلاً فريق من النحاة على أنها مسموعة بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ليست مخالفة للقياس الأصيل ، ولا خارجة عن نطاق القاعدة العامة المتعلقة بالصياغة المطردة ، إما لأنها مسموعة بالفتح أيضاً كورودها مسموعة بالكسر ، وإما لأن عين مضارعها مسموعة بالكسر وغير الكسر ، لومتى ورد فيها الكسر صح محبىء الصيغة مكسورة العين ، وفاقاً للقاعدة العامة ، والقياس المطرد . . . <sup>(٢)</sup>

(١) طبقةً للبيان الشامل الذى سبق - فى هامش ص ١٩١ وما بعدها - وهو عام فى كل ما ينطبق عليه سماع وقياس من المصادر ، والجموع ، وغيرها . . . وفيه نص خاص بالكلمات التى وردت هنا ؛ والتى وصفوها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح . . . » ، فقد قال عنها « القاموس المحيط » فى مادة : « سجد » ما نصه : ( أنزوها كسر العين والفتح جائز ، وإن لم نسمعه ) ، أما بقية الأدلة على الموضوع العام فهناك بيانها الأكل .

(٢) هذا إلى ما نقلناه عن القاموس - فى رقم ١ السابق من الحكم عليها . بحكم عام شامل ؛ هو قوله : « الفتح جائز ، وإن لم نسمعه » .



ب - وردت صيغ - كثيرة لاسم المكان ، قليلة لاسم الزمان ، - من مصدر الثلاثي على وفاف القاعدة ، ولكنها مختومة ببناء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة .. ( إذ يقصد منها : البقعة ، بمعنى المكان ) . فما ورد في الكلام العربي الفصيح : المَزَلَّة ( بكسر الزاي ) لموضع الزَّالِ - المَظَنَّة والعود فيها - مَوْصَعَة الطائر ( بفتح القاف ) ، للمكان الذي يقع فيه - المَشْرَبَة للغُرْفَة - المَدْبَغَة - المَزْرَعَة - المَزْلَقَة - المَنَامَة . . . وكثير مثل هذا يزيد على المائة ولكنه يكاد يَنْقُصُ على المكان . فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان ، مراداً منه : « البقعة » ، بزيادة تاء التأنيث على صيغة « مَفْعَعِل » التي هي بفتح العين أو التي بكسرها ، لتَصِير « مَفْعَعِلَة » - بفتح العين أو كسرها (١) - مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه ؟

اختلف قدماء النحاة في الرأي ؛ فختلِلهم يميز القياس ، وأكثرهم يميل - بغير داع قوي - إلى المنع ؛ لوجهه أن هذا الكثير - المسموع المختوم بالتاء في صيغة اسم المكان - قليل لا يكفي للقياس عليه .

والحق أن الرأي الذي يبيح القياس عليه سديد موفّق ، إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلة مع أنه يبلغ العشرات (٣) ؟ نعم إنها قلة ، ولكنها : « نسبية » ، ( أى : بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث ) ، والقلة النسبية « على هذا الوجه تبيح القياس العام ، وتجزئ المحاكاة من غير تقييد (٤) ، وإن كانت لا تبلغ في درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى (٥) ، فاختلفت الدرجة في القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة . ولا داعي للتضييق الذي لا يدفع عن اللغة أذى ؛ ولا يجلب لها نفعاً . فالأنسب إباحة القياس في صيغة « مَفْعَعِلَة »

(١) وقد سمع فيها الكسر أيضاً .

(٢) دالة على المؤنث ، المراد به البقعة ، بمعنى المكان .

(٣) قال شارح « القاموس المحيط » في مادة « أسد » إن بعضهم جعله مقيساً ؛ لكثرة أمثاله .

(٤) انظر البيان الخاص بهذا في رقم ٤ من هامش ص ٧٩ .

(٥) هذا رأى بعض أئمة العربية ممن يفسرون القياس ( كما جاء في مجلة الجمع اللغوي ج ١

ص ٢٣٢ ) بأنه الجرى على مقتضى الكثرة في جنسها ، لا الأغلبية العامة . وبه أخذ الجمع اللغوي في كثير من أحكامه وقراراته ، بعد أن بين قوته ، ورجاحة أدلته ، وشدة الحاجة للأخذ به .

— بفتح العين أو كسرهما — تبعاً للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها ، مع الاختصار في القياس على اسم المكان ، لأن أمثله الواردة هي التي بلغت في الكثرة حداً يبيح القياس عليها ، دون اسم الزمان ، حتى لقد علل النحاة واللغويون التأنيث بأنه إرادة البقعة لا المكان<sup>(١)</sup> — وهى غير « مفعلة » الآتية هنا في « ح » . وأهم مما سبق وأقوى في إباحة القياس أن النحاة يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسى لتأنيث معناها ، وأن هذا الإلحاق قياسى مطرد في جميع أنواعها ، إلا بعض صيغ معينة ، ليس منها صيغة اسم الزمان والمكان — كما سيجىء في باب التأنيث ، ح ٤٤ م ١٦٩ ص ٤٤٠ .

هذا ، وقد أباح مؤتمر المجمع اللغوى القاهرى ( في دورته الثالثة والثلاثين التى بدأت في آخر يناير سنة ١٩٦٧ زيادة التاء للتأنيث في « مفعلة » ( صيغة اسم المكان ) مطلقاً ، ( أى : سواء كثر في المكان الشيء أو لم يكثر ) وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد لها نحو : ستة وعشرين ومائة ( ١٢٦ ) كلمة ختمت فيها صيغة المكان بتاء التأنيث<sup>(٢)</sup> . . .

ح — قد يصاغ من الاسم الجاهل الثلاثى<sup>(٣)</sup> الحسى<sup>(٤)</sup> صيغة على وزن :

( ١ ) جاء هذا التعليل في بعض المراجع الكبيرة ، ( ومنها : شرح المفصل ج ٦ ص ١٠٩ موضوع : اسم الزمان والمكان ) . وسيبويه أحد الأئمة الذين يجيزون في الكلمة ملاحظة لفظها أو ملاحظة معناها ؛ فيعود عليها الضمير ، وأسماء الإشارة ، ونحوها مما تقع فيه المطابقة — بالتذكير أو التأنيث ؛ مراعاة لأحد الاعتبارين السابقين مع وجود قرينة تمنع اللبس والاشتباه . نحو : ( أتتني كلام أسراً بها ) ، مراعيًا المعنى ، أى : أتتني رسالة ، أو عبارة . أو مقالة . ويصح : أتاني كلام أسراً به ، مراعيًا اللفظ ؛ وهو : الكلام . وشل : ( « حاشا » يكون حرف جر ، ويكون فعلاً ماضياً . وإذا كانت فعلاً ماضياً فالكثير الفصحى لا تقع بعد « ما » المصدرية . . . ) فالتأنيث ملحوظ فيه : الكلمة ، والتذكير ملحوظ فيه اللفظ ، أو الحرف . والأفضل اليوم — بل الواجب — عدم الأخذ برأى سيبويه هنا إلا في « مفعلة » التى نحن بصدها . أما غيرها فيقتصر فيه على ما سمع أو ورد فيه نص خاص باستعماله ، دون إطلاق هذا الحكم وتعميمه . فالواجب تقييده بما سلف ، منعاً لإفساد البيان اللغوى ، وحرساً على سلامة اللغة .

( ٢ ) راجع القرار وما يتصل به في ص ٤٣ من الكتاب الذى أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة ، مشتملا على مجموعة القرارات التى أصدرها المجمع — ومؤتمره . الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين . » .

( ٣ ) الثلاثى أصالة أو تحويلاً — بالتفصيل المبين في الصفحة الآتية —

( ٤ ) — سواء أكان حيواناً ، أم نباتاً ، أم جماداً — وقد أشرنا لهذا في « ب » من هامش =

« مَفْعَلَةٌ » - بفتح الميم والعين دائماً - بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء<sup>(١)</sup> الحسى المجسم ، ( أى : الذى ليس معنويًا )<sup>(٢)</sup> . فإذا وُجد مكان يكثر فيه : « وَرَقٌ » - مثلاً - صُعْنَا « مَفْعَلَةٌ » من : « وَرَقٌ » فقلنا : « مَوْرَقَةٌ » ؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسى المسمى : « بالورق » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « عَنَبٌ » ، صُعْنَا من كلمة : « عنب » « مَعْنِيَةٌ » ، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى : « بالعنب » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « بَلَسَحٌ » ، صُعْنَا من كلمة : « بلح » ؛ « مَبْسَلَةٌ » للدلالة على المكان الذى يكثر به البلسح . وهكذا تصاغ « مَفْعَلَةٌ » - من الاسم الثلاثي الجامد للدلالة على أمرين معاً ، هما : المكان وما يكثر فيه من شيء حسى مَبِين ، ( كما سبقت الإشارة لهذا<sup>(٣)</sup> ) .

فالمراد : هو وصف بَقْعَةٍ ، أو قطعة من الأرض بكثرة ما فيها من شيء خاص مجسم . ومن الأمثلة أيضاً : مَأْسَدَةٌ ، لأرض يكثر فيها الأسد - مَسْدَأَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الذئب - مَسْدَهَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الذهب - مَقْمَحَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها القمح - مَرْمَلَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الرمل . إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامدة الحسّية . ويسمى الاشتقاق بالطريقة السالفة : الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>(٤)</sup> الثلاثية . أما غير الثلاثية فلا يصاغ منها « مَفْعَلَةٌ » لهذا القصد . إلا إن كان الاسم مشتملاً على بعض الحروف الزائدة التي يمكن حذفها ، وتجريده منها ، وإبقاؤه على ثلاثة أحرف أصلية تُشتق منها تلك الصيغة بغير لبس ؛ مثل : « مَبْسَطَخَةٌ » لأرض يكثر فيها : « البطيخ » و « مَبْعَزَلَةٌ » لأرض يكثر فيها الغزال ، و « مَحْصَنَةٌ » لأرض يكثر فيها الحصان . فالأمر في هذه الصيغة مقصور على الثلاثي ؛ إمّا أصالة ، وإما

= ص ١٨٠ . حيث الكلام على أصل « المشتقات » بتفصيل . فبعد ، وأن بعض القدماء كان يعالِق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصدر الصريح كالجامد الحسى و . . . و . . .

(١) هذه الكثرة شرط لا بد من تحققه قبل الصياغة المطلوبة .

(٢) أما المعنوى ( كالمصدر ) فهو أصل الاشتقاق .

(٣) سبقت الإشارة لهذا في « ب » من هامش ص ١٨٣ .

(٤) الأعيان ، أو : الذوات : جمع عين وذات ، وهى الشيء المجسم المشخص . وهذا النوع من الاشتقاق مخالف للنوع الآخر المأخوذ من المصادر ؛ إذ المصدر أمر معنوى محض .

تحويلاً ؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلاثياً ؛ اتباعاً للمأثور  
الغالب عن العرب .

أما المجرد من غير الثلاثي فيُسَلَك معه مسالك أخرى في التعبير عن هذه  
الدلالة على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية ؛ دون استخدام لتلك  
الصيغة ، إذ لا يكاد يوجد خلاف في منع صياغة : « مَفْعَلَةٌ » من المجرد الذي  
تزيد حروفه الأصلية على ثلاثة <sup>(١)</sup> .

بقي أن نشير إلى مسألتين هامتين :

الأولى : أقياسية تلك الصيغة أم مقصورة على السماع ؟ لقد ارتضى المجمع  
اللغوي التماهي قياسيها ، ونص قراره <sup>(٢)</sup> :

” ( جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب : ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم .  
وهل لنا أن نقيس عليه ؛ فنقول مثلاً : « مَفْعَلَةٌ » للأرض التي يكثر فيها  
الغزال ، وقد جرد لفظ : « الغزال » من زيادته ، ومَفْعَلَةٌ للأرض التي يكثر  
فيها : الخس ، و « مَتَبَرَةٌ » للأرض التي يكثر فيها : التبر - إذا كان  
العرب لم يقولوا هذا ؟

( ١ ) قال الرضى في شرحه للكافية في الباب الذي عنوانه : ( ما كثر بالمكان يبنى على مَفْعَلَةٍ ) .  
ما نصه : « لم يأتوا بمثل هذا - يقصد أنهم لم يأتوا بمَفْعَلَةٍ - في الرباعي فافوته ؛ نحو :  
للصفدع ، والشعلب ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب . أو تقول : مكان مَشْعَلِب ومُعْقَرِب  
ومُضْفَدع ومُطْحَلِب بكسر اللام الأولى - ( يريد : اللام الأولى في الوزن الصرفي للكلمات الرباعية )  
- على أنها اسم فاعل - قال لبيد :

يَعْمَنُ أَعْدَادًا « بَلْبَنِي » أَوْ « أَجَا » مَضْفِدَات كُلِّهَا مَطْحَلِبَةٌ

١٨٨ ص من الطبعة التي أخرجها : الزفزاف وزميله .

وقد جاء في شرحها للبيت السالف أن معنى : « يعمن » هو : قصدن - بمعنى الأعداد : ( بفتح  
الهمزة ) هو : الماء الذي لا ينقطع . المفرد : عدد ؛ بكسر أوله - ولُبْنِي وأجَا : جبالان - مَضْفِدَات :  
كثيرة الضفادع - مَطْحَلِبَةٌ : كثيرة الطحالب . . .

( ٢ ) ورد قراره مسجلاً في ص ١٢ من محاضر جلسات الدورة الثالثة المطبوعة بالمطبعة الأوبرية  
سنة ١٩٣٨ . وله إشارة عابرة في ص ٤٣ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩ مشتملاً على القرارات  
المجمعة من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين .

« في المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف في التقدير :

« أحدهما : أن هذا البناء - مع كثرته - من قبيل المسموع . ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى حد أن يقاس عليها .  
« والآخر : أن الكثرة وصلت إلى حد أن يقاس عليها . وله من كلام بعض<sup>(١)</sup> الأئمة الكبار ما يعضده .

« وقد أخذ المجمع بالرأي الثاني ؛ لأنه قوى ، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال العرب ) » اهـ<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) ومن هؤلاء صاحب : « المكل ، شرح المفصل » حيث يقول ما نصه : ( « اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان وضعوها « مفعلة » وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي ، كقولك أرض مفعلة ، أى : يكثر فيها . . . ) اهـ . وسرد بعد هذا أمثلة كثيرة .

( ٢ ) للقرار المجمعى السابق ما يشبه التتمة المستقلة ، صدرت بعده بأمد طويل ؛ ففي الجلسة التالية للمؤتمر المجمعى بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٩ عرض استفسار لأحد الأعضاء ، نصه :

« ( كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتي : ( تصاغ : « مفعلة » - بفتح العين - قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد . . . ) . وقد يسر هذا القرار لوضعي المصطلحات العلمية وضع كثير من الألفاظ العربية على هذا الوزن أمام أشباهها من الألفاظ الأعجمية ؛ مثال ذلك : مفعلة - مفعلة - مقطانة - مفعلة - مفعلة . . . »

« وفي أثناء معالجتى لهذه الألفاظ - وما يشابهها - برزت عقبة لم أستطع تذليلها ، ولذلك رأيت عرضها على مؤتمر المجمع الموقر ؛ وهى تلخص بالسؤال الآتى :

إذا لم يكن لاسم العين الثلاثى فعل وكانت عين الاسم حرف علة ، ( كما فى كلمات : تدوت - خوخ - جوز ، وأشابهها ) فما هو حرف العلة فى اسم المكان الذى يصاغ من اسم العين على وزن مفعلة ؟

« وبعد . أرجو المذاكرة فى هذا الموضوع ، أو إحاطته على اللجنة المختصة ؛ بغية اتخاذ قرارينى السبيل أمام الباحثين فى المصطلحات العلمية . ) اهـ .

وقد أحيل الاستفسار إلى لجنة الأصول ؛ فدرسته واتخذت فيه قراراً قدمته للمؤتمر فوافق عليه ، ونص القرار : ( القاعدة فى صوغ : « مفعلة » مما وسطه حرف علة هى : « الإعلال » فيقال فى مثل : « تدوت » ، و « خوخ » ، و « تين » : متانة ، ومخاخة ، ومتانة . لكن وردت فى اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال ؛ مثل : مشوبة - مشورة - مصيدة - مقودة - مقولة . ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً . ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين فى الدلالة على المعنى . وإعلال فى هذا الباب غير مستحكم . وقد نقل عن أبى زيد النحوى إجازة التصحيح فى « أفعل » ، و « استفعل » ؛ كأغيم ، وأغيل ، واستحوز ، واستقوم ، واستجوب ، =

الثانية : أن هذه الصيغة تختلف في مدلولها وفي المراد منها عن صيغتي :

= واستصوب . . . . . وإذا أجزى التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة ؛ لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال ، في الإعلال ( ٥١ ) .

هذا نص الاستفسار ، وقرار اللجنة والمؤتمر بشأنه ، ( كما وردت نصوصها الحرفية في ص ٥٠ من مجموعة البحوث ، والمحاضرات لمؤتمر الجمع ، في دورته السادسة والثلاثين ، سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ) .

وإني ألحظ في هذا القرار غموضاً وتعارضاً يتطلبان التجليّة والتوفيق . فالقرار ينص على أن القاعدة هي : الإعلال . وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة ، وعدم الخروج عنها ، ما دامت قد استحقت اسمها : وما خالفها فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه - كما يقولون - .

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول : وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال . . . فما مراده بالكثرة ؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة ( وهي قاعدة : « الإعلال » ) فريدة يجب الاقتصاد عليها ؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين ، يجوز القياس على كل منهما ؛ هما : « التصحيح والإعلال » . وإن كانت لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصاد على الأولى عند التطبيق ، واعتبار ما ورد من الثانية شاذاً .

ثم ما المراد من أن الأصل يُلجأ إليه أحياناً ؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز ؟ وما تحديد هذه الأحيان ؟ ومن الذي له الحق في تحديدها ؟ . . . . .

وإذا كان بقاء التكملة من غير إعلال أبين من غير شك ( كما يقول القرار ) في الدلالة على المعنى من الإعلال - فلماذا نترك الأبين إلى غيره ؟ وكيف يختار أئمة النحو ضابطاً عاماً يؤدي إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدي إلى الأبين ؟ وإذا كان الإعلال في هذا الباب غير مستحكم ( كما يقول القرار ) فلم التمسك به ، وبناء القاعدة عليه ؟ وإذا كان المنقول عن أبي زيد - كما يشير القرار - جواز التصحيح في « أفعلّ » و « استفعل » ، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرها أيضاً ، بالرغم من أن أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرها ؟ وبالرغم أيضاً مما قاله ابن جني في كتابه الخصائص ( ج ١ ص ٩٩ ) ونقله السيوطي - وغيره - في كتابه : « الأشباه والنظائر » وفي كتابه المزهر ( ج ١ ص ١٣٦ ) عند الكلام على المطرد في الاستعمال مع شذوذه في القياس ؛ مثل : استحوذ واستصوب ؟ فقد قال ما نصه : ( اعلم أن الشيء إذا طرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع الجماع الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ ، واستصوب . . . أدبتهما مجالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فهما إلى غيرها ؛ ألا تراك لا تقول في استقام استقوم ، ولا في استساغ استسوغ ، ولا في استباع استبيع ، ولا في أعاد أعوّد . . . لو لم نسمع شيئاً من ذلك . قياساً على قولهم أخوهم الرمث . . . - ( الرمث : نبت حامض . وأخوص : صار كالخوص ) - . . . فهل يجوز التعميم برغم كل ما سبق مما نقلناه ؟

وما المراد من قول التقرير : . إذا أجزى التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة . . . ؟ فهل طرد التصحيح في الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه ؟ وإذا كان مطرداً أو كثيراً إلى الحد الذي يبيح قياس الأسماء عليه فلم منعه القديما إلا في المسائل المحدودة التي نصوا عليها ؟ . . . تلك هي بعض =

« مَفْعَل » ، و « مَفْعَلَة » الخاصتين « باسم المكان » فهاتان الصيغتان مشتقتان من المصدر ، وتبدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذى يحدث به . أما تلك فتصاغ من الثلاثى المحسوس للدلالة على المكان وعلى شيء حسى معين يكثر به ، لا على شيء معنوى ، فالفرق كبير بين الدالتين . والفرق أكبر <sup>١٢</sup> وأوسع فى الأصل الذى يشتقان منه ، وفى طريقة الصياغة ، ووزن الصيغة ، كما يتبين هذا جلياً فى الشرح الخاص بكل .

\* \* \*

د - ملخص ما سبق من أوزان المصدر الميمى <sup>(١)</sup> واسمى الزمان والمكان إذا كانت أفعالها الماضية ثلاثية ، وماضى المصدر الميمى غير مضعف - هو : (١) إذا كان الماضى الثلاثى معتل اللام ، (مثل : دعا - سعى . . .) فالصيغة للمشتقات الثلاث هي وزن : « مَفْعَل » - بفتح ، فسكون ، ففتح - تقول : مَدَعَى - مَسَعَى . . .

(٢) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ومضارعه مضموم العين أو مفتوحها : (مثل : نظر ينظر - فتح يفتح . . .) فالصيغة للثلاثة على وزن : « مَفْعَل » أيضاً ، كالسابقة .

(٣) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ، ومضارعه مكسور العين ؛ (مثل : جلس يجلس - عرف يعرف . . .) فالميمى على وزن : « مَفْعَل » أيضاً ، واسما الزمان والمكان على وزن : « مَفْعِل » بكسر العين .

= الجوانب التى تحتاج إلى التجلية والبيان ، مع ترك جوانب أخرى من ذلك القرار يغشها الغموض أيضاً . ولا سيما إذا عرضنا لراى سيبويه فى مثل تلك الكلمات التى لم يجر عليها الإعلال بالنقل من مثل : استحوذ - استصوب . . . فهو يقول ما ملخصه : سمعنا جميع الشواذ المذكورة معللة أيضاً على القياس إلا استحوذ ، واستروح الريح ، وأغيلت . . . ثم قال : ولا مانع من إعلاها وإن لم يسمع ؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد - راجع ص ٤٧ من كتاب : ليس من كلام العرب لابن خالويه .

ويدور بخلد أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التى جاءت فى صدره ، وزاد عليها إباحة التصحيح فى حالة واحدة هي : أن يخفى معنى الكلمة بالإعلال أو ياتميس بغيره ، ولا منجاة من الخفاء والليس إلا بالتصحيح - لو فعل هذا - لكان سليماً من الغموض ، بعيداً من التعارض ، مسائراً بعض المذاهب اللغوية العامة .

(٤) إذا كان الماضى الثلاثى معتل الفاء بالواو . صحيح اللام ، ووضارعه مكسور العين تحذف فيه الواو ، (مثل : وعدَ يَعد . . .) فالصيغة للثلاثة هى : «مفعِل» بكسر العين .

ويتبين مما سبق أن صيغة الثلاثة لا تختلف إلا فى صورة واحدة هى التى يكون فيها الماضى الثلاثى صحيح الأحرف مكسور العين فى المضارع ، فيصاغ المصدر الميمى على وزن «مفعَل» - بفتح العين - ويصاغ اسما الزمان والمكان على وزن «مفعِل» . بكسر العين . ويجوز فى المصدر الميمى أيضاً أن يكون على وزن : «مفعَل» - بفتح العين أو كسرهما - إن كان ماضيه مضعفاً<sup>(١)</sup> .

كل ما سبق حين يكون الماضى ثلاثياً فإن كان غير ثلاثى فيصاغ الثلاثة - وكذا اسم المفعول - على وزن المضارع مع إبدال أوله ميماً مضمومة وفتح الحرف الذى قبل آخره ، وتكون القرائن هى المُميزة بين الأنواع الثلاثة والدالة على النوع المناسب للسياق دون غيره من الثلاثة الأخرى .



## المسألة ١٠٧ :

## اسم الآلة

تعريفه :

اسم يصاغ - قياساً - من المصدر الأصلي<sup>(١)</sup> للفعل الثلاثي المتصرف - لازماً ، أو متعدباً - بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر ، وتحقيق مدلوله .

وليس الوصول إلى تلك الدلالة المعنوية مقصوراً على صيغة اسم الآلة القياسي ، فمن الممكن الوصول إلى تلك الدلالة بأساليب مختلفة ، ليس في واحد منها الصيغة القياسية التي تخص « اسم الآلة » ولكن هذا الوصول يتطلب ألفاظاً ، وكلمات متعددة لا يتطلبها صوغ اسم الآلة القياسي ؛ فإنه يقوم بهذه الدلالة المعنوية بكلمة واحدة ، فزيته أنه يؤدي باللفظة المنفردة ما لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعددة .

صوغه :

صياغته القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف - مطلقاً<sup>(٢)</sup> - يصاغ من غيره .

وأوزان اسم الآلة ثلاثة قياسية ؛ هي : مِفْعَل - مِفْعَال - مِفْعَلَة . وطريقة صوغها أن نجيء بذلك المصدر مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث<sup>(٣)</sup> . مثال ذلك :

(١) نَشَرَ النَّجَارُ الخشب نشرأ ، فألة النشر هي : مِشْشَر . أو : مِشْشَار ، أو : مِشْشَرَة .

(١) في ص ١٨٢ تفصيل الكلام على أصل المشتقات ؛ مصدرأ وغير مصدر . . . ولم يعرض ابن مالك في « ألفيته » ، لاسم الآلة . وقد عرضنا له استيفاء للمشتقات .

(٢) أى : سواء أكان الفعل متعدباً أم لازماً ، كما تقدم . وانظر : « ب » - ص ٢٢٦ - حيث البيان الخاص بصوغه من اللازم .

(٣) زاد عليها مجمع اللغة العربية أوزاناً أخرى نجيء في ص ٣٣٧ .

(٢) بِرَد الصانع الحديد بَرْدًا ، فَالَة البرْد هي : مِبرَد ، أو : مِبرَاد ،  
أو : مِبرْدَة .

(٣) ثَقِبْت سِدَادَ القارورة ثَقْبًا — فَالَة الثقب هي : مِثْقَب ، أو :  
مِثْقَاب ، أو مِثْقَبَة .

(٤) سَخُنَ الماء سَخَانًا وَسُخُونًا — فَالَة التي تتحقق بها السخونة ،  
هي : مِسخن ، أو : مِسخان ، أو : مِسخْسنة .

(٥) سَلَكْتُ الطريق سلوكًا ، أَى : ذَهَبْتُ فيه وَفُذْتُ منه . فَالَة  
التي يتحقق بها الذهاب والنفاذ ، هي : مِسلِك ، أو : مِسلَاك ، أو :  
مِسلَكَة .

(٦) سَمَحْتُ للمحتاج ببعض الغلة سُمُوحًا ، وَسَمَّاحًا ، وَسَمَاحَة ،  
فَالَة التي يتحقق بها السَّمَح وتستخدم في الإعطاء والتناول ، هي : مِسمَح  
أو : مِسمَاح ، أو : مِسمَحَة . . . . . وهكذا .

### حكمه :

اسم الآلة لا يعمل عمل فعله ؛ فلا يرفع فاعلا أو نائب فاعل ، ولا ينصب  
مفعولا به ، ولا غيره ؛ فهو واسم المكان واسم الزمان المشتقات الثلاث التي لا تعمل  
عمل فعلها<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن صيغة « مِفْعَال » مشتركة بين « اسم الآلة » ، و « صيغة  
المبالغة » ؛ فهي من الأوزان الصالحة لهذه ولتلك — كما سبق<sup>(٢)</sup> — والتفرقة بينهما  
في الدلالة تكون بإحدى القرائن اللفظية أو المعنوية ؛ كالمشأن في كل صيغة مشتركة ،  
أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر ؛ فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في التوجيه  
هنا أو هناك ، ففي مثل : ( تخيرت للخشب الجزل منشاراً قوياً يمزقه ) — تكون  
صيغة « مِفْعَال » اسم آلة : بخلافها في مثل : ( ما أعجب فلاناً في التحدث عن

(١) وكذلك المصدر المصوغ للدلالة على المرة — كما سبق في رقم ١ من هامش ٢٢٤ — ومع أن هذه  
الأربعة لا تعمل ، يجوز أن يتعلق بها شبه الجملة لما فيها من راحة الفعل ( راجع هامش ص ٢٢١ ) .  
(٢) في رقم ٤ من هامش ص ٢٥٨ .

نفسه ، ونشر أخباره ، وانتهاز الفرص للإعلان عن شؤنه !! إنه جدير بأن يسمى :  
 مِشَاراً) — فإنها صيغة مبالغة في النشر . ومثل : كلمة : « مِذْياع » ؛ فقد  
 يراد منها الآلة الصمّاء التي تستخدم في نقل الأخبار المذاعة . وقد يُراد  
 منها الشخص المتكلم في تلك الآلة<sup>(١)</sup> . فمثال الحالة الأولى تدل عليها القرينة :  
 توقف المِذْياع للحل في أسلاكه . ومثال الثانية التي تدل عليها القرينة أيضاً :  
 ما أفصح المِذْياع ، وما أعذب صوته ، لم يتالجج ، ولم يتردد ، ولم يشوه كلامه  
 بلحن أو خطأ ، مع أنه كان يرتجل بغير إعداد .

(١) هذا من الوجهة اللغوية . وقد جرى العرف اليوم على تسمية الآلة « بالمِذْياع » . وتسمية  
 الشخص : بالمُذيع .

## زيادة وتفصيل :

١ - وردت ألفاظٌ مسموعةٌ شذت صيغتها عن القياس ؛ منها : « المُنْخَل » ؛ للأداة التي يُنْخَل بها الدقيق . « المُدْق » ؛ للأداة التي تدق بها الأشياء الصلبة « والمُدْهِن » ؛ للأداة التي تستخدم في الدهان . « والمُكْحَلَة » ؛ للأداة التي تستخدم في الكحل ، أو للوعاء الذي يوضع فيه . و « المُسْعَط » ؛ للأداة التي يُسْعَط بها العليل ، أو الصبي ، أى : يوضع بها الدواء في أنفه ( وكل ما سبق بضم أوله وثالثه إلا « المُدْق » فبضم أوله وثانيه ) ، « وإِرَاث » للأداة التي تُوقِد النار . . .

ولما كانت تلك الأوزان - وأشباهها - خارجة عن الصيغ القياسية ، جاز استعمالها كما وردت مسموعة عن العرب ، وجاز - كما سيتبين بعد <sup>(١)</sup> - اشتقاق صيغة قياسية من مصدر أفعالها الثلاثية المتصرفة تؤدي معناها ومهمتها ، بحيث تجيء الصيغة الجديدة على وزن « مَفْعَل » أو : « مِفْعَلَة » ، أو : مِفْعَال » وهى الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة .

ب - فى محاضر جلسات الجمع اللغوى القاهرى ، فى دور انعقاده الأول ( ص ٣٧١ ) ، بحث واف على اسم الآلة ، ونصوص متعددة من المراجع المطولة الأصلية التى تصدرت لبيان أحكامه . ومن ذلك البحث وما تبعه من بحوث فرعية ، وما أثاره من جدل عنيف . ومناقشات مستفيضة مسجلة هناك - يتبين أن بين العلماء خلافاً شديداً يكاد يتركز فى ثلاث مسائل :

أولها : أياكون اشتقاق اسم الآلة من مصدر الثلاثى المتصرف ، المتعدى واللازم ، أم من مصدر المتعدى فقط ، كما يميل إليه أكثر السابقين ؟ وهل يشتق من أسماء الأعيان ؟

ثانيها : أيجوز اشتقاق من مصدر الأفعال غير الثلاثية ، أم أمره مقصور على الثلاثية وحدها ؟

ثالثها : أيجوز التماس مع وجود صيغة مسموعة تخالفه ، أم يجب الاقتصار عليها ؟

وخير إجابة عن تلك الأسئلة - وهي إجابة مُستمدة في أكثرها من البحوث والمناقشات التي دارت بالمجمع ، ثم من مراجع واعتبارات أخرى - هي :  
(١) جواز الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اللازم والمتعدي ، دون مصدر الأفعال غير الثلاثية ، ودون أسماء الأعيان . فيجب الاختصار في هذين على المسموع وحده .

(٢) ويجوز التماس بصوغ اسم الآلة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف مع ورود صيغة مسموعة تخالفه . لكن الأحسن الاختصار على هذه الصيغة المسموعة ، وبخاصة إذا كانت شائعة .

\* \* \*

« ملاحظة » : جاء في مجلة المجمع اللغوي ، القرار الآتي نصه (١) :  
” (يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة ، (وهي . مفعَل - مفعلة - مفعال ، وكذا : « فَعَّالَة » التي أقر مجلس المجمع قياسيتها من قبل) ... صيغ أخرى ؛ هي :

أ - فَعَّال ؛ مثل : إرَّاث (لما تُورَث به النار ، أي : توقد) .

ب - فَعَّالَة ؛ مثل : ساقية .

ج - فاعول ؛ مثل : ساطور .

وبهذا تصح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع ) “ اهـ .

وفي الصيغ الأربع الجديدة التي اشتمل عليها هذا القرار ما يقتضي التأمل والتلبث . فصيغة : « فَعَّالَة » المقترحة ؛ (اعتماداً على كثرتها في الاستعمال القديم والحديث ؛ ومن الحديث : ثَلَّاجَة - خِرَّامة - خِرَّاطَة - كَسَّارة : آلة الثلج ، والخرم ، والحرط ، والكسر ، إنما تصاغ على أصل عربي فصيح ؛ هو صيغة : « فَعَّال » المؤنثة ، المشتقة للدلالة على المبالغة ، أو على النسب لأمر من

(١) راجع ص ٢٥٠ من مجلة المجمع اللغوي ، العدد الخاص بالبحوث والمخاضات التي أقيمت في مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين ، سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ . وكذلك ص ١٩ من كتابه الذي أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم « كتاب في أصول اللغة » مشتملا على مجموعة القرارات التي أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين وفي هذا المرجع القرار متبوعاً بالأدلة والبراهين العديدة التي تؤيده .

الأمور - طبقاً لما سيجيء في باب : « النسب <sup>(١)</sup> » - ثم تستعمل بعد ذلك مجازاً ( لغرض بلاغى ) في الدلالة على الآلية أو السببية . وهذا الاستعمال المجازى مباح فصيح في كل عصر ، بشرط توافر ركنى المجاز ( وهما : العلاقة ، والقرينة ) ومن المعروف بلاغة أن المجاز إذا اشتهر صار حقيقة عرفية فصيحة ؛ يُنسَى معها « العلاقة والقرينة » ، طبقاً لما قرره البلاغيون ، فلا حاجة - إذاً - لقرار بزيادة تلك الصيغة على صيغ اسم الآلة . هذا إلى أنها لا تكون نصاً في دلالتها على الآلية - أحياناً - وبذا تختلف عن الصيغ المسموعة .

أما الصيغ الثلاث الجديدة التى زيدت أيضاً ( ا - ب - ج ) فأمر قياسيتها غير واضح ؛ فهل المراد أن يصاغ على وزنها أسماء آلات من كل ما يصاغ منه اسم الآلة ؟

إن كان هذا هو المراد - وهو ما يتمتضيه حكم القياس - كان غريباً ؛ لأن الاستعمال العربى القديم لتلك الكلمات كان متجهاً فى بعضها إما للمجاز على الوجه الذى شرحناه ؛ كاستعمالهم كلمة : « الساقية » ، وإما للأداة الخاصة فى بعض كلمات أخرى معينة دون غيرها كما فى كلمة « إرآث » و « ساطور » ، ونحوهما من عشرات الكلمات المتباينة التى استعمالوا - بقلة - كل واحدة منها أداة دون أن تخضع تلك الكلمات كلها لكثرة استعمالهم أو لصيغة واحدة تجمعها ، أو وزن واحد تدرج تحته ؛ فالحكم بالقياس على تلك الصيغ الثلاث واستعمالها من غير طريق المجاز مخالف للمراد من القياس اللغوى ، ومؤدًى للاضطراب . هذا إلى أنه يمكن الاستغناء عن الصور الجديدة كلها باختيار صيغة من الصيغ القديمة تستعمل أداة موصلة للمعنى المراد من كل صيغة من هذه الصيغ المستحدثة .

## المسألة ١٠٨ :

## التعجب

معناه :

إذا رأينا في أحد الكواكب أشباحاً تحاول الاتصال بنا ، أو : شاهدنا بترأ نَغِيض<sup>(١)</sup> فجأة ، أو : مطراً ينهمر في يوم صحو<sup>(٢)</sup> ، أو : سيارة جديدة تتوقف عن المسير بغير سبب معروف - كان هذا أمراً باعثاً للدَّهَش ، وانفعال<sup>(٣)</sup> النفس به ؛ واستعظامها إياه ؛ لخفاء سرّه عليها ، وعدم وجود نظير له ، أو قلة نظائره . وقد يعبر عنه الناس بأنه ؛ أمر عجيب ، أو : غريب ، أو : مُثِير . . . ، أو نحو هذا من العبارات التي يريدون منها ما يسميه اللغويون : « التعجب » ، ويعرفونه بأنه :

« شعور داخلي<sup>(٤)</sup> تنفعل به النفس حين تستعظم أمراً نادراً ، أو لا مثيل له ؛ مجهول الحقيقة<sup>(٥)</sup> ، أو خفي السبب<sup>(٦)</sup> . ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه الأشياء كلها .

أسلوبه :

له أساليب كثيرة<sup>(٧)</sup> تنحصر في نوعين :

- (١) يحف ماؤها .
- (٢) لا غم فيه ، ولا مطر ، ولا برد .
- (٣) تأثر .
- (٤) وقد يترتب عليه ظهور آثار خارجية ؛ كالتى تبدو على الوجه ، أو غيره .
- (٥) أى : الذات . بأجزائها التي تتركب منها .
- (٦) لهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ؛ ولهذا أيضاً لا يوصف المولى جل شأنه بأنه متعجب ؛ إذ لا يخفى عليه شيء ، وإذا ورد في كلامه ، أو في الحديث الشريف ، أو غيرهما ما يدل على أنه يتعجب ، فالمراد : إما توجيه السامعين إلى إظهار العجب والدهشة ، وإما المراد : اللازم ؛ وهو الرضا والتعظيم ، أو : نحو ذلك من الأغراض البلاغية .
- (٧) والفرض الأساسى من كل منها هو : « التعجب » . لكن بعضها قد يتضمن أحياناً كثيرة للتعجب وغرضاً آخر معه ؛ هو : « المدح ، أو الذم » : كما سيتبين في هذا الباب ، وفى باب « نعم وبئس » عند الكلام على الأفعال التي تجرى مجراها - ص ٣٧٠ - .

أحدهما : مطابق ؛ لا تحديد له ولا ضابط ؛ وإنما يُشْرِكُ لمقدرة المتكلم ، ومنزلته البلاغية ، ويُفْهَمُ بالقرينة .

والآخر : « اصطلاحى » ، أو : « قياسى » مضبوط بضوابط وقواعد محددة ، ولا تكاد تختلف فى استعماله أقدار المتكلمين .

ومن أمثلة الأول : « لله دَرَّ <sup>(١)</sup> فلان » ، فى قول القائل :

للهِ دَرْكَ ! ! أَيْ جُنَّةٍ <sup>(٢)</sup> خَائِفٍ ومتاعِ دنيا . أَنْتَ لِلْحِدْثَانِ <sup>(٣)</sup>  
ومنها : « يا لك ، أو ياله ، أو : يالى » . . . كقول الشاعر :

فيا لكَ بحرًا لم أجدُ فيه مشرباً وإن كان غيرى واجداً فيه مَسْبَحاً  
ومنها : « شَدَّ <sup>(٤)</sup> » فى نحو : شَدَّ ما يفخر اللئيم بأصوله إن كانت له أصول ، ويتمدح بفعاله إن كان له فعل محمود .

ومنها كلمة : « عَجِبَ » ، مصدرًا ، ومشتقاته ، مثل : عَجِيبٌ ، و : « عَجِيبٌ » فى نحو : قوْطُم : عَجِبْتُ لمن يشتري الممالك بماله ، ولا يشتري الأحرار بكرم فعاله . وقول الشاعر :

أَقَاطِنُ <sup>(٥)</sup> قَوْمُ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنَا <sup>(٦)</sup> ؟  
إِنْ يَظْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا

ومنها : الاستفهام المقصود منه التعجب : كقوله تعالى : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ باللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ؟ » ، وكقول شوقى يخاطب تمثال أبى الهول <sup>(٧)</sup> :  
إِلَامَ رَكُوبِكَ مَتَنَ الرِّمَالِ . لَطَى الْأَصِيلِ ، وَجَوَّبَ السَّحَرِ ؟

( ١ ) أصل هذا الأسلوب ومعناه مدون فى ج ٢ م ٦٠ ص ٢١ .

( ٢ ) وقاية .

( ٣ ) حوادث الدهر ومصائبه .

( ٤ ) فعل ماض . يفيد التعجب من شدة الأمر وكثرته .

( ٥ ) أمقيم ؟

( ٦ ) ارتحالا وسفرا .

( ٧ ) تمثال رأسه كراس إنسان ، وجسمه على هيئة جسم الأسد . أقامه أحد الفراعين فى صحراء

الأهرام ، بالجيزة . ( قرب القاهرة ) .



ومنها : « سبحان الله » التى تصاحبها قرينة تدل على أن المقصود منها التعجب ؛ كقول رجل سئل عن اسمه : ( سبحان الله ! تجهلنى ، والحيل والليل والبيداء تعرفنى . . . )

إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب<sup>(١)</sup> وتُفهم منه هذه الدلالة بقرينة ، من غير أن يكون من النوع « الاصطلاحي » . ( القياسى )

أما النوع « الاصطلاحي » ، أو القياسى ، فصيغتان<sup>(٢)</sup> . « ما أفعله » و « أفعل به » . وهذان وزنان يستعملان عند إرادة التعجب من شيء تفعل به النفس على الوجه الذى شرحناه ؛ فعند التعجب من الجمال الباهر — مثلا — ، أو الضخامة البالغة ، أو : القِصَر المتناهى . . . أو غيره . . . نأتى بأحد أساويين قياسيين .

أولهما<sup>(٣)</sup> : فعل ماض ، ثلاثى<sup>(٤)</sup> ، يشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ، ثم نجعل هذا الماضى على وزن : « أفعل » . وقبله : « ما » الاسمية التى هى مبتدأ ، وعلامة التعجب ؛ ولذا تسمى : « ما التعجبية » — وتقديهما على هذا الماضى واجب — ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : « هو » يعود على : « ما » ، وبعده اسم منصوب هو فى ظاهره وفى إعرابه مفعول به<sup>(٥)</sup> . ولكنه فى المعنى فاعل<sup>(٦)</sup> ؛ إذ كان فى الجملة — وفى الحقيقة — قبل التعجب فاعلاً ؛ نحو : ما أجمل الوردَةَ الناضرة ! — ما أضخمَ هرمَ الخيزة ! ما أقصر

( ١ ) مثل كلمة : « واهأ » فى نحو : واهأ لسلامى ثم واهأ واهأ ! ! ومثل حرف النداء فى : يا جارتى ما أنت جارة ! !

( ٢ ) هناك صيغة ثالثة قياسية يأتى الكلام عليها فى ( ج ) من ص ٣٤٧ .

( ٣ ) الثانى فى ص ٣٤٤ . وكلاهما يجب تصحيح عينه المعتلة إن كانت مستحقة للإعلال بالنقل — طبقاً للبيان الآتى فى : « ١ » ص ٣٤٧ .

( ٤ ) وقد يصاغ من الرباعى الذى على وزن : « أفعل » ، على الوجه الآتى فى ص ٣٤٨ .

( ٥ و ٦ ) لهذا لا يصلح التعجب إن كان المفعول به حقيقةً فى أصله ( قد وقع عليه فعل الفاعل ) فى مثل : رقى المطر الزرع ؛ لا يصح أن يقال : ما أسقى الزرع ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع . لأن المفعول به هنا حقيقى ، وليس فاعلاً فى المعنى — انظر « ١ » من ص ٣٤٧ .

سكان المناطق القطبية ! فكلمة : « ما » في هذه الأمثلة وأشباهها - مبتدأ<sup>(١)</sup> ،  
والجملية الفعلية بعدها خبرها ، ثم المفعول به الذي هو فاعل في المعنى : فالأصل  
جَمَعَتِ الوردَةُ - ضَخَّمُ الحرم - قَصُرُ سكانُ المناطق القطبية -  
وعند إرادة التعجب من كِبَرِ قارة آسيا ، وسَعَتِها ، وغزارة سكانها ،  
وعلو جبالها . . . و . . . نقول ما أكبرها !! وما أوسع رُقعتها !! وما أغزر  
سكانها !! وما أعلى جبالها !! . . . والإعراب كما سبق تماماً ، وكذلك  
المفعول به .

و « ما » التعجبية في هذه التراكيب - ونظائرها - هي نوع من « النكرة  
التامة »<sup>(٢)</sup> ، وتتضمن - بذاتها<sup>(٣)</sup> - معنيين معاً ، أو : أنها ترمز إليهما معاً ؛  
هما : ( توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب ، وأن الذي أوجده أمر عظيم )  
ويصفها النحاة بأنها « نكرة تامة » . والماضي بعدها جامد لا محالة<sup>(٤)</sup> ، مع أنه في  
أصله ثلاثي متصرف ، ولكنه يفقد التصرف باستعماله في التعجب رباعياً على  
وزن « أفعلل » كما يفقد - في الأرجح - الدلالة على الزمن إن لم توجد قرينة  
تدل على الزمن<sup>(٥)</sup>

(١) انظر « ١ » من الزيادة التالية - في ص ٣٤٣ - .

(٢) يريدون بالتكثير ، أنها بمعنى : « شيء » أي شيء . وبالنظام : أنها لا تحتاج إلا للخبر ،  
فلا تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود . وتنكيرها أفادها إيهاماً جعلها في أسلوب التعجب بمعنى :  
« شيء عظيم » . وعلى هذا تكون « النكرة التامة » هي النكرة المحضة الخالصة من كل قيد ، أما المقيدة  
بنعت أو غيره من القيود فتسمى : « نكرة ناقصة » - وبيان هذا في ج ١ ص ١٧ - .

(٣) أي : بلفظها وتكوينها ، لا بالفظ أو شيء آخر غيرها .

(٤) ولا يدل - عند المحققين - على زمن ؛ لأن الجملية التعجبية متجردة لمحض « الإنشاء »  
المقصود منه « التعجب » ، فلا دلالة فيها على زمن عندهم ( كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤  
وفي رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ وفي رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ ) - وعدم دلالتها على الزمن مشروط  
بأن لا تشتمل على لفظة : « كان » أو « يكون » أو غيرها من الألفاظ أو القرائن التي أتيد منها أن تدل  
على زمن محدد معين ، طبقاً للبيان الخاص بهذا في الصفحات السالفة ، وفي صدر الجزء الأول عند  
الكلام على الأفعال - م - ٤ - .

(٥) كما سيجيء في ص ٣٤٧ و ٣٤٩ و ٣٥٧ .

## زيادة وتفصيل :

١ - لسنا بحاجة إلى الأخذ برأى من يقول : إن « ما » التعجبية اسم موصول ، مبتدأ ، والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف . ولا برأى آخر يقول : إنها نكرة ناقصة ( تحتاج إلى نعت بعدها ) والجملة بعدها نعت لها ، والخبر محذوف ، ولا استفهامية ... ولا ... ولا ... ، فكل هذه الآراء تحمل في طياتها كثيراً من التعسف ، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داع ، ومن غير أن تمتاز بمزية تصرفنا عن الإعراب الأول الذي يتضمن كل مزاياها ، ويخلو من عيوبها . فعلينا التمسك به وحده ، وأن نختصر في الإعراب ، فنقول : « ما » تعجبية ، قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة مبتدأ - من غير حاجة للتصريح بما اصطالحنا عليه ...

ب - ورد عن العرب قولهم : ( ما أمْسَلَحَ فلاناً وما أحيَّسَنه ) بـ تصغير الفعلين الماضيين : « أَمْلَحَ وأَحْسَنَ » عند استخدامهما في التعجب ، مع أن الأفعال لا تُصَغَّرُ . . . فهل يصبح تصغير غيرهما من الأفعال الماضية المستخدمة في التعجب ، والتي على وزن « أفْعَلَ » ؛ قياساً على هذين الفعلين الماضيين ؟ الرأي الشائع عدم الجواز ، ولكن سيبويه وبعض البصريين وفريق من غيرهم يبيحه . وفي الأخذ بهذا الرأي - أحياناً - تيسير وتوسعة لا ضرر منهما <sup>(١)</sup> . . .

• • •

ثانيهما<sup>(١)</sup> : فعل ثلاثي لازم مشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ،  
 ويجعل هذا الفعل على وزن : « أَفْعِلْ » ، وبعده باء الجر ، تجر اسماً ظاهراً ،  
 أو : ضميراً متصلاً فيها ، وكلاهما هو الذى يختص بمعنى الفعل . ففى  
 الأمثلة السابقة يقال : أَجْمِلْ بالوردة الناضرة ! أَضْخِمْ بهرم البحيزة !  
 أَقْصِرْ بسكان المناطق القطبية ! . أَكْبِرْ بقارة آسيا ! وَأَوْسِعْ برقعتهما!  
 وَأَغْزِرْ بسكانها ! وَأَعْلِ بجبالها ! أو : أَكْبِرْ بقارة آسيا ! وَأَوْسِعْ بها !  
 وَأَغْزِرْ بسكانها ! وأكثر بهم !

أما إعراب : « أَجْمِلْ بالوردة الناضرة » ففيه وفى نظائره إعرابان :

١ - أن نقول « أَجْمِلْ » ، فعل ماض على صورة الأمر ، ( أى على شكله  
 الظاهر فقط <sup>(٢)</sup> ، دون الحقيقة المعنوية ) . . « بالوردة » الباء ، حرف جر زائد <sup>(٣)</sup> .  
 « الورد » فاعل مجرور بالباء لفظاً ، ولكنه فى محل رفع على الفاعلية . « الناضرة »  
 نعت ، إمّا مجرور بالكسرة تبعاً للفظ الفاعل المنعوت ، وإما مرفوع بالضممة تبعاً  
 لمحل المنعوت ، ويكون المراد هو : جَمِلَت الوردة ، أى : صارت ذات جمال  
 عجيب ، وضخم الهرم ، أى : صار ذا ضخامة عجيبة . وقَصُرَ سكان المناطق  
 القطبية . أيضاً . . . ، وهكذا باقى صيغ « أَفْعِلْ » التى جاءت فى ظاهرها  
 على صورة الأمر ، وهى فى الحقيقة فعل ماض ؛ يراد منه فى ظاهره وفى حقيقته  
 التعجب . ومثّل النعت هنا غيره من التوابع ؛ فكل منها يجوز فيه الجر والرفع .  
 هذا إعراب الفاعل المجرور بالباء حين يكون اسماً ظاهراً معرباً ، أما  
 حين يكون اسماً مبنياً ؛ كالضمير البارز ، أو غيره من المبنيات ( ومن الأمثلة

(١) أما أولهما فى ص ٣٤١ وكلاهما يجب توضيح عينه المتعلة كما أشرنا هناك - طبقاً للبيان  
 الآتى فى : « ١ » ص ٣٤٧ .

(٢) جاء على صورة الأمر لإنشاء « التعجب » ؛ فالجملة كلها إنشائية محضة ، ولا دلالة فيها  
 - عند المحققين - على زمن ، إلا أن وجد تقييد يدل على الزمن ( كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤٢  
 وكما سيحىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ و ٣٥٣ و ٣٦٢ ) - وهو مبنى على السكون حيناً ، وعلى  
 حذف آخره حيناً آخر على حسب أحكام بناء الأمر . . .

(٣) وزيادته فى هذا الموضع لازمة ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه بشرط أن يكون المجرور به اسماً  
 صريحاً ، لا مصدرأً . وولا من « أن أو أن » وصلتهما ؛ إذ فى هذه الصورة المصدرية يجوز - لإلاع  
 « أن » الناحية فى رأى - حذف حرف الجر - انظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية - .

كما سبق عند الكلام على « باء الجر » ج ٢ هامش رقم ١ من ص ١٥٣ م ٧١ و ٣٥١ م ٨٩ -  
 وكما سيحىء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٣٦٢ .

الآية الكريمة : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » . . . وبعض الأمثلة التي سلفت فإنه يكون مبنياً ويذكر في إعرابه : « أَنَّهُ مجرور بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها علامة البناء الأصلي في محل رفع » <sup>(١)</sup> فهو - كسابقه - في أنه مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ، وفي أنه يجوز في تابعه الأمران : الرفع والجرح .

ب - أو نقول : « أَجْمِلْ » فعل أمر حقيقي ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، يعود على مصدر الفعل المذكور ( وهو : الجمال ) و « بالوردة » الباء حرف جر أصلي ، وهي ومجرورها أصليان متعلقان <sup>(٢)</sup> بالفعل . والمراد بالمحوظ : يا جمال أجمِلْ بالوردة ؛ أي : لا زِمْها ، ولا تفارقها . فالخطاب الملحوظ مُوجَّه لمصدر الفعل المذكور ، بقصد طلب استمراره ، ودوام بقاءه معه <sup>(٣)</sup> . ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى ، والفاعل مفرد مذكر للمخاطب دائماً لأنه ضمير مستتر للمصدر المخاطب في كل الأحوال .

والإعرابان صحيحان <sup>(٤)</sup> . والمعنى عليهما صحيح أيضاً ؛ فلا خلاف بينهما

(١) يلاحظ أن الضمير الواقع فاعلاً في آية : ( أسمع بهم وأبصر ) إنما جاء خلفاً عن « واو الجماعة » للغائبين ؛ إذ الأصل بناء على التقدير السالف : « سمعوا » ولما كانت واو الجماعة لا تكون في محل جر امتنع وقوعها بعد « باء الجر » الزائدة لزوماً . ولم يكن بد من التوفيق بين الأمرين بالاستغناء عن واو الجماعة والإتيان بالضمير « هم » مكانه ؛ لأنه الضمير الذي يصلح الرفع والجر مع دلالة على جماعة الغائبين .

(٢) لازمان لا يمكن الاستغناء عنهما ، إلا في حالة واحدة يمكن فيها حذف الباء « في الرأي الأغلب - حين تجر مصدراً ، وثلاً . . . ( وسيجيء تفصيل الكلام عليها عند بيان الحكم التاسع من أحكام التمتع ص ٣٦٢ م ١٠٩ . وسبقت الإشارة لهذا في رقم ٢٠ هامش الصفحة للسالفة ، وفي ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١ ) .

(٣) ويصح أن يكون موجهاً للمخاطب الذي يراد منه أن يتمتع . مع وجوب إبقاء للضمير على حاله من الإفراد والتذكير . وهذا الوجه هو الذي ينطبق في يسر وغير تكلف على مثل قول الشاعر :

إِذَا عُمِّرَ الْإِنْسَانُ تَسْعِينَ حِجَّةً فَأَبْلُغْ بِهَا عُمْراً ، وَأَجْدِرْ بِهَا شُكْرًا

(٤) وبهما قال الأقدمون ، ولكل رأى أنصاره وأدلتها المقبولة ؛ فلا معنى لتجريح أحدهما كما يفعل بعض المتسرعين . ومن الإنصاف القول بأن المذهبين مقبولان ولكن كثيراً من أدلتها وتعليقاتها مصنوع ، لا يثبت على التحصيل ؛ ولا يعرفه العربي صاحب هذه اللغة ولا يدور بخلافه ، فوق أنه لا يسائر القواعد النحوية الأصلية المنتزعة من كلامه . فن المير إهمال الجدلليات والتعليقات الزائفة التي ترد في نواح كثيرة من هذا الباب وغيره .

في تأديسة الغرض . إلا أن الإعراب الثاني أيسر ، وأوضح ، وهو إلى عقول  
ناشئة المتعلمين أقرب . ويزداد يسراً ووضوحاً حين يكون الفاعل المجرور بالباء  
اسماً مبنياً كالضمير ، وغيره من المبنيات التي تحتاج في إعرابها إلى تطويل .

ويلاحظ أن صيغة : « أَفْعِلْ » هذه جامدة - كأختها الأولى - مع أن  
فعلها الأصلي ثلاثي متصرف ، ولكنه يفقد التصرف بسبب استعماله في  
التعجب - كما أوضحنا <sup>(١)</sup> - .

(١) في ص ٣٤٢ ، وما يجرى في ص ٣٤٩ ، ٣٥٧ وفي الأحكام السابقة يقول ابن مالك  
في باب عنوانه : « التعجب » .

بِـ « أَفْعَلْ » انْطِقْ بَعْدَ : « مَا » ؛ تَعَجُّبًا      أَوْ جِيءَ بِـ « أَفْعِلْ » قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَاءٍ  
أى : انطق بصيغة : « أَفْعَلْ » لأجل التعجب ، بشرط أن تكون هذه الصيغة واقعة بعد كلمة  
« مَا » ( وهى : « مَا » التعجبية ) وإن شئت فجيء بصيغة أخرى هى : « أَفْعِلْ » وبعدها المتعجب  
منه ( أى من شيء فيه ) . مجرور بالباء . ثم قال :

وَتِلْوَوُ « أَفْعَلْ » انْصِبْنَهُ ؛ كَمَا      أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ! وَأَصْدَقَ بِهِمَا !  
أى : ( انصب ما يجيى بعد « أَفْعَلْ » . والذي يجيى بعد « أَفْعَلْ » هو المفعول به المتعجب منه ،  
( أى : من شيء فيه ) ثم ساق في آخر البيت مثالين ؛ أحدهما : للمتعجب منه ( أى : من شيء فيه )  
المنصوب بعد « أَفْعَلْ » ؛ وهو : « خَلِيلَيْنَا » . والثاني المتعجب منه المجرور بالباء بعد « أَفْعِلْ »  
وهو « أَصْدَقَ بِهِمَا » . ثم ساق بيتاً ثالثاً ضمنه حكماً سنذكره في مكانه من الأحكام بصفحة ٣٦٠ ؛  
هو جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى بحذفه ؛ يقول :

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبْرَحَ      إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضْحَكُ

يضحك . أى : يتضح . والفعل : « وَضَحَ يَضْحَكُ » ، والأصل : يَتَوَضَّحُ ، ثم حذفت الواو خضوعاً  
لقاعدة صرفية تقضى بحذفها إذا وقعت ساكنة في المضارع وقبلها فتحة وبعدها كسرة - وسيذكر البيت  
لمناسبة أخرى في ص ٣٦٠ .

ثم ذكر بعد هذا بيتاً يقرر فيه أن هذين الفعلين ممنوعان من التصرف ؛ فهما جامدان بحكم قديم  
محمود قرره النحاة : ونص البيت :

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمَا      مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

( في ترتيب البيت التواء ، والأصل : ولزم منع تصرف في كلا الفعلين بحكم حتم قدماً ؛ أى :  
قديماً . وسيجىء إيضاح لهذا البيت في مكانه الأنسب عند الكلام على أحكام التعجب ( ص ٣٥٧ ) .

## زيادة وتفصيل :

١ - همزة الماضي : « أَفْعَلْ » في التعجب هي لتعدي الصيغة التي يكون فعلها الثلاثي إما لازماً في الأصل ، وإما متعدياً ، ولكنه يفقد التعدي عند أخذ الصيغة منه ؛ فتحل محلها تعدي جديدة تغايرها . فمثال الأول : ما أظرفَ الأدب !! فإن الفعل : « ظَرَفَ » لازم أصالة ؛ فصار متعدياً . ومثال الثاني : ما أنفعَ الحذر !! فإن الفعل : « نفع » متعد في أصله . وتزول عند أخذ الصيغة منه ، فتتصب مفعولاً به جديداً كان في الأصل فاعلاً ، إذ الأصل : نفع الحذر . فكلمة « الحذر » فاعل يصير مفعولاً به بعد التعجب <sup>(١)</sup> .

أما همزة « أَفْعِلْ » ، فالصيرورة على اعتباره ماضياً على صورة الأمر ...

ويجب تصحيح العين في الصيغتين إن كانت في غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل ؛ مثل : ما أطولَ النخلة ، وأطولَ بها <sup>(٢)</sup> . ومن هذا قولهم : « ما أحوَجَ الجبانَ إلى أن يرى ويسمع عجائب الشجعان » وكذلك يجب فك « أَفْعِلْ » المضعف ، نحو : أشدَّ بحجرة الورد . وقول الشاعر :

أعزَّزَ عليَّ بأن تكون عليّ لا أو أن يكون لك السقام نزيراً

ب - يشيع في هذا الباب ذكر : « المتعجب منه » ( وهو المعمول المنصوب أو المحرور بالباء ) والتعبير الأنسب : هو : « المعمول المتعجب منه من شيء يتصل به » لأن التعجب في مثل : ما أنفع العلم !! ، إنما هو من نفع العلم ، لا من العلم ذاته . ولا بأس بالتعبير الشائع على اختصاره المقبول ؛ لأن المراد منه مفهوم .

ج - هناك صيغ أخرى للتعجب <sup>(٣)</sup> ، وأشهرها : « فَعْلَلْ » <sup>(٤)</sup> - بضم

(١) كما سبق في ص ٣٤١ .

(٢) عملاً بالضابط العام في الإعلال بالنقل - وسيجيء تفصيل الكلام على هذا الضابط في موضعه المناسب ( ج ٤ م ١٨٣ - ص ٧٣٣ ) .

(٣) سيجيء تفصيل الكلام عليها في ص ٣٨٤ م ١١١ من باب : « نعم وبئس » .

(٤) جاء في الأشمونى - ج ٢ آخر باب « تعدى الفعل ولزومه » - ما نصه عند الكلام على -

العين - وهو فعل لازم ؛ نحو : كَتَبْتُ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ فَمِ الْجَاهِدِ ،  
وَنَحَبْتُ لَفْظًا يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ .

ومنها : « أَفْعَلْ » بغير « ما » التعجبية ، وأصله فعل ثلاثى زيد فى أوله  
همزة التصيير ؛ نحو : أَحْسَنْتَ قَوْلًا ، وَأَبْرَعْتَ عَمَلًا . أى : ما أحسن قولك ،  
وما أبرع عملك . . . وفعلها الثلاثى حَسَّنَ وَبَرَّعَ .

والمشهور أن الصيغة الأولى قياسية ، والثانية سماعية ذكرناها لندرك أمثلتها  
المسموعة .

\* \* \*

= السبب الثانى الذى يجعل الفعل المتعدي لازماً :

( التحويل إلى « فَعَلْ » - بضم العين - لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرَبَ الرَّجُلُ ،  
وفُهِمَ ... بمعنى : ما أَضْرَبَهُ وَأَفْهَمَهُ ! ) . ١٠ هـ ، فلم يأت فى كلامه ولا فى حاشية الصبان ما يدل  
صراحة على أن المبالغة والتعجب يلزمان مدحاً أو ذمّاً ، مع أن النحاة صرحوا بأن تحويل الفعل الثلاثى  
إلى « فَعَلْ » - بضم العين ... بقصد المدح أو الذم يستلزم التعجب حقاً - كما سيحىء فى ص ٣٨٤ .



شروط الفعل الذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشراً :

يشترط فيه ثمانية شروط :

(١) أن يكون ماضياً<sup>(١)</sup> .

(٢) ثلاثياً ؛ فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة ؛ مثل :

دحرج - تعاون - استفهم . . - إلا إن كان الرباعى قبل التعجب على وزن :

« أفعل - فيجوز - فى رأى الأنسب<sup>(٢)</sup> - صياغتهما منه بشرط أمن اللبس ؛

كالأفعال ( أعطى - أفقر - أظلم - أولى . . . ) فيقال : ما أعطى التقيّ

- ما أفقر الصحرَاء - ما أظلم عقول الجهلاء - ما أولى الناصح بردع نفسه .

ومن الشاذ قولهم : ما أحصر كلام الحكماء ، فبنوه من « اختصر » الخماسى

المبنى للمجهول أيضاً<sup>(٣)</sup> :

(٣) متصرفاً فى الأصل تصرفاً كاملاً ، قبل أن يدخل فى الجملة

التعجبية . ( أما بعد دخوله فيها فيصير جامداً<sup>(٤)</sup> ) . فلا يصاغان من : ليس

- عسى - نعم - بشئ . . . ونحوها من الأفعال الجامدة تماماً ، ولا من نحو :

« كاد » التى هى من أفعال المقاربة ؛ لأن « كاد » هذه ناقصة التصرف ليس لها

إلا المضارع - فى الأغلب - .

(٤) أن يكون معناه قابلاً للتفاضل والزيادة ؛ ليتحقق معنى « التعجب » ؛

فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه ، نحو : فسنى - مات - غرق - عسى ؛ إذ

لا تفاوت فى الفناء ، ولا فى الموت ، ولا الغرق ، ولا العمى ، وحيث يمتنع

التفاوت والزيادة فى معنى الفعل يمتنع الداعى للعجب ؛ إذ يكون المعنى مألوفاً .

(١) مع ملاحظة أن الفعل الذى يدخل فى صيغة التعجب يفقد - غالباً - الدلالة على الزمن

عند عدم القرينة - فى رأى المحققين - ويتجرد منها إلا فى صورة واحدة تقدمت .

( طبقاً لما أشرنا إليه فى هامش ص ٣٤٢ ، فقلنا عن الجزء الأول حيث البيان وذكر المراجع

فى صدره عند الكلام على الأفعال . وسيجىء الإيضاح فى هامش ص ٣٥٣ وص ٣٦١ ) .

(٢) وبه أخذ الجميع اللغوى - طبقاً لما جاء فى ص ١٢١ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ -

باصم : « كتاب فى أصول اللغة » . . .

(٣) ففيه شذوذان ؛ أنه غير ثلاثى ، وأنه مبنى للمجهول . وسيجىء أنهما لا يصاغان من المبنى

المجهول . (٤) كما سبق فى هامش ص ٣٤٢ ويجىء فى ص ٣٥٧ .

(٥) ألا يكون عند الصياغة مبنياً للمجهول بناءً بطراً ويزول ، كالأفعال :  
عُرِفَ - عَلِمَ - فَهِمَ . . . وغيرها مما يبنى للمجهول حيناً ، وللمعلوم  
حيناً آخر ، دون أن يلزم البناء للمجهول في كل الأحوال .

أما الأفعال المسموعة التي يقال إنها تلازم البناء للمجهول . (مثل : زُهِيَ -  
هَزُلَ . . .) <sup>(١)</sup> فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغة منها بشرط أمن  
اللبس <sup>(٢)</sup> ؛ فيقال : ما أزهى الطاووس ! وما أهنزل المريض ! . . .

(٦) أن يكون تاماً ، ( أى : ليس ناسخاً ) ؛ فلا يصاغان - فى الرأى  
الأقوى - من « كان ، وكاد » ، وأخواتهما . . .

(٧) أن يكون مثبتاً ، فلا يصاغان من فعل منفى ؛ سواء أكان النفي  
ملازماً له ، أم غير ملازم ؛ مثل : ما عاج الدواء ، بمعنى : ما نفع ، ومثل  
ما حضر الغائب ، فالفعل الأول ، وهو : « عاج » الذى مضارعه : « يععيج »  
- ملازم للنفي فى أغلب أحواله ، لا يفارقه إلا نادراً ، والفعل : « حضر » فى  
هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالنفي ، ويستعمل بغير النفي كثيراً ، وكذلك أفعال  
أخرى متعددة .

(١) تقدم بيانها ، وحكمها ، وتحقيق هام خاص بها ، ( فى ج ٢ ص ١٠٢ م ٦٧ باب :  
للنائب عن الفاعل ) ومن هذا التحقيق الخاص يتبين خطأ القول بوجود أفعال ملازمة للبناء للمجهول  
دائماً ( بعدها مرفوعها فاعل بها ؛ كما يزعمون ) ، وأن الأفعال المعروفة ببنائها للمجهول دائماً ليست إلا  
كثيراً من سائر الأفعال الأخرى ؛ تبني حيناً للمعلوم ، وحيناً للمجهول ، على حسب مقتضيات  
المعنى ، ودواعى الاستعمال الصحيح . أما قصر عدد معين من الأفعال على البناء للمجهول دائماً دون  
استعماله للمعلوم فغلط شائع . وبناء على هذا التحقيق الهام والتصحيح المفيد يجوز أن يصاغ من  
مصادر تلك الأفعال مباشرة - من غير وسيط . - « صيفتا التعجب » القيامى ، وأن يصاغ من  
مصدرها مباشرة : « أفل التفضيل » . وفوق هذا يؤيد فريق من النحاة - ومنهم ابن مالك - صياغة  
التعجب من مصدر تلك الأفعال بفرض أنها ملازمة للبناء للمجهول . أما الأفعال الأخرى التى ليست  
ملازمة للمجهول فلا يصح التعجب المباشر منها - اتفاقاً - إذا كانت مبنية للمجهول عند الصياغة  
لتعجب بناءً عارضاً ، لا ملازماً فى رأى من يقول بهذه الملازمة التى قرر المحققون خطأها .

(٢) وهذا رأى المجمع اللغوى أيضاً - كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه المجمعى الذى أصدره

سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » .

(٨) ألا تكون الصفة المشبهة<sup>(١)</sup> منه على وزن : « أَفْعَل » الذى مؤنثه : « فَتَعْلَاء » ، نحو (عَرَج ، فهو : أعرج ، وهى : عرجاء) - (خَضِر ، فهو : أخضر ، والحديقة خضراء) . (حَمَرِ الجلد ؛ فهو : أحمر ، والوردة حمراء) - (حَوَرٌ فهو : أحور ، وهى : حوراء) . . . وهكذا من كل صفة مشبهة تدل على لون ، أو : عيب ، أو : حلية ، أو : شئ فيطرى<sup>(٢)</sup> ...

\* \* \*

(١) سبق الكلام عليها وعلى أوزانها فى ص ٢٨١ م ١٠٤ .  
(٢) لا ترتاح النفس للتعميلات التى ذكروها لمنع الصياغة من هذا القم بأشواخ المختلفة ، التى لا ينطبق عليها الشرط الثامن ، ولا سيما التمليل بخوف اللبس بين صيغتي : « أَفْعَل » التى تستعمل إحداهما فى التعجب ، والأخرى فى الصفة المشبهة فإن هذا اللبس وهما لا يتحقق ؛ إذ كيف يتحقق وإحداهما فيعمل ، والأخرى اسم ، ولكل منهما أحكام تغاير الأخرى . فالقارئ قوية تخته . ولا علة إلا علة الاستعمال العربى المجرد . وهو - فيما يبدو لنا - لا يمنع من صياغة التعجب من تلك الأشياء ، وكذا « التفضيل » - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ - وذلك لسببين : أولهما : ورود السماع بقدر من تلك الأشياء يكفى للقياس عليه . وثانيهما : شدة الحاجة إلى التعجب منها فى عصرنا ؛ بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت الواسع فى معنى كل منها ، والاختلاف البعيد بين أذواخ ودرجاته . وليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف فى استعمالنا التى تساير الحياة . ومثل هذا يقال فى صوغ « التفضيل » من الأفعال الدالة على تلك المعانى ، بالرغم من أن للشعاع ما يشبه العذر فى بعض أنواع « التفضيل » ، ولكنه عذر يمكن دفعه - كما سيجىء البيان المفيد فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ .  
ويصرح بعض أئمة الكوفيين : كالكسائى ، وهشام الضرير وغيرهما ، برأى حسن يوافق ما سبق ؛ هو صحة مجيء التعجب بما يدل على الألوان والمعاهات ، ووافقهم الأخفش من البصريين فى المعاهات ، دون الألوان . ويرأى الكوفيين أخذ المجمع اللغوى - كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه السالف - .  
وفى الشروط السابقة قول ابن مالك (ساردا سبعة ، أما الثامن وهو : « الفعل الماضى » فمفهوم من السياق) :

وَصْنُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ ، صُرْفًا      قَابِلَ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا  
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا      وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلٍ فُعِلًا  
يريد : صنفهما من صاحب الحروف الثلاثة (وهو الماضى الثلاثى) - المتصرف - القابل

للتفاوت - التام - غير المنق - والذى صفته المشبهة ليست مثل : « أشهل » (شهيل الرجل ، فهو : أشهل ، الأثنى شهلاء ، أى : قل سواد عينه ، وخالطتها حمرة) ، وغير مبنى على صيغة : « فُعِل » ؛ وهى صيغة بناء الماضى الثلاثى للمجهول ، فهذه سبعة شروط لم يذكر بينها أنها يصاغان من فعل ، لا من اسم ولا من حرف ؛ لأن هذا الذى تركه مفهوم مما سرده ، كما قلنا .

## زيادة وتفصيل :

زاد بعض النحاة شرطاً آخر خالف به الأكثرين ؛ هو : ألا يُستغنى  
عن الصباغة منه بصيغة أخرى مسموعة ؛ فلا يصح : ما أقبله ! ! في التعجب  
من قيلولته<sup>(١)</sup> لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أكثر قائلته . ولا يصح ما أسكره ،  
ولا ما أقعده ، ولا ما أجلسه ، لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أشد سكره —  
ما أكثر قعوده — ما أحسن جلوسه .

والحق أن هذا شرط غير مقبول<sup>(٢)</sup> ؛ إذ يقتضينا أن نرهب أنفسنا بالبحث  
المضني في جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية ؛ وهذا تكايف  
لا يطاق ، ولا يمكن تحقيقه ، وفيه تعويق للتعبير ، وتعطيل للقاعدة ، وتحويل  
للقياس عن معناه السديد .

• • •

( ١ ) وهي وقت اشتداد الحر ظهراً . والفعل الماضي : قال .

( ٢ ) ولم يأخذ المجمع القوي بهذا الشرط .

كيفية التعجب إذا كان الفعل غير مُستوفٍ للشروط الثمانية :

(١) إن كان الفعل جامداً ؛ مثل : نِعِم ، وبش ... ، أو غير قابل للفتاوت ؛ مثل : مات - فَتَيَ ... و... ، فلا يصاغ منه صيغة تعجب .

(٢) إن كان الفعل زائداً على ثلاثة ( مثل : انتصرَ وتغلبَ ) أو : كان الوصف منه على « أَفْعَلْ فَعْلَاء » ( مثل : حَوَرَ وخَضِرَ ) لم تجيء منه الصيغة مباشرة. وإنما تجيء من فعل آخر مستوفٍ للشروط ؛ صالح لما نريده ؛ ( نحو : قَوِيَ - ضَعُفَ - حَسُنَ - قَبِحَ - عَظُمَ - حَقُرَ ... ) فنقول : ( ما أقوى - ما أضعفَ - ما أحسنَ - ما أقيحَ - ما أعظمَ - ما أحقرَ - ما أشدَ - ما أكبرَ - ما أصغرَ ) ... ونحو ذلك مما يناسب ؛ أو نقول : ( أقو - أضعِفَ - أحسنَ - أقبِحَ - أعظمَ - أحقرَ ... )

ثم نجيء بعد هذه الصيغة بمصدر الفعل الذي لم يستوفِ الشروط بسبب زيادته على ثلاثة أحرف ، أو بسبب أن الوصف منه على : « أَفْعَلْ فَعْلَاء » ونضعه بعد صياغة الفعل الجديد المناسب ، المستوفى . وننصب هذا المصدر بعد « ما أَفْعَلْ » ونجرحه بالباء بعد « أَفْعَلْ » ؛ نحو : ما أقوى انتصارَ الحق ! وما أضعِفَ تغلبَ الباطل ! - أقوٍ بانتصارِ الحق ! ، وأضعِفُ بتغلبِ الباطل ! ... ونحو : ما أجملَ حَوَرَ العيون ! ، أجملُ بِحَوَرَ العيون ! - ما أنضِرَ خضرةَ الزرع ! . أنضِرُ بخضرةِ الزرع ! . والأفعال غير المستوفية هي : ( انتصرَ - تغلبَ - حَوَرَ - خضِرَ ) . أما الأفعال التي تخيرناها للصياغة مكانها فهي : ( قَوِيَ ، ضَعُفَ ، جَمَلُ ، نضِرَ ... )

(٣) إن كان الفعل منفياً أخذنا الصيغة من الفعل المناسب الذي نختاره بالطريقة السالفة ، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفي مسبقاً « بأن » المصدرية ، والنفي ؛ ففي نحو : ما فاز الرأي الضعيف ، نقول : ما أجمل ألا يفوز الرأي للضعيف <sup>(١)</sup> ! . وفي نحو : ما حضر خطيب الحفل ، نقول مثلاً : ما أقبِح ألا

(١) كان الفعل ماضياً منفياً قبل التعجب ، فصار بعده مضارعاً ، مسبقاً « بأن المصدرية » ؛ وهي تخلصه للاستقبال . فهل بين الصورتين اختلاف في الزمن ؟ أجابوا : إن الصيغة مع التعجب = للنحو الوافي - ثالث

يحضر خطيبُ الحفل . والمصدر المؤول من « أنْ والفعل » في هذه الأمثلة وأشباهها في موضع نصب مفعول به .

وإنما أتينا « بأنْ والفعل » لنستطيع المحافظة على بقاء الفعل الأصلي منفياً ، إذ لو أخذنا منه صيغة التعجب مباشرة لزال نفيه ، ولم يظهر الشأن في التعجب أهو مني أم غير مني ؟

ويجوز أن نقول في الصور السابقة : أَجْمِلْ بِالْأَلْفِ يَفُوزُ الرَّأْيُ الضَّعِيفُ ! — أَقْبِحْ بِالْأَلْفِ يَحْضُرُ خُطِيبُ الْحَفْلِ ! ؛ فيكون المصدر المؤول مجروراً بالباء . فالمصدر المؤول من : « أنْ والفعل » المنفي وفاعله إما أن يكون في محل نصب بعد : « ما أفعل » وإما أن يكون في محل جر بالباء بعد : « أفعل » .

ويجوز في الفعل المنفي أن نجيء بمصدره الصريح — بدلا من المصدر المؤول — مسبوقة بكلمة : « عَدَم » الصريحة في معنى النفي ( أو بما يشبهها ) ومجروراً بالإضافة إليها ؛ ففي مثل : ما صرخ المتكلم وما همس ، نقول : ما أحسنَ عَدَمَ صَرَخِ المتكلم ، وما أجملَ عَدَمَ هَمْسِهِ — أحسنَ بَعْدَ صَرَخِ المتكلم ! ، وأجملَ بَعْدَ هَمْسِهِ ! .

( ٤ ) إن كان الفعل مبنياً للمجهول بناءً عارضاً يطرأ ويزول أخذنا الصيغة من الفعل الذي نختاره بالطريقة التي شرحناها ، ووضعنا بعدها الفعل المبني للمجهول ، مسبوقةً « بما المصدرية » <sup>(١)</sup> ، ففي نحو : عُرِفَ الْحَقُّ ، وَهُدِيَ إِلَيْهِ الضَّالُّ : نقول : ما أحسن ما عُرِفَ الْحَقُّ ! وما أنفع ما هُدِيَ إِلَيْهِ الضَّالُّ — أو : أحسنَ بما عُرِفَ الْحَقُّ ! — وأنفعَ بما هُدِيَ إِلَيْهِ الضَّالُّ ! ، فالمصدر المؤول من « ما » وصلتها مفعول به بعد الصيغة الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغة الثانية .

صارَتْ خالصة لإنشاء التعجب المحض إنشاءً غير طابقي ، وتركزت للدلالة على الزمان : كالثأن الغالب في التعجب عند عدم وجود ما يدل على تقييد زمني مقصود — .

( وقد أشرنا لهذا في هامش ص ٣٤٢ ، ويحيى إيضاح لما في رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ وفي هذا الهامش صورة مستثناة لا تتجدد من الزمن ) .

( ١ ) وهي الغالبة في هذا الموضوع دون غيرها .

ولنأما أتينا « بما » المصدرية محافظة على بقاء الفعل مبنياً للمجهول ، وأولاًها  
لزال بناؤه للمجهول فلا يتبين أسلوب التعجب للمجهول هو أم للمعوم ؟  
أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سماعاً عند من يقول بهذه الملازمة<sup>(١)</sup>  
فقد سبق<sup>(٢)</sup> أن الأنسب الأخذ بالرأى الذى يميز الصياغة من مصدره مباشرة .

(٥) وإن كان الفعل ناسخاً ، ( أى : غير تام ) فإن كان له مصدر وجب  
أن نضع مصدره بعد صيغة التعجب التى نأخذها من الفعل الآخر الذى نختاره  
على الوجه المشروح فيما سلف ، ففى مثل : كان العربى رَحَّالاً بطبعه ،  
نقول : ما أكثرَ كونَ العربى رَحَّالاً بطبعه ! — أو : أكثرَ بكونَ العربى رَحَّالاً  
بطبعه ! . . . وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغة من الفعل الآخر الذى نختاره ،  
ووضعنا بعدها الفعل الأصلى الذى ليس له مصدر ، وقبله « ما » المصدرية  
فينشأ منها ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول به منصوب بعد :  
« ما أفعل » ومجرور بـ « الباء » بعد : « أفعل » . ففى مثل : كاد الكذب  
يُهلك صاحبه ، نقول : ما أسرعَ ما كاد الكذب يُهلك صاحبه . . .  
وهكذا . . .

هذه هى الطرائق الموصلة للتعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط .  
أما إذا كان مستوفياً للشروط كلها فإن الصيغتين القياسيتين<sup>(٣)</sup> تؤخذان منه مباشرة .  
ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر أيضاً ؛ وذلك بالإتيان بفعل آخر  
مناسب . ( نحو : حَسُنْ — قُبْحُ — قوى — وغيرها من الأفعال الثلاثية التى  
تناسب المراد ) ، ثم نأخذ منه الصيغة التعجبية ، ونجعل بعدها مصدر الفعل  
المستوفى للشروط ، إمّا منصوباً بعد « ما أفعل » وإمّا مجروراً بالباء بعد  
« أفعل » ، ففى مثل : برَّعَ الذكى ، وسبَّحَ أُنْدَادَهُ ، نقول : ما أعظمَ  
براعة الذكى ! ، وما أوضحَ سبقه أُنْدَادَهُ ! أو أعظمَ ببراعة الذكى ! وأوضحَ  
سبقه أُنْدَادَهُ . . . فليس من اللازم — والفعل مستوف للشروط — أن نأخذ

(١) انظر تخطيط هذا الرأى فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٠ .

(٢) فى ص ٣٥٠ .

(٣) وهناك الصيغ المشار إليها فى « ج » من ص ٣٤٧ .

منه صيغة التعجب مباشرة ، وإنما يجوز أن نأخذها منه أو من طريق فعل مختار آخر كما أوضحنا<sup>(١)</sup> . . . .

(١) وفي طريقة التعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط يقول ابن مالك :

وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبِّهْهُمَا يَخْلُفُ مَا - بَعْضُ - الشُّرُوطِ - عَدِمَا

يريد : أن صيغة : « أَشْدِدْ » ( على وزن : أَفْعِلْ ) وصيغة : « أَشَدَّ » ( على وزن : « أَفْعَلْ » ؛ لأن أصلها قبل الإدغام : « أَشْدَد » ) أو شبه هاتين الصيغتين مما يؤخذ من فعل آخر مستوف للشروط ، تخلف الصيغة التي لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض الشروط ، أي : فقد بعض الشروط ؛ فهي تحمل محلها . ( وكلمة : « أَوْ » في البيت : حذفت همزتها ونقلت حركتها لوارو الساكنة قبلها ؛ محافظة على وزن الشعر ) .

ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة التي جئنا بها إن كانت على وزن : « أَفْعَلْ » ، ويجز هذا المصدر بالباء إن كانت على وزن : « أَفْعِلْ » يقول :

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ ، يَنْتَصِبُ وَبَعْدُ : « أَفْعِلْ » جَرَّهُ بـ « الْبَاءِ » يَجِبُ

بعد ، أي : بعد الصيغة الجديدة ... ثم قرر أن ما جاء مخالفا لما سبق فهو محكوم عليه بالدور ( القلة القليلة جداً ) ، وأنه لا يقاس على المأثور منه ( أي : المسموع منه عن العرب ) :

وَبِالنَّدُورِ أَحْكَمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقِشْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرَ



## المسألة ١٠٩ :

## الأحكام الخاصة بالتعجب .

أشهر أحكامه ما يأتي :

(١) وجوب اعتبار فعليه جامدين بعد صياغتهما للتعجب<sup>(١)</sup> . (مع أنهما في أصلهما الثلاثي قبل التعجب مشتقان حتماً) ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما « المتعجب منه »<sup>(٢)</sup> ، فلا يصح : العلم ما أنفع !! والجهالة ما أضر !! بتقديم المعمولين : « العلم والجهالة » . كما لا يصح بالعلم أنفسع !! وبالجهالة أضرر !! ولا يصح أن تلحقهما علامة تذكير ، أو تأنيث ، أو إفراد ، أو ثنية ، أو جمع ؛ فلا بد من بقائهما على صيغتهما في كل الأحوال من غير زيادة . ولا نقص ، ولا تغيير في ضبط الحروف . ولكن إذا اتصل بآخرهما ضمير بارز يعود على المتعجب منه وجب أن يكون هذا الضمير مطابقاً لمرجعه ، نحو : الزارع ما أنفعه ! ، والزارعة ما أنفعها ! والجنديان ما أشجعهما ! والوالدات ما أشفقهن ! و . . . و . . .

(٢) وجوب إفراد فاعلهما المستتر<sup>(٣)</sup> ، وتذكيره ، فلا يكون لغير المفرد المذكور . وإذا كان ضميراً مستتراً فهو واجب الاستتار .

(٣) امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجملة ، أو

(١) كما سبق في ص ٣٤٢ و ٣٤٦ و ٣٤٩ وفي عدم تصرفهما يقول ابن مالك :

وَفِي كَلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمَا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا  
وقد سبقت الإشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى في ص ٣٤٦ .

(٢) لأن الجماد لا يتقدم عليه معمولة ، في الأغلب - كما سيحيى البيان في رقم ١٠٢ من هامش ص ٤٠٠ .

(٣) أما غير المستتر فلا يسرى عليه هذا الحكم كالذي في قوله تعالى (اسمع بهم وأبصر) - وقد سبق إعراب هذه الآية في ص ٣٤٤ وستذكر لمناسبة أخرى في ص ٣٦٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ -

بالنداء ؛ - أو « كان » الزائدة بالإيضاح الآتى بعد <sup>(١)</sup> . فلا يجوز : ( ما أضيع  
 - حتماً - المودةَ عندَ من لا وفاءَ له ، وما أبعدَ - يقيناً - الجمالةَ من لاهياءَ  
 عنده ) . ويجوز : ( ما أضيع - فى بلدنا - المودةَ عند من ولا فاء له ! وما أبعدَ  
 - بيننا - الجمالةَ من لاهياءَ له ! ) . كما يجوز : السماحةُ تدفع إلى أداء الحقوق ،  
 والشح يصد عنها ؛ فأكرم - يا أخى - بها ! وأقبح يا زميل به ! ) . . .  
 ومن أمثلتهم فى الفصل بالجار والمجرور قولهم : ( ما أهونَ على النائمِ التقريرَ سهرَ  
 المسهَّدِ المكروب . . . ) <sup>(٢)</sup> وقول الشاعر :

بنى تغلب ، أغرز على بآن أرى دياركمو أمست وليس بها أهل  
 وبالظرف قول الشاعر :

أقيمُ بدارِ الحزمِ ما دام حزمُها وأخر - إذا حالت - بآن أتحوّلا  
 ويشترط فى شبه الجملة الذى يجوز الفصل به أن يكون متعلقاً بفعل التعجب <sup>(٣)</sup> -  
 كالأمثلة السالفة - ، فلو كان متعلقاً بمعمول فعل التعجب أو بغير فعل التعجب  
 لم يصح الفصل به - ففى مثل : ( ما أحسنَ الحليمَ عند دواعى الغضب !  
 وما أشجعَ الصابرِ على الكفاح ! ) - لا يجوز : ( ما أحسنَ عند دواعى الغضب  
 الحليمَ ، ولا : ما أشجعَ على الكفاح الصابر . ) لأن الظرف متعلق بكلمة :  
 « الحليم » ، والجار والمجرور متعلقان بكلمة : « الصابر » .

وقد يجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب ، إذا كان  
 معمول فعل التعجب مشتملاً على ضمير يعود على المجرور ، نحو : ما أليقَ  
 بالطبيب أن يترفق ! ، وما أحقَّ بالمريض أن يصبر ! . . . فالمصدر المؤول من  
 « أن » والفعل « هو معمول لفعل التعجب ، ومشتمل على ضمير يعود على  
 المجرور . . . » <sup>(٤)</sup> ومنه قول الشاعر :

(١) فى الحكم الثامن ، ص ٣٦١ .

(٢) سبق هذا المثل فى آخر رقم ٢٠٢ هامش ص ٢٨٦ .

(٣) قد يتعدى فعل التعجب إلى مفعوله بحرف جر معين تبعاً لفعله الأصل قبل التعجب .

وسمى بيان هذا فى الزيادة ص ٣٦٣ .

(٤) فى الحكين السابقين يقول ابن مالك باختصار فى ختام الباب :

خليلى ما آخرى بذى اللب أن يرى صبوراً. ولكن لا سبيل إلى الصبر

(٤) عدم جواز العطف - مطلقاً - على فاعل « أفعل » في التعجب وكذلك لا يجوز إتباعه ، فالتوابع كلها ممنوعة إذا كان هو المتبوع وحده . أما إن كان المتبوع هو الجملة التعجبية كلها ( فعلها وفاعلها ) فلا يمتنع ؛ فيصح عطف جملة جديدة على الجملة التعجبية ؛ كقول الشاعر :

أولئك قوى بارك الله فيهمو على كل حال ما أعف وأكرم ما...  
فقد عطف الجملة الثانية ( المكونة من الفعل الماضى : « أكرم » وفاعله ) على الجملة التعجبية التى تسبقها ( التى تتكون من الماضى « أعف » وفاعله ) . وكما يجوز الإبتاع بالعطف بجملة يجوز الإبتاع بالتوكيد اللفظى بجملة تؤكد الجملة التعجبية كلها توكيداً لفظياً . ويجوز الإبدال منها كذلك ( بدل جملة من جملة ) . أما الإبتاع بالنعى فلا يصح ؛ لأن المتبوع ( وهو : المنعوت ) لا يكون جملة .

(٥) وجوب أن يكون المعمول ( أى : المتعجب منه ) معرفة ، أو نكرة مختصة ، فمثال المعرفة ما تقدم من الأمثلة الكثيرة ، وقول الشاعر :  
ما أصعبَ الفعلَ لمن رامهُ ! وأسهلَ القولَ على من أرَاد !  
ومثال النكرة المختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما مما يفيد الاختصاص :  
ما أسعد رجلا عرف طريق الهدى فسار فيه ! وما أشقى إنساناً تبين الرشد من الغنى ، فانصرف عن الرشد ، واتبع الضلال !

وفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلُهُ بِهِ الزَّمَا  
أى : معمول الفعل فى هذا الباب لا يتقدم على فعله . والزم وصل المعمول بفعله ، بحيث لا يفصل بينهما فاصل إلا ما أشار إليه فى البيت الأخير التالى :

وفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرُّ مُسْتَعْمَلٌ ، وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ  
أى : أن الفصل بشبه الجملة مستعمل فى الكلام المأثور ، والخلاف بين النحاة ثابت فى أمر القياس عليه . ولكن رأى الرشيد جواز القياس عليه . وكذا الفصل بالنداء فيه خلاف ، والصواب جوازه . وهل يجوز الفصل بالظرف ومعه المار والمجرور ؟ فى هذا خلاف : والأرجح المنع .

ولولا هذا الشرط لكان التعجب لغواً ؛ إذ لا فائدة من قولنا : ما أسعد رجلاً . . . ما أشقى إنساناً . . . ويتساوى في هذا الحُكْمُ معمول « أَفْعِلْ » وأَفْعِلْ » .

(٦) جواز حذف المعمول المتعجب<sup>(١)</sup> منه في إحدى حالتين ؛ ( سواء أكان منصوباً بأَفْعِلْ ، أم مجروراً بالباء بعد أَفْعِلْ » .

أولاهما : أن يكون ضميراً يدل عليه دليل بعد الحذف ؛ كقول الشاعر :  
جزى الله عني - والجزاء بفضله - ربيعة ، خيراً . ما أعفَّ ! وأكرمَّا !  
أى : ما أعفَّها وأكرمَّها . وقول الآخر :

أرى أمَّ عمرو دمعها قد تَحَدَّرَا بكاءً على عمرو . وما كان أصبراً !  
أى : أصبرها .

ثانيتهما : أن تكون صيغة التعجب هي : « أَفْعِلْ » وقد حذف معمولها المجرور وحذف معه حرف الجر ، وقبلها صيغة للتعجب على وزن : « أَفْعِلْ » أيضاً ، ولهذا الصيغة الأولى معمول مذكور ، مماثل للمعمول المحذوف مع حرف الجر . . . وقد عطفت الصيغة الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها ؛ عطف جملة على جملة<sup>(٢)</sup> ؛ كقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ »<sup>(٣)</sup> ، أى : وأبصر بهم . ونحو : أحسن بصاحب المروءة وأكرم ! ؛ أى : وأكرم بصاحب المروءة ، وقول الشاعر :

أَغْزَزْ بَنَّا ! ، وَأَكْفِ ! إِنْ دُعِينَا يَوْمًا إِلَى نَصْرَةٍ مَنْ يَلِينَا<sup>(٤)</sup> . . .

(١) سبقت الإشارة - في « ب » من ص ٣٤٧ - إلى ما يتردد في هذا الباب من قولهم : « المتعجب منه » وأنهم يريدون : المعمول الذى له صلة بالأمر الذى يدعو للتعجب .

(٢) لم يشترط بعض النحاة شيئاً من هذا كله ، واكتفى باشتراط وجود قرينة تدل على المحذوف ، وقالوا هذا الرأى أحسن وأوجه .

(٣) سبق هذا المثال لمناسبة أخرى في ص ٣٤٤ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٥٧ .

(٤) وإلى هذا أشار ابن مالك ببيت سبق شرحه في ص ٣٤٦ ، هو :

وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح

(٧) تجرد فعل التعجب - في الأغلب<sup>(١)</sup> - من الدلالة على زمن ؛ لأن الجملة التعجبية كلها إنشائية "محضة" ، الغرض منها إنشاء التعجب ، فركت الدلالة الزمنية ، وانسلخت منها ، واقتصرت على تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ، وهو « الإنشاء غير الطلبي » ، المقصود منه إعلان التعجب ، كما أسلفنا<sup>(٢)</sup> .

(٨) جواز الفصل بين « ما » التعجبية وفعل التعجب « بكان » الزائدة<sup>(٣)</sup> كقول الشاعر يحنّ إلى أهله ورفاقه :

ما كان أجملَ عهدهم وفعالهم ! من لى بعهد في الهناء تَصَرَّما ؟  
وقول الآخر :

ما كان أخرجَ ذا الجمالِ إلى عَيْبٍ يُوقِيهِ مِنَ الْعَيْنِ  
وقد تقع « كان » التامة المسبوقة بما المصدرية بعد صيغة التعجب ؛ نحو :  
ما أحسن ما كان الإنصاف<sup>(٤)</sup> .

(١) قلنا : « في الأغلب » لوجود حالة قد يدل فيها على الزمن هي المشار إليها في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ . . .

(٢) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ حيث الحالة التي يدل فيها على الزمن - وهامش ص ٣٥٣ ، ورقم ٤ الآتي هنا .

(٣) سبق تفصيل الكلام على زيادتها ، وما يستتبعه من أحكام في ص ١ ص ٤١٨ م ٤٤ وفي هامش ص ٣٩ منه .

(٤) « ما » مصدرية ، « كان » فعل ماض تام ، بمعنى : وجد وظهر ، « الإنصاف » فاعلها . والمصدر المؤول ، فمفعول فعل التعجب . والتقدير : ما أحسن وجود الإنصاف في الماضي : فإن قصد الاستقبال جىء بالفعل التام : « يكون » بدلا من الفعل : « كان » . ووجود الفعل الماضى « كان » . والمضارع : « يكون » يقيد التعجب بزمن معين ، وهذا - وإن كان قليلا - جائز ؛ فن الجائز تقييد فعل التعجب بزمن ماض والحجى بالفعل « كان » ، أو : « أمسى » للنص على هذا التقييد بالمضى ، وبكلمة : « الآن » ، أو ما بمعناها للنص على التقييد بالزمن الحالى ، وبالفعل : « يكون » ونحوه - كالمروء المستقبلة للدلالة - على الاستقبال ، ومنه قوله تعالى « أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا » والمهم وجود قرينة تدل على التقييد المقصود . وبغير التقييد تتجرد الجملة التعجبية من الدلالة الزمنية ( كما رددنا في هامش ص ٣٤٢ و ٣٤٩ و ٣٥٣ . . . )

- (راجع الأشتوني والصبان آخر هذا الباب) .

(٩) جواز حذف الباء الداخلة على معمول « أَفْعِلْ » بشرط أن يكون ما تجرّه مصدرًا مؤولا من : « أن المصدرية » . و « الفعل » ، أو : « أن » مع معموليها<sup>(١)</sup> ، نحو : أحب أن تكون المقدم ! ، وقول الشاعر :

أَهْوَنُ عَلَيَّ إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكَرَى      أَنِّي أَبَيْتُ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ  
والأصل : بأن تكون . . . وبأنى . . .

• • •

= وقد تقع « كان » بلفظ الماضي زائدة بين « ما » التعجبية وفعل التعجب . والأحسن في هذه الصورة أن تكون مهمله لا عمل لها مطلقاً ، ولا فائدة منها إلا الدلالة على أن زمن التعجب ماضٍ ( طبقاً للبيان والتفصيل السابقين في ج ١ م ٤٤ « زيادة كان » وكذلك م ٤ عند الكلام على الأفعال .

(١) يرى بعض النحاة ( كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٤ وكما سبق في ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١ ) أن حذف « الباء » ممنوع هنا قبل المصدر المؤول من « أن » ومعموليها ؛ بحجة أنه غير مسموع بخلاف حذفها قبل المصدر المؤول من « أن والفعل والفاعل » فهو مسموع إلى الحد الذي يبيح القياس عليه . وهذا رأى رفضه آخرون - ورأيهم حق - لأن حذف حرف الجر . طرد قبل : « أن وأن » المصدريتين ؛ فلا معنى لإخراج « أن » هنا ، وبخاصة مع وجود أمثلة مسموعة ، ولو قليلة ، لأن قلتها في موضع بعينه لا تقدر في الاطراد المستند من أغلب الحالات .

لكن إذا حذفت « باء الجر » أتلاحظ وتُقدّر بعد الحذف ، فيعرب ما بعدها على اعتبارها كالمذكورة ، أم لا تلاحظ ولا تقدر ؟ فيعرب ما بعدها على اعتبار عدم وجودها وعدم ملاحظتها ؟ قولان . ولعل الأول هو الأنسب ، لمسارته الحالات الأخرى التي ليست للتعجب ، فيكون الأمر . طرداً في التعجب وغيره .

ومن الضرورات الشعرية المستقيمة التي لا يرتضيها كثير من النحاة - حذف « باء الجر » من المتعجب منه إذا لم يقع بعدها « أن » ، أو « أن » ، وإذا حذفت - مع الاستقباح - فما حكم الاسم الظاهر بعدها ؟ قيل يرفع ؛ لأنه في الأصل بمنزلة الفاعل ، وقيل ينصب ؛ لأنه بمنزلة المفعول به .

## زيادة وتفصيل :

١ - عرفنا <sup>(١)</sup> أن صيغة : « أَفْعَلْ » تحتاج إلى معمول بعدها منصوب ، يعرب مفعولاً به ، وأن صيغة : « أَفْعِلْ » تحتاج إلى معمول بعدها مجرور بالباء ، وأنهما يحتاجان - أحياناً - إلى شبه جملة بعدهما ، وقد يفصل شبه الجملة بينهما وبين معمولهما . . . . و . . . .

وقد تحتاج صيغة التعجب إلى معمولات أخرى غير التي سبقت ؛ كالحال والتمييز ، والاستثناء . . . .

وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معين <sup>(٢)</sup> ، مجارة لفعلها الأصلي قبل التعجب ؛ ويصير الجار والمجرور متعلقين بها . ( أى : بصيغة فِعْل التعجب ) <sup>(٣)</sup> . لكن ما هو هذا الحرف المعين من حروف الجر ؟ <sup>(٤)</sup> .

إن كان فعل التعجب دالاً على حب ، أو كره ، أو ما بمعناهما ؛ - كالود ، والبغض - فحرف الجر المناسب : هو : « إلى » بشرط أن يكون ما بعد « إلى » فاعلاً في المعنى لا في اللفظ ، وما قبلها مفعولاً في المعنى لا في اللفظ ؛ نحو : ما أحبّ العلم إلى النابغين !! ، وما أبغض النقص إلى القادرين !! . ففعل التعجب : « أحبّ » قد نصب مفعوله . واحتاج إلى جار ومجرور تبعاً لأصله ، فجاء بهما . وحرف الجر هو : « إلى » لأن فعل التعجب دال على « الحب » ، وما بعد « إلى » مجرور بها . لكنه فاعل معنوي ، لا نحوي ، لأن النابغين -

(١) في ص ٣٤١ .

(٢) كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٥٨ .

(٣) إذا كان المفعول به لصيغة الماضي « أَفْعَلْ » ضميراً بعده تمييز ، فأنوع هذا التمييز ؟ تمييز مفرد أم تمييز جملة ؟ وكذلك ما نوع التمييز بعد الضمير المجرور بالباء في صيغة : « أَفْعِلْ » به ؟

الإجابة في : « باب التمييز » - ج ٢ م ٨٨ ص ٣٤٣ .

(٤) انظر - أ - من ص ٤٣٢ حيث الكلام على تعدية « أفعل التفضيل » بحرف الجر ، فيتين التشابه والتخالف بين « التعجب والتفضيل » في هذه التعدية .

والقادريين هم الفاعلون لحب العلم ؛ وبغض النقص . وما قَبَّلَ إلى : ( العلم -  
النقص ) هو المفعول المعنوي - لا النحوي ؛ لأنه الذي وقع عليه الحب - والبغض .

ولهذا ضابط سبق بيانه <sup>(١)</sup> ؛ هو : أن يُحذف فعل التعجب ومعه « ما  
التعجبية » إن وجدت ، وبوضع مكانهما فعل آخر من مادته ومعناه ، يكون  
فاعله النحوي هو الاسم المحرور بإلى ، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل  
التعجب . فإن استقام المعنى على هذا صح مجيء « إلى » ، وإلا وجب تغييرها .  
ففي المثال السابق نقول : أحَبَّ ، أو : يحب النابغون العلم ، ويكره القادرون  
النقص . وقد استقام المعنى فدلّت استقامته على صحة مجيء « إلى » .

فإن كان ما بعدها ليس فاعلا في المعنى ، وإنما هو مفعول معنوي وما قبلها  
هو الفاعل المعنوي وجب الإتيان « بلام الجر » ، بدلا من : « إلى » ؛ نحو :  
ما أحبَّ الوالدة لمولودها ! ، فالوالدة هي الفاعل المعنوي - لا النحوي - الذي  
فَعَلَ الحب أو قام به الحب . والمولود هو المفعول المعنوي -- لا النحوي - الذي  
وقع عليه الحب ؛ لصحة قولنا : أحبُّ ، أو تحب الوالدة مولودها ... فغنى :  
« إلى » ، و « اللام » ، في مثل هذا الموضع هو : « التبيين » ، أى : بيانُ الفاعل  
المعنوي والمفعول المعنوي ، وتمييز كل منهما من الآخر .

ب - إن كان أصل فعل التعجب فعلا متعديا بنفسه لواحد فإنه يصير لازما  
يتعدى بحرف جر خاص هو : « اللام » كذلك ، مثل : ما أَضْرَبَ الناسَ للجاسوس !!  
وإن كان أصل فعل التعجب فعلا لازما يتعدى إلى معموله بحرف جر  
معين وجب أن يجارى أصله في التعدى بهذا الحرف إلى معموله ؛ نحو : ما أَغْضَبَ  
الناسَ على الخائن . وقول شوقي :

ما أجمل الهجرة بالأحرار إن ضنّت الأوطان بالقرار

لأنه يقال : غضب الله على الكافر ... - جَمَلُ المرأة بمخلقه ...



ج - قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه مفعولين <sup>(١)</sup> مثل  
« كَسَسَا » ، و « ظَن » في نحو : كَسَسَا الْغَنَى فَقِيراً ثِيَاباً - ظَنَّ الْبَخِيلُ  
الْجُودَ تَبْذِيراً .

ولفعل التعجب الذى يصاغ من المتعدى لمفعولين أربع حالات <sup>(٢)</sup> .

الأولى : أن يكتفى بفاعل المتعدى فينصبه مفعولاً به ؛ نحو : ما أكسى  
الغَنَى ! ! ، ما أَظَنَّ الْبَخِيلُ ! ! فكلمتا : « الغنى والبخيل » كانتا في الأصل  
قبل التعجب فاعلاً ؛ فصارتا بعده مفعولاً به لفعل التعجب الذى اكتفى بهذا  
المفعول به ، واقتصر عليه .

الثانية : أن يزيد على الفاعل السابق الذى صار مفعولاً به - أحد المفعولين  
الأصليين مجروراً باللام ؛ فنقول : ما أكسى الغنى للفقير ! ! - ما أَظَنَّ  
البخيل للجد ! ! فكلمتا : « البخيل » ، و « الجود » كانتا قبل التعجب  
مفعولين للفعل المتعدى لاثنتين ، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام ،  
ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب .

الثالثة : أن يزيد على الحالة السابقة المفعول الأصلى الثانى ؛ فنقول ما أكسى  
الغنى للفقير ثياباً ! - ما أَظَنَّ الْبَخِيلُ للجد تبذيراً ! .

الرابعة : حذف لام الجر السابقة ونصب الثلاثة مباشرة بشرط أمن اللبس ،  
نحو : ما أكسى الغنى الفقير الثياب ! ! وما أَظَنَّ الْبَخِيلُ الْجُودَ تبذيراً .  
فإن خيف اللبس أدخلت لام الجر على المفعولين الأصليين ؛ نحو : ما أَظَنَّ  
الرجل لأخيك ، لأبيك ، والأصل : ظَنَّ الرجل أخاك أباك . . .

لكن « أَفْعَلَ » فى التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ، وفى الأمثلة  
السابقة استوفى حقه بنصبه المفعول به الذى كان فى الأصل فاعلاً . فها الذى

(١) سواء أكان أصلهما المبتدأ والخبر كالفعل : « ظن » أم لم يكن أصلهما ذلك ، كالفعل :  
« كَسَسَا » .

(٢) كثر الخلاف والاضطراب بين المراجع المطولة بشأن هذه الحالات . وأصفاها - مع  
إيجازه - ما جاء فى شرح : « التصريح » . وقد نقلنا هنا صفة ما تضمنته المطولات .

نصب المفعول الثاني ، إن وجد ، وكذلك الثالث ؟

إن البصريين يتقدمون فعلاً — — أو ما يشبهه — ينصب المفعول الثاني إن وجد ، وكذلك الثالث ؛ ويستترشدون في تقديره بفعل التعجب المذكور قبله ؛ فيقولون في تأويلهم : ( ما أكسى الغنى يكسو الفقير !! — أو : ما أكسى الغنى يكسو الفقير ثياباً !! ) — ( ما أظن الغنى ! .. يظن الجود . . . — أو ما أظن الغنى يظن الجود تبذيراً !! ) . . .

والكوفيون لا يقدمون محذوفاً ولا يتأولون ، ويقولون : حقاً أن « أفعل » في التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ، لكنه في هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد .

ولا أثر للخلاف في المعنى ، ولكن في رأى الكوفيين يسر وقبول — لبعده من التكلف ، والحذف ، والتقدير .

. . .

## ألفاظ المدح والذم . . .

(ومنها : « نِعْم » ، و « بَيْئْس » <sup>(١)</sup> ، وما جرى مجراهما ) .

في اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة ؛ تدل على المدح ، أو الذم . بعضها يؤدي هذه الدلالة صريحة ؛ لأنه وُضع لها من أول الأمر ذِصًا ، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة <sup>(٢)</sup> . فن الأول الذي يؤديها صريحة قولك : ( أمدحُ - أثني - أستحسن . . . - أذم ، أهجو ، أستقبح ) . . . وأشباهاها ، وما يشاركها في الاشتقاق ، نحو : أمدح في الرجل تجلده ، وحسن بلائه ، وأذم فيه يأسه ، وفخور عزيمته - أثني عليك بما أحسنت ، وأهجو من قبض يده عن الإحسان . . .  
ومنها : الحميل - العظيم - الفاضل - الماجد - البخيل - الحقود - الخائن . . . وغيرها من ألفاظ المدح والذم الصريحة .

ومن الثاني الذي يحتاج لقرينة : وفرة لا تكاد تعدد ؛ في مقدمتها : أساليب النفي ، والاستفهام ، والتعجب <sup>(٣)</sup> ، والتفضيل ، ونحوها ؛ فإنها أساليب قد تضم - أحياناً - إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم ، بقرينة ؛ كقولك في إنسان يتحدث الناس بفضائله ومزاياه ، أو : بتقائصه وعيوبه : « ما هذا بشراً » . تريد في حالة المدح : أنه مملوك ، مثلاً ، وفي حالة الذم : أنه شيطان . ومثل قول شوقي :

هل المُلْكُ إلا الجيشُ شأنًا ومظهرًا ؟ ولا الجيشُ إلا ربُّه حين يُنسَبُ ؟

(١) فيما لغات ؛ أشهرها : ( كسر الأول مع سكون الثاني ) ، ( وفتح الأول مع كسر الثاني ) ، ( وفتح الأول مع سكون الثاني ) ، ( وكسر الأول والثاني معاً ) .

والأفصح والأشهر عند استعمالها في المدح والذم الاقتصار على اللغة الأولى .

(٢) حالية ، أو كلامية .

(٣) انظر رقم ٦ من هامش ص ٣٣٩ .

وقوله :

إِلَامٌ <sup>(١)</sup> الْخُلْفُ بَيْنَكُمْ ؟ إِلَامًا ؟ وَهَذِي الضَّجَّةُ الْكُبْرَى عَلَامًا <sup>(٢)</sup> ؟  
وَفِيمَ يَكِيدُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ ؟ وَتُبْسِدُونَ الْعِدَاوَةَ وَالْخِصَامَا ؟  
وقول المتنبي : \* مَا أَبْعَدَ الْعَيْبَ وَالنَّقْصَانَ مِنْ شَرِّ فِي ! ! \*

وقوله في ذم قائد الجيش الرومى :

فَأَخْبِثْ بِهِ طَالِبًا قَهْرَهُمْ ! ! وَأَخْبِثْ بِهِ تَارِكًا مَا طَلَبَ !  
وقول أعرابي سئل عن حنا كمين : أَمَّا هَذَا فَأَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى الْمَوْتِ  
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَّا ذَاكَ فَأَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى الْحَيَاةِ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ ...

ومن النوع الأول الصريح : « نِعْمٌ » ، و « بئس » وما جرى مجراها من  
الألفاظ التى تدلّ نصّاً على المدح العام <sup>(٣)</sup> أو : الذم العام <sup>(٣)</sup> ، وتمتاز  
« نِعْمٌ وبئس » من باقى نوعيهما الصريح بأحوال وأحكام خاصة بهما ، دون نظائرها  
من النوع الصريح ، وأشهر هذه الأحوال والأحكام ما يأتى :

( ١ ) دلالة « نِعْمٌ » على المدح العام ، و « بئس » على الذم العام . . . ( ٣ )

( ١ ) إلى أى شئ ؟ فكلمة : « م » أصلها : « ما » الاستفهامية التى تحذف ألفها عند الجر وعدم  
الوقف عليها . أما عند الوقف فتحذف الألف ، وتحل محلها « هاء » السكت . ولكنها لم تحذف فى آخر  
الشطرتين ؛ مراعاة لقواعد القافية ، كى تماثل آخر الأبيات التالية لها . والخطاب موجه للمصريين .

( ٢ ) على أى شئ ؟ ويقصد بالضجة الخلاف الحزبى الطاغى فى عصره ، والخصومات العنيفة  
بين الأحزاب المصرية بسبب بعض المشروعات السياسية ، ومنها : المشروع الذى كان سبباً فى احتدام  
النزاع ؛ وهو : للذى اشتهر باسم : « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » . اعترفت فيه إنجلترا - وكانت  
تحتل مصر إذ ذاك - باستقلال البلاد المصرية ولكن بقيود وشروط .

( ٣ ) ( ٣ و ٣ ) المراد بالعموم هنا فى المدح وفى الذم أنه ليس مقصوراً على شئ معين ، ولا على صفة  
خاصة ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب - كما نص على هذا « الخضرى » فى  
آخر الباب - ؛ بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور المدح أو المذموم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل  
كلها ؛ مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعة . . . والذم العام  
يشمل العيوب كلها مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه . . . ومن  
الأمثلة قوله تعالى : ( وَاعْتَصِمُوا بِاللهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ، فَنِعْمَ الْمَوْلَى ، وَنِعْمَ النَّصِير ) وقوله تعالى : ( أَقْسَمَ  
اتَّبِعْ رِضْوَانِ اللهِ كَنْ بَاءَ بَسْخَطِ مِنَ اللهِ وَمَا وَاهِ جَهَنَّمَ ، وَبئس المصير ) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب =

واعتبار كل لفظ منهما في هذه الحالة وحدها فعلاً ماضياً ، لازماً<sup>(١)</sup> جامداً ، لا بد له من فاعل . ومع أن كلاً منهما يعرب فعلاً ماضياً فإنه متجرد من دلالة الزمنية ، ومنسلخ عنها بعد أن تكونت منه ومن فاعله جملة « إنشائية غير طلبية » ، يقصد منها إنشاء المدح العام ، أو الذم العام ، من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض ... فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من « الإنشاء المحض غير الطائي » لا دلالة فيه على زمن<sup>(٢)</sup> مطلقاً ، نحو : نعم أجز الخالصين — بنس مصير المتجربين .

ولحمودهما في هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ، ولا أمر ، ولا شيء من المشتقات . . . . . وتلحقهما تاء التأنيث — جوازاً — إذا كان فاعلهما اسماً ظاهراً مؤنثاً<sup>(٣)</sup> ، ويصح حذفها بكثرة ، ولو كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ؛ نحو : نِعْم . . . . . أو : نِعِمْتَ فتاة العمل والنشاط ، وبنس . . . . . أو : بنست فتاة البطالة والحمول . أما في غير هذه الحالة الخاصة بالمدح والذم فهما فعلان ماضيان ، متصرفان ، دالان على زمن مضى : نحو : نَعِمَ العيش ينعم ، فهو ناعم ؛ أى : لأن واتسع . وبنس المريض يبأس ؛ فهو : بائس . . . . .

(٢) قد صر فاعلهما على أنواع مميّنة ، أشهرها ما يأتي :

١ — المءرّف « بأل » الجنسية<sup>(٤)</sup> ، أو : « العهدية »<sup>(٥)</sup> ، نحو : نِعِمَ الوالد

= « العموم » عنهما في الأفعال الأخرى التي تجري مجرى « نعم وبنس » حيث يكون المدح والذم في تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب ، ( طبقاً لما سيجي في ص ٣٨٤ ) .

ولما يستفاد العموم مع « نعم ، وبنس » عند الإطلاق وعدم التقيد ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : ذم الغنى محسناً . ( ١ ) انظر ما يختص بهذا في رقم ٣ من ص ٣٧٣ .

( ٢ ) انظر الصبان في هذا الموضع ، أما البيان الكامل وذكر المراجع الأخرى في صدر الجزء الأول — م ٤ — عند الكلام على أقسام الفعل .

( ٣ ) وكذلك إذا كان « المخصوص » مؤنثاً فإنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكراً ؛ طبقاً لما سيجي بيانه في ص ٣٧٨ . وقد سبق في باب الفاعل ( م ٢ ص ٦٦ و ٦٧ و ٧٠ ) بيان الحالتين السالفتين ، وحكم تاء التأنيث من جهة ذكرها وحذفها .

( ٤ ) هي الداخلة على نكرة لإفادة العموم والشمول مع التعريف ، ويغلب أن يصلح في مكانها كلمة : « كل » فلا تدخل على ما لا يقبل التعريف في أغلب استعمالاته ؛ مثل « غير » — مع ملاحظة ما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ — ، ولا على المعرفة مثل : « الله » .

( ٥ ) ( وانظر المراد من الجنس والعهد في هذا الباب في « ١ » من ص ٣٧٤ ، ثم ما يتصل بالمسألة في ص ٣٧٥ و ٣٧٦ ) .

وقد سبق تفصيل الكلام على أنواع « أل » وأحكامها في باب المعارف بالجزء الأول ، م ٣١ .

الشفيق ، وبئس الولد العاق . وقول الشاعر :

حياةٌ على الضيمِ بئس الحياةُ ونعم المماتُ إذا لم نَعِزْ<sup>(١)</sup>

ب - المضاف إلى المَعْرِف « بأل » السابقة ، نحو : نِعِم رجلُ الحربِ خالدٌ ، وبئس رجلُ الجبنِ والكذبِ مُسَيِّلِحَةٌ . . .

ح - المضاف إلى المضاف إلى المَعْرِف بها ؛ نحو : نِعِم قارئُ كتبِ الأدبِ ، وبئس مهملُ أمرِ اللغةِ .

د - الضمير المستتر وجوباً بشرط أن يكون ملتزماً بالإفراد والتذكير<sup>(٢)</sup> ، وعائداً على تمييز بعده<sup>(٣)</sup> ، يفسر ما في هذا الضمير من الغموض والإبهام ؛ نحو : نِعِم قوماً العربُ ، وبئس قوماً أعداؤُهم . ففي كل من : « نِعِم » و « بئس » ضمير مستتر وجوباً<sup>(٤)</sup> تقديره : « هو » مراداً منه الممدوح ، أو المذموم ، ويعود على التمييز ( قوماً ) أى : نِعِم القومُ قوماً . . . - وبئس القومُ قوماً . . .

ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناها ، ( أى : لا بد من مطابقتها لما يسمى : « المخصوص » بالمدح أو الذم ، بحيث يتطابقان تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وغير إفراد ) ، نحو : نِعِم رجلين : القائدُ والجنديُّ - نِعِم رجالاً : الحليمُ ، والصبورُ ، والمتواضعُ - نِعِم ، أو : نِعِمْتُ ، فتاةٌ : المجاهدةُ - نِعِم ، أو : نِعِمْتُ ، فتاتين : المجاهدتان - نِعِم ، أو : نِعِمْتُ فتياتِ المجاهداتِ .

( ١ ) إذا لم نَعِزْ ( مع تخفيف الزاي ، للقافية - والأصل : التشديد - ) إذا لم نكن أصحاب عزة ، أى : قوة ، وكرامة ، وهيبة .

( ٢ ) اشتراط التذكير ليس متفقاً عليه ؛ وإنما هو رأى الأكثرية القائلة بأن الفاعل الاسم الظاهر يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد ، وكذلك الفاعل الضمير يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد ؛ بأن يجعل راجعاً إلى التمييز المراد به الجنس ؛ لكونه على نية « أل الجنسية » ؛ إذاً الأصل - مثلاً - نِعِم الرجل .

( ٣ ) فلا يصح تقديم التمييز هنا على الفعل . وهذا أحد المواضع التي يجوز أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة . ( وقد تقدم تفصيل الكلام عليها في الجزء الأول ص ١٨٤ م ٢٠ ) ثم انظر رقم ٤ من هامش هذه الصفحة .

( ٤ ) ومن النادر الذي لا يقاس عليه إبرازه مجروراً بالباء الزائدة في مثل قولهم : نِعِم بهم قوماً . وقد ذكرنا هذا الرأى للاستعانة به على فهم الوارد المسموع دون محاكاته .

ولا بد أن يكون التمييز صالحاً لقبول «أل» المعرفة<sup>(١)</sup>، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغلة - غالباً - في الإبهام ؛ ككامة : غير ، ومثل : وشبه<sup>(٢)</sup> ... ويجوز - في الرأي الراجح - أن يجتمع في أساليب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز<sup>(٣)</sup> ؛ نحو : نِعَم الشجاعُ رجلاً يقول الحقَّ غيرَ هَيَّابٍ ، وقول الشاعر :

(١) والأحسن اعتبار هذا التمييز من نوع : تمييز «الذات» ؛ (أى : تمييز «المفرد» ، لتمييز «النسبة» ، (طبقاً للبيان التفصيلي الذي سبق في باب : «التمييز» ، ج ٢ م ٨٨ عند الكلام على أقسام التمييز ص ٣٨٩ و ٣٩١ وما بعدهما) .

ومن أحكام هذا التمييز أنه - على الصحيح - لا يجوز حذفه مع استتار الضمير الفاعل المائد عليه ؛ لكيلا يبقى الفاعل الضمير مبهماً ، ليس له ما يفسره ؛ فالتمييز يفسر الفاعل المستتر . فإن وجدت قرينة تدل على التمييز بعد حذفه ، وتكون عوضاً عنه صح الحذف ؛ كالتاء في قولهم : إن زرت الصديق فيها ونعمت\* ؛ أى : نعمت زيارة زيارتك ، ومنه قوله عليه السلام : (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت\* ، ومن اغتسل فالغسل أفضل) أى : فبالرخصة أخذ ، ونعمت رخصة الوضوء .

ولا يصح تقديمه على «نعم وبش» - كما أسلفنا - ، ولا تأخيره عن «المخصوص» بالمدح والذم ؛ ولهذا حكوا بالشذوذ على مثل : نعم محمد رجلاً ، باعتبار «محمد» هو «المخصوص» . أما باعتباره فاعلاً فلا يصح ؛ لأنه ليس من الأنواع السالفة التي تصلح فاعلاً في هذا الباب .

ويصح أن يكون لهذا التمييز نعت أو غيره من التوابع ، ومن أمثلة النعت قولهم :

«إن الكذوب لبشٌ خلاً يُصْحَبُ» ....

كما يصح أن يفصل بينه وبين الفاعل فاصل ، كقوله تعالى : (بش للظالمين بدلاً) ، ويجوز تشبيته وجمعه - كما أشرنا - وبسبب هذا الجواز امتنع إبراز الفاعل المستتر ، وتشبيته وجمعه ، اكتفاءً بتشبيه التمييز وجمعه ؛ فلا يصح : نِعَمًا - ونَعْمُوا .. - في الرأي الراجح .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجاز :

فَعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ «نِعْم» و «بَش» رَافِعَانِ اسْمَيْنِ  
مُقَارِنِي «أَل» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَتْهَا : كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا  
وَيَرْفَعَانِ مُضَمًّا يُفْسِّرُهُ مُمَيِّزٌ ، كَنِعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ

تضمنت الأبيات الثلاثة أن «نعم وبش» فعلان جامدان ، وأنها يرفعان فاعلين مقترنين بـ «أل» أو مضافين للمقترن بـ «أل» أو ضميراً يفسره ميمز (تمييز ، كنعم قوماً معشره) ، وترك النظم بقية أنواع الفاعل التي في الصفحات التالية .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَجَمَعَ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشتهَر

نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت رد التحية نظماً أو بإيماء<sup>(١)</sup>...

هـ - كلمة : « ما »<sup>(٢)</sup> أو : « مَنْ »<sup>(٣)</sup> ، نحو : (نعم ما يقول الحكيم المجرب ، وبش ما يقول الغرّ الأحمق) ، ونحو : (نعم من تصحبه عزيزاً . وبش من ترافقه منافقاً) . . . وقيل : إن « ما » تميز ، والفاعل ضمير مستتر تفسره « ما » وكذلك : « مَنْ » .

(١) عند الجمع بينهما قد يكون التمييز غير دال على معنى زائد على الفاعل ؛ نحو : نعم الرجل رجلاً عمر ؛ فيكون من نوع التمييز الذي يفيد مجرد التوكيد ؛ كالذي في قول أبي طالب عم الرسول عليه السلام .

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً . . .  
(كما سبق في باب التمييز ج ٢ م ٨٧ ص ٣٢٧) . ويجوز أن يكون دالاً بنفسه على معنى زائد على معنى الفاعل ؛ نحو : « نعم الفتى فتى صلاح » ، إذا كان المراد أنه فتى حقاً ، أى من ناحية الفتوة ، يظهر عليه أماراتها . ويجوز أن تكون زيادة المعنى ليست ناشئة منه مباشرة ، وإنما هي من أحد توابعه أو معمولاته ، نحو نعم الرجل رجلاً مجاهداً صلاح . . .  
(٢) وفيها يقول ابن مالك :

وَ « مَا » مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلٌ فِي نَحْوِ : نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

في « ب » من ص ٣٧٤ أشهر إعرابات « ما » بعد نعم وبش .  
ويقول علماء رسم الحروف إن « ما » إذا كانت معرفة تامة فقد تكون : « تامة عامة » ومعناها : « الشيء » ، ولفظ : « الشيء » يلاحظ عند التقدير . وعلامتها ألا يكون قبلها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى ، كقوله تعالى : (إن تبيدوا الصدقات فنسيماً هي) التقدير : نعم الشيء هي . . . وقد تكون معرفة « تامة خاصة » ، وعلامتها : أن يسبقها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم ؛ نحو : أصلحت الخط إصلاحاً نعيماً ، التقدير : نعم الإصلاح . هذا كلامهم . ويقول أكثرهم إن « ما » في صورتين توصل خطأً بآخر الفعل : « نعم وبش » وتدغم هي « وبم » نعم ، وتكسر عندئذ « العين » للتخلص من السكون الناشئ من الإدغام .  
غير أن الحكمة في هذا الاتصال الكتابي غير سائغة عند فريق آخر ؛ إذ هي : مجرد المحاكاة للمباين من كتبها في الطور الأول وقت استحداث الخط . فالخير في فصلها ، (بالرغم من أننا فصلناها مرة في أعلى هذه الصفحة ، ووصلناها في هامشها) إلى أن يستقر الاصطلاح على وضع جديد موحد .  
ومثلها عندهم في الاتصال « بأنهم » كلمة « ما » النكرة الناقصة وهي النكرة الموصوفة التي معناها الذي تقدر به : « شيء » ؛ مثل : إن قراءة الكتب الأدبية نعماً يقوم الألسنة . . . والحكمة والرأي هنا مثالهما فيها سبق .  
(٣) وتكون : « من » موصولة ، أو نكرة تامة ، أو نكرة موصوفة ، ولا تكون معرفة تامة .



و س « الذى » ( اسم موصول ) ؛ نحو : نعم الذى يصون لسانه عما لا يحسن ،  
وبئس الذى يغتاب الناس .

ز - النكرة المضافة لنكرة ، أو غير المضافة ؛ كقول الشاعر :

فَنِعِمَّ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ      وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا  
ومثل : نعم قائد أنت . . .

والنوعان الأخيران ( وهما : الذى • والنكرة ) ، أقل الأنواع استعمالاً ، وسمواً  
بلاغياً ، مع جوازهما .

( ٣ ) عدم نصبهما المفعول به ؛ لأن كلاّ منهما فى هذا الاستعمال فعل  
ماض - جامد - لازم - كما تقدم <sup>(١)</sup> - ... ولكن يصح زيادة « كاف الخطاب »  
الحرفية فى آخرهما ، نحو : نِعِمَّكَ الرجل عثمان ، وبئسك الرجل زياد . وهذه  
الكاف حرف محض لمجرد الخطاب ؛ فلا يعرب شيئاً ، ولكنه يتصرف على حسب  
نوع المخاطب <sup>(٢)</sup> . وزيادته - مع جوازها - قليلة فى الأساليب البليغة <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) فى رقم ١ من ص ٣٦٨ .

( ٢ ) تذكيراً ، وتأنياً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً . . .

( ٣ ) سبق بيان هذا مفصلاً فى ج ١ ص ٢٣٨ م ١٩ - باب : التفسير ، بمناسبة للكلام على :  
« كاف الخطاب » الحرفية .

## زيادة وتفصيل :

١ - إنا كانت : « أل » جنسية في مثل : ( نعم الوالد على ) - ونظائره طبقاً لما أوضحناه <sup>(١)</sup> ، فقد يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة ؛ فكأنك تمدح كل والد . ويدخل في هذا التعميم على ، ثم تذكره بعد ذلك خاصة ؛ فكأنك مدحته مرتين ؛ إحداهما مع غيره ، والأخرى وحده .

وقد يكون المراد الجنس مجازاً ؛ فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح .

أمّا إذا كانت « أل » للعهد <sup>(٢)</sup> ، فقد تكون لشيء معهود في الذهن لم يذكر خلال الكلام ؛ فتكون للعهد الذهني . فإن ورد في الكلام فهي للعهد الذكري . كالذي في قولهم : خير أيام الفتى يومٌ نَفَعَ فاتبَعَ الحقَّ ، فنِعِمَّ المُتَّبِعُ و« أل » الجنسية أقوى وأبلغ في تأدية الغرض ، والعهدية أوضح وأظهر .

ب - إذا وقعت كلمة : « ما » <sup>(٣)</sup> بعد : « نعم وبش » جاز فيها إعرابات كثيرة ؛ وأشهرها ما يأتي :

( ١ ) إعرابها حين يليها اسم منفرد ( مثل : الزراعة نِعِمَّ ما الحرفة ) - إما نكرة تامة فاعلا ، وإما نكرة تامة : تمييزاً ، وفاعل « نعم » ، و « بش » في هذه الصورة ضمير مستتر يعود على هذا التمييز ، وتعرب الكلمة المنفردة التي بعدها ( وهي : الاسم المنفرد ) خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ والجملة قبلها خبر عنها - كما سنعرف في إعراب المخصوص - .

( ٢ ) إعرابها حين يليها جملة فعلية ، ( مثل : نِعِمَّ ما يقول العقلاء ، وبش ما يقول السفهاء ... ) ، إما نكرة ناقصة ، تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عايتها . والجملة بعدها صفة لها . وإمّا معرفة <sup>(٣)</sup> ناقصة ، فاعلا ، والجملة بعدها صلتها .

( ١ ) راجع : « أ » ص ٣٦٩ .

( ٢ ) انظر بعض أنواع « ما » في رقم ١ من هامش ص ٣٧٢ ثم ما يحىء في الصفحة التالية .

( ٣ ) اسم موصول .

(٣) إعرابها حين تنفرد فلا يليها شيء ؛ ( نحو : الرياضة نعمًا ، والإسراف فيها بشمًا ) إمّا أن تكون نكرة تامة فاعلاً ، وإمّا تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها .

ففي كل الأحوال السابقة يجوز أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على « ما » . لا فرق بين أن تكون نكرة تامة ، وناقصة ، ومعرفة تامة . كما يجوز أن تكون « ما » باعتباراتها المختلفة فاعلاً .

فإذا اعتبرناها نكرة ناقصة فالجملة بعدها صفتها ، وإذا اعتبرناها معرفة ناقصة فالجملة بعدها صلتها ، وإذا وقع بعدها كلمة منفردة ، أو لم يقع بعدها شيء ، فهي تامة ، تعرب فاعلاً ، أو تعرب تمييزاً والفاعل ضمير .

ولما كان كل نوع من أنواع « ما » مختلفاً في دلالاته اللغوية عن النوع الآخر ، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزاً حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر ؛ فإذا وجدت القرينة وجب الاختصار على ما تقتضيه ، فليس الأمر على إطلاقه — كما قد يتوهم بعض المتسرعين — ؛ ففي مثل : ( لا أجده ما أتصدق به إلا اليسير ؛ فيجيب السامع : نعم ما تجود به ) . تكون « ما » هنا نكرة موصوفة ؛ فكأنه يقول : نعم شيئاً أى شيء تجود به ، وفي مثل ؛ أعطيتك الكتاب الذى طلبته ؛ فتقول : نعم ما أعطيتنى ، فكلمة « ما » موصولة ، وهكذا . . . . . وإلا كانت الألفاظ ودلالاتها فوضى . والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها ، ومثل هذا يقال فى « أل » السابقة ، — من ناحية أنها للعهد أو الجنس . . . — وفى غيرها من كل ما يجوز فيه أمران ، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينة توجه إلى واحد دون غيره .

(٤) امتناع توكيد فاعلهما المفرد الظاهر توكيداً معنوياً ، فلا يصح نعم الرجل كلهم<sup>(١)</sup> محمد ، ولا بشس الرجل أنفسهم على . كما لا يصح : نعم الرجل كله محمد ، ولا بشس الرجل نفسه على<sup>(٢)</sup> . . . فإن كان فاعلهما مثني أو جمعاً جاز ، نحو : نعم الصديقان كلاهما ، محمد وعلى — نعم الأصدقاء كلهم محمد وعلى وحامد . . . ومثلهما المثني والجمع للمؤنث . . .

أما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وكذلك : ( البذل ، والعطف<sup>(٣)</sup> ) . وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف ، لا التخصيص<sup>(٤)</sup> ، كقول الشاعر :  
لَعَمْرِي — وما عَمْرِي عَلَى بِيهِيٍّ لِبِئْسَ الْفَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ

(١) «كلهم» بالجمع — مراعاة لمعنى الفاعل — لالفظه — لأنه بمعنى الجنس المشتمل على أفراد كثيرة ، كما سبق في «١» من ص ٣٦٩ . ( انظر رقم ٢ التالي ) .

(٢) لا يصح التوكيد المعنوي إذا كان لفظه للجمع كالمثاليين الأولين لأن فيه تناقضاً بين ظاهره اللفظي الدال على الجمع ، وظاهره الفاعل الدال لفظه على الأفراد . كما لا يصح أيضاً إذا كان لفظه للمفرد ، متناً لمتناقض بين ظاهره اللفظي ومعنى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كله ، أو أنه بمنزلة الجنس كله .

هذا على اعتبار «أل» جنسية ؛ أما على اعتبارها للعهد فلم يقطعوا فيه برأى ، وإنما قالوا لا يستبعد جوازه (راجع الصبان — وغيره — في هذا الموضع) ، وهذه فتوى مضطربة . والأحسن الأخذ بالرأى الذى لا يبيح التوكيد المعنوي مطلقاً ؛ لأن الغرض منه لا يتحقق هنا مع «أل» ؛ العهدة ؛ إذ مقام المدح والذم لا يتطلب الإحاطة والشمول فنأتى له بلفظ : «كل أو جميع ، أو عامة» . . . أو نحوها من ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول ، وليس المقام بمقام رفع احتمال الشك عن ذات الفاعل فنأتى له بلفظ التوكيد الذى يزيل الشك عنها ؛ مثل كلمة : «نفس» ، أو ما يشبهها . . .

(٣) اشترط بعض النحاة في (البذل والعطف) أن يكون كل منهما صالحاً لمباشرة «نعم» (بأن يكون معرفاً «بأل» . أو مضافاً إلى المرفوع بها ، ولو بواسطة .. و .) وبعض آخر لم يشترط هذا ؛ محتجاً بأنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع . ولم يوضح لنا أحد الفريقين موقفه من السماع الكثير الوارد عن العرب ؛ لتكون الحجة قاطعة . لهذا كان من التيسير المقبول الأخذ برأى من لا يشترط ماسبق .

(٤) لأن تخصيصه مناف للشمول والتعميم عند من يجعل «أل» جنسية ، فإذا أريد به الكشف والإيضاح على تأويل أنه الجامع لكل الصفات ، صح النعت به . وأما القائلون بأنها للعهد فلا يشترطون هذا ، ويبيحون النعت . فهنا صورتان ؛ يجوز النعت مع التأول في إحداها ، وعدم التأول في الأخرى . ومن الخير ترك هذا الغناء كله ، والاقتصار على النتيجة النافعة التى ينتهى إليها الرأيان وهى : النعت ، وإهمال ما يحف به من جدل .

وقال الآخر :

نعمَ الفتى المُرئى<sup>(١)</sup> أنتَ ، إذا همو      حضروا لدى الحَجَرَاتِ<sup>(٢)</sup> ناراَ الموقِدِ  
فإن كان الفاعل ضميراً مستتراً فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت ، أو  
عطف ، أو توكيد ، أو بدل .

(٥) حاجتهما - في الغالب - إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح  
أو الذم ، ويسمى : «المختص بالمدح والذم» . وعلامته : أن يصلح وقوعه مبتدأ ،  
خبره الجملة الفعلية التي قبله مع استقامة المعنى ، نحو : ( نِعِمَّ المغرد البابلُ -  
بشئ الناعب الغرابُ ) ؛ فالببل هو : المختص بالمدح ، والغراب هو : المختص  
بالذم ، وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبره ؛ فنقول :  
الببلُ نِعَمُ المغرد - الغرابُ بشئ الناعب .

ويشترط في هذا المختص أن يكون معرفة ، أو نكرة مختصة بوصف ، أو  
إضافة ، أو غيرهما من وسائل التخصيص<sup>(٣)</sup> . . . وأن يكون أخص من الفاعل<sup>(٤)</sup> ،  
لا مساوياً له ، ولا أعم منه<sup>(٥)</sup> ؛ وأن يكون مطابقاً له في المعنى ؛ ( فيكون مثله  
في مدلوله تذكيراً ، تأنيشاً ، وإفراداً ، وثنية ، وجمعاً ) . . . وأن يكون متأخراً  
عن الفاعل ؛ فلا يتوسط بينه وبين فاعله<sup>(٦)</sup> ، - ويجوز تقدمه على الفعل  
والتفاعل معاً - كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً له تمييز ؛

(١) المنسوب لقبيلة مُرَّة - . والمقصود به : سَيِّدَانِ بن أبي حازمة المرى .

(٢) الحجرات ، جمع : حَجْرَة ( بفتح الحاء والجيم ) وهى شدة برد الشتاء . وقد تقرأ : حَجُرَات  
جمع : حَجْرَة : يضم فسكون .

(٣) أو يصلح أن يكون خبراً إذا جعلنا الفاعل مبتدأ موصوفاً بكلمة : « الممدوح » أو كلمة :  
« المذموم » على حسب المعنى ؛ ( لأن مفسر الفاعل كالفاعل ) ، نحو : نعم الصانع خليل ، وبشئ  
المصنوع النسيج ، أى : ( الصانع ، الممدوح خليل ) ( المصنوع ، المذموم النسيج ) وسيجئ الكلام ،  
على إعراب المختص في ص ٣٧٨ .

(٤) لأن المراد من الفاعل هو الجنس كله - طبقاً للرأى الأغلب -

(٥) حجتهم في أن يكون أخص : أن يحصل التفصيل بعد الإجمال ؛ ليكون أوقع في النفس . . .  
والحجة الحقيقية وحدها هى استعمال العرب ، كالشأن في باقى الحجج التالية .

(٦) بزعم أن هذا ادعى للتشويق ، لكن يجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل وفى هذه الصورة  
لا يسمى : مخصوصاً . والسبب في المنع هو استعمال العرب - ليس غير - ويجب إهمال مثل هذه التعليقات .

نحو : نعم رجالا المخترع .

أما إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً فيجوز تقديم « المخصوص » على التمييز وتأخير ، فنقول : نِعِمَّ العالمُ رجلاً إبراهيم ، أو : نِعِمَّ العالمُ إبراهيمُ رجلاً .  
وإذا كان المخصوص مؤنثاً جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، وإن كان الفاعل مذكراً ؛ نحو : نعم الجزء الهدية ، ونعم الشريك الزوجة ، أو نعمت ، فيهما والتذكير في هذه الحالة أحسن ليطابق الفاعل <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

### حذف المخصوص :

يجوز حذف : « المخصوص » ، إن تقدم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه ، ويغنى عن ذكره متأخراً ، ويمنع اللبس والخفاء في المعنى ؛ ويسمى هذا اللفظ ؛ بـ « المُشعرِ بالمخصوص » ؛ سواء أكان صالحاً لأن يكون هو « المخصوص » أم غير صالح <sup>(٢)</sup> ؛ ويعرب على حسب الحالة ؛ مثل : سمعت شعراً عذباً لم أتعرف صاحبه ، ثم تبين أنهُ المُشعِرُ ؛ فنعم الشاعر . أى : فنعم الشاعر المُشعِرُ . وقوله تعالى في نبيّه أيوب : « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً ، نعم العبد ... » ، أى : نعم العبد الصابرُ ، ويصح : نعم العبد أيوب . وعلى التقدير الأول يكون « المُشعر » - وهو كلمة : « صابراً » - من النوع الذى لا يصلح أن يكون « مخصوصاً » : لأنه نكرة غير مختصة ، بخلافه على « التقدير الثانى » .

\* \* \*

### إعراب المخصوص :

المشهور إعرابان ؛ أحدهما : أن يكون مبتدأ مؤخراً ، والجملة الفعلية التى قبله خبر عنه ، كما فى المثالين السالفين <sup>(٣)</sup> . . .

وثانيهما : اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : « هو » ، أو : هـى أو غيرهما مما يناسب المعنى ، ويقتضيه السياق ، فيكون فى المثالين السابقين <sup>(٣)</sup>

(١) لهذا إشارة فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٩ .

(٢) وهذه الصورة قليلة .

(٣) (٣ و ٢) فى رقم ٥ من ص ٣٧٧ .

مثلاً : نعم المغرد هو البلب ، وبئس الناعب هو الغراب . أى : الممدوح البلب ، والمذموم الغراب . فالمراد من الضمير هنا : « الممدوح » أو : « المذموم » .  
وهناك إعراب ثالث ؛ هو : أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ؛ تقديره :  
« الممدوح » أو : « المذموم » .

تلك هى الأوجه الثلاثة المشهورة ، ويلاحظ أن كلاً منها قائم على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، مع الركاكة والضعف ، مع أن هناك رأياً قديماً آخر ، أولى بالاعتبار ؛ لخاوه من تلك العيوب وغيرها ؛ هو : إعراب المخصوص « بدلاً »<sup>(١)</sup> من الفاعل ؛ فيكون : « البلب » بدلاً من : « المغرد » ، ويكون : « الغراب » بدلاً من : « الناعب » . . . . هكذا . . . .

وحبذا الأخذ بهذا رأى السهل الواضح فى تقديرنا .  
يجوز فى هذا المخصوص أن تعمل فيه النواسخ ؛ نحو ؛ نعم مداوياً كان الطبيب ؛ فهو اسم « كان » والجملة قبها خبرها<sup>(٢)</sup> . . . .

\* \* \*

(١) الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات ، لأن المراد من البدل هو المراد من المبدل منه . ومن العجيب أن يكون هذا رأى قلة من النحاة ، مع وضوحه ، وقوة انطباق قواعد البديل عليه ، وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى . وأما ماوجه إليه من عيب فقد دفعه العاذرون أنفسهم ، وانتهوا إلى خلوه من العيوب ( كما يدل على هذا ماورد فى المطولات ، ومنها حاشية الصبان فى هذا الموضع ، وقد نقل عن بعض المحققين جواز البدلية ، وسجله فى آخر باب عطف البيان ) فلماذا لم يعملوه فى قوة غيره ؟ بل لماذا لم يقدموه على غيره ؟ ولانريد أن نسجل هنا تلك العيوب وطرق دفعها ؛ كى لانسجل مالا طائل وراءه . ومن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها فى مظانها التى ذكرناها وإلى لم نذكرها .

(٢) وفى المخصوص وإعرابه يقول ابن مالك :

وَيُذَكَّرُ « الْمَخْصُوصُ » بَعْدُ مَبْتَدَأً أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا  
أى : يذكر المخصوص بعد الفاعل ، ويعرب مبتدأ ، أو خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، لا يجوز أن يظهر . ويقول فى حذفه :

وَأِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى

يريد : إن تقدم على المخصوص ما يشعر بمعناه ويدل عليه من غير لبس ، أو فساد - كنى وأغنى عنه وجاز حذفه ، كالأمثلة التى سبقت فى الشرح . أما مثال : العلم نعم المقتنى والمقتنى فالمخصوص قد تقدم فصار فى الظاهر هو المشعر ، والأصل : « نعم المقتنى والمقتنى العلم » ، فأغنى عن المخصوص ، منماً للتكرار الذى لا فائدة منه هنا ، و « المقتنى » : الشيء الذى يُتَخَذُ قَسْبَةً ، أى : الشيء الغالى ، الذى يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به . و « المقتنى » الذى يُقْتَنَى ؛ أى : يتبع وتراعى أحكامه . . . .

ومن النوع الأول الصريح<sup>(١)</sup> : الفعل : « حَبَّ » يكون للمدح العام مع الإشعار بالحُبِّ ، ويكثر أن يكون فاعله كلمة : « ذا » التي هي اسم إشارة<sup>(٢)</sup> نحو : حبذا الموسيقى إسحاق ، وقول الشاعر :

يا حبذا النيل على ضوء القمر      وحبذا المساء فيه والسحر

فإن جاء بعده الناعل « ذا » ، وقبله : « لا » النافية كان للذم العام ، نحو : لا حبذا البخيل<sup>(٣)</sup> مادر<sup>(٤)</sup> .

ولما كان معنى الفعل : « حَبَّ » هو : المدح مع الإشعار بالحب والقرب من القلب ، لأنه فعل مشتق من مادة : « الحب » وفاعله اسم إشارة للقريب . وهو ينفرد بهذه المزية دون « نِعِم » .

ومما يدل على الذم العام الصريح أيضاً الفعل : « ساء » تقول : ساء البخيل مادر<sup>(٥)</sup> . كما تقول : بش للبخيل مادر<sup>(٦)</sup> وقول الشاعر :

أألوم من بخلت يده وأغتدى      للبخل تريراً<sup>(٧)</sup> ؟ ساء ذاك صنيعا !  
فمعناهما واحد ، هو : الذم العام<sup>(٨)</sup> ، وكذلك أحكامهما

ومما تقدم فاعلم أن « حبذا » جملة فعلية — على الرأى الأرجح — الفعل : فيها : « حَبَّ » ، وهو هنا ماض جامد<sup>(٩)</sup> ، وفاعله هو كلمة : « ذا » اسم الإشارة ، مبنية

(١) أى : الذى يدل على المدح أو الذم دلالة صريحة بغير قرينة . . . (انظر ص ٣٦٧) .

(٢) وعندئذ تتصل بآخره فى الكتابة وجوباً ؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف . ومن الأمثلة أيضاً قول

الشاعر :

حبذا ليلة تغفلت عنها      زمنى فانزعرتها من يديه

تغفلته : خدعته وهو غافل . أما الحرف « يا » فيجىء تفصيل الكلام عليه فى مكانه الأنسب ، وهو باب : « النداء » — ص ١٢٧م٤ — ومنه يتبين أن الحرف : « يا » هنا : حرف تنبيه ، أو حرف نداء . . .

(٣) اسم رجل يضرب به المثل قديماً فى البخل .

(٤) صديقاً وصاحباً .

(٥) إلا إن لوحظ فى الفعل « ساء » أنه محمول من أصله إلى صيغة « فَعُلَ » بقصد الذم الخاص

مع التعجب ، كما سيجىء الكلام على تحويل الأفعال الثلاثة إلى هذه الصيغة ص ٣٨٤ و ٣٨٥ .

(٦) هو فى الأصل مشتق . ولكنه صار جامداً ، كامل المجرى بعد انتقاله إلى حالته الجديدة التى

قصد بها إنشاء المدح فصار مع فاعله جملة إنشائية خالية من الدلالة الزمنية على الوجه الذى شرحناه

فى رقم ١ من ص ٣٦٨ .



على السكون في محل رفع . « الموسيقى » هو المخصوص بالمدح ، ويعرب مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو غير هذا مما فصلناه <sup>(١)</sup> في إعراب « مخصوص : نعم وبئس » إلا البذل فلا يصح هنا .

ومن أحكام هذا المخصوص أيضاً أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده ، دون الفعل ، ولا على الفعل والفاعل معاً ، فلا يصح : حَسَبَ عَلَى ذَا ، ولا عَلَى حَسَبًا ، لأن تقدمه غير مسموع في الكثير الفصيح من كلام العرب ؛ فصارت : « حبذا » معه ثابتة الموضع والصورة كالمثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً . هذا إلى أن تقدمه قد يوهم ( في مثل الصورة الثانية التي يكون فيها المخصوص مفرداً مذكراً ) — أن الفاعل ضمير مستتر ، وأن « ذا » مفعول لا فاعل . وفي هذا إفساد للمعنى . لكن يصح أن يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه ؛ نحو : حبذا رجلاً العصامي ، أو : حبذا العصامي رجلاً . ويصح الفصل بالتداء بينه وبين « حبذا » كما يصح حذفه إن دلّت عليه قرينة لفظية أو حالية . <sup>(٢)</sup> كقول الشاعر :

ألا — حبذا . لولا الحياء ، وربما مَنَحْتُ الهوى ما ليس بالمتقارب

(١) في آخر ص ٣٧٨ .

(٢) كثير من النحاة يمنع أن يكون للفاعل « ذا » تابع من التوابع الأربعة شأنه في هذا شأن فاعل « نعم » وبئس ، إذا كان ضميراً مستتراً . فإذا وقع بعد « ذا » اسم فهو « المخصوص » وهذا الرأي سديدهنا ؛ لأن حاجة اسم الإشارة للمخصوص الذي يوضحه ويزيده جلاء أشد من حاجته إلى البذل ؛ أو غيره من التوابع . ويجب الأخذ بهذا الرأي في صورتي « حب » ؛ المنفية وغير المنفية ، ما دام الأسلوب لإنشاء المدح أو الذم . لهذا يقولون في كلمة : « المجاهد » في مثل : حبذا المجاهد — إنها المخصوص ، ويعربونها إعرابه ، ولا يعربونها بدلاً . لكن يجوز تأكيد جملة : حبذا توكيداً لفظياً ، ومنه قول الشاعر :

ألا حبذا ، حبذا ، حبذا حبيبٌ تحملتُ منه الأذى

وعما يقوى منع إعرابه عطف بيان أن عطف البيان لا بد أن يكون كتبوعه — في الرأي الأصح — تعريفاً وتنكيراً — كما سيجيء في ص ٥٥٠ — وقد وردت أمثلة كثيرة فصيحة وقع فيها مخصوص حبذا تنكرة ، منها قول جرير :

وحبذا نفحات من يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ من قِبَل الرِّيانِ أحياناً

فلو أمربنا كلمة : « نفحات » عطف بيان لخالفت متبوعها — وهو اسم الإشارة — في تعريفه .

والأصل مثلاً : ألا حبذا أخبار الحُبِّ ، أو النساء . . . لولا الحياء ، ولا يصح أن تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص « نعم » — كما سبق <sup>(١)</sup> . —

ومثل الإعراب السابق يقال في : لا حبذا البخيلُ مَادِرٌ ، مع إعراب « لا » حرف نفي ، فليس تسمّة خلاف بين الصيغتين في شيء إلا في وجود « لا » انافية قبل : « حبذا » مباشرة ( أى بغير فاصل مطلقاً ) <sup>(٢)</sup> . . . وبسببها تصوير الجملة لإنشاء الذم لا المدح . ولا يصح أن يحل حرف نفي آخر محل : « لا » في هذا الموضع . ومن الأمثلة الجامعة للصورتين قول الشاعر :

ألا حبذا عاذري في الهوى      ولا حبذا الجاهلُ العاذلُ

وقول الآخر :

ألا حبذا أهلُ المَلَا ، غيرَ أَنه إذا ذُكِرَتْ مِى فلا حبذا هِيا  
وإذا كان فاعل ؛ « حَبَّ » — في حالتى النفي وعدمه — هو كلمة :  
« ذا » وجب أمران ؛ فتح الحاء في « حَبَّ » <sup>(٣)</sup> . . . وأن يبقى الفاعل : « ذا »  
على صورة واحدة لا تتغير في الحالتين ؛ هى صورة الأفراد والتذكير مهما كان  
أمر المخصوص من الأفراد ، أو : التثنية ، أو : الجمع ، أو : التذكير ،  
أو : التأنيث . . . نحو : حبذا الطيبة فاطمة — حبذا الطبيبتان الفاطمتان —  
حبذا الطبيبات الفاطمات — حبذا الطبيب محمد — حبذا الطبيبان المحمدان —  
حبذا الطبيبون — أو الأطباء — المحمّدون ، فلا يصح إخراج « ذا » عن الأفراد

( ١ ) في ص ٣٧٩ .

( ٢ ) ويصح وقوع الحرف « يا » قبل « حبذا » المثبتة . وفيما سق خاصاً بالفعلين : « ساء وحب » يقول ابن مالك :

وَأَجْعَلْ كَيْشَسَ سَاءً . وَاجْعَلْ : « فَعْلًا » مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ - كَنِعْمَ ، مُسَجَّلًا

وسيجى شرح هذا البيت في هامش ص ٣٩١ ، ثم يقول بعده :

وَمِثْلُ « نِعْمَ » ، « حَبْذَا » ، الْفَاعِلُ « ذَا » وَإِنْ تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ : « لَا حَبْذَا »

أى : مثل : « نعم » مع فاعلها في إنشاء المدح ، جملة ، « حبذا » : وهى جملة فعلية ، للفاعل فيها هو كلمة : « ذا » . أما عند إرادة الذم فقل : « لا حبذا » بزيادة « لا » النافية .

( ٣ ) يشترط وصلها : بـ « ذا » كتابة — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ .

والتذكير ؛ لأنها دخلت في أسلوب يشبه المثل ، والأمثال لا تتغير مطلقاً ، ولا تخالف الصورة الأولى التي وردت بها عن العرب <sup>(١)</sup> . . .

فإن كان فاعل : « حَبَّ » اسماً آخر غير كلمة : « ذَا » فإنه لا ياتزم صورة واحدة ، وإنما يساير المعنى ، فيكون مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً ، أو غير مذكر ، كل هذا على حسب ما يقتضيه المعنى . وعندئذ يجوز رفعه أو جره بباء زائدة في محل رفع ، كما يجوز في « حاء » الفعل : « حَبَّ » أن تضبط بالفتحة أو الضمة ، مثل : حَبَّ المضيءُ القمرُ - حَبَّ المضيئان القمران - حَبَّتْ المضيئات الأقمار . . . وهكذا <sup>(٢)</sup> . . . ؛ (لأنه يجري على « حَبَّ » من ناحية ضبط فائنها وعينها ما يجري على مثلها من الفعل الذي يُحوّل إلى « فَعَلَّ » وسيجيء الكلام عليه <sup>(٣)</sup> ) .

(١) يقول ابن مالك :

وأول : « ذَا » المخصوص ، أيّا كان ، لا تعدّل ب « ذَا » فهو يضاهي المثلأ  
( أول ذَا . . . : أتبع كلمة « ذَا » . . . وجيء بعدها بالمخصوص ، أيّا كان . في أى مكان  
وصورة وجد من الأسلوب الخاص بالمدح والذم ، أى : سواء أوجد للمفرد وفروعه أم للمذكر وفروعه -  
لا تعدل بهذا : لا تمل بلفظ « ذَا » إلى غيره ، ولا تنصرف عنه إلى سواء . والمراد لا تدخل عليه  
تغيراً مطلقاً - يضاهي : يشابهه ) .

(٢) يقول ابن مالك في الفاعل إذا كان غير كلمة « ذَا » ؛ وفي رفعه أو جره بالباء الزائدة ،  
وفي ضبط « حاء » الفعل معه ومع « ذَا » :

وما سوى « ذَا » ارفع بحَبَّ ، أو : فجُرَّ يالْبَا ، ودُون « ذَا » انضِمامُ الحَاكثُرِ  
( الفاء في : « فجر » زائدة ، أو في جواب شرط مقدر ، أى إن شئت فجر ، لأن حرف  
المطف لا يدخل على مثله ) : يقول : ارفع الفاعل إذا كان اسماً غير كلمة « ذَا » ، أو : جره  
بالباء الزائدة . ودون « ذَا » أى : في غير الفاعل : « ذَا » ، كترانضام الحاء في فعله « حب »  
ويقهم من هذا أن ضم الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمة : « ذَا » كما شرحنا .

(٣) في ص ٣٩٠ .

## المسألة ١١١ :

الأفعال<sup>(١)</sup> التي تَجَرَّى مَجَرَّى : « نِعم » وبشئ

الأصل العام : أن يقتصر كل فعل تحتويه الجملة المفيدة على تأدية معنى واحد مناسب ؛ يُكتفى به ، ولا ينضم إليه معنى آخر . وينطبق هذا الأصل العام على أكثر الأفعال الثلاثية ، حيث يقتصر كل فعل منها على تأدية معناه الخاص الواحد من غير دلالة معه على مدح ، أو : ذم . أو : تعجب . . . كالأفعال : فرح - قعد - فهم . . . و . . . ومثات غيرها - فإن كل فعل منها يؤدي معناه المعين ؛ ( وهو : الفرح ، القعود ، الفهم . . . ) تأدية مجردة من الإشعار بمدح ، أو ذم ، أو تعجب ؛ فلا صلة لها بشئ من هذه المعاني الثلاثة .

لكن من الممكن أن يدخل شئ من التغيير على صيغة كل فعل من الأفعال السابقة - ونظائرها - ليصير على وزن معين ، فيؤدي معناه الأصلي الخاص مع زيادة في الدلالة ؛ تتضمن المدح بهذا المعنى اللغوي الخاص ، أو الذم به ، كما تتضمن - في الوقت نفسه - الإشعار بالتعجب في الحالتين . فالزيادة الطارئة على المعنى اللغوي الأصلي للفعل بعد تغيير صيغته - تتضمن الأمرين معاً . وإن شئت فقل : إن الفعل الثلاثي في صيغته الجديدة ، الناشئة من التغيير يؤدي ثلاثة أمور مجتمعة ؛ هي : معناه اللغوي الخاص ، مزيداً غايه المدح بهذا المعنى الخاص ، أو الذم به على حسب دلالته الأصلية ، وأيضاً إفادة التعجب في حالتي المدح والذم<sup>(٢)</sup> .

والمدح والذم هنا خاصان ؛ لأنهما يقتصران على المعنى اللغوي للفعل ، وهذا المعنى معين محلود ، ولهذا يكون المدح به أو الذم خاصاً ، مع إفادة التعجب

(١) قد نصيقي بهذه الأفعال وأحكامها ، وننشر - أحياناً - من جرمها بعد تحويلها للمدح أو للذم وما يصحهما ، بالرغم من أن هذا التحويل قياسي . فعبداً الاقتصار على فهم الوارد منها ، والاستغناء عن محاكاته - مع صحة محاكاته - نزولاً على الدواعي البلاغية العالية . - كما سنشير في رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ وكذلك في ص ٣٩٣ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا .

« ملاحظة » : انظر حكماً آخر يتصل بهذا التحويل - سيجيء في « ج » ص ٣٨٩ - .

في كل حالة ، فلا إهمال للمعنى الخاص الأساسي للفعل ، ولا تعميم فيه ولا شمول ، ولا خلط من التعجب ، فالأسلوب هنا باشتماله على الأمور الثلاثة السالفة مختلف عنه مع « نعم وبش » ؛ لأن معناه : المدح والذم العاميين الشاملين ، الحالين من إفادة التعجب <sup>(١)</sup>

ولئلا يقوم الفعل الثلاثي <sup>(٢)</sup> بتأدية معناه الخاص مع تلك الزيادة في الدلالة إذا تحقق في صوغه أمران :

أولهما : أن يكون مستوفياً كل الشروط التي يجب اجتماعها في الفعل الذي يصلح أن تصاغ منه — مباشرة — صيغة التعجب <sup>(٣)</sup> ، وفي مقدمتها : أن يكون ثلاثياً .

ثانيهما : أن يكون على وزن : « فَعْلٌ » — بضم العين — ؛ سواء أكان مَصْغُوعاً على هذا الوزن من أول الأمر نقلاً عن العرب ؛ مثل : شَرُفَ ، وَكْرُمَ ، وَحَسَّنَ . . . . و . . . . ، أم لم يكن ؛ كفهيم <sup>(٤)</sup> ، وَجْهَلِ ، وَبَرَعَ . . . . ؛ فيصير : فَهْمٌ — جَهْلٌ <sup>(٤)</sup> — بَرُعٌ . . . .

(ومعلوم أن الفعل الثلاثي لا يخرج — في الأغلب <sup>(٥)</sup> — عن ثلاثة أوزان ؛ تنشأ من تحريك عينه بالفتح ؛ ( نحو : ذَهَبَ ) ، أو بالكسر ؛ ( نحو : عَلِمَ ) أو بالضم ؛ ( نحو : ظَرَفَ ) . أمّا أوله ففتوح في أغلب الحالات <sup>(٦)</sup> والأوزان التي

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٦٨ ففيها إشارة وافية ، موضحة لهذا . أما بيان الفروق المختلفة كلها فتأتي في : « أ و ب » من ص ٣٨٨ .

(٢) إلا الفعل : « ساء » فحكمه في ص ٣٩٢ .

(٣) سبق بيانها وشرحها في ص ٣٤٩ و ٣٨٥ من باب : التعجب ؛ — وليس من اللازم لتحقيق الشرط الأول ( وهو أن يكون الفعل ماضياً ) أن يكون هذا الماضي المراد تحويله حلقى الفاء ؛ — كما يرى بعض النحاة — فقد يكون ، أو : لا يكون ( وحروف الحلق ستة ؛ هي : الهمزة — العين — الفين — الحاء — الخاء — الهاء ) .

(٤ ٤) يرى بعض النحاة : أنه لا يجوز تحويل ( عَلمَ ، وَجْهَلِ ، وَبَرَعَ ) إلى : « فَعْلٌ » وحجته : أن هذا التحويل غير مسموع . وفي رأيه تفسير لا داعي له ، لمعارضته حكمة القياس ، والفرض منه ، ولأنه سمع تحويلها — كغيرها — عن بعض القبائل العربية .

(٥) هناك أفعال صحيحة العين ، ساكنتها أصالة وهي قليلة العدد ، ومنها : « نَعِمَ وبش » وليس منها الأفعال المعتلة العين ؛ مثل : غاب — قام — نام . . . ؛ فإن سكونها طارئ لأن عينها في الأصل متحركة .

(٦) قلنا : « في أغلب الحالات » لأن قليلا من الأفعال الماضية . مكسور الأول ؛ مثل : نَعِمَ — بِشْشَ . . .

يكون فيها مبنياً للمعلوم . والثلاثي مضموم العين لا يكون إلا لازماً ؛ ولهذا يصير الفعل المتعدى لازماً إذا تحول من صيغته الأصلية إلى صيغة : **فَعْلَل** .

وصوغه على وزن : **« فَعْلَل »** - ( يقصد تأديته لمعناه اللغوي المعين ؛ مع المدح الخاص به ، أو الذم الخاص ، ومع الإشعار بالتعجب <sup>(١)</sup> فيهما ) - يقتضى الأحكام والتفصيلات الآتية :

١ - اعتبار الفعل بعد تلك الصياغة لازماً ؛ مجرداً من الدلالة الزمنية ، وجامداً كامل الحمد ( فلا مضارع له ؛ ولا أمر ، ولا غيرهما من بقية المشتقات ) .

ب - صحة تحويل الفعل الثلاثي الصحيح <sup>(٢)</sup> ، غير المضعف <sup>(٣)</sup> ، تحويلاً مباشراً - إلى صيغة : **« فَعْلَل »** بضم العين ؛ فيفيد بعد التحويل معناه اللغوي مقروناً بالمدح أو الذم الخاصين بمعناه ، مع التعجب في كل حالة ؛ تبعاً لمعناه اللغوي الأصلي قبل التحويل ؛ ففي مثل : ( فَتَهَّم المتعلم - عدل الحاكم ، نقول : فَتَهَّم المتعلم - عدل الحاكم ؛ فيفيد التركيب الجديد معنى الفعل في اللغة ، مزيداً عليه مدح المتعلم بالفهم فقط ، ومدح الحاكم بالعدل فقط ، مع التعجب في الحالتين ) . وفي مثل : ( جَهَّل <sup>(٤)</sup> المهمل - حسد الأحمق . . . نقول جَهَّل المهمل ؛ حسد الأحمق ؛ فيفيد الأساوب معنى الفعل ، مزيداً عليه ذم المهمل بسبب جهله فقط ، وذم الأحمق بسبب حسده فقط . مع التعجب في الصورتين ) . . . ولا فرق في هذا التحويل وآثاره بين الثلاثي مفتوح العين ، أو مكسورها ، أو : مضمومها .

ويجوز في الفعل بعد تحويله إما إبقاؤه على صورته الجديدة ، وإما تسكين

( ١ ) وهو بدلالته على معناه مزيداً عليه التعجب مع المدح أو الذم الخاصين ، يختلف عن : « نعم وبئس » - كما شرحنا - .

( ٢ ) ما ليس في أصوله حرف علة . أما المعتل فتجوز أحكامه في ص ٣٩٢ .

( ٣ ) مضعف الثلاثي ما كانت عينه ولاؤه من جنس واحد . ( وسيجيء الكلام على تحويل المضعف في ص ٣٩٠ ) .

( ٤ ) انظر ما يختص بتحويل الأفعال : ( عِلِم - جَهَّل - سَمِع ) إلى : **« فَعْلَل »** - في رقم ٤ من هامش الصفحة السالفة .

عينه المضمومة ، كما يجوز تسكين عينه بعد نقل حركتها (وهي الضمة) ، إلى أوله ؛ فنقول في الصورتين الأخيرتين : ( فَهْنَمَ الْمُتَعَلِّمُ - عُدُلَ الْحَاكِمُ - جُهْلَ الْمَهْمَلُ - حَسَدَ الْأَحْمَقُ ) ... أو : ( فَهْنَمَ ... - عُدُلَ ... - جُهْلَ ... - حَسَدَ <sup>(١)</sup> ) .

ولإذا تَمَّ تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزلة : « نَعِمَ ، وبش » في الجمود ، وفي أصل دلالتهما وهي مجرد المدح أو الذم - مع مراعاة الفوارق بينهما <sup>(٢)</sup> - ، ويجرى عليه من الأحكام النحوية المخلفة ما يجرى عليهما ، فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما الذي سبق بيانه ، وقد يحتاج إلى تمييز ، وإلى « مخصوص » كما يحتاجان . ويسرى على ما عله وتمييزه وتخصوصه كل الأحكام التي تسرى حين يكون الفعل : « نَعِمَ أو وبش » . فإذا قات في المدح : فَهْنَمَ الْمُتَعَلِّمُ حامداً ، وفي الذم : خَسِبْتُ الْمَاكِرَ سعيداً ، فكأنك قات : نعم الفاهم حامداً ، وبش الماكر سعيداً - مع ملاحظة الفرق المعنوية الذي أوضحناه - . وهكذا يُطَبِّقُ على الفعل الصحيح الثلاثي غير المضعف <sup>(٣)</sup> ، بعد تحويله إلى : « فَعْلٌ » جميع ما يطبَّقُ على : « نَعِمَ وبش » ، وينخضع النوعان لأحكام واحدة ما عدا بعض الفروق المعنوية السالفة وبعض فوارق في فاعله <sup>(٤)</sup> ستأتى .

\* \* \*

(١) بالرغم من جواز الأمرين - تسكين العين على الوجه السالف ، أو نقل حركتها إلى أول الفعلين - يحسن تركهما اليوم في استعمالنا ، وعدم الالتجاء إلى استحداثهما قدر الاستطاعة ، وحسبنا الاستعانة بهما على فهم الوارد المسموع ، دون محاكاته ؛ فراراً من الغموض الشديد ، واللبس القوي . . . كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ -

(٢) من الفوارق ما يأتي في الزيادة ص ٣٨٨ وهي مختصة بالفاعل ، وأن المدح والذم بصيغة الفعل الذي تم تحويله خاصان ، وليسا عامين ، وأنها يتضمنان التعجب ، بخلافهما مع : « نعم وبش » . حيث يقتصر معناهما على المدح العام ، والذم العام ، فلا يتضمنان تعجبا .

(٣) سيجيء الكلام على المضعف في ص ٣٩٠ .

(٤) في الزيادة ص ٣٨٨ .

## زيادة وتفصيل :

١ - تبين مما تقدم<sup>(١)</sup> أن الفعل الذى يتم تحويله إلى « فَعَلَ » على الوجه المشروح إنما يدل - فوق معناه اللغوى الأصيل - على مدح خاص أو ذم خاص ، وأنه لا بد من إشرابه معنى « التعجب » فى الحالتين . وبالتخصيص فيهما والتعجب يخالف « نعم وبش » ، لأن معناه المدح العام والذم العام ولا يتضمنان تعجباً .  
ب - وينفرد « فاعل » الفعل الذى تم تحويله بأمر لا تكون فى فاعل : « نعم وبش » .

منها : صحة وقوعه اسماً ظاهراً خالياً من « أل » وما يشترط فى فاعل نعم ، ...<sup>(٢)</sup> نحو : قوله تعالى : « وَحَسِّنْ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا » ، ومثل عَدَدُ عَمَرٍ . ومنها : كثرة جره بالباء الزائدة إن كان اسماً ظاهراً ، فيُسَجَر لفظاً ويُرفع مَحَلّاً ، نحو : حَمَدَ بالجار معاشرةً ، وسعد بالرفيق مزاملةً . أى : حَمَدَ الجارُ معاشرةً ، وسعد الرفيق مزاملةً .

ومنها : صحة رجوعه - إن كان ضميراً - إلى شئ سابق عليه ؛ فيطابقه حتماً ، أو إلى التمييز المتأخر عنه فلا يطابقه . تقول : الأمين وثق رجلاً ؛ فى الفعل : « وثق » ضمير يجوز عودته على : « الأمين » المتقدم ، أو : على التمييز : « رجلاً » المتأخر عنه ، ولهذا الرجوع إلى أحدهما أثره فى المطابقة بين الفاعل الضمير ومرجعه ؛ إذ عند رجوعه للسابق تجب مطابقته فنقول : الأمينان وثقا رجلين - الأمانة وثقت فتاةً - الأمينان وثقتتا فتاتين - الأمينات وثقتن فتيات . أما عند عودته إلى التمييز المتأخر فلا تصح المطابقة ؛ بل يلتزم الإفراد والتذكير ؛ شأنه فى هذا شأن فاعل « نعم وبش » إذا كان ضميراً مستتراً ، فنقول فى كل الصور السالفة : « وثق » ، بغير إدخال تغيير عليه يدل على تأنيث ، أو تثنية ، أو جمع .

وفى سبيل يقول : « ابن عقيل والأشموني » وحاشيتهما ، عند شرحهما لكلمة : « مسجلا » فى آخر بيت ابن مالك الذى نصه : - كما سبق فى ص ٣٨٢ - .



(واجعل كبش ساء . واجعل «فعلًا» من ذى ثلاثة كنعم مسجلاً) إن معناها هو: مطلقاً عن التقييد بحكم دون آخر . . . ثم قال الخضرى مانصه<sup>(١)</sup> :  
 «لكنَّ «فَعْلَ» يخالف «نعم وبش» في ستة أمور :

اثنان في معناه : إشارته التعجب ، وكونه للمدح الخاص — أو للذم الخاص<sup>(٢)</sup> —  
 «واثنان في فاعله الظاهر ؛ جواز خلوه من «أل» نحو : وحسن أولئك رفيقاً ،  
 وكثرة جره بالباء الزائدة ، تشبيهاً بأسماع بهم ؛ كقولهم :

حبَّ بالزور<sup>(٣)</sup> الذى لا يرى منه إلا صفحة أو لِمَام<sup>(٤)</sup>  
 «واثنان في فاعله المضمير ؛ جواز عوده ومطابقته لما قبله ؛ ففى : «محمد كرمُ  
 رجلا» يحتمل عود المضمير إلى : «رجلا» كما فى نعم ، . . . وإلى «محمد» كما فى  
 فعل التعجب ، لتضمنه معناه . وتقول : المحمدون كرمُ رجلا — . . . على الأول<sup>(٥)</sup>  
 وكرموا رجلا على الثانى<sup>(٥)</sup> فقول المصنف : «كنعم مسجلاً» ليس على سبيل الوجوب  
 فى كل الأحكام . والكلام فى غير «ساء» . أما «ساء» فيلزم أحكام «بش»  
 ( . . . ) «أه كلام الخضرى .

ح — بمناسبة ما تقدم يقول الصرفيون إن أبواب الفعل الثلاثى المستعملة أصالة  
 — بحسب حركة العين فى الماضى والمضارع — ستة ، الخامس منها هو باب :  
 «فَعْلٌ يَفْعُلُ» بضم العين فيهما معاً ؛ كحسن يحسن ، وشرف يشرف أو كرمُ  
 يكرم . . . و . . . ويردفون كلامهم بتقرير أمرين<sup>(٦)</sup> :

أولهما : أن هذا الباب «الخامس» مقتصور فى أصله على الأوصاف الفطرية  
 والسجاياء الخلقية الدائمة ، أو التى تلازم صاحبها زمناً طويلاً .

ثانيهما : صحة تحويل كل فعل ثلاثى من الأبواب الأخرى إلى هذا الباب  
 ليدل الفعل بعد هذا التحويل على أن معناه صار كالغريزة والسجية فى صاحبه .

\* \* \*

(١) وهو المفهوم أيضاً من كلام الأشمونى والصبان . (٢) انظر الصبان فى هذا أيضاً .

(٣ ، ٣) سيمعاد البيت مشروحاً فى ص ٣٩١ لمناسبة هنالك .

(٤) أى : على التقدير الأول الذى يعود فيه المضمير المستتر على التمييز بعده بغير أن يطابقه ؛  
 فيظل المضمير مفرداً ، مذكراً .

(٥) أى : على التقدير الثانى الذى يرجع فيه المضمير المستتر إلى مرجع قبله فيطابقه .

(٦) سجلهما صاحب هذا العرف فى أول كتابه ص ١٨ عند كلامه على : الباب الخامس من

التقسيم الثالث للفعل بحسب التجرد والزيادة . . .

ج - فك الإدغام إن كان الفعل : « مَضَعَفًا » ، مثل : فَرَّ - لَسَجَ . . .  
ويرد إلى أصله قبل الإدغام ، فيصير : فَرَّرَ<sup>(١)</sup> - لَسَجِجَ<sup>(٢)</sup> ، ثم يُحَوَّلُ إلى :  
« فَعْعَل » : فيصير : فَرَّرَ - لَسَجِجَ . . . ثم يعود إلى الإدغام ، فيصير كما  
كان<sup>(٣)</sup> : « فَرَّ - لَسَجَ » ، تقول في الظم - مثلاً - فَرَّ الرجلُ جبانًا - لَسَجَ  
القطُّ مُوَاءً ، أو : فَرَّ بالرجل جبانًا - لَسَجَ بالقط مُوَاءً .

ويجوز حذف الفتح من أول الفعل لتحل مكانها الضمة التي في عين  
الفعل عند تحويله إلى : « فَعْعَل » ، وتسكن عين الفعل<sup>(٤)</sup> ؛ فتصير الجملة :  
فَرَّ الرجلُ جبانًا ، لَسَجَ القطُّ مُوَاءً - أو : فَرَّ بالرجل جبانًا ، لَسَجَ بالقط  
مُوَاءً .

ومن المضعف الذى تجرى عليه هذه القواعد - الفعل : « حَبَّ »<sup>(٥)</sup> عند  
تحويله إلى : « فَعْعَل » بقصد المدح ، بشرط ألا يكون فاعله كامة : « ذا »  
في مثل : « حَبَّذا » لأن « حَبَّ » في هذه الصورة المركبة مع « ذا » يجب فتح  
الحاء فيها ، وبقاء « ذا » على حالها من الأفراد والتذكير في كل الأساليب ، مهما  
كان حال الممدوح من ناحية إفراده ، وعدم إفراده ، وتذكيره أو تأنيته ، كما يجب  
في هذه الصورة أيضًا وصل الفعل : « حب » بفاعله : « ذا » كتابة ، وتركيبهما  
معًا تركيبًا خطيًا كما سبق<sup>(٦)</sup> .

أما إن كان الفاعل اسمًا ظاهرًا غير كلمة « ذا » فإن الفعل « حَبَّ » يخضع  
لما أشرنا إليه ؛ من فتح الحاء أو ضمها ، كما يجرى على فاعله الأحكام الخاصة  
بالحوّل ، والتي أوضحناها . تقول حَبَّ الجندى رجلا ، أو : حُبَّ بالجندى  
رجلا . ومنه قول الشاعر :

( ١ ) من باب : ضرب .

( ٢ ) من باب : تعيب .

( ٣ ) ويكون التمييز بين دلالتى الفعل بالقرائن الأخرى ؛ فهى التى تدل على أنه باقٍ يؤدى معناه  
الأصل ، أو أنه انتقل إلى « فَعْعَل » ليؤدى معنى المدح أو الظم .

( ٤ ) كما سبق في ص ٣٨٧ .

( ٥ ) تفصيل الكلام عليها في ص ٣٨٠ .

( ٦ ) في رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٨٢ .

حب<sup>(١)</sup> بالزور<sup>(٢)</sup> الذى لا يرى منه إلا صفحة<sup>(٣)</sup> أوليمام<sup>(٤)</sup> وهكذا<sup>(٥)</sup> . . .

\* \* \*

- (١) بضم الحاء أو فتحها ؛ طبقاً لما شرحناه . - وقد سبق البيت لمناسبة أخرى فى ص ٣٨٩ -  
 (٢) الزور : ( يستوى فيه المفرد وغيره ) ، ومعناه الزائر .  
 (٣) صفحة الشئ : جانبه .  
 (٤) جمع ليممة ( بكسر اللام وتشديد الميم ) ، وهى شعر الرأس الذى يصل إلى شحمة الأذن .  
 (٥) وإلى ما سبق من الكلام على تحويل الفعل إلى «فَعْلٌ» على الوجه الذى شرحناه يقول ابن مالك بيتاً مختصراً - سبقت الإشارة إليه ( فى هامش ص ٣٨٢ ) ؛ هو :
- وَجْعَلُ كِبَشْسَ «مَاءً» وَاجْعَلُ «فَعْلًا» مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنِعَمَ ، مُسَجَلًا  
 ( مسجلا : حراً لا يعوقه ولا يقيد قيد ) .

يطلب أن تكون : « ساء » مثل : « بشس » فى معناها وأحكامها . وأن يكون « نَعْلٌ » ( وقد زاد فى آخره ألفاً لوزن الشعر ، ) من كل فعل ثلاثى ، مثل : « نعم » فى معناها ، وفى أحكامها ، من غير تقييد يجعل بينهما فرقاً فيما سبق . هذا رأيه وليس غرضه « نعم » وحدها ، وإنما مثلها : « بشس » أيضاً . والحق أن هناك فرقاً ، بين « نعم » وهذا الفعل المحول وقد سردناها فى ص ٣٨٩ .  
 أما « ساء » فالخلاف شديد فيه ؛ أهو مثل : « بشس » تماماً فى المعنى والأحكام ، أم هو مثلها فى المعنى ، ولكنه فى الأحكام كالأفعال المحولة ؟  
 وقد أوضحنا كل ذلك فى الشرح .

## زيادة وتفصيل :

إن كان الفعل المراد تحويله معتل « الفاء » مثل : وثيق - وفيد . . .  
 فحكمه حكم الصحيح . وإن كان معتل العين بالألف ، مثل صام - هام -  
 نام - بقي على حاله ، وقدّر فيه التحويل تقديرًا عقليًا محضًا عند وجود قرينة تدل  
 على قصد المدح أو الذم ؛ ليكون لهذا التقدير أثره الواقعي في الفاعل ، وفي  
 الخصوص . . . ، وإن شئت فقل : إن حكمه هو حكم الصحيح أيضًا مع نية  
 التحويل الذي ترشد إليه القرينة . ويدخل في هذا النوع الفعل : « ساء » فيصح أن  
 يلاحظ فيه التحويل عند قيام قرينة ؛ فيستعمل استعمال الأفعال التي تحولت ،  
 ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك ؛ لأنه موضوع في أصله للذم العام الصريح <sup>(١)</sup> مثل :  
 « بشس » ؛ فتجرى عاياه أحكام « بشس » من نواحيها المختلفة .

وإن كان الفعل معتل اللام - فقط - بالواو ، أو بالألف التي أصلها الواو :  
 مثل : سَرَوَ <sup>(٢)</sup> - غَزَوَ . . . ظهرت الواو في الكلام مفتوحة وقبلها الضمة ، ولو لم  
 تكن الواو موجودة من الأصل - ويجوز تسكين ما قبل الواو مباشرة <sup>(٣)</sup> ؛ فنقول :  
 سَرَوَ - غَزَوَ ، أو : سَرَوُ - غَزَوُ .

وإن كان الفعل معتل اللام بالياء ؛ نحو : خَشِيَ ، ورَمَى <sup>(٤)</sup> ، قابت الياء  
 وَاوًا قبلها ضمة ، ويجوز تسكين ما قبلها <sup>(٣)</sup> ؛ فتصير : خَشَوُ ، أو خَشَوُ ،  
 رَمَوُ ، أو رَمَوُ .

وإن كان الفعل معتل العين واللام معًا ، وحرف العلة فيهما هو « الواو » ؛  
 مثل : قَتَوَى (من القوة ، أصله : قَوَوَ) ، فإن الواو الأولى تتحرك بالكسرة ؛  
 لتقلب بعدها الواو الثانية ياء ؛ فتصير : « قَتَوَى » فكأن الفعل بقي على حاله .  
 وإن كان معتل العين واللام معًا بالواو فالياء ، نحو : شَوَى : قلبت الياء

(١) كما سبق في ص ٣٨٠ .

(٢) سَرَوَ الرجل : صار سريرًا ، أى : غنيًا شريفًا .

(٣ و ٣) راجع التصريح (عند الكلام على : « حبذا » آخر هذا الباب) وكذا الخضرى .

(٤) لأن الألف التي في آخر الفعل أصلها ياء .

عند التحويل واواً ، لوقوعها متطرفة بعد ضمة ، ثم أدغمت الواو في الواو ، فتصير : « شَوَّ » . ويجوز عدم القلب واواً فتبقى الياء مع تسكين ما قبلها فتقول : شَوَّيَ . وكذلك نتمول في قَوَّيَ : قَوَّيَ ، ولا يجوز القلب والإدغام في هذه الحالة لأن السكون ليس أصلياً .

وإن كان معتل العين واللام معاً بالياء ؛ نحو : حَيَّ ، وعَيَّ . . . لم يصح تحويله <sup>(١)</sup> . . .

هذا ملخص ما جاء في المطولات المتداولة خاصاً بتحويل الفعل المعتل مع تعدد الآراء ، وشدة الخلاف فيه . ولا أعرف أن النحاة نقلوا لأكثر هذه الصور أمثلة مسموعة تؤيد كلامهم . فهل هي صور خيالية تدريبية . ؟ لا يحسن اليوم استعمال شيء منها ؛ سواء أكانت خيالية محضة أم لها مسموع يؤيدها ؛ لأنها ثقيلة ، مجافية للأسلوب الأدبي الرفيع ، والذوق البلاغي السائع . وفي الميادين اللغوية الأخرى ما يغني عنها تماماً — كما أشرنا من قبل <sup>(٢)</sup> — .

\* \* \*

(١) راجع انهم ، وشرح التصريح في باب : « نعم وبئس » عند الكلام على تحويل الثلاثي إلى : « فَعْلَل » . وكذلك الصبيان في هذا الموضع ، ثم حاشية ياسين على شرح التصريح في أول باب التعجب .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ وفي رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ .

## المسألة ١١٢ :

أَفْعَلُ التفضيل<sup>(١)</sup> .

يتضح معناه من الأمثلة الآتية :

في هذه الأمثلة كلمات مشتقة على وزن : « أَفْعَل » ؛ ( هي : أَكْبَر - أَقْدَم - أَوْسَع - أَسْرَعَ - أخطر . . . ) فما المعنى الذى تؤديه كل واحدة فى جملتها ؟	الشمس أكبرُ من الأرض . أهرام <sup>(٢)</sup> الجيزة أقدمُ من مدينة القاهرة . المحيطات أوسعُ من اليابسة . الطائرات أسرعُ <sup>(٣)</sup> وسائل الانتقال . المنافق أخطرُ من العدو الظاهر .
--	--

إن كلمة : « أكبر » - فى المثال الأول - تدل على أمرين معاً ؛ هما : اشتراك الشمس والأرض فى معنى مُعَيَّن ؛ هو : « الكِبَر » ، وأن الشمس تزيد على الأرض فى هذا المعنى .

وكلمة : « أقدم » - فى المثال الثانى - تدل على أمرين معاً ؛ هما : اشتراك الأهرام والقاهرة فى معنى معين ؛ هو : « القِدَم » وأن الأهرام تزيد عليها فى هذا المعنى .

وكلمة : « أوسع » - فى المثال الثالث - تدل على اشتراك المحيطات واليابسة فى معنى معين ؛ هو : السَّعة ، والمحيطات تزيد عليها فيه . . . ومثل هذا يقال فى الباقى . . . وفى نظائره .

فكل كلمة من هذه الكلمات المشتقة - ونظائرها - تسمى : « أَفْعَلُ

( ١ ) ربما كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات . ولكننا وضعناه هنا اتباعاً لترتيب ابن مالك فى : « ألفيته » .

( ٢ ) جمع : هَرَم ؛ بناء فرعونى قديم ، له شكل هندسى ؛ خاص .

( ٣ ) الماضى : سَرَّعَ ، مثل : صَفَّرَ .

التفضيل<sup>(١)</sup> » وتعريفه : (أنه اسم ، مشتق ، على وزن : « أفعلل » يدل - في الأغلب<sup>(٢)</sup> - على أن شيئين اشتركا في معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه) . فالدعائم أو الأركان التي يقوم عليها التفضيل الاصطلاحي - في أغلب حالاته - ثلاثة :

(١) صيغة : « أفعلل » ، وهى اسم ، مشتق .

(٢) شيئين يشتركان في معنى خاص .

(٣) زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص .

والذى زاد يسمى : « المُفَضَّل » ، والآخر يُسَمَّى : « المُفَضَّل عليه » ، أو : « المفضل » . ولا فرق في المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمراً حميداً ، أو ذمياً<sup>(٣)</sup> .

وبدل أفعل التفضيل - في أغلب صوره - على الاستمرار والدوام<sup>(٤)</sup> ، ما لم توجد قرينة تعارض هذا ، فشأنه في الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة على الوجه المشروح في بابها<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

طريقة صياغته :

يُصاغ « أفعلل التفضيل » من مصدر الفعل الذى يراد التفضيل في معناه ، بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفياً كل شروط « التعجب » التى عرفناها<sup>(٥)</sup> في

(١) هذه التسمية اصطلاحية ، أى : الصيغة التى على وزن : « أفعل » ؛ لتدل على التفضيل أو المفاضلة ؛ ( وهى : الزيادة في أمر حسن أو قبيح ؛ كما سيبنى عند تعريفه ) . أما « التفضيل » غير الاصطلاحي فليس له ضوابط معينة ، وإنما هو متروك لبراءة المتكلم ، ومقدرته البلاغية التى تمكنه من اختيار الألفاظ والأساليب الدالة على المفاضلة بين شيئين في أمر ، وزيادة أحدهما على الآخر في هذا الأمر ، من غير استخدام الطريقة الاصطلاحية .

(٢ ٢) في الزيادة والتفضيل - ص ٤٠٦ - بيان مفيد عن المقصود بالاشتراك ، وعن الزيادة ، وأن « أفعلل » التفضيل قد يفيد البعد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامة .

(٣) نص على هذا صاحب التسهيل ( راجع هامش ص ٢٣٨ ) .

(٤) في ص ٢٨١ م ١٠٤ .

(٥) ص ٣٤٩ .

بابه . . . ( بأن يكون فعلاً ثلاثياً<sup>(١)</sup> ، متصرفاً ، تاماً ، مبنياً للمعلوم<sup>(٢)</sup> . . .  
 و . . . و . . . و . . . ) . فالشروط التي يجب توافرها لصياغة « أفعال التفضيل »  
 هي - نفسها - الشروط التي لا بد من توافرها لصوغ « فعلتى التعجب » ؛  
 مثل الأفعال : سمع - عدل - فهم - بعد - بقى - خبث . . . و . . .  
 ومن الأخيرين جاء : « أبقتى - وأخبثت » في قول الشاعر :

الخير أبقتى<sup>(٣)</sup> ، وإن طال الزمان به والشر أخبث ما أوعيت من زاد  
 فإن كان الفعل غير مستكمل الشروط ، وكان السبب هو جموده أو عدم  
 قبول معناه للمفاضلة ( كالفعل : مات - فتنى - عدم . . . ) لم يحز التفضيل  
 منه مطلقاً ؛ ( بطريق مباشر ، أو غير مباشر ) ؛ لأنه يجموده لا مصدر له<sup>(٤)</sup> ،  
 ولأنه بعدم قبوله للمفاضلة يفقد الأساس الذى يقوم عليه التفضيل فى أغلب  
 حالاته .

أما إن كان السبب فقد شرط آخر غير الشرطين السابقين فإن<sup>(٥)</sup> صياغة  
 « أفعلت » تمتنع من مصدره مباشرة<sup>(٥)</sup> ، وتصاغ - كالتعجب - من مصدر

( ١ ) إن كان الفعل رباعياً على وزن : « أفعلت » ففيه الخلاف السابق فى التعجب ص ٣٤٩ .  
 ومن المسموع الذى فعله رباعى قولهم : « هو أعطاهم الدراهم ، وأولاهم بالمعروف » . وهذان شاذان  
 عند من يمنع ذلك مطلقاً ، وعند من يمنعه إذا كانت الهدية للثقل . أما قولهم : هذا المكان أفقر من غيره  
 فشاذ عند من يمنعه مطلقاً ، لأن هزمت ليست للثقل .

( ٢ ) مع ملاحظة الخلاف فى أمر المبني للمجهول ، ونتيجته ، وأثر ذلك فى الحكم ؛ على الوجه  
 الذى سبق تمييزه فى ص ٣٥٠ - مع الرجوع إلى البحث الهام الذى يعارض أن يكون فى اللغة العربية  
 أفعال ملازمة للبناء للمجهول دائماً ( وقد تقدم فى ج ٢ م ٦٧ ص ١٠٢ - ) .

( ٣ ) أصل الكلام : أبقتى من غيره ، فالمفضل عليه محذوف ؛ طبعاً لما سيجىء ، فى ص ٤٣٠ .  
 ( ٤ و ٤ ) يرى بعض النحاة أن الفعل المنى كالجاء لا يجىء منه التفضيل مطلقاً - بطريقة  
 مباشرة أو غير مباشرة - لأن المصدر المؤول يكون فى حالة النفى معرفة ؛ فلا يصح أن يكون تمييزاً .  
 لكن التحقيق صحة مجىء التفضيل فيه بالطريقة غير المباشرة ؛ إما لصحة مجىء كلمة : « عدم » قبله  
 وإما لصحة تنكيره ، فليس من اللازم أن يكون معرفة فى كل الأحوال .

( ٥ ) ومن الشاذ استعمال كلمتى : « خير » و « شر » - فى التفضيل ؛ لأن صيغتهما الحالية الظاهرة  
 تخالف صيغته ، نحو : الكسب القليل خير من البطالة ، والبطالة شر من المرض . وقولهم : ( خير الناس  
 أذعنهم للناس ، وشرهم أقرهم إلى الإساءة والعدوان ) وقول الشاعر :

إذا كان وجه العذر ليس بيسين فإن اطراح العذر خير من العذر



فعل آخر مناسب للمعنى ، مستوف للشروط ، ويوضع بعد صيغة « أفعل » مصدر الفعل الأول - الذى لم يكن مستوفياً للشروط ، - منصوباً على التمييز .  
فمثلاً الفعل : تعاونَ ، لا . . يُصاغ من مصدره « أفعل » التفضيل مباشرة ؛ لأنه فعل خماسى ؛ فنصوغه بطريقة غير مباشرة « بأن نأخذه من مصدر فعل آخر مناسب ( مثل : كَسَبَ - كَثُرَ - نَفَعَ . . ) ونجعل بعده مصدر الفعل

= وشَرَّ العالمين ذُوو خمول إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا

وخير الناس ذو حسب قديم أقام لنفسه حسباً جديداً

أى : أخيرَ وأشَرَّ ؛ حذف هزتها لكثرة الاستعمال حذفاً شاذاً . ومن الجائز إرجاعها عند استعمالها ، فقد ورد الكلام الفصحى مشتملاً عليها . وفعلها المسدوع « خاويَ خَيْرَ ، وشَرَّ يَشَرُّ » ويرى بعض اللغويين أنها اسمان جامدان لا فعل لواحد منهما فجاء التفضيل منهما شاذ عنده . ففهما على هذا الرأى شذوذان ؛ صوغهما من الجامد ، وسقوط هزتهما . أأ على الرأى الأول - وهو الصحيح - ففهما شذوذ واحد ؛ هو سقوط هزتهما ، لأن لكل منهما فعلاً وقد اجتمع فى آية قرآنية استعمال كلمة « خير » لغير التفضيل ، ثم للتفضيل ، فى قوله تعالى : ( . . . إنَّ يَسْعَى الله فى قلوبكم خيراً يؤتوكم خيراً مما أخذ منكم . . . ) .

ومثلها فى حذف الهزمة شذوذاً : « حَبَّ » فى قول القائل : ( وحَبَّ شئ إلى الإنسان ما مُنْعَمًا ) ، أى : أحب شئ . . وجاء فى ص ٦٠ من مجلة المجمع اللغوى القاهرى : ( عدد البحوث والمحاضرات التى أُلقيت فى مؤتمر الدورة الثلاثين ، لسنة ١٩٦٣-١٩٦٤ ) ما نصه على لسان أحد الأعضاء : ( قالوا إن الهزمة حذفت فى التفضيل من كلمتى : « خير وشَرَّ » لكثرة الاستعمال ، وذلك ادعاء لا دليل عليه ، ولا يتناسب مع معانى لفظى : « خير وشَرَّ » لأنها يفيدان التفضيل أو الزيادة بمادتهما ، كما تفيد ذلك ألفاظ كثيرة بوضعها اللغوى : مثل زائد ، وناقص ، وعال ، وسافل . . . وإن استعمال هاتين الكلمتين فى معنى « أفعل » إنما كان على معنى الاستغناء بهما عن بناء وزن « أفعل » من مادتهما ؛ لأن قصد المفاضلة الذى يصاغ له « أفعل » قد حصل من أصل المادة بحيث لو بنى منها وزن « أفعل » لكان تحصيلاً للحاصل ، أو تفضيلاً على تفضيل ، وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك فى الكافية ) . ا هـ .

ولا أثر لهذا الرأى يرتب عليه حكماً خاصاً . سوى الحكم بمنع استعمال : « أَخْيَرُ ، وأَشَرَّ » بغير حجة قوية ؛ إذ كيف يمنع استعمالها ولكل منهما فعل ثلاثى يصح صوغ التفضيل من مصدره قياساً كسائر الأفعال الثلاثية الصالحة لذلك ؟ وأيضاً فاللفظان مسموعان بصيغة التفضيل ولا اعتراض على استعمال الكلمة المسموعة بنصها الوارد . وفوق هذا فالكلمات التى سبقت هنا لتأييد المنع ( ومنها : زائد ناقص - عال - سافل . . . ) كلمات يصح صوغ التفضيل من مصادرها قطعاً . فلا دليل فيها على المنع . . .

وشذ كذلك صوغ « أفعل » من اسم العين ، ( أى : من الاسم الدال على ذات ، وشئ به مجسم ) فقد ورد : « هو أحسنُ البعيرين » أى : أكثرهما أكلاً ؛ فبنوا « أفعل » من شئ به مجسم : هو ، الحنك . كما شذوهم : هذا الكلام أعصر من ذاك فبنوه من الفعل : « اختصر » المبني للمجهول ، الزائد على ثلاثة ؛ فاجتمع فيه شذوذان . . . وهكذا . . . وكل ما جاء مخالفاً للشروط فإنه يحكم عليه بالشذوذ ؛ فيستعمل كما ورد من غير أن يقاس عليه غيره .

الأول (وهو التعاون) تمييزاً منصوباً ؛ فنقول : فلان أكبر تعاوناً من أخيه ، أو : أكثر تعاوناً ، أو : أنفع تعاوناً ، أو : أقل . أو : أضعف . . . أو ما شاكل هذا مما يساير المعنى .

والفعل : « خَصِرَ » لا يصاغ مع مصدره مباشرة « أفعَلْ » للتفضيل ؛ لأنه يدل على لَوْن ظاهر ؛ فنصوغه — بالطريقة السالفة ، « غير المباشرة » — من مصدر فعل آخر مناسب ، ونجعل بعد « أفعَلْ » مصدر الفعل الأول ، وهو : « الخُضْرَة » منصوباً على التمييز . فنقول : ورقُ الليمونِ أشد خُضْرَةً من ورق القصب . . . (١)

(١) ومن المسموع في الألوان : « أسودُّ من حَلَكِ الغراب » — « أبيضُّ من اللبن » ، وكل هذا من الشاذ عندهم ؛ يحفظ ولا يقاس عليه . وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت صيغتها نصّاً في المفاضلة اللونية ؛ فهل يراد عدم التوسع في استعمالها في سواد شيء أو بياض شيء غير الشيء الذي وردت فيه نصّاً ؟ نعم ، وهذا توضيح لا داعي له . بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون توضيح لا داعي له أيضاً ، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد ، بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا ، ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد ، وفي العادة الواحدة ، وتفاوتها تفاوتاً واسع المدى كالمعروف اليوم في البياض ، والحمرة ، والخضرة ، والسواد . . . وسائر الألوان . وكذلك المعروف عند الأطباء في العاهات ، كعاهة العمى — مثلاً — فنه عمى الألوان ، وعمى الضوء . . . وكذا أكثر العاهات . وكل ما سبق يقتضى التفضيل بين درجات اللون الواحد — أحياناً — والعاهة الواحدة أو العيب الواحد أيضاً . ومثل هذا يقال في للتعجب — كما سبق في بابهِ —

والحجة التي يحتجون بها لمنعه — (وهي : أن صيغة « أفعَلْ » هي أيضاً صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان ؛ فيلتبس الأمر بين المعنيين) — حجة واهية يمكن دفعها بالقرائن ، ومنها : « من » الداخلة على المفضل عليه في مثل : فلان أبيض من فلان ، وهذا الزرع أخضر من ذلك ؛ فيكاد يمتنع اللبس في هذا النوع من التفضيل الذي يشتمل أسلوبه على كلمة : « مِنْ » هذه . نعم قد تشبه أحياناً بكلمة : « من البيانية » ، ولكن هذا الاشتباه يمكن دفعه أيضاً ، والتغلب عليه بالقرينة التي تزيله . وكذلك الشأن في النوعين الآخرين من أنواع « أفعَلْ التفضيل » وهما : « المقرون بأل » ، و « المضاف » فإن احتمال اللبس فيهما قليل ، وهو على قلته مما يمكن دفعه بالقرينة التي تحدد الغرض ، وتوجه — في كل ما سبق — إلى أحد المعنيين دون الآخر ؛ كما يحصل في غير هذا الباب ، وبخاصة بعد موافقتهم على قياسية المعنوى (الذي سيبيء الكلام عليه بعد هذا مباشرة) ، ومن ثمَّ كان المذهب الكوفي الذي يبيح الصياغة من الألوان والعيوب والعاهات أقرب للسداد واليسر . وعليه قول المتنبي : — وهو كوفي — في الشيب :

إِبْعَدْ ، بَعْدَتْ بِيَاضًا لَا بِيَاضَ لَهُ      لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلُمِ =

والفعل : عَرَجَ ، لا يصاغ — مباشرة — من مصدره « أفعل » ، لأنه فيعمل يدل على عيب ظاهر ، وإنما نصوغ « أفعل » بالطريقة السالفة « غير المباشرة » ؛ فنقول : هذا الفتى أَوْضَحَ عَرَجًا من غيره .

وبهذه المناسبة نذكر أن الأفعال الدالة على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها « أفعل التفضيل » مباشرة إذا كانت الألوان والعيوب حسية ظاهرة . أما إن كانت معنوية داخلية فيصح أن يصاغ منها مباشرة ؛ مثل : فلان أَبْلَسُهُ من فلان ، أو : أحرق من فلان ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرق منه ، أو : أعجم منه ، أو : أبيض سريرة منه ، أو : أسود ضميراً منه . . . . (١)

يتبين من كل ما تقدم أننا نواصل بالطريقة « غير المباشرة » ، إلى التفضيل إذا فَعَّلَ الفعلُ المتصرف القابل للمفاضلة ، بعض الشروط الأخرى . — ولا مانع من استخدام هذه الطريقة أيضاً مع الفعل المستوفى — وهى نفسها التى أوصأنا إلى التعجب مما لم يستوف فعله بعض الشروط . وقد سبق شرحها فى بابها — فنستعين بها هنا على الوجه السالف لتوصلنا إلى التفضيل كذلك .

== جاء فى شرح السكبرى لديوان المتنبي ( ج ٤ ص ٣٥ ) عند شرح البيت السالف ما نصه : « وأما قول أصحابنا الكوفيين فى جواز « ما أفعله » ، فى التعجب من البياض والسواد خاصة من دون سائر الألوان فالجدة لهم فى مجيئه ؛ نقلاً وقياساً . فأما النقل فقول طرفة ، وهو إمام يستشهد بقوله :

إذا الرجال شَتَوْا واشتدَّ أكلهمو      فأنَّت أبيضهم سربال طباخ

فإذا كان يرتضى قوله فالأولى أن يرتضى قوله فى كل ما يصدر منه ، ولا ينسب هذا إلى شذوذ وقول الآخر :

جارية فى درعها الفضفاض      أبيض من أخت بنى إباح

وأما القياس فإنما جوزناه فى السواد والبياض لكونهما أصل الألوان ومنهما يتركب سائر الألوان . إذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان ( ١٠١ . هـ ) .  
والحق أن الاختصار على هذين اللونين لا معنى له بعد ما قدمنا . ( انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥١ ) .

( ١ ) راجع حاشية « ياسين » على شرح التصريح ، أول باب : « أفعل التفضيل » .

ومما تجب ملاحظته: أن صيغة «أَفْعَلْ التفضيل» ، ومعناها ، وأحكامها ، تختلف اختلافاً كثيراً عن صيغتي «التعجب» ومعناها ، وأحكامهما في أمور عرضنا لها هنا وهناك . ومنها : أن المصدر هنا ينصب على اعتباره ، تمييزاً ، وَيُنْصَبُ هناك على اعتباره مفعولاً به <sup>(١)</sup> . . .

ومنى تمت صيغة ؛ «أَفْعَلْ» على الوجه السالف صارت اسماً جامداً ؛ ويرتب على جموده أمران :

أولهما : ألاّ توجد له صيغة أخرى تدل على التفضيل الاصطلاحي ؛ فليس له بعد هذه الصياغة — ماض ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول . . . ولا شيء آخر من المشتقات أو غير المشتقات ؛ لأن التفضيل الاصطلاحي مقصورٌ على صيغة : «أَفْعَلْ» وحدها ، وهي جامدة ؛ كما أوضحنا ، ولا يتقدم عليها شيء من معمولاتها — طبقاً لما يلي <sup>(٢)</sup> —

(١) وفي صياغة «أفعل» يقول ابن مالك في باب خاص عقده باسمه :

صُنْعٌ مِنْ مَّصْنُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ : «أَفْعَلْ» لِلتَّفْضِيلِ ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

أى : صنع «أفعل» للدلالة على التفضيل — من مصدر الفعل الذى يصاغ منه التعجب . وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذى منع الصوغ منه هناك ( فعنى : ائب اللذأبى : امنع الذى مُنِع ) ثم قال :

وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجُبٍ وَصِلَ لِمَانَعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

يريد : ما يتوصل به — من طريق غير مباشر بسبب مانع يمنع التعجب المباشر — صِلَ به إلى التفضيل عند وجود مانع .

(٢) وهذا حكم عام في كل العوامل الجامدة — كما سبق في ص ٣٥٧ ، وفي رقم ٢ من هامشها — إلا بعض حالات معدودة — نصوا عليها في مواضعها الخاصة بمناسباتها ، ومنها الحالة الآتية في ص ٤٠١ وأخرى في هامش ص ٤٠٤ . توجب التقدم .

ومنها : جواز التقدم على «أفعل التفضيل» للضرورات الشعرية — ونحوها مما يدخل في حكم الضرورة — إذا كان معموله شبه جملة ، كالذى في قول القائل :

وللحلم أوقات وللجهل مثلها ولكن أوقاتي إلى الحلم أقرب  
والأصل : أقرب إلى الحلم . . . ( والجهل هنا : الغضب والانتقام ) .

ثانيهما : ألا يتقدم عليه - في حالة الاختيار - شيء من معمولاته ، إلا حالة واحدة <sup>(١)</sup> سيجيء الكلام عليها في القسم الأول الآتي .

\* \* \*

أقسامه ، وحكم كل قسم :

هو ثلاثة أقسام :

(١) مجرد من « أل » والإضافة . (٢) مقترن « بأل » .

(٣) مضاف .

فأما القسم الأول المجرد من « أل » والإضافة « فثل : « أفضل » ، و « أنفع » في قول بعضهم لطريف : لا أدرى ! أجِدُّكَ أَفْضَلُ من مزحك ، أم مزحك أنفعُ من جدك . ومثل : « أَحْسَنَ » في قول الشاعر :

وَإِنِّي رَأَيْتُ الضَّرَّ أَحْسَنَ مَنَظَرًا      مِنْ مَرَأَى صَغِيرٍ بِهِ كِبَرُ  
(٢) . . . . .

وحكم هذا القسم أمران :

(١) وجوب إفراده وتذكيره في جميع حالاته .

(٢) وجوب دخول « من » جارة للمفَضَّل عليه ( أى : للمفضول ) .

١ - فأما الأمر الأول ( وهو : وجوب إفراده وتذكيره ) ، فيقتضى أن تكون صيغته واحدة في كل استعمالاته ولو كان مسنداً لمؤنث ، أو لمثنى ، أو لجمع ، فلا بد أن تلازم هذه الحالة دائماً ؛ نحو : الجِمالُ أصبر من غيره على العطش - الجِمالان أصبر من غيرهما - . . . الجِمالُ أصبر من غيرها . . .

(١) في ص ٤٠٣ - رقم ٢ - وهناك حالة أخرى سبق عرضها موصلة مفصلة ( في باب « الحال » ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ « د » . وكذلك في رقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ من ذلك الجزء والباب ) وملخصها : - وهذا الملخص لا يغنى عن الأصل السابق - أن أفعل التفضيل قد يقضى حالين ؛ إحداهما تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره في الحال الأخرى . فالأحسن أن تتقدم إحداهما على عاملها ( وهو أفعل التفضيل ) وتتأخر الثانية عنه ؛ نحو : الحقل قُطِنَا أنفعُ منه قبحا - الفدان عبأ أحسنُ منه قطناً - المتعلم تاجراً أقدرُ منه زارعاً . وأجاز بعض النحاة تأخير الحالين معا عن أفعل التفضيل بشرط أن تقع بعده الأولى مفصلة من الثانية بالمفضل عليه . . . راجع ج ٢ ) (٢) ومثل قول الشاعر :

الموت أحسن بالنفس التي أَلِفَتْ      عزَّ القناعة ، من أن تسأل القوتا

— الناقاة أصبر من غيرها . . . — الناقتان أصبر من غيرهما . . . — الشوق أصبر من غيرهن . . .

ب — وأما الأمر الثاني وهو : دخول : « مِنْ » <sup>(١)</sup> جارة للمفضل عليه ( أى : للمفضل ) فأمر واجب أيضاً ، بشرط أن يكون قصد التفضيل باقياً . ولها كان وجودها دليلاً على إرادة التفضيل ، وعدم انسلاخ « أفْعَلْ » عنه . وهى مختصة بهذا القسم وحده ، وبدخولها على المفضل دون غيره ، ولا وجود لها فى القسمين الآخرين . — كما سيجىء عند الكلام عليهما — ولا يجر المفضل غيرها من حروف الجر . ون الأثلة — غير ماسبق — قول المتنبي :

وما ليلٌ بأطولَ من نهاري يَظَلُّ بلحظِ حُسّادى مَشُوباً  
وما موتٌ بأبغضَ من حياةٍ أرى لهمو معى فيها نصيباً

ودخول « مِنْ » جارة للمفضل عليه يستلزم أحكاماً لهما ؛ منها :

١ — جواز حذفهما معاً ، بشرط وجود دليل يدل عليهما ؛ كقوله تعالى : (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) ، أى : والآخرة خير من الدنيا ، وأبقى منها . وقد اجتمع الحذف والإثبات فى قوله تعالى : (أنا أكثرُ منك مالا ، وأعزَّ نفراً) ، أى : أعز نفراً منك . وقول الشاعر :

ومن يصبرُ يجذُ غِبُّ صبره أَلَذُّ وأَحلى من جَنَى النحل فى الفم

أى : أَلَذُّ من جنى النحل . . .

وإذا حذفنا من اللفظ كانا ملحوظين فى النية والتقدير ؛ وصارا بمنزلة المذكورين <sup>(٢)</sup> .

(١) ومعناها هنا : الابتداء أو المجاوزة ، فإذا كانت للابتداء فهى لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح ؛ نحو : النشيط أفضل من الخامل ، ولا ابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ؛ نحو : المنافق أضر من العدو . وإذا كانت للمجاوزة فعناها أن المفضل جاوز المفضل فى الأمر الحمود أو المذموم . . . و « مِنْ » هذ غير « مِنْ » التى تسمى للتعدي المجردة ( أى : التعدي التى لا دلالة معها على التفضيل مطلقاً ؛ لأنه غير مراد ) ومن صورها ما يجىء فى « الملاحظة » الخاصة : ص ٤٠٥ .  
(٢) يقول ابن مالك فى (أفعل التفضيل المجرد ، ووصله بالحرف : « من » لفظاً أو : تقديرًا) :

وأكثر مواضع حذفهما حين يكون « أفعل » خبر مبتدأ ، أو خبر ناسخ ، أو مفعولا ثانياً لفعل ناسخ ( مثل ظن وأخواتها . . . ) أو مفعولاً ثالثاً لفعل ينصب ثلاثة ( كالفعل : وأرى . . . ) ؛ نحو : قَرَعَ الحجة بالحجة أنفع . . . وهو بالعالم أليق . . . - ربّما كان ازدراء السفیه أنجعَ في إصلاحه . . . -

فلو طالعت أحداث الليالي وجدت الفقر أقربها انتياباً<sup>(١)</sup>

وَأَنَّ البرَّ خيرٌ في حياةٍ وأبْقَى بعد صاحبه ثوابا

- أعلمت الجازع احتمال المشقة أجدر بأصحاب العزائم والمهم . . .

ويقل حذفهما إذا كان « أفعل » حالا . نحو : تَوالتِ النغمات أنعشَ للقلب وأندى للفرّاد ، وأذهب للأسى . . . ومثل قول الشاعر :

دَتَوْتُ - وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ - أَجْمَلًا فَظَلَّ فَوَادِي فِي هَوَاكَ مَضَلَّلًا

يريد : دَتَوْتُ أجملَ من البدر ، وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ ، فكلمة « أجمل » حال من الفاعل : « التاء » . وهذا النوع من الحذف - على قلته - قياسيٌ تجوز محاكاته . وكذلك يقل حذفهما إن كان « أفعل » نعتاً لمنعوت محذوف مع عامله لقريظة ، نحو : اتجه . . . أوسع مساحةً ، وأكثرَ خصباً ، وأرحبَ للغريب صدرًا . والأصل : اتجه ، واقصد بلدًا أوسع مساحةً . . . و . . . والأحسن عدم جواز القياس على هذا النوع ؛ لكثرة الحذف فيه ، وتوقع اللبس في فهمه . . .

(٢) ومن الأحكام : وجوب تقديمهما أحياناً على عاملهما وحده ، وهو :

« أفعل » دون تقديمهما على الجملة كإيها . وإنما يجب التقديم على عاملهما إذا كان المجرور اسم استفهام ؛ كهذا السؤال : فلان ممن أفضل ؟ والأصل : فلان أفضل ممن ؟ أو كان المجرور مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : فلان من ابن من أفضل ؟

= وَأَفْعَلُ التفضيلِ صلته أَبَدًا تَقْدِيرًا ، أَوْ لَفْظًا بِ « مِنْ » إِنْ جُرِّدَا

ثم يقول في بيت سيعاد ذكره لمناسبة أخرى في ص ٤١٦ :

وَلِإِنْ لَمْ تُكْوَرِ يُضَفَّ أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

(١) ترددوا على الناس ، ذهاباً ومجيئاً إليهم .

والأصل فلان أفضل من ابن من؟ ولا يجوز التقديم في غير حالتي الاستفهام السالفتين<sup>(١)</sup> إلا للضرورة الشعرية كقول القائل :

وإنَّ عناءَ أَنْ تُناظِرَ جاهلاً فيحسب - جهلاً - أنه منك أعلم  
وقول الآخر :

إذا سائرت أسماءُ يوماً ظعينة<sup>(٢)</sup> فأسماءُ - من تلك الظعينة أملحُ  
والأصل : (أعلم منك) - وأيضاً (فأسماء أملح من تلك الظعينة) . فقد تقدم الحرف « من » مع مجروره ، مع أن الكلام خبرى ، وليس إنشائياً استفهامياً<sup>(٣)</sup> . . .

٣ - ومنها : امتناع الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا بمعموله ، أو : « لو » وما يتبعها ، أو : النداء - فثال الفصل بالمعمول قوله تعالى : (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) ، وقول الشاعر :

وظلم ذوى القربى أشدُّ مضاضةً على المرء من وقع الحسام المهند  
وقول الآخر :

لولا العقول لكان أدنى<sup>(٤)</sup> ضيغم أدنى<sup>(٥)</sup> إلى شرف من الإنسان<sup>(٦)</sup>

(١) هناك حالة أخرى يتقدم فيها معمول « أفعل التفضيل » على عامله أفعل التفضيل . وقد سردنا ملخصها في رقم ١ من هامش ص ٤٠١ ، وقلنا إن هذا الماخص لا يفنى عن البيان والتفصيل المذكورين في باب الحال ، ( ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ « د » ورقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ هناك ) .  
(٢) المرأة في هودجها ، ( تكريراً وصيانة لها )

(٣) وفي تقديم « من » مع مجرورها في حالتي الاستفهام يقول ابن مالك في بيته السابع والثامن - وسيدكران لمناسبة أخرى في ص ٤١٩ - :

وإنْ تَكُنْ بِتِلْوَ « مِنْ » مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا - ٧  
كَيْفَ تَكُنْ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَكِنِّي إِنْ تَكُنْ مُسْتَفْهِمًا بِالْأَمْرِ التَّالِي : « مِنْ » ، وهو مجرورها ، فقدمها وجوباً في كل الحالات . ثم قال : ورد التقديم نَزْراً ( أى نادراً ) في حالة الإخبار . أى في حالة الكلام الخبرى ، لا الإنشائى الذى شرحناه .

وما يلاحظ أن المثال الذى في البيت الثانى معيب ؛ للسبب الموضح في الصفحة الآتية :  
(٤) أقل . (٥) أقرب .

(٦) سيدكر هذا البيت لمناسبة أخرى في ص ٤٣٣ .



ومثال الفصل بكلمة : « لو » وما يتبعها قول الشاعر :

ولفوكِ أطيبُ - لو بذلتِ لنا - من ماءِ مَوْهِيَةٍ<sup>(١)</sup> على خَصْرِ  
ومثال النداء : أنتِ على أداءِ المَهْطَامِ الجِسَامِ أقدرُ - يا صديقي - من  
صفوة الأخلاء .

وقول الشاعر :

لم ألقَ أَخْبَثَ - يا فرزدقُ - منكمو ليلا ، وَأَخْبَثَ بالنهار نهارا  
فلا يحوز الفصل بينهما بأجنبي (وهو الذى ليس معمولاً لأفْعَل) ولا بشيء  
غير ما سبق ؛ ولهذا حكموا بالخطأ أو الشذوذ على مثل : ممن أنت أفضل ؛ لأن  
الجار والمجرور : (ممن) متعلقان « بأفضل »<sup>(٢)</sup> ، و « أنت » مبتدأ خبره :  
« أفضل » وقد فصل المبتدأ بين « أفضل » والجار مع مجروره ، مع أن المبتدأ أجنبي  
من أفضل ، (أى : ليس معمولاً له) .

« ملاحظة » : قد يصاغ « أفعل التفضيل » من مصدر فعل يتعدى بحرف  
الجر « مِن » ؛ كالفعل : قَرُبَ ، بَعُدَ . . فعند التفضيل يجرى هذا الحرف  
مع مجروره ، إماماً متقدمين على « مِن » الجارة للمفضول ومتوسطين بينها وبين  
« أفعل » ؛ نحو : المجَرَّبُ أقرب من الصواب من الناشئ ، وإماماً متأخرين  
عنهما ؛ نحو : المجرب أقرب من الناشئ من الصواب<sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

(١) نقرة في جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد .

(٢) ويجب تقديمها عليه وحده في هذه الصورة .

(٣) وهذا النوع الخاص بالتعدى يخالف النوع الذى سبق في ص ٤٠٢ وهو الخاص بدخول

« من » على المفضل عليه - كما ستجىء الإشارة لهذا في ص ٤١٢ .

## زيادة وتفصيل :

١ - عرفنا <sup>(١)</sup> أن : « أفعل التفضيل » يدل - في الأغلب - على اشتراك شيئين في معنى خاص ، وزيادة أحدهما على الآخر فيه . . . . . ، فما ضابط الاشتراك ؟ ! .

ليس للاشتراك ضابط معين يحدد أنواعه ، وإنما يكفي أن يتم على وجه من الوجوه يكون به واضحاً ومفهوماً للمتخاطبين ، ولو كان اشتراكاً ضدياً ، أو تقديرياً ، كقول إنسان في عدوين له : هذا أحسب إلى من ذلك . وفي نوعين من الشر : هذا أحسن من هذا . يريد في المثال الأول : هذا أقل بغضاً عندى ، ويريد في المثال الثانى : هذا أقل شراً من الآخر ؛ فليس في نفس المتكلم قدر مشترك من الحب والحسن لهذا ، أو لذلك . وإنما القدر المشترك هو الكره والقبح اللذان يضادان الحب والحسن . فالاشتراك إنما هو في أمر مضاد في معناه لمعنى : « أفعل » المذكور في الجملة ، مع تفاوت النصيب بينهما ، ووجود الزيادة في أحدهما وحده ؛ فأحدهما عدو خفيف العداوة أو القبح ، والآخر : شديدهما ، فالزيادة موجودة ولكنها في أحد الأمرين المشتركين في معنى مضاد لمعنى : أفعل .

ومن غير الغالب ألا يكون بينهما اشتراك مطلقاً إلا على نوع جائز من التأول توضحه القرائن ؛ كقولهم : - الثلج أشد بياضاً من المسك - الصيف أحرّ من الشتاء - السكر أحلى من الملح - العسل أحلى من الخل . يريدون : أن بياض الثلج أشد في ذاته من سواد المسك في ذاته - والصيف في حرارته أشد من الشتاء في برده - والسكر في حلاوته أقوى من الملح في ملوحته - والعسل في حلاوته أشد من الخل في حموضته ، وهكذا . . . ؛ فليس بين كل اثنين مما سبق اشتراك في المعنى إلا في مطلق الزيادة المجردة ، ودرجتها الذاتية المقصورة على صاحبها . . . ؛ فالصلة بين كل اثنين مقصورة على هذه الزيادة المجردة ، وبينهما بعد ذلك تباين تام يختلف عن التضاد السابق الذى يقوم بجانبه

(١) في ص ٣٩٥ وشرنا في رقم ٢ من هامشها إلى أهمية ما يأتي هنا في الزيادة والتفصيل .

نوع من الاشتراك في أمر يتصف به الاثنان ، وإن كان هذا الأمر مخالفاً  
معنى « أفعل » .

ب - من الأساليب الصحيحة : فلان أعقل من أن يكذب - وأمثال هذا -  
فهل معناه تفضيل فلان في العقل على الكذب ؟ وهذا معنى فاسد ؛ .

خير ما يقال في هذا وأمثاله : أن « أفعل التفضيل » يفيد هنا أمرين معاً ؛  
هما إفادة البُعد عما بعده ، وأن سبب هذه الإفادة هو المعنى اللغوي الأساسي المفهوم  
من مادة « أفعل » المعروف في الجملة الأصلية ، فالمراد : فلان أبعد الناس من  
الكذب ؛ بسبب عقله . وفي مثل : فلان أجل من الرياء ، وأعظم من الخيانة . .  
يكون المقصود : فلان أبعد الناس من الرياء ؛ بسبب جلاله ، وأبعد من الخيانة  
بسبب عظمته . . . ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :

الحق أكبر من أن تستبَدَّ به يد ، وإن طال في ظلم تماديها

فالغرض لإعلان البعد عن تلك الأشياء مع بيان سبب البعد . وأفعل التفضيل  
في تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد الفاضل من المفضل ، ولا تكون « مِن »  
تفضيلية جارة للمفضل ، وإنما هي مع مجرورها متعلقان « بأفعل » الذي هو  
بمعنى : متباعد ؛ لأنها حرف الجر الذي يتعدى به الفعل « بعُد » وباقى المشتقات  
التي من مادته ؛ ومنها هنا : « أفعل » لتضمنه معنى « أبعد » بمعنى : « بعُد »  
فهى متعلقة به من غير أن يدل على تفضيل ؛ كمنظيرتها في قولنا : أنا بعيد من  
الظالمين ، بمعنى : متباعد .

وقيل إنه مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ؛ فهو يدل على زيادة البعد ،  
دون أن يكون هناك مفضل حقيقى ، ولا « مِن » الداخلة عليه . . .  
ومضمون الرايين واحد <sup>(١)</sup> . . .

ح - يجب تصحيح عين أفعل التفضيل إذا كانت قبل التفضيل مستحقة  
للإعلال ، ونحو : الأديب أقومُ لساناً ، وأبينُ قولاً من غيره ، فيجب أن  
تسلّم الواو والياء .

(١) وهناك بعض آراء أخرى عرض لها « المغنى » في « الباب الخامس » من الجزء الثانى ، عند  
كلامه على الجهة الرابعة من جهات الاعتراض . . .

د - إذا كان أفعل التفضيل المجرد<sup>(١)</sup> واجب الأفراد والتذكير فما بالُ العرب تقول : مرّ بنا سِرْبٌ من الظباء ، بعده أسرابٌ أُخَرٌ ؛ فيأتون بكلمة : « أُخَرٌ » مجموعة ومؤنثة ؛ ( إذ هي جمعٌ ، مفردة : « أُخرى » ، « وأخرى » مؤنث لكلمة « آخَر » الذى أصله « أُخَر » على وزن : « أفعل » المذكور الدال على التفضيل ؛ فهو من القسم المجرد ) . فلم كانت « أُخَر » مجموعة ومؤنثة في المثال السالف - وأشباهه - مع أن القاعدة تقتضى الأفراد والتذكير ، وأن يقال : أسرابٌ « آخَر » ( التى أصلها : « أُأخَر » كما أسلفنا )<sup>(٢)</sup> أجب النحاة : إن كلمة : « أُخَر » ليست مما نحن فيه ؛ لأسباب ثلاثة مجتمعة :

أولها : أنها في استعمالاتها الصحيحة المختلفة - ومنها المثال السالف وأشباهه - لا تدل على التفضيل ؛ ( أى : لا تدل على المشاركة والزيادة ) وإنما تدل على المغايرة المحضة ، والمخالفة المجردة من كل معنى زائد عليها ، فالكلام الذى تكون فيه يقتضى معنى المغايرة وحدها ، لا معنى المقاضاة ، أو نحوها . وهذا شأنها في الاستعمالات الواردة ، فعنى سرب آخَر وأسراب أُخَر هو : سرب مغاير ، وأسراب مغايرات ، بدون تفضيل فيهما .

وثانيها : أنها - فى كلام العرب - لا يقع بعدها : « مِنْ » الجارة للمفضول ، لا لفظاً ولا تقديرًا .

وثالثها : أنها - فى كلامهم الفصيح تطابق وهى نكرة<sup>(٣)</sup> ٥

( ١ ) سبق الكلام عليه ، فى ص ٤٠١ .  
( ٢ ) أى : أن الأصل أن يقال مثلاً : هذا ظى آخَر ( وأصلها : آأخَر ) وهذه ظبية آخَر ( أُأخَر ) لكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : ظبية أُخرى ؛ فأتوا بكلمة : « أُخرى » التى هى المفردة المؤنثة لكلمة : آخَر .

والأصل أيضاً أن يقال : هذان ظبيان آخَر ( وأصلها : آأخَر ، وهاتان ظبيتان آخَر ) ولكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : آخَران ، فى تشنية المذكر ، وآخَرَتان فى تشنية المؤنث . وكذلك الأصل أن يقال : هؤلاء ظباء آخَر ( أُأخَر ) وهؤلاء ظبيات آخَر ( أُأخَر ) . لكنهم تركوا الأصل أيضاً ، وقالوا : أُخَر ، التى هى جمع مؤنث ، مفردة : أُخرى .

( ٣ ) أى : أنها لو كانت للتفضيل وهى نكرة ، لوجب عدم مطابقتها ؛ كى تسير المسوع

فلهذه الأمور الثلاثة لا تكون من القسم الأول الذى يدور فيه الكلام ؛ بل إنها ليست للتفضيل مطلقاً<sup>(١)</sup> — كما تقدم — ؛ وإنما هى كلمة معدولة ، ( أى : محوولة ) عن كلمة : « آخَر » التى أصلها « أَّخَر » جاءت لتؤدى معنى ليس فيه تفضيل ، ذلك أن العرب حين أرادوا استخدام كلمة : « آخَر » فى معناها الأصلي — وهو المغايرة المحضة الحالية من معنى التفضيل — عمدوا بها عن وزنها الأول ؛ بأن أدخلوا عليها شيئاً من التغيير ، وحوأوها إلى هذا الوزن الجديد ؛ وهو : « أَّخَر » ، لتؤدى معنى خالياً من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا بقيت على الصيغة الأولى . ويقول السيوطى<sup>(٢)</sup> ، قولاً أشبه بهذا ؛ نصه :

( كان مقتضى جعل « آخَر » من باب « أفعل التفضيل » أن يلزمه فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، إلا معرفاً ، كما كان أفعل التفضيل ؛ فمُنِع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى ؛ فاملك منع من الصرف )<sup>(٣)</sup> . . . .

فالذى دعا النحاة لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيتها مع انطباق أوصاف القسم الأول عليها — فى الظاهر — فليجئوا إلى مسألة العدول والتحويل ليتغلبوا على هذه العقبة ويجعلوا قاعدة : « أفعل التفضيل المجرد » مطردة .

قد يكون كلامهم سائغاً من الوجهة الجدلية المحضة ، لكنه من الوجهة الحقيقية مردود ، ذلك أن العرب لا تعرف شيئاً مما قالوه ، ولم يدُرْ بخلفها قليل أو كثير منه حين نطقوا بالتعبير السابق وأشباهاه . فإبعاداً لهذا التكلف ومسايرة للأمر الواقع ، يحسن الأخذ ببعض مما قاله النحاة — بحق — وهو : أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه ، أو أنها خالفت القاعدة ؛ فهى من الشاذ

( ١٤١ ) الهمج ج ٢ ص ١٠٤ .

( ٢ ) يقول العكبرى — فى كتابه : « إملأ ما من به الرحمن » ج ١ ص ٤٥٦ ، سورة البقرة — ما نصه فى كلمة : « آخر » ( لا تنصرف للوصف والمعدل عن الألف واللام ؛ لأن الأصل فى « فعل » صفة أن تستعمل فى الجمع بالألف واللام ؛ كالكُبُرى والكُبُير ، والصَفْرى والصَفْيرة ) . ٥١ . وهذا التعليل مردود كثيره بما ذكرناه هنا .

الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه . ولا عبرة بما عرضه من أسباب أخرى ؛ فهى أسباب ضعيفة لا تثبت على التمييز ، ومن السهل دفعها ؛ وقد دفعها بعض النحاة فعلاً بما يرهق سرده من غير نفع عملي ، فخير لنا أن نقر الواقع ، من غير تكلف ولا جدل زائف .

هـ - ونزولاً على قاعدة الإفراد والتذكير السالفة عاب بعض النحاة على أبى نُوَاس ذكر كلمتى : « صُغْرَى » و « كُبْرَى » مؤنثتين للتفصيل ، مع أنهما مجردتان فى قوله <sup>(١)</sup> :

كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْقِيَاسُ : أصغر وأكبر . . لأنهما صيغتان للتفصيل ، مجردتان . والقاعدة تقضى بالتزام التذكير والإفراد فى هذه الحالة . . .

ومما قيل فى دفع هذا العيب : إن الشاعر لم يقصد التفصيل مطلقاً ، ولا الحديث عن شىء أصغر من شىء آخر ، أو أكبر منه ؛ وإنما قصد صُغْرَى أو كُبْرَى من حيث هى : لا باعتبار موازنتها بغيرها ؛ كمن يشاهد طفلة تحاول الركوب فيُساعدها ويقول : ساعدتها لأنها : « صُغْرَى » ، أى صغيرة ، وكمن يشاهد سيدة عجوزاً ؛ فيُعاونها على النزول من السيارة ، ويقول : عاونتها لأنها كُبْرَى ؛ أى : كبيرة السن ؛ فليس فى كلامه هذا ، ولا فى المقام ما يدل على تفصيل أو موازنة بين اثنين يزيد أحدهما على الآخر فى هذا المعنى .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فليس التأنيث لحناً ، لأن « أفعل » إذا كان مجرداً غير مقصود منه التفصيل ( « فالأكثر فيه عدم المطابقة ؛ حملاً على أغلب أحواله ، وقد يطابق ، لعدم مجئ « من » لفظاً ومعنى . واعتماداً على هذا السبب فى المطابقة يُخَرَّج بيت أبى نُوَاس السالف ، ومثاله قول العلماء العروضيين : « فاصلة صُغْرَى وَكُبْرَى » ، خلافاً لمن جعله لحناً <sup>(٢)</sup> » ) .

(١) يصف كأساً مملوءة بشراب ذهبي اللون ، تملؤه الفقاقيع .

(٢) حاشية الخضرى مع توضيح بعض كلماتها - ( فى هذا الباب عند الكلام على أفعل التفصيل المضاعف والمقرون بال ) . ومثل هذا فى شرح التوضيح . وقال الأشمونى فى هذا الموضع ما نصه : « . . . وإذا صح جمع « أفعل التفصيل » ؛ لتجرده من معنى التفصيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هانئ : « كان صغرى وكبرى من فقاقعها . . . » صحيحاً هـ .

وهذا دفع حق ، وهو خير من القول بأن في الكلام حذفًا وزيادة يؤديان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم ، وإدخالهما في قسم آخر من أقسام « أفعل » التفضيل ؛ كتقسم المضاف <sup>(١)</sup> إلى المعرفة ؛ بحيث يؤدي إلى الحكم بصحتهما ، وأن الأصل : « كأن » صغرى فقاقتها وكبرى من فقاقتها . . فكأمة : « من » زائدة (مع أنها - في الغالب - لا تزداد إلا بعد نفي بشرط أن يكون مجرورها نكرة) ، و « فقاقتها » الأولى محذوفة للدلالة الثانية عليها ، ففي الكلام حذف من جهة ، وزيادة من جهة أخرى . . . وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا مما لا داعي له .

وأعجب منه قولهم في الدفاع عن الشاعر : « إن أفعل التفضيل المجرد يصح تأويله بما لا تفضيل فيه ؛ فيطابق حينئذ كما في المضاف إلى المعرفة » ، وقد جاء هذا الكلام في التسهيل <sup>(٢)</sup> . ولا أدري : أيغيب عن أحد وجه ضرره وأثره السيئ في اللغة ؟ إذ كيف تؤدي اللغة مهامها - وما أجلكها - إذا كان من الجائز دون قيد ولا شرط . تأويل اللفظ الذي يشوبه خطأ لغوي تأويلاً يصحح عيبه من غير داع معنوي لذلك ؟ .

\* \* \*

(١) سيجيء الكلام على المضاف بنوعيه في ص ٤١٦ و ٤١٨ .

(٢) ونقله : الهمع ، وياسين في حاشيته على التصريح ، وكذا الصبان .

## القسم الثاني :

أن يكون أفعَل التفضيل مقرونًا « بآل » . وهذا يوجب أمرين :

أحدهما : أن يكون مطابقًا لصاحبه في التذكير ، ولانثيث ، والإفراد ، وفروعه ؛ نحو : قوله تعالى : « سَبِّحْ اسمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى » - اليد العُلَيَّيَا خير من اليد السفلى <sup>(١)</sup> . الشقيقتان هما الأفضلان - الشقيقتان هما المُضَلَّيَّان <sup>(٢)</sup> - الأشقاء هم الأفضلون ، أو الأفاضل <sup>(٣)</sup> - الشقيقات هن المُضَلَّيَّات . . .

والآخر : عدم مجيء « مِنْ » الجارة « للمفضَّل عليه » ؛ لأن « المفضَّل عليه » لا يُدْكَرُ في هذا القسم <sup>(٤)</sup> . أما الجارة لغيره فتجىء ؛ كالتى فى قول الشاعر :

فهمُ الأقربون من كل خير [ وهمُ الأبعدون من كل ذمٍّ  
فالجار والمجرور - فى الشطرين - لا شأن له بالتفضيل : لأنَّ : « مِنْ »  
المذكورة هى التى تدخل على المجرور للتعدية <sup>(٥)</sup> ، إذ : « الأقرب » و « الأبعد »  
يحتاجان إلى معمول مجرور « بِمِنْ » كفعلهما : « قَرُبَ وَبَعُدَ » فليست : « مِنْ »  
بعدهما هى التى تدخل على المفضول ، وتجرحه ؛ إنما هى ويجرورها نوع آخر .

\* \* \*

( ١ ) العليا : مؤنث الأعلى ، والسفل : مؤنث الأسفل . والألفاظ الأربعة صيغ تفضيل .

( ٢ ) تنثية : مُضَلَّى ، مؤنث : أفضَل .

( ٣ ) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤١٤ ؛ ففيه البيان .

( ٤ ) إذ تغنى عنه « آل » ؛ لأنها للعهد ( وليست موصولة كالدخلة على اسم الفاعل ، واسم المفعول ) والى العهد تشير إلى شيء معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً . وتعيينه يشعر بالمفضول ؛ ولهذا قالوا : ( لا تكون « آل » فى « أفعَل التفضيل » إلا للعهد ؛ لئلا يعرى عن المفضول ) - راجع الصبان ، ج ٣ أول باب أفعَل التفضيل - وإذا لا يصلح أن يقال : علىَّ الأفضل من أمين . وأما قول الأعشى :

ولستَ بالأكثرَ منهم حصًى وإنما العزَّة للكأثر

فقول عندهم بتأويلات مختلفة ؛ منها : زيادة « آل » فى لفظ : « الأكثر » ، ومنها : أن الجار والمجرور متعلق بكلمة محذوفة تماثل المذكورة ، والأصل : « بالأكثر أكثر منهم » ... ومنها أن « من » بمعنى « فى » وكل هذه التأويلات مرفوضة لا يعرف عنها الشاعر ( الأعشى ) شيئاً ؛ فهى إما لغة ، وإما شاذة . . .

( ٥ ) وهى التى سبقت الإشارة إليها فى ص ٤٠٧ ، وتخالف الدخلة على المفضل عليه ، والتى

سبق بيانها فى ص ٤٠٢ .



## زيادة وتفصيل :

قال صاحب التصريح <sup>(١)</sup> : إن « أفعل التفضيل » المقترن بأل يطابق موصوفه لزوماً . . . ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع ، وأردف هذا بالنص الآتي :  
 ( « قال أبو سعيد علي بن سعيد في : كفاية المستوفى ، ما ملخصه : ولا يستغنى في الجمع <sup>(٢)</sup> » ) ولتأنيث عن السماع ؛ فإن الأشرف والأظرف لم يُقْتَل فيهما : الأُشَافُ والشُرْفَتَي ، والأَظَافُ ، والظُرْفَتَي ، كما قيل ذلك في الأفضل والأطول . وكذلك الأكرم والأجمد ، قيل فيهما : الأكارم والأماجد ، ولم يسمع فيهما : الكرُمَي والمُجْدَي » . ( ١ ) هـ .

هذا ما قاله وما نقله صاحب « التصريح » وقد يكون من السداد إهماله ، وترك الأخذ به ؛ لما فيه من تضيق وتعسير بغير حق ؛ إذ يفرض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغة المسموعة ؛ فإن اهتدى إليها بعد العناء استعملها ، وإن لم يجدها لم يستعمل القياس مع شدة حاجته إلى استخدامه للوصول إليها .

على أن بذل الطاقة واحتمال العناء لا يوصلان أحياناً إلى الصيغة المسموعة ، لا لعدم وجودها ، ولكن لتعذر الاهتداء إلى مكانها ، برغم العناء المرهق المبذول في سبيلها . وهل أدل على هذا من أن صاحب الرأي السالف يقرر عدم ورود السماع بكلمات معينة منها : « الكرُمَي » ، مؤنث : « أكرم » ، وأن غيره يقرر عدم ورود كلمات أخرى ، منها : « الرُذُلَي » ، والجمُلسَي » ، ( مؤنث : الأرذل والأجمل ) على حين يسجل أبو علي القالي في الجزء الأول من كتابه : « الأمل » <sup>(٣)</sup> ما نصه : ( « قال بعض بني عُقَيْل وبني كلاب : هو الأكرم ، والأفضل ، والأحسن ، والأرذل ، والأنذل ، والأسفل ، والألام . وهي : الكرُمَي والفضَلَي ، والحسنَي ،

( ١ ) ج ٢ - باب : « أفعل التفضيل » عند الكلام على النوع المقرون بأل .

( ٢ ) المفهوم من سياق الكلام في : « التصريح » أن مراده بالجمع السماعي مقصور على « جمع التكسير » دون غيره ؛ إذ لا خلاف في قياسية جمع التصحيح بالشروط الخاصة بكل منهما . - وقد سبق عند الكلام عليهما في الجزء الأول . - هذا ، ولم يتعرض النص السالف للمثنى . فهل يريد بالجمع ما يشمل المثنى أيضاً كالشأن في عبارات بعض اللغويين ؟

( ٣ ) ص ١٥٢ .

والرُّذَلَى ، واللُّؤْمَى ، وهنَّ الرُّذَلُ ، والنُّذُلُ واللُّؤْمُ . . . » (١) هـ ؟ . فقد سجل أنها مسموعة هي ونظائرها . ومن تلك النظائر الأخرى المسموعة : العُظْمَى - الصغرى - الكبرى - الوثقى - الفضلى - القُصْوَى - الأولى - الجُلَى - الدنيا - الوسطى - الأخرى - العليا - السفلى - الكُوسَى ( كثيرة الكياسة ) الطَوَاى ( أنثى الأطول ) - الضيقي ( شديدة الضيق ) . . . و . . . ولكل صيغة مما سبق مقابل على وزن « أفعل » لمذكرها . ولو حصرنا ما نقاه صاحب الأمالي ، وما نقله غيره في مواضع مختلفة ، وما رأيناه بأنفسنا في المراجع اللغوية . . . لكان من هذه الكلمات المبعثرة مجموعة كثيرة العدد ، تبيح القياس عليها ؛ لكثرتها التي تتجاوز المائة . ولا حاجة بنا إلى تأويلها ، أو التمثل لإبعادها عن « التفضيل » وعن نوعه الذي نحن فيه ؛ فإن تأويل النحاة - كما بسطه هنا - يقوم على الجدل المحض الذي لا يعضده الحق .

وشيء آخر : أنه لو صح الأخذ برأي المانعين وحدهم ما كان للقياس حكمه ولا فائدة ؛ لأن القياس مستمد من الكثير المسموع ، وقد تحقق هذا الكثير هنا . فكيف نمنع القياس في بعض الصور التي ينطبق عليها ؟ وكيف نحرم تطبيقه والانتفاع به ، زاعمين واهمين أن صيغة الكلمة ذاتها - بحروفها وتكوينها المادى - غير مسموعة ؟ فلم الاستنباط ، ووضع القواعد والضوابط العامة ؟ . وكيف يتحقق القياس ؟ . . . (١)

لهذا كان مجمع اللغة العربية « شديد الرأي حين قرر قياسية جمع « الأفعل » الذي للتفضيل المقرون بأل على « الأفعال » ، كما قرر صياغة مؤنثه على « الفُعْلَى » قياساً كذلك (٢) . . .

(١) يؤيد هذا ما سبق أن قلناه في قياسية مصدر الفعل الثلاثى ص ١٨٤ وما بسطه ابن جني - وغيره - في الجزء الأول من كتابه : « الخصائص » في الفصل الرشيد الحكم الذي نشر إليه كثيراً ، وعنوانه : « اللغة تؤخذ قياساً » وقد نشرناه كاملاً في آخر الجزء الثاني .

(٢) طبقاً لما في ص ١٥١ من الكتاب الذي أصدره المجمع سنة ١٩٦٩ ؛ ففي تلك الصفحة تحت عنوان : ( في أفعل للتفضيل - جمع : « الأفعل » على الأفعال ، وصوغ مؤنثه على : « الفُعْلَى » ) ما نصه منسوباً إلى لجنة الأصول بالمجمع ، ومصحوباً بالأسانيد والبحوث المؤيدة له : ( « يختلف النحاة في جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على : « الأفعال » ، وفي تأنيثه على « الفُعْلَى » . فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على « الأفعال » وتأنيثه على « الفُعْلَى » مقصوران على =

طالما رددنا - في هذا الكتاب - أن الحرص على سلامة اللغة أمر محمود ، بل مفروض ، ولكن بشرط ألا يكون بوسائل تعوق الانتفاع بها ، وتزهدها فيها ، من غير فائدة ترجى ، ولا ضرر يدفع .

نعم قد يقع جرس هذه الصيغ الجديدة القياسية غريباً أول الأمر على الأسماع ؛ كتلك الصيغ التي نقلها صاحب الأملأى عن بنى عَقِيل ، وبنى كلاب ولكن لا يصح أن تحول غرابة الجرس بين الكلمة والانتفاع الضروري بها ، فما أكثر الكلمات اللغوية الغريبة في جرسها على الأسماع ، وقد تكون غريبة عند قوم مقبولة عند آخرين . على أن تداول الكلمة الغريبة كفيلاً بصقلها وإزالة غرابتها ، ولكن يطول الزمن على تداولها ، فما أسرع دورانها وشهرتها ، بسبب الحاجة إلى استخدامها ، وترديد الألسنة لها . . .

\* \* \*

= السماع . ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسى ؛ مستندين إلى أن اقتراحه «بأل» يبعده عن الفعلية من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام ، وذلك يدنيه من الاسمية . ولما كان هذا الرأي أقرب إلى التيسير قررت اللجنة أنه يجوز جمع «أفعل التفضيل» المقترن بالألف واللام على «الأفاعيل» ، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة ، وأنه يجوز تأنيثها على «الفعللى» . ( ) «أه» .

وقد وافق المجمع ومؤتمره على قرار اللجنة في الجلسة السادسة من المؤتمر الثالث والثلاثين بدورة

## القسم الثالث :

أن يكون مضافاً<sup>(١)</sup> ، ويشترط في هذا القسم شرطان عامتان لا بد منهما في « أفعل التفضيل » المضاف مطلقاً ( أى : سواء أكانت إضافته للمعرفة أم للنكرة ) .

أحدهما : ألا يقع بعد أفعل التفضيل « من » الجارة للمفضول ، فلا بد أن يخلو الكلام منها ومن مجرورها ؛ فلا يصح : محمود أفضل الطيارين من حامد . أما الجارة لغيره فتوجد : نحو : أبى أقرب الناس منى .

ثانيهما : أن يكون المضاف بعضاً<sup>(٢)</sup> من المضاف إليه ، بشرط إرادة التفضيل وبقاء معناه<sup>(٣)</sup> وجوده ؛ فلا يصح : الطيار أفضل امرأة .

ففى تحقق الشرطان العامتان ، وكانت إضافته لنكرة ، وجب حكمان : أولهما : إفراد وتذكيره — كالمجرد<sup>(٤)</sup> — .

والآخر : مطابقة المضاف إليه لصاحب<sup>(٥)</sup> أفعل التفضيل ، ( أى : للموصوف<sup>(٦)</sup> ) الذى يتجه إليه معنى : « أفعل » ويتصف به ) ؛ فى التذكير والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه ، وفى جنسه أيضاً . .

( ١ ) إذا أضيف كانت إضافته غير محضة ، وقيل : محضة على الوجه المبين فى ص ٥ . وقد سبق بيانها وتفصيل أحكامها أول هذا الجزء .

( ٢ ) وسيجىء فى الزيادة ( ص ٤٢١ ) اشتراط أن يكون « أفعل » بعض المضاف إليه ، مع بيان المراد من هذه البعضية .

( وقد سبق لهذه المسألة المهمة توضيح آخر يتممها فى ج ٢ باب : التمييز ص ٣٣٢ « ب » م ٨٨ . )

( ٣ ) وهو المفاضلة الدالة على زيادة شيء على آخر ؛ وهذا تكون المفاضلة قائمة وموجودة .

( ٤ ) وفى حكم أفعل التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة — وأن هذا الحكم هو الإفراد والتذكير — يقول ابن مالك فى بيت سبق ذكره فى هامش ص ٤٠٣ :

وَأِنْ لِّمَسْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرْدًا      أُلْزِمَ تَذْكِيراً ، وَأَنْ يُوَحِّدًا

( ٥ ) المضاف هو : « أفعل » والذى يتجه إليه معناه هو صاحبه الذى يتصف به ؛ فكلاهما واحد من جهة المدلول والمعنى .

( ٦ ) أى للشيء الذى يقوم به معنى « أفعل » ، فليس المراد بالموصوف والصفة هنا المنعوت والنعت الاصطلاحيين .

ومن أمثلته قول المتنبي :

وأحسن وجه في الورى وجهه مُحسنٍ وأيمن كف فيهمو كف منعم

وتقول : هذان الوجهان أحسن وجهين . . وهاتان الكفتان أيمن كفيتين -  
وجوه الشرفاء أحسن وجوه ، وأكفهم أيمن أكف<sup>(١)</sup> .

فالأمور التي يجب اجتماعها كاماة عند إضافته للنكرة<sup>(٢)</sup> - أربعة ؛ هي :

( ١ ) امتناع « من » الجارة للمفضول .

( ٢ ) كون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادة التفضيل .

( ٣ ) إفراد « أفعل » وتذكيره .

( ٤ ) مطابقة المضاف إليه لصاحب « أفعل » في الجنس ، وفي الإفراد

والتذكير ، وفروعهما .

( ١ ) جاءت المطابقة السابقة - في أغلب صورها التي منها التذكير والتأنيث - نتيجة لاشتراط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، ( فلا يقال : سعيد أفضل امرأة ) ؛ لما تقرر : أن أفعل التفضيل المضاف لنكرة لا بد أن يكون بعضاً من المضاف إليه - في الأصح - بشرط أن يكون معنى المفاضلة قائماً . وقد اشترط بعضهم لهذه المطابقة أن يكون المضاف إليه جامداً ؛ ليخرج مثل قوله تعالى : « أسفل سافلين » ، لعدم وجود صاحب « أفعل » والأحسن إهمال هذا الشرط أما كلمة « أسفل » في الآية فصفة لجمع محذوف .

هذا ، ومن المهم فهم الأساليب التي يكون فيها « أفعل التفضيل » مضافاً لنكرة مطابقة للموصوف الذي يتصف بمعنى أفعل التفضيل ، ( أى : مطابقة لصاحب أفعل التفضيل ) ؛ فإن المراد يكون إثبات المزية للمفضل على جنس المضاف إليه واحداً واحداً إن كان المضاف إليه مفرداً ، واثنين اثنين إن كان المضاف إليه مثنى ، وجماعة جماعة إن كان جمعاً . وما يزيد الأمر وضوحاً الأمثلة الآتية :

المصلح أفضل رجل - المصلحان أفضل رجلين - المصلحون أفضل رجال - المصاحبة أفضل امرأة - المصلحتان أفضل امرأتين - المصلحات أفضل نساء . . . فالمراد : المصلح أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلاً رجلاً - والمصلحان أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلاين رجلاين - والمصلحون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلاً رجلاً - والمصلحة أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأة امرأة ، والمصلحتان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين ، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء ، نساء ، مجتمعات . . . وهكذا الأمثلة الأخرى ونظائرها . ( انظر ص ٤٢١ الآية لإدراك الفرق بين ما هنا ، وما هناك ) .

( ٢ ) انظر حكم العطف على هذه النكرة في ص ٤٢٢ .

وإن كانت لإضافته لمعرفة وجب تحقيق الشرطين العاملين المشار إليهما آنفاً .  
وتجوز فيه بعد ذلك من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما - المطابقة وعدمها ،  
بشرط أن يكون الغرض من « أفعل التفضيل » باقياً - وقد شرحنا هذا الغرض - ولكن  
ترك المطابقة في التثنية والجمع هو الأكثر ، إذ الأفصح أن يكون مفرداً مذكراً في  
جميع استعمالاته . فثال المطابقة : عمر أعدلُ الأمراء - العمران <sup>(١)</sup> أعدلا الأمراء -  
الخلفاء الراشدون أعدلُ الأمراء - فاطمة فضلى الزميلات - الفاطمات فضلياً  
الزميلات - الفاطمات فضليات الزميلات ...

ومثال عدم المطابقة : عمر أعدلُ الأمراء - العمران أعدلُ الأمراء - الخلفاء  
الراشدون أعدلُ الأمراء ... فاطمة فضلى الزميلات - الفاطمات فضلياً  
الزميلات - الفاطمات فضلياً الزميلات ...

أما إن كان الغرض الأصلي هو عدم المفاضلة مطلقاً <sup>(٢)</sup> أو : كان الغرض هو  
بيان المفاضلة المجردة <sup>(٣)</sup> فتجب المطابقة للموصوف في الصورتين <sup>(٤)</sup> في الإفراد والتذكير  
وفروعهما ، مع جواز أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضاً من المضاف إليه ، أو  
غير بعض . فثال مالا يراد منه المفاضلة مطلقاً قول أحد الرحالين يصف الأقزام في  
المناطق الشمالية :

”... رأيت أهلها صغار الأجسام ، قصاراً ، لا يكاد أحدهم يزيد  
على خمسة أشبار ، وليس لهم حكومة ، ولكن عندهم قاض واحد يرجعون إليه ،  
ويحترمون رأيه . وقد قابلته مرة فقال لى المترجم : هذا أفضل القضاة عندنا ، وأوسع الرجال  
خبرة قضائية في بلدنا ، وأرجحهم عقلاً ...“ . فالمراد : فاضل - واسع - راجح ...

(١) عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز .

(٢) أى : عدم إرادة الزيادة ، وأن « أفعل » بمعنى الفاعل ، أو الصفة المشبهة . وهذا يقتضى  
ألا يوجد المفضل ، ولا « من » الجارة له . فقد سبق - في « ب » من ص ٤٠٢ - أن « أفعل »  
لا يمكن تجريد من معنى المفاضلة مع وجود « من » الجارة للمفضل .

(٣) أى : إثبات الزيادة المحضة التى لا يقصد منها زيادة شئ على المضاف إليه وحده ،  
وإنما يقصد منها مجرد الزيادة عليه وعلى غيره .

(٤) والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياسيتهما ( بشرط وجود القرينة الموضحة المراد منهما ؛  
لكثرة مجيئهما ، في أفصح الكلام ، وأخذاً بالأيسر الذى لا ضرر فيه ) .

ولا يراد التفضيل : إذ لا وجود لقاض آخر يكون هو المفضل . . .

وفي غير المفرد نقول : هذان أفضلًا القضاة — هؤلاء أفضلو القضاة . أو :  
أفاضلهم . . . هذه فضِّلَى القاضيات — هاتان فضِّلَيَا القاضيات — هؤلاء  
فضِّلَيَات القاضيات — . . . بالمطابقة في كل ذلك . ومثلها عند إرادة المفاضلة  
المطلقة ؛ نحو : الحق أحقُّ الأقوال بالاتباع . والدين أولَى الأصول بالتمسك به .  
فليس المراد في هذا المثال وأشباهه المفاضلة بين الأقوال بعضها وبعض ، أو بينها  
وبين الأفعال ، ولا بين الحق والباطل ، وأن كلا منهما جدير بالاتباع ، ولكن الحق  
أجدر ، ولا بين أصول الدين والكفر وفروعهما ، وأن كلا منها يستحق التمسك به  
ولكن الدين أولى . . . ليس هذا هو المراد ، وإلا فسد الغرض ، وإنما المراد أن  
الحق في ذاته ، والدين في ذاته ، من غير نظر لشيء آخر غيرهما — هما الأحقَّان  
والأولَيَّان .

ومثل هذا يقال : الولد أحسن الناس منزلة — الوالدان أحسنا الناس منزلة —  
الوالدون أحاسن الناس منزلة ، أو : أحسنو الناس منزلة — والوالدة حُسْنَى النساء  
منزلة — والولدتان حُسْنَيَا النساء منزلة — والولدات حُسْنَيَات النساء منزلة <sup>(١)</sup> . . .

(١) يقول ابن مالك في بيان أن المقرون « بآل » يطابق وجوباً ، وأن ما أضيف إلى معرفة  
يجوز فيه وجهان ؛ هما المطابقة وعدمها بشرط أن تنوى من ، أى : بشرط إرادة التفضيل ، ( أما عند  
عدم إرادة التفضيل فالواجب المطابقة — كما شرحنا — ) :

وتَلَوْ « أَل » طَبَقُ ، وَمَا لِمَعْرِفَهُ أَضِيفَ — ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفِهِ

أى : أن « أفعل » الذى يتلو « أَل » ويقع بعدها تجب مطابقتها لصاحبه ، وأن ما أضيف لمعرفة  
فيه وجهان منقولان عن صاحب رأى ومعرفة بلفظ العرب وأحكامها . ثم قال :

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى : « مِنْ » ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقُ مَا بِهِ قُرْنُ

( فهو طبق : مطابق للذى قرن التفضيل به ، أى : للموصوف الذى يقصد به التفضيل ، وبعد ذلك  
ذكر بيتين سبق شرحهما والإشارة لهما ( في ص ٤٠٤ ) ؛ وهما :

وإِنْ تَكُنْ يَتَلَوْ « مِنْ » مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

كَمَثَلِ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَكِنِّي إِنْ خَبَرْتُ التَّقْدِيمُ نَزَرًا وَرَدًا

وفي الصورتين المذكورتين لا يلزم - كما سبق - أن يكون المضاف بعض  
المضاف إليه <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

---

( ١ ) لهذه المسألة إيضاح واف سيجيء في الزيادة والتفصيل ( آخر ص ٤٢٣ ) ، فنثال دخوله في جنس المضاف إليه وأنه بعضه : محمد عليه السلام أفضل قریش : تريد أفضل رجالهم واحداً واحداً ، وأفضل الناس من بينهم . ومثال عدم دخوله في المضاف إليه ، وأنه ليس بعضاً منه : يوسف أفضل إخوته ( بوجود الضمير في إخوته ، يعود عليه ) ، أى : أنه أفضلهم واحداً واحداً ، لأننا إذا قلنا : من أخوة يوسف ؟ لا يدخل فيهم يوسف ، ولا يعد من بينهم ؛ فلا يكون أفضلهم ؛ لأن إضافة الإخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف . بخلاف ما لو قلنا : يوسف أفضل الأخوة ، أو أفضل أبناء يعقوب ( راجع ص ٤٢٣ من الزيادة والتفصيل ) .



## زيادة وتفصيل :

لا يضاف « أفعَل » الدال على التفضيل إلا إذا كان بعضاً من المضاف إليه المفضل ( كما سبق )<sup>(١)</sup> . وهذه « البعضية » تتحقق بإحدى صورتين :

( ١ ) أن يكون « أفعَل » جزءاً<sup>(٢)</sup> والمضاف إليه كُلاً ، نحو : الرأس أنفعُ الجسم - والمخ أعظم الرأس ...

( ٢ ) أن يكون « أفعَل » فرداً من بين أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه . ولا بد في هذه الصورة أن يكون المضاف إليه جنساً يندرج تحته أفراد متعددة ، منها المضاف ؛ نحو : الهرم المدرج أقدم الأهرام<sup>(٣)</sup> - أبو الهول أجمل التماثيل . يكاد النيل يكون أكبر الأنهار العالمية - أضرت التّركّات ما كان مالاّ لا علمُ معه ، ولا خلُق .

وأحبّ أوطان البلاد إلى الفتى أرض ينال بها كريم المطلب

فكل من : ( الأهرام - التماثيل - الأنهار - التّركّات - أوطان البلاد .. ) جنس يشمل أفراداً كثيرة .

وليس من اللازم لتحقيق « البعضية » أن يكون المضاف إليه معرفة ؛ فقد يكون نكرة ، نحو : الهرم المدرج أقدم هرم - أبو الهول أجمل تماثيل - القلب أعظم عضو . وإذا كان المضاف إليه مفرداً نكرة - كهذه الأمثلة - كان معناه معنى الجمع ، ومنزلة منزلة الجنس متعدد الأفراد ، فيتحقق الشرط الأساسى السالف الذى يقتضى أن يكون « أفعَل » بعضاً من المضاف إليه ، أى : أنه بمنزلة قولك : الهرم المدرج أقدم الأهرام هوماً هوماً - أبو الهول أجمل التماثيل واحداً واحداً - القلب أعظم الأعضاء عضواً عضواً . فالمراد بالمضاف إليه المفرد النكرة إنما هو جنسها ؛ ولهذا قطعوا بأن المراد من : فلان أفضل رجل هو أنه أفضل الناس إذا عُدّوا رجلاً رجلاً . أى : أفضل من كل رجل<sup>(٤)</sup> ...

( ١ ) في ص ٤١٦ وما بعدها .

( ٢ ) الجزء ما يتركب منه ومن أمثاله « كُلاً » ولا وجود للكل الحقيقى إلا بجميع أجزائه .

( ٣ ) جمع : هَرَم . ( ٤ ) راجع ص ٤١٧ وهامشها رقم ١ لإدراك الفرق بين الحالتين .

ويقول الصبان عند الكلام على إضافة « أفعل » للنكرة ما نصه :

(زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، أصله : زيدٌ أفضل من كل رجلٍ ؛ فحذف : « من كل » اختصاراً ، وأضيف : « أفعل » إلى : « رجل » . وجاز كونه مفرداً مع كون « أفعل » بعض ما يضاف إليه - فالأصل أن يكون جمعاً - لفهم المعنى ، وعدم التباس المراد . ووجب تنكيهه ؛ لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة ؛ فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع ، وإن جمعت أدخلت « أل » ) . . . اهـ .

ثم انتقل إلى مسألة هامة ؛ هي العطف على « أفعل » فقال ما نصه « :

« إن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافاً آخر إلى ضميرها قلت : هذا أفضل رجل وأعقله ، وهذه أكرم امرأة وأعقله ، بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضده ، والمذكروضده ؛ على التوهم ؛ كأنك قلته من أول الكلام <sup>(١)</sup> . فإن أضفت « أفعل » إلى معرفة ثنيت ، وجمعت ، وأنثت ؛ وهو القياس . وأجاز سيبويه الإفراد تمسكاً بقوله :

ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفةً وأحسنه قذالاً <sup>(٢)</sup>

أى : أحسن مَنْ ذُكر <sup>(٣)</sup> . . . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده في نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله .. وهكذا . . . اهـ . ثم قال بعد هذا مباشرة : « والوجه عندى جواز المطابقة إن لم تكن واجبة ، أو أولى » اهـ . قال ياسين في حاشيته على التصريح تعليقاً على رأى سيبويه : « وحاصله : أن إفراد الضمير مع عوده على غير مفرد إنما هو على تأويله باسم الموصول . وعليه يخرج ما يقع في عبارات المصنفين » اهـ .

ورأى الصبان أقرب إلى السداد ؛ لموافقته القواعد العامة الخاصة بالمطابقة ،

(١) يريد : كأن المعطوف ليس معطوفاً ، وكأنك نطقت به ابتداءً كما تنطق بأفعل المضاف

للنكرة . (٢) مؤخر الرأس .

(٣) وما قاله « الصبان » نقل مثله « ياسين » . وعلى هذا يكون الضمير المفرد العائد على غير

المفرد هو بمعنى اسم الموصول - كما سيحىء - .

وبُعده عن اللبس ، ولأن الآراء الأخرى لم تدعّمها النصوص المتعددة التي تكفي لتأييدها فيما اطلعنا عليه من مراجع .

ويتصل بتلك المسألة الهامة أمر آخر هو حكم أفعال التفضيل المعطوف في الصورة السالفة — من ناحية ضبطه ، والأوجه الإعرابية الجائرة فيه ، وقد سبق بيان بعض الصور<sup>(١)</sup> .

وما يجب التنبيه له أن هذه البعضية لا تكون حتمية إلا إذا كان « أفعّل » باقياً على دلالة التفضيل الخاص — كما قدمنا<sup>(٢)</sup> — وعندئذ يكون المضاف إليه هو : « المفضّل » ويتعين أن يكون « أفعّل » . بعضاً منه . أما إذا لم تكن الدلالة على التفضيل باقية ، أو كانت عامة يقصد منها الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره فإن المضاف إليه لا يكون مفضّلاً ، ولا يشترط في المضاف حينئذ أن يكون بعضاً منه ؛ فقد يكون بعضاً أو لا يكون ؛ ومثال ما ليس بعضاً : « يوسف أفضل إخوته » . تريد : أنه فاضل فيهم ، ولا تريد التفضيل ، ولأنه يزيد عليهم في الفضل<sup>(٣)</sup> . قال شارح المفصل ما نصه<sup>(٤)</sup> :

( « . . . قد علم أن « أفعّل » إنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » ، وذلك أنك إذا أضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم ، وإذا كان خارجاً منهم صار غيرهم ، وإذا صار غيرهم لم يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » كما لا يجوز أن تقول : « الياقوت أفضل الزجاج » ؛ لأنه ليس من الزجاج . فحينئذ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع ؛ أحدهما : ما ذكرناه من إضافة « أفعّل » إلى غيره ، إذ إخوة زيد غير زيد . والثاني : إضافة الشيء إلى نفسه ؛ وذلك أنا إذا قلنا إن زيداً من جملة الإخوة — نظراً إلى مقتضى إضافة « أفعّل » — ثم أضفت الإخوة إلى ضمير زيد ، وهو من جملتهم — كنت قد أضفته إلى نفسه ؛ بإضافتك إياه ؛ إلى ضميره

(١) في : « ب » ص ١٤ — باب الإضافة .

(٢) في ص ٤١٦ ، الشرط الثاني .

(٣) سبقت إشارة لهذا في ص ٤١٩ .

(٤) ج ٣ ص ٨ لابن يعيش .

.....  
 .....

وذلك فاسد<sup>(١)</sup> ، فأما على النوع الثاني<sup>(٢)</sup> وهو أن يكون « أفعل » فيه للذات بمعنى : « فاعل » فإنه يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأول ؛ إذ المراد أنه فاضل فيهم ؛ لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون « أفعل » بعض ما أضيف إليه . وعليه جاء قولهم لنُصِيبَ الشاعر : « أنت أشعر أهل جلدتك » لأن أهل جلده غيره ، وإذا كانوا غيره لم تَسْغُ إضافة « أفعل » - إليهم ؛ لما ذكرته ، ويجوز على الوجه الثاني ؛ لأنه بمعنى الشاعر فيهم ، أو : شاعرهم ( . . ) " اهـ .

\* \* \*

(١) لإضافة الشيء إلى نفسه حكم آخر سبق بيانه وتوضيحه في « د » ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) « أفعل » على قسمين :

أولهما : ما يدل على التفضيل . والثاني ما لا دلالة فيه على تفضيل ، وإنما يدل على وصف قائم بالذات ، خال من المفاضلة خاوّاً تامّاً . كالذى سبقت الإشارة إليه في : « هـ » من ص ٤١٠ وفي ص ٤١٨ .

وفىما يلى بيان الأقسام السالفة ، وملخص أحكامها :

القسم	حكم : « أفعل » وما يتصل به .
الأول : المجرد من «أل» والإضافة	(١) إفراده وتذكيره . (٢) وجوب دخول « من » جارة للمفضول . (٣) جواز حذف « من » مع مجرورها ، بشرط وجود دليل يدل عليهما بعد الحذف . (٤) وجوب تقديمهما في صورتين . (٥) عدم الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا ببعض أشياء معدودة ؛ هى : (معمول « أفعل ») ، أو : ( « لو ») مع ما دخلت عليه ، أو : ( النداء ) .
الثانى : المقترن «بأل»	(١) وجوب مطابقتها . (٢) عدم مجيء « من » والمفضول معاً . ولا مانع من مجيء « من » التى للتعدية .
الثالث : المضاف	(١) عدم إدخال « من » على المفضول . (٢) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه إن كانت المفاضلة باقية على حقيقتها . (٣) وجوب إفراد « أفعل » وتذكيره إن كان مضافاً لنكرة ،
وأن تكون هذه النكرة من جنس <sup>(١)</sup> موصوفه - ( أى : من جنس صاحب أفعل التفضيل ) - ، بشرط وجود المفاضلة . وأن تكون مطابقة لموصوفه (وهو : صاحب أفعل التفضيل ) . فى الإفراد والتذكير ، وفروعهما . فإن كانت إضافته لمعرفة مع دلالة على التفضيل كان الحكم كما يأتى : (١) وجوب تحقق الشرطين السالفين (١ و ٢) . (٢) جواز المطابقة وعدمها فى التذكير والإفراد ، وفروعهما . لكن الأفصح التزام الإفراد والتذكير فى كل حالته . (٣) وجوب المطابقة فى الإفراد والتذكير وفروعهما إن كانت المفاضلة مجردة <sup>(٢)</sup> ، أو لم تقصد المفاضلة مطلقاً . وجواز تطابق المضاف إليه والموصوف فى الجنس وعدم تطابقهما .	

(١) انظر المراد من الموصوف هنا فى رقم ٦ من هامش ص ٤١٦ .

(٢) سبق شرحها فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ .

من هذا الملخص وما سبقه يتبين ما يأتي فيما يختص « بأفعل » .

(١) وجوب إفراده وتذكيره إن كان مجرداً ، أو مضافاً لنكرة .

(٢) جواز مطابقتها وعدمها في الأفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إن

كان مضافاً لمعرفة ، والمفاضلة باقية . لكن التزام الأفراد والتذكير أفصح . وتجب البعضية في هذه الصورة .

(٣) وجوب مطابقتها في باقى الأحوال . أى : حين يقترن « بأل » ،

أو يضاف لمعرفة والمفاضلة الحقيقية الخاصة غير قائمة . وفي هذه

الإضافة الحالية من المفاضلة يجوز أن يكون بعضاً من المضاف

إليه ، وغير بعض .

• • •

## عَمَل « أَفْعَل » التفضيل .

« أَفْعَل » التفضيل أحد المشتقات التي يصح أن يتعلق بها شبه الجملة ، والتي يصح أن تعمل ؛ فيكون معمولها مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً .

فمثال يتعلق شبه الجملة به ما قاله أحد الوصافين في الإمام عليّ : « سمعته قُبِيلَ المعركة يخطب في جنوده ، فكان أفصح في القول لساناً ، وأعلى في الكلام بياناً ، ورأيتُه يخوض الوغى ؛ فكان أجراً عند الإقدام قلباً ، وأقوى لدى شدّاتها عزمًا » ... ؛ فالجار والمجرور : ( في القول ) ، متعلقان بأفصح . والجار والمجرور : ( في الكلام ) ، متعلقان بأعلى . والظرف : « عند » متعلق : « بأجراً » . والظرف : « لدى » متعلق : « بأقوى » .

أما عمله الرفع أو النصب أو الجرّ ، ففيه البيان التالي :

## أولاً : عمله الرفع :

(١) يرفع الضمير المستتر باتفاق ، نحو : العظيم أنبل نفساً ، وأشرف قصداً ، وأكثر تعلقاً بجلائل الأمور ، ففي كل من « أنبل » و « أشرف » ، و « أكثر » ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » ، يعود على : العظيم .

(٢) ويرفع الضمير البارز أحياناً - وهذا قياسي - نحو : مررت بزميل أفضل منه أنت ، بجر كلمة : « أفضل »<sup>(١)</sup> ، على اعتبارها نعتاً لزميل ، و « منه » : جار ومجرور متعلق بأفضل . و « أنت » : فاعل<sup>(٢)</sup> أفعل التفضيل .

(٣) وقد يرفع الاسم الظاهر - قياساً - إذا صح أن يحل محل « أفعل » التفضيل فعلاً بمعناه من غير فساد في المعنى أو في تركيب الأسلوب . فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادراً لا يحسن القياس عليه .

(١٠١) ويجوز رفع « أفضل » على اعتباره خبراً مقدماً ، و « أنت » مبتدؤه . والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لزميل . وعلى هذا الإعراب لا يكون « أفعل » قد رفع ضميراً بارزاً .

وقد وضعوا للحالة الأولى ضابطاً مُطَرِّدًا ، هو : أن يكون « أفعل التفضيل » - في الأغلب - نعتًا والمنعوت اسم جنس ، قبله نفي أو شبهه<sup>(١)</sup> . وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل أجنيبًا<sup>(٢)</sup> منه ، ومفضَّلًا على نفسه ومفضولاً أيضًا - باعتبارين مختلفين - نحو : ما رأيت رجلاً أكملَ في وجهه الإشراقُ منه<sup>(٣)</sup> في وجه العابد الصادق . فكلمة : « أكمل » أفعل تفضيل ، نعت . والمنعوت قبلها اسم جنس مني في جملته ، وهو : « رجل » - و « الإشراقُ » فاعل لأفعل التفضيل ، وهذا الفاعل مفضَّل ومفضول معًا ؛ فهو مفضَّل باعتباره في وجه العابد ، ومفضول باعتباره في وجه غير وجه العابد . وهذا معنى قوطم : مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين . وقد تحقق الضابط في المثال السالف ؛ ومن ثمَّ رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر . ومن الأمثلة : ما شاهدت عيونًا أجملَ فيها الحورُ منه في عيون الظباء ... فأفعل التفضيل هو : « أجمل » ، ومنعوته : « عيونًا » اسم جنس مني في جملته ، وفاعله الظاهر هو : « الحور » ، ولهذا الفاعل اعتباران ، فهو مفضَّل إن كان في عيون الظباء ، ومفضول إن كان في عيون غيرها . فقد تحقق في هذه الصورة الضابط الخاص كما تحقق في سالفتها .

وفي الصورتين يمكن أن يحل محل « أفعل » فعلٌ بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد ، نحو : ما رأيت رجلاً يكمل في وجهه الإشراق ... وما شاهدت عيونًا يحمل فيها الحور ... فإن لم يصلح أن يحل هذا الفعل محله لم يرفع اسماً ظاهراً ، إلا نادراً لا يقاس عليه ، - كما سبق - وإنما يرفع ضميراً مستتراً وجوباً ؛ نحو : المشى أنفع من السباحة ، ففي « أنفع » ضمير مستتر وجوباً يعود على المشى ، ولا يجوز في الرأي الراجح أن يرفع اسماً ظاهراً ؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال - في الرأي الراجح أيضًا - استمعت إلى فتى أعلمُ منه أبوه برفع كلمة « أبوه » على أنها فاعل لأفعل التفضيل<sup>(٤)</sup> : « أعلمُ » إلا على لغة ضعيفة مرجوحة .

(١) كالثبي ، والاستفهام الذي بمعنى النفي ، وسيجيء التمثيل لها في « ١ » ص ٤٣٠ .

(٢) بأن يكون خالياً من الضمير الذي يعود على الموصوف ويدل على صلة بين « أفعل » ، ومنعوته .

(٣) أى : من الإشراق ( انظر « ب » في الزيادة ، ص ٤٣٠ ) .

(٤) لا يصح هذا : لأن أفعل التفضيل - في المثال وأشباهه - ليس مفضلاً على نفسه ، وإنما هو مفضل على غيره .



ومن الأمثلة التي يرفع فيها الظاهر وينطبق عليها الضابط : ( ما سمعت  
ببلاد أكثر فيها الثراء المدفون منه في البلاد العربية ) . ومنها مثالهم المردّد منذ عهد  
بعيدة حتى سمّوا مسألة الرفع باسمه ، وهو : ( ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه  
الكُحلُ منه في عين فلان ) . . . ويرمزون لكل ما سبق بقولهم : ( إن أفعَلَ التفضيل  
لا يرفع الظاهر إلا في مسألة : « الكُحل » ) . يريدون المثال السالف المشتمل على  
كلمة : « الكُحل » وغيره مما يشابهه من الأمثلة التي ينطبق عليها الضابط العام كما  
ينطبق على مثال الكحل (١) . . .

\* \* \*

(١) يقول ابن مالك فيما سبق من رفع أفعَلَ التفضيل للظاهر كثيراً إذا صح أن يحل محله فعل  
بمعناه ، وقليل لا يقاس عليه إذا لم يصح :

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ . وَمَتَى عَاقَبَ فَعَلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

يريد : أن رفع « أفعَلَ » التفضيل للاسم الظاهر نزر ( قليل ) فلا يصح القياس عليه . لكن متى  
عاقب أفعَلَ التفضيل فعلاً ، ( أى : وليه « أفعَلَ » وأتى بعده فعل مكان الفعل ) ، فإن رفعه الظاهر في  
هذه الصورة قد ثبت نقله كثيراً عن العرب . وضرب لهذا الكثير مثلاً :

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

والأصل : لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الفضل بالصدق ، ثم دخله الحذف الذي  
شرحناه والذي سيبيح في الزيادة . ومن الممكن أن يحل محله فعل بمعناه هو : يحق .

## زيادة وتفصيل :

١ - من أمثلة النهي : لا تخالفُ شريفاً أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك . ومن الاستفهام الذى بمعنى النفي : هل امرأةٌ أحقُّ بها الحمدُ منه بالأم ؟ .

ب - من كل الأمثلة السالفة يتبين أيضاً أن الاسم الظاهر الذى هو فاعل لأفعل التفضيل يقع بين ضميرين ؛ أولهما : يعود للمنعوت . وثانيهما : يعود للفاعل الظاهر .

ويجوز حذف أولهما فقط ، أو ثانيهما فقط ، أو هما معاً . فيجوز حذف الأول العائد على الموصوف - إن دل دليل على حذفه<sup>(١)</sup> ؛ مثل ما رأيت رجلاً أكملَ - ... الإشراقُ منه في وجه العابد - ما شاهدت عيوناً أجملَ ... الحورُ منه في عيون الظباء . والتقدير : أكملَ في وجهه الإشراق ... - وعيوناً أجملَ فيها الحورُ ... والمخدوف هنا ملحوظ كأنه مذكور<sup>(١)</sup> .

ومن الأمثلة الدقيقة الواردة عن القدماء : ما رأيت قوماً أشبهَ بعضُ ببعضٍ منه في قومك . التقدير : ما رأيت قوماً أبينَ فيهم شبه بعض ببعضٍ منه في قومك .

ويجوز حذف الضمير الثانى العائد على فاعل اسم التفضيل بشرط أن تدخل « مِنْ » الجارة على واحد مما يأتى :

(١) إما على اسم ظاهر مماثل للفاعل في لفظه ومعناه ، فنقول : ما رأيت رجلاً أكملَ في وجهه الإشراق من إشراق وجه العابد - ما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحورُ من حورِ عيون الظباء . والأصل ؛ ما رأيت رجلاً أكملَ في وجهه الإشراق منه في وجه العابد وما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحور منه في عيون الظباء .

(٢) وإما على المحل - أى : المكان - الذى يقوم به الفاعل ؛ ويحل فيه ، كالوجه في المثال السابق ؛ فإنه المحل الذى يقوم به الإشراق ، ويحل فيه . وكالعيون ؛ فإنها محل الحور ومكانه ... و ... تقول ما رأيت رجلاً أكملَ في وجهه الإشراق

(١ و ١) لأن المخدوف لدليل يدل عليه يُعمد بمنزلة المقدر ، (المحوظ) ، والمقدر كالملفوظ .

من وجه العابد — ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور من عيون الأطباء . . . . .  
ففي هذه الصورة حُذِفَ مضاف واحد ؛ إذ الأصل : من إشراق وجه العابد — ومن  
حور عيون الأطباء .

(٣) وإما : على صاحب ذلك المحل الذى يقوم به الفاعل ، ويحل فيه .  
(أى : على شئ كلى له أجزاء متعددة ، منها المحل الذى يحل فيه الفاعل) كالوجه  
فى المثال الأول ، والأطباء فى المثال الثانى . . . . . تقول ما رأيت رجلاً أكمل فى  
وجهه الإشراق من العابد — ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحور من الأطباء . وفى  
هذه الصورة حذِفَ مضافان ؛ إذ الأصل ؛ من إشراق وجه العابد . . . . . — ومن  
حور عيون الأطباء .

ويمحوز حذف الضميرين معاً إذا حذف من الجملة كل ما يجىء بعد الفاعل  
الظاهر ؛ فلا يذكر بعده شئ منها . وهذا بشرط أن يتقدم المفضل نفسه على  
« أفعل » التفضيل ؛ فيستغنى « أفعل » بفاعله عما يكون بعده ؛ نحو : ما شئ  
كالغزال أحسن به الحور<sup>(١)</sup> . أو يتقدم محل المفضل على « أفعل » ؛ نحو :  
ما شئ كعين الغزال أحسن بها الحور .

وربما دخلت « من » فى اللفظ على المفضل ( لا المفضول ) ، نحو : ما أحد  
أحسن به الصبر من المتعلم .

وحبذا التخفيف من استعمال هذه الأساليب الأخيرة ، بل تركها قدر  
الاستطاعة .

\*\*\*

(١) ويقولون إن الأصل : ما شئ أحسن به الحور من حسن حور الغزال ، حذف المضاف  
وهو : « حسن » ، وحل المضاف إليه : ( حور ) محله ، فصار الكلام : من حور الغزال . ولما كان  
الحور منسوباً للغزال ، ومتصلاً به ملائماً له صح حذفه استغناء عنه بالمضاف إليه الذى سيحل محله أيضاً ؛  
فصار الكلام : ما شئ أحسن به الحور من الغزال .

## ثانياً : عمله النصب :

ينصب أفعال التفضيل المفعول لأجله ، والظرف ، والحال <sup>(١)</sup> ، . . . وبقية المنصوبات ؛ فتكون معمولة له ، إلا المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه . أما التمييز الذى هو فاعل فى المعنى فيصح أن يكون منصوباً بأفعال التفضيل نحو : المتعلم أكثر إفادةً وأعظم نفعاً . فإن لم يكن فاعلاً فى المعنى وكان « أفعال » التفضيل مضافاً صح أن ينصبه ، نحو : المتنبى أوفر الشعراء حكمةً ( وقد سبق ضابط كل <sup>(٢)</sup> ) .

\* \* \*

## ثالثاً : عمله الجر :

يعمل الجر فى المفضول إذا كان مضافاً إليه ، نكرة كان أم معرفة . نحو : الجندى أسرعُ رجلٍ للدفاع عن وطنه — القائد أقدرُ الجنودِ على إدارة رحى الحرب ...

\* \* \*

## تعدية أفعال التفضيل بحروف الجر :

١ — إذا كان أفعال التفضيل <sup>(٣)</sup> من مصدر فعل متعد بنفسه ، دال على الحب أو البغض أو ما بمعناها . كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولاً به فى المعنى <sup>(٤)</sup> ، وما قبل : « أفعال » هو الفاعل المعنوى ؛ نحو : الشرق أحبُّ للدين من الغربى ، وأبغضُ للخروج على أحكامه . إذ التقدير : يحب الشرق الدين ، ويبغض الخروج على أحكامه .

ونتيجة « إلى » بدل اللام إن كان المجرور هو الفاعل المعنوى وما قبل « أفعال »

( ١ ) وقد ينصب حالين معاً ؛ ( طبقاً للبيان السابق فى رقم ١ من هامش ص ٤٠١ ) ولا مانع من وقوع الحال — هنا — جامدة غير مؤولة بالمشتق ، كما هو مدون بباب الحال ، ص ٢ — .

( ٢ ) ج ٢ م ٨٨ باب التمييز .

( ٣ ) التعميم والتفضيل سيان فى أكثر ما يأتى . ( راجع ص ٤٠٦ ) .

( ٤ ) وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعال التفضيل ، يكون بمعناه .

وقد سبق شرح هذا ، وما يجرى بعده فى ج ٢ باب حروف الجر ، عند الكلام على معنى :

اللام وإلى . ص ٣٤٤ وما بعدها ، و ٣٤٧ م ٩٠ .

هو المفعول المعنوي ؛ نحو : المال أحب إلى الشحيح من مُتَع الحياة . والتقدير : يحب الشحيحُ المالَ أكثر من متع الحياة <sup>(١)</sup> . . .

ب - وإن كان فعله متعدياً بنفسه ، دالاً على : « علم » كانت تعديته بالباء ؛ نحو : صديق أعلم بي ، وأنا أعرف به وأدرى بأحواله . فإن كان دالا على معنى آخر كانت تعديته باللام ، نحو : الحرُّ أطلبُ للثأرِ وأدفعُ للإهانة ، إلا إن كان الفعل يتعدى بحرف جر معينٍ فإن « أفعل » يتعدى به كذلك ، نحو : كان أبو بكر أزهّد الناس في الدنيا ، وأبعدهم من التعلّق بها : وأشفقهم على الرعية ، وأنحاهم عن الظلم ، وأذلهم لنفسه في طاعة ربه . وقول الشاعر :

أَجْدَرُ الناسَ بِحُبِّ صادقٍ باذِلُ المعروف من غيرِ ثمنٍ

ومثل البيت الذي سبق لمناسبة أخرى <sup>(٢)</sup> وهو :

لولا العقولُ لكان أدنى <sup>(٣)</sup> ضيغٍ أدنى <sup>(٤)</sup> إلى شرف من الإنسان

وإن كان فعله متعدياً لاثنتين عُدّي لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولاً به ؛ العامل مخنوف يفسره المذكور ؛ ( لأن « أفعل » التفضيل لا ينصب المفعول به كما سبق ) .  
نحو : فلان أكَسَى للفقراء الثياب . التقدير : أكَسَى للفقراء بكسوم الثياب <sup>(٥)</sup> .

(١) ومن هذا قول الشاعر :

وأحبُّ أَقطارِ البلادِ إلى الفتي أرضُ ينال بها كريمُ المطلبِ  
(٢) في آخر ص ٤٠٤ . (٣) أقل . (٤) أقرب .

(٥) لم لا يكون منصوباً هنا « بأفعل » استثناء من عدم نصبه المفعول به مباشرة ، قياساً على الرأي للكوني الذي سبق في ص ٣٦٦ في صيغة : أفعل « التي للتعجب ، وهي صيغة لازمة أيضاً . ونستريح من التقدير ؟

الحق أن كلا الإعرابين مريب ؛ إما لتعدية « أفعل » وهو لازم ، وإما لتقدير شيء مخدوف . ولكن الأول أخف نوعاً ؛ لسرعة اتجاه الخاطر إلى العامل الظاهر ، وأنه صاحب العمل لا المقدر .

## المسألة ١١٤ :

التوابع الأربعة الأصلية<sup>(١)</sup>.

١ - النعت . ( ويسمى أيضاً : الصفة ، أو : الوصف )

( ١ ) « التابع » الأصل هنا : لفظ متأخر دائماً ، يتقيد في نوع إعرابه ، بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه ، يسمى : « المتبوع » - كما سيأتى - بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع . فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق ، هو : الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، وجب أن يكون الثاني مسافراً له في هذا ؛ سواء أكان النوع الإعرابي في الأول لفظياً ، نحو : أقبل الأخ<sup>٢</sup> الوفي<sup>٣</sup> . أم : تقديرية ، نحو : أقبل الفتى الوفي<sup>٤</sup> ، أم محلياً ، نحو : أقبل سيوي<sup>٥</sup> الوفي<sup>٦</sup> . فلفظ : « الوفي » متقيد بالرفع ( في الأمثلة الثلاثة ) بحالة لفظ خاص قبله . ونقول : أكبرت الأخ<sup>٧</sup> الوفي<sup>٨</sup> - أكبرت الفتى الوفي<sup>٩</sup> - أكبرت سيوي<sup>١٠</sup> الوفي<sup>١١</sup> بنصب : « الوفي » في الأمثلة الثلاثة ؛ مسافراً لذلك اللفظ الخاص . كما نقول قدرت في الآخر الوفي<sup>١٢</sup> مروته - قدرت في الفتى الوفي<sup>١٣</sup> مروته - قدرت في سيوي<sup>١٤</sup> الوفي<sup>١٥</sup> مروته . . . . . بجر : « الوفي » في الأمثلة الثلاثة أيضاً ؛ مجازاة لذلك اللفظ السابق .

وتقول : أفرح<sup>١٦</sup> وأطرب<sup>١٧</sup> برؤية الأوفياء<sup>١٨</sup> ، ولن أفرح<sup>١٩</sup> وأطرب<sup>٢٠</sup> برؤية الأعداء<sup>٢١</sup> ، ولم أفرح<sup>٢٢</sup> وأطرب<sup>٢٣</sup> بسماع السوء<sup>٢٤</sup> ؛ فالفعل : « أطرب » ، قد رفع مرة ، ونصب أخرى ، وجزم ثالثة ؛ تبعاً لفعل سابق ، وتقيداً به . . . . .

وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق في نوع الإعراب ، فيكونان معاً مرفوعين ، أو : منصوبين ، أو : مجرورين ، أو مجزومين . ثم هنا بعد ذلك يشتركان في الاسمية ، أو الفعلية ، أو الحرفية ( كالتوكيد اللفظي للحرف ) . وقد يختلفان أحياناً ، ( كما في بعض حالات العطف وستجىء في ص ٦٤٢ ) . وما يجب الالتفات إليه أن التابع لا يتقيد بالمتبوع في : « البناء » ، ولا في ضده : « الإعراب » ولا يسافره فيهما ؛ ذلك لأن « البناء » ، أو : الإعراب لا ينتقل مطلقاً من المتبوع إلى التابع ؛ فلكل واحد من هذه الناحية استقلاله التام عن الآخر ، بحيث لا يحكم على أحدهما بأنه « مبنى أو : معرب » إلا لوجود سبب خاص به ؛ قائم بذاته يقضى بهذا أو بذلك ، دون نظر للآخر . وقد أسلفنا أن المتقدم يسمى : « المتبوع » ، والمتأخر يسمى : « التابع » . ولا بد من تأخره عن متبوعه دائماً .

والتوابع الأصلية أربعة ؛ « النعت » ، - ( ويسمى أيضاً : « الوصف » ، أو : الصفة » ، فعنى الكلمتين هنا غير معناهما السابق في « ب » ، من هامش ص ١٨٢ ، مراداً منه هناك : المشتق ) - « والتوكيد » ، « والعطف بقسميه » ، و « البدل » . ( وسيجىء هنا تفصيل الكلام على كل واحد منها في باب خاص ) .

ويلاحظ أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة الأصلية يختلف اختلافاً كلياً عن التابع العارض الذي سيجىء في ص ٤٦٩ . كما يختلف عن التابع العارض الذي سبق ( في الجزء الأول م ١٦ ص ١٨١ رقم ٦ موضوع : « الاسم المعرب ، المعتل الآخر » ) بإهمال حركة الحرف الأخير من الكلمة وجعلها ماثلة لحركة الحرف الذي يجىء بعده كقراءة من قرأ : الحمد لله رب العالمين ، بكسر الدال تبعاً لحركة اللام . =

## = بعض أحكام التوابع :

إذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب فن الواجب اختلافهما - حتماً - . في سببه ؛ فسيب في المتبوع قد يكون الفاعلية ؛ أو : الابتدائية ؛ أو : الخبرية ؛ أو : المفعولية أو : الجر بالإضافة ، أو : بالحرف ، أو : الجزم بالحرف . . . أو غير ذلك من الأسباب المؤدية إلى الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، أما في التابع فسيب واحد ، هو : « التبعية » ( لأنه نعت ، أو عطف ، أو تأكيد ، أو بدل ) ، ويتبين مما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على المتبوع مطلقاً . لكن قد يجوز تقدم معمول التابع في بعض الحالات التي ستجيء في أبوابها ، بالرغم من أن البصريين يمتنعون تقدم هذا المعمول ، دون الكوفيين - كما سيجيء في ص ٤٣٦ - .

ومن أحكام التوابع : صحة القطع في ثلاثة منها ، هي : « النعت » - ( إلا كلمة : كُـلٌّ - انظر ص ٤٦٧ و ٥١٣ - ) ، « وعطف البيان » ، وكذا : « البدل » ( على الوجه الموضح في « هـ » من ص ٦٧٧ ) . والصحيح أن القطع يدخل كذلك « عطف النسق » ؛ طبقاً للرأى الآتي في رقم ١٠ من ص ٦٦١ ، هذا ، وفي ص ٤٨٦ وهاشما إيضاح القطع ، وبيان المراد منه .

ومن أحكامها أيضاً : أنها إذا اجتمعت ، أو اجتمع عدد منها ، وجب مراعاة الوجه الأفضل في ترتيبها ؛ وذلك بتقديم النعت ، يليه عطف البيان ، فالتركيد ، فالبدل ، فعطف النسق ؛ كما في البيت التالي :

قَدِّمِ النِّعْتَ ، فَالْبَيَانَ ، فَأَكْذُ ثُمَّ أَبْدِلْ ، وَاخْتَمْ بِعُطْفِ الْحُرُوفِ

ومن أحكامها أيضاً : ما نصوا عليه من أن التابع لا يفصل بين الموصول وصلته - طبقاً لما تقدم في ج ٢٧١ ص ٣٥١ - وأنه يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفواصل غير أجنبي مخض ؛ كمعمول الوصف في قوله تعالى : ( ذلك حشرٌ - علينا - سيرٌ ) ومعمول الموصوف في نحو : تعجبنى معاونتك ضعيفاً الكبيرة . وعامله ؛ نحو : المريض أكرمت الجريح . ومفسر عامله ؛ كقوله تعالى : ( إن امرؤ هلك ليس له ولد ... ) والتقدير : إن هلك امرؤ هلك ، ومعمول عامل الموصوف ؛ كقوله تعالى : ( سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ) ، والمبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف ؛ كقوله تعالى : ( أفى الله شك فاطر السموات والأرض ) ، والخبر ؛ نحو : الصانع ناجح المخلص . والقسم ؛ نحو : الولد - والله - البار محبوب ، وجواب القسم ؛ كقوله تعالى : ( بلى ، وربى لمتأتيننكم ، عالم الغيب والشهادة ) ، والاعتراض كقوله تعالى : ( وإنه لقسمٌ - لو تعلمون - عظيم ) والاستثناء ؛ نحو : ما عرفت أحداً إلا الولادين كامل الشفقة . والمضاف إليه ؛ نحو : أبو بكر الصديق أول الخلفاء ( ويلاحظ أن المنعوت المضاف - ومنه « الكنية » - له حكم خاص لفظي ومعنوي ، يجيء في ص ٤٤٤ ) .

ولا يجوز فصل المنعوت المهيم - كاسم الإشارة ونحوه - من نعمته الذي لا يستغنى عنه ؛ فلا يقال : أكرمت هذا عليا التابع . والأصل : أكرمت هذا التابع عليا ، ومثله : الشَّهْرُ رَمَى الْعَبُور . . . ؛ فلا يصح الفصل بين « العبور » ومنعوتها . واسم الموصول - وهو من الأسماء المهيمة - لا يصح الفصل بالنعت بينه وبين صلته ، ( كما سبق هنا وفي باب : « الموصول » ، ج ١ ص ٢٧ ) فيصح : أبصرت الذي في الحديقة المسرور ، ولا يصح : أبصرت الذي المسرور في الحديقة .

= وكذلك لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف متمماً للمعطوف عليه التثنية ، ولا يستغنى المنعوت عنهما معاً ، ( أى : عن التثنية ومعه ما يكمله ) ؛ ففى مثل : « إن امرأ يتعلم ولا يعمل بعمله خاسر . . . لا يصح أن يقال : إن امرأ يتعلم خاسر ولا يعمل بعمله ، لأن المعطوف والمعطوف عليه هما جزءان لتثنية واحد فى المعنى .

وكذلك لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بتابع مطلقاً ؛ نعمتاً أو غير نعمت - ( طبقاً لما سبق فى رقم ٥ من ص ٢١٦ ) - وكذلك لا يجوز الفصل بين التثنية ومنعوتها إذا كان التثنية له معنى ، ويلزم التثنية فى الأغلب ، فلا يستقل بنفسه فى الاستعمال بغير منعوتها : مثل كلمة : « يَقْتَقُ » فى مثل : « هذا الورق أبيض يَقْتَقُ » أى : خالص البياض ، وكذا غيره مما يلزم التثنية . . . ، وليس من اللازم فى التابع ولا فى المتبوع أن يكون لفظاً مفرداً ؛ فقد يكون مفرداً ؛ وقد يكون جملة ، أو شبه جملة ، على حسب التقييد والتفصيل الموضح فى أبواب التوابع الأربعة .

ويصح الفصل بين التثنية ومنعوتها بكلمة : « كان » الزائدة بلفظ الماضى ؛ مثل : سميت لزيارة صديق كان مريضاً - كما سبق فى باب كان ، ج ١ - . ومن أمثلة الفصل بين التوكيد والمؤكد ( بفتح المكاف المشددة ) قوله تعالى : ( . . . ولا يحزننَّ وَيَرْضَيْنَّ بما آتَيْنَهِنَّ كلهنَّ ) ، فكلمة : « كل » مرفوعة ؛ لأنها توكيد لثبوت النسوة ( الفاعل ) وليست توكيداً للضمير المنصوب المتصل بالفعل : « آتيت » والصحيح عدم جواز الفصل بين التوكيد والمؤكد إذا كان لفظ التوكيد هو كلمة : « كل » التى تليها كلمة : « أجمع » لتقويتها فى التوكيد ، وما يقع بعد « أجمع » من ألفاظ التوكيد المملحة التى تساق لتقوية التأكيـد - وستجىء فى ص ٥١٧ - .

كذلك يصح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلمة : « كان » الزائدة بلفظ الماضى ، مثل : الصديق الحق مخلص فى الشدة كان والرخاء . ويصح الفصل بينهما بالنداء ؛ كما فى قوله تعالى : « ( وإذ يرفع إبراهيمُ القواعد من البيت وإسماعيلُ . ربنا تقبلُ مِنَّا ؛ إنك أنت السميعُ العليمُ ) - ربنا - واجعلنا مسلمينَ لك ، ومن دُريتنا أمةً مسلمةً لك ، وأرنا مِننا سبكتنا ، وتب علينا ؛ إنك أنت التواب الرحيم - ربنا - وابعث فيهم رسولا منهم . . . ) ( إنك أنت السميع العليم ، واجعلنا مسلمينَ لك . . . ) - ( إنك أنت التواب الرحيم ، وابعث فيهم رسولا منهم ) فناء النداء - وهو « ربنا » - وفصل بين المتعاطفين مرتين فى آخر الآيات . ومن أمثلة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى : ( يأيتها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين . . . ) بنصب كلمة : « أرجل » ؛ عطفاً على : « وجوه » .

وهناك حالتان يجب فيهما - طبقاً للأرجح - الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، متذكراً فى ص ٦٣١ وما بعدها ( من باب العطف ) ومعهما حالتان أخريان يستحسن فيهما الفصل . وأن ما عدا الحالات السالفة يجوز فيه الفصل بشرط ألا يكون الفاصل طويلاً - وفى ص ٦٣١ البيان - .

ومن أمثلة الفصل بين البدل والمبدل منه قوله تعالى : ( قم الليل إلا قليلاً ، نصفه . . . ) . وقد أشرنا - فى ص ٤٣٥ - إلى أن البصريين لا يميزون أن يتقدم معمول التابع على المتبوع ، وخالفهم الكوفيون ؛ فيجيزون أن يقال : حضر طعامك رجل يأكل ؛ بنصب كلمة : « طعام » المعمولة =



## تعريفه :

تابع يكمل متبوعه<sup>(١)</sup> ، أو سببي<sup>(٢)</sup> المتبوع ، بمعنى جديد يناسب السياق ، ويحقق الغرض . وأشهر الأغراض الأساسية التي يفيدها النعت ما يأتي<sup>(٣)</sup> .

(١) الإيضاح<sup>(٤)</sup> : إن كان المتبوع معرفة ، كقول شوقي في الرسول عليه السلام :

= لفعل : « يأكل » وقد وافقهم الزمخشري في قوله تعالى : ( وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً ) فجعل الجار ومجروره متعلقين بكلمة « بليغاً » . وهذا رأى حسن ، لما فيه من تيسير .

من كل ما تقدم يتضح جواز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير الأجنبي المحض . أما الأجنبي المحض فلا يصح الفصل به ؛ ففي مثل : مررت برجل عاقلٍ على فرس أبلقٍ ... لا يصح أن يقال : مررت برجل على فرس عاقلٍ أبلقٍ ... وهكذا :

والصحيح أن الدال في التابع هو العامل في المتبوع ، ولا تختلف التوابع في هذا ...

ويستحسن أن يكون المتبوع اسماً إذا كان التابع نعتاً ، أو توكيداً معنوياً ، أو عطف بيان . أما إن كان التابع توكيداً لفظياً ، أو عطف نسي ، أو بدلا ، فقد يكون المتبوع اسماً أو غير اسم .

وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية . أما حكمهما من ناحيتهما المعنوية فقد يتفقان تماماً في معناهما ؛ كبذل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماماً ، كما في حالة العطف بالحرف : « لا » وقد يتفقان مع تفاوت كبير ؛ كالنعت الذي للتوضيح ... وفيما سبق يقول ابن مالك :

يَتَّبِعُ فِي الْأَعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ نَعْتُ ، وَتَوَكِيدٌ ، وَعَطْفٌ ، وَبَدَلٌ

يريد : أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء الأولى ، أي : الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها ، وهي الأسماء المتبوعة . واقتصر على الأسماء دون غيرها لأن هذه هي الأكثر .

والتوابع الأربعة فضلات يصح الاستغناء عنها ؛ إذ ليس واحد منها يؤدي في جملته معنى أساسياً فتوقف عليه فائدتها الأصلية ، إلا النعت ؛ فإنه قد يتم - أحياناً - الفائدة الأساسية على الوجه الذي سيحيى في ص ٤٤٠ .

ونكرر ما سبقت الإشارة إليه ( في آخر هامش ص ٤٣٤ وتفصيله في ص ٤٦٩ ) وهو أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة مغاير كل المغايرة لنوع التابع الآتي في ص ٤٦٩ .

(١) لا بد في المتبوع هنا - وهو المننوت - أن يكون اسماً ، كما أشرنا . وقد يكون هذا الاسم مضافاً ؛ كالكنية ولها حكمها الخاص الذي يجيء بيانه في ص ٤٤٤ .

(٢) السببي هو : الاسم الظاهر المتأخر عن النعت ، المشتمل على ضمير يعود على المتبوع المتقدم ، ويدل على ارتباطه به بنوع من الارتباط ؛ كالبنوة ، أو الأخوة ، أو الصداقة .... ( انظر ص ٤٥٢ ) .

(٣) وما عداها من الأغراض الأخرى - كالتفصيل ، والإيهام ... قليل لا أهمية له ؛ بل إنه داخل فيما سيأتي .

(٤) الإيضاح : إزالة الاشتراك اللفظي الذي يكون في المعرفة ، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى مدلولها ومعناها ؛ فكلمة مثل : « أحمد أو محمود » أو : غيرها من المعارف ... قد يشترك في =

أَشْرَقَ النُّورُ فِي الْعَوَالِمِ لَمَّا بَشَّرَتْهَا بِأَحْمَدَ الْأَنْبَاءِ  
 الْيَتِيمِ ، الْأُمِّيِّ ، وَالْبَشَرِ الْمَوْحَى إِلَيْهِ الْعُلُومُ وَالْأَسْمَاءُ  
 أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ ، آيَتُهُ النَّظَرُ قُ مَبِينًا ، وَقَوْمُهُ الْفَصَحَاءُ  
 وَنَحْوُ : فَتَحَ مَصْرَ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ ، الصَّائِبُ رَأْيُهُ ، الْمُحْكَمُ تَدْبِيرُهُ ....  
 فَالْكَلِمَاتُ الَّتِي تَحْتَهَا خَطٌ ( فِيمَا سَبَقَ ) نَعَوْتُ تَوْضِيحَ مَنَعُوتِهَا الْمَعْرُوفَةِ .

( ٢ ) التَّخْصِيسُ <sup>(١)</sup> إِنْ كَانَ الْمُتَبَوِّعُ نَكْرَةً ؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :  
 بُنِيَ ، إِنْ الْبِرِّ شَيْءٌ هَيْنٌ وَجْهٌ طَلِيقٌ ، وَكَلَامُ لَيْنٍ  
 وَنَحْوُ : كَمَ مِنْ كَلِمَةٍ خَفِيفٍ وَزْنُهَا ، أَوْدَتْ بِجَمَاعَةٍ وَفِرَّ عَدْدُهَا !! .

= التَّسْمِيَةُ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ شَخْصٍ ، فَهِيَ - مَعَ أَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ تَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ - قَدْ تَحْمَلُ أحيانًا نَوْعًا مِنَ الْإِبْهَامِ ،  
 أَوْ الْإِجْمَالِ ، يَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ بَيَانٍ وَإِضْاحٍ ؛ فَيَجِبُ . النَّعْتُ لِمُتَحَقِّقِ هَذَا الْفَرْضِ ؛ فَنَقُولُ : أَحْمَدُ الْعَالَمِ  
 مُحْتَرَمٌ ، وَمُحَمَّدُ الْحَسَنُ مُحَبَّبٌ .

مِلَاحَظَةٌ هَامَةٌ : النَّعْتُ إِنَّمَا يَوْضَحُ مُتَبَوِّعَهُ - وَيُخَصِّصُهُ كَذَلِكَ - بِأُمُورٍ عَرْضِيَّةٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا مَعْنَى النَّعْتِ ،  
 وَتَكُونُ مَا يَطْرَأُ عَلَى الذَّاتِ ، كَالْعِلْمِ ، وَالْفَهْمِ ، وَالذِّكَاةِ . . . أَمَّا تَوْضِيحُ الذَّاتِ نَفْسَهَا بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا  
 وَتَكُونُ هِيَ الْمُرَادَةُ مِنْهُ مَبَاشَرَةً ، لَا أَنَّ الْمُرَادَ أَمْرَ عَرْضِيٍّ يَطْرَأُ عَلَيْهَا - فَمِنْ اخْتِصَاصٍ عَطَفَ الْبَيَانِ ، وَالتَّوْكِيدِ  
 اللَّفْظِيِّ ، وَكَذَا التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ، فَإِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ التَّوَابِعِ الثَّلَاثَةِ هُوَ عَيْنُ الْأَوَّلِ « الْمُتَبَوِّعِ »  
 - كَمَا سَبَقَ فِي أَبْوَابِهَا ص ٥٢٥ وَ ٥٣٨ وَ ٥٤٢ وَ ٥٥١ وَ ٥٥٣ - أَمَّا التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ بِلَفْظٍ :  
 « كُلٌّ » أَوْ : « جَمِيعٌ » أَوْ : « عَامَةٌ » فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ هُوَ : « إِفَادَةُ الشُّمُولِ » ، وَلَيْسَ الدَّلَالَةُ عَلَى الذَّاتِ  
 نَفْسَهَا - وَالْبَيَانُ فِي ص ٥٥٩ .

- رَاجِعِ الصَّبَانَ أَوَّلَ بَابِ النَّعْتِ . -

( ١ ) مَدْلُولُ النِّكَرَةِ ( كَرَجُلٍ ، وَشَجَرَةٍ ، وَكَوَكَبٍ . . . ) يَشْمَلُ أَفْرَادًا كَثِيرَةً قَدْ يَصْعَبُ حَصْرُهَا ؛  
 فَإِذَا وَصَفْتَ أَمَّا تَقْلِيلُ أَفْرَادِهَا ، وَتَضْيِيقُ عَدَدِ مَا تَشْمَلُ عَلَيْهِ تَضْيِيقًا نَسْبِيًّا ، ( أَيْ : بِالنَّسْبَةِ لِحَالِهَا  
 قَبْلَ النَّعْتِ ) ؛ فَكَلِمَةُ : رَجُلٌ ، تَشْمَلُ مَا لَا يَعُدُّ مِنَ الرِّجَالِ ، عَالِمُهُمْ ، وَجَاهِلُهُمْ ، غَنِيَّهُمْ ،  
 وَفَقِيرُهُمْ ، صَحِيحُهُمْ وَمَرِيضُهُمْ . . . وَ . . . لَكِنْ إِذَا قُلْنَا هَذَا رَجُلٌ عَالِمٌ ، تَخَصَّصْتَ الْكَلِمَةَ  
 بِنَوْعٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الرِّجَالِ دُونَ غَيْرِهِ ، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَشْمَلُهُ ، وَتَشْمَلُ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً مَعَهُ . ( رَاجِعِ ص ٢٣ )  
 وَالنَّعْتُ يَخْصُصُ مُتَبَوِّعَهُ - كَمَا يَوْضَحُهُ - بِأُمُورٍ عَرْضِيَّةٍ مَا يَطْرَأُ عَلَى الذَّاتِ ، طَبَقًا لِلْمِلَاحَظَةِ السَّابِقَةِ فِي  
 آخر رقم ٤ مِنْ هَامِشِ الصَّفْحَةِ السَّالِفَةِ .

(٣) مجرد المدح<sup>(١)</sup> ؛ كقولهم : من أراد من الملوك والولاة ، أن يسعد أمته ،  
ويُقوى دولته - فليسلك مسالك الخليفة العادل عمر بن الخطاب .

ونحو : رضى الله عن هذا الخليفة الشامل عدله ، الرحيم قلبه ...

(٤) مجرد الذم<sup>(١)</sup> ؛ كقولهم : من أراد من الولاة أن يملأ النفوس حنقاً ،  
والقلوب بغضاً - فليسنهج نهج والى الأمويين الحجاج بن يوسف ، الطاغية .

ونحو : كان الحجاج والى القاسى قلبه ، الطائش سيفه ، الجامح هواه ...

(٥) الترحم<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : ما ذنب البائس الجريح قلبه يقسو عليه الزعيم<sup>(٣)</sup> ،  
والطائر المهيض<sup>(٤)</sup> جناحه يعذبه الشرير ؟ ...

(٦) التوكيد ؛ نحو : كان خالد بن الوليد يضرب خصمه الضربة<sup>(٥)</sup>  
الواحدة<sup>(٥)</sup> فتقتضى عليه .

ونحو : أعجبت بخالد الواحدة<sup>(٥)</sup> ضربته ، الفريدة<sup>(٦)</sup> طعنته<sup>(٧)</sup> ...

(١ و ١) يتجرد النعت للمدح الخالص أو الذم الخالص ، حين يكون معناه اللغوى أو المراد الأصل  
منه غير مقصود ، وتقوم القرينة الدالة على أن المقصود أمر آخر ؛ هو : المدح أو الذم ؛ فشهرة عمر  
بالمعدل ، والحجاج بالطغيان ؛ شهرة لا تكاد تخفى على أحد ، جعلت المقصد من كلمتي : « العادل »  
و « الطاغية » فى المثالين ، إنما هو أمر آخر غير معناها اللغوى الأصيل ؛ ذلك الأمر هو : المدح فى  
الأول ، والذم فى الثانى ، ولولا هذا لكان مشتتلا على لفظ لا يفيد معنى جديداً ، وهذا معيب بلاغة .  
(٢) إظهار الرحمة والحنان لغيرك .

(٣) اللئيم المعروف بلؤمه وشره .

(٤) المكسور .

(٥ و ٥ و ٥) إنما كان النعت فى هذا المثال - وأشباهه - للتوكيد ، لأن صيغة « فَعْلَة » التى فيه تدل  
على المرة الواحدة من غير حاجة إلى كلمة أخرى . فإذا جاء بعدها كلمة : « الواحدة » لم تفد معنى جديداً ،  
وإنما تؤكد المعنى القائم . ومثلها كلمة : الفريدة ؛ لأنها بمعنى : المنفردة ، أى : الواحدة . وكذلك  
ما أشبهها من الكلمات الأخرى .

ومن أمثلة النعت الدال على التوكيد قولهم : أسعد الدابر لا يعود ، وغد القادم لن يتوقف . « فالدابر »  
وه القادم نعتان للتوكيد ؛ لأن « أس » لا بد أن يكون دابراً ، ( أى : منقضيّاً ) ، والغد لا بد أن  
يكون قادماً ...

(٦) الوحيدة .

(٧) وفى تعريف النعت بنوعيه يقول ابن مالك :

(٧) وقد يتمم النعتُ الفائدةَ الأساسيةَ بالاشتراك مع الخبر . مع أن الأصل في الخبر<sup>(١)</sup> أن يتمم هذه الفائدة وحده . لكنه في بعض الأحيان لا يتممها إلا بمساعدة لفظ آخر كالنعت ؛ كقوله تعالى يخاطب المعارضين : ( بل أنتم قومٌ عادُونَ ... ) ، أى : ظالمون . وقوله تعالى : ( بل أنتم قوم تجهلون ... )<sup>(٢)</sup> وقول الشاعر :

ونحن أناسٌ لا تروستطَ عندنا      لنا الصدر دون العالمين أو القبر

وقول الآخر :

ونحن أناسٌ نحبّ الحديث      ونكره ما يوجب المأثما

إذ لا تتحقق الفائدة بأن يقال : أنتم قوم — نحن أناس ... ؛ لأن هذا معلوم

= فالنعتُ تابعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ ، أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

(بوسمه : أى : بزيادة سمة عليه ، وهى الزيادة المعنوية الناشئة من النعت ، والمنصبة على المنعوت . « اعتلق » : بمعنى اتصل به بعلاقة ، والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو : سببيه . فالمراد : أن النعت تابع يتمم المنعوت الذى سبقه ، أو : يتمم ما اتصل بالمنعوت .

(١) سواء أكان خبر مبتدأ أم خبر ناسخ .

(٢) إيضاح هذا في باب المبتدأ والخبر ( ج ١ ص ٣١٩ م ٣٢ ) . وقلنا هناك لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ ؛ كالأمثلة المذكورة ، وخبر الناسخ كقول الشاعر :

ولا خير في رأيٍ بغير رَوِيَّةٍ      ولا خير في رأى تعاب به غدا

إذ لا فائدة من قولنا : لا خير في رأى ... بل لا يصح أن يقال هذا إلا مع التكلفة ، وهى هنا النعت ؛ ( وهو : شبه الجملة في الشطر الأول ، والجملة الفعلية في الشطر الثانى ) .

ومن شبه الجملة الواقع خبراً مفتقراً إلى النعت بعده ليتمم به المعنى الأساسى قوله تعالى : ( فويل للمُصَلِّينَ ؛ الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يَسْرَءُونَ ، ويمنعون الماعون ... ) فلا يمكن أن يصح المعنى الأساسى هنا بغير النعت وما يتصل به .

بداهة من القرائن العامة المحيطة بالمتكلم<sup>(١)</sup> . . .

• • •

تقسيم النعت ، وحكم كل قسم :

(١) ينقسم النعت باعتبار معناه إلى : نعت حقيقى ، وإلى نعت سبى<sup>(٢)</sup> .

١ - فالحقيقى هو : ما يدل على المعنى فى نفس منعوته الأصيلى<sup>(٣)</sup> ، أو فيما هو بمنزلة وحكمه المعنوى .

وعلامته : أن يشتمل على ضمير مستتر - أصالة ، أو تحويلا - يعود على ذلك المنعوت .

وليبيان هذا نسوق الأمثلة التالية :

يقول بعض الشعراء فى وصف نوع من حكم الملوك إنه :

نكدٌ خالدٌ ، وبؤسٌ مقيمٌ وشقاءٌ يجدُّ منه شقاءٌ

فكلمة : « خالد » نعت حقيقى ، منعوته الأصيلى هو : « نكد » . وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصيلى مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه .

وكلمة : « مقيم » نعت حقيقى ، ومنعوته الأصيلى هو : « بؤس » وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصيلى مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه . . .

(١) ومثل كلمة : « خُلِباً » فى قول الشاعر :

لا يكنْ وعدك برقاً خُلِباً إن خير القول ما الفعلُ مَعَةً

والبرق الخلب : الذى لا مطر معه . ومثل جملتى : « يفاد » و « يضان » فى قول الشاعر :

ليس الغنى مالاً يفاد ويُقتنى إن الغنى خلقٌ يضان عن الدنْس

(٢) تفصيل الكلام على السبى فى ص ٤٥٢ - وسيجىء فى الزيادة ص ٤٥٦ تقسيم معنوى آخر .

(٣) المراد بنفس المنعوت ما ليس سببياً له . ويلاحظ ما سبق ( فى رقم ١ من هامش ص ٤٣٨ ) من أن النعت لا يتعرض للذات فى صميمها ، وكيانها الأساسى ، وإنما يختص بالأمور العرضية التى تطرأ عليها .

وتقول : استمعت إلى خطيب فصيحٍ لسانٍ ، عذبٍ البيان ، قوى الحجة .  
أو : استمعت إلى خطيب فصيحٍ لساناً ، عذبٍ بياناً ، قوى حجةً .

فكلمة : « فصيح » نعت حقيقي ، والمنعوت هو : خطيب ، وليس منعوتاً أصلياً ؛ ولكنه بمنزلة الأصل في حكمه ، لأن الجملة كانت في أساسها الأول : استمعت إلى خطيب فصيحٍ لسانه<sup>(١)</sup> . . . فالفصيح هو اللسان لا الخطيب . لكن جرى على الجملة تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه ، وينتقل إلى النعت ، ويستتر فيه ، ويصير مسنداً إليه<sup>(٢)</sup> ، فاعلا ، ويعرب الاسم الظاهر بعد النعت مضافاً إليه مجروراً ، ويصح أن يعرب تمييزاً منصوباً ، إن كان نكرة . أو منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . وصارت كلمة : « فصيح » - وهى النعت - مشتملة على ضمير مستتر محوّل<sup>(٣)</sup> ، إليها من مكان آخر ، وبسبب انتقال هذا الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى في المنعوت بعد أن كان يدل على معنى فى شيء آخر له صلة بالمنعوت . فالمنعوت فى الحالة الجديدة صار منعوتاً بعد تحويل وإسناد جديدين ، حين تمّ اتجه المعنى إليه ، مع أنه ليس المقصود فى الحقيقة بالنعت . لكن الصلة بين هذا النعت والاسم الظاهر بعده قوية ، ومن أجلها كان النعت بمنزلة الاسم الظاهر ، وفى حكمه المعنوى . ومثل هذا يقال : فى عذب البيان ، وقوى الحجة . . .

\* \* \*

(١) لأن الأصل أن ترفع الصفة المشبهة فاعلها . . . فهى محتاجة إليه كالفعل أشد من احتياجها إلى غيره .

(٢) مجازاً ؛ وذلك للسبب الذى تكرر إيضاحه فى إضافة اسم الفاعل لفاعله (ص ٢٤٢ و ٢٦٧ و ٢٩٢ وفى إضافة اسم المفعول ص ٢٧٥ و ٢٨٠ والصفة المشبهة ص ٣١٢) ومن ثم كانت تسمية النعت فى هذه الحالة نعتاً حقيقياً هى تسمية « مجازية » للسبب الذى شرحناه فى الأبواب المذكورة ، وهو جريانه على غير من هو له ؛ إذ حول فيه الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وصار الظاهر مجروراً بالإضافة . ويجوز نصبه تمييزاً إن كان نكرة . كما يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . أما النعت الحقيقى الأصل فيجرى فيه الضمير على الموصوف الذى هو له مباشرة ، فليس فيه رائحة مجاز ، أى : أن النعت يرفعه أصالة . أما فى الأخرى فيرفعه بعد التحويل . (٣) أى : منقول . . .

## حكم النعت الحقيقي :

الأغلب مطابقتها للمنعوت<sup>(١)</sup> وجوباً في : التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، وفي الأفراد وفروعه ، وفي حركات الإعراب الثلاث . نحو : هذا خطيبٌ فصيحٌ — هذان خطبيان فصيحان — هؤلاء خطباء فصحاء — هذه خطيبة فصيحة — هاتان خطيبتان فصيحتان . . . هؤلاء خطيبات فصيحات . . . وكذا الباقي .

وبناء على هذا الأغلب لا بد أن يطابق النعت الحقيقي منعوته في أربعة<sup>(٢)</sup> أمور تجتمع فيه من العشرة السالفة<sup>(٣)</sup> ، وأن يكون رافعاً ضمير الموصوف ، أصالة أو تحويلاً . بالطريقة التي شرحناها

\*\*\*

( ١ ) إلا في المسائل الآتية في الزيادة والتفصيل . ( ب - ص ٤٤٤ و ج - ص ٤٤٥ ) .

( ٢ ) واحد من حركات الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الأفراد وفروعه .

( ٣ ) ما عدا المسائل الآتية في « ب » و « ج » من الزيادة والتفصيل .

## زيادة وتفصيل :

١ - قد يكون المنعوت كُنْية . وقد أوضحنا - فيما تقدم<sup>(١)</sup> - أن تركيبها إضافي ولكنها معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية . فإذا وقع بعدها تابع - كالنعت في قولنا : جاء أبو علي الشجاع - فإن النعت وهو هنا كلمة : « الشجاع » يعتبر في المعنى نعتاً للآخرين معاً ؛ ( أى : للمضاف والمضاف إليه ) . ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما دون الثاني ، وإلا فسد المعنى . لكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده ؛ فلفظه تابع في حركة إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه<sup>(٢)</sup> معاً . وهذا الحكم يسرى على النعت بنوعيه ؛ الحقيقي والسببي - وستجىء له إشارة في السببي ، في رقم ٢ من هامش ص ٤٥٢ .

وكذلك يسرى على العطف ؛ ( طبقاً لما سيجىء في بابه ، رقم ٩ من ص ٦٦١ ) . وعلى التوكيد ( كما في ب ص ٥٠٧ ) .

وعلى البدل ( كما في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦ ) ..

ب - هناك منوعات معارف تقتضى أن يكون نعتها معرفة أيضاً ، ولكن من نوع معين من المعارف لا يصلح لها غيره ، مثل كلمة : « أى ، وأية » عند نداءهما ؛ فإنهما يتعرفان بالنداء ، ولا يوصفان إلا باسم معرف « بأل » أو باسم موصول ، أو باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب ؛ نحو : يأبها الوفي ما أنبلك - يأبها التي أحسنت ... - يأبها الوفي ... ومثل اسم الإشارة ، فإنه لا يوصف مطلقاً - منادى وغير منادى - إلا بمعرفة ، مبدوءة « بأل » ؛ نحو : يا هذا الناقد تكلّف .

- وسيجىء تفصيل الحكم في باب النداء ج ٤ ص ٣٦ و ٣٧ م ١٣١<sup>(٢)</sup> ... -

( ١ و ١ ) انظر الكلام على الكنية ونعتها - ج ١ م ٢٣ ص ٢٧٧ باب : « العلم » . وقد سلف هنا في « ج » من ص ١٦٧ حكم النعت بعد المركب الإضافي ، ومنه العلم الكنية .

( ٢ ) بهذه المناسبة ننقل بعض ما جاء في الموضع المذكور خاصاً بكلمة : « أى وأية » عند نداءهما من وجوب إفرادهما ؛ سواء أكانت صفتها مفردة أم غير مفردة ؛ نحو : يأبها الناصح اعلم بنصحك أولاً - يأبها المتنافسان ترفعاً عن الحقد - يأبها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد ... و ... و ... =



ح - يستثنى من المطابقة الحتمية أمور :

منها : بعض ألفاظ مسموعة<sup>(١)</sup> لا مطابقة فيها في الجمع ؛ فالنعت جمع ، والمنعوت مفرد ؛ منها قولهم : هذا ثوبٌ أخلاقٌ - وبرمةٌ أعشارٌ - ونظفةٌ أمشاجٌ<sup>(٢)</sup> ... و ... ومنها : الألفاظ التي تلزم - في الأغلب - صيغة واحدة في التذكير والتأنيث ،

= « أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذي يحسن الاختصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها . فقال التذكير ما سبق . ومثال التأنيث : يأيها الفتاة أنت عنوان الأسرة - يأيها الفتاتان أنتما عنوان الأسرة - يأيها الفتيات أنتن عنوان الأسرة . ويجوز في « أي » عدم المماثلة لنعتها المؤنث ؛ فيصح أن تستعمل معه ومع نعتها المذكر بصورة واحدة خالية من تاء التأنيث ، ولا يصح هذا في « أية » المختصة بالناء ؛ فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة .

« ولا بد من وصف « أي وأية » عند نداءهما ، إما باسم تابع في ضبطه لحركتها اللفظية الظاهرة وحدها ، - ويجوز بعض النحاة النصب مراعاة للمحل . ورأيه مردود - معرف « بآل » الجنسية في أصلها ، وتصير بعد النداء للعهد الحضوري . وإما باسم موصول مبدوء بـ « آل » . وإما باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب . ويتعمق في الرأي الأشهر والأولى أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين في حركتهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة ، ( أو المحلية ؛ طبقاً للرأي السالف المردود ) ؛ فيكون كل منهما في محل رفع فقط ؛ تبعاً لصورة المنعوت المنادى ؛ نحو : يأيها العلمُ الخفاقُ تحيةً ، ويأيها الراية العزيزة سلمت . على الأيام ، أو : يأيها الذي يخفق فوق الرؤوس تحية ، ويأيها التي ترفرفين سلمت . . . ونحو :

أيها ذا الشاكي وما بك دائم كن جميلاً تر الوجود جميلاً

« فإن كانت : « آل » غير جنسية ؛ بأن كانت زائدة في أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد ، أو للمح الأصل ، أو للقلبة ، أو ... ، لم يصح النعت بما دخلت عليه ، فلا يقال : يأيها السيف ، ولا يأيها الحرب . . . لرجلين اسمهما سيف ، وحرب . ولا : يأيها المحمدان . . . أو المحمدون . . . وكذلك لا يقال : يأيها ذاك العالم ؛ لاشتغال الإشارة على كاف الخطاب ؛ إذ لا يصح اشتغال الجملة الواحدة - في غير الندبة - على خطابين لشخصين مختلفين ( طبقاً لما في ح - رقم ٦ من هامش ص ٣١ عند الكلام على القسم الرابع : « المضاف » ) .

« وإذا وصفت « أي وأية » باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضاً باسم مقرون « بآل » كالبيت المتقدم . . . « ١ » ، المنقول الموجز . ( ١ ) أي : مقصورة على السماع ؛ فلا يزداد عليها .

( ٢ ) الأخلاق : جمع خَلْق ، وهو : البالي . والأعشار جمع : عَشْر - بضم فسكون - والأمشاج ، جمع : مشيج ، أو : مشج - بفتح الأول والثاني - . . . ، وهو المختلط .

كصيغة : « فَعُول » بمعنى : « فاعل » ؛ مثل صَبَّور ؛ بمعنى : صابر ؛ فهذه الصيغة - في الأغلب - لا تلحقها علامة تأنيث، وإنما تلازم التذكير ؛ إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً - بالشروط والتفصيلات الآتية في باب «التأنيث»<sup>(١)</sup> - تقول : هذا رجل صبور - هذه فتاة صبور - هذان رجلان صبوران - هاتان فتاتان صبوران ، هؤلاء رجال صَبْرٌ - وفتيات صَبْرٌ .

ومن تلك الألفاظ : المصادرُ التي تقع نعتاً ، ويغلب عليها الإفراد والتذكير ؛ طبقاً للبيان الخاص بها ، وسيجيء<sup>(٢)</sup> . . .  
ومنها : أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل<sup>(٣)</sup> ؛ فيجوز في نعته

(١) ج ٤ ص ٤٤١ م ١٦٩ . وفي ذلك الموضع نص قرار أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة يبيح زيادة تاء التأنيث في آخر صيغة « فَعُول » بمعنى « فاعل » . وقد سجلناه هناك .

(٢) في رقم ٧ من ص ٤٦٠ و « أ » من ص ٤٦٤ .

(٣) المراد هنا بجمع المذكر لغير العاقل ما يشمل : « جمع التكسير للمذكر غير العاقل » ، « أى : جمع التكسير الذى يكون مفردة مذكراً غير عاقل ؛ مثل : كُتُب - أقلام - مياه . . . » وما يشمل أيضاً : « الملحق بجمع المذكر السالم » مما يكون مفردة مذكراً غير عاقل أيضاً . . . مثل : أَرْضُون جمع أرض ، ووابلون ، جمع وابل ؛ بمعنى : مطر غزير ، وعِلْيُون ، جمع : عِلْيٌ للمكان العالى . . . فلا يدخل فيما سبق جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفردة عاقل - في الأغلب - . وقد اشترطنا أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل ، لأن هذا هو المفهوم من النص الصريح الوارد في حاشية ياسين أول باب : « النعت » - ج ٢ - وهو أيضاً المفهوم من أمثلته ، حيث قال ما نصه :

(بقى أشياء مستثناة من المطابقة - أى : من مطابقة النعت وجوباً للمنعوت في الجمع - كما بيناه في حواشى الألفية . ومن ذلك صفة مذكر مالا يعقل ؛ قال ابن الحاجب في أمالى القرآن : « أنت فيها بالخيار ؛ إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث ؛ وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث ؛ فتقول : هذه الكتب الأفاضل ، والفُضُليَّات ، والفُضُلى ، والفُضُلى . فالأفاضل على لفظه في التذكير . » والفُضُليَّات والفُضُلى : لإجراء له مجرى جمع المؤنث ؛ لكونه لا يعقل . و « الفُضُلى » لإجراء له مجرى الجماعه . وهذا جار في الصفات والأخبار ، والأحوال ؛ ولذلك جاء : « آخر » نعتاً للأيام - يعنى في قوله تعالى : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) جمع : أخرى - ولولا ذلك لم يستقم . ولذلك لو قلت : « جاني رجال ورجال أُخَرَ » لم يجوز حتى تقول : أواخر ، أو آخرون ؛ لأنه ممن يعقل . - يريد : أن مفردة هو « آخِر » للعاقل - . . . ) اه كلام ابن الحاجب .

الحقيقي أن يكون مفرداً مؤنثاً ، وجمع مؤنث سالماً ، وجمع تكسير للمؤنث ، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر ، إن لاحظنا في المنعوت مفرده المذكر

= ومن معاملة جمع مالا يعقل من المذكر معاملة المفرد المؤنث قوله تعالى : (وَلَا تُمْنَطُوا الصَّفَاءَ أَمْوَالِكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ...) في قراءة الجمهور ، وقراءة : « اللواتي » شذوذاً هي من معاملته معاملة جمع المؤنث ... ١ هـ كلام ياسين .

ذلك هو نص كلامه ، ومفهوه واضح . لكن المفهوم الواضح - من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسرى كذلك على الجموع الدالة على المؤنث إذا كان مفردها مؤنثاً لا يعقل ؛ سواء أكانت تلك الجموع للتكسیر أم كانت محتومة بالألف والتاء المزيديتين ؛ نحو : السفن جارية ، أو : جاريات ، أو : جوارٍ . والسفينات جارية ، أو جاريات ، أو جوار . . . وهكذا ورد الحكم السالف في تلك المراجع خالياً من التقييد بالمذكر ، مقتصرأ على أنه جمع لما لا يعقل ؛ فيشمل الجموع المختلفة لغير العاقل ؛ تكسيراً كانت أم غير تكسير .

وما تقدم يتبين خطأ الرأي الذي يوجب الجمع في « فعلاء » مؤنث « أفعل » إذا كانت نعتاً لجمع مالا يعقل في مثل : عندي ثلاثة أثواب بيض ، رأربعة حمراء ، فن الخطأ - طبقاً لذلك الرأي - أن يقال : بيضاء ، حمراء . وقد تصدى لهذه المسألة بعض المحققين القدامى وانتهى في تحقيقه إلى أن الأفراد ليس خطأ ، وأيد رأيه بالأمثلة الواردة المسموعة ، وبكلام فريق آخر من النحاة السابقين . وإن كان الأنصح عند هؤلاء المحققين هو الجمع كقوله تعالى : (وغير آيب سود) ولكن الأنصح لا يمنع استعمال الفصيح وغيره مما هو جائز . وقد بحث الجمع النحوي القاهري هذه المسألة ، وأبدى فيها رأياً حاسماً ؛ هو الأخذ بما قاله المحققون من الجواز ، وتصحيح النعت بصيغة « فعلاء » مؤنث « أفعل » إذا كان منعوتها جمعاً لما لا يعقل . (وقراره هذا مسجل في ص ٥٣٧ من مجموعة محاضر جلساته في الدورة الرابعة عشرة - ومثل هذا يقال في وقوع تلك الصيغة خبراً وحالاً ، ونحوها . . .

أما الجموع التي يكون مفردها مذكراً عاقلاً فحكمها ما يأتي :

١ - إن كانت جموع تكسير لمذكر عاقل جاز في نعتها أمران ؛ أحدهما : أن يكون النعت جمع تكسير مناسباً ، أو جمع مذكر سالماً ، نحو : ما أنفع العلماء الأعلام ، أو : ما أنفع العلماء العالمين . والآخر : أن يكون مفرداً مؤنثاً مناسباً ؛ نحو : ما أعظم الرجال المكافحة في ميادين الإصلاح .

ب - إن كانت جمع مذكر سالماً أصلياً فنعته جمع مذكر سالم ، أو جمع تكسير للمذكر ؛ نحو إن المصلحين الجديرين بالإكبار هم الذين يرفعون شأن بلادهم ، ويبتغون بالإصلاح رضا الله . أو إن المصلحين العظام هم الذين . . .

ج - إن كانت جمع مؤنث سالماً - وسيجيء المراد من هذا المجموع المؤنث - للعلاء فالتحقيق أنه =

غير العاقل ، نحو : اقتنيت الكتب الغالية ، أو : اقتنيت الكتب الغاليات ،  
أو الغوالى . ومثل : اقتنيت الكتب الأحاسن ، جمع الأحسن <sup>(١)</sup> . . .

ومنها : أن يكون المنعوت « اسم جنس جمعياً » يفرق بينه وبين واحده  
بالتاء المربوطة الدالة على الواحدة ؛ مثل : تفأح وتفأحة ؛ فيجوز فى صفته  
— كما سبق عند تفصيل الكلام عليه <sup>(٢)</sup> — إما الإفراد مع التذكير على اعتبار

=يجوز فى نعمته — وكذا فى خبره وحاله . . . . . — أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمعاً للتكسیر  
مؤنثاً ، أو جمعاً مخنوفاً بالألف والتاء المزيدين للتأنيث ؛ فقد جاء فى تفسير البيضاوى لقوله تعالى :  
(لم فيها أزواج مطهرة) ما نصه :

« مطهرة » ، وقرئ : « مطهرات » وهما لغتان ، فصيحتان ، ويقال : النساء فعلت ، وفعلن ،  
وهن فاعلة ، وفوعل ، قال الشاعر :

وإذا العذارى بالدخان تافعت واستعجلت نصب القدور فقلت . . . ) اه البيضاوى

وتعليقاً على هذا جاء فى حاشية الشهاب على البيضاوى ما نصه : ( « قوله : هما لغتان فصيحتان » ، يعنى  
أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير المائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ، وجمعاً مؤنثاً ؛  
فتقول : النساء فعلت والنساء فعلن ، ونساء قانتات ، ونساء قانئة . ) اه الشهاب على البيضاوى .

وجاء فى تفسير النسب بعد تلك الآية ما نصه : ( لم تجمع الصفة كالموصوف لأنهما لغتان فصيحتان ) اه النسب .  
والمجموع المؤنث يشمل جمع التكسير للمؤنث ، كما يشمل المجموع بالألف والتاء المزيدين . والبيت  
السابق منسوب فى ديوان الحماسة ( ج ١ ص ٢١٣ ) للشاعر : سلمى بن ربيعة . وجاء فى تفسير « أبوالسعود »  
للآية مثل ما فى البيضاوى ، وزاد عليه بعد قوله : « وهما لغتان فصيحتان » ما نصه : « الجمع على اللفظ ،  
والإفراد على تأويل الجماعة . . . » اه

هذا حكم نمت الجمع المؤنث للعقلاء ، وينطبق على غيرهم انطباقاً أتم وأقوى . أى : أن هذا الحكم  
ينطبق على الجمع الذى مفرده مؤنث مطلقاً ، — عاقلاً وغير عاقل — بالرغم من أن الشائع بين كثير من  
النحاة أن المطابقة واجبة بين النعت ومنبوته ، إذا كان جمعاً مفرده مؤنث عاقل ، ولا قوة لראهم أمام النص  
الصريح السالف . وأمام نص قوى آخر ؛ فقد قرأ بعض القراء آية سورة « النساء » وهى قوله تعالى :  
« وأماكنكم التى أرضعنكنم » . . . مكان : « اللاتى » . ( راجع التفصيل فى ج ١ ص ٢٦ م ٣٤٣  
باب : الموصول ) .

( ١ ) وهذا الحكم — بصوره المختلفة السالفة — ليس مقصوداً على النعت وإنما يشاركه فيه الخبر  
والحال — كما سلف — ؛ بشرط أن يكون المبتدأ وصاحب الحال جميعين لذكر غير عاقل كما فى المنعوت .  
( راجع حاشية ياسين فى هذا الموضع ) . ( ٢ ) ج ١ ص ٢١ .

اللفظ ؛ لأنه جنس ، أو الأفراد مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة ؛ نحو قوله تعالى : ( أعجاز نخلٍ مِّنقَعِرٍ ... ) ، وقوله تعالى : ( أعجاز نخلٍ خاوية ) وإما جمع الصفة جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالمًا ؛ نحو قوله تعالى : ( السَّحَابُ الثَّقَالُ .. ) ، وقوله تعالى : ( والنخلَ باسقات لها طلعٌ نَضِيدٌ ) ... ومثل النعت فيما تقدم : الخبر ، والإشارة إليه ، والضمير العائد عليه ...

هذا ، ولا يصح أن يفرق بين مذكوره ومؤنثه بالتاء المربوطة للتأنيث ؛ فلا يقال - في الغالب - للمفردة المؤنثة : حمامة - بطة - شاة ... ولا يقال للمفرد المذكر : حمام - بط - شاة ... منعاً للالتباس في كل ذلك ، وإنما يلزم مفردة صورة واحدة في التأنيث والتذكير يحىء بعدها النعت الدال على النوع ؛ فيقال : حمامة أنثى وحمامة ذكر ... و ...

ومنها : أن يكون المنعوت معرفاً بأل « الجنسية »<sup>(١)</sup> ؛ فيجوز نعته بالنكرة المختصة<sup>(٢)</sup> ؛ ( لتقارب درجتهما ) أو بما يقوم مقامها ؛ وهو الجملة<sup>(٣)</sup> . . . ومن الأمثلة قولهم : ما ينبغي للرجل مثلك أن يفعل كذا ؛ . . . لأن كلمة : « مثل » لا تتعرف إلا بالطريقة الموضحة فيما سلف<sup>(٤)</sup> . وكقوله تعالى : ( وآيةٌ لهم الليل نسلخ منه النهار ) ، فجملة : نسلخ المكونة من المضارع وفاعله - تصلح صفة<sup>(٥)</sup> والموصوف هو : « الليل » المعروف « بأل » الجنسية . ومثل جملة « سبب »<sup>(٥)</sup> في قول الشاعر :

ولقد أمرُّ على اللّثيم يسبني فأعيف ، ثم أقول لا يعنيني

ومنها : النعت إذا كان اسم عدد ، وكان منعوته في الأصل<sup>(٦)</sup> معدوداً محذوفاً

( ١ ) في ص ٣٠٨ ج ١ م ٣٠ تفصيل الكلام عليها .

( ٢ ) هي التي قل شيوعها وإيهامها ؛ بسبب إضافتها ، أو : إعماها ، أو : نعتها ، أو : شئ آخر يقلل إيهامها وعمومها .

( ٣ ) السبب في ص ٢٨ و ٤٧٩ . ( ٤ ) في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ .

( ٥ و ٥ ) وكذلك تصلح حالا - طبقاً لما مر في باب : « أل » - ١ وفي باب الحال وصاحبه .

( ٦ ) انظر الكلام على حذف المنعوت في ص ٤٩٣ .

أو مذكوراً ؛ فالخذف نحو : اشترت عدة كتب ، قرأت منها في هذا الأسبوع ثلاثاً أو ثلاثة ؛ فيجوز في النعت أن تلحقه تاء تأنيث وأن يتجرد منها ؛ أى : كتباً ثلاثاً ، أو ثلاثة <sup>(١)</sup> ، ومثال المذكور : قرأت كتباً ثلاثاً أو ثلاثة .

ومنها : النعت إذا كان منعوته تمييزاً منصوباً مفرداً لأحد الأعداد المركبة ، أو : العقود ، أو : المعطوفة ؛ فيجوز في النعت الإفراد ، مراعاة للفظ المنعوت ( التمييز ) كما يجوز فيه الجمع ؛ مراعاة لمعنى المنعوت فإنه يتضمن اسم العدد ؛ تقول : هنا خمسة عشر رجلاً عالماً ، أو علماء ، وعشرون طالباً ذكياً ، أو أذكياً ، وثلاثة وعشرون كاتباً ، أو كتبة <sup>(٢)</sup> .

ومنها : أفعال التفضيل إذا كان مجرداً من « أل » والإضافة ، أو كان مضافاً لنكرة ؛ فإنه في هاتين الصورتين يلتزم الإفراد والتذكير — بالإيضاح الذى سبق في بابه <sup>(٣)</sup> — : تقول : استمعت لخطيب أفصح من غيره — لخطيبين أفصح من غيرهما — لخطباء أفصح من غيرهم — لخطيبة أفصح من غيرها . لخطيبتين أفصح من غيرهما — لخطيبات أفصح من غيرهن ؛ كما تقول : استمعت لخطيب أفصح خطيب — لخطيبة أفصح خطيبة . . . . . وكذلك باقى الصور من غير تغيير فى كلمة « أفصح » التى هى نعت واجب الإفراد والتذكير مهما كان المنعوت ، — بشرط مراعاة الإيضاح المشار إليه <sup>(٤)</sup> . . . . .

ومنها : أن يكون المنعوت منادى نكرة مقصودة ؛ فيجوز فى نعته أن يكون معرفة أو نكرة ؛ بالتفصيل الذى سبق فى مكانه <sup>(٥)</sup> .

د — قد يكون النعت مجروراً لحاوِته لفظاً مجروراً ، لا لمتابعة المنعوت . ويذكرون لهذا مثالا كثر ترديده حتى ابتُذِلَ ، وهو : ( هذا جحرُ ضبٌ

( ١ ) انظر رقم ٩ من ص ٤٦٢ .

( ٢ ) راجع باب العدد ج ٤ ص ٣٩٧ م ١٦٤ وص ٤٠٥ م ١٦٥ . حيث البيان والتفصيل .

( ٣ ) ص ٤٠١ .

( ٤ ) وما يستثنى من وجوب المطابقة أيضاً بعض صور للصفة المشبهة سبقت الإشارة إليها فى ص ٣٠٣ .

( ٥ ) سبق بيان هذا وإيضاحه فى رقم ٣ من هامش ص ٣١ . ويحى فى ج ٤ باب حكم تابع المنادى

خَرِبَ). يعربون كلمة : « خَرِب » صفة « لَجُحْر » ، لا لضب ؛ كي لا يفسد المعنى ، ويجرون النعت تبعاً للفظ : « ضَبَّ » الذي يجاوره . وقد أولوه تأويلات أشهرها : أن الأصل : هذا جحرٌ ضَبَّ خَرِبَ جحرُهُ ، ثم طرأ حذف وغير حذف . . . ، ويطيلون الكلام والجدل .

والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب « المجاورة » والنوع الآخر الذي سببه : « التوهم » جديران بالإهمال ، وعدم القياس عليهما ، بل عدم الالتفات إليهما مطلقاً — كما قال بعض المحققين ممن سجلنا رأيهم — . وقد أشرنا إلى هذا مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب <sup>(١)</sup> .

ه — تقدم أن المطابقة الواجبة بين « النعت الحقيقي » ومنعوتة تشمل الأفراد وفروعه التي هي : « التثنية والجمع » . والمراد هنا : التثنية والجمع الاصطلاحيان عند النحاة ؛ بأن يكون المثنى مختوماً « بالالف والنون » ؛ أو : بالياء والنون ، ويسمى « المثنى غير المفرق » . وأن يكون جمع المذكر السالم — مثلاً — مختوماً « بالواو والنون » ، أو الياء والنون ، ويسمى « جمع المذكر غير المفرق » أيضاً . أما المثنى المفرق . ، مثل : محمد ومحمد — العاقل والعاقل ، وجمع المذكر المفرق ؛ مثل : محمد ومحمد ومحمد ، العاقل والعاقل والعاقل — فلهما حكم آخر ؛ يجيء الكلام عليه عند تعدد النعت <sup>(٢)</sup> . . .

ويدخل في حكم المفرد كل اسم دال على مفرد حقيقة ، ولفظه على صورة المثنى ، أو الجمع ، مثل الأعلام : حمدان — محمدَيْن — خلدون — سعادات — مكارم . . . فيجب في النعت أن يطابقه في الأفراد . أى : أنه إذا سمى بالمثنى أو بالجمع فالمسمى مفرد في معناه ، ويجب أن يكون نعته الحقيقي مفرداً مثله .

\* \* \*

(١) منها : (ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩) (وج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩) (وج ٣ باب الإضافة ص ٨) .

(٢) ص ٤٨١ .

ب - والنعت السببي :

هو الذى يدل على معنى فى شىء بعده ، له صلة وارتباط بالمنعوت ؛ نحو :  
هذا بيت متسع أرجاؤه ، نظيفة غرفه ، بديعة فرشته . \*

وعلامته : أن يذكر بعده اسم ظاهر - غالباً <sup>(١)</sup> - مرفوع به ، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصب عليه معنى النعت . كما فى الأمثلة السالفة ... (متسع .. - نظيفة .. - بديعة .. - ) .

وحكمه : أنه يطابق المنعوت فى أمرين معاً :

(١) حركة الإعراب ، - وما ينوب عنها - .

(٢) التعريف والتنكير .

ويطابق سببياً فى أمر واحد ؛ هو : التذكير ؛ والتأنيث . وحكم النعت فى هذا التذكير والتأنيث حكم الفعل الذى يصح أن يحل محله ويكون بمعناه ؛ فإذا أمكن أن يوضع مكان النعت فعل بمعناه مسند للسببي ، وصح فى هذا الفعل التأنيث والتذكير ، أو وجب أحدهما - كان حكم النعت كذلك <sup>(٢)</sup> .

أما من جهة أفراد النعت السببي ، وتثنيته ، وجمعه :

١ - فيجب إفراده إن كان السببي غير جمع ، بأن كان مفرداً ، أو مثنى ؛ إذ لا تتصل بالنعت السببي علامة تثنية ؛ فحكمه فى هذا أيضاً كحكم الفعل الذى يصلح لأن يحل محله .

ففى مثل : (يعجبني الحقل الناضر زرعه) ؛ ... يجب فى كلمة « الناضر »

(١) والاسم الظاهر هو : « السببي » . ومن غير الغالب أن يرفع ضميراً بارزاً ؛ نحو : جاءنى خدام امرأة مكروته هى - جاءتنى خادمة رجل مكرها هو - فكمرة - فى المثال الأول - بالرفع صفة للمضاف (خدام) وقد جرى الضمير المنفصل المرفوع على غير من هو له ؛ لأن الخادم ليس هو المكرم فى الحقيقة ، وإنما المكرم هو : المرأة . لذلك وجب إبراز الضمير المرفوع ؛ لعودته على غير من هو له ؛ إذ لو لم يبرز لحصل اللبس فى صور كثيرة بسبب أن الوصف فى ظاهره للمضاف إليه ، والفرض كونه للمضاف . (وقد سبق إيضاح الكلام على الضمير الجارى على غير صاحبه فى ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥ عند الكلام على أقسام الخبر) . ومثل هذا يقال فى المثال الثانى .

(٢) يجب عند تطبيق هذه القاعدة ملاحظة أمرين ؛ أولهما : الحكم الخاص بالنعت الذى منعوته كنية . وقد أوضحنا هذا الحكم فى : « ١ » من ص ٤٤٤ ، وثانيهما : الحكم الخاص بالنعت . إذا كان صفة مشبهة . وقد سبق إيضاحه فى ص ٣٠٣ .



الرفع ؛ تبعاً للمنعوت<sup>(١)</sup> وهو : (الحقل) ؛ كما يجب فيها التعريف تبعاً له أيضاً .  
ولو كان المثال : (يعجبني حقل...) ؛ لوجب أن يقال في النعت : ناضر  
زرعُهُ ؛ بالرفع ، وبالتذكير ؛ تبعاً للمنعوت .

وفي مثل : ( هذا رجل عاقلة أخته ، وهذه فتاة محسنة أختها ) — يجب<sup>(١)</sup> الإفراد  
والتأنيث فيهما ؛ مراعاة للسببي<sup>(٢)</sup> ؛ بالرغم من أن كلمة : « عاقلة » هي نعت لرجل ؛  
المذكر . إذ لو حل مكان النعت فعل لوجب تأنيثه<sup>(٣)</sup> ؛ فنقول : هذا رجل عقلتْ  
أخته — هذه فتاة أحسنت أختها .

ويجب التذكير والإفراد في مثل : هذا رجلٌ محسن أخوه — وهذه فتاة  
محسنة أخوها ، بالرغم من أن كلمة : « محسن » الثانية . هي نعت ، للفتاة —  
لأنه لو حل الفعل محل النعت لوجب تذكيره ، فنقول : هذا رجل أحسن أخوه —  
هذه فتاة أحسن أخوها .

أمّا في مثل : هذا حقل ناضر زروعه . . . ، فيصح ناضر ، أو ناضرة ؛  
لأنه لو حل مكان النعت فعلٌ لقلنا : هذا حقل نَضَرْتُ زروعه ، أو نَضَر  
زروعه ؛ بوجود علامة التأنيث أو بعدمها .

ونقول عند إفراد السببي وتثنيته : هذا زميل مجاهد أبوه — هذان زميلان  
مجاهدٌ أبواهما — هذه زميلة مجاهدٌ أبوها — هاتان زميلتان مجاهدٌ أبواهما . . .  
فلا يتصل بالنعت علامة تثنية ؛ إذ الفعل الصالح لأن يحل محله لا يصح أن  
يتصل به — في الأغلب — علامة تثنية .

وهكذا يكون إحلال الفعل محل النعت السببي ، وإسناده للسببي — مرشداً إلى  
الطريقة التي تراعى في النعت من جهة تذكيره ، وتأنيثه ، وإفراده ؛ تبعاً للسببي  
المذكر أو المؤنث ، المفرد أو المثنى .

ب — فإن كان السببي مجموعاً جمع تكسير جاز في النعت أمران ؛ إما  
إفراده ، وإمّا مطابقتها للسببي ، نحو : هؤلاء زملاءُ كرامٍ أبائهم ، أو : هؤلاء

(١ و ١) في الرأي الأحسن .

(٢) مع وجوب مطابقة النعت للمنعوت في الأمرين الآخرين اللذين فيهما المطابقة الختصية .

(٣) المراد : لوجب أن تتصل بالفعل علامة التأنيث ؛ لأن فاعله سيكون هو « السببي » ، المؤنث  
تأنيثاً حقيقياً يوجب تأنيث فعله .

زملاءُ كريمٌ آباؤهم . فإن كان مجموعاً جمع مذكر سالماً ، أو : جمع مؤنث سالماً فالأفصح إفراد النعت وعدم جمعه<sup>(١)</sup> ، نحو : هؤلاء زملاءُ كريمٍ والدوهم - هؤلاء زميلات كريمه والداتهن . . .

أما تعريف النعت أو تنكيره ، وحركة إعرابه وما ينوب عنها - فيتبع في هذا كله المنعوت من غير تردد ، - كما أسلفنا - .

\* \* \*

وملخص ما سبق :

١ - انقسام النعت باعتبار معناه إلى قسمين : حقيقى وسببى .

ب - النعت الحقيقى هو : ما يدل على معنى فى نفس متبوعه الأسمى ، أو فىما هو فى حكمه . وإن شئت فقل : هو ما أسند إلى ضمير مستتر أصالة أو تحويلاً ، يعود إلى المنعوت .

وحكمه : أن يتبع المنعوت فى أربعة أشياء :

( ١ ) حركات الإعراب ، - وما ينوب عنها - .

( ٢ ) الإفراد وفروعه .

( ٣ ) التعريف والتنكير .

( ٤ ) التذكير والتأنيث . . .

ح - النعت السببى : ما رفع اسماً ظاهراً - فى الغالب - يقع عليه معنى النعت ، وبه ضمير يعود على المنعوت مباشرة .

وحكمه : أن يتبع المنعوت فى أمرين محتومين ؛ هما :

حركات الإعراب - وما ينوب عنها - ، والتعريف والتنكير . . .

أما التذكير والتأنيث فيتبع فىهما السببى ؛ وجوباً فى بعض حالات ، وجوازاً فى غيرها<sup>(١)</sup> .

وأما التثنية فلا يثنى .

وأما الجمع فيجوز جمعه وإفراده فى كل الحالات تبعاً للسببى ، ومطابقة له .

( ١ و ١ ) - إلا إذا راعينا اللغة التى تجيز أن يتصل بالفعل علامة تثنية أو جمع ، تبعاً للفاعل . المسند إليه أو لنائب الفاعل . فبمقتضى هذه اللغة يجوز أن يكون النعت مثنى ، أو مجموعاً ؛ مطابقاً سببيه فىهما . ومن الخير العدول عن هذه اللغة ؛ لما أبديناه عند الكلام عليها ( فى باب الفاعل ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠ ) .

إلا أن الأفراد أفصح وأقوى<sup>(١)</sup> حين يكون السببي جمع مؤنث سالماً ، أو جمع مذكر سالماً .

د - فحكم النعت بنوعيه من جهة المطابقة وعدمها هو : المطابقة الحتمية في أمرين :

أحدهما : حركات الإعراب - وما ينوب عنها - ، والآخر : التعريف والتنكير . أما التذكير والتأنيث فحكمهما فيهما حكم الفعل الذى يصلح أن يحل محله . وأما الأفراد وفروعه ، فالحقيقى يطابق فيها جميعاً . والسببى يطابق - حتماً - فى الأفراد ، ولا يصح أن يطابق فى التثنية . ويجوز فى جمع التكسير المطابقة وعدمها ، وأما فى غيره فالأحسن الأفراد<sup>(٢)</sup> . . . . .

(١) والاختصار عليه أفضل .

(٢) وهذا ما يريده ابن مالك بقوله :

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا : كَأَمْرُزْ بِقَوْمٍ كَرَمًا  
وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ : فَاقْفُ مَا قَفَوْا

( ما لما تلا ؛ أى : ما ثبت للذى تلاه النعت . والذى تلاه النعت هو المنعوت . « اقفُ » : اتبع . « ما قفوا » : ما اتبعوه . أى : اتبع ما اتبعه العرب فى ذلك ) .

يريد : أن النعت يعطى فى التعريف والتنكير حكم ما تلاه : فهو فيهما كالمنعوت ، وضرب لهذا مثلاً : هو امرر بقوم كرماء ، فكرماء نعتاً ؛ لأن المنعوت وهو « قوم » ، نكرة أيضاً .

أما حكم النعت لدى التوحيد ، ( أى : عند الأفراد ) . وعند التذكير وسواهما من فروعهما - فهو حكم الفعل ؛ فاتبع فى ذلك ما اتبعه العرب فى أمر النعت المذكور ، أو فى أمر الفعل مع تطبيقه على النعت . وكلامه هذا يحتاج لتفصيل ضرورى . . . وقد عرضناه فى الشرح .

## زيادة وتفصيل :

ينقسم النعت باعتبار معناه أيضاً إلى ما يأتي :

(١) نعت تأسيسى ، (أو : مؤسس) وهو الذى يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بغير وجوده ، نحو : راقى الخطيب الشاعر . فكلمة : « الشاعر » نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكرها .

(٢) نعت تأكيد : (أو : مؤكد) ؛ وهو الذى يدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجوده ، نحو : تخيرت من الأطباء النطاسى البارع . فالبارع نعت مفهوم المعنى من كلمة : « النطاسى » التى بمعناه ، ومن الجملة قبله أيضاً ؛ لأن التخير ، لا يكون - فى الأغلب - إلا للبارع .

(٣) نعت التوطئة ، أو التمهيد ؛ بأن يكون النعت جامداً ، وغير مقصود لذاته ، والمقصود هو ما بعده ، وإنما ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له ، نحو : استعنت بأخٍ مخلص . فكلمة : « أخ » الثانية نعت غير مقصود لذاته ، وإنما المقصود هو المشتق الذى يليه ، ولذا يسمى النعت الجامد هذا بالنعت الموطئ<sup>(١)</sup> - كما سلف هنا . وسبقت له الإشارة

(١) فى مثل هذا التركيب يختلف النحاة فى إعراب الكلمة الثانية (وهى : « أخ » ونظائرها الواقعة موقعها من مثل هذا الأسلوب) . فكثرت لا تميز إعرابها توكيداً لفظياً ، ولا بدلاً مطابقاً ، بحجة أن إعرابها توكيداً لفظياً يجعلها مقيدة بالنعت ، مع أن الكلمة الأولى المتبوعة مطلقة خالية من التقيد ، وإذا لا تصلح الثانية توكيداً لفظياً للأولى ، لأنها ليست مرادفة لها ، وكذلك لا تصلح بدلاً مطابقاً ، لأنها ليست مساوية للأولى ، ولأن النعت - لأهميته - مقدم فى الترتيب على البديل - كما سبق فى ص ٤٣٥ - وصحح فريق آخر أن تكون بدلاً مطابقاً ، مستدلاً بقوله تعالى : (لَنَسْفَعْنَ بالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) ، فالثانية عنده بديل كل

وصحح آخرون أن تكون توكيداً لفظياً (طبقاً للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥) أو : عطف بيان ، أو بديل بعض . . . . . ولكل أدلته الجدلية العنيفة ، وردوده القوية التى =

.....  
 .....

في ج ١ باب : « لا » وستجىء في رقم ٦ من ص ٤٤٥ .

\*\*\*

= يحتج بها على غيره . . . نشهد هذه الجدليات ملخصة في آخر باب : « لا » النافية للجنس ( ج ١ من كتابي : التصريح ، والصبان ، ومختصرة في حاشية : الخضرى ) .

وصفوة ما نستخلصه من تلك المناقشات الدقيقة : جواز تلك الإعرابات كلها ، وأن الأحسن إعراب الثانية نعماً موطئاً ؛ نخلوه من شوائب الضعف التى تشوب سواء ... ( انظر ما يتصل اتصالاً قوياً بهذا فى

رقم ٢ و ٤ و ٥٠٠ من هامش ص ٦٤٣ - حيث الكلام على عطف البيان . . . ) .

(٢) تقسيم النعت باعتبار لفظه :

ينقسم النعت باعتبار لفظه إلى مفرد ، وجملة ، وشبه جملة .

١ - الأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتاً مفرداً<sup>(١)</sup> هي :

الأسماء المشتقة<sup>(١)</sup> العاملة ، أو ما في معناها<sup>(٢)</sup> . (والمقصود بالعاملة : اسم الفاعل - صيغ المبالغة - الصفة المشبهة - اسم المفعول<sup>(٣)</sup> - أفعل التفضيل . أما غير العاملة - كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة - فلا تقع نعتاً) .

والمقصود بما في معناها : كل الأسماء الجامدة التي تشبه المشتق في دلالتها على معناه ، والتي تسمى : الأسماء المشتقة تأويلاً . فإنَّها تقع نعتاً أيضاً . وأشهرها :

(١) أسماء الإشارة غير المكانية ؛ مثل : « هذا » وفروعه ، وهي معارف فلا تقع نعتاً إلا للمعرفة ؛ نحو : استمعت إلى الناصح هذا . أى : إلى الناصح المشار إليه ؛ فهي تؤدي المعنى الذي يؤديه المشتق<sup>(٤)</sup> .

أما أسماء الإشارة المكانية (مثل : هنا - ثمّ) . . . فظروف مكان ، لا تقع بنفسها نعتاً ؛ لأن مهمتها تختلف عن مهمة النعت ؛ ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت ؛ مثل : أسرع العطاش إلى ماء هنا ، أى : موجود هنا - أو نحو هذا التقدير - ومن التيسير المقبول أن يقال للاختصار : « الظرف نعت » ... كما سبق إيضاح هذا في مواضع مختلفة<sup>(٥)</sup> . . .

(٢) ذو ، المضافة<sup>(٦)</sup> ، بمعنى : صاحب كذا - فهي تؤدي ما يؤديه المشتق

(١ و ٢) أما النعت بغير المفرد فيأتى في : « ب و ج » ص ٤٧٢ و ٤٧٦ - هذا والمشتقات هي : ما أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه . وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها ... في هذا الجزء ص ٣٧ و ١٨٢ وما بعدها .

(٢) قال اللدائمي : ( المتبادر من هذا أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً ، أو مؤولاً به ، وهو رأى الأكثرين . وذهب جمع محققون - كابن الحاجب - إلى عدم الاشتراط ، وأن الضابط هو دلالته على معنى في تنبوعه ؛ كالرجل الدال على الرجولية ... ) هـ . راجع حاشيتي الصبان والخضري ، لكن المثال المعروف بالدلالة التي ذكرها هو نوع من المؤول بالمشتق ؛ فلا جديد في رأيهم .

(٣) وما بمعناه ؛ كفعل في مثل : أمين ؛ بمعنى : مأمون ، وجريح « مجروح » .

(٤) انظر « ج » من ص ٤٦٥ - وانظر ص ٤٤٩ ج ١ .

(٥) في ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ وفي ج ٢ ص ٢٠١ م ٧٨ وص ٣٢٨ م ٨٩ .

(٦) والأغلب أن تكون إضافتها لاسم جنس ظاهر غير مشتق . أما إضافتها لغيره فشاذة ( مقصورة =

من المعنى . « وتكون نعتاً للنكرة »<sup>(١)</sup> ؛ نحو : أنست بصحبة عالم ذى خلق كريم ،  
ومثل « ذو » فروعها : ( ذوّا ... ذوّى ... ذوّو ... ذوى ... ذوى ... ذوات ... ) .

(٣) الموصولات الاسمية المبدوءة بهمزة وصل ؛ مثل : الذى - التى -  
اللاتى ... و ... ، بخلاف : « أى » الموصولة<sup>(٢)</sup> .

أما « مَن » ، و « ما » فى النعت بهما خلاف ، والصحيح جوازه - كما سيجىء<sup>(٣)</sup> -  
ولما كانت الموصولات معروفة وجب أن يكون منعوتها معرفة . ومن الأمثلة :  
الضعيف الذى يحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى الذى ينخدع ، أو  
يستهن . والتأويل : الضعيف المحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى  
المنخدع ... فعناها معنى المشتق ...

(٤) الاسم الجامد الدالّ على النسب . قصداً<sup>(٤)</sup> . وأشهر صورته أن  
يكون فى آخره ياء النسب ، أو : أن يكون على صيغة : « فعّال » ، أو غيرها  
من الصيغ<sup>(٥)</sup> الدالة على الانتساب قصداً كما تدل ياء النسب ، فهو يؤدى المعنى  
الذى يؤديه لفظ : « المنسوب لكذا » ، نحو : ألمح فى وجه الرجل العربى كثيراً من  
أمارات الصراحة ، والشجاعة ، والكفاح . أى : المنسوب إلى العرب . ومثل :  
اشتهر الرجل اليونانى بالنشاط والهجرة إلى حيث يتسع الرزق أمامه ، وفى بلادنا

= على السماع) كأن تضاف للعلم أو للضمير العائد على اسم الجنس ، أو للجملة ... ( راجع الصبان عند  
الكلام عليها فى الأسماء الستة - ج ١ ) .

(١) هذه عبارة التصريح على التوضيح ، ولم أرها لغيره . لكن فى بعض المراجع الأخرى ما يفيد  
وقوعها نعتاً للمعرفة أيضاً .

(٢) « أى » : الموصولة معرفة ، وهى لا تقع نعتاً ، أما « أى » التى تقع نعتاً فهى نكرة ، ومنعوتها  
نكرة بالتفصيل الذى سبق عند الكلام عليها فى باب الإضافة ص ١١١ و ١١٣ وما بعدهما ، والذى يحىء  
أيضاً فى ص ٤٦٨ . (٣) فى ص ٤٦٦ .

(٤) إذا لم يكن النسب مقصوداً لم يكن الاسم بمعنى المشتق ، ويظل على جموده الكامل ، فلا يصلح  
نعتاً ، كن اسمه ؛ بدوى ، أو مكى ...

(٥) ومنها صيغة : « فاعل » للمنسوب إلى شيء معين . مثل : « سائس » ، الذى ينسب اليوم لمن  
يسوس الخيل ، ويتولى شؤنها . ومثل : لابن ، وتامير ، لمن يشتغل اللبن والتمر ، ويتولى شؤنها ...  
- كما سيجىء فى باب النسب - ج ٤ -

جماعة منهم تمارس الحِرَف والصناعات المختلفة . فتجد بينهم التاجر ، والبقال ،  
واللبَّان ، والتجار ، والحداد ... و ... أى : المنسوب للتجارة ، والبقل ، واللبن ،  
والتَّجَر ( النِّجَارَة ) ، والحديد ... وإنما ينسب إليها لأنه يلزم العمل فيها  
والتفرغ لها <sup>(١)</sup> ...

وهذا النوع من الأسماء الجامدة يصلح نعتاً للنكرة والمعرفة ؛ ولا بد أن يطابقهما  
تنكيراً ، وتعريفاً . تقول : ألمحُ في وجه الرجلِ العربيِّ النبلَ ... أو : ألمح في وجه  
رجلِ عربيِّ النبلِ - .

(٥) المصغر : لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ؛ فهو في هذا كالنسب ،  
ومن ثَمَّ يلحقان بالمشتق ، نحو : هذا طفلٌ "رُجَيْلٌ" ، في المدح ، وهذا رَجُلٌ  
طُفَيْلٌ" ، في الذم .

(٦) الاسم الجامد المنعوت بالمشتق : نحو : اقتديت برجلٍ برجلٍ شريفٍ  
وهذا النوع من النعت هو المسمى « بالنعت الموطئ » - ، وقد سبق إيضاحه <sup>(٢)</sup> - ومنه  
قولهم الوارد عنهم : ألا ماءً بارداً ...

(٧) المصدر : بشرط أن يكون منكراً <sup>(٣)</sup> ، صريحاً <sup>(٤)</sup> ، غير ميمى ، وغير  
دال على الطلب <sup>(٥)</sup> ، وأن يكون فعله ثلاثياً ، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحية

(١) وفي النعت بالمشتق وشبهه يقول ابن مالك :

وَانْعَتَ بِمِشْتَقٍّ كَصَعْبٍ : وَذَرَبٌ .. وَشَبَّهَ : كَذَا ، وَذَى ، وَالْمُنْتَسِبُ  
( رجل ذرب : "حاد" اللسان في الخير والشر . أو الحاد مطلقاً فيما يتناوله من الأمور . « المنتسب »  
هنا : المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره ) .

(٢) في رقم ٣ من ص ٤٥٦ وفي ج ١ باب « لا » النافية للجنس .

(٣) انظر « أ » من الزيادة الآتية في ص ٤٦٤ لأهميتها ، ولم يذكر كثرة النحاة هذا النص الذي  
صرح به بعضهم « كالحضري » . والأمثلة الكثيرة المسموعة عن العرب تؤيد أصحاب النص .

(٤) أى : غير مؤول . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط وعن الذى يليه ( وهو : كونه : غير  
ميمى ) ، بذكر كلمة : « المصدر » مطلقة من كل قيد ، والاكتفاء بها ؛ اعتماداً على ما سبق ( في هامش  
ص ١٨١ ) وهو أن المصدر إذا أطلق لفظه ( أى خلا من التقييد ) كان المراد منه « المصدر الأصلي  
الصريح » وحده ، دون الميّن للنوع ، أو للعدد ، ودون المؤول ، والميمى . لكن التقييد هنا أدق وأنفع .  
(٥) إذا كان دالاً على الطلب ( نحو : قياماً للضيف ؛ بمعنى : قم للضيف ) لم يصح النعت به

كما سيجى في رقم ٢ من ص ٤٦٦ - .



الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ (والأغلب أن تكون صيغته ملازمة الإفراد والتذكير ؛ فإن كانت كذلك في أصلها لم يجز تثنيتهما ، ولا جمعها ، ولا تأنيثها ، ولا إخراجها عن وزنها الأول) <sup>(١)</sup> . . . يقول : رأيت في المحكمة قاضياً عدلاً ، وشهوداً صدقاً ، ونظاماً رِضاً ، وجموعاً زوراً <sup>(٢)</sup> بين المتقاضين . . . تريد : قاضياً عادلاً - وشهوداً صادقين ، ونظاماً مرضياً ، وجموعاً زائرة بين المتقاضين . . .

فالمعنى على تأويل المصدر باسم مشتق كالسابق ، ويصح أن يكون على تقدير مضاف محذوف هو النعت ، ثم حُذِفَ وحلَّ المصدر محله ، وأعرب نعتاً مكانه . والأصل : قاضياً صاحبَ عدل - شهوداً أصحابَ صدق - نظاماً داعياً رضا - جموعاً أصحابَ زور ، (أى : أصحاب زيارة) ، والداعى للنعت بالمصدر مباشرة وترك المشتق ، أو المضاف المحذوف على الوجه السالف - أن النعت بالمصدر أبلغ وأقوى ؛ لما فيه من جعل المنعوت هو النعت . أى : هو نفس المعنى ؛ مبالغة .

وقد اختلف رأى النحاة في وقوع المصدر نعتاً ؛ أقياسى هو أم مقصور على السماع ؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع ، مع اعترافهم بكثرته في الكلام العربى الفصيح <sup>(٣)</sup> ، وأنه أبلغ في أداء الغرض من المشتق <sup>(٤)</sup> . وهذا الاعتراف

(١) إلا في حالات أشهرها أن يكون المصدر مسموعاً بالتأنيث أصلاً ؛ نحو : رحمة - شفقة - فإن تاء التأنيث ملازمة لهما . أو أن يشيع الوصف بالمصدر ، ويشتهر استعماله نعتاً ، فيجوز تثنيته وجمعه قياساً ؛ لغلبة الوصف عليه كقول الشاعر :

وبايعتُ ليلى في الخلاء ولم يكن شهودٌ على ليلى ، عدولٌ مَقانِعُ  
المفرد : عدلٌ ، بمعنى : عادل . (٢) الزور هنا : الزيارة .

(٣) وفي مقدمته القرآن الكريم - ولا سيما سورة الجن - وما ورد في غيرها كلمة : «بُور» ، بمعنى «هلاك» في قوله تعالى : (وكنتم قوماً بوراً) أى : هلاكاً ، بمعنى : هالكين وهو في أصله مصدر يوصف به المفرد ، والمثنى والجمع ، والمؤنث ، والمذكر مع تأويله في كل ذلك بالمشتق (اسم الفاعل . . .) وقيل إنه جمع : «باثر» ؛ مثل : «حائل وحول» فيكون على هذا مشتقاً لا مصدرأ مؤولاً بالمشتق . أما في سورة الجن فقد جاء النعت بالمصدر في قوله تعالى : (إنا سمعنا قرأناً عجيباً . . .) أى عجبياً - وكلمة ؛ «عجب» مصدر - وفي قوله تعالى : (ماء غدقاً ..) أى كثيراً وفي كلمة : «صُعْدُ» بمعنى صعود في قوله تعالى : (ومن يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْنَاهُ عَذَاباً صُغْداً .) والصُّغْدُ : هو الصعود بمعنى : المشقة ، وجاء كذلك في قوله تعالى : في إخوة يوسف : «وجاءوا على قميصه بدم كذبٍ . . .» .

(٤) فقد قرر علماء البلاغة أن النعت بالمصدر يكون من باب : المبالغة ، أو : من مجاز =

بالكثرة<sup>(١)</sup> يناقض أنه مقصور على السماع . فالأحسن الأخذ بالرأى الصائب الذى يجعله قياساً<sup>(٢)</sup> - بشروطه - ولا خوف من اللبس المعنوى أو خفاء المراد ؛ لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله ، ويبقى للنعت بالمصدر مزيتة السالفة التى انفرد بها دون المشتق .

(٨) اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثى ؛ ككلامه «فِطْر» اسم مصدر للفعل : «أفطر» ، وهى بمعنى : مُفْطِر ، أو صاحب إفطار : تقول : هذا رجلٌ فِطْرٌ ، ورجلان فِطْرٌ ، ورجال فِطْرٌ . . .

(٩) العدد ، نحو : قرأت كتاباً سبعةً ، وكتبت صحفاً خمسة<sup>(٣)</sup> .

(١٠) بعض ألفاظ أخرى جامدة مؤولة بالمشتق ، معناها بلوغ الغاية فى

= الحذف ، أو الحجاز المرسل ، وأن الثلاثة قياسية . فهل يتناقض علماء لغة واحدة ؟ وهل يقول البلاغيون إن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالمشتق فى الوقت الذى يقول فيه بعض النحاة إن النعت بالمصدر - مع كثرته لا يصح قياساً ؟ وكيف يقولون ذلك والقرآن الكريم أفصح الكلام مشتمل عليه عدة مرات ؟ . . . إنه تناقض لا يدفعه إلا القول بقياسية النعت بالمصدر بشروطه السالفة . ويقول ابن جنى - فى كتابه المحتسب ، ج ٢ ، ص ٤٦ - إن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شيء محذوف أبلغ وألطف من النعت بغير المصدر ، ويؤيد كلامه بالأدلة ، ويعرض الشواهد الكثيرة عليه ؛ ولذلك تجعل المنعوت هو المصدر نفسه مبالغة - وأطال الكلام فى هذا .

وفى النعت بالمصدر يقول ابن مالك بيتاً سعيده فى ص ٤٧٥ ( بعد أن تكلم ، على النعت بالجملة ، وسيأتى النعت بها فى ص ٤٧٢ ) .

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرٍ فَاتْلَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

أى : نعت العرب بالمصدر كثيراً فى أساليبهم ، ولم يخرجوا المصدر عن صيغته الملازمة للإفراد والتذكير ، فهو يلزمها دائماً ، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر ، تقول : هذا أمر رِضاً - هذان أمران رِضاً - هذه أمور رِضا - هذه حالة رِضا ، هاتان حالتان رِضا - أولئك حالات رِضا . . .

(١) ولا سيما التى تؤيدها البلاغة . . .

(٢) وبهذا الرأى أخذ مؤتمر اللغوى الذى انعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧١ ، وسجل قراره بين ما اتخذته من قرارات حاسمة محجرة .

(٣) يكون العدد هنا صفة إذا أريد تحقيق غرض من أغراض النعت . ويصح أن يكون بدلا إذا أريد به تحقيق غرض من أغراض البدل المذكورة فى بابها الآتى - ص ٦٦٦ وص ٦٦٧ وإذا ذكر المنعوت المحدود جاز فى النعت مطابقتها فى التأنيث والتذكير وعدم مطابقتها . وكذلك لو حذف المحدود المنعوت - كما أشرنا فى ص ٤٤٩ ، وكما يجىء فى ج ٤ باب العدد - م ١٦٥ ص ٥٠١ .

ملاحظة : - بمناسبة إعراب العدد - أحياناً - نعتاً كالوارد هنا فذكر بعض مواقع الإعرابية الأخرى =

الكمال أو النقص ، كلفظة : «كُلٌّ»<sup>(١)</sup> مثل : عرفت العالمَ كُلَّ العالمِ .  
و . . .

(١١) الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق.<sup>(٢)</sup>  
ومن أمثلته : فلانٌ رجلٌ فَرَّاشَةٌ الحليم ، فِرْعَوْنُ العذاب ، غِرْبَالُ الإِهَابِ .  
فكلمة : فَرَّاشَةٌ ، وفِرْعَوْنُ ، وغِرْبَالُ ... تعرب نعتاً بالمشتق ، لأنها بمعنى : أحقق ،  
وقاس ، وحقير .

• • •

= فقد ذكرنا في الجزء الثانى - باب : الحال ، آخر المسألة ٨٤ - الحكم الثالث ، ونصه : من الألفاظ التى  
= وقعت حالا : « ( العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير المعداد ، نحو : مررت بالإخوان  
ثلاثتهم أو : خمستهم ، أو : سبعتهم ... ، على تأويل : مُدَلِّثًا إِيَّاهُمْ ، أو : مُحَمَّسًا ، أو :  
مُسَبِّحًا . . . ، ويجوز إتياعه لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً بمعنى : جميعهم ،  
ويضبط لفظ العدد بما يضبط به لفظ التوكيد . والصحيح أن هذا ليس مقصوداً على العدد المفرد ، بل  
يسرى على المركب نحو : جاء القوم خمسة عشر هم ، بالبناء على الفتح فى محل نصب ، أو محل غيره على حسب  
حالة الجملة - وبالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا فهو مضاف إلى الضمير « ا هـ . وجاء فى حاشية  
« ياسين » على التصريح ، أول باب : التوكيد خاصاً بهذه المسألة ما نصه : « ( إذا قيل : جاءنى القوم  
ثلاثتهم بنصب « ثلاثتهم » فهو حال ، وإن رفع فهو توكيد ، قاله الرضى . ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها  
إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التوكيد وإلا كان مبتدأ ) ا هـ وانظر البيان الذى فى  
ص ٥١١ .

( ١ ) سبق الكلام فى ص ٧٢ على حكمها إذا أضيفت : ويجئ تفصيل الكلام على حكمها فى النعت  
ص ٤٦٧ و ٥١٣ وفى التوكيد ص ٥٠٩ ولا يجوز فيها القطع إذا كانت نعتاً أو توكيداً .

( ٢ ) سبق بيان هذا فى مكانه ص ٢٨٤ .

## زيادة وتفصيل :

١ - سبق <sup>(١)</sup> أن المصدر يقع نعتاً بشرط أن يكون منكراً ... و ... و ...

لكن ورد في الأساليب المسموعة وقوع المصدر نعتاً مع أنه مبدوء بـ «أل» المعرفة ، أو مضاف لمعرفة . ومن الأول كلمة : « الحق » <sup>(٢)</sup> في مثل قول الشاعر :

إِنْ أَخَاكَ الْحَقُّ مِنْ يَسْعَى مَعَكَ وَمَنْ يَضِرُّ نَفْسَهُ لِيَنْفَعَكَ

ومن الثاني قولهم : مررت برجل حسيك <sup>(٣)</sup> من رجل ، أو شرعك من رجل ، (وهما مصدران بمعنى : كافيك ... ) أو : همك من رجل ، (بمعنى : مهمك) ، أو : نحوك من رجل (بمعنى : مماثلك ومشابهك) فهذه المصادر كان حقها أن تعرف بـ «أل» ، وأن تكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولكنها لم تعرف <sup>(٤)</sup> ؛ بسبب أنها بمعنى المشتق الذي لا يستفيد التعريف - وقد سبق التفصيل في أول باب الإضافة <sup>(٥)</sup> - .

ومن الأمثلة لهذا المشتق الذي لا يكتسب التعريف قوله تعالى : ( هذا عارضٌ مُّطِرُنَا ) ، فقد وصف « عارض » بكلمة : « مطر » المضافة إلى الضمير ؛ فلم تكتسب منه التعريف ؛ إذ لو اكتسبت منه التعريف لم يصح وقوعها نعتاً للنكرة : ( عارض ) وكقول الشاعر :

يَا رَبِّ غَابَطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مَبَاعِذَهُ مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا

فقد دخلت « رب » على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ، ودخلها عليه دليل على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ؛ لأن « رب » لا تدخل - في الأغلب -

( ١ ) في ص ٤٦٠ .

( ٢ ) انظر ما يتصل بوقوع هذه الكلمة نعتاً - في رقم ١ من هامش ص ٤٦٨ .

( ٣ ) سبق الكلام مفصلاً على «حسب» في ص ١٤٩ .

( ٤ ) بدليل أن معوتها نكرة ، فلو كانت معرفة ما صح وقوعها نعتاً للنكرة .

( ٥ ) ص ٢٤ .

.....  
 .....  
 .....

إلا على النكرات ، ومثل قول امرئ القيس في وصف حصانه :

وقد أغتدى والطيرُ في وكناتها بِمُنْجَرِدٍ ، قَيْدِ الأوابِدِ ، هَيْكَلِ  
 « فقيّد » مضاف لمعرفة ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل وصف النكرة  
 (منجرد) به (١) ...

ب - كذلك ورد في الأساليب المسموعة بعض أمثلة وقع النعت فيها من  
 أنواع غير التي سلفت ، كأن يكون مصدرًا لغير الثلاثي ؛ نحو : الحازم لا يعالج  
 الأمر علاجًا ارتجالًا ، أو دالًّا على المقدار ، نحو : اشترت من الفاكهة الخمس  
 الأثقى ، أو دالًّا على جنس الشيء المصنوع ، نحو : لبست الثوب الحرير ،  
 أو دالًّا على بعض الأعيان التي يمكن تأويلها ، نحو : حصدت الحقل القمح ، أى :  
 المزروع قمحًا ، والأحسن الأخذ بالرأى السديد الذي يمنع القياس على هذه  
 الأشياء ؛ ضبطًا للأمر ؛ ومنعًا للخلط بينها وبين غيرها مما ليس نعتًا .

ج - (١) من الأسماء ما يصلح أن يكون : « نعتًا » في بعض الأساليب ؛  
 لاستيفائه شروط النعت ، و « منعوتًا » في أخرى ؛ لاستيفائه شروط المنعوت كذلك ،  
 فحكمه يختلف على حسب الدواعى الإعرابية : كأسماء الإشارة ؛ نحو : احتفيت  
 بالمصلح هذا ، أو : بهذا المصلح . غير أن اسم الإشارة ... - المنادى أو غير المنادى -  
 لا يصح وصفه باسم إشارة (٢) .

واسم الإشارة معرفة ؛ فلا يكون نعتًا إلا للمعرفة ؛ وإذا وقع منعوتًا وجب أن  
 يكون نعتة مقرونةً بأل ، (والأحسن أن يكون هذا المقرون مشتقًا ؛ فإن كان جامدًا  
 فالأفضل اعتباره بدلًا (٣) أو عطف بيان) . ووجب أيضًا أن يطابق منعوته في  
 الأفراد والتذكير وفروعهما مع عدم تفريق النعوت (٤) ، وألا يفصل منه

(١) راجع شرح المفصل ج ٣ ص ٥٠ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا ويوضحه في ص ٤٨٣ .

(٣) لهذا صلة بما في ص ٦٦٥ .

(٤) لهذا تفصيل مناسب مكانه ج ٤ م ١٣٠ ص ٣٦ حيث الكلام على أحكام : « تابع المنادى »  
 والشروط الخاصة بكل حالة وحكم .

مطلقاً<sup>(١)</sup> ، وألا يُقطع<sup>(٢)</sup> منه في إعرابه<sup>(٣)</sup> .

ومن هذه الأسماء الصالحة للأمرين أسماء الموصولات ... حتى ( « مَنْ »  
و « ما » ) في الرأي الصحيح<sup>(٤)</sup> ، نحو : وقف مَنْ خَطَبَ القصيحُ ، واستمع  
الحاضرون إلى ما قيل الرائع . أو : وقف القصيح من خطب ، واستمع الحاضرون  
إلى الرائع ما قيل .

(٢) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتاً ، ولا منعتاً ؛ كالضمير ،  
والمصدر الدال على الطلب<sup>(٥)</sup> ؛ ( نحو : سعيّاً في الخير ، بمعنى : اسع في الخير ) ،  
وكثير من الأسماء المتوغلة في الإبهام<sup>(٦)</sup> ، كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ،  
و « كم » الخبرية ، و « ما » التعجبية ، وكلمة : الآن الظرفية ، وكثير من الظروف  
المبهمة ، مثل : قبل ، وبعد . . . ، ويستثنى من الأسماء المتوغلة في الإبهام  
بعض ألفاظ تقع نعتاً ؛ منها : غير ، وسوى ... و « من » و « ما » النكوتان التّامتان .

(٣) ومنها : ما يصلح أن يكون منعتاً ، ولا يصلح أن يكون نعتاً ، كالعَلَم ،  
مثل : إبراهيم ، على ، فاطمة ... وكالأجناس الباقية على دلالتها الأصلية ،  
كرجل<sup>(٧)</sup> ، ونمر ، وفيل .

(١) كما سبق في ص ٤٣٥ وكما سيبيء في رقم ١ من هامش ص ٤٨٧ .

(٢) سيبيء القطع وبيان أحكامه في ص ٤٨٦ و ٤٨٨ .

(٣) أما كونه جنساً لاوصفاً فأمرغالب لا لازم .

(٤) كما سبق في رقم ٣ ص ٤٥٩ ( راجع الجمع ج ٢ ص ١١٨ . باب النعت . ) وفي هذا الرأي

بعض تيسير . (٥) لهذا إشارة في رقم ٥ من هامش ص ٤٦٠ .

(٦) سبق شرحها في هذا الجزء ص ٢٤ و ٦٦ ، وفي ج ٢ ص ٢٢٤ م ٧٩ .

(٧) يجوز أن يكون العَلَم نعتاً وكذلك اسم الجنس إذا خرجا عن دلالتها الأصلية ، وأريد  
بهما معنى اشتراكية ؛ كدلالة حاتم على : الكرم ، والرجل على : الكامل ، والنمر على : الغادر ... و...  
فعلى هذا القصد مع ما يؤيده من قرينة يصح تأويلهما بالمشتق ، ووقوعهما نعتين .

وقد تضاف كلمة : « رجل » إلى كلمة : « صدق » . أو : « وه » ؛ فتكون بمعنى : المشتق ؛  
مثل : إني أحرس أن أعرف رجلاً رجلاً صدق ، ( أى : صالحاً ) ، وأتخاى رجلاً رجلاً سوء ، ( أى :  
فاسداً ) ، وليس المراد بالصدق هنا : صدق اللسان ، ولا بالسوء الشر ، إنما المراد بالأول : الكمال والصلاح  
وبالثاني : الفساد ، ويكون النعت هنا من نوع نعت : « التوطئة » ( انظر رقم ٣ من ص ٤٥٦ ) .

(٤) ومنها ما يصلح أن يكون نعتاً ، ولا يصلح أن يكون منعوياً ؛ وهي ألفاظ مضافة ، معناها الدلالة على بلوغ الغاية في معنى المضاف إليه . ومن أشهرها : « كلٌّ »<sup>(١)</sup> ، نجو : أنت الأمين كلُّ الأمين ، وذلك هو الخائن كل الخائن ، بمعنى : المتناهي في الأمانة ، أو الخيانة ، ومثل قول الشاعر :

ليس الفتى كلُّ الفتى إلا الفتى في أدبه  
وقول الآخر :

إن ابتداء العُرف<sup>(٢)</sup> مجد سابق والمجد كلُّ المجد في استتمامه  
والفصيح الذي يحسن الاختصار ، عليه أن يكون المضاف إليه اسماً ظاهراً ، نكرة أو معرفة ، على حسب المنعوت ، وأن يكون هذا الاسم الظاهر مماثلاً للمنعوت في لفظه ومعناه معاً - وهذا هو الأغلب - أو مماثلاً لشيء له صلة معنوية قوية به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرت لك لو أجزى بذكركمو يا أشبه الناس كلَّ الناس بالقمر  
فكلمة : « كل » نعت للناس . ومثال الثاني قول الآخر :

وإن كان ذنبي كل ذنب فإنه معاً الذنب كلَّ المحو من جاء تائباً  
فكلمة « كل » الثانية نعت للذنب .

وإذا وقعت كلمة : « كل » نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، وصار معناها : « الكامل » في كذا ، وهو معنى يختلف عن معناها الآتي في التوكيد<sup>(٣)</sup> .

(١) سبق الإشارة إلى إضافتها في ص ٧٢ و ١١٦ ولوقوعها نعتاً في ص ٤٦٣ ، وأيضاً : سيحى بيان عن وقوعها نعتاً ومنعوتة في ص ٥١٣ ، ومنه يعلم أنه لا يجوز فيها القطع ؛ سواء أكانت نعتاً أم توكيداً .

هذا ، ولفظ « كل » مفرد مذكر دائماً - كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٧٢ - ولكن ما بعده من خبر ، أو ضمير ، أو غيرها مما يحتاج إلى مطابقة أحياناً - قد يطابق لفظه ، أو لا يطابقه ، تبعاً للبيان الآتي في ص ٥١٣ والذي يشتمل ما في ص ٦٣ وما في « ج » من ص ١٦٧ .

(٢) المعروف والجمليل . (٣) ص ٥٠٩ و ٥١٢ .

ومنها : جدّ ، وحقّ ؛ نحو : سمعنا من الخطباء كلاماً بليغاً جدّ بليغ ، وأصغينا لهم إصغاءً حقّ إصغاءً<sup>(١)</sup> .

ومنها : « أئى »<sup>(٢)</sup> بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة ، وكذلك المضاف إليه ، نحو : الذى بنى الهرم الأكبر عظيم أئى عظيم . وقد سبق<sup>(٣)</sup> بيان رأى آخر حاسم لا يشترط هذا ، وأوضحنا هناك بإسهاب ما يشترط لوقوعها نعتاً ، وما تؤديه حينئذ من المعنى الدقيق ، ورأى النحاة فى عدم حذف منعوتها ، أو فى صحة حذفه . وما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً الاسم المعرّف « بأل العهدية »<sup>(٤)</sup> لأنه يشبه الضمير ، ويقع موقعه ؛ نحو : أكرمت عالماً تقيّاً فنفعنى العالم . التقدير : فنفعنى ... ، والفاعل ضمير مستتر ، فكلّمة « العالم » الثانية حلّت محلّ الضمير الفاعل المستتر<sup>(٥)</sup> . . . .

\* \* \*

(١) سبق أن قلنا - فى : « ا » من ص ٤٦٤ - أن كلمة : « الحق » من المصادر المسموعة التى وقعت نعتاً وهى معرفة ؛ فلم يتحقق التشكيك الذى هو شرط النعت بالمصدر ( طبقاً لما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦٠ ) وعلى هذا يجوز النعت بها وهى معرفة أو نكرة .

(٢) انظر ص ١١١ و ١١٢ وما بعدها ، خاصّاً بكلمة : « أئى النعتية » ؛ لأهميتها من ناحية الاستيفاء ، وقوة الاستدلال الحاسم . وقد سبق الكلام عليها أيضاً فى ج ١ م ٢٦ ص ٢٦٣ باب : « الموصول » عند الكلام على : « أى الموصولة » ؛ كما سبق فى ج ٢ م ٧٥ ص ١٧٣ عند الكلام على : « حذف المصدر الصريح » .

(٣) فى ص ١١١ وما يليها .

(٤) فى ج ١ م ٣٠ ص ٣٠٤ تفصيل الكلام على : « أل » وأنواعها التى منها : « أل العهدية » . والمعروف بالعهدية لا ينتم . ( طبقاً لما جاء فى التصريح وحاشيته عند الكلام عليها - ج ١ باب : المعروف بالأداة - بحجة أنه يشبه الضمير ويقع موقعه . . ) كما يعللون .

(٥) وما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً : « المشتق العامل » ؛ فيمتنع ( على الصحيح ) أن يتقدم نعتة على المفعول ؛ أى : لا يصح أن يفصل النعت - باعتباره نعتاً - بين العامل المشتق ومفعوله . أما باعتباره شيئاً آخر - كالحال ، مثلاً - فلا مانع . وكذلك لا مانع من اعتباره نعتاً للمشتق إذا تقدم هذا المفعول فاصلاً بين المشتق ونعته - راجع التصريح ، باب : الحال - وبحجىء الكلام من النكرة - .



« ملاحظة » : الأتباع — بفتح الهمزة — (١) :

نرى في بعض الأساليب الواردة عن العرب كلمة زائدة ، لا تنفرد بنفسها في جملة ، دون أن تسبقها — مباشرة — في هذه الجملة كلمة أخرى مسموعة (٢) تماثلها في وزنها ، وفي أكثر حروفها الهجائية (أى : أنه ليس لهذه الكلمة المتأخرة الزائدة ، المسموعة في الأسلوب الوارد استقلالاً بنفسها في جملة ما ، ولا استغناءً عن كلمة سابقة توافقها في وزنها وفي أكثر حروفها) . وأيضاً ليس لهذه الكلمة الزائدة المسموعة (٣) معنى تجلبه ، ولا حكم إعرابى خاص بها (٤) توصف معه بأنها مبتدأ ، أو فاعل ، أو نعت ، أو مفعول ، أو غير ذلك . . . ، أو أنها معربة أو مبنية ؛ فهى — لكل ما تقدم — خارجة عن نطاق الاستقلال بنفسها ، وصوغها ، خالية من معنى لغوى تؤديه ، وبعيدة من الانتصاف بالإعراب أو البناء ، أو التأثير بالعوامل . وإنما تزداد لمجرد التمليح ، أو السخرية ، أو المدح ، أو محض التصويت والتنغيم . وتسمى هذه الكلمة الزائدة الواردة في الأسلوب السماعى هى ونظائرها : « الأتباع » — بفتح الهمزة — جمع : « تَبَعَ » — بمعنى التابع (٥) — ويراد به : كل لفظ مسموع ، لا يستقل بنفسه في جملة ، وإنما يجئ بعد كلمة تسبقه مباشرة (بغير فاصل) فيسايرها في وزنها ، وفي ضبط آخرها ، ويمثلها في أكثر حروفها ، دون أن يكون له معنى خاص ينفرد به في هذه الجملة ، ولا نصيب في الإعراب أو البناء ؛ مثل « بَسَنَ » في قولهم : « محمد

(١) ولا مانع من كسرها ، فتكون الكلمة مصدراً ، لا جمعاً (وانظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية) .

(٢ و ٣) يشترط — في رأى الصحيح — أن تكون هذه الكلمة الزائدة مسموعة في أسلوب وارد عن العرب ؛ فليست زيادتها مباحة في غيره . كما أن زيادة غيرها من الكلمات الأخرى غير الواردة عن العرب ممنوعة . فالأمر مقصور على زيادة كلمة معينة مسموعة في تركيب معين مسموع كذلك . ولا يباح القياس هنا ؛ متناً لخلق كلمات لم يعرفها العرب ، وإبعاداً للكثائر اللغوية السيئة المترتبة على وضع ألفاظ جديدة من غير الطريق السديد المعد لذلك الوضع الجديد كطريق التمرير ، ونحوه . . .

(٣) إلا في بعض المركبات التى تعرب حالاً مبنية ؛ كقولهم : تفرق الأعداء « شَتَرَ بَشَرًا » . . . و . . . (طبقاً للبيان المفصل الذى سبق في ج ٢ باب : الحال ، م ٨٤ ص ٣٦٦) .

(٤) التَّبَع — محركة — : (التابع) — والتَّبَع — يكون واحداً أو جمعاً . ويجمع على أتباع . اهـ قاموس . ثم قال : « (والإتباع في الكلام مثل : حَسَنَ بَسَنَ) » . اهـ ؛ فلا مانع من كسر الهمزة ؛ فتكون للكلمة مصدراً في حالة الكسر ، لا جمعاً .

.....  
 .....

حَسَنٌ بَسَنٌ». ومثل : «نَيْطَان ، ونِفْرِيْت» في قولهم : اللصّ شَيْطَانٌ نَيْطَانٌ ، أو : اللصّ عَفْرِيْتٌ نَفْرِيْتٌ . . . . . وعند إعراب هذا اللفظ الرائد نقول : إنه تابع للكلمة التي قبله مباشرة ، أى : من أتباعها في الوزن ، وضبط الآخر ، والمشاركة في معظم الحروف الهجائية ، دون أن يكون لهذه التبعية العارضة بوصفها السالف علاقة بالتتابع الأصلية الأربعة المعروفة (وهي : النعت - التوكيد - العطف بنوعيه - البديل ) كما سبقت الإشارة<sup>(١)</sup> ؛ إذ لا يجرى شئ من أوصاف هذه التتابع الأربعة الأصلية وأحكامها على التابع العارض المذكور فيما سبق ؛ حيث يقتصر حكمه على أمر واحد ، هو : أنه مثل الكلمة التي قبله مباشرة في وزنها ، وأكثر حروفها ، وضبط آخرها ، دون بقية أحكامها النحوية ، أو غير النحوية<sup>(٢)</sup> . . . . .

\* \* \*

(١) في آخر هامش ص ٤٣٤ .

(٢) ما تقدم في تعريف هذا «التابع» وحكمه هو ما نخبرناه من عدة آراء مضطربة في تعريفه وأحكامه . فلقد كثُر الكلام في كل ذلك قديماً ، ووضعت كتب خاصة في «الإتباع» تقتارب أحياناً وتتباعد أخرى . ومن أشهر الكتب المؤلفة فيه وأحسنها : كتاب : «الإتباع» للإمام أبي الطيب عبد الواحد ابن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ هـ وعليه اعتمدنا في أكثر ما نقلناه .

وقد ظهر هذا الكتاب سنة ١٩٦١ مطبوعاً ، وحققه وشرحه الأستاذ عز الدين التنوخى عضو مجمع اللغة العربية بدمشق . وكتب في صدره مقدمة نافعة تتضمن أظهر آراء المؤلف ، يعيننا منها ، ويتصل بموضوعنا قوله حرفياً - في ص ٧ - :

” ( الظاهر من بحث المصنف فيما بقى من خطبة كتابه ، وفيما جرى عليه في الأبواب ، أن المعول عنده في التفريق بين «الإتباع والتوكيد» إنما هو على معنى التابع مع إمكان إفراده في الكلام ؛ ذلك أن التابع - أو اللفظة الثانية - إن لم يكن له معنى في نفسه ، أو كان له معنى المتبوع ، ولم يجرى إلا لسيّته ( أى : يقوى ) ما قبله ويقويه ، ثم لا يتكلم به منفرداً - كان «إتباعاً» . وإن كان يشارك اللفظة الأولى - أو المتبوع - في المعنى فأفاد في تقويتها ، وأمكن إفراد التابع في الكلام كان : «توكيداً» . وبذلك يتبين لنا أن المعول عليه عند المصنف إنما هو التابع من حيث المعنى أو عدمه مع إمكان إفراده ، وليس المعول على الواو ، كما ذهب إليه الكسائي . وأبو عبيد في غريب الحديث . فإن قولهم مثلاً « قسيم وسيم » ليس من «الإتباع» عند أبي الطيب ، بل هو في باب «التوكيد» ؛ فإن التابع : «سيم» يمكن إفراده . ويجيء على حدة ؛ لقولهم رجل وسيم . وقولهم : « شَرَّ بَرٍّ » من التوكيد عند أبي الطيب مع أنه بلا واو . و«حظيت المرأة

.....  
 .....

وَبَطَّيْتُ\* من « الإِتِّبَاع » عند المصنف مع وجود الواو ؛ لأن « بَطَّيْتُ\* » لا معنى لها وسدها ، ولا تجيء في الكلام وحدها وإنما تجيء أبداً تابعة لفعل : « حَطَّيْتُ\* » ؛ ولاتباعها كانت من « الإِتِّبَاع ». ومنه : « أقبل الحاج\* والداج\* » فهو من الإِتِّبَاع عند شيخنا الحلبي - المصنف - مع وجود الواو : لأن « الداج » مع وجود الواو من الإِتِّبَاع ؛ إذ لا صلة بين الحج والدَّج\* ، ولا يفرد عند التكلم فلا يقال : « أقبل الداج\* » وإنما يقال : « أقبل الحاج\* والداج\* » فهي تابعة أبداً .  
 ”(ومن أقوال المصنف تعليقاً على أمثلة « الإِتِّبَاع والتوكيد » ونذكره للاستدلال ، وعلى سبيل المثال ، قولهم : « لا بَارَكَ الله فيه ولا تَارَكَ\* » - في باب الإِتِّبَاع الذي أوله التاء ، وعلق عليه بقوله : فهو وإن كان (تارك) مأخوذاً من التَّركَ\* ، لا معنى له في هذا الموضع إلا الإِتِّبَاع ... أى : لا صلة في المعنى بين بَارَكَ\* وتَارَكَ\* ، ولا يجيء (لا تَارَكَ\* الله فيه) ولو أمكن إفراد هذا التابع لكان من باب التوكيد ... )“ . ١٠ هـ .  
 من المقدمة .

وكل ما سبق حسن ، لكن كيف يكون للكلمة التابعة معنى المتبوعة - كما جاء في أول هذا الكلام - وتسمى تابعة على الوجه المراد من التابع هنا لا التابع الأصل الذي يدخل في التوابع الأربعة الأصلية التي سبقت في ص ٤٣٤ ؟ هذا غير مفهوم ولا مقبول بناءً على الضوابط العامة .

ب (١) - النعت بالجملة :

الجملة التي تصلح نعتاً<sup>(١)</sup> لا بد أن تجمع الشروط الأربعة الآتية :

(١) أن يكون منعوها نكرة محضة ، مثل كلمتي « فارس وشجاع » في قولهم : « أقبل فارس يتسم ، وانتصر شجاع لا يخاف ، ويتحقق هذا بخلوها من « أل الجنسية » ، ومن كل شيء آخر يُخصَّص ويُقلَّل الشيوع ؛ كالإضافة ، والنعت ، وسائر القيود التي تفيد التخصيص<sup>(٢)</sup> .

والنكرة غير المحضة : هي التي لم تتخلص مما سبق ؛ بأن يكون المنعوت إمّا : مشتملاً على « أل الجنسية » التي تجعل لفظه معرفة ، ومعناه نكرة ، كقول الشاعر :

ولقد أمرّ على اللثيم يسبني فأعفّ ، ثم أقول : لا يعنيني

فجملة : « يسب » ، يصح إعرابها نعتاً في محل جر ؛ مراعاة للناحية المعنوية ، والمنعوت هو كلمة : « اللثيم » ، ويصح أن يكون حالاً في محل نصب ؛ مراعاة لوجود « أل الجنسية »<sup>(٣)</sup> . وإما : مقيداً بقيد يفيد التخصيص ؛ نحو : استمعت لمحاضرة نفيسة ألقتها عالم كبير زار بلادنا . فالنكرة هنا : ( محاضرة - عالم ) غير محضة ؛ لأنها مقيدة بالنعت بعدها ( وهو : نفيسة - كبير ) ولذلك يصح إعراب الجملة الفعلية : ( ألقى X ) ( زار X ) نعتاً بعد كل واحدة منهما<sup>(٤)</sup> . . . .

وما يلاحظ أن المنعوت إذا كان نكرة غير محضة ، فإن الجملة بعده - وكذا

( ١٠١ ) سبقت « أ » في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد ، ويجيء النعت شبه الجملة في « ج » ص ٤٧٦ - وفي ص ٤٨٠ « و » الرأي في الجملة من ناحية أنها نكرة ، أو معرفة . وقد سبق ( في ج ١ - م ١٥ هامش ص ١٥ هامش ص ٣٣٨ م ٢٧ ) أن الجملة الواقعة نعتاً ، أو صلة أو خبراً ، أو غير ذلك . . . تسمى جملة باعتبار أصلها الأول حين كانت تؤدي معنى مقيداً مستقلاً . أما بعد أن صار لها محل فلا تؤدي معنى مستقلاً ، ولا تسمى جملة . . . ( ٢٠ ٢ ) في هامش الصفحة الأولى بيان واف للمراد من القيد .

( ٣ ) للحكم السابق بيان في ج ١ ص ١٩٥ م ١٤ وفي ج ٢ باب الحال م ٨٤ ص ٣١١ .

( ٤ ) وينطبق هذا على قوله تعالى لنبيه في شأن الكافرين : ( وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً ... ) فكلمة : « أحد » نكرة غير محضة ؛ لأنها موصوفة بالجار مع مجروره بعدها . ويليهما جملة فعلية تصلح أن تكون نعتاً أيضاً .

شبهها<sup>(١)</sup> - لا تتعين نعتاً . وإنما يجوز أن تكون نعتاً ، وأن تكون حالا والمنعوت يصير صاحب الحال ، ( وقد سبق<sup>(٢)</sup> بيان هذا بإسهاب ... ) .

(٢) أن يكون المنعوت مذكوراً ؛ نحو : إن رجلاً يصاحب الأشرار لا بد أن يحترق بأذاهم ، وقول الشاعر :

إن في أضلاعنا أفئدةً تعشق المجد ، وتبأن أن تضاماً  
ويجوز حذف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعاً ، وبعض اسم متقدم عليه مجرور بالحرف : « من » ، أو : « في » ، والنعت جملة أو شبهها ؛ مثل :  
( نحن - الشرقيين - أصحاب مجد تليد ؛ منّا<sup>(٣)</sup> سبقَ إلى كشف نظريات العلوم الكونية ، ومنّا استخدما في الاختراع والابتكار ، ومنّا اهتدى قبل غيره إلى مجاهل كوكبه ، ومنّا هدى البشرية إلى أقوم السبل لإسعادها ؛ فليس فينا إلا كشف ، أو : اختراع ، أو : اهتدى ، أو : هدى ... ) تريد : منّا فريق سبق ، - منّا فريق استخدم ، - منّا فريق اهتدى - منّا فريق هدى ، - ليس فينا إلا فريق كشف ... ( وسيجيء الكلام مفصلاً على مواضع حذفه ، قريباً<sup>(٤)</sup> ) .

(٣) أن تكون الجملة النعتية خبرية ؛ كبعض ما سبق ، وكالتي في قول الشاعر :

ولا خير في قوم تُذلُّ كرامتهم ويعظم فيهم نذلُّهم ، ويسود  
فلا تصلح الإنشائية ( بنوعها الطلبي وغير الطلبي ) ، فلا يصح : رأيت مسكيناً عاونه ، وشاهدت محتاجاً هل تساعده ؟ أو : لا تهنه ... ، ولا يصح هذا كتاب بعتكته ؛ تريد : إنشاء البيع الآن ( وقت النطق ) ، والموافقة عليه ، لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق<sup>(٥)</sup> .

(١) كما سيجيء في ص ٤٧٦ - وانظر « أ » في ص ٤٧٧ . حيث البيان الخاص بهذا .

(٢) في مواطن متفرقة ، والأصيل منها في باب المعارف ( ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ ) .

(٣) مع إعراب الجار والمجرور في هذه الأمثلة وأشباهاها - هو الخبر ؛ لتكون الجملة الفعلية نعتاً - وكذا شبهها - (٤) ص ٤٩٣ .

(٥) هذا الشرط هام ، لأن النعت يفيد منوعته إيضاحاً ، أو تخصيصاً ؛ أو ... أو ... .  
- كما سبق أول الباب - فلا بد أن يكون حاصلًا من قبل . والمعنى الإنشائي غير حاصل ، ولا معلوم من قبل ، إذ لا وجود له في الخارج الواقعي قبل النطق . فكيف يفيد الإيضاح ، أو التخصيص ، أو غيرها ؟ وما ورد مخالفاً لهذا الشرط فهو سماعي لا يقاس عليه . وبعضهم يؤوله بحذف مشتق من القول ؛ مثل كلمة : « مقول » تكون الجملة الإنشائية مفعولاً له . وسيجيء بيان هذا في هامش ص ٤٧٥ .

(٤) اشتمال الجملة الخبرية على ضمير يربطها بالمنعوت<sup>(١)</sup> ، ويطابقه في الإفراد والتذكير وفروعهما<sup>(٢)</sup> ، ويجعل الكلام والمعنى متماسكين متصلين ؛ ولذا يسمّى : « الرابط » ، والأغلب أن يكون مذكوراً - سواء أكان بارزاً ؛ أم مستتراً<sup>(٣)</sup> - فالمدكور البارز كالأمثلة السالفة ؛ وقوله تعالى : ( وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ) ، ومثل : نصيحة يتبعها عاقل قد تجلب خيراً غامراً ، وتدفع بلاءً قاتلاً . وقول الشاعر :

كُلُّ بَيْتٍ أَنْتَ سَاكِنُهُ      غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى السُّرُجِ<sup>(٤)</sup>  
والمستتر كقول الشاعر :

وَكُلُّ أَمْرٍ يُؤَلِّى الْجَمِيلَ مُحَبَّبٌ      وَكُلُّ مَكَانٍ يَنْسِتُ الْعِزَّ طَيِّبٌ  
وقول الآخر :

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ : فَضِيلَةٍ      طُوِيَتْ<sup>(٥)</sup> أَتَاحَ لَهَا لِسَانَ حَسُودٍ  
وقد يكون محذوفاً<sup>(٦)</sup> إذا كان معروفاً بقرينة من السياق ، أو غيره ، ولا لبس في حذفه ، كقول القائل :

وَمَا أَدْرَى أَغْيَرَهُمْ : تَنَاضٍ      وَطُولُ الدَّهْرِ ، أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

(١) سواء أكان اشتمالها عليه مباشراً أم كان في شيء من مكملاتها وتوابعها ؛ كالذى في قول الشاعر :

لَا أَذُودُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ      قَدْ جَنَيْتَ الْمَرْءَ مِنْ ثَمَرِهِ  
وفي الأمثلة الآتية صور للذوعين .

(٢) إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم والخبر منعوتاً بجملة فعلية ، جاز في التفسير الرابط أن يكون للمتكلم أو للغائب ؛ نحو : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو يجب الإنصاف . وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب ؛ نحو : أنت صادق تحب الإنصاف ، أو يجب الإنصاف . ومراعاة التكلم أو الخطاب أحسن - كما سبقت الإشارة في ج ١ م ٣٥ ص ٤٢٥ باب المبتدأ والخبر - .

(٣) لأن المستتر مذكور ، ولكنه غير ظاهر في الكلام . بخلاف المحذوف ؛ فإنه غير موجود مطلقاً . وبين المستتر والمحذوف جملة فوارق وآثار أوضحناها في باب : الضمير - ج ١ م ١٨ ص ١٤٦ .

(٤) جمع : سراج ، وهو المصباح المضيء .

(٥) الرابط ضمير مستتر تقديره : هي ، نائب الفاعل .

(٦) سيحىء تفصيل لحذفه في « ج » من ص ٤٧٨ .

التقدير: أصابوه . ومثل : « وما شئٌ حميتَ بمستباح »<sup>(١)</sup> . أى : حميته .  
وقول الآخر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلتُ : عليلٌ (سهرٌ دائمٌ) (وليلٌ طويلٌ)  
أى : أنا عليلٌ ؛ سهره دائمٌ ، وليله طويلٌ<sup>(٢)</sup> . . .

(١) صدر هذا البيت المنسوب لجرير : \* حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ \*

(٢) وفى النعت بالجملة يقول ابن مالك :

وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

يريد : أن العرب نطقوا بالجملة نعتاً للمُنْكَر ، ( أى : أن المنعوت بها منكر ، لا بد من تنكيره ) ،  
وإذا وقعت نعتاً فإنها تعطى من الحكم ما أعطيته وهى خبر . يشير إلى ضرورة الرابط الذى يربطها بالمنعوت .  
وليس المقصود أنها تأخذ ، وهى نعت - جميع الأحكام التى تستحقها إذا وقعت خبراً . ذلك أن الجملة  
التي تعرب خبراً تصاح أن تكون إنشاءً طلبياً وغير طلبى ، ( على الصحيح فيها ) ، مع أن جملة النعت  
لا تصلح أن تكون إنشاءً طلبياً أو غير طلبى ، ولذا تدارك الأمر فقال :

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ نَصْبِ

أى : أمتنع هنا ( فى باب النعت ، لا فى باب الخبر ) ، وقوع الجملة الطلبية ، وهذا تقييد قد يؤدى  
إلى غير المراد ؛ إذ قد يفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً ، مع أنها كالطلبية لا تصلح  
نعتاً ؛ إذ الجملة الإنشائية بنوعها الطلبى وغير الطلبى لا تصلح هنا - كما أشرنا - أما الذى يصاح فهو  
ما عداها . ولم يبق من الجمل بعدها إلا الجمل الخبرية . ثم هو يقول : إن ورد فى الكلام القديم جمل  
إنشائية وقعت نعتاً - وهذه لا يصح محاکاتها ، ولا القياس عليها ؛ لندورها ، ومخالفتها الغرض من النعت -  
فأولئها . والتأويلات مختلفة ، أشهرها إضمار « قول » محذوف هو النعت ، تكون الجملة الإنشائية مَقُولًا له .  
فى مثل : أكلت فاكهة ؛ هل ذقت السكر ؟ ( وليس هذا من الكلام القديم المسموع ) يقدرون أن  
الأصل : أكلت فاكهة مَقُولًا فيها : هل ذقت السكر ؟ فكلمة : « مَقُولًا » المحذوفة هى النعت . والجملة  
الإنشائية بعدها فى محل نصب مفعول به للقول . ومثل : لمست ماء هل لمست الثلج ؟ أى : لمست ماء مقولا  
فيه : هل لمست الثلج ؟ . . . أما الأمثلة المسموعة فمنها البيت الذى يرددونه ؛ وهو :

حتى إذا جَنَّ الظلامُ واختلطُ جَاءُوا بِمَذْقٍ . هَلْ رَأَيْتَ الْمَذْئَبَ قَطُّ؟

( قاله رجل استضافه قوم ، وطال انتظاره للطعام حتى دخل الليل ؛ فقدموا له المذق « وهو اللبن  
المختلط بالمياه التى تغير لونه » . وهو يصف هذا التغير فى اللون بأنه صار فى لون الذئب ) .

ثم قال ابن مالك بعد ذلك بيتاً سبق شرحه فى مكانه المناسب ( ص ٤٦٢ ) هو :

وَنَعْتُوا بِمَضْرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

وقد يغنى عنه وجوده في جملة معطوفة <sup>(١)</sup> بالفاء ، أو : بالواو ، أو : ثم - على الجملة النعتية الحالية منه ؛ نحو : مررت برجل تقصف الرعود ، فيرتجف ؛ أو : ويرتجف - أو : ثم يرتجف . التقدير : « هو » في كل ذلك .

\* \* \*

ج - النعت بشبه الجملة <sup>(٢)</sup> :

وشبه الجملة ( الظرف ، الجار مع مجروره ) ، يصلح أن يكون نعتاً بشرطين : أولهما : أن يكون تاماً ، أى : مفيداً . وإفادته <sup>(٣)</sup> تكون بالإضافة ، أو بتقييده بعدد ، أو غيره من القيود التي تجعله يحقق غرضاً معنوياً جديداً ؛ فلا يصح أقبل رجل عنك - ولا أقبل رجل عوض ...

ثانيها : أن يكون المنعوت نكرة محضة <sup>(٤)</sup> ، مثل : أقبل رجل في سارة - أقبل رجل فوق الجبل .. وقول الشاعر :

وإذا امرؤ أهدى <sup>(٥)</sup> إليك صنيعة من جاهه <sup>(٦)</sup> فكأنها من ماله  
فإن كانت النكرة غير محضة ؛ ( بسبب اختصاصها بالإضافة ، أو غيرها مما يخصصها ) ؛  
فشبه الجملة يصلح نعتاً وحالاً <sup>(٧)</sup> . نحو : هذا رجل وقور في سيارة - أو : هذا رجل وقور أمامك ... ، فهو كالجملة في هذا الحكم <sup>(٨)</sup> .

( ١ ) راجع الصبيان ج ١ باب المبتدأ عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه .

( ٢ ) سبقت : « ١ » في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد . وكذلك سبقت : « ب » في

ص ٤٧٢ حيث الكلام على النعت بالجملة .

( ٣ ) تكرر معنى الإفادة في عدة مواضع من الكتاب ( في ج ١ باب الموصول ص ٢٧٢ م ٢٧ ،

باب المبتدأ والخبر ص ٣٤٦ م ٣٥ ج ٢ ، باب الحال ص ٢٩٤ ) .

( ٤ ) انظر « ١ » من الزيادة والتفصيل ، حيث البيان الخاص بعدم اشتراط المحضة .

( ٥ ) الجملة الفعلية نعت ، ومنعوتها نكرة .

( ٦ ) الجار ومجروره نعت ، والمنعوت : صنيعة .

( ٧ ) كما سبق في ص ٤٧٣ .

( ٨ ) تكرر بيان هذا ، أما تفصيله في مكانه المناسب ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ .



## زيادة وتفصيل :

(١) يجوز - عند عدم المانع - اعتبار شبه الجملة بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضة ؛ على تقدير متعلّقه معرفة . وقد نص « الصبان » على هذا في - ج ١ أول باب : « النكرة والمعرفة » حيث قال : ” (أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف - ويراد به هنا شبه الجملة بنوعيه - بعد المعرفة المحضة صفة ، بتقدير متعلّقه معرفة) “ ١ هـ .

أي : أن المتعلّق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقته الموصوف في التعريف . هذا ولا مانع أن يكون شبه الجملة نفسه - بنوعيه - هو الصفة إذا استغنيينا عن ذكر المتعلّق اختصاراً وتيسيراً أو تسهيلاً ، (طبقاً لما سبق<sup>(١)</sup>) بالإيضاح والشرط المسجلين هناك .

وإذا كان شبه الجملة - بنوعيه - بعد المعرفة المحضة صالحاً لأن يُعرّب صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالاً بعدها ؛ كصلاحه للحالية والوصفية بعد النكرة غير المحضة ، - أمكن وضع قاعدة عامة أساسية هي : « شبه الجملة - بنوعيه - يصلح دائماً أن يكون حالاً أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة<sup>(٢)</sup> ، وكذلك بعد النكرة ، بشرط أن تكون غير محضة<sup>(٣)</sup> » ؛ أو يقال :

« إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة ، فإنه يصلح أن يكون حالاً أو صفة إلا في صورة واحدة ، هي : أن تكون النكرة محضة فيتعين أن يكون صفة ، ليس غير » .

وجدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر أو توجب غيرهما ، حرصاً على سلامة المعنى ، فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها في سائر المسائل الأخرى .

(١) في ج ١ (ص ١٩٤ م ١٧ ، وفي رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ م ٢٧ ، وهامش ص ٤٣١ م ٣٥٢) وفي ج ٢ (م ٨٩٢ م ٥ من هامش ص ٣٥٦) .

(٢) كالمعروف بالإنشائية .

(٣) فإن كانت محضة تعين أن يكون نعمتاً - كما سيبي - هنا - .

(ب) من أدوات الاستثناء ما يكون فعلاً فقط ؛ وهو : « ليس ، ولا يكون » ومنها ما يصلح <sup>(١)</sup> أن يكون فعلاً تارة ، وحرف جر تارة أخرى ؛ وهو « خلا ، وعدا ، وحاشا » . والنوع الأول - وهو الذى يكون فعلاً فقط - يصح وقوع جملة الفعلية نعتاً ؛ بالتفصيل الذى سبق بيانه ( فى ج م ٨٣ ص ٣٣٣ باب : الاستثناء ) أما النوع الثانى الذى يصلح للفعلية والحرفية فلا يكون نعتاً .

(ح) يحذف الرابط فى الجملة النعتية بشرط أمن اللبس - كما سبق - والمحذوف قد يكون مرفوعاً مثل : بسم الله الرحمن الرحيم ، أى : هو الرحمن هو الرحيم ... <sup>(٢)</sup> أو منصوباً كالأمثلة السالفة <sup>(١)</sup> . وقد يكون مجروراً « بنى » إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان ؛ كقوله تعالى : « واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً » ، أى لا تجزى فيه ... فلا يصح الحذف فى مثل : زرت حديقة رغبت فيها ؛ إذ المنعوت ليس اسم زمان ؛ فلا يتضح المحذوف ؛ أهو : رغبت فى هوائها - أم فى رياحينها - أم فى فواكهها ، أم فى جداولها ؟ ولا يتضح أهو : رغبت فيها ، أم رغبت عنها ؟ .

وقد يكون مجروراً « بمن » بشرط أن يكون فى أسلوب تتعين فيه ؛ سواء أكان الضمير عائداً على ظرف زمان أم على غيره ؛ نحو : مرّ صيف قضيت شهراً على السواحل ، وشهراً فى الريف . أى : قضيت شهراً منه على السواحل ، وشهراً منه فى الريف ... ومثل : اشتريت فاكهة ، نوع بعشرين ، ونوع بثلاثين ، أى : نوع بعشرين منها ، ونوع بثلاثين منها ...

فإن لم يكن الحرف « من » متعيناً فى الأسلوب لم يجز حذفه ؛ مثلاً يحدث لابس ؛ نحو : نفغنى شهر صمت منه ، فلو حذف الجار والمجرور لورد على الذهن احتمالات متعددة ؛ منها : صمته ، وهو معنى غير المقصود .

(د) يرى بعض النحاة أن : « أل » قد تغنى عن الضمير الرابط إذا دخلت

(١) بشرط ألا تسبقه « ما » المصدرية . وفى ص ٤٧٤ بعض أمثلة المحذوف المنصوب .

(٢) فى ص ٤٧٤ .

(٣) على اعتبار النعت مقطوعاً . وسيجىء بيان القطع فى ص ٤٨٦ .

على الجملة الاسمية الواقعة نعتاً ؛ نحو : رأيت كتاباً ؛ الورقُ ناعمٌ مصقول ، والطباعة جيدة نظيفة <sup>(١)</sup> ؛ والغلاف متين جذاب ، فكأنك قلت : رأيت كتاباً ورقة ناعم مصقول ، وطباعته . . . وغلافه . . . وهذا رأى حسن ، مستمد من أمثلة كثيرة مسموعة تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس .

(هـ) لا تُربط الجملة الواقعة نعتاً إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه في الربط ، ويغنى عنه ، وهو «أل» كما مرّ في : «د» ولا تصلح الواو التي تسبق - أحياناً - الجملة الواقعة نعتاً أن تكون للربط ، فإنها واو زائدة تلتصق بهذه الجملة ؛ لتُفَوِّد دلالتها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط ، ويسمونها لذلك : «واو اللصوق» ، ومن أمثلتها ، في القرآن الكريم قوله تعالى : «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلومٌ» ، والأصل : «إلا لها كتاب معلوم» زيدت الواو للغرض السالف ، ولا تنفيذ شيئاً أكثر منه <sup>(٢)</sup> . وكذلك قوله تعالى : «وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم» . فقد زيدت الواو قبل الجملة الاسمية الواقعة نعتاً . ومن الأمثلة قول عروة بن الورد :

فيا للناس كيف غلبت نفسى على شئٍ ويكرهه ضميرى  
فالواو زائدة قبل الجملة المضارعية التّعنية . وهى فى كل صورها التى تتعين فيها للإلصاق لا تصلح وحدها أن تكون رابطاً - كما أسلفنا - .

وقد اختلف النحاة : أزيادتها قياسية <sup>(٣)</sup> أم سماعية ؟ والأرجح عندهم - برغم مجيئها فى القرآن - أنها سماعية ، وهذا عجيب منهم ؛ لأن معناه أن بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته ، ولا صوغ أساليبنا على نهجه ، مع اعترافهم جميعاً بأن القرآن أشهى لغة ببيانية ، وأعلى كلام بليغ . نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حدّ السماع ؛ تجنباً لإساءة فهمها ، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى ، ولا ضرر ولا تضيق فى الأخذ بهذا الرأى <sup>(٣)</sup> . ولكن الأنسب لا يحرم غيره مما هو صحيح مباح .

(١) هذه الجملة الاسمية - والى تليها - معطوفة على الأولى ، فهى فى حكم النعت ، كالمطوف عليه . إلا إن قامت قرينة تقضى بأنها ليست معطوفة ، وأنها شئ آخر : كأن تكون حالية ، أو مستأنفة .

(٢) راجع التصريح وحاشية ياسين ج ١ باب الحال - عند الكلام على صاحب الحال النكرة .

(٣) ومن القائلين بقياسيتها : «الزمخشري» .

وقد يكون الأنسب في عصر ليس بالأنسب في آخر ؛ وكلاهما صحيح مباح .

(و) الجملة لا تقع نعتاً إلا للنكرة . فإحكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتذكير ؟ .

أجابوا : « يجرى على الألسنة كثيراً أنها نكرة . ولكنها تؤول بالنكرة ، قال الرضى ؛ لأن التعريف والتذكير من خواص الأسماء . والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً ، وإن كانت تؤول به ، فنحو : جاء رجل قام أبوه ، أو أبوه قائم ... — في تأويل : جاء رجل قائم أبوه . ونحو : جاء رجل أبوه محمد ، في تأويل : كائن ذات أبيه ذات محمد (١) .

ويقول شارح المفصل (٢) ما ملخصه : (إن وقوع الجملة نعتاً للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ، إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة (٣) ) . . . . . هـ .  
سواء أكانت نكرة أم مؤولة بالنكرة وفي حكمها ، فالخلاف شكلي لا أثر له .  
والمهم المتفق عليه أنها لا تكون نعتاً إلا للنكرة .

(ز) يقول الكوفيون : إذا وقع بعد الجملة الواقعة نعتاً لنكرة ، جملة أخرى مضارعية ، مرتبة على الجملة النعتية كترتب جواب الشرط على الجملة الشرطية — إذا وقع هذا صح في المضارع الجزم جواباً للنعت مع جملته ؛ حملاً له على المضارع المجزوم في الجملة الواقعة جواباً للشرط . ففي مثل : كل رجل يعمل الخير يرتفع شأنه . . . . . يميزون جزم المضارع : « يرتفع (٤) » .

لكن رأيهم في هذا الجزم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد القوية الكثيرة ، التي تسوغ القياس عليه . فالأحسن إهماله والاقتصار فيه على المسموع . . . . . (٥) .

(١) راجع الصبان . (٢) ج ٣ ص ١٤١ .

(٣) سبقت إشارة لبعض ما ذكر (في رقم ٢ من هامش ص ٢٨ وفي رقم ١ من هامش ٤٧٢) وأيضاً (في ج ٢ ص ٢٩٤ م ؟ باب النكرة والمعرفة) وكذا (في ج ١ ص ١٤٢ م ١٧) .

(٤) وفاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ : (كل) .

(٥) سبقت الإشارة لهذا في باب : « الموصول » (ج ١ م ٢٧ ص ٣٨٣ عند الكلام على صلة

الموصول والرباط) وله هناك قصة طريفة تؤيده . وسيجيء البيان في ج ٤ ص ٤٣٧ م ١٥٧ عند الكلام على جواب الشرط) .

## المسألة ١١٥ :

تعدد النعت ، وقطعه .

١ - تَعَدُّدُ النعت في الحالات التي يكون فيها عامله واحداً :

(١) إذا تعدد النعت ، والمنعوت غير متعدد - لأنه واحد - وجب تفريق النعوت<sup>(١)</sup> ، مسبقة بواو العطف<sup>(٢)</sup> أو غير مسبقة ، إلا الأول ، فلا يُسَبِّقُ بها . نحو : لا شيء يقبَحُ في العين كروية عالم مختال ، مغرور ، أو : عالم زَرِيٍّ وضيع ، ويصح : كروية عالم مختال ومغرور ، أو : عالم زَرِيٍّ ووضع<sup>(٣)</sup> . . .

وتمتنع واو العطف إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، ولا يستفاد إلا من انضمام نعت إلى آخر فينشأ من مجموعهما المعنى المقصود ؛ نحو : الفصول أربعة : أطيبها الربيع البارد الحار ، أى : المعتدل في درجة حرارته وبرودته ، ولا يجوز البارد والحار ؛ لأن المعنى المراد - وهو : الاعتدال - لا يؤخذ إلا من اشتراك الاثنين في تأديته ، وانضمام كل منهما إلى الآخر ؛ فكلاهما جزء يتم نظيره ،

(١) أى : ذكرها واحداً واحداً ؛ على غير صورة المثني والجمع ؛ إذ يمتنع أن يكون النعت مثني ، أو جمعاً ، والمنعوت واحداً . وسيتكرر هنا لفظ « المفرق » ، و « التفريق » مراداً به هذا التعدد على صورة فردية ، ليس فيها علامة التثنية أو الجمع الاصطلاحيين . فإن كانت الكلمة دالة على التثنية أو على الجمع بدون تفريق الأفراد أو بتفريق فهي المتعددة . فعندنا كلمتان اصطلاحيتان ؛ هما : « تفريق ، وقعد » . فالتفريق خاص بذكر الأفراد واحداً فواحداً ، والتعدد يكون مثله أو بذكرها على هيئة التثنية أو الجمع . (وانظر ما يختص بالنعت المتعدد لواحد لأهميته ، ص ٤٨٨) .

(٢) ويجوز اختيار حرف عطف غير « الواو » ، يناسب السياق ، إلا : « حتى » ، و « أم » . - كما سيجيء في ص ٤٩٧ وفيها بيان مفيد يختص بعطف النعوت ،

وإذا وقع النعت بعد الواو أو غيرها من حروف العطف المناسبة ، فإنه يترك اسم النعت وأحكامه ويصير معطوفاً يجرى عليه اسم المعطوف وكل أحكامه - كما سيجيء في ص ٤٩٨ - .

(٣) ومن التعدد بغير عطف ، التثنت بكلمتي : « فطن » و « فَمَعَال » في قول المتنبي :

لا يدرك المجد إلا سيد فطين لما يشق على السادات ، فعَال

ويلازمه في تكوين المعنى الكامل المقصود منهما معاً . والكلمتان هنا بمتزلة كلمة واحدة ذات شَطْرَيْن ؛ لا يصح أن يَفْصِلَ بين شطريها حرف عطف أو غيره . ومثل : شرب المريض الدواء الحلو المرّ ، أى : المتوسط في حلاوته ومرارته . ومثل : اشترت خُصُوفًا ناعماً خَشَنًا ، ومثل : هذا زجاج صُلْب هَشّ ...

(٢) وإذا تعدد النعت والمنعوت متعددٌ بغير تفريق ، وبغير أن يكون اسم إشارة ، فإن كانت النعوت متحدة في لفظها ومعناها معاً وجب عدم تفريقها ، وأن تكون مثناة أو جمعاً على حسب منعوتها . نحو : ما أعجب الهرمين القديمين ! . ولا يصح : ما أعجب الهرمين القديم والقديم . ونحو : ما أجمل الزهرات الياനعات ، ولا يصح : الياينة ، واليانعة ، واليانعة ...

فإن كانت النعوت مختلفة في لفظها ومعناها معاً أو في أحدهما وجب التفريق بالواو العاطفة ؛ فمثال الاختلاف في اللفظ والمعنى قول الشاعر :

بَكَيْتُ ، وما بُكَاً رجلٍ حزينٍ على رَبَّعَيْنِ ؛ مساوبٍ<sup>(١)</sup> ، وبإلٍ  
وقول أحد المؤرخين ... ولما انتهت الموقعة بهزيمة الأعداء بجثنا عن قادة جيشهم ، فعرفنا القادة ؛ القتيلى ، والجريح ، والأسير ، والمذهول من هول ما رأى  
وسمع ...

ومثال الاختلاف في اللفظ دون المعنى : أبصرت سيارتين : ذاهبةً ومنطلقةً -  
قاومت طوائفَ ؛ باغيةً ، ومعنديةً ، وظالمةً .

ومثال المختلفة في المعنى دون اللفظ : نصحت رجلين هاوياً وهاوياً<sup>(٢)</sup>

(١) مسلوب : مأخوذ من صاحبه . والكلمة نعت . وتصلح أن تكون عطف بيان ، لكن الأفضل في المشتق أن يكون نعتاً ، وفي الجامد أن يكون عطف بيان - .

كما في صفحة ٤٦٥ ، وفي رقم ١ من هامش ص ٤٨٣ ، وكما سيأتى في بابهِ - ص ٥٥١ و ٥٥٢ .

(٢) وفي هذا النعت المتعدد المختلف وفي منعوته المتعدد يقول ابن مالك :

وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فِعَاطِفًا فَرَّقُهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفَ

أى : أن النعت المتعدد المختلف في لفظه ومعناه معاً ، أو : في أحدهما ، يجب أن تفرقه بالعطف إذا كان المنعوت متعددًا . أما إذا اتلف النعت ( اتفق معناه ولفظه ) فلا تفرقه . ( فرقه عاطفًا : أى : -

فأحدى الكلمتين فعلها : « هَوَى » بمعنى : « أَحَبَّ » والأخرى فعلها : « هَوَى » بمعنى سقط على الأرض . ولا بد من قرينة تدل على هذا الاختلاف المعنى .  
ومثل : عرفت رجالا ؛ كاسية ، وكاسية ، وكاسية ، ومعنى : كاسية غير ١٨٠ ،  
وبمعنى : مكسوة ، وبمعنى : غنية .

وإذا كان المنعوت المتعدد اسم إشارة لم يجوز في نعته المتعدد التفريق لأن نعمت أسما .  
الإشارة لا يكون مختلفاً عنها في المطابقة اللفظية ؛ فلا يصح مررت بهذين الطويل  
والقصير على اعتبارهما نعتين<sup>(١)</sup> .

(٣) إذا تعدد النعت والمنعوت متعدد متفرق فإن كانت النعوت متحدة في  
الفاظها ومعانيها وجب عدم تفريقها ؛ مثل : سافد محمود ، وعلى ، وحامد ،  
المهندسون . وإن كانت مختلفة وجب أحد أمرين :

إمّا تقديم المنعوتات المتفرقة كلها متوالية ، يليها النعوت كلها متوالية متفرقة  
أيضاً ومرتبّة ؛ بحيث يكون النعت الأول للمنعوت الأخير ، والنعت الثانى للمنعوت  
الذى قبل الأخير ، وهكذا ، حتى ينتهى الترتيب بأن يكون النعت الأخير  
للمنعوت الأول ، فملخص هذه الطريقة : أن يكون كل نعت مقصوراً على أقرب  
منعوت إليه .

وإما : وضع كل نعت عقب منعوته مباشرة :

« نعلی الطريقة الأولى نقول : ما أعظم الثمار التى نجيبها من الكتب ، والصحف ،  
والمجلات ، والإذاعة ، والمؤلفين . . . » « البارعين ، المختارة ، الرفيعة ، الصادقة ،  
النافعة ، . . . فكلية « البارعين » نعت للمؤلفين ، وكلية « المختارة » : نعت للإذاعة .  
و « الرفيعة » : نعت للمجلات ، و « الصادقة » : نعت للصحف ، و « النافعة » :  
نعت للكتب .

= حالة كونك عاطفاً ، مستعملاً في التفريق - عرف النعوت ، ودو هذا : انوار ، ليس غير - كما شرحنا ،  
وكما يأتي في ص ٤٩٧ .

(١) أما على اعتبارها بدلا ، أو عطف بيان فقد يصح ، لما أشرنا إليه - في رقم ١ من هامش .  
ص ٤٨٢ - من أن الأفضل في النعت الاشتقاق ، بخلاف البديل والبيان . مع ملاحظة أن المعنى يختلف في  
كل اعتبار ، إذ فائدة النعت غير فائدة البديل ، أو العطف . . .

وعلى الطريقة الثانية نقول : ما أعظم الثمار التي نجنيها من الكتب النافعة .  
والصحف الصادقة ، والمجلات الرفيعة ، والإذاعة المختارة ، والمؤلفين البارعين .  
وللمتكلم أن يختار من الطريقتين ما يراه أنسب للمقام بشرط أمن اللبس ، بحيث  
يتعين كل نعت لمنعوته ، دون اشتباه .

• • •



. . . . .  
 . . . . .

## زيادة وتفصيل :

مما يتصل بهذه الحالة : نعت معمولين عاملهما واحد ... والحكم - كما سطره - هو :  
 أنه إذا اتحد عمله ونسبته المعنوية إليهما في المعنى جاز الإبتاع والقطع بشرطه <sup>(١)</sup> ؛  
 كقام محمود وعلى العاقلان ، أو العاقلين . وإن اختلف العمل والنسبة ؛ - كأكرم  
 محمود علياً العاقلين - وجب القطع . وكذا إن اختلفت النسبة المعنوية دون العمل ؛  
 كأعطيت الولد أباه العاقلان <sup>(٢)</sup> .

وإن اختلف العمل دون النسبة ؛ - نحو : مخاصمة الأخ أخاه النبلان مؤلة -  
 وجب القطع على الرأي الأغلب .

فلخص الرأي أنه يجب القطع في جميع الصور إلا واحدة يجوز فيها القطع وعدمه ؛  
 هي : التي يتحد فيها عمل العامل ، ونسبته المعنوية إليها .

ومن أمثلة القطع الجائز ما ورد في كلام فصحاء العرب <sup>(٣)</sup> ، ومنه قول حاتم الطائي :

إن كنت كارهة معيشتنا هاتاً <sup>(٤)</sup> فحلّى في بنى بدرٍ  
 الضاربون لدى أعنتهم والطاعنون وخيلهم تجسرى  
 وقول الخرنق القيسية :

لا يَبْعَدَنَّ <sup>(٥)</sup> قوى الذين همو سمّ للمعدة ، وآفة الجُرزِ  
 النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الأزر

\* \* \*

(١) شرط القطع (وتفصيل الكلام على : « القطع » مروض في الصفحة التالية ، وبابها هو أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ، كما سيجيء في ص ٤٨٨ .

(٢) إن معمولين مفعولان ، ولكن أحدهما بمنزلة الفاعل في المعنى لأنه الآخذ ، والآخر بمنزلة المفعول ؛ لأنه المأخوذ . (٣) راجع الكامل للمبرد (ج ٣ ص ٨) .

(٤) هذه . (٥) لا يبعدن : لا يهلكن . وهذا دعاء لهم بالسلاطة وطول العمر .

ب - تعدد النعت ، والمنعوت ، والعامل ، وما يترتب على هذا من الإتيان<sup>(١)</sup> والقطع :

(١) المراد بالإتيان هنا : أن يكون النعت مماثلاً للمنعوت في رفعه ، ونصبه ، وجره . أما القطع فنشهد لتوضيحه بالأمثلة الآتية - وأما أحكامه الخاصة بالنعت فستجىء في ص ٤٨٨ :

١ - في مثل : جاء محمد العالم<sup>٢</sup> ، - بالرفع - يصح إعراب كلمة : « العالم » نعتاً مرفوعاً ؛ كالمنعوت ، وعلامة رفعه الضمة . ويصح لسبب بلاغى ( سنعرفه في آخر هذا الهامش ، وفي ص ٤٩٢ ) - أن يقال : جاء محمد العالم<sup>٣</sup> . بالنصب - ولا يجوز الجر - وفي هذه الحالة تعرب كلمة : « العالم » : مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : أمدح ، أو : أخص ، أو ما شاكل ذلك مما يناسب الغرض . وبهذا الإعراب الجديد تنتقل الكلمة من حالة النعت التي كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها ، ولا تسمى فيها نعتاً ، فقد انقطعت صلتها بالنعت ؛ ولهذا يسمونها « نعتاً مقطوعاً » أو « منقطعاً » . يريدون أنها كانت في أصلها الأول نعتاً ، ثم انقطعت منه ، وانصرفت عنه إلى شيء آخر ؛ فتسميتها الآن : « نعتاً » فقط تسمية غير حقيقية . وكذلك المنعوت . وإنما يصح تسميتها : « نعتاً منقطعاً » باعتبار الماضي ؛ إذ كانت نعتاً في أول أمرها ، ثم انقطعت عنه الآن . وضبطها الجديد وتغيير إعرابها السابق هما دليلان على القطع الذي قصد منه تحقيق الغرض البلاغى المشار إليه - فلا بد في القطع من ضبط جديد ، وإعراب جديد كذلك ، بحيث يختلفان عن الضبط والإعراب السابقين قبل إحداثه .

ب - وفي مثل : رأيت محمداً العالم<sup>٤</sup> - بالنصب - ، تعرب كلمة : « العالم » نعتاً منصوباً ؛ تبعاً لنصب المنعوت ، ويجوز : رأيت محمداً العالم<sup>٥</sup> - بالرفع ، وفي هذه الصورة الجديدة التي يدعو لها داع بلاغى ، تعرب كلمة : « العالم » خبراً ، لمبتدأ محذوف ، والتقدير - مثلاً - : هو العالم . ولا يصح إعراب « للعالم » المرفوعة نعتاً مطلقاً . لكن يصح تسميتها : « نعتاً مقطوعاً » ، أو : « منقطعاً » ، لما بيناه ، ولا يصح القطع إلى الجر .

ج - وفي مثل : انتفعت من محمد العالم<sup>٦</sup> ، - بالجر - تعرب « العالم » نعتاً مجروراً . ولكن يجوز - لسبب بلاغى - إبعاده عن النعت ؛ بأن نرفعه ، أو ننصبه - ؛ فنقول : انتفعت من محمد العالم<sup>٧</sup> ، أو : العالم<sup>٨</sup> ، على اعتباره في حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، وفي حالة نصبه مفعولاً به لفعل محذوف ؛ فيكون الضبط والإعراب الجديان دليلين على القطع - كما تقدم - ولا يجوز انقطع إلى الجر مطلقاً .

فوجز القول :

١ - أن النعت يتبع منعوته في نوع إعرابه .

٢ - ويجوز - لسبب بلاغى - أن يتخلى النعت عن مهمته ليعرب شيئاً آخر تشتد الحاجة إليه ، ويخالف نوع إعراب المنعوت .

٣ - في هذه الحالة التي يتخلى فيها ينصب باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعاً ، أو مجروراً . وقد يرفع باعتباره خبراً لمبتدأ محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق منصوباً أو مجروراً ، أى : أن المنعوت السابق إن كان مرفوعاً فالواجب نصب النعت المقطوع ، وإن كان منصوباً فالواجب رفع النعت المقطوع ، وإن كان مجروراً جاز في النعت المقطوع الرفع أو النصب . فلا بد عند القطع من اختلاف نوع حركة النعت المنقطع عن نوع حركة المنعوت السابق ؛ =

(١) إذا تعدد النعت بغير تفريق ، وتعدد المنعوت ، والعامل ، وكانت المنعوتات المتعددة ، متفرقة ، متحدة في تعريفها وتنكيرها<sup>(١)</sup> والعوامل المتعددة متحدة في معناها ، وعملها ، — جاز في النعوت الإتيان والقطع ؛ نحو حضر الصديق ، وحضر الضيف الطيبان . أو : الطيبين . ونحو : نظرتُ القمرَ وأبصرتُ المَريخَ المستديرين ، أو المستديران . ولا فرق في هذه العوامل بين المتحدة في ألفاظها والمختلفة — كما في المثالين — لأن المهم أن يتفقا معنى وعملا .

ويجب القطع إن اختلفت العوامل معنى ، أو عملاً ، أو هما معاً . فمثال الاختلاف المعنوي فقط : أقبل الضيفُ ، وانصرف الزائرُ السائحين ، ونحو : جَمَدَت عينُ الحزين وجمدت عينُ القاسي المشاهدين المأساة . (إذا كانت «جمدت» الأولى بمعنى : جفت دموعها بسبب البكاء الكثير . والثانية بمعنى : لم تبك ؛ من القسوة) .

ومثال اختلافهما في العمل فقط : مررت بالضيف ولاقيت الزائر الغريبان .

---

= منعاً للبس بين الغرض القديم والجديد ، واسترشاداً بالضبط والإعراب الجديدين على القطع .

أما السبب البلاغي للقطع فيكاد ينحصر في توجيه الذهن إلى النعت المنقطع ، وتركيزه فيه ؛ وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعي هذا التوجيه . ولا سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجملة . (راجع مجمع البيان لعلوم القرآن ، ج ١ ص ٦) . بل إن القطع بحكمه وحكمته يظل باقياً إذا تعددت النعوت وفصل بينها بحرف عطف فصارت بعد هذا الفصل بالمعطف معطوفات لا نعوتاً — كما سيجيء في رقم ١٠ من ص ٦٦١ —

وإذا كان النعت المنقطع في أصله مسوقاً لغرض المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره ؛ لأنه من العوامل الواجبة الحذف ، سواء أكان مبتدأ ، أم فعلاً — كما سيجيء في ص ٤٩٠ — أما إن كان النعت المنقطع مسوقاً لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره . ومن الأغراض الأخرى : أن يكون القصد من القطع تقوية التخصيص إذا كان وقوعه بعد نكرة ؛ نحو : مررت بعصفور في عشه مفرداً ، أو مفرداً . أو تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة ؛ نحو : طربت للبحترى الشاعرُ أو الشاعرَ . . .

وقد تقدم في ص ٣٧ بيان الغرض الأساسي الأصيل من النعت . وكذلك سبق بيان لكل هذا بمناسبة أخرى في باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٧٥ وسيجيء له مناسبة أخرى في هذا الباب) .

(١) لامتناع أن تكون النكرة نعتاً للمعرفة أو المعرفة نعتاً للنكرة . ويشترط كذلك ألا يكون أول المنعوتات اسم إشارة ، نحو : جاء هذا وجاء علي . فلا يصح الماقلان : لأن ، نعت اسم الإشارة لا يفصل منه — كما سبق في هامش ص ٤٣٩ وفي «ج» من ص ٤٦٥ — .

ومثال اختلافهما في المعنى والعمل ؛ قابلت الرسول وسلمت على الزميل  
الظريفان<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

أحكام خاصة بالقطع في هذا الباب :

لا يصح القطع مطلقاً ، إلا بعد تحقق شرط أساسي ؛ هو : أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ؛ سواء أكان النعت واحداً أم أكثر . وعلى هذا الأساس تقوم الأحكام الآتية :

(١) لا يجوز القطع<sup>(٢)</sup> إذا كان النعت وحيداً<sup>(٣)</sup> . والمنعوت نكرة محضة ؛ لشدة حاجتها إليه ، لتخصص به . نحو : كَرَّمَتْ جنوداً أبطلالا .

(٢) إذا تعدّد النعت لواحد ، وكان المنعوت نكرة محضة وجب إتباع النعت الأول لها ؛ لتستفيد به تخصيصاً هي في شدة الحاجة إليه ، ولا يجوز قطعه . أما ما عداه فيجوز فيه الإتباع والقطع ؛ نحو : أقبل رجلٌ شجاعٌ ، أمينٌ تقىٌ ؛ فيجب رفع كلمة : « شجاع » إتباعاً للمنعوت : (رجل) لأنه نكرة محضة . ويجوز في كلمتي : « أمين » و « تقى » الرفع إتباعاً للمنعوت ، أو : النصب على القطع باعتبار كل منصوب منهما مفعولاً به لفعل محذوف .

والإتباع هنا واجب في النعت الأول وحده ؛ ليقع به التخصيص — كما قلنا — ويجوز في الباقي الأمران ، سواء أكان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين ؛ لأن المقصود من نعت النكرة هو تخصيصها ، — لا تعيينها — وقد تحقق التخصيص بإتباع النعت الأول لها .

(١) وفي نعت معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل يقول ابن مالك مشيراً بالإتباع ، تاركاً الحكم الثاني وهو القطع :

وَنَعَتَ مَعْمُولَيَّ وَحِيدَيَّ مَعْنَى وَعَمَلٍ - أَتَبِعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

يريد : أتبع بغير استثناء نعت معمول واحدتين في معنى وفي عمل معاً ، أى : متحدين فيهما .

(٢) إلا في ضرورة الشعر .

(٣) أى : منفرداً غير متعدد .

(٣) إذا تعددت النعوت لواحد معرّف فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز إلتباعها جميعاً ، وقطعها جميعاً ، وإتباع بعضها وقطع بعض آخر<sup>(١)</sup> ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع ؛ نحو : عرفت الإمام أبا حنيفة ، المجتهد ؛ الذكي ، العبقري . . . فيصح في النعوت الثلاثة النصب على الإلتباع ، والرفع على القطع ، ويجوز النصب على الإلتباع في بعض منها ، والرفع على القطع في غيره ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب تقديم النعت التابع على المقطوع .

وإن لم يتعين مسماه إلا بالنعوت كلها مجتمعة وجب إلتباعها ، وامتنع القطع ؛ نحو : غاب المصريّ حافظ ، الضابط ، الشاعر ، النَّائِرُ ، بالرفع ؛ تبعاً للمنعوت : « حافظ » إذا كان هناك ثلاثة<sup>(٢)</sup> غيره كل منهم اسمه : « حافظ » ، وأحدهم ضابط فقط ، والآخر شاعر فقط ، والثالث نائر فقط ، فلا يتعين الأول تعييناً يميزه من هؤلاء الثلاثة إلا بالنعوت المتعددة مجتمعة ، وإلتباعها له .

وإن تعين ببعضها دون بعض وجب إلتباع الذي يتعين به ، وجاز في غيره الإلتباع والقطع ، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع<sup>(٣)</sup> . . .

(١) يجوز في بعضها المقطوع أن يكون منه ما ينقطع إلى الرفع ، ومنه ما ينقطع إلى النصب ؛ طبقاً للبيان الآتي في رقم ٥ من ص ٤٩٠ . (٢) أو أكثر .

(٣) وفي النعوت المتعددة التي تتلو منعوتاً يفتقر إلى ذكرهن في تعيين مسماه فيجب إلتباعها له ، يقول ابن مالك :

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِ هُنَّ أَتْبَعَتْ

أي : إن كثرت وتعددت النعوت التي تليها بعد منعوت - غير معين ، لأنه غير معرفة - محتاج إليها في تعيين مسماه ، أتبت له ، أي : وجب إلتباعها في نوع حركته الإعرابية ؛ ثم قال :

وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مَعِينًا بِدُونِهَا - أَوْ بَعْضُهَا ، اقْطَعْ مُعَلَّنًا

أي : إن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها . وكذلك إن كان معيناً ببعضها فقط فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط ، وأتبع ما عداه . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حركة النعت المقطوع وعامله فقال :

وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ ، مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

يعني أن المقطوع يرفع أو ينصب ؛ فالرفع ، على إضمار مبتدأ ، خبره المقطوع . والأكثر أن يكون =

(٤) إذا لم يتعدد النعت وكان المنعوت معرفاً معلوماً بدونه جاز في النعت الإتيان والقطع ، نحو : أنت الشريك الوديع ، برفع كلمة : « الوديع » ؛ إتياناً ، أو نصبها على القطع . — والمنعوت هنا متعين ؛ بسبب الخطاب —

ولا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد<sup>(١)</sup> ، أو : كان من الألفاظ التي أكثر العرب من استعمالها نعتاً بعد كلمات معينة<sup>(٢)</sup> ، . . . أو كان نعتاً لاسم إشارة ؛ نحو : أهلك الله بعض الأمم بالرجفة الواحدة — جاء القوم الجماء الغفير<sup>(٣)</sup> — امتدحت هذا الوقي .

ومن الأمثلة لهذه الثلاثة أيضاً : « وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين »<sup>(٤)</sup> — يسرني رؤية الشعرى العبيور<sup>(٥)</sup> — ما أكبر تقديرنا لهذا النابغ .

(٥) قلنا<sup>(٦)</sup> إن النعت المقطوع لا بد أن يخالف في حركته حركة المنعوت السابق ؛ فإن كان المنعوت مرفوعاً وأردنا قطع النعت لداعٍ بلاغى قطعناه إلى النصب

---

= هذا المبتدأ المحذوف ضميراً ، والنصب على تقدير عامل محذوف ينصبه (كالفعل مثلاً) والنعت المقطوع يُعرَّب مفعولاً به لهذا العامل . والعامل في الحالتين (مبتدأ كان أو فعلاً) إن يظهر ، لأنه محذوف وجوباً ، واقتصر على هذا من غير أن يذكر التفصيل الذي سردناه .

(١) وقد شرحناه - في رقم ٦ من ص ٤٣٩ - ؛ لأن القطع ينافي التوكيد .

(٢) المراد : أن هناك كلمات يشيع استعمالها نعتاً لمنعوتات خاصة معينة في الغالب ؛ ككلمات « العبيور » و « الغفير » في الأساليب الفصيحة الشائعة ؛ حيث يقول العرب : « جاء القوم الجماء الغفير » ، ومرتضى الشعرى العبيور<sup>(٧)</sup> فقد وقعت الكلمتان - وما أكثر وقوعهما - نعتين لمنعوتين معينين ، قل أن يستعمل نعتاً لغيرهما . فليس المراد أن تلك المنعوتات لا تستعمل إلا منعوتة ، ولا أن نعتاً لا يكون إلا من بين تلك الكلمات ، وإنما المراد أن تلك الألفاظ إذا وقع بعدها وصف أو ما يشبهه فهو نعت لها ، لا أنها يلزم لها النعت دائماً .

(٣) الجماء ، مؤنث الأجم ، بمعنى الكثير . الغفير : الذي يستر الأرض ويغطي وجهها بكثرتة . وهذا تعبير قديم سبق أن شرحناه . وتناولنا ذواحي التأنيث والتذكير والإعراب وغيره في ج ٢ ص ٢٧٨ م ٨٤ (باب الحال) .

(٤) النعت هنا للتوكيد ؛ لأنه يدل على التثنية ، وهي مفهومة من المنعوت ، فهو يؤكد بها .

(٥) لأن العرب تكاد تقتصر في استعمال « العبيور » نعتاً للحالة التي يكون المنعوت فيها هو كلمة : الشعرى .

(٦) ص ٤٨٦ و ٤٨٨ وفيهما الشروط والتفاصيل لذلك .

مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أمدح أو أذم ، أو . . . على حسب السياق ، وإن كان المنعوت منصوباً وأردنا قطع النعت قطعناه إلى الرفع على اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره - مثلاً - : هو . ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً فيهما . وإذا كان المنعوت مجزوراً واقتضى المقام القطع قطعناه إلى الرفع أو النصب على الإعرابين السابقين . ولا بد في جميع حالات القطع أن يكون المنعوت متعيناً . - كما قلنا - .

وإذا تعددت النعوت ، وكان المنعوت المتعين مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجزوراً - جاز فيها عند قطعها أن يكون بعضها منقطعاً إلى الرفع ، وبعض آخر إلى النصب ، إذ ليس من اللازم أن تنقطع النعوت كلها إلى الرفع فقط ، أو إلى النصب فقط ؛ وإنما اللازم ألا تنقطع إلى الجر ، وألا يتفق نوع حركتها مع نوع حركة المنعوت<sup>(١)</sup> السابق ، نحو : ما أسمنت لشيء قدر أسنى للزميل المتعلم ، التكاسل ، الحامل ، المستهين . . . فيجوز في هذه النعوت قطعها إما إلى الرفع فقط ، وإما إلى النصب فقط . وإما توزيعها بين هذا وذاك .

وإذا كان النعت المقطوع مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ ، أو منصوباً لأنه مفعول به لفعل محذوف - فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا يصح ذكره بشرط أن يكون النعت في أصله لإفادة المدح ، أو : الذم ، أو : الترحم ، فإن كان في أصله لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره<sup>(٢)</sup> . وقد سردنا أول الباب<sup>(٣)</sup> الأغراض المختلفة التي يؤديها النعت .

(٦) مما تجب ملاحظته أن جملة النعت المقطوع (وهي : الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي كان في أصله نعتاً ، أو من الفعل المحذوف وفاعله) - جملة مستقلة مستأنفة . وقد تسبقها «الواو» أحياناً ، وهذه «الواو» زائدة للاعتراض قبل النعت المقطوع ؛ سواء أكان مقطوعاً إلى الرفع ، أم إلى النصب .

(١) إن تغيير النسب وما يؤدي إليه من تغيير الإعراب هو الدال على القطع - كما عرفنا - فيمتنع اللبس بين الغرض السابق ، والغرض البلاغي الجديد - والبيان في هامش ص ٤٨٦ وما بعدها .

(٢) كما أشرنا لكل ما ذكر في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٦ وعرضنا هناك الأمثلة الموضحة .

(٣) ص ٤٣٨ .

ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا مستأنفة ، وإنما هي « حال » إذا وقعت بعد معرفة محضة ، و « نعت » إذا وقعت بعد نكرة محضة ، وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مختصة ، فشأنها كغيرها من الجمل التي تعرب « حالا » بعد المعارف المحضة ، و « نعتاً » بعد النكرات المحضة ، وتصلح للأمرين بعد النكرة المختصة . والرأى الأول <sup>(١)</sup> أقوم وأحسن .

(٧) سبب القطع بلاغى محض — كما قلنا <sup>(٢)</sup> — هو التشويق ، وتوجيه الأذهان بدفع قوى إلى النعت المقطوع ؛ لأهمية فيه تستدعى مزيداً من الانتباه إليه ، وتعلق الفكر به ، وأنه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته . وجعلوا الأمانة على هذا كله إضمار العامل ، وتكوين جملة جديدة ، الغرض منها : إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، .. أو . . . فهي جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبية <sup>(٣)</sup> .

وإذا كان سبب القطع بلاغياً — ولا بد من قيام هذا السبب — فن البلاغة أيضاً ألا نلجأ إلى استخدام القطع مع من يحمله ؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه .

\* \* \*

حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معاً :

٢ — قد يحذف النعت — أحياناً حذفاً قياسيًّا — إن كان معلوماً بقرينة تدل عليه بعد حذفه ؛ كقوله تعالى : ( أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ؛ فأردت أن أعيبها ، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا ) ، والأصل : « كل سفينة صالحة » ؛ بقرينة قوله : ( أن أعيبها ) ؛ فهي تدل على أنها قبل هذا خالية من العيب ، أى : صالحة للانتفاع بها ، وبقرينة أخرى ؛ هي : أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه .

(١) لأن هذه الجملة الجديدة إنشائية للمدح أو الذم أو غيرها — كما سيجيء بعد هذا مباشرة — والجملة الإنشائية لا تكون نعتاً — إلا مع التأويل الذى سبق فى هامش ص ٤٧٤ — ولا تكون حالا .

(٢) تقدم البيان فى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧ .

(٣) وقد سبقت الإشارة لهذا فى ج ١ ص ٤٦٤ م ٣٩ .



ومثل قول شاعر أخذ نصيبه من غنائم الحرب فلم يرض به :

وقد كنت في الحرب ذا تُدْرٍ<sup>(١)</sup> فلم أعط شيئاً ولم أُمْنَعْ

والتقدير : فلم أعط شيئاً نافعاً ؛ بدليل قوله : ولم أُمْنَعْ ، وبدليل الأمر التاريخي المعروف ، وهو أنه أخذ - فعلاً - نصيباً ، ولكنه لم يقنع به .  
ومثل قول الشاعر يصف فتاة بالجمال :

وربَّ أسيلة<sup>(٢)</sup> الخدين بكرٍ مهفهفة<sup>(٣)</sup> لها فرعٌ ، وجيدٌ

المراد : لها فرع فاحم<sup>(٤)</sup> ، وجيد طويل ، والقرينة : أن مدح الفتاة بالجمال لا يكون بأمر عام يشاركها في مثله آلاف من نظيراتها ، فليس من المدح وصفها بمجرد فرع لها ، وجيد ، فهذان أمران ملازمان كل فتاة ، وإنما يكون المدح بأوصاف وبمزايا خاصة تتحقق في كل منهما ؛ كشدة سواد الشعر ، أو نعومته ، أو طوله . . . أو . . . وكطول الجيد باعتدال ، أو استدارته ، وعدم غلظه كذلك<sup>(٥)</sup> . . .

\* \* \*

ب - حذف المنعوت<sup>(٦)</sup> :

يجب حذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهاراً يغني عن المنعوت غنًاء تاماً ؛ بحيث لا يتجه الذهن إليه ؛ نحو : جاء الفارس . والأصل : جاء الرجل الفارس ؛ أي : راكب الفرس . ومثل : جاء الصاحب ، أي : الرجل الصاحب . فلا يجوز فيهما وفي أشباههما أن يقال : جاء الرجل الفارس ، ولا جاء الرجل الصاحب . والنعت في الحالة السالفة لا يسمّى نعتاً ، وإنما يحل محل المحذوف في إعرابه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرهما . . . مما كان عليه المحذوف قبل حذفه .

(١) قوة ، وعدة حربية .

(٢) مصقولة ناعمة . . .

(٣) رشيقة ، ضامرة البطن ، دقيقة الحصر . (٤) أي : شديد السواد ، كلون الفحم .

(٥) ومن أمثلة حذف النعت قوله عليه السلام : « ( لا صلاة لحار المسجد إلا في المسجد ) . »

أي : لا صلاة كاملة ، وقول بعض العرب عن عمر : ( كان والله رجلاً . . . ) يريد : رجلاً عظيماً . . .

وعن علي : ( سمعته يخطف فكان الخطيب . . . ) يريد : الخطيب البارع . . . أو ما شاكل هذا .

(٦) أشرنا في ص ٤٧٣ إلى حذف المنعوت ، وقلنا إن بسط الكلام عليه هنا .

ويجوز حذفه أيضاً - كما أوضحنا<sup>(١)</sup> - إن كان مصدرًا مبنيًا نابت عنه صفته ؛ نحو : جلست أحسن الجلوس ، وأصغيت أَى<sup>(٢)</sup> إصغاء ؛ بمعنى : جلست جلوساً أحسن الجلوس ، وأصغيت إصغاء أَى إصغاء ، والأكثر أن تضاف هذه الصفة لمصدر كالمصدر المنعوت المحذوف .

ويجوز بكثرة حذف المنعوت - ( سواء أكان النعت مفرداً ، أم جملة ، أم شبه جملة ) - بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف ؛ فيعرب إعرابه ، فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مجروراً ، أو مبتدأ . - وكان النعت جملة أو شبهها ؛ لأن الجملة وشبهها لا تقع شيئاً مما سبق ، فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفة لم يوجد في الكلام ما يصلح أن يحل محله في إعرابه ، ولهذا لا يصح حذفه إذا كان الأمر على ما وصفنا<sup>(٣)</sup> .

أمّا إن كان المنعوت واحداً مما سبق والنعت مفرداً ، فيجوز حذف المنعوت ، لوجود ما يصلح أن يحل محله في إعرابه ، وهو : المفرد . ويشترط لحذفه أيضاً أن يكون معلوماً . ومن وسائل العلم به اختصاص معنى النعت به وقصره عليه ، مثل : أعجبتُ براكب صاهلاً ، أَى : براكب فرساً صاهلاً ؛ لأن الصهيل مختص - في اللغة - بالخيول . وبسبب هذا الاختصاص الصريح يكون الحذف واجباً عند بعض النحاة - لا جائزاً ، ورأيهم سديد .

ومن وسائل العلم به أيضاً أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف

(١) في ص ( ١١٠ و ١١١ حيث البيان والتفصيل المفيد ) و ٤٦٨ .

(٢) هذا التعبير صحيح حيث وقعت فيه « أَى » نعتاً مضافاً لمصدر . فيجوز حذف المنعوت . وقد سبق الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عند حذف المصدر المؤكد والمبين ( وهو مسجل في موضعه من الجزء الثاني ص ١٧٣ م ٧٥ عند الكلام على حذف المصدر الصريح . وفي ج ١ ص ٢٦٢ م ٢٦ باب الموصول ، عند الكلام على : « أَى » . ) أما إن كان المضاف إليه غير مصدر فقد سبق حكمه في ص ١١١ وما بعدها .

(٣) يعبرون عن هذا : بأن النعت يكون صالحاً لمباشرة العامل ، فيكون مفرداً إن كان المنعوت جماعاً ، أو مفعولاً به ، مثلاً . . . ، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبراً .

الذى يحقق المعنى المراد ؛ نحو : ألا ماء ، ألا بارداً<sup>(١)</sup> ؟ .

أو : وجود عامل نحوى يحتاج إلى المنعوت المحذوف ليكون معموله الذى يسم به المعنى الأنسب ، حيث لا يستطيع العمل المباشر فى النعت ، ولا يجد النعت عاملاً آخر ؛ كقوله تعالى : ( فليضحكوا قليلاً ، وليبكموا كثيراً ؛ جزاء بما كانوا يكسبون ) ، والتقدير : فليضحكوا ضحكاً قليلاً ، وليبكموا بكاءً كثيراً . . . فالفعلان فى جملتى : ( يضحكوا - يبكموا ) محتاجان لمعمولين يتممان هذا المعنى الأنسب ، ولا يستطيع فعل منهما أن يؤثر فى النعت الذى بعده مباشرة إلا من طريق منعوت محذوف يستقيم به المعنى . ولا يجد كل من النعتين ( قليلاً - كثيراً ) عاملاً له إلا الفعل اللازم قبله ، ولكن اتصاله به مباشرة غير سائغ لغوياً ؛ فلم يكن بد من تقدير المنعوت المحذوف على الوجه السالف . . .

وأيضاً : يحذف جوازاً إن كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعاً وبعضاً من اسم متقدم عليه ، وهذا الاسم المتقدم مجرور « بمن » أو « فى » نحو : الأحرار الوطنيون لا ينكر فضلهم أحد ؛ فنهم أنفق ماله فى سبيل وطنه ، ومنهم أفنى عمره مناضلاً فى الحفاظ على حريته ، ومنهم قضى تحبه دفاعاً عنه . والأصل ؛ فنهم فريق أنفق . . . ومنهم فريق أفنى عمره . . . ومنهم فريق قضى نجه . . . ومثل قولهم : لما مات عمر بن عبد العزيز لم يكن فى الناس إلا بكى أو صرخ ، أو صرع حزناً ، أو انعقد لسانه ، أو زاغ بصره . . . والتقدير : لم يك فى الناس إلا إنسان بكى ، أو إنسان صرخ ، أو إنسان صرع ، أو إنسان انعقد لسانه ، أو إنسان زاغ بصره . . .

فالمنعوت فى الأمثلة السابقة كلها محذوف ، وهو مرفوع ، وبعض من كل مجرور بالحرف « من » أو « فى » ؛ ذلك لأن الضمير : « هم » المجرور بمن

(١) من هذا النوع قوله تعالى فى نبيه داود : ( وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتِ )

أى : دروعاً وأساعات طويلات تصل إلى الأرض . فالسباغات فى أصلها ليست نعتاً مختصاً بشئ معين دون غيره ، وإنما تصلح لوصف كل واسع طويل . غير أن تقدم كلمة : « الحديد » قبلها جعل المراد منها فى هذا السياق مختصاً بموصوف معين هو : الدروع .

في الأمثلة الأولى «كُلَّ» والمنعوت (فريق) بعض منه ، والناس المحرور «بني» في الأمثلة الأخيرة «كل» والمنعوت المحذوف «إنسان» ، بعض منه <sup>(١)</sup> . . .

\* \* \*

ج — حذف النعت والمنعوت معاً :

قد يحذفان معاً — وهذا قليل <sup>(٢)</sup> — إذا قامت القرينة الدالة عليهما ؛ كقوله تعالى : في الأشقي الذي يدخل النار : ( ثم لا يموت فيها ولا يحيى ) ، أى : لا يحيا حياة نافعة <sup>(٣)</sup> . وكقولك للمتعلم الذي لا يستفيع بعلمه : هذا غير متعلم ، أى : غير متعلم تعلماً مشمراً . . .

\* \* \*

الترتيب بين النعوت المتعددة :

إن كانت النعوت المتعددة مفردة جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب محتوم ، فالأمر فيها للمتكلم ؛ يقدم ما يشاء ويؤخر ، على حسب ما يرى من أهمية . وكذلك إن كانت جُمْلَةً ، أو أشباه جُمْلَةٍ ؛ نحو : ( راقى الورد النَّاصِرُ ، العطرُ ، البهيُّ — أقبل رجل ( وجهه متهلل ) ( ثغره باسم ) . — أبصرت رجلاً في سيارةٍ ، على أريكةٍ — .

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبه الجملة ، وشبه الجملة على الجملة ؛ نحو : هذا عصفور حزين ، على شجرة ، يشكو ما أصابه . . . وقوله تعالى : ( وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فرعونَ يَكْتُمُ إيمانهُ . . . ) ،

( ١ ) سبقت الإشارة لهذا في ٧٣ ؛ وفي حذف النعت والمنعوت يقول ابن مالك مصرحاً بقلة حذف

النعت :

وما — من المنعوتِ والنَّعتِ — عُقِلَ يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وفي النَّعْتِ يَقِلُّ

يريد : ما عقِلَ ( أى : عُلِمَ بدليل ) ، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه . وليست درجة حذفها متساوية في الكثرة ، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت .

( ٢ ) وهذه القلة نسبية ، لا تمنع من القياس عليها .

( ٣ ) لأنه لا واسطة بين الحياة والموت . ويصح أن يكون المراد : لا يموت فيها موتاً دائماً ، ولا يحيا

حياة نافعة .

وقد تتقدم الجملة أيضاً على غيرها كقوله تعالى : ( وهذا كتاب أنزلناه مبارك .. )<sup>(١)</sup> وهذا النوع من التقدم فصيح يجوز القياس عليه ؛ لوروده في أبلغ الكلام - وهو القرآن - ولكن الأول أكثر .

\*\*\*

عطف النعوت المختلفة المعاني بعضها على بعض :

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض مع ملاحظة ما يأتي :

(١) أن تكون النعوت المتعددة مختلفة المعاني وليست جُملاً<sup>(٢)</sup> ؛ فلا يصح العطف في مثل : هذا رجل غني ثري ؛ لأن الثرى بمعنى الغنى ، ولو عطف عليه لَعُطِفَ الشيء على آخر بمعناه ، والعطف يقتضى المغايرة المعنوية ، غالباً<sup>(٣)</sup> . ولا فرق في منع العطف في النعوت المتفقة المعاني بين أن تكون كلها تابعة في إعرابها للمنعوت ، وأن تكون مقطوعة ، وأن يكون بعضها تابعاً وبعضها مقطوعاً .

أما إذا كانت النعوت المتعددة جُملاً<sup>(٢)</sup> فالأفضل عطفها ؛ ولا يشترط اتفاقها في المعنى أو اختلافها ؛ نحو : أحترم رجلاً يرفع عن الصغائر ، ويتوق مواطن السوء ، ويُجَسَّب نفسه الهوان .

(٢) ألا يكون حرف العطف هو : « أم » ، أو : « حتى » ؛ إذ لا تُعْطَف النعوت بواحد منهما<sup>(٤)</sup> .

(٣) وإذا كانت النعوت مختلفة المعاني والمنعوت مُثنى أو جمعاً ، وجب - في الأكثر - العطف بحرف الواو دون غيره - كما سبق<sup>(٥)</sup> - نحو : تحدث الفائزان ؛

(١) يقول الشاعر في ظالم :

بقي والبغي سهامٌ تَنْتَظِرُ أَنْفَعْدُ في الأكباد من وخز الإبر

(٢ و ٢) أما شبه الجملة ففي حكم المفرد إذا كان متعلقه مفرداً .

(٣) إلا إذا كان العطف للتفسير الذي يراد به إيضاح الغامض ، أو المجهول ، كما قد يحصل - أحياناً - ولا غامض ولا مجهول هنا .

ويحسن العطف عند تباعد المعاني المختلفة ، كقوله تعالى : ( هو الأول ، والآخر ، والظاهر ، والباطن ) بخلافها إذا تقاربت ؛ كقوله تعالى : ( هو الله ، الخالق ، البارئ ، المصور ) .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٥) في ص ٤٨٢ .

العالم والمخترع - احترمت المتعلمات ، النائرة ، والشاعرة ، والخطيبة ، والماهرة في عملها ، والمتفنتة في نظامها . فإن كان المنعوت واحداً لم تجب « الواو » وصح أن يجرىء الحرف المناسب أو لا يجرىء .

وحرف العطف الذى يستخدم هنا يؤدى - مع العطف - معنى من المعانى التى اختص بتأديتها على الوجه المشروح فى باب : « العطف » من أن الواو تفيد كذا ، والفاء كذا ، وثم . . . . و . . . .

وعندما يتم عطف النعوت تصير « معطوفات » ، يجرى عليها اسم « المعطوف » وأحكامه الآتية فى بابه ، وتتخلى عن اسم : « النعت » وأحكامه الخاصة به <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

### تقدم النعت على المنعوت :

لا يجوز تقدم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتاً كما كان قبل التقدم <sup>(٢)</sup> . فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه ؛ فإن كانا معرفتين ، وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل وجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجة الجملة ، ويصير - فى الغالب - : « مُبدلاً منه » ، ويعرب المنعوت بدلاً . ففى مثل : ( استعنت بمحمد الماهر فى تذليل العقبات ؛ فأعانى ، وشاركه فى هذا على الصديق ) - نجد كلمتى : « الماهر » و « الصديق » نعتين ، وهما متأخرتان ، فإذا تقدمتا وقلنا : بالماهر محمد ، والصديق على - صارتا بدكّين ، وصار المنعوتان السابقان مُبدلاً منهما .

فإذا كانا نكرتين فالغالب - إن لم يوجد مانع آخر - نصب النعت على الحال عند تقدمه ، ويزول عنه اسم النعت ؛ كما يزول عن المنعوت اسمه ، ويصير

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٢) بل لا يجوز - فى الصحيح - تقدم النعت - معمول المنعوت إذا كان المنعوت وصفاً عاملاً ؛ نحو : ظهر بيننا مبتكر نظرية علمية عبقرى . ( راجع حاشية ياسين فى باب الحال عند الكلام على صاحبها ) .

اسمه الجديد : « صاحب الحال » ؛ ففي مثل : ( أبنع زهرٌ رائعٌ . وفاح عطرٌ جميل . . . ) نقول : أبنع رائعاً زهر ، وفاح جميلاً عطر<sup>(١)</sup> . . .

---

(١) سبقت الإشارة (في ج ٢ م ٨٥ - هامش ص ٣٧٤ - باب : « الحال » ) إلى أن نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالا - في الغالب - أى : ما لم يمنع مانع ؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون - أحياناً - كالمنعوت المعرفة في إعراب نتمته المتقدم بحسب العوامل مع إعراب المنعوت بدلاً أو عطف بيان ؛ نحو : مررت بصارخٍ طفلٍ ، واستمعت إلى خطيبٍ غلامٍ . . . والأصل قبل تقديم النعت : مروت بطفل صارخ ، واستمعت إلى غلام خطيب . فنعت النكرة المتقدم عليها إنما يعرب حالا في الغالب وليس بالواجب المطرد في جميع الاستعمالات - على الأصح - وهذا تخرج بعض الصور الممنوعة ؛ كالتي ذكرناها . وكالتي في قولنا : جاء رجلٌ أحمرٌ ، ونحوه مما ليس منتقلاً ؛ لأنه من الصفات الثابتة . . . - راجع الصبان آخر باب النعت - .

. . . . .  
 . . . . .

## زيادة وتفصيل :

### متفرقات :

٢ - قد يقتضى المعنى أن يقع قبل النعت المفرد : « لا » النافية ، أو : « إماً » .  
 وعندئذ يجب تكرار هذين الحرفين ، مع اقترانهما بالواو العاطفة التي تعطف ما بعدهما على  
 النعت الذى قبلهما ؛ نحو : زاملت أخاً لا غادراً ، ولا خائناً . . . - تخير  
 مَصِيفاً ؛ إما ساحلياً ، وإما جبلياً <sup>(١)</sup> . . .

ب - يجوز نعت النعت عند سيبويه ، ويمنعه آخرون . والحق أن النعت قد  
 يحتاج إلى نعت أحياناً ؛ مثل : هذا ورقٌ أبيضٌ ناصعٌ ، ( أى : شديد البياض ) ،  
 فالورق يشتمل مدلوله على جسم ولون مطلق ، والنصاعة إنما هى تحديد للونه . . .  
 ونحو : هذا وجهٌ مشرقٌ أى إشرافٌ ! ناضرة وجنتاهُ كاملة النَّضرة .

بل إن من النعت ما لا يسمى نعتاً إلا إذا كان موصوفاً ؛ وهذا هو :  
 النعتُ « المَوْطئُ » - وقد سبق الكلام عليه <sup>(٢)</sup> - ومن أمثلته الواردة : ألا ماءٌ  
 ماءٌ بارداً .

ح - إذا وقع النعت بعد المركب الإضافى ( نحو : أقبل رسول الصديق  
 العالم - هذا نجم الدين المضىء . . . ) ، فأين المنعوت ؟ أهو المضاف إليه ،  
 أم المضاف ؟ .

سبقَت الإجابة منفصلة فى مكانها الأنسب ، ( وهو « ج » ص ١٦٧ من باب :  
 « الإضافة » ) .

د - سبق الكلام <sup>(٣)</sup> على أحكام جليلة خاصة بالتوابع ، ومنها : حكم الفصل  
 بين التوابع ومتبوعاتها ، كالفصل بين النعت والمنعوت .

\* \* \*

( ١ ) سبق تفصيل الكلام على مواضع تكرار : « لا » فى بابها الخاص ، آخر الجزء الأول .

( ٢ ) ص ٤٥٦ رقم ٣ .

( ٣ ) فى هامش ص ٤٣٥ .



## المسألة ١١٦ :

ب - التوكيد <sup>(١)</sup>

التوكيد قسمان : معنوى ، ولفظى <sup>(٢)</sup> .

القسم الأول : المعنوى <sup>(٣)</sup> :

إذا سمعنا من يقول : « وصل أحد العلماء إلى القمر » ، خطر بالبال عدة احتمالات ؛ منها : أنه وصل إلى قرب القمر ، دون الوصول إلى جِرمه وذاته الحقيقية ، أو : أنه وصل إلى مداره ، أو إلى أسرارهِ العلمية والفلكية . . . . ونتوهم أن المتكلم أراد أن يقول : — مثلاً — وصل أحد العلماء إلى قرب القمر ، أو إلى مدار القمر . أو إلى أسرار القمر . . . فحذف المضاف سهواً ، أو خطأً ، أو لأن حذفه هنا يؤدي إلى المبالغة أو المجاز <sup>(٤)</sup> ، وكلاهما أبلغ وأقوى في تأدية المعنى من الحقيقة . هذا بعض ما يخطر بالبال عند سماع تلك العبارة . . .

فلو أنه قال : وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه ، لزال — في الأغلب <sup>(٥)</sup> — تلك الاحتمالات وغيرها ، ولم يبق مجال لتوهم المبالغة ، أو المجاز بالحذف ، أو السهو

(١) ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أشهر في استعمال النحاة . ( كما سيجيء في ص ٥٠٤ ) .  
وسنعرض هنا للتوكيد « الاصطلاحي » الذي يقتصر عليه النحاة ، دون الأنواع الأخرى التي قد تفيد التوكيد ؛  
( مثل إن ، وأن ، والحرف الزائد ، وكذا القسم وغيره . ) ولكنها لا تسمى توكيداً نحوياً اصطلاحياً .

(٢) مدلول التوكيد اللفظي ، وكذا مدلول التوكيد المعنوي بالنفس والعين ، هو ذات المؤكّد  
أى : أن التابع هو عين المتبوع وذاته ، وليس أمراً عرضياً مما يطرأ على المتبوع . أما التوكيد المعنوي بلفظ :  
« كل وجميع » فإن المراد منهما هو إفادة الشمول . . . . . ( راجع الإشارة الخاصة بهذا في هامش  
ص ٤٣٨ ، بعنوان : « ملاحظة هامة » ) .

(٣) سيجيء القسم الثاني اللفظي في ص ٥٢٥ .

(٤) مجاز بالحذف ، أو : مجاز مرسل .

(٥) قلنا : في « الأغلب » . . . لأن الأمر قد يحتاج في إزالة كل الاحتمال إلى تعدد التوكيد المعنوى .

أو غيره ؛ ولتركزَ الفهم في معنى حقيقى واحد : هو الوصول إلى جِرمِ القمر ذاته ، بسبب كلمة : « نفس » التى منعت أن يكون هناك لفظ محذوف كالمضاف — مثلاً — تنشأ عن ملاحظته وتخيله احتمالات مختلفة .

كذلك إذا سمعنا من يقول : « حفظتُ ديوان المتنبي » فقد يخطر على البال سريعاً أنه حفظَ أكثرَهُ ، أو أحسنه ، أو حكّمه . . . وأنه لم يقصد الشمول الحقيقى حين قال : « حفظتُ ديوان المتنبي » ؛ وإنما قصد : حفظت أكثرَ ديوان المتنبي ، أو أحسن ديوان المتنبي ، أو أحكم ديوان المتنبي . . . فحذف المضاف سهواً ، أو : خطأ ، أولاً في حذفه هنا من مبالغة ، أو مجاز ، وكل منهما في تأدية المعنى أبلغُ وأقدرُ . فلو أنه قال : « حفظتُ ديوان المتنبي كله » ما ترك — فى الأغلب — حول الشمول الكامل مجالاً لشيء من تلك الاحتمالات ، ولا لتخيّل شيء محذوف ؛ كالمضاف ، ولا لمبالغة ، أو مجاز ، أو نسيان ، ونحوه ؛ بل يتّجه الفهم إلى معنى واحد ؛ هو : حفظ الديوان كاملاً غير منقوص . وقد نشأ هذا التركيز والاقتصار فى الفهم على المعنى الواحد من كلمة : « كل » .

فكلمة : « نفس » فى المثال الأول وما شابهه ، وكلمة : « كل » فى الثانى وما شابهه ، — تسمى : « توكيداً معنوياً » ؛ فهو :

« تابع <sup>(١)</sup> يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته <sup>(٢)</sup> »

(١) سبق — فى ص ٤٣٤ — بيان معنى التابع . وأحكامه العامة ، وترتيبه مع نظرائه ، وكل ما يتصل به . ومن أهم أحكامه : أنه مثل متبوعه فى حركات الإعراب ، وجواز الفصل بينه وبين المتبوع على الوجه المشروح هناك ، بشرط ألا يكون المتبوع موصولاً ؛ فإنه لا يصح الفصل بتابع بين الموصول وصلته مطلقاً . . . (طبقاً لبيان التفصيل . فى ج ١ م ٢٧ ص ٣٤٢ باب : الموصول) وأن النعت يجوز قطعه (كما تقدم فى باب — ص ٤٨٦) — كذا عطف البيان ؛ كما سيبنى عند الكلام عليه فى باب ص ٥٤٢ وكذلك عطف النسق إلى رأى الصحيح — وسيبنى فى ص ٥٥٥ — أما التوكيد بنوعيه فلا يجوز القطع فيه مطلقاً ؛ حتى كلمة : « كل » حين تصير نعتاً فى بعض حالاتها التى تجىء فى ص ٥١٤ وقد أشار الصبان فى آخر « باب البدل » إلى رأى يجوز فى التوكيد القطع وهو رأى جدير بالإهمال . وأما البدل فيصح فيه القطع على الوجه الذى يأتى فى باب (ص ٦٧٧ « ه ») .

(٢) المراد بالذات هنا : حقيقة الشيء الأصلية ، وجملة كاملة ؛ فتشمل الذات الحسية ؛ —

مباشرة ، أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين للدلوله <sup>(١)</sup> . . .  
 وإن شئت فقل : تابع يدلّ على أن معنى متبوعه حقيقى ؛ لا دخل للمبالغة فيه ، ولا للمجاز ، ولا للسّهو ، أو النسيان ، ونحوهما . . .  
 فالغرض من التوكيد المعنوى هو إبعاد ذلك الاحتمال وإزالته ؛ إما عن ذات المتبوع ، وإما عن إفادته التعميم الشامل المناسب <sup>(١)</sup> للدلوله ، فإن لم يوجد الاحتمال لم يكن من البلاغة التوكيد .

\* \* \*

ألفاظ التوكيد المعنوى :

ألفاظه الأصلية سبعة ، وقد تلحق بها - أحياناً - ألفاظ فرعية أخرى سنعرفها <sup>(٢)</sup> .  
 والسبعة الأصلية ثلاثة أنواع :

الأول :

نوع يراد منه إزالة الاحتمال عن الذات فى صميمها <sup>(٣)</sup> ، وإبعاد الشك المعنوى عنها . وأشهر ألفاظه الأصلية : نفس <sup>(٤)</sup> ، وعين <sup>(٥)</sup> . ومن الأمثلة قول أحد الرّحّالين : ( . . . رأيت الساحر الهنديّ نفسه - وهو المعروف بألأعيه وحيله - يقبض على الجمرة عينها بأصابعه العارية ، ويظل كذلك دقائق كثيرة . . . ) ، فكلّمة : « نفس » أزلت - فى الأغلب - الشك والمجاز عن ذات الساحر ، فلم

= كالجسم ، وباقى المحسوسات ، كما تشمل الحقائق المعنوية المحضة ؛ كذات العلم ، وذات الفهم ، وذات الأدب . . . - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٤ من هذا الهامش - .

( ١ و ١ ) المراد من العموم المناسب للدلوله هنا : يشمل إزالة الاحتمال عن التشبية المقصودة حقيقة ، لا مجازاً ، كما يشمل إزالة الاحتمال عن الجمع المقصود حقيقة ، لا مجازاً . ( ثم انظر « ب » من ص ٥٠٧ ) .

( ٢ ) فى ص ٥١٧ .

( ٣ ) أى : فى حقيقتها المادية ( وهى المحسوسة - غالباً - ) لا فى أمر عرضى مما يطرأ عليها .

( ٤ و ٥ ) ليس المقصود هنا من « نفس » الشئ أو : « عين » الشئ مقصوداً على حقيقته المادية المحسوسة ( أى : التى ندرکہا بإحدى الحواس ) وإنما المقصود عام يشمل تكوينه المادى المحسوس كما يشمل تكوينه الذاتى الأصيل غير المحسوس بإحدى الحواس ، مثل : العلم - الفهم - الصدق .

ويزيد بعض النحاة توضيح هذا - كما جاء فى الحضرى عند الكلام على التوكيد بالنفس أو العين - بقوله : ( « مراداً بهما جملة الشئ وحقيقته ، وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقة . فإن أريد بالنفس : « الدم » ، وبالعين : « الجارحة » ، كسفكت زيداً نفسه ، وفقت زيدا عينه ، لم يكونا توكيداً ؛ فهما فى المثال بدل بعض . . » ) ا هـ .

- انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة - .

ترك مجالاً لتوهم أن المقصود شيء آخر غيرها ؛ كخادمه ، أو صبيه ، أو : أدائه .  
 أو شبيهه ... وإنما المقصود هو ذاته ، دون مبالغة ، أو مجاز ، ودون إرادة شيء سواها .  
 وكذلك كلمة : « عين » فإنها أفادت النص على الذات ، وأبعدت عنها - في  
 الأغلب - كل احتمال يقوم على تلك المبالغة ، أو المجاز ، أو إرادة معنى لا يتصل  
 بصميمها مباشرة . وهذا معنى قولهم : إن التوكيد بالنفس أو بالعين يتقصر المعنى الحقيقي  
 على الذات وحدها ، ويُركزه فيها ، ويزيل - في الأغلب - كل احتمال عنها آخر .  
 وإذا وقعت كلمة : « عين ، أو نفس » ، تابعة على هذا الوجه ، سميت في  
 اصطلاح النحاة « توكيداً » . أو : تأكيداً : أو « مؤكدة » - بكسر الكاف -  
 والأول هو الأشهر ، وسمى متبوعها : مؤكّداً - بفتح الكاف - وهذا هو الشأن في  
 جميع ألفاظ التوكيد .

حكمهما :

إذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد ، وأن تكونا مثله في الضبط الإعرابي ،  
 وأن تضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور - حتماً - يطابق هذا المؤكّد  
 في التذكير والإفراد وفروعهما ؛ ليربط بين التابع والمتبوع . تقول : صافحت واليَّ  
 نفسه - صافحت واليَّين أنفسهما - صافحت الولاة أنفسهم - صافحت واليَّة  
 عينها - صافحت واليَّتين أعينهما - صافحت واليات أعينهن . وهذا الضمير  
 لا يجوز حذفه ولا تقديره<sup>(١)</sup> . . .

فإن لم يتقدم المتبوع ، أو لم يوجد الضمير المضاف إليه ، المطابق - لم  
 يصح إعرابهما توكيداً ، بل يجب إعرابهما شيئاً آخر على حسب الجملة ،  
 ( مبتدأ ، أو خبراً ، أو بدلاً ، أو عطف بيان ، أو مفعولاً به ، أو غيره<sup>(٢)</sup> ) . .  
 ومن أمثلة المفعول به :

من عاتبَ الجهالَ أتعَبَ نفسه ومن لام من لا يعرفُ اللومَ أفسدَا

(١) في توكيد الاسم بالنفس أو بالعين مع اشتغالهما على ضمير مطابق للمؤكّد - يقول ابن مالك :

بِالنَّفْسِ ، أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكْثَرُ مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا  
 وهذا الضمير لا بد من ذكره هنا وفي كل نوع من أنواع التوكيد المعنوي الآتية . ولا يصح حذفه مطلقاً  
 في حالة هذا التوكيد .

(٢) انظر ما يتصل بحكم « النفس والعين » عند فقد المؤكّد - في ص ٥١٥ - .

ومما يلاحظ أن المطابقة ، حين يكونُ المؤكَّد بهما جمعاً تقتضى أن يُجمعاً جمع تكسير للقلة على وزن : « أفْعُل » ، فقط ، ومنع أكثر النحاة الجموع الأخرى التي للقلة والكثرة ، فلا يصح : جاء الولاة نفوسهم ، ولا عيونهم . . . . . وبناء على هذا الرأي لا بد أن تكون صيغتهما على وزن « أفْعُل » مع إضافتهما ضمير الجمع <sup>(١)</sup> .

أما إذا كان المؤكَّد مثنى فالأفصح جمعهما على وزن القلة السابق وهو : « أفْعُل » فيقال أنفُسُهُما - أعْيُنُهُما . لكن يصح إفرادهما وتثنيتهما ؛ فيقال : نفْسُهُما - عَيْنُهُما - أو : نفْسَاهُما - عَيْنَاهُما <sup>(٢)</sup> . ومهما كان وزن الصيغة في التثنية فلا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ؛ ليطابق المؤكَّد <sup>(٣)</sup> . . . .

---

(١) وفريق من النحاة يميز في كلمة : « عين » المستعملة في التوكيد جمعها للقلة على « أعيان » لكن الكثير الصحيح هو وزن : « أفْعُل » ويحسن الاقتصار عليه ؛ متابعة للمطرد في كلام العرب .  
(٢) يفهم مما سبق صحة الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، في كلمتي : « النفس والعين » إذا وقعت إحداهما توكيداً للمثنى . ولا بد من إضافتهما للضمير . . . .

وبهذه المناسبة نذكر ضابطاً لغوياً مفيداً - ( سبق تسجيله في ج ١ م ٩ بهامش ص ١١٠ ) - مضمونه : أن كل مثنى في المعنى ، مضاف إلى مُتَضَمِّنَتِهِ ( بكسر الميم الثانية المشددة ، وصيغة اسم الفاعل ، أى : إلى ما اشتمل على المضاف ) يجوز فيه الإفراد ، والتثنية ، والجمع ؛ نحو : قوله تعالى : ( إن تَتَّبِعُوا إلى الله فقد صَعَّتْ قُلُوبُكُمْ ) . ونقول : تصدقت برأس الكهشين - أو : رأسى الكهشين - أو رءوسهما . وإنما فضل الجمع على التثنية لأن المتضامفين كالأشياء الواحد ؛ فكهروا الجمع بين تثنيتهما ، ولأن المثنى جمع في المعنى . وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع في المعنى ، والإفراد ليس كذلك ، فهو أقل منه دلالة على المثنى .

هذا ما نقله بعض النحاة - كالصبيان ، ج ٣ والخضرى ج ٣ ، في أول باب التوكيد منهما - وينطبق ما تقدم على : « النفس والعين » المستعملتين في التوكيد ؛ خضوعاً للسماع الوارد فيهما ، لا تطبيقاً للضابط السالف ؛ فقد قال الصبيان في الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضممتيهما ، بل إلى ما هو بمعناهما ؛ لأن المراد منهما « الذات » . وفى ص ١٤٥ م ١١٠ من الجزء الأول أيضاً ضابط آخر لشارح المفصل فيه بعض المخالفة لما هنا .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَأَجْمَعُهُمَا « بِأَفْعُلْ » إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

أى : إن كانا تابعين ( مؤكَّدين ) لغير الواحد ؛ وهو المثنى والجمع - فجاء بهما مجموعين على صيغة : « أفْعُل » لتكون متبعا للنهج الصحيح .

هذا ، ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ، ولكن بغير حرف عطف <sup>(١)</sup> ،  
ويجوز عليهما مجتمعتين من حكم الإضافة للضمير المطابق ، وتقدم المتبوع ،  
ومسايرته في الضبط الإعرابي ، وباقي أحكام التابع - ما يجرى على إحداهما  
منفردة ؛ نحو : قابلت الوالى نفسه عينه - قبض الساحر على الجمرة نفسها  
عينها . ويجب - في الرأي الأقوى - عند اجتماعهما تقديم النفس على  
العين <sup>(٢)</sup> . . . .

\* \* \*

---

( ١ ) لا يصح وجود حرف عطف قبل التوكيد المعنوى . لأن وجوده يستلزم معنى غير المقصود  
من التوكيد ، ويزيل عما بعده اسم التوكيد . ( كما سيبيء في رقم ٣ من ص ٥٢٠ ) .  
( ٢ ) وقيل إن تقديم النفس على العين ليس بلام ولازم ولكنه حسن .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

١ - تنفرد كلمتا : « نفس » ، و « عين » دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوي<sup>(١)</sup> ،  
بجواز جرهما بالباء الزائدة ؛ تقول : ( ذهب الوالى نفسه ، أو بنفسه ، لمحاربة  
الخوارج ) - ( أبصرت الوالى نفسه ، أو بنفسه ، يحارب الخوارج ) -  
( نظرت إلى الوالى نفسه ، أو بنفسه ، وهو في الميدان ) . . . فكلمة « نفس »  
توكيد مجرور بالباء الزائدة في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة  
المتبوع . ويصح في الأمثلة السالفة - وضع كلمة : « عين » مكان : « نفس » فلا  
يتغير الحكم ، وتعرب مع حرف الجر مثلها ؛ توكيداً مجروراً في لفظه ، ولكنه في المحل  
تابع للمؤكد ( أى : للمتبوع )<sup>(٢)</sup> .

ب - إذا كان المتبوع ( المؤكّد ) كنية لوحظ في معنى التوكيد وإعرابه  
ما سبقت الإشارة إليه ( فى : « ١ » من ص ٤٤ ) سواء أكان بلفظ : « نفس » ، أو عين  
أو غيرهما ، مما يصلح من ألفاظ التوكيد المعنوى .

\*\*\*

( ١ ) سبقت الإشارة لهذا - فى ج ٢ م ٩٠ ص ٤٥٦ ، باب : « حروف الجر » - وسيجيء  
( فى ص ٥٢١ ) عند الكلام على ألفاظ الشمول دخول هذه الباء على « أجمع » ولكنها هناك الباء الزائدة  
وجوباً ، اللازمة ؛ كالدخول على « أنفيل » فى التعجب من جهة وجوب زيادتها ، وعدم مفارقتها . أما  
« الباء » الزائدة هنا فدخولها جائز ، وبقاؤها غير لازم .  
وفى ص ٥١٢ بعض أحكام عامة تنطبق على النفس والعين .

( ٢ ) سبقت الإشارة لهذا عند الكلام على زيادة « الباء » الجارة ( ج ٢ ص ٤٥٨ م ٩٠ باب  
حروف الجر ) . كما سبق بيان بعض المراجع لهذا ، ومنها : « المغنى » ( - ج ١ عند الكلام على « الباء »  
المفردة ) و « الصبيان » عند الكلام عليها فى باب : « حروف الجر » .

## الثاني :

نوع يراد به إزالة الاحتمال والحجاز عن التثنية ، وإثبات أنها هي - وحدها - المقصودة حقيقة . وله لفظان : « كِلَا » للمثنى المذكور ، و « كلتا » للمثنى المؤنث ، نحو : أفاد الخبيران كلاهما ، ونفعت الخبيرتان كلتاهما . فلو لم تُذكر « كلا » و « كلتا » لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية ، وأن المقصود بالخبيرين أحدهما ، وبالخبيرتين إحداهما . . . فجاء « كِلَا » بعد المثنى المذكور ، و « كلتا » بعد المثنى المؤنث - يكاد يقطع في أصالة التثنية بفهم لا شك فيه ولا احتمال ، ويدل - في الأغلب - على أن المراد هو الدلالة على التثنية الحقيقية التي تنصب على اثنين معاً ، أو اثنتين معاً<sup>(١)</sup> .

حكمهما :

لا بد عند استعمالهما في التوكيد أن يسبقهما « المؤكّد » ، وأن يكون ضبطهما كضبطه ، وأن تُضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور يطابقه في التثنية - ليربط بينهما - كما في الأمثلة السالفة . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره . فإذا تحققت الشروط ، وصارتا للتوكيد وجب إعرابهما إعراب المثنى<sup>(٢)</sup> ، فيرفعان بالألف ، ويُنصبان ويجران بالياء المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ؛ نحو : أفادني الوالدان كلاهما - أحبيت الوالدين كليهما - دعوت الله للوالدين كليهما . نفعني الجدّان كلتاهما - أطعت الجدّتين كلتيهما - استمعت إلى نصيح الجدّتين كلتيهما .

ولما كان الغرض من التوكيد بكلا وكلتا هو ما سلف ، كان من المستقيم بلاغة<sup>(٣)</sup> أن يقال : تخاصم الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، حيث لا مجال

(١) ولا فرق بين أن تكون التثنية على سبيل التفريق - وهذه لا تسمى تثنية اصطلاحاً - أو على غير سبيله ؛ نحو : فاز الأول والثاني كلاهما ، وفازت الأولى والثانية كلتاهما - وفاز السابقان كلاهما وفازت السابقتان كلتاهما .

(٢) هما من الألفاظ الملازمة للإضافة ، الملحقة في إعرابها بالمثنى . وقد سبق تفصيل شامل في إعرابهما . ومن المفيد الرجوع إليه ( في ص ٩٨ وما بعدها ، وفي الجزء الأول ص ٧٩ م ٩ عند الكلام على المثنى وملحقاته ) . من ذلك التفصيل تبين أمور هامة ؛ في مقدمتها : أنه لا يصح إعرابهما توكيداً إلا بعد تحقق الشروط الخاصة بهذا . لكن لا يلزم من تحقق الشروط إعرابهما توكيداً ؛ فقد يعربان توكيداً أو لا يعربان على حسب ما تقتضيه الدواعي الأخرى .

(٣) يغالي بعض النحاة فلا يميزه مطلقاً .



لاحتمال التخاصم من أحدهما دون الآخر ؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتماً ؛ فلا فائدة من صيغة التوكيد هنا ، ومثله : **تَقَاتِلِ اللِّصَانَ** ، وتحارب العدوان ، وأشباه هذا من كل ما يخلو من الاحتمال ، ويدل على «المفاعلة» الحقيقية ، أى : المشاركة الحتمية بين شيئين . . .

\*\*\*

### الثالث :

نوع يراد منه إفادة التعميم الحقيقى المناسب للدلوله المقصود ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . وأشهر ألفاظه ثلاثة : ( **كُلٌّ** - **جميع** - **عامة** ) . وأقواها فى التوكيد ، وأكثرها أصالة ، هو : **كُلٌّ** ، ثم **جميع** ، ثم **عامة** - نحو : قرأت ديوان المتنبى كله ، واستوعبت قصائده كلها . فلو لم نأت بكلمة : « **كُلٌّ** » لكان من المحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعب ، هو : الأكثر ، أو الأقل ، أو النصف ، أو غير ذلك ؛ إذ ليس فى الكلام ما يدل على الإحاطة الكاملة ، والشمول الوافى . فمجيء لفظ : « **كُلٌّ** » <sup>(١)</sup> منع - فى الأغلب - الاحتمالات ، وأفاد الإحاطة والشمول بغير مبالغة ولا مجاز <sup>(٢)</sup> . . .

ومثل هذا : غردت العصافير جميعها لاستقبال الصبح . فلو لم تذكر كلمة : « **جميع** » لكان من المحتمل أن المراد هو تغريد أكثرها ، أو بعض منها . . . إذ ليس فى الكلام ما يقطع بالدلالة على الإحاطة والشمول ، فلما جاءت كلمة : « **جميع** » أزيلت - فى الأغلب - الاحتمال ، وأفادت العموم القاطع . ومثلها كلمة : « **عامة** » ( والتاء فى آخرها زائدة لازمة لا تفارقها فى إفراد ، ولا فى تذكير . ولا فى فروعهما . وهى للمبالغة ، وليست للتأنيث ) ، تقول : حضر الجيش عامته - حضر الجيشان عامتهما - حضر الجيوش عامتهن - حضرت الفرقة عامتهن - حضرت الفرقتان عامتهما - حضرت الفرق عامتهن . . . حكمها :

لا بد فى استعمال كل لفظ من هذه الثلاثة فى التوكيد أن يسبقه المؤكّد ، وأن

(١) « **كل** » المستعملة فى التوكيد قد تفيد الدلالة على « الكل المجموعى » أو : « الكل الجسمى » طبقاً للبيان الآتى فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ وهى فى الحالتين تختلف فى معناها وحكمها عن كلمة : « **كل** » المستعملة نعمتاً . وإلى سبق الكلام عليها فى رقم ٤ من ص ٤٦٦ .  
(٢) انظر « الملاحظة » التى فى ص ١٥٥ بشأن المراد من « الشمول » وأحواله فى الألفاظ الدالة عليه ؛ مثل : كل - جميع - عامة . . .

يكون المؤكَّد مماثلاً له في ضبطه ، ومضافاً إلى ضمير مذكور حتماً ، يطابقه في الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ ليربط بينهما ، وأن يكون المؤكَّد ، إما جمعاً له أفراداً<sup>(١)</sup> ، وإما مفرداً يتجزأ بنفسه ، أو بعامله<sup>(٢)</sup> . فثال الجمع المؤكَّد : حضر الزملاءُ كلهم ، أو : جميعهم ، أو عامتهم - كرمت الزميلات كلهن - أو جميعتهن ، أو عامتهن ، ومنه قول الشاعر :

لولا المشقةُ سادَ الناسُ كُلُّهُمْ الجود يُفقر ، والإقدامُ قَتَّالُ  
ومثال المفرد الذي يتجزأ بنفسه : قرأت الكتاب كله ، أو : جميعه ، أو : عامته . ومثال المفرد الذي يتجزأ بعامله اشترت الحصان كله ، أو : جميعه ، أو : عامته .

لما سبق كان من المستقبح أن يقال : جاء الأخ كله - مثلاً - لعدم الفائدة من التوكيد ؛ إذ يستحيل نسبة المحيىء إلى جزء منه دون آخر<sup>(٣)</sup> . . . ومال أكثر النحاة إلى منع هذا وأمثاله ، ولم يكتفوا باستقبحه .

(١) ما الحكم في فاعل «نم وبش» ونظائرها إذا كان مقترناً بالأداة التي تفيده «العموم» ، وهي : «أل الجنسية» ، أو «المهدية» ؟ أمجوز توكيده بأحد تلك الألفاظ الدالة على الشمول الكامل والعموم الحقيقي ؟ الإجابة عن هذا السؤال الهام مفصلة في «١» ص ٣٦٩ ثم ص ٣٧٤ وهما مشيما .

(٢) المراد بما يتجزأ بنفسه : ما يتكون من جملة أجزاء يمكن أن يستقل كل جزء منها وحده بتحقيق الفائدة منه من غير توقف على انضمامه إلى المجموع ؛ كالفضة - مثلاً - فإنها تتكون من أجزاء كل جزء منها ينفع - بنفسه - في شيء مطلوب ، وكذلك المال ، فإنه يتكون من دراهم ودنانير ، كل درهم أو دينار يؤدي منفعة من غير حاجة إلى انضمامه لنظيره . أما الذي يتجزأ بعامله فهو الذي له أجزاء لا ينفع الواحد في أداء مهمته الأساسية إلا باتصاله بجزء آخر ؛ لأن أجزاءه متأسكة متصلة ، لا يصلح واحد منها لتحقيق الفائدة الأصلية إلا حين يكون متصلاً بباقي نظرائه . لكنه يتجزأ باعتبار آخر خارج عن ذاته الأصلية ، وذلك الاعتبار حين يقع عليه أثر عامل نحوي ومعناه ، ويكون هذا المعنى مما يتجزأ . خذ - مثلاً - الحصان ؛ فإنه لا يمكن أن يتجزأ أجزاء يؤدي كل منها عمله الأصلي بعد التجزئ ، فإذا قلت : اشترت الحصان ، أو بعت الحصان . . . فإن الحصان معمول للفعل : اشترى ، أو : باع ، وكل من الشراء والبيع يتجزأ ؛ إذ يمكن شراء نصف الحصان ، أو ربعه ، أو ثلثه . . . . . وكذلك بيعه ، فالعامل - كما نرى - يتجزأ ؛ لهذا يصح أن يقال : اشترت الحصان كله ، واستأجرت الخادم كله . والساقية كلها ، والسيارة كلها . . .

(٣) وفي ألفاظ الشمول الخمسة الأصلية يقول ابن مالك :

و «كُلًّا» اذْكَرْ فِي الشُّمُولِ و «كِلَا» ، «جَمِيعًا» بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلاً  
و «كُلًّا» اذْكَرْ فِي الشُّمُولِ لَفْظَةً لِلتَّوَكِيدِ الدَّالَّةَ عَلَى الشُّمُولِ ، وَهِيَ «كُلٌّ» وَ «كِلَا» وَ «كُلَّتَا» -  
يُرِيدُ : اذْكَرْ عِنْدَ إِرَادَةِ الشُّمُولِ لَفْظَةً لِلتَّوَكِيدِ الدَّالَّةَ عَلَى الشُّمُولِ ، وَهِيَ «كُلٌّ» وَ «كِلَا» وَ «كُلَّتَا» -

وكل واحد من الألفاظ الثلاثة لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفرادهِ<sup>(١)</sup>؛ ففي مثل : حضرت الوفود كلها - يصح أن يكون حضورها في وقت واحد ، أو في أوقات متباعدة ، ومثل : غاب الجنود كلهم ... ، يصح أن يكون الغياب في وقت واحد ، أو في أوقات متعددة . وهكذا ، فهي في معناها تفيد العموم المطلق من غير زيادة محتومة عليه ، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقريضة أخرى .

ويلحق بهذا النوع : ألفاظ العدد التي تفيد العموم<sup>(٢)</sup> تأويلا ، لا صراحة ؛ وهي الأعداد المفردة ( وتتركز في ٣ و ١٠ وما بينهما ) فهذه الأعداد قد تضاف أحيانا إلى ضمير المعداد ، نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم ، أو خمستهم أو سبعتهم ، أو ... ، بالنصب في كل ذلك على الحال<sup>(٣)</sup> ، بتأويل : مثلثا إياهم ، أو : مخمستسا ، أو مسبعسا ...

ويصح إتباع اسم العدد لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب تأكيداً معنوياً ؛ بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد المعنوي ، والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد ( كما يقول كثير من النحاة ) ، بل يسرى على العدد المركب أيضاً ؛ نحو : جاء القوم خمسة عشرهم<sup>(٤)</sup> بالبناء على فتح الجزأين في محل نصب . على الحال ، أو في محل آخر يطابق فيه المتبوع<sup>(٥)</sup> .

• • •

= ( وهذا إن إفادة الشمول في المثنى ) و « جميعاً » ، ولا بد من وصل لفظ التوكيد بالضمير المطابق . ثم قال بعد ذلك إن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد ما يفيد لفظ « كل » ؛ وهذا اللفظ الآخر على وزن : « فاعلة » من الفعل : عَمَّ ، وهو : عامة ( لأنها من غير ملاحظة الإدغام - على وزن : فاعلة ) ، وأراد بقوله : « مثل النافلة » ، أنها على مثال : « نافلة » في الوزن ، وفي ثبات التاء في جميع الأحوال ، تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وغير أفراد . فهذه التاء لازمة لا تنفیر بحال .

( ١ ) وله في هذا نظائر مستجيبة في ص ٥١٧ .

( ٢ ) ما سنذكره سبق تدوينه في باب الحال ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ - عند الكلام على الحال المعرفة -

ويجىء كذلك في ج ٤ ص ٣٩٧ .

( ٣ ، ٣ ) وهي من المواضع التي تقع فيها الحال معرفة .

( ٤ ) انظر ما يتصل بهذا ويوضحه ويبين مواقفه في رقم ٦ من هامش ص ١٢٢ بعنوان « ملاحظة » .

## زيادة وتفصيل :

١ - في مثل قوله تعالى : ( خَلَقَ لَكُمْ ما في الأرض جميعاً ) ، تعرب كلمة : « جميعاً » حالا ، ولا يصح إعرابها توكيداً ؛ لعدم وجود الضمير الرابط .

وفي قراءة من قرأ قوله تعالى : ( إِنَّا كُلًّا فِيهَا ) ، لا يصح إعراب : « كُلًّا » توكيداً ، لعدم وجود الضمير ، وإنما تعرب بَدَلًا من الضمير « نا » اسم : « إِنْ » بدل كل من كل . وهذا هو الإعراب الأحسن ؛ إذ لا ضعف فيه ، ولا مانع يمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر<sup>(١)</sup> بدل كل من كل . . . - ( كما سيجيء في باب البذل<sup>(٢)</sup> ومنه : قمتُم ثلاثُكُم ) . وبدل الكل من الكل لا يحتاج لرابط من ضمير أو غيره .

ب - إذا اجتمع أكثر من مؤكد معنوي - بشرط وجود داع بلاغي<sup>(٣)</sup> ، يقتضي هذا الاجتماع - تقدمت<sup>(٤)</sup> النفس على العين ، ويستحسن تأخير كلمة : « كل » عنهما ، ويليهما كلمة : « جميع » ثم كلمة : « عامة » وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وحده<sup>(٥)</sup> ، ولا يصح - في الرأي الأنسب - اعتبار واحد منها توكيداً للتوكيد . وهذا حكم عام في جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والمملوكة بها .

ج - قد تقع ألفاظ التوكيد المعنوي السبعة ( وهي : نفس - عين - كلاً - كلنا - كل<sup>(٦)</sup> - جميع - عامة ) معمولة لبعض العوامل ، ولا تعرب توكيداً - لعدم وجود المؤكّد - ؛ فتعرب على حسب حاجة ذلك العامل ، فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبراً . . . و . . . وبالرغم من امتناع إعرابها توكيداً -

(١) أي : ضمير المتكلم أو المخاطب .

(٢) ص ٦٨٢ .

(٣) هذا الداعي هو إزالة الاحتمالات لإزالة لاتم إلا بهذه الكثرة . فإن كانت تم بغيرها فلا داعي لتعدد التوكيد .

(٤) وجوباً أو استحساناً : تبعاً للخلاف الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٠٦ .

(٥) كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٥٠٣ وما قبلها مباشرة . ومنها نعلم أيضاً عدم صحة محي حرف عطف قبل التوكيد مادام توكيداً ، وإلا صار معطوفاً .

(٦) « ملاحظة » : قد تكون كلمة « كل » للتوكيد من غير أن تفيد الشمول والعموم =

تظل في حالتها الجديدة تؤدي معنى التوكيد كما كانت تؤديه من قبل ، مع أنها في حالتها الجديدة لا تسمى في اصطلاح النحاة توكيداً ، ولا تعرب توكيداً . وهذا كثير في : « جميع » ، و « عامة » ؛ نحو : الزائرون انصرف جميعهم ، أو : عامتهم - الزائرون رأيت جميعهم ، أو : عامةًهم - الزائرون مررت بجميعهم ، أو بعامةًهم . . .

أما : « كُلٌّ » فيكثر وقوعها - عند فقد المؤكّد - بعد عامل الابتداء ، فتكون مبتدأ ، ويقل وقوعها بعد غيره ؛ فمثال الأول : الحاضرون كلُّهم نابه . ومثال الثاني قول الشاعر :

يَمِيدُ<sup>(١)</sup> إذا والت عليه دلائُهُم فيصدُرُ عنه كلُّها ، وهو ناهلُ

وهذا من القليل الذي لا يحسن محاكاته ، لوقوعها فاعلاً مع إضافتها للضمير<sup>(٢)</sup> . ومن الأمثلة للثاني : الحاضرون تكلم كلُّهم - الحاضرون سمعت كلُّهم ، وأعجبت بكلهم . . .

وكلمة : « كُلٌّ » في لفظها مفردة مذكورة دائماً<sup>(٣)</sup> ، ولذا وقعت مبتدأ ، وأضيفت إلى نكرة - وجب في الأغلب عند المطابقة مراعاة معنى النكرة في خبر : المبتدأ : « كُلٌّ » ؛ كقوله تعالى : ( كل نفس ذائقة الموت ) ، وقوله تعالى : ( كل حزب بما لديهم فرحون ) وقول جرير :

وكل قوم لهم رأيٌ ومختبرٌ وليس في تغلب رأيٍ ولا خبرٌ

= الحقيقي ، كما في قوله تعالى ( ولقد آتينا آياتنا كلَّها ) ، فإن الله لم يطلعه على جميع آياته . وهذا لأن كلمة « كل » - كما يذكر - قد يراد منها الكل المجموع كالآية ، وقد يراد منها الكل الجمعي الذي يشمل الأفراد ، فرداً فرداً ( كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ٥١٧ ) .

( ١ ) يَمِيدُ ، أى يضطرب : والضمير عائد على ماء البئر .

( ٢ ) وهناك سبب آخر ؛ هو أنه قد يحدث لبساً في بعض الصور التي يحذف فيها المؤكّد الضمير ( وسيأتى في ص ٥٢٢ ) مثل : الأسرة أكرمت كلها : أى : أكرمتها .

( ٣ ) ولهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٧١ حيث تفصيل الكلام على إضافة « كل وما يترتب

على هذا من تعريفها أو عدم تعريفها ، وحالة النعت بعد المضاف إليه ، أيكون للمضاف أم للمضاف إليه ؟  
النحو الوافي - ثالث

فإن أضيفت لمعرفة لم يلزم اعتبار المعنى ، وإنما يصح اعتباره أو اعتبار لفظ « كل » المفرد المذكور ؛ كقوله تعالى : « وكلهم آتية يوم القيامة فرداً » . وقوله عليه السلام : « كللكم راع ، وكللكم مسئول عن رعيته » ونحو : كللكم هداة للخير ، وكللكم داعون إليه . وقول الشاعر :

كلّ العداوات قد تُرجى إزالتها  
إلا عداوة من عاداك من حسدٍ  
وقول الآخر :

كل المصائب قد تمر على الفتى وتهون غير شماتة الحساد  
وقد تقع بدلا كالتى فى الآية السابقة — ، فى ص ٥١٢ — على قراءة من قرأها  
(إنا كلاً فيها) . وقد سبق أن قلنا<sup>(١)</sup> ما نصّه :

« إنها تقع نعتاً بشرط إضافتها إلى اسم ظاهر ، مماثل للمنعوت فى لفظه ، وفى معناه معاً — وهو الأغلب — أو مماثل لشيء له صلة معنوية قوية به ، فثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكر كُمو يا أشبه الناس كل الناس بالقمر  
فكلمة : « كل » نعت للناس . ومثال الثانى قول الآخر :

وإن كان ذنبى كلّ ذنب فإنه محا الذنب كلّ المحو من جاء نائباً  
فكلمة : « كل » — فى الشطر الثانى — نعت للذنب ، وهى مضافة إلى ما له صلة معنوية بالمنعوت .

« وإذا وقعت كلمة : « كل » نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، وصار معناها : « الكامل » فى كذا<sup>(٢)</sup> . . . وهو معنى يختلف عن معناها فى التوكيد » . ١٨ .

ولا يجوز فيها القطع فى حال استعمالها نعتاً أو توكيداً — كما سبقت الإشارة

(١) فى ص ٤٦٧ .

(٢) راجع ما له صلة بهذا فى ص ٤٦٤ و ٤٦٧ .

لهذا<sup>(١)</sup> — ولا داعي للأخذ بالرأى الذى يبيح استعمالها تأكيداً فى الصورة السالفة التى تضاف فيها لاسم ظاهر مماثل لما قبلها على الوجه الذى شرحناه<sup>(٢)</sup> ، لأن فى الأخذ به خروجاً على الكثير الفصيح من كلام العرب الذى يضيفها عند التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكد (المتبوع) — أما المضافة للظاهر فلها معنى آخر ، وتأويل مغاير ، كما رأينا .

« ملاحظة » : يقول الصبان فى هذا الموضع من باب : « التوكيد » ما نصّه :  
 ( « اعلم أنّ » كُلاًّ » وشبهها فى إفادة شمول كل فرد ، إن كانت داخلة فى حيز الننى — بأن أُخْرِتْ عن أداته لفظاً ؛ ( نحو : « ما كلّ ما يتمنى المرء يدركه . . . » ، وما جاء كل القوم ، وما جاء القوم كلّهم ، ولم آخذ كلّ الدراهم ، ولم آخذ الدراهم كلّها . . . ) أو رتبة ؛ ( نحو : كلّ الدراهم لم آخذ ، والدراهم كلّها لم آخذ . . . ) توجه الننى إلى الشمول خاصة ، وأفاد سلب العموم . وإلا بأن قدّمت على أداته لفظاً ورتبة توجه الننى إلى كل فرد ، وأفاد عموم السلب ؛ ف قوله عليه الصلاة والسلام : « . . . كل ذلك لم يكن . . . » . وكالنى النهى . قال التفتازانى : « والحق أن الشق الأول أكثرى لا كلى » ؛ بدليل قوله تعالى : « والله لا يحب كلّ مختال فخور » . وقوله : « والله لا يحب كلّ كفّار أثيم » . — وقوله : « ولا تطع كلّ حلاف مهين » ) . ١ هـ . كلام الصبان .

وأما « كلا » و « كلتا » فيكثر — عند فقد المؤكّد — وقوعهما بعد عامل الابتداء ، ويقل بعد غيره ( فهما من هذه الناحية مثل : « كلّ » ) ؛ فنثال الأول : الحاضران كلاهما<sup>(٣)</sup> نابه — الحاضرتان كلتاها نابهة . . . ومثال الثانى ما قاله بعض الأعراب وقد خيّر بين شيئين : « كائيهما وتحمرا » . يريد : أعطنى كليهما وتمرا<sup>(٤)</sup> . وفى هذه الصور وأشباهاها يفيدان معنى التوكيد ، لكن لا يصح إعرابهما تأكيداً .

وأما « نفس » و « عين » فالصحيح — عند فقد المؤكّد وقوعهما معمولين

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٦٣ وقد تقدم فى باب النعت ( ص ٤٨٦ و ٤٨٧ ) شرح القطع بيان أحكامه .

(٢) فى هامش ص ٥٠٢ . (٣) كلا : مبتدا ، مضاف . . .

(٤) كما جاء فى معجم : « لسان العرب » .

. . . . . ؟ . . . . .

— أحياناً — لبعض العوامل<sup>(١)</sup>، وإفادتهما التوكيد المعنوي مع امتناع إعرابهما توكيداً<sup>(٢)</sup>، ومن الأمثلة قوله تعالى: (كتب ربكم على نفسه الرحمة)<sup>(٣)</sup>، ونحو: جاءني عين الكتاب . . . والعرب تقول: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي<sup>(٤)</sup>.

د — في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى، فلا يقال غاب المسافر، وحضر الغائب كلاهما. فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد توكيد المتعاطفين، ولو كان لفظ العاملين مختلفاً؛ نحو: ذهب المسافر، وانطلق الصانع كلاهما.

ه — يجوز الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بغير أجنبي محض من العامل؛ طبقاً للبيان الشامل الذي سلف<sup>(٥)</sup> — ومنه قوله تعالى: (ولا يحزنن) ، ويرضين بما آتيتهن، كلهن . . . )، وقد اختلفت النحاة في الفصل بالحرف: «إمّا»، والأحسن الأخذ بالرأى الذي يبيحه فيقول: سأسعد بالقوم إمّا كأهم، وإما بعضهم . . .

و — سبقت الإشارة<sup>(٦)</sup> إلى أنه لا يجوز — في أصح الآراء — قطع التوكيد مطلقاً<sup>(٧)</sup> حتى كلمة: «كل» إذا صارت نعتاً وجب إتباعها، وعدم قطعها.

\* \* \*

- 
- (١) كما جاء في معجم: «لسان العرب» .  
 (٢) انظر ما سبق — في ص — ٥٠٤ — متصلاً بهذا الحكم الخاص بفقد المؤكّد .  
 (٣) وكذلك باقي السبعة، كما أسلفنا في ص ٥١٢ .  
 (٤) انظر الزيادة «أ» في ص ٥٠٧ — لنوع من المناسبة . . .  
 (٥) في ص ٤٣٥ .  
 (٦) في رقم ١ من هامش ص ٥٠٢ .  
 (٧) المعنوي وغير المعنوي



ألفاظ التوكيد الملحقة<sup>(١)</sup> بالثلاثة :

هناك ألفاظ ملحقة بالثلاثة السالفة الدالة على الإحاطة والشمول ، وهذه الملحقة هي : أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمعَ .

ولإنما سميت ملحقة لأن الكثير الفصيح في استعمالها أن تقع مسبقة بلفظة : « كُلُّ » التي للتوكيد أيضاً ، ومطابقة لها ، ومقوية لمعناها<sup>(٢)</sup> ؛ وذلك بأن تقع : « أجمع » بعد : « كُلُّ » ، و « جمعاء » بعد : « كلها » ، و « أجمعون » بعد : « كلهم » ، و « جُمعَ » بعد : « كلهن » ، مثل : حصدت الحقل كله أجمع - سافرت الأسرة كلها جمعاء - أقبل الضيوف كلهم أجمعون - أقبلت الفتيات كلهن جُمعَ<sup>(٣)</sup> . . .

ومن الجائز - مع قلته<sup>(٤)</sup> وفصاحته - أن تستقل كل واحدة من هذه الألفاظ الملحقة ، فتقع توكيداً غير مسبقة بكلمة : « كل » التي أوضحناها . نحو : استوعبت النصح أجمع - استظهرت القصيدة جمعاء - صافحت الزائرين أجمعين<sup>(٥)</sup> - أكرمت الزائرات جُمعَ .

ولاتدل كلمة : « أجمعين » وأخواتها على اتحاد الوقت عند وقوع

(١) وهي التي أشير لها في ص ٥٠٣ - والثلاثة السالفة موضحة في ص ٥٠٩ .

(٢) وقد تزيل عنها احتمال عدم الشمول الكامل ، لأن لفظة : « كل » قد يراد منها : « الكل المجموع » وليس « الكل الجمعي » على الوجه السابق الموضح لها ، في رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْلُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءُ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمِعَا

أى : بعد لفظة : « كل » التي للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تقيمه بعدها لتقوية التوكيد بها ، وسرد تلك الألفاظ . . . علماً بأن كل واحد منها يستعمل مع مؤكّد (متبوع) يخالف ما يستعمل مع الآخر . . .

(٤) قلة نسبية ، وليست قلة ذاتية تمنع القياس ، فهي قلة بالنسبة للصورة الأخرى التي لا استقلال فيها .

(٥) من الجائز إعراب : « أجمعين » حالا ، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً ، فعمل

إعرابها حالا يكون المعنى « مجتمعين » أى : في حالة اجتماعهم ، وعدم تفرقهم . وعلى إعرابها توكيداً يكون المعنى على الشمول والإحاطة ، وأن الإكرام شملهم فرداً فرداً . فبين المعنيين فرق واضح ، ومن الواجب عند الإعراب ملاحظة المعنى المراد دائماً ، لأن الإعراب لا بد أن يجارى المعنى المقصود .

المعنى على الأفراد ؛ فهى مثل : « كل » وأخواتها ، فى إفادة العموم المطلق دون زيادة عليه <sup>(١)</sup> . فإذا قلنا : قابلت الزائرين أجمعين فقد تكون المقابلة فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفة .

والفصيح الذى يحسن الاختصار عليه عدم تثنية : « أجمع » و « جمعاء » ، فلا يقال : أفادنى الكتابان أجمعان ، ولا أنشدت القصيدتين جمعاوين ، لأن أكثر العرب استغنوا « بكلا » و « كلتا » عن تثنية أجمع وجمعاء <sup>(٢)</sup> . . .

وهناك ألفاظ أخرى للتوكيد ، تجىء - مجتمعة أو غير مجتمعة - مرتبة وجوباً بعد « أجمع » وفروعها ، وهى بمعناها ، وتُعد من الملحقات أيضاً مثلها ، وتفيد فائدتها فى تقوية معنى : « كل » - إن وُجد فى الكلام لفظ : « كل » <sup>(٣)</sup> - وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فيجىء بعد « أجمع » لفظ بمعناه وفائدته ؛ هو : « أكتنع » ، وإن شئنا الزيادة جئنا بعد « أكتنع » ، بلفظ : « أبصع » ، ثم إن شئنا الزيادة جئنا بلفظ : « أبتنع » أخيراً . ونأتى بعد : « جمعاء » ، بلفظ : كتعاء ، ثم بصعاء ، ثم بتعاء . ونأتى بعد : أجمعين ، بلفظ : ( أكتنعين ، ثم أبصعين ، ثم أبتنعين ) - مجموعة جمع مذكر سالماً . وبعد : « جُمع » بلفظ : ( كُتّع - بُتّع - بُصّع . . . ) مجموعة على وزن : « فَعْل » <sup>(٤)</sup> فالمثال الذى يجمع لفظ التوكيد الأصلى هو : « كُلّ » ويليه ملحقاته المختلفة - كاملة أو غير كاملة - مرتبة على الترتيب السالف وجوباً ، وهو : سافر الوفد كله ، أجمع ، أكتنع ، أبصع ، أبتنع - سافرت

(١) على الوجه المشرح فى ص ٥١٠ .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك مبيناً أن ألفاظ التوكيد الفرعية قد تستقل بنفسها ، فلا تجىء بعد لفظة : « كل » :

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِئُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمُعُ

ثم يذكّر - بعد بيت آخر - الحكم بمنع تثنية « أجمع » ، وجمعاء ، استثناء عن تثنيتهما بكلا وكلتا :

وَأَغْنِ بِكِلْتَا فِي مُشْنَى ، وَكِلَا عَنْ وَزْنٍ «فَعْلَاءَ» وَوَزْنٍ «أَفْعَلَا»

(اغنى بمعنى : استغن) . وسيجىء هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٥٢٢ .

(٣) لصحة التوكيد بهذه الألفاظ ، وإن لم توجد كلمة : « كل » ، طبقاً لما تقدم .

(٤) وهذا هو الحكم الغالب - كما سيجىء فى باب المنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ - .

الكتيبة كلها جمعاء ، كتنعاء ، بضعاء ، بتعاء - حضر المدعون كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبضعون ، أبتعون ، وحضرت المدعوات كلهن جمع - كتّع - بضع - بتّع . ويقاس على هذا غيرها من الصور التي تستعمل في الأفراد والتذكير وفروعهما .

ويجب ملاحظة ما يأتي :

(١) أن جميع ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة الأصلية لاتضاف مطلقاً (لضمير ولا لغير ضمير<sup>(١)</sup>) بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية مثل : « كل » وسواها ؛ فلا بد من إضافتها لضمير مطابق للمؤكد ، كما عرفنا .

(٢) أن جميع ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية والملحقة - معارف ، فأما الأصلية فإنها معارف بسبب إضافتهما إلى الضمير الرابط ؛ فهي تكتسب منه التعريف . وأما الملحقة فإنها معارف بالعلمية ، لأن كل لفظ منها هو « علم جنس » يدل على الإحاطة والشمول ؛ ولهذا لا يجوز نصبه على الحال - في الرأي الصحيح<sup>(٢)</sup> - ويجب منع الصرف في : « أجمع » و « جمعاء » و « جمع » ، وكل ما كان من تلك الملحقات على وزن : فَعْل (٣) .

(٣) أن ألفاظ التوكيد الملحقة إذا اجتمعت وجب ترتيبها على الوجه السابق ، وقبلها - في الغالب - لفظة : « كل » ، ويجب إعراب لفظة : « كل » توكيداً للمؤكد الذي قبلها - وكذلك بقية ما بعدها من الملحقات التي تجيء لتقويتها ، وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فتعرب كل واحدة منها توكيداً معنوياً للمؤكد ( المتبوع ) وليس التالي توكيداً للتوكيد الذي سبقه - في الرأي الأنسب<sup>(٤)</sup> -

(١) إلا كلمة : « أجمع » المسبوبة بالباء الجارة الزائدة لزوماً ( في مثل : حضر الضيوف بأجمعهم ) كما سيبيء في ص ٥٢١ .

(٢) إلا على رأي يميز تأويله بالمشق ، وليس بين الأعلام الجنسية ما يصح جمعه جمع مذكر سالماً إلا ما كان منها دالاً على الشمول التوكيدي ، نحو : « أجمع » وملحقاته ، فيقال ؛ « أجمعون وأجمعين » ... لأنه في أصله مشتق ( صفة ) فهو في أصله أفضل تفضيل أصالة ( كما جاء في الصبان ، ج ١ باب المعرب والمبني عند الكلام على جمع المذكر ) .

(٣) كما سيبيء في باب المنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ .

(٤) راجع الأشموني ، وانظر ما يتصل بهذا في « ب » من ص ٥١٢ وهناك رأي يجعل لفظ التوكيد بعد كلمة : « كل » تأكيداً لها ، وتقوية لإفادتها الإحاطة والشمول . وقد أشار إليه بعض الباحثين ( ومنهم صاحب مجمع البيان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٩٩ ) لكن الرأي الأول أحسن وأنسب .

ولا يصح عطف هذه الملحقات بعضها على بعض . أو على شيء قبلها مادامت مستعملة في التوكيد ؛ لأن جميع ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية والملحقة – لا يصح أن يسبقها عاطف ؛ – كما سلف <sup>(١)</sup> – .

وكذلك لا يصح – في الرأي الأصح – الفصل بين كلمة : « كل » وما يليها من هذه الألفاظ الملحقة المستعملة في التوكيد – كما تقدم <sup>(٢)</sup> – .

(٤) عرفنا <sup>(٣)</sup> أن جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة إذا تعددت كانت توكيداً للمتبوع وحده ولا يصح أن يكون أحدها توكيداً للتوكيد – .

\* \* \*

---

(١) في ص ٥٠٦ .

(٢) في هامش ص ٤٣٦ .

(٣) في « ب » من ص ٥١٢ وفي رقم ٣ من اله نسخة السابقة .

## زيادة وتفصيل :

١- من الأساليب الصحيحة - كما سبقت الإشارة<sup>(١)</sup> - جاء القوم بأجمعهم ( بفتح الميم ، أو ضمها ) . فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكد ، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة . وهي زائدة لازمة لاتفارقها . وتعرب كلمة : « أجمع » تأكيداً مجرور اللفظ بالباء الزائدة اللازمة ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة المؤكد ( المتبوع ) . وهذا الإعراب أوضح وأيسر من إعرابها بدلاً من المتبوع ، مجرورة اللفظ بالباء في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ؛ لأن صاحب هذا الإعراب لا يجعل « أجمع » هنا من ألفاظ التوكيد ، برغم أنها - عنده - تؤدي معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكد .

\* \* \*

ب - تلخص أهم الأحكام السابقة الخاصة بألفاظ التوكيد المعنوي فيما يأتي :

( ١ ) وجوب تقدم المؤكد ( المتبوع ) . ومماثلة التوكيد له في الضبط .  
( ٢ ) وجوب إضافة لفظ التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكد إذا كان لفظ التوكيد أساسياً ، لاملحقة . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره .

( ٣ ) وجوب تطبيق أحكام التابع التي سبق بيانها ، ( في ص ٤٣٥ ) . على ألفاظ التوكيد .

( ٤ ) امتناع وجود عاطف يدخل على لفظ التوكيد إذا أريد بقاؤه للتوكيد .  
( ٥ ) عدم قطعه .

( ٦ ) إذا تعددت ألفاظ التوكيد كانت لتوكيد المتبوع وحده وروعي في تقديم بعضها عن بعض ترتيب خاص .

( ٧ ) جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة معارف .

( ١ ) في هامش ، ص ٥٠٧ ورقم ١ من هامش ص ٥١٩ وفي الجزء الثاني - باب « حروف

## توكيد النكرة :

ألفاظ التوكيد المعنوي معارف<sup>(١)</sup> بذاتها ، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكد . ( المتبوع ) . والنكرة تدل على الإبهام والشيوع ؛ فهما متعارضان تعريفاً وتنكيراً .

لكن يجوز - في الرأي الأصح - توكيد النكرة إذا أفادها التوكيد شيئاً من التحديد والتخصيص ؛ يقربها من التعريف نوعاً . وإلا لا يجوز ، لأنه لا فائدة منه .

وتتحقق استفادتها من التوكيد إذا اجتمع فيها أمران :

أولهما : دلالتها على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين معروفين ، كيوم وأسبوع ، وشهر . . . ، أو على شيء معلوم المقدار ؛ كدرهم ، ودينار . . . .  
وثانيهما : أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول التي عرفناها ؛ تقول عملت يوماً كله - وسافرت أسبوعاً جميعه - وتنقلت شهراً عامته . . .  
وتبرعت بدينار كله . . . وكقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجسب يا ليت عيدة حوّل كله رجسب  
وعلى أساس ما تقدم لا يصح : عملت زمناً كله - ولا أنفقت مالا كله ؛ لأن النكرة غير محدودة الوقت ، ولا معلومة المقدار . كما لا يصح ؛ عملت يوماً نفسه ، أو عينه ؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول<sup>(٣)</sup> . . . .

• • •

حذف المؤكد ( المتبوع ) توكيداً معنوياً :

منعت جمهرة النحاة حذف المؤكد ( المتبوع ) بحجة أن الحذف مناف

(١) سبق البيان في رقم ٢ من ص ٥١٩ .

(٢) في بعض الروايات .

(٣) وفي جواز توكيد النكرة التي يفيدها التوكيد يقول ابن مالك مبيناً أنه جائز إن أفاد ، وأن

البصريين لا يبيحونه مطلقاً .

وَأَنْ يُفِيدَ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ

ثم سرد بعد هذا بيتاً سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب ( ص ٥١٨ ) هو :

وَاعْنِ بِكِلْتَا فِي مِثْنِي ، وَكِلَا عَنْ وَزْنٍ : «فَعْلَاءَ» وَوَزْنٍ : «أَفْعَلَاءَ»

لـلـغرض من توكيده توكيداً معنوياً . وأجاز آخرون الحذف ، بشرط أن يكون المؤكّد ( المتبوع ) ضميراً رابطاً في جملة الصلة ، أو : الصفة ، أو : الخبر ؛ نحو : جاء الذى أكرمت نفسه ، أى : أكرمته نفسه - جاء قوم أكرمت كلّهم ، أجمعين ، أى : أكرمتهم كلّهم أجمعين - الأسرّة أكرمت<sup>(١)</sup> كلّها أجمعين ، أى : أكرمتها كلّها أجمعين ، وحذفه - عند هؤلاء - فى الصلة أكثر من الصفة ، وفى الصفة أكثر من الخبر .

والأحسن الاختصار على الرأى الذى يمنع الحذف جهد الاستطاعة ، لأن حجتهم أقرب إلى العقل والسماع ، ورأيهم أبعد من اللبس والشك ، ولم يستند الموافقون على الحذف - إلى الأدلة والأمثلة الماثورة التى تكفى لتأييد رأيهم .

\* \* \*

توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل توكيداً معنوياً . . .

١- إذا أريد توكيد الضمير المتصل ، المرفوع ، ( المستتر أو البارز ) توكيداً معنوياً يزيل الاحتمال عن الذات ، جىء بلفظ التوكيد الذى يحقق هذا الغرض ؛ وهو : « نفس » أو « عين » ، بشرط أن يَفْصِلَ بينه وبين المؤكّد إما ضمير منفصل مرفوع يُعربُ توكيداً<sup>(٢)</sup> لفظياً مناسباً للضمير السالف ، ( أى : للمؤكّد ) ، وإما فاصل آخر ليس ضميراً ، نحو : أسرع أنت نفسك للصارخ . ونحو : رغبت أنت نفسك فى الخير - رغبتاً أنما أنفسكما فى الخير - رغبت أنتم أنفسكم فى الخير - رغبت أنن أنفسكن فى الخير . ويجوز : ( رغبت - حتماً - نفسك فى الخير ) - ( رغبت يوم الجمعة نفسك أن تسافر ) - ( رغبتاً - حتماً - أنفسكما فى الخير ) . . . وهكذا . فالفصل واجب ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح<sup>(٣)</sup> . . .

(١) راجع ماسبق خاصاً بهذا المثال فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٣ ومن المراجعة يتبين أن هذا الأسلوب صحيح ، ولكن إعراب كلمة : « كل » مختلف باختلاف الرأى ؛ فهو هنا لا يحتمل إلا التوكيد المفيد للشمول ، بسبب وجود كلمة « أجمعين » بعده الدالة على الكل « الجمعى » لا المجموعى ، وقد أوضحنا نوعى « الكل » فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ .

(٢) انظر إعرابه فى ص ٥٣٠ .

(٣) وقد يكون من فائدة الفصل على الوجه السالف منع احتمالات معنوية غير مقصودة =

وعلى أساس ما سبق لا يصح : " تكلم المحمدون هم أنفسهم " على اعتبار الضمير : (هم) توكيداً ، لأن المؤكّد ( المحمدون ) ليس ضميراً متصلاً مرفوعاً ، وإنما هو اسم ظاهر لا يؤكده الضمير توكيداً معنوياً<sup>(١)</sup> والاسم الظاهر أقوى في الدلالة من الضمير ؛ إذ لا يحتاج إلى مرجع يفسره ، بخلاف الضمير .

أما في نحو : " المحمدون أكرمهم هم أنفسهم " فالفصل جائز لا واجب ؛ لأن المؤكّد ضمير متصل ، ولكنه ليس مرفوعاً ؛ فيؤكّد الضمير بالضمير ، ويجوز : المحمدون أكرمهم أنفسهم بغير توكيد بالضمير . وأما في نحو : المحمدون قاموا كلّهم ، فالفصل جائز أيضاً لا واجب ؛ لأن لفظ التوكيد وهو : « كل » ليس : « النفس » أو « العين »<sup>(٢)</sup> . . .

ب- وإذا أريد توكيد الضمير المرفوع المنفصل ، بالنفس « أو : « بالعَيْن » ، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما ؛ كلاهما لا يحتاج إلى

= الصور ، في مثل : خرجت البقرة ، عنها ، أو نفسها - قد يخطر بالبال أن المراد هو روح عنها التي تبصرها ، وخرج نفسها التي بها حياتها ، وهي : الروح ، فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال ، أو أضعف شأنه - وهذا صحيح - ويقولون : حملت الصور الأخرى التي لا احتمال فيها - على هذه !! والحق أن السبب هو استعمال العرب ليس غير .

(١) في ص ٥٢٨ صورة تدل على صحة التوكيد اللفظي - لا المعنوي - بالضمير .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك .

وإن توكّد الضمير المتّصل بالنفس والعين فبعد المنفصل  
عنيت ذا الرّفع ، وأكّدوا بما سواهما ، والقيّد لن يُلْتَزَمَا

يقول : إذا أردت أن تؤكّد الضمير المتصل بواحد من لفظي التوكيد : « النفس » أو « العين » صح التوكيد بأحدهما بعد أن يسبقه التوكيد اللفظي بضمير منفصل يفصل بين التابع والمتبوع . ولما كان البيت السابق لا يبين نوع الضمير المتصل الذي يراد توكيده ، أهو مرفوع ، أم غير مرفوع - تدارك الأمر في البيت يليه فقال : « عنيت ذا الرّفع » ، أي : قصدت بالضمير المتصل صاحب الرّفع ، أي الضمير المتصل المرفوع .

وأوضح بعد ذلك جواز التوكيد المدنوي بلفظ آخر مناسب ، غير لفظي « نفس » و « عين » ، وبفاصل غير ذلك الضمير المنفصل . . . . . أو بلا فاصل ، فالتقييد بالنفس والعين لازم عند توكيد الضمير ، وكذا التقييد بالفصل غير لازم ما دام المتبوع ليس ضمير رفع متصل



فاصل ؛ تقول : أنت نفسك سافرت - أنتم أنفسكما سافرتما - أنتم أنفسكم سافرتم . . . وهكذا . . .

\* \* \*

القسم الثاني التوكيد اللفظي<sup>(١)</sup> :

هو تكرار اللفظ السابق بنصه<sup>(٢)</sup> ، أو بلفظ آخر مرادف<sup>(٣)</sup> له .

والمؤكد ( المتبوع ) ، قد يكون اسماً ، نحو : الشمسُ الشمسُ أمْ الأرض . وقد يكون فعلاً ؛ نحو : تتحرك تتحرك الأجرام السماوية ، وقد يكون حرفاً ؛ نحو : نَعَمْ نَعَمْ أيها الداعي إلى الهدى . وقد يكون جملة فعلية ، أو : اسمية ؛ نحو : ( الخير محمودُ المغيبة - تواتيك عواقبه ) . ( الخير محمود المغيبة - تواتيك عواقبه ) . وقد يكون اسم فعل ؛ نحو :

( ١ ) تقدم القسم الأول ( المعنوي ) في ص ٥٠١ . وفي رقم ٢ من هامش تلك الصفحة بيان المدلول الحقيقي للتوكيد اللفظي .

( ٢ ) ولا يضر أن يدخل على نصه بعض تغيير يسير ، كقوله تعالى : « فَمَهْلُ » الكافرين أمهلهم رويداً . فكلمة : « أمهل » توكيد لفظي للفعل السابق . والضمير : « هم » عائد على : « الكافرين » لا محل له من الإعراب ( انظر ١ ) من الأحكام التي في ص ٥٢٧ ) ومن هذه الآية يفهم أيضاً أنه يجوز في التوكيد اللفظي الفصل بين المؤكد والمؤكد .

وشيء آخر قاله النحاة في ج ٤ : « باب تابع المنادى » عنديت ابن مالك :

في نحو : سعدُ سعدُ الأوسُ ينتصبُ ثانٍ وضمٌ وأفتح أولاً تُصبُ إن ضُمّت . كلمة : « سعد » الأولى كانت الثانية منصوبة ، على اعتبارها توكيداً لفظياً ، أو مفعولاً به لفعل محذوف ، أو بدلاً ، أو عطف بيان ، أو منادى . . .

ثم قالوا : كيف تعرب توكيداً لفظياً مع اتصالها بما لم يتصل به المتبوع ( وتقدم مثل هذا الاعتراض في رقم ١ من هامش ص ٥٠٦ ) ومع اختلاف جهتي التعريف بينهما ؟ إذ تعريف المتبوع هنا بالعلمية ، أو بالنداء - على الخلاف في ذلك - وتعريف التابع بالإضافة ، لأنه لا يضاف حتى يجرّد من العلمية . . ؟ أجابوا : قد يكتفى في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف ، وإن اختلفت جهته ، وتباين المعرف ، أو اتصل به شيء ( راجع حاشية الخضرى عند البيت السالف . وستجىء الإشارة لهذا أيضاً في ج ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٠ ) وللبحث صلة بما سيجىء في القسم الأول من أحكام البذل - ص ٦٧٦ والقاعدة الهامة التي في ص ٦٧٩ وتختص بعدم اتصال البذل بعامله .

( ٣ ) المرادف هو : لفظ يؤدي معنى لفظ آخر تماماً ، ويخالفه في حروفه ، فن الأسماء الفضة واللجين - الذهب والتبر - . . . ومن الأفعال قعد وجلس . . . ومن الحروف : نعم وجير . . . ومن المرادف قولهم : أنت حقيق قَمِينٌ .. ومعنى كل من الكلمتين : جدير . ومن هذا النوع - عند الفراء - الحرفان : ما ، وأنَّ المصدريتان ؛ في قوله تعالى : « وإنه لحقٌ مثلٌ ما أنكم تنطقون . . » .

هي الدنيا تقول بِمَلءِ فيها حَذَارٍ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَغَدْرِي  
ومثال التوكيد اللفظي بالمرادف : الذهبُ التبرُّ نَحْتِيْ في صحارينا ... هذا ،  
وفي جميع صور التوكيد اللفظي وحالاته لا يصح تكرار اللفظ السابق ( وهو : المؤكّد ) ،  
أكثر من ثلاث مرات ؛ كقول الشاعر :

أَلَا حَبْدًا ، حَبْدًا ، حَبْدًا صديق تحملتُ منه الأذى  
وقول الآخر :

أَلَا ، يَا اسْلَمِي ، ثُمَّ <sup>(١)</sup> اسْلَمِي ، ثُمَّ <sup>(١)</sup> اسْلَمِي  
ثلاثَ تَحِيَّاتٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي <sup>(٢)</sup> ...

الغرض منه : الغرض من التوكيد اللفظي <sup>(٣)</sup> ؛ أمور ؛ أهمها :  
تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه ، أو سمعه ولكن لم يتبينه . وقد يكون الغرض  
التهديد ؛ كقوله تعالى في خطاب المعاندين بالباطل : ( كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ،  
ثُمَّ كَلَّا ، سَوْفَ تَعْلَمُونَ ) .

وقد يكون التهويل : كقوله تعالى : ( وَمَا أَدْرَاكَ <sup>(٤)</sup> مَا يَوْمُ الدِّينِ <sup>(٥)</sup> ؟  
ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ؟ » .

وقد يكون التلذذ بترديد لفظ مدلوله محبوب مرغوب فيه ، نحو : ( الصحة ،  
الصحة !! ، هي السعادة الحقّة الحقّة ) — ( الجنة الجنة !! ما أسعد من يفوز بها ) .  
— ( الأمّ ، الأمّ !! أعذب لفظ ينطق به القلب <sup>(٦)</sup> ) . .

( ١ ، ١ ) إذا كان التوكيد اللفظي جملة مكررة جاز أن تكون مسبقة بحرف العطف « ثم » أو  
« الفاء » وعندئذ لا يكونان حرفي عطف ، وإنما يخضعان للحكم الخاص بهذه الصورة ، وهو مدون في  
« هـ » من ص ٥٣٦ وهما مشبهان هذا البيت لمناسبة هناك .

( ٢ ) أي : وإن لم تتكلمي .

( ٣ ) الفرق بينه وبين التثنية موضع في الملاحظة الهامة ( رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ ) .

( ٤ ) ما أعلمك ؟ ما أخبرك ؟ — أدري : فعل ماض ، في هذا البيت وهي في الآيتين بعده توكيد  
لفظي لبعض الحروف والأسماء والأفعال والجمل ، فراجع الحكم في ص ٥٢٧ وص ٥٣٧ وما بعدهما .

( ٥ ) يوم الجزاء والحساب ، وهو يوم القيامة .

( ٦ ) وقد اقتصر ابن مالك فيما سبق على تعريف التوكيد بقوله :

وَمَا مِنَ التَّوَكُّيدِ لَفْظِيٍّ يَجِيءُ مُكْرَرًا : كَقَوْلِكَ : اذْرُجِي اذْرُجِي

أي : والذي هو لفظي من التوكيد يجيء مكرراً . . . فالتوكيد اللفظي عنده هو ما يجيء مكرراً سواء  
أكان تكراره باللفظ والمعنى معاً أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ .

هذا ، والأغراض السالفة هي أهم ما يميز التوكيد اللفظي بالمرادف من عطف البيان - كما سيجيء في بابه (١) . . .

\* \* \*

### أحكامه :

للتوكيد اللفظي أحكام تختلف باختلاف نوع المؤكّد ( المتبوع ) من ناحية أنه اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو جملة ، أو اسم فعل ، وتتلخص هذه الأحكام فيما يأتي ، ( والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظي ) ، ولا يختلف فيه نوع عن نوع ) :

١ - اللفظ الذي يقع توكيداً لفظياً ، ممنوع من التأثير والتأثير ، ( أى : لا تؤثر فيه العوامل ؛ - فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا غيره . . . ؛ فليس له موضع ، ولا محل من الإعراب ، مطلقاً - وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقاً ؛ فلا يحتاج لفاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ، أو غيره (٢) . . . ) وإنما يقال في إعرابه : « إنه توكيد لفظي لكذا . » ؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابي ، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو غير ذلك . . . ومن غير أن يكون له محل من الإعراب ، أو معمول . . . ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً ، أو جملة ، أو اسم فعل ؛ ففي مثل : إن الشمس إن الشمس قاتلة للجرائم ، تُعرب : « إن » الثانية « توكيداً لفظياً » ، وليس لها عمل ولا محل . كما تعرب « الشمس » الثانية « توكيداً لفظياً » وليس لها عمل ولا محل ، وليست معمولة . و « قاتلة » خبر « إن » الأولى ، التي لها العمل وحدها ، وهي التي تحتاج إلى الاسم والخبر ، دون الثانية .

(١) إيضاح الفرق بينهما في ص ٥٤٢ . وسيجيء في رقم ١ ، ٢ من هامش ص ٦٦٧ ما يفيد التشابه الظاهري - أحياناً - بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظي ، وطريقة التفريق بين كل منها .

(٢) سبق هذا الحكم لمناسبة أخرى في باب : « التنازع » ( ج ٢ ص ١٧٩ « د » م ٧٣ ) ويعارضه رأى آخر مدون هناك ، ثم بيان الفصيل في الأمر - وله إشارة أيضاً في ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠ - .

ويصح أن يقال — كما سيجيء<sup>(١)</sup> — : إن الشمس إنها قاتلة للجرائم .  
 فكلمة « إن » الثانية تأكيد لفظي لا عمل لها ولا محل ، و « ها » ضمير عائد  
 على الشمس ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ؛ فليس اسماً لـ « إن » ،  
 ولا غيرها ، ولا عاملاً ، ولا معمولاً لشيء مطلقاً ؛ وإنما هو مجرد رمز يحاكي<sup>(٢)</sup>  
 اسم « إن » الأولى ، ويعرب تأكيداً لفظياً له<sup>(٣)</sup> ... وهكذا كل رمز آخر يشبهه .  
 ومن الواجب مراعاة ما سبقت<sup>(٤)</sup> الإشارة إليه ، وهو : أن المؤكّد ( المتبوع )  
 لا يصح تكراره أكثر من ثلاث مرات .

ب — إن كان المؤكّد ( وهو : المتبوع ) اسماً :

( ١ ) فإن كان اسماً ظاهراً ( ومثله : اسم الفعل ) . فتوكيده اللفظي يكون  
 بمجرد التكرار ، نحو : النجومُ النجومُ معلقة في الفضاء ، والشمسُ واحدة  
 منها ، والأرضُ الأرضُ كالحصاة الصغيرة بين آلاف من الكواكب  
 الأخرى . فكلمة : « النجوم » الثانية ، وكذلك كلمة : « الأرض » الثانية —  
 تأكيد لفظي ، وكتاهما تضبط كالأولى ، لأنها تابعة لها في الضبط فقط ، من غير أن  
 يقال عن الثانية إنها مبتدأ ، أو خبر ؛ أو فاعل ، أو غيره مما له موقع إعرابي ...  
 ويستثنى من هذا الحكم الأسماء الموصولة ، فإنها لا تؤكّد تأكيداً لفظياً  
 إلا بإعادة لفظها وصلته معه ، فلا يجوز تكرار اسم الموصول وحده دون تكرار  
 صلته . نحو : الذي سَمَك السماء . الذي سَمَك السماء — قادر على دكّ عروش  
 الظالمين ...

هذا ، والأغلب أن الاسم الظاهر لا يكون توكيده اللفظي ضميراً — لما  
 سبق بيانه<sup>(٥)</sup> — .

( ١ ) في رقم ٣ من ص ٥٣٢ .

( ٢ ) يقولون في إعراب هذا إنه جاء بقصد محاكاة الاسم السابق ، فإمراد بالمحاكاة من الناحية  
 الإعرابية ؟ أم التوكيد اللفظي أم شيء غيره ؟ فإن كانت هي التوكيد اللفظي فكيف نوفق بينها وبين  
 ما نصوا عليه ( في هذا الباب — وغيره — ص ٥٢٤ ) من أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، إذ  
 الاسم الظاهر أوضح منه ، لعدم حاجته إلى مرجع يفسره ؟ أهذه الحالة مستثناة ، والقاعدة السالفة أغلبية ؟  
 نعم هذا الذي يفهم من كلام في حاشية ياسين على شرح التصريح في أول بحث : « التوكيد اللفظي » .  
 ( ٣ ) ومثله الضمير : « هم » في قوله تعالى : ( فهل الكافرين أمهلهم رويداً ) — انظر رقم ٢  
 من هامش ص ٥٢٥ — .

( ٤ ) في ص ٥٢٦ .

( ٥ ) في ص ٥٢٤ . وانظر رقم ٢ من هذا الهامش .

(٢) وإن كان المؤكّد (وهو المتبوع) ضميراً متصلاً - مرفوعاً ، أو غير مرفوع - فمن الممكن توكيده توكيداً لفظياً بضمير يماثله في معناه لافي لفظه ؛ فيكون توكيده بالضمير المنفصل المرفوع المناسب له في الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ نحو : أَرَأَيْتَ أَنْتَ<sup>(١)</sup> الخير وافي خاملاً - يُفْرَحُكَ أَنْتَ وصول الحق إلى صاحبه - هل لك أَنْتَ في عمل الخير فتُجَرِّعَ ؟ . ونحو : أَرَأَيْتَا أَنْتَما . . . أَرَأَيْتُمْ أَنْتُمْ . . . أَرَأَيْتَنِ أَنْتَنِ . . . (٢) في الأمثلة السالفة وقع الضمير المنفصل المرفوع ( أَنْتَ وفروعه ) ، توكيداً لفظياً لضمير قبله متصل ، مرفوع ، أو : منصوب ، أو مجرور ؛ وفي كل حالة من الثلاث يعرب الضمير « أَنْتَ » ، وفروعه - توكيداً لفظياً مبنياً على الفتح أو غيره ، ولا يقال فيه إنه مبنى في محلّ رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، إذ ليس للتوكيد اللفظي محلّ إعرابي ، لأنّ المحلّ الإعرابي لا يكون إلا للمبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو غيرها مما له موضع إعرابي لا يقوم على التوكيد اللفظي . ومن الضمير المرفوع المتصل ما هو بارز كالأمثلة السابقة ، وما هو مستتر كالفاعل لكل من الأفعال الآتية في قوله عليه السلام : « كُلُّ وَاشْرَبْ ، وَالنَّبَسُ فِي غير مَخِيلَةٍ<sup>(٣)</sup> وَلَا كِبَرٌ » . . . فكل فعل من هذه الأفعال له فاعل ضمير مستتر مرفوع ، تقديره : أَنْتَ . فإذا أُريدَ توكيد هذا الفاعل المستتر توكيداً لفظياً فتوكيده بالضمير المرفوع البارز « أَنْتَ » ، وهو غير الفاعل المستتر . فنقول : كُلُّ أَنْتَ ، وَاشْرَبْ أَنْتَ ، وَالنَّبَسُ أَنْتَ ، « فَأَنْتَ » الضمير الظاهر هو توكيد لفظي للمستتر ، ومثله قول الشاعر :

إِذَا مَا بَدَتْ مِنْ صَاحِبِ لِكَ زَلَّةٌ فَكُنْ أَنْتَ مُحْتَالًا لَزَلَّتْهُ عُدْرَا

فالضمير : « أَنْتَ » البارز توكيد لاسم : « كَانَ » المستتر ، وتقديره : أَنْتَ ، أيضاً . والضمير : « أَنْتَ » المؤكّد ، هو في أصله أحد ضمائر الرفع البارزة فحقه أن يُوكّد الضمير المرفوع فقط ، لكنه - على الرغم من هذا - يكون أحياناً

(١) وهذا كقوله تعالى (وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَقْدُمُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا) حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع : « هو » توكيداً لفظياً للضمير المتصل المنصوب ، وهو الهاء في آخر الفعل « تجددوه »

(٢) ومثل « هم » المؤكدة لواء الجماعة في قوله تعالى : ( وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ) .  
(٣) اختيال - كبر .

كثيرة توكيداً لفظياً لضمير غير مرفوع كما علمنا ، فيخالف بهذا ما يناسب أصله الأول ، ولكن هذه المخالفة مقبولة ، وقياسية قوية .

(٣) وإن كان المؤكّد ( وهو : المتبوع ) ضميراً متصلاً - مرفوعاً ، أو غير مرفوع - وأريد توكيده بضمير يماثله في اللفظ والمعنى معاً ، وفي الاتصال ، وفي النوع الإعرابي<sup>(١)</sup> - فلا بد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذي يتصل - مباشرة - بالمؤكّد ( المتبوع ) ، أى : أنه لا بد من تماثل الضميرين ( التابع والمتبوع ) في اللفظ ، وفي المعنى ، وفي الاتصال ، وفي أن يسبق كل ضمير منهما - مباشرة - لفظ يماثل الذى يسبق الآخر في نصّه ومعناه ، نحو : ( انساب حولى صوت غنائى ساحر ؛ فجعلت جعلت ، أسمع أسمع ، وأصغى إليه إليه ؛ فامتألت النفس سروراً ) . ولا يصح إعادة المؤكّد ( المتبوع ) وحده لأن هذا يخرج عن الاتصال .

ففي الأمثلة المذكورة أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ، وهو : « التاء » التى فى آخر الفعل الأول : « جعل » فأكدنا هذا الضمير بمثله فى كل ما أوضحناه ، وهو « التاء » الثانية التى هى كالأولى فى لفظها ، وفى أنها ضمير متصل ، للرفع ، مسبوق بفعل كالفعل الذى سبق المؤكّد ( المتبوع ) . وكذلك أريد توكيد الضمير المتصل المنصوب ؛ وهو : « الهاء » فى آخر الفعل الأول : « أسمع » فأكدناه « بالهاء » الثانية التى تماثله فى لفظه ، ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد فعل كالفعل الذى سبق المؤكّد ( المتبوع ) . وكذلك أريد توكيد الضمير المحرور ، وهو : « الهاء » التى بعد « إلى » الأولى ، فأكدناه بالهاء الثانية التى تماثله فى لفظه ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد حرف جو يماثل الحرف الذى قبل المؤكّد ( المتبوع ) تمام المماثلة . . . ( هذا ، وكل لفظ تكرر - بعد الأول - لا يكون له محل إعرابى كما سبق )<sup>(٢)</sup> . . . . .

(١) المراد : أن يكونا معاً من نوع واحد ، كأن يكونا من ضائر الرفع التى للتكلم ، أو التى للمخاطب ، أو الغائب ، مع ملاحظة أن الضمير الذى للتوكيد اللفظى لا يعرب شيئاً ، ولا محل له ، - كما شرحنا - .

(٢) فى « ١ » ص ٥٢٧ وما بعدها ، وفى توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً ، ووجوب أن يعاد معه عند توكيده الاسم الظاهر المتصل به - يقول ابن مالك :

وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وَصِّلَ

ثم يقول فى آخر الباب :

= وَمُضَمَّرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدْ انْفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

ولم يذكر ابن مالك بقية للتفاصيل .

(٤) وإن كان المؤكّد ( المتبوع ) ضميراً منفصلاً مرفوعاً أو منصوباً<sup>(١)</sup> فتوكيده اللفظي يكون بتكراره بغير شرط . ( أى : أن توكيده يكون بضمير مماثله لفظاً ومعنى ) فمثال المرفوع : أنت أنت مفطور على حب الخير . ومثال المنصوب : قول الشاعر :

وإيّاكَ إيّاكَ المِرَاء<sup>(٢)</sup> ، فإنه إلى الشرّ دعاء ، وللشرّ جالبُ

ويتضح من هذا أن المنفصل المنصوب لا يصح توكيده بالمنفصل المرفوع ، فلا يقال إيّاكَ أنت أكرمت ، ولأما أكرمت إلا إيّاكَ أنت ، على اعتبار كلمة : « أنت » للتوكيد في الصورتين .

ح- إن كان المؤكّدُ فعلاً - ماضياً أو مضارعاً<sup>(٣)</sup> - فإن توكيده اللفظي يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله<sup>(٤)</sup> ولا يكون للفعل المؤكّد ( التابع ) فاعل ؛ إنما الفاعل للأول ( المتبوع ) كقول أعرابي ، وقد سئل : أتقول الحق ؟ فأجاب : ( وهل يقول يقول غيري الحق ؟ وأنا من معشر أولد أولد الحق معهم ، ولم يفارقهم ) . فلفظة : « يقول » الثانية، ومثلها : « أولد » الثانية - لا محل لها من الإعراب .

د- وإن كان المؤكّد حرفاً :

(١) فإن كان حرف جواب<sup>(٥)</sup> - يفيد الإثبات أو النفي - فتوكيده اللفظي يكون بتكراره فقط ؛ كقول أعرابي لأخيه الحزين : ( فيم الأسف على مافات

(١) ولا وجود لضمير منفصل مختص بالجر .

(٢) المجادلة بالباطل .

(٣) أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله - في الأصح -

(٤) إذ لو تكرّر الفاعل مع فعله لخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيداً لفظياً إلى توكيده مع فاعله ، فتدخل المسألة في توكيد الجملة الفعلية كلها بجملة فعلية كاملة . ومن آثار هذا الفرق أن المضارع المنصوب أو المجزوم إذا أريد توكيده وحده توكيداً لفظياً وجب أن يكون المضارع الذي يؤكده منصوباً أو مجزوماً مثله ، ففي مثل : لم يتهاون الحازم ، ولن يهمل ... نقول : لم يتهاون يتهاون الحازم ، ولن يهمل يهمل ، يحزم المضارع : « يتهاون » الثاني ، تبعاً للأول ، وينصب المضارع الثاني : « يهمل » تبعاً للأول أيضاً . أما عند اعتبار الثاني مع فاعله هما جملة مؤكدة فلا يصح متابعتها للأول في الجزم ولا النصب ، وما يوضح هذا ماسيجي\* ( في ص ٦٤٥ ) من بيان الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية .

(٥) سيجي\* في الزيادة والتفصيل ( ص ٥٣٥ ) بيان يفيد أن هذا الحكم ليس مقصوراً على =

وليس على الأرض باق ؟ نَعَمْ نعم . ليس في طول الحزن إلا إطالة الشقاء ، واستدامة العذاب) . . . وقول آخر ، وقد سئل : لمَ تُحاذر فلاناً وهو يصادقك ؟ فأجاب : ( لا . لا . لا ؛ فليس المنافق بالصادق . ورب صداقة ظاهرة ، باطنها عداوة كامنة ، وهي أشد ضرراً ، وأعمق خطراً من العداوة السافرة ) . . .

(٢) وإن كان المؤكّد حرفاً غير جوابيّ وقد اتصل به ضمير - فتوكيد هذا الحرف لا يكون بتكراره وحده ، وإنما يكون بتكراره ومعه الضمير المتصل به . ويجب الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بفاصل مّا ؛ نحو : لك<sup>(١)</sup> لك منزلة الشقيق البار ؛ وبك بعد الله بك أستعين . . . وكقول الشاعر :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ<sup>(٢)</sup> . . . وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ  
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

(٣) وإن كان المؤكّد حرفاً غير جوابيّ - أيضاً - وقد اتصل باسم ظاهر فتوكيده اللفظي يكون بتكراره ومعه الاسم الظاهر ، أو ضمير هذا الاسم الظاهر ، - وإعادة الضمير أفصح - ، وفي الحالتين يجب الفصل بين الحرفين ؛ المؤكّد والمؤكّد . ويصح في الفصل الاكتفاء بذلك الاسم الظاهر ، نحو : ( إن العاقل الكريم ، إن العاقل الكريم ، أحرص على إمامة الحق من تنمية أسبابه ) أو : ( إن العاقل ، إن العاقل أحرص على إمامة الحق . . . ) ، أو : ( إن العاقل إنه أحرص على إمامة الحق . . . ) ومثل : ( آفة النصح أن يكون جِهَاراً ، فليت النصّح الحكيم ليت النصّح الحكيم لا يعلنه ) ، أو : ( ليت النصّح لا يعلنه ) ، أو : ( ليت النصّح لا يعلنه ) ، أو : ( ليت النصّح ليت لا يعلنه ) ومن أمثلة الفصل بالاسم الظاهر وحده قول الشاعر :

فتلك ولأهّ السوء قد طال ملكهم  
فحتّام<sup>(٣)</sup> حتّام العناء المطوّل ؟

= حروف الجواب وحدها ، وإنما يشمل بعض حروف أخرى .  
وحروف الجواب نوعان : ما يجاب به للموافقة على الشيء المستول عنه وأنه ثابت واقع ومحقق ، مثل نعم - أجل - جيّير - إى . . . ، وما يجاب به لبيان عدم الموافقة عليه ، وأنه غير واقع ، مثل لا - بلى .

( ١ ) قد فصلت الكاف الأولى بين اللامين . والأحسن أن يكون الفاصل لفظاً غير داخل فيما تكرر .  
( ٢ ) أكرهه وأبغضه ( قَلَى ، يَقْلِي - كرى يرى - وقْلَى يَقْلَى كَتَعِبَ يَتَعَبُ ، لغة ، بمعنى : كره يكره ) .

( ٣ ) أى : إلى متى . . ؟ والفاصل هو : « ما » الاستفهامية المجرورة ، التي حذفت « ألفها » وصلا .



ولو كان الحرف المؤكّد داخلا على مضاف ، فالحكم السابق أيضا فيتكرر المؤكّد ( المتبوع ) ومعه الاسم المضاف والمضاف إليه أو ضمير المضاف إليه : والأحسن إعادة الضمير مع الفصل بينهما في الحالتين . نحو : الكريم يود الكريم ، واللّئيم يودّ الناس على رجاء الفائدة . على رجاء الفائدة ، أو : على رجاء الفائدة على رجائها<sup>(١)</sup> . . .

( ٤ ) وإن كان المؤكّد حرفًا غير جوابي - أيضًا - وقد دخل على حرف آخر فالتوكيد اللفظي يكون بتكرار الأول مع ما دخل<sup>(٢)</sup> عليه . ومن أمثلة هذا دخول « يا » على « ليت » في قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

ويا ليتني ثم<sup>(٤)</sup> يا ليتني شهدت وإن كنت لم أشهد  
هذا ، وتوكيد الحروف توكيداً لفظياً على غير الوجه السالف ضعيف ، بل شاذ ، لا يصح القياس عليه ، كقول القائل :

إنّ إنّ الكريم يحلّم ما لم يرّين من أجاره قد أضيماً  
فقد تكرر الحرف : « إنّ » بغير فصل ولإعادة شيء . ومثل قول الآخر :  
حتى تراها<sup>(٥)</sup> وكانّ وكانّ<sup>(٦)</sup> أعناقها مشددات بقرن<sup>(٧)</sup>

( ١ ) في توكيد الحروف يقول ابن مالك :

كَذَا الْحَرْفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ ، كَنَعَمْ ، وَكَبَلَى

يشير بقوله : « كذا » إلى ما سبق في بيت قبل هذا من أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة الاسم الذي اتصل به . وكذا الحروف لا يعاد لفظها - إن كانت لغير الجواب - إلا بإعادة الاسم الظاهر المتصل بها - أو الضمير - ، أما حروف الجواب فتعاد وحدها . ثم ختم الباب ببيت سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب ( ص ٥٣٠ ) وهو قوله :

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

( ٢ ) إلا في مسألة يجيء بيانها في باب « البدل » - ص ٦٧٩ - حيث يصح إعادة حرف الجر ، وعدم إعادته ؛ طبقاً للتفصيل المدون هناك .

( ٣ ) هومالك بن أعين الحجازي ، المتوفى سنة ٢٤٨ هـ - كما في معجم الشعراء للمرزباني حروف اللعين ، ص ٢٦٨ . -

( ٤ ) انظر ما يختص بالعطف في ( ٥ ) ص ٥٣٦ .

( ٥ ) الضمير : للمطايا .

( ٦ ) أصلها : « كأن » المشددة الذون ، ثم خففت ذونها . ( ٧ ) بحبل .

فقد تكرر الحرف « كَأَنَّ » من غير إعادة شيء معه ، ولكن وجد فاصل بين الحرفين . وهو : « واو » العطف ، فكان الضعف هنا أخف منه في البيت السابق<sup>(١)</sup> . ومثل قول الآخر يشكو حاله وحال أتباعه :

فلا والله لا يُلْفَى<sup>(٢)</sup> لما بي ولا لِّلِمَا بهم أبداً دواء  
فقد تكرر الحرف اللام (لِلِمَا) بغير فصل ولا إعادة شيء . والتوكيد هنا واضح الثقل ؛ لأن الحرف فَرَدِيّ ؛ فتكراره مباشرة يزيد ثقله ويوضحه<sup>(٣)</sup> . وأخف منه في الثقل لاختلاف الحرفين مع منعهم إياه إلا في المسموع ، قول الشاعر :

فأصبحنَ لا يسألُنُهُ عن بَجَابِهِ أَصَعَدَ في عُلوِّ الهوى أم تَصَوَّبَا  
فقد أتى « بالباء » بعد « عَن » وهما يستعملان في معنى واحد ؛ إذ يقال سألت به ، وسألت عنه<sup>(٤)</sup> . والحق أن هذه الأمثلة ثقيلة ، فوق أن الدافع إلى أكثرها قد يكون الضرورة الشعرية . فاستبعادها أفضل .

( ١ ) سيجىء في الزيادة - ص ٥٣٥ - أن حرف العطف يعتبر من الفواصل المبيحة للتكرار مباشرة . لكن حرف العطف الفردي - كالواو والفاء - يعتبر مسوغاً مشوباً بالضعف . وإذا وقع حرف العطف فاصلاً في التوكيد صار مهملًا لا يعطف ، ولا أثر لوجوده غير الفصل - طبقاً للبيان الآتي في « هـ » من ص ٥٣٦ .

( ٢ ) لا يُلْفَى : لا يوجد .

( ٣ ) في كتاب معاني القرآن للفراء أمثلة متعددة لتكرار الحرف الفردي وغير الفردي ج ١ ص ٦٧ ( ٤ ) ومن المسموع اجتماع : « كى » و « أن » المصدرية وقبلهما « اللام » في مثل : عاوت الضعيف لكى أن تشيع المودة بين الناس ، فقد أجازوا أن تكون اللام جارة و « كى » جارة ، وتوكيداً لها . كما أجازوا أن تكون « كى » مصدرية ، و « أن » مصدرية وتوكيداً لها . وماسبق بالرغم من إباحته - غير مستحسن . وسيجىء التفصيل في ج ٤ باب إعراب الفعل .

. . . . .  
 . . . . .

## زيادة وتفصيل :

عرفنا أن توكيد الحروف الجوازية توكيداً لفظياً لا يتطلب أكثر من تكرار الحرف ، وأشرنا<sup>(١)</sup> إلى أن هذا الحكم ينطبق على بعض حروف أخرى ؛ فقد قالوا<sup>(٢)</sup> : لا يشترط شيء عند توكيد الحرف توكيداً لفظياً إن كان الحرف للجواب كقول الشاعر :

لا - لا - أبوح بحُبِّ بَنَّةٍ إنها أخذت على موثقاً وعهودا  
 وكذلك إن كان مفصّلاً من المؤكّد بسكّنة<sup>(٣)</sup> ؛ كقول الشاعر :

لَا يُنْسِكَ الْأَسَى نَأْسِيًّا ؛ فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا<sup>(٤)</sup>  
 أو : كان مفصّلاً بجملة اعتراضية ؛ نحو : إن - وأنت تعرف ما أقول -  
 إن شر الإخوان من يخذل أخاه عند الشدائد .  
 أو : كان مفصّلاً بعاطف<sup>(٥)</sup> كقول الشاعر :

لَيْتَ شَعْرِي !! هَلْ ، ثُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَمْ يَحُولُنْ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ ؟

( ١ ) في رقم ٥ من هامش ص ٥٣١ .

( ٢ ) راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضع .

( ٣ ) ترك الكلام .

( ٤ ) تحققت السكّنة في هذا البيت بالسكوت المؤقت الذي حصل بعد قراءة الشطر الأول ، وقبل البدء في قراءة الشطر الثاني .

( ٥ ) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٤ .

هـ - وإن كان المؤكَّدُ جملة اسمية أو فعلية جاز تكرارها بعطف صُورِيٍّ أو بغير عطف . والأكثر أن يكون بالعطف الصُّورِيٍّ ، وأن يكون العاطف المهمل هو الحرف « ثم » <sup>(١)</sup> - غالباً - . ومن الأمثلة قوله تعالى : ( كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ) ، وقوله تعالى : ( وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ) <sup>(٢)</sup> ... وقولهم للتَّيَّيِّ : ( الثَّوَابُ عَظِيمٌ ، الثَّوَابُ عَظِيمٌ ) . وللشَّيْ : ( الحساب عسير ، الحساب عسير ) .

ومما تجب ملاحظته أن العاطف هنا مهمل - لا يعطف مطلقاً ، فهو صُورِيٌّ ، أي : في صورة العاطف وشكله الظاهر ، دون حقيقته <sup>(٣)</sup> . .

ويجب ترك العطف بين الجملتين إذا أوقع في لبس ، نحو : عاقب الحاكم اللصوص ، عاقب الحاكم اللصوص ، فلو قلنا ؛ عاقب الحاكم اللصوص ثم عاقب الحاكم اللصوص - لوقع في الوهم أن العقاب تكرر ، وأنه مرتان ، إحداهما بعد الأخرى . مع أن المراد : مرة واحدة .

و - نعيد هنا ما قلناه في مناسبة سابقة <sup>(٤)</sup> ، وهو أن توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظي ، فيؤكد نفس عامله إن كان مصدراً مثله ، ويؤكد مصدر عامله الذي ليس بمصدر ، ليتحد المؤكَّد والمؤكَّد معاً في نوع الصيغة ؛ تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظي - ومنه التوكيد بالمصدر الذي نحن فيه - فمعنى

( ١ ) الأكثر أن العاطف هو « ثم » وليس بالواجب المتعين في رأى « الرضى » الذى يبيح محيى « الفاء » مكان « ثم » ؛ مستدلاً بقوله تعالى : ( أَوَّلَى لَكَ فَتَاوَلَى ... ) إذ التقدير عنده : ( أول لك فأول لك ) ؛ فكلمة : « أول » الثانية مبتدأ حذف خبره ، والجملة الاسمية من هذا المبتدأ وخبره المحذوف توكيد لفظي للجملة الاسمية التى قبل الفاء المهمله . أما غير الرضى فيوجب الاقتصار على الحرف : « ثم » ويقول إن الآية السابقة كاملة هى : ( أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ، ثم أول لك فأوَّلَى ) فإبعد الفاء جملة اسمية معطوفة عطفًا حقيقياً على الجملة الاسمية قبلها ، والجملة بعد الحرف « ثم » المهمل توكيد لفظي للجملة قبلها . ورأى الرضى أحسن .

( ٢ ) ومثل قول الشاعر - وقد سبق في ص ٥٢٦ - :

ألا يا اسلمى ، ثم اسلمى ، ثم اسلمى . . .

( ٣ ) كما سيحى في باب ، عند الكلام على : « الفاء » ، وكذا في ص ٥٧٨ و . . . عند الكلام

على : « ثم » .

( ٤ ) في باب ( المفعول المطلق ج ٢ ص ١٦٩ م ٧٤ ) عند الكلام على تقسيم المصدر بحسب

فائدته المعنوية .

قولك : عبرت النهر عبراً . . . هو : عبرت النهر ، أوجدت عبراً عبراً .  
وهذا رأى كثرة النحاة<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

حذف المؤكّد ( المتبوع ) في التوكيد اللفظي<sup>(٢)</sup> .  
لا يكاد يوجد خلاف في منع حذف المؤكّد توكيداً لفظياً ، لأن حذفه  
منافٍ - حقاً - لتكراره .

---

(١) لكن سيترتب على الأخذ بقولهم هذا صحة حذف المؤكّد في التوكيد اللفظي ، وهذا الحذف  
ينافي الغرض من التوكيد اللفظي . وفوق هذا فعامله محذوف أيضاً ؛ ففي الكلام حذف كثير . فهل يجاب  
بأنه مع حذفه ملاحظ يدل عليه العامل المذكور الذي يشاركه في الاشتقاق ، وهو : « عبرت » فهو محذوف  
كالمذكور - كما قالوا - ؟

(٢) هناك مسائل يحذف فيها عامل المصدر الذي يجيء المصدر لتوكيده . وقد انعقد الحذف  
بمبحث مستفيض ، عنوانه : حذف عامل المصدر . . . في المكان المناسب له ، وهو باب : « المفعول  
المطلق » ج ٢ ص ١٧٨ م ١٧٦ .

## المسألة ١١٧ :

## ج - العطف بنوعيه .

العطف نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق<sup>(١)</sup> ، وفيما يلي بيانهما :

## ( ١ ) عطف البيان .

نسوق بعض الأمثلة لإيضاحه :

(١) قال أحد المؤرخين : ( طَرَقَ الحَسِينُ بنُ عَلِيٍّ - رضى الله عنهما - باب سيد كريم في قومه ؛ هو : « امرؤ القيس الكلبى » ، وخطب بنته : « الرِّبَّاب » فرحب به أبوها ، وملاّت الفرحة جوانب نفسه ؛ لعلمه أن هذه المصاهرة ستربطه ببيت الرسول : « محمد » عليه السلام ، وتسجل له شرفاً خالداً على الأيام . . . وتمّ الزواج ، وأنجبت الرِّبَّاب ، فكان من ذريتها : الأديبةُ المتفكّهة « سَكِينَةُ » إحدى شهيرات النساء في الصدر الأول ، والتي قيل فيها<sup>(٢)</sup> :

كانت « سَكِينَةُ » تملأُ الدُّنيا ، وتهزأُ بالرواةِ  
رَوَتْ الحديثَ ، وفَسَّرَتْ آيَ الكتابِ البيناتِ  
( . . . . . )

فلو أن المؤرخ قال : طرق « الحسين » باب سيد كريم لتساءلنا: من هو « الحسين » ؟ ولشعرنا أن هذا الاسم - برغم أنه معرفة بالعلمية - يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتبيين يزيل عن حقيقة صاحبه ، وعن ذاته<sup>(٣)</sup> شائبة الإبهام ،

( ٢ ) القائل هو الشاعر : أحمد شوق .

( ١ ) سيجىء في ص ٥٥٥ .

( ٣ ) المقصود بصاحبه ، أو بذاته المستقلة ، أو بحقيقته ، شيء واحد ؛ هو : ذاته الأصلية بكيانها الحسى ، أو المعنوى ، لا الأوصاف العارضة التي تنظر على تلك الذات ، ولا يمكن أن تستقل بنفسها منفصلة عن تلك الذات . ( راجع إيضاح هذا في ص ٥٤٢ و ٥٤٣ وهامشهما ، وكذلك رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ ) .

إذ لا ندرى أهو الحسين بن علي ، أم غيره ؛ لا شتراك هذا الاسم بين أفراد متعددة ، كل منها يسمى : « الحسين » . لكن حين قيل : « الحسين بن علي » زالت تلك الشائبة بسبب كلمة : « ابن » الحامدة<sup>(١)</sup> التي وضحت المقصود ، وعينت المراد ، والتي معناها هنا معنى : « الحسين » ؛ لأن « الحسين » المقصود هو « ابن علي » ، « وابن علي » المقصود هو : « الحسين » فالمراد من الكلمتين ذات واحدة ، ولكن الثانية أوضحت الأولى — كما قلنا — مع أنها تخالفها لفظاً ، لا معنى وذاتاً .

وكذلك خطب : « بنته » فإن كلمة : « بنت » هنا معرفة ؛ بإضافتها إلى الضمير ، لكنها — بالرغم من تعريفها — مُعْشَّاة بشيء من الشيوع والإيهام يجعلنا لاندري حين نسمعها : أي بنات الرجل هي ؟ أتكون ذات « الرِّبَاب » أم ذات غيرها ؟ ... فلما قال : « الرباب » — تحدد الغرض ، وتعينت ذات واحدة دون غيرها ؛ بسبب كلمة : « الرباب » الحامدة التي أزال الإيهام ، وأوضح المراد ، وبينته بمعناها الذي هو معنى : « البنت » ؛ لأن حقيقة البنت المقصودة هنا في الكلام هي حقيقة « الرباب » وذات « الرباب » المقصودة هي ذات البنت التي يدور بشأنها الكلام . فهما مختلفتان لفظاً ، مع اتفاقهما معنى وذاتاً .

ومثل هذا يقال في كلمة « الرسول » السالفة . فها حقيقة الرسول المراد ؟ وماذاته ؟ إن كلمة : « الرسول » — برغم تعريفها هنا « بَالٌ » تحتاج إلى تعيين أكمل وإيضاح أشمل ؛ لانطباقها على عدد من الأفراد . فلما جاء اسم : « محمد »<sup>(٢)</sup> تم به التعيين الذاتي ، وزال ما قد يحوم حول مدلول « الرسول » من شيوع وإيهام ؛ بفضل كلمة : « محمد » التي عينت ذاته ؛ لأنها بمعناها تماماً ، والمراد منهما ذات واحدة .

ومثل هذا كلمة : « الأدبية » . فهذه الكلمة — برغم تعريفها هنا « بَالٌ » — لا تدل دلالة دقيقة على ذات واحدة معينة دون غيرها ، وإنما تصدق على أدبيات متعددة ، فلما جاء بعدها كلمة بمعناها ، هي : « سَكِينَة » الحامدة تركز المراد : في ذات أدبية واحدة معينة ، لا ينصرف الذهن إلى سواها ، وهي الذات

(١) غير المشتقة .

(٢) وردنا في مناسبات مختلفة أن المشتق إذا صار علماً دخل في عداد الأسماء الحامدة ، وخضع لأحكامها وحدها .

المقصودة التي تدل عليها كل واحدة من الكلمتين .

فلنحظ مما سبق أن كل كلمة من الكلمات التي عرضناها ( وهي : « ابن » — الرباب — محمد — سَكِيَّة . . . ) جامدة ، قد أزلت عن المعرفة التي قبلها ما يشوبها من غموض ، وشيوع ، وأوضحت المقصود منها إيضاحاً لا يكاد يترك أثراً لإبهام أو اشتراك ، وهي في الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفة دون لفظها فدلوهما ذات واحدة ، بالرغم من اختلاف لفظهما .

( ٢ ) كتب أحد الأدباء إلى خطيب :

( عرفتك قبل اليوم عذب الكلام ، حلّو الحديث ، وسمعتك الليلة خطيباً بارعاً عبقرياً . . . ولقد أصغيتُ إلى ما قلت ؛ فإذا كلمةٌ ، « خطبةٌ » استهوت الأفتدة ، وأداءً ، « تمثيل » خلّب الألباب ، وجرّسٌ ، « نغمٌ » جسّم المعاني ، وكشف للعيون دلالات الألفاظ ؛ حتى كدنا نراها بيننا تروح وتغدو . . ) .

فلو أن الكاتب كتب : « أصغيت إلى ما قلت فإذا « كلمة » . . . » لذهبت بنا الظنون ، مذاهب عدة في الذات المرادة من هذه الكلمة المصوغة بصيغة النكرة . أهى ذات كلمة واحدة ؟ أهى شعراً أم نثر ؟ أخطبة أم مقالة . . . ولكن الكاتب أزال كثيراً من الظنون حين قال بعد ذلك : « خطبة » ومعناها هنا ، والمراد من ذاتها هو معنى : « كلمة » وذاتها ؛ فتحدّد المراد من : كلمة بعض التحديد ، وحُصِرَت النكرة في دائرة أضيق من الدائرة الأولى الواسعة الإبهام والشيوع ، وصارت النكرة مختصة بعد أن كانت مطلقة كاملة الإبهام والشيوع . وكذلك كلمة : « أداء » ؛ فإنها نكرة مطلقة ، قد يراد منها ذات الأداء البلاغي في تكوين الأسلوب ، أو : ذات الأداء في الثبات ، وعدم الاضطراب ، أو : ذات الأداء في استيفاء المعاني . . . أو . . . فجاءت بعدها كلمة : « تمثيل » التي هي بمعناها هنا ، فحددت — بعض التحديد — المراد من حقيقة الأداء وذاته ، وقللت الاحتمالات في فهم المراد من تلك النكرة ، أو : بعبارة أخرى : خصّصتها ، وقيدت شمولها بعض التقييد . ومثلها كلمة : « نغم » بعد النكرة : « جرّس » .

فكل كلمة من الثلاث : ( خطبة — تمثيل — نغم ) — وأمثالها — هي كلمة



جامدة ، وقد خَصَّصَت النكرة التي قبلها بعض التخصيص ، وحددت شيوعها وإبهامها بعض التحديد . وهي في الوقت نفسه بمعناها ، دون لفظها ؛ فالمراد منهما ذات واحدة . وكل واحدة من هذه الثلاث ، ومن الأربعة التي سبقتها في المثال الأول — ونظائرها — تسمى : عطف بيان ، ويقولون في تعريفه :

إنه تابع <sup>(١)</sup> بجامد — غالباً — يخالف متبوعه <sup>(٢)</sup> في لفظه <sup>(٣)</sup> ، ويوافقه في معناه المراد منه الذات <sup>(٤)</sup> ، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة ، وتخصيصها <sup>(٥)</sup> إن كان نكرة <sup>(٦)</sup> ...

\* \* \*

(١) ولابد في هذا التابع : ( عطف البيان ) أن يكون اسماً ظاهراً ؛ — كما يأتي في رقم ٢ ، وطبقاً للبيان الآتي في ص ٥٥٠ . وقد سبق شرح معنى « التابع » وبيان أحكامه العامة وترتيبه مع نظرائه ... أول باب النعت ، ( ص ٤٣٤ ) . ومن أحكامه المدونة هناك جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشيء مما أوردناه مفصلاً ، بشرط — ألا يكون المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقاً — كما أشرنا هناك ، وكما هو مبين تفصيلاً في موضعه الخاص ج ١ م ٢٧ ص ٣٤١ — .

(٢) والصحيح أن متبوعه لا يكون ضميراً ؛ فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلاً . وليس عطف بيان — كما سبق في رقم ١ ، وكما سيجيء في رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣ ، وفي ص ٥٥٠ — .

(٣) لابد من المخالفة اللفظية ؛ فاو اتحد اللفظ ومعنى لم يصلح أن يكون عطف بيان ؛ لأن الشيء لا يوضح نفسه ، ولا يبينها .

(راجع حاشية الصبان ج ٣ عند آخرييت في باب : « تابع المناهى » . وستجيء إشارة لهذا في ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠ ) .

(٤) لأن معناه ومدلوله هو الذات نفسها لا أمر عرضي طارئ عليها — كما أوضحنا في ص

٥٢١ و ٤٢٣ —

(٥) سبق في أول باب النعت — ص ٤٣٨ — وفي غيره معنى إيضاح المعرفة ، وتخصيص النكرة ، بما ملخصه أن المعرفة تدل على معين . ولكنها — بالرغم من ذلك — قد يصحبها شيء من الشيوع بسبب تعدد مدلولها . فأحمد ، ومحمد ، وعلى ، والنافعة ... معارف ، لكن مدلول كل منها متعدد يحتاج أحياناً — إلى ما يزيل عنه الإبهام والشيوع ، ويوضح المراد دون غيره . وهذا هو : « الإيضاح والموضح » . أما النكرة فمدلولها شائع كامل الشيوع . نحو رجل ، طائر ، حيوان ... فايحيى لتحديد شيوعها وتقليله يسمى : « المخصص » إلا أن الإيضاح والتخصيص يكونان في النعت بأمور معنوية عرضية طارئة على الذات ، دون الذات نفسها ، بخلافهما في عطف البيان ؛ فينصبان على الذات نفسها — كما شرحنا ، وكما سيجيء هنا ، ثم في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ —

(٦) وقد يكون للمدح مثل : « البيت » في قوله تعالى : ( جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً

للناس ... ) .

## أوجه التشابه والتخالف بين عطف البيان <sup>(١)</sup> والتوابع الأخرى :

من التعريف السابق يتبين أن عطف البيان يشبه بعض أنواع النعت الحقيقي في إيضاح المتبوع أو تخصيصه ، على الوجه المشروح في باب النعت ( وقد يشبهه في القطع ) — كما أسلفنا — والفارق بينهما أن النعت الحقيقي لابد من اشتاله على ضمير مستتر يعود على المنعوت ، وأن الغالب على النعت الحقيقي : « الاشتقاق » وأنه لا يوضح ولا يخصص الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليها مباشرة ، وتكون هي المرادة منه ، وإنما يوضح منعوته بصفة عرضية وأمر طارئ على الذات ، كالفهم ، والحسن ، والطول ، والقصر . . .

أما عطف البيان فإنه يوضح أو يخصص الذات نفسها ، لا بأمر عرضي طارئ عليها <sup>(٢)</sup> : وإنما بلفظ يدل عليها مباشرة وهو عين معناها ، فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التي تطرأ على الذات وتوصف بها . ولهذا يغلب أن يكون عطف البيان جامداً — أى : غير مشتق — فيكون كالعلم المجرد ، والكنية . فلا ضمير فيه ؛ لأن الغالب عليه الحمد — كما سبق — ومن الجائز ألا يتحقق فيهما هذا الفارق الأغلب إذ يصح — بقلة — وقوع النعت جامداً مؤولا بالمشتق ، ووقوع عطف البيان مشتقاً ، ولكن الأولى مراعاة الأغلب الأنصح .

كما يتبين أن عطف البيان قد يشابه التوكيد اللفظي بالمرادف في بعض الصور مثل : ( تَبْرُ ذَهَبٌ ) في أن كلا منهما كتبوعه في معناه ، دون لفظه . إلا أن الغرض من عطف البيان هو : الإيضاح أو التخصيص <sup>(٣)</sup> . أما الغرض من التوكيد اللفظي — بتكرار اللفظ أو مرادفه — فأمر آخر ، أوضحناه في باب <sup>(٤)</sup> ، وعلى

(١) إذا كان المتبوع كنية لوحظ في عطف البيان ما سبقت الإشارة إليه في « أ » من ص ٤٢٩ .

(٢) سبقت الإشارة الموضحة لهذا في النعت في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ — .

(٣) بمعناها السالف في رقم ٥ من هامش الصفحة الماضية ، والذي سيجيء أيضاً في رقم ٢

من هامش ص ٥٤٤ ( وراجع ص ٧١ ج ٣ من شرح المفصل ) .

(٤) ص ٥٢٥ ، وبينهما فروق أخرى سيجيء في ص ٥٥٠ منها أن عطف البيان لا يكون

فعلا ولا جملة . . . وغير هذين مما سذكروه . . .

ملاحظة هذا الغرض الذى تدل عليه القرائن يتعين أحدهما فى موضع لا يصلح له الآخر .  
 أما المشابهة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل <sup>(١)</sup> (من ناحية معناهما ، وإعرابهما ، وقطعهما <sup>(٢)</sup> وجمودهما ، دون لفظهما) . فغالبة <sup>(٣)</sup> ، ويصح  
 فى أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا  
 التغيير - كما سيحىء فى باب البدل - نحو : ما أعجب ملكة النحل ؛  
 (العسوب) . تدبير مملكتها بحزم ومهارة ، وتراقب رعيتهما بيقظة واهتمام ،  
 ولا تستقر فى قصرها (خلكتيها) ، إلا فترات قصيرة للراحة والهدوء .  
 فكلمة : « العسوب » ، عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من النحلة ،  
 وكلمة : « خلية » عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من : قصر <sup>(٤)</sup> . . . . .

### حكم عطف البيان :

عطف البيان تابع يطابق متبوعه <sup>(٥)</sup> فى أربعة أمور محتومة <sup>(٦)</sup> ، ولا بد أن يكون  
 اسماً ظاهراً <sup>(٧)</sup> فى جميع أحواله :  
 أولها : فى ضبطه الإعرابى ( من ناحية الرفع ، والنصب ، والجر ) . ويجوز  
 فيه القطع <sup>(٨)</sup> ؛ كالنعت .  
 وثانيها : فى تعريفه وتنكيره <sup>(٩)</sup> .

- 
- ( ١ ) وهو الذى يكون فيه التابع مطابقاً فى المعنى لمتبوعه تمام المطابقة . . مع اختلافهما لفظاً -  
 فى الغالب - كما سيحىء فى بابيه . وتفصيل الكلام عليه فى ص ٥٤٦ .  
 ( ٢ ) مع مراعاة ما يختص بقطع البدل ، وسيحىء فى « هـ » من ص ٦٧٧ .  
 ( ٣ ) راجع التحقيق فى ص ٥٤٩ ، ٥٥٠ .  
 ( ٤ ) نعيد هنا ما سبقت الإشارة إليه ( فى رقم ١ من هامش ص ٥٢٧ ) وهو أن التشابه الظاهرى  
 قد يقع - أحيانا - بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظى طبقاً للبيان الآتى فى رقمى  
 ٢ ، ١ من هامش ص ٦٤٣ وفيهما طريقة التفريق .  
 ( ٥ ) ويلاحظ ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤١ وما سيحىء فى ص ٥٥٠ وهو أن متبوعه لا يكون  
 ضميراً - فى رأى الأصح - فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلا - وسيحىء هنا أيضاً - .  
 ( ٦ ) وتجرى عليه فوق ذلك جميع الأحكام العامة المشتركة التى تجرى على التوابع الأربعة والى  
 سبقت الإشارة لها فى هامش ص ٤٣٤ م ١١٤ .  
 ( ٧ ) راجع الملاحظة الخاصة ببيان هذا فى ص ٥٥٠ .  
 ( ٨ ) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٥٠٢ أما بيان القطع وأحكامه فى ص ٤٨٦ و ٤٨٨ .  
 ( ٩ ) الصحيح أن هذا هو الأغلب ، إذ عطف البيان قد يكون نكرة كالمستوع ، ومن أمثلته قوله =

وثالثها : في تذكيره وتأنيته .

ورابعها : في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه .

أى : أنه لابد أن يطابقه في أربعة أمور من عشرة<sup>(١)</sup> . . . كما في الأمثلة التي سلفت<sup>(٢)</sup> . . . وقد يقع عطف البيان بعد أى ( بفتح الهمزة

= تعالى : ( يوقدُ من شجرةٍ مباركةٍ زَيْتُونَةٍ ... ) ؛ وقوله تعالى : ( وَيُسْقَى من ماءٍ ، صديدٍ ) ويصح تخالفهما تعريفاً وتذكيراً بشرط أن يكون التابع هو المعرفة ، ليتحقق الغرض من « عطف البيان » وقد نص على صحة التخالف بعض النحاة - ومنهم الرضى ، كما جاء في « الصبان » آخر هذا الباب - ولكنهم لم يقيدوا المخالفة بتعريف التابع أو تخصيصه ، وهذا الإطلاق غير مفهوم ، إلا عند من يقول : « إن النكرة تخصص متبوعها » والتخصيص نوع من البيان والإيضاح - طبقاً للبيان الذى يجيء في رقم ٢ من هامش الصفحة التالية . غير أن تمثيل الرضى ، هناك ( فيما نقله عنه الصبان لجواز وقوع عطف البيان نكرة ) قد يدل على أنه يقصد النكرة المختصة . وهذا هو الأحسن . ويؤيده ماورد في حاشية « ياسين » في باب « البدل » عند الكلام على منع بدل الاسم الظاهر من الضمير بدل كل من كل ؛ بحجة نقصان الاسم الظاهر في تعريفه عن الأول ( المتبوع ) حيث قال مانصه : ( أما نقصان تعريف الثانى عن تعريف الأول فلا يضر ؛ كما في إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة ؛ نحو : مررت بمحمد رجل عاقل ، إذ رب نكرة تفيد مالا تفيد المعرفة ، وإن اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خات عنها النكرة ) ١ هـ . ويلاحظ أن التمثيل جاء بنكرة مختصة ، وأن الكلام خلا من النص على اشتراط اختصاصها ، كما يلاحظ أن الرأى السالف أحد آراء متعددة أشرنا إليها في هامش ص ٥٦ ؛ حيث يصح في المثال الذى عرضه « ياسين » أن يكون عطف بيان ، وأن يكون غير ذلك ؛ طبقاً لما هودون هناك .

( ١ ) العشرة هي : علامات الإعراب الثلاث - التعريف والتذكير - التذكير والتأنيث - الأفراد والتثنية والجمع .

( ٢ ) فيما سبق من تقسيم العطف إلى نوعين يقول ابن مالك في أول باب خاص عقده بعنوان : العطف .

العُطْفُ . إمَّا ذو بيان ، أو نسق والغرض الآن - بَيَانٌ مَا سَبَقَ

انظر الكلام على معنى « أو » المراد منها « إمَّا » في ص ٦١٥ - .

والذى سبق في التقسيم هو « ذوالبيان » أى : صاحب البيان ويقول في تعريفه :

فلو البيان تابعٌ شبهُ الصِّفةِ حقيقةُ القَصْدِ به مُنْكَشِفَةٌ

يريد : أن عطف البيان تابع ، يشبه الصفة ( النعت ) فليس هو الصفة ؛ لأن بينهما فوارق متعددة ، منها : أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ، ويكشف ذاته المقصودة . أما النعت فيبين معنى عارضاً في متبوعه ، أو في سببه ، ففى مثل « كلمت الرجل العالم » - تبين كلمة : « العالم » ، ( وهى : النعت ) معنى من المعانى العارضة التى تتصف بها ذات العالم ، فقد تتصف بالعالم ، أو : بالأدب ، أو : بالاختراع . . . أو . . . أما عطف البيان فلا يبين صفة من الصفات التى تطرأ على الذات ، وإنما يبين الذات نفسها . سواء أكانت ذاتاً حسية . أم معنوية ؛ أى : يبين ما يسمى =

وسكون الياء) ، التي هي حرف تفسير<sup>(١)</sup> ، فلا يتغير من حكمه شيء ؛ نحو :  
هذا الخاتم لُجَيْنٌ ، أى : فضة . وفي هذه الصورة يتعين عطف البيان  
أو بدل الكل ؛ إذ لا يقع سواهما بعد : « أى » التفسيرية .

\* \* \*

= حقيقة الشيء ، ومادته الأصلية - كما شرحناها من قبل - في ص ٥٤٢ - فنقول كلمت الرجل ، إبراهيم  
فكلمة : « إبراهيم » بينت ذات الرجل ، وحقيقته الأصيلة ، لا وصفاً طارئاً من أوصافه ، ولذا تسمى  
« عطف بيان » ، لأنها بينت الحقيقة المقصودة ، أو ذات الحقيقة ، ثم قال في حكمه :

فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْمُ وَلِي

أى : أعطه من موافقة الأول ( المتبوع ) مثل ماتولاه النعمت من موافقة منعوته ، وهو الأمور  
السابقة . ( فعنى : أولينه : أعطه ، ومعنى : ولي : تولى وأخذ ) ، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه  
يتماثلان تعريفاً وتنكيراً ، وأنها يكونان من هذا النوع ، أو ذاك ، ولا يقتصران على أحدهما :

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول : إن عطف البيان لا يكون إلا معرفة ؛ بحجة أن الغرض  
منه البيان والإيضاح ، وهما من شأن المعرفة لا النكرة ؛ إذ النكرة مجهولة ، والمجهول لا يبين المجهول  
وأن ماتولاه من التكرات عطف بيان فليس به ؛ ولكنه بدل كل من كل . . . . . والرأى الراجح  
المقبول أنه يكون نكرة أيضاً ، لأن النكرة تخصص متبوعها ، والاختصاص نوع من البيان والإيضاح .  
كما سبق في رقم ٤ من الهامش السابق ؛ فعندهم أن الاختصاص قد يبينه ويوضحه ما ليس بأخص . هكذا  
يقولون . وهو مقبول أحياناً لانطباقه على بعض الصور الواردة والأساليب الصحيحة ؛ مثل :  
« يا إحصانُ رجلٌ » إذا كان « إحصان » - أو ما مثله علم من الأعلام المشتركة بين الذكور والإناث ،  
فلو لم يذكر بعده كلمة : « رجل » التي توضح ذاته لوقع لبس في حقيقة ؛ أهو رجل أم امرأة . . . أو . . .

( ١ ) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ ورقم ٤ من هامش ص ٥٤٧ - ويصح إعراب ما يقع بعد  
« أى » التفسيرية « بدل كل » إلا في المسائل التي يفرقان فيها ( وسيجىء في باب البذل ) .

وقد يتعين أن يكون ما بعد « أى » بدلا وليس عطف بيان ، ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه  
ضميراً - ( كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٢ وفي رقم ١ من هامش ص ٥٤٣ وكما سيجىء في  
ص ٥٣٣ - ) فإذا وقع المتبوع ضميراً وجب إعراب التابع بدلا ، لا عطف بيان . ( راجع حاشية ياسين  
في باب النسب عند الكلام على النسب إلى ماحذفت فاؤه ، أو عينه . . . ) .

« ويقول صاحب المغنى » عند الكلام عليها مانصه الذى نقلناه - في رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ -  
وهو : ( وتقع تفسيراً للجميل أيضاً ؛ كقول الشاعر :

وتربيتني بالطرف ، أى : أنت مذنب .. اه : والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب .  
النحو الوائى - ثالث

## الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل من الكل<sup>(١)</sup> :

أشرنا<sup>(٢)</sup> إلى أن المشابهة غالبية بين عطف البيان وبدل الكل من الكل ، في ناحية معناه ، وإعرابهما ، وقطعهما<sup>(٣)</sup> ، وجمودهما ، دون حروفهما ، والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق ، لا غالبية ؛ إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم ، فمن الخير توحيدهما ، لما في هذا من التيسير ، ومجازاة الأصول اللغوية العامة . أما الرأي الذي يفرق بينهما في بعض حالات فرأى قام على التخييل ، والحذف ، والتقدير ، من غير داع ، ومن غير فائدة ترتجى . ومن السداد إهماله وإغفاله<sup>(٤)</sup> . . .

على أنا نشير هنا إلى بعض الصور التي يتحتم فيها العطف البياني بناء على ذلك الرأي ؛ ويمتنع بدل الكل ، ، مُرَدِّدين بعد ذلك عدم الالتفات إلى الرأي السالف . منها<sup>(٥)</sup> :

(١) أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، منصوباً ، والمتبوع منادى ، مبنياً على الضم مثل : يا صديقُ علياً<sup>(٦)</sup> . فيجب عندهم إعراب : « عليا » عطف بيان ، ولا يصح إعرابه بدل كل ؛ لأن البدل لا بد أن يلاحظ معه في التقدير تكرار العامل الذي عمل في المتبوع ، بحيث يصح أن يوجد هذا العامل قبل التابع وقبل المتبوع معاً ، من غير أن يترتب على هذا التكرار فساد في المعنى ، أو مخالفة لضابط نحوي . فإن ترتب عليه فساد لم يصح إعراب الكلمة « بدل

(١) قد يكون من المستحسن تأخير مبحث الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل إلى ما بعد الانتهاء من البدل ، ولكننا في التقديم سايرنا ابن مالك حيث تعرض لهذا الارتباط وللمازاة في باب عطف البيان .

(٢) في ص ٥٤٣ . وانظر ص ٥٤٩ و ٥٥٠ .

(٣) انظر ما يختص بقطع البدل في « ه » ص ٦٧٧ .

(٤) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٣ حيث الرأي السديد لبعض الثقات .

(٥) انظر الزيادة والتنصيل - ص ٥٤٩ - حيث بيان الضابط العام الذي يشمل كل الصور

الممنوعة عندهم .

(٦) وهذا الإعراب بالنصب جائز في النداء - بشروط تذكر في بابه ، ج ٤ - على اعتبار

« علياً » - المنصوبة عند استيفاء الشروط - تصلح « بدلا » من كلمة « صديق » المبنية لفظاً ، المنصوبة

محلا ؛ لأنها منادى مبني على الضم في محل نصب .

كل « ووجب الاختصار على إعرابها » عطف بيان « فقط . وهذا معنى قولهم : « إن البدل على نية تكرار العامل » . فتقدير الكلام في المثال السالف : يا صديق يا عليا ؛ بتكرار العامل ، وهو « يا » ووجوده قبل المتبوع حقيقة ، وقبل التابع تخيلا . وهذا التكرار يؤدي إلى خطأ النصب في كلمة « عليا » المذكورة ، لأنها في التخييل : منادى مفرد علم ؛ فيجب بناؤها على الضم ؛ طبقاً لأحكام المنادى ، ولا يجوز نصبها . إلا على اعتبارها عطف بيان <sup>(١)</sup> ؛ لأن عطف البيان لا يلاحظ فيه تكرار العامل ، ولأنه مقدّر قبل التابع ، وإنما يكتفى بوجوده قبل المتبوع فقط . فأعراب الكلمة المذكورة : (علياً) بدلا ، يؤدي عندهم إلى فساد نحويّ يجب توقيه ، بالعدول عن البدل إلى عطف البيان ، أو غيره إن أمكن .

(٢) أن يكون التابع خالياً من « أل » ، والمتبوع مقترناً بها مع إعرابه مضافاً إليه ، والمضاف اسم مشتق ، إضافته غير محضة <sup>(٢)</sup> ؛ نحو : نحن المكرمو النابعة هند ؛ فيجب - عندهم - إعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وملاحظة وجوده قبل التابع كوجوده قبل المتبوع ، - كما أسلفنا - وعلى هذا يكون الأصل المتخيّل للمثال هو : نحن المكرمو النابعة ، المكرمو هند ، فلو أعربنا كلمة : « هند » التي في المثال الأصلي بدلاً لأدى الإعراب إلى فساد ؛ هو : أن يكون المضاف مشتقاً مقترناً « بأل » ، والمضاف إليه غير مقرون بها ؛ لأن الإضافة غير محضة ؛ يمتنع فيها مثل هذا ، إلا بوجود بعض المسوغات <sup>(٣)</sup> التي تصححها . والجملة هنا خالية من كل مسوغ - في رأيهم - .

ولاسبيل عندهم للفرار من الفساد إلا بإعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا ؛ إذ عطف البيان لا يشترط فيه صحة تكرار العامل <sup>(٤)</sup> . . .

(١) وهو نصوب مراعاة لحل المنادى المتبوع ، لأن كلمة : « على » مبنية على الضم في محل نصب - كما قلنا .

(٢) سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها في هذا الجزء ( ص ١ و ٣ . وما بعدها ) .

(٣) سبق بيان هذه المسوغات في ص ١٢ .

(٤) وفي صلاحية عطف البيان لأن يكون « بدل كل من كل » إلا في صورتين السالفتين - وأشباههما - يقول ابن مالك :

هذا رأى المانعين . وفيه ما فيه من إرهاب وتعمير بغير طائل ؛ لأن المعنى واضح على البدلية ؛ كوضوحه على عطف البيان ، وليس أحدهما أبلغ من الآخر ، ولا أكثر تداولاً واستعمالاً ، ولا مخالفاً لأصل لغوى واقعى . فقيم الحذف ، والتقدير ، والنية ، والملاحظة . . . ؟ وبخاصة مع ما سجله النحاة فى هذا الباب - وغيره - من أنه قد يغتفر فى الثانى ما لا يغتفر فى الأوائل ؛ أى : قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع<sup>(١)</sup> . وذكروا لتأييد هذا أمثلة كثيرة فصيحة . فليس من ضرر مطلقاً ألا يصلح العامل فى بعض المواضع لوقوعه قبل التابع ، كهذا الموضع . إنما الضرر فى عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده . فلم العناء ؟ وقيم التعمير ؟

= وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوٍ : يَا غَلَامُ يَغْمَرُ  
وَنَحْوٍ : بَشَرٌ تَابِعَ الْبَكْرَى . وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضَى

يريد : أن عطف البيان يصلح للبدلية فى غير الصورة التى تشبه فى تركيبها : يا غلامُ يعمر - علم شخص - والألف الأخيرة زائدة للشعر - ) حيث وقعت « يعمر » منصوبة مراعاة لحل المنادى المبني على الضم فى محل نصب . فلو أعربت : « يعمر » بدلا - لكان التقدير : يا غلام يا يعمر ؛ على نية تكرار العامل ؛ فتنصب الكلمة مع أن نصبها مع ندائها غير جائز ؛ فيتعين إعرابها عطف بيان ، فراراً من هذا الخطأ .  
ويشير إلى المسألة الثانية بكلمة « بشر » التابعة لكلمة : « للبكرى » فى قول الشاعر « المزار الفقمى » :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرَى بَشَرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا

فالتابع هو : « بشر » والمتبوع هو : « البكرى » المضاف إليه ، المقترن « بأل » والمضاف الذى إضافته غير محضة هو : التارك ( من إضافة الوصف لمفعوله ) فيتبين عندهم إعراب كلمة : « بشر » ، عطف بيان ، إذ لو أعربت « بدلا » لكان التقدير على نية تكرار للعامل هو : « أنا ابن التارك للبكرى ، التارك بشر » ، فيضاف الوصف المقرون بأل إلى غير المقرون بها وغير للصالح هنا ، وأن يكون مضافاً إليه . وهذا غير جائز فى الإضافة غير المحضة . وللفرد من هذا تعرب عندهم : « بياناً » .

( ١ ) راجع حاشية الأمير ج ١ فى الكلام على الحرف : « رب » وجوب تنكير مجروره . وكذلك « المجمع » ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على : « لدن » ، والصبان : ج ٤ - باب عوامل الجزم - عند الكلام على نزع فعل الشرط والجواب ، بل إن الصبان ( ج ٢ باب الإضافة ، عند الكلام على « أى » ) ينقل النص التالى : « إنا نقول : يغتفر كثيراً فى الثانى ما لا يغتفر فى الأوائل » فيصرح بأن هذا الاعتذار كثير .



نعم قد تكون التفرقة بينهما سائغة في بعض صور ، ولكن من ناحية أخرى دقيقة غير تلك التي تصدى لها المانعون ؛ هي أن لعطف البيان غرضاً معنوياً هاماً ؛ هو : إيضاح الذات نفسها ، أو تخصيصها على الوجه الذي شرحناه<sup>(١)</sup> أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تماماً ؛ هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة ، وفرد معين واحد في حقيقته — كما سيجيء في باب — ولا يضر أن يختلفا في المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة ؛ كالاختلاف الذي في نحو عرفت سعيداً أخاك<sup>(٢)</sup> . ولا شأن لبذل الكل بالإيضاح والتخصيص ، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها — والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان ، ( أى : يقعان وينصبان على الذات ) — فاللفظ عطف بيان ليس غير ، بشرط أن تجتمع فيه بقية الشروط الواجبة في عطف البيان ، ومنها : مطابقته للمتبوع في الأمور الأربعة السالفة ؛ ولهذا كانت كلمة : « سيد » الثانية عطف بيان في قول الشاعر :

إذا سيد منّا مضى لسبيله أقام عمود الدين آخرُ سيدُ

وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه تماماً في المدلول فاللفظ « بدل كل من كل » . وبخاصة إذا فقد اللفظ شرطاً من شروط عطف البيان .

هذه هي ناحية التفرقة الحقة التي يجب الاقتصاد عليها ؛ نزولاً على أحكام اللغة ، وتقديراً لخصائصها ، وكشفاً لأسرارها . بل إن هذه التفرقة نفسها قد يمكن رفضها<sup>(٣)</sup> .

(١) في ص ٥٤٢ وفي رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ . وانظر البيان كاملاً في ص ٦٧٩ .

(٢) فذات « الأخ » هي ذات « سعيد » ؛ إلا أن كلمة « أخ » تشعر في الوقت نفسه بمعنى زائد ، هو : « الأخوة » التي لا تشعر بها كلمة « سعيد » ، ولكن هذا المعنى الزائد غير مقصود مطلقاً في عطف البيان ، إذ لو قصد لصارت الكلمة نعتاً مؤولاً بالمشتق . والفرق كبير في المعنى والحكم بين النعت وعطف البيان .

(٣) وهي تفرقة دقيقة لا تكاد تدرك ، وغير مقصودة — كما أوضحنا في هامش الصفحة السالفة . =

ملحوظة : مما يمتاز به عطف البيان من بدل الكل أن عطف البيان لا يكون ضميراً<sup>(١)</sup> ، ولا تابعاً لضمير ، ولا مخالفاً لمتبوعه في تعريف وتنكير<sup>(٢)</sup> — على الرأى الصحيح — ولا يقع جملة ، ولا تابعاً لجملة<sup>(٣)</sup> ، ولا فعلاً ، ولا تابعاً لفعل ، ولا يكون ملحوظاً في النية إحلاله محل الأول — كما شرحنا — ، ولا يُعَدّ متبوعه في حكم الطَّرَح . ولا يُعَدّ في جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه<sup>(٤)</sup> . بخلاف بدل الكل في جميع هذا .

---

= ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل قسماً واحداً . ويمكن أن علماً محققاً كالرّضى يقول مانصه : « أنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البذل ؛ كما هو ظاهر كلام سيبويه . . . و . . . » .  
(راجع الصبان آخر باب عطف البيان) .

- ( ١ ) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٥ من هامش ص ٥٤١ وفي رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣ .  
( ٢ ) ولما كان الأغلب في عطف البيان — كما في ص ٥٤٣ — موافقته لمتبوعه في التعريف والتنكير امتنع إعراب مخصوص « حبذا » عطف ببيان ؛ لورود أمثلة كثيرة منه نكرة وقد ذكرنا بعضها في رقم ٢ من هامش ص ٣٨١ .  
( ٣ ) أى : لا يصح أن يكون متبوعه جملة مع أن البذل يصح أن يكون بدل جملة من جملة كما سيبنى في ص ٦٧٧ .  
( ٤ ) انظر أمثلة الحالة الأولى الآتية في الزيادة .

## زيادة وتفصيل :

الذين يمنعون البديل في المسألتين السالفتين ، وفي بعض مسائل أخرى ، ويحتمون أن تكون عطف بيان — يضعون لهذه المسائل كلها ضابطاً عاماً ينطبق عليها جميعاً . وستعرضه فيما يلي ؛ ليتبين ما فيه من إرهاق وإعنات لا داعي لهما .

يقولون : يصح في عطف البيان — إذا قصد به ما يقصد ببديل الكل — أن يعرب « بدل كل » ، إلا في حالتين :

أولاهما : ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لما منع يحول دون صحة بدل الكل .

وثانيتهما : ألا يمكن إحلال عطف البيان — لو صار بدلاً — محل متبوعه لما منع يحول دون البدلية ، ودون وضع البديل مكان المبدل منه . . .

( ١ ) ومن أمثلة الحالة الأولى أن يكون الاسم ( التابع ) ؛ واقعاً بعد جملة تعرب خبراً ، أو : صلة ، أو : نعتاً ، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، إنما الرابط ضمير — أو نحوه — في ذلك الاسم التابع ؛ فمثاله بعد الجملة الواقعة خبراً : هند حضر صالح ولدها . فلو أعربنا كاحه : « ولد » . بدلاً — والبديل عندهم على نية تكرار العامل — لكان التقدير : هند حضر صالح ، حضر ولدها ؛ فتخلو جملة الخبر من الرابط ؛ لأن الضمير المتصل بالاسم صار في جملة أخرى مستقلة عن الجملة الخبرية ؛ إذ الكلام جملتان : الأولى هي الخبر ، ولا رابط فيها ، والثانية مستقلة عن الأولى . استثنائية ، والضمير الذي بها لا يربط الأولى بمبتدئها .

ومثال الجملة الواقعة صلة : أجاد الذي تكلم على خاله . فلو أعربنا كلمة : خال « بدلاً » لكان التقدير : أجاد الذي تكلم على تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الثانية مستقلة عن الجملة الأولى ، وتصير الصلة خالية من الرابط ؛ فلا تصلح أن تكون صلة .

ومثال الجملة الواقعة نعتاً : أجاد رجل تكلم على خاله ؛ فإعراب كلمة « خال » بدلاً يقتضي تكرار العامل ، وأن الأصل : أجاد رجل تكلم على

. . . . .  
 . . . . .

تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الأولى الواقعة نعتاً ( وهى تكلم على ) خالية من الرابط الذى يربطها بالمنعوت ؛ وهذا غير جائز . أما الضمير المتأخر فإنه فى جملة مستقلة بنفسها لا يصلح رابطاً فى الأولى ... لاستقلال كل جملة بكيانها .

وفى الحق أن المعنى وسلامة الأسلوب لن يتغيرا بإعراب الاسم بدل كل أو عطف بيان فى صورة من الصور السابقة الممنوعة عندهم .

( ٢ ) ومن أمثلة الحالة الثانية التى لا يصح فيها إحلال البدل محل المبدل منه ما تقدم من أن يكون التابع مفرداً معرفة منصوباً والمتبوع منادى ، مبنى على الضم . أو : أن يكون التابع خالياً من « أل » والمتبوع مقترناً بها . . . بالصورة التى شرحناها - وهذان هما الأمران المعروضان أولاً فى ص ٥٤٦ وما بعدها .

ومن أمثلة الأمر الثانى أيضاً : أن يكون المتبوع منادى والتابع اسم إشارة ، أو مقرونًا « بأل » : نحو : يا إبراهيم هذا ، أو يا إبراهيم الحسين ، إذ يترتب على إحلال البدل محل المبدل منه فى المثال الأول صحة : « يا إبراهيم يا هذا » ، مع أن الفصحح أن يكون لاسم الإشارة تابع مقرون « بأل » . ويترتب على إحلاله فى المثال الثانى صحة : « يا إبراهيم يا الحسين » ، مع أن دخول « أل » على المنادى ممنوع .

وكل هذا ، وكل ما يأتى مما هو ممنوع عندهم ، إنما يقوم على أساس توهمهم أن البدل لابد أن يكون على نية تكرار العامل . أى على أساس أن يصح وقوع البدل مكان المبدل منه .

ومنها : أن يكون التابع مثنى أو جمعاً ، مع التفريق فيهما بالعاطف ، والمتبوع غير مفروق ؛ كقول الشاعر :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا      أُعِيدُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فيتعين كونهما عطف بيان ؛ لأن التقدير على البدلية : يا عبد شمس ونوفلا ، ينصب كلمة « نوفلا » مع أن المعطوف المفرد فى النداء لا يجوز نصبه ، وإنما يجرى عليه حكم المنادى المستقل <sup>(١)</sup> .

( ١ ) لقد صرحوا أن كل عطف بيان يصلح « بدل كل من كل » ، واستثنوا من هذا الحكم مسائل ،

منها المسألة التى جاء هذا البيت شاهداً لها . لكننى ألاحظ أن كلمة : « عبد » من : « عبد شمس » =

ومنها : أن يكون المنادى « أئى » الموصوفة بما فيه « أل » بعدها ، وتابعه خال من « أل » ، نحو : يأبها القائد سعيد . فلو أعربت كلمة : « سعيد » بدلا لكان التقدير : يأبها القائد يأبها سعيد ، وهذا خطأ ؛ لأن تابع « أئى » فى النداء لابد أن يكون مقروناً « بأل » أو اسم إشارة له تابع مقرون بها . . . .

ومنها : أن يكون اسم الإشارة المنادى — أو غير المنادى — متبوعاً بما فيه « أل » والتابع خال منها ، ولا يوجد ما يغنى عنها ؛ نحو : يا ذا الرجل غلام حامد ، أو جاء هذا الرجل حامد . فلو أعرب : « غلام » أو « حامد » بدلا لكان التقدير : يا ذا الرجل يا ذا غلام حامد — وجاء هذا الرجل جاء هذا حامد ، وتابع اسم الإشارة لا يكون مجرداً من « أل » .

ومنها : أن يكون المتبوع مضافاً إليه والمضاف هو : « كلاً » أو « كلتا » والتابع مثنى مفرق ؛ نحو : أسرع كلا المتنافسين محمود وحامد — أسرع كلتا المتنافستين فاطمة وزينب — فلو أعرب التابع : ( وهو : محمود وفاطمة ) بدلا لكان تقدير الكلام : ( أسرع كلا المتنافسين ، أسرع كلا محمود وحامد ) — ( أسرع كلتا المتنافستين ، أسرع كلتا فاطمة وزينب ) ، فترتب على نية تكرار العامل إضافة كلا وكلتا للمثنى المفرق ؛ وهما لا يضافان إليه إلا شذوذاً .

ومنها : أن يكون التابع مثنى مفرقاً ، أو جمعاً مفرقاً كذلك ، والمتبوع مثنى أو جمعاً غير مفرق فى الصورتين ، وهو مضاف إليه والمضاف هو : « أئى » . نحو : ( بأى الزميلين جعفر وحسن مرت ) ، فلو أعرب « جعفر » وما عطف عليه بدلا من الزميلين لكان التقدير : بأى الزميلين ، بأى جعفر وحسن

=هى بدل بعض من : « أخويننا » فلا يقع فيها اللبس بين عطف البيان وبدل الكل ؛ لأنها لا تصلح بدل كل . فما المراد من بدل الكل ؟ أليكون اللفظ وحده هو البديل للكل أم هو مع ما عطف عليه ، ويؤيد هذا خلوه من الضمير ؛ كالتأني فى بدل الكل ؟ لوصح هذا الاعتبار فلم يبرؤفه بدل بعض ، ويدخلونه فى حكمه ؟

لم أهتد إلى من تعرض لهذا . ويبدو أنهم يعتبرونه « كلاً » إذا نظروا له من جهة المعطوفات عليه التى تشمل كل أنواع المبدل منه كاملة . و « بعضا » إذا نظروا إليه من غير اعتبار المعطوفات التى تحصر تلك الأنواع . ومثل هذا يقال فى بعض الحالات الآتية المستثناة ( انظر ص ٦٦٧ و ٦٧٧ ) . . .

مررت ؛ وهذا ممنوع ؛ لما فيه من إضافة : « أى » للمفرد المعرفة ، وهى لاتضاف إليه إلا بالشروط التى عرفناها عند الكلام عليها فى باب « الإضافة <sup>(١)</sup> » ، وهى غير متحققه هنا . ولا يتغير الحكم بإحلال الجمع محل المثنى فى مواقعه السالفة ... ومنها : أن يضاف « اسم التفضيل » إلى عام ، وبعده تابعه ذو قسمين ؛ أحدهما لا يكون المفضل بعضاً منه ؛ نحو : الرسل أفضل الناس الرجال والنساء ، فلو أعرب التابع بدله لكان التقدير : الرسل أفضل النساء ؛ لأن اسم التفضيل إذا بقى على دلالاته من التفضيل والزيادة على المضاف إليه وجب أن يكون بعضاً من هذا المضاف إليه - كما سبق فى بابيه - ولهذا أخطأ من قال : أنا أشعر الإنس والجن ، إذا أراد التفضيل على الوجه السالف .

إلى هنا انتهت صور من أشهر الأمثلة للنوع الثانى ، وهى - كنظيرتها من صور النوع الأول - خيالية ، مصنوعة ، أساسها توهم أن البدل لا بد أن يكون على نية تكرار العامل ، وهذه دعوى لا تستند إلى أساس قوى . والعرب - أصحاب اللغة - لا تدرى من أمرها شيئاً ؛ ولن يترتب على إهمالها ، وعدم التمسك بها فساد فى المعنى ولا فى التركيب <sup>(٢)</sup> ؛ فالجهد فيها ضائع لا محالة .

(١) ص ١٠٥ .

(٢) بل إن كثيراً من النحاة يقول : ( قد يقتصر فى التابع ما لا يقتصر فى المتبوع ) كما سلف هنا -

ص ٥٤٨ - وفى نواح متعددة من أجزاء الكتاب .

وراجع ما سبق فى ص ٥٤٦ ، ثم رأى الحاسم الذى فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٩ .

(٢) عطف النسق<sup>(١)</sup>

هو : تابع<sup>(٢)</sup> يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف

(١) النسق - يفتح السين وسكونها - مصدر نَسَقَتِ الكلام أنسَقُهُ ( يفتح السين في الماضي، وضمها في المضارع ) بمعنى : واليت أجزائه ، وربطت بعضها ببعض ، ربطاً يجعل المتأخر متصلاً بالمتقدم . وكان الأفضل الاختصار على كلمة : « النسق » بمعنى : « المنسوق » من إطلاق المصدر على المفعول . أى : الكلام المنسوق بعضه على بعض .

والنسق : اصطلاح كوفي ، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر . وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه في كلامهم : « بالشركة » ، وعلينا اليوم أن نساير المشهور ؛ توحيداً للاصطلاح ، وانتفاعاً بمزايا هذا التوحيد .

(٢) سبق - في أول باب : النعت ، م ١١٤ ص ٤٣٤ - معنى التابع ، وترتيبه مع تابع آخر ، وسرد أحكامه العامة الجلية - ومنها جواز الفصل أو امتناعه بينه وبين المتبوع ، وأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

« ملاحظة » : التابع هنا - وهو المعطوف ، مفرداً أو غير مفرد - قد يتعدد ، ويتعدد معه حرف عطف لا يفيد الترتيب ، نحو : قرأت الكتاب ، والرسالة ، والمجلة ، والخطاب ، ... فيكون - ( في غير الحالة التي يفيد فيها حرف العطف الترتيب ، وستأتى ) - المعطوف عليه واحداً فقط ، هو الأول دائماً ؛ مهما تعددت المعطوفات وقبل كل منها حرف عطف غير مُركَّب ، كالمثال السالف ؛ فإن المعطوفات المتعددة هي : الرسالة - المجلة - الخطاب ... وقبل كل واحد حرف عطف لا يفيد الترتيب ، والمعطوف عليه واحد ، هو : الكتاب .

ومثل قول المتنبي يفخر :

الخيل والليل والبيداء تعرفني  
والسيف والرمح والقرطاس والقلم

فالمعطوف عليه هو الأول ( أى : الخيل ) وما جاء بعده هو المعطوفات : ( الليل - البيداء - السيف - الرمح - القرطاس - القلم ) وقبل كل معطوف هنا حرف العطف : الواو - ومن الجائز أن يكون حرف العطف غير الواو أيضاً بالشروط الخاصة بكل حرف . ولا يجوز أن يتعدد حرف العطف لمعطوف واحد ، لأن حرف العطف لا يدخل مباشرة على حرف عطف آخر . ومن أمثلة المعطوفات المتعددة - وكل منها جملة - والمعطوف عليه هو الأول قوله تعالى ( رَبِّ اشرحْ لى صدرى ، ويسرْ لى أمرى ، واحملْ عُنْدَ من لسانى يسْقِئَهُوا قَوْلِ ) .

عشرة<sup>(١)</sup>، كل منها يسمى : « حرف العطف » ، ويؤدى معنى خاصاً .

== وهناك حالة لا يكون فيها عطف المعطوفات المتعددة على الأول ، وهى الحالة التى يقع فيها أحد هذه المعطوفات بعد حرف عطف يفيد الترتيب ( مثل : الفاء ، وثم ) فيكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشرة ؛ مثل : ( أقبل صالح ، وحامد ، وخليل ، فحمداً ، ثم إبراهيم . ) فحامد وخليل معطوفان على الأول : « صالح » ، أما محمد فمعطوف على : « خليل » ، وأما إبراهيم فمعطوف على : « محمد » . ومن الأمثلة قول على رضى الله عنه : ( من نظر فى عيوب الناس فأذكرها ، ثم رضىها لنفسه فذلك الأحق بعينه ) . فاجملة من الفعل : « أنكر » وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية قبلها . أما الجملة الفعلية الثانية - المكونة من الفعل : « رضى » ، وفاعله - معطوفة على الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « أنكر » وفاعله . ومثل هذا يقال فى الجمل الفعلية المعطوفة بالفاء فى قوله تعالى : ( وإذا أردنا أن نهلك قريةً أمرنا مُتَرَفِّعِيهَا ففَسَّخُوهَا فيها ؛ فحقَّ عليها القولُ ، فَدَسَّرْنَاهَا تَدْسِيراً ) . وفى الشطر الأول من قول الشاعر :

نرى الشئ مما نتقى فنهابه وما لانرى - مما يقى الله - أكبر

وجدير بالملاحظة : أنه إذا جاء بعد العاطف المرتب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب - كالواو - فإن معطوفه يكون معطوفاً على المعطوف بحرف العطف المرتب الذى قبله مباشرة . ( وبعبارة أخرى : يجب أن يكون المعطوف بالعاطف المفيد للترتيب هو المعطوف عليه للمعطوف بعاطف يابيه مباشرة . ولا يصح العطف مطلقاً على معطوف عليه قبل العاطف المفيد للترتيب ) ؛ فى مثل : أقبل سالم ، وصالح ، ومحمد ، وحامد ، ثم حسين ، وأمين . . . ، يعمين أن يكون « أمين » معطوفاً على « حسين » ولا يصح عطفه على غيره . أما « حسين » فمعطوف على « حامد » حتماً . وأما كل ما قبله فمعطوف بالواو على « سالم » . وماسبق هو المراد من قول الصبان فى آخر باب : العطف : ( إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ، وذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتباً ؛ فإن كان مرتباً فالعطف على ما يليه ؛ كما نقل عن الكمال ابن الهمام : أنه إذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شئ فهو على ما يليه ، كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها .. ) اهـ كلام الصبان ، ومثله فى التصريح ، وغيره . ومن الأمثلة لهذا قول الشاعر القديم ( عمرو بن أذينة ) :

بيضاء باكرها النعيم فصاغها بلباقة ؛ فادقها ، وأجلها

منعت تحيتها ؛ فقلت لصاحبي ما كان أكثرها لنا ، وأقلها

( ١ ) وبمفها قد يكون حرف عطف فى الصورة لا فى الحقيقة وهو الحرف : « الفاء » والحرف :

« ثم » طبقاً للبيان الآتى فى صفحتى ( ٥٧٦ و ٥٧٨ ) .

وليس من حروف عطف النسق - عند أكثر النحاة - الحرف : « أى » - بفتح الهزة ، وسكون الياء - الذى هو حرف تفسير ، يعرب ما بعده بدل كل ، أو عطف بيان - كما سبق الإيضاح فى باب - وليس هناك حرف يدخل على عطف البيان - أو البدل ، ويتركه على اسمه وحكمه الإعرابى إلا « أى » ؛ فكلما يظل على اسمه وحكمه الإعرابى ، كما كان قبل دخول « أى » عليه . =



وفيا يلي هذه الحروف ، ومعانيها ، وأحكامها <sup>(١)</sup> :

١ - الواو :

معناها : إفادة « مطلق الاشتراك والجمع » في المعنى بين المتعاطفين <sup>(٢)</sup> إن كانا مفردين <sup>(٣)</sup> .

= والكوفيون يعدون هذا الحرف من حروف عطف النسق ، ومعناه : « التفسير » ؛ كعنى واو العطف أحياناً ؛ فيزاد عددها واحداً . ورأيهم حسن وواضح ، لا ضرر في الأخذ به ، بل إنه يبعدنا أحياناً عن مشكلات نحوية لاسبيل للتغلب عليها إلا بالتأويل والتكلف ؛ منها : أن عطف البيان - كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤١ وفي ص ٥٥٠ - لا يكون متبوعه ضميراً ؛ فإذا جاءت أمثلة فيها المتبوع ضميراً وجب اعتبار التابع بعد « أى » بدلا وليس عطف بيان .

( راجع حاشية ياسين على التصريح في باب : « النسب » عند الكلام على النسب إلى ما حذفته فاؤه أو عينه ) .

وجاء في « المعنى » عند الكلام عليها ما نصه : « وتقع تفسيراً للجمل أيضاً ؛ كقول الشاعر : « وترميئني بالطرف ، أى : أنت مذنب ... » ا هـ والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب . ( ١ ) في ص ٦٥٦ بعض أحكام أخرى عامة ومهمة - غير التي سنبدأ بها هنا - ومنها الحكم الثالث ، حكم الضمير العائد على المتعاطفين معاً ، من ناحية مطابقتها لهما ، أو لأحدهما . وكذلك حكم القطع في « عطف النسق » .

( ٢ ) هما المعطوف ( وهو الذى بعد حرف العطف مباشرة ) والمعطوف عايه ، وهو المتبوع ، ولا بد أن يسبق حرف العطف ؛ وقد يكون المعطوف عليه مخذوفاً - ولا سيما إذا كان العاطف هو : الواو - طبقاً لما يأتى في ص ٦٣٩ .

( ٣ ) المفرد في باب المعطف هو : ما ليس جملة ولا شبه جملة ؛ فهو كالمفرد في باب الخبر والنعت ، والحال ... ، ويدخل في عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بغير مرفوعه على فعل آخر وحده ... . بخلاف عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف جمل . وسيجىء البيان الخاص بهذا في ص ٦٤٢ م ١٢١ .

والعطف بالواو إذا كان المعطوف غير مفرد ، قد يفيد مطلق التشريك ، نحو : نبت الورد ونبت القصب ... ، أو لا يفيد ؛ نحو : حضرت الطيارة ، ولم تحضر السيارة . أما نحو : ما قام على ولكن محمود ... . فليس من عطف المفردات ؛ وإنما هو من عطف الجمل ، وقد حذف الفعل ، - كما سيجىء في ص ٦١٦ - .

وقد تكون الواو والمعطف والمعية معاً فتفيد الأمرين مجتمعين ؛ وهى « الواو » التى ينصب المضارع بعدها بأن المصدرية المضرة وجوباً ؛ فإنها تجمع الأمرين : العطف والدلالة على المصاحبة والاجتماع ، أى : الدلالة على أن المعنى بعدها مصاحب في تحققه وحصوله للمعنى قبلها ؛ فزمن تحققهما واحد ( وسيجىء بيان هذا في مكانه الأنسب ج ٤ باب النواصب - ) .

والمراد من « الاشتراك المُطلق والجمع المطلق » أنها لا تدل على أكثر من التشريك في المعنى العام ؛ فلا تفيد الدلالة على ترتيب زمني بين المتعاطفين <sup>(١)</sup> وقت وقوع المعنى ، ولا على مصاحبة ، ولا على تعقيب <sup>(٢)</sup> ، أو مهلة ، ولا على خسة ، أو شرف <sup>(٣)</sup> . . .

وهي إنما تتجرد للاشتراك المطلق حيث لا توجد قرينة تدل على غيره ، وحيث لا تقع بعدها « إمّا » الثانية . فإن وجدت قرينة وجب الأخذ بما تقتضيه ، وإن وقعت بعدها « إمّا » الثانية كانت الواو للمعنى آخر غير التشريك والجمع - وسيجيء التفصيل <sup>(٣)</sup> - .

ففي مثل : وصل القطار والسيارة - تفيد الواو مجرد اشتراك المعطوف ( وهو : السيارة ) مع المعطوف عليه ؛ ( وهو : القطار ) في المعنى المراد ، وهو : « الوصول » من غير أن تزيد على هذا شيئاً آخر ؛ فلا تدل على : « ترتيب » زمني بينهما يفيد أن أحدهما سابق في وقته ، وأن الآخر لاحق به ، ولا على : « مصاحبة » تفيد اشتراكهما في الزمن الذي وقع فيه اشتراكهما في المعنى <sup>(٤)</sup> ، ولا على « تعقيب » يدل على أن المعنى تَحَقَّقَ في المعطوف بعد تحققه في المعطوف عليه مباشرة ، من غير انقضاء وقت طويل بينهما ، ولا على : « مهلة » تدل على أن تحققه كان بعد سعة من الوقت ، وفُسحة فيه <sup>(٥)</sup> . . .

( ١ و ١ ) الترتيب الزمني : تقدّم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى . والمصاحبة : تقتضي اشتراكهما في المعنى في وقت واحد . ( أى : انطباق المعنى عليهما معاً في زمن واحد ) . والتعقيب : وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشرة ، ( أى بغير مهلة ، ولا انقضاء وقت طويل عرفاً ) . . .

( ٢ ) فالمتأخر - وهو المعطوف - قد يكون أشرف أحياناً من المتقدم ( وهو المعطوف عليه ) كقوله تعالى : ( لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ، أصحاب الجنة هم الفائزون ) .

( ٣ ) في ص ٦١٢ .

( ٤ ) أى : أنها لا تفيد اشتراكهما في الزمن والمعنى معاً ، وإنما تقتصر على الاشتراك في المعنى وحده .

( ٥ ) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

زادَ الوشاة ، ولا والله ما تركوا      قولاً ، وفعلًا ، وبأساءً ، وتهجينًا

فلم نزد نحن في سرّ وفي علن      على مقالتنا : « الله يكفيننا » =

ففي المثال السابق قد يكون وصول القطار أولاً وبعده السيارة ، وقد يكون العكس ، وقد يكون الزمن بين وصول السابق واللاحق طويلاً أو قصيراً ، وقد يكون وصولهما اصطحاباً معاً ( أى : في وقت واحد ) ، فلا سبق لأحدهما ولا زمن بين وصولهما . فكل هذه احتمالات صحيحة ، لا يزيلها إلا وجود قرينة تدل على واحد منها دون غيره . كأن يقال : وصل القطار والسيارة قبل ، أو بعده ، أو معه . . .

فن أمثلة الترتيب والمهلة — بقرينة — قوله تعالى : ( ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيمَ . . . ) ، فقد أفادت الواو الاشتراك ، والترتيب الزمني ، والمهلة ؛ فعطفت المتأخر كثيراً في زمنه ( وهو : إبراهيم ) على المتقدم في زمنه ، ( وهو : نوح ) ، وكانت إفادتها الترتيب والإمهال مستفادة من قرينة خارجية يجب احترامها ، هي التاريخ الثابت الذي يقطع بأن زمن إبراهيم متأخر كثيراً عن زمن نوح ، ولولا هذه القرينة ما أفادت الواو الترتيب الزمني ، وفسحة الوقت . وهذه الفسحة — أو المهلة — يُقدَّرُها العُرف بين الناس ، فهو — وحده — الذي يحكم على مدة زمنية بالطول ، وعلى أخرى بالقصر ، تبعاً لما يجري في العرف الشائع .

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى مخاطباً النبي محمدًا عليه السلام : ( كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم ) ، فالواو قد أفادت الاشتراك والجمع في المعنى المراد ؛ وهو : الإيحاء ، وأفادت — أيضاً — الترتيب الزمني والمهلة بعطف المتقدم في زمنه على المتأخر كثيراً في زمنه بقرينة خارجية عنهما ، هي : « من قبلك » فهذا النص صريح في أن « المعطوف » سابق في زمنه على « المعطوف عليه » ولولا هذه القرينة لاقتصرت الواو على إفادة الجمع المطلق في المعنى ، والاشتراك المجرد فيه ، دون إفادة ترتيب زمني ، وأما المهلة فقد دلَّ عليها التاريخ .

وكقوله تعالى في نوح عليه السلام حين ركب السفينة هو وأصحابه المؤمنون ، فراراً من الغرق بالطوفان : ( فأنجيناه وأصحاب السفينة . . . ) فالواو تفيد الجمع

= ومن أوضح الأمثلة للدلالة على مجرد الاشتراك المطلق في معنى الواو قوله تعالى : ( وسارعوا إلى تحفيرة من ربكم ، وجنة عرضها السموات والأرض ، أعدت للمتقين . الذين ينفقون في السراء والضراء ، والكاظمين الغيظ ، والعافين عن الناس . والله يحب المحسنين ) .

والاشتراك في المعنى ؛ وتفيد معه الاتحاد في الزمن بين المعطوف ؛ ( أصحاب . . . ) والمعطوف عليه : ( الهاء ) فقد نجا نوح وأصحابه في وقت واحد - معاً - - بدليل النصوص القرآنية الأخرى<sup>(١)</sup> وروايات التاريخ القاطع ؛ فلا ترتيب ولا مهلة . ومن أمثلة الترتيب والتعقيب ؛ جرى الماء وأروى الزروع .

وإذا فُقِدَت القرينة الدالة على الترتيب الزمني أو على المصاحبة فالأكثر اعتبارها للمصاحبة ، ويلى هذا اعتبارها للترتيب ؛ فيكون المعطوف متأخراً في زمنه عن المعطوف عليه . ومن النادر العكس ، - ويراعى في هاتين الحالتين عدم التعقيب إلا بقرينة .

وإن وقعت « واو » العطف قبل : « إما » الثانية لم تفد معنى الجمع والتشريك ، وإنما تفيد معنى آخر يقتضيه المقام الذي لا يسايره معنى الجمع ؛ كالتهخير<sup>(٢)</sup> ؛ مثل : استرَضْ إما مشياً وإما ركوباً . . . ، وقد تكون للتهخير مباشرة بغير « إما » ؛ نحو : سافر الآن بالقطار والطائرة . وقد يكون معناها التقسيم ؛ نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

أحكامها :

٢- من أحكام « واو » العطف ، التي تشارك فيها بعض أخواتها<sup>(٣)</sup> ، أنها تعطف المفردات - كبعض الأمثلة السابقة - والجمع<sup>(٤)</sup> ،

( ١ ) القصة كاملة في سورة هود ، وفيها النص على نجاة نوح ومعه ركاب السفينة ، حيث قال تعالى :

( وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ ، وَيَا سَّمَاءُ اقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ ، وَفُضِيَ الْأَمْرُ ، وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ) .

أى : استقرت السفينة بمن فيها بعد كل ماسبق على جبل معروف ؛ يسمى : « الجودي » .

( ٢ ) معناها في ص ٦٠٤ - وسيجيء الكلام على « إما » ومعانيها في ص ٦١٢ - .

( ٣ ) أنها قد تتجرد للاستئناف المحض ، ولا تصلح لغيره - وكذلك « الفاء » و« ثم » .

( ٤ ) بنوعها . فقال الجملة الاسمية قولهم : ( لا فقرَ أشدُّ من الجهل ، ولا مالَ أنفعُ من العقل ، ولا حَسَبٌ كَحُسْنِ الخَلْقِ . . . ) وقوله تعالى : ( من سَمِعَ صالماً فلنفسه ، ومن أساء فعليها ) ، وقول الشاعر المسهد :

فلا الصبح يأتينا ، ولا الليل ينقضي  
ولا الريح مأذون لها بسكون =

وأشباهاها<sup>(١)</sup>. وأنها يجوز حذفها مع معطوفها بشرط أمن اللبس<sup>(٢)</sup>، مثل قول الشاعر :

إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتُ ، فَجَاعِلٌ قَسْماً لآخرَةٍ وَدُنْيَا تَنْفَعُ  
أَي : وَقَسَمَ دُنْيَا . يريد : وقسماً لدنيا . . ومن هذا قولهم : رَاكِبُ  
النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ<sup>(٣)</sup> . والأصل : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَان . ( أَي :

= ومثال الفعلية قوله تعالى : ( قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ  
مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ... ) . وقول الشاعر :

إِذَا صَارَ الْهَلَالُ إِلَى كِمَالٍ وَتَمَّ بِهَاوِهِ فَارْقُبْ مَحَاقَةَ  
( ١ ) فثال عطف الجار مع مجروره على مثلها قول الشاعر :

لَأَنْتَ أَحَلِّيَ مِنَ لَذِيذِ الْكَرَى وَمِنْ أَمَانٍ نَالِهِ خَائِفُ  
ومثل الآية التي في ص ٥٥٩ ؛ وهي ( كَذَلِكَ يُبَوِّحُ لِيَكِ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ  
الْحَكِيمُ ... )

ومثال عطف الظرف على ظرف آخر قوله تعالى : ( رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ ؛ وَأَنْتَ  
خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ) .

( ٢ ) كما سيجيء في ص ٦٣٦ . وكذلك يصح حذفها وحدها دون معطوفها طبقاً لما في ص ٦٤١ .  
كما يصح حذف المعطوف عليه قبلها بالطريقة الموضحة في ص ٦٣٩ - والتي أشرنا إليها في رقم ٢  
من هامش الصفحة الآتية -

( ٣ ) ومثل هذا كل مبتدأ مضاف أخبر عنه بخبر مطابق في التثنية ، أو الجمع ، للمضاف  
مع المضاف إليه من غير عطف . ( وقد سبق إيضاح هذا المناسبة أخرى في الجزء الأول ص ٤٩٧ م ٣٧  
باب المبتدأ والخبر ) .

وحذف حرف العطف مع معطوفه ليس مقصوداً على الواو مع معطوفها ، وإنما يشاركها فيه « أم »  
( كما سيجيء في « ب » ص ٥٩٦ ، وفي ص ٦٣٦ ) وكذا « الفاء » مع معطوفها كقوله تعالى في  
أحكام الصوم :

( فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ) .

الأصل : فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطرَ فعدة من أيامٍ أُخر - كما يجيء في رقم ٥ من  
هامش ص ٥٧٥ .

وإلى هذا يشير ابن مالك في آخر الباب بقوله :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحذفُ مَعَ مَا عَطَفْتُ وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبَسَ ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ :  
بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ ؛ دَفْعًا لِيَوْهَمِ اتَّقِي  
مزال : قد حذف من موضعه وأزيل منه . ( راجع ص ٦٣٦ ) .

ب - وتفرد الواو بأحكام نحوية تكاد تستأثر بها (٢) :

منها : أنها الحرف المختص بعطف اسم على آخر حين لا يكتفى العامل في أداء معناه بالمعطوف عليه ؛ نحو : تقاتلَ النمرُ والفيلُ ؛ فإن العامل : ( تقاتلَ ) لا يتحقق معناه المراد بالمعطوف وحده ؛ فلو قلنا : « تقاتل النمر » ، ما تمَّ المعنى ؛ لأن المقاتلة لا تكون من طرف واحد ؛ وإنما تقتضى معه وجود طرف آخر - حتماً - كى يتحقق معناها . وكذلك : تنازع الظالمُ والمظلوم ، فإن المنازعة لا تقع إلا من طرفين . . ، وكذلك تصالح الغالب والمغلوب .

= يقول : إن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو مع معطوفها ، بشرط ألا يترتب على الحذف في الحالتين لبس . وتفرد الواو بأنها تعطف عاملاً محذوفاً قد بقى معموله على الوجه الذى سنشرحه في ص ٥٦٣ التالية . ويريد بقوله : « دفعا لوهم . . . » بيان العلة في الحذف والتقدير ؛ وأنها دفع لوهم يقودنا للوقوع في خطأ .

( ١ ) ومن تلك الأحكام : أن الضمير - ونحوه مما يحتاج للمطابقة - بعدها تجب مطابقتها - في الأصح - للمعطوف والمعطوف عليه معاً ؛ ولا يراعى فيه حالة المعطوف وحده ؛ يقال : جاء السائل والغريب فعاوناتهما . وفازت فاطمة وسعاد وعائشة فهنأتهن . . . وهكذا . . . ( انظر رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ حيث الإيضاح ، وبيان المرجع ، ثم رقم ٣ من ص ٦٥٧ . )  
وليس مما نحن فيه مثل قوله تعالى : ( واللهُ ورسولهُ أحقُّ أنْ يُرْضَوْهُ . . . ) ، وقول حسان بن ثابت :

إِنَّ شُمْرَخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ      ود ما لم يعاصَ كان جنونا

لأن الكلام قائم هنا على حذف الخبر ، إذ المراد : والله أحق أن يرضوه ، ورسوله كذلك - إن شرح الشباب ما لم يعاص كان جنونا والشعر الأسود كذلك . فهو نظير قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما      عندك راضٍ . والرأى مختلفٌ

أى : نحن راضون بما عندنا ، وأنت راض بما عندك . . . ( راجع كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن ج ١ ص ١٧٥ و ١٩٧ ) .

( ٢ ) ومنها : أنها يجوز حذفها وحدها ، كما يجوز حذف المعطوف عليه وحده دون حذفها فتصلح في هذه الصورة لأن تكون عاطفة أو غير عاطفة ( بمعنى : رُبَّ ) كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة وسيأتى الإيضاح في مكانه المناسب ص ٦٣٩ و ٦٤١ . وله بيان في ج ٢ - باب حروف الجر عند الكلام على : رب «

ومثل : (سكنت بين النهر والحدائق<sup>(١)</sup>) - ومثل : تضيع الكرامة بين الطمع والبخل) ، لأن معنى « بين » لا يتحقق بفرد واحد تضاف إليه<sup>(٢)</sup> ، وهكذا غيرها من الكلمات التي تؤدي معنى نسبياً<sup>(٣)</sup> ؛ مثل : تشارك - تعاون - اختصم - اصطف - ...<sup>(٤)</sup>

ومنها : اختصاصها بعطف عامل قد حذف وبقي معموله . نحو :  
( قضينا في الحديقة يوماً سعيداً ؛ أكلنا فيه أشهى الطعام ، وأطيب الفاكهة ،  
وأعذب الماء ) فكلمة : « أطيب » معطوفة على : « أشهى » ، أى : أكلنا أشهى

( ١ ) يصح أن يقال : سكنت بين النهر وبين الحدائق ، بتكرار « بين » إذا كان المتماطنان اسمين ظاهرين كما في المثال ، والغرض من التكرار هو تأكيد المعنى وتقويته . وهذا التكرار جائز مع العطف ، بشرط أن تكون الأولى مضافة لاسم ظاهر مفرد ( أى : لا يدل على تعدد ) فإن أضيفت لضمير دال على الإفراد وجب التكرار مع عطف المكررة بالواو ؛ طبقاً لما فصلناه في ج ٢ ص ٢٦٨ م ٧٩ حيث جاء فيه مانصه :

( يجوز أن يقال المال بين محمود وبين على ؛ بزيادة « بين » الثانية للتأكيد ، كما قاله ابن بري وغيره ، وبذلك يرد على منع الحريري تكرارها - راجع حاشية « ياسين » على التصريح ، ج ٢ أول باب العطف وكذلك حاشية الصبان ج ٢ في ذلك الباب عند الكلام على واو العطف - ) .  
ومن المسموع في هذا قول على بن أبي طالب - كما جاء في كتاب « سجع الحمام » ، في حكم الإمام « ونصه : « للمؤمن ثلاث ساعات ... وساعة يخلى فيها بين نفسه وبين لذاتها » ١ هـ . ويؤيد ماسبق أيضاً ، ماورد من نصوص فصيحة ، نثرية وشعرية ، وأدلة أخرى سجلناها هناك .  
( ٢ ) لهذا قالوا في بيت امرئ القيس :

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ  
بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ  
إن التقدير : بين أماكن الدخول وحومل ( الدخول وحومل : موضعان ) وقيل إن الرواية هي : بين الدخول وحومل . فلا تقدير .

( ٣ ) هو المعنى الذي لا يتحقق إلا بنسبته إلى اثنين ( أو أكثر ) يشتركان فيه ؛ ويقع عليهما .  
( ٤ ) ومثل « استوى » في قول الشاعر يصف حاله مع أحد أقاربه :

صَبَرْتُ عَلَى مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنِهِ  
وَمَا تَسْتَوِي حَرْبُ الْأَقَارِبِ وَالسَّلَامُ

ومثلها : « تَسَاوَى » بشرط أن يكون معناها - كسابقها - إفادة التساوي بين شيء وآخر .  
هذا ، وقد تقع الواو بعد كلمة : « سواء » التي تفيد التسوية ولكن بشرط أن تقع بين اسمين ، وألا توجد همزة التسوية ، نحو : سواء على الأخ والصديق الوفي . وهذا رأى سيبويه ، أما الكلام على التسوية والمراد منها في ص ٥٨٥ .

الطعام ، وأكلنا أطيبَ الفاكهة . أما كلمة : « أعذب » فلا يصح - في الرأي الأغلب - عطفها على أشهى ، إذ لا يصح أن يقال : أكلنا أعذب الماء ؛ لأن أعذب الماء لا يؤكل ، وإنما يُشرب ، ولهذا كانت كلمة : « أعذب » معمولة لعامل محذوف ، تقديره : شرب ، أى : وشربنا أعذب الماء ، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة التى قبلها وهى : أكلنا - ؛ فالعطف عطف جملة على جملة .

ومثل : ( اشتد البرد القارس فى ليلة شاتية ، فأغلقتُ الأبوابَ والنوافذَ ، وأوقدتُ ناراً للدفء ، والملابسَ الصوفية ) ؛ فلا يصح عطف كلمة : « الملابس » على « الأبواب » ولا على « ناراً » لفساد المعنى على هذا العطف ؛ إذ لا يقال : أغلقتُ الملابس الصوفية ، ولا أوقدتُ الملابس ، وإنما هى معمول لعامل محذوف تقديره : وليستُ الملابسَ الصوفيةَ ، أو أكثرُ الملابسَ الصوفيةَ ، أو نحو هذا مما يناسب الملابس ، والجملة بعد الواو معطوفة على جملة : أغلقتُ . فالعطف عطف جملة على جملة ، لا عطف مفرد على مفرد - كما سبقت الإشارة<sup>(١)</sup> - .

ولافرق فى المعمول الباقي بين المرفوع ؛ نحو : قوله تعالى : ( اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ) ، والمنصوب ؛ نحو : قوله تعالى : ( وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا<sup>(٢)</sup> الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحْجَبُونَ مِنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ . . . ) ، والمجرور نحو قولهم : « ما كلُّ سُوداءَ فَحْمَةٌ ، ولا بيضاءَ شَحْمَةٌ » ، والأصل فى المثال المرفوع : ( اسْكُنْ أَنْتَ وَلَيْسَكُنْ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ ) ؛ إذ لا يصح عطف « زوج » على الضمير المستتر الفاعل ؛ وإلا كان فاعلاً مثله حكماً ؛ فيتربط على هذا أن يقال : اسْكُنْ زَوْجُكَ ، بوقوع الاسم الظاهر فاعلاً للأمر ؛ وهذا لا يصح<sup>(٣)</sup> . كما أن الأصل فى المنصوب : ( تَبَوَّءُوا الدَّارَ ، وَأَلْفُوا الْإِيمَانَ ) ؛ لأن الإيمان لا يُسْكُن - والأصل فى المجرور : ( ما كلُّ سُوداءَ فَحْمَةٌ ولا كلُّ

(١) فى الجزء الثانى ، باب المفعول معه ص ٢٣٢ م ٨٠ .

(٢) سَكَنُوا .

(٣) يبيحه فريق من النحاة بحجة : ( أنه قد يفتقر فى التابع ما لا يفتقر فى المتبوع ) . وفيه تيسير .

ولا يجوز إعرابه بدلاً من الفاعل المستتر ؛ لأن للضمير لا يبدل من الضمير - كما فى « ب » ص ٦٨٣ .



بيضاء شحمة<sup>(١)</sup> لثلا يترتب على العطف المباشر من غير تقدير المحذوف ، عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين بحرف عطف واحد ، وهذا ممنوع . والعاملان هما : ( ما<sup>(١)</sup> - وكل<sup>(٢)</sup> ) والمعمولان هما : ( بيضاء ، وشحمة )<sup>(٣)</sup> .

هذا ما يقوله كثير من النحاة . ولكن الصحيح أن الواو العاطفة لا تختص بهذا الحكم وحدها ، وإنما تشاركها فيه «فاء» العطف - كما سيجيء عند الكلام عليها<sup>(٣)</sup> - مثل : أحسن بدينار فصاعداً . . . أى فاذهب صاعداً بالعدد<sup>(٤)</sup> . . . ومنها جواز حذفها عند أمن اللبس<sup>(٥)</sup> ؛ نحو : زرت أقاربى فى الصعيد ، وقابلت منهم : العم ، العمة ، الخال ، الخالة ، أبناءهم . . . أى : العم والعمة ، والخال والخالة ، وأبناءهم . ومثل : قرأت اليوم : الصحف اليومية - المجلات - الرسائل - المحاضرات . . . أى : الصحف اليومية - المجلات ، والرسائل ، والمحاضرات . . . ومثل هذا يقال فى سرد الأعداد ، نحو : من الأعداد عشر ، - عشرون - ثلاثون - أربعون . . .

ومنها : عطف الشيء على مرادفه لتقوية معناه وتأكيده<sup>(٦)</sup> كقولهم : الصمت والسكوت عن غير السداد سداد . وقولهم : يعود البغى والطغيان وبالا على صاحبه ، فالمعطوف وهو : «السكوت» بمعنى المعطوف عليه : «الصمت» وكذلك الطغيان والبغى . . . ومن هذا قوله تعالى : ( إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ) ، فكلمة ؛ «بث» معطوف عليه ؛ وكلمة : «حزن» معطوف مرادف له فى المعنى .

(١) على اعتبار «ما» حجازية تعمل عمل : «ليس» .

(٢) سبق هذا المثال فى آخر باب الإضافة ص ١٦١ لمناسبة هناك . وسيماد موضعاً فى آخر هذا الباب ص ٦٣٨ .

(٣) فى ص ٥٧٥ .

(٤) سبق إيضاح هذا فى مكانه الأنسب ج ٢ ص ٣٠٤ م ٨٦ باب الحال وحذف عامله .

(٥) للصحيح أن «الفاء» تشاركها فى هذا الحكم . وكذا : «أو» ، ( كما سيجيء فى ص ٥٧٥ و ٦١١ و ٦٤١ . غير أن حذف الواو هو الأكثر .

(٦) قد تشاركها : «أو» فى هذا أحياناً ؛ كقوله تعالى : ( وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا . . . ) فالخطيئة هى الإثم - ولهذا إشارة تجيء فى «د» من ص ٦١١ - .

ومثل النَّأى والبُعْد<sup>(١)</sup> في قول الخطيئة :

ألا حبذا هندُ وأرض بها هندُ وهندُ أتى من دونها النَّأى والبُعْد<sup>(٢)</sup>

(١) ومثل الحملتين الفعليتين : (أَقْوَى ×) و (أَقْفَر ×) في قول عنترة :

حَيِّيتُ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ ...

(٢) فيما سبق من تعريف عطف النسق يقول ابن مالك :

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعِ عَطْفُ النَّسَقِ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٌ مِنْ صَدَقَ

يقول : إنه هو التالى لحرف مُتَّبِعٍ ما بعده لما قبله ، أى : مشترك للثانى مع الأول في الحكم الإعرابي . وساق مثلاً للتشريك في الحكم هو : اخصص من صدق بود وثناء ، فحرف العطف هو : الواو ، والتالى المشار إليه في الحكم هو : «الثناء» . ومعنى : «تال بحرف مُتَّبِعٍ» : أنه تال (تابع) بسبب حرف يُتَّبِع ما بعده لما قبله : فليس منه «أى» المفسرة ، لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها - إلا على الرأى الذى يعتبرها حرف عطف كالواو ، وهو الرأى الكوفي الحسن الذى أشرنا إليه (مفصلاً في رقم ١ من هامش ص ٥٥٦) . ثم ساق بيتين ضمنهما أكثر حروف العطف التى سنشرحها في المكان الأنسب ؛ هما :

فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَائٍ - ثُمَّ - فَ - حَتَّى - أَمْ - أَوْ ؛ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً  
وَأَتَّبَعْتُ لَفْظاً فَحَسْبُ : بَلْ - وَلَا ... لَكِنْ ؛ . . . . .

ثم عاد للكلام على أحكام الواو فقال :

فَعَطْفُ وَائٍ سَابِقاً ، أَوْ لَاحِقاً فِي الْحُكْمِ ، أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً  
وَإِخْصَاصُ بِيهَا عَطْفُ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُوهُ ، كَاخْصَافَ هَذَا وَإِبْنِي

واقصر على ما سبق ، ولم يذكر بقية أحكام الواو .

## زيادة وتفصيل :

١- وما انتردت به الواو غير ما سبق :

(١) عطف العام على الخاص<sup>(١)</sup> ؛ نحو : زرت القاهرة ، والحواضر الكبرى . وقوله تعالى : ( رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَلِوَالِدَيَّ ، وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ ، وَالْمُؤْمِنَاتِ ) .

(٢) وقوعها بعد كلام منفي ، عاطفة مفرداً . وبعدها « لا » النافية ؛ نحو : شجاع النفس لا يحب الجبن ، ولا الكذب ، ولا الرياء ( أى : لا يحب كل واحدة من الصفات المذكورة ) . فتكرار « لا » يفيد أن النفي واقع على كل واحدة وحدها من غير توقف على غيرها . ولو لم تتكرر<sup>(٢)</sup> « لا » لتوهمنا أنه مقصور على حالة اجتماعها مع غيرها<sup>(٣)</sup> . فإن لم يوجد نفي قبلها ، أو قصدت المعية لم يصح محيىء « لا »<sup>(٣)</sup> .

(٣) وقوعها بعد نهى عاطفة لمفرد ، وبعدها « لا » النافية ؛ التى تؤكد الغرض السالف ؛ نحو : لا تصدق الحلاف ، ولا النمام ، ولا الحاسد .

(٤) جواز الفصل بينها وبين معطوفها بظرف ، أو جار مع مجروره<sup>(٤)</sup> ، نحو : أينعت حديقتان ؛ حديقة أمام البيت ، وخلفه حديقة<sup>(٥)</sup> ، ومثل قوله

(١) وأما عكسه وهو : « عطف الخاص على العام » فتشاركها فيه « حتى » - كما سيجيء في « ب » ص ٥٨٤ - نحو قوله تعالى : ( حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ) . ونحو : لا يؤمن الناس الأيام حتى الملوكة . ( والصلاة الوسطى : هى صلاة وسط النهار . والمراد بها : الظهر والعصر ) . وكل ما سبق مشروط بالأى يتطلب المعنى حرفاً آخر يفيد الترتيب أو غيره . . . - انظر ما يتصل بهذا فى آخر رقم ٨ من ص ٦٦٠ .

(٢) راجع « التصريح » عند الكلام على : « لكن » العاطفة ، ثم « المغنى » عند الكلام على « الواو » .

(٣) لهذا بيان هام ( فى ج ١ م ٥ هامش ص ٦٢ أول الكلام على موضوع : « الحرف » ) . ويتضمن - فيما يتضمن - النص على زيادة « لا » النافية ، والغرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها ..

(٤) صرح بهذا « الصبان » ولم يذكر خلافاً . لكن سيجيء فى رقم ٥ ما يعارضه .

(٥) والأخذ بهذا رأى فى « الواو » أنسب من الأخذ برأى آخر يمنع الفصل مطلقاً فى غير =

.....  
.....

تعالى : ( وجعلنا من بين أيديهم سداً ، ومن خلفهم سداً ) ...

(٥) عطف العقد<sup>(١)</sup> على النيف ، نحو : واحد وعشرون ... - سبعة وثلاثون ... - خمسة وأربعون ... و ...

(٦) اقترانها بالحرف : « لكن » ؛ كقوله تعالى : ( ما كان محمد أباً أحداً من رجالكم ، ولكن رسولاً<sup>(٢)</sup> الله وخاتم النبیین ) .

(٧) وقوعها قبل الحرف « إما » المسبوق بمثله في كلام قبله ؛ نحو : المن بالمعروف إما جهالةً ، وإما سوء أدب .

(٨) العطف بها في أسلوب الإغراء والتحذير ؛ نحو : الرفق والملاينة جهد طاعتك ، وإياك والعنف ما وجدت سبيلاً للفرار منه .

(٩) عطف النعوت المتعددة المفرقة التي منعوتها متعدد غير مفرق : نحو : تنقلت في بلاد زراعية وصناعية وتجارية ... والواقع بعد هذه « الواو » يسمى معطوفاً ، ولا يصح تسميته - الآن - نعتاً .

(١٠) عطف المفردات التي حقها التثنية أو الجمع ، نحو قول الحجاج وقد مات

= الضرورة الشعرية بين المعطوف وحرف العطف : « الواو » أو : « الفاء » ؛ أما غير هذين الحرفين من أدوات العطف فالرأيان متفقان على جواز الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره . ( راجع الجمع ج ٢ آخر باب العطف ، ص ١٤١ ) .

(١) العقد هو : العدد الذي يحى ترتيبه عاشرًا بين الأرقام المتسلسلة المرتبة قبله . وتنحصر العقود في لفظ : عشرة - عشرين - ثلاثين - أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين - والصحيح تسمية : « مائة » و « ألف » ومركباتهما « عقداً » أيضاً ...

أما « النيف » فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين ؛ ومنه : أحد عشر - اثنان وعشرون - ثلاثة وثلاثون - ، خمسة وأربعون ... و ...

(٢) الواو هي العاطفة ، أما : « لكن » فحرف استدراك محض ، - ومعناه وأحكامه في صفحة ٦١٦ - وكلمة : « رسول » بالنصب ، خبر « كان » المحذوفة ، والجملة من « كان » ومعمولها معطوفة بالواو على الجملة الفعلية قبلها . وهذا على الرأي الأشهر القائل إن كلمة : « لكن » الاستدراكية المحضة ، المسبقة بالواو - لا يقع بعدها إلا الجملة دائماً ، ولا تكون عاطفة ؛ وإنما العاطف الواو . أما على رأي من يميز وقوع المفرد بعدها فالواو حرف عطف وكلمة : « رسول » معطوفة على كلمة : « أبا » ( انظر ص ٦١٦ ) .

محمد ابنه ، ومحمد أخوه : « محمد ومحمد في يوم واحد » . وقول الشاعر الفرزدق :

إن الرزية لا رزيةَ بعدها      ففقدانُ مثل محمد ومحمدِ  
وقول الآخر :

أقمنا بها يوماً ، ويوماً ، وثالثاً      ويوماً له يوم الترحلِ خامسُ  
يريد : أياماً ثمانية . . .

(١١) عطف السببي على الأجنبي في : « الاشتغال » ؛ نحو : محمداً  
أكرمت عمرًا وأخاه<sup>(١)</sup> . ومثل : محمد مررت بأخيك وأخيه<sup>(٢)</sup> .

(١٢) عطف كلمة : « أي » على مثلها<sup>(٣)</sup> ، كقول الشاعر :

فلئن لقيتُك خاليين لَتَعْلَمَنَّ      أيُّ وأيُّك فارسُ الأحزابِ

(١٣) عطف الظرف : « بين » على نظيره ، مثل : المال بيني وبين أهلي<sup>(٤)</sup> .

(١٤) عطف السابق في زمنه على اللاحق ، نحو قوله تعالى : ( كذلك  
يُوحى إليك ، وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم ) .

(١٦) المتعاطفان بالواو لا يختلفان بالسلب والإيجاب إذا كانا مفردين  
فلا يصح : لا الشمس طالعة والقمر .

(١٧) وجوب الفصل بها مع إهمالها بين كلمتين مُعَبَّتين ينشأ منهما مسموع من  
التركيب المزجي ( من أمثلته : كَيْتٌ وكَيْتٌ - ذَيْتٌ وذَيْتٌ . . ) بالتفصيل  
والبيان الآتين في الموضع الأنسب - ج ٤ باب : « كم » م ١٦٨ ص ٥٤٠ -

(١٨) جواز عطفها عاملاً قد حذف وبقى معموله على الوجه المشروح في ص ٦١٥ .

ب - يرى الكوفيون من خصائص الواو وقوعها زائدة ؛ كالتى في قوله  
تعالى : ( وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا . حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ،

(١٠١) الضمير راجع إلى « محمد » في المثالين .

(٢) بالتفصيل الذى سبق في « ج » من ص ١٠٧ .

(٣) راجع ما يختص بتكرار الظرف : « بين » في رقم ١ من هامش ص ٥٦٣ .

وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ، ، وقال لهم خَزَنَتْنَاهَا : سلامٌ عليكم ... ) فالواو التي  
قبل : « فُتِحَتْ » زائدة عندهم <sup>(١)</sup> . ومثل قوله تعالى : فلما أَسْلَمَا وتَلَّه .  
لِلْجَبِينِ ... ) . أى : تَلَّهُ لِلْجَبِينِ <sup>(٢)</sup> .

والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما — بتأويلات منها : أن الواو عاطفة أصلية  
وجواب « إذا » و « لما » محذوف ... لكن التأويل عسير في قول الشاعر :

ولقد رَمَقْتِكَ في المجالِسِ كلها      فإذا وأنت تعينُ من يبغيُنِي  
والمراد : فإذا أنت . وقول الآخر :

فما بالُ من أَسْهَى لِأَجْبَرٍ عَظْمُهُ      حِفَاطًا ، وَيَنُوى من سَفَاهَتِهِ كَسْرِي  
أى : ينوى من سَفَاهَتِهِ .

وإنما كان التأويل هنا عسيراً لأن ما بعد إذا « الفجائية » لا يقترن بالواو . ولأن  
جملة ( ينوى ) على تأويلها بأنها حالية هي جملة مضارعية مثبتة ، وصاحب  
الحال هو « مَنْ » والجملة المضارعية المثبتة لا تقع حالا مقترنة بالواو إلا على  
تقديرها خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي الحال ..  
فهي محتاجة للتأويل والحذف . ولا داعي لهذا أو لغيره من التأويلات . فذهب  
الكوفيون أوضح وأقل تعسفاً ، والأخذ به هنا أيسر <sup>(٣)</sup> ، لكن الأفضل التخفيف من  
الزائدة قدر الاستطاعة ، والبعد عن استعمالها ؛ فراراً من اللبس ، ومن التأويل بغير داع .

ح — هل « الواو » الواقعة بعد « بل » نوع من الزائدة ؟ مثل : الصالح أمين ،

( ١ ) مستدلين بالآية الأخرى الحالية من الواو — وكلتاها في سورة : « الزمر » — ، ونصها :  
( ... وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ، حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ... )

( ٢ ) بمعنى صرعه وألقاه على الأرض حتى لمسها جبينه . والقصة عن إبراهيم حين أراد أن يحقق  
رؤيا منامية ؛ مضمونها أنه يذبح ابنه . ففهم منها أن هذا إجماع من الله يجب تنفيذه ؛ فهم به ، ورضى  
الولد بقضاء الله . ولكن الله أوحى إلى نبيه تركه ، والتضحية بدله بشيء آخر .

( ٣ ) علماء بأن اللفظ الزائد ( حرفاً أو غير حرف ) إنما يزداد لفرض مقصود — طبقاً لما شرحناه  
في ج ١ ص ٥ — الزيادة والتفصيل — عند الكلام على الحرف .

بل ومحسن .. الجواب في « ح » من ص ٦٢٨ .

د - تختص همزة الاستفهام دون باقي أخواتها بالدخول على أحد ثلاثة من حروف العطف ولا تدخل على غير هذه الثلاثة ، هي : ( الواو - الفاء - ثم ) فثالثها قبل الواو قوله تعالى : ( أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا ؟ مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ ، إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ... ؟ ) ، وقبل « الفاء » <sup>(١)</sup> قوله تعالى في المشركين : ( أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ ؟ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ، أَفَلَا تَعْقِلُونَ ... ) ، وقبل « ثم » <sup>(٢)</sup> قوله تعالى : ( قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَّاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ؟ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ... ؟ ) ... .  
ولا بد أن يكون المعطوف بعد الثلاثة جملة .

وقد اشتهر للنحاة في هذا رأيان <sup>(٣)</sup> .

أولهما : وهو رأى جمهورهم - أن همزة تركت مكانها بعد حرف العطف ، وتقدمت عليه ؛ تنبيهاً على أصالتها في التصدير - كما يقولون - فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل همزة . ما لم يمنع من هذا العطف مانع ( كأن تكون إحدى الجملتين إنشائية والأخرى خبرية ؛ عند من يمنع العطف بين الجملتين المختلفتين خبراً وإنشاء ؛ مثل هذه الصورة . فتكون الجملة عنده بعد حرف العطف معطوفة على أخرى . محذوفة مماثلة لها في الخبرية أو الإنشائية ... ) .

ثانيهما : وهو رأى الزمخشري - أن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة موقعها بين همزة والعاطف . والأصل مثلاً ، أنسُوا ولم يتفكروا ؟ - أغمضوا عيونهم ولم ينظروا ؟ - أقعدوا ولم يسيرا ... ؟ - أكفرتم ثم إذا وقع

( ١ ) انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٧٥ .

( ٢ ) انظر « ب » من ص ٥٧٩ .

( ٣ ) كما ستجىء الإشارة في ص ٦٣٩ .

آمنتم به . . ؟ والرأى الأول أشهر . وبالرغم من ذلك فإن كلا الرأيين معيب ؛ لقيامه على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، ولعدم انطباق كل منهما على بعض الصور الأخرى التى يدور حولها وحول ما سبق جدل طويل واعتراضات مختلفة <sup>(١)</sup> .

فما السبب فى هذا التكلف ؛ والالتجاء إلى الحذف ، والتقدير ، والتقديم ، والتأخير . وعندنا ما هو أوضح وأيسر ، وأبعد من التأويل ؟ ؛ وذلك باعتبار الهمزة للاستفهام ، وبعدها « الواو » و « الفاء » ، و « ثم » حروف استئناف داخلية على جملة مستأنفة . وقد نص النحاة على أن كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أن يكون حرف استئناف .

ولا مانع أيضاً أن تدخل الهمزة - هنا - على حرف العطف مباشرة ؛ مسيطرة للنصوص الكثيرة الواردة فى القرآن وغيره ، ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى ، أو تعارض مع ضابط لغوى .

« ملاحظة » فى غير الهمزة من أدوات الاستفهام يجب تقديم حرف العطف وتأخير أداة الاستفهام عنه ، لأن هذا هو قياس جميع الأجزاء فى الجملة المعطوفة ، نحو : قوله تعالى : ( وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله ) - وقوله تعالى : ( فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ) . . .

• • •

( ١ ) فراها فى بعض المراجع ، كالمفنى وحواشيه ، باب الهمزة .



معناها الغالب هو الترتيب بنوعيه " المعنوى " والذكري " مع التعقيب فيهما وإفادة التشريك . والمراد بالترتيب المعنوى : أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه ؛ نحو : ( نفعنا بذر القمح للزراعة ، فإنباته ، فنضجُه ، فحصادُه ) . . . . . فزمن البذر سابق على زمن الإنبات ، والنضج ، وما بعده .

والمراد : بالترتيب الذكري : أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما في كلام سابق ، وترتيبهما فيه ، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ، كأن يقال لمؤرخ : حدثنا عن بعض الأنبياء ؛ كآدم ، ومحمد ، وعيسى ، ونوح ، وموسى - عليهم السلام - فيقول : أكتفى اليوم بالحديث عن محمد ، فعيسى . فوقع « عيسى » بعد الفاء لم يقصد به هنا الترتيب الزمني التاريخي ؛ لأن زمن عيسى أسبق في التاريخ الحقيقي من زمن محمد ، وإنما قصيد مراعاة الترتيب الذكري ( أى : اللفظي ) الذي ورد أولاً في كلام للناسل ، وتضمن ذكر « محمد » قبل « عيسى » (١) .

والمراد بالتعقيب : عدم المهلة - ويتحقق بقصر المدة الزمنية التي تنقضي بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف - ؛ نحو : وصلت الطائرة فخرج المسافرون . وأول من خرج النساء فالرجال . . فخرج المسافرون -

( ١ ) ويدخل في الترتيب الذكري « عطف المفضل على المجرى » ؛ كقوله تعالى : ( ونَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ، وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ ، وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ) . وقوله تعالى : ( فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً ) . وقوله تعالى : ( فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا : فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ) .

ومن الترتيب الذكري : « الترتيب الإخباري » ؛ وهو الذي يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات بغير ملاحظة ترتيب كلامي سابق ، ولا ترتيب زمني حقيقي ، وإنما يقصد منه - بشرط وجود قرينة - ذكر المعلومات واحدة بعد واحدة ، فالفاء - في هذا - كالواو التي لطلق الجمع ؛ نحو : تغير الجو ، واشتدت الرعود ، فالبرق ، فتراكم المياه في المنحنيات ، فالأمطار . . . ونحو : هذا عالم فأبوه ، فجده . . .

— في المثال — يحىء سريعاً بعد وصول الطائرة ، وخروجُ الرجال يكون بعد خروج النساء مباشرة من غير انقضاء وقت طويل في الصورتين . . .

وَقَصَّرَ الوقت متروك تقديره للعُرف الشائع ؛ إذ لا يمكن تحديد الوقت القصير أو الطويل تحديداً عاماً يشمل كل الحالات . فقد يكون الوقت قصيراً في حالة معينة ، ولكنه يُعَدَّ طويلاً في أخرى .

وبمناسبة إفادتها الترتيب نشير إلى قاعدة عامة سبقت<sup>(١)</sup> ؛ هي : أن « المعطوفات » المتعددة تقتضى أن يكون لها جميعاً « معطوف عليه » واحد ، هو : الأول الذى يسبقها كلها ، وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به . لكن إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب ؛ ( مثل : « الفاء » و « ثم » ) وجب أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليهما مباشرة ، ولو لم يكن هو الأول : نحو : تكلم في النادى الرئيس والوكيل والمُحاضر ، فالناثر ثم الشاعر . فالوكيل والمحاضر معطوفان على الرئيس ، أما كلمة : « الناثر » فمعطوفة على : « المحاضر » وأما كلمة : « الشاعر » فمعطوفة على « الناثر »<sup>(٢)</sup> . . .

وتفيد — كثيراً — مع الترتيب والتعقيب ، « التسبب » ؛ أى الدلالة على السببية<sup>(٣)</sup> ؛ ( بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه ) ويغلب هذا في شيئين ؛ عطف الحمل ، نحو : رعى الصياد الطائر فقتله<sup>(٤)</sup> ، وفي المعطوف المشتق ، نحو : أتم — أيها الجنود — واثقون بأنفسكم ، فهاجمون على عدوكم ، ففاتكون به . فتتصرون عليه . . .  
ومن أحكام الفاء<sup>(٥)</sup> :

( ١ ) في أول الباب في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ حيث البيان المفيد .

( ٢ ) فإن جاء بعد ذلك عاطف لا يفيد الترتيب كان ما بعده معطوفاً على الذى قبل العاطف مباشرة ، طبقاً للبيان الهام الذى في هامش ص ٥٥٥ .

( ٣ ) ولكنها لا تسمى اصطلاحاً في هذه الحالة « فاء السببية » إلا إذا دخلت على مضارع منصوب « بأن المصدرية » المضمره التى تنصبه بشروط معينة مدونة في موضعها الأنسب ( وهو : باب : « إعراب الفعل » ، أول الجزء الرابع ، ص ٦٥ ، م ١٤٩ ) .

( ٤ ) ومثل قول الشاعر :

ورُبَّما استَحَالَ السَّعْدُ نَحْساً فذاق المعتدى مما أذاقه

( ٥ ) أنها قد تتجرد أحياناً للاستئناف المحض ولا تصلح لغيره — وكذلك : « الواو » ، و ثم —

أنها لا تنفصل من معطوفها بفواصل<sup>(١)</sup> اختياراً ، فلا بد من اتصالهما في غير الضرورة الشعرية . وأنها تعطف المفردات<sup>(٢)</sup> والجمل كما في الأمثلة السالفة<sup>(٣)</sup> ، وأنه يجوز حذفها بقرينة - كما أن « الواو » و « أو »<sup>(٤)</sup> كذلك - نحو : قطعت سنوات التعلم ؛ الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة . . . ونحو : أنفقت المال درهماً - درهمين - ثلاثة - وأنها قد تحذف مع معطوفها ؛ كآلية التي سلفت<sup>(٥)</sup> .

وتختص الفاء<sup>(٦)</sup> : بأنها تعطف جملة لا تصلح صلة ، ولا خبراً ، ولا نعتاً ؛ ولا حالاً - على جملة تصلح لذلك ، والعكس ، بأن تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لا تصلح . ( وسبب عدم الصلاحية في الصور السالفة كلها : خلو الجملة من الرابط ، ووجوده في الجملة الصالحة )<sup>(٧)</sup> . . فثال عطفها . جملة لا تصلح صلة على جملة أخرى تصلح : ( الذي عاونته ففرح الوالد - مريض ) ومثال العكس : ( التي وقف القطار فساعدتها على النزول - عجوز ضعيفة ) .

( ١ ) كما سيحییء فی رقم ٤ من ص ٦٥٨ . وقد سبق - فی رقم ٥ من هامش ص ٥٦٧ - رأى یجوز الفصل بالظرف أو الجار مع مجروره بین الفاء ومعطوفها . ولكن الرأى الذی یمنع الفصل - فی غیر الضرورة الشعرية - هو الصحیح إذا كانت أداة العطف هى « الفاء » ، والافتقار علیه واجب . ( ٢ ) المراد من المفرد فی باب العطف . دون فی رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧ وله تکملة مفيدة فی ص ٦٤٢ .

( ٣ ) فی ص ٥٧٣ وهامشها . . . ، ويجوز عند عطفها الجمل أن تسبقها همزة الاستفهام - إن اقتضى المعنى ذلك - على الوجه المشرح فی « د » من ص ٥٧٠ فهی « كالواو » ، و « ثم » فی هذا ، ولا يقع من حروف العطف بعد همزة الاستفهام مباشرة غیر أحد هذه الثلاثة .

( ٤ ) انظر « ج » من ص ٦١١ ثم ص ٦٤١ .

( ٥ ) فی رقم ٣ من هامش ص ٥٦١ وهی قوله تعالى : ( فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ ... ) أى : فأفطر ، فعدة من أيام أخر ، وفى ص ٦٣٦ أمثلة أخرى . وكذلك یصح حذف المعطوف علیه قبلها ، طبقاً للبیان الذی فی ص ٦٣٩ .

( ٦ ) وما تختص به الفاء : أنها حرف العطف الوحید الذی یصلح للدخول على الفعل المطاوع لأصله ؛ نحو : فتحت الباب - فافتتح - علمت الراغب فتعلم ، ولا یصح محی غیره من حروف العطف - طبقاً للبیان الهام الخاص بأحكام المطاوعة - ج ٢ م ٦٦ ص ٩٨ .

( ٧ ) وقد سبق هذا فی مكانه من الأبواب الخاصة بتلك الجمل .

ومثال عطفها جملة لا تصلح خبراً على أخرى تصلح : ( الحديقة يرعاها البستاني فيكثر الثمر ) . ومثال ( العكس : الحديقة أهمل البستاني فقل ثمرها ) .

ومثال عطفها جملة لا تصلح نعتاً على أخرى تصلح : ( هذا حاكم سهر على خدمة رعيته ؛ فسعدت الرعية ) . ومثال العكس : ( هذا حاكم شكا الناس فأزال أسباب الشكوى ) .

ومثال عطفها جملة لا تصلح حالا على أخرى تصلح : ( أقبل المنتصر يتהלل وجهه فتشرح القلوب ) ومثال العكس : ( أقبل المنتصر تنشرح القلوب فيتהלل وجهه ) .

هذا ، والفاء كالأواو في أنها تعطف عاملاً قد حذف ، وبقي معموله ؛ نحو : اشترت الكتاب بدينار فصاعداً<sup>(١)</sup> ، والأصل - مثلاً - : فذهب الثمن صاعداً .

« ملاحظة » : من الفاء العاطفة للمفرد : « فاء السببية ، التي ينصب بعدها المضارع بأن المستتره وجوباً ، فالمصدر المؤول بعدها مفرد معطوف بها على مفرد قبلها - كما سيجيء في مكانه<sup>(٢)</sup> ....

وهناك نوع من الفاء يسمى : « فاء الفصيحة » ، سيجيء الكلام عليه<sup>(٣)</sup> . ونوع آخر تكون الفاء فيه - في بعض الآراء - حرف عطف صورة لا حقيقة ؛ فشكلها وظاهرها أنها عطف ، مع أنها في الحقيقة والواقع مهملة وليست عاطفة ، وقد سبق الكلام على هذا النوع<sup>(٤)</sup> .

بقي حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد الفاء العاطفة من ناحية المطابقة وعدمها وسيجيء البيان<sup>(٥)</sup> . . . .

٣ - ثم :

ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب ، ( أى : الترتيب مع التراخي ) ؛ وهو : انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على

(١) انظر ص ٥٦٣ ورقم ١ من هامش ص ٦٣٦ .

(٢) وهو عمل « فاء السببية » باب : نواصب المضارع - ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٣٣ .

(٣) في ص ٦٣٧ وهامشها .

(٥) في رقم ٣ من ص ٦٥٧ .

(٤) في ص ٥٣٦ .

المعطوف . وتقدير المدة الزمنية الطويلة متروك للعرف الشائع — كما رددنا<sup>(١)</sup> — ؛ فهو وحده الذى يحكم عليها بالطول أو القصر ، ولا يمكن وضع ضابط آخر يحددها ؛ لأن ما يعتبر طويلاً فى حادثة معينة قد يكون قصيراً فى غيرها ؛ فردد الأمر للعرف . ومن الأمثلة : زرعت القطن ، ثم جنيته . . . دخل الطالب الجامعة ثم تخرج ناجحاً — كان الشاب طفلاً ثم صبيّاً ، ثم غلاماً ؛ ثم شابّاً فتياً .  
ومن أحكامها :

أنها تعطف المفردات والجمل ، كما فى الأمثلة السالفة<sup>(٢)</sup> . . . وقد تدخل عليها تاء التانيث<sup>(٣)</sup> لتفيدها التانيث اللفظي ؛ فتختص بعطف الجمل ، نحو : مَنْ ظَفِرَ بِحاجته تُمَتَّ قَصَرٌ فى رعايتها كان حزنه طويلاً ، وغُصَّتْهُ شديدة . ومنها : — وهذا قليل جائز — أنها قد تكون بمعنى واو العطف ، فتفيد مطلق الجمع والاشتراك من غير دلالة على ترتيب ، بشرط وجود قرينة ؛ نحو : لما انقضى الليل ، واستنار الكون ، ثم طلعت الشمس ، واقترب ظهور الفجر سارع الناس إلى أعمالهم<sup>(٤)</sup> . .

(١) فى ص ٥٧٤ .

(٢) اقتصر ابن مالك فى الكلام على « الفاء » ، وثم « على ما يأتى :

و « الفاء » للترتيب بِاتِّصَالٍ وَ « ثم » للترتيب بِانْفِصَالٍ

« اتصال » : أى : بغير مهلة زمنية . « بانفصال » : بمهلة زمنية ، ( والمهلة هى ما يعبرون عنها بالتراخى . وعدم المهلة هو التعقيب ) — وقد أوضحناها فى ص ٥٧٣ و ٥٧٤ — ثم قال فى الفاء :

وَإِخْصَاصُ بِفَاءٍ عَظْفٍ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ

يريد : تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة ؛ فخلوها من الرابط — على جملة أخرى تصلح صلة لاشتراكها على الرابط ، ولهذا الحكم أشباه وتفصيلات شرحناها ( فى ص ٥٧٥ ) وسيذكر فى آخر الباب ص ٦٣٦ اختصاص آخر لها أشرنا إليه من قبل ( فى رقم ٣ من هاش ص ٥٦١ ) هو أنها — كالواو — يجوز حذفها مع معطوفها .

(٣) وهذه التاء الداخلة على الحروف يجوز تسكينها أو تحريكها بالفتحة . أما كتابتهما ففتوحة

( غير مربوطة ) .

(٤) ومن هذا قول ابن مالك فى أول باب من ألفيته :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ ؛ كَاسْتَقَمَّ وَاسْمٌ ، وَفَعَلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ ، الْكَلِمُ

قال الأشمونى ما نصه :

ويدخل في هذا القليل الجائز أن تكون للترتيب الذكري الإخباري ، ( وهو :  
الذى سبق لإيضاحه <sup>(١)</sup> في « الفاء » ) نحو : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت  
أمس أعجب . أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب .

ومنه قول الشاعر :

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبَوْهُ      ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ ...

ومنها : أنها تكون بمعنى « الفاء » أحياناً فتفيد الترتيب مع التعقيب بقرينة ؛ نحو  
شرب العاطش ثم ارتوى .

ومنها : أن إفادتها الترتيب توجب — عند تعدد المعطوف عليه قبلها بتفريق —  
أن يكون معطوفها تابعاً لما قبلها مباشرة من المعطوفات ؛ طبقاً للبيان الذى تقدم <sup>(٢)</sup> ؛  
ففي مثل : قرأت الآية ، والقصيدة ، والخطبة . والرسالة ثم النشيد . . . يتعين  
أن يكون النشيد معطوفاً بها على الرسالة ، كما يتعين أن يكون كل واحد من  
المعطوفات الأخرى التى قبلها معطوفاً على الآية .

ومنها : أنها قد تكون أحياناً حرف عطف في الصورة الظاهرة دون الحقيقة  
الواقعة ؛ فشكلها الظاهر هو شكل العاطفة ، ولكنها لا تعطف مطلقاً ،  
وقد سبق <sup>(٣)</sup> الكلام على هذا النوع .

= « ثم » في قوله : « ثم حرف ... ، بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام . ويكنى  
في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميّة ترتيب الناطم لما في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ،  
ووقوعه طرفاً . ا هـ

(١) في هامش ص ٥٧٣ .

(٢) في ص ٥٧٤ والبيان المفيد الذى في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ .

(٣) في ٥ ص ٥٣٦ .

## زيادة وتفصيل :

١- أشار النحاة إلى وهم يقع فيه من يعرب : « ثم » حرف عطف في قوله تعالى : « أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده ... » لأن « ثم » لا تصلح عاطفة هنا ؛ إذ إعادة الخلق لم تقع ، وإذا لم تقع فكيف يُقرّون برؤيتها ؟ لهذا كانت « ثم » للاستئناف في الآية . ويؤيد كونها للاستئناف في الآية قوله تعالى بعد ذلك : « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق . ثم الله ينشئ النشأة الآخرة » ؛ فمن المستحيل أن يسيروا فينظروا بدء الخلق ثم إنشاء النشأة الآخرة . والاستئناف أحد المعاني التي تؤديها ثلاثة من الأحرف ؛ هي : ( الواو ، والفاء ، وثم ) ، وحين يكون الحرف للاستئناف لا يكون للعطف . قال الفيروزبادي صاحب « القاموس المحيط » في كتابه الآخر المسمى : « بصائر ذوي التمييز » عند الكلام على معنى « ثم » <sup>(١)</sup> - ما نصه : ( تكون للابتداء كقوله تعالى في سورة فاطر : « والذي أوحينا إليك من الكتاب هو الحق مصدقاً لما بين يديه ، إن الله بعباده لخبير بصير . ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا » ) اهـ .

وسيجيء في الجزء الرابع - عند الكلام على « واو المعية » ، باب إعراب الفعل ، <sup>(٢)</sup> - ما يؤيد وقوع « ثم » للاستئناف ، ويزيد الحكم بياناً ووضوحاً .

ب- « ثم » تصلح للوقوع بعد همزة الاستفهام مباشرة إذا كان المعطوف بها جملة ، واقتضى المعنى الاستفهام على الوجه المشروح في « س » من ص ٥٧٠ فهي كالواو والفاء <sup>(٣)</sup> في هذا . ولا يقع بعد الاستفهام مباشرة من حروف العطف غير هذه الثلاثة .

ج- ما حكم الضمير بعد « ثم » إذا كان عائداً على المتعاطفين ؟ أيطابقهما أم لا يطابق ؟ الجواب في رقم ٣ من ص ٦٥٧ .

\*\*\*

٤ - حتى :

معناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه<sup>(١)</sup> ؛ سواء أكانت الغاية حسية أم معنوية ، محمودة أم مذمومة ؛ نحو : لم ييخل الغنى الزرعُ بالمال حتى الآلاف ، ولم يقصر في العبادة - التهجد<sup>(٢)</sup> . ومثل : حبس البخيل أمواله حتى الدرهم ، وارتضى لنفسه المعاييب حتى الاستجداء .

ولا تكون عاطفة إلا باجتماع شروط أربعة<sup>(٣)</sup> :

١ - أن يكون المعطوف بها اسماً ( فلا يصح أن يكون فعلاً ، ولا حرفاً<sup>(٤)</sup> ، ولا جملة<sup>(٥)</sup> ) ، نحو : استخدمت وسائل الانتقال حتى الطائرة ، فلا يجوز

( ١ ) بمعنى أن المعطوف عليه لو استمر متجهاً في صعوده أو في انخفاضه لكان غاية ما يصل وينتهي إليه - من شرف أو خسة ، أوقوة أو ضعف ، . . . أو نحو هذا من كل ما يفيد زيادة ونقصاً - هي الدرجة التي وصل إليها المعطوف . ( وكل هذا بحسب التخيل العقلي المخض ، لا الواقع ؛ لأن الواقع الخارجي قد يعارضه - انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٢ - .  
( ٢ ) الصلاة بالليل .

( ٣ ) زاد بعضهم شرطاً آخر ؛ هو : أن يكون المعطوف بها مشتركاً مع المعطوف عليه في معنى عاملها ؛ فلا يصح : صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر : لأن يوم عيد الفطر لا يباح صومه شرعاً .  
( ٤ ) لأن الحرف - في الغالب - لا يدخل على نظيره في اللفظ والعمل إلا في التوكيد اللفظي ، أوفى الضرورة الشعرية .

( ٥ ) إذا دخلت « حتى » على جملة فعلية فعلها ماض أو على جملة اسمية ، فهي حرف ابتداء ، وهي - كما قال الخضرى ج ٢ باب العطف عند الكلام على : « حتى » - الداخلة على جملة مضمونها غاية ( أى : نهاية ) لشيء قبلها ؛ مثل قول الشاعر :

ملأنا البر حتى ضاق عنا وببحر الأرض نملؤه سفينا

- في بعض الروايات - ومثل : « المعروف يأسر القلوب ، حتى قلوب الأعداء مأسورة » به . فإن دخلت على مضارع مرفوع فابتدائية ، أو منصوب فجارة . ولا بد في الابتدائية - ألا تنقطع الصلاة المعنوية بين ما قبلها وما بعدها ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها . أما قول الفرزدق يذم « كمليباً » قبيلة الشاعر جرير :

فواعجبا !! حتى كليب تسبني كأن أباهها نهشل أو مجاشع

ونِهشَل مجاشع من آباء الفرزدق - فيقول المعنى ، ج ١ عند الكلام على « حتى » مانصه : ( لا بد من تقدير محذوف =



العطف في نحو : صفحت عن المسىء حتى خَجَل ، وتركته لنفسه حتى نَدِم .  
ولا في قول المعري :

وهَوَّنتُ الخطوب عليّ ، حتى كَأَنِّي صرْتُ أَمْنَحُهَا الودادا

ب - أن يكون الاسم المعطوف بها اسماً ظاهراً لا ضميراً ، وصريحاً لا مؤولاً ؛ فلا يجوز اعتبارها حرف عطف في مثل : انصرف المدعوون حتى أنا . وقد ارتضى بعض المحققين الاستغناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثال السالف ، وأشباهه . وفي الأخذ برأيه توسعة وتيسير . كما لا يجوز اعتبارها عاطفة في مثل : « أحب المقالات الأدبية حتى أن أقرأ الصحف » ؛ لما يترتب على هذا من وقوع معطوفها مصدراً مؤولاً . وهذا لا يصح .

ح - أن يكون المعطوف بعضاً حقيقياً<sup>(١)</sup> من المعطوف عليه ، أو شبيهاً بالبعض<sup>(٢)</sup> ، أو بعضاً بالتأويل<sup>(٣)</sup> . فمثال البعض الحقيقي : بالرياضة تَقْوِي

= قبل « حتى » في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له ، أي : فواعجبا « يسبى الناس حتى كليب تسبى .. » . اهـ .  
( كما سيجيء في باب إعراب الفعل . . . - ج ٤ ص ٣١٤ م ١٤٩ حيث تفصيل الكلام على « حتى » الابتدائية - و « حتى » التي ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً : أما ( الجارة في ج ٢ م ٩٠ - ص ٥٤٥ ) .

( ١ ) البعض الحقيقي - هنا - إما أن يكون جزءاً من الكل بحيث لا يوجد الكل الكامل بغيره ؛ نحو : أفاد الدواء الجسم حتى الإصبع ، وإما أن يكون فرداً في مجموع ؛ نحو : سهر الجيش حتى القائد ، وإما أن يكون نوعاً من جنس يشمل أنواعاً كثيرة ؛ نحو : النبات نافع حتى المتسلق .  
( ٢ ) هو العَرَضُ الملازم للكل من غير أن يدخل في تكوين ذاته الأصلية ؛ كالجمل والعلم ، واللون ، والخلق ، والصوت ، نحو : راقى الخطيب حتى ابتسامته . . .

( ٣ ) أي : بتقدير أنه كالبعض ، وافترض ذلك . والمراد به : ما يصاحب « الكل » ويرافقه في أحيان كثيرة دون أن يكون جزءاً حقيقياً منه ، ولا ملازماً له ملازمة دائمة . . . نحو : حضر القطار فنزل المسافرون ، حتى الحقايب . وهذا يقتضى أن يكون البعض التأويل ملاحظاً في نفس المتكلم عند النطق بالكل ، وداخلاً في نيته وتقديره أنه بمنزلة البعض ؛ لأهميته وشدة اتصاله . ومن أمثلته التي عرضها للنحاة قول شاعر يصف هارباً من مملكته الذي أمر بقتله :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

برواية من نصب كلمة : « فعل » على اعتبار أن ما قبلها وهو ( ألقى الصحيفة . . . والزاد ) في تأويل : ألقى عنه الحمل الثقيل . ونعله بعض ما يثقله ؛ فيكون معطوفاً على « الصحيفة » . وهناك روايات في ضبط تلك الكلمة لا تعنيها هنا .

الأعضاءُ حتى الرجلُ ، ومثالُ التشبيه بالبعض : أعجبني العصفور حتى لونه <sup>(١)</sup> .  
ومثال البعض بالتأويل : تمتعت الأسرة بالعيد حتى طيورها .

د - أن تكون الغاية الحسية أو المعنوية محققة لفائدة جديدة ، فلا يصح :  
قرأت الكتب حتى كتاباً ، ولا سافرت أياماً حتى يوماً . . .  
أحكامها :

منها : أنها لمطلق الجمع - كواو العطف عند عدم القرينة ؛ فلا تفيد الترتيب الزمني  
بين العاطف والمعطوف في الحكم - نحو : أدت الفرائض الخمس حتى المغرب ، ووفيت  
أركان كل صلاة حتى الركوع <sup>(٢)</sup> ، وكقول الشاعر :

رجالي - حتى الأقدمون - تمالأوا على كل أمر يُورثُ المجدَ والحمدًا

ومنها : إعادة حرف الجر وجوباً بعد « حتى » إذا عطفَ بها آخر شيء ،  
والمعطوف عليه مجرور بمثل ذلك الحرف ، ويلتبس المعنى بعدم إعادته ؛ نحو : سافرت في  
الأسبوع الماضي حتى في آخره ، إذا كان المراد السفر في أوقات متقطعة من الأسبوع ،  
وبعضها في آخره . فلو لم تذكر كلمة : « في » مرة ثانية بعد : « حتى » لكان من المحتمل  
فهم المراد بأنه السفر المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظة فيه . وهذا غير المقصود ،  
فمن الواجب أن يعاد بعدها حرف الجر إذا كان « المعطوف عليه » مجروراً بمثيله ؛ لكيلا  
تلتبس بالجارحة . فإن تعيّن <sup>(٣)</sup> العطف بحيث يمتنع اللبس المعنوي كانت الإعادة جائزة  
لا واجبة ، نحو : فرحت بالقادمين حتى أولادهم ، وقول الشاعر :

( ١ ) ولا يصح : حتى : نظيره ، أو فرخه ، كما لا يصح أعجبني الأخت حتى جاراها .

( ٢ ) قالوا : لا يعتبر إلا الترتيب الذهني من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب  
الخارجي ؛ بل هو أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها سابقة على ملاسته للأجزاء الأخرى ، أو في أثناءها ،  
أو معها في زمان واحد ؛ نحو مات كل أب للناس حتى آدم - ومات الناس حتى الأنبياء - وجاءني القوم  
حتى علي ، إذا جاءوا كلهم مجتمعين وعلى أقواهم أو أضعفهم . ويؤيد ما سبق قوله عليه السلام : « كل  
شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » . لأن تعلق القضاء والقدر بهذين لا يتأخر عن غيرها ، فالمراد من كل  
ما سبق أنها تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن حتماً ، أي : تدريجياً من الأضعف إلى الأقوى وعكسه ،  
ولو كان هذا محالاً لما في خارج الذهن وللواقع ( راجع الخضرى والصبان ، ورقم ١ من هامش ص ٥٨٠ ) .  
( ٣ ) ضابط تعين العطف وعدم تعينه هو : أنه متى صح إحلال الحرف « إلى » محلها كانت  
محتملة للأمرين ، وإلا تعينت للعطف .

جودٌ يُمكنك فاضٌ في الخلقِ حتّى بائسٍ دانٌ بالإساءةِ ديننا  
ومنها : أن استعمالها عاطفة أقل من استعمالها جارة ، فيراعى هذا في كل  
موضع يصلح فيه الأمران ؛ نحو : قرأت الكتابَ حتّى الخاتمة ، فيجوز نصب  
« الخاتمة » باعتبارها معطوفة « بحتى » على : « الكتاب » . ويجوز جرّها باعتبار  
« حتّى » حرف جر ، والأحسن الجرّ ، لأن العطف بالحرف : « حتّى » أقل  
في كلام العرب<sup>(١)</sup> من استعمالها جارة<sup>(٢)</sup> .

(١) وفيما سبق خاصاً بالحرف : « حتّى » يقول ابن مالك :

بعضاً بحتّى اعطف على كلّ ، ولا يَكُونُ إلّا غايّة الّذى تلا

أى : اعطف بحتّى بعضاً على كل ( فالمعطوف جزء من المعطوف عليه ) ولا يكون المعطوف إلا  
غاية للذى تلاه . ( والذى تلاه المعطوف أى : جاء بعده المعطوف هو : المعطوف عليه ) . يريد ؛  
أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه في الزيادة أو النقص بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر  
في زيادته أو نقصه حتّى يصل في درجته للمعطوف .

( كما أوضحنا في رقم ١ من هامش ص ٥٨٠ ) .

(٢) وبسبب هذه القلة لا يوافق الكوفيون على استعمالها حرف عطف مطلقاً . . . ويستثنى  
من الحالة السابقة التي يكون فيها الجر أحسن ، صورة : « الاشتغال » في مثل : صافحت القوم حتّى  
طفلاً صافحته ، من كل اسم وقع تالياً « حتّى » وبعده فعل مشتغل ينصب ضمير ذلك الاسم ، كالمثال  
السالف . فكلمة : « طفلاً » تعرب معطوفة بالحرف « حتّى » والمعطوف عليه هو : القوم . والفعل :  
« صافح » الثاني ، توكيد للأول . فإن اشتغل برفع الضمير نحو : حضر القوم حتّى طفل حضر ، امتنع  
النصب ، وصح الرفع في هذا المثال . وإنما كان النصب أحسن في الحالة الأولى لتكون بين الضمير ومرجه  
مشابهة في الإعراب .

.....  
.....

## زيادة وتفصيل :

٢- ومن أحكامها أنها لا تعطف نعتاً على نعت كما تقدم<sup>(١)</sup> . وأنها لا تقع في صدر جملة تعرب خبراً<sup>(٢)</sup> .

ب- أشرنا<sup>(٣)</sup> إلى أن « حتى » العاطفة - كالواو - لمطلق الجمع عند عدم القرينة ، لا للترتيب الزمني في الحكم ، نحو : مات كل الأنبياء حتى نوح . واستدلوا على هذا بأمثلة مختلفة ؛ منها قوله عليه السلام : « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز ، والكيس » إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما . لكنها - في مثل هذه الحالة - تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً ؛ أى : تفيد تدرجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه طبقاً للبيان والتفصيل السالفين<sup>(٤)</sup> .

وتكون كالواو أيضاً في عطفها الخاص على العام . وفي وجوب مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين بعدها لهما<sup>(٥)</sup> . . . .

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٢) طبقاً لما سبق إيضاحه وتكراره بالجزء الأول م ٣٥ هامش ص ٤٢٨ .

(٣) في ص ٥٨٢ وهامشها .

(٤) كما في رقم ١ من هامش ص ٥٨٥ .

(٥) طبقاً للبيان الذي في رقم ٣ ص ٦٥٧ .

٥ - أم : نوعان<sup>(١)</sup> ؛ متصلة ، ومنقطعة ، ( أو : منفصلة ) .

النوع الأول : « المتصلة » ، هي المسبوقة بكلام مشتمل على همزة التسوية<sup>(٢)</sup> ، أو على همزة استفهام يراد منها ومن « أم » التعيين ( ويكون معناهما في هذه الحالة هو : « أي » الاستفهامية )<sup>(٣)</sup> . فالمتصلة قسمان<sup>(٤)</sup> ، ولكل منهما علامة تميزه من الآخر :

٢ - علامة « أم » المتصلة بهمزة التسوية أن تكون متوسطة بين جملتين خبريتين ، قبلهما معاً همزة التسوية<sup>(٥)</sup> ، وكلتا الجملتين صالحة لأن يحل محلها هي والأداة التي تسبقها<sup>(٦)</sup> مصدر مؤول من هذه الجملة ؛ فهما جملتان في تأويل مفردين - وبين هذين المفردين « واو » عاطفة تُغنى عن « أم » ؛ كقولهم : على

( ١ ) وكلاهما لا يعطف نعمتاً على نعمت . ( طبقاً لما تقدم في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ ) .  
( ٢ ) سميت همزة التسوية لوقوعها بعد لفظ : « سواء » ، أو « لا أبالي » .. ، أو ما يشبههما في دلالاته على أن الجملتين المذكورتين بعده متساويتان في حكم المتكلم - أي : في تقديره لأثرهما - لا فرق عنده بين أن يتحقق معنى هذه أو معنى تلك ؛ إذ لا تفضل لأحدهما على الآخر ؛ فالأمران سيان عنده ؛ نحو : لن أتخلف عن عمل : سواء على أن كان الجومعتدا أم منحرفاً ، ونحو : لن يتخلى الشريف عن حرّيته ؛ سواء عليه أيلقى الإعانت والشقاء أم يلقى الإكبار والتقدير . ومثل قول الشاعر :

أَكْرُ على الكَتِيبَةِ لا أَبَالِي أَحْتَفِي كان فيها أم سواها

( وانظر رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامش ص ٥٩٣ ) فكلمة : « أم » توسطت بين جملتين معناهما مختلف ، وقبلهما « همزة التسوية » التي تدل على أن المعنيين المختلفين منزلتهما واحدة عند المتكلم ، وفي تقديره ؛ فيتساوى عنده اعتدال الجو وانحرافه ، ويتساوى عنده الإعانت والشقاء ، والإكبار والتقدير . وكذلك الموت في كتيبة يهجم عليها ، أو في غيرها .

وبما تجب ملاحظته أنها لا تحتاج إلى جواب محتم ، ومن الجائز - لا الواجب - أن يكون لها جواب أحياناً - كما سيجيء في ص ٥٩٤ - وأن التسوية مستفادة من كلمة « سواء » أو مما يدل دلالتها ؛ مثل : « لا أبالي » . وليست مستفادة من همزة ، وإنما فائدة الهمزة هي تقوية التسوية ، وتأكيدها . ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة بقرينة تدل عليها -

( ٣ ) طبقاً للإيضاح الآتي في « ب » من ص ٥٨٩ .

( ٤ ) يجوز حذف « أم المتصلة » مع معطوفها ؛ طبقاً للبيان الآتي في ص ٦٣٦ ، كما يجوز حذف المعطوف عليه قبلها ، بالإيضاح الذي في ص ٦٣٩ .

( ٥ ) إذا كانت إحدى الجملتين منفية وجب تأخيرها عن « أم » كما سيجيء في رقم ١ من هامش

ص ٥٩١ وفي ص ٥٩٤ - .

( ٦ ) الأداة هنا هي : « الهمزة » في الجملة الأولى ، و « أم » في الجملة الثانية .

العقلاء أن يعملوا برأى الخبير الأمين ، فإن العمل برأيه غُثم ؛ سواءً أيوافق  
الرأى هواهم أم يخالفه ) . والتقدير : موافقةُ الرأى هواهم ومخالفتهُ سواء . ومثل :  
( سؤال الناس مذلة وهوان ؛ سواء أكان المسئول قريباً أم كان غريباً ) . أى :  
سواءً كونُ المسئول قريباً وكونه غريباً . فقد حل محل الجملة الفعلية الأولى في  
المثالين ومعها همزة التسوية ، مصدر مؤول من الهمزة والجملة معاً ؛ هو مصدر  
الفعل <sup>(١)</sup> المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه ( فاعلاً كان ، أو اسماً لناسخ ... )  
وحل محل الجملة الفعلية الثانية في المثالين ومعها « أم » مصدر مؤول هو مصدر  
الفعل المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه كذلك ، وجاءت « الواو » بدلا من  
« أم » في المثالين ؛ لتعطف المصدر الثانى المؤول على نظيره المصدر الأول .  
ويعرب المصدر الأول على حسب حاجة الجملة . . . فيعرب في المثالين السالفين  
خبراً ، مبتدؤه كلمة : « سواء » ، أو العكس . وقد يعرب في غيرهما مفعولاً  
به ، أو ... أو ... على حسب الموقع . . . ويعرب المصدر المؤول الثانى  
معطوفاً على الأول بالواو .

والجملتان إما فعليتان كما رأينا - وهو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « سواء  
عليهم أنذرتهم أم لم تُنذرهم » ، والتقدير : إنذارك <sup>(٢)</sup> وعدمه سواء . وقوله  
تعالى : ( سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ) ، والتقدير : جزعنا وصبرنا سواء <sup>(٣)</sup>  
ولما اسميتان كقول الشاعر :

( ١ ) فإن لم يكن فى الكلام فعل أغنى عنه مشتق آخر من المشتقات ؛ كاسم الفاعل ،  
واسم المفعول . . . ؛ فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه . ويوضح هذا النوع من  
الإضافة والسبك ما سبق فى ص ٢٨ و ٨٤ وكذلك ما سبق فى ج ٢ ص ٥٥ م ٦٥ وفى ج ١ ص ٣٩٥  
م ٢٩ آخر باب الموصول حيث للكلام فى كل ذلك على المصدر المؤول من غير سابق . ( انظر رقم  
٢ و ٣ التالين ) .

( ٢ ) من الممكن بعد همزة التسوية بسبك المصدر المؤول بدون حرف سابق ؛ طبقاً للبيان الذى  
تقدم فى موضعه المناسب . ( وهو حرف السبك - ج ١ م ٢٩ ص ٤٧٣ ، وج ٢ م ٩١ ص ٢٥٦ ) .  
( ٣ ) فى تأويل هذا المصدر وبقى الأمثلة المشابهة ، وإعراب الآية معه ، جدل طويل احتوته  
المطولات . وقد نلصه « الخضرى » فى حاشيته تلخيصاً نافعاً ، ولما نسوقه هنا لفائدته النحوية  
واللغوية . قال :

( أعرب الجمهور لفظ « سواء » - فى الآية - خبراً مقدماً ، عن الجملة التى بعده لتأويلها بمصدر .  
أى : جزعنا وصبرنا سواء علينا ، أو عكسه - وهو إعراب « سواء » مبتدأ والمصدر المؤول خبره ؛ =

## وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالَكَا أَمَوْتِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ

= لأن الجار والمجرور المتعلق بلفظ «سواء» يُستَوْغِ الابتداء به - وجعلوه (أى : لفظ سواء) من مواضع سبك الجملة بلا سائب ؛ كهذا يوم ينتفع الصادقين صدقهم ، مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة - وقد سبقت الإشارة إليه في باب الإضافة ص ٢٨ و ٨٣ - وكقولهم : تسمع بِالسَّمْعِ عَيْدِيَّ خير من أن تراه ، مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير : «أَنْ» . ولا يرد أن : «سواء» لاقتضاها التعمد تنافي : «أَمْ» التي لأحد الشيئين ؛ لانسلاخ «أَمْ» عن ذلك ، وتجردها للعطف والتشريك كما انساخت الهزمة - في الآية ونظائرها - عن الاستفهام ، واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم ، بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين ، فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً ؛ ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها . فجاز كونه مبتدأ مؤخرًا . وعلى هذا يمتنع بعدها العطف «بِأَوْ» لعدم انسلاخها عن : الأحد ، ( أى : عن أحد الشيئين ) كـ «أَمْ» . التي انسلخت عنه - ولذا لحن في المعنى قول الفقهاء : «سواء كان كذا أو كذا» . ، وصوابه : «أَمْ» . لكن نقل الدماميني عن السيرافي ، أن «أَوْ» لا يمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهزمة لا مع حذفها . قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء - راجع أيضاً رأى سيبويه في «ب» من ص ٦١١ ، في نهاية الكلام على : «أَوْ» العاطفة - أما التنافي المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضى من أن «سواء» خبر مبتدأ محذوف : أى : الأمران سواء ، والهزمة . بمعنى : «إِنْ» الشرطية . لدخولها على أمر غير متيقن ، وحذف جوابها لوجود ما يدل عليه ، وجيء بها لبيان الأمرين ؛ أى : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء ؛ «فَأَمْ» للأحد ، مثل : «أَوْ» في أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، - كما سيذكر في «ا» ص ٦١١ وفيها بعض حالات مستثناة هناك - والجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافي مثله ) «ا» .

وواصل الخضرى كلامه قائلا ؛ ( وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح «أَوْ» مطلقاً ، لما فاتها من التسوية إلا أن يدعى انسلاخها عن «الأحد» مثل «أَمْ» . أما على إعراب «الرضى» فتصح مطلقاً ؛ فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهزمة ؛ إذ المقدركا ثابت . على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من «سواء» لا من الهزمة . وإنما سميت هزمة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها ، وحيث فلا إشكال في اجتماع : «أَوْ» مع «سواء» لا الهزمة . ) «ا» . بتصرف يسير في بعض كلمات أزيل غموضها . . .

ومثل هذا في حاشية الصبان مع اختلاف يسير في القاعدة . والأفضل الأخذ بما جاء في الخضرى لأنه يسيراً أكثر الكلام المأثور . ويدل دلالة واضحة على إباحة استعمال : «أَوْ في كل» الحالات . وقد صحح اجتماع «أَوْ» وهزمة التسوية بعض المحققين ، مخالفاً في هذا رأى سيبويه المشار إليه - الآتى في «ب» من ص ٦١١ - ومنهم صاحب حاشية الأمير على «المعنى» ج ١ عند الكلام على «أَمْ» المتصلة ، والعطف بالحرف : «أَوْ» بعد الهزمة . هذا إلى قراءة بعضهم قوله تعالى : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» . بدلا من : «أَمْ لم تنذرهم» .. ولا يقال إن هذه القراءة - عند بعضهم - هاذية ؛ لأن ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غيره من باب أولى ، كما نص عليه الثقات ، أما إعراب «الرضى» فمع وضوحه ويسره حين تكون الجملتان فعليتين يحتاج إلى تأويل وتقدير محذوفات حين تكون الجملتان اسميتين أو مختلفتين .

والتقدير : لست أبالي نأى<sup>(١)</sup> موتى ووقوعه الآن . وإما مختلفتان بأن تكون الأولى ( وهى المعطوف عليها ) فعلية : والثانية ( وهى المعطوفة ) اسمية كقوله تعالى عن الأصنام : ( سواء عليكم ، أدعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ) ، والتقدير : سواء عليكم دعائكم إياهم وصمتكم . أو العكس ، نحو : لا يبالى الحرّ فى إنجاز العمل أُرئيسه حاضر أم يغيب . والتقدير : لا يبالى الحرّ حضور رئيسه وغيباه<sup>(٢)</sup> . والمصدر المؤول هنا مفعول به ... والجملة بمعنى : سواء على الحرّ أُرئيسه حاضر أم غائب .

وليس من اللازم أن تكون همزة التسوية مسبوقة بكلمة « سواء » فقد يغنى عنها ما يدل دلالتها فى التسوية ؛ نحو : « ما أبالي » ... أو ما يشبهها من هذه الناحية<sup>(٣)</sup> إنما اللازم أن تكون مسبوقة بكلمة : « سواء » أو بما يؤدى

= وهناك إعرابات أخرى ؛ منها : اعتبار كلمة : « سواء » متضمنة معنى المشتق ، فهى بمعنى : متساو - مثلاً - وأنها على حسب هذا التضمن مبتدأ والمصدر المؤول بعدها فاعله ، أو أنها خبر مقدم . . . كما جاء فى كتاب : العكبرى ، المسمى « إملأ مامناً به الرحمن » . لكن فى كلام الخضرى السابق الكفاية .

وجاء مجمع اللغة العربية - بالقاهرة فأصدر قراراً حاسماً فى الاستعمالات السالفة ، وسجل قراره فى ص ٢٢٧ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » ونص قراره تحت عنوان ( استعمال : « سواء » مع « أم » ومع « أو » بالهمزة وبغيرها ، - يجوز استعمال « أم » مع الهمزة وبغيرها وفاقاً لما قرره جمهرة النحاة ، واستعمال « أو » مع الهمزة وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتية : سواء على أحضرت أم غبت - سواء على أحضرت أم غبت - سواء على أحضرت أو غبت - سواء على أحضرت أو غبت . والأكثر فى الفصح استعمال « الهمزة » و « أم » فى أسلوب « سواء » . ٥١ .

( ١ ) أى : بضمه مجيئه ، وتأخير زمنه .

( ٢ ) العطف فى الآية يؤيد رأى الأرجح الذى يبيح عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس . بالطريقة الموضحة هناك ( انظر ص ٦٥٥ ) .

( ٣ ) يرى بعض النحاة أن الهمزة بعد : ( ليت شمرى - لا أعلم - ما أدرى . . . ) لطلب التمييز فقط ، لأن تلك الألفاظ ليست فى حكم : « لا أبالي » التى تكون بعدها الهمزة للتسوية ؛ فكان للقاتل يريد : لا أدرى جواب هذا الاستفهام . . . ويخالفهم آخرون ؛ فيرون الألفاظ السالفة كلها خاضعة لحكم واحد هو اعتبار الهمزة بعدها للتسوية . والحق أن المراد من هذه الألفاظ يتوقف على القرينة - وأهمها السياق - فهى التى تحدد الغرض ؛ فيتعين نوع الهمزة ، أهى للتسوية أم للتمييز . فإن لم توجد القرينة فالرأى الأول هو الأصح . هذا ، وسيبوي يميز العطف « بأم » و « بأو » -



معناها ؛ كما في بعض الأمثلة السابقة .

هذا ، ولا شأن لهزمة التسوية بالاستفهام فقد تركته نهائياً وتمحضت للتسوية .

حكم هذا القسم :

كما سبق يتبين أن « أم » المتصلة المسبوقة بهزمة التسوية لا تعطف إلا جملة على جملة وكلتا الجملتين خبرية بمنزلة الفرد ، لأنها صالحة مع الأداة لأن محل محلها مصدر مؤول . ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادراً ؛ لا يقاس عليه ، ومن صور هذا النادر القليل الذي لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجملة <sup>(١)</sup> ؛ كقول القائل :

سواءً عليك النُفْر <sup>(٢)</sup> أم بتَّ ليلةً بأهل القِباب من عُمَيْر <sup>(٣)</sup> بن عامر

\* \* \*

ب - وعلامة : « أم » المسبوقة بهزمة التَّعين أن تكون متوسطة بين شيئين ، ينسب لواحد غير معين منهما أمر يعلمه المتكلم . ولكنه لا يعلم - على وجه التعيين - صاحبه منهما ، وقبلهما معاً همزة استفهام ، يراد منها ومن « أم » تعيين أحد هذين الشيئين <sup>(٤)</sup> ، وتحديد المختص منهما بالأمر الذي يعرفه المتكلم ، ويسأل

= بعد « ليت شعري ، وما أدري » إذا سبقتهما همزة . ولرأيه تكملة تجيء في « ج » من ٦٠٥ وفي « ب » من ص ٦١١ .

(١) راجع حكم عطف الجملة على المفرد في مكانه ( ص ٦٥٩ ) ويضعف أن يكون العطف في البيت عطف ماض على مصدر ( انظر ص ٦٥٠ وما بعدها ) . وأحسن من هذين أن تكون الجملة بعد « أم » في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق عطف مفردات ، وأن تكون « أم » العاطفة بمعنى الواو ؛ طبقاً لما سبق في ص ٥٨٥ وما بعدها .

(٢) الرحيل .

(٣) في رواية أخرى : « عمير » - بالنون - طبقاً للوارد في كتاب : « معاني القرآن »

للفراء ، ج ١ ص ٤٠١ .

(٤) يكون المراد من التَّعين إما طلب تعيين أحد شيئين محسمين ، وتخصيص الأمر المعالوم للمتكلم بأحد هذين الشيئين المحسمين ؛ كما في مثال : أعمك مسافراً أم أخوك ؟ فالحكم المعلوم هو : السفر ، والمجهول المراد تعيينه هو الشخص ( أى : الذات ) الذي ينسب له الحكم السالف . وإما طلب تعيين أحد أمرين معنويين وتخصيصه بذات معلومة ، نحو : أسفّر أخيك أم إقامته ، فالحكم - أى : السفر - والمجهول . والشخص ( أى الذات ) هو المعروف . هذا ، ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة على الوجه المبين في ص ٥٩٦ .

عن صاحبه الحقيقى ؛ ليعرفه على وجه اليقين ، لا التردد والشك ؛ نحو : أعمتك مسافر أم أخوك ؟ فقد وقعت « أم » بين شيئين ، هما : « عم » و « أخ » وقبلهما همزة استفهام <sup>(١)</sup> يريد المتكلم بها و « بأم » أن يعين له المخاطب أحد الشخصين تعييناً قاطعاً يدل على المسافر منهما دون الآخر . فالمتكلم يعلم يقيناً أن أحدهما مسافر ؛ لكن من منهما ؟ هذا هو ما يجهله المتكلم ، ويريد أن يعرفه بغير تشكك فيه ؛ إذ لا يدري ؛ أهو : العم أم الأخ ؟ ؛ ومن أجله يطلب من المخاطب أن يُعيِّن له المسافر تعييناً مضبوطاً ، ويحدده تحديداً يؤدى إلى كشف حقيقته وذاته ، فيمكن بعد هذا إسناد السفر إليه وحده ، ونسبته إليه ، دون غيره . فالسفر المحرود — ليس موضع السؤال ، لأنه غير مجهول للمتكلم ، إنما المجهول الذى يسأل عنه ويريد أن يعرفه — هو تعيين أحدهما ، وتخصيص فرد منهما بالأمر دون الآخر .

ومن الأمثلة أيضاً : أعادل واليكم أم جائر ؟ فقد وقعت « أم » بين شيئين ؛ هما : عادل وجائر ، وقبلهما معاً همزة الاستفهام التى يريد المتكلم بها وبأم استبانة أحد هذين الشيئين ، وتحديدده ، وتعيينه ، ليقصر المعنى عليه ، وينسب إليه وحده . ذلك أن المتكلم يقطع بأن هناك والياً ، ولا يشاك فى وجوده ، ولكن الذى يجهله ويريد أن يعرفه من المخاطب هو : تعيين هذا الوالى ، وتحديد أمره ؛ بحيث يكون واحداً محدداً من هذين الاثنين لا يتجه الفهم إلى غيره مطلقاً . وتسمى هذه الهمزة : « بالمغنية عن كلمة : أى » — لأنها مع « أم » يغنيان عن كلمة : « أى » فى طلب التعيين ، وليست الهمزة وحدها — فعنى ؛ أعمك مسافر أم أخوك ؟ هو : أيتهما المسافر ؟ ومعنى أعادل واليكم أم جائر : أى الأمرين واقع وتحقيق ؟ .

حكم هذا القسم :

يشترط فى : « أم » هذه — كما سبق — أن تتوسط بين الشيئين اللذين يراد

(١) قال الصبان — فى باب العطف عند آخر الكلام على همزة التسوية وما يتصل بها مانصه : « وقد تكون « هل » بمعنى « الهمزة » فيعطف « بأم » بعدها ؛ كحديث : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً ؟ » . ١ هـ كلام الصبان . هذا وفى شعر الحسن بن مطير ( وهو أموى من شعراء الحماسة )  
 يحجج بكلامه ( قوله :

هل الله عافٍ عن ذنوب كثيرة أم الله — إن لم يعف عنها — يعيدها ؟

تعيين أحدهما ؛ فيقع قبلها واحد منهما ، ويقع بعدها الآخر <sup>(١)</sup> ؛ كما في الأمثلة <sup>(٢)</sup> .  
ولما كان التعيين والتحديد هما الغرض من الإتيان « بأم » هذه ومعها همزة الاستفهام التي قبلها - وجب أن يجيء الجواب مشتملاً على ما يحقق الغرض ؛ فيتضمن النص الصريح بذكر أحد الشيئين وحده . فيقال في المثال الأول : (العم . . .) مع الاختصار على هذا . أو : (الأخ . . .) مع الاختصار عليه . ويقال في المثال الثاني : (عادل) كذلك ، أو : (جائر) .

ولا يصح أن يقال في الإجابة عن السؤالين وأشباههما : نعم ، أو : لا ، لأن الإجابة بأحد هذين الحرفين - أو بأخواتهما من أحرف الجواب - لا تفيد تعييناً ، ولا تحديداً ، وإنما تفيد الموافقة على الشيء المسئول عنه أو المخالفة . وهذه الموافقة أو المخالفة لا تحقق الغرض المقصود من استعمال « أم » المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام على الوجه الذي شرحناه <sup>(٣)</sup> .

ولهذا القسم من قسمي « أم » المتصلة صور مختلفة ؛ منها :

(١) أن تقع بين مفردين متعاطفين بها ، وبينهما فاصل لا يسأل عنه المتكلم - وهذه الصورة هي الغالبة - كأن يقول قائل لآخر : شاهدت اليوم سباق السباحين ؛ أحمد هو الذي فاز أم محمود ؟ فالمراد من السؤال تعيين واحد من الاثنين ، وقد توسط بينهما أمر ليس بموضوع الاستفهام ، لأنه أمر معروف

(١) وإذا كان أحد الشيئين منفياً تعين تأخير عن « أم » دون الآخر - كما سبق في رقم ٥ من هامش ٥٨٥ وسيجيء هذا في أول ص ٥٩٤ - .

(٢) وفي « أم » المتصلة بنوعها يقول ابن مالك :

و « أم » بِهَا اعْطِفْ لِأَنَّ هَمْزَ التَّنْوِينِ أَوْ هَمْزَةَ عَنْ لَفْظِ « أَيْ » مُغْنِيَةٌ (لأثر : بعد) والهمزة المغنية عن لفظ : « أَيْ » هي الهمزة التي يقصد بها وبأم التعيين على الوجه الذي شرحناه . وهذه الهمزة لا تنفي وحدها عن « أَيْ » ، وإنما تنفي بشرط انضمام « أم » إليها ؛ فهما معاً يغنيان عن « أَيْ » التي تسد مسدها .

(٣) قد يجاب بالحرف : « لا » - أو غيره مما يفيد جواباً منفياً - إذا كان المقصود من « لا » نفي وقوع أحد الشيئين ، أو الأشياء . وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت أحد الشيئين ، أو الأشياء . وقياساً على حالة النفي السابقة ، يرى بعض النحاة أن يجاب بالحرف : « نعم » - أو غيره مما يفيد جواباً مثبتاً - إذا كان المقصود إثبات وقوع كل من الشيئين أو الأشياء ، وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت شيء واحد فقط .

للمتكلم ، وهو الفوز ، أما المجهول الذى يريد أن يعرفه فهو الفائز .  
وقد تقع بين مفردين تعطفهما ، مع تأخر شيء عنهما لا يسأل عنه المتكلم ؛  
تقول فى المثال السالف : أم محمد أم محمود هو الذى فاز ؟ وكأن يقول قائل : كتاب  
« العقد الفريد » كتاب أدبى نفيس ، فتقول : نعم سمعت اسمه يتردد كثيراً .  
ولكن أغال أم رخيص كتاب « العقد الفريد » ؟ فأنت تسأل عن غلوته ورخصه ،  
وتطلب بسؤالك تعيين أحدهما ، ولست تسأل عن الكتاب ذاته ، فإنك تعرفه ...

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن الذى يلى الهزمة مباشرة «و واحد مما يتجه إليه الاستفهام ،  
يراد معرفته وتعيينه ، أمّا الذى لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر<sup>(١)</sup> . وهذا الحكم  
هو الأكثر والأولى ، ولكنه ليس بالواجب ؛ فليس من الحتم أن يلى الهزمة أحد الأمرين  
الذين يتجه إليهما الاستفهام لطلب التعيين . بل يصح - عند أمن اللبس - أن يقال :  
أكتاب « العقد الفريد » غال أم رخيص ؟ وهذا - بالرغم من صحته - قليل ،  
ودرجته البلاغية ضئيلة ومراعاة الأكثر هى الأحسن ...

(٢) ومنها : أن تقع بين جملتين ليستا فى تأويل مصدر<sup>(٢)</sup> ، وتعطف ثانيتهما على  
الأولى ، وهما ، إمّا فعليتان ، نحو : أزراعة مارست ، أم زاولت التجارة ؟ وإما اسميتان ،  
نحو : أضيفك مقيم غداً أم ضيفك مسافر ؟ وإما مختلفتان ، نحو : أأنت كتبت  
رسالة لأخيك الغائب أم أبوك كاتبها ؟

(٣) ومنها : أن تقع بين مفرد وجملة ؛ كقوله تعالى : ( وإن<sup>(٣)</sup> أدري

(١) لزيادة الإيضاح قالوا : إن الشرط الذى يغلب تحققه فى الهزمة المعادلة « أم » - كما  
سبق - هو أن يلها أحد الأمرين المطلوب تعيين واحد منهما ، وأن يلى الآخر « أم » ليفهم السامع  
من أول الأمر نوع الشيء الذى يطلب المتكلم تعيينه . تقول إذا استفهمت بالهزمة عن تعيين المبتدأ دون  
الخبر : أعلى قائم أم سعيد ، وإن شئت قلت : أعلى أم سعيد قائم . فقد توسط الخبر ( وهو قائم )  
أو تأخر ؛ بسبب أنه غير المسئول عنه بالهزمة . وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ :  
أقائم سعيد أم قاعد ، وإن شئت قلت : أقائم أم قاعد سعيد ؟ فقد توسط المبتدأ ( وهو : سعيد ) أو  
تأخر بسبب أنه غير المسئول عنه . والحكم على المتقدم أو المتأخر بأنه المبتدأ وعلى الآخر بأنه الخبر  
خاضع للقرينة ؛ كالتعريف أو التوكيد هنا . فما كان منهما معرفة فالأحسن اعتباره هو المبتدأ ولو كان  
متأخراً واعتبار النكرة هى الخبر ، فإن كانا معرفتين فأقواهما فى درجة التعريف هو المبتدأ . . . . . ومسبق  
هو الأغلب الأنصح . أما غيره - وهو جائز عند أمن اللبس . مع ضعف درجته البلاغية - فإن يقع بعد  
الهزمة مباشرة ما ليس من الأمرين المراد تعيين أحدهما .

(٢) لعدم وجود ما يقتضى سبك الجملة ، وتأويلها بالمصدر .

(٣) إن حرف نون ، بمعنى : « ما » .

أقرب أم بعيد ما تُوعلون ، أم يجعل<sup>(١)</sup> له ربي أمداً .

\* \* \*

فلخص ما يقال في « أم المتصلة » أنها تنحصر في قسمين ؛ قسم مسبق بهمزة التسوية ، ولا تعطف فيه إلا الجمل التي هي في حكم المفرد ، ( لأن كل جملة منها مؤولة بالمصدر المنسبك ) ، وقسم مسبق بهمزة استفهام يُطلب بها وبأم التعيين ، وتعطف فيه المفردات حيناً والجمل حيناً آخر ، أو المفرد والفعل<sup>(٢)</sup> .

ولما سميت « أم » في القسمين : « متصلة » لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطاً كلامياً وثيقاً ، لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معاً . لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في النوع الثاني – لا يتحققان إلا بين متعدد ، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين .

وتسمى كذلك في هذين القسمين : « أم المعادلة » للهمزة ؛ لأنها في القسم الأول تدخل على الجملة الثانية المعادلة للجملة الأولى في إفادة التسوية ، وهذه الجملة الثانية هي التي تفيد المعادلة في التسوية<sup>(٣)</sup> ، وليست « أم » . غير أن « أم » تعتبر معادلة للهمزة بسبب الدخول على الجملة المعادلة للأولى التي دخلت عليها الهمزة – ولا دخل للهمزة ولا « أم » في إفادة التسوية المباشرة . ولأنها في النوع الثاني تعادل الهمزة في إفادة الاستفهام .

(١) الفعل : « يجعل » معطوف على الاسم المشتق الذي يشبهه ، وهو : « قريب » وكلمة : « أم » متوسطة بينهما ، فليس في الكلام عطف جملة على مفرد – وسيجيء الكلام على مثل هذا العطف في ص ٦٤٩ – ولا يصح أن تكون الجملة ( من المضارع « يجعل » وفاعله ) هي المعطوفة على زعم أنه يمكن تأويلها بمفرد يعطف على مفرد – كالذي سيجيء في رقم ٦ من ص ٦٥٩ – لا يصح هذا ، لأن « أم » التي للتعين لا يصح تأويل إحدى جملتيها بمفرد ؛ إذ لا يوجد سابق ، أو نحوه ، كما تقدم في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، وكما سيجيء في ص ٥٩٥ .

(٢) نقول : « الفعل » . مراعاة لما سبق في رقم ١ من هذا الهامش .

(٣) أي : أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتي ( متساويتي ) من ناحية المراد من كل واحدة . فكأنهما كفتان متساويتان في ميزان واحد ، لا ترجح إحداها الأخرى . أو أنهما نصفان لشيء واحد ؛ فلا بد أن يكونا متساويين . – انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥ .

ويجب في النوعين أن يتأخر عنها المنى ، — كما أشرنا<sup>(١)</sup> — مثل : سواء على أغضب الظالم أم لم يغضب . ولا يصح : سواء على ألم يغضب الظالم أم يغضب<sup>(٢)</sup> . وفي مثل : أمطر نزل أم لم ينزل ؟ لا يصح : ألم ينزل مطر أم نزل ؟

\* \* \*

الفرق بين قسمي « أم » المتصلة :

تختلف « أم » التي بعد همزة التسوية عن « أم » التي يراد بها وبهمزة الاستفهام التعيين في أربعة أمور :

أولها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً حتمياً<sup>(٣)</sup> ، لأن المعنى معها على الإخبار ، وليس على الاستفهام ، فقد تركت الاستفهام إلى الإخبار بالتسوية ، بخلاف الأخرى ، فإنها باقية على الاستفهام . فحتاج للجواب .

ثانيها : أن الكلام مع الواقعة بعد همزة التسوية قابل للتصديق والتكذيب<sup>(٤)</sup> إذ هو خبر — كما أسلفنا — بخلاف الأخرى ، فإن الكلام معها إنشائي ، لا دخل للتصديق والتكذيب فيه ، لبقاء الاستفهام على حقيقته في الغالب .

ثالثها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تقع بين جملتين — ومن النادر الذي لا يقاس عليه ألا تكون كذلك ، كما سبق<sup>(٥)</sup> — أما الأخرى فقد تكون بين

(١ و ٢) في رقم ٥ من هامش ص ٥٨٥ وفي رقم ١ من هامش ص ٥٩١ .

(٢) المراد : أنها لا تستحق الجواب استحقاقاً لازماً ، ولا مانع أن يكون لها جواب ، لأن الخبر — وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، بخلاف الإنشاء — يجوز أن يجاب ، « بنعم » تصديقاً له ، أو : « بلا » تكذيباً له ، لكن هذا جائز لا واجب — كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥ .

(٣) ذلك أن جملة مثل ، سواء عسى أرضى أم سخط ، أو : لست أبالي أرضى الحقود أم سخط — وأشباهها — تقبل التصديق والتكذيب ؛ لأنها خبر بخلاف جملة مثل : أسعد مقبل أم على ؟ أو : ما أدري أشاعر خطيبنا أم ناثر ؟

وما يلاحظ : أن مجموع : « ما أدري أشاعر خطيبنا أم ناثر » ؟ هو كلام خبري محتمل للتصديق والتكذيب ، ولكنه من غير الجملة التي في صدره وهي : — « ما أدري » — يكون إنشائياً . لأنه استفهام .

(٤) في ص ٥٨٩ .

الحمل أو المفردات ، أو بين مفرد وجملة .

رابعها : أن الجملتين اللتين تتوسطهما « أم » الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تكونا في تأويل مفردين ؛ لأن كلا منهما في تأويل مصدر منسبك . بخلاف اللتين تتوسطهما « أم » الأخرى ، فلا يصح تأويل واحدة منهما بمفرد ؛ لعدم وجود سبب ولا غيره مما يجعلها في حكم المفرد<sup>(١)</sup> . . . .

\* \* \*

## زيادة وتفصيل :

١- يصح في الأسلوب المشتمل على « أم » المتصلة الاستغناء عن الهمزة بنوعها إن علم أمرها ، ولم يقع حذفها في لبس . فمثال حذف همزة التسوية : (سواء على الشريف راقبه الناس أم لم يراقبوه ؛ فلن يرتكب إثمًا ، ولن يقع في محذور) . والأصل : أراقبه الناس . . ، ومثال حذف الأخرى قول الشاعر :  
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى - وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا -  
بِسَبْعِ رَمِيمِنَ الْجَمْرِ أَمْ بِشِمَانٍ ؟  
يريد : أبسبع أم بثان ؟ وتظل حالات : « أم » وأحكامها بعد حذف الهمزة كما كانت قبل حذفها <sup>(١)</sup> .

ب- من النادر الذي لا يقاس عليه أن تحذف « أم » المتصلة مع معطوفها كقول الشاعر :

دعاني إليها القلب ، إني لأمره سميع ، فما أدري أرشدٌ طلابُها .. ؟  
يريد : أم غي . وقول الآخر :

أراك فلا أدري أهمُّ هممته ؟ وذو الهمم قدمًا خاشع متضائل ...  
يريد : أهمُّ أم غيره <sup>(٢)</sup> . . . ؟

وقيل : إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل . - وستجىء إشارة للحذف في ص ٦٣٧ -

ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها - كما سيجىء في موضعه المناسب ص ٦٣٩ -

ح- سبقت الإشارة ( في ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامشها ) إلى أن الهمزة الواقعة بعد : « لا أبالي » هي للتسوية بخلاف الواقعة بعد : ( لا أدري ، أو لا أعلم ، أو ليت شعري ) فإنها للتعين على الأرجح ، وأن سيبويه يحجز العطف بأوٍّ وأمٍّ بعد هذه الألفاظ إذا سبقتها الهمزة <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) وفي حذفها يقول ابن مالك :

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

(أسقطت : حذفت) . يريد : قد تحذف الهمزة بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى ، والوقوع في اللبس .

(٢) لأن حالته في التغير تنبئ أن الهم أوجيه هو سبب تغيره ( كما جاء في كتاب : جميع البيان

لعلوم القرآن ، للطبرسي - ج ٢ ص ٤٤٤ - ) .

(٣) ولرأيه تكملة تجي . ، في « ب » ص ٥٩٢ .



النوع الثاني - « أم » المنقطعة ، ( أو : المنفصلة ) :

تعريفها : ( هي التي تقع - في الغالب - بين جملتين مستقلتين في معناهما ، لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما وتامه على الآخر ؛ فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الثاني . وهذا هو السبب في تسمية : « أم » بالمنقطعة ، أو : بالمنفصلة ، وفي أن يكون معناها - في غير النادر - الإضراب دائماً<sup>(١)</sup> فتكون في هذا بمعنى : « بَلْ »<sup>(٢)</sup> . وقد تفيد معه معنى آخر أحياناً<sup>(٣)</sup> .

علامتها :

ألا تقع - مطلقاً<sup>(٤)</sup> - بعد همزة التسوية ، ولا بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها ، و « بَأْم » التعيين - وقد شرحناها<sup>(٥)</sup> - وإنما تقع بعد نوع مما يأتي :

(١) الخبر المحض ؛ كقوله تعالى في الكفار : ” (وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٌ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ، أم يقولون افتراه ) ” ..... أى : بل يقولون افتراه ، فقد وقعت « أم » بين جملتين هما : ( هذا سحر مبين ) ، و ( يقولون افتراه ) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى ، ومن الممكن عند الاكتفاء بها أن تؤدي معنى كاملاً . و « أم » هنا بمعنى : « بل » الدالة على الإضراب المحض الذي لا يشاركه معنى آخر .

(١) قد يكون المقصود به هنا : إبطال الحكم السابق ، ونفي مضمونه ، والقطع بأنه غير واقع ، والحكم على مدعيه بالكذب ، والانصراف عن ذلك الحكم إلى حكم آخر يجيء بعدها . وهذا هو : « الإضراب الإبطالي » ، نحو : سمعت ترجيع بلبل صداح ، أم أصغيت لإيقاع موسيق بارع تبينت للناس حوله مجتَمعين .

وقد يكون المراد به : الانتقال من غرض باق على حاله إلى آخر يخالفه . ويسمى : « الإضراب الانتقالي » ؛ نحو : فاز من حاسب نفسه ، وتدارك عيبه ، أم حسب المرء أن الحسد سهل إدراكه ، قريب مثاله . . . والأول هو الأكثر - وسيجيء تفصيل الكلام على الإضراب بنوعيه في ص ٦٢٣ - .

(٢) « أم » مثل « بل » في الإضراب المجرد . لكنهما يختلفان بعد ذلك في أمور ؛ منها : أن الذي بعد « بل » يقين غالباً ، أما الذي بعد « أم » فظن وشك - على الوجه المشرح في رقم ٣ من هامش ص ٦٢٩ - ( وسيجيء الكلام على « بل » في ص ٦٢٣ ) - وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٢٤ .

(٣) كما سيجيء في : « ب » ص ٦٠٠ .

(٤) أى : لا لفظاً ولا تقديراً . (٥) في ص ٥٨٥ وما بعدها .

(٢) وقد تقع بعد أداة استفهام غير الهمزة ، كقوله تعالى : ( هل يَسْتَوِي الأعمى والبصير ، أم هل تَسْتَوِي الظلمات والنور . . . )<sup>(١)</sup> والشأن في هذه الآية كسالفها . في الدلالة على الإضراب المحض .

(٣) وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا لطلب التعيين ، وإنما هي لنوع من الاستفهام غير الحقيقي ، معناه : الإنكار والنفي ؛ كقوله تعالى في الأصنام ، ( أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا . . . ) فالاستفهام هنا غير حقيقي<sup>(٢)</sup> والمراد منه ما سبق .

(٤) وقد تقع بعد همزة استفهام غير حقيقي أيضاً ، ولكن يراد منه التقرير ، أى : الحكم على الشيء بأنه ثابت مقرر ، وأمر واقع ؛ كقوله تعالى في المنافقين : ( أفى قلوبهم مَرَضٌ ، أَمْ ارْتَابُوا ، أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْيِفَ الله عليهم ورسوله . . . )<sup>(٣)</sup> .

فكلمة « أم » في جميع الأنواع السالفة منقطعة بمعنى : « بل » .

ومن الأمثلة للإضراب المحض<sup>(٤)</sup> : ( هذا صوت مغنية بارعة ، أم هذا صوت مغنٍ مقتدر ، فقد تبينت لحيته وشاربه . ) هنا وقعت « أم » بين جملتين تفيد الأولى منهما أن الصوت لمغنية ، وتدل الثانية على أن المتكلم أضرب ، — أى : عدل — عما قرره أولاً ، وتركه إلى معنى آخر ، هو أن الغناء لرجل ، لا لمغنية . والذي يدل على إضرابه وعدوله عن المعنى الأول إلى الثانى ، هو ذكر

(١) قلنا: إن المنقطعة لا يفارقها الإضراب إلا في النادر، ولكنها قد تفيد مع استفهاما حقيقيا أو غير حقيقى ؛ ( طبقاً لما سيحىء في : « ب » من ص ٦٠٠ ) و « أم » هنا في الآية لا تفيد استفهاماً حقيقياً أو غير حقيقى . لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام . — كما سيحىء في ص ٦٠١ — .

(٢) الاستفهام الحقيقي : هو الذى يقصد به السؤال عن شيء مجهول للمتكلم حقيقة ، ويريد أن يعرفه .

(٣) وكقوله تعالى في المعارضين : ” ( أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ

أَقْفَالٌهَا ) “ .

(٤) في ص ٦٠٠ أمثلة أخرى غير الآتية .

اللحية والشارب ، فهما قرينة على الإضراب . وأداة الإضراب هي : « أم » .

ومن الأمثلة : ( استيقظت في الصباح الباكر فرأيت ورق الشجر مُبْتَلا  
فقد سقط المطر ليلا ، أم تكاثَرَ الندى عليه ؛ فإني أجِد الطرق والمسالك جافة ؛  
لا أثر فيها للمطر ) . فهنا وقعت « أم » بين جملتين ؛ الأولى منهما تفيد أن بلل  
الورق من سقوط المطر ، وتدل الثانية منهما على أن سبب البلل شيء آخر ؛  
هو : الندى ، فعدل المتكلم على المعنى الأول ، وانصرف عنه إلى الثاني ؛  
بدليل يؤيده ؛ هو : جفاف الطرق والمسالك . والأداة المستعملة في الإضراب  
هي : « أم » <sup>(١)</sup> . . . . .

حكمها :

الرأى الراجع أن « أم » المنقطعة ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء  
يفيد الإضراب ، فلا تدخل إلا على الجمل ، أما الرأى المرجوح فإنها حرف  
عطف لا يعطف إلا الجمل . والأخذ بالرأى الأول أنسب وأيسر .

\* \* \*

( ١ ) وفي « أم » المنقطعة يقول ابن مالك :

وَبِإِنْقِطَاعٍ ، وَبِمَعْنَى : « بَلْ » وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ  
يريد : أن « أم » تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به في النوع السابق ، إذ قيدت فيه بأن  
يسبقها همزة للتسوية : أو همزة مغنية عن لفظ « آي » فإذا خلت من هذا التقييد وفَتْ بالانقطاع .  
بمعنى وفَتْ به ، وكانت كافية فيه ، مغيدة له . وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى « بل » ؛ أي :  
لزم ، وترتب على ذلك أن تكون بمعنى : « بل » ( وهذا معنى قولهم : العطف في قول ابن مالك :  
« وبمعنى بل » هو عطف شيء لازم على ملزومه ) .

## زيادة وتفصيل :

١- من نوع المنقطعة « أم » الواقعة بعد همزة الاستفهام الحقيقي ، بشرط أن يكون ما بعدها نقيض ما قبلها : نحو : أفأكهة عندك أم لا ؟ لأن المتكلم لو اقتصر على الجملة الأولى لكان المعنى المستقل كافياً مستغنياً عن معنى الجملة الثانية - كالشأن في : « أم » المنقطعة - ، ولكان الجواب : نعم ، أو : لا ، ونحوهما ، على حسب المراد من غير حاجة إلى المعنى الثاني . وإنما ذكر ما بعدها لبيان أن المتكلم عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ، ضارباً عن الثبوت ، ولولا ذلك لضاع قوله : « أم لا » بغير فائدة<sup>(١)</sup> فإن لم يكن الثاني نقيض الأول ؛ نحو : أفأكهة أكلت أم خبزاً ، كانت « أم » محتملة للاتصال والانقطاع ، فإن كان السؤال عن تعيين المأكول مع تيقن وقوع الأكل على أحدهما فتصلة - طبقاً لما شرحناه<sup>(٢)</sup> عند الكلام عليها - . وإن كان السائل قد عرض له الظن بأن المأكول هو الخبز بعد ظنه أن المأكول هو الفاكهة ، فاستفهم عن الثاني مُضرباً عن الأول فهي منقطعة . فالاحتمال إنما يقع عند عدم القرينة الدالة على أحدهما ، وهي القرينة التي تعين الاتصال وحده ، أو الإضراب وحده ، فإذا وجدت وجب الأخذ بها ، وامتنع الاحتمال<sup>(٣)</sup> .

ب- قلنا<sup>(٤)</sup> إن : « أم » المنقطعة لا يفارقها معنى الإضراب ، إلا نادراً . . . لكنها قد تفيد معه استفهاماً حقيقياً ، وفي هذه الصورة تفيد الإضراب والاستفهام الحقيقي معاً من غير وجود همزة استفهام معها . كأن ترى كوكباً يضطرب ويهتر فتقول : هذا كوكب المريخ . ثم تعدل عن هذا الرأي لسبب يداخلك ، فتقول : « هذا كوكب المريخ . أم هو كوكب سهيل » ؛ فإن هذه أمارات سهيل التي تعرفها أنت ؟ فقد قررت أولاً أن هذا هو المريخ ، ثم عدلت عنه إلى كوكب آخر أردت أن تستوثق من اسمه ؛ فكأنك قلت : بل أهو كوكب سهيل ؟ ومثل هذا قول العربي حين رأى أشباحاً بعيدة حسبها إبلا ، ثم عدل عن رأيه إلى رأى آخر :

(١) نص على هذا سيويه .

(٢) في ص ٥٨٥ .

(٣) راجع الحضري . ومثل هذه الأساليب لا يخلو من لبس أحياناً ، فالأحسن للدول مع

(٤) في ص ٥٩٧ .

قدر الاستطاعة .

هو : أنها شاء<sup>(١)</sup> ، وأراد أن يستوثق من رأيه الحديد ، فقال : (إنها لإبل ، أم شاء) ؟ يريد : إنها لإبل ، بل أهي شاء ؟ والهمزة داخلة على مبتدأ محذوف ، لأن « أم » المنقطعة لا تدخل - في الغالب - إلا على جملة - كما أسلفنا<sup>(٢)</sup> .

وقد تفيد مع الإضراب استفهاماً إنكارياً<sup>(٣)</sup> بغير أن تسبقها أداة استفهام ؛ كقوله تعالى : ( أم له البناتُ ولكم البنون ) ، أى : بل أله البنات ولكم البنون ؟ لأنها لو كانت للإضراب المحض الذى لا يتضمن الاستفهام الإنكارى لكان المعنى محالاً ، إذ يترتب عليه الإخبار بنسبة البنات إلى المولى جل شأنه .

وقد تتجرد للإضراب المحض الذى لا يتضمن استفهاماً مطلقاً ؛ لاحقياً ولا إنكارياً ؛ كالأمثلة الأولى<sup>(٤)</sup> التى منها قوله تعالى : ( هل يَسْتَوِى الأعمى والبصيرُ ؟ أم هل تَسْتَوِى الظلماتُ والنورُ ) ، أى : بل هل تستوى الظلمات ؛ ولا يصح أن يكون التقدير : بل أهل تستوى الظلمات ، لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام - كما أسلفنا<sup>(٥)</sup> .

ومثل الآية فى الإضراب المحض قول الشاعر :

فليت سُلَيْمَى فى المَمَاتِ ضَجِيعَتِي      هنالك أم فى جنة<sup>(٦)</sup> أم جهنم

- (١) جمع شاة ، وهى الواحدة من الغنم ، يقال للمذكر والمؤنث . ويرى بمض النحاة : أن كلمة : « شاء » جمع لا واحد له من لفظه . ولا داعى للدول عن الرأى الأول .  
(٢) فى ص ٥٩٧ .  
(٣) الاستفهام الإنكارى ويسمى : « الإبطالى » هو : ما كان مضمونه غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل ، ومدعيه كاذب ، وهو معنى النفي ، فأداته بمنزلة أداة النفي ، والكلام الذى دخلت عليه نفي ، كقوله تعالى : ( وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ) - وقد سبقت الإشارة إليه فى ج ٢ ص ٢٣٤ م ٨١ .  
(٤) وبعضها فى صفحتى ٥٩٨ و ٥٩٩ .

(٥) فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٨ . . . ومثل هذا يقال فى بيت قُتَيْبَةَ بنت النضر ترى أباه المقتول :

فَلَيْسَ سَمِعَ النُّضْرُ إِنْ نَادَيْتَهُ      أَمْ كَيْفَ يَسْمَعُ مَيِّتٌ لَا يَنْطِقُ

- (٦) لما كانت « أم » المنقطعة غير عاطفة فى الرأى الأرجح ، وأنها حرف ابتداء للإضراب = لا يدخل إلا على جملة ، وجب إعراب « فى جنة » متعلقة بمحذوف ، والتقدير : ليتها ضجيعتى فى جنة ، ووجب لهذا أيضاً تقدير الحرف : « فى » قبل « جهنم » . هذا ، وفى بعض الروايات : « فى المنام » بدلا « من الممات » التى هى أكثر مساميةر لحن البيت وما فى آخره من جنة وجهنم .

أى : بل فى جهنم ، ولا يصح التقدير : بل فى جهنم ، إذ لا معنى للاستفهام هنا ؛ لأن الغرض من الكلام التمنى .

وقد تتجرد — نادراً — للاستفهام الخالى من الإضراب كقول الشاعر :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط<sup>(١)</sup> غلَس الظلام من الرباب خيالاً ؟  
إذ المراد : هل رأيت ؟ وهذا أقل استعمالاتها . ومن المستحسن عدم القياس عليه ، لغموض المراد معه .

ح — يجوز أن تجاب « أم » المنقطعة . وجوابها يكون بحرف من أحرف الجواب ؛ مثل : نعم ، أو : لا ، أو : أخواتهما ... فى نحو قوله تعالى فى الأصنام : « أَلْهُم أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بها ، أم لهم أيْدٌ يَسْطُونَ بها ... » يكون الجواب عند عدم الموافقة وعدم التصديق « لا » ، أو ما يدل دلالتها . وفى مثل : قوله تعالى : ( أم له البنات ولكم البنون ) يكون الجواب عند المخالفة : « لا » أو ما يدل دلالتها .

وإذا تكررت « أم » المنقطعة متضمنة فى كل مرة استفهاماً ، بحيث تتوالى بها الاستفهامات — كان الجواب للأخير ؛ مراعاة للانصراف إليه ، لأن المتكلم أضرب عما سبقه ، وانصرف إليه تاركاً ما قبله .

د — تقسيم « أم » إلى المتصلة والمنقطعة هو المشهور<sup>(٢)</sup> . وزاد بعضهم نوعاً ثالثاً ، هو الزائدة ؛ كقول الشاعر :

يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم — أم هل على العيش بعد الشيب من ندم  
وهذا نوع لا يقاس عليه .

ه — حكم الضمير الواقع بعد « أم » العائد على المتعاطفين — من ناحية المطابقة وعدمها — موضح فى رقم ٣ من ص ٦٥٦

\* \* \*

(١) بلدة فى العراق .

(٢) وكلاهما لا يصح أن يعطف نعمتاً على نعمت — كما أسلفنا فى رقم ٢ من ص ٤٩٧ و١ من ص ٥٨٤ .

٦- أو :

حرف يكون في أغلب استعمالاته عاطفياً ؛ فيعطف المفردات والجمل .  
فن عطفيه المفردات قول أحد الأدباء : طلع علينا فلان طلوع الصبح المنير ،  
أو الشمس المشرقة ، وأقبل كال الدنيا المواتية ، أو السعادة المرجاة .

فقد عطف الحرف « أو » كلمة : الشمس ، على كلمة : الصبح ، كما  
عطف كلمة : السعادة ، على كلمة : الدنيا ، وكل هذه المعطوفات وما عطفت  
عليه مفردات<sup>(١)</sup> ، وأداة العطف هي : « أو » .

ومثال عطفه الجمل قول الشاعر :

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَمْرٍ يُزَيِّنُ لِي شَتَمَ الْعَشِيرَةِ ، أَوْ يُدْنِي مِنْ الْعَارِ  
فالجملة المضارعية المكونة من الفعل : « يُدْنِي » وفاعله ، معطوفة على  
نظيرتها السابقة : (المكونة من المضارع : يُزَيِّنُ وفاعله) والعاطف هو : «أو»<sup>(٢)</sup> ...  
معناه :

لهذا الحرف معان واردة قياسية ، يحددها السياق وحده ، فيعين المعنى  
المناسب لكل موضع ، ومن ثم اختلفت المعاني القياسية للحرف : «أو» باختلاف  
التركيب والقرائن ، وبما يكون قبله من جملة طلبية أمرية<sup>(٣)</sup> ، أو غير أمرية ،  
أو جملة خبرية . على الوجه الذي يجيء<sup>(٤)</sup> :

١- فن معانيه : « الإباحة » ، و « التخير » ، بشرط أن يكون الأسلوب  
قبلهما مشتملاً على صيغة دالة على الأمر<sup>(٣)</sup> . فمثال الإباحة : تمتع بمشاهدة

(١) ومن عطف المفردات عطف الفعل وحده - دون فاعله - على الفعل وحده كذلك ؛ نحو : إن  
تنصر ضعيفاً فعمل مشكور ، أو تركته فإساءة منكورة . فالمضارع «ترك» معطوف وحده على المضارع «تنصر» .  
ولهذا جزم مثله . ولو كان العطف عطف جمل . أصبح جزم المعطوف - وسيجيء البيان في ص ٦٤٥ - .

ومن عطف المفردات دخول « أو » على المضارع المنصوب بأن مضمرة ، أو ظاهرة فيكون المصدر  
المؤول من « أن وما دخلت عاياه » معطوفاً على شيء قبلها .

( وسيجيء تفصيل الكلام على « أو » التي ينصب بعدها المضارع بأن في باب : « النواصب »  
ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٠٧ ) . ( ٢ ) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

لعل انخذار الدمع يعقب راحةً من الوجد ، أو يشفى نجيّ البلابل  
( النجيّ : الحديث الخفّ سراً - البلابل : الهموم ) .

( ٣٣ ) سبب الاختصار على « الأمر » أن الإباحة والتخير لا يتأتيان في الاستفهام ولا في  
باق الأنواع الطلبية - على الرأي الراجح - وفي كثير من المراجع : « الطالب » . بدلا من « الأمر » ،  
لكن في حاشية ياسين ما يمنع هذا . ولا فرق بين معنى الأمر الذي تدل عاياه صيغة فعل الأمر ، والذي تدل عليه  
أداة أخرى ؛ مثل : لام الأمر الداخلة على المضارع . ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والمحموظ - كما سيجيء -

في رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ - ( ٤ ) ومنه ما في الزيادة ص ٦١١ .

آثار الفراعين في «الصعيد الأعلى»<sup>(١)</sup> ، أو : «الجيزة»<sup>(٢)</sup> ، وانعم بشتاء  
«أسوان»<sup>(٣)</sup> ، أو : «حُلوان»<sup>(٤)</sup> .

ومعنى الإباحة : ترك المخاطب حرّاً في اختيار أحد المتعاطفين<sup>(٥)</sup> فقط ،  
أو اختيارهما معاً ، والجمع بينهما إذا أراد . . .

ففي المثال السالف يصح أن يختار زيارة آثار «الصعيد الأعلى» فقط ، أو  
آثار «الجيزة» فقط ، أو يجمع بين زيارتهما من غير أن يقتصر على واحدة .  
وكذلك أن ينعم بشتاء «أسوان» وحدها ، أو «حُلوان» وحدها ، أو ينعم بالشتاء  
في هذه وفي تلك . فالإباحة تترك للمخاطب كامل الحرية في أن يختار أحد  
المتعاطفين ، ويقتصر عليه ، وفي أن يجمع بينهما .

ومثال التخيير : من أتم دراسته الثانوية العلمية فليدخل كلية الطب أو  
الهندسة ، لإتمام تعلمه بالجامعة .

ومعنى التخيير : ترك المخاطب حرّاً يختار أحد المتعاطفين<sup>(٦)</sup> فقط ، ويقتصر  
عليه ، دون أن يجمع بينهما ؛ لوجود سبب يمنع الجمع<sup>(٧)</sup> ، ففي المثال السالف  
يدخل الطالب ليتعلم في إحدى الكليتين المذكورتين دون الأخرى . وليس له أن  
يدخلهما معا للتعليم ؛ لوجود ما يمنع الجمع ؛ وهو أن القوانين الجامعية الحالية تُحرّم  
هذا ، وتُمنّعه .

ومن أمثلة التخيير أن يقول الوالد لابنه : هاتان أختان نيلتان ؛ فتزوج  
هذه أو تلك . فعنى «أو» هنا : الترخيص له بزواج إحداهما فقط ، ولا يجوز  
التزوج بالاثنتين ، لوجود سبب يمنع الجمع بينهما ؛ هو أن الدين يُحرّم الجمع  
بين الأختين في الحياة الزوجية القائمة<sup>(٨)</sup> .

وقد سبق أن الواو العاطفة تكون أحيانا مثل «أو» في إفادة التخيير؛  
كالذي في قول الشاعر :

(١) الأقاليم الجنوبية من البلاد المصرية (٢٠٢) بلد من ضواحي القاهرة إلى الجنوب منها .

(٢) بلد مصري على الحدود المصرية الجنوبية . (٤٤٤) هما : المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) لا فرق في هذا بين المانع العقلي ، أو العرفي المأخوذ به ، أو الشرعي . . .

(٤) بل لأنه يحرم - عند أبي حنيفة - مجرد العقد على الأخت الثانية إذا سبقها الأولى إلى

عقد الزواج مع هذا الرجل ولم يطلقها .



وقالوا: نَأَتْ؛ فاخترَ لها الصبر والبكا فقلت: البكا أَشْفَى - إِذَا - لغليلى  
والدليل على الاختيار المجرد، وعدم الجمع... هو إجابة السامع، وأن البكا  
والصبر لا يجتمعان في وقت واحد، ولا يتلاقيان معاً.

ومما تقدم يتبين أن الإباحة والتخير لا يكونان إلا بعد صيغة دالة على  
الأمر<sup>(١)</sup> دون غيره، كما يتبين وجه الشبه والتخالف بين الإباحة والتخير؛  
فهما يتشابهان في أن كلا منهما يميز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين.  
ويختلفان في أن التخير يمنع الجمع بين المتعاطفين، أما الإباحة فلا تمنع.

ب- ومن معانيه: الشك من المتكلم في الحكم، بشرط أن يكون قبل  
«أو» جملة خبرية<sup>(٢)</sup>؛ نحو: قضيت في السباحة ثلاثين دقيقة، أو أربعين.

ج- ومن معانيه: الإبهام<sup>(٣)</sup> من المتكلم على المخاطب، بشرط أن يكون  
قبله جملة خبرية أيضاً: كمن يسأل: متى تسافر لأشاركك؟ فإذا كنت  
لا ترغب في مصاحبته أجبت: قد أسافر يوم الخميس أو الجمعة، أو  
السبت...، وإذا سألك: أين كنت يوم الأحد - مثلاً -؟ أجبت: كنت  
في البيت، أو المتجر، أو الضيعة، تقول هذا عند الرغبة في إخفاء المكان عنه.  
فالشك والإبهام إنما يقعان لغرض مقصود، حيث تكون «أو» بعد جملة خبرية<sup>(٤)</sup>.

د- وهناك معان أخرى غير التي سبقت في: (أ، ب، ج) ولا يشترط

(١) قلنا في رقم ٣ من هامش ص ٦٠٣: إنه لا فرق بين الأمر بصيغته الخاصة الصريحة، وهي  
صيغة «فعل الأمر» وأداة أخرى تؤدي معناه؛ كلام الأمر الداخلة على المضارع. ولا فرق كذلك  
في الأمرين أن يكون ملفوظاً، ومقدراً ملحوظاً. ومثال المقدّر قوله تعالى للحجاج: (فَإِنْ كَانَ مِنْكُمْ  
مَرِيضٌ، أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٌ، أَوْ تَسْلُكٌ) أي: فَلَمَّا تَقَدَّمَ  
فدية من صيام، أو صدقة، أو تسلك...

(٢) الخبر: هو الذي يحتل الصدق والكذب لذاته - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ -.

(٣) المراد به: أن يخفى المتكلم الحقيقة المعروفة له، ويكتتمها عن المخاطب بطريقة خاصة.

قد يكون القصد منها عدم إثارتها، أو إقلاقه، أو الكذب عليه... فالحكم عند الإبهام معلوم  
للمتكلم دون المخاطب؛ بخلاف الشك؛ فإن المتكلم والمخاطب مستويان في شأن الأمر المشكوك فيه.  
(والشك: هو ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد، بغير ترجيح لأحدهما. وقد سبق  
إيضاحه في ج ٢ ص ٦٠٥).

(٤) ملاحظة: الغالب الفصحح - بل قيل: الواجب - في الضمير ونحوه مما يحتاج للمطابقة =

لتتحقق هذه المعاني الأخرى أن تكون : « أو » مسبوقة بنوع معين من الجمل ، فقد يتحقق المعنى والجملة السابقة طلبية مطلقاً ، أو خبرية .

ومن هذه المعاني : التفصيل<sup>(١)</sup> بعد الإجمال ( أى : التقسيم ، وبيان الأنواع ) ؛ نحو : الكلمة : اسم ، أو فعل ، أو حرف . والاسم : مشتق ، أو جامد . والفعل : ماض ، أو مضارع ، أو أمر . . . ؛ ومن هذا النوع قول القائل : اجتمع في النادي ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالاً حرة مختلفة يحبونها . فسألتهم

= بعد « أو » التى للشك أو الإيهام ، أن يكون مفرداً ؛ مثل : أبصرت ثعلباً أو ذئباً يجرى ، ونحو : محمد أو على أو محمود لم أقابله . فإن كانت « أو » للتذويج ( أى : لبيان الأنواع والأقسام كالتى يتجىء فى : « د » ) فالغالب - وقيل : الواجب - فى الضمير بعدها المطابقة ؛ كالضمير بعد « أو العطف » - وقد سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٢ - كقوله تعالى : ( إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ) . ( راجع : شرح التصريح ، وحاشية ياسين فى الجزء الأول ، « باب : ظن » عند الكلام على : « زعم » حيث نص على وجوب المطابقة وأن هذا الوجوب « بالحق » - وكذا فى حاشية ياسين فى « باب النسب » إلى ما حذفناه أو عينه ، والمعنى ج ٢ فى مبحث الجملة الثمانية وهى المعارضة - إحدى الجمل التى لا محل لها من الإعراب - فى الموضوع الرابع من مواضعها ) .

لكن جاء فى الجزء الأول من كتاب : « معانى القرآن » للفراء - طبعة دار الكتب سنة ١٩٥٥ م فى أول سورة النساء ، عند قوله تعالى : ( وإن كان رجل يورث كلالة ، أو امرأة ، وله أخ أو أخت ، فإكل واحد منهما السدس . . . ) مانصه :

( لم يقل : « وهما » وهذا جائز إذا جاء الحرفان فى معنى ( أى : حكمهم ) واحد « بؤ » أسندت التفسير إلى أيهما شئت . وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً ، تقول فى الكلام : من كان له أخ أو أخت فليصله ، تذهب إلى : « الأخ » ، و« فليصلها » تذهب إلى : « الأخت » وإن قلت : « فليصلهما » فذلك جائز . وفى قراءة ثنا : « إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » وفى إحدى القراءتين ( فالله أولى بهما ) ذهب إلى الجمع ؛ لأنهما اثنان غير موقتين . وفى قراءة عبد الله ( والذين يفعلون منكم فأذوهما . . ) فذهب إلى الجمع لأنهما اثنان غير موقتين ، وكذلك فى قراءته ( والسارقون والساقيات فاقطعوا أيماهما ) . ولعل الأخذ بهذا الرأى أنسب لقوته وتيسيره . هذا ، وللمسألة السالفة اتصال بما سيجىء فى رقم ٣ ص ٦٥٨ .

( ١ ) وهى فى هذا المعنى مثل « إما » التى يأتى الكلام عليها فى ص ٦١٢ وقد طال الجدال بين بعض النحاة فى معنى : « التقسيم والتفصيل » ؛ أهيا مترادفان ، أم لكل منهما معنى ؟ وكذلك بين : « التقسيم والتفريق » . . . ولا داعى للرجوع إلى هذا الجدال ، ولا إلى ما يذكرونه من أن التفصيل تبين للأشياء باللفظ واحد ؛ كواو الجماعة فى المثال الثانى ، وفى قوله تعالى : ( وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا ) أى : قالت اليهود : كونوا هوداً ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، ولا ما يذكرونه من أن التقسيم تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة ، فى الآية جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد ؛ وهو الضمير ( واو الجماعة ) الذى هو فاعل الفعل : « قال » وهو الفعل الذى جمع فى لفظه ما نطق به اليهود والنصارى . . . إلى غير هذا مما أثاروه من جدل عنيف يغنيها عنه الرأى القوى الذى لا يفرق بينهما ، ويرى أن المسألة هنا اصطلاحية محضة ؛ فلا ضرر فى توحيد معناهما وجعلهما مترادفين .

ما أفضل الأعمال الحرة للشباب ؟ قالوا : أفضلها الزراعة ، أو التجارة ، أو الصيدلة ، فالجملة الفعلية : ( قالوا ) جملة خبرية ، مكونة من الفعل : « قال » الدال على القول ، من غير تفصيل للكلام الذى قيل ، ومن الضمير : ( واو الجماعة ) العائد على الطوائف المعدودة بالثلاث<sup>(١)</sup> ، وهو ضمير مجمل يدل على مرجعه دلالة خالية من التفصيل . وبسبب الإجمال فى دلالة الفعل وفى الضمير جاء بعدهما التفصيل الذى يعدّ طوائفهم ، وأنهم زراعيون . وتجاريون ، وصيدلة ، كما يبين كلام كل طائفة ؛ أى : قال الزراعيون : أفضلها الزراعة ، وقال التجاريون : أفضلها التجارة ، وقال الصيدلة ؛ أفضلها الصيدلة .

ومن هذه المعانى أيضاً : الإضراب<sup>(٢)</sup> ، ومن أمثلته : أن يتهياً المرء للخروج ، وتبدو عليه أماراته ، ثم يعدل عنه ، قائلاً : ( أنا أخرج . أو أقيم ) . فينطق بالجملة الأولى ، ولا يلبث أن يغيّر رأيه ، وينصرف عما قرره ، فيسارع إلى إردافها بقوله : أو : « أقيم » ويجلس جلسة المقيم ، فيكون جلوسه قرينة على أن معنى « أو » هو : الإضراب . فكأنه قال : ( أخرج ، لا ، بل أقيم ) . ومثله قول القائل : ( أقيم فى البيت ، أو أخرج ؛ فإن ورأى عملاً لا مناص من إنجازه الآن فى الخارج ) . فقد أخبر بالإقامة فى البيت ، ثم بدا له أن ينصرف عن هذا الرأى ويخرج ، فكأنه قال : « لا . بل أخرج الآن » ومثل قول الشاعر يتغزل :  
بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَا وَصَوْرَتِهَا . أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ  
يريد : بل أنت أملح .

ويحسن فى الأسلوب المشتعل على : « أو » التى تنفد الإضراب أن يحتوى أمرين معاً ؛ أولهما : أن يسبقها نفي أو نهى<sup>(٣)</sup> . وثانيهما : تكرار العامل ، نحو :

( ١ ) يعود على الطوائف باعتبار المعنى ، إذ المراد من الطوائف هنا : أفرادها من الرجال .

( ٢ ) سبق شرحه فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧ .

( ٣ ) ويترتب على هذا ما يأتى فى : « ١ » من الزيادة والتفصيل ص ٦١١ . ويرى بعض النحاة

أن وجود النفي أو النهى قبلها شرط أساسى فى إفادتها للإضراب . ويرى آخرون أنه ليس بشرط . ومن هؤلاء : الفراء ، مؤيداً رأيه بقوله تعالى : « ( وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » ) . أى : بل يزيدون ، لأن « أو » هنا للإضراب ، فلا تصلح لمعنى آخر كالشك . لأن الشك ونحوه محال على الله ، والحق : أن تقدم النفي والنهى مستحسن فقط .

(ما زارنى عمى ، أو : ما زارنى أخى) . (ولا يخرج حامد ، أو : لا يخرج إبراهيم) . والمراد : بل ما زارنى أخى — بل لا يخرج إبراهيم . ونحو : (لا ترجئ عمك الناجز ، أو : لا تهمل عمك) . ونحو : (ليس المناق صاحباً ، أو : ليس مأموناً على شىء) . . . والمراد : بل لا تهمل — بل ليس مأموناً . . .

وإذا كانت «أو» للإضراب فالأحسن اتباع رأى الذى يعتبرها حرفاً مجرد الإضراب لا للعطف ، فما بعدها جملة مستقلة عما قبلها . شأنها فى هذا شأن «أم» المتجردة للإضراب وحده ؛ فليست عاطفة — فى رأى الراجح ، كما أسلفنا<sup>(١)</sup> —

ويرى فريق آخر أنهما مع الإضراب يعربان حرفى عطف ، فما بعدهما معطوف على ما قبلهما . . . والخلاف شكلى ، ولكن الأول أوضح وأنسب .

وقد يكون معنى الحرف : «أو» الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع<sup>(٢)</sup> بين المتعاطفين ؛ فكأنه الواو العاطفة فى هذا ، وبصح أن يحل محله الواو<sup>(٣)</sup> ، كقول الشاعر :

وقالوا لنا : ثنتان لا بدّ منهما صدور رماح أشرعت<sup>(٤)</sup> ، أو سلاسل<sup>(٥)</sup>

ونحو : جلس الضيف بين صاحب الدار أو ابنه . أى : جلس بين صاحب الدار وابنه : لأن كلمة : «يبين» إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت — فى الغالب —

(١) فى ص ٥٩٩ .

(٢) سبق شرحه فى ص ٥٥٨ . وانظر رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

(٣) وما يصلح لهذا قول شوق فى قصيدة يخاطب ويصف فيها الرسول عليه السلام :

وإذا رحمت فأنت أم أو أب هذان فى الدنيا هما الرحماء

— راجع : «الملاحظة» التى فى رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ ؛ لصلتها القوية بما نحن فيه . . .

(٤) وجهت وصوّبت نحو العدو ، يقصد الطعن بها فى صدور الأعداء .

(٥) يريد السلاسل التى تقيد الأسرى . وهذا كناية عن هزيمة الأعداء ، ووقوعهم فى الأسر ،

وتقويدهم بهذه السلاسل .

ويرى المرزوقى (شارح ديوان الحماسة — ج ١ ص ٤٦ من طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، بالقاهرة) أن : «أو» هنا للتخيير ، وأن المراد من قول الشاعر فى صدر البيت :

«لا بدّ منهما» أنه لا بدّ منهما على طريق التعاقب ، لا على طريق الجمع بينهما . وهذا المعنى

مقبول ، ولكن الأول أقوى منه ، وأنسب ، إذ لا معنى للتخيير بين القتال والأسر ، لأن الأسر نتيجة من نتائج القتال ، ومسبب عنه . هذا إلى أن صدر البيت يؤيد هذا فى صراحة حيث يقول

«لا بدّ منهما» .

أن يكون ما بعدها متعدد الأفراد ، وهذا التعدد لا يتحقق « بأو » إلا إذا كانت بمعنى الواو الدالة على الجمع والمشاركة . . . . .  
ومثل قول الشاعر :

وقد زَعَمْتَ ليلي بَأَنِّي فاجرٌ      لنفسي تُقاها . أو عليها فمجورُها  
وقول الآخر يمدح أحد الخلفاء :

نال الخلافة أو كانت له قَدَرًا      كما أتى ربُّه موسى على قَدَرٍ  
فلا بد من محاسبة النفس على التقى والفجور معاً ، دون الاختصار على أحدهما  
ولا تتحقق الخلافة إلا مع قضاء الله وقدره <sup>(١)</sup> . . .

\* \* \*

وملخص ما سبق <sup>(٢)</sup> من معاني « أو » ، أن هذه المعاني المتعددة القياسية خاضعة في إدراكها للسياق والقرائن خضوعاً تاماً ؛ كي يتميز ويتحدد كل نوع منها ، وأن التخيير والإباحة <sup>(٣)</sup> لا يكونان إلا بعد أمر ، وأن الشك والإبهام لا يكونان إلا بعد جملة خبرية . أما المعاني الأخرى التي تخالف ما سبق ( كالتفصيل ، والإضراب ، ومعنى الواو . . . ) فتكون بعد الحمل الخبرية ، والطلبية . . . . . والأفضل في الإضراب أن يسبقه نفي أو نهى . وأن يتكرر العامل معه <sup>(٤)</sup> . . .

(١) ورد « قليلاً في المسموع » وقوع « أو » بعد « هل » - ولقلته لا يقاس عليه - ومنه ما جاء في صحيح مسلم ( ج ١٢ ص ١٠٦ كتاب : الجهاد . ) وهو حديث يتضمن ما دار من كلام بين هزل وأبي سفيان ، جاء فيه ما نصه عن المسلمين : « هل يزيدون أو ينقصون . . . » .

(٢) انظر ما يزيد عليه في ص ٦١١ وفيها إشارة إلى أن الصلة والارتباط بين حرفي العطف . « أو - وأم » معروض في ص ٥٨٨ .

(٣) إذا كانت « أو » للإباحة جاز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين ويقتصر عليه . وجاز له أن يجمع بينهما ، ويختارهما معاً - كما شرحنا في ص ٦٠٤ - وإذا جاز الجمع في حالة « أو » التي للإباحة فما الفرق بينه وبين الجمع في حالة « أو » التي بمعنى « أو » العطف ؟ .  
الفرق أن « أو » التي بمعنى واو العطف لا بد فيها من الجمع كالواو ، ولا يصح الاختصار على واحد ، بخلاف الجمع في حالة الإباحة فإنه جائز .

(٤) وفي معاني : « أو » يقول ابن مالك :

خَيْرٌ ، أَيْحَ ، قَسَمٌ بِأَوْ ، وَأَبْنَهُمْ .  
وَأَشْكُكَ ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نَسَبٌ .  
النحو الواو - العطف

= ( نعى ، أى : نسب إليها ، بمعنى أنها تؤديه ) وقد تضمن البيت ستة معان ؛ هى : ( التخيير - الإباحة - التقسيم - الإبهام - الشك - الإضراب ) . وسيجىء فى البيت التالى معنى سابع ؛ هو : أنها تكون بمعنى الواو .

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَيْسِ مَنفَذًا  
( يلف : يجد . ذو النطق : المتكلم ) . يقول : « أو » تعاقب الواو ( أى : يصح أن تحل محلها وتؤدى معناها - وهو مطلق الجمع والاشتراك ) بشرط ألا يجد المتكلم منفذاً للالتباس ، أى : بشرط ألا يكون استعمالها موقفاً فى اللبس ؛ بسبب خفاء معناها المراد ، وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو .

## زيادة وتفصيل :

١ - الأصل في « أو » أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء <sup>(١)</sup> لكنها إذا وقعت بعد نفي أو نهى كانت للنفي العام الذي يشمل كل فرد مما في حيز النفي قبلها وبعدها ، وللنهي العام الذي ينصب على كل فرد كذلك : فثالثا بعد النفي : ( لا أحب منافقا أو كاذبا ) . ومثالثا بعد النهي قوله تعالى : ( ولا تطع منهم أثما أو كثفورا ) <sup>(٢)</sup> ...

ب - يقول سيبويه : إذا ذكرت همزة التسوية بعد كلمة : « سواء » فلا بد من مجيء « أم » العاطفة ، لا فرق في هذا الحكم بين أن يكون بعد الهمزة اسمان أو فعلا ، نحو : ( سواء عسى أمقيم ضيق أم هو مرتحل - سواء على أبقى الضيف أم ارتحل ) ، فإن كان بعد : « سواء » فعلا بغير همزة التسوية عطف الثاني منهما على الأول بالحرف : « أو » . نحو : ( سواء علينا رضى العدو أو سخط ) . ورأيه هذا مخالف لما نقلناه - في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ وما يتصل بها - عن بعض المحققين الذين يجيزون مجيء « أم » والصواب معهم . وفي تلك الصفحة أيضا بيان الصلة والارتباط بين الحرفين : « أو » و « أم » .

وإن كان بعدها اسمان بغير همزة التسوية عطف الثاني على الأول بالواو ، ولو كان الاسمان مصدرين ؛ نحو سواء على حمزة وعامر ، ونحو : سواء علينا اعتدال الجو وانحرافه <sup>(٣)</sup> ....

ح - يصح حذف « أو » عند أمن اللبس <sup>(٤)</sup> ؛ نحو : وسائل السفر متنوعة ؛ بتخير منها كل امرئ ما يناسبه ؛ فسافر بالطيارة - القطار - الباخرة - السيارة ...

د - وقد تعطف الشيء على مرادفه <sup>(٥)</sup> كقوله تعالى : ( ومن يكسب خطيئة أو إثما ... ) فالإثم هو : الخطيئة ....

( ١ ) سبقت الإشارة لهذا الرأي مع تفصيلات أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٦ لمناسبة هناك .

( ٢ ) ومن أمثلة وقوعها في حيز للنفي قول الشاعر - في البيت الأول - :

لا تظهرون لعاذل أو عاذر      حاليك في السراء والضراء

فلرحمة المتوجعين حرازة      في القلب مثل شمانة الأعداء

( ٣ ) راجع الجزء الثاني من المجمع باب العطف ؛ عند الكلام على « أو » . وقد سبقت الإشارة لرأيه في ج من ص ٥٩٦ .

( ٤ ) كما سبقت الإشارة في ص ٥٧٥ وكما سيجيء في ص ٦٤١ .

( ٥ ) وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم ٦ من هامش ص ٥٦٥ .

## ٧ - إِمَاءٌ :

يرى بعض النحاة أن كلمة : « إِمَاءٌ » الثانية في مثل « امنح السائل إِمَاءً دِرْهَمًا وإِمَاءً دِرْهَمِينَ » - حرف عطف بمعنى : « أو » ، وأنها تشارك « أو » في خمسة من معانيها <sup>(١)</sup> . هي :

التخيير والإباحة ، بشرط أن تكون « إِمَاءٌ » الثانية مسبوقة بكلام يشتمل على أمر .  
« والشكُّ والإيهامُ » ، بشرط أن تكون مسبوقة بجملة خبرية .  
« والتفصيل <sup>(٢)</sup> » بعد الخبر أو الطلب .

ولا تكون « إِمَاءٌ الثانية » عند هؤلاء - للإضراب ، ولا بمعنى « واو » العطف ؛ فبهذين المعنيين تختص : « أو » دونها .

والمعاني الخمسة السابقة هي لكلمة : « إِمَاءٌ » الثانية ، وتشاركها الأولى فيها وتساورها ؛ لأنهما حرفان <sup>(٣)</sup> متلازمان - في الأغلب - معنى واستعمالاً <sup>(٤)</sup> ، غير أن الأولى لا تكون للعطف مطلقاً - كما سنعرف -

فمن أمثلة الشك : احتجبت الشمس وراء الغمام إِمَاءً ساعتين ، وإِمَاءً ثلاثاً .  
ومن الإيهام قوله تعالى : ( وَآخَرُونَ مُّرْجُونََ لِأَمْرِ اللَّهِ . إِمَاءً يُعَذَّبُهُمْ وَإِمَاءً يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ) <sup>(٥)</sup> . والتخيير كقوله تعالى : ( إِمَاءً أَنْ تُعَذَّبَ ، وإِمَاءً أَنْ تَتَّخَذَ فِيهِمْ حُسْنًا ) ؛ والإباحة ، نحو : إِمَاءً أَنْ تزرع فاكهةً وإِمَاءً قَصَبًا . والتفصيل ، كقوله تعالى في الإنسان : ( إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ؛ إِمَاءً شَاكِرًا وإِمَاءً كَفُورًا ) .

وإذا كانت « إِمَاءٌ » الثانية عندهم حرف عطف « فالواو » التي قبلها زائدة لازمة لها . والأولى لا عمل لها في عطف أو غيره .

ويرى آخرون : أن « إِمَاءٌ » الثانية والأولى متشابهتان في الحرفية ، وفي تأدية

( ١ ) سبق شرح المراد من كل معنى من الخمسة عند الكلام على : « أو » ص ٦٠٣ - وما بعدها .

( ٢ ) انظر معنى « التفصيل » في رقم ١ من هامش ص ٦٠٦ .

( ٣ ) راجع حاشية الأمير على المغني - ج ١ - عند الكلام على الحرف : « إِمَاء » .

( ٤ ) راجع البيان والتفصيل في « أ » من ص ٦١٤ .

( ٥ ) يتعين الإيهام في الآية ؛ مراعاة لما سبق في تحديد معناه - رقم ٣ من هامش ص ٦٠٥ - .



معنى من تلك المعاني الخمسة ، وأن كلا منهما ليس حرف عطف ، لأن الأولى لا يسبقها معطوف مطلقاً ، ولأن الثانية تقع دائماً بعد الواو العاطفة بغير فاصل بينهما . ومن المقرر أن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف مباشرة<sup>(١)</sup> ، إذ لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل . والفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفة<sup>(٢)</sup> وأنها حرف — لا خلاف في حرفيته — يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه<sup>(٣)</sup> . ولكن الخلاف في الثانية .

والرأى الأرجح الذى يجدر الأخذ به هو : أن الثانية كالأولى فى المعنى والحرفية ، وفى أنها ليست حرف عطف لأن العاطف هو الواو<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) كما ستجىء الإشارة فى ص ٦٢٠

(٢) للسبب السالف ؛ وهو أنها لا يسبقها عاطف مطلقاً .

(٣) لهذا يعرب ما بعد « إما » ، الأولى على حسب حاجة العوامل التى قبلها ؛ فقد يكون فاعلاً فى مثل : غاب إما حامد وإما محمود . وقد يكون مفعولاً به فى مثل : يركب المسافر إما قطارا وإما سيارة ، وقد يكون حالا فى مثل قوله تعالى : « إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا » . وقد يكون بدلا كما فى قوله تعالى : « حتى إذا رأوا ما يُوعَدُونَ إما العذاب وإما الساعة .... » وهكذا .

(٤) انظر ما يتصل بهذه « الواو » التى قبل « إما » الثانية فى ص ٥٦٠ .

## زيادة وتفصيل :

١- ليس من اللازم أن تتكرر « إِمَّا » ، ولكن الأغلب تكرارها ، فقد تحذف الثانية ؛ لوجودها يغنى عنها . ويغلب أن يكون أحد شيئين : ( وإلا ) - ( أو ) .  
فمثال الأول : إما أن يتكلم المرء ليُحْمَد وإلا فليسكت . ومنه قول الشاعر :

فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ      فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي  
وإِلَّا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي      عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِينِي  
ومثال الثاني قول الشاعر :

وقد شَفَّنِي أَلَّا يَزَالُ يَرَوْعُنِي      خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ<sup>(١)</sup> مُعَادِيَا  
وقد يستغنى عن الأولى اكفاء بالثانية كقول الشاعر :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا      وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا  
أى : إِمَّا بَدَارٍ... والقراء يقيس هذا الاستغناء ، فيجيز : فيضَان النَّهْرُ  
معتدل وإِمَّا خطير .

و « إِمَّا » السالفة تختلف عن « إِمَّا » المركبة من : « إن » الشرطية التي تجزم فعلين ، ومن : « ما » الزائدة ، في مثل : إِمَّا يَعْدِلُ الْوَالِيُ يَجْتَمِعُ حَوْلَهُ الْقُلُوبُ . أى : إنْ يَعْدِلُ ... كما تختلف اختلافًا واسعًا عن « أَمَّا » الشرطية التي سيجىء الكلام عليها<sup>(٢)</sup> في باب خاص بها .

ب- من اللهجات النادرة أن يَقَال « أَيْمًا » بدلا من « أَمَّا » ، وكذلك

( ١ ) ومن هذا جاء بيت ابن مالك في أول باب العطف من الألفية - رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ ونصه : « العطف إما ذو بيان أو نسق . . . » وكذلك وردت في كلام من يحتج بكلامهم ؛ ودهم خالدين صفوان ( أموى ، توفي حول سنة ١٣٣ هـ ) فقد جاء على لسانه في قصة أحد الملوك مانصه : ( إما أن تقم في ملكك فتعمل بطاعة ربك . . . أو تضع تاجك وتلبس أمساك وتعبد ربك في هذا الجبل . . ) والقصة كاملة في كتاب « الجمعان في تشبيهات القرآن » لابن نائقيا البغدادى . - ص ٣٠٦ -

( ٢ ) في ج ٤ ص ٤٧٠ م ١٦١ .

حذف واو العطف قبل «إمّا» الثانية<sup>(١)</sup> ، وقد اجتمع النّادران في قول الشاعر :

يا ليّمًا أمّا شالت<sup>(٢)</sup> نعامتها أيّما إلى جَنّة ، أيّما إلى نار  
ومن المستحسن اليوم عدم محاكاة هذه اللغات القليلة .

ح- الفرق بين « إمّا » و « أو » في المعاني الخمسة السالفة أن « إمّا » مكررة ؛ فيدل الكلام معها من أول النطق بها على الغرض الذي جاءت من أجله ؛ أهو شك ، أم تخيير ، أم غيرهما . بخلاف « أو » فإن الكلام معها يدل أولًا على الجزم واليقين ، ثم نجىء « أو » فتدل على المعنى الذي جاءت من أجله .

د- حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها مدون في رقم ٣ من ص ٦٥٧

\*\*\*

( ١ ) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ومثّلُ «أو» في القصْدِ «إمّا» الثّانيّة في نَحْوِ : إمّا ذى ، وإمّا الثّانيّة  
أى : اقصد - مثلاً - إما هذه البلدة وإما الثّانية . أى . البعيدة .

( ٢ ) شالت : بمعنى ارتفعت - النعامة : باطن القدم . وارتفاع النعامة كناية عندهم عن الموت ؛ لأن من يموت ترتفع - في الغالب - قدماءه ، وينخفض رأسه ، فتظهر نعامته .

## ٨ - لكن :

حرف عطف معناه الاستدراك<sup>(١)</sup> ؛ نحو : ما صاحبت الخائن لكن  
الأمين ؛ « فالأمين » معطوف على « الخائن » .  
ولا يكون عاطفاً إلا باجتماع شروط ثلاثة :

أولها : أن يكون المعطوف به مفرداً<sup>(٢)</sup> ، لا جملة ، مثل : ما قطفت الزهر  
لكن الثمر . فإن لم يكن مفرداً وجب اعتبار « لكن » حرف ابتداء واستدراك  
معاً ، وليس عاطفاً ، ويجب أن تكون الجملة بعده مستقلة في إعرابها عن الجملة  
التي قبله ، نحو : ما قطفت الزهر لكن قطفت الثمر . . . . فكلمة : « لكن »  
حرف ابتداء واستدراك معاً ، ولا يفيد عاطفاً ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها ؛  
لأن « لكن » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة جديدة مستقلة من الناحية الإعرابية<sup>(٣)</sup> .  
ثانيها : ألا يكون مسبوقاً بالواو مباشرة ؛ نحو : ما صافحت المسىء  
لكن المحسن . فإن سبقته الواو مباشرة لم يكن حرف عطف واقتصر على أن يكون  
حرف استدراك وابتداء كلام ، ويجب أن تقع بعده جملة ( فعلية أو اسمية )  
تُعْطَف بالواو على الجملة التي قبلها ؛ فنثال الفعلية : ما صافحت المسىء ولكن  
صافحت المحسن ، وقول الشاعر :

إذا ما قضيت الدين بالدين لم يكن قضاءً ؛ ولكن كان غُرماً على غُرْم...

( ١ ) الاستدراك : « تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التي ترد على الذهن بسببه .  
وهو يقتضي أن يكون ما بعد أداة الاستدراك مخالفاً لما قبلها في الحكم المعنوي ؛ نحو : ما قطعت  
الزهر . فعني هذه الجملة نفي القطف عن الزهر . فقد يتسرب إلى الذهن من هذا المعنى أن الثمر لم  
يقطف أيضاً ، فإزالة هذا الوهم واستبعاده تأتي بأداة تبعد ، مثل : « لكن » ؛ فنقول : ما قطعت  
الزهر ، لكن الثمر . فكلمة : « لكن » أداة من أدوات الاستدراك . أزلت ذلك الوهم ، وأثبتت أن الثمر  
قُطِف ( وقد سبق إيضاحه رتبة تحليل الكلام عليه في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١ . وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٢٨  
م ٣٥ - ) كما سبق هناك أن الحرف الدال على « الاستدراك » ( وهو : « لكن » بنوعها ، مشددة النون  
وساكنتها ) لا تقع في صدر جملة تعرب خبراً . . .

( ٢ ) طبقاً للرأي الأقوى والأشهر .

( ٣ ) ومن أمثلة الجملة الفعلية بعدها قول الشاعر :

وما نيل المطالب بالتدنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

وقول الآخر يصف حياته :

حياة مشقات . ولكن - لبُعْدها عن الدلّ - تصفو للآبئ وتغذّب

ومثال الاسمية :

وليس أخى من ودنى رأى عينه ولكن أخى من ودنى وهو غائب  
« فالواو » حرف عطف . « لكن » ، حرف استدراك وابتداء كلام . والجملة بعدها  
معطوفة بالواو على الجملة التى قبلها <sup>(١)</sup> .

ثالثها : أن تكون مسبوقه <sup>(٢)</sup> بنى ، أو نهى ؛ كما فى الأمثلة السابقة . ونحو : لا تأكل  
الفاكهة الفجة لكن الناضجة . فإن لم تسبق بذلك كانت حرف ابتداء واستدراك  
لا عاطفة ، ووجب أن يقع بعدها جملة مستقلة فى إعرابها ، نحو : تكثر الفواكه شتاء ،  
لكن يكثر العنب صيفاً .

ويؤخذ مما سبق أن الحرف « لكن » حرف استدراك دائماً ؛ سواء أكان عاطفاً أم غير  
عاطف . وأنه لا يعطف إلا بشروط ثلاثة مجتمعة ، فإن فُقد منها شرط أو أكثر لم  
يكن عاطفاً ، ووجب دخوله على الجمل ، واعتباره حرف استدراك وابتداء معاً .

والاستدراك يقتضى أن يكون ما بعد أداته مخالفاً لما قبلها فى حكمه المعنوى ؛  
كما فى الأمثلة السالفة ، وكما فى نحو : ( لأصاحب المنافق لكن الشهم . —  
لا تجالس الأشرار لكن الأخيار ) . فعنى الجملة التى قبل « لكن » منى ، أو  
منهى عنه ، وهذا المعنى فى الجملة التى بعدها مثبت وغير منهى عنه ؛ فهما  
مختلفان فيه نفيًا وإيجابًا ، ونهيًا وغير نهى .

ولما كان الكلام قبل « لكن » العاطفة منفيًا دائماً ، أو منهيًا عنه ، وجب أن يكون  
ما بعدها مثبتاً دائماً ، وغير منهى عنه <sup>(٣)</sup> ، فالمعنى بعدها مناقض للمعنى قبلها <sup>(١)</sup> ...

( ١ ) لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦٨ .

( ٢ ) وهذا الشرط هو الأرجح والأقوى .

( ٣ ) أما غير العاطفة ، أو « لكن » المشددة فقد يكون الأول فيهما هو المثبت ، والمتأخر هو  
المنى ، أو العكس — كما سبق فى ج ١ من ص ٥٧١ — فالذى يجب مراعاته مع أداة الاستدراك ( « لكن »  
— ولكن ) هو مخالفة ما قبلها لما بعدها فى الحكم نفيًا وإيجابًا ، وغيرها .

وفى ما سبق يقول ابن مالك بيتاً يشتمل بليغاً على حكم : « لكن » و « لا » العاطفتين ( وسيجىء  
الكلام على « لا » ) .

وَأَوَّلِ لَكِنْ نَفِيًّا ، أَوْ نَهِيًّا . « وَلَا » نِدَاءٌ ، أَوْ أَمْرًا ، أَوْ اثْبَاتًا تَلَا =

## ٩ - لا :

حرف عطف يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه ؛  
نحو : يفوز الشجاعُ لا الجبانُ . فكلمة : « لا » حرف عطف ونفي .  
و « الجبان » معطوف على الشجاع ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو :  
فوز الشجاع ، وقد نُفِيَ الفوز عن المعطوف ( الجبان ) بسبب أداة النفي :  
« لا » . ومثل هذا يقال في « لا » التي في الشطر الثاني من قول الشاعر :

القلب يدرك ما لا عينَ تدركه      والحسنُ ما استحسنته النفسُ لا البصرُ

فهى حرف عطف ونفي ، و « البصر » معطوف على النفس ، والحكم الثابت  
للمعطوف عليه هو نسبة الاستحسان إلى النفس ( أى : إسناده إليها ) مع نفي  
هذا الاستحسان عن البصر .

ولا يكون هذا الحرف عاطفياً إلا باجتماع خمسة شروط :

أولها : أن يكون المعطوف مفرداً — لا جملة<sup>(١)</sup> — كالأمثلة السالفة ، وكقول  
الشاعر :

قلْ لِبَنٍ بِقَوْلِ رُكْنٍ مَمْلَكَةٍ      على الكتابِ يُبْنَى المُلْكُ ، لا الكُتُبِ

« فالكتب » معطوفة على : « الكتاب » ، وهذا المعطوف ليس جملة . فإن لم

= « أول لكن نفياً » : اجعلها والية نفياً وواقعة بعده ، وذلك بأن يتقدم النفي وتليه لكن ، أى  
تجىء بعده . هذا كل ما تعرض له البيت . وهو تعرض مبتور ، أما باقيه فليس خاصاً بلكن .

حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها ، موضح في رقم ٣  
ص ٦٥٧ .

( ١ ) الجملة المنوعة هنا هى التى ليس لها محل من الإعراب . قال الصبان ( يشترط في « لا »  
الماطقة إفراد معطوفها ، ولوتأويلا ؛ فيجوز : قلت على قائم ، لا على « قاعد » ؛ أخذاً من قول  
الهمع : ولا يعطف بها جملة لا محل لها على الأصح . . . ) ١ هـ . يريد أن المعنى : على قائم لا قاعد ،  
فالجملة المعطوفة بمنزلة خبر مفرد . وما يلحق بالمفرد ؛ شبه الجملة إذا اعتبرنا متعلقه مفرداً ، نحو : حساب  
العمر بالأعمال لا بالأعوام ، وعند الله حسن الجزاء ، لا عند الناس . وقولهم : « سموُ المرء بالعمل  
لا بمجرد الأمل » .

يكن المعطوف مفرداً لم يصح اعتبار « لا » عاطفة ؛ وعندئذ يجب اعتبارها حرف نفي فقط ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها ، ليست معطوفة ؛ نحو : تصان الممالك بالجيش والأعمال ، لا تصان بالخطب والآمال .

ثانيها : أن يكون الكلام قبله موجباً لا منفيّاً ويدخل في الموجب — هنا — الأمرُ والنداء ؛ كقول بعضهم : ( الملقُ وَصَاعَةٌ لا وداعة ، وخِيسَةٌ لا كِيَاسَةٌ . فكُنْ أَيْباً لا ذليلاً ، مَصُونًا لا مُتَبَدِّلًا . يابن الغُرِّ البَهَائِلُ<sup>(١)</sup> لا السَّفَلَةُ<sup>(٢)</sup> الأوغاد<sup>(٣)</sup> : إن الكرامة في الإباء ، والعزة في التَّصَوُّنِ ، ولا مساعدة بغير عِزَّةٍ وكرامة . . . )

ثالثها : ألا يكون أحد المتعاطفين داخلاً في مدلول الآخر ، ومعدوداً من أفرادهِ التي يصدق عليها لفظه (اسمه) ؛ فلا يصح : مدحت رجلاً لا قائداً ؛ لأن الرجل (وهو المعطوف عليه) ينطبق على أفراد كثيرة تشمل المعطوف ( وهو القائد ) وتشمل غيره ، ولا يصح أكلت تفاحاً لا فاكهة ، لأن الفاكهة ( وهي المعطوف ) تشمل المعطوف عليه ( وهو : التفاح ) ويصدق اسمها عليه . . . وهكذا . لكن يصح : مدحت رجلاً لا فتاةً وأكلت فاكهة لا خُبْزاً ؛ إذ لا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر<sup>(٤)</sup> . . .

(١) جمع : بُهَيْدُول ، وهو : السيد الجامع لكل خير .

(٢) أرادل الناس وأسافلهم .

(٣) جمع : وَغِيد ، وهو الرجل الدنيء الحقير .

(٤) وقد أشار ابن مالك إلى حكم « لا » في جزء من بيت سبق في هامش ص ٦١٧ ينظمين حكمها وحكم « لكن » ، هو :

وَأَوَّلِ «لَكِنْ» نَفْيًا ، أَوْ نَهْيًا . وَ «لَا» نِدَاءٌ ، أَوْ أَمْرًا أَوْ أَثْبَاتًا نَلَا

وقد سبق شرح الجزء الخاص بالحرف : « لكن » . أما الخاص بالحرف « لا » فتقدير كلامه : « لا » ، تلا نداء ، أو أمراً ، أو إثباتاً : فكلمة : « لا » مبتدأ — ولا يصح أن يكون معطوفاً عل : لكن ، منعاً لفساد المعنى — خبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل « تلا » وفاعله . يريد : أن حرف « لا » العاطف يتلو النداء ، أو الأمر ، أو الإثبات . ويحىء بعد واحد من هذه الأشياء ، ولا يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد أحدها . وفي البيت قصور ونقص .

رابعها : ألا تقترن كلمة « لا » بعاطف — لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف <sup>(١)</sup> مباشرة — فإن اقترنت به كان العطف به وحده وتمحضت هي للنفي الخالص <sup>(٢)</sup> ، نحو : أسابيع الشهر ثلاثة ، لا بل أربعة ، فالعاطف هو « بل » <sup>(٣)</sup> ، وقد عطف أربعة على ثلاثة . أما « لا » فليست هنا عاطفة ، وإنما هي مجرد حرف نفي لإبطال المعنى السابق وردّه . ومثل هذا : ( سبقت السيارة لا بل القطار ) فليست « لا » هنا بعاطفة وإنما هي حرف نفي يساب الحكم السابق ويزيله ويرده ، و « بل » هي العاطفة <sup>(٤)</sup> . . . . .

خامسها : ألا يكون ما يدخل عليه مفرداً صالحاً لأن يكون صفة لموصوف

( ١ ) طبقاً لما تردد من قبل ، ومنه البيان الذي في ص ٦١٣ .

( ٢ ) ونفيها الخالص قد يكون تأسيساً ؛ كالذي في نحو : جافى على ، لا بل محمود . وقد يكون تأكيداً كالذي في نحو : ماجاء على ولا محمود . فالعاطف هو « بل » و « الواو » في الصورتين ، والمعطوف فيهما هو محمود . والمعطوف عليه هو على . أما كلمة « لا » فيهما فلمجرد النفي المحض ، تأسيساً في المثال الأول ، وتأكيداً في الثاني .

« ملاحظة » : النفي التأسيسي هو الذي تجلبه الأداة الخاصة بالنفي ، ولا يكون في الكلام ما يدل على هذا النفي ويشعر به سواها ؛ كالمثال الأول : جاء على لا محمود . فلولوا الحرف الثاني : « لا » ما وجد في الجملة ما يدل على معنى النفي . أما النفي التأكيدى فلا تجلبه معها أداة النفي ، وإنما يكون موجوداً قبل مجيئها ؛ فتجئى هي لتوكيده وتقويته ؛ كالمثال الثاني : ( ماجاء على ولا محمود ) فتجئى عن محمود مفهوم بغير مجئى حرف النفي « لا » وبدون ذكره ، فلما جاء الحرف أكده وقواه .

( ٣ ) في مثل : سافر الأخ بل الوالد — ونحوه من كل كلام موجب ، والمعطوف مفرد . . . . .  
تفيد كلمة : « بل » الإضراب عن الحكم السابق ، كأنه لم يكن ، والسكرت من غير حكم على صاحبه مع إثبات هذا الحكم السابق لما بعدها ؛ فالذى سافر في المثال السالف هو الوالد ، أما الأخ فسكوت عنه لا يتحدث عنه بشئ من سفر أو غيره — كما سيجئ تفصيل هذا عند الكلام على « بل » ( ص ٦٢٣ و . . . ) — وقياساً على هذا يكون المراد في المثال : أسابيع الشهر أربعة . . . ؛ إلا أن وجود : « لا » يجعل الحكم منفياً صراحة لا مسكوتاً عنه . وفي هذا يقول الصبان مانصه :

( اعلم أن « لا » بعد الإيجاب هي لنفي الإيجاب ، وصيرورته نصاً في النفي ، بعد صيرورته بحرف الإضراب — لولاها — كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره . . . ) ٥١ .

( ٤ ) ومن صور اقترانها بالعاطف : ماجافى محمد ولا على . وهي في هذه الصورة زائدة ، توافق نوعاً من الزيادة الموضحة في البيان الهام الذي سبق في ج ١ م ٥ ص ٦٢ أول الكلام على الحرف ، وسبقت الإشارة إليه في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٧ ؛ متضمنة أنه يحوى الكلام على زيادة « لا » النافية ، والفرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها . . . . .



مذكور ، أو لأن يكون خبراً<sup>(١)</sup> ، أو حالاً . فإن صلح لشيء من هذا كانت للنفي المحض ، وليست عاطفة ، ووجب تكرارها ؛ فمثال المفرد الصفة : هذا بيتٌ لا قديمٌ ولا جديدٌ . فكلمة : « لا » نافية — « وقديم » نعت لبيت . ومثال الخبر : الغلامُ لا صبيٌّ ولا شابٌّ ، والشابُّ لا غلامٌ ولا كهلٌ . . .<sup>(١)</sup> ومثال الحال . عرفت العاطل لا نافعاً ولا منتفعاً . . .

\* \* \*

---

( ١ و ١ ) لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ — كالأمثلة المعروضة هنا — وخبر غيره من النواسخ كالذي في قول الشاعر :

فإن أنتمو لم تحفظوا لمودتي ذِمَاماً فكونوا لا عليها ولا لها

## زيادة وتفصيل :

١- اختلف النحاة في وقوع « لا » العاطفة بعد الدعاء والتحضيض ، نحو : ( أطال الله عمرَكَ لا عُمْرُ الأعداء ، وحرسَتْكَ عنايته لا عناية الناس ) . . . ونحو : ( أَلَا تُكْرِمُ النَّابِيَةَ لا الحامل ، وهَلَا تُقَدِّرُ الذِّكْرَ لا الغبي ) . . والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح هذا ؛ تيسيراً وموافقة للمأثور .

ويزيد بعضهم فيبدى اطمئنانه لصحة وقوع « لا » العاطفة بعد الاستفهام أيضاً ، نحو : أفرغتَ من كتابة الرسالة لا الخطبة ؟ ولا بأس بهذا الاطمئنان .

ب- إذا كانت « لا » عاطفة فقد يجوز حذف المعطوف عليه ، نحو : عودت نفسى أن أتكلم . . . لا شراً ، وأن أنفع . . . لا قليلاً<sup>(١)</sup> . . . والأصل : أن أتكلم خيراً لا شراً - وأن أنفع كثيراً لا قليلاً .

ج- لا يجوز تكرار « لا » العاطفة ؛ فلا يقال : حضر هاشم ، لا محمود - لا أمين - لا حامد - ، بل يجب الإتيان بالواو العاطفة قبل المكرر ، ليكون العطف بهذه الواو وحدها ، وتقتصر « لا » على توكيد النفي ، دون أن تكون عاطفة .

د- حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين ، من ناحية المطابقة وعدمها مدون فى رقم ٣ من ص ٦٥٧

\* \* \*

حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يجيء بعده من جملة أو مفرد .  
 ٢ - فإن دخل على جملة فهو حرف ابتداء فقط ، ومعناه إما : « الإضراب  
 الإبطالي » ، وإما : « الإضراب الانتقالي » . فالإبطالي <sup>(١)</sup> : هو الذى يقتضى  
 نفي الحكم السابق ، فى الكلام قبل « بل » ، والقطع بأنه غير واقع ، وقدعيه كاذب ،  
 والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يجيء بعدها . نحو : الأجرام السماوية ثابتة ،  
 بل الأجرام السماوية متحركة . فالحرف « بل » ( بمعنى « لا » النافية ) أفاد  
 الإضراب الإبطالى الذى يقتضى نفي الثبات ونفى عدم الحركة عن الأجرام  
 السماوية ؛ لأن هذا الثبات أمر غير حاصل ، ومن يدعيه كاذب ، فكأن المتكلم قال :  
 ( الأجرام السماوية ثابتة . لا ، فالأجرام السماوية متحركة وليست ثابتة ) ؛ فأبطل  
 الحكم الأول ونفاه ، وعرض بعده حكماً جديداً . ومن الأمثلة قوله تعالى فى  
 المشركين : ( وقالوا اتخذَ الرحمنُ ولداً - سُبْحَانَهُ - بل عبادٌ مُكْرَمُونَ ) ،  
 أى : بل هم <sup>(٢)</sup> عبادٌ مُكْرَمُونَ . فقد أبطل الحكم السابق ، ونفاه ، وأثبت حكماً  
 آخر بعده ؛ فكأن الأصل : ( وقالوا اتخذَ الرحمنُ ولداً . لا ؛ فإن الذين اتخذهم  
 هم عباد مُكْرَمُونَ ) . ومثل قوله أيضاً ترديداً لما يقوله الكفار عن الرسول عليه السلام :  
 ( أم يقولون به جنّة <sup>(٣)</sup> ) . بل جاءهم بالحق ) .

والانتقالى هو : الذى يقتضى الانتقال من غرض قبل الحرف : « بل »  
 إلى غرض جديد بعده ، مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، وعدم إلغاء ما يقتضيه .  
 كقوله تعالى : ( قد أفلح من تزكى <sup>(٤)</sup> وذكر اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ  
 تُؤْثِرُونَ <sup>(٥)</sup> الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأُنْقِىَ ... )

فالغرض الذى يدور حوله الكلام قبل : « بل » هو : الطاعة ، ( بالطهارة من  
 الذنوب ، وبعبادة الله ، وبالصلاة ... ) ، والغرض الجديد بعدها هو حب

(١) سبقت الإشارة إلى معناه فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧ .

(٢) الدليل على أن الحرف : « بل » داخل على جملة اسمية ، المبتدأ فيها محذوف - ١٠ : رفع  
 كلمة : « عباد » إذ لا وجه لإعرابها وهى مرفوعة غير ماسلف ، وهو الذى يقتضيه المعنى أيضاً . ومثل هذا  
 يقال فى كلمة : « أحياء » المرفوعة فى قوله تعالى : ( وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
 أَمْوَاتًا . بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ... ) ، أى : بل هم أحياء .

(٣) جنون . (٤) يَطْهَرُ . (٥) تفضلون وتختارون .

الدنيا ، وتفضيل الآخرة عليها . . . وكلا الغرضين مقصود باق على حاله .  
وكفوله تعالى : ( وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ .  
بل قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ <sup>(١)</sup> ) . . . )

وكقولهم : ( ليس من المروءة أن يتخلى الشريف عن أصدقائه ساعة الشدة :  
بل يقيهم بماله ، ويدفع عنهم بنفسه ) .

وحكم الحرف : « بل » الداخر على الجملة أنه حرف ابتداء محض يفيد الإضراب <sup>(٢)</sup> -  
كما أسلفنا - ولا يصح اعتباره حرف عطف ولا شيئاً آخر غير الابتداء ، فالجملة بعده  
مستقلة في إعرابها عما قبلها ، ولا يصح إعرابها خبراً ولا غير خبر عن شيء سابق عليه <sup>(٣)</sup> . . .

( ١ ) غفلة ، أو انهماك في الباطل ، ووُصِفَت القلوب بهذا مسايرة لاعتقاد العرب أن القلب هو  
مقر العقل والغرائز ، ومصدر الخير والشر .

( ٢ ) - بقيت إشارة - في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٧ - إلى فروق بين « أم » المنقطعة حين تكون  
للإضراب ، و « بل » - منها : أن الذي بعد « بل » يقين غالباً ، أما الذي بعد « أم » فظن . . . ،  
جاء في كتاب : « المحتسب » لابن جني - ج ٢ ص ٢٩١ - في الآية الكريمة من سورة الطور : ( أم هم  
قوم طاغون . ) وقراءة من قرأها : ( بل هم قوم طاغون ) مانصه : ( « قال أبو الفتح : هذا هو الموضع  
الذي يقول أصحابنا فيه : إن « أم » المنقطعة بمعنى : « بل » ، للترك والتحول ، إلا أن ما بعد « بل »  
متيقن ، وما بعد « أم » مشكوك فيه ، مشكوك عنه ، كقول علي بن عبد الله :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ؟ أم جبلها إذ نأتك اليوم مصروم ؟  
كأنه قال : بل أجيلها إذ نأتك اليوم مصروم ؟ ويؤكد قوله بعده :  
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأجرة يوم البين مشكوم  
- مشكوم : مجازي . . .

ألا ترى إلى ظهور حرف الاستفهام وهو : « هل » في قوله : أم هل كبير بكى . . . حتى كأنه قال :  
بل هو كبير . . . ترك الكلام الأول وأخذ في استئناف مستأنف .

وقد توالت « أم » هذه في هذا الموضع من هذه السورة ؛ وقال تعالى : ( أم يقولون شاعرٌ نثر بَصُّ به  
رَيْبَ الْمَسْنُونِ ) أي : بل يقولون ذلك . وقوله تعالى : ( أم تأسرهم آلهتهم بهذا ، أم هم قوم طاغون ؟ )  
أي : بل أم هم قوم طاغون ؟ .. أخرجه مخرج الاستفهام ، وإن كانوا عنده تعالى قوماً طاغين ؛ تأسرهم  
وتهكم عليهم . وهذا كقول الرجل لصاحبه الذي لا يشك في جهله : أجاهل أنت ؟ توبيخاً له ،  
وتقبيحاً عليه . ومعناه : إني قد نهيتك على حالك فانتبه لها ، واحتط لنفسك منها ، قال صخر :

أرائح أنت يوم البين أم غادي ولم تُسَلِّمْ على ريحانة الوادي

ليس يستفهم نفسه عما هو أعلم به ؛ ولكنه يقيح هذا الرأي لها ، وينعاه عليها ، « ) ١ هـ .

( ٣ ) يقول السيوطي في اللمع - ج ١ ص ٩٦ - ما نصه خاصاً بالنثر : « لا يسوغ الإخبار  
بجملة ندائية ؛ نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدرية ولكن ، أو : بل ، أو : حتى .. - بالإجماع  
في كل ذلك » .

ب- وإن دخل على مفرد فحكمه أنه : حرف عطف ؛ يختص بعطف المفردات وحدها . أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام مُثَبَّت ، أو مشتمل على صيغة أمر ، أو كلام منفي ، أو مشتمل على صيغة نهى .

(١) فإن تقدم على : « بل » كلام موجب أو صيغة أمر<sup>(١)</sup> - نحو : ( أعددتُ الرسالة بل القصيدة - لبست المعطف بل الثياب ) - ( عاون المحتاج بل الضعيف - ساعف الصديق بل الصارخ ) . - كان معنى « بل » أمرين معاً ، أساسيين :

أولهما : الإضراب عن الحكم السابق ؛ بنى المراد منه نفيًا تاماً ، وإبطال أثره كأن لم يكن ، وسلبه عن صاحبه ، وترك صاحبه مسكوتاً عنه مهملاً ؛ أى غير محكوم عليه بشيء مطلقاً بمقتضى هذا الكلام الذى أزال عنه الحكم السالف ، وتركه بغير حكم جديد يقع عليه . وإن شئت فقل : إن الكلام السابق على « بل » صار كأنه لم يُذكر<sup>(٢)</sup> .

ثانيهما : نقل الحكم الذى قبل « بل » نقلاً تاماً إلى ما بعدها من غير تغيير شيء فى هذا الحكم الذى أزيل عما قبلها ، واستقر لما بعدها ، فى الأمثلة السابقة يقع الإضراب على إعداد الرسائل ، فيبقى الإعداد لها ، ولكنه يثبت للقصيدة بعدها . ويقع الإضراب على لبس المعطف ، فلا يلبس ، وإنما ينتقل اللبس إلى الثياب . وكذلك ينصب الإضراب على معاونة المحتاج ؛ فلا يحصل ؛ وإنما تنتقل المعاونة إلى الضعيف وتثبت له . وأيضاً تلغى المساعفة للصديق ولكنها تثبت للصارخ ، وهكذا .

(٢) وإن تقدم على « بل » كلام منفي ، أو مشتمل على صيغة نهى ، نحو :

(١) يراد بها ما يدل على الأمر صراحة ، كفعل الأمر ، ولام الأمر الداخلة على المضارع . لكن أيلحق بالأمر هنا النهى ، والترجى ، والعرض ، والتحضيض ، أم لا يلحق ؟  
وأيان بينهما خلاف واسع . والأحسن التيسير بقبول الرأى الذى يلحقها - كما سيحىء فى هامش  
ع ٦٢٧ - .

(٢) فى الأمثلة السابقة ماذا جرى للرسالة ، والمعطف ، والمحتاج ، والصديق ، بعد أن سلينا الحكم الواقع على كل منها ؟

ليس فى الكلام ما يدل على حكم جديد بعد الحكم المسلوب الذى نفينا . فكل واحد منها بمنزلة كلمة مفردة نطقنا بها وحدها من غير أن نسد إليها شيئاً .

( ما زرعت القمح بل القطن — ما أسأت مظلوماً بل ظلماً ) — ( لا يتصدر مجلسنا جاهلٌ بل عالمٌ — لا تصاحب الأحمق بل العاقل ) — لم يكن معنى « بل » الإضراب ، وإنما المعنى أمران معاً .

أولهما : إقرار الحكم السابق ، وتركه على حاله من غير تغيير فيه .  
ثانيهما : إثبات ضده لما بعد « بل » . .

ففي المثال الأول : حكم منفيّ ، قبل كلمة « بل » هو نفي زراعتي القمح ، وأقررنا هذا الحكم المنفيّ ، وتركناه على حاله ، وفي الوقت نفسه أثبتنا بعدها حكماً آخر ، هو ، زرع القطن . . . ، وأيضاً نفينا قبلها حكماً ؛ هو وقوع الإساءة على المظلوم ، وأثبتنا بعدها وقوعها على الظالم . وكذلك نهينا قبلها عن تصدر الجاهل لمجلسنا ، وأمرنا بعدها بهذا التصدر للعالم . ونهينا عن مصاحبة الأحمق ، وأمرنا بها للعاقل ، وهكذا . . .

فالحكم الأول في كل الأمثلة السالفة — ونظائرها — باقٍ على حاله ، لم يقع عليه إضراب ، أو تغيير ، والحكم بعد « بل » مضاد لما قبلها ، فالحكمان متضادان ؛ ما يُنفى أو يُنهى عنه قبل « بل » يثبت أو يؤمر به بعدها <sup>(١)</sup> . . .

\* \* \*

( ١ ) في حكم « بل » يقول ابن مالك :

وَبَلٌّ كَـ « لَكِنْ » بَعْدَ مَضْحُوبَيْهَا كَلَّمْ أَكَنْ فِي مَرْبَعٍ ، بَلٌّ تَبِيهَا

( المراد بالمضحوبين : النقي والنهي ، « والمَرْبَع » : المكان الذي ينزل فيه القوم زمن الربيع . والتبها : هي التيهام ؛ ( أى : الصحراء ) يقول : إن « بل » بعد النقي مثل « لكن » في أنها تقرّر ما قبلها ، وتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعده ، فلا تفيد معهما إضراباً . لكنها بعد الكلام الموجب وبعد صيغة الأمر تفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل حكمه إلى الثاني ، حتى يصير الأول مسكوتاً عنه مهملاً . وفي حالتي الإيجاب والأمر يقول ابن مالك متمماً كلامه السالف عن « بل » :

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

أى : الصريح في دلالة على الأمر ؛ كفعل الأمر ، والمضارع المسبوق بلام الأمر . وهذا عند ابن مالك ومن وافقه . وهناك من يلحق التثني ، والترجي ، والعرض ، والتحفيز .. — بالصريح كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٥ وقد سبق الكلام على « لكن » في ص ٦١٦ .

## زيادة وتفصيل :

١- لا يجوز العطف بالحرف « بل » ، بعد كلام فيه استفهام ؛ فلا يصح  
أحفظت قصيدة بل خطبة ؟

ب - تقع « لا » النافية قبل « بل » <sup>(١)</sup> بنوعيتها ؛ العاطفة ( وهى المستوفية للشروط <sup>(٢)</sup> ) ؛  
وفى مقدمتها الدخول على المفرد ( وغير العاطفة ) وهى غير المستوفية للشروط ؛ كالدخلة  
على الجملة ( فإذا دخلت على العاطفة المسبوقة بكلام مثبت ، أو بصيغة أمر - كان  
معنى « لا » النافية : تقوية الإضراب المستفاد من « بل » ، وتوكيده . وإن دخلت على  
العاطفة المسبوقة بنفى أو نهى كان معنى « لا » تقوية النفى والنهى المستفادين من « بل » .  
فمثالها بعد كلام مثبت قول الشاعر :

وجْهك البدرُ ، لا ، بل الشَّمسُ لولم يُقْصَ للشمس كسفةٌ وأقولُ  
ومثال وقوعها بعد النفى : ما عاقنى البرد ، لا بل المطر .

ومثالها بعد النهى : لا تُغفِل الرياضة ، لا بل طول القعود .  
وإن دخلت على غير العاطفة كان معناها تقوية الإضراب المستفاد من :  
« بل » وتوكيده ؛ كقول الشاعر :

وما هجرْتُكَ ، لا ، بل زَادَنِي شَغْفًا هَجْرٌ ، وَبُعْدُ تَرَاحٍ لَا إِلَى أَجَلٍ

ج - ورد قليلا فى المسموع الفصيح <sup>(٣)</sup> زيادة « الواو » بعد « بل » كالتى  
فى قول على رضى الله عنه : « إنما يحزن الحسدة أبداً ؛ لأنهم لا يحزنون لما ينزل  
بهم من الشر فقط ، بل ولما ينال الناس من الخير » اه <sup>(٤)</sup> .  
والأحسن عدم القياس على هذا ، لندرته البالغة .

د - حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها  
مدون فى رقم ٣ ص ٦٥٧ .

(١) كما أشرنا فى ص ٦٢٩ .  
(٢) بيان هذه الشروط فى ص ٦٢٥ .  
(٣) أما فى غيره من كلام المولدين الذين يستأنس بكلامهم ولا يستشهد به ، فكثيرة الورد نيه  
كثرة لا تغير الحكم السالف .  
(٤) ورد هذا النص فى ص ١٢٨ من كتاب : « سبع الحمام » ، فى حكم الإمام - إخراج  
وتحقيق على الجندى وزميليه - .

## ملخص حروف العطف ، وبيان ما يقتضى التشريك ، وما لا يقتضيه .

من كل ما تقدم من الكلام على أدوات العطف يتبين :  
(١) أنها حروف .

(٢) وأنها فى أغلب الحالات - تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى الضبط الإعرابى<sup>(١)</sup> (رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وجزماً) وهذا هو التشريك اللفظى .

أما من جهة التشريك المعنوى فبعضها يشركه أيضاً فى معنى المعطوف عليه ؛ وينحصر هذا فى أربعة حروف : (الواو - الفاء - ثم - حتى) ؛ فهذه الأربعة تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى المعنى ، كما تشركه فى اللفظ إشراكاً إعرابياً - فى الغالب - كما أسلفنا .

وبعضها يشركه فى اللفظ دون المعنى ، فيثبت للمعطوف ما انتفى عن المعطوف عليه ، وهو : (بل - لكن) ، أو العكس ، فيثبت للمعطوف عليه ما انتفى عن المعطوف ، وهو : (لا) .

وبعض ثالث هو (أو<sup>(٢)</sup> - أم) يشركان فى اللفظ كما يشركان فى المعنى ولكن بشرط ألا يقتضيا إضراباً<sup>(٣)</sup> .

(١) وهناك حالات لا تشريك فيها فى الضبط الإعرابى ، كمطف الماضى على المضارع وعكسه . وعطف أحدهما على المشتق والعكس - كما سيحىء فى ص ٦٤٢ و ٦٤٩ و ....  
(٢) وتشبهها « إما » من وجوه أوضاعها عند الكلام عليها - فى ص ٦١٢ - . لكن الصحيح اعتبارها غير عاطفة .

(٣) قالوا فى بيان هذا التشريك المعنوى . (إن القائل : أحمد فى الدار أم محمود - يعرف أن الذى فى الدار هو أحد المذكورين ، ولكنه لا يعلم - على وجه التعيين - من هو . فالذى بعد « أم » مساو للذى قبلها فى صلاحه لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه . وحصول المساواة إنما هو بواسطة « أم » . فقد أشركتهما فى المعنى كما أشركتهما فى اللفظ . وكذلك : « أو » تشرك ما بعدنا لما قبلها . فيما جاءت لأجله من شك ، أو تخيير ، أو غيرها . فإن اقتضيا إضراباً كانا مفيدين للتشريك فى اللفظ لا فى المعنى ... )  
- راجع : « شرح التصريح » ، أول باب : « العطف » - .



(٣) وأن المتعاطفين إذا تكررا كان « المعطوف عليه » واحداً هو الأول :  
إلا إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب ( مثل : الفاء ، وثم ) ، فإن « المعطوف  
عليه » واحد ، هو ما قبل حرف العطف مباشرة <sup>(١)</sup> .

---

(١) ويترتب على هذا أنه لوجاء بعد العاطف المفيد للترتيب وبعد معطوفه عاطف آخر  
لا يفيد الترتيب - كالواو - لوجب أن يكون المعطوف عليه لهذا العاطف الذي لا يفيد الترتيب ، والمعطوف  
الذي قبله مباشرة والذي أداة عطفه مفيدة للترتيب . ( طبقاً للبيان الذي في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥  
ورقم ٣ من هامش ص ٦٤٩ .

## المسألة ١١٩ :

## الفصل بين المتعاطفين

يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير ، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على اسم ظاهر . لكن بعض هذه الصور يكون فيه الفصل بين المتعاطفين واجباً ، وبعض آخر يكون الفصل فيه مستحسنًا راجحاً ، وفي غير ما سبق يكون جائزاً<sup>(١)</sup> . . . . .

فأما الفصل الواجب في حالتين ، سبقت إحداهما<sup>(٢)</sup> . وملخصها : أنه إذا عطف على المبتدأ الذي خبره نوع من الأنواع المقرونة بالفاء — وقد ذكرت هناك — أو على ما يتصل به من صلة ، أو صفة ، أو نحوهما . . . . . وجب تأخير المعطوف عن الخبر ، إذ لا يجوز الفصل بين هذا الخبر ومبتدئه بالمعطوف ؛ ففي مثل : الذي عندك فؤدب — لا يصح أن يقال : الذي عندك والخادم فؤدب ، أو فؤدبان ، وهكذا . . . . .

• والحالة الثانية التي يجب فيها الفصل — تبعاً لأرجح الآراء — هي التي يكون فيها المعطوف عليه مصدرًا له معمولات ؛ فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه كل معمولاته ، نحو : ما أحسن تقدير الأمة العاملين الخالصين لها ، وإكبارهم .

(١) ملاحظة : من الحالات الجائزة بعض صور بلينة تقدمت في ص ٤٣٥ ويشترط في الفصل الجائز ألا يكون بفواصل طويل ، ولم يحدد النحاة هذا الطول الذي يسترشد فيه بما جاء في كتاب : « المحتسب » ، لابن جني — ج ٢ ص ٢٩٧ — حيث الكلام على معطوف مفصول من المعطوف عليه بثلاث جمل ، ونص كلامه في هذا العطف : ( « قال أبو حيان : هذا بعيد ؛ لطول الفصل يحمل ثلاث ؛ وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب ، نحو : أكلت خبزاً ، وضربت فلاناً ، وإن يجيء فلان أكرمه ، ورحل إلى بني فلان — و « لحما » ؟ . فيكون « ولحماً » معطوفاً على « خبزاً » ، بل لا يوجد مثله في كلام العرب » . ١ .

(٢) تفصيلها الذي لا غنى عن الرجوع إليه ، وبيان فروعها المختلفة — في ج ١ م ٤١ ص ٣٩١ ( باب المبتدأ والخبر ) .

وأما الحالتان اللتان يستحسن فيهما الفصل ويرجح<sup>(١)</sup>.

١ فالأولى : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً ، سواء أكان مستتراً أم بارزاً ؛ فيستحسن عند العطف عليه فصله بالتوكيد<sup>(٢)</sup> اللفظي أو المعنوي أو غيرهما أحياناً . فالفصل بالتوكيد اللفظي يتحقق بضمير مرفوع منفصل مناسب<sup>(٣)</sup> نحو : ( لقد كنت أنت ورفاقتك طلائع الإصلاح ، وكنتم أنتم والسباقون إليه موضع الإعجاب والتقدير ) . فكلمة : « رفاق » معطوفة على : « التاء » وهي الضمير المتصل المرفوع البارز بعد توكيد لفظه بالضمير المرفوع المنفصل : « أنت » . وكذلك كلمة : « السباقون » معطوفة على الضمير البارز ( التاء والميم ) ، في « كنتم » بعد توكيده توكيداً لفظياً بالضمير المرفوع المنفصل : « أنتم » .

ومثال العطف على الضمير المتصل المرفوع المستتر مع الفصل : انتفع أنت وإخوانك<sup>(٤)</sup> بتجارب السابقين .

والفصل بالتوكيد المعنوي يتحقق بوجود لفظ من ألفاظه بين المتعاطفين ؛ ومن الأمثلة قول الشاعر :

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ  
برؤيتنا ، وكنا الظافرين  
ويغنى عن التوكيد بنوعيه - كما أسلفنا - وجود فاصل آخر أى فاصل بين المتعاطفين ؛ كالضمير « ها » في قوله تعالى في المؤمنين الصالحين : ( جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ... ) . ومثل « لا » النافية

( ١ ) عند البصريين . أما الكوفيون . فلا يتمسكون بالفصل ولا يرون في خلُوء الكلام منه عيباً ولا ضعفاً .

( ٢ ) راجع حاشية التصريح ج ٣ باب : العطف ، عند الكلام على عود الحافض ...

( ٣ ) لا فرق في هذا بين أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً أو ضميراً .

( ٤ ) كلمة : « إخوان » ، معطوفة على الفاعل المستتر وتقديره : « أنت » . أما كلمة :

« أنت » ضمير المخاطب المذكورة فتوكيد لفظي للفاعل المستتر ؛ ولا يصح إعرابها فاعلاً ؛ لأن فعل الأمر الواحد لا يرفع ضميراً بارزاً . ولا يصح إعرابها بدلاً من الفاعل المستتر ؛ لأن الضمير لا يبدل من الضمير - كما في ب من ص ٦٨٣ -

وهناك إعراب آخر يفضلُه النحاة على هذا ، وقد سبق في ص ٥٦٤ حيث البيان والإيضاح ،

ويجوز أيضاً في ص ٦٣٨ .

فى قوله تعالى : ( سيقولُ الذينَ أشركوا لو شاءَ اللهُ ما أشركنا ولا آباؤنا » ،  
وقد اجتمع الفصل بالتوكيد اللفظى وبحرف النى « لا » فى قوله تعالى : ( وعُلِّمْتُمْ  
ما لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ ولا آباؤكم . . . ) ،

ومن غير المستحسن فى النثر — مع جوازه — العطف على الضمير المستتر  
المرفوع بغير فاصل على الوجه السالف ، نحو : ( قَاوِمٌ ونظراؤك أعوانَ السوءِ ) ،  
فقد عَطِفَت كلمة : « نظراء » على الفاعل الضمير المستتر : ( أنت ) بغير فاصل ؛  
ومنه العبارة المأثورة <sup>(١)</sup> : « مررت برجل سواء والعدم » . أى : متساو هو والعدم ،  
فكلمة ، « سواء » اسم بمعنى المشتق ، وهى متحملة للضمير المرفوع . والعدم ( بالرفع )  
معطوفة على الضمير المستتر بغير فاصل بينهما <sup>(٢)</sup> . أما الشعر فقد يجوز  
فيه عدم الفصل ، اضطراباً ؛ مراعاة لقيوده الكثيرة التى قد تفهّر الشاعر  
على ترك الفصل . . ومن الأمثلة قول جرير يهجو الأخطل :

وَرَجَا الْأَخِيطْلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ      مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْ لَهُ لَيْنَالَا

فقد عطف كلمة « أب » على اسم « يكن » المرفوع المستتر بغير فاصل بينهما <sup>(٣)</sup> .  
ومثله قول الآخر :

مَضَى وَبَنُوهُ ، وَانْفَرَدْتُ بِمَدْحِهِمْ      وَأَلْفٌ إِذَا مَا جُمِعَتْ وَاحِدٌ فَرْدُ

فقد عطف كلمة : « بنوه » على الضمير المرفوع المستتر فى : « مضى » بغير فاصل .

( ١ ) وقد رواها سيبويه .

( ٢ ) وهى مما استشهد به سيبويه على صحة ترك الفصل فى النثر .

( ٣ ) وفيما سبق من العطف على الضمير المرفوع المتصل مع الفصل بين المتعاطفين يقول ابن مالك :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ      عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ  
أَوْ فَاصِلٍ مَّا . وَبِلَا فَصْلِ يَرِدُ      فِي النَّظْمِ فَاشِيئاً . وَضَعْفُهُ اعْتِقِدْ

وملخص البيتين : افصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً  
متصلاً . ولا يتعين أن يكون الفصل بالضمير وإنما يكفى الضمير أو غيره . ثم بين أن عدم الفصل فاش  
( أى : كثير ) فى الشعر ، وأنه مع كثرتة ضعيف لا يقاس عليه .

لكن كيف يكون كثيراً وفاشياً والقياس عليه ضعيف ؟ إن الكثرة تعارض الضعف ؛ ولذا كان  
القياس هنا سائغاً فى الشعر بغير ضعف ، خلافاً لابن مالك .

والثانية : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجزوراً بحرف أو بإضافة ؛ فيستحسن عند أمن اللبس إعادة عامل الجر مع المعطوف ، ليفصل بين المتعاطفين ، فمثال المعطوف المجزور بحرف جر <sup>(١)</sup> «مُعَاد» : ما عليك وعلى أضرابك من سبيل إن أدبتم الواجب . فكلمة : « أضراب » معطوفة على الضمير الكاف المجزور بالحرف : « علكى » . وقد أعيد هذا الحرف مع المعطوف . والأصل ما عليك وأضرابك ، ومثل هذا قوله تعالى عن نفسه : ( ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ <sup>(١)</sup> اثْنِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهًا : قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ) . فكلمة : « الأرض » معطوفة على الضمير : « ها » المجزور باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف : والأصل : فقال لها والأرض . ومثله إعادة اللام في قول الشاعر :

فما لى وللأيام - لا درَّ درُّها - تشرق بي طوراً ، وطوراً <sup>(٢)</sup> تُغربُ

ومثال إعادة عامل الجر وهو اسم مضاف <sup>(٣)</sup> قوله تعالى : ( قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ... ) . فكلمة : « آباء » معطوفة في الأصل على الضمير المضاف إليه ، وهو : « الكاف الأولى » ، فأعيد المضاف وهو : « إله » وذكر قبل المعطوف . وأصل الكلام : نعبدُ إلهَكَ وآبَائِكَ ...

هذا هو الكثير . وترك الفصل جائز أيضاً ، ولكنه لا يبلغ في قوته وحُسْنه البلاغى درجة الكثير . ومن هذا قراءة قوله تعالى : ( وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ) . والتقدير : الذى تساءلون به وبالأرحام . أى : تستعطفون به وباسمه ، وبالأرحام ؛ بعطف كلمة : « الأرحام » على الضمير المجزور بالباء . وكقول الشاعر :

( ١ و ١ ) الرأى المختار أنه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والمجرور معاً ، وليس المجزور على المجزور ، لتلا يلزم إلغاء عامل ، أى : تركه زائداً مهملًا ، لا أثر له إلا مجرد الفصل . ومن الأمثلة - أيضاً - لإعادة الجار في المعطوف ، اللام في قوله تعالى : ( رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ، وَإِنْ دَخَلْتُ بَيْتَ مُوسَى ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ) .

( ٢ ) سبق هذا البيت للمناسبة السالفة في ج ٢ م ٨٠ ص ٢٤٦ .

( ٣ ) إنما يعاد العامل الاسمى ( وهو المضاف ) بشرط ألا توقع إعادته في لیس ، فإن أوقعت في لیس لم يجز إعادته ، نحو : جاءنى سيارتك وسيارة محمود ، وأنت تريد سيارة واحدة مشتركة بينهما . وهذا المنع إذا لم توجد قرينة تزيل اللبس .

اليوم قَدْ بَتَّ<sup>(١)</sup> تهجونا وتشتُمنا فاذهب، فمابِكَ والأَيامِ من عَجَبِ  
 أى : وبالأَيامِ . وقول بعض العرب : ما فى الدار غيرُهُ وفِرسِهِ ، يجر  
 كلمة : « فرس » المعطوفة على الهاء من غير إعادة الجار وهو الاسم المضاف<sup>(٢)</sup> .

(١) فى رواية أخرى : اليوم قريت . . .

(٢) يقول ابن مالك فى تكرار الخافض مع المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميراً مجروراً :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضَ لَازِماً قَدْ جُعِلَا  
 وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً : إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّشْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ تُشْبِثَا

يقول : « جُعِلَ عود الخافض على المعطوف الذى وصفناه - أمراً لازماً عند النحاة ، ولكنه ليس بلازم فى رأى وحكمى ؛ لأن عدم إعادته أمر ثابت تحقق فى النظم والنثر للواردين عن العرب . أى : أمر تؤيده الأمثلة الصحيحة نظماً ونثراً ، وثبتت أن إعادته ليست باللازمة .

## المسألة ١٢٠ :

صور من الحذف في أسلوب العطف .

حذف بعض حروف العطف مع معطوفها :

من حروف العطف ثلاثة يختص كل منها بجواز حذفه مع معطوفه بشرط أمن اللبس . — كما سبق عند الكلام عليها <sup>(١)</sup> — وهذه الثلاثة هي : الواو ، والفاء ، وأم المتصلة . فمثال حذف الواو مع معطوفها للدليل : أنقذت الفريق ولم يكن بين الموت إلا لحظات . أى : لم يكن بين الموت وبينه . . . . .

وقول الشاعر :

إني مقسمٌ ما ملكتُ ؛ فجاعلٌ قسماً لآخرة ، ودنيا تنفع ...

يريد : وقسم — دنيا ، أى : وقسماً لدنيا . ومثل قول الآخر :

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حُجْر <sup>(٢)</sup> إلا ليالٍ قلائلُ

أى : بين الخير وبينى . ومما يصلح لهذا أيضاً قول بعض العرب : (راكبُ الناقةِ طليحان <sup>(٣)</sup>) ، والتقدير : راکبُ الناقةِ والنَّاقةُ طليحان .

ومثال حذف الفاء مع معطوفها للدليل قوله تعالى : ( وأوحينَا إلى موسى إذ استسقاه قومه <sup>(٤)</sup> — أن اضربْ بعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ <sup>(٥)</sup> منه اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ) ، الأصل : فاضربْ فَانْبَجَسَتْ <sup>(٦)</sup> . وقوله تعالى :

(١) ص ٥٥٧ و ٥٧٤ و ٥٨٦ — مع ملاحظة أن المحذوف قد يترك معمولاً مذكوراً في الكلام أحياناً (كبيض الأمثلة التي في ص ٥٦٣ « ا » و ٥٧٦ وغيرها من الأمثلة المعروضة عند الكلام على أحكام تلك الأحرف) ولا يترك معمولاً له ؛ كالأمثلة المعروضة هنا .

(٢) كنية رجل اسمه : النعمان بن الحارث .

(٣) أصابهما التعب والإعياء . (وقد سبقت الإشارة هذا في ص ٥٦٢) .

(٤) طلبوا منه الماء للسقي ؛ (٥) تفجرت .

(٦) هذه الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « انبجس » وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « ضرب » المحذوف . وإنما لم يكن المطف على الأول (أوحينا) لما سبق —

( وإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ ، فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا . . ) ، أى : فاضرب فانفجرت ، وتسمى هذه الفاء المذكورة فى الكلام ، والتي تعطِفُ ما بعدهما على الفاء المحذوفة مع معطوفها : « فاء الفصيحة <sup>(١)</sup> » .

ومثال حذف « أم » المتصلة ومعها معطوفها بدليل - وحذفهما ، قليل - قول الشاعر :

وقال ، صَحَابِي : قَدْ غُبِنْتَ ، وَخِلْتَنِي  
غُبِنْتُ . فما أَدْرِ أَشْكُلُكُمْ <sup>(٢)</sup> شَكْلِي ؟ ...  
والأصل : أشكلكم شكلي أم غيره ، ؟ وكقول الآخر :  
دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ ، إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فما أَدْرِ : أَرُشِدُ طِلَابُهَا ؟  
والتقدير : أَرُشِدُ طِلَابُهَا أم غَيٌّ <sup>(٣)</sup> ؟

\* \* \*

### حذف المعطوف :

تنفرد الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقى معموله المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، فمثال المعمول المرفوع قوله تعالى لآدم : « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » فكلمة : « زوج » فاعل بفعل محذوف ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفة على الجملة الأمرية المكونة من فعل الأمر : « اسكن »

= تقريره رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ وفى رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩ من أن المعطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول . إلا إذا كان حرف العطف يقتضى الترتيب ، فيكون المعطوف عليه هو ما قبله مباشرة .

( ١ ) وهذا النوع هو الذى سبقت ( فى ص ٥٧٦ ) الإشارة والإحالة على ما جاء خاصاً به هنا . وسميت « فاء الفصيحة » لأنها أفصح ، ( أى : بينت ) وكشفت عن المحذوف ، ودلت عاياه وعلى مانشأ عنه . ولأنها - أحياناً - تفصح عن جواب شرط مقدر ؛ فى الآية الأولى دلت الفاء على المحذوف وعلى أن الضرب كان سبباً فى الانبجاس . أوىةال : إن كان موسى قد أطاع الأمر وضرب الحجر فمأذا تم بعد ذلك ؟ فالجواب : انبجست منه اثنتا عشرة عيناً .

( ٢ ) طريقكم .

( ٣ ) وقيل إن الهمزة للتصديق ، فلا تحتاج إلى معادل .



وفاعله . والتقدير : اسكنْ أنت ، وليَسْكُنْ زَوْجُكَ<sup>(١)</sup> . والسبب في هذا أننا لو أعربنا كلمة : « زوج » معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل في المعطوف ( زوج ) هو العامل في المعطوف عليه ، أى : في الفاعل المستتر . فيكون الفعل : « اسكنْ » عاملاً في فاعله ، وفي كلمة : « زوج » ، فهو الذى رفع كلمة « زوج » وهى بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل ويترتب على هذا أن يكون فاعل الأمراسماً ظاهراً مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر .

هذا تعليلهم . وهو تعليل مرفوض ، يعارضه ما يرددونه كثيراً من أنه : « قد يُغْتَفَرُ فى التابع مالا يُغْتَفَرُ فى المتبوع » ، أو : « قد يغتفر فى الثانى مالا يغتفر فى الأوائل » . فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلاً لفعل الأمر مباشرة فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسماً ظاهراً ، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير ؛ فلا داعى للتكلف والتقدير . . .

ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى فى أنصار الدين ( والذين تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ . . . ) ، ومعنى تَبَوَّءُوا الدَّارَ أَعَدُّوْهَا للسكنى . وهذا المعنى مناسب للدار ؛ لكنه غير مناسب للإيمان ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة : هَيَّئُوا الإيمانَ للسكنى ؛ ومن ثَمَّ أعربت كلمة : « الإيمان » مفعول لفعل محذوف تقديره : « أَلْفُوا » وهذه الجملة الفعلية المحذوفة معطوفة بالواو على الجملة الفعلية التى قبلها . ومنه قول الشاعر :

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً      وزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا  
أى : وكحلن العيون ؛ لأن التزجيج ( وهو ترقيق الحاجب بأخذ بعض الشعر منه كى يصير منحنياً كالقوس ) لا يصلح للعيون .

ومثال المعمول المحرور قولهم : ما كلُّ سُودَاءَ فَحْمَةٍ ، ولا بِيضَاءَ شَحْمَةٍ . فكلمة : « بِيضَاءَ » مجرورة بمضاف محذوف معطوف على « كُلِّ » ، والأصل « ولا كلُّ بِيضَاءَ شَحْمَةٍ » . والداعى للتقدير هنا هو الفرار من العطف على معمولى عاملين مختلفين .

(١) قد سبق ( فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٤ ) إعراب آخر لبعض النحاة ، بمقتضاء تكون . . . « زوجك » معطوفة على الضمير المستتر الفاعل . وأنه لا يصح إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ، ونجى له مناسبة فى ص ٦٥٧ .

ولإيضاح<sup>(١)</sup> هذا أن كلمة : « سوداء » مضاف إليه فهي معمول ، عامله هو المضاف ؛ (لفظة : « كُلّ » المذكورة) وأن « فحمة » خبر « ما » الحجازية فهي معمول ، عامله : « ما » ، فالعاملان مختلفان ، وكذلك معمولان . فلو عطفنا « بيضاء » على « سوداء » ، و « شحمة » على « فحمة » لزم العطف بعاطف واحد ( هو : الواو ) على معمولين مختلفين لعاملين مختلفين — كما يقولون — وهذا لا يبيحه كثرة النحاة ... إذ يجب أن يكون العامل في المتعاطفين واحداً ، لا أكثر . وهذا الرأي أحق بالاتباع<sup>(٢)</sup> ...

ملاحظة : من موضوعات الحذف الهامة : « حذف الموصول » وقد سبق تفصيل الكلام عليه<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

حذف المعطوف عليه ، ( أى : المتبوع ) :

يصح عند أمن اللبس — حذف المعطوف عليه وحده إذا كانت أداة العطف هي : [ الواو ، أو : الفاء ، أو : أم المتصلة ، أو : « لا » العاطفة<sup>(٤)</sup> ] ...

فمثال حذفه مع بقاء الواو<sup>(٥)</sup> أن يقول قائل : مرحباً بك . فتجيب : وبك وأهلاً وسهلاً ؛ أى : ومرحباً بك وأهلاً وسهلاً . فالحار والجرور : ( بك ) متعلقان بكلمة : مرحباً « المحذوفة » . « وأهلاً » : الواو حرف عطف ، « أهلاً » ، معطوفة على : « مرحباً » المحذوفة ، فالمعطوف عليه محذوف . و « سهلاً » « الواو » حرف عطف . « سهلاً » معطوفة على « مرحباً » المحذوفة فالمعطوف عليه هو المحذوف<sup>(٦)</sup> .

(١) سبق — فى ص ١٥٩ — بيان شاف لهذا فى باب الإضافة ، عند الكلام على حذف المضاف ، وله مناسبة أخرى فى ص ٥٦٤ . (٢) وفى مواضع الحذف السالفة يقول ابن مالك مقتصراً على بعضها : « والفاء » قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ . « والواو » ، إِذْ لَا لَبْسَ . وَهِيَ انْفَرَدَتْ : بِمَعْطُوفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ ؛ دَفْعاً لَوْهَمِ اتَّقَى ( عامل مزال ، أى : أزيل عن مكانه ، والمراد حُذِفَ ) وقد بين فى البيت الثانى أن ادعى لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته .

(٣) فى الجزء الأول م ؟ بعنوان : حذف الموصول الأسمى (٤) انظر : « ب » من ص ٦٢٢ .

(٥) انظر « الملحوظة » التى فى الصفحة الآتية متعلقة بصورة من صور حذف المعطوف

« بالواو » ، مع بقاء واو .

(٦) ون الأشلة أيضاً لحذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف ( الواو ) قوله تعالى :

« أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ، وَلَمْ يَكُ شَيْئاً .. ؟ » أى أنسى ولا يذكر ... ؟

فالمعطوف عليه المحذوف هو القمل : نَسِيَ .

ومثال الحذف مع بقاء الفاء قوله تعالى ( أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ... ) . والتقدير: أمكثوا فلم يسيروا<sup>(١)</sup>... ومثال الحذف مع بقاء « أم » المتصلة قوله تعالى : ( أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ... ) . والتقدير : أعلِمْتُمْ أَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَسِيرُ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ .

ومثال الحذف قبل « لا » العاطفة : ( عَاهَدْتُ نَفْسِي أَنْ أَعْمَلَ الْخَيْرَ... لَاقِيلًا ، وَأَنْ أَقُولَ الْحَقَّ... لَابَعْضَ الْأَوْقَاتِ ) والأصل : أَنْ أَعْمَلَ الْخَيْرَ كَثِيرًا لَاقِيلًا ، وَأَنْ أَقُولَ الْحَقَّ كُلَّ الْأَوْقَاتِ لَابَعْضَ الْأَوْقَاتِ .

« ملحوظة » - من أمثلة حذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف : « الواو » ، ما سجله ابن جني في كتابه المسمى : « تفسير أرجوزة أبي نُوَّاسٍ فِي تَقْرِيطِ الْفَضْلِ بْنِ الرَّبِيعِ<sup>(٢)</sup> » . قال عند شرحه بيت أبي نُوَّاسٍ :

( وبلدة فيها زورَ صَعْرَاءَ تحظى في صَعْرَ )

ما نصه الحرفي : « ( قوله : وبلدة ) .. قيل في هذه الواو قولان ، أحدهما : أنها للعطف ، والآخر : أنها عوض من « رَبِّ » ؛ فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها في أول القصيدة ، وأول الكلام لا يُعْطَفُ . ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان في حديث ، ثم قال : وبلدة . فكأنه وكل الكلام إلى الدلالة في الحال . ونظير هذا قوله تعالى : ( إنا أنزلناه في ليلة القدر... ) فالضمير ( الهاء ) يراد به القرآن ، وإن لم يجر للقرآن ذكر .

( ١ ) قد سبق إيضاح الكلام على الحذف في هذه الآية وأشباهاها ( من هامش ص ٥٧١ ) وأن فيها رأيين ؛ أحدهما : يرى الفاء قد عطفت جملة فعلية مذكورة على أخرى محذوفة بعد الهمة في مكانها الأصل . والثاني : يرى أن الهمة تقدمت من تأخير ؛ للتنبية على أصالتها في التصدير ، وبحلها الأصل بعد إفاء . والتقدير : فلم يسيروا... والحملة بعد العاطف محذوفة على أخرى مماثلة لها خبراً وإنشاء ، محذوفة ، ومكانها قبل الهمة والعاطف . وفي الحذف المذكور يقول ابن مالك بيتاً نصفه الأول هو الذي يتصل بالحذف ، ونصفه الثاني يتعلق بقاعدة أخرى سيذكر منها في ص ٦٤٤ .

وَحَذَفَ مَتَّبِعُ بَدَا هُنَا اسْتَبِيحَ وَعَطَفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

( ٢ ) ص ٩٠ من الطبعة التي أخرجها وحققها الأستاذ بهجة الأثري .

وكذلك قوله تعالى : « ( حتى توارت بالحجاب ) » يعنى الشمس ؛ فأضمـرها وإن لم يجر لها ذكر . وهذا فى كلام العرب واسع فاش ) « اه كلام ابن جنى <sup>(١)</sup> . . .

\* \* \*

حذف حرف العطف وحده :

أشرنا من قبل <sup>(٢)</sup> إلى أنه يجوز حذف العاطف وحده ولا يكون هذا إلا فى الواو ، والفاء ، وأو . فمثال الواو قوله عليه السلام : « تصدقَ رجل ، من ديناره ، من درهمه ، من صاع بُرّة ، من صاع تَمْرِهِ . . . » ، وما نقل من قول بعض العرب : أكلتُ خبزاً ، لحمًا ، تمرًا ، وقول الشاعر :

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ  
ومثال الفاء : قرأت الكتاب باباً باباً ، وادخلوا الغرفة واحداً واحداً .  
والتقدير باباً فباباً ، وواحداً فواحداً .

ومثال « أو » قولهم : أعطِ الرجلَ درهماً ، درهماين ، ثلاثة . . .

\* \* \*

تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

ورد فى المسموع تقديم « المعطوف » بالواو — دون غيرها — على المعطوف عليه ، وهو تقديم شاذ — لا يجوز القياس عليه <sup>(٣)</sup> — ومنه قول الشاعر :

وأنت غريم لا أظن قضاءه (ولا العنزى القارظـ). الدهر—جائيا  
أى : جائئياً هو ، ولا العنزى . وقول الآخر <sup>(٤)</sup> :

أيا نخلةً من ذات عِرْقٍ عليك ورحمة الله السلام

(١) ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء فى « المغنى » — ج ٢ — عند كلامه فى الباب الأول على : « حرف الواو المفردة » ، ومنها : الواو الجارة .  
بقى أن نسأل : هل هناك ما يمنع من صحة اعتبار « الواو » للاستئناف فى بيت أبى نواس ؟ لا أرى مانعاً .

(٢) فى ص ٥٧٥ .

(٣) لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٧ وفى رقم ٥ من ص ٦٥٨ .

(٤) هو : الأحوص .

## المسألة ١٢١ :

عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ،  
وعطف الجملة على الجملة <sup>(١)</sup> .

١ - عطف الفعل وحده على الفعل كذلك :

عرفنا فيما سبق أن عطف الاسم وحده على الاسم يُعَدّ من عطف المفردات <sup>(٢)</sup>  
بعضها على بعض ، كقول الشاعر :

وكلُّ زَادٍ عُرْضَةٌ لِلنَّفْسَادِ      غيرِ التَّقَى ، وَالْبِرِّ ، وَالرَّشَادِ

وكما يجوز عطف الاسم وحده على نظيره في الاسمية عطف مفردات - يجوز  
عطف الفعل - وحده من غير مرفوعه <sup>(٣)</sup> - على الفعل وحده عطف مفردات أيضاً ؛  
محو : « إذا تعرّضَ وتصدّى المرءُ لكشف معائب الناسِ مَرْقُوهَ سهام  
أقوالهم وأعمالهم . وهي سهام لن يستطيعَ أو يقدرَ أحدٌ على احتمالها <sup>(٤)</sup> » . فالفعل :  
« تصدّى » معطوف وحده على الفعل : « تعرّض » وكذا الفعل : « يقدر »  
معطوف وحده على الفعل « يستطيع <sup>(٥)</sup> » وكل هذا من عطف المفردات ؛ إذ لم  
يشترك الفاعل - هنا - مع فعله في العطف . فلو اشترك معه لكان العطف عطف  
جملة فعلية على جملة فعلية <sup>(٦)</sup> . . . .

ويشترط لعطف الفعل على الفعل أمران :

( ١ ) أما عطف الاسم المفرد على الجملة والعكس ، فيجىء في رقم ٦ من ص ٦٥٩ .

( ٢ ) سبقت ( الإشارة في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧ ) إلى أن المفرد هنا : ما ليس جملة ،

ولا شبه جملة .

( ٣ ) لأن الفعل مع مرفوعه جملة ، سواء أكان مرفوعه فاعلاً أم نائب فاعل . . . .

( ٤ ) راجع ما يتصل بهذا في الزيادة ص ٦٤٥ . وبيان نوع العطف فيه .

( ٥ ) بدليل نصب المضارع المعطوف ( وهو : يقدر ) إذ لو كان العطف جملة على أخرى لوجب رفع

هذا المضارع - وسيجيء الإيضاح في ص ٦٤٥ - .

( ٦ ) والفرق كبير - لفظياً ومعنوياً - بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجملة

على الفعلية - كما سيجىء هنا -

أولهما : اتحادهما في الزمن <sup>(١)</sup> ؛ بأن يكون زمنهما معاً ماضياً ، أو حالاً ، أو مستقبلاً ؛ سواء أكانا متحدين في النوع ( أى : ماضيين ، أو : مضارعين <sup>(٢)</sup> ) أم مختلفين ؛ فلا يمنع من عطف أحدهما على الآخر تخالفهما في النوع <sup>(٣)</sup> . إذا اتحدا زماناً . فمثال اتحادهما زماناً ونوعاً ، قوله تعالى : ( وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ... ) <sup>(٤)</sup> . وقول الشاعر في مدح عالم :

سَعَى وَجَرَى <sup>(٥)</sup> لِلْعَلَمِ شَوْطًا يَرُوقُهُ فَادْرَكَ حَظًّا لَمْ يَنْلُهُ أَوَائِلُهُ

ومثال اتحادهما زماناً مع اختلافهما نوعاً : عطف الماضي على المضارع في قوله تعالى بُشَانُ فِرْعَوْنَ : ( يَقْدُمُ <sup>(٦)</sup> قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ) ، فالفعل : « أوردَ » ماض ، معطوف بالفاء على الفعل المضارع : « يقدم » وهما مختلفان نوعاً ، لكنهما متحدان زماناً ؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا في المستقبل ( يوم القيامة ) <sup>(٧)</sup> . . .

ومثال عطف المضارع على الماضي قوله تعالى : ( تَبَارَكَ الَّذِي إِنَّ

( ١ ) كما سبق في الجزء الأول عند الكلام على زمن المضارع - أما اختلافهما في الزمن فقد يجعل العطف عطف جملة على جملة ، بشرط الاتحاد خبراً وإنشاء ، كما سيجي في عطف الجملة الفعلية ص ٦٣٠ .  
( ٢ ) أما فعل الأمر بدون فاعله فلا يكون معطوفاً ، ولا معطوفاً عليه ؛ لأنه لا يفارق فاعله ، ولا يفصل أحدهما عن الآخر ، لا لفظاً ولا تقديراً ؛ كأفعال الأمر التي فاعلها ضمير ظاهر أو مستتر في الآية الكريمة الآتية ، وهي : « ربنا إنا سمعنا مُنادياً ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنّا . ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار . ربنا وآتينا ما وعدتنا على رؤسنا ولا مُخزنا يومَ القيامة ، إنك لا تخلف الميعاد » - كما سيجي الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٦٤٩ - ويفهم من كلام « الصبان » جواز عطف فعل الأمر وحده ، وهذا بعيد . والرأى الأول هو السديد .

( ٣ ) راجع مايتصل بهذه المسألة الهامة في ج ١ ص ٣٩ م ٤ .

( ٤ ) انظر الزيادة ص ٦٤٥ كى يتضح منها أن العطف هنا عطف فعل وحده على فعل وحده ، لا جملة فعلية على جملة فعلية .

( ٥ ) يصلح العطف هنا أن يكون عطف فعل ماض وحده على نظيره ، وأن يكون عطف جملة ماضوية على نظيرتها ( انظر البيان في ص ٦٤٥ ) .

( ٦ ) يتقدم .

( ٧ ) ومثل هذا قوله تعالى : ( « وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفِرْعَ مِّنَ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ » ) ...

شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ،  
وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا... ) فالفعل : « يجعل » مضارع مجزوم ؛ لأنه  
معطوف على الفعل الماضي : « جَعَلَ » المبني في محل جزم<sup>(١)</sup> ؛ لأنه جواب  
الشرط . وصحَّ العطف لاتحاد زمانيهما الذي يتحقق فيه المعنى<sup>(٢)</sup> ، وهو الزمن  
المستقبل ...

ثانيهما : اتحادهما إن كانا مضارعين في العلامة الدالة على الإعراب - ( من )  
حركة أوسكون ، أو غيرهما ) - ويتبع هذا اتحاد معنيهما في النفي والإثبات ؛ فإذا  
كان « المعطوف عليه » مضارعاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجزوماً ، وجب  
أن يكون المضارع « المعطوف » ، كذلك . وأن يكون معنى المعطوف كالمعطوف  
عليه في النفي والإثبات ؛ فكما يتبعه في علامات الإعراب يتبعه فيهما معنى .  
فمثال المرفوعين : يفيضُ فيغدقُ نهرُنَا الخيرَ على الوادى .

ومثال المنصوبين : لن يفيضَ النهر فيغرقَ الساحل . ومثال المجزومين :  
لم يفيضَ نهرنا فيُغرقَ ساحله<sup>(٣)</sup> . . . . .

( ١ ) طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا ( في باب الجوازم - ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٤٧ ) وتقضى بأن  
الماضي الواقع في جواب الشرط يكون مبنياً في محل جزم ، وأنه وحده الجواب ، لا الجملة الفعلية المركبة منه  
ومن فاعله معاً .

( ٢ ) كان الزمن مستقبلاً مع أن المعطوف عليه فعل ماضٍ - وهو فعل الشرط - لأن أداة  
الشرط الجازمة تقتضى حتماً أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلاً ؛ فإذا كان أحدهما فعلاً ماضياً في  
لفظه وجب أن يكون زمنه مستقبلاً .

( ٣ ) وقد اكتفى ابن مالك في الكلام على عطف الفعل على الفعل بالشرط الثاني من البيت الذي  
سبق عرضه في ص ٦٤٠ لمناسبة أخرى تضمنها صدره ؛ يقول :

وَحَدَفَ مُتَبَوِّعٌ بَدَا هُنَا اسْتَبِيحَ وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

( بدا = ظهر ، والمراد أنه مذكور في الكلام ) ( استبح = اجعله مباحاً ) . ( يصح : أصلها :

يصحّ - ، بالتشديد مع التسكين - وخففت الحاء الساكنة لوزن الشعر ) .

## زيادة وتفصيل :

نصب المضارعين معاً ، أو جزمهما معاً بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المضارع المعطوف ، دليل قاطع على أن العطف عطف فعل وحده بغير مرفوعه على فعل وحده كذلك ، وليس عطف جملة على جملة ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على الفعلية بغير تكرار أداة النصب أو الجزم يستلزم - حتماً - أن يكون المضارع المعطوف غير منصوب ولا مجزوم ؛ إذ نصبه أو جزمه يوجب أن يكون عطف فعل وحده على فعل كذلك .

أما رفع المضارعين معاً - في مثل : يشتدُّ البرد فتسهاجرُ طيور كثيرة إلى بلاد دافئة - فلا دليل معه على أن العطف عطف مضارع مفرد على نظيره المفرد ، أو عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية ( أى : عطف مضارع مع فاعله ، على مضارع مع فاعله ) ، فثل هذا الكلام صالح للأمرين عند عدم القرينة التي تعينه لأحدهما <sup>(١)</sup> . . . وكذلك العطف في قول الشاعر :

قد يُنعم الله بالبلوى - وإن عظمت -  
وَيَتَلَيَّ الله بعضَ القوم بالنعيم

فيصح أن يكون المعطوف هنا جملة مضارعية هي : « يتلى الله » ، والمعطوف عليه جملة مضارعية كذلك ، هي : « ينعم الله » ؛ ويصح أن يكون المتعاطفان مفردين هما المضارعان ، ومثل هذا يقال في الماضي في نحو : ( إذا تعرضَ وتصدَّى المرء لكشف معايب الناس مزقوه بسهام أقوالهم وأفعالهم . . . ) <sup>(٢)</sup> . حيث يجوز الأمران ، لعدم وجود قرينة تعين نوع العطف ؛ أهو عطف فعل ماضٍ وحده على ماضٍ وحده أم عطف جملة

(١) ومنه قول الشاعر :

وإني لمشتاق إلى ظل صاحبٍ  
يرقّ ويصفو إن كدِرتُ عليه

(٢) وكذلك قول الشاعر :

قد هوّن الصبرُ عندى كلّ نازلةٍ  
ولينّ العزمُ حدَّ المركب الخشين



ماضوية على جملة مثلها ؟ بخلاف العطف في قوله تعالى عن الكافرين :  
( وكذبوا واتبعوا أهواءهم ... ) حيث يتعين أن يكون عطف جملة ماضوية على  
جملة ماضوية ، لوجود فاعل غير مستقل هو الضمير المتصل - لكل فعل  
ماض منهما <sup>(١)</sup> ...

ومما سبق يتبين الفرق اللفظي بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة  
الفعلية على الفعلية <sup>(٢)</sup> ، وهو فرق دقيق خفي على بعض العلماء المشتغلين بالنحو  
قديمًا ، فقد نُقل عن أحدهم قوله : إني لا أتصور لعطف الفعل على الفعل مثالا ؛  
لأن نحو : قام على وقعد حامد <sup>(٣)</sup> - يكون فيه المعطوف جملة لافعلا ، وكذا :  
قام وقعد على ، لأن في أحد الفعلين ضميراً ؛ فيكون فاعلا له ، ويكون  
الاسم الظاهر فاعلا للآخر ؛ ففي الكلام جملتان معطوفتان . فقبل له : ماذا  
ترى في مثل : يعجبني أن تقوم وتخرج ؛ ينصب المضارعين ، وفي مثل :  
لم تقوم وتخرج ؛ يجرهما . وفي مثل : يعجبني أن يقوم محمود ويخرج  
حليم ، وفي مثل : لم يقم محمود ويخرج حليم ... ؟ فالفعل في الأمثلة

(١) ولهذا السبب نفسه يتعين أن يكون العطف عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية في  
قوله تعالى : ( الذين يُنفقون أموالهم في سبيلِ الله ثم لا يُتبعون ما أنفقوا مِنَّا ولا أذى ؛ لم أجرهم  
عند ربهم ، ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون .. ) - لوجود فاعل غير مستقل هو ضمير متصل لكل من  
المضارعين : ينفقون ويتبعون . وفي الآية أنواع أخرى من العطف .

(٢) ستجىء لهذا إشارة في « البدل » أيضاً ، ص ٦٦١ .

(٣) وقد اجتمع عطف الفعل وحده على الفعل وحده ، وعطف الجملة المضارعية على المضارعية في قوله  
تعالى مخاطب المؤمنين الأولين في أمر أهل النفاق والغدر ونقض المهود ؛ فيقول : « قاتلوهم يذهبهم الله  
بأيديكم ، ويخرجهم ، وينصرهم كم عليهم ، ويشفر صدور قوم مؤمنين ، ويذهب غيظ قلوبهم .  
ويتوب الله على من يشاء ... » فقد جزمت الأفعال : ( يُخرج - ينصر - يشفر - يذهب )  
لأنها معشوقة على المضارع « يذهب » المجزوم في جواب الأمر . أما المضارع « يذهب » فرفوع ؛ لأنه مع فاعله  
معطوف على المضارع « يذهب » مع فاعله ، فهو عطف جملة مضارعية على مضارعية ، ولا يصح أن يكون  
عطف مضارع وحده على مضارع وحده ؛ وإلا وجب أن يكون المعطوف مجزوم اللفظ كالمعطوف عليه .  
هذا ، ويصح أن تكون الواو للاستئناف ، لا للعطف .

السالفة منصوب أو مجزوم ؛ فما الذى نصبه أو جزمه ؟ قلولا أن العطف للفعل وحده لم يمكن نصبه أو جزمه . . .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الفرق اللفظى فى عطف الفعل على الفعل ، يترتب عليه فرق معنى كبير من ناحية النفى والإثبات . فالفعل إذا كان هو « المعطوف » وحده فإنه يتبع الفعل « المعطوف عليه » فيهما ؛ كما يتبعه فى الإعراب ؛ طبقاً لما سبق<sup>(١)</sup> وهذه التبعية فى النفى قد تفسد المعنى المراد — أحياناً — لو جعلنا الكلام عطف جُمُعل ؛ فعطفنا كل فعل مع فاعله على الآخر مع فاعله ، أى : أن المعنى قد يختلف كثيراً باختلاف نوعى العطف ، أهو عطف فعل وحده على آخر ، أم جملة فعلية على مثلتها الجملة الفعلية ؟ يتضح هذا من المثال التالى : لم يحضر قطارٌ ويسافر يوسف . بعطف « يسافر » على « يحضر » عطف فعل مفرد على نظيره المفرد ، فيكون « يسافر » مجزوماً . والمعنى نفي حضور القطار ، ونفي سفر يوسف أيضاً ، فالحضور لم يتحقق ، وكذلك السفر ، فالأمران لم يتحققا قطعاً .

أما إن كان الفعل : « يسافر » مرفوعاً فيتعين أن يكون العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ؛ تحقيقاً لنوع من الربط والاتصال بينهما . ويتعين أن يكون المعنى عدم حضور القطار . أما يوسف فسفره يحتمل أمرين باعتبارين مختلفين ، فعند اعتبار الجملة الثانية مثبتة لم يتسرب إليها النفي من الأولى يكون يوسف قد سافر . وعند اعتبارها منفية لتسرب النفي إليها من الأولى يكون يوسف قد والقرينة هى التى تعين سريان النفي من الأولى إلى الثانية ، أو عدم سريانه<sup>(٢)</sup> . ومن أمثلة فساد المعنى الذى يترتب على عطف الفعل وحده على الفعل وحده

(١) فى ص ٦٤٢ .

(٢) ويصح أن تكون الواو للاستئناف ؛ فالجملة بعدها مستقلة ، لا علاقة لها بما قبلها فى الإعراب . . . ولا فى النفى والإثبات . ويصح أن تكون الواو للحال والمضارع بعدها مرفوع عند من يميز للربط بها وحدها — كما تقدم فى باب الحال ، > ٢ — فالجملة بعدها فى محل نصب ، ولا يسرى إليها النفي من الأولى . ولا يصح الالتجاء إلى أحد هذه الأوجه — أو غيرها — إلا إذا وافق المعنى ، وسائر

— لا عطف جملة فعلية على جملة فعلية — قولك : ( الطالب النابغة لا يتأخر مكانه عن المقام الأول ، أو يكونُ في المقام الثاني . . . ) إذا كان المراد أنه في المقام الأول أو الثاني . فلو عطفنا المضارع « يكون » على المضارع « يتأخر » لصار منفيًا حتمًا مثل المعطوف عليه قطعًا ، ولصار المعنى : لا يتأخر عن المقام الأول ، أو لا يكون في المقام الثاني ، وهذا غير المراد ، أما عطف الجملة الثانية كاملة على الأولى كاملة فلا يستلزم نفي الثانية فيجوز أن تبقى مثبتة المعنى إن اقتضى الأمر الثبوت برغم أن الأولى منفية — كما في هذا المثال — .

ومما سبق يتبين أن عطف الفعل على الفعل يوجب سريان النفي من المتبوع إلى التابع ، فهما يشتركان في النفي كما يشتركان في الإثبات ؛ وفي علامات الإعراب . بخلاف عطف الجملة على الجملة ؛ فإن النفي فيه لا يسرى من المتبوع إلى التابع إلا بقرينة .

ب - عطف الفعل وحده<sup>(١)</sup> على ما يشبهه ، والعكس :

يجوز عطف الفعل الماضي بغير مرفوعه ، وكذا المضارع بغير مرفوعه<sup>(١)</sup> -  
على اسم يشبههما في المعنى ، كما يجوز العكس . والاسم الذى يشبههما هو اسم  
الفعل - فى بعض حالاته<sup>(٢)</sup> - والمشتقات العامة ، (ومنها : اسم الفاعل ، واسم  
المفعول . . . ) ، وكذلك يجوز عطفهما على المصدر الصريح أيضاً : فمثال عطف  
الماضى على اسم الفعل الماضى : هيهاتَ وابتعدتِ الغايةُ أمامَ العاجز . والعكس  
نحو : افترقَ وشتان ما بين الكمال والنقص .

ومثال عطف الماضى على اسم الفاعل : هذا مصاحبنا بالأمس وأعاننا على  
تحقيق بُغيتنا<sup>(٣)</sup> . والعكس نحو : هذا أعاننا بالأمس ومصاحبنا فى احتمال  
المشتقات . ومثال عطف المضارع على اسم الفاعل أنتَ مشاركتنا فى الخير ،  
وتستجيب لندائنا<sup>(٤)</sup> ، والعكس : أنتَ تستجيب لندائنا ومشاركتنا فى الخير ؟

(١ و ١) ولا يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات - كما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش  
ص ٦٤٣ - ؛ إذ لا يترك أحدهما الآخر ، ولا ينفصل منه مطلقاً .

(٢) لأنه لا يشبههما فى بعض آخر من حالاته ؛ كجسوده الدائم الذى يعم جميع أنواعه ،  
وكقبوله بعض علامات الأساء ( مثل : التنوين ) وكخالفته أحياناً - للفعل الذى يعناه فى التعدى  
واللزوم . . . إلى غير هذا مما هو مبدون فى الباب الخاص به بالجزء الرابع ( باب أسماء الأفعال ١٤١  
ص ١٠٨ ) .

(٣) ومنه قوله تعالى فى الخيل وعدوها : ( فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا )

فالفعل : « أثار » معطوف على : « المغيرات » وليس معطوفاً على كلمة : « العاديات » التى فى أول  
الكلام - لما تقرر من أن المعطوفات المتعددة تكون على « المعطوف عليه » الأول ، ما لم تكن المعطوفات  
المتعددة واقعة بعد حرف عطف يقتضى الترتيب ؛ فنحن إذ نذكر المعطوف على « المعطوف » الذى قبل هذا  
الحرف مباشرة ( كما سبق البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ - والكلام الذى قبل الآية ، هو :

( وَالْعَادِيَاتِ صُبْحًا ، فَأَلْمُورِيَّاتِ قَدْحًا ، فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا . . . ) .

وكقوله تعالى فى آية أخرى :

( إِنَّ الْمُسْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا . . . ) .

( ٤ ) ومنه قوله تعالى :

ومنه قوله تعالى : ( يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ... )<sup>(١)</sup>

ومثال عطف الماضي على المصدر الصريح : إني سعيد بإيقاظ الغريق ، وقدّمت له الإسعاف المناسب .

= ( أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ ، وَيَقْبِضْنَ ، مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرِّحْمَنُ ) .

فالفعل المضارع « يقبض » معطوف على اسم الفاعل : « صافات » . ( ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن في الجو - ومعنى يقبض : يجمع الأجنحة إلى الأجسام ، ولا ينشرها ) .  
فكانه قال : وقابضات ... ، وقول المعرى :

كتابك جاء بالنعمى بشيراً ويعرض فيه عن خبري سؤال ...

فالفعل : « يعرض » معطوف على « بشيراً » ( بمعنى : مبشر ) فكانه قال : جاء بشيراً وعارضاً ، ومثله : عطف المضارع على الصفة المشبهة في قوله تعالى لمريم :

( إِنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ، وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ، وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ، وَكَهْلًا ... ) .

حيث عطف المضارع : « يكلم » على : « وجيها » ، فكانه قال : وجيهاً ، ومكلماً ...  
( ١ ) ومنه قول الشاعر :

بَاتَ يَعْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ

أى : بات يعشى إبله - لا زوجته ، كما قال الصبان والحضري - بضرهما بالعصب ( وهو : السيف البتار ) يوجهه إلى سيقانها ، لينحرهما للكلين ، بدلا من أن يعشها بالعلف .

( والأسوق ، جمع : ساق - ويقصد أى : يعدل بينها بالضرب ، وهو من القصد ، بمعنى : الاعتدال - وجائر ، أى : ظالم ) .

وقد عطف كلمة : « جائر » على المضارع : « يقصد » وهو عطف الاسم المشتق على الفعل . ويقول « الصبان والمعنى » : إن الذى سهل العطف كون « جائر » بمعنى : يجوز . ويقول الحضري : إن كلمة : « جائر » معطوفة على : « يقصد » الواقعة هنا في محل جر ، صفة ثانية لعصب ، في تأويل « قاصد » ؛ لأن الأصل في الوصف الإفراد ، وليست حالا بدليل جر المعطوف عليه ...

هذا كلامه . وفيه بعض تساهل ؛ لأن التثنية هنا هجاء فعلية مركبة من المضارع : « يقصد » وفاعله ماع . فكيف تكون كلمة : « جائر » معطوفة على الجملة الفعلية مع أن المطلوب هو عطف الاسم المشتق وحده على الفعل وحده ؟ قلل غرضه أن المعطوف عليه هو الفعل « يقصد » وحده .

ومثال عطف المضارع على المصدر الصريح . الكدحُ وأُدركَ غابتي خير  
من الراحة مع الإخفاق<sup>(١)</sup> . . . .

---

( ١ ) عطف المضارع على المصدر الصريح يقتضى نصب هذا المضارع بأن مضمرة أو مظهرة  
على التفصيل الذى سيجىء فى مكانه من آخر باب إعراب الفعل . ج ٤  
وفى سبق يقول ابن مالك فى عطف الفعل على الفعل ، وعلى اسم يشبهه ، أو العكس :  
وَأَعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبَّهِ فِعْلًا فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجَدُّهُ سَهْلًا

## زيادة وتفصيل :

ما إعراب الفعل إذا عطف على اسم يشبهه ؟ كالفعل : « أثار » المعطوف على « المغيرات » في : الآية السابقة ، وهي قوله تعالى : ( فالمغيرات صَبَحًا ، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ) ، وكالفعل : أقرضَ في قوله تعالى في الآية الأخرى : ( إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ ، وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ... ) فإنه معطوف على الْمُصَدِّقِينَ .

وكذلك ما إعراب الاسم الذى يشبه الفعل إذا كان معطوفاً على الفعل كالأمثلة التى عرضناها هناك <sup>(١)</sup> ؟

لم أجد رأياً صريحاً شافياً فى هذا ، ورأيت اعتراضات كثيرة ، ودفاعاً لم تنته إلى حكم حاسم . ومن هذه الاعتراضات : كيف يُعْطَفُ الفعل « أثار » على : « المغيرات » والمعطوف عليه مجرور مع أن المعطوف فعل ، والفعل لا يدخله الجر ؟ وقد سبق <sup>(٢)</sup> أن أول الآيات هو : « ( والعاديات صَبَحًا ، فالموريات قَدَحًا ، فالمغيرات صَبَحًا ... ) » .

قال الفخر الرازى فى تفسيره : إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حلَّ محله فى معناه الاسم المشتق من مصدره ، والأصل : فَأَغْرَنَ صَبَحًا فَأَثَرْنَ نَقْعًا ....

وهذه الإجابة تخرج المسألة من وضعها الأصلى وتقلها إلى وضع آخر لا علاقة لنا به ، إذ تجعلها عطف فعل على فعل أو مشتق على مشتق . وهذا غير موضوع البحث ... ولو أخذنا به لكان حسناً ، وناجحاً فى التغلب على كل اعتراض ، ونحالياً من العيب . ورأيت مثله فى تفسير الزمخشري ، وفى بعض الحواشى الأخرى .

أما إذا لم نأخذ به ، وتمسكنا بذلك النوع من العطف الذى لم أجد لحكمه نصاً واضحاً صريحاً يتناول المتعاطفين تفصيلاً ... — فإن الغموض يظل باقياً والاعتراضات قائمة ، ما لم نجعل المعطوف غير تابع للمعطوف عليه فى الإعراب ، وتكون فائدة العطف هى الربط المجرد بين معنى الجمليتين ؛ كالذى سبق فى عطف الماضى على المضارع وعكسه — بالإيضاح الذى سلف <sup>(٣)</sup> .

(١) فى ص ٦٤٩ و ٦٥٠ وهماشهما .

(٢) فى رقم ٣ هامش ص ٦٤٩ وهناك بيان السبب فى العطف على : « المغيرات » .

(٣) فى ص ٦٤٢ و ٦٤٣ .

ح - عطف الجملة على الجملة .

يجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية ؛ نحو : الرياضة نافعة ،  
والمداومة المحمودة عليها لازمة . وقولهم : « الرأى الصادق أمانة ، وكتابه عند الحاجة  
إليه خيانة : » وقول الشاعر :

الصدق يأمنه الكريم المرتجى والكذب يألفه الدنيّ الأخب (١)  
كما يجوز عطف الفعلية على الفعلية (٢) - بشرط اتفاقهما خبراً أو إنشأ -  
ولو اختلف زمان الفعلين فيهما (٣) ؛ فثال اتحاد الزمن فيهما : وصلت الطائرة  
وفرح المسافرون بالوصول سالى (٤) - يفرح المنتصر ويفرح أهله وأعوانه (٥) . . . . .

( ١ ) فالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ : ( الكذب ) ومن خبره الجملة المضارعية بعده ، مطوفة  
على الجملة الاسمية التي في صدر البيت وقد تكون الجملة الاسمية مصدرة بحرف ناسخ في المتعاطفين ؛  
أوفى أحدهما ؛ كقوله تعالى في المرسلين : ( « إنهم لم المنصورون ، وإن جندنا لهم الغالبون . . . » )  
وقول قيس بن زهير :

وإن سبيل الحرب وعز مِضْلَةٌ وإن سبيل السلم آمنة سهل

فالشر الثاني من البيت مطوف على الشر الأول ، والآية الثانية مطوفة على الأولى .

( ٢ ) سبق في ص ٦٤٣ بيان الفرق الهام اللفظي والمعنوي بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده  
وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية - وكا في آخر رقم ٣ من هامش الصفحة التالية - وقد اجتمع  
عطف الجملة الفعلية الماضية على نظيرتها الفعلية الماضية وكذلك الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية  
في قول الشاعر يصف روضته :

رَقَّتْ حواشيها ، ورقّ نسيمها وبدت محاسنها ، وطاب زمانها

وكان أيام الصبا أيامها وكان أزمان الهوى أزمانها

كا اجتمع عطف الماضية على الماضية ، والمضارعية على المضارعية في قوله تعالى : ( إن الذين كذبوا  
بآياتنا ، واستكبروا عنها ، لا تُفْتَحُ لهم أبواب السماء ، ولا يدخلون الجنة . . . . )

( ٣ ) ولا يمنع من عطفهما كذلك أن تكون إحداهما موجبة ( مُبَشِّرَةٌ ) ، والأخرى منفية ؛ كالتى  
في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

( ٤ ) وقوله تعالى : ( الذين آمنوا ، وهاجروا ، وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم  
أعظم درجة عند الله . وأولئك هم الفائزون ) .

( ٥ ) وقوله تعالى : ( .... تَوَسِّلُونِ بالله ورسوله ، وتجاهدُون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ؛  
ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ) .



كلٌ واشربٌ ، والبسٌ ، في غير مَخِيْلَةٍ <sup>(١)</sup> ولا كِبَرٍ <sup>(٢)</sup> . . .

ومثال اختلاف الزمن : وصل اليوم الغائب ويسافر غداً - يحاسب المرء على عمله يوم الحساب ، ورأى المسىء عاقبة ما كان منه .

أما الجملة الفعلية الأمرية <sup>(٣)</sup> - أو غيرها من الجمل الإنشائية الأخرى - فلا تُعطف إلا على جملة فعلية متَّحدة معها في الزمن ، نحو قوله تعالى للصائمين : ( وكلوا واشربوا حتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ) ، وقوله تعالى : ( قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظروا كيف كان عاقبة المُكذِّبين ) . . .

وبهذه المناسبة نذكر أن النحاة اختلفوا في جواز عطف الجملتين المختلفتين إنشاءً وخبراً ، وعطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس .

فأما عطف المختلفتين إنشاءً وخبراً فالأحسن اتباع الرأي الذي يمنعه <sup>(٤)</sup> :  
لوضوح هذا الرأي ، وبعده من التكلف ، وخلوه من الحذف والتقدير :

( ١ ) اختيال ، وكبر .

( ٢ ) وقول الشاعر :

إذا ما فعلتَ الخير فاجعله خالِصاً لربك ، وازجرُ عن مديحك ألسناً

وقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ، وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ ، وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ ، لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . ) ومثل قول الشاعر : - وهذا من عطف الجملة - الأمرية على المضارعية التي توافقها زمناً - :

لا تَنْظُرَنَّ لِلْبَيْسِ ، وانظر إلى ما تحته من فِطْنَةٍ وبيان

( ٣ ) لا بد في فاعل فعل الأمر أن يكون ضميراً متصلاً - مستتراً ، أو بارزاً - ، فلا يمكن في الرأي الأصح - أن يستقل بنفسه عن فعله . لهذا لا يصح عطف فعل الأمر وحده بغير فاعله ، على فعل الأمر وحده بغير فاعله ؛ بل يعين أن يكون العطف بينهما عطف جملة فعلية أمرية على جملة فعلية أمرية ؛ ومنه قوله تعالى : ( رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ، وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا ، وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ) وقوله تعالى : ( كُلُّوْا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ) . . . وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ، يَصْلَحْ لَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ، وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ .. » طبقاً للبيان السابق في رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ ورقم ١ من هامش من ص ٦٤٩ -

( ٤ ) وهو رأى البلاغيين وكثير من النحاة .

فلا يصح عطف الثانية على الأولى في مثل : داومٌ على الطاعات ، وداوَمَ أهلك . ولا في مثل : هدأ البحر وانزلٌ للعوام فيه .

وأما عطف الاسمية على الفعلية والعكس فجائز<sup>(١)</sup> — في أرجح الآراء — إن لم يختلفا خبراً وإنشاءً ؛ فيصح عطف الثانية على الأولى في مثل : أحب الزراعة ، والصناعةُ تفيدُنِي<sup>(٢)</sup> . ومثل : الصناعة مفيدة لنا وأحبّ الزراعة . ومن الأمثال المأثورة : (للباطل جولة ، ثم يضمحلّ)<sup>٣</sup> ؛ فالجملة المضارعية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها . و... و...

أما عطف الجملة على المفرد ، والعكس فسيجيء<sup>(٣)</sup> ...

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٦ .

(٢) ومن هذا قوله تعالى : ( ويوم نَبِعثُ من كلِّ أمةٍ شهيداً ، ثم لا يُؤذَنُ للذين كفروا ولا هم يُسْتَمْعَتُونَ ) حيث عطف الجملة الاسمية (لاهم يستعقبون) على الجملة الفعلية ( لا يؤذن لهم ) ولا يصح عطفها على الجملة الفعلية الأولى ( وهى : نبعث من كل أمة ... ) مراعاة للقاعدة التي سبقت ( في ص ٥٥٥ و ٦٢٨ وفي رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩ ) والتي تقضى عند تعدد المعطوفات عليها ... أن يكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشرة إذا كان العاطف بما يفيد الترتيب مثل : « ثم » .  
وفي الآية شاهد آخر هو عطف الجملة الفعلية المنفية ( لا يُؤذَنُ لهم ... ) على الجملة الفعلية الموجبة ( نبعث X ) كما سبقت الإشارة .

وبما يصلح شاهداً لمعطف الجملة الاسمية المنفية على الفعلية المنفية قوله تعالى في سورة السجدة : ( ... قل يومَ الفتح لا يَنْفَعُ الذين كفروا إيمانُهم ، ولا هم يُنظَرُونَ ... ) فالجملة الاسمية المنفية : « لا هم يُنظَرُونَ » معطوفة على الفعلية المنفية : « لا ينفع » .

(٣) في ص ٦٥٩ .

## المسألة ١٢٢ :

بعض أحكام - فع العطف - عامة متفرقة<sup>(١)</sup>.

(منها : - شرط صحة العطف - تقدير العامل بعد العاطف - الضمير العائد على المتعاطفين - الفصل بين الفاء والواو ومعطوفيهما - تقدم المعطوف - عطف الجملة على المفرد والعكس ، وقد سبق<sup>(٢)</sup> بيان المراد من المفرد - العطف على التوهم - المغايرة بين المتعاطفين - معنى المعطوف وحكمه إذا كان المعطوف عليه كنية - جواز القطع في عطف النسق - عطف الزمان على المكان ، وعكسه).

(١) يشترط لصحة العطف أن يكون المعطوف صالحاً بنفسه ، أو بما هو بمعناه لمباشرة العامل المذكور - أى : للوقوع بعده مباشرة ، من غير أن يمنع من ذلك مانع نحوي<sup>(٣)</sup> - فمثال الأول : دخل سعيد وسليم ؛ إذ يصح دخل سليم . والثاني قام سعيد وأنا ، فالضمير « أنا » لا يصلح فاعلاً للفعل : « قام »<sup>(٤)</sup> ولكن « تاء » المتكلم التي هي ضمير بمعناه تصلح ؛ فتقول : قمت .

فإن لم يصلح المعطوف ولا شيء بمعناه لمباشرة العامل المذكور أضمر له عامل مُقَدَّر يناسبه ، وصار مع عامله المقدر جملة معطوفة على الجملة السابقة ، ( أى : صار الكلام عطف جمل . ) وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع الذي يعرب فاعلاً لمضارع مبدوء بالهمزة أو بالنون أو بتاء المخاطب ، أو بتاء التأنيث ، وكالمعطوف على الفاعل المستتر لفعل الأمر ، ومن الأمثلة لكل ما سبق : أتعاون أنا والجارُ - نتعاون نحن والجيرانُ - تتعاون أنت والجارُ - تتعاون فاطمة والجارُ - أسكنُ أنت وزوجك الجنة . فكل معطوف من هذه المعطوفات لا يصلح لمباشرة العامل ( إذ لا يقال : أتعاون الجارُ - نتعاون الجيرانُ - تتعاون

(١) راجع الأشموني وحاشيته ج ٣ آخر باب العطف ، والصبان ج ٢ آخر باب الظرف .

(٢) في رقم ٤ من هامش ص ٥٥٦ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٤٢ .

(٣) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن الآتية بعدها في رقم ٢ .

(٤) إذ لا يقال : قام أنا .

الجارُ - : تتعاون الجارُ - اسكنْ زوجك ... ) فلما كان المعطوف غير صالح لمباشرة العامل المذكور في الكلام وجب أن يُقَدَّر له عامل آخر يناسبه ؛ كأن يقال : أتعاون أنا ويتعاون الجار ..... اسكن أنت وليسكن زوجك اللجنة ..... هذا كلام كثير من النحاة ، وفيه تعقيد وتكلف لاداعي له ، ولا يتفق مع قولهم : « قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل » ... (وردّوا هذه القاعدة هنا وفي أبواب أخرى) <sup>(١)</sup> فمن الخير الأخذ بها والعطف المباشر على الفاعل المستتر ، وعدم الالتفات هنا إلى التقدير ، والحذف والتضييق بغير فائدة أو دفع ضرر إلا مجازاة الخيال <sup>(٢)</sup> .

(٢) لا يشترط من الوجهة المعنوية <sup>(٣)</sup> صحة تقدير العامل بعد العاطف ، فمن الصحيح أن تقول : تخاصم المأمون والأمين ، مع أنه لا يصح من الوجهة <sup>(٣)</sup> المعنوية أن يقال تخاصم المأمون وتخاصم الأمين ، إذ الفعل : « تخاصم » لا يقع إلا من متعدد ؛ فلا يكتفى بأن يقع بعده واحد . ولا تعدد هنا بعد كل فعل من الفعلين .

(٣) كل ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معاً يجب مطابقتها : لهما ؛ بشرط أن تكون أداة العطف هي : « الواو » ، أو « حتى » ؛ نحو العم والأخ حضراً - الجسم حتى الأظافر اعتنيت بنظافتهما <sup>(٤)</sup> ...

فإن كان حرف العطف هو : « الفاء » ، أو « ثم » وكان الضمير في الخبر عائداً على المعطوف والمعطوف عليه جاز حذف الخبر من أحدهما ؛ نحو : محمود فحامد قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني ؛ نحو : محمود قام فحامد ، ويجوز مطابقة الضمير بغير حذف ، نحو : محمود فحامد قاما ..... و « ثم » كالفاء فيما سبق .

(١) وكذلك لا يتفق مع قولهم الآتي - في رقم ٢ - إنه لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف ...

(٢) سبقت إشارة لهذا في ص ٦٣٨ .

(٣ و ٣) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن سابقها التي في رقم ١ - كما أشرنا هناك - .

(٤) لما تقدم إشارة في « ب » ص ٥٨٤ .

فإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة ، نحو : جاءني الوالد والعم فقمتم لهما ، وأقبل عليّ وسليم وهما صديقان . . . .

وأما : « لا » ، و « بل » ، و « أو »<sup>(١)</sup> ، و « أم » ، و « لكن » ، و « إما » (عند من يعتبرها عاطفة) ، فطابقة الضمير معها وعدم المطابقة راجعة إلى قصد المتكلم ، فإن قصد أحد المتعاطفين - وذلك واجب في الإخبار - وجب إفراد الضمير ؛ نحو : الأخ لا الصديق جاءني - الأخ بل الصديق خرج - أمسعود أم منصور زارك ؟ إسماعيل أو فاطمة حيّاني ، إذ المعنى : حيّاني أحدهما . ويراعى تغليب المذكر . أما في غير الإخبار فتقول : زارني إما العم وإما الخال فأكرمته - أصديقاً قابلت أم عدواً فتركته - ما جاءني أحمدٌ لكن سليمٌ فاستقبلته خير استقبال .

وإن قصدتهما معاً وجبت المطابقة ؛ نحو : حسنٌ لاحسّين جاءني مع أنى دعوتهما - وعاصم أو سليم دعاني حين ذهبت إليهما . . . (وقد سبقت الإشارة لهذا) .

(٤) لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية<sup>(٢)</sup> ، فلا يقال : فلان ورثه أبوه مالا في القوم جاهاً . وإنما يقال : فلان ورثه أبوه مالا فجاهاً في القوم . ويصح الفصل بين غيرها ومعطوفه بالظرف أو الجار والمجرور (ويدخل القسم في هذا) ، نحو : تعبت ثم عندك جلست - نزل المطر ثم والله طلعت الشمس - ما أهنت أحداً لكن في البيت المسيء . . .

أما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فقد سبق<sup>(٣)</sup> بيانه .

(٥) لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا شذوذاً فيقتصر فيه على المسموع ، وقيل يجوز في الضرورة الشعرية . والأولى إهمال هذا الرأي ؛ ومنه قول القائل :

أيا نخلةً من ذات عرقٍ عليك - ورحمةُ الله - السلامُ

(١) للحكم الخاص بها المعروض هنا ما يتمه في رقم ١ من هامش ص ٥٠٦ و ٥٠٠ .

(٢) كما سبق في ص ٥٧٤ .

(٣) في هامش ص ٤٣٥ .

يريد : عليك السلام ورحمة الله . . . وقد سبقت الإشارة لهذا<sup>(١)</sup> .

(٦) قد تُعْطَفَ الجملة على المفرد - أحياناً - أو العكس ، إذا كانت الجملة في الحالتين بمنزلة المفرد ؛ لأنها مؤولة به ، كأن تكون : نعتاً ، أو : حالاً ، أو : خبراً ، أو : مفعولاً لظن وما في حكمها . . .

فمن عطف المفرد على الجملة ما ورد من مثل : أَلْفَيْتَ الشَّجَاعَ يَهْزِمُ خَصْمَهُ وَفَاتِكًا بِهِ . فكلمة : « فَاتِكًا » منصوبة ؛ لأنها معطوفة على الجملة الفعلية ( المركبة من المضارع « يَهْزِمُ » وفاعله ) وهذه الجملة بمنزلة المفرد المنصوب ، لأنها المفعول الثاني للفعل : « أَلْفَيْتَ » . ومن هذا كلمة : « مُصَدِّقًا » الثانية في قوله تعالى : ( وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ، وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ، وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ . . . ) فالجملة الاسمية : ( فيه هدى ) في محل نصب ، حال من الإنجيل ، وكلمة : « مُصَدِّقًا » التي بعدها معطوفة عليها ، منصوبة ؛ مراعاة لحل المعطوف عليه . . .<sup>(٢)</sup> ومثل هذا قول الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعِينًا سَاسِبِيلًا

فالجملة الاسمية ( لهم جزاء ) في محل نصب ، لأنها المفعول الثاني للفعل : « وجد » وقد روعي هذا الحل فجاء المعطوفان ( جنات وعيناً ) منصوبين تبعاً لذلك الحل<sup>(٣)</sup> . ومن عطف الجملة على المفرد قوله تعالى : ( وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا<sup>(٤)</sup> ) أو هم قائلون ) ، أى : قائلين<sup>(٥)</sup> .

ومن عطف المفرد على شبه الجملة قوله تعالى ( وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِيْدًا ، أَوْ قَائِمًا ) فقاعداً عطف على « لِجَنْبِهِ » ؛ لتأويل شبه الجملة بمفرد ، هو : مجنوب .

(١) في رقم ٣ من هامشي ص ٥٥٦ و ٦٤١

أما عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ، وعطف الجملة على الجملة - فقد تقدم في ص ٦٤٢

(٢٢) راجع مجمع البيان ، علوم القرآن ( ٣ ص ٣٤٠ و ٤٠٢ ) . وقد عرض « المجمع » لبعض هذه الأحكام في آخر باب : عطف النسق ( ٢ ص ١٤٠ )

(٣) ليلا .

(٤) مستريحون وقت القيلولة : وهي وسط النهار عند اشتداد الحر .

ومن عطف شبه الجملة على المفرد قولهم : لا يصح مخالفة القاعدة المطردة إلا شذوذاً أو في ضرورة<sup>(١)</sup> .

(٧) هناك نوع من العطف ، يرتضيه بعض النحاة ، ويسميه : « العطف على التوهم » . ومن أوضح أمثله عندهم - العطف « بفاء السببية » على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التي قبلها . ذلك أن « فاء السببية » تقتضى عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها ، وهذا المصدر الصريح قد يكون مذكوراً صراحة قبلها ؛ نحو : ما الشجاعة تهوراً فتهمل الحذر ، وقد يكون غير مذكور فيتصيد ؛ نحو : ما أنت مسيء فسيء إليك . أى : ما تكون منك إساءة يترتب عليها أن نسيء لك .

فإن لم يوجد قبل فاء السببية مصدر صريح ولا ما يصلح أن يتصيد منه المصدر - ( كالجملة الاسمية التي يكون فيها الخبر جامداً ؛ نحو : ما أنت عُمَرُ فنهايك ) - فبعض النحاة يمنع نصب المضارع ، وبعض آخر يحيز تصيد مصدر من مضمون الجملة السابقة التي فيها الخبر جامداً ؛ ويكون الكلام عطف جملة على جملة ، ومن لازم معناها ؛ كأن يقال فى المثال السالف : ما يثبت كونك عُمَرُ ، فهييتنا إياك<sup>(٢)</sup> . . .

(٨) يقول النحاة : إن « المغايرة » هى الأصل الغالب فى عطف النسق بين المتعاطفين . يريدون : أن يكون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه فى لفظه وفى معناه معاً ؛ فلا يعطف الشيء على نفسه . هذا هو الأصل الغالب ، لكن العرب قد

(١) جاء فى التوضيح ( لابن هشام ، آخر باب : « الإدغام » ، نهاية الجزء الثانى ) ما نصه : ( قد يُفك الإدغام فى ذلك شذوذاً . . . أو فى ضرورة . . ) اهـ وهنا جاء فى الحاشية على التصريح ما نصه : ( يمكن أن يكون قوله : « فى ضرورة » معطوفاً على : « شذوذاً » على تقدير الحالية أيضاً ، والتقدير : وقد يفك الإدغام فى غير ذلك ، حالة كون ذلك شاذاً ، أو كائناً فى ضرورة . وقال الدونشوى : ( قوله : « فى ضرورة » - معطوف على قوله : « شذوذاً » . وينظر أهذا العطف صحيح أولاً ؟ اهـ والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى ؛ لأن قوله : « شذوذاً » فى معنى : « فى شذوذ » اهـ المنقول عن الحاشية

(٢) لهذا إشارة فى ج ١ ص ٥٥٢ م ٤٩ أما الإيضاح الكامل فى مكانه الأنسب وهو الكلام على : « فاء السببية » من باب : « إعراب الفعل » ونواصب المضارع - ج ٤ ص ٣٣٧ م ١٤٩ .

تعطف - لغرض بلاغى - الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان ؛ كقولهم . . .  
 « وألفى قولها كذباً وميناً » فقد عطفوا المين على الكذب ( ومعناهما واحد ،  
 واللفظان مختلفان ) لغرض بلاغى هو تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده . وهذا  
 النوع من العطف - على قلته - قياسى <sup>(١)</sup> . . . .

وقد يعطفون الخاص على العام وعكسه لغرض بلاغى كذلك ؛ فن الأول  
 قوله تعالى فى سورة البقرة : ( « حافظوا على الصلوات ، والصلوة الوسطى . . . » )  
 فقد عطف « الصلوة الوسطى » - ومن معانيها : صلاة العصر . . . - على « الصلوات » ،  
 والمعطوف خاص ؛ لأنه نوع بعض المعطوف عليه العام الذى يشمل مع غيره من  
 الأنواع الأخرى .

ومن الثانى قوله تعالى : ( « والذين إذا فعسكوا فاحشاً ، أو ظلموا أنفسهم  
 ذكروا الله فاستغفروا الذنوبهم . . . » ) . فقد عطف الجملة الفعلية : « ظلموا »  
 على الجملة الفعلية : « فعسكوا » والمعطوف هنا عام ، والمعطوف عليه خاص ؛  
 لأنه داخل فى مضمون المعطوف الذى يشمل مع غيره ... <sup>(٢)</sup>

(٩) إذا كان المعطوف عليه كنية لوحظ فيه وفى المعطوف ما سبقت  
 الإشارة إليه فى « ١ » من ص ٤٤٤ .

(١٠) الصحيح جواز « القطع » <sup>(٣)</sup> فى المعطوف عطف نسق ؛ كما أشرنا  
 من قبل <sup>(٤)</sup> - وهو كثير فى المعطوفات المتعددة التى كانت فى أصلها نعتاً ،  
 ثم فصل بينها بحرف العطف ؛ فصارت معطوفات بعد أن كانت نعتاً . وحجة  
 القائلين بصحته وقوعه فى أفصح الكلام . ومن الأمثلة كلمة : « الصابرين »  
 من قوله تعالى فى سورة البقرة : ( ليس البر أن تؤكؤوا وجوهكم قبل المشرق  
 والمغرب . ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ،

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح - ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « الإضافة غير  
 المحضة » وإضافة الاسم إلى ما يتحد معه فى المعنى - وسبقت لهذا إشارة فى ص ٤٩ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من ص ٥٦٧ .

(٣) فى هامش ص ٤٨٦ تفصيل الكلام على القطع ، ومعناه ، وحكمه ، وكل ما يتصل به .

(٤) فى هامش ص ٤٣٥ .



وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوَى الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينَ ، وَابْنَ السَّبِيلِ  
وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤَفَّقُونَ بِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ،  
وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ . . . ) فقد نصبت كلمة :  
« الصابرين » بسبب « القطع » ولو كانت معطوفة لرفعت كسائر المعطوفات  
المرفوعة التي قبلها ، ومثل كلمة : « المقيمين » من قوله : في سورة النساء :  
( لكن الراسخون في العلم منهم ، والمؤمنون ، يؤمنون بما أنزل إليك ،  
وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة ، والمؤتُونَ الزكاة ، والمؤمنون بالله ، واليوم  
الآخر ، أولئك سنؤتيهم أجرًا عظيمًا ) ، ومثل كلمة : « القائلون » فيما أنشده  
الكسائي لبعض فصحاء العرب :

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مرشدِهِمْ إِلَّا نُمِيرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهِهَا  
الظَّاعِنِينَ ، وَلَمَّا يُطْعَمُوا أَحَدًا وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارُ نُخْلِيهِهَا ؟

ومثل : ما أنشده الفراء لبعضهم كذلك :

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ<sup>(١)</sup> وَابْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثَ الْكَتِيبَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ  
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تَغْمُ الْأُمُورُ بِذَاتِ الصَّلِيلِ<sup>(٢)</sup> ، وَذَاتِ اللَّجْمِ<sup>(٣)</sup>

فقد نصب كلمتي : « ليث » و « ذا » على الاعتبار السابق<sup>(٤)</sup> . . . .

(١١) هل يصح عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ الأحسن الأخذ  
بالرأى الذى يميزه عند أمن اللبس ؛ نحو قابلتك أمام بيتك هذا ويوم الخميس  
أو : قابلتك يوم الخميس وأمام بيتك<sup>(٥)</sup> .

(١) السيد العظيم .

(٢) ذات الصليل : السيوف .

(٣) ذات اللجم : الخيول .

(٤) راجع تفسير القرطبي في آيتي « البقرة والنساء » ، وكتاب : « مجمع البيان لمعلوم القرآن »  
للطبرسي - ج ١ ص ٦ - حيث الأمثلة السابقة وغيرها ، وإيضاح لحكم القطع في عطف النسق .

(٥) عرض لهذه المسألة « الصبان » في الجزء الثاني من حاشيته ، آخر باب : « الظرف » قاتلا  
ما نصه الحرف :

= « ( هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال في المعنى : أجاز الفارسي في قوله تعالى : « وَأَتَسَبِّعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً » ، ويوم القيامة » . - أن يكون « يوم القيامة » معطوفاً على محل هذه . اهـ . قال الدماميني : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في عطفه عليها ؛ لأن كلا منهما زمان . وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ، ففيه عطف زمان على مكان ، وفي الكشف ما يقتضى منعه ؛ فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى : - ( لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ، ويوم حنين . . . ) - قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان ، وهو يوم حنين على المواطن ؟ قلت معناه : وموطن يوم حنين ، أو : في أيام كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن : « الوقت » ؛ كقتل الحسين ، اهـ . وجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتضى لظرف الزمان اقتضاه لظرف المكان ؛ فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر ؛ فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ، ولا المفعول على الفاعل ، ولا المصدر على شيء من ذلك ، وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقاً ، بخلاف ظرف المكان ؛ فإنه يشترط فيه الإبهام . فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجوز عطف أحدهما على الآخر . ولعدم سماع عطف أحدهما على الآخر .

« لكن جوزه بعضهم ؛ لاشتراكهما في الظرفية ؛ تقول ضربت زيداً يوم الجمعة وفي المسجد ، أو : في المسجد ويوم الجمعة . . . وعليه جرى ابن المنير في الانتصاف مناقشاً به صاحب الكشف ( ) » ، انتهى كل ما قاله الصبان فيما سبق حرفياً ، وأردفه بأنه نقله باختصار .

وهذا الرأي الأخير هو الأنسب . إلا أن المثال الذي ساقه خال من بيان الطريقة في إعرابه . ثم هو لا يخلو من لبس ؛ إذ لا دلالة معه على أن الضرب الذي وقع يوم الجمعة ، أهو الذي وقع في المسجد أم هو ضرب آخر . فلا بد من قرينة .

- وقد سبق للمسألة السالفة إشارة موجزة في باب : « الظرف » ، ج ٢ م ٧٨ في آخر الكلام على أحكام الظرف بنوعيه -

## المسألة ١٢٣ :

د - البديل<sup>(١)</sup>

تعريفه : يتضح تعريفه مما يأتي :

لو سمعنا من يقول : « عدل الخليفة » - لفهمنا المراد ، وكادت الفائدة المعنوية تتم ، لولا ما يشوبها من بعض النقص الواضح ؛ إذ تتطلع النفس إلى معرفة هذا الخليفة ، واسمه ، وتعدد الخواطر بشأنه ؛ أبو بكر هو ، أم عمر ، أم عثمان ، أم علي ... و ... ؟ .

فلو أن المتكلم قال : عدل الخليفة « عمر » - مثلاً - ما شعرنا بذلك النقص المعنوي ؛ لأن « عمر » هو المقصود الأساسي بالحكم الذي في هذه الجملة ، ( أى : هو الذي ينسب العدل إليه ) ، فليس لفظ « الخليفة » هو المقصود الأصيل بهذا الحكم ، وبهذه النسبة .

وكذلك لو قلنا : اتسع مجال الحضارة في زمن : « ابن الرشيد » ، لكانت الجملة مفيدة . لكن السامع - بالرغم من هذه الإفادة - يشعر بنقص معنوي كبير تدور بسببه أسئلة متعددة : من ابن الرشيد هذا ؟ ما اسمه ؟ ما زمنه ؟ ... أهو الأمين ، أم المأمون ، أم غيرهما ؟...

فإذا قلنا : اتسع مجال الحضارة في زمن ابن الرشيد المأمون - اكتملت الإفادة من هذه الناحية المعينة ، وزال النقص بسبب ذكر : « المأمون » ، الذي هو المقصود الأصيل من الحكم السابق ، ومن نسبة اتساع المجال إليه .

فكلمة : « عمر » تسمى : « بدلاً » ، وكذلك كلمة : « المأمون » ، وأشباههما من كل كلمة تكون هي المقصودة في الجملة بالحكم بعد كلمة سبقتها ؛ لشمهد الذهن للمتأخرة عنها ، وتوجه الخاطر إليها ، وليس بين الكلمتين

( ١ ) هذا هو الاسم المشهور . ويرد - - أحياناً - في بعض المراجع القديمة ، وعلى لسان بعض النحاة الأوائل باسم : « الترجمة ، أو : التبيين ، أو : التكرير » . . ولا قيمة لهذا الاختلاف القائم على مجرد الاصطلاح المختلف - أحياناً - باختلاف العصور .

رابط لفظي يتوسط بالربط بينهما . ولهذا يقولون في تعريف البديل :  
 « إنه التابع <sup>(١)</sup> المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه ، من غير أن تتوسط  
 — في الأغلب <sup>(٢)</sup> — واسطة لفظية بين التابع والمتبوع » .

ومن هذا التعريف يتضح الفرق بين البديل والتابع الأخرى : فالنعت والتوكيد وعطف <sup>(٣)</sup>  
 البيان ، ليست مقصودة بالحكم ، وإنما هي مكملة له بوجه من الوجوه التي سبقت  
 في أبوابها . وعطف النسق لا بد فيه من الواسطة ، وهي أداة العطف . هذا إلى أن  
 ما بعد هذه الأداة قد يكون مخالفاً في الحكم لما قبلها فلا يكون مقصوداً به ، وقد يشاركه  
 في الحكم ولكنه لا ينفرد به . فلا يكون هو المقصود وحده <sup>(٤)</sup> ...

والأغلب في « البديل » أن يكون جامداً ، ومن القليل الجائز أن يكون مشتقاً <sup>(٥)</sup> .  
 فإذا أمكن إعراب المشتق شيئاً آخر يصلح له ، كان أولى <sup>(٦)</sup> .

\* \* \*

( ١ ) سبق في أول باب النعت ص ٤٣٤ بيان معنى التابع والمتبوع ، والأحكام المهمة الخاصة  
 بالتابع ، ومنها : الفصل بينه وبين المتبوع إلا إن كان المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يفصل بين  
 الموصول وصلته بتابع مطلقاً — طبقاً للبيان الذي سبق في ج ١ م ٢٧ ص ٣٤٨ باب الموصول —  
 ومنها : عدم انتقال البناء من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

( ٢ ) يلاحظ أن عدم الواسطة اللفظية في البديل هو الأغلب ، لأن البديل من المجرور يجوز  
 أن يكون بواسطة إعادة العامل وهو حرف الجر الداخل على البديل منه ، كاللام الجارة في قوله تعالى :  
 ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله ... ) . وقوله تعالى

( ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا ... ) .

فقد أعيدت اللام مع كلمتي : « مَنَ وَأَوَّلِنَا » وهذه الإعادة في البديل أمر جائز ، لا واجب ، وهي مختصة  
 بمجرور الجر وحدها . وسيجيء لها بيان مناسب في ص ٦٥٥ .

( ٣ ) الموازنة بين البديل وعطف البيان مدونة في ص ٥٤٦ .

( ٤ ) ويتضح من التعريف السابق أيضاً : أن الحرف وحده لا يقع بدلاً ؛ لأنه لا يصلح  
 للحكم . فالبديل والمبديل منه إما اسمان معاً ، وإما فعلان معاً ، وإما اسم وفعل ، وإما جملتان معاً ،  
 وإما أحدهما جملة والآخر غير جملة ... كل ذلك على حسب البيان الذي سيجيء ،

ويقول ابن مالك في تعريف البديل :

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِإِلْحَاكِمْ بَدَلًا وَاسِطَةً هُوَ الْمُسَمَّى : « بَدَلًا »

( ٥ ) راجع الصبان — ج ٢ أول باب : الإضافة ، عند الكلام على : « الإضافة غير المحضة » .

( ٦ ) يتصل بهذا ويوضحه ماسبق في : « ج » من ص ٤٦٤ وما سيجيء في ج ٤ م ١٣٠ أحكام

تابع المنادى ، ووصف اسم الإشارة : .

الغرض من البذل :

الغرض الأصيل هو - في الغالب - تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد ، وإيضاحه ، ورفع الاحتمال عنه . لأن هذا الحكم يُنسب أولاً للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيداً للتابع الذي سيجيء ، وتوجيهاً للنفس لاستقباله بشوق ولطفة . فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضاً ؛ فكأن الحكم قد ذكر مرتين ؛ وفي هذا تقوية للحكم وتوكيد<sup>(١)</sup> . ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البذل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح ؛ فلا يصح في مثل : يا سعد سعد أنت زعيم موفق - إعراب : كلمة « سعد » الثانية بدلا<sup>(٢)</sup> .

• • •

أقسام البذل الأربعة المشهورة - وكل منها هو المقصود وحده بالحكم - :

أولها : بذر كل من كل<sup>(٣)</sup> ، ويسمى « بذر المطابقة » ، أو : « بذر المطابق من مطابقه » . وضابطه : أن يكون الثاني مطابقاً - أى : مساوياً -

( ١ ) لهذا يقولون إن البذل في حكم تكرير العامل . أما قولهم : إن المبدل منه في حكم المطروح ( أى : المهمل الذي يمكن الاستغناء عنه ) فالمراد منه أن هذا شأنه - الغالب - من جهة المعنى لا من جهة اللفظ - بدليل صحة : ضربت الرجل يده ، إذ لو لم يعتد بالرجل أصلاً ما كان للضمير مرجع ( راجع شرح التصريح ) .

وقال الزمخشري في المفصل : « مرادهم بكون البذل في نية طرح الأول - أى : في نية طرح المبدل منه - هو أنه مستقل بنفسه ، لا متمم لمتبوعه ؛ ( فليس كالتأكيـد ، والصفة ، والبيان ) . لا إهدار الأول . ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو : محمد رأيت غلامه رجلاً صالحاً - لم يستقم كلاماً » ١٠١ . كلام صاحب المفصل نقلاً عن حاشية الصبان آخر عطف البيان . - ثم قال الصبان بعد المثال السالف : بخلافه في البيان . ١٠١ .

ويؤيد هذا ما سيجيء في رقم « و » من ص ٦٧٨ .

( ٢ ) ( راجع حاشية الصبان في آخر باب تابع المناذى . وسيجىء إشارة لهذا في « ج » من ص ٦٧٧

وفي ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠ ) وكذلك لا يصح أن يكون البذل أو المبدل منه حرفاً - كما تقدم - .

( ٣ ) من بذر الكل نوع اسمه : « بذر التفصيل » سيجىء في ص ٦٨٤ وله بعض أحكام في

« أ » من ص ٦٧٧ .

وإذا كان « المبدل منه » كنية لوحظ فيه وفي « البذل » ما سبق في « أ » من ص ٤٤٤ .

للأول في المعنى تمام المطابقة مع اختلاف لفظيهما في الأغلب<sup>(١)</sup> فهما واقعان على ذات واحدة ؛ وأمر واحد - نحو : ( أشرق الغزالة ، الشمس ؛ فأنازت الدنيا ) ، فالشمس بدل كل من كل ، والمبدل منه : هو الغزالة ، ومعنى الثاني - هنا - معنى الأول تماماً . ومثله : ( الدينار من تبر ؛ ذهب ، والدرهم من لجين فضة ) ، فكلمة : « ذهب » بدل مطابق من « تبر » ، وكلمة : « فضة » بدل مطابق من : « لجين » . وهذا النوع من البديل لا يحتاج لربطه بالمتبوع<sup>(٢)</sup> .. ومن الأمثلة أيضاً : قوله تعالى : ( اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ... ) ، فكلمة : « صِرَاط » الثانية بدل كل من كل من الأولى لأن صراط الذين أنعم الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم ؛ فالكلمتان بمعنى واحد تماماً . وقول الشاعر :

( ١ ) الأغلب اختلافهما في اللفظ . وقد يتفقان بشرط أن يفيد الثاني زيادة بيان وإيضاح - كما تقدم في الصفحة السالفة ، وكما يحكى في : « ج » ص ٦٧٧ - ومن أمثلة اتفاقهما قوله تعالى : ( اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ..... ) . وقوله تعالى : في سورة الشورى : ( وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ... ) وبسبب توافق اللفظين يتشابه بدل الكل والتوكيد اللفظي في الصورة اللفظية الظاهرة ، وقد يصعب التفريق بينهما أحياناً في الصورة اللفظية الظاهرة . غير أن الصعوبة تزول ويتيسر تمييز أحدهما من الآخر بأمرين مجتمعين معاً :

أولهما : الغرض المعنوي الذي ينفرد بتأديته كل منهما ، وهذا الغرض ترشد إليه وتعينه القرائن وتحدده . وثانيهما : الأحكام الأخرى التي يختص بها كل منهما دون صاحبه . . .

وقد يكون « البديل » عاماً في ظاهره ولكنه خاص في المراد منه ؛ كما في الاستثناء التام غير الموجب حيث يجوز في المستثنى النصب والبديل ، نحو : ما تخلف السباقون إلا واحداً ، أو واحداً . فإذا تقدم المستثنى « البديل » فإن الحكم يتغير ؛ فيزول عنه اسمه ، ويعرب على حسب حاجة الجملة ؛ ويفقد المستثنى منه الذي تأخر اسمه ، ويعرب « بدلاً » من الاسم السابق ، ويصير الكلام : ما تخلف إلا واحد - السباقون . فالسباقون : « بدل » من واحد ، وهو بدل « كل من كل » ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص - كما أسلفنا - وبيان هذه المسألة وتفصيل الكلام عليها مدون في مكانها المناسب ؛ وهو باب الاستثناء ج ٢

- رقم ٤ من هامش ص ٢٩٨ م ٨١ ، عند الكلام على المستثنى بإلا . -

( ٢ ) الأمثلة الثلاثة السالفة صالحة لبديل الكل ، ولعطف البيان ، وللتوكيد اللفظي بالمرادف ، وإنما تكون التفرقة بينها بالغرض المراد تحقيقه من كل ، طبقاً لما سلف من الأغراض المدونة في أبوابها وبملاحظة الفوارق والأحكام التي تميز كل نوع ، وتختص به - كما سبقت الإشارة هنا في رقم ١ -

إن النجومَ نجومَ الأفق أصغرُها في العين أذهبُها في الجو إصعادا  
فكلمة : « نجوم » الثانية بدل كل من كل ، من الأولى ، لأن المراد من  
نجوم الأفق هو عين المراد من كلمة : « نجوم » الأولى . ومثل هذا قول الآخر :  
إن الأسود أسودَ الغابِ همَّتْها يوم الكريمة في المسابو لا المَلَبِ<sup>(١)</sup>  
وقد تقدم الارتباط بين بدل الكل وعطف البيان<sup>(٢)</sup> . . . . .

ثانيها : بدل بعض من كل ، ( أو : بدل جزء من كل ) . وضابطه : أن  
يكون البديل جزءاً حقيقياً<sup>(٣)</sup> من المبدل منه ( سواء أكان هذا الجزء أكبر من  
باقي الأجزاء ، أم أصغر منها ، أم مساوياً ) وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ؛  
فلا يفسد المعنى بحذفه . . . . .<sup>(٤)</sup> نحو : أكلت البطيخة ثلثها ، والبرتقالة ثلثيها .  
ونحو : اعتنيت بوجه الطنل ، عينيهِ . ونظمت فيه ، أسنانه .

والأعم الأكثر أن يشتمل هذا البديل على رابط يربطه بالمتبوع ، وأهم  
الروابط هو « الضمير »<sup>(٥)</sup> فإن كان الرابط الضميرَ وجب أن يطابق المتبوع  
في الأفراد والتذكير وفروعهما<sup>(٦)</sup> . . . . . ومن الجائز — مع قلته — الاستغناء عن  
هذا الضمير في إحدى حالات ثلاث .

( ١ ) الغنية التي يأخذها الغالب من المغلوب . ( ٢ ) في ص ٥٤٦ .  
( ٣ ) جزء الشيء هو الذي يدخل في تكوين هذا الشيء دخولا أساسياً ، لا عرضياً ، بحيث لا يوجد  
الكل كاملاً بغير جزئه ، كالرأس ، أو العنق ، أو : القلب ، ... بالنسبة للإنسان ، وكالعين ،  
أو : الفم أو : الجهة . . . بالنسبة للوجه ، وكالشفقتين ، أو : الأسنان . . . بالنسبة للفم . . .  
و . . . أما الأمور العرضية والأوصاف الطارئة . . . فكالعلم ، أو الفهم ، أو : البياض ، أو : الحمرة .  
وبسبب الجزئية الأصلية اختلف بدل « البعض » عن « بدل » الاشتغال — كما سيجي في ص ٦٧٠ .  
( ٤ ) يشترط لصحة بدل البعض — كما يقول الصبان — صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيصح  
جذع السارق أنفه ، ولا يصح : قطع السارق أنفه ؛ لأنه لا يقال : قطع السارق . على معنى قطع أنفه ،  
وإرادة هذا المعنى . فلا بد في البديل الجزئي من دلالة ما قبله دلالة إجمالية . يوضح هذا صاحب  
« الجمع » بأنه لو حذف البديل لأمكن الاهتداء إليه مما قبله من غير أن يختل الكلام بحذفه — وقد أشرنا  
لهذا في : « و » من ص ٦٧٨ — .

( ٥ ) لأنه أقوى في الإيضاح ، وكشف المراد ، وإبعاد اللبس ، وهذه أسمى خصائص اللغة .  
( ٦ ) ولا فرق بين أن يتصل الضمير بالبديل مباشرة — كالأمثلة المتقدمة — وأن يتصل بلفظ  
آخر له صلة بالبديل ؛ نحو : احتفيت بالفائزين ؛ ثلاثة منهم .

١- وجود « أل » التى تغنى عنه فى إفادة الربط ، وتقوم مقامه عند أمن اللبس ، نحو: إذا رأيت الوالد فقبّله ، اليد، أى : فقبّله يده، أو اليد منه <sup>(١)</sup> ...

ب- أن يكون البدل بعضاً والمبدل منه هو المستثنى منه فى كلام تام غير موجب ، (حيث يصح فى المستثنى : إمّا النصب على الاستثناء ، وإما الإنباع على البدلية من المستثنى منه - كما تقدم فى باب المستثنى- <sup>(٢)</sup>) ؛ نحو : ما تعب السباحون إلا واحداً أو واحداً ؛ فوجود « إلا » يغنى عن الرابط ؛ لدلائلها على أن المستثنى بعض من المستثنى منه <sup>(٣)</sup> .

ج- أن يجيء بعد البدل سرد بقية أجزاء المبدل منه ، بحيث يكون سردها وافياً يشملها جميعاً ، ويستوفى كل أجزاء المتبوع ؛ مثل : الكأحة أقسام ثلاثة ؛ اسم ، وفعل ، وحرف ، فلفظة : « اسم » بدل بعض من ثلاثة ، أو من أقسام . وهذا البدل خال من الرابط ؛ لأن البدل وما بعده قد جمع كل أجزاء المبدل منه ، وذكرت فى الكلام مستوفاة <sup>(٤)</sup> . ومن الأمثلة قول الشاعر :

أداوى جحود القلب بالبر والتقى ولا يستوى القلبان : قاسٍ وراحمٍ

فكلمة : « قاس » بدل خال من الرابط ؛ لأنه مع ما بعده يشتمل على كل ما للمبدل منه . وليس للمبدل منه هنا سوى هذين النوعين .

ثالثها : بدل الاشتمال ، ولتوضيحه نسوق المثال التالى :

إذا قلتُ : أعجبتنى الوردة ، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها ، أو تنسيق أوراقها - أو ... لأن الإعجاب يحتمل هذه المعانى العرَضية مفردة ، ومجتمعة ، ويشتمل عليها ضمناً . فإذا قلت : أعجبتنى الوردة رائحتها .، تعيّن معنى واحد من تلك المعانى العرَضية التى يتضمنها العامل :

(١) انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٦٧٦ . (٢) فى ج ٢ م ٨١ ص ٢٩٧ .

(٣) راجع حاشية الصبان ، أول باب الاستثناء .

(٤) وقيل : إن الضمير مقدر ، والتقدير : اسم منها ، وفعل منها ، وحرف منها . ولا أثر للخلاف بين الرايين . لأن نتيجهما واحدة : هى خلو التابع من رابط ظاهر فى الكلام .

« ملاحظة » إذا كان المبدل منه متعدداً والبدل غير واف بالعدد تعين قطع البدل بالتفصيل الذى سنذكره فى « هـ » من ص ٦٧٧ . ( راجع الصبان فى أول باب عطف البيان ) .



( أعجَبَ ) ، واتجه القصد إلى هذا المعنى دون باقي المعاني التي يشتمل عليها العامل إجمالاً ، والتي تنطبق على الوردية وتتصل بها ، من غير أن يدخل واحد منها في ذات الوردية ، وفي تكوينها المادى ( الجسمى ) ، أى : من غير أن يكون واحد منها جزءاً حقيقياً أساسياً لا توجد الوردية إلا به ، فليست راحة الوردية جزءاً أصيلاً في تكوينها المادى يتوقف عليه وجود الوردية ، وليس لونها ، أو تنسيق ورقها جزءاً أساسياً كذلك ، وإنما هي أمور عَرَضية طارئة على ذاتها المادية ، قد تلازم الذات أولاً تلازمها . وبقاء الذات أو فناؤها ليس متوقفاً عليها ؛ فمن الممكن أن توجد الوردية وأن تبقى من غير أن يكون لها راحتها ، أو لونها ، أو تنسيق ورقها ، أو غير هذا من المعاني والأوصاف الطارئة التي تندمج تحت لفظ العامل : « أعجَبَ » .

فالراحة في الأسلوب السابق هي التي تسمى : « بدل اشتمال » و « المبدل منه » هو : « الوردية » ، والعامل هو : « أعجَبَ » . ويقولون في بدل الاشتمال :

« إنه تابع يُعَيِّنُ أمراً عَرَضِيّاً ، ووصفاً طارئاً من الأمور والأوصاف المتعددة التي تتصل بالمتبوع ، ويشتمل عليها معنى عامه إجمالاً بغير تفصيل <sup>(١)</sup> » .

ومن هذا التعريف يتبين أن بدل الاشتمال مقصود لتعيين أمر في متبوعه ، وأن هذا الأمر عَرَضى طارئ ، وليس جزءاً أصيلاً من المتبوع <sup>(٢)</sup> . وأن أساس الاشتمال وموضعه الحق هو « العامل » بمعناه ، لا التابع ولا المتبوع .

ومن الأمثلة لهذا البديل : بهرنى عمرُ عَدْلُهُ — راقنى معاويةُ حِلْمُهُ — سرتنى عائشةُ عِلْمُها ودينُها . فالكلمات : عدل : حِلْم — علم . . . بدل اشتمال كل واحدة منها تُعَيِّنُ أمراً خاصاً في المتبوع . وهو أمر عَرَضى لا يدخل في تكوين الذات تكويناً مادياً أصيلاً . وهذا الأمر العَرَضى الطارئ يندرج

(١) وهذا الاشتمال قد يكون في أمر مكتسب ؛ كالعلم ، أو غير مكتسب مع ملازمته لصاحبه زمناً ، كالحسن ، أو عدم ملازمته : كالكلام . وأيضاً قد يكون الاشتمال تارة اشتمال الطرف على المظروف ؛ كالشوب ، وتارة لا يكون ، كالفرس .

(٢) وبسبب هذا يختلف بدل الاشتمال عن بدل البعض اختلافاً واسعاً .

مع أمور عَرَضِيَّة أُخْرَى تحت العامل ، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالاً .

ولا بد في بدل الاشتمال من ضمير يطابق المتبوع في الأفراد والتذكير وفروعهما ، وهذا الضمير قد يكون مذكوراً كما في الأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدراً ؛ كقوله تعالى : ( قَتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ <sup>(١)</sup> ) ، النار ذات الوقود ) ، والتقدير : « النار فيه » . فحذف الجار والمجرور ، والمجرور هو الضمير الرابط ، ويصح أن يكون التقدير : ناره ذات الوقود . ثم حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » في الربط <sup>(٢)</sup> .

وبدل الاشتمال — كبديل البعض — لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه وعدم فساد المعنى بخذفه <sup>(٣)</sup> .

رابعها : البدل المباين للمبدل منه — ويسمى : « بدل المباينة » — وهو ثلاثة أنواع لا بد في كل منها أن يكون هو المقصود بالحكم <sup>(٤)</sup> ، وأن يقوم دليل ( أى : قرينة ) يوضح المراد منه ، ويمنع اللبس <sup>(٥)</sup> . وهذا القسم بأنواعه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير — أو غيره — يربطه بالمتبوع .

٢ — بدل الغلط : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه غلطاً لسانياً ، ويجيء البديل بعده لتصحيح الغلط . وذلك بأن يجرى اللسان بالمتبوع من غير قصد ،

( ١ ) أصل الأخدود : الشق أو الحفرة فى الأرض . ويراد به هنا : شق أحدثه قبل الإسلام بعض الملوك الطغاة فى الفرس واليمن والشام ليحرقوا فيه من يخالفهم ، ويخرج من دينهم إلى النصرانية ، أو غيرها من الأديان السماوية .

( ٢ ) ما الداعى لأن يقال : حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » فى الربط ؟ أليس الأفضل أن تتبع رأى الذى يجعل الرابط هو الضمير ؛ وأنه قد يصح الاستغناء « بأل » أو غيرها ، كما سبق البيان فى ص ٦٦٩ ؟ على أن هذا الاختلاف شكلى يسير .

( ٣ ) لهذا بيان فى حاشية : « ياسين » على التصريح ، مضمونه : أنه يشترط فى بدل الاشتمال تحقق أمرين ، أحدهما : إمكان فهم معناه عند حذفه ؛ ومن ثم كان « أعجبني على أخوه » ، بدل إضراب ، لا بدل اشتمال ، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول .

وثانيهما : حسن الكلام واستقامته على تقدير حذفه ، وافترض أن البديل غير مذكور ، ولهذا امتنع : « أسرجت عليا فرسه » لأنه — بالرغم من فهم معناه فى الحذف — لا يستعمل مثله ، ولا يحسن . فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط ؛ فبدل الاشتمال كبديل الجزء فى هذا ، — كما أشرنا فى ص ٦٧٨ — .

( ٤ ) وهذا هو الشأن فى كل نوع من أنواع البديل .

( ٥ ) انظر ما يختص بمنع اللبس فى الصفحة الآتية .

ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعاً ؛ فيذكر البديل ، ليتدارك به الخطأ اللساني ويصححه . فالغلط إنما هو في ذكر المبدل منه ، لا في البديل ، نحو : ( أعظم الخلفاء العباسيين : « المأمون » بن « المنصور » ، « الرشيد » . ) فالحقيقة : أن « المأمون » هو ابن « الرشيد » ، ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ ، فذكر أنه ابن المنصور ؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب ، قائلا : « الرشيد » . فالرشيد ؛ بدل من المتبوع ، الذي ذكر خطأ لسانياً . وليس « الرشيد » هو : الغلط ؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامي السالف الذي ذكر بغير قصد ولا تنبه . فكلمة : « الرشيد » بدل من « المنصور » بدل غلط ، أى : بدلا مقصوداً من شيء غير مقصود 'ذكر غلطاً - كما أوضحنا - ولا يحتاج هذا البديل إلى ضمير يربطه بالمتبوع<sup>(١)</sup> ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوباً إلى الله<sup>(٢)</sup> . . . .

ب- بدل النسيان : هو الذي يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ويتبين للمتكلم فساد قصده : فيعدل عنه ، ويذكر البديل الذي هو الصواب ؛ نحو : ( صليت أمس العصر ، الظهر ، في الحقل ) ، فقد قصد المتكلم النص على صلاة العصر ، ثم تبين له أنه نسي حقيقة الوقت الذي صلاه ، وأنه ليس العصر ؛ فبادر إلى ذكر الحقيقة التي تذكرها ؛ وهي : « الظهر » فكلمة : « الظهر » بدل مقصود من كلمة ؛ « العصر » بدل نسيان . والفرق بين هذا البديل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان ، أما النسيان فن العقل .

وهذا النوع كسابقه لا يحتاج إلى ضمير يعود على المتبوع ، ولا إلى رابط آخر<sup>(٣)</sup> . . . . ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوباً إلى الله<sup>(١)</sup> . . . .

ح- بدل الإضراب<sup>(٣)</sup> : وهو الذي يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ولكن

( ١ و ١ ) انظر الملاحظة التي في ص ٦٧٢ .

( ٢ و ٢ ) إذ يستحيل وقوع « الغلط والنسيان » من المولى - جل شأنه - ويستحيل نسبة أحدهما إليه ؛ لبطان هذه النسبة بدهاة .

( ٣ ) يسمى أيضاً : بدل « البداء » - بفتح الباء والدال - أى : الظهور . لأن المتكلم بعد أن ذكره أولاً - بدا له ( أى : ظهر له ) أن يذكر الثاني . والإضراب المقصود هنا هو : الإضراب الانتقالى - وقد سبق شرحه في ص ٦٢٣ - .

يُضْرَبُ عَنْهُ الْمُتَكَلِّمُ ( أَى : يَنْصَرَفُ عَنْهُ وَيَتْرَكُهُ مَسْكُونًا عَنْهُ ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ بَنَى أَوْ إِثْبَاتٌ — كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ — وَيَتَجَهَّزُ إِلَى الْبَدَلِ . نَحْوُ : سَافِرٌ فِي قِطَارٍ ، سَيَارَةٌ . فَقَدْ نَصَّ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْقِطَارِ أَوَّلًا ، ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْهُ تَارِكًا أَمْرَهُ ، وَنَصَّ عَلَى السَّيَارَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَهِيَ بَدَلٌ مَقْصُودٌ مِنَ الْقِطَارِ . وَلَا يَحْتَاجُ هَذَا الْبَدَلُ إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَتَّبِعِ ، وَلَا إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَاطِطِ ... (١)

( ١ ) وَفِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ :

مُطَابِقًا ، أَوْ : بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُأْمَى ، أَوْ : كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍ

( تَقْدِيرُ الْبَيْتِ : يَلْنَى الْبَدَلُ مُطَابِقًا ، أَوْ بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ ، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍ ) وَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا الْبَيْتُ بَدَلَ الْمِطَابَقَةِ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ وَهُوَ : « مُطَابِقًا » . وَبَدَلَ الْبَعْضِ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ ، وَهُوَ : « بَعْضًا » كَمَا تَضَمَّنَ بَدَلَ الْإِشْتِمَالِ بِقَوْلِهِ : « أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ . » ( وَكَلِمَةٌ : مُطَابِقًا مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيَلْنَى ) .

يُرِيدُ : أَوْ : شَيْئًا يَشْتَمِلُ عَلَى الْبَدَلِ اشْتِمَالًا مَعْنَوِيًّا ( وَهُوَ يُرِيدُ : الْعَامِلُ وَالْمَتَّبِعُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَحْنَاهُ ) . وَيُرِيدُ بِالْمَعْطُوفِ بِالْحَرْفِ الَّذِي يَشْبَهُ « بَلٍ » : بَدَلَ الْمُبَايَنَةِ ؛ لِأَنَّهُ بِأَنْوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ لَا يَخْلُو مِنَ الْإِضْرَابِ الْإِنْتِقَالِ لَا الْإِبْطَالِ . ( وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُ الْاِثْنَيْنِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى « بَلٍ » الْمَاطِفَةِ — ص ٦٢٣ — وَأَوْضَحْنَا أَنَّ الْإِنْتِقَالَ هُوَ الَّذِي يَفِيدُ الْإِنْتِقَالَ مِنْ غَرَضٍ إِلَى غَرَضٍ آخَرَ ) وَيَبِينُ ابْنُ مَالِكٍ الْمُرَادَ مِنْ شَبِيهِ « بَلٍ » فَيَقُولُ :

وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُ أَنْ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سُلِبَ

( ذَا ، أَى : هَذَا الَّذِي يَشْبَهُ : « بَلٍ » — اعز : انْسَبَ ) .

يُرِيدُ : انْسَبَ الَّذِي يَشْبَهُ « بَلٍ » إِلَى الْإِضْرَابِ إِنْ صَحِبَهُ الْقَصْدُ ، وَكَانَ الْمُتَكَلِّمُ مُرِيدًا لَهُ ، ( وَالْإِضْرَابُ هُنَا هُوَ : الْإِضْرَابُ الْإِنْتِقَالِي ) . وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ الْمُتَكَلِّمُ فَهُوَ « بَدَلُ غَلَطٍ » . وَقَدْ بَيَّنَّ بَعْدَ هَذَا أَنَّ الْبَدَلَ نَفْسُهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ الْغَلَطِ ، وَإِنَّمَا جَاءَ لِيَسْلُبَ الْغَلَطَ وَيُزِيلَهُ . ( وَالتَّقْدِيرُ : وَغَلَطَ دُونَ قَصْدٍ سُلِبَ بِالْبَدَلِ ) . وَاقْتَصَرَ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى تَوْعِينَ مِنَ الْبَدَلِ الْمُبَايَنِ : هُمَا : « الْغَلَطُ » ، وَالْإِضْرَابُ ، وَتَرَكَ « النَّسِيَانَ » وَلَكِنَّ الْبَيْتَ الثَّانِي الْمَشْتَمِلَ عَلَى مِثَالٍ لِكُلِّ نَوْعٍ — قَدْ يَتَسَعُّ لِلنَّسِيَانِ ، قَالَ :

كَزْرَةُ خَالِدًا ، وَقَبْلَهُ الْيَدَا وَأَعْرِفْهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبِيلًا مَدَى

( خَالِدٌ : اسْمُ رَجُلٍ — النَّبِيلُ ، جَمْعُ : نَبِيلَةٍ ، وَهِيَ : السَّهْمُ الَّذِي يَصَادُ بِهِ الطُّيُورُ وَغَيْرُهَا مِنَ النَّاسِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانَ . الْمَدَى ، جَمْعُ مَدْيَةٍ ، وَهِيَ : السَّكِينُ . ) ( فَخَالِدٌ « بَدَلُ كُلِّ مِنَ الْهَاءِ الَّتِي فِي الْفِعْلِ قَبْلَهُ مُبَاشَرَةٌ . وَ« الْيَدُ » : بَدَلُ جِزْمٍ مِنَ الْهَاءِ الَّتِي قَبْلَهُ فِي الْفِعْلِ ( أَى : يَدُهُ ، أَوْ أَلْيَدُهُ ) وَ« حَقٌّ » بَدَلُ إِشْتِمَالٍ مِنَ الْهَاءِ الَّتِي قَبْلَهُ مُبَاشَرَةٌ ، وَمَدَى : بَدَلُ غَلَطٍ ، أَوْ نَسْيَانٍ ، مِنْ « نَبِيلًا » . فَالْبَدَلُ هُنَا يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ .

والأحسن عدم اللجوء إلى هذا النوع من البديل قدر الاستطاعة ؛ لأن احتمال اللبس فيه كبير <sup>(١)</sup> . . . . .

« ملاحظة » : سبق أن أنواع البديل المبين الثلاثة تحتاج إلى قرينة توضح وتمنع اللبس . وأحسن منها أن يتقدم على كل نوع — مباشرة — حرف العطف « بل » المفيد للإضراب . لأن وجود هذا الحرف يؤدي إلى إعراب ما بعده معطوفاً لا بدلاً . وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت ، ذلك الاحتمال الذي قد يتسرب إلى الوهم قبل مجيء الحرف : « بل » وبمجيئه تنتقل المسألة من البديل إلى العطف .

(١) سبق تفصيل الكلام عليه في ص ٦٢٣ من « باب العطف » .

## زيادة وتفصيل :

١- المشهور من أنواع البذل هو الأربعة التي شرحناها . وزاد بعض النحاة نوعاً خامساً سماه : « بذل الكل من البعض » ، واستدل له بأمثلة متعددة تؤيده ، منها قوله تعالى في التائبين الصالحين : « ( ... ) فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ، جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ . . ) » ، فجئات بذل كل من الجنة ، والأولى جمع ، والثانية مفرد ، ولهذا كان البذل كلاً والمبذل منه بعضاً . ومنه قول الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ

فكلمة : طلحة « بذل كل » من « أعظم » التي هي جزء من « طلحة » ، وكذلك قول الشاعر :

كَأَنِّي غَدَاةَ<sup>(١)</sup> الْبَيْنِ<sup>(٢)</sup> يَوْمَ تَحَمَّلُوا<sup>(٣)</sup> لَدَى سَمَرَاتِ<sup>(٤)</sup> الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلٍ<sup>(٥)</sup>  
فكلمة « يوم » بذل كل من « غداة » مع أنه يشملها ، وهي جزء منه<sup>(٦)</sup> ...

## ب- حكم البذل :

البذل أحد التوابع ؛ فلا بد أن يوافق متبوعه في حركات الإعراب ، وفي بعض الأشياء المشتركة التي سبق النص عليها<sup>(٧)</sup> . أما موافقته إياه في غير ذلك فيجرى فيها التفصيل الآتي :

(١) فمن جهة التنكير والتعريف لا يلزم أن يوافق متبوعه فيهما ؛ فقد يكونان

(١) أول النهار . (٢) الفراق . (٣) سافروا وارتحلوا .

(٤) جمع « سَمَرَةٍ » - بفتح فضم ، ففتح - وهي شجرة الطلح (نوع من شجر الموز) .

(٥) أى : جامع حنظل . وجامعه تدمع عيناه .

(٦) قال صاحب اللمع - ج ٢ ص ١٢٧ - ما نصه : « والمختار - خلافاً للجمهور - إثبات

بذل الكل من البعض ؛ لوروده في الفصحى » ا هـ . وسرد لتأييد رأيه الأمثلة السالفة .

(٧) في ص ٤٣٤ .

— معاً — معرفتين ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : ( كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ؛ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ... ) بجر كلمة . « الله » ؛ على اعتبارها بدلاً من كلمة : « العزيز » . وقد يكونان نكرتين ؛ كقوله تعالى : ( إِنْ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا <sup>(١)</sup> ، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ... ) . وقد تُبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى : ( وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ؛ صِرَاطِ اللَّهِ ... ) .

وقد تُبدل النكرة من المعرفة ، كقوله تعالى : ( لَنَسْفَعَنَ بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ <sup>(٢)</sup> ) . والمفهوم من كلامهم أن تكون هذه النكرة مختصة — لا محضة — لأن النكرة المختصة الحالية من فائدة التعريف — نحو : مررت بمحمد رجل عاقل — قد تفيد ما لا تفيد المعرفة المشتملة على فائدة التعريف <sup>(٣)</sup> . وما يؤيد هذا أن الغرض من البدل — كما عرفناه فيما سبق — لا يتحقق بالذكرة المحضة .

(٢) ومن جهة الأفراد والتذكير وفروعهما ، فإن بدل الكل من الكل يطابق متبوعه فيها جميعاً ... ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع ، كأن يكون أحدهما مصدرًا لاثنى ولا يجمع ؛ كالمصدر الميمي <sup>(٤)</sup> ؛ مثل : قوله تعالى في الآية السالفة : ( مَفَازًا ، حَدَائِقَ ... ) وكقصد التفصيل ، في قول الشاعر :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ      وَرَجُلٍ رَحَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ <sup>(٥)</sup>

وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها <sup>(٦)</sup> .

والغالب أن البدل يرتبط به ما بعده ويعتمد عليه ؛ فيطابقه في حالتي التذكير

(١) فوزاً ، أو : مكان فوز .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٤٥٦ .

(٣) راجع حاشية ياسين في آخر باب البدل .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في ٢٣١ .

(٥) بطلت حركتها ، ووقفت .

(٦) انظر ص ٥٤٦ وما بعدها ، وص ٦٦٨ ، عند الكلام على : « ثانيها » .

والتأنيث وغيرهما ؛ نحو : إن الغزال عينه جميلة ، وإن الفتاة جفنتها فاتر ، بتأنيث خبر « إن » في المثال الأول ، وتذكيره في الثاني ، ولولا أن الملاحظ هو البديل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني . ولا بد في مراعاة ذلك الغالب من عدم وجود قرينة تمنع منه ، وتدل على غيره <sup>(١)</sup> . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب <sup>(٢)</sup>

فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثاً مراعاة للمبدل منه ، ( وهو اسم « إن » لا للبديل .

ح - قلنا <sup>(٣)</sup> - إنه قد يتحد <sup>(٤)</sup> لفظ البديل والمبدل منه إذا كان في لفظ البديل زيادة بيان وإيضاح ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : ( وتَسْرَى كُلُّ أمةٍ جاثيةً <sup>(٥)</sup> ) كُلُّ أمةٍ تُدْعَى إلى كتابها . . . ) بنصب كلمة : « كُلُّ » الثانية ؛ فقد اتصل بها معنى زائد ، ليس في المبدل منه ؛ هو بيان سبب الجثو ، وهو استدعاء كل أمة لتقرأ كتابها . ومن الأمثلة : شاهدنا الجنودَ ، فرحة ، الجنودَ التي انتصرت على أعدائها ، وأينا الأمة تخرج لاستقبالهم ، الأمة التي أنجبتهم ...

د - قد يحذف المبدل منه ويستغنى عنه بالبديل بشرط أن يكون المبدل منه في جملة وقعت صلة موصول ؛ نحو : أحسن إلى الذي عرفت المحتاجَ ، أي : الذي عرفته المحتاجَ . فكلمة : « المحتاج » يصح أن تكون بدلاً من الضمير المحذوف <sup>(٦)</sup> . . . .

هـ - يصح الإتيان والقطع في البديل إذا كان المبدل منه مذكوراً مجملاً ، مضمونه أفراد وأقسام متعددة ، تذكر بعده مفصلة - بأن يشتمل الكلام بعده على جميع أقسامه كاملة - نحو : مررت برجال ، طويل ، وقصير ،

(١) والأحسن التعبير عن هذا المعنى بأسلوب آخر لا يوم ولا يوقع في لبس .

(٢) الحيوان المكبور قرنه .

(٣) في ص ٦٦٧ وهامشها .

(٤) راجع في الحكم الثالث : « ج » وما بعده « الأشموني » . آخر باب : « البديل » .

(٥) قاعدة معتمدة في القمود على ركبتيها .

(٦) يصح في كلمة : « المحتاج » النصب على البدلية من الضمير المحذوف ، والجر على البدلية من اسم الموصول ، والرفع على الخبرية لابتداء محذوف ، تقديره : هو .



وربّعة<sup>(١)</sup> . . . بالرفع ، أو النصب ؛ أو الجر في هذا المثال .

فإن كان الكلام غير مستوف أقسام المبدل منه تعين في البذل القطع<sup>(٢)</sup> نحو : مررت برجال طويلا وقصيرا ، أو : طويل وقصير ، بالرفع أو النصب في الكلمتين . إلا عند نية معطوف محذوف ، فلا يتعين القطع وإنما يصح الأمران - كما صح في الأول - وهما : البذل والقطع . ومن الأمثلة لهذا قوله عليه السلام : « اجتنبوا الموبقات ، الشرك والسحر » بنصبهما . والتقدير : وأخواتهما . . . . . بدليل ذكر هذا المعطوف في حديث آخر .

فإن كان البذل خالياً من التفصيل جازفيه الأمران أيضاً : الإنباع والقطع ؛ نحو : فرحت بعلی أخوك أو أخاك على القطع فيهما . أو : أخيك على البذل . . . . . وسيجيء - في ص ٦٨٤ وما بعدها - إيضاح آخر لبذل التفصيل ، وأنه نوع من بدل الكل .

أما تفصيل الكلام على القطع وطريقته فقد سبق في باب النعت . ومن المستحسن التخفيف من استعماله قدر الاستطاعة .

و- يشترط<sup>(٣)</sup> في بدل البعض وبدل الاشتمال أن يصح في كل منهما الاستغناء بالمبدل منه ، وعدم فساد المعنى أو اختلال التركيب لو حذف البذل ، أو اتصل به عامله اتصالاً لفظياً ظاهراً ومباشراً ، فلا يجوز : ( قطعت اللص أنفه ، ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ، ولا أسرجت القوم دابتهم ، ) لعدم صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البذل . وكذلك لا يصح مررت بمحمد أبيه ، إذ لا يصح أن يقال في هذا المثال - وأشباهه - عند إظهار عامل

(١) متوسط بين الطويل والقصير .

(٢) لكيلا يكون بدل بعض من كل مع خلوه من الرابط ، وما يغني عن الرابط - كما سبق في ص ٦٤٤ وفي رقم ٤ من هامشها .

(٣) الشرط الآتي هو ما سبقت الإشارة إليه في رقم ٤ من هامش ص ٦٦٨ عند الكلام على « بدل البعض » نقلاً عن اللصبان ، وكذا في ص ٦٦٩ عند الكلام على « بدل الاشتمال » نقلاً عن هاسين وقلنا في الموضعين السالفين إن مجال الكلام عليه سيكون هنا . ويتصل بهذا ما في رقم ١ من هامش ص ٦٦٦ .

. . . . .  
 . . . . .

البدل — وهو مررت ، أو الباء — وتسلطه على البدل مباشرة : مررت أبيه ،  
 بنعديّة الفعل اللازم ، كما لا يقال مررت بأبيه ، من غير مرجع للضمير .

ز — الأغلب أن البدل على نية تكرار العامل <sup>(١)</sup> ، وليس على تكراره حقيقة .  
 بيان هذا : أن العامل في « البدل منه » هو العامل في « البدل » لكن هذا العامل المشترك  
 بينهما واجب الإظهار والتلفظ به قبل المتبوع وحده . ولا يصح إعادته وتكراره ظاهراً  
 صريحاً قبل التابع . وإنما يكفي تخيل وجوده قبل البدل مباشرة . وملاحظة أنه موجود  
 قبله في النية والتقدير ؛ لا في الحقيقة والواقع . مع استقامة الأسلوب ، وسلامة المعنى  
 بغير حاجة إلى إعادته وتكراره صريحاً ظاهراً في الكلام .

والسبب في منع التكرار الحقيقي — لا الخيالي — أنه يؤدي إلى تأثير العامل  
 المتكرر في « البدل » تأثيراً جديداً يزعجه عن « البدلية » ويدخله في عداد  
 معمولات أخرى لا تصلح « بدلاً » ؛ ففي مثل : نظف الرجلُ فنه أسنانهُ ،  
 يكون المبدل منه هو « الفم » ، والمبدل هو : « أسنان » وعاملهما هو :  
 « نَظَّفَ » المذكور صريحاً قبل المتبوع . وتخيلاً وتقديراً — دون تكراره —  
 قبل التابع ، وعلى أساس هذا التخيل المجرد ، والتقدير المحض يصح أن نفترض  
 أن أصل الكلام هو : نظَّفَ الرجلُ فنه — نظف الرجل أسنانه . وهذا الافتراض  
 لم يفسد المعنى ولا التركيب ، وإنما أدّى إلى توضيح المراد : فلو اعتبرنا العامل  
 الثاني ، الملاحظ تخيلاً وتقديراً — وهو هنا : « نَظَّفَ » — عاملاً معاداً حقيقة ،  
 وتكراراً للأول لأدى هذا إلى إيجاد تركيب جديد ، خال من البدل ، ولوجب إعراب  
 كلمة : « أسنان » شيئاً آخر غير البدل ؛ فتكون هنا على الاعتبار الجديد « مفعولاً  
 به » ، ولا تصلح بدلاً ، ويترتب على هذا التغيير الإعرابي تغيير معنوي معروف  
 ينشأ من الفرق المعنوي بين البدل ، والمفعول به ، إذ لكل منهما مهمة تختلف عن  
 مهمة الآخر .

ويستثنى من الحكم السالف صورة يصح فيها الأمران ؛ إما تكرار العامل  
 تكراراً لفظياً ، وإعادة التلفظ به مرة ثانية ، وإما الاكتفاء بتخيل وجوده قبل البدل

(١) سبق إيضاح المراد من أن البدل في حكم تكرار العامل ، وأن المبدل منه في حكم المطروح  
 (في رقم ١ من هامش ص ٦٦٤ — وله إشارة موجزة في ص ٥٤٧) .

والاقتصار على ملاحظته في النية والتقدير <sup>(١)</sup> . وهذه الصورة الجائزة - لا الواجبة ، كما أسلفنا <sup>(٢)</sup> - هي التي يكون فيها العامل حرفاً من حروف الجر ؛ كاللام الجارة في قوله تعالى : ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر . . . ) ، وفي قوله تعالى : ( ربنا أنزل علينا مائدة من السماء ، تكون لنا عيداً ، لأولنا وآخرنا . . . ) ومثل : « من » في قوله تعالى : ( ولا تكونوا من المشركين ، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً . . . ) ؛ فقد تكررت اللام وأعيدت صريحة في الآية الأولى ( . . . لكم - لمن . . . ) ، وكذلك في الآية الثانية ( . . . لنا - لأولنا ) كما تكررت « من » في الآية الثالثة ( من المشركين - من الذين . . . ) وهكذا . . .

لكن ما إعراب حرف الجر المكرر ؟ وما إعراب الاسم المجرور بعده ؟ قيل : إن حرف الجر المكرر أصلي ، باق على عمله ، وإنه هو الذي جر الاسم الواقع « بدلاً » بعده . دون الحرف الأول المتقدم ، ودون حرف آخر مقدر ، أو ملحوظ متخيل . بحجة أنه لا داعي للتقدير في هذه الصورة مع وجود عامل مذكور ، منطوق به صراحة ؛ فإن التخييل أو التقدير إنما يكون في غير هذه الصورة التي ظهر فيها العامل المتكرر ، ووقع تحت الحس ؛ فلا يمكن إغفاله ، ولا إنكار وجوده . ولا المطالبة بأن يكون العامل في المبدل منه هو العامل في البديل ، إذ لا داعي للتمسك بهذا الحكم حين يكون العامل المتكرر حرف جر ، بعده البديل مباشرة ..

بقي الاعتراض بشيء آخر ، هو أن حرف الجر الأصلي لا يجزئ البديل ؛ لأن عمله مقصور على شيء واحد ؛ هو جر الاسم جرّاً مجرداً ، لا يصح معه اعتبار ذلك الاسم المجرور بدلاً أو غير بدل . قد يتدفع هذا الاعتراض بواحد من ثلاثة :

أولها : وهو أقواها وأحسنها - صحة اعتبار المجرور في هذه الصورة وحدها « بدلاً » ؛ بالرغم مما هو مقرر أن التوكيد اللفظي لا يؤثر في غيره ، ولا

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح ، باب البديل . عند الكلام على بدل الاشتغال .

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ٦٦٤ .

.....  
 .....

يتأثر به ؛ فلا يصلح عاملاً ولا معمولاً<sup>(١)</sup> .

ثانيها : اعتبار العامل المتكرر توكيداً لفظياً محضاً ( أى : لا يؤثر ولا يتأثر ؛ طهقاً لما سبق تقريره ) . وأن الاسم المجرور بعده مجرور بالعامل الأول الذى له التأثير فى المبدل منه ؛ فهو - أى : العامل الأول - وحده - مؤثر فى التابع والمتبوع معاً ، عملاً بالرأى الذى يقول : إن المبدل ليس على نية تكرار العامل ، وإنما العامل فى المبدل منه وفى المبدل واحد ، لا تكرار له ، ولا تخيل لإعادته .

ثالثها : اعتبار المبدل على نية تكرار العامل ، وأن حرف الجر المتكرر هو توكيد لفظى محض ؛ وليس تكراراً للعامل المتقدم . وبالرغم من وجوده مكرراً واعتباره توكيداً لفظياً خالصاً يكون الجر بعده بعامل آخر غير ظاهر ولكنه ملحوظ فى النية والتقدير .

ولاشك أن الآراء الثلاثة يشوبها الضعف ؛ لمخالفة كل منهما للضوابط العامة ، ولإعتمادها على النية ، والتقدير ، والتأويل ، ولكن الأول أخفها ضعفاً ؛ ولذا كان أنسبها قبولا .

(١) بيان هذا فى د ١٠ ص ٥٢٧ حيث الكلام على أحكام التوكيد اللفظى .

## المسألة ١٢٤ :

إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضممر ، والعكس في كل حالة...

١- يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ؛ كالأمثلة السابقة بأحكامها المختلفة .  
ويصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل ، أو بعض ، أو : اشتغال ،  
أو مباينة<sup>(١)</sup> . نحو : وقفت أمام الدار أترقب القادمين . فلما أقبلوا الضيوف  
صافحتهم في بشر وابتهاج . فكلمة « الضيوف » بدل كل من كل : « هو  
الفاعل<sup>(٢)</sup> » ، واو الجماعة . ونحو : وقفت أترقب الأضياف الخمسة فأقبلوا أربعة<sup>(٣)</sup>  
منهم . . . فكلمة « أربعة » بدل بعض ، أى : من الفاعل<sup>(٢)</sup> « واو الجماعة » .  
أو : فأقبلوا حقائبهم . . « فحقائب » بدل اشتغال من الواو . . . أو : فأقبلوا  
حقائبهم . على اعتبار أن « حقائب » بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب -  
فالبدل بأنواعه المختلفة يقع صحيحاً من ضمير الغائب ، ولا مانع يمنع منه .

فإن لم يكن الضمير لغائب بأن كان لحاضر ( أى : لتكلم ، أو لمخاطب )  
جاز مجيء البدل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إماً بدل كل من كل يفيد  
الإحاطة والشمول والبيان كقوله تعالى : ( رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ  
تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ... )<sup>(٣)</sup> ، فكلمة « أول » بدل « كل » من  
الضمير « نا » المحرور باللام ، ولذلك أعيد جوازاً مع البدل عامل الجر ، وهو  
هنا : « اللام » ، مجارة للمبدل منه . ومثله : تسابقتم ثلاثكم . فكلمة : « ثلاثة »  
بدل كل من كل ، من التاء<sup>(٤)</sup> . . . . .

(١) في ص ٦٧١ تفصيل الكلام على « البدل المباين » .

(٢ و ٢) وهذا على اعتبار واو الجماعة ضميراً فاعلاً ، طبقاً للرأى الأغلب ، وليست مجرد حرف  
يعتبر علامة للجمع .

(٣) لأن معنى : ( لأولنا وآخرنا . . . ) هو : لجميعنا ، على عادة العرب من ذكرهم طرف  
الشيء ، يريدون بهما : جميعه كاملاً . ومن هذا قولهم : « سبحان الله بكرة وأصيل » . . . أى : كل  
وقت : - وقد سبقت الآية لمناسبة أخرى في هامش ص ٦٦٤ وفي ص ٦٨٠ .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في ص ٥١١ و ٦٨٠ .

وإما بدل بعض من كل ؛ كقول المريض بأذنه مثلا : عالجنى الطبيب  
أذنى . فكلمة « أذن » بدل بعض من كل ، ( هو : ياء المتكلم ) ونحو  
أعجببتنى أسنانك . فكلمة : « أسنان » بدل بعض من ضمير المخاطب ( التاء ) .

وإما بدل اشتغال كقول الشاعر :

بلغنا السماء مجدنا وثناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرها

فكلمة : « مجدنا » بدل اشتغال من ضمير المتكلمين : « نا » ؛ ونحو :  
أرضيتنى كلامك ، « فكلام » بدل اشتغال من ضمير المخاطب ( التاء ) .

ب- ولا يجوز إبدال ضمير من ضمير ، ولا ضمير من ظاهر<sup>(١)</sup> ،  
فالضمير : أنت فى مثل « قمت » أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت -  
يُعرب تأكيداً لفظياً ، وكذلك يعرب الضمير « إياك » فى مثل : رأيتك إياك .  
ولا يصح فى مثل : رأيت محمداً إياه ، إعراب الضمير « إياه » بدلا من الاسم  
الظاهر ؛ لأن هذا التركيب فاسد فى رأى النحاة ؛ إذ لم يسمع له عن العرب  
نظير<sup>(٢)</sup> . . . . .

(١) فى بعض فروع هذه المسألة خلاف طويل ولا حاجة لنا به ؛ لأنه خلاف جدل ، لا يقوم  
على الاستشهاد بالكلام العربى الفصيح .

(٢) هذا ما يقولون . وقد اقتصر ابن مالك فى الحالات السابقة ( ا ، ب ) على حالة إبدال  
الاسم الظاهر من ضمير الحاضر . قال :

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تُبدله إلا ما إحاطة جلا

أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً كأنك أبنتهـ أجلك استمالاً

( إحاطة جلا : أى : جلا وأظهر إحاطة ) .

يقول : لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر البديل إحاطة ( أى : دل عليها بأن كان بدل  
كل من كل ) أو : اقتضى بعضاً . ( أى : دل على البضية ) أو : دل على اشتغال ، وساق مثالا لبطل  
الاشتغال هو : إنك أبتهاجك استمال القلوب إليك ، وجذبها نحوك .

## البدل من المضمّن الاستفهام ، أو الشرط ،

وبيان : بدل التفصيل .

قد يكون « المبدّل منه » اسم استفهام ، ( ويسمى : « المضمّن معنى همزة الاستفهام » <sup>(١)</sup> ) وقد يكون اسم شرط ( ويسمى : المضمّن معنى حرف الشرط . « إن » ) فإذا اقتضى الأمر بدلا يُفصل ذلك المضمّن المعنوي المجمل ظهر في الحالة الأولى مع البدل حرف الاستفهام : « الهمزة » ، وفي الحالة الثانية حرف الشرط : « إن » ليوافق البدل المبدّل منه في تأدية المعنى . وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام ولا حرف الشرط مع المبدّل منه . . .

والاستفهام الذى يتضمنه المتبوع قد يكون عن الكمية <sup>(٢)</sup> ، أو عن الذات ، أو عن معنى من المعانى . فنثال الاستفهام عن الكمية : كم كُتِبَ ؟ أمائة أم مائتان ؟ « فائدة » بدل من « كم » بدل تفصيل للمعنى العدديّ . ومثال الاستفهام عن الذات : مَنْ شاركت ؟ أكاملا أم منصورا ؟ « فكاملا » بدل تفصيل من كلمة : « مَنْ » .

( ١ ) معنى تضمنه همزة الاستفهام : أنه اسم استفهام يؤدى معنى همزة الاستفهام ، وأنه - وهو لفظ واحد - يشمل كثيراً من الأنواع والأفراد غير المذكورة في الكلام صراحة ؛ فهو يحتويها إجمالاً من غير أن تذكر بعده مفصلة صريحة . فإذا أريد بعد الإجمال الذى ينطوى عليه المبدل منه ، النص الصريح على بعض أنواع أو أفراد مما يدخل في الإجمال ، جرى هذا المطلوب مذكوراً صريحاً في « البدل » بعد الهمزة مباشرة من غير فاصل بينهما ( وهذا المذكور بعد الهمزة ليس إلا نوعاً أو فرداً يدخل ضمناً لا صراحة في اسم الاستفهام ( المبدل منه ) .

ومثل هذا يقال في الغرض من « إن » الشرطية التفصيلية . وليس لهذه علاقة بهمزة الاستفهام فلا تسبقها هذه الهمزة . وسيجيء في آخر ص ٦٨٥ أن البدل المضمّن ( بدل التفصيل ) نوع من بدل الكل .

( ٢ ) أى : عن عدد . وكذا ما يتصل بالعدد من المقادير .

ومثال الاستفهام عن المعنى : ما تقرأ ؟ أجيداً أم رديئاً ؟ فجيداً بدل تفصيل من : « ما » .

وإنما تضمنَ البدل همزة الاستفهام ليوافق متبوعه الذى هو اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام من غير تصريح بأداة الاستفهام الحرفية — كما أسلفنا — ؛ فلا تجيء الهمزة فى مثل : هل أحد جاءك ؛ محمد أوعلى ، بسبب التصريح بحرف الاستفهام .

والشرط الذى يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، ولزمان أو المكان . فمثال الشرط للعاقل : مَنْ يجاملنى — إنْ صديقٌ وإنْ عدوٌّ — أجامله . فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة « مَنْ » الشرطية . وإن « الشرطية الظاهرة فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمه ؛ فلا تجزم ، ولا تعمل شيئاً ، وإنما تفيد مجرد التفصيل ؛ ولذا تسمى : « إنْ التفصيلية » .

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ ، إنْ جيداً وإنْ رديئاً ، تتأثر به نفسك . فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما » و « إنْ » المذكورة فى الجملة لا أثر لها إلا فى إفادة التفصيل ، كما سبق .

ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تزرى — إنْ غداً وإنْ بعد غد — أسعدُ بلقائك . فكلمة « غداً » بدل من « متى » ، وكلمة : « إنْ » للتفصيل . ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلس — إنْ فوق الكرسي وإنْ فوق الأريكة — تجد راحة ... فكلمة : « فوق » بدل من : حيثما . وكلمة : « إنْ » للتفصيل .

وإنما قرُن البدل فى كل ما سبق بالحرف : « إنْ » ليكون موافقاً لاسم الشرط المتبوع الذى يتضمن معنى هذا الحرف من غير أن يذكر صريحاً <sup>(١)</sup> . فلا يصح مجيء « إنْ » فى مثل : إن تساعد أحداً محمداً أو علياً أساعده . هذا وبدل التفصيل <sup>(٢)</sup> نوع من بدل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط .

(١) استجى إشارة إلى « إن » التفصيلية ( فى باب الجوازم ج ٤ ص ٣٢٨ م ٥٥ ) تبين حكمها ، وطريقة إعرابها . وقد اقتصر ابن مالك على الكلام على البدل ما ضمن همزة الاستفهام ، قال :

وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الهمزة بلى همزاً كمن ذا . أسعيد أم على

أى : أن البدل من المضمن همزة الاستفهام لا بد أن تسبقه الهمزة ، كالمثال الذى ساقه .

(٢) فى « هـ » من ص ٦٧٨ بعض الأحكام الخاصة ببدل التفصيل .



## المسألة ١٢٦ :

بدل الفعل من الفعل ، والجملّة من الجملّة .

١- بدل الفعل من الفعل :

١- يُبَدَّلُ الفعل من الفعل بدل كل من كل بشرط اتحادهما في الزمان ولو لم يتحدّا في النوع<sup>(١)</sup> ، وأن يستفيد المتبوع من ذلك زيادة بيان ؛ كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : « وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ » . فالفعل : « يُضَاعَفْ » بدل كلّ من الفعل : « يلق » لأن مضاعفة العذاب هي البيان الذي يزيد معنى الفعل : « يلق » وضوحاً ، ويكشف المراد منه .

وجزمُ الفعل : « يُضَاعَفْ » دليل على أنه البديل وحده دون فاعله ، وأن البديل بدل مفردات ، لا جُمْل (٣) .

٢- ويُبَدَّلُ الفعل من الفعل للدلالة على الجزئية : إن تُصَلِّ تَسْجُدُ لله يَرْحَمُكَ . فالفعل : « تسجد » بدل من تُصَلِّ ، والسجود جزء من الصلاة لا تتحقق إلا به .

٣- ويُبَدَّلُ الفعل من الفعل بدل اشتغال ؛ مثل : إني لن أسيء إلى الحيوان

(١) فيصح : إن جئني تزرفي أكرمك . ويجري عليهما في البديل ما يجري عليهما في العطف مما سردناه في ص ٦٤٢ وما يليها .

(٢) في العاصي الذي أتى نوعاً من المحرمات والكبائر المذكورة قبل هذه الآية مباشرة .

(٣) لأن المضارع في الجملة الفعلية إذا كانت هي التابعة بجزئها معاً ، لا يصح نصبه ولا جزمه تبعاً لمضارع منصوب ، أو مجزوم في الجملة المتبوعة ؛ فإذا كانت الجملة المضارعية كلها هي التابعة ( أي : هي البديل ، أو المعطوفة بالحرف ، أو . . . ) ، وجب استقلال مضارعها بنفسه في إعرابه ، فلا يتبع إعراب المضارع في الجملة المتبوعة . ولا يصح نصبه أو جزمه تبعاً للمضارع الذي في الجملة المتبوعة إلا حين يكون البديل بدل فعل مضارع وحده من مضارع وحده أيضاً .

وكذلك حين يكون العطف عطف مضارع وحده على مضارع وحده حيث يكون المعطوف تابعاً للمعطوف عليه في رفعه ، ونصبه وجزمه . - كما سبق الإيضاح في ص ٦٤٢ وما يليها ، ولا سيما

الأليف ، أزعجه . فالفعل « أزعج » بدل اشتمال من « أسيء » . ومثله :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايِعَ<sup>(١)</sup> تَوَخَّذَ كَرُّهَا أَوْ تَجَلَّى طَائِعَا

فالفعل : « تَوَخَّذَ » بدل اشتمال من : « تُبَايِعَ » ، لأن الأخذ كَرُّهَا هو صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة .

٤- ويُبدل الفعل من الفعل للإضراب ، أو الغلط ، أو النسيان ، في مثل :  
إِنْ تَطْعِمِ المحتاج ، تَكْسُهُ ثوبًا ، يَحْرُسُكَ .

والذى يدل في كل ما سبق - وأشباهه - على أن البديل بدل مفردات لا بدل جمل ، هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه في نصبه أو جزمه<sup>(٢)</sup> .

ب- أما الجملة فتبديل من الجملة بدل كل من كل - على الصحيح - بشرط أن تكون الثانية أَوْفَى من الأولى في بيان المراد ، وتأديته ... نحو : اقْطَعْ قمح الحقل ، احْصُدْهُ .

وتُبدل بدل « جزء من كل » لإفادة البعضية ؛ كقوله تعالى : ( أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ) ، فجملة : « أَمَدَّكُمْ » الثانية أخص من الأولى ؛ لأن « ما تعلمون » يشمل الأنعام ، والبنيان ، والجنان ، والعيون ، وغيرها .

وتبدل بدل اشتمال ؛ كقول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ . لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فجملة : « لَا تُقِيمَنَّ » بدل اشتمال من جملة « أَرْحَلُ » ؛ لما بينهما من المناسبة ؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة .

وتبدل بدل غلط ؛ مثل : اجلس ، قف . . . . .

(١) أصل الفعل : تباع ، والألف زائدة للشعر .

(٢) من الممكن الاستماعة على إيضاح هذا بما سبق في العطف ص ٦٤٣ .

وفي بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير تفصيل

وَيُبَدَّلُ الْفَعْلُ مِنَ الْفَعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعَنِّ

ولا يشترط في بدل الجملة بأنواعه المختلفة ولا في بدل الفعل من الفعل أن يشتمل على ضمير ؛ إذ من المتعذر أن يعود ضمير على جملة، كما يتعذر في بدل الفعل وحده من الفعل .

هذا وقد أشرنا إلى أن الفعل التابع يتبع المبدل منه في إعرابه لفظاً وتقديراً : أما الجملة فتتبع المتبوعة في محلها إن كان لها محل . فإن لم يكن للمتبوعة محل فتسمية الجملة الثانية بالتابعة هي تسمية مجازية ، أساسها التوسع فقط . . . . . وقد تبدل الجملة من المفرد ، والعكس ، بدل كل من كل - وهذان النوعان نادران - كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة : « كيف يلتقيان » بدل من : « حاجة » ؛ لأنّ كيفية الالتقاء هي الحاجة التي يشكو منها . وإنما صح البدل هنا لأن الجملة بمنزلة المفرد<sup>(١)</sup> إذ التقدير : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر اجتماعهما ؛ فلا بد من تأويل الجملة بالمفرد ليتمكن إعرابها بدلا . ومثال العكس : « الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجاً قيماً » ، فكلمة : قيماً بدل من جملة : « لم يجعل عوجاً » ، لأنها في معنى المفرد ، أي : جعله مستقيماً .

(١) من الممكن فهم هذا على ضوء ما مر في ص ٦٣٥ .

## زيادة وتفصيل :

- ا- يرى بعض النحاة أنه يجوز إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس ويمثل لهذا بنحو : "محمد" متقى ، يَخَافُ ربه . أو محمد يخاف ربه متقى ، لكن الأوضح اعتبار هذا خبراً بعد خبر<sup>(١)</sup> . ما لم يمنع مانع آخر .
- ب- سبق الكلام على الفصل بين التوابع ومتبوعاتها - ومنها البديل والمبدل منه - في أول النعت<sup>(٢)</sup> .

(١) لكنى نفر من الحذف والتقدير ؛ إذ يجوز أن يكون الاسم المتبوع مجروراً فكيف يكون الفعل تابعاً والفعل لا يكون مجروراً ؟ ويحسن الاستئناس في هذا بما ورد في نظيره من عطف الفعل على ما يشبهه ، والعكس (ص ٦٢٦) فإ يقال في تذليل الصعوبة هناك يقال هنا .

(٢) ص ٤٢٠ .

• • •

رقم الإيداع	١٩٧٦/٥١٦٥
الترقيم الدولي	ISBN ٩٧٧-٢٤٦-٥٥٧-٤

# النَّحْوُ الوَافِي

مَعَ رَبْطِهِ بِالْأَسَالِيبِ الرَّفِيعَةِ، وَالْحَيَاةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُبْتَدَّةِ

## الجزء الثالث

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات  
والمفصل للأساتذة والمتخصصين  
مشمولاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو والصرف والعروض

\*\*\*

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

\*\*\*

الطبعة الرابعة



دارالمعارف بمصر

## النحو الوافى :

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية . وفى صدر  
الجزء الأول : « مقدمة الكتاب » ، ودستور تأليفه .

ومن مواد هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً محكماً ، مستقلاً ،  
يناسب طلبه الدراسات النحوية والصرفية ، ومناهجها بالجامعات ، ثم تعقيب  
كل مسألة بعد ذلك مباشرة - قبل الانتقال إلى مسألة جديدة - « بزيادة  
وتفصيل » يناسبان الأساتذة والمتخصصين ، مع العناية فى أكثر المسائل ،  
بتسجيل أرقام الصفحات التى تشتمل على ماله صلة بالمسألة المروضة ،  
وتدوين تلك الأرقام فى الحرامش ؛ لىتميز للراغب جمع ما تفرق من أحكامها  
فى مواضع متعددة ، لدواع ومناسبات مختلفة .

وتتبعين صفحات « الزيادة والتفصيل » برز فى أعلاها ؛ يدل عليها وحدها ،  
ويميزها من غيرها ؛ هو : سطر ، أو : سطران ، من النقط الأفقية المتقاربة .

\* \* \*

## الفهرس

٢ - بيان الأبواب العامة التى يشتمل عليها هذا الجزء :

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
٢٨١	الصفة المشبهة .	١٦٩	وصف مجمل للكتاب .
٣١٨	اسم الزمان والمكان .		الإضافة
٣٢٣	اسم الآلة .		المضاف لياء المتكلم ،
٣٣٩	التعجب .		وحكمه .
٣٦٧	ألفاظ المدح والذم :	١٨١	أبنية المصادر ،
( نعم وبش . . . و . . )			أقسام المصدر .
٣٨٤	الأفعال التى تجرى مجراها .	١٨٦	المصدر الصناعى ،
٣٩٤	أفعل التفضيل .	٢٠٧	إعمال المصدر ، واسم المصدر
٤٣٤	التوابع الأربعة :		(تعريفهما ، وأحكامهما . . . )
٢ - النعت .		٢١٠	اسم المصدر أيضاً
ب - التوكيد .		٢٢٠	إعماله .
ح - العطف بنوعيه :		٢٢٥	المصدر الدال على المرة ،
١ - عطف البيان .			والدال على الهيئة .
٢ - ( عطف النسق ) .		٢٣١	المصدر الميمى .
د - البدل .		٢٣٨	اسم الفاعل .
		٢٧١	اسم المفعول .

ب - تفصيل المسائل والموضوعات التي تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة . مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض موضوعات : « الزيادة ، والتفصيل ، والهوامش »

\* \* \*

## باب الإضافة .

رقم الصفحة :	الموضوع :
١	المسألة ٩٣ :
	الإضافة
	تقسيمها إلى محضة وغير محضة .
	الأسماء الأخرى لكل واحدة ،
	وسبب التسمية .
	إيضاح معنى الإضافة . النسبة الأساسية
	والنسبة التقييدية ، أو : الفرعية ...
٣	الأغلب في المضاف أن يكون اسماً معرباً ،
	وقد يكون اسماً مبنياً .
٣	أنواع المحضة
	إشارة إلى « الشبيه بالمضاف » .
	إضافة المصدر قد تكون محضة أو غير
	محضة . . .
٦	الأحكام الواجبة المترتبة على
	الإضافة :
٧	الأول : جر المضاف إليه .
	الإضافة الظاهرة ، والإضافة المقدرة .
	عوامل الجر في الاسم .
٨	الرأى في الجر بالكسرة ، وبالحجورة .
٨	الثاني : حذف نون المنى وجمع
	المذكر السالم - وملاحظاتهما -
	من المضاف .
٩	ما يحذف مع النون عند الإضافة لياء
	المتكلم .
١٠	حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها .
١٢	الثالث : حذف التنوين .
	الرابع : حذف «أل» من المضاف ،
	إلا في بعض صور معدودة . .
١٣	متى توجد «أل» في الإضافة غير
	المحضة ؟
١٤	رأى الكوفيين في إبقاء «أل» . . .
	الرأى في بعض أمثلة مسموعة وغير
	مسموعة فيها «أل» . . .
١٦	الخامس : اشتمال الإضافة
	المحضة على حرف جر أصلي
	مُتَّخِذٍ ، وأنواعه ، والغرض
	منه ، وجواز التصريح به
١٨	الإضافة التي على معنى : «من»
١٩	نوع إضافة الأعداد والمقادير .
	أوجه إعرابية أخرى إذا كانت الإضافة
	على معنى : «من» .



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٠	إضافة المنعوت إلى نعمته ، إضافة النعت إلى منعوته ، إضافة المسمى إلى الاسم ،
٤٢	الكلام على : الإضافة البيانية والتي للبيان ، وعلى : « ذات مرة » و « ذات ليلة » . . . وعلى كلمة : « رجب » من ناحية الصرف وعدمه .
٤٤	إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة .
٤٥	إشارة إلى السبب في إضافة العلم ، . . . إضافة المؤكد إلى المؤكد .
٤٦	إضافة الملقب إلى المعتبر ، والعكس - الإضافة في قولهم : « لا أبا لفلان » .
٤٧	إضافة صدر المركب المزجي لعجزه .
٤٧	الجدل الدائر حول الأنواع السابقة ، والفصل فيه .
٥١	الرأى في مثل : استرحنا من عناء التعب . . . ، ونعنا برغد الرخاء . . .
٥٣	السابع :
	عدم الفصل بين المتضامين .
	٢ - مواضع الفصل في السعة .
	المراد بالسعة والضرورة . التيسير في الشعر دون النثر .
٥٥	ب - مواضع الفصل في الضرورة .
	مواضع أخرى للفصل في الضرورة .
٦٠	الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير .
	التاسع : وجوب تقديم المضاف

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٠	الإضافة التي على معنى : « في » ، و « اللام » .
٢١	إضافات لا يصح التصريح فيها بحرف الجر : « اللام » .
	الإضافة قوية الملابسة ، والإضافة لأدنى ملابسة .
٢٣	السادس : تعريف المضاف أو تخصصه من المضاف إليه ، بشرط أن تكون الإضافة محضة .
	منع إضافة المعرفة للمعرفة وللنكرة .
	جواز إضافة العلم في بعض الحالات . . .
٢٤	ألفاظ مسموعة ملازمة للتنكير ، وهي الألفاظ المتوغلة في الإبهام ، ومنها : « غير » - وهل تتعرف بالإضافة ؟ هل تدخلها « أل » ؟
٢٨	المضاف إليه إذا كان جملة كان في حكم المفرد . . .
٢٩	عودة إلى الإضافة غير المحضة .
	إشارة إلى أنواع من المحضة ؛ ( كالمصدر ، وبعض المشتقات المهملة . . )
٣٠	أثر الإضافة غير المحضة .
٣٣	معنى الإضافة المجازية ، ( أى : التي على نية الانفصال ) .
٣٧	لمحة عابرة عن بعض المشتقات . ( اسم الفاعل - اسم المفعول . . . )
٣٩	الاستمرار الدوام ، والاستمرار التجدد .
٤٠	أنواع من الإضافة غير المحضة . ( وهي الملحقات بها ) .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦١	العاشر : استفادة المضاف من المضاف إليه المصدرية	٧٢	نوع التنوين في كلمتي : « كل وبعض » إذا لم يضافا ... حكمها
٦١	الحادي عشر : استفادته الظرفية الأحكام الأربعة غير الحتمية ، وهي :	٧٣	من ناحية التعريف والتنكير ، هل يصح اقترانها « بآل » المعرفة ؟ حكم لفظة : « كل » ومطابقة ما بعدها لها .
٦٣	الثاني عشر : استفادته التأنيث . المراد من جزء الشيء ، ومثل جزئه .	٧٣	ثانيها : ما يضاف وجوباً ولا يجوز قطعه لفظاً ، وهو أربعة أنواع . . .
٦٥	الثالث عشر : استفادته النسبية ( انظر ص ٧٩ )	٧٨	ثالثها : ما يضاف وجوباً إلى الجملة ، وحكمه ، « حيث ، إذ » ، وتفصيل الكلام عليهما .
٦٦	حكم « أحد ، وإحدى » المضافتين من جواز التذكير والتأنيث .		الجملة الواقعة « مضافاً إليه » في حكم المفرد . شروطها .
٦٨	الرابع عشر : استفادته البناء . ( ويدخل في هذا : المضاف من أسماء الزمان المجرم ) .		١ - حيث .
٧٠	الخامس عشر : جواز حذف تاء التأنيث منه .		الاسم الواجب إضافته للجملة لا يكون إلا مبنياً .
٧٠	ملخص الأحكام السالفة كلها	٧٩	عودة إلى بيان القلة الذاتية والنسبية . ( انظر ص ٦٤ ) .
٧١	المسألة ٩٤ :	٨٠	ب - « إذ » : إعرابها ومعانيها . . . المراد من اسم الزمان .
	تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافاً ، وعدم وقوعه .	٨٤	الجملة الواقعة مضافاً إليه في حكم المفرد . شروطها . تأويلها .
	ما تجوز إضافته . ما تجب إضافته أربعة أقسام .	٨٥	فائدة الإضافة للجملة .
	تفصيل الكلام عليها :	٨٧	حكم : « بين » المحتملة « بالآلف الزائدة ، أو : « ما » للزائدة ، ووجوب صدارتها .
	أولها : ما يضاف وجوباً للظاهر والضمير ، مع جواز قطعه عن الإضافة لفظاً فقط .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
١٠٥	لفظ « أى » ، ومعناها ، وما يراعى عند المطابقة .
١٠٩	تفصيل الكلام على « أى » الشرطية
١١٠	« أى » الموصولة .
١١١	« أى » التى تقع نعتاً .
١١٣	الرأى فى مثل : « اشترى أى » كتاب » . . .
١١٧	« أى » التى تقع حالاً .
١١٨	جدول يشتمل على ما يخص لكل أنواع « أى » وأحكامها .
١١٩	لدُنْ — عند .
	معنى : الغاية الزمانية ، والمكانية ، ومبدأ الغاية ، وبعض أحكام خاصة بالغاية .
	الفرق بين كلمتى : « ابتداء » و « مِن » الجارة التى للابتداء .
١٢٠	مواضع الاختلاف بين كلمتى : « لدُنْ » و « عند » .
١٢٤	رفض الإعراب على « التوهم » ، وعلى « المجاورة » .
١٢٥	مع . معانها .
١٢٩	الكلام على : « مع » ، و « جميع » .
١٣١	غير : معناها ، وحالاتها الإعرابية الأربع ( انظر ص ٢٤ و ٢٥ ) يقال : « ليس غير ، ولا غير » .
١٤١	نظائر : « غير » وتقسيمها من ناحية ما يفيد الظرفية والتصرف ، وما لا يفيدهما .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٨٨	ما يشبه : « إذ » .
٨٩	إضافة بعض أسماء الزمان المهمة للجملة ، وتفصيل هذا .
٩٣	رابعها : ما يضاف وجوباً للفعالية وحدها — « إذا — لَمَّا » . . .
	جميع أدوات الشرط الجازمة ( أى : الشرط غير الامتناعى ) تجعل زمن الفعل الماضى الذى فى شرطها وجوبها مستقبلاً .
٩٤	ب — ألفاظ غير زمانية تشبه الزمانية فى الحكم ، ( منها : آية . ذى تسلم . . . ) .
٩٧	جدول لكل أقسام المضاف والمضاف إليه .
	***
٩٨	المسألة ٩٥ :
	أسماء أخرى واجبة الإضافة : ( كـ لا — كلما — أى — لدُنْ ومع — غير ، ونظائرها . ) كـ لا وكـ تا . . .
٩٩	المثنى لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط .
١٠١	تفصيلات فى إعراب : « كلا وكلتا »
١٠٤	أى ، وأقسامها ، واستعمال كل .
	المراد من الإضافة لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط .
	تفصيل الكلام على : « أى » الاستفهامية .
١٠٥	أنواع التعدد .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
١٤١	ظروف « الغاية » : ( قبل - بعد ، دون - الجهات الست وما بمعناها . . . )
	معنى : « الغاية » هنا .
١٤٢	الظرف المتصرف وغير المتصرف ، ومعنى : « من » الجارة الداخلة على الظرف المجرور بها .
	معنى الأسماء التامة وغير التامة .
١٤٣	قبل .
١٤٥	بعد .
١٤٦	فوق .
١٤٧	دون .
١٤٧	عل .
١٤٨	حكم « لدَى » المضافة
١٤٩	حسب .
١٥٠	الدليل على أن : « حسب » ليس اسم فعل .
١٥١	أول .
١٥٤	استعمالات لغوية مختلفة في : « أول » ومنها : أول أمس . . .
١٥٦	ملخص يبين تقسيم الأسماء من ناحية إضافتها ، وعدم إضافتها
	* * *
١٥٧	رقم الصفحة : المسألة ٩٦ :
	حذف المضاف . حذف المضاف إليه . نعت أحدهما .
	٢ - حذف المضاف ومواضعه القياسية .
١٦٢	حكم الضائير العائدة على المضاف المحذوف ، وكذلك غير المحذوف .
١٦٣	حذف أكثر من مضاف ، وبيان ما يترتب على الحذف .
١٦٥	ب - حذف المضاف إليه .
	عودة لبيان الأسماء التامة وغير التامة .
١٦٧	ح - حكم النعت بعد المركب الإضافي ( ومنه : العلم الكنية ) .
	* * *
١٦٩	المسألة ٩٧ :
	المضاف لياء المتكلم ، وحكمه تعريف صحيح الآخر ، ومعتل الآخر ، والمعتل الشبيه بالصحيح ، وحكم كل عند إضافته للياف .
	متى تضبط ياء المتكلم بالفتح أو بالسكون ، وإعرابها ؟
١٧٠	كيفية إضافة الاسم المختوم بياء مشددة .
١٧٢	متى يجوز حذف ياء المتكلم أو قلبها ألفا .
	متى تحذف ياء المتكلم في الإضافة .
١٧٣	عودة إلى الإضافة الظاهرة ، والمقدرة .
	حكم الأسماء الخمسة عند إضافتها لياء المتكلم .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

- رقم الصفحة : الموضوع
- ١٨٤ قواعد الاشتقاق من الجامد .
- ١٨٥ اشتقاق « فَعَمَل » من المضو للدلالة على إصابته .
- ١٨٦ المصدر الميمي .
- المصدر الصناعي .
- تاء التأنيث ، وتسمى تاء النقل .
- ١٨٨ كيف وضعت الضوابط لأبنية المصدر .
- كلمة عن القياس والسماع عامة ، وعن قياسية المصدر ، وجموع التكسير .
- ١٨٩ قيمة الفراء اللغوية ، ورأيه في القياس هنا ؛ وكذا ابن جني .
- ١٨٩ عدم السماع لا يقتضي عدم الاطراد مع وجود القياس .
- ١٩١ هل يخضع اللفظ للقياس مع ورود سماع خاص فيه ؟
- ١٩٣ أوزان المصدر الأصلي .
- أوزان مصدر الثلاثي المتعدى واللازم .
- ١٩٨ مصادر ، على وزن : « مفعول » .
- مصادر الماضي غير الثلاثي ، مصادر الرباعي .
- ١٩٩ قلب الهزنة ياء جوازاً في مثل : تبرئ قلبها واوا في مثل : مقروء .
- نوع : « التفعال » . بفتح التاء وكسرها .
- ٢٠١ نوع « فَعَلال » المضعف ، وبيان ما يجوز فيه .

- رقم الصفحة : الموضوع
- ١٧٤ إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو إلى ياء المتكلم .
- ١٧٥ طريقة لإضافة : « ابنم » .
- الوقوف على ياء المتكلم .
- ١٧٧ مواضع تسكين آخر المضاف ، وبناء الياء على الفتح .
- متى تضبط ياء المتكلم بالفتح ؟
- عودة إلى : « لدى » .
- نوع من نيابة حرف عن حركة

\* \* \*

- ١٨١ المسألة ٩٨ :
- أبنية المصادر — أقسام المصدر الثلاثة ( أصلي — ميمي — صناعي ) وتعريف كل قسم ، وإيضاحه . إشارة إلى الموضوع الذي يضم أحكام المصدر المؤول ، سبب تقديم هذا الباب على باب عمل المصدر .
- معنى الجمود والاشتقاق ومكان المصدر منها . تقسيم الجامد والمشتق . . .
- ١٨٢ أصل المشتقات وأنواعها ، وملحقاتها — إذا صار المشتق علماً صار في حكم الجامد ، وفقد أحكام المشتق .
- ١٨٣ أسماء المعاني وأسماء الذوات ، والاشتقاق منها ، وقواعده .
- الفرق بين « الاشتقاق والأخذ » .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش ».

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٢٦	لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر .
٢٢٨	يجب فتح ما قبل تاء التأنيث .

\* \* \*

### المسألة ١٠١ :

٢٣١	المصدر الميمي .
	معناه ، مزيته ، صوغه .

\* \* \*

### المسألة ١٠٢ :

٢٣٨	اسم الفاعل ، اسم المفعول ،
	الصفة المشبهة . تعريف كل ،
	وصوغه ، وإعماله .
	اسم الفاعل : تعريفه .
	« أفعل التفضيل » يدل على الدوام ..

### ٢٤٠ صوغ اسم الفاعل .

٢٤٢	دفع توهم أن بعض الأفعال الثلاثية المتصرفة
	لا يكون لها اسم فاعل . القرائن هي التي
	تدل على أن صيغة : « فاعل » قد يراد
	بها الصفة المشبهة . من تلك القرائن
	إضافة اسم الفاعل لفاعله . . .
	خروج اسم الفاعل عن بابيه ودخوله في
	باب الصفة المشبهة ، وما يصحب هذا
	من إضافة اسم الفاعل لفاعله .

### ٢٤٥ صوغه من مصدر الماضي غير الثلاثي .

٢٤٦	زيادة تاء التأنيث في آخر اسم الفاعل .
	كسر ما قبل الآخر قد يكون حقيقة
	أو حكماً .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٠٢	مصادر الخماسي
	مصادر السداسي .

### ٢٠٣ ملحقات « التفعّل » .

### ٢٠٤ تلخيص لكل أبنية المصادر القياسية .

\* \* \*

### ٢٠٧ المسألة ٩٩ :

#### إعمال المصدر واسمه .

تعريف آخر للمصدر - أمثلة .

### ٢٠٨ إيضاح لاسم المصدر .

### ٢٠٩ تعريف موجز لاسم المصدر .

الفرق بينه وبين المصدر - لفظاً ومعنى .

### ٢١٠ المصدر أصل المشتقات .

### ٢١١ عمل المصادر .

ما يخالف فيه المصدر فعله .

### ٢١٢ نوع من الفرق بين « أن » ، « وما »

المصدريتين .

وبين : « أن » الناصبة للمضارع والمخففة .

### ٢١٣ أنواع من المصادر تعمل بغير تحقق للشرط .

### ٢١٥ شروط أخرى لإعماله .

### ٢١٨ أقسام المصدر العامل .

### ٢٢٠ إعمال اسم المصدر .

### ٢٢٣ أقسام اسم المصدر العامل مع إشارة

عابرة للمصدر الميمي .

\* \* \*

### ٢٢٥ المسألة ١٠٠ :

#### المصدر الدال على المرة ،

والدال على الهيئة .

قائدة المصدر الدال على إحداهما .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٤٦	إعماله :
٢٤٧	٢ — إن كان مجرد آمن « أل » .
	عودة إلى الاستمرار الدوام والاستمرار
	التجديدي .
٢٤٨	ملخص ما تقدم .
٢٥١	يصح تعلق شبه الجملة بالمشتق الذي لا يعمل .
٢٥٢	الاعتدال هنا وفي باب المبتدأ والخبر ، والفرق بينهما .
	شروط أخرى في الوصف .
	اسم الفاعل لا يعود فاعله الضمير المستتر إلا على الغائب .
٢٥٤	ب — اسم الفاعل المقترن « بأل » —
	بعض أحكام اسم العامل الفاعل ومنها : إضافته إلى مفعوله .
٢٥٥	عدم صحة إضافة المتعدي إلى فاعله .
٢٥٦	الفرق بين المصدر واسم الفاعل العاملين .
٢٥٧	التزامه الإفراد والتذكير أحياناً .
٢٥٧	صيغة المبالغة :
٢٥٨	قد تكون صيغة : « فَعَّال » للنسب .
٢٥٨	أشهر أوزانها —
٢٥٩	أوزان أخرى ؛ منها : « فَعِيل »
٢٦٣	حكم تقديم معمولات اسم الفاعل وصيغ المبالغة .
٢٦٤	إعمال اسم الفاعل وهو محذوف .
	ما الحكم إذا كانت صيغة اسم الفاعل دلالة على الثبوت . ؟
	معنى الربط السببي .
٢٦٦	تحويل اسم الفاعل من المتعدي إلى
	الصفة المشبهة . . .
٢٦٧	معنى الفعل اللازم هنا وما يشبه اللازم
٢٦٩	صيغة : « فَعَّال » للنسب .
	***
٢٧١	المسألة ١٠٣ :
	اسم المفعول — تعريفه — صوغه
٢٧٣	فتح ما قبل الآخر تقديرأ .
	زيادة تاء التأنيث في آخره .
	صيغ سماعية تؤدى معناه ، وتنوب عنه .
٢٧٤	صيغة : « مفعول » قد يراد بها المصدر .
٢٧٥	إعماله : إضافته إلى مرفوعه ،
	إضافته إلى مفعوله .
٢٧٧	متى يصير صفة مشبهة ؟
٢٨٠	طريقة إضافته لمرفوعه .
	***
٢٨١	المسألة ١٠٤ :
	الصفة المشبهة — تعريفها ودلالاتها ،
٢٨٤	أنواعها ، وطريقة صوغ كل نوع .
٢٨٥	تفصيل الكلام على النوع الأول .
٢٨٦	تشديد الياء وعدم تشديدها في مثل
	كلمة : « شَجِي » . . .
٢٨٩	الصيغ السماعية ، وحكمها .
٢٨٩	باب عقده ابن مالك بعنوان : أبنية
	أسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات المشبهة بها .
٢٩١	الرد على من يمنع قياس الصفة المشبهة .
٢٩٢	قد تدل الصفة المشبهة نصاعل الحدث .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات «: الزيادة والنفصيل والهامش»

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٩٣	عودة إلى تحول اسم الفاعل للصفة المشبهة
٢٩٤	إعمالها .
٢٩٥	الصور الصحيحة ، والصور المنوعة .
٢٩٨	طريقة أخرى لبيان الصور بنوعها
٣٠٠	* * * المسألة ١٠٥ :
	أوجه التشابه والتخالف بينها .
	وبين اسم الفاعل المتعدى لـواحد .
	٢ — أوجه المشابهة : ( أى :
	الأحكام المشتركة بينهما ) .
	مطابقة الصفة المشبهة وعدم مطابقتها ..
٣٠٦	ب — أوجه المخالفة : ( أى
	الأحكام الخاصة بالصفة المشبهة )
٣٠٩	متى تجب السببية ؟
٣١٢	أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة .
	* * *
	المسألة ١٠٦ :
٣١٨	اسم الزمان واسم المكان —
	الغرض منهما — صيغتهما .
٣٢٣	ألفاظ مسموعة يجوز فيها الأمران .
٣٢٤	هل يجوز تطبيق القياس على اللفظ المسموع ؟
٣٢٥	ألفاظ مسموعة مؤنثة ، وغير مؤنثة ، حكمها .
٣٢٦	رقم الصفحة :
٣٢٦	صوغ « مفعلة » من الثلاثي
	الجامد الحسيّ ( أى : من
	أسماء الأعيان ، الثلاثية )
	المراد من الكثرة والأغلبية .
٣٢٩	مخالفة صيغة الزمان والمكان
	— أحيانا — لبعض ضوابط
	الإعلال والإبدال .
٣٣١	ملخص لبعض المشتقات السالفة .
	* * *
	المسألة ١٠٧
٣٣٣	اسم الآلة :
	تعريفه . صوغه .
٣٣٤	حكمه .
٣٣٦	ألفاظ شاذة — بعض مسائل أخرى
	تتعلق بصوغه وقياسيته .
	* * *
٣٣٩	المسألة ١٠٨ :
	التعجب : معناه والغرض منه .
	أسلوبه : ( نوعاه . )
٣٤١	صيغته القياسيةتان ، وإعرابهما .
	من الحتم أن يكون أصل مفعوله فاعلا في المعنى .
٣٤٢	معنى النكرة التامة وغير التامة .
	متى تدل الجملة التعجبية على زمن ؟
٣٤٧	الكلام على هزة الصيغتين . الكلام على عيها .
	معنى المتعجب منه . صيغ أخرى للتعجب .



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٤٩	شروط الفعل الذى يبنى منه الصيغتان .
٣٥٠	إشارة إلى دلالة الجملة التعجبية على زمن . هل يثنيان من المبنى للمجهول ؟ هل هناك أفعال ملازمة للبناء للمجهول ؟
٣٥٣	كيفية التعجب مما لم يستوف الشروط .
٣٥٧	الأحكام الخاصة بالتعجب . الفعل الجامد لا يتقدم عليه معدوله — فى الأغلب ، ( انظر ص ٤٠٠ )
٣٦١	عودة للكلام على الزمن فى الجملة التعجبية .
٣٦٣	زيادة : « كان » والفرض أنها .
٣٦٤	قعدية صيغة التعجب بحرف جر معين . صيغة التعجب من المتعدي لواحد ، أو لأكثر من واحد .
٣٦٧	المسألة ١١٠ :
٣٦٧	ألفاظ المدح والذم : ( نعيم وبئس . . . ) الصريح وغير الصريح من أساليب المدح والذم .
٣٦٨	أحكام : « نعيم وبئس » معنى المدح العام ، والذم العام . جمودهما ، تجردهما من الزمن .
٣٦٩	نوع فاعلهما .
٣٧٠	متى يحتاج فاعلهما إلى التمييز ، وحكم هذا التمييز .
٣٧٢	« ما » التى هى معرفة تامة أو ناقصة ، والنكرة الناقصة . أنواع « مَن » .
٣٧٤	الكلام على « أل » وإعراب : « ما » .
٣٧٥	ما المراد بما فيه قولان أو أكثر ؟
٣٧٧	المختصوص .
٣٧٨	حذف المختصوص .
٣٨٠	إعراب المختصوص . حيزا ، ومختصوصها .
٣٨٤	المسألة ١١١ :
٣٨٥	الأفعال التى تجرى مجرى : « نعيم » و « بئس » . شرط تحويل الفعل . أحكامه .
٣٨٨	ما يتفرد به فاعل هذا الفعل .
٣٩٤	المسألة ١١٢ :
٣٩٥	أفعال التفصيل . تعريفه ، دلالاته على الدوام . طريقة صياغته :
٣٩٦	استعمال كلمتى : « خير » ، « شر » فى التفصيل .
٣٩٧	بعض صيغ شاذة . صوغه من اسم العين .
٣٩٨	سداد المذهب الكوفى فى صياغة الألوان .
٤٠٠	الجامد لا يتقدم عليه شئ من معمولاته . — فى الأغلب — ( انظر ص ٤٠٠ )

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش ».

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٠١	أقسامه وأحكامها .
٤٠٢	القسم الأول : المجرد من أل والإضافة .
٤٠٣	الأحكام الخاصة بـ « مجرورها » ( كحذفهما ، وتقديمهما ، ووصلهما ... )
٤٠٦	معنى المشاركة .
٤٠٧	بعض أساليب شائعة يخفى فيها معنى التفضيل ،
٤٠٨	تصحيح عين « أفعل » .
٤٠٩	الكلام على : « آخر » .
٤١٠	القسم الثاني : المقترن بـ أل .
٤١٣	السابع والقياس في « أفعل » التفضيل المقترن بـ أل .
٤١٤	جمعه على : أفاعل .
٤١٥	صوغ مؤنث على : فعملتى
٤١٦	القسم الثالث : المضاف .
٤٢١	العطف على « أفعل التفضيل » المضاف للنكرة .
٤٢٥	ملخص الأقسام الثلاثة السالفة
٤٢٧	المسألة ١١٣ :
٤٢٨	عمل أفعل التفضيل .
٤٢٩	تماق شبه الجملة به .
٤٣٠	أولا : عمله للرفع .
٤٣٢	ثانياً : عمله للنصب .
٤٣٣	ثالثاً : عمله الجر .
٤٣٤	تعدي أفعل التفضيل بحرف الجر .
٤٣٥	رقم الصفحة :
٤٣٦	المسألة ١١٤ :
٤٣٧	التوابع الأربعة الأصلية - النعت .
٤٣٨	كلمة عن التوابع ، ( بيان التابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية )
٤٣٩	بعض أحكام للتوابع ، الاتفاق في نوع الإعراب ، صحة القطع . . الفصل بين التابع والمتبوع ، وبعض أحكام أخرى جلية ؛ كترتيب التوابع واتصالها ، . . . . . )
٤٤٠	التابع والمتبوع من ناحيتهما المعنوية .
٤٤١	تعريف النعت .
٤٤٢	الغرض منه .
٤٤٣	النعت قد يتمم الفائدة الأساسية في الجملة .
٤٤٤	تقسيم النعت باعتبار معناه إلى : حقيقي وسببي .
٤٤٥	الحقيقي . علامته .
٤٤٦	حكمه .
٤٤٧	حكم خاص - لفظي ومعنوي - بالمنعوت المضاف ، كالكنية .
٤٤٨	أنواع من المطابقة .
٤٤٩	ما يستثنى من المطابقة الحتمية .
٤٥٠	نعت مسموعة وغير مسموعة لا مطابقة فيها . . . . .
٤٥١	مسائل يشترك فيها الحال ، الخبر والنعت في عدم المطابقة .
٤٥٢	صحة نعت جمع المؤنث السالم العاقل بالمفردة .
٤٥٣	عودة إلى الخبر بالمجاورة ، والتوهم .. « د » .
٤٥٤	الثنائي المفرق والجمع المفرق .
٤٥٥	النعت السببي ، وحكمه .
٤٥٦	ملخص ما سبق .
٤٥٧	تقسيم النعت باعتبار معناه إلى مؤنس ، ومؤكّد ، وموطىء .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٥٨	تقسيم النعت باعتبار لفظه ..
١ -	النعت المفرد ، والأشياء التي تصلح له ، وملحقاتها ، والنعت ببعض الألفاظ الجامدة ، ومنها :
٤٦٠	« العدد » ...
٤٦٤	تفصيل الكلام على النعت بالمصدر . أنواع أخرى من النعت المسموع . الأفضل في النعت الاشتقاق ، وفي عطف البيان والبدل الجمود .
٤٦٥	ما يصلح نعتاً ومنعوتاً وما لا يصلح . نعت اسم الإشارة وشروطه . ما يصلح نعتاً في بعض الأساليب ومنعوتاً في أخرى .
٤٦٦	ما يصلح أن يكون منعوتاً لا نعتاً . ما لا يصلح أن يكون نعتاً ولا منعوتاً . ألفاظ مضافة للدلالة على الغاية ( منها : كل - جد - حق - أي - )
٤٦٩	ما يصلح أن يكون انعتالاً منعوتاً ، والعكس .
٤٦٩	الاتباع ( بفتح الهمزة ، أو ... ) .
٤٧٢	ب - النعت بالجملة ، وشروطها ، وحكمها . متى يصح تسمية الجملة جملة ؟ شبه الجملة ، وشروطه ، وحكمه .
٤٧٨	تفصيل الكلام على حذف الرابط . ما يفنى عنه .
٤٧٩	واو الصوق . حكمها ،
٤٨٠	حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتذكير . « و » جزم المضارع في جواب النعت ...
	* * *
٤٨١	رقم الصفحة :
المسألة ١١٥ :	الموضوع :
٢ -	تعدد النعت وقطعه
٤٨٢	٢ - تعدده والعامل واحد . الأفضل في النعت أن يكون مشتقاً وفي عطف البيان أن يكون جامداً ( انظر ص ٤٦٥ ورقم ١ من هامش ص ٤٨٣ و ... ) .
٤٨٦	ب - تعدد النعت والمنعوت ، والعامل ، وما يترتب على هذا من الإتيان والقطع . معنى الإتيان والقطع ... و ... طريقة الإعراب معهما .
٤٨٧	سبب القطع . حالات يجب فيها حذف عامل المقطوع . جواز القطع بين المعطوفات التي كانت في أصلها منعوتاً . ( انظر ص ٦٦١ ) . متى يذكر عامل المقطوع ؟ نعت الإشارة لا يفصل منه .
٤٨٨	أحكام خاصة بالقطع . شروطه .
٤٩١	متى يجب حذف عامل المقطوع ومتى يجوز ؟
٤٩٢	حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معاً . أ - حذف النعت ؛ ب - حذف المنعوت .
٤٩٤	عروة إلى : « أي » التي تقع نعتاً . معنى الصلاح لمباشرة العامل .
٤٩٦	حذف النعت والمنعوت معاً . النحو الوافي - ثالث

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٥١٢ قد تعرب ألفاظ التوكيد المعنوى إعراباً آخر مع إفادتها التوكيد .
- ترتيب ألفاظ التوكيد . وقوعها نعتاً وبدلاً .
- ربما لا تفيد كلمة : « كل » الشمول .
- ٥١٣ مطابقة الضمير العائد إلى كلمة : « كل » ، وعدم مطابقتها . وكذلك الخبر . . و . .
- ٥١٥ ألفاظ الشمول ومتى تشمل كل فرد .
- أوجه إعرابية أخرى لكلا مركبتا .
- ٥١٦ في جميع أنواع التوكيد المعنوى لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا بعد اتحاد العاملين .
- يجوز الفصل بين المؤكّد والمؤكد .
- لا يجوز في التوكيد المعنوى القطع .
- ٥١٧ ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة .
- الكل المجموع والكل الجمعي .
- ٥١٩ ملاحظات .
- ٥٢١ الكلام على نحو : جاء القوم بأجمعهم ملخص أحكام التوكيد المعنوى .
- ٥٢٢ توكيد النكرة .
- حذف المؤكّد ( المتبوع )
- توكيداً معنوياً
- ٥٢٣ توكيد الضمير المرفوع - بنوعيه -
- توكيداً معنوياً .
- ٥٢٥ ب - التوكيد اللفظي .
- تمريغه ، قد يخالف المؤكّد أحياناً ، وقد يفصل منه .
- ٥٢٦ الغرض منه .
- ٥٢٧ أحكامه :
- ٢ - عدم التأثير والتأثير .

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٤٩٦ الترتيب بين النعت المتعددة .
- ٤٩٧ عطف النعت المختلفة بعضها على بعض .
- ٤٩٨ تقدم النعت على المنعوت .
- ٥٠٠ متفرقات :
- وقوع : « لا النافية » أو : « إمساً » قبل النعت .
- نعت النعت - حكم النعت بعد المركب الإضافي .
- حكم الفصل بين التابع والمتبوع .
- \*\*\*
- ٥٠١ المسألة ١١٦ :
- التوكيد ، نوعاه ، تعريف المعنوى . بيان الغرض منه .
- ٥٠٣ ألفاظه السبعة ، وتقسيمها .
- ( ١ ) ما يزيل الشك عن الذات : « نفس ، وعين » .
- ٥٠٦ لا يصح وجود عاطف قبل التوكيد المعنوى .
- ٥٠٧ ما تنفرد به : « نفس وعين » . جواز دخول بام الجر الزائدة .
- حكم المتبوع إذا كان كنية
- ٥٠٨ ( ٢ ) ما يزيل الاحتمال عن التثنية : « كيلاً وكلتا »
- ٥٠٩ ( ٣ ) ما يفيد التعميم : « كل » - جميع - عامة ..
- ٥١١ ألفاظ العدد التي تفيد العموم تأويلاً .
- ألفاظ تعرب حالا ، أو بدلاً ، ولا تعرب توكيداً .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٥٤٢ الغالب عليه أن يكون جامداً ، وعلى النعت أن يكون مشتقاً .
- ٥٤٣ حكمه .
- ٥٤٤ الفرق بينه وبين النعت « أى » التفسيرية ووقوع عطف البيان بعدها .
- ٥٤٦ الارتباط بينه وبين بدل الكل .
- صور يتعين فيها عطف البيان ، ولا تصلح بدلا .
- ٥٤٧ حقيقة رأى القائل : إن البدل على نية تكرار العامل .
- ٥٤٨ قد يفتقر في التبع ما لا يفتقر في المتبوع . صورة أخرى ومناقشتها .
- ٥٥١ ضابط عاملين البدل في بعض المسائل .
- \* \* \*
- ٥٥٥ المسألة ١١٨ :

( ٢ ) عطف النسق : (الشركة)

تعريفه .

تعدد المعطوفات ، متى تكون على المعطوف عليه الأول ، ومتى تكون على غيره ؟

عدم تعدد المعطوفات على واحد .

٥٥٦ بعض حروف العطف قد تكون للعطف الصورى ( غير الحقيقى ) .

عودة للكلام على : « أى » التفسيرية .

٥٥٧ / المراد في باب العطف من المفرد ، والجملة ، وشبهها .

رقم الصفحة : الموضوع :

٥٢٨ ب - حكم المؤكّد إذا كان اسماً .

٥٣١ ح - حكم المؤكّد إذا كان فعلاً .

فعل الأمر لا يؤكّد وحده بغير فاعله .

د - حكم المؤكّد إذا كان حرفاً .

- إشارة إلى أحرف الجواب ، ودلالاتها .

٥٣٦ هـ - المؤكّد جملة اسمية أو فعلية .

حرف العطف الصورى : ( ثم - الفاء ) .

٥٣٧ حذف المؤكّد في التوكيد اللفظى .

\* \* \*

٥٣٨ المسألة ١١٧ :

ح - العطف بنوعيه

( ١ ) عطف البيان

٥٣٩ المشتق إذا صار علماً دخل في أعداد الجوامد .

٥٤١ تعريفه .

٥٤٢ أوجه التشابه والتخالف بينه وبين التوابع الأخرى .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل والهامش»

رقم الصفحة : الموضوع :

٥٧٩ وقوعها بعد همزة الاستفهام مباشرة .

٥٨٠ (٤) حتى : معناها

« حتى » حرف ابتداء .

معنى الغاية هنا ، والكل ، والجزء ،  
والبعض . وشبهها . . .

٥٨٢ أحكامها .

« حتى » العاطفة « كالواو »

لمطلق الجمع .

متى تتمين للعطف ؟

٥٨٥ (٥) « أم » بنوعها :

٢ - المتصلة :

(١) المسبوقة بهمزة التسوية .

معنى التسوية . سواء .

٥٨٦ سبك المصدر المؤول بدون حرف سابق .

انسلاخ « أم » عن التسوية .

الصلة بين « أو » و « أم » . . .

٥٨٧ رأى سيوبه .

التعيين بالهمزة وأم

٥٨٧ الاستعمال الصحيح فيما سبق .

٥٩٠ وقوع « أم » بعد « هل » الاستفهامية .

٥٩١ وجوب تأخير أحد الأمرين إذا كان

منفياً .

متى تتمين الإجابة بالحرف : « نعم »

وأخواته ؟

٥٩٢ صور من « أم » عند طلب

التعيين .

رقم الصفحة : الموضوع :

٥٥٧ (١) الواو : معناها . . .

٥٥٨ معنى الترتيب ، المصاحبة ، التعقيب .

معنى المفرد وغيره هنا .

أحكامها : مطابقة الضمير

بعد الواو .

٥٦٢ حذفها .

ما تنفرد به الواو .

٥٦٣ تكرار الظرف : « بين » .

المراد من المعاني النسبية .

٥٦٧ حكم الضمير ونحوه بعد الواو

٥٦٨ معنى العقد والنيف . وحكمها .

٥٧٠ هل تقع « الواو » بعد « بل » ؟ ( وانظر

« ج » ص ٦٠٧ ) ؟

وقوع همزة الاستفهام قبل ثلاثة من

حروف العطف . حكمها .

٥٧٣ (٢) الفاء : معناها .

المراد من الترتيب المعنوي ، والذي كثر ،

والإخباري ، والتعقيب .

٥٧٤ أحكام « الفاء » العاطفة ،

٥٧٦ فاء « الفصيحة » .

ومنها : أن تكون للعطف

الصوري ، لا الحقيقي ،

٥٧٦ (٣) ثم ،

معناها ؛

٥٧٧ أحكامها .

اتصال تاء التأنيث بها

٥٧٩ قد تكون حرفاً عاطفاً صورياً ، لا حقيقياً .

قد تكون للاستئناف .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات: «الزيادة والتفصيل والهامش»

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٩٣	سبب التسمية بالمتصلة .	٦١٤	تكرار «إما» . حذفها .
٥٩٤	الفرق بين قسمي أم المتصلة .		الفرق بينها وبين «إما» الشرطية
٥٩٦	الاستثناء عن الهزمة بنوعها .		المركبة ... ، إشارة إلى أنواع أخرى .
	حذف «أم» .		حذف الواو قبلها - «أَيُّما» .
٥٩٧	ب- «أم» المنقطعة (المتفصلة)	٦١٥	الفرق بين: «إما» و «أو» .
	معناها ، علامتها .		حكم للضمير بعدها ...
	معنى: «الإضراب» بنوعيه	٦١٦	(٨) لكن : معناها
	نوع من الفرق بين: «أم» و «بل»		شروط عملها .
	صور أخرى من: «أم» المنقطعة .		معنى: الاستدراك
٦٠٠	إعراب المنقطعة .	٦١٨	(٩) لا :
٦٠١	صورة تصلح للاتصال والانقطاع -		معناها ، شروط عملها .
	تجربتها للإضراب .	٦٢٠	التي التأسيس ، والتأكيد .
	إفادتها الإضراب ومعه معنى آخر .	٦٢٢	وقوع «لا» بعد الدعاء والتحضيض ،
٦٠٢	تجربتها للاستفهام المحض .		والاستفهام .
	جواب «أم» المكررة ، «أم» الزائدة .		حذف المظوف عليه - تكرار «لا» .
	حكم للضمير العائد على المتعاطفين بعد:	٦٢٣	(١٠) بل :
	«أم»		معناه وحكمه .
٦٠٣	(٦) «أو» : (عملها ، ومعناها)		الإضراب الإبطالي والانتقالي .
٦٠٥	الفرق بين الإبهام والشك ،	٦٢٧	حكم «بل» بعد الاستفهام ... -
	حكم الضمير - ونحوه - بعد «أو» ،		«وقوع» لا «لنافية» قبل «بل»
٦٠٦	معنى التقسيم ، والتفصيل ، والتفريق .		وقوع الواو بعد «بل» . ونوع هذه
	إحلال «الواو» محل: «أو» .		الواو ...
٦٠٩	وقوع: «أو» بعد «هل» سماعا .		حكم للضمير العائد على المتعاطفين بعد
	الفرق بين «أو» التي للإباحة ، وواو		«بل»
	العطف التي للجمع .	٦٢٨	ملخص حروف العطف ،
٦١١	صور تضمن فيها «أو» للشمول الكامل .		وبيان ما يقتضى التشريك ،
	حذف «أو» .		وما لا يقتضيه .
	عطفها الشيء على مرادفه .		المراد من التشريك المعنوي .
٦١٢	(٧) إمّا : معانيها ،		• • •
٦١٣	العاطف لا يدخل على العاطف		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٤٣	أداة الشرط الجازمة تخلص فعلها وجوابها للمستقبل - كما سبق في ص ٩٣ -
٦٤٤	الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية .
٦٤٥	ب - عطف الفعل وحده على ما يشبهه ، والعكس .
٦٥٢	ح - عطف الجملة على الجملة
	* * *
٦٥٥	المسألة ١٢٢ :
	بعض أحكام - في العطف -
	عامة ، متفرقة .
	( ١ ) صلاحية المعطوف لمباشرة العامل .
٦٥٦	( ٢ ) لا يشترط صحة تقدير العامل . . .
	( ٣ ) مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين .
٦٥٧	( ٤ ) الفصل بين العاطف ومعطوفه .
	( ٥ ) تقدم المعطوف .
٦٥٨	( ٦ ) عطف الجملة على المفرد والعكس . عطف المفرد على شبه الجملة ، والعكس
٦٥٩	( ٧ ) العطف على التوهم .
	( ٨ ) المغايرة بين المتعاطفين .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٣٠	المسألة ١١٩ :
	الفصل بين المتعاطفين
	حالتان يكون فيهما الفصل واجبا . حالتان يستحسن فيهما
٦٣٣	إعراب الجار مع مجروره بعد العاطف .
	* * *
٦٣٥	المسألة ١٢٠ :
	صور من الحذف في أسلوب العطف .
	حذف العاطف والمعطوف معاً
٦٣٦	معنى : « فاء الفصيحة » .
	حذف المعطوف .
٦٣٨	حذف المعطوف عليه . .
٦٤٠	حذف حرف العطف وحده .
	تقديم المعطوف على المعطوف عليه .
	* * *
٦٤١	المسألة ١٢١ :
	عطف الفعل على الفعل ، أو على ما يشبهه ، والعكس .
	عطف الجملة على الجملة .
	٢ - عطف الفعل وحده على الفعل كذلك .
٦٤٢	فعل الأمر لا ينفصل عن فاعله .



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : «ازيادة والتفصيل بالهامش» .

رقم الصفحة : الموضوع :

٦٧٦ اتحاد البديل والمبدل منه في اللفظ ،  
وارتباط ما بعده . . .  
حذف المبدل منه . الإتياع والقطع  
في البديل .

٦٧٧ يشترط في بدل البعض وبديل الاشتمال  
صحة الاستغناء عن المبدل منه .

٦٧٨ البديل على نية تكرار العامل - في  
الأغاب -

\* \* \*

المسألة ١٢٤ : ٦٨١

إبدال الظاهر من الظاهر ومن  
الضمير ، والعكس في كل حالة .

\* \* \*

المسألة ١٢٥ : ٦٨٣

البديل من المضمن الاستفهام  
أو الشرط .  
بدل التفصيل .

٦٨٤ « إن » الشرطية التي لمجرد التفصيل .

\* \* \*

المسألة ١٢٦ : ٦٨٥

بدل الفعل من الفعل ، والجملة  
من الجملة .

٢ - بدل الفعل من الفعل  
بدل الجملة ٦٨٦

٦٨٧ إبدال الجملة من المفرد ، والعكس .

٦٨٨ إبدال الفعل من اسم يشبهه ،  
والعكس .

الفصل بين التوابع ومتبوعاتها .  
(ومنها البديل والمبدل منه)

رقم الصفحة : الموضوع :

٦٦٠ (٩) حكم المعطوف إذا كان  
المعطوف عليه كسنية .

(١٠) حكم القطع في المعطوف

٦٦١ (١١) هل يجوز عطف الزمان

على المكان ، وعكسه ؟

\* \* \*

المسألة ١٢٣ : ٦٦٣

البديل

تعريفه .

الغالب في البديل أن يكون جامداً .

٦٦٥ الغرض منه .

المراد من أن المبدل منه في  
حكم المطروح .

أقسامه :

أولها : بدل كل من كل ..

٦٦٦ (الإشارة إلى الارتباط بينه  
وبين عطف البيان)

٦٦٧ ثانيها : بدل بعض من كل .

٦٦٨ قد تنوب « أل » عن الرابط

٦٦٨ ثالثها : بدل الاشتمال

٦٧٠ رابعها : البديل المباين .

٦٧٠ ١ - بدل الغلط .

ب - بدل النسيان .

ج - بدل الإضراب .

٦٧٤ بدل الكل من البعض ، وأحكام أخرى  
للبدل من حيث المطابقة وعدمها . . .